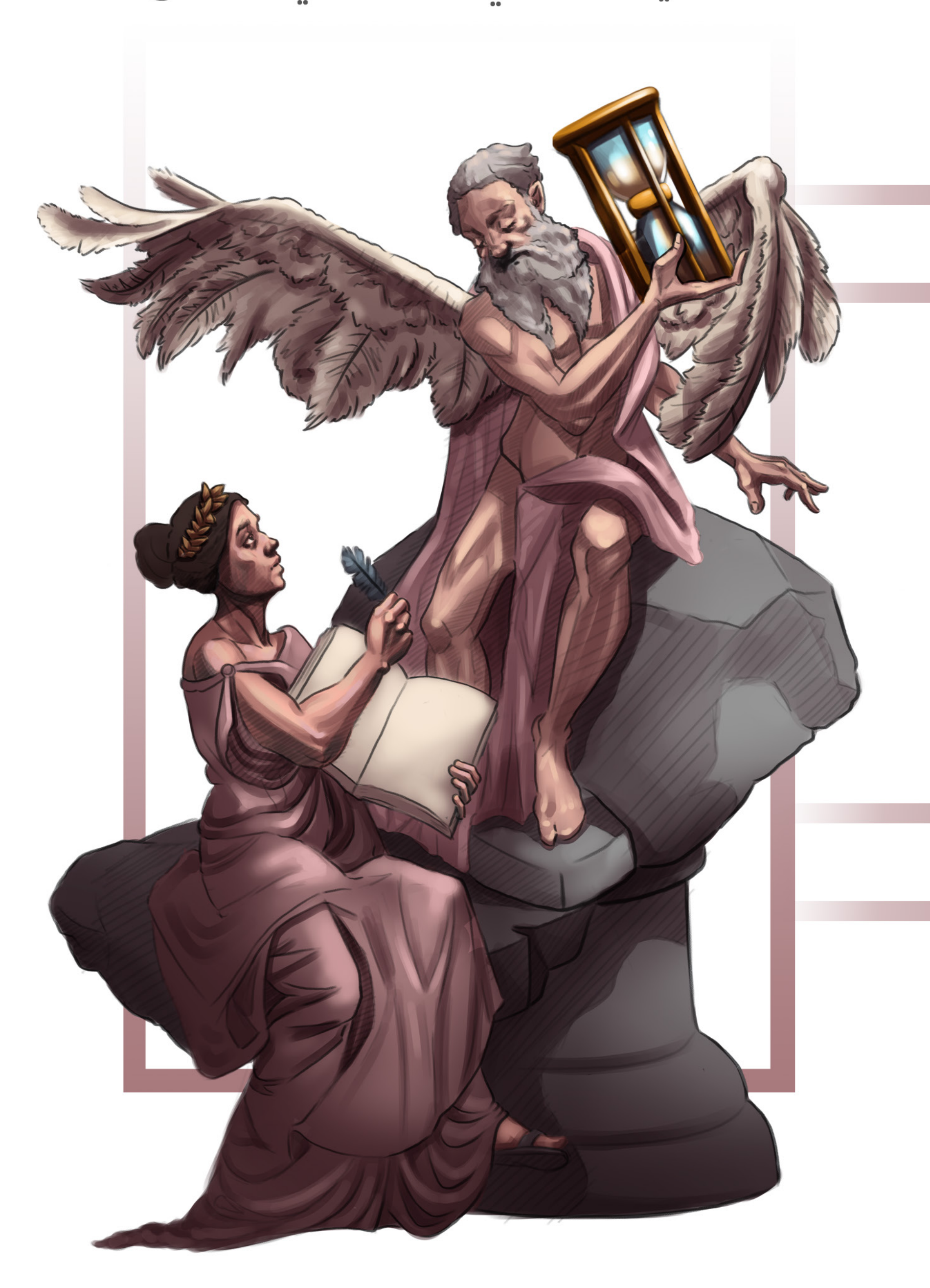
ابراهيم غرايبة

جينالوجيا التقدم

التكوين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للإصلاح والتنمية



إبراهيم غرايبة

جينالوجيا التقدم

التكوين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للإصلاح والتنمية

فهرست

I - مقدمة: كيف تتقدم الأمم؟ 7

II - التنظيم الاقتصادي والتنموي: إدارة وتنظيم الموارد بعدالة وكفاءة 27

الماء والطاقة 33

العمل 56

رأس المال البشري 73

التنمية البشرية 95

الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع 118

المساواة تنمية: التشابه بين الطبقات في أسلوب الحياة 134

تنمية للجميع 141

التكامل الاجتماعي 154

مواجهة الفقر والتهميش 162

مواجهة الاقتصاد الرثّ 179

الاقتصاد الاجتماعي والاستثمار بالمشاركة مع الفقراء 191

III - الحكم الرشيد: تنظيم سياسي ومدائني لجميع الناس 197

الديمقراطية والعقد الاجتماعي 204

الأحزاب والنخب السياسية 228

من الميكروفون إلى التراكتور .. الإصلاح السياسي 234
المدن: إعادة تنظيم الدول والمجتمعات 271
IV - رأس المال الاجتماعي والثقافي 319
الثقافة بما هي وعي الذات 323
التنمية ثقافة 337
التقدم مستدلا عليه بالشعر والموسيقى والعمارة 345
الثقافة كرأسمال بشري وتنظيم اجتماعي وأخلاقي 353
أسلوب الحياة .. لأجل حياة جديرة أن تعاش 378
المجتمعات المستقلة 406
كيف تساهم المجتمعات في الإصلاح 444
مجتمعات في مواجهة الفساد 465
V - العيش معا.. قيم التقدم 471
الانتماء والمشاركة 479
المسؤولية الاجتماعية 487
الاعتدال 491
التسامح والتعاون 495
التفاعل الاجتماعي 499
الاستماع والحوار 501
الصداقة 503
حب الحياة 508
المحبة 509
الثقة 512
التطوع 518
اتجاهات ضد التقدم .. القسوة والتعصب والكراهية 521
القسوة 523
التطرف والتعصب 524

العنف 525
الظلم 527
التكفير 530
التطرف بما هو نبل يتحول فسادا 531
الازدهار هو الاعتدال والفشل هو التعصب 583
لماذا علينا مراجعة الثقافة السائدة؟ 626
VI -المستقبل .. رواية للتنمية والتقدم 635
رواية للتنمية والتقدم 636
بناء قيم التقدم والتعايش 692
الذات الفاعلة 704
السياسات الاجتماعية والاقتصادية المنشئة للتعايش والتنمية 712
المنعة والتماسك الاجتماعي 715
إدارة التنوع والتعدد 717
حرب الأفكار: كيف نحمي أنفسنا ومجتمعاتنا من الكراهية والتعصب؟ 719
هوامش 723
مراجع 733

I

مقدمة: كيف تتقدم الأمم؟

يعني التقدم عمليا التغير باتجاه التطوير الإيجابي في مجموعة من المؤشرات، من أهمها النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة (الرفاه) والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والحريات والديمقراطية. (1)

يحدد المفكر الاقتصادي والمستقبلي جاك أتالي تسع موجات للنهضة الاقتصادية الصناعية المعاصرة التي بدأت في القرن الثالث عشر الميلادي، ويرمز إليها بعلامة اقتصادية تكنولوجية ومدينة تشكل مركز القلب لهذه الموجة الاقتصادية التكنولوجية، فكانت الموجة الأولى في مدينة بروج البلجيكية في الفترة من 1200 – 1350م، إذ نشأت في إيطاليا والفلاندر (بلجيكا وهولندا) طبقة اقتصادية جديدة خلاقة، وأنشأت تقنيات جديدة للعمل وتنظيم التجارة والتمويل، مثل آلات النسيج والطواحين المائية، وتطوير السفن لتتمكن من الإبحار ضد تيارات الرياح، وتزويدها بالأسلحة، ما مكن هذه الدول من تطوير الاقتصاد والصناعات الغذائية، والتحكم بالممرات والطرق والتجارة البحرية.

وكانت الموجة الثانية في البندقية فينسيا 1350 – 1500 التي أدارت عمليات تجارية واسعة في البحر المتوسط مع العالم الإسلامي والصين والهند، وتمكنت بذلك من بناء منظومة اقتصادية متطورة قائمة على صناعة السفن والبنوك.

ونشأت الموجة الثالثة 1500 - 1560 حول الطباعة في مدينة أنفرس الهولندية (صارت جزءا من بلجيكا فيما بعد، وتبعد بضع كيلومترات عن الحدود مع هولندا) ونشأت حول المطبعة ثورة علمية وثقافية ودينية غيرت أوروبا والعالم، ثم صعدت موجة رابعة 1560 – 1520 مركزها جنوة الإيطالية حول البنوك والأعمال المحاسبية المالية المتطورة بعدما سمحت الكنيسة بأنظمة التمويل بالفائدة وتوقفت عن اعتبارها ربا محرما، فصعدت أعمال المضاربة والشبكات التجارية والأعمال الاقتصادية المغامرة.

ونهضت موجة خامسة 1620 – 1788 مركزها أمستردام في هولندا قائمة على صناعة النسيج والغزل والصباغة، وتطوير صناعة السفن، إذ تمكن الهولنديين من إنتاج سفن الفلوت التي تعمل بطاقم يقل عن خمس طواقم السفن الأخرى وبسعة وقدرة تتفوق عليها بعدة أضعاف.

وحلت على العالم الموجة السادسة 1788 – 1890 ومركزها لندن، ومزودة بالآلة البخارية التي أسست لثورة صناعية هائلة قلبت العالم والموازين والموارد والأعمال والمجتمعات والقوى رأسا على عقب، لقد غيرت لندن العالم إلى الأبد، ومازال يحمل القيم والثقافات وأنظمة الحياة والعمل والسياسة التي بدأت ونضجت في بريطانيا بدءا بثورتها (المجيدة) في عام 1689 والتي أسست للديمقراطية والأنظمة السياسية الليبرالية، وصارت القوة العظمى في العالم. وتمكنت من تسيير البواخر والمصانع اعتمادا على الآلة البخارية منشئة بذلك قوة صناعية جبارة وغير مسبوقة تنتج أضعافا مضاعفة بقوة بشرية عاملة قليلة، وتحرك السفن والقطارات في سرعة مضاعفة وقدرة هائلة على النقل، وكذا الأسلحة الجبارة التي أخضعت العالم،.. وانخفضت نسبة الضرائب في الدخل القومي من الثلث إلى العشر مطلقة تقدما سريعا وكبيرا في مستوى المعيشة والوفرة، ما أدى أيضا إلى موجة سياسية ديمقراطية جديدة.

وأخذت بوسطن – الولايات المتحدة زمام المبادرة لتقود الموجة السابعة 1890

– 1929 القائمة على صناعة السيارة والطائرة والمحركات الجديدة التي تعمل بالطاقة المستخرجة من البترول، وأصبحت بوسطن الميناء الأول في العالم، وسيطرت الولايات المتحدة من غير منافس على القارة الأمريكية وأجزاء واسعة من آسيا، وتطورت على نحو مضاعف صناعات الصلب والمناجم وشركات البترول والطرق والبنوك وأنظمة التجارة.

وكانت الموجة الثامنة 1929 - 1980 قائمة على الكهرباء ومركزها نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد غير المحرك الكهربائي بفضل تسلا وأديسون وجهة العالم ، وصارت شبكات الكهرباء شريانه الحيوي والضروري، وصعدت الأجهزة المنزلية الكهربائية مغيرة الحياة والعمل والأسر والعلاقات الاجتماعية والإعلام والتواصل، وحلّ التمدن في العالم وصارت نسبة الريف أقل من المدن لأول مرة في تاريخ الإنسانية.

وكانت الموجة التاسعة 1980 حتى اليوم في لوس انجلوس في الولايات المتحدة أيضا لكن على الضفة الأخرى، وانتقل مركز العالم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، وهي موجة الحوسبة والتشبيك والاتصالات والتصغير والروبتة والطابعات ثلاثية الأبعاد والطائرات المسيرة،.. وقد يصح تسميتها بالموجة الثالثة، فهي على قدر من الضخامة والتأثير لا يقل عن الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، إنها موجة تستحق مساحة مستقلة! (2)

حلّت «الموجة الثالثة» المتشكلة حول الحوسبة والشبكية والروبتة والتكنولوجيا الحيوية؛ والعالم الثالث ما زال مشغولا بالفجوة في التقدم المؤسسي والصناعي مع العالم الأول، وهكذا فقد غادرنا «الصناعة» دون صناعة ومضينا مع العالم في «اقتصاد المعرفة والإبداع» من غير أن يكون لدينا تشكلات اقتصادية اجتماعية حقيقية، وكنا في أثناء ذلك نتخلى بسرعة عن التشكل الاقتصادي الاجتماعي الزراعي. وحين بدأت موجة الحوسبة والتشبيك تأخذ مكانا في عالم العرب كانت أزماتها في العالم قد بدأت تفرض

نفسها، هكذا فإننا نقتبس اليوم الثورة الصناعية الرابعة ومعها أزماتها، والحال أنها كانت موجة سريعة جدا في تشكلها وتطورها الأقرب إلى الانفجار ثم في أزمتها، حدث ذلك في سبعين سنة أو أقل، لكن الثورة الصناعية التي سبقتها بدأت في التشكل والتبلور في القرن الثالث عشر وتطورت ونضجت في القرن الثامن عشر ووصلت إلى ذروتها في نهاية القرن التاسع عشر، ثم وصلت إلى نهايتها أو أزمتها في منتصف القرن العشرين، فهي موجة طولها أكثر من سبعمائة عام، بحيث استوعبها العالم بالتدريج، وأما الثورة الزراعية التي سبقت الصناعية فقد ظلت تتشكل وتتطور وتنضج على مدى اثني عشر ألف عام!

عندما أطلق آلن تورينغ مشروعه العلمي لمعالجة المعلومات معالجة منطقية في أوائل الخمسينات بدا ذلك خيالا غير متصور، ومضى في حالة اكتئاب أدت إلى انتحاره في 27 حزيران عام 1954 لكننا اليوم بعد أول حاسوب صنع في العام 1948 نصل إلى المرحلة التي احتاج العالم سبعمائة سنة للوصول إليها في ظل الصناعة، فقد انهار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية في أواخر الثمانينات، وواجه العالم ما سمي «فقاعة الانترنت» في العام 2000 ثم دخل في أزمة مالية كبرى وعميقة في العام 2008، ثم دخل إقليم الشرق الأوسط في حالة من الفوضى والصراع والتوتر صار يرمز إليها عالميا بـ «الربيع العربي» وهي في واقع الحال على خلاف تسميتها حالة عالمية لكنها أخذت في عالم العرب مسار الفوضى.

يقول جاك أتالي: تتحول الانترنت إلى قارة سابعة، وإلى قوة في ذاتها، وكيان مستقل، وتدير وتحرك أنظمة مالية واجتماعية وثقافية خارج السلطة السياسية والثقافية، حتى المركزية الأمريكية المنشئة للإنترنت تتعرض للتحدي والأزمة. (3)

وبالطبع فإن الحديث عن التقدم يقتضي بالضرورة الحديث عن الفشل والمخاطر التي تهدد حياة الأمم وتقدمها. ما مستوى الخطر الذي يقنع الناس بتغيير سلوكهم؟

يتساءل العالم الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز، ويلاحظ ضعف الاستعداد البشري الجمعي وحتى المؤسسي لملاحظة المخاطر أو توقعها والاستعداد للمتوقعة (4)، ولكن لا مناص من تطوير التفكير بالمخاطر لأجل تلافيها أو إدارتها، وإذا كان صعبا توقع الأحداث الخطيرة أو النادرة فلا يعني ذلك إغفالها او عدم الاستعداد لها، وربما تكون المشكلة في تجاهل المخاطر وعدم الرغبة في مواجهتها أو الاعتراف بها وليس عدم القدرة على توقعها، أو على الأقل لماذا لا نفكر في تلك المخاطر المحسوسة والواضحة ولماذا لا نعمل عل تلافيها؟

يساعدنا تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في ملاحظة المخاطر القائمة والمتوقعة في غياب الاستدامة والإنصاف، فالتنمية حسب التقرير تعتمد أساسا على بيئة من العدالة التي تضمن لجميع المواطنين الاستفادة على قدم المساواة من فرص التنمية والموارد العامة والقدرة على إدامة المؤسسات والانجازات التنموية (5)، ذلك أنه تقام المؤسسات ويحدث تقدم في الخدمات والأعمال التي تقدمها الدولة والأسواق ولكنها تتراجع أو تفشل بعد فترة من الزمن، كيف يمكن إدامة عمل المؤسسات والإنجازات لتواصل تراكمها وتأثيرها الإيجابي المتواصل، ولتحقيق قدر كاف من الاستقرار يشجع على قيام الأعمال والاستثمارات والمدن والخدمات والمرافق؟

نواجه في أنحاء واسعة من العالم تهديدا واضحا ومجمعا عليه بسبب غياب الاستدامة في السياسات والمؤسسات والإنجازات، ولدينا فائض من عدم اليقين وعدم الثقة أيضا في استمرار السياسات والتشريعات والمؤسسات والخدمات والانجازات، ونشعر دائما أنها يمكن أن تتغير أو تتوقف أو تتراجع، وفي ذلك فإن المجتمعات تعيش حالة من القلق والخوف وعدم الثقة، وهذا لا يساعد على العمل والاستثمار والمشاركة العامة والسياسية. كيف نحمي الأعمال والمنجزات من المزاجية والفردية والتقلبات الدائمة في السياسة؟

يفترض أن السياسات والاستراتيجيات لا يؤثر فيها كثيرا تغير الأشخاص، ويفترض أيضا أنها مرتبطة بمصالح المجتمعات والأعمال والاسواق وأن يكون لهذه الكيانات دور أساسي في صياغتها والحفاظ عليها، وألا تكون اقتراحات أو إملاءات حكومية، والا يكون المواطنون فقط في موقع المتفرج أو المراقب، ولكنهم شركاء في التخطيط والتفكير وضمان استمرار السياسات والانجازات. كيف تحافظ المجتمعات على الاستدامة وتضمنها؟

يمكن ملاحظة كيف أن انجازات رعتها الدولة تعرضت للانهيار والتراجع بعد فترة وجيزة كما حدث في الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال؛ حيث توقف زخم التقدم والانجاز بعد مرور أقل من اربعين سنة على الثورة البلشفية، وفي المقابل فقد تواصلت سياسات التقدم والاستدامة في بريطانيا منذ الثورة البريطانية عام 1688 وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتواصل السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية نفسها منذ 1776 وفي فرنسا منذ عام 1789. فالدولة لا تضمن التقدم واستدامته إلا بتحويله إلى مصالح اقتصادية واجتماعية يحافظ عليها الناس وتربط به الأسواق والشركات مصالحها. كيف يكون الإبداع مصلحة للقطاع الخاص وليس فقط اتجاها ترعاه الحكومة؟ وكيف تكون العدالة مصلحة للأفراد والمجتمعات والأسواق وليس هواية جميلة يمارسها الإصلاحيون أو مسألة متعلقة باتجاه وأفكار المسؤولين وتتغير بتغيرهم؟

في إجابتهما على سؤال لماذا تفشل الأمم؟ يجد دارغون اسيموغلو وجيمس أ. روبنسن أن فشل الأمم أو تقدمها يقوم على المؤسسية التي تعمل وفقها الدولة؛ إذا كانت المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة «احتكارية» تعود بالفائدة على فئة قليلة في المجتمع أو «شاملة» تنهض بمستوى المعيشة والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين. (6)

يمكن الربط ببساطة بين انخفاض مستوى التعليم وبين المستوى الاقتصادي

وكفاءة المؤسسات، فالأسواق الفاشلة والمحدودة تؤدي أيضا إلى فشل في بناء المواهب واستقطابها، ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين التعددية والمؤسسات الاقتصادية الشاملة. وفي المقابل فإن المؤسسات السياسية والاقتصادية الاحتكارية تعمل لصالح فئة محدودة، وتقيم الحواجز وتقمع أداء السوق والمجتمعات، نظام العبودية والسخرة على سبيل المثال كانت تحميه مؤسسات سياسية قمعية، واليوم فإن الحالة نفسها أو قريبا منها يمكن ملاحظتها في أداء النخب الفئوية والمهيمنة في أنحاء واسعة من العالم، والذين تتشكل مصالحهم حول الفشل، .. وتدور حلقة شريرة لصنع الفشل وحمايته.

«الجميع» هي كلمة السر في التنمية والتقدم، لكن الجميع تعني قيم ومنظومة أخلاقية اجتماعية أكثر مما هي خطط وسياسات علمية مستقلة، فجميع قصص وحالات النجاح والإنجاز في الدول والمجتمعات تتحول إلى العمل ضد نفسها إذا لم تكن ضمن بيئة عمل وتنمية تشمل جميع المواطنين، وجميع الفئات وجميع المناطق، .. هذه الـ «جميع» هي كلمة السر في التنمية وليس قصص ونماذج التقدم التي تعرض في التعليم أو الصحة أو الاستثمار والعمل أو الإبداع،.. أو قل ما شئت من حالات ونماذج. فأن يكون «الجميع» مشمولا ببرامج التنمية والخدمات الأساسية يعني المساواة والرضا الاجتماعي وتقليل الفجوة وقدرة أفضل على الانتماء والمشاركة ومواجهة الجريمة واستهداف عدم المساواة والفئات المتضررة وغير المستفيدة من الإنفاق العام والخدمات الأساسية مثل جيوب الفقر وفئات محددة من والمواطنين مثل النساء والاطفال وكبار السن والمرضى والمعوقين واللاجئين والعمال الوافدين،..

سيكون المحرك الأساسي المفترض لتجمعات الناس وعلاقاتهم في ظل حالة الازدهار، قائما على تنظيم وتأمين الخدمات والحياة اليومية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس، تقوم مصالح وأعمال وأسواق، ومؤسسات اجتماعية وتعليمية وصحية، وتدبير الموارد والإنفاق، والعلاقة مع الحكومة ودورها والإنفاق العام وإدارة

الموارد العامة والسياسات الضريبية والمركزية وحماية المستهلك. وفي ذلك يتنافس المواطنون ويشكلون أنفسهم في كتل وتيارات وتحالفات. وقد تكسر متوالية التشكل الاقتصادي والاجتماعي، أو تنحرف إلى العنف والصراع المدمر في حال عدم القدرة على ملاحظة العلاقة بين الحريات والعدالة والازدهار وتحسين الحياة، ذلك يجعل الأسواق والمعارف تعمل ضد نفسها.

تقيس الأمم المتحدة التنمية الإنسانية في جميع دول العالم وأقاليمه عبر تقرير سنوي تنشره، ويعتبر هذا التقرير دليلا عمليا للحكومات والمجتمعات كما الأفراد والمثقفين لملاحظة الإنجاز والقصور على نحو عملي وتفصيلي واضح، ويرمز إلى مستوى التنمية الإنسانية بمؤشر يتراوح بين صفر وواحد، وتعتبر حسب تقرير عام 2018 دولا ذات تنمية مرتفعة جدا؛ التي تحصل على مؤشر يزيد على 0.8، ودولا مرتفعة التنمية التي تحصل على مؤشر 0.7 – 0.799، ودولا متوسطة التنمية التي تحصل على مؤشر: 0.55 – 0.699، ودولا منخفضة مستوى التنمية التي تحصل على مؤشر يقل عن 0.55

ويعكس المؤشر مجموعة كبيرة ومركبة من المؤشرات والقراءات التفصيلية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ومستوى الدخل، والرضا الاجتماعي والمساواة،... (7)

ويقدم التقرير أيضا مؤشرا عاما للمساواة يسمى «معامل جيني» ويشير الرقم 0 إلى المساواة التامة والرقم 100 إلى عدم المساواة المطلقة.

لننظر على سبيل المثال ولأغراض التوضيح إلى حالة الأردن؛ فقد كان معامل جيني يساوي 35.4 وهو رقم مقبول عالميا وجيد عربيا.. ولكن عدم المساواة أسوأ ما تكون في الأردن هي في معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة (15.3%) وهذا يجعل الأردن في الترتيب 101 بين دول العالم في حين أن ترتيبه في مجمل التنمية البشرية 77

وربما تكون الفجوة بين الإناث والذكور أكثر ما تكون في مستوى الدخل، حيث يبلغ معدل الدخل للإناث (2875$) مقابل (19459$) للذكور أي أن معدل دخل الذكور يساوي سبعة أضعاف معدل دخل الإناث، وهذا يجعل الأردن في هذا المؤشر في الترتيب 130 بين دول العالم.

وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 13.3 في المائة، ونسبة الاطفال غير المحصنين 2 في المائة، والاطفال الذين يعانون من سوء التغذية 7 في المائة، وعدد الذين يتوفون بسبب تعاطي المخدرات 1.7 لكل مائة ألف مواطن، وتبلغ نسبة الإنفاق العام على الصحة 8.4 في المائة من الناتج المحلي، 24 في المائة من الموارد الشخصية وهذا يساوي ضعف نسبة الانفاق الشخصي على الصحة في الدول الأوروبية، وتبلغ نسبة الذين يقرأون ويكتبون 96 في المائة وهي أكثر من 99 في المائة بالنسبة للفئة العمرية 15 – 24 ما يعني أن نسبة التعليم تزيد وسوف تصل الى مائة في المائة في المستقبل القريب. وتبلغ نسبة التسرب من التعليم الابتدائي 1.6 في المائة. (8)

تبدو أرقاما جيدة عند النظر إليها نظرة مطلقة، ولكن عندما نتحدث من منظور المساواة والفرص الكاملة، فإننا يجب أن نتذكر أن أكثر من مائة الف طفل يتسربون من المدارس، 150 يموتون بسبب تعاطي المخدرات، 200 ألف طفل لم يحصلوا على المطاعيم المحصنة، وأنه يوجد في الأردن مليون فقير.

ويصاحب الشمول في الاستهداف والتغطية للأداء الاقتصادي والتنموي أو «الجميع» المناعة من الفقر والتطرف كعمليات مرافقة وواعية أو كنتيجة للتنمية، ولم يعد جديدا الحديث عن مجتمعات محصنة من الخطر، تملك المناعة والقدرة على مواجهة المخاطر، سواء كانت كوارث أو أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو تطرفا وتوترا ثقافيا وأيديولوجيا... ومن البداهة القول إن مواجهة التطرف بحملات «التنوير والاعتدال» في المؤسسات الدينية والتعليمية والصحافة والمؤتمرات والندوات لا تساهم في تحقيق

هدفها في غياب التنمية الشاملة إلا بقدر ضئيل لا يعول عليه.

لقد أصبح الحديث عن الفقر والتطرف يقع في متوالية البناء الاجتماعي والاقتصادي أكثر مما هو حلول وأفكار ومعونات مباشرة لأنهما (الفقر والتطرف) يأتيان في متوالية من التشكلات والنتائج والأسباب والمسببات والآثار ثم سلسلة شبكية من النتائج لا يمكن التعامل معها الا بتفكيكها.

ويقابل المنعة والشمول في الاقتصاد والتنمية الهشاشة والتهميش والاستثناء من منافع التنمية والتمييز في الخدمات والإنفاق والفرص، وفي ذلك يتشكل الفشل والتطرف أيضا، وهنا يمكن التذكير ببعض المؤشرات في التنمية والتي تشجع على توقع الفشل والتطرف، مثل استثناء كبار السن والأطفال والمعاقين، الإقصاء والتهميش، عدم المساواة، عدم شمول جميع المواطنين بالخدمات والتنمية، والضعف الفردي والمجتمعي والمؤسسي أمام الأحداث والكوارث والمناسبات، وغياب أو ضعف التكامل بين تقدم الأفراد وتقدم المجتمع، الفجوة بيننا وبين العالم، وضعف برامج وسياسات حماية المستهلك، وغياب أو ضعف الوعي بالنجاح والفشل، والعنف المجتمعي والأسري، والجريمة، ومدى الشعور بالرضا والثقة.

يمكن بالطبع أن نلاحظ ونقيم السياسات التعليمية والاقتصادية والتنموية والثقافية وعلاقتها بالفشل والكراهية، لكن لا يمكن المواجهة من غير سياسات شاملة للتنمية والإصلاح، وتمكين المجتمعات من المشاركة الفاعلة مع الدولة وأن تكون لها مصالحها المستقلة في هذه المواجهة مع التطرف.

إن الدولة بالتزامها نحو مواطنيها وزوارها والمقيمين فيها بالعدالة والأمن وتوفير الخدمات الأساسية والرفاه والتكافل الاجتماعي نحو جميع الفئات السكانية والاجتماعية تنشئ حالة من الاستقرار الوطني والإقليمي المشجع على السلام والتعاون، وفي ظل هذا

الرفاه والسلام والازدهار يجد المواطنون والمقيمون والمستثمرون والزوار والسياح مجالا واسعا للعمل والتعاون والعيش معا والحماية من المخاطر، كما أن الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بعامة يؤدي تلقائيا إلى الاستقرار الإقليمي والعالمي، والعكس صحيح أيضا؛ فالدولة التي تواجه تحديات اقتصادية وأمنية تتحول إلى بؤرة عدم استقرار لمواطنيها والإقليم المحيط بها، بل ويمتد أثر ذلك إلى العالم، كما نلاحظ على سبيل المثال في تحديات العنف والإرهاب والوباء واللاجئين والأوبئة والقرصنة، إذ برغم أنها في منشئها وجوهرها أزمات وتحديات متصلة بدول وجماعات فإنها تتحول إلى تحديات عالمية.

وفي المقابل فإن الدولة المستقرة والمزدهرة تملك مصداقية عالية في دورها الإقليمي السياسي والإغاثي والثقافي، فالأمم تتبع النجاح وتصدقه، كما أن الدولة الملتزمة بالتقدم الاقتصادي والسياسي تحاول إدامة نجاحها بمنظومة ثقافية اجتماعية وسياسات تعاون عالمية، وبالطبع فإنها لا تستطيع مواصلة عملها وإنفاقها في مجالات ثقافية وإقليمية وهي تواجه تحديات اقتصادية وداخلية، هناك دول كثيرة معروفة أدارت برامج ومشروعات والتزامات جيدة في التعليم والثقافة والترجمة والمنح الدراسية والتعاون مع دول وشعوب العالم، لكنها لم تستطع أن تواصل دورها الرائد بسبب التحديات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. هكذا يجب أن تظل الأمم على كل المستويات دولا ومجتمعات وأفرادا ملتزمة أولا بازدهارها واستقرارها حتى تكون قادرة على المشاركة في الاستقرار الداخلي والإقليمي والعالمي، وحتى لا يكون العمل الإنساني والخارجي هروبا من الأزمات الداخلية، فتكون تعمل ضد نفسها وضد الاعتدال والاستقرار العالمي.

في هذه المرحلة الانتقالية بين عصري الصناعة وما بعدها (الشبكية) نبدو في مواجهة مع مؤسسات تبدو في نظر نفسها وكثير من الناس راسخة مهيمنة، وتبدو من وجهة نظر «الشبكيين» آيلة للسقوط، المدارس التي أنشئت لتلبية احتياجات

المجتمع أكثر منها لتلبية حاجات التلاميذ، والجامعات التي ظهرت في روايتها المنشئة تعبر عن احتياجات وطموحات المؤسسات الدينية والأرستقراطية والنقابات المهنية، تبدو موضع إعادة نظر جذرية لأن المجتمعات والمؤسسات الدينية والنقابات والحركات الاجتماعية تتلاشى، والقوميات التي صعدت مصاحبة للحداثة تحولت إلى أداة هدم داخلي، كما لو أن الحداثة أنتجت نقيضها، وصارت عبئا على نفسها كما هي بطبيعة الحال عبء على الاعتماد المتبادل الذي تقتضيه العولمة اليوم. وتتشكل مجتمعات وقيم جديدة حول الشبكية، تبدو فيها الفردانية سائدة ومستقلة عن كل بيئة اجتماعية، لكنها مصحوبة بآلام وصراعات مخيفة، وتبدو حتى من وجهة نظر المتفائلين بها لا تأتي بديلا إيجابيا، وليست بطبيعة الحال المخلّص المنتظر برغم كل وعودها القادمة.

وتختفي اليوم أعمال ومؤسسات بالجملة لتخلف أعدادا كبيرة من المهمشين، ويخسر الكثير من الناس أعمالهم، ويفقدون المبرر الأساسي لحياتهم، وأصعب من ذلك كما يحلل آلن تورين الانفكاك بين الاقتصاد والعمل، لم تعد فئات واسعة من الأعمال يحتاجها المنتجون الجدد. إن الأعمال التي تتكون في ظل أوضاع كهذه تنتمي هي ايضا إلى عالم الفراغ الاجتماعي، حيث يكاد يكون العمل مستحيلا، والموت الذي يتم إنزاله بالعدو كما بالنفس هو الجواب الأكثر ملاءمة لظروف التفكك والتهميش الاجتماعيين. (9)

يلاحظ لويس ممفورد (10) أنه عندما فشل الإغريق في تحويل رجل الأعمال إلى مواطن حولوا المواطن في النهاية إلى ما هو أسوأ من رجل الأعمال. فقد صار أولاً الفاتح والمستغل المتغطرس، ثم التابع الخاضع ومعلم الصغار الذليل والمتسول... حتى أصبح اسمه علماً على المذلة والمهانة بين الرومان على رغم إعجابهم بقدماء الإغريق ومحاكاتهم إياهم. وهو مثال يصلح لفهم وتقدير الانفصال القائم اليوم في أمم كثيرة بين التشكلات السياسية والاجتماعية وبين متطلبات تحسين الحياة .

ثمة غياب شامل وكاسح للتشكل الاجتماعي والاقتصادي الملائم أو المستجيب

لمتطلبات العلاقة بين المجتمعات والأفراد والسلطات والأسواق بما هو (التشكل) الممارسة والسلوك في الحياة اليومية والعمل والعلاقات والقضايا والاحتياجات الأساسية، كما هو أيضا غياب للقيم العليا التي تدور حولها السياسة: الحريات والعدالة، ويستبدل بذلك خطاب متعالٍ ومنفصل سواء كان خطاباً سلطوياً أو نخبوياً في التأييد للسلطات أو معارضتها، ويشمل ذلك جميع التيارات والأطياف السياسية والفكرية. وفي خطابها المتعالي فإن النخب السائدة، قيادات سلطوية واقتصادية أو تيارات سياسية، تعكس فشل الدول والمجتمعات في بناء المواطنة. يحدث ذلك في الهزائم والاستجابة الفاشلة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن أن يحدث أيضاً في العجز عن الاستيعاب والتوظيف الإيجابي للتقدم والثراء الاقتصادي، وبدلاً من الانشغال بالمتطلبات الأساسية والضرورية لتحسين الحياة تنساق المجتمعات وتشاركها النخب في التعلّق بأفكار متعالية تدرك أنها لا يمكن أن تحل في الأداء السياسي والاجتماعي اليومي، كما لا يمكن أن تكون محركاً للمؤسسات والسياسات والجماعات، وبدلاً من مراجعتها وملاحظة فشلها فإنها تنشئ رموزاً وقيادات ومجموعات متعالية أيضاً، وتصير النخب هي التي تحتكر تمثيل الدين أو الوطنية أو المدنية أو الديموقراطية أو التقدم، وليس من صواب سواها، ثم إنها تشمئز من كل فكرة أو مجموعة أخرى، ليس ما سواها سوى خيانة أو كفر أو تخلف. وأسوأ من ذلك أنه لم يعد ممكناً محاسبتها على فشلها وتقصيرها. سيكون ذلك عدواناً على الدين أو الأوطان أو التقدم والتنوير!

إن السؤال الأساسي والبديهي الذي يدور حوله تشكيل الجماعات هو ما الطبقات والمصالح التي تمثلها وما التراث ووعي الوجود الطبقي الذي تعكسه في أدائها وبرامجها. وعلى هذا الأساس يمكن ببساطة تقييم السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنخب والمؤسسات التي تديرها، ومحاكمة الخطاب الذي تقدمه. لقد وضعنا لويس ممفورد في زاوية حرجة ومؤلمة، ففي مثاله عن الإغريق يجعلنا نتنبأ بأن النخب والاتجاهات

الأنيقة والمتعجرفة والواثقة بصوابها تحول نفسها ومجتمعاتها إلى أسوأ ما يمكن تخيله، .. المثال الإغريقيّ!

فكرة رأس المال الاجتماعي المنشئ للازدهار تقوم ببساطة على أن نعيش معا في دولنا ومجتمعاتنا التي ننتمي إليها، وأن نكون جزءا من العالم نتقبله ويتقبلنا، وأن نساعد أنفسنا وغيرنا على مواجهة تحديات العيش معا، مثل الفقر والحرمان والتهميش والتطرف والصراعات، فالأمم تحمي منجزاتها وتطلعاتها بمنظومة اجتماعية وثقافية من القيم والأخلاق والسلوك الاجتماعي والأفكار، لكن أيضا يجب أن يكون لديها الوعي الكافي بأهمية وقيمة التقدم، وبغير ذلك تهدر فرص التقدم والحياة الأفضل. كيف تؤدي قيم التعايش مثل السلام والمحبة والتسامح والتعاون والاعتدال والصداقة إلى الازدهار والتقدم؟

إن الأمم تحمي مواردها بنظام اجتماعي قائم على السلام والتضامن والتعاون، وتنشئ قيم الاعتدال والتسامح الإبداع والتنوع والثقة والاستقرار، وبذلك تجتذب الكفاءات والأعمال والتجارة والسياحة والاستثمار، وتشجع الأسواق والمصالح ورأس المال المغامر، إذ تتحول إدارة المال من الادخار أو الاستثمار الكسول إلى مجالات حيوية تزيد التشغيل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية مثل الصناعات الإبداعية، وتطوير الحياة والمهارات، والمشاركة في الاقتصاد العالمي، وتزيد الثقة والتعاون بين الناس، وتنمو المعرفة والأعمال وتتطور، وتنخفض الأعباء والتكاليف الأمنية والإدارية .

وفي المقابل ثمة سؤال بديهي وتلقائي: كيف تؤدي قيم الكراهية والتعصب إلى الإضرار بحياة الأمم ومصالحها؟ إن الكراهية تؤدي إلى العنف والتعصب ثم الحاق الضرر بالذات والحضارة الإنسانية، فيقتل الناس بعضهم بعضا، وتختفي دول وحضارات، وتدمر المدن والقرى والمكتبات والمدارس، ويضطر الناس إلى ترك بلادهم والهجرة إلى غيرها، وتهاجر الكفاءات الضرورية للتقدم، ويعرض المستثمرون والسياح عن الدول غير

المتسامحة، وتزيد الكلفة على الأسواق والمنتجات والسلع، وتقلّ فرص العمل وتحسين الحياة، وتتفكك المجتمعات بسبب الصراعات الداخلية والحروب والنزاعات.

إن الإنسان تحركه غريزتان أساسيتان، البقاء وتحسين البقاء، والبحث التأملي، وتتقدم الحياة وتتحسن بقدر ما يحقق الإنسان المعنى الذي يسعى إليه، فالمعنى يظل قيمة عليا تشغل الأمم والأفراد والمجتمعات والمؤسسات، ولذلك فإن جميع المؤسسات تبرر وجودها في صياغة مختصرة لرؤيتها ورسالتها؛ الرؤية ما نحب أن نكون، والرسالة ما يجب عمله لنكون ما نحب.

في البحث والتأمل لأجل تحسين البقاء والحياة تشكلت المعارف والأفكار؛ بما هي تصورات الإنسان عن ذاته وعن الحياة والكون والموت والمصير بعد الموت؛ هكذا نشأت الفلسفة؛ بما هي السؤال لأجل إدراك حقائق الأشياء، ثم الاجتماع الإنساني بما هو استيعاب تطبيقي وحياتي للسؤال والجواب؛ أو ما أنتجته الفلسفة والأديان، وكانت اللغة بما هي وعاء الأفكار والمعرفة وترميزها وتنظيمها، وتطور العلم بما هو إدراك الأشياء كما تفهمها الحواس، والفنون والآداب بما هي التعبير المحسوس عن الأفكار والمشاعر والبحث عن الجمال، والتاريخ بما هو تسجيل التجارب الإنسانية على النحو الذي ينظم الأفكار فيما يحب الإنسان أو يريد أو يجب أن يكون عليه.

منحت الأفكار والمعارف بما هي محاولة الارتقاء بالذات الإنسان فعاليته الاجتماعية والروحية، ويفترض تبعا لذلك أن يصيبه الخواء عندما يحدث الانفصال بين الواقع وتصوراته عن الواقع، أو هو يرقى بذاته وموارده بقدر ما تقترب تصوراته التي أنشأها من الواقع. وتشكل الثقافة بما هي وعي الذات محصلة تفاعل الإنسان وتجاربه مع العمل والتأمل، وتتحول إلى دليل عملي لسلوك الإنسان من غير حاجة إلى البحث والتفكير في كل مرة يواجه فيها الإنسان موقف أو سؤال متواصل كيف يعيش حياته وكيف يتصرف، هكذا نشأت العادات والتقاليد والقيم والأعراف وأساليب الحياة في الطعام

واللباس والعمارة والموسيقى والفنون، ..

يشكل الصيد وجمع الثمار أو لنقل ما قبل الزراعة معظم التاريخ الإنساني (أكثر من 99 في المائة) وبدأ يتحول إلى الزراعة منذ 12 – 15 ألف سنة، ثم دخل العالم في مرحلة الصناعة منذ حوالي 500 سنة، ويدخل اليوم أو منذ سبعين سنة في مرحلة جديدة يمكن تسميتها الحوسبة أو الشبكية.

وفي هذا المسار أنشأ الإنسان الموارد والأعمال التي تجعله حيا أو تجعل حياته أفضل، كما أنشأ القيم والأفكار التي تحمي هذه الموارد وتحسن الحياة، لكنه في سعيه للبقاء أو تأمله كان يقدر اتجاهات وأفكارا ضد تقدمه أو تلحق الضرر بالحياة والناس.

في مرحلة ما قبل الزراعة اكتشف الإنسان النار واللغة، وبنى الكهوف، وكانت الرسوم والنقوش على جدرانها فنونا متقنة تعكس احساسا متقدما بالأفكار والمشاعر، لم تكن الكهوف غالبا للإقامة فيها، لكن للعبادة والاجتماع والتشاور والتنظيم الاجتماعي، وصنع أدوات حجرية ساعدته في عمله وحياته. واتخذ ساحات عامة لدفن الموتى، واللقاء السنوي الذي يكون غالبا في فصل الربيع، وكانت تجري في أثناء ذلك احتفالات مبهجة وطقوس ومبادلات في السلع وتخزينها، وعمليات تنظيم العمل بما هو أساسا الصيد وجمع الثمار.

لقد ساعدت النار الإنسان في الطهو والتدفئة والدفاع عن النفس، وكانت تستخدم أيضا في التواصل، وتوقد في الأماكن المرتفعة المطلة ليراها العابرون والمحتاجون للمبيت والطعام، وكانت اللغة منطوقة أو بالإشارات والأجساد بالإضافة إلى أنها أداة للتواصل والتفاهم بين الناس وعاء معرفيا لتبادل المعرفة والخبرات والأخبار والذاكرة الشفوية للأمم والأفراد والأسر، واستخدم الإنسان لغة الجسد كالابتسام والرقص والغناء والإيماء والإشارات الكثيرة لأجل السلام والتفاهم والتواصل.

وفي مرحلة الزراعة تحول الإنسان إلى تربية المواشي والحيوانات والطيور، وصنع المساكن والأثاث والأدوات المنزلية، وصارت القرى والمدن والدول، وكانت التجارة والطرق والكتابة والبريد والنسيج والدواء، والصناعات الغذائية، كالخبز والزيت والنبيذ والملح، والسفن الشراعية والملاحة، والتعدين والعجلة والسلاح والقلاع والمعابد والمكتبات والمدارس والجيوش والشرطة والمحاكم والعلوم والنقود . والمهن والأعمال والوظائف.

وفي حماية هذه المنجزات والأعمال تشكلت قيم العدل والسلام والتنظيم الاجتماعي والقانوني والتعاون والمشاركة والضيافة والملكية الخاصة والعامة والخدمة العامة للمحتاجين والمصالح العام، لكن أيضا كانت الحروب والصراعات المنظمة والمدمرة، والرق والعبودية والطبقية الاجتماعية والتمييز الطبقي والاجتماعي بين الناس.

وفي الثورة الصناعية التي يمكن الإشارة إلى ابتدائها بالمطبعة في عام 1435 وجرى تطوير السفن والملاحة البحرية والكشوف الجغرافية، وأنشئت البنوك والشركات وآلات النسيج والأسلحة المتطورة والمكائن والمحركات ولبخارية والكهربائية التي غيرت وجه العالم، فصارت الحروب أكثر خطورة وفتكا، وزادت حالات التسول والتشرد والاكتئاب والادمان والانتحار والتفكك الأسري، لكن أيضا تحسنت حياة الناس وصحتهم وارتفع مستوى النظافة والتغذية الجيدة ومعدلات العمر، وانتشار التعليم وتضاعفت المعرفة العلمية، وتطورت الفنون والآداب وظهرت السينما والتلفزيون والإذاعة، وظهرت الدولة المركزية الحديثة القائمة على المواطنة والحكم المدني.

وفي عصر الحوسبة والشبكية وما تضمنه أيضا من التصغير والبرمجة الإدراكية والروبتة والذكاء الاصطناعي والطابعات ثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الحيوية، صعدت على نحو غير مسبوق قيم الثقة والمساواة والإتقان والفردانية والمشاركة العالمية، لكن أيضا تطغى الفردية ويضعف تأثير المجتمعات والمؤسسات الإرشادية والتعليمية، ونشرت

العولمة العنف والوباء والأزمات المالية،..

ينزع الإنسان إلى الخير والسلام، ويتطلع على الدوام إلى الارتقاء بذاته وحياته وبالمعرفة والعلم، وتشكل هذه القيمة المؤسسة أفكار واتجاهات المشتغلين في الإصلاح وحل النزاعات والتدريب على التعاون والتعايش. البعض، ويتقبل الماضي بثقة حذرة، وفي الاندماج يسود شعور في المجتمع بأنه يتكون من شعب واحد، وتسود مفاهيم التضامن والثقة والمودة.

ويشكل التواصل الاجتماعي أساس الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للأمم، وتساعد الثقة العائلية على إقامة شركات عائلية لكنها تظل محدودة ومهددة، وأما الشركات الكبرى فلا تقوم إلا في مجتمعات تتمتع بثقة عالية تتجاوز القرابة، ويتكون التفاهم الإنساني بالقدرة على استماع الناس لبعضهم بعضا، وفي ذلك ينشأ الحوار والتضامن والتعاون والفهم المتبادل، فالأفكار الصحيحة تتشكل بالاستماع العميق، وينشأ سوء الفهم والخوف المتبادل في حالة عدم معرفة الناس لبعضهم بعضا، وبطبيعة الحال عدم استماعهم لبعضهم بعضا. وتمثل الصداقة مؤشرا اجتماعيا وأخلاقيا جمعيا وفرديا يستدل به على حالة التقدم الاجتماعي والمشاركة والانتماء والتعاون، ويؤشر تراجع قيم الصداقة إلى الهشاشة والقابلية للكراهية.

وقد درجت العادة على استخدام مفهوم التسامح في العلاقة بين أهل الأديان، والواقع أن ما يلائم العلاقة بين الناس في تنوعهم واختلافهم الديني والثقافي والاجتماعي هو «العيش معا» بمعنى التفاعل والتقبل المتبادل دون شعور بالخطأ أو المسامحة. ذلك أن التسامح متصل بالعفو والمسامحة بحق المسيء وليس التواصل الاجتماعي أو العيش معا أو التعايش في ظل التنوع والاختلاف، فالتسامح يكون ردا على الإساءة. وأما الاختلاف والتنوع فيدار وينظم بالعيش معا مختلفين ومتنوعين ومتقبلين لبعضنا بعضا على أساس من التقبل والتفاعل بمعنى تبادل المعرفة والمهارات وأساليب الحياة والأفكار

والثقافات،..

تنشأ الفضائل الاجتماعية وقيم الاعتدال في بيئة عامة من قيمة أساسية كبرى وهي «حب الحياة» وبغير هذه القيمة تكون الحياة نفسها عرضة للتناقض والاضطراب، ففي سعي الإنسان لأجل حياة جميلة جديرة أن تعاش يسعى إلى تطوير الصداقة والمدن والأعمال، ونبدأ بتنظيم وتحسين مواردنا وعلاقاتنا ومؤسساتنا وأعمالنا والتشريعات الناظمة لها وثقافتنا وقيمنا على أساس فن الحياة، كيف نعيش حياتنا، كيف تكون أفضل؟ كيف نحسنها باستمرار؟ فننشئ المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية في الدولة والمجتمع وفرديا على أساس ما يجعل حياتنا أفضل!

ونحن نتجنب المخاطر والأذى، ونؤدي الاعمال والواجبات الخاصة والعامة والتطوعية ونعيش حياتنا ونمارس هواياتنا وعلاقاتنا من عمل ومصالح وزمالة وصداقة ونلتزم نحو أسرنا وذوينا والمصالح العامة والسلوك الاجتماعي القويم وأسلوب الحياة الجميل ونشارك في الحياة العامة واليومية ونبذل وندخر بدافع الحب، حب الحياة والذات والناس والأبناء والجمال والخير، الحب المنشئ للمسؤولية والالتزام والاحترام والمعرفة. حب الحياة قيمة أساسية عليا وحاكمة على الأفكار والسلوك والمنظومة العامة للأفراد والدولة والمجتمع وفي غياب هذه القيمة لا يعود للحياة قيمة، ومن ثم لا يكون إبداع وتقدم، بل وتنشأ العيوب والجرائم والمشكلات والأزمات.

وعندما نتحدث عن مواجهة الكراهية بما هي أساس معظم الشرور مثل التطرف والتعصب والإرهاب والعنف والانقسام الاجتماعي؛ فإننا يجب نتحدث عن المحبة، بما هي القيمة الأساسية في مواجهة الكراهية.

وتشكل اقتصاديات العمل التطوعي جزءا مهما ومؤثرا في الاقتصاد العالمي، ويشارك فيها حوالي مليار شخص، وبالإضافة إلى أبعادها الإنسانية وما تمنحه للأفراد والمجتمعات

من معنى كبير فإن العمل التطوعي في الحقيقة يمثل مدخلاً أساسيًّا لا يمكن الاستغناء عنه في جميع الأحوال في التشكلات الاجتماعية والسياسية والاختيارات الطبيعية للنخب والقادة المحليين والاجتماعيين، وعلى أساسه يتقدم المواطنون غالبًا في مجتمعاتهم وبيئتهم التي يعملون ويعيشون فيها، ذلك أنه وببساطة درجت الأمم في التاريخ والجغرافيا أن تقدم الناس على أساس الأكثر قدرة وحرصًا على خدمتها.

تبدو بعض جوانب ومفاهيم التطرف واضحة ومجمع عليها، مثل العنف المرتبط بالأيديولوجيا الدينية أو الانتماء إلى جماعات مصنفة على أنها إرهابية او متطرفة محظورة؛ ولكن للتطرف أبعاد ومفاهيم أخرى كثيرة سلمية فكرية وسلوكية قد لا تكون محظورة قانونيا أو سياسيا، وهذا النوع من التطرف هو المستهدف بشكل رئيسي في هذا الكتاب.

لقد أنشأ العالم المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مجموعة من المفاهيم والمعاني، وأنشأ حولها من تطبيقات وتشريعات وسياسات، ونحتاج في ظل سلطة المعنى أن نقارب مفاهيم ومصطلحات كثيرة مثل التطرف والتعصب والإرهاب.

لكن وفي جميع الأحوال فإن التطرف بما هو أيديولوجيا يستند إلى قيم استبدادية، ذلك أنه يرفض المختلف والآخر، وفي ذلك فإنه يولد العنف والكراهية، وفي هذا التعريف تندرج الحركات والجماعات التي تتبنى أفكارا ومطالب سياسية أو قومية أو دينية أو اجتماعية أو طبقية أو جنسانية (الجندر)

ويعرف خطاب الكراهية بالدعوة إلى الانحياز والتفضيل أو العداء والنفور على أساس الجنسية أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو اللون أو أسلوب الحياة. ويشمل التطرف فهم أو تطبيق الدين في الحياة العامة على نحو يتناقض مع سيادة الأمة على السلطات والتشريعات، ومحاسبة الناس خارج القانون والمؤسسات القضائية وإيقاع

الأذى والرعب واستخدام العنف ضد أفراد أو مؤسسات أو جماعات .. وفي هذه الحالة يكون التطرف إرهابا.

إن المساواة في الحياة المعاصرة تقوم على التطبيق العملي والواضح للعدل كمؤشر صادق للاندماج الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين والمقيمين، على مستوى الإنتاج والاستهلاك والعمل والتفاعل الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن الظلم هو الاستبعاد والحرمان من المشاركة. وبدأ الاهتمام بالاستبعاد الاجتماعي بملاحظة آثار البطالة والحرمان من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، ثم اعتبرته الأمم المتحدة بأنه الحرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية، كالتعليم والصحة والعمل، وتؤكد الأمم المتحدة في مواثيقها وتقاريرها على خطورة التمييز على التنمية والسلم الاجتماعي، ومنها على سبيل المثال الفروق بين الذكور والإناث أو بين الفئات الاجتماعية في الفرص والمعاملة والميراث والتعليم والصحة، فاللامساواة ليست خطأ فقط، لكنها كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية (2018) مصدر خطر، يمكن أن يغذي الكراهية والتطرف، ويقوض أسس التنمية الشاملة والمستدامة للجميع، وتلحق ضررا بالغا بالتماسك الاجتماعي، وبدأت الأمم المتحدة منذ العام 2010 تصدر في تقريرها السنوي مؤشرات رقمية حول اللامساواة في العالم معتبرة إياه مؤشرا على التنمية والتقدم.

وركزت نقاشات الأمم المتحدة كما في التقرير السنوي لعام 2017 على التفاوت في الدخل بين السكان، وأشارت إلى تقرير منظمة أوكسفام الدولية والذي ذكر أن ثمانية رجال يملكون ثروة تساوي ما يملكه 306 مليار شخص هم النصف الأفقر من البشرية. وأن 82 في المائة من ثروات العالم يملكها أعنى واحد في المائة من الناس. (11)

والحال أن فكرة الاستبعاد الاجتماعي هي إعادة تسمية للفقر، إذ لم يعد يعرّف بنقص المال فقط، لكن بنقص القدرة، أو كما يقول أمارتيا سن «فقر القدرة» من الواضح اليوم أن ثمة علاقة بين التهميش وبين الأعمال والموارد التي يحوزها الإنسان» أو كما يصف

البنك الدولي الفقر بأنه العجز عن إسماع الصوت والتأثير في السياسات والإنفاق العام. وتعاني مجتمعات كثيرة من التمييز الطبقي أو الاجتماعي، وبسبب هذه السياسات والثقافات تتعرض فئات واسعة من الناس للاستبعاد والظلم. إن الاقتصاد والموارد، والمصالح، تقوم اليوم على الثقة والتسامح. وهكذا، فإنّ التسامح رأسمال كبيرٍ، يطور السياحة والأسواق والعلاقات التجارية والاقتصادية، إضافةً إلى المكاسب الاجتماعية والعامة بالطبع. وبغير التسامح، فإنّ الأعمال والمشروعات والمؤسسات تتعرض لنزفٍ وخسائر كبيرةٍ جداً، عدا أنّه من الواضح أنّ الأزمة، في أبعادها الاجتماعية والأمنية، وصلت إلى مستويات تنذر بالخطر، وتهدّد مكاسب وإنجازات قائمة، تحققت بالفعل، وأنفق عليها الكثير من الموارد والضرائب، كما تعطّلت آفاق ومسارات الإصلاح القادمة.

تقتضي سلسلة الازدهار والتقدم بداهة تكريس الاعتدال والتسامح والتعددية والتنوع ومواجهة التطرف، وأن تتشكل المجتمعات حول مواردها ومدنها، ثم تنشئ منظومة اجتماعية وثقافية تستجيب استجابة صحيحة وملائمة مع الموارد والأولويات والاحتياجات الناشئة للمدن والمجتمعات تستوعب جميع فئات المواطنين وتحفزهم على المشاركة الصحيحة والنافعة، وتخرج عمليات المشاركة العامة والبحث عن المعنى والجدوى من اللجوء إلى العنف والتطرف؛ وذلك يقتضي بطبيعة الحال البحث عن الاستجابات الخاطئة في حلقات تنظيم الموارد والمدن والمجتمعات.

وتؤدي سياسات المقاربة الاقتصادية الاجتماعية إلى مراجعة السياسات العامة باتجاه الفصل بين الأيديولوجيا والصراع الاجتماعي والسياسي والأزمات الاجتماعية والثقافية القائمة، ويتوقع أن تنشأ متوالية من الآثار والنتائج الإيجابية؛ منها إضعاف وعزل المتطرفين والخارجين على القانون بمنطلقات أيديولوجية تجعلهم يشعرون بأنهم أصحاب قضية مقدسة، وتضع الخلافات والمعارضات السياسية والاجتماعية في سياق المصالح والأهداف الحقيقية والمباشرة دون لبس بالأيديولوجيا، ويمكن بذلك تخفيض أو تجفيف

موارد التطرف المستمدة من دوافع وأفكار أيديولوجية، وإنشاء مجالات للمعنى والجدوى غير أيديولوجيات التطرف.

وبالنظر إلى التطرف على أنه مؤشر اقتصادي اجتماعي فإن ذلك يساعد على تصحيح ومراقبة ومراجعة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتأكد من أنها تخدم تطلعات المواطنين بعامة والشباب بخاصة إلى المعنى والجدوى، وتشجعهم على الاندماج الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية والعامة وبناء أدوات سلمية وإيجابية في العمل والتأثير، وبذلك فإنه يمكن التأكد أيضا أن المنظومات الاقتصادية والسياسية وادارة الموارد والانفاق تخدم الهدف الأساسي لها وهو التقدم والتنمية، ..

ويمكن الاستدلال بالتطرف السائد على مجموعة كبيرة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في الدول والمجتمعات التي تعاني من التطرف أو يهددها أو يضر بمصالحها، ويمكن أيضا المجادلة بأن التطرف الأيديولوجي يعكس أزمة اقتصادية اجتماعية، فالعنف والنزاعات والصراعات الاجتماعية والأهلية، بجميع مستوياتها، تؤشر بطبيعة الحال إلى ضعف التماسك الاجتماعي والإدارة العامة والحكم، وغياب الهوية الوطنية الجامعة للناس، والمفترض أن توجه جميع الطاقات والجهود نحو العمل والإنتاج وتحسين الحياة. وهنا يجب أن ننظر إلى العنف باعتباره محصلة أو نتيجة، وليس ظاهرة مستقلة. فإضافة إلى كونه مستهدفاً بذاته، ولأنه عنف مرفوض يجب النظر إلى جذوره وسلسلة الحلقات المنشئة له، فهو أيضاً عرض أو مؤشر على الخلل في التنمية وإدارة منظومة الموارد وسلسلة العلاقات الناشئة عنها.

تشكل الثقافة، بما هي وعي الذات، المؤشر الرئيس للاتجاهات والسياسات في الدول والمجتمعات، كما أنها أهم مصدر يُستدل به على التقدم والفشل، والحالة القائمة والمستقبل. ففي ملاحظة وإدراك لحظة الوعي القائمة لدى الأفراد والجماعات والطبقات، يمكن المعرفة والتقدير أين نحن وإلى أين نمضي. ذلك أنه ما من موقف أو سياسة

أو جدل أو مشروع أو برنامج إلا ويعكس الوعي المحرك والمنشئ. وفي ذلك يمكن ملاحظة كيف صعدت قضايا حقوق الإنسان والبيئة والعمارة والتلوث والتغير المناخي، أو الفقر والعمل وتحسين الحياة، أو العدالة والمساواة، أو العولمة وحريات السوق، أو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودور الشركات والمجتمعات في الحاكمية الرشيدة.

وبموافقتنا على أن الكراهية هي مبتدأ الإرهاب، نلزم أنفسنا بالموافقة على أن المواجهة مع الإرهاب هي بناء منظومة اجتماعية اقتصادية تؤول في محصلتها ونتائجها إلى مجتمعات وأنظمة سياسية تسودها قيم الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر ونبذ الكراهية والعنصرية والتعصب، ووعي فردي وجماعي بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى المعيشة والتعليم والصحة يقوم على مشاركة إيجابية وإدراك بدهي لخطر الكراهية والتطرف على حياة الناس ومصالحهم وتناقضهما مع المعتقدات والأفكار الدينية والاجتماعية والثقافية السائدة. فهي رؤية واحدة وشاملة للذات، لا يمكن تجزئتها، بمعنى أنه لا يمكن الجمع بين مشاعر الرفض للقتل والاعتداء لفئة من المدنيين والمسالمين والقبول بها لفئة أخرى منهم.

ولا يمكن استثناء أحد أو فئة عندما نستهدف بناء الاعتدال ورفض الكراهية في المؤسسات والبرامج والأعمال التعليمية والثقافية والإعلامية والإرشادية، كما لا يمكن الحديث عن العدالة إذا كانت المؤسسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية تستثني من منافعها أحداً من الناس، ولا يمكن تعزيز البيئة العامة وتحصينها من التطرف والكراهية إن كانت هشة وقابلة للاختراق والضعف، فلا منعة فكرية من غير عدالة وحريات ومنعة اقتصادية واجتماعية.

هكذا، يمكن الاستدلال على الاعتدال والتطرف بملاحظة سياسات التعاون والتعايش في الدول والمجتمعات، والشراكة مع العالم، والتكامل بين السلطة والمجتمعات والأسواق، ويمكن أيضاً ببساطة توقع التطرف وتقديره بمدى الفشل الاقتصادي

والاجتماعي، فلا يمكن الفصل بين الفوضى والانهيار والصراعات السائدة اليوم في دول كثيرة وبين حالة الشمولية والتسلط التي كانت سائدة فيها.

لم تعد الحريات والمساواة زينة جميلة أو قيمة عليا معزولة عن الحياة، لكنها اليوم أساس الموارد وتنظيمها، فما من خيار أمامنا في مواجهة التحولات سوى الحريات والمساواة لعلها ترشدنا إلى فكرة تساعدنا أو تحمينا، وبدون هذه الحريات والمساواة فإن الدول والمجتمعات معرضة للانهيار، فلم تعد الدول وجيوشها وأجهزتها الأمنية والبيروقراطية قادرة على إدامة المؤسسات والأسواق والأعمال والعلاقات، وليس في مقدورها أن تتحكم في أدوات التفكير والتأثير وعلاقاتها، لأن النقود والمعلومات والمعرفة والسلع والخدمات تتدفق اليوم بلا استئذان، وما من وسيلة للمواجهة سوى التكيف والبحث عن الفرص والقيم والعلاقات الجديدة المنظمة لحياة الناس ومواردهم.

إن المجتمعات تتبع في علاقاتها وتجاربها القيم والأخلاق التي تنشئها أو تتواضع على احترامها، ثم تدور حولها المؤسسات السياسية والعامة أو تستهدف تغييرها وتطويرها الحركات والتيارات السياسية والاجتماعية، لكنها قيم وأخلاق يفترض أن ينشئها موقف عقلاني، فإذا لم تكن الأخلاق والقيم عقلانية، فإن السلوك السياسي والاجتماعي الفردي والجمعي يمكن أن يتحول إلى تسويات غير أخلاقية، ويزود التخلف بمبررات ومسوغات أيديولوجية أو اجتماعية وثقافية.

يبدأ الإصلاح بتقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات (ردم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية) ودمجها معا بالعودة إلى قيم الطبقة الوسطى بما هي القائد والمرشد لجميع فئات المجتمع ومؤسساته.

يتكون هذا الكتاب من ستة أجزاء حسب مكونات الإصلاح والتقدم المقترحة، وهي إضافة إلى هذه المقدمة التي كانت بعنوان كيف تتقدم الأمم؛ الإدارة الكفية

والعادلة للموارد أو التكوين الاقتصادي والتنموي، والحكم الرشيد أو التكوين السياسي والمدائني، والمجتمعات المستقلة ووعي الذات أو التكوين الاجتماعي والثقافي، وقيم التقدم المستمدة من العيش معا والاعتدال والثقة ونبذ الكراهية والتطرف، وأخيرا استشراف مستقبلي مستمد من تصور أو نموذج مقترح للتقدم والتنمية.

وأخيرا يجب القول إن الكتاب عمل معرفي ثقافي؛ باعتبار أن المثقف يستخدم المعرفة لأجل رسالة اجتماعية، وقد يكون في ذلك تحيز من وجهة نظر أكاديمية أو منطقية، لكنه تحيز ضروري للتجسير بين المعرفة العلمية وبين الرسالة الاجتماعية. ومعلوم بالطبع إن الكفاءة المعرفية في أفضل حالاتها لا تغطي أكثر من خمس المعرفة المتاحة، وربما لا يكون لدى المؤلف من هذا الخمس أكثر من خمسه. إن المثقف كما يقول الفيلسوف الفرنسي ريجيس دوبريه على خلاف الباحث العلمي الذي ينظم نظرية أو يثبت وقائع هو من يصنع الرأي، ويرغب في التأثير في مسار الأمور واستمالة الناس، ولذلك فإن المؤلف في هذا الكتاب يحاول أن يساهم في إنشاء علاقة إيجابية مع المكان والموارد، وتحول التاريخ إلى عمليات حيوية متواصلة مستقلة عما يبذله باحثون وأكاديميون، ففي عشقهم للمكان ينشئ المثقفون انتماء يتسع لكل مواطن، ويتيح لنا أن نرى أنفسنا وننشئ وعينا لذاتنا كما نحب أن نكون.

II

التنظيم الاقتصادي والتنموي

إدارة وتنظيم الموارد بعدالة وكفاءة

«تتشكل الأمم وتتميز حسب تاريخها الاقتصادي والمالي» جوزيف شومبيتر

يتشكل التقدم في متوالية من التفاعلات الإيجابية بين الموارد والقيم والتنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، المسألة ببساطة كما يلي: ثمة مجموعة موارد وأولويات وقيم ومؤشرات؛ نتفق جميعا على ضرورة تحقيقها وحمايتها وإدامتها، متعلقة بالمدن والأمكنة التي نعيش فيها، والأعمال والمصالح التي تقوم عليها حياتنا ومواردنا، وهي متصلة بالخدمات الأساسية وأسلوب الحياة والتقدم المهني، وحقوق ومكتسبات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية والسلامة، ... وتتشكل النخب والعلاقات ومنظومات العمل والقيادات والمؤسسات المنظمة للموارد والمرافق والخدمات، عبر هذه المصالح (الأمكنة والأعمال) وعلى هذا الأساس، يتجمع الناس في المدن والبلدات، على النحو الذي يطور الأمكنة، ويجعلها إقامة تبعث على الرّضا والاستقرار، ويطور الأعمال على النحو الذي يحسِّن الحياة. وإذا لم تكن النخب تعكس الواقع والتفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ بمعنى أن تكون قيادات تعبر عن قواعد اجتماعية في المدن والمصالح والأعمال والتيارات السياسية والفكرية والمؤسسات العامة فإنها تفقد المبادرة

والقدرة على التأثير والإبداع، وتنفصل عن المجتمعات ومصالحها واحتياجاتها. كيف نجعل الصراع سلميا جدليا وتنافسا حول تنظيم الموارد والخدمات وتعظيمها؟ هذه هي الدبلوماسية الإلهية أو هدية الله إلى البشر ليعيشوا في سلام. لم يكن الفقر والفشل والعجز الاقتصادي في يوم من الأيام بسبب نقص الموارد، ولكنه بسب الفشل الذي تديره نخب أنيقة متعلمة تعليما متقدما.

يحاول هذا الفصل أن يقدم فكرة عن الموارد الأساسية بما هي المكان والماء والطاقة والمناخ والبيئة والغابات، والنشاطات الاقتصادية القائمة، مثل الزراعة والصناعة والتجارة والأعمال والخدمات. ويهتم على نحو خاص برأس المال الإنساني كالتعليم والكفاءة والصحة والعمل والإبداع. وأخيرا الإنتاج والزمن.

وبالطبع فإن المكان والتفاعل معه في الإبداع والزراعة والغذاء والدواء واللباس والبيئة والإقامة والتمدن وأسلوب الحياة يمثل حجر الزاوية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لكن نظرا لوضوح هذا المجال وسعة وعمق الدراسات والكتابات فيه فسوف اتجاوز ذلك مكتفيا بالحديث عن الماء والطاقة باعتبارهما المدخل الرئيسي للتقدم الزراعي والصناعي والبيئي والتمدن.

يمكن بقدر قليل من البداهة والنظر في أزمة الزراعة والغذاء أنها متصلة بأزمة الماء. الأزمة ليست متعلقة بندرة المياه ولكن بإدارتها، وبأسلوبنا في تشكيل حياتنا وعلاقاتنا بمواردنا، فيمكن مثلا بالاعتماد على مياه الأمطار فقط إقامة زراعات حقلية وشجرية مثمرة وحرجية وعلفية واسعة في مناطق كثيرة جبلية وسهلية وصحراوية أيضا، ويمكن بإدارة وتجميع هذه المياه توفير فرص كافية للري والشرب للتجمعات السكانية والاقتصادية.

وهناك برغم الأزمة المائية هدر مائي كبير، ويمكن بالمحافظة على هذه الموارد وإدارتها توفير مجالات واسعة للري والشرب أيضا، ويمكن أيضا بحماية المصادر والأحواض المائية

والأودية والسيول وتجنيبها الطرق والبيوت والمباني حماية هذه المصادر والمحافظة عليها، ويمكن بمعالجة مياه الصرف الصحي معالجة أفضل ومتقدمة إعادة تدوير استخدامها.

ويمكن بالطاقة المتجددة والمجانية المستمدة من الشمس والرياح والطبيعة إقامة مشروعات واسعة لتحلية مياه البحر، ويمكن بتغيير أساليب حياتنا وترشيد وتطوير استخدامات المياه تقليل الهدر وزيادة الفائدة، ويمكن بتطوير وسائل الري تقليل الكميات اللازمة للري، ويمكن مراقبة تنظيم وتخطيط التجمعات السكنية وفق المياه ووفرتها كما هو في التاريخ والجغرافيا، ويمكن استخدام تقنيات جديدة في الاستعمالات المنزلية واليومية تقلل وأحيانا تلغي استخدام المياه، ويمكن إعادة تنظيم الزراعة وفق الضرورات المائية، فالزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه يمكن أن يستبدل بها زراعات اقل حاجة للمياه وأكثر احتمالا للجفاف.

وهناك أيضا فرص لزراعات صحراوية تروى بمياه البحر، وبخاصة لإنتاج الأعلاف أو الزراعة لأجل إنتاج الطاقة، وبذلك يمكن توفير المياه العذبة لإنتاج الغذاء البشري، علما بأنه يمكن أيضا إنتاج أغذية بشرية مستمدة من نباتات تروى بمياه البحر.

بالطبع هناك أزمة مائية، ولكن نحتاج إلى ملاحظة العلاقة بين الأزمة المائية وأسلوب الحياة، فالمجتمعات تشكل بنفسها أنظمتها الاقتصادية ومواردها حول أو قريبا من الماء أو في أماكن فرص تجميعها والحصول عليه، ويمكنها بعد ذلك أن تنشئ منظومة اقتصادية واسعة في المكان، فإذا كانت تقيم في البادية على سبيل المثال فإنها تنشئ المراعي والزراعات العلفية والصناعات الغذائية القائمة على المواشي، وتطور في أنظمة الري والطاقة الشمسية، وتحلية المياه، والري بمياه البحار على النحو الذي يعظم الزراعة ويفعلها، وتختار من أنواع الزراعة والصناعات ما يتفق مع فرص الحصول على الماء ونوعيته، وتستخدم المواد المتاحة في أنظمة بناء أقل تكلفة وأكثر ملاءمة للمناخ، وبمرور الزمن وتراكم المنجزات تتشكل مدن وجامعات ومراكز دراسات وحياة

اقتصادية واجتماعية وثقافية متطورة تجعل من الصحراء موردا معرفيا وزراعيا وغذائيا، ثم سياحيا.

وفي المناطق الجبلية يمكن إنشاء بلدات تقوم على زراعة الأشجار المثمرة والغابات، وتنشأ بطبيعة الحال حولها صناعات غذائية وخشبية ودوائية، وتكيف أيضا أساليب الحياة والبناء على النحو الذي يجعل البيئة المحيطة موردا كبيرا، فالصناعات الخشبية يمكن أن تكون أساسا لاقتصاديات واسعة وهائلة في البناء والأثاث، وتخفيض الاعتماد على الاسمنت والحديد غير المتجددين وغير المتوافرين أيضا، فتقام مباني بتكلفة أقل وبموارد متجددة، وتبقى البيئة في حالة من النمو المتواصل وليس النزف والتلوث والتدمير.

تشكل سنغافورة وقصص نجاح أخرى حالة تدعو إلى الدهشة والتساؤل، كيف تتقدم دول من غير موارد طبيعية؟ .. ولكنها محاولات للإجابة لا تتعارض بطبيعة الحال مع إدارة وتوظيف الموارد المتاحة والجغرافيا لبناء نظام اقتصادي اجتماعي مزدهر (1)، .. في حالة تفسير التقدم والفشل على أساس مؤسسي اشتهر كتاب دارون أسيموغلو، وجيمس أ. روبنسن «لماذا تفشل الأمم: منشأ القوة والازدهار والفقر» (2) وفي المقابل هناك كتاب جيرد ديموند «أسلحة جراثيم فولاذ» (3). وقد لقي الكتابان اهتماما كبيرا ونشرت منهما طبعات عدة في صيغ وأشكال عدة، وقدمت لهما جوائز مهمة، بل إن كتاب ديموند حول إلى فيلم يمكن مشاهدته في يوتيوب.

يجادل ديموند في مقالة له نشرت في نيويورك تايمز (7 حزيران 2012) في أنه لا يمكن إغفال العامل الجغرافي والموارد، وأن ربط التقدم فقط بـ «المؤسسات الشاملة» بمعنى السياسات والتشريعات التي تحفز الإنتاج وتحميه لا يفسر لماذا انهارت دول ذات مؤسسات ناجحة؟ وكيف نفسر الازدهار والتقدم على مدى التاريخ قبل هذا التطور المؤسسي؟ يقول ديموند: لقد نشأت الدول حول الاقتصاد الزراعي، ويمكن ملاحظة العلاقة بين طول مدة الاقتصاد الزراعي وبين النجاح السياسي، فالزراعة لدى كثير

من الباحثين والمفكرين أسست للأنظمة السياسية والإدارية.

وحول ظاهرة أن كثيرا من البلاد التي كانت تدير اقتصادا ناجحا تواجه اليوم حالة من الفقر والبؤس بسبب سياسات الاحتلال والسخرة ومصادرة المنتجات والتغيير القسري لوجهة الاقتصاد، ثم إن الكثير من هذه الدول بعد استقلالها واصلت سياسات «احتكارية» فاشلة؛ لا يمكن تجاهل عوامل مهمة ومؤثرة ومستقلة أيضا عن المؤسسات، مثل الكوارث والأوبئة والأمراض المتوطنة وتأثيرها السلبي على الإنتاج والتقدم، فهي تستنزف الموارد، وتعيق المشاركة في العمل والإنتاج، وتشغل النساء والأسر عن العمل، وكيف يمكن تجاهل تأثير الجليد والشتاء على الموارد والعمل والإنتاج أو درجات الحرارة والمناخ والجفاف والأمطار في الصحارى والمناطق الاستوائية او المعتدلة؟

يقول ديموند: يشكل الموقع الجغرافي بالنسبة لخطوط العرض عاملا مهما في القوة والازدهار مستقلا عن المؤسسات، ويمكن ملاحظة ذلك بحسم في الانتاج والغذاء والصحة، وكذلك في نقل السلع وشحنها، فالملاحة البحرية او النهرية أو البرية تؤثر على تكلفتها وفرص وصولها وتصديرها واستيرادها، ومؤكد أن الدول المعزولة عن البحار تواجه تحديا اقتصاديا، ويمكن المقارنة والملاحظة بين اقتصاديات الدول وبين موقعها بالنسبة للبحار والانهار، على سبيل المثال أفغانستان ونيبال وكثير من دول افريقيا المعزولة عن البحار تعاني من الفقر وانخفاض مستوى الدخل.

ويؤثر في مستوى الثروة أو الفقر توافر الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والمأكولات البحرية، والدول التي تفقد مواردها الطبيعية تمضي إلى الفقر، فالدول التي أزيلت منها الغابات مثل هاييتي ورواندا وبوروندي ومدغشقر ونيبال مضت نحو الفقر وعدم الاستقرار السياسي.

ونعلم جميعا من تجربتنا الشخصية –يقول ديموند- أنه ليس ثمة جواب واحد بسيط على السؤال: لماذا يصبح أحدنا ثريا او فقيرا؟ يعتمد ذلك على الميراث، والتعليم، والطموح والموهبة والصحة والاتصالات الشخصية، والفرص، والحظ، .. ويجب ألا يفاجئنا بأنه لا يوجد جواب واحد او صحيح عن سؤال لماذا تكون مجتمعات غنية أو فقيرة؟ (3)

الماء والطاقة

يقدم مارك ج. هامر، ومارك ج. هامر – جونيور (5) محتوى غنيا ومتخصصا في تقنيات المياه، وقد لخصت منه ما يناسب المثقف العام بهدف الإحاطة العامة بالسياسات والموارد المائية.

تصف الدورة المائية حركة الماء في الطبيعة. إذ تحمل كتل الرياح البحرية بخار الماء من المحيطات إلى فوق المناطق اليابسة، يضاف البخار القادم من نتح النباتات في مياه المناطق الداخلية إلى رطوبة الغلاف الجوي ليهطل في آخر المطاف مطرا أو ثلجا. وقد يتغلغل الهطول المطري في الأرض أو ينساب إلى المجاري المائية السطحية، أو يُمتص من قبل النبات أو يتبخر مجددا، وتسيل الجريانات الجوفية والسطحية في النهاية تجاه المحيط لتجديد الدورة الهايدرولوجية.

يتدخل الإنسان في الدورة المائية محدثا دورات مائية صناعية، كما تقوم بعض التجمعات بسحب المياه الجوفية للتجهيز العام بالماء، غير أن الأغلبية تعتمد على المصادر السطحية. وبعد معالجة المياه يتم توزيعها إلى المنازل والمصانع، وتجمع مياه الصرف في نظام مجارير، وتنقل إلى المحطات حيث تتم معالجتها قبل طرحها. وتوفر الطرق التقليدية استردادا جزئيا فقط للنوعية الأولى للمياه، ويقدم التخفيف الذي يجري في المجاري المائية السطحية والتنقية التي توفرها الطبيعة تحسنا إضافيا لنوعية الماء، غير أن المدينة التالية على امتداد مجرى النهر تسحب على الأغلب مياها لتلبية حاجة المدينة إليها، إنما قبل التجدد التام للمياه، وبدورها ستعالج المدينة مياه صرفها عبر التخفيف ومن ثم تقوم بطرحها. وتتسبب عمليات سحب الماء هذه وإعادتها عبر مدن متتابعة في حوض نهر ما بإعادة استخدام الماء بشكل غير مباشر.

وفي الطقس الجاف تعتمد المحافظة على استمرار جريان أدنى في كثير من الأنهار الصغيرة، ضمن نظام هايدرولوجي طبيعي، يتضمن سحب مياه سطحية ومعالجتها، وتوزيعها، وجمع مياه الصرف ومعالجتها عبر التخفيف، وطرحها مرة أخرى في المياه السطحية، وتنقية طبيعية في الأنهار، وتكرار هذه العملية في المدن الواقعة أسفل مجرى النهر.

إن طرح مياه الصرف المعالجة تقليديا في البحيرات وفي الحوامل المائية وفي مصبات الأنهار، والتي تلعب دور بحيرات، يسرع عمليات التغذية الجيدة. وتتداخل المياه الناتجة ذات النوعية المتردية مع إعادة الاستخدام غير المباشر الذي يهدف إلى التجهز العام بالماء وإلى تأمين احتياج النشاطات الاستجمامية التي تعتمد على الماء. ونتيجة لذلك، فإن المعالجة المتقدمة لمياه الصرف، سواء أكانت تتم في محطات ميكانيكية أو عبر تقنيات طرح في الأرض، قد أدرجت في الدورة المائية الصناعية متضمنة أيضا الحوامل المائية والبحيرات الداخلية.

وقد شجع تركيب أنظمة معالجة متقدمة تعيد مياه الصرف إلى نوعيتها الأولية تقريبا مدنا كثيرة على النظر في إعادة استخدام الماء بشكل مباشر في المعالجة الصناعية وبحيرات الاستجمام والري، وفي استخدامات اخرى. غير أن إعادة هذه المياه مباشرة إلى مياه الشرب لا يلقى تشجيعا، وذلك نتيجة المخاطر الصحية الكامنة المتأتية من الفيروسات والمواد السامة التي يصعب كشفها، وقد لا يمكن إزالتها عبر استصلاح الماء. إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة أخرى تتمثل بازدياد كمية الأملاح المذابة، والتي لا يمكن إزالتها إلا عبر عمليات إزالة مكلفة، ولكن مع ازدياد الطلب على المياه العذبة فإن إعادة استخدام مياه الصرف من قبل بعض العواصم والمناطق المحيطة بها قد تغدو في المستقبل أمرا واقعا.

صدرت أول معايير لمياه الشرب العام 1914، عن مصلحة حماية الصحة العامة

للمسافرين، وللمساعدة في إنفاذ قوانين الحجر الصحي بين الدول. وكانت هذه المعايير لمراقبة الشركات التي تعمل في مجال النقل، ثم استخدمت لأجل سلامة مياه الشرب في المنازل. وكانت وثيقة مراقبة تلوث المياه للعام 1948 أول محاولة لكبح تلوث المياه السطحية. وفوضت وثيقة مياه الشرب الآمنة العام 1974 الوكالة الأميركية بوضع قوانين وطنية شاملة لضمان نوعية مياه الشرب للأنظمة العامة للمياه.

وتتضمن الأفكار الرئيسة لمعايير نوعية المياه وجوب خلوها من الكائنات المجهرية التي تسبب المرض، مثل الفيروسات والبكتيريا والديدان، والتي يرجح انتقالها عبر الماء. ويجب أن تخلو أيضا من المواد التي تسبب المرض.

وحددت هذه المعايير حدا للمواد والعناصر والمواد العضوية الصناعية يجب ألا تتجاوزه في الماء حتى لا تؤدي إلى المرض والسمّية، ومن هذه المواد الزرنيخ والنحاس والكلور والرصاص والفلور والبنزين، وغيرها مواد كثيرة جدا مدرجة في جداول تحدد الحد الكمي المفترض ألا تتجاوزه في ماء الشرب. وقد تكون هذه المواد موجودة في المياه ابتداء، أو بسبب نشاط الإنسان الصناعي.

فالمعادن السامة مثل الأنتيمون والزرنيخ والباريوم والبيريليوم والكادميوم والبروم والزئبق والنيكل والسيلينيوم والتاليوم، تؤثر في الأعضاء الداخلية للجسم البشري وعلى ضغط الدم، وينتقل بعضها إلى الأوعية الدموية للعظام، وتحرض على سرطان العظام. وقد تؤثر أيضا في نوعية الأسماك وتجعلها لا تصلح للغذاء. وبعضها مثل الزئبق تؤدي إلى اضطراب عقلي. وتؤثر سمّية الرصاص على خلايا الدم الحمراء والجهاز العصبي والكلية، والأطفال الرضع والأجنّة.

ويوجد أيضا في مياه الشرب العديد من المواد الكيميائية العضوية، وإذا زاد تركيزها في الماء فإنها تؤدي إلى الإصابة بالسرطان والمرض بعامة والسمّية، ومن هذه المواد

المبيدات الحشرية بما تحتويه عادة من مركبات سامة، والمنتجات البلاستيكية. ويمكن للمياه الجوفية أن تتلوث بمياه الصرف الناتجة عن صناعة المبيدات، والتسرب، أو رشوحات مياه المطر أو مياه الري.

يهدف نظام توزيع مياه المدينة إلى التزويد بمياه آمنة قابلة للشرب، وبمياه صناعية للتصنيع. ويتطلب ذلك أنظمة للضخ والنقل والتخزين. ويتألف هذا النظام من خطوط مياه رئيسة، تقوم بنقل الماء لأغراض محلية وتجارية وصناعية ومكافحة الحرائق، مع خزانات لتخزين الماء، ومضخات معززة، وفوهات حريق، وخطوط خدمة. ويجب أن تكون الأنابيب مصنوعة من مواد تتحمل الضغط وقابلة للثني، وغير قابلة من الداخل للتآكل، وسطحها الخارجي يجب ألا يتأثّر بالتربة والمياه الجوفية ودرجات الحرارة المرتفعة أو المنخفضة.

وتهدف عمليات معالجة المياه إلى تزويد المدن بمياه قابلة للشرب، أي مياه آمنة كيميائيا وميكرو-حيويا للاستهلاك البشري. ومن أجل الاستهلاكات المحلية، فإنه يجب أن تكون المياه المعالجة مقبولة جماليا، أي خالية من العكر الواضح واللون والرائحة والطعم غير المحتمل. وتكون عادة متطلبات النوعية للاستخدامات الصناعية أكثر تشددا من مثيلتها لتجهيز المياه للاستخدامات المحلية. وعلى ذلك، فقد يتطلب الأمر معالجة إضافية من قبل الصناعة. فمثلا، ينبغي للمياه التي تغذي المراجل أن تكون منزوعة الأملاح لتفادي ترسيب القشور.

إن المصادر الشائعة للتزويد بالمياه هي الآبار العميقة والآبار السطحية والأنهار والبحيرات الطبيعية والخزانات. ويمثل اخضرار الماء في هذه المصادر هموما أساسية في معالجة المياه. وتعتمد نوعية الماء في البحيرات والخزانات إلى حد بعيد على الفصول في العام، وتقوم عادة الإدارات بمراقبة نوعية المياه في أحواض الأنهار والخزانات.

والمعالجة الرئيسة للمياه السطحية تتم بالتقنية الكيميائية عبر التخثر والترسيب والترشيح. وتقوم التنقية الطبيعية بتخفيف العكورة والبكتيريات القولونية واللون والتغيرات التي تحدث من يوم إلى آخر. ومن جانب آخر، يتسبب نمو الطحالب بزيادة العكورة، وقد تتسبب بطعم ورائحة في الصيف والخريف يصعب التخلص منهما.

وأكثر المخثرات شيوعا هي الشبّه (كبريتات الألمنيوم). ويستخدم أيضا الكربون المنشط لإزالة المواد المسببة للطعم والرائحة، بينما يعتبر الكلور والفلور مادتان كيميائيتان لما بعد المعالجة. وقد تستخدم «الكلورة» المسبقة لتعقيم المياه الخام على ألا يتسبب ذلك في تشكل مواد تعقيم جانبية، ذلك أن "كلورة" الماء الحاوية على مواد عضوية دبالية من مصادر طبيعية، والتي تكون عادة مياها سطحية تحوي نباتات متحللة من الجريان على سطح الأرض، تشمل مواد جانبية مكلورة سامة، أنواعها الرئيسة هي مركبات محبة للمياه يشار إليها بمركبات ميثان ثلاثي الهالوجين، مع الكلوروفورم والبروم، وأحماض خلات الهالوجين. إضافة إلى ذلك يتم إنتاج طيف من المركبات المحبة للمياه غير الطيارة، بما في ذلك مركبات مكلورة وغير مكلورة، أريجية ودهنية، ويشتبه في أن تكون مركبات ميثان ثلاثي الهالوجين وخلات الهالوجين مسرطنة.

ويستخدم الأوزون كمعقم فاعل ومعقم ومؤكسد للطعم والرائحة، فتفاعله سريع في تعطيل العضويات المجهرية، وفي أكسدة الحديد والمنغنيز والكبريت والنتريت، ويبطئ في أكسدة المواد العضوية كالمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية العضوية الطيارة ومركبات عضوية أخرى. وبينما يتفاعل الكلور مع الماء لإنتاج أنواع معقمة، يتفكك الأوزون في الماء لينتج أكسيجينا وجذور هيدروكسيل حرة. وتحدث تفاعلات الأكسدة السريعة في أزمنة تماس قصيرة، ولكنه لا يغني عن الكلور للقضاء على البكتيريا، ولأن الأوزون يتحلل بسرعة ينبغي توليده في موقع محطة المعالجة.

وقد استوعبت القوانين والأنظمة قضية تعقيم مياه الشرب بحيث تخلو من الملوّثات

والفيروسات وسائر الميكروبات العضوية الضارّة، وأكدت على استخدام تقنيات تضمن إزالتها وتعطيلها.

ومن أهم عمليات المعالجة الجارية للمياه إزالة ملوحة مياه البحر، والتي تهدف إلى تخفيض نسبة المواد الذائبة في الماء من الأملاح والعناصر المختلفة إلى الحد المقبول لنوعية مياه الشرب. وتقوم العملية على تسخين المياه إلى نقطة الغليان، ثم التبخير للحصول على بخار ماء، ثم التكثيف للحصول على ماء خال من الأملاح.

بدأ استخدام الأقنية تحت الأرضية لنقل مياه الصرف عبر جريانها بتأثير الجاذبية الارضية من مناطق المدن إلى مناطق طرحها في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكانت تستخدم أيضا المراحيض والحفر الصحية للتخلص من الفضلات البشرية. أما النفايات المنزلية، فغالبا ما كانت ترمى في الشوارع. ثم بدأت إدارات المدن تمد شبكات المياه إلى المنازل، ومنعت الحفر الصحية، وبدأ نقل الفضلات المحمولة بالماء عبر الأنابيب إلى مصارف المياه. وبالرغم من أن نظام الحمل المائي هذا قد حسن من الظروف ضمن المدن، ولكنه أنشأ مشكلة ناتجة عن الفضلات غير المعالجة التي تطرح في الممرات المائية السطحية.

وبدأت المجاري الصحية تنقل إلى منشآت المعالجة، وتصمم أيضا بطريقة تجعلها تتدفق بسرعة تقلل من التلوث، وبحيث تمنع ارتداد غازات المجاري نحو الأعلى إلى داخل الأبنية. وتصنع الأنابيب الناقلة على شكل يجعلها قادرة على مقاومة التفاعلات الكيميائية والكهروكيميائية من التربة المحيطة ومن مياه الصرف المنقولة في الأنبوب، وتقاوم التآكل.

وتقوم عمليات المعالجة لمياه الصرف على أساس إزالة المواد العضوية والمواد الصلبة منها. وكانت تجري عمليات ترسيب فيزيائية لهذه المواد، ولكن هذه الطريقة تنتج

بنسبة 50 بالمئة، ويبقى نصف المواد العضوية ذائبا أو عالقا في المياه، وكانت الخطوة الثانية بتهوية أحواض تجميع مياه الصرف، وفصل أنواع المياه عن بعضها.

وتطورت أنظمة المعالجة لمياه الصرف لتشمل جمع المياه وانسيابها وغربلتها وضخها، والترسيب والمعالجة الحيوية، والترسيب النهائي والتعقيم، والتثخين ونزع الماء، وتجهيز المياه لتكون جاهزة للاستعمال لأغراض الري.

وتجري أيضا معالجات متقدمة لمياه الصرف بالطرائق والعمليات التي تزيل ملوّثات من مياه الصرف أكثر مما تزيلها المعالجة الحيوية التقليدية الموصوفة في الفقرة السابقة. وتزيل هذه العمليات العناصر مثل الفوسفور، وتؤكسد الأمونيا إلى نترات (النترتة) وتحول النترات إلى نيتروجين (إزالة النترتة) وتعطيل البكتيريا والفيروسات أو التخلص منها (التعقيم). وفي استصلاح الماء قد توسع الأهداف كي تضم إزالة المعادن الثقيلة، والمواد الكيميائية العضوية، والأملاح اللاعضوية وإزالة كافة المواد المسببة للمرض.

وتتضمن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي استخدامها في الري الزراعي والمدني وتنظيف الشوارع وغسيل السيارات وشطف المراحيض والاستخدام الصناعي، وتغذية المياه الجوفية، ولكن ذلك يتطلب أن تكون قد عولجت معالجة متقدمة.

وتحدد الأنظمة التقنية والقانونية أنماط استعمال مياه المعالجة ومتطلبات نوعية المياه. وقد صنفت الاستعمالات إلى استخدامات غير مقيدة يقتضي أن تكون المعالجة بمستوى A+؛ واستخدامات ري المحاصيل الغذائية، وتقتضي أن تكون المياه معالجة معالجةً ثانوية، واستخدم في معالجتها ترشيح باستخدام مخثرات أو بوليميرات، وجرت إزالة النيتروجين منها وتعقيمها؛ واستخدامات لتنظيف الشوارع والمرافق ومكافحة الحرائق وغسل السيارات، وتقتضي أن تكون المياه قد عولجت وجرى ترشيحها بالتناضح العكسي أو الميكروي والنانوي وفوق الميكروي. وهناك استخدامات الري

لمحاصيل غير غذائية، مثل الحدائق والمقابر وملاعب الغولف، وتشمل أيضا المراعي، وتقتضي تصنيفا بمستوى B+، أي معالجة ثانوية وإزالة النيتروجين والتعقيم، وهناك استخدامات صناعية مختلفة ومتعددة.

تقوم حياة الأمم المعاصرة حول الطاقة، وهذا ما يدعو للتفكير في تسهيل استخدامها والحصول عليها ومنع احتكارها، بل وإشاعتها كما الطرق والهواء والماء (الماء في بلادنا محتكر!) وأن تفكر السلطات والمؤسسات والشركات كما الأفراد والمجتمعات في كيفية توفيرها بأقل كلفة ممكنة، ومن المحير جدا كيف تفرض ضرائب وكلف إضافية على الطاقة والماء.

كيف يمكن للحكومات المساعدة في خلق الظروف المناسبة لتحقيق الآمال المرجوة من التقانة في تخفيض كلفة الطاقة وتحسين استخدامها والتفكير في بدائل تحافظ على حياة الناس المتطورة والمعقدة من غير هدر أو تحديات خطيرة في الموارد والبيئة؟

العالم سوف يستمر في الاعتماد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للطاقة لعقود قادمة، وسيظل قادرا على توفيرهما ضمن ما هو معروف عن وجودهما في باطن الأرض لأكثر من مائة سنة قادمة. وحتى عندما تترسخ المصادر البديلة والمتجددة للطاقة فإن النفط والغاز سوف يعاد توجيه استخدامهما في مجالات كثيرة وجديدة، لكن العالم يركز على قطاعي النقل والمنازل والمباني المتصلين بالحياة اليومية للناس لأجل أن تكون مصادر الطاقة متاحة ونظيفة ومشاعية! .. لم يعد متقبلا احتكار الماء والطاقة في ظل فرص لإشاعتهما أو تقديمها بأسعار تزيد كثيرا على كلفة توفيرهما، أو إضافة ضرائب كثيرة على استخدامهما، .. أو الغموض والسرية في عمليات الأسعار والتوريد والبيع والشراء. ويبدو أن قصة فواتير الكهرباء أكدت شكوك سبق أن أثيرت مرات عدة حول تحميل المواطنين لكلفة الفاقد من الماء والكهرباء، وأن عمليات إعفاء وسرقة متقنة تجري للماء والكهرباء، القصة ليست قصة جار يسرق الكهرباء كما تقول الحكومة؛ لكنها

عمليات منظمة ومتقنة ومحمية لاستخدامات للماء والكهرباء والنفط والغاز على حساب المواطنين الفقراء.. في وقت تتحدث التقارير الصحفية عن عدم قدرة فئة كبيرة من المواطنين على الحصول على التعليم الأساسي والتطعيم ضد الأمراض الخطيرة، بل إن نسبة كبيرة ووازنة في المواطنين يعانون من فقر الدم وسوء التغذية؛ ما يعني بالضرورة مستقبلا يحمل الموت المبكر وضعف الكفاءة في العمل والحياة .. المواطنون يتحولون إلى أمة من المرضى والعاجزين وما يتبقى لديهم من موارد تذهب لتغطية فواتير الماء والكهرباء والنفط لفئة أوليغاركية تملك كل شيء!

استطاعت كندا توليد النفط من الرمال بكلفة مجدية اقتصاديا، ويمكن أيضا استخراجه من الصخر، وهذه معلومات أصبحت شائعة ومتداولة كما أن تقانات الحفر والتنقيب والبحث والاستخراج والتكرير تتطور على نحو مدهش لا تعبر عنه الصورة التقليدية المتداولة لآبار النفط، وليس ثمة ما يدعو للقلق حول نفاد أو ارتفاع أسعار النفط والغاز، ففي مقدور العالم توفير النفط والغاز بكميات كافية ولمدة زمنية طويلة وبكلفة معقولة للمستهلك ومجدية للمنتجين، ليست هذه هي القضية الحقيقية للعالم والأمم المتقدمة، لكنها ببساطة في إعادة توجيه استخراج واستخدام الطاقة على النحو الذي يتيح توظيف الطبيعة والمصادر المتجددة في مجالات الحياة اليومية أو الأكثر سهولة، وتوجيه النفط لأجل منتجات أكثر تعقيدا وضرورة، .. وما هو أكثر أهمية للعالم في الوجهة الجديدة للحضارة والمجتمعات هو تمكين الأفراد والمدن والمجتمعات من تدبير الطاقة اعتمادا على الذات، وإطلاق طاقات الناس وقدراتهم في صناعة حياتهم أحرارا بلا قيود اقتصادية أو سياسية، .. وأما سياسة الاحتكارات والامتيازات والهيمنة على إدارة وتنظيم الموارد الأساسية بمعزل عن المجتمعات؛ فهي تنتمي إلى ما قبل القرن الخامس عشر ولم يعد يفكر بذلك أحد في العالم سوانا، .. حتى أفريقيا تتخلص من هذه المنظومة البائسة في جمع وإدارة وتنظيم واحتكار الموارد والضرائب.

التقارير الصحفية (6) تؤشر إلى أن الحكومة الأردنية تماطل في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وهذا يعزز مقولات ومخاوف بأنه لا جدية بالفعل في تطوير وترسيخ الطاقة المتجددة في الأردن. ولم يلمس المواطنون بعد خطوات عملية ملموسة في التوجه نحو الطاقة المتجددة، وفي تشجيع المواطنين والمؤسسات على إدخال أنظمة الطاقة المتجددة في البيوت والمصانع والورش والمزارع والمستشفيات والمدارس والجامعات، وإنارة الطرق والساحات والسيارات، وتشغيل الأجهزة والآلات.. ما يجري من حديث عن نماذج فردية وقصص نجاح في استخدام الطاقة البديلة، لا يكفي.

وبالمناسبة، فإن هذا الأسلوب الكاسح في الاهتمام بنماذج وقصص ناجحة في الإبداع والتنمية والنجاحات الفردية، صار يستخدم للتهرب من معالجة الظاهرة الكلية أو الواقع القائم الذي يُظهر عكس ما تقوله القصص الفردية والقليلة أو النادرة. فعندما تتصفح «غوغل» يغرقك بقصص ونماذج فردية، ولكنك لا تجد مسحا واقعيا عن مدى استخدام الطاقة المتجددة وتحدياتها، ولا تلاحظ أبدا توجها كافيا وحقيقيا؛ رسميا أو مجتمعيا أو شركاتيا، للاستثمار في التحول نحو الطاقة المتجددة والتشجيع عليه.

يمكن على سبيل المثال، أن تبادر البلديات جميعها إلى امتلاك وإدارة محطات للطاقة المتجددة المستمدة من الرياح والشمس. ويمكن للمؤسسات والجمعيات التنموية أن تبادر إلى تقديم القروض والمنح والتدريب على نطاق واسع في المدن والبلدات. أخشى أن يذكرني أحد بقصة عن دعم أو منحة لشخص في هذا المجال؛ فما نحتاجه هو عمليات واسعة يستفيد منها الملايين، وليس حالات فردية قليلة!

هناك تضارب في المصالح يشير إليه بعض المواطنين؛ إذ يعتقدون أن شركات الطاقة لا مصلحة لها، وقد تتضرر من استخدام الطاقة المتجددة. وقد يحرم ذلك شركات التوزيع من العوائد المالية للتعرفة.

مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة هي موجة قادمة وحتمية، لن تغير فقط في الاستثمار والاستخدام للطاقة، ولكن ستجعلها شبكة لجميع الناس؛ يشاركون في إنتاجها واستهلاكها. وسوف يغير ذلك في التوازنات والقوى الاجتماعية والسياسية؛ فكما أن من يملك الطاقة اليوم يؤثر في السياسة والاقتصاد والمجتمعات والتقنية، فإن الأفراد والمجتمعات بامتلاكهم للطاقة، سوف يملكون دورا كبيرا وجديدا في التأثير السياسي والاجتماعي والثقافي.

وقد تحولت قضية الطاقة إلى قضية مجتمعية عامة يومية، ولم يعد قرارا سياسيا معزولا، ولا يخص فقط التقنيين المتخصصين؛ والحال أنها ليست القضية المتخصصة الوحيدة التي يجب أن يستوعبها جميع الناس؛ فقضية تقديم العلوم المتخصصة إلى المثقفين والجمهور بعامة، أصبحت اليوم قضية شائعة وأساسية. وهناك أيضا قضية تبادل المعرفة والاطلاع على التخصصات الأخرى بالنسبة للمتخصصين؛ ذلك أن القضايا اليوم تتداخل في مستويين معقدين: الأول، تداخل المعارف والعلوم والتخصصات؛ والثاني، تداخل مستويات ومؤسسات القرار، بين الرأي العام والمجالس النيابية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية في أحيان كثيرة.

معظم الطاقة اليوم مستمدة من النفط والغاز، ولكن هناك في الأفق الطاقة الشمسية، والطاقة النووية، والطاقة البديلة (الرياح، والمياه، والكتلة الحيوية، والوقود الصناعي). وقد ازداد استهلاك الطاقة مع رقي المجتمع، وترتبط اليوم نوعية الحياة باستهلاك الطاقة؛ إذ تتطلب المستويات الأفضل للمعيشة، من التعليم والدخل والصحة، مستويات عالية في استخدام الطاقة. فاستهلاك الطاقة مساهم أساسي في نوعية الحياة. ويمكن للطاقة الحرارية المختزنة في باطن الأرض، أو المستمدة من الأجرام السماوية، أن تكون مصادر مهمة للطاقة في القرن الحادي والعشرين. ويمكن استخدام هذه الطاقة لتدفئة وتبريد المباني وإذابة الثلج. ويمكن ضخ الماء الساخن من باطن الأرض واستخدامه

مباشرة، ويمكن استخدام الماء الساخن المستمد من باطن الأرض في إدارة التوربينات وتوليد الكهرباء. كما يمكن تحويل أشعة الشمس إلى صور أخرى للطاقة؛ حرارية أو كهربائية. وبطبيعة الحال، هناك طاقة متاحة تلقائيا مستمدة من الشمس مباشرة، تؤدي إلى رفع حرارة الأرض، وبذلك يعيش الإنسان، والكائنات الحية، وتتشكل دورة المطر والحياة بعامة، وتحصل الكائنات الحية على الضوء. واليوم، تولّد محطات الطاقة النووية نسبة كبيرة من الكهرباء في بعض الدول، وتوفر المفاعلات النووية أيضا الطاقة للسفن، مثل الغواصات وحاملات الطائرات. فالطاقة النووية هي مصدر طويل المدى لطاقة وفيرة، لها ميزات بيئية. والتشغيل الروتيني لمحطة الطاقة النووية لا ينتج ملوثات غازية أو غازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان. وعلى الرغم من قوتها الظاهرية، فإن نمو الصناعة النووية في العديد من البلدان قد تم ربطه بالإدراك الشعبي للطاقة النووية بأنها مصدر خطير للطاقة، وغير مرغوب فيها بيئيا. وتمثل طاقة حركة الرياح وتدفق الماء مصدرا للطاقة الكهربائية، بتحويل الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية في المولد. وهي طاقة نظيفة ومتجددة. وتعتبر المحيطات والبحار مصدرا للطاقة العاملة بواسطة الشمس. فالطاقة الميكانيكية المصاحبة للموجات والمد والجزر، والطاقة الحرارية المصاحبة للتدرج في درجات الحرارة في البحار والمحيطات، يمكن استخدامها لتشغيل مولدات كهربائية.

ويعتقد العديد من الناس المؤثرين حول العالم أن البشرية يجب أن تنتقي خيارات الطاقة التي ستمكن العالم من المضي قدما نحو اقتصاد الهيدروجين العالمي. لكن من المرجح أن يستمر العالم في الاعتماد على الوقود الأحفوري في المستقبل المنظور، وحسم التوجه العالمي ما يزال يعتمد على اكتشافات جديدة وخيارات غير مدرجة حتى اليوم في السيناريوهات والدراسات المستقبلية.

يمكن الحديث عن شبكة كبيرة من المشروعات والمبادرات لمواجهة تحديات الطاقة

والمياه؛ بعضها كبير جدا بالمليارات، يمكن أن تقوم عليه الحكومة بالمشاركة مع الشركات الكبرى والمؤسسات الدولية، وبعضها الآخر مليوني، يمكن أن تقوم به بسهولة وبسرعة البلديات، بالمشاركة مع الشركات والبنوك والحكومة، لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الشمسية، ولتكرير المياه وإعادة استخدامها، ولتدوير النفايات، وتطوير البناء وتصميم البيوت لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات الطاقة، وتوظيف طاقات الطبيعة في التدفئة والتبريد والإضاءة وأكثر توفيرا للطاقة المستخدمة. وكذلك للاستفادة القصوى من مياه الأمطار والمياه المستخدمة والمهدورة في المنازل للغسيل والاستحمام وتنقية المياه للشرب.

هذه مشاريع ربحية استثمارية تمتلكها البلديات والشركات، ولكنها تسهم في المحصلة في وفر كبير في استخدام النفط والكهرباء، بتوليد الطاقة من مصادر متاحة ومتجددة. وهناك مشروعات فردية يمكن أن يقوم بها الأفراد في منازلهم، ويمكن التشجيع على ذلك بمبادرات وقروض وتسهيلات، تمكن العائلات من إقامة وحدات للطاقة الشمسية في البيوت لأغراض التسخين وتوليد الكهرباء والتدفئة والتبريد.

مشكلة هذه المشروعات أن تأسيسها مكلف، وهو ما يمكن مواجهته بمبادرات تجارية ومجتمعية، واستقطاب معونات دولية للوصول إلى بيوت قادرة على توفير الطاقة اللازمة مجانا بالكامل أو بنسبة كبيرة، كما توفير الماء مجانا أو بنسبة كبيرة، ومصممة ومبنية أو مطورة على النحو الذي يوظف الطبيعة وطاقاتها بدون تكلفة في الاحتياجات الأساسية. ويمكن لنقابة المهندسين والمكاتب الهندسية وشركات البناء أن تساهم في ذلك بقدر كبير، يؤول في المحصلة إلى بيوت خضراء (ملائمة بيئيا)، ومكتفية بالماء والطاقة، وجزء من الغذاء أيضا. هل نتحدث عن مبادرات ومشروعات ممكنة ومتاحة؟

تتشكل اليوم فرصة عظيمة لتوفير الماء والطاقة من مصادر متجددة وبتكلفة معقولة وبتكنولوجيا رفيقة بالبيئة، وفي ذلك فإن الدول والمجتمعات والمدن على نحو خاص مرشحة

لتدخل في مرحلة اقتصادية واجتماعية متقدمة، إذ أصبح في مقدور المدن والبلدات كما الدولة المركزية بالطبع أن توفر لنفسها وبشركات ومؤسسات على مستوى المدن كما الدولة الماء والطاقة، وإذا أضيف إلى ذلك تكرير المياه المستخدمة وإعادة استخدامها في الري والاستخدام الفعال والرشيد لمصادرة المياه الطبيعة أن تنشئ اقتصادات مكتفية إلى حد كبير وقادرة على توفير الماء والطاقة والغذاء وإقامة مشروعات اقتصادية صناعية وتجارية وخدمية حول هذه الموارد والتجمعات السكانية القائمة حولها، وبذلك فإنه يمكننا في الأردن تخفيض فواتير استيراد الطاقة والغذاء؛ ما يقلل العجز في الميزان التجاري بنسبة لا تقل عن 50 في المائة، كما أن المدن والبلديات ستكون قادرة على الاعتماد على مواردها الذاتية بنسبة كبيرة وأن تنشئ شراكة فاعلة وقوية مع الحكومة والأسواق في تنظيم وادارة الخدمات وفي التوظيف والولاية الاجتماعية والثقافية.

التطورات الثورية المتحققة اليوم في تكنولوجيا الطاقة من مصادر متجددة ونظيفة وتحلية المياه بتكلفة منخفضة تنشئ وعودا كبيرة ومهمة في توفير الموارد الأساسية للمجتمعات والدول النامية، كما المتقدمة، ليكون في مقدورها بناء منظومات اقتصادية اجتماعية، قادرة على تطوير التنمية الإنسانية ومستوى المعيشة، وإعادة توجيه الإنفاق والاستثمار في اتجاهات جديدة، تمكّن المجتمعات والمدن من التشكل وإدارة الخدمات الأساسية وتنظيمها، مثل التعليم والصحة وتطوير الزراعة وفرص الحصول على مياه آمنة ونظيفة للشرب، وسد الفجوة في الناتج المحلي في تقليل الواردات من الطاقة والغذاء.

ويشهد العالم حالة جديدة من انتشار تطبيقات الطاقة والمياه تقلل من الانبعاث، وتزيد فرص الحصول على الماء والطاقة بتكلفة معقولة. وقد بدأت بالفعل دول كثيرة تعاني من نقص الموارد المائية تطبيقات لتكنولوجيا تحلية مياه البحر، تمكّن المدن من الحصول على كامل احتياجاتها من الماء للاستخدامات المنزلية، بتكلفة معقولة (حوالي نصف دولار للمتر المكعب) من دون دعم حكومي. وفي ذلك، سيكون الاستثمار في

تحلية المياه معقولاً ومفيداً للشركات والمجتمعات.

سيكون المفتاح الأساسي في الطاقة النظيفة هو توليد الطاقة الكهربائية من مصادر متجدّدة ومنخفضة التلوث والتوسع في استخدامها وتطبيقها في المباني، وفي السيارات ووسائل النقل العام، ويتوقع أنه بحلول العام 2050 سينخفض الاعتماد على الطاقة الأحفورية إلى 7%، وهو اليوم يزيد على 70%، وكان ذلك قبل فترة قصيرة يعتبر إنجازاً صعبا بالنظر الى الكلفة العالية للطاقة المتجددة.

وبعد التوسع في استخدام السيارات ووسائل النقل الكهربائية، سوف يتجه العالم إلى بناء شبكات كهرباء، تعتمد على الطاقة المتجدّدة المستمدة أساساً من الشمس والرياح ومصادر أخرى، مثل باطن الأرض، ويبدو ذلك اليوم واعداً وممكناً بتكاليف معقولة وبتقنيات أقل تعقيداً.

وبالطبع، ما زالت الوعود مصحوبة بتعقيدات وتكاليف ليست سهلة، لكن التوسع في البحوث وتمويلها، وما أمكن إنجازه وتطبيقه بالفعل يشير إلى إمكانية تحقيق هذه الوعود.

يجري اليوم في الصين إنتاج ثلثي الألواح الشمسية المستخدمة في العالم، ولا تزيد نسبة البحث في تطوير الصناعة على 1% من ميزانيات الشركات العاملة في هذا المجال، .. ولكن، على الرغم من ذلك، يتحدث الباحثون عن ثورة قادمة في هذا المجال، مردّها إلى الإصرار العالمي على تخفيض نسبة انبعاثات الغازات المسببة للتلوث وارتفاع حرارة الأرض بنسبة 80%، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتطوير الطاقة المتجددة.

لقد ازداد استهلاك الطاقة مع رقي المجتمع، وكان الغذاء يمثل المصدر الأول للطاقة، ويحتاج البشر تقريبا إلى 2000 - 2500 سعر حراري في اليوم الواحد، وجعلت القدرة على التحكم بالنار الناس تستخدم الحطب للتدفئة والطبخ، والإضاءة في الليل، وكان

الحطب مصدر الطاقة الأول للاستهلاك في الأماكن السكنية. وبالانتقال إلى عصر الزراعة البدائية أمكن للإنسان تدجين الحيوانات واستخدامها في زراعة المحاصيل وحرث الحقول والنقل، وفي عصر الزراعة المتقدمة عرف الناس الفحم الحجري وبناء آلات لاستغلال الرياح والمياه لدفع السفن الشراعية وتشغيل الطواحين وتنظيم شبكات نقل شاملة وممتدة. وقدم المحرك البخاري «عصر الصناعة» وسائل لتحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية، وكان الخشب مصدر الطاقة الأول لتوليد البخار في المحركات البخارية، ثم حل الفحم الحجري محل الخشب، وكان مفيدا كمصدر وقود للسفن والقطارات، ثم حل النفط الذي ارتبط به عصر التكنولوجيا. اليوم ترتبط نوعية الحياة باستهلاك الطاقة، وتتطلب المستويات الأفضل للمعيشة، من التعليم والدخل والصحة مستويات عالية في استخدام الطاقة، فاستهلاك الطاقة مساهم أساسي لنوعية الحياة. زودت محطات الطاقة الكهربائية الولايات المتحدة وفي النهاية بقية العالم الحديث فقط خلال قرن ونصف القرن، وعلى الرغم من استخدام أنواع أخرى من الطاقة فإن الكهرباء هي الشكل الأكثر تنوعا للتوزيع على نطاق واسع، إن محطات الكهرباء هو توليد التيار الكهربائي لتوزيعه عبر شبكة النقل. استخدم الناس في بادئ الأمر طاقة العضلات لجمع الغذاء وبناء المأوى، واستخدمت طاقة العضلات لطحن الحبوب بالحجارة، وتقطيع الخشب بالفؤوس اليدوية، ودفع السفن بالمجداف، وفي حالات كثيرة في التاريخ أصبح الناس المهزومون عبيدا، ووفروا طاقة العضلات لمحتليهم. وحلت الدواليب المائية محل طاقة العضلات لطحن الحبوب، وحلت الرياح والأشرعة محل المجداف في تحريك السفن، ثم استخدمت الأفران لصهر المعدن الخام، وكان النحاس والقصدير أول معدنين تم صهرهما وبدمجهما معا أمكن الحصول على البرونز. واخترع أول محرك بخاري عام 1705، وتواصل تطوير هذا المحرك على مدى القرن الثامن عشر حتى أمكن في عام 1781 تصميم محرك منشئ لحركة دائرية لإدارة العجلات وتحريك القطارات والبواخر، واستطاع توماس أديسون عام 1882 تشغيل

محطة لتوليد الكهرباء في مدينة نيويورك، وعلى الفور تبنت دول العالم استخدام الكهرباء. الأرض والطاقة الجيوحرارية يمكن للطاقة الحرارية المختزنة في باطن الأرض أو المستمدة من الأجرام السماوية أن تكون مصادر مهمة للطاقة في القرن الحادي والعشرين. تتكون النجوم أساسا من الهيدروجين، الذرة الأبسط والأكثر وفرة في الكون، ثم الهيليوم، ومن ثم عناصر أخرى مثل الأكسيجين، والنيتروجين، والكربون، والهيدروجين هو الوقود الأساسي لتفاعلات الاندماج النووي: ذرتان من الهيدروجين تندمجان معا لتكوين الهيليوم، وليست جميع الكتلة والطاقة لذرتي الهيدروجين مطلوبة لتكوين الهيليوم، الفائض منها يتحول إلى طاقة كهرومغناطيسية، كما أنها المصدر الرئيس للإشعاع الشمسي، وفي أثناء حرق الهيدروجين ينمو مركز النجم ويزداد ضغطه ودرجة حرارته فيبدأ بحرق الهيليوم، هذه التفاعلات النووية – حرق الهيدروجين والهيليوم – تعتبر عمليات مهمة في تكوين ذرّات أكبر مثل الحديد والمغنيسيوم. يتكون باطن الأرض من لب داخلي بلوري، ولب خارجي منصهر، وقشرة، والبازلت، والصخر البركاني الأسود يوجد في حالة شبه منصهرة عند سطح الوشاح أسفل القشرة مباشرة، وتعمل القشرة الأرضية كعازل حراري لمنع الحرارة من التسرب في الفضاء، ويمكن الحصول على الطاقة الجيوحرارية من التدرج في درجات الحرارة بين الأرضية الضحلة وسطح الأرض والمياه الساخنة تحت السطح، والصخور الساخنة الموجودة تحت سطح الأرض بعدة كيلومترات، والصهير المتشكل من الصخر المنصهر، ويكون في بعض أجزاء الأرض قريبا لدرجة أنه يسخن الصخور والمياه الموجودة في الفراغات المسامية للصخور، ويمكن استخدام هذه الطاقة لتدفئة وتبريد المباني وإذابة الثلج، ويمكن ضخ الماء الساخن من باطن الأرض واستخدامه مباشرة، ويمكن استخدام الماء الساخن المستمد من باطن الأرض في إدارة التوربينات وتوليد الكهرباء. الوقود الأحفوري تأتي الطاقة الأحفورية من احتراق المادة التي تكونت من موت وانحلال وتحول الكائنات الحياة على مدى فترة طويلة من الزمن؛ إذ يقوم نوع من الترسيب

الكيميائي الحيوي، يسمى الترتيب العضوي بتكوين الفحم الحجري والغاز والنفط، ويمكن للبترول أن يوجد في هيئة صلبة أو سائلة أو غازية، هذا يعتمد على تركيب ودرجة حرارة وضغط الوسط المحيط بها، والغاز الطبيعي هو عادة الميثان مع كميات أقل من جزيئات الهيدروكربون الثقيلة مثل الإيثان والبروبان. كان الفحم الحجري أول وقود أحفوري يستخدم على نطاق واسع، وكان بديلا للخشب الذي أدى استخدامه إلى إبادة الغابات في أنحاء واسعة من العالم، وكان يستخدم لإنتاج البخار للتوربينات والمحركات البخارية وفي القطارات والبواخر، ويستخدم اليوم لتوفير الوقود للعديد من محطات الكهرباء. وكان النفط المتسرب إلى سطح الأرض يستخدم منذ آلاف السنين في إنشاء المباني وصناعة القوارب المضادة للماء، والتحنيط، وتصنيع المجوهرات، وفي الأسلحة الحارقة، وأما صناعة النفط الحديثة فقد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر. كان يجري استخراج النفط بحفر آبار عمودية هي عبارة عن سلسلة من الأنابيب، واليوم يتم حفر الآبار بحيث يكون مسار البئر متقوسا، وطول البئر الواحد من سطح الأرض يمكن أن يكون بحدود 10 كيلومترات، هذه الآبار الطويلة تسمى الآبار الممتدة، ويمكن أن يكون مسار البئر أفقيا، ويمكن أيضا حفر الآبار بأكثر من حفرة (متعددة الجوانب) وهذه الطرق المتعددة في الحفر تتيح تتبع التكوينات الجوفية، وتوفر إمكانية الوصول إلى أجزاء كثيرة من مواقع البئر أو الحفر خارج المناطق الحساسة بيئيا أو تجاريا، أو لتقليل التكاليف والاستغناء عن منصات حفر مكلفة، وتستخدم أدوات إلكترونية دقيقة في أدوات الحفر لتوفير المعلومات، ويمكن تعديل مسار البئر في أثناء حفرها استنادا إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها. الطاقة الشمسية تعتبر الطاقة الأحفورية والنووية غير متجددة، أما الطاقة الشمسية فتعتبر متجددة؛ لأنه يتم الحصول عليها من مصادر بمعدل أقل من معدل إعادة سد النقص في المصدر، وفي الحقيقة فإن الطاقة الأحفورية متجددة، لكن على مدى طويل يزيد كثيرا على معدل الاستهلاك القائم، والطاقة الشمسية أيضا هي ناضبة، لكنها تحتاج إلى ملايين السنين حتى

تنضب. يمكن تحويل أشعة الشمس إلى صور أخرى للطاقة، حرارية أو كهربائية، وبطبيعة الحال هناك طاقة متاحة تلقائيا مستمدة من الشمس مباشرة تؤدي إلى رفع حرارة الأرض وفي ذلك يعيش الإنسان، والكائنات الحية، وتتشكل دورة المطر والحياة بعامة، وتحصل الكائنات الحية على الضوء. بدأ المجتمع بتجريب محطات الطاقة الكهربائية، وبعض هذه المحطات تشغل تجاريا، ويتكون نظام توليد الكهرباء الشمسية من حقل كبير من المجمعات الحرارية الشمسية ومحطة طاقة كهربائية تقليدية، هذه المجمعات عبارة عن صفائح عاكسة أو مرايا متعقبة للشمس، ويتم تركيز ضوء الشمس المنعكس من الصفائح على أنابيب تحتوي على مائع ناقل للحرارة لإنتاج بخار ساخن جدا، يدير توربينا في مولد لإنتاج الكهرباء، وفي حالة تعذر الحصول على ضوء الشمس يستخدم وقود بديل لتشغيل المحطات. الطاقة النووية يمكن الحصول على الطاقة النووية من صنفين رئيسين من التفاعلات: الانشطار والاندماج، الانشطار هو انفطار نواة واحدة كبيرة إلى نواتين أصغر، والاندماج هو ضم نواتين صغيرتين في نواة واحدة كبيرة، وفي كلا التفاعلين يمكن أن ينطلق قدر كبير من الطاقة. وتم بناء أول محطة طاقة نووية تجارية على نهر أوهايو في الولايات المتحدة عام 1957، واليوم تولد محطات الطاقة النووية نسبة كبيرة من الكهرباء في بعض الدول، وتوفر المفاعلات النووية أيضا الطاقة للسفن، مثل الغواصات وحاملات الطائرات. إن الوقود الأكثر وفرة للانشطار النووي هو اليورانيوم، ويمكن الحصول عليه بالتعدين في باطن الأرض، ونظير اليورانيوم الذي يخضع لانشطار تلقائي يساوي تقريبا 0.7 في المائة من اليورانيوم الخام المنتج طبيعيا، ويجب فصل اليورانيوم من اليورانيوم الخام المستخرج بالتعدين، ومن ثم تخصيبه للاستخدام في مفاعلات الانشطار النووي. والنظائر الأخرى التي يمكن استخدامها في عملية الانشطار تتضمن نواتج الانشطار البولونيوم، والثوريوم، ويتم تصميم مفاعلات متخصصة تسمى المفاعلات الولود لتعمل بعناصر غير اليورانيوم، والمفاعل الولود هو مفاعل انشطار نووي ينتج مواد انشطارية أكثر من التي يستهلكها. الطاقة النووية هي

مصدر طويل المدى لطاقة وفيرة لها ميزات بيئية، والتشغيل الروتيني لمحطة الطاقة لا ينتج ملوثات غازية أو غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، وعلى الرغم من قوتها الظاهرية فإن نمو الصناعة النووية في العديد من البلدان قد تم ربطه بالإدراك الشعبي للطاقة النووية بأنها مصدر خطير للطاقة وغير مرغوب فيها بيئيا، وقد تم تعزيزه من خلال حادثتين شائعتين على نطاق واسع في محطتين للطاقة النووية، محطة جزيرة ثري مايل بولاية بنسلفانيا، ومفاعلات تشيرنوبيل في أوكرانيا. تولد محطات الطاقة النووية نفايات إشعاعية تحتاج إلى خزن لفترة طويلة، وقضية التخلص من النواتج الإشعاعية على البيئة أعاقت التوسع في الطاقة الكهربائية النووية، فالنواتج النهائية للانشطار النووي هي مواد مشعة جدا، ولها أنصاف أعمار تقاس بآلاف السنين، ويجب التخلص منها بحيث توفر أمانا طويل المدى، وأحد الحلول هو وضع قضبان اليورانيوم المحتومة على البلوتونيوم والمركبات المشعة الخطيرة الأخرى في البحر، الذي يقوم بتسريع الاضمحلال لهذه النواتج، ويتم دفن القضبان بعد ذلك في موقع بعيد يجب ألا يتأثر كثيرا بالأشعة ذات المستويات المنخفضة. يمكن لمحطة الطاقة النووية أن تلوث الهواء والماء والتربة والمحيط الحيوي، ويمكن للهواء أن يتلوث من طريق انطلاق الأبخرة الإشعاعية والغازات خلال بخار الماء الناتج من أبراج التبريد، والغاز والبخار الناتجين من قاذفات الهواء، ومنافذ العوادم، والغازات المزالة من الأنظمة التي تمتلك موائع وغازات مشعة، والأشعة المنطلقة في الهواء يمكن أن تعود إلى الأرض على شكل مطر إشعاعي، وهو يوافق المطر الحمضي المتولد عن طريق احتراق الوقود الأحفوري، والماء يمكن أن يتلوث عندما تتسرب المواد المشعة إلى المبردات المائية، ويمكن للماء الملوث أن يضر البيئة إذا انطلق إلى الأجزاء المجاورة للماء مثل الأنهار أو المحيطات، وتلوث الماء والتربة يمكن أن يحدث عندما تتسرب النفايات المشعة من الخزانات الحاوية لها وتسيل إلى الطبقات تحت الأرضية، والمحيط الحيوي (الناس والنباتات والحيوانات) يمكن أن يتأثر عن طريق التعرض للمواد المشعة في البيئة، وأثر التعرض هو تراكمي

ويمكن أن يؤدي إلى إضعاف جهاز المناعة. الطاقة البديلة: الرياح والماء تمثل طاقة حركة الرياح وتدفق الماء مصدرا للطاقة الكهربائية بتحويل الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية في المولد، وهي طاقة نظيفة ومتجددة، وتعتبر المحيطات والبحار مصدرا للطاقة العاملة بواسطة الشمس، الطاقة الميكانيكية المصاحبة للموجات والمد والجزر، والطاقة الحرارية المصاحبة للتدرج في درجات الحرارة في البحار والمحيطات يمكن استخدامها لتشغيل مولدات كهربائية. مزيج طاقة القرن الحادي والعشرين يتوقع العديد من سيناريوهات مزيج طاقة القرن الحادي والعشرين استخدام المجتمع لعدة مصادر مختلفة للطاقة، فهي ترى أن الهيدروجين هو الناقل الرئيسي للطاقة، ولكنه ليس مصدرا للطاقة، وعلى الرغم من الافتراضات والطرق والنتائج المقدمة في هذه السيناريوهات مشكوك فيها، إلا أن جميعها تبين بأن البنية التحتية للطاقة في مرحلة انتقال. يوجد الهيدروجين تقريبا في كل مكان على سطح الأرض كمكون للماء، وللهيدروجين العديد من الاستخدامات التجارية، بما في ذلك إنتاج الأمونيا لاستخدامه في الأسمدة، وإنتاج الميثانول، وإنتاج حمض الهيدروكلوريك واستخدامه كوقود للصواريخ، ويستخدم الهيدروجين السائل في التطبيقات المتعلقة بدرجات الحرارة المنخفضة وفائقية التوصيل، ويمكن استخدامه كوقود. يعتقد العديد من الناس المؤثرين حول العالم بأن البشرية يجب أن تختار خيارات الطاقة التي ستمكن العالم من المضي قدما نحو اقتصاد الهيدروجين العالمي، لكن من المرجح أن يستمر العالم في الاعتماد على الوقود الأحفوري في المستقبل المنظور، ولكن حسم التوجه العالمي ما زال يعتمد على اكتشافات جديدة وخيارات غير مدرجة حتى اليوم في السيناريوهات والدراسات المسة. (7)

أكدت القمة العالمة للمناخ في باريس (2015) على خطط وأعمال للمضي قدما في الطاقة النظيفة والمتجددة، وكان أكثر من 180 دولة قدمت خطط مفصلة للحد من

انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبعد أسبوعين من المفاوضات المكثفة، وافقت 195 دولة لتقديم خطط جديدة أقوى كل خمس سنوات.

ولكن من دون التقدم الكبير في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، واتفاق باريس قد تؤدي إلى بلدان تقدم تحسينات متواضعة في خطط المناخ في المستقبل. هذا لن يكون كافيا. حتى لو كانوا الوفاء بتعهداتها القائمة بينها، فالأرض في ارتفاع حرارتها يمكن أن تمضى إلى كارثة!

ثمة أفكار وحلول تكنولوجية مبشرة لأجل الطاقة النظيفة، لكن الدول تحتاج إلى تكاليف تأسيسية وخاصة في الولايات المتحدة والهند والصين وهي الدول ذات المصادر الأكثر لانبعاث ثاني أكسيد الكربون، وفي حين تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية القدرة الإبداعية لتشجيع وتطوير الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة الجديدة فإنها تحتاج إلى مبادرة سياسية شجاعة وإنسانية.

يبدأ ترشيد الطاقة بالتوسع باستخدام السيارات الكهربائية والاستغناء عن المصادر الأحفورية في توليد الطاقة الكهربائية، بحيث يكون النقل والإمداد الكهربائي لا يعتمد على النفط. وهذا الحل المفتاحي كما تقول وكالة الطاقة الدولية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. لكن مازالت الشبكات الكهربائية الخالية من الكربون مكلفة ومعقدة ولا تحظى بشعبية.

وقد عقد المؤتمر العالمي لتغير المناخ في باريس - نوفمبر 2015 وفيه دعا الرئيس الأمريكي باراك إلى تسريع وتيرة الثورة الطاقة النظيفة» وتبنى قادة الدول والشركات سياسات وتوجهات لإحلال الطاقة المتجددة والنظيفة في الاستخدامات الصناعية واليومية، وتطرح اليوم على نطاق واسع أفكار كثيرة لتوليد الطاقة وتخفيض استهلاكها دون تغيير في أساليب الحياة، ولكن بتقنيات جديدة أقل كلفة وأكثر توفيرا للطاقة، وفي

الوقت نفسه تكون ملائمة للبيئة، مثل جدران المباني المولدة والمخزنة للطاقة، والطرق المولدة والمخزنة للطاقة، والوقود الحيوي، والمعدات فائقة الكفاءة في التدفئة والتبريد والعمل باستخدام قدر قليل من الوقود.

وبدأ المستثمرون بضخ أموال كبيرة في مجالات الطاقة النظيفة، وبعد السيارات الكهربائية الكفؤة والموفرة للطاقة بدأ استخدام الطاقة الهيدروجينية في تشغيل السيارات والقطارات، وهي طاقة نظيفة جدا تكاد تخلو من الملوثات.

العمل

تحلّ الأجهزة والبرامج الحاسوبية والشبكية في جميع الأعمال والمؤسسات والأسواق، وتبدل بطبيعة الحال في العمل والموارد وإدارة وتنظيم المؤسسات، كيف يمكن أن تؤدي هذه «الروبتة» إلى الازدهار؟ بالنسبة للمؤسسات العامة والشركات فإن الروبتة تقلل في تكاليف العمل ونسبة الخطأ، وتزيد نسبة النزاهة في الإدارة والتخطيط، لكنها تبدو تخفض كثيرا في عدد العاملين في المؤسسات والأعمال. كيف يمكن أن نجعل من الأنظمة الشبكية والحاسوبية في العمل أداة للعدالة والازدهار؟ هذا هو سؤال البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 2019.

لا تقف حدود «الأتمتة أو الروبتة» وأنظمة الخدمات الذاتية عند تخفيض نسبة العمالة الإنسانية، لكنها تغير أيضا في علاقات العمل وإدارة وتنظيم المؤسسات والخدمات والأسواق وعمليات البيع والشراء وتوفير السلع والنقابات والضمان الاجتماعي والعقود وحقوق العمل والأجور، والمهارات والتعليم والتدريب، ومن ثم وجهة المدارس والجامعات والمراكز التعليمية، والتشريعات والمؤسسات...

يتخذ رأس المال البشري اتجاهات جديدة في صعوده كرافعة للعمل والاستثمار والازدهار، وفي ذلك فإن الحكومات والشركات والمجتمعات في حاجة إلى أن تستثمر في تطوير ورفع مستوى كفاءة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتغذية والنظافة وأسلوب الحياة بالنظر إليها البيئة الأساسية الحاضنة للاستثمارات والأعمال والسياحة والعمل من بعد أو من خلال الشبكة. وبطبيعة الحال فإن التعليم والتعليم المستمر والتعلم الذاتي يتجه إلى تكريس الثقة والاتقان وتوسعة المدارك وتنمية مهارات التفكير والاستماع والخيال والقدرة على العمل والعيش معا والتسامح،.. تتحول هذه القيم

والمهارات اليوم إلى موارد مالية واقتصادية. وتكون الأسواق والأعمال مستمدة من أفراد ومجتمعات تقدم أفضل مستوى من التعليم والإبداع والثقة والإتقان والنزاهة،...

ليس الإبداع مهارة مباشرة يمكن تقديمها وتعليمها لكنها معرفة ومهارات تأتي محصلة لعمليات ومهارات ذاتية ومؤسسية تتحصل في بيئة من التثقيف والإعداد الذاتي والمؤسسي القائم على تعليم متقدم ومتداخل إضافة إلى الفلسفة والفنون والآداب واللغات وتاريخ الحضارات والثقافة الواسعة والعميقة والقراءة الجادة والتركيز المتواصل على ما يريده الإنسان فردا أو مجتمعات ومؤسسات وما يسعى للوصول إليه وتحقيقه.

ينشأ اتجاهان في الأعمال والصناعات اليوم، تقليل الكلفة وزيادة الذكاء ومستوى التكنولوجيا في الأعمال والخدمات، وتتبع ذلك أنظمة التعليم والتدريب والعمل والاستثمار، كما تنشأ متوالية بلا حدود من المشروعات والأعمال، ويتبادر إلى الذهن المثال الأكثر حضورا واستخداما، وهو أنظمة النقل والشحن وتوفير الطلبات والسياحة والحجز من خلال الشبكة والتي أنشأت عالما من الاقتصاد التشاركي والذي أدخل إلى الاستثمار والعمل قطاعات جديدة من خلال استخدام البيوت والسيارات الخاصة واجهزة اللابتوب والموبايل،..

هكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة يرتبطان على نحو مضطرد بمستوى التعليم والصحة والنظافة والثقة والاتقان وأسلوب الحياة أكثر مما يمكن ربطه بمؤسسات تشجيع الاستثمار والتشريعات والقوانين الجاذبة (يفترض) للاستثمار، فالمستثمر (غير الفاسد) والسائح تجذبهما بيئة مشجعة من الأعمال والمهارات والخدمات ومستوى المعيشة واتجاهاتها.

يجب بالطبع أن يفكر صانعو السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المخاطر الناشئة عن الأسواق والأعمال الجديدة والمتحولة وفي الطبيعة المتغيرة للعمل وفي تطور وامتداد

الاقتصاد غير الرسمي، وأنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والضرائب المفترض أن تستوعب هذه الأعمال والأسواق الجديدة.

ليس التعليم في أثناء العمل فكرة جديدة في تاريخ بناء رأس المال البشري، وقد كان للجيش العربي الأردني دور كبير في تعليم المنتسبين إليه وأبنائهم والمجتمع المحيط المبادئ الأولية في التعليم وبناء المدارس وكذلك التدريب والتطوير المهني، والذي امتد في تأثيره إضافة إلى المؤسسات العسكرية إلى الأسواق والمؤسسات العامة أيضا، وكان للمواطنين باتجاهات ودوافع نابعة من تطوير الذات والرغبة في التعلم في تطوير مهاراتهم المعرفية سواء التعلم الذاتي أو مواصلة الدراسة المنتظمة في الجامعات أو المشاركة في الدورات التدريبية، كما كان للمؤسسات العامة وبخاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة مساهمات كبرى في التعليم المستمر للعاملين بالتدريب والابتعاث.

تتشكل اليوم حالة من القلق والانتقالية في التعليم المستمر، بسبب التغيرات في طبيعة الأعمال والمهارات والأسواق، وتبدو سوق التعليم المستمر في أثناء العمل وبعد التخرج من الجامعات تسير في اتجاهات وأفكار تعكس الارتباك في فهم التغير في طبيعة الاعمال والمهارات المطلوبة، ويمكن ملاحظة اتجاهات تدريبة كثيرة، بعضها استثمارية، وبعضها تموله مؤسسات أجنبية مانحة من خلال منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، ولا يمكن القطع بأهمية هذه المهارات والأفكار التي يجري التدريب عليها على نطاق واسع، وبعضها يبدو بالفعل بعيدا عن المعرفة والمهارات الحقيقية اللازمة، والحال أننا في مواجهة تحدّ أساسي في القدرة على تحديد المهارات والاحتياجات التدريبية والمعرفية، وربما يكون من الضروري جدا لجميع مؤسسات القطاع العام والخاص كما المواطنين الأفراد أن يقوموا بعمليات مراجعة وتفكير عميق في الاحتياجات المعرفية والشخصية الجديدة التي يجب اكتسابها لأجل القدرة على مواصلة تطوير الذات والاستجابة الصحيحة لمتطلبات الأعمال والأسواق، ولا بأس بتكرار

القول إن كثيرا مما يغمر سوق التدريب اليوم مما يسمى تنمية بشرية وبرمجة لغوية وفراسة ومهارات إبداعية وريادة؛ لا يتجاوز الوهم أو عدم الحاجة إليه، كما تمتلئ المكتبات بعناوين مغرية عن النجاح والتفوق والتأثير والإبداع تجعلنا إذا أخذناها على محمل الجد نستغني عن الجامعات، بل إن بعض الكتب غامرت باختيار عنوان لها « ما يغنيك عن هارفارد» وبالطبع فإن الجامعات بما فيها العريقة والمتقدمة في حاجة إلى مراجعة عميقة واستراتيجية لبرامجها ومناهجها التعليمية ورسالتها في العمل والحياة.

يمثل عدد القادرين على العمل في الأردن (15 – 64 سنة) حوالي 58 في المائة من السكان، أي حوالي أربعة ملايين مواطن، وبقدر ما يمثل ذلك فرصة كبرى للتنمية وتحسين الانتاج فإنه يمثل أيضا تحديا كبيرا لأجل التعليم المستمر والتهيئة لأسواق عمل تزداد تغيرا وصعوبة، وفي كثير من دول العالم التي تعاني نسبة كبيرة من مواطنيها من العجز عن القراءة والكتابة فإننا في الأردن قد أنجزنا مستوى جيدا في القراءة والكتابة والتعليم كما الخدمات الصحية؛ ما يعني أننا نمتلك قاعدة أساسية ومهمة تساعدنا على تطوير الكفاءات والمهارات الأكثر تعقيدا وملاءمة للتكنولوجيا الجديدة والأعمال الناشئة والتي تحتاج إلى مهارات غير تقليدية. مثل اللغات والحوسبة في التعليم والأعمال والحياة والخدمات والعمل مع المجتمعات وحل المشكلات وإدارة الأزمات والمخاطر والإحاطة المستمرة والجارية بالأعمال والمتطلبات في التكنولوجيا والأسواق والسياسات.

لقد توقف تقريبا الطلب على الأعمال ذات المهارات المحدودة وصارت جميع الأعمال حتى تلك التي تبدو متواضعة وبسيطة في حاجة إلى مهارات معرفية وشخصية أكثر تقدما، كما أن الأجهزة الجديدة والتطورات التي أدخلت في السيارات والمكائن والأجهزة والأعمال والمؤسسات والإدارات تحتاج إلى مهارات جديدة ومختلفة، وبعض هذه الأعمال والحرف التي لم تكن تحتاج إلى معرفة معقدة صارت لا يمكن مواصلة العمل فيها إلا بمعرفة ودراسات متقدمة، وبعضها ليس متاحا بعد في المدارس والمعاهد، وهذا يجعل

كثيرا من الأعمال والمؤسسات التدريبية هدرا أو مجرد لعب في الوقت الضائع.

ذكر تقرير صحفي (8) أن حوالي 45 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الأردن يقع ضمن العمالة غير المنظمة، أي غير مسجلة لدى المؤسسات الحكومية المختصة، ومن ثم غير مشمولة بأنظمة وقوانين العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي واجراءات السلامة والضرائب،.. ويغلب على هذه الأعمال أنها غير محمية ولا موثقة، ويجري فيها كثير من التجاوزات، مثل تشغيل الأطفال وتسويق المسروقات، والتهميش الاجتماعي والمهني، ومحدودية فرص الارتقاء الحرفي والمهني، وغياب السلامة الصحية، وضعف الحماية في دفع الأجور، وعدم وجود بدل للعمل الإضافي، والفصل دون سابق انذار وبدون تعويض، والحرمان من الإجازات السنوية والرسمية والمرضية، وعدم تمتع العاملين بهذا القطاع بالحماية الاجتماعية مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل.

يركز التقرير على أعمال ذات طبيعة يدوية في الورش والمزارع وأعمال المباني، ولكن هناك قطاعا واسعا من العمالة غير المنظمة في مجالات كثيرة، بعضها ذات طابع مهني متقدم، مثل الصحافة والتصميم والبرمجة والمحاسبة والخدمات والسلع المعرفية والتمريض والتسويق والإعلان والعمل من بعد والعمل من خلال شبكة الانترنت والتواصل، والحال أن العمل كما عرض تقرير متخصص وضافي للبنك الدولي يتجه إلى ما بعد الوظيفة. كما أن ثلثي الخدمات والسلع المتداولة اليوم لم تكن موجودة قبل العام 1990، ولا يخلو الأمر بطبيعة الحال من حسنات كثيرة، بل يمكن أن نرتقي بظروف العمل والعاملين حتى بدون وظائف منتظمة، فأن يكون العمل حرا لا يعني أن يكون خارج القوانين والحماية الاجتماعية والصحية، والتنظيم الضريبي، ونحتاج للتفكير بأدوات مؤسسية وتشريعية جديدة ومرنة لتشمل جميع الأعمال والأشخاص.

ربما يكون من الأفكار المقترحة أن يجري على نحو شامل وتلقائي إدراج جميع المواطنين

في منظومة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وأن تدار على نحو مرن ومعقول أنظمة تحصيل الأموال والمخصصات لمؤسسات التأمين الاجتماعي والصحي على نحو يأخذ بالاعتبار الطبيعة المتغيرة للأعمال واحتمالات شح الفرص والموارد، والانقطاع لفترات زمنية عن العمل، فالمجتمعات والأعمال والأسوق تواجه متوالية من الأزمات المعقدة الناتجة عن الركود والتراجع الاقتصادي وتغيرات الأعمال إضافة لما تنشئه عمليات التكنولوجيا في الاستغناء والتبديل في الأعمال والمؤسسات، وهذه حالة عالمية، وأهم ما يمكن أن تفعله الحكومات والمجتمعات هو تطوير وتفعيل أنظمة التعليم والصحة والتنشئة الصحية والأسرية لأجل تقليل أثر وتداعيات الأزمة ولتوفير المناعة والقدرة لدى الأفراد على التكيف والاستجابة.

وفي جميع الأحوال، ومهما كانت التحولات عاصفة وغامضة ومعقدة، فإن الاستثمار في رأس المال الإنساني والمعرفي والاجتماعي سوف يبقى سياسة مهمة وملائمة، ولن تندم الحكومات.

هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه العمل في قطاعات الزراعة والبناء والسياحة، وهي عدم الانتظام في العمل؛ ما يعني بالنسبة للسوق والشركات صعوبة التوظيف الدائم والمؤسسي، وظروف الإقامة والنقل، وغياب المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تستوعب العمال، وتمنحهم المجال للانتماء والمشاركة العامة والثقافية وتقليل أثر الظروف الصعبة والقاسية للعمل.

وإذا أمكن البدء بمؤسسات واتحادات اجتماعية ونقابية توفر للعاملين في هذه المجالات التنظيم الاجتماعي والنقابي والثقافي وتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ومساعدتهم في الإقامة والنقل، فيمكن التقليل بنسبة كبيرة من مشكلة عدم الانتظام في العمل، ولكن من المرجح أن الاستيعاب الاجتماعي والنقابي للعاملين سوف ينشئ بيئة مهنية ومؤسسية وتدريبية تمكنهم من ترتيب أوضاع دائمة أو شبه دائمة، وقد تتشكل

مع الزمن علاقات دائمة وآمنة مع العمل سواء كان عملا حرا أو مؤسسيا، وبتراكم واستمرار الخبرات والتجارب والعلاقة مع العمل وبيئته المؤسسية يمكن التوصل إلى تراتيب تستوعب الموسمية في العمل؛ إذ ثمة أعمال يمكن تنفيذها في كل موسم وظرف، وسوف يكون الوصول إلى عمل ودخل منتظم وآمن ممكنا ومتاحا لمعظم العاملين إن لم يكن جميعهم.

وهناك ثلاثة اتجاهات في إدارة الحلول والأزمات على نحو عام، وإذا أمكن تجاوزها فإن العمل في الزراعة والسياحة والبناء كما جميع الأزمات يمكن مواجهتها، وهي الاتجاه نحو الحلول السريعة والفورية وعدم القبول بالتدرج والمرحلية، وهذا يجعل حل المشكلات مستحيلا، وغياب الشراكة الحكومية الاجتماعية الشركاتية، ولكن لم يعد ممكنا لجهة واحدة سواء الحكومة أو المجتمع أو السوق الإدارة المنفردة أو المستقلة للأعمال ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وغياب النسبية في الإدارة والتنظيم، إذ يغلب على الثقافة المنظمة للعمل التركيز على السلبيات أو الإيجابيات وعدم القدرة على ملاحظة اجتماع المكاسب والخاسر معا وتكوين مشهد شمولي وعقلاني للحالات والاعتراف بالأخطاء ومراجعتها.

يدعو تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014 إلى بناء سياسات وطنية تستهدف توفير فرص العمل، وتشغيل جميع السكان القادرين على العمل. والحديث هنا ليس عن الفقر أو البطالة باعتبارهما مسألة اقتصادية فقط، ولكن لأجل بناء ضمانات دائمة لتحصين المكاسب وتراكمها لدى الأفراد والمجتمعات. فالعمل ليس فقط لأجل كسب المال، ولكنه يمنح المواطنين فرصا أخرى عظيمة لبناء المهارات والمعرفة والعلاقات الاجتماعية، والشعور بالرضا والانتماء والمشاركة! ويعزز الاستقرار والأمن الاجتماعي. (9)

تستطيع الحكومات والمنظمات الاجتماعية، وبرامج تمويل العمل الاجتماعي فعل

الكثير في هذا المجال، وبتكاليف وجهود مقدور عليها؛ التدريب وبناء المهارات التي تعزز فرص العمل أو تطور الفرص القائمة، والتوسع في النوادي والمؤسسات الاجتماعية والثقافية للرياضة والثقافة والفنون والعمل التطوعي، وبما يكفي لتغطية جميع المدن والبلدات والأحياء على النحو الذي يمنح الشباب وكبار السن والمتقاعدين والراغبين في المشاركة فرصا مهمة للمشاركة والتقليل من صعوبة العمل. فالعامل الكادح، أو الذي يشعر أن وظيفته ليست متقبلة اجتماعيا، يستطيع بمشاركته في العمل الاجتماعي والثقافي والرياضي أن يحصل على فرص جديدة ومهمة للارتقاء بنفسه، والشعور بالرضا والتقدير. وكثير من العمال استطاع التقدم في الحياة العامة والسياسية بمشاركته النقابية والتطوعية! والمواطنون الذين لا يعملون أو ينتظرون فرص عمل، سوف تمنحهم المؤسسات الاجتماعية فرصا للبحث عن عمل، وتأهيل أنفسهم لسوق العمل. كما أن المشاركة الاجتماعية والعامة التي يؤدونها، تقلل كثيرا من الآثار الاجتماعية السلبية للبطالة!

كما أن برامج الانتماء والمشاركة الممكن تعزيزها والارتقاء بها من خلال المؤسسات والبرامج الثقافية والرياضية والتطوعية، يمكن أن تنشئ قيما جديدة إيجابية تجاه الأعمال والحرف والمهن والمجالات التي تعاني من عزوف وعدم تقبل اجتماعي وثقافي. وبذلك يمكن بناء ثقافة عمل وحرف إيجابية لا تؤدي فقط إلى استقطاب الشباب نحوها والتقليل من الإعراض عنها، بل يمكن تطوير هذه الأعمال والحرف والارتقاء بها لتكون عاملا إيجابيا في تعزيز الإنتاج والإتقان، وتطوير مجالات واسعة في الحياة والاقتصاد والإنتاج.

فمن المؤكد أن الحرف والأعمال في قطاع البناء سوف تطوران العمارة باتجاه حياة أفضل، وتقليل الخسائر والتكاليف، والكشف عن موارد وأساليب جديدة متاحة وممكنة لتحسين البناء والإقامة؛ مثل شبكات الكهرباء والصرف الصحي والإضاءة

والتدفئة والعزل والتهوية، إضافة إلى مواد وأعمال البناء نفسها. والأمر نفسه ينطبق على الزراعة التي يمكن أن تنشئ الحرف والأعمال والأندية والمؤسسات الاجتماعية في وسطها، إلى بناء منظومة اقتصادية اجتماعية جديدة واسعة حول الزراعة والغذاء.

ويبدو أن ثمة حاجة لتشريعات جديدة تنظم الاشتراك في الضمان الاجتماعي تلائم المرحلة الجديدة، فبما أن مؤسسة الضمان الاجتماعي أصبحت هي الغطاء الوحيد لجميع المواطنين، فيفترض أن تكون المشاركة فيها إلزامية لجميع المواطنين الذين تجاوزوا الخامسة والعشرين، وفي المقابل فإن مؤسسة الضمان يجب أن تكون ملزمة بتعويض العاطلين عن العمل أو الذين يفقدون أعمالهم.

إن من شأن إلزامية الاشتراك في الضمان أن تدفع المواطنين إلى ثقافة التخطيط بعيد المدى والادخار والاستعداد للمستقبل ومواجهة الظروف الطارئة. كما أن المشاركة في الضمان الاجتماعي أصبحت ضرورة قصوى بعد تغير دور الحكومة وانحسار التقاعد والتأمين الصحي الحكومي ودعم السلع والخدمات، ففي هذه الحالة يشكل الضمان الاجتماعي بديلا للخدمات والفرص التي كانت توفرها الحكومة للمواطنين مباشرة او على نحو غير مباشر. والضمان الاجتماعي قبل كل شيء يمثل أهم تطبيقات إعادة تنظيم المجتمعات لنفسها في مرحلة يعتبر فيها تغير دور الحكومات والدول، المدخل الأساسي للديمقراطية المفترضة.

التشريعات التي تلزم في جميع دول العالم بسلامتة العاملين ومصالحهم كثيرة، مثل التأمين على المركبات، واتباع قواعد السلامة في القيادة والعمل، ومن المهم أن يضاف إليها أيضا تشريعات تلزم جميع المواطنين بالمشاركة في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، لأن المواطنين في كثير من الأحيان قد يغفلون عن الاستعداد لمتطلبات ومراحل وظروف قد تأتي مثل العجز وتقدم السن والمرض والإصابة. وقد يكون من الضروري دفع المجتمعات والمواطنين للتكيف مع مرحلة يعتمدون فيها على أنفسهم

بالتضامن بخاصة مع تقدم السن وتراجع الدخل أو في حالات الأمراض التي تحتاج إلى علاج مكلف لا يقدر على تغطيته معظم المواطنين. ومن المحير في الأردن أن المركبات مشمولة بالتأمين لكن المواطنين لا يتمتعون بالضرورة بتأمين صحي أو اجتماعي!

إن أكثر الناس في الدول العربية لم يلاحظوا بعد على نحو كاف التحولات الكبرى والجذرية في الدول والمجتمعات وتداعيات هذه التحولات على الخدمات والحياة والفرص. لكن إذا ترك الأمر حتى يلاحظه الناس ويدركوا المشكلة فسنواجه كارثة فات الأوان على حلها، فعندما تتضاءل الخدمات الاجتماعية والصحية المجانية أو تتلاشى يفترض أن يكون المواطنون قد بدأوا قبل سنوات طويلة في العمل على مواجهة هذه الحالة، والكثير منهم ما زال يتمتع بصحة وفي مرحلة من العمر تكثر فيها الفرص وتقل الالتزامات، ولكن بعد سنوات ربما يكون قد فات الأوان للاستدراك وحلّ المشكلة. فعندما يصل المواطن إلى سن الستين مثلا وترفض شركات التأمين الصحي تغطيته، وعندما لا يحصل على تقاعد يؤمن له دخلا معقولا في الوقت الذي يكون أبناؤه قد وصلوا إلى سنّ التعليم الجامعي ويكونون في حاجة أكبر لمساعدته، أو يكونون في بداية حياتهم العملية وغير قادرين على توفير متطلبات الحياة الكريمة لهم ولوالديهم.

ومن أهم القضايا التي تحتاج لعمل كبير مجتمعي ونقابي ورسمي أيضا هي مستوى إنتاجية العاملين سواء في القطاع العام والخاص، ويقدم نادر أبو شيخة، ومحمد القريوتي (10) كثيرا من الأفكار والمشكلات المتعلقة بالعمل؛ مما زالت تصلح للملاحظة. تذكر الدراسة في محاولة التعرف على فلسفة الموظف الحكومي الأردني ونظرته تجاه الوقت وكيفية قضائه وقت العمل الرسمي ومدى فعاليته في إدارته أن ثمة أنماط سلوكية غير مرغوب فيها تمارس أثناء ساعات العمل الرسمي من شأنها أن تؤثر سلباً على كفاءة استثمار الوقت وفاعليته، وإن وقتاً رسمياً غير قليل يهدر في غير ما خصص له أصلاً... وثمة خلل في توزيع أوقات العمل وتنظيمه لا يحقق التطوير الإداري المنشود.

وتوضح جداول الدراسة التي استخلصت من استبيانات وزعها الباحثان على عينة من موظفي الدولة من مختلف المستويات والفئات في عشر وزارات أن نسبة الهدر في الوقت تصل إلى 25 في المائة وقد لا يكون الفرق كثيرا في القطاع الخاص وبخاصة في الشركات والمؤسسات الكبرى، فإذا كانت، هذه الدراسة تتحدث عن مليون شخص يعملون في الوظائف العامة والمؤسسات الخاصة والشركات الكبرى، واعتبرنا قيمة ساعة العمل ديناران فإن خسارة البلد من تسرب هذا الوقت تساوي مليار دينار سنوياً.

ولكن هدر الوقت ليس سببه فقط قراءة الصحف، والمجلات، والجلوس بدون عمل رسمي... ثمة هدر هائل غير مباشر في عمل رسمي غير منتج أو لا فائدة منه، كالإجراءات الطويلة المعقدة بلا سبب يدعو إلى ذلك، والوقت الضائع خارج الدوام على المواصلات، والتعامل مع الزحام والانتظار، والأعمال الشخصية التي تقضى تحت غطاء العمل الرسمي، وما يقوم به الموظفون المساعدون لرؤسائهم من عون وأعمال شخصية أو عمل رسمي لا مبرر له.

ويجب أن يقال أن الهدر في معظمه ليس مرده إلى نظام إداري أو قرار حكومي، فالمرجعية النظرية للتوظيف وشبكة الأعمال وعلاقاتها تبدو دقيقة محكمة، ولكنها في نظامنا الاجتماعي والثقافي وقيمنا وعاداتنا التي تستمرئ الاعتداء على مقدرات البلد (الوقت أهم الموارد وأغلاها) والتقصير في أداء الأعمال الموكلة إلينا.

التقدم الياباني في العمل والإنجاز الذي يرد إلى حرص الموظفين هناك على أداء عملهم وقدرتهم على الإنجاز والمتابعة والجلد ليس سببه نظام إداري للحوافز والعقوبات والتنظيم. ولكنه نظام اجتماعي يقدس العمل ويحتقر الكسل والترهل، بل إن الحكومة اليابانية تبذل جهوداً إعلامية وإدارية لإقناع اليابانيين بتقليل ساعات العمل وترويح النفوس بالإجازة والاستمتاع لتخفيف المضاعفات الناشئة عن الإرهاق والعمل

المتواصل.

هل يتحول الإنسان إلى كائن ليست له ضرورة، مثل الخيل على سبيل المثال؟ يتساءل الأستاذان في جامعة ماساتشوستس إيريك راينيولفسون وأندرو مكافي (11) العمل في العصر الثاني للآلة: هل يلاقي البشر مصير الخيول، ويذكر أن الخيول كانت في اوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة حوالى 21 مليوناً، وتناقصت في خمسين عاماً إلى ثلاثة ملايين.

وربما يكون العمل نفسه يتعرض على نحو جوهري لإعادة تعريف، أو ربما يعود إلى معناه السابق للمرحلة الصناعية، عندما كان الإنسان يدبر بنفسه حياته واحتياجاته الأساسية من دون حاجة إلى العمل بمفهومه القائم، والذي صرنا نحسبه أصلاً أو هدفاً بذاته، فلماذا العمل إذا كان الإنسان يستطيع أن يعيش بلا عمل؟

الإنسان لا يعود إلى مرحلة سابقة ولكنه يرقى بنفسه ليتخلص من العمل في هيئته الحالية، فقد كان هذا العمل خلاصاً من العبودية، وقد يكون اقتصاد المعرفة خلاصاً من الوظائف والأعمال لحساب الآخرين والتي كانت عبودية بشروط محسنة، ليعمل الإنسان بنفسه ولنفسه ويعلّم نفسه بنفسه ويداوي نفسه بنفسه بمستوى من الكفاءة والتقدم لا يقل عما تقدمه الشركات والمدارس والمستشفيات والأعمال والمهن السائدة، وربما يتناقص عدد البشر أو تقل الحاجة لكثير منهم، وربما ترتقي الروبوتات والكائنات الحية الدقيقة المحوسبة أو المطورة بنفسها لتؤدي معظم إن لم يكن جميع أعمال البشر، وحينذاك قد يكون البشر ارتقوا بأنفسهم إلى مرحلة جديدة أو ينقرضون كما انقرضت كائنات حية أخرى كثيرة، وربما يكون العمل ليس إلا حالة طارئة وغير جوهرية في حياة الإنسان فيستغني عنها بلا تغير جوهري في حياته.

حددت الأمم المتحدة في رؤيتها للتنمية المستدامة وغاياتها للعام 2025 في سياق النمو

الاقتصادي المطرد والشامل للجميع توفير العمل الدائم والمنتج واللائق لجميع الناس، والقضاء على السخرة وعمالة الاطفال وتجنيدهم والاتجار بالبشر، وتعزيز وإنشاء بيئة اقتصادية اجتماعية تضمن تحقيق هذه الأهداف، ومن أهم مكونات البيئة الحاضنة للعمل تزويد المواطنين في جميع أعمارهم ومستوياتهم بالمهارات اللازمة لاستمرارهم في العمل ومواكبة التطورات الكبرى في التقنيات والأسواق المحيطة والمؤثرة على الأعمال.

هناك أساليب عمل كثيرة تحتاج إلى تغيير لتلائم أهداف التنمية، ويجب أيضا تطوير الأسواق وبيئة الأعمال لتكون أكثر استدامة وأمانا، ومن القطاعات التي تدعو الأمم المتحدة الى استهدافها: البناء والزراعة والسياحة، إذ مازال يغلب في هذه القطاعات من العمل الموسمية وغياب العقود والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وبعضها أعمال شاقة وخطيرة تحتاج إلى تغيير الدور البشري فيها. (12)

تحتاج التحولات الكبرى في سوق العمل إل مزيد من الاهتمام والتخطيط، وتنشأ اليوم أسواق واسعة للعمل في الطاقة المتجددة وفي تكنولوجيا المياه وفي الإبداع والأسواق العالمية من بعد، وفي الوقت نفسه فإن قطاعات ومجالات يقل العمل فيها ويفقد الكثير أعمالهم بسبب تراجعها، وهناك قطاعان (التعليم والصحة) وإن كانا موضع طلب وسوف يستمر الطلب عليهما فإنهما يحتاجان إلى مراجعة كبرى في تأهيل العاملين وتزويدهم بالمهارات الجديدة اللازمة لاستيعاب التحول والتوسع فيهما، وتؤشر الحالة الراهنة للعمل في التعليم والصحة إلى انفصال وربما عمل مضاد لأهداف التنمية المفترضة.

الفكرة الأساسية للعمل والتي يجب أن تشغل الحكومات والمجتمعات والأسواق والمنظمات الاجتماعية والأحزاب والتيارات السياسية هي العمل المستدام لكل مواطن باعتبار ذلك ضرورة للاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وأن يكون العمل يحقق شروط السلامة والكرامة التي تنص عليها قوانين العمل، وأن يكون في مقدور الأجيال القادمة الحصول على فرص وخيارات متعددة للعمل وتحسين الحياة وضمان أن

تكون وتيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية متجهة الى التحسن والأفضل، وإذا كانت الأجيال الحاضرة تجد أن فرصها تتضاءل وأن آمالها في حياة كريمة تقل عن الجيل السابق فذلك يعني ببساطة ان اتجاهات النمو ومستوى المعيشة تتراجع.

متاهة العمل والإصلاح تتشكل عندما تغيب الأسئلة والأفكار الأولية. فالأصل أننا نفكر في بقائنا وحياتنا الأساسية وآمالنا وطموحاتنا، وفي فائض من الموارد ننفقه على تنظيمها وتجديدها وإدارتها بكفاءة وتوزيعها بعدالة. ونبدأ بإدراك وفهم المسائل بحواسنا، ثم نطور هذه البيانات إلى معلومات، ثم إلى معرفة تنشئ البرامج والأفكار والمؤسسات، ثم إلى حكمة تقود الأمم والمجتمعات.

تقدر دراسة للبنك الدولي (13) عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة ولا يتقنون القراءة والكتابة بـ 617 مليون طفل، والمحزن أكثر أن ثلثي هؤلاء الأطفال يذهبون بالفعل إلى المدرسة لكنهم لا يحصلون على المهارات المعرفية الأساسية، فكيف يمكن الحديث عن المهارات والمتطلبات المتقدمة لتنشئة جيل قادر على استيعاب تكنولوجيا وأعمال أكثر تعقيدا من مهارات معرفية أساسية؟ وهناك الكثير من النساء المتعلمات والمؤهلات للمشاركة في سوق العمل لكنهن يفضلن أو يضطررن للمكوث في البيت لأجل العناية بالأطفال، وبالطبع فإن توفير تعليم مبكر للأطفال سيوسع فرص هؤلاء النساء للمشاركة في العمل بحرية أكثر.

وإضافة إلى تمكين المرأة من المشاركة في العمل من خلال البدء بتعليم الأطفال منذ مرحلة مبكرة فإن العناية الصحية والتعليمية بالأطفال وخاصة الفقراء المتوقع ألا يجدوا عناية بنفس المستوى مع أسرهم سوف يعزز فرص الأجيال القادمة في المشاركة الفاعلة، ويلاحظ البنك الدولي أن برامج التغذية في الطفولة المبكرة ساهمت في زيادة أجور هؤلاء الأطفال في سن البلوغ لأنهم ببساطة كانوا أكثر كفاءة وقدرة على العمل، وفي جامايكا قدرت الزيادة في الدخل والادخار للشباب الذين تلقوا في طفولتهم

عناية صحية وتعليمية بنسبة 25 في المائة، وكانت هي النسبة نفسها التي أتيحت للأطفال الأغنياء، ما يعني أن التعليم المبكر ساهم بفعالية في تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

يعاني حوالي 250 مليون طفل دون سن الخامسة في الدول النامية من الحرمان المعرفي والصحي بسبب الفقر وسوء التغذية، وهناك مخاطر أشد تعرض لها 87 مليون طفل بسبب النزاع، وعلى المستوى العالمي فإن نصف الأطفال بين الثالثة والسادسة يحصلون على التعليم قبل الابتدائي، وفي مقابل نسبة 8.8 في المائة من ميزانية التعليم في أوروبا وأمريكا الشمالية تخصص للتعليم ما قبل الابتدائي فإن الدول الفقيرة والنامية تنخفض فيها النسبة إلى 0.3 في المائة.

وبرغم فرص التعليم الواسعة التي أتيحت للإناث في المدارس والجامعات في الأردن فمازالت النساء مستبعدات من سوق العمل وبخاصة في القطاع الخاص، كما أن العمل المتسع في الزراعة والاقتصاد غير الرسمي والذي تشكل النساء نسبة غالبة فيه يجعل الدخل غير منتظم للعاملين والعاملات في هذه المجالات، ويحرمهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي!

يُظهر المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن (2015)، والذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بالمشاركة مع وزارة العمل الأردنية ومنظمة العمل الدولية أن 76 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة يعملون؛ من بينهم 45 ألفا يعتبرون ضمن الأعمال الخطرة للأطفال. علما أن عدد السكان من هذه الفئة يبلغ حوالي أربعة ملايين نسمة. (14)

وبالطبع فإنها مشاركة في العمل تضر بالأطفال، وتضر أيضا بقطاع العمل بشكل عام. إذ إن تشغيل الأطفال يمنع تنظيم العمل على أسس عادلة وسليمة من الأجور

والسلامة والمشاركة النقابية.

يعرف عمل الأطفال بأنه: العمل الذي يقوم به الأطفال في مجالات غير صالحة لصفتهم كأطفال، أو قد يضر بصحتهم أو تعليمهم أو التنمية الأخلاقية. وحُددت الأعمال الخطرة بالنسبة للأطفال بأنها: الأعمال التي قد تكون ضارة لنمو الطفل الجسدي أو الاجتماعي أو النفسي، وتشمل استخدام الآلات والمعدات الخطرة، واستخدام وتصنيع المتفجرات، والعمل مع النار والغاز أو المواد الكيماوية، أو الحراسة الوظيفية، أو العمل في الأجواء المغبرة أو الحارة جدا أو الباردة، أو في المناجم ومواقع البناء، وفي الفنادق والمطاعم والنوادي والملاهي الليلية... إلخ.

وتدخل الأعمال المنزلية غير المدفوعة في عمل الأطفال، مثل إعداد الطعام وإصلاح المعدات والغسيل والكي والتسوق ورعاية الأشقاء والمرضى والمعاقين من أفراد الأسرة. ولكنّ المسح الوطني المشار إليه لم يُدخِل هذا النوع من العمل ضمن عمل الأطفال.

حددت منظمة العمل الدولية أسوأ أشكال عمل الأطفال، في الرق أو ما يشبه الرق؛ والسخرة والإجبار؛ والتجنيد القسري في الحروب والنزاعات المسلحة؛ أو استخدام الأطفال لأغراض جنسية أو عروض إباحية؛ أو في أنشطة غير مشروعة، وبخاصة إنتاج وتسويق المخدرات.. إضافة إلى الأعمال الخطرة.

ويقع النشاط الاقتصادي الرئيس للأطفال العاملين في الأردن في التجارة والحرف وإصلاح المركبات والمحركات، وفي الزراعة. ويبلغ معدل الدخل الشهري لهم 171 دينارا. وتتعرض نسبة منهم (18 في المائة) للغبار والدخان، وبعضهم يتعرض للمواد الكيماوية وظروف عمل أخرى صعبة. كما تتعرض فئة منهم للإساءة، مثل الصراخ والانتقاد المتكرر (12 في المائة)، والإهانة (5 في المائة)، والضرب والأذى (1– 2 في المائة)

في التوجه إلى الاستثمار في الطفولة المبكرة، نملك أفضل فرصة لبناء النموذج التنموي

الصحيح، وكسر دوامة الفشل؛ والعكس صحيح أيضا. ففي التقصير والفشل في عمل الطفولة، نؤكد أو نرجح مستقبلا مليئا بالمشكلات والفشل! وبالنظر إلى واقع الطفولة في بلادنا، يمكن بسهولة أن نتنبأ بالمستقبل.

ويقابل عمالة الأطفال الاستثمار في الطفولة؛ بمعنى الجهود والموارد المبذولة لأجل تطوير وتحسين العمل في مجال الطفولة؛ التنشئة والتعليم والرعاية الصحية والبيئة الاجتماعية والنفسية والملائمة. ويعني ذلك أيضا، بالضرورة، مواجهة الإساءة للأطفال أو نقص أو ضعف الرعاية والعمل؛ مثل تسرب الأطفال من المدارس، وعمالة الأطفال، أو عدم شمول جميع الأطفال بالخدمات الأساسية، وملاحظة تأثر الأطفال بالمخاطر والتهديدات التي تحدث، مثل الصراعات والكوارث، أو البيئة العالمية وتحدياتها، وبخاصة شبكة الإنترنت وما يتصل بها من فرص وتحديات!

وربما تكون الحالات التي تدعو إلى القلق، وبحاجة إلى قرع جرس الإنذار، هي ما لا يظهر في التقارير والإحصاءات، ولكن يمكن الاستدلال عليها بالتقارير والتصريحات الصحفية؛ مثل الاستقواء على التلاميذ الذي يشمل 90 في المائة منهم، والإساءة إلى الاطفال المقدرة بثلثهم. وربما يكون أسوأ من ذلك أن الإساءة إلى الأطفال متقبلة اجتماعيا وثقافيا، ومنتشرة ومتواطأ عليها!

هناك مشكلتان على الأقل، هما: ضعف القدرة الاستيعابية للمدارس الحكومية، وضعف التعليم إلى حد التلاشي على صعيد المهارات العامة والفنية والإبداعية. وأسوأ من ذلك أنّ ثمة تواطؤا في المدارس والمجتمع على عدم الاهتمام بتعليم المهارات العامة والحياتية والإبداعية، وأظنها حالة تكفي للنظر إلى مستقبلنا.

رأس المال البشري

يفترض أن يؤدي التقدم في التعليم والتكنولوجيا إلى تقدم اقتصادي وتنموي، فالعلم والتكنولوجيا كانا على الدوام أساسا لتحسين الحياة والأسواق والأعمال وتطوير المجتمعات والمدن والدول. لماذا نشهد في بلادنا تراجعا اقتصاديا وتنمويا برغم التقدم المفترض لدينا وحولنا في التعليم والتكنولوجيا؟ لماذا لم تحسن التكنولوجيا المستخدمة على نطاق واسع في حياتنا وفرصنا وأعمالنا؟ لماذا نشهد تراجعا اجتماعيا خطيرا في السلوك والحياة اليومية برغم انتشار وتطور التعليم والمدارس والجامعات؟ لماذا نشهد حالة غير مسبوقة من عدم الثقة وضعف الإتقان في الأعمال والمؤسسات العامة والتجارية؟ لماذا نمضي عكس التاريخ؟

ساهمت الحوسبة في جميع دول العالم في تخفيض كلفة الأعمال والمؤسسات وتطوير التعليم والتدريب والتواصل الاجتماعي، إذ في مقدورنا اليوم أن نحصل على أفضل مستويات التعليم بتكاليف منخفضة، لماذا لم يحوسب التعليم في المدارس والجامعات على النحو الذي يتيح لجميع الطلاب فرص التعلم وبمستويات متقدمة وتكاليف منخفضة؟ لماذا لم تنشأ منصات تعليمية واسعة بديلة أو مشاركة للمدارس؟ لماذا لم تتطور قدرات الأسر والمعلمين والمشرفين لتحسين التعليم ورفع مستوياته؟ ويمكن بالحوسبة تطوير الخدمات الحكومية وتفعيلها مع خفض التكاليف. لماذا لم تنشأ خدمات الكترونية واسعة لتسهيل أعمال ومعاملات المواطنين وتقليل الكلفة على الخزينة؟ ويمكن أن تطور أنظمة التشبيك بتكلفة منخفضة في تحسين العطاءات وشراء وتنظيم الادوية واللوازم حسب الحاجة والاستهلاك. لماذا لم يحدث ذلك؟ ويمكن تطوير وتفعيل أنظمة التأمين الصحي والخدمات الأساسية والاجتماعية بتكلفة أقل وفاعلية كبيرة. لماذا لم يحدث ذلك؟ لماذا لم تنخفض النفقات العامة والشخصية بسبب التكنولوجيا؟ لماذا لم يحسن التعليم أعمال

الناس ومواردهم ومهنهم وحرفهم؟ لماذا لم ينشئ التدفق الهائل في المعلومات والمعرفة زيادة في الخبرات والأعمال السياسية والاجتماعية على النحو الذي يطور العمل العام والانتخابات ويدفع إلى القيادة السياسية أفضل الكفاءات؟ لماذا لم تنشئ الشبكية التكنولوجية شبكية اجتماعية وسياسية وثقافية تمكن المواطنين من التواصل والعمل معا لأجل زيادة كفاءة الأعمال والمشاركة والرقابة على المؤسسات والأسواق، وتقييم النواب والبلديات والنقابات، وحماية المستهلكين، وتطوير وتفعيل الجودة والمواصفات في الأعمال والخدمات والسلع؟ لماذا ننفق على التعليم معظم مواردنا العامة والخاصة ولا نحصل على نتائج أفضل من عدم التعليم. بل العكس فربما لو أغلقت المدارس والجامعات يقل الإنفاق وتتجه الأعمال والأسواق وجهات معبرة عن الاحتياجات الحقيقية والاحساس الصائب بما نحتاجه وما لا نحتاجه!

ربما تكون البداية وهذا مجرد اقتراح في العودة إلى المدن والمجتمعات ليكون في مقدور الناس جميعهم التفكير معا والاستماع لبعضهم البعض وتطوير الحكم والإدارة المحلية والعمل الاجتماعي ومضاعفة مواردها لتعمل على النحو الذي يمكن المجتمعات من إدارة وتنظيم الخدمات والمرافق الأساسية في الغذاء والسكن والتعليم والصحة والتكافل الاجتماعي والثقافة والفنون والرياضة وتنظيم وتخطيط المدن والأحياء.

في التفكير حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لـ «الموجة الثالثة» و «الثورة الصناعية الرابعة» ثمة قاعدتان بديهيتان تعملان؛ أولاهما أن التقنية تغير جوهريا في الأعمال والموارد، وبطبيعة الحال فإن المؤسسات تميل إلى الاستغناء أو التقليل من العمالة البشرية كلما أمكن للتقنية أن تؤدي ما يعمله البشر؛ ولا مجال لمواجهة هذه القاعدة إلا بقدر ما يمكن التصدي للمنخفضات الجوية ومحاولة إيقافها، والقاعدة الثانية أن أعمالا جديدة تنشأ في ظل التقنية الجديدة، وفي ذلك فإن الأمم (الدولة والمجتمعات والأسواق والأفراد) تعيد تشكيل ومراجعة مؤسساتها ومواردها باتجاه التحول للأعمال

الجديدة، ومن البديهي أيضا أن التعليم هو المدخل الأساسي والرئيسي لاستيعاب هذه التحولات وبناء المعارف والمهارات الجديدة اللازمة للأسواق والأعمال الناشئة.

لقد نشأت المؤسسات التعليمية القائمة اليوم في الموجة الثانية أو الثورة الصناعية وهي تعكس المؤسسات والأعمال والأسواق التي تشكلت حول الصناعة في موجتها الثانية منذ القرن الثامن عشر، ويمكن ببساطة الملاحظة كيف أن الجامعات أنشأتها ثلاث مؤسسات أو روايات؛ أولاها المؤسسة الدينية، وثانيها النقابات المهنية والشركات الصناعية والتجارية والتي أنشأت تخصصات المهن والأعمال مثل الطب والهندسة والمحاماة والمحاسبة،... وثالثها: النخبة الاجتماعية التي طورت تخصصات الفنون والآداب والفلسفة، وكان واضحا بالطبع كيف تطورت وتفوقت العلوم البحتة والتكنولوجية، وتراجعت وتهمشت الدراسات الإنسانية والاجتماعية كما الفلسفة والآداب والفنون. ونواجه اليوم تحديا أساسيا وخطيرا في تشكيل المؤسسات والاتجاهات التعليمية وفق تحديات وفرص المرحلة الجديدة في التقنية والأسواق والمؤسسات، وهي أن العمليات التعليمية التي تقودها الاتجاهات العلمية البحتة والتطبيقية تواجه سؤالا استراتيجيا عن معناها وجدواها، بل وتتجه إلى الأفول والتحول الجوهري، وتجرّ معها قاطرة التعليم إلى الخواء واللاجدوى! والتحدي الآخر هو أننا لم نتبين بعد آفاق المرحلة الجديدة، ولا نملك في واقع الحال للاستعداد لها واستيعابها سوى تطوير المهارات الإنسانية والمعرفية العامة، مثل الإبداع والتفكير النقدي والحرّ والفلسفة والفنون والآداب، وهي تخصصات ومعارف ضمرت كثيرا في بلادنا، بل وفقدت جمهورها وقواعدها الاجتماعية، والأسوأ من ذلك أن العمليات السريعة التي تجري اليوم لدعم الثقافة والفنون تزيدها خواء وفشلا.

فالإبداع والتفكير الحر والنقدي والآداب والفنون ليست مجرد مهارات فنية يمكن التدريب عليها، لكنها عمليات استيعاب طويلة وعميقة تنشئها منظومة راسخة ومتراكمة

من التعليم والثقافة والسلوك.. وأخيرا المهارات والأداء. والفنون بعامة هي تعبير محسوس عن مشاعر وأفكار. والإنسان يتذوق بصريا أو سمعيا الفلسفة المنشئة لهذه الفنون. هكذا يجب ان تكون لدينا أولا حياة اجتماعية ثقافية وفكرية نعيشها ونتجادل بشأنها ثم نلتمسها في الموسيقى والفنون والشعر والقصة والعمارة والرقص والمسرح، وسوف يظل ما لدينا من ثقافة وفنون أسير هذه الحالة. لكن بالتأكيد فإن ما يبذله المشغولون بالإبداع هو جهود نبيلة ومقدرة. وتظل مسؤولية المؤسسات التعليمية والثقافية ان تنشئ قاعدة اجتماعية وجمهورا عاشقا ومتذوقا للفنون.

إن المؤشر الأساسي الذي يمكن الاستدلال به على الحراك الاجتماعي والنخبوي هو ديناميات التقدم الوظيفي والشخصي والتنافس على الفرص المتاحة في الأسواق والمجتمعات والقطاع العام، فعندما لا يكون الجيل الجديد قادرا على المشاركة في منافسة عادلة على الفرص المتاحة في السوق والقطاع العام فهذا يعني مستقبلا أسوأ بكثير من الحاضر.

ويذهب هدرا كل ما يبذل في بناء رأس المال البشري إذا كانت نسبة كبرى وغالبة من الكفاءات والمواهب تهاجر أو تنتقل للعمل في الخارج، ولا تعوض التحويلات المالية التي يرسلها العاملون في الخارج إلا جزءا قليلا من الخسائر، وفي ذلك فإن أول وأهم ما يجب أن نفكر فيه هو تطوير سوق العمل لتستوعب الكفاءات والطاقات الإنتاجية وتراكمها، فالإبداع هو محصلة تراكم الأعمال والأجيال في الأعمال والأسواق ثم استيعاب هذا التراكم في مشروعات وأسواق وفرص جديدة وإضافية، ويجب أن يتحول هذا الإبداع الذي يمكن ملاحظته في الإضافة والتجديد للموارد إلى تراكم جديد، .. هكذا في حلقات متصلة ومستمرة، فالإبداع لا يظل كذلك؛ ليس إبداعا إلا في لحظة تشكله، ثم يتحول فورا إلى منجز ينضم الى عمليات التراكم والاستيعاب لينشأ إبداع جديد،..

نحتاج إلى بناء مؤشرات وقواعد معلومات حول رأس المال البشري تقدم بوضوح المسارات المفترضة للتخطيط والمراجعة، ويمكن أن نتساءل ببساطة ما مصير أبناء القرى والعمال والفلاحين والفقراء الذين تلقوا تعليما في المدارس والجامعات؟ هل انعكست الفرص الخاصة التي منحت لل»أقل حظا» على المجتمعات الأقل حظا؟ وهل تبدو الأجيال الحاضرة في مستوى من المعيشة أفضل من الأجيال السابقة؟ وهل انعكست المهارات والمعارف التي اكتسبها خريجو المدارس والجامعات والدورات التدريبية إيجابيا على حياتهم وحياة مجتمعاتهم؟

وفي مستوى آخر من التقييم والمراجعة يمكن أن ننشئ مشهدين معرفيين؛ لننظر في واقع ومسار ومصير المتفوقين في الثانوية وفي الجامعات على مدى العقود والسنين، وننظر أيضا في خريطة النخبة القائمة من الوزراء والنواب والأعيان والمدراء وقادة الشركات والمجتمعات والنقابات وما نسبة المتفوقين في دراستهم بالنسبة للنخبة القائمة؟ ولننظر في الفرص التي قدمت في الابتعاث والتدريب والتقدم المهني والوظيفي وما نسبة المتفوقين والمبدعين والموهوبين من أصحابها؟ هكذا ببساطة يمكن أن نفهم مسار التخطيط لرأس المال البشري وفي أي اتجاه يسير!

وبالطبع فإن فهم المعوقات الأكثر أهمية أمر ضروري لتحديد الأولويات عبر مختلف مجالات السياسة، والخطوة الأولى كما يقترح البنك الدولي هي تحسين جودة البيانات الإدارية الأساسية في التعليم والصحة. لكن البيانات الأساسية التي تقدمها دائرة الاحصاءات والمؤسسات المعنية في حاجة إلى أن تدخل في مراحل أخرى من التصنيع والإنتاج، وأن تخضع لعمليات تحليل دؤوبة ومتواصلة لتتحول إلى مؤشرات وأفكار ومراجعات عملية وواضحة، وبالطبع فإن الكثير من النتائج والأفكار على قدر من الوضوح والتوقع، لكنها ولسوء الحظ لا تشغل الا بقدر ضئيل المشتغلين بالعمل العام والشباب المنخرطين في الاحتجاج والشعور بالظلم؛ كما لا تشغل الحكومة

والسياسيين؛ على الأقل في ما يظهر في وسائل الإعلام وشبكات التواصل، وإذا لم يتقدم المشتغلون بالعمل العام في الحكومة والمنظمات السياسية والاجتماعية خطوات جديدة في بناء القيم والأفكار التي تشغل الفضاء العام وتؤثر في التأييد والمعارضة والانتخاب وتخطيط الموازنات والبرامج والإنفاق العام؛ فإن الإصلاح يظل أفكارا ومشاعر غير عملية وغير واضحة، ويمكن التلاعب بها وتحريفها.

يؤكد البنك الدولي على الدور الحيوي للحكومات في بناء رأس المال البشري (15)، مثل تقديم الخدمات التعليمية والصحية والتمويل لضمان الوصول العادل إلى الفرص، وكجهات تنظيمية للرقابة ومراقبة الجودة لدى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، لكن الحكومات غالباً (حسب البنك الدولي) ما تفشل في تحقيقها؛ إذ تلتزم معظم الحكومات بنصيب كبير من ميزانياتها للتعليم والصحة. لكن الخدمات العامة غالباً ما تفشل في تقديم الجودة المطلوبة لتوليد رأس المال البشري، وفي بعض الأحيان يكون الفقراء هم الأكثر حرمانا من الخدمات الحكومية، في حين ينسحب الأغنياء والمقتدرون إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات الأساسية.

يترسخ ضعف مستوى الخدمات العامة ويتراكم لأنه وببساطة لا يؤدي العمل العام إلى عوائد سياسية وانتخابية، ويفتقر العاملون في القطاع العام بطبيعة الحال إلى الحوافز والدوافع التي تحرك الناس للبذل والعمل الجاد كما في القطاع الخاص، وليس متوقعا من القادة السياسيين والنواب أن يتحركوا لإصلاح الخدمات العامة من غير حوافز ومحركات انتخابية وسياسية. ويمكن الملاحظة كيف تتجه السياسات المالية في الإنفاق والدعم حسب المواقف الشعبية والعامة.

وتتأخر عوائد وانجازات الاستثمار في التنمية ورأس المال البشري سنوات عدة وطويلة أحيانا؛ ما يجعل الحكومة تعزف عنها لتبحث عن إنجازات سريعة ترضي المواطنين أو تقلل احتجاجهم، وتكون أيضا قبل رحيل الحكومة القائمة، فتطوير التعليم

مثلا لن تظهر نتائجه قبل عشر أو خمس عشرة سنة.

يلاحظ البنك الدولي ضعف المستوى المعرفي لدى العاملين في قطاعات التعليم والصحة، وفي ذلك فإن تطوير هذين القطاعين يعتمد على رفع كفاءة العاملين (16)، وهو أمر لم يتحقق بفعالية حتى بعد الدورات التدريبية والشهادات التعليمية التي حصلوا عليها في أثناء العمل، .. هكذا تتواصل وتتزايد حالات المرض والوفاة في المراكز الصحية والمستشفيات ويدخل الى سوق العمل والجامعات أعداد كبيرة من الشباب من غير تأهيل اجتماعي ومعرفي ومهاراتي، ولأسباب سياسية معروفة فإن إدخال التقنيات والبرامج المتقدمة لم يحسن في اداء المؤسسات التعليمية والصحية، بل جرى تعطيلها وإفشالها أو إسنادها إلى عاملين غير أكفاء ولم يصلوا إلى مواقعهم وفرصهم على أسس عادلة.

يحتاج الإصلاح إلى قواعد معلوماتية ومعرفية عن مستوى التعليم والصحة لأجل التأثير الاجتماعي والرقابة على المؤسسات الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية وإبعادها عن الاحتجاج العام والتذمر والشعور بالظلم من غير إدراك عملي وواضح للعدالة، ومن الأفكار العملية الممكن أن تعمل فيها المنظمات الاجتماعية والسياسية التي تطمح للتأثير الإصلاحي في الواقع والسياسات الحكومية عرض وتقديم البيانات عن المشكلات القائمة والفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإشارة إلى الانجازات الإيجابية ذات التأثير الحقيقي على كفاءة وحياة الأفراد والمجتمعات.

كيف نوظف التكنولوجيا المتاحة اليوم لأجل التقدم الفكري والاجتماعي؟ كيف تساعد التكنولوجيا في التأثير على السياسة العامة؟ كيف تساعد في تغيير علاقات القوة والإنتاج في المجتمع والدولة، ومن ثم كيف تنشئ قيادات اجتماعية واقتصادية وطبقات ومصالح جديدة؟ ثم كيف تنظم هذه الطبقة الجديدة مصالحها وأدواتها في التأثير والتغيير؟ كيف ينشئ القادة الجدد بالتكنولوجيا الجديدة فرصاً وموارد وأسواقاً

وأعمالاً جديدة، تنشئ موارد مستقلة لهم ولمجتمعاتهم؟ من المؤكد أنه كانت تصحب التقنية، على مرّ التاريخ، تحولات اجتماعية، تستفيد منها طبقات وفئات، كانت مهمشة أو مظلومة، وترحل دائماً طبقات مهيمنة!

يمكن اليوم ملاحظة فرص جديدة تتشكل حول الشبكية، بعضها بدأ بالفعل، يستخدمه المهمَّشون والفقراء، وبعضها مازال فرصاً واعدةً؛ ففي التعليم الذي يشكل أحد الأولويات الأساسية والكبرى للأفراد والمجتمعات والدول يمكن إتاحة تعليم جيد؛ كان يحتاج من قبل إلى سفر ونفقاتٍ كبيرة، لكنه أصبح متاحاً أو ممكناً، بتكاليف قليلة، يقدر عليها معظم الناس؛ إذ تفتح تقنيات الحوسبة والتشبيك آفاقاً جديدة في العملية التعليمية، سواء في التدريس أو المناهج أو المؤسسات التعليمية ودورها، ودور الأسرة والمجتمع الذي يكاد يكون ثانوياً، أو غير متكامل، مع دور المؤسسات والإدارة والمناهج التعليمية القائمة.

فيمكن بموارد أقل تطوير التعليم ومواكبة الإنتاج المعرفي المتواصل والمتدفق، والحصول على وسائل معرفية واتصالية وتدريبية، وتؤسس لتعليم جديد قائم على التعليم والتواصل عن بعد، وتمكن من تفعيل اكتساب المعرفة الراقية والمهمة من مصادرها المهمة والأولية، بجهود وتكاليف وتراتيب سهلة وممكنة.

في التحولات التكنولوجية متبوعة بتحولات اقتصادية واجتماعية تصعد أعمال ونخب وقيم جديدة ومختلفة، فلم تعد السوق تقود قاطرة الدول والمجتمعات، لكنها تعود من جديد وكما كانت قبل عصر الرأسمالية ملحقاً بالناس والمدن، ومرجح وفقاً لذلك أن يكون القادة الاجتماعيون والمبدعون هم القادة الجدد، ومن بينهم سوف تظهر طبقة جديدة من القادة السياسيين ورجال المال والأعمال كما الأدب والثقافة والفنون، وتنشأ أيضاً قيم وأعمال جديدة. ولن يكون سوى هدر للوقت والموارد العامة محاولة حماية أو إنقاذ المؤسسات والطبقات المهددة بالانقراض، بل سوف تتحول بذلك إلى جزء من

التاريخ والذاكرة الشعبية! فهذه الأعمال التي تعرض اليوم كجزء فني أو تراثي كانت مكوناً أساسياً ويومياً في الأعمال والحياة.

التقدم ليس سوى قاعدة «الجميع» أي أن تكون الموارد والفرص موجهة لجميع الناس، ويمكن أن تعمل المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية بكفاءة واقتدار، وضمن الموارد المتاحة، هذا ما تقوله أيضا الأمم المتحدة من خلال مبادراتها وبرامجها وتقاريرها للتنمية، فالدول جميعها قادرة مهما كان مستواها الاقتصادي على الالتزام بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع مواطنيها والمقيمين فيها؛ الضمان الاجتماعي، والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتأمين الدخل للأطفال والعاجزين عن كسب ما يكفي من الدخل في سوق العمل والمسنين والمعاقين، وتوفير معاشات تقاعدية لكبار السن. ويمكن بعد ذلك لمعظم الدول أن تتوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية والخدماتية وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وبحسب منظمة العمل الدولية فإن توسيع مظلة التقاعد لتشمل جميع كبار السن، وتأمين مستحقات الأطفال في سن الدراسة، يمكن أن يسهما في تخفيض الفقر بنسبة تتراوح بين 30 إلى 45 %؛ ذلك أنه، وببساطة، تمثل هاتان الفئتان أكبر نسبة من الاحتياجات والنقص في الخدمات والرعاية. كما تمثلان عبئا كبيرا على الأسر؛ يمكن بتخفيفه مساعدة الأسر على تحسين حياتها، وإعادة توجيه الإنفاق نحو متطلبات أخرى. كما أنها برامج تساهم بفعالية في تخفيض عدم المساواة، وتتيح لجميع الفئات تحسين حياتها والاستفادة من ثمار التنمية.(17)

وقد بدأت تتشكل حول اقتصاد الشبكة والحوسبة والمعرفة والمعلوماتية منظومات سياسية واجتماعية واقتصادية يمكن أن تؤسس لعدالة اجتماعية واقتصادية أفضل من السابق، إذ يمكن الملاحظة كيف صعد نموذج «الطريق الثالث» أو الليبرالية الاجتماعية كمزيج من الاشتراكية والليبرالية، ولا يغير من أهمية هذه التيارات أن تكون الأمم

الأوروبية والأمريكية قد جنحت مؤخرا نحو اليمين.

ثم طورت الديمقراطية الليبرالية نفسها من مفهوم الحماية إلى التنمية، وذلك على أساس الفردية والتمايز الاجتماعي والتعددية وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والإثنية في الحياة السياسية، فالمشاركة السياسية ليست ضرورية فقط لحماية الأفراد، بل ولإيجاد كتلة مواطنين ملتزمة ومتطورة، وترسيخ الحقوق الفردية وبخاصة حرية الفكر والشعور والذوق والنقاش والنشر في بيئة قائمة على المجتمع المدني المستقل، واقتصاد السوق القائم على المنافسة.

ما الجديد في هذه الديمقراطية؟ وما الاختلاف عن الديمقراطيات السابقة؟ نحن نتحدث عن نموذج يتبلور منذ فترة وجيزة (نسبيا) ويوظف التحولات الاقتصادية القائمة على الانتقال إلى المعرفة وما تبعها من صعود جديد لاقتصاديات وثقافات وأفكار في تغيير دور النخب والمجموعات المختلفة، فقد زادت فرص المرأة في العمل والتقدم، وزادت أهمية الأفراد على الشركات والمجتمعات، ووجدت الثقافات والمجموعات الإثنية فرصا جديدة في التشكل والحضور السياسي والاجتماعي، .. لكن ما الذي يعنينا من ذلك؟ إن الانتخابات تنجح بمدى ملاءمتها وتكيفها مع الشروط والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، ونحتاج للتوقف كثيرا عند نتائج الانتخابات والعوائق الموضوعية التي تجعل من الانتخابات غير ذات تأثير حاسم في الوجهة الاقتصادية والاجتماعية. فالأصل في الانتخابات أنها تعيد تركيب وتفكيك النخب والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا، وإذا كانت النخب القائمة والمؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية منفصلة عن المجتمع؛ فإن صراعا عميقا يجري بين المجتمعات وبين النخب والمؤسسات الاقتصادية والسياسية.

ليس كل عمل يؤدي إلى التنمية مهما كان الدخل المتأتي منه، بل إن بعض الأعمال تهدد التنمية وتلحق بها أضرارا بليغة مهما كانت الأموال المتحصلة منه، وحتى لو

استخدمت عائدات هذه الأعمال في تحسين حياة فئة من الناس أو أعيد تدويرها في عمليات إنتاجية ورأسمالية فإنها تظل تهديدا للتنمية وتؤثر سلبا على المؤشرات العامة للتنمية أو الاقتصاد الكلي. وفي المقابل هناك أعمال كثيرة لا تدر المال لكنها تحسن الحياة بفعالية بل وتشكل ضرورة كبرى للتنمية.

يتبادر إلى الذهن فورا أعمال الاتجار بالبشر وعمالة الأطفال والمخدرات، لكن الأعمال والسياسات واتجاهات العمل والتجارة التي تلحق ضررا بالتنمية لا تقتصر على هذه الفئة من الأعمال والاتجاهات، ومن ذلك الأعمال والسياسات والأنظمة المالية والاقتصادية التي تلحق ضررا بالصحة والسلامة والكرامة الإنسانية، والأجور المنخفضة وساعات العمل الإضافية من غير أجر، وفي ظروف صحية وقانونية ونفسية مخالفة للقوانين واجراءات السلامة، والتهرب من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للعاملين، والتقاعس عن العمل وخدمة المراجعين والجمهور والمستهلكين وإساءة معاملتهم، وهدر الموارد والوقت والمرافق في الأعمال والمؤسسات، والخدمات والعقود والتوريدات القائمة على الاحتكار والإذعان والرشاوى والفساد، وغياب العدالة في التوظيف سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وفي الترقية والابتعاث وسائر الفرص الوظيفية، وإضعاف التنافس والعائد على التعليم والخبرات العملية، ويظل أسوأ ما يمكن أن يصيب الأعمال والأسواق والخدمات هو فشل وإفشال المؤسسات التعليمية والصحية قصدا أو بدون قصد؛ لأنه في هذه الحالة سوف تنشأ متوالية خطيرة وشريرة من ضعف الإنتاج والمعارف والمهارات، ثم تنشأ أسواق موازية للتعليم والصحة لا يستفيد منها إلا الأغنياء؛ ما ينشئ انقساما اجتماعيا عميقا، وأسواقا وأعمالا تستفيد من الفشل وتقوم عليه، وفي ذلك تبدد الموارد والمدخرات لأجل الإنفاق على الفساد والفشل.

وعلى نحو بسيط وواضح يمكن تقييم الأعمال والأداء الاقتصادي للحكومة والأسواق

والأفراد في مجموعة من المؤشرات والدلالات العملية، فالسياسات الحكومية يمكن ملاحظتها بالإنفاق العام وما تعود به من نمو في الاستثمار المحلي؛ نمو الناتج المحلي والمدارس والعيادات والطرق والمستشفيات والمرافق العامة والخدمات الأساسية والغذاء والماء والطاقة، ويمكن ملاحظة اتجاهات الأسواق والأعمال في التشغيل وتوزيع الفوائد والعوائد على المواطنين، وفي معنى وجدوى هذه الأعمال وقيمتها الاقتصادية الفعلية، وتوليدها لأعمال وموارد إضافية، وعلى مستوى الأفراد فإنهم يلاحظون التحسن أو التراجع في حياتهم، في السكن والغذاء والدواء والتعليم والتضامن الاجتماعي، والشعور بالرضا العام والثقة بالحكومة والمؤسسات.

يمكن أن يعمل المواطن ويزيد من جهده ومحاولاته لزيادة دخله، وهذا عمل جيد بالطبع، لكن على المستوى الكلي والعام فإن الجهود المضاعفة التي يبذلها كثير من المواطنين تذهب لأجل الإنفاق على التعليم والصحة والنقل، وهي مجالات وخدمات يفترض ألا ينفق عليها المواطنون طالما أنهم يدفعون الضرائب ويمولون الإنفاق العام، لكن المواطنين يمولون الإنفاق العام ولا يستفيدون منه، ثم ينفقون مرة ثانية لأجل الحصول على ما لم تفعل الحكومة وجمعت لأجله الضرائب، ثم ينفقون مرة ثالثة بسبب الاحتكار والإذعان والزيادة غير العادلة في قيمة الخدمات والسلع.

صحيح أن نسبة كبيرة من المواطنين تعمل بكفاءة وجدّ في اتجاهات إيجابية ومنتجة لكن المحصلة النهائية لأعمال وجهود المواطنين تؤول لصالح مجموعة قليلة وتحصر الثروات والموارد بيد نخب ومجموعات تحصل على معظم الموارد من خلال التحكم الاحتكاري بالأسواق والاعمال أو بإفشال وتعطيل المؤسسات والمرافق العامة، وهكذا يتحول العمل النبيل إلى تركيز للثروة والنفوذ بيد فئة قليلة من الناس، وربما لو لم يعمل المواطنون لن تكون الأعمال والأسواق والخدمات أقل سوءا مما هي عليه، وهذا أسوأ ما يصيب المواطن؛ عندما يفقد الأمل، ولا تتحسن حياته بالعمل، ويستوي بالنسبة

إليه العمل وعدمه.

ثمة علاقة وطيدة يمكن ملاحظتها ببداهة، بين الفشل والامتيازات التي تمنح لفئة من المواطنين. ويمكن الاستدلال على الفشل والفساد بمؤشر واضح وبسيط؛ من يستفيد من النشاط الاقتصادي القائم، والموارد العامة؟ وبالطبع؛ فإن الفشل والفساد يتناسبان عكسيا مع نسبة المستفيدين بالنسبة للمواطنين، ونسبة المورد أو السوق الى الناتج المحلي، وانخفاض عدد المستفيدين أو نسبة فائدتهم من مشروع أو عمل أو قطاع، يعني ببساطة أن هذه الموارد تدار وفق استغلال غير عادل للمواطنين والموارد والفرص.

وفي المستوى التالي لتتبع وتحليل الخلل في توزيع الموارد والفرص، يمكن ملاحظة التشريعات والأنظمة التي توضع لصالح أقلية على حساب الأغلبية من المواطنين، وغياب التنافس العادل والوضوح، ووضع المواطن أو المستهلك في حالة إذعان أمام الموردين للخدمات والسلع، وقوانين وأنظمة الاحتكار والامتيازات التي تمنح لفئة من الناس على حساب الآخرين، وإدارة الفرص والموارد والإنفاق العام على نحو يمكن فئة أن تحظى بحصة غير عادلة أو يحرم فئة من المواطنين.

يمكن على سبيل المثال ويجب أن يتوسع النشطاء في العمل العام في ملاحظة التقارير والمعلومات المتاحة عن التشغيل في المؤسسات والقطاعات، وملاحظة هذا العدد ونسبته إلى الاقتصاد، وملاحظة نسبة العمالة الوطنية إلى العمالة الوافدة، وملاحظة الأجور والمساهمة في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والخدمات العامة والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات والقطاعات للعاملين فيها وللمجتمع غير تلك التي يلزمها بها القانون، مثل المسؤولية الاجتماعية ومشاركة العاملين في الأرباح، وخدمة المجتمع وحماية البيئة!

وعلى عكس ما يسود في التفكير والتطبيق، فإن الأزمات والتحديات الاقتصادية تستدعي التوسع في برامج الحماية الاجتماعية، وليس تخفيضها أو الانسحاب منها. فالدول والمنظمات الاجتماعية التي تخفف من برامجها في الأزمات الاقتصادية، تزيد الأزمة سوءا؛ والمفترض بطبيعة الحال أن تزيد في الأزمات والكوارث موازنات العمل الاجتماعي والحماية والتأمينات التي تقوم بها الدولة والمنظمات الاجتماعية. وهناك فئات ضعيفة أكثر تضررا بالأزمات، يفترض أن تحظى برعاية إضافية، لا أن تُنسى في الموازنات والمخصصات والبرامج.

وينشأ تلقائيا سؤال إلى أي مدى تعكس الموازنات وسياسات الانفاق حماية الفئات المتضررة والفقراء والمحتاجين من الأزمة الاقتصادية؟ إلى أي مدى يؤثر الوعي بهذه القضية في صياغة الموازنة وتصميمها؟

يفترض أن تتطلع الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة إلى الفرص الجديدة والأعمال الجديدة الممكن توليدها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتسعى إلى إدماج الأجيال الجديدة والباحثين عن العمل في الأسواق والمؤسسات والاتجاهات التي تتشكل حاجة حقيقية لها، ويمكن للحكومات والبلديات والمؤسسات الاجتماعية أن تنشئ بيئة اجتماعية ثقافية تستوعب الشباب وجميع المواطنين في أطر واتجاهات تقدم لهم فرص المشاركة والإبداع وتلبية تطلعاتهم التي لا يجدونها في العمل مثل الرياضة والفنون والآداب والعمل التطوعي والترفيه بتكاليف معقولة، وفي ذلك يمكن تقديم تعويض اجتماعي وثقافي عن طبيعة وقسوة الاعمال التي يشاركون فيها، وخيارات إضافية للمواطنين للعمل وتنمية الذات وتوليد فرص وآفاق جديدة، أو تمنحهم الرضا والاندماج في المجتمع المحيط مهما كانت طبيعة أعمالهم.

تنخفض على نحو متزايد نسب التشغيل في القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم، ويشكل ذلك بطبيعة الحال تحديا سياسيا واجتماعيا، ويحاول السياسيون تطوير

الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن البنك الدولي يقدر أنها برامج لم تكن ناجحة إلا في حالات قليلة (18)، وربما يكون الحل الأفضل في التركيز على بيئة عادلة لتشجيع الشركات والأعمال والأسواق إضافة إلى بيئة اجتماعية ثقافية تنشئ التماسك الاجتماعي وتشجع الإبداع والرغبة في العمل والتطور، وأن تركز الحكومة على تطوير الخدمات الأساسية الرئيسية وهي التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وفي ذلك فإنها تنشئ بيئة آمنة للمواطنين حتى في حالة نقص الدخل وصعوبات الأعمال والأسواق، لكنهم يظلون قادرين على الحصول على التعليم والصحة والضمان والتكافل الاجتماعي. وسوف تتكفل الأسواق ضمن حراكها وتنظيمها لذاتها بالتشغيل والشراكة مع المواطنين، المهم ألا تواجه عقبات في عملها تتعلق بالأمن والمعاملات والتنافس والتحالفات الفاسدة.

التشغيل هو محصلة أداء اقتصادي عادل، ولا بأس بعد ذلك بسياسات العمل التي تعلنها الحكومات وما يقال أو يعلن عنه من تشجيع المشروعات الصغيرة والقروض، ولكن ليس من جدوى حقيقية أو فرصة للنجاح في التشغيل إلا في مشروعات اقتصادية حقيقية يشارك المواطنون في ملكيتها وإدارتها تنظيمها وإن لم تكن ملكيتها للمواطنين يجب أن تؤول كذلك في برنامج تمويل عادل وملائم وأن تكون هذه المشروعات مستمدة من موارد وفرص إنتاجية وحقيقية تعود بالفائدة على جميع المواطنين وتنشئ حولها منظومة اقتصادية اجتماعية من الإقامة والخدمات والأسواق والعلاقات والتشكلات الاجتماعية والثقافية، وبغير ذلك فليس ثمة فرق كبير بين القرارات والتصريحات واحاديث اللقاءات والاجتماعات وبين شعار «عربة فول لكل مواطن» لأن ما يبدو مما لا يقال في السياسات والتصريحات الحكومية والشركاتية ليس أكثر من شفقة على المواطنين.

يجب أن تعكس كل فرصة عمل نشاطا اقتصاديا انتاجيا وحقيقيا يشكل جزءا من

الناتج المحلي، وأن يكون مقابل كل وظيفة مشروع اقتصادي قيمته بحدود 100 ألف دولار! وبغير ذلك فإن فرص العمل لن تكون سوى معونات عاجلة تزيد العبء الاقتصادي على الدولة والمجتمع، وأسوأ من ذلك أن الكثير من هذه الفرص حتى ما يندرج في المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة تنشئ حالة من غياب المعنى والجدوى، فالعمل والمال ابتداء يستمد غايته وشرفه من قدرة مالكه على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والانتماء وأن يشعر بالفعل أنه يساهم في الإنتاج وتحسين حياته وأسرته، وفي النمو الاقتصادي الوطني، فهناك وظائف ومشروعات ومؤسسات خاصة وعامة سيكون لإيقافها أثر إيجابي على الاقتصاد والمجتمعات والأفراد؛ إذ من شأن إلغاء هذه الأعمال والمشروعات أن يقلل من الإنفاق العام والخاص والجهود والوقت والزحام والطاقة أو على أقل تقدير فإن غيابها لن يحدث أثرا سلبيا!

ولدينا تحدّيان كبيران على مستوى الحكومة والمجتمعات والأسر في مجال الرعاية الاجتماعية، وهما تمكين الفئات الخاصة في المجتمع مثل ذوي الإعاقة وكبار السن، وبناء التكامل الاجتماعي، مثل المساواة والرضا والتماسك الاجتماعي ومواجهة الجريمة والتعصب والإدمان والتفكك الأسري والانتحار والاكتئاب والعزلة والشعور بالوحدة، إذ ما زال هذا القطاع في بداية الطريق، ولم يتبلور بوضوح ومؤسسية مثل التعليم والصحة. وتتشكل حالات وتحديات أكثر تطورا وإلحاحا من قبل؛ فكبار السن يتزايد عددهم وتتعقد احتياجاتهم وبخاصة مع العمل والإقامة في عمان والخارج بعيدا عن الأسر الممتدة، وانسحاب الأسر النووية من التزاماتها وعلاقاتها الاجتماعية والرعائية، وهناك أيضا تزايد في حالات الطلاق والأسر برعاية احد الأبوين.

وهناك خسائر تنموية وهدر وضغوطات كثيرة بسبب اتجاهات السلوك الاجتماعي، مثل التمييز بين الأطفال في الرعاية والتعليم، والسلوك غير الاجتماعي في القيادة والسكن والمرافق العامة واحترام القانون، والتعصب والتطرف، وضعف الوعي والتقدير لأهمية

التعليم وتطوير المهارات وبخاصة بين المراهقين في المدارس وبين طلبة الجامعة الذين برغم ذهابهم إلى الجامعة فإنهم لا يبذلون الجهد الكافي لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة، وتزيد حالات اللامبالاة والاهتمام بالقضايا العامة والعمل التطوعي والانتماء والمشاركة، والعزوف عن القراءة.

وتتعرض صحة نسبة كبيرة من المواطنين للأمراض والوهن بسبب عادات غير صحية، مثل التدخين والإفراط في السكريات والدهون والنشويات، وكثير من الأطعمة والوجبات غير الصحية التي تقدم في الأسواق، وعدم ممارسة الرياضة، والنوم غير الكافي وغير المنتظم، ويعاني عدد كبير من المواطنين من سوء التغذية بسبب النقص في الغذاء أو العادات الغذائية السيئة، وبالطبع فإن ضعف الصحة يزيد التكلفة على المواطنين، كما يضعف الكفاءة والعمل والإنتاجية.

تجمع الدراسات والتقارير الدولية على أن التقدم الاقتصادي والاستثمار الخارجي مرتبطان على نحو واضح وشرطي بمستوى التعليم والصحة، وفي ذلك يمكننا أن نحقق تقدما اقتصاديا ونجتذب المستثمرين والسياح بمنظومة من التقدم الاجتماعي والسلوكي والصحي، وهو أمر يحتاج إلى وعي والتزام أكثر مما يحتاج إلى الموارد المالية.

تستطيع الحكومات إعادة توجيه الإنفاق وبنسب معقولة لا تؤثر في مجمل برامجها وموازناتها فترفع من مستوى المعيشة للفقراء في المجتمع دون أن تثقل مواردها أو تحملها أعباء كبيرة لا تقدر عليها، فإذا كان الإنفاق العام في بلد يشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت نسبة الفقراء في هذا البلد تساوي 20% وتنال 5% من الدخل (وهذه أرقام واقعية في كثير من الدول العربية ودول العالم الثالث) فإن إعادة تخصيص ما يقارب 10% من الموازنة لهذه الفئة ستزيد دخلها بمقدار 50%. (19)

وقد أظهرت الدراسات أن إعادة توزيع الدخل في معظم دول أوروبا الغربية وتحقيق

العدالة الاجتماعية تحقق من خلال الإنفاق العام لأغراض مساعدة الفئات على تحقيق احتياجاتها الأساسية كالإسكان والتعليم والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وقد أنفقت هذه الدول 40 ـ 50 في المائة من الإنفاق العام على الاحتياجات الأساسية.

يفترض أن الحكومة هي التي تقود عمليات الاستيعاب والتحولات الجارية اليوم في الاعمال والأسواق بفعل التطورات التكنولوجية أو الثورة الصناعية الرابعة؛ لأنه وبطبيعة الحال لا تقدر المجتمعات والأسر والأفراد على تحمل تكاليف الاستثمار في رأس المال البشري، كما أنها قد تتأخر في إدراكها وملاحظتها للتحولات، وقد لا تقدر المنافع والضرورات الاجتماعية والاقتصادية للأعمال الجديدة، وفي ذلك فإن إحدى المسؤوليات الجديدة للحكومات هي تطوير المؤسسات التعليمية والتدريبية والعامة باتجاه اكتساب وتعظيم رأس المال البشري.

الفكرة ببساطة هي أن يكتسب المواطنون التعليم والتدريب المناسب وأن يتمتعوا بالصحة الجيدة الكافية للعمل والحياة الأفضل، ويمكن الملاحظة ببساطة اليوم أننا نواجه في الأردن تحديا كبيرا للانتقال بالعمليات والمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية لتلبي متطلبات التنمية المتطلع إليها، وأن الأسر تنفق معظم دخلها على هذه المجالات الثلاثة، وسوف تنشئ الحكومة تحولا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا وإيجابيا إذا رفعت مستوى الكفاء والجودة في الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي) فهي بذلك تؤهل المواطنين للقدرة على العمل والتكيف والاستجابة على نحو أفضل، كما أن الوفر الذي تحققه العائلات سوف تستثمره في عمليات اقتصادية واجتماعية أخرى، مثل السكن والنقل والاستثمار وتحسين الحياة.

والمطلوب لأجل ذلك ليس معجزة اقتصادية ولا يحتاج إلى كفاءات غير متوفرة، فالتجارب التعليمية والصحية والاجتماعية الناجحة متاحة للاقتباس والدراسة، ويمكن ضمن الموارد المتاحة إجراء عمليات تحول مهمة في الأداء العام في التعليم والصحة

والرعاية الاجتماعية، مع الاعتراف بأن المعوقات ستكون اجتماعية ونخبوية وليس بسبب قلة الموارد، فمن المرجح أن تقاوم فئات اجتماعية واسعة هذه التحولات لأسباب اجتماعية وثقافية أو بسبب مقاومة مصالح كثيرة مستمدة من الواقع القائم، وقد تتضرر من التحولات، لكننا نعمل ونعيش في الوقت الضائع، وإذا لم نبادر اليوم إلى هذه الإصلاحات فسوف نضطر لذلك بعد خسائر كبرى يصعب تعويضها او استدراكها.

ما التدخلات الحكومية المطلوبة والممكنة في العمليات التعليمية والصحية والاجتماعية؟ تستطيع الحكومة أن تعيد تنظيم الإنفاق العام باتجاه مجموعة من الأولويات في هذا المجال؛ ضمان وجود مدارس كافية ضمن الأحياء والمناطق التي يعيش فيها المواطنون، ويمكن التفكير في عمليات دمج للمدارس القائمة لتكون مختلطة على مستوى التلاميذ والمعلمين إذا كان ذلك يزيد من فرص الوصول إلى المدارس الحكومية، ويمكن تحويل عدد من المدارس الثانوية إلى أساسية وتجميع الثانويات في عدد أقل ليستطيع التلاميذ في المراحل الأولى الوصول الى المدارس الحكومية، في حين يمكن للطلاب الكبار الانتقال بوسائل النقل العامة إلى مسافات أبعد، ولا مناص بالطبع من صيانة وتطوير وتوسعة المدارس القائمة إضافة إلى بناء مدارس جديدة منتشرة في كل حي أو بلدة، ويمكن أيضا اقتباس المناهج التعليمية المطبقة في مدارس خاصة وتلاقي إقبالا جيدا وتقدم تعليما ومهارات متقدمة على المناهج التعليمية المطبقة، مع عمليات تدريب سريعة للمعلمين لتقديم هذه المناهج، ويفترض أن الأسر قادرة على المشاركة في توفير هذه المهارات التعليمية، ويمكن بناء منصات تعليمية متاحة لجميع المواطنين للحصول على المعارف والمهارات المطلوبة وتزويد الطلاب بها، ويمكن التوسع في التغذية والصحة المدرسية لتزويد التلاميذ جميعهم بالغذاء الأساسي والصحي، ولحسن الحظ فإن التقدم في هذا المجال يعتمد على عادات غذائية وصحية يمكن اكتسابها بموارد متاحة، .. إن كثيرا من الأمراض والإعاقات وضعف المهارات الحياتية والتعليمية مردها إلى سلوك اجتماعي أكثر

من نقص الموارد!

تقدم الهند دروسا مهما للعالم ، فهذا البلد يستثمر في الكفاءات التعليمية والمهارات المهنية لمواطنيه على نحو ذكي وفعال، ويوظف إمكانات وفرص الشبكية القائمة في الاتصالات والمعلوماتية، بحيث يجري ترتيب ملايين العقود لشركات أميركية وأوروبية وخليجية في المحاسبة، والبرمجة، وتصميم البيوت والعمائر وشبكات المياه والكهرباء التبريد والتدفئة التي تنفذ في الهند وتسلم لأصحابها حول العالم. وتجري شركات هندية عملاقة استثمارات في مشروعات موجهة نحو الفقراء، تشغل على نحو دائم ملايين العاملين، وتحقق في الوقت نفسه أرباحا بالمليارات.

والفكرة الثانية التي تميزت بها الهند هي الاستثمارات التجارية الربحية والموجهة في الوقت نفسه إلى الفقراء، كما تعطي السياسات التنموية الهندية أولوية كبرى للزراعة باعتبارها المظلة الرئيسية للفقراء لتمكنهم من تدبير حياتهم وفي الوقت نفسه توفير سلع ضرورية للطبقات المتوسطة والغنية.

لقد آن الأوان للتخلي عن التفكير القائم على خرافة أن الاستثمار لا ينجح إلا إذا كان موجها للأغنياء، وأن الفقراء لا يمكن التعامل معهم إلا بالمعونات والمشاريع الحكومية؛ فشركات الاتصالات وما حولها، وأجهزة الحاسوب، والمؤسسات الإعلانية والإعلامية، والجامعات والمدارس الخاصة، والصناعات الغذائية والدوائية، كلها تستند إلى قاعدة واسعة من الفقراء والطبقات الوسطى وأصحاب المهن أكثر من الأغنياء والشركات الكبيرة.

تجربة الهند تغير المنطق السائد لدى صانعي السياسة من كون الفقراء هم المشكلة إلى أنهم يمثلون سوقا يمكن للقطاع الخاص المشاركة فيها بفعالية، وأن يكونوا مستهلكين. كما تغير هذه التجربة، في المقابل، المنطق السائد لدى المنظمات الخيرية والحكومات

ووكالات الغوث، ومفاده أن القطاع الخاص ليس موضعا للثقة للمشاركة في التنمية، وأن الحلول المعتمدة على السوق لا يمكنها تحقيق التنمية وتخفيض معدلات الفقر.

إن تحويل الفقراء إلى مستهلكين ضمن إمكاناتهم يتيح لهم أيضا الحصول على الكرامة وحق الاختيار، بدلا من أن ينظر إليهم وينظروا هم إلى أنفسهم على أنهم متلقون للإعانات والصدقات.

فقد أمكن في الهند إنتاج أنواع من الأدوية المتقدمة بأسعار يقدر عليها الفقراء، وبمزايا ربحية أيضا. ويقوم مستشفى أرافيند للعيون، والذي بدأ في الهند، بتقديم خدمات في إفريقيا وكمبوديا وفيتنام، وتقوم فلسفته على تقديم إمكانات فنية متقدمة، بجودة عالية وبتكلفة منخفضة، ويحقق في الوقت نفسه أرباحا كبيرة. (20)

لم يعد قياس وفهم التقدم والعدالة بالنظر إلى مؤشرات الحرمان والتهميش فقط مقولة نضالية لكنها فكرة واسعة الانتشار والتطبيق في العالم والمنظمات الدولية، وقد وضعت الأمم المتحدة تصورا للعالم عام 2030 قائم على استهداف مؤشرات الحرمان في العالم والعمل على تخفيضها إن لم يكن التخلص منها، وفي ذلك فإن السلطات السياسية والمنظمات الاجتماعية والشركات ووكالات ومنظمات التنمية يمكن أن تعيد النظر وليس بالضرورة بموارد إضافية في السياسات والإنفاق والاستثمار آخذة في الاعتبار استهداف الحرمان والمعاناة، فالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في تجاهلها للمحرومين على رغم الإنفاق والنوايا الحسنة غالباً ما أنشأت هوامش واسعة من التمييز والتهميش بحق فئات واسعة من الناس، ويؤشر تقرير الأمم المتحدة إلى حالات واسعة ومتعددة من الحرمان يجب ملاحظتها وإعادة استهدافها على نحو إيجابي. (21)

تتبع الدول والمجتمعات، في علاقاتها وتجاربها، القيم والأخلاق التي تدور حولها المؤسسات السياسية والعامة، أو تستهدف تغييرها وتطويرها الحركات والتيارات

السياسية والاجتماعية. ولكنها قيم وأخلاق يفترض أن ينشئها موقفٌ عقلاني، فإذا لم تكن الأخلاق والقيم عقلانيةً، فإن السلوك السياسي والاجتماعي، الفردي والجمعي، يتحول إلى تسوياتٍ غير أخلاقية، ويزود التخلف بمبرّراتٍ ومسوغاتٍ دينية أو اجتماعية وثقافية.

التنمية البشرية

تقوم عملية التنمية البشرية على بناء القدرات التي تمكن من التوصل إلى مستوى راق في الرفاه الإنساني، كالعيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والحرية. وقد اكتسبت (التنمية البشرية) اهتماما كبيرا منذ تبني برنامج الأمم المتحدة للمصطلح عام 1990 عندما بدأ إصدار تقرير التنمية البشرية، ويقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي توسيع خيارات البشر، وهذا يعني مركزية الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة والتمكين في التنمية الإنسانية، حتى إن بعض الكتابات النظرية تساوي بين التنمية والحرية.

شكل التقرير أساسا لرؤى جديدة في التنمية والإصلاح تعيد النظر في معظم السياسات والبرامج الإصلاحية والتنموية التي اتبعتها الدول الحديثة ومؤسساتها الرسمية والأهلية، ويفترض أيضا أن يكون له تأثير واستجابات عدة مختلفة في اتجاهات التفكير للتنمية. فقد تناولت تقارير التنمية البشرية كمواضيع رئيسية لها سلسلة من القضايا الرئيسية، كالإنفاق العام على التنمية الإنسانية، والمشاركة، والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، والعلاقة بين نوع الجنس والتنمية، والفقر الإنساني والتنمية البشرية في عالم متعولم، وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، والتكنولوجيا من أجل التنمية البشرية.

كان لهذه التقارير وتحليلاتها وبياناتها ومناقشات السياسات تأثيرات هامة على فكر التنمية وتطبيقاته، فقد جرت نقاشات وحوارات على المستوى الوطني ودفعت صانعي القرار إلى وضع استراتيجيات جديدة لسياساتهم، وشجعت على تجزئة مؤشرات التنمية البشرية المتنوعة على أساس نوع الجنس، والمناطق، والمجموعات العرقية، وقد أوضحت

البيانات أوجه التفاوت والتباين داخل البلد الواحد، وقدمت مداخل ورؤى جديدة لتوجيه الموارد الضرورية، وصياغة السياسات المطلوبة، واستخدم المطالبون بالتنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني هذه التقارير كوثائق لدعم مطالبهم، وجرى الاضطلاع بأبحاث جامعية هامة لتوسيع حدود التنمية الإنسانية من حيث الأطر التحليلية والمؤشرات الإحصائية والعمل والتوصيات الخاصة بالسياسات، واستخدمت تقارير التنمية الإنسانية مراجع في الجامعات والمعاهد العلمية.

وقد ترتب على نشر تقارير التنمية البشرية العالمية إصدار تقارير وطنية في أكثر من 120 بلدا، وأصبحت هذه التقارير محفزات هامة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية، كما أصبحت مستودعات للبيانات المبتكرة وأدوات لمناصرة قضايا التنمية والإصلاح.

وضمن إطار هذه التقارير بدأ إصدار التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية، وكان لإصدار التقرير أثر كبير في المحافل التنموية والسياسية والإعلامية والسياسية، فقد طرح التقرير بجرأة وصراحة مجموعة مهمة وجديدة من الأفكار حول التحديات الحقيقية التي تعوق التنمية والتقدم.

يمكن أن يكون تقرير الأمم المتحدة مرشدا لعمليات عامة في التنمية، مثل تحريك الدوافع الثقافية والخبرات المجتمعية في التنمية والنهوض وإعادة تنظيم المجتمعات والمؤسسات باتجاه تحقيق الاحتياجات الأساسية كالعدل والمساواة والأمن والغذاء السليم والدواء والمأوى والتعليم المستمر والانتماء والمشاركة بأقل التكاليف الممكنة وبأفضل مستوى، والتعامل الصحيح مع الخصخصة وتغير دور الدولة وربما مفهومها، وهذا يجب أن يدفع العمل الإصلاحي إلى أوعية جديدة وأولويات تتفق مع هذه المتغيرات والاحتياجات.

يبدو العالم متجها لمزيد من التقدم والرفاهية والتعليم والصحة، وفي الوقت نفسه

تبدي تقارير ودراسات لمؤسسات عالمية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي قلقها من تفشي المرض والفقر والتفاوت الكبير في الدخل بين دول العالم وبين مواطني الدولة الواحدة.

لقد تضاعف عدد سكان العالم في مائتي سنة بين أوائل القرن التاسع عشر والقرن الحادي والعشرين ستة أضعاف، واستمر في الوقت نفسه ارتفاع مستوى الدخل، وتحسن مستوى معيشة الناس في الصحة والطعام والملبس والمأوى والتعليم ومعدل دخل الفرد.

ولكن مشكلة التفاوت في الدخل تؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي المتداخل لأنها تتصل بمشكلات التوزيع والإنتاج في الاقتصاد، ولم تعد مشكلة الفقر فقط تتعلق بقدرة الإنسان في الحصول على كفايته، ولكن في الإسهام والمشاركة الصحيحة في الاقتصاد العالمي والمحلي، فحراك الاستهلاك والاستيراد والتصدير يؤثر كثيرا على القدرات الاقتصادية للدول والمجتمعات.

يعاني 40% من سكان العالم من الفقر، إذا اعتبرنا أن معدل دولارين يوميا للفرد هو حد الفقر وفق مقاييس الدخل التي يتبناها البنك الدولي، ويعاني 16% من سكان العالم من فقر شديد بمعيار دولار واحد للفرد يوميا، ولكن لو أن الاقتصاد العالمي والدخل يتحرك ويوزع على أساس أن العالم وحدة واحدة وليس على أساس الدول فإن مساحة الفقر ستتضاءل، ولذلك فإن الغنى والفقر يرتبط كثيرا بدولة الفرد، فقد استفادت بعض الشعوب والمجتمعات من الثورة الصناعية والتقنية، وكثير منها بقي على حاله، أو تحسن قليلا، وربما تراجعت حالته المعيشية والاقتصادية.

لقد أدت النهضة الآسيوية في اليابان وشرق آسيا ثم الصين إلى تحولات مهمة في الخريطة العالمية لتفاوت الدخل، كما أن العولمة والتقنيات بعد الصناعية غيرت من

خريطة التفاوت في الدخل لتتحول من كونها بين الدول إلى أنها تفاوت في داخل الدولة نفسها، ولنلاحظ على سبيل المثال أن حركات مناهضة العولمة والمؤسسات الاجتماعية العالمية الداعية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية يغلب عليها أنها أوروبية وأمريكية، ومازالت مساهمة الدول الآسيوية والأفريقية فيها قليلة.

ولكن قد تضللنا الرؤية السائدة حول العولمة والشركات المتعددة الجنسية ونموها في فهم الظاهرة وأسبابها، فهي أعقد من ردها إلى العولمة التي هي أيضا ظاهرة مركبة تتضمن كثيرا من الخير والشر.

فالتفاوت في الدخل العالمي بدأ يتجه إلى الاستقرار وربما الانخفاض، ولكنه يتزايد داخل الدولة الواحدة بين أغنى خمس من السكان وأفقر خمس، وهذه الظاهرة تشمل الدول المتقدمة اقتصاديا وتقنيا وتهددها أيضا.

وقد غيرت كثيرا النهضة الآسيوية من خريطة تفاوت الدخل، بل إن آسيا تكاد تكون مفتاح المستقبل أكثر من الغرب، فهي تشهد نهضة اقتصادية وثقافية، وتعطيها القوة السكانية زخما ومزايا تجعلها أكثر تفوقا، وأكثر فرصا في المستقبل.

وربما تكون العولمة ساهمت في التكامل الاقتصادي وتخفيف حدة التفاوت بين دول العالم، وهي على أية حال مقولة جدلية، ولكن من المؤكد أن التفاوت في الدخل بدأ في مرحلة سابقة قبل فترة طويلة، وتواصل في المراحل التي انكمشت فيها العولمة، مثل الفترة بين الحربين العالميتين، وبدأت العولمة موجة جديدة صاعدة في ثمانينات القرن العشرين، ولم يصحب هذه الموجة صعود مماثل في تفاوت الدخل.

وصاحب موجة المعلوماتية افتراضات ومبالغات مازالت قيد الفحص والإنشاء حول التحول من الزراعة والصناعة إلى الاقتصاد الجديد، ونتذكر قبل سنوات قليلة كيف انهارت استثمارات هائلة في الإنترنت بسبب المبالغة في التوقعات حول التحولات

الاقتصادية والتجارية التي ستجري في العالم بسبب الإنترنت، وهذا بالطبع لا ينفى التحولات والتي حدث بعضها بالفعل، والواقع أن قسما كبيرا من التحولات في الاقتصاد والأسعار والاعتماد المتبادل بين الدول مردها إلى النهضة الصناعية في الصين وآسيا أكثر من مردها إلى الكمبيوتر والاتصالات.

هل ترتبط العولمة الاقتصادية حتما باستغلال الدول الغنية للدول والمجتمعات الفقيرة؟ أم أن الدول والمجتمعات الفقيرة والنامية أفادت هي أيضا من العولمة؟

يجادل كثير من الخبراء ان النمط الجديد من الدخل يعود إلى أسباب عدة غير العولمة والتقنية الجديدة أو على الأقل بالإضافة إليها، مثل: التغير التكنولوجي الذي يتجاهل المكان عموما و يخفض أثر عدم الحركية عبر الحدود الوطنية، ومفعول ديمغرافي غير متوقع أفاد بعض الدول الآسيوية في العقود الأخيرة، ويعد بإفادة دول فقيرة في المستقبل القريب. ويعمل هذا المفعول أيضا على ضغط تفاوت الدخل العالمي، وذلك بتخفيضه بين الدول، وازدهار قطاع الخدمات وبخاصة في الدول الغنية، إن نمو هذا القطاع عزز تفاوت الدخل ضمن الدول ومن المحتمل أن يستمر ذلك في المستقبل أيضا.

كان المحور الرئيسي لتقرير الأمم المتحدة في العام 2015 «التنمية في كل عمل» وما بين العمل والتنمية البشرية، حسب التقرير لا يوجد صلة تلقائية. فدور العمل في التنمية البشرية، رهن بنوعيته التي لها بعدٌ هام في تعزيز التنمية البشرية، وبعوائق مثل التمييز والعنف، وبعض العمل هو نقيض للتنمية البشرية، مثل عمل الأطفال، والعمل بالإكراه والاتجار بالبشر. وفي حالات كثيرة، يعيش العاملون ظروفاً خطيرة، إذ يقعون ضحايا الاستغلال، ويفتقرون إلى الأمن والحريّة والاستقلالية. (22)

وفي عالم العمل السريع التغيّر بفعل العولمة وثورة التكنولوجيا، تزداد معالجة جميع هذه القضايا إلحاحاً. ففي العولمة رابح وخاسر، وفي الثورة الرقميّة فرص وتحديات جديدة،

من عقود غير منتظمة، وأنماط عمل لفترات قصيرة، تقع أعباؤها على غير تناسب بين المهارات المتخصصة وغير المتخصصة.

والمرأة في موقع الخاسر في عالمي العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر. فحصتها من الأول هي الأقل مشاركةً في القوى العاملة، وأجراً، واستقراراً في العمل، وتمثيلاً في مراكز الإدارة والقرار. وحصتها من الثاني هي الأكبر في العمل المنزلي والرعاية.

ويحدّد التقرير العمل المستدام حجر أساس في التنمية المستدامة، إذ يدفع عجلة التنمية البشرية ويحد من الآثار الجانبيّة والعواقب غير المقصودة. فهو في إتاحة الفرص لأجيال الحاضر من دون المساس بفرص أجيال لمستقبل.

ويستلزم تعزيز التنمية البشرية من خلال العمل سياسات واستراتيجيات في مجالات ثلاثة هي: خلق فرص العمل، وصون رفاه العاملين، واتخاذ الإجراءات الموجّهة. ففي المجال الأول تركيز على استراتيجيات التوظيف الوطنية واغتنام الفرص في عالم العمل المتغيّر، وفي المجال الثاني قضايا هامة مثل صون حقوق العاملين مستحقاتهم، وتوسيع الحماية الاجتماعية ومعالجة عدم المساواة، وفي المجال الثالث إجراءات موجهة إلى العمل المستدام، والموازنة بين العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، وتدخلات لصالح فئات معيّنة، مثل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقات. والأهم أن يرتكز ذلك على عقد اجتماعي جديد، واتفاق عالمي، وتنفيذ برنامج توفير العمل اللائق. (23)

يُقاس مفهوم التنمية الإنسانية بدليل التنمية الذي يقدّر رفاه الإنسان بأبعاد واسعة تتخطى الدخل، مثل التعليم والصحة التي يعبر عنها بمعدل العمر المتوقع وخدمات ومؤشرات صحية مثل وفيات الاطفال والرعاية الصحية التي تقدم للنساء وتطعيم الاطفال ضد الأمراض مثل الحصبة والجدري وشلل الاطفال، .. وببساطة فإن المفهوم الحاكم للتنمية أن يكون محورها الإنسان، بحيث يمتلك الخيارات والفرص الكافية

لاستخدامها، والقدرة على التأثير في حياته، وفي ذلك فإن النمو الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية، قيمته بتحسين حياة الناس ومشاركتهم.

يسند مقياس التنمية إلى مكوناتها الأساسية، وأهمها العمر المتوقع ويقاس بالخدمات الصحية، واكتساب التعليم والمعرفة ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي.، ويعبر عن المقياس رقميا بسلم يتراوح بين 0 – 1، ويؤخذ بالاعتبار أيضا عوامل إيجابية وسلبية أخرى، مثل المساواة بين النساء والرجال في العمل والاجور وتولي المناصب، وأبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل.

تعتبر دول ذات تنمية مرتفعة جدا التي تحوز على مؤشر يتراوح بين 0.8 – 1، ودول ذات تنمية مرتفعة التي تحوز على مؤشر يتراوح بين 0.7 – 0.8، والدول التنمية المتوسطة هي التي تحوز على مؤشر يتراوح بين 0.5 – 0.7، وتعتبر دول منخفضة التنمية التي يقل فيها المؤشر عن 0.5

وكانت الدول ذات التنمية المرتفعة جدا في العام 2015 تساوي 49 بلدا، تأتي في مقدمتها النرويج (0.944) فأستراليا، سويسرا، الدنمرك، هولندا، ألمانيا، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، نيوزيلندا، سنغافورة.

ركز التقرير على العمل باعتباره من أهم مؤشرات التنمية ولأنه يشهد تغيرات جوهرية بسبب العولمة والحوسبة، وفي التنمية البشرية يتسع مفهوم العمل إلى ما هو أبعد وأعمق من الوظيفة أو التشغيل. فالوظائف تؤمّن الدخل، وتسهم في صون كرامة الإنسان وتتيح له المشاركة والأمن الاقتصادي. ولكن إطار الوظيفة يُغفل أنواعاً عديدة من العمل تؤثر على التنمية البشرية، كالعمل في الرعاية والعمل التطوّعي والعمل الإبداعي في الكتابة أو الرسم. والصلة بين العمل والتنمية البشرية هي صلة ترابط وتفاعل. فالعمل يعزّز التنمية البشرية بتأمين الدخل وسبل العيش، والحد من الفقر، وكفالة الإنصاف

في النمو. والتنمية الإنسانية تزيد رأس المال الإنساني، وتوسّع فرص الإنسان وخياراته بتحسين الصحّة ومستوى المعرفة والمهارة والوعي.

يقدم التقرير أمثلة ملفتة عن التقدم الإيجابي الذي يحدثه العمل في مفهومه الشامل الذي يتعدى الوظيفة، إذ تقدم اليوم 500 مليون مزرعة عائلية أكثر من 80 في المائة من غذاء العالم، ويسهم 80 مليون عامل في الصحة والتعليم في بناء القدرات البشرية، وتساهم 23 مليون وظيفة في الصين والهند في مجال الطاقة النظيفة في استدامة التنمية والبيئة، ويساهم أكثر من 450 مليون من رواد الأعمال في الابتكار والابداع، ويعمل 53 مليون شخص في منازلهم مقابل أجر، ويشارك حوالي 970 مليون شخص في أعمال تطوعية تزيد التماسك الاجتماعي وتساعد العائلات والمجتمعات، وتساهم أعمال فنية وموسيقية واسعة وكثيرة في إثراء حياة الناس.

وقد صاحب تقرير التنمية البشرية تقرير فرعي آخر عن متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة أهداف حددت في قمة عالمية في بداية الألفية وحدد العام 2015 موعدا لتحقيقها، وقد ركزت هذه الأهداف على مواجهة التحديات التي تواجه العالم؛ الفقر والجوع، والمرض، والتعليم، والتلوث، ..

يؤشر التقرير على مجموعة من الانجازات والتحديات، وتؤشر التغيرات في الأرقام بين عامي 1990 – 2015 إلى تحسن مستمر في الدخل والصحة والتغذية، ففي مواجهة الفقر والجوع يقول التقرير إن معدلات الفقر بمعيار دولار وربع الدولار للفرد يوميا انخفضت من 50 في المائة عام 1990 إلى 14 في المائة العام 2015 وتضاعف عدد الطبقة الوسطى (4 دولارات يوميا للفرد) ثلاثة أضعاف من 18 في المائة إلى اكثر من 50 في المائة. وانخفضت نسبة الذين يعانون من سوء التغذية من 23 في المائة إلى 13 في المائة.

وتزايدت نسبة التعليم الابتدائي من 83 في المائة إلى 91 في المائة، وانخفض عدد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس من مائة مليون إلى 57 مليون طفل، وفي مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتزايد التحاق الفتيات بالتعليم حتى أصبح عدد الطالبات في المدارس يتفوق على عدد الطلاب في معظم دول العالم، وتحقق المرأة مكاسب إضافية في الالتحاق في العمل والمشاركة السياسية وفي البرلمانات، وإن كانت النساء مازلن يمثلن 20 في المائة من أعضاء المجالس النيابية.

وفي مجال الصحة تناقصت نسبة وفيات الأطفال بتسارع كبير، وزادت نسبة الاطفال الذين يتلقون مطاعيم ولقاحات ضد أمراض الحصبة من 73 في المائة إلى 84 في المائة. وتراجعت نسبة الوفيات للنساء في أثناء الولادة بنسبة 45 في المائة منذ عام 1990، وانخفضت الاصابات الجديدة بمرض الإيدز بنسبة 40 في المائة، أي من 3.5 مليون إلى 2.1 مليون إصابة، وانخفض المعدل العالمي للإصابة بالملاريا بنسبة 37 في المائة وانخفض معدل الوفيات بسبب الملاريا بنسبة 58 في المائة. وانخفضت الاصابات بالسل بنسبة 41 في المائة.

وفي مجال البيئة فقد تخلص العالم نهائيا من استخدام المواد المضرة بطبقة الأوزون في الجو، ويتوقع أن تستعيد هذه الطبقة عافيتها بحلول منتصف القرن، وتزايدت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة من مياه الشرب من 76 في المائة إلى 91 في المائة.

وفي مجال الشراكة العالمية فقد تزايدت نسبة المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة بنسبة 66 في المائة لتصل في العام 2014 إلى 135 مليار دولار، وتزايدت نسبة السلع التي تستوردها الدول المتقدمة من النامية بدون جمرك من 65 في المائة إلى 79 في المائة، ووصلت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على خدمات الموبايل إلى 95 في المائة، وتزايدت نسبة مستخدمي الانترنت من 6 في المائة إلى 43 في المائة ليصل

عدد المستخدمين في العام 2015 إلى 3.2 مليار نسمة. (24)

وفي المقابل مازالت هناك تحديات ومخاطر تهدد التنمية ومستوى المعيشة والاستقرار في العالم، فمازالت النساء يواجهن التمييز في العمل والدخل والمشاركة في القرار ففي حين تبلغ نسبة مشاركة الرجال في سوق العمل 75 في المئة فإن نسبة مشاركة النساء تبلغ 50 في المائة، ويقل ما تكسبه المرأة في عملها عن الرجل بنسبة 24 في المائة، ومازالت ثمة فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء، ففي الدول النامية تصل فرصة الإصابة بالمرض والوفاة لدى أطفال أفقر 20 في المائة من السكان ضعف فرص الإصابة لدى الاطفال من فئة أغنى 20 في المائة من السكان.

وفي المجال البيئي تزايدت نسبة انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون بنسبة 50 في المائة، ويفقد العالم مزيدا من الغابات، ويتزايد الاستهلاك الجائر للأسماك، ما يهددها بالانقراض، ويطال شح المياه 40 في المائة من سكان العالم، وهي نسبة مرشحة للازدياد.

وتبقى النزاعات هي أكبر تهديد يواجه العالم اليوم، ففي نهاية عام 2014 كان حوالي 60 مليون إنسان قد هجروا من بلادهم وهو أعلى رقم للمهجرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تضاعفت معدلات اللجوء والتهجير في السنوات الخمس الأخيرة. وكمثال على عدم المساواة يذكر التقرير أن 80 في المائة من سكان العالم يستخدمون 6 في المائة من ثروته، ويستأثر واحد في المائة من سكان العالم بنصف ثروته.

وتنهك التنمية البشرية صدمات ومخاطر شتى، من أوبئة، ومشاكل صحية، وأزمات اقتصادية ومالية، وحالات انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة. فقد أصبحت الأمراض غير المعدية أو المزمنة من المخاطر التي تهدد الصحة على الصعيد العالمي، إذ تودي بحياة 38 مليون شخص في السنة، ثلاثة أرباعهم تقريباً (28 مليونا) من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ويعاني من السمنة نحو 30 في المائة (2.1 مليار) من سكان العالم،

أكثر من ثلاثة أخماسهم في مناطق البلدان النامية، وفي مختلف أنحاء العالم، يزداد تعرض المجتمعات لتداعيات تغيّر المناخ، ومنها خسارة التنوّع البيولوجي، وهو مصدر حياة للعديد من المجتمعات الفقيرة. ويعيش حوالى 1.3 مليار من السكان على أراض هشّة، وتصيب أضرار الكوارث الطبيعية الملايين. ويعمل 168 مليون طفل خلافا للقوانين، ونصفهم يعملون في ظروف خطرة، وتمتد ظروف الاكراه والخطورة الى 21 مليون من الرجال والنساء، وتعرض 4 ملايين ونصف مليون إنسان للاستغلال الجنسي، وتقدر اقتصاديات السخرة والاكراه (الاتجار بالبشر) بحوالي 150 مليار دولار سنويا، ولا يزيد عليها في التجارة غير المشروعة سوى تجارة المخدرات، وانتشرت في العالم مؤخرا ظاهرة الاتجار بالمهاجرين غير النظاميين. وتتقاضى شبكات المتاجرين المال من المهاجرين اليائسين الذين يحاولون عبور البحار والأراضي بطريقة غير نظامية إلى بلدان أخرى. وفي عام 2014 ، قضى حوالى 3500 شخص، وربما أكثر بكثير، في البحر الأبيض المتوسّط جراء انقلاب أو غرق قوارب كانت تقلّهم إلى أوروبا. وتمتد الإساءة الى العاملين في المنازل ومعظمهم من النساء.

ولكن العامل الأكثر تأثيرا في اتجاهات العمل وطبيعته اليوم مستمد من العولمة والحوسبة التي أنشأت أعمالا جديدة وقضت أو أضعفت أعمالا أخرى وأنشأت أيضا أنظمة جديدة من العمل غير المنتظم أو العمل من بعد، ففي الأعوام العشرة الأخيرة، تضاعف حجم التجارة بالسلع والخدمات، ليصل إلى 24 تريليون دولار تقريباً في عام 2014، بعد أن كان 13 تريليون دولار في عام 2005 . وتزايدت أيضاً المكوّنات الرقميّة في هذه الحركة التجارية. وتنتشر التكنولوجيا الرقمية في سرعة مذهلة، فقد تجاوز عدد مستخدمي الموبايل 7 مليارات إنسان، وعدد مستخدمي الانترنت 3 مليار.

وتحرك الحوسبة اتجاهات جديدة من الابتكار والإبداع، وقد تضاعفت براءات الاختراع في مجال الحاسوب منذ عام 1990، كما أتاحت مجالات جديدة للمشاركة

والعمل التطوعي من خلال الشبكة الافتراضية، ومن التكنولوجيات الفاعلة في تغيير أنماط العمل التكنولوجيا السحابية، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والروبوت المتطور، وتخزين الطاقة، وحوسبة العمل المعرفي. فهذه التكنولوجيات، التي تعتمد على البرمجيات الذكية ستحوّل تنظيم العمل المعرفي وإنتاجيته.

وتساعد الشبكية والحوسبة في تطوير قدرات الأفراد وتحقيق المساواة بين المدن والأرياف وبين الفئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، كما تتيح للنساء وكبار السن المشاركة الاقتصادية، وقد استحدثت من خلال الشبكة مئات الملايين من الوظائف، ولكن التكنولوجيا الجديدة خفضت الطلب كثيرا على ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، وأفسحت المجال للعمالة المتخصصة والماهرة. وتتجه إلى الاختفاء الأعمال ذات المهارات المتوسطة، ولم تتحقق بعد بشارات الحوسبة في زيادة الانتاجية والأجور. وتناقصت حصة العاملين من الدخل.

يعرض التقرير أمثلة لوظائف وأعمال أصبحت معرضة للانقراض، مثل: العمل عبر الهاتف، والبحث المتخصص في مجال العقارات، والعمل في شبكات الصرف الصحي، والعمل الفني في الرياضيات، وضمان السندات في مجال التأمين، وإصلاح الساعات، والعمل في وكالة البضائع والشحن، وإعداد الضرائب، وتظهير الصور الفوتوغرافية، والمساعدة في فتح حسابات جديدة، والعمل التقني في المكتبات، وإدخال البيانات، وتجميع أجهزة التوقيت، ومطالبات التأمين، والسمسرة، تلقي الطلبات ومعالجتها، ومعالجة طلبات القروض، والتخمين في مجال التأمين، والتحكيم والإشراف في الأنشطة الرياضية.

وهناك فئة أخرى من الأعمال مهددة بالتراجع او ستختفي بعد فترة من الزمن، مثل العلاج الترفيهي والصيانة، وإدارة الطوارئ، والعمل الاجتماعي في مجال الصحة النفسية والإدمان، ومعالجة مشاكل السمع، العلاج الوظيفي، وتقويم العظام والأطراف

الاصطناعية، والعمل الاجتماعي في الرعاية الصحية، وجراحة الفم والوجه والفكين، والإشراف المباشر على مكافحة النيران والوقاية منها، والتغذية، وإدارة السكن، وعلم النفس، وطب الأسنان، والطب والجراحة، وتنسيق التعليم، والإشراف المباشر على عمل الشرطة والتحقيق ، والتعليم الابتدائي، باستثناء التعليم الخاص.

وفي ذلك فإن الأعمال ستصنف إلى ثلاث فئات: أعمال ملغاة، ومتحولة ومستحدثة، فيتوقع أن يتسع نطاق العمل في النقل وسكة الحديد، والأعمال القائمة على الابتكار والتجديد وترشيد الموارد والطاقة، مثل تقنيات المياه والطاقة المتجددة والتكرير والتنقية، وتلغى الاعمال المستمدة من استنزاف الموارد الطبيعية والملوثة والمسؤولة عن انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون، ومن الأعمال المتوقع استحداثها تكنولوجيا الطاقة الكهروضوئية الشمسية.

إن قياس الأهداف والانجازات يساعد على تحقيقها كما أن تحويلها إلى قضية عامة للتداول يحسن من البيانات المتعلقة بها، والجدل حولها يجعلها عرضة للمراجعة والمراقبة ما يحسن الأداء العام، وقد حان الوقت ليشغل المثقف العربي نفسه بقضايا وأهداف التنمية العالمية والوطنية مهما كانت متخصصة أو مملة، ففي هذه المرحلة من العولمة والصراعات التي تخصنا في شرقنا الأوسط المنكوب نحتاج أكثر من غيرنا أن نكون جزءا من العالم نتقبله ويتقبلنا ولعلنا نساعد أنفسنا في التحول من كوننا عبء على أنفسنا والعالم لنكون شركاء فيه.

لقد ساهمت تقنية المعلومات والاتصالات في تسهيل خدمات الدولة والمؤسسات وتبسيطها وتقليل الإنفاق العام. ويجب الأخذ بالاعتبار هنا مدى فاعلية استخدام تقنيات الاتصالات وإسهامها في التنمية والتعليم، وربما يصعب حتى الآن قياس هذا المؤشر ولكن الانطباع العام أن جزءاً كبيراً من استخدامات التقنية لا يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية بل إنه يزيد العبء الاقتصادي على الأفراد والمجتمعات.

يمكن أن تسهم المعلوماتية والتقنية في التنمية، ويقترح تقرير التنمية البشرية (2001) نماذج مثل تقليل نفقات العلاج والتعليم وتبادل المعلومات وإتاحتها وبخاصة مع تطور شبكة المعلومات العالمية وتهيئتها للناس جميعاً، والتقدم التقني يجلب معه مخاطر وفوائد محتملة بعضها يصعب التنبؤ به، ومعظم الدول النامية ليست مستعدة لمواجهة التغير التقني واستيعابه، ومن أهم التحديات المحتملة التي يجب التعامل معها الإضرار بالصحة والبيئة بسبب التلوث المصاحب للمصانع والأجهزة والعقاقير والأدوية والأغذية المصنعة والإخلال بالنظام البيئي. وتختلط الفوائد بالأضرار في مجال التقنية، كما أن الدراسات تتوزعها اختلافات الرأي والدوافع والمصالح أحياناً؛ مما يجعل اتخاذ موقف واضح وحاسم ليس سهلاً. (22)

ومن التجارب والأمثلة التي يعرضها التقرير: يقضي رجال الصناعة وبخاصة الاتصالات وتصنيع الأخشاب في فنلندا 20% من أوقاتهم في تقديم خبرتهم لطلاب الجامعات، وفي الصين تدعم الجامعات الحكومية البحث العلمي لصالح المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص مثل الصناعة البتروكيماوية وتحسين الأنشطة التقليدية في الزراعة، وقدمت الحكومة الكورية الكفاءات وتسهيلات ضريبية للشركات المساهمة في مشروعات البحث العلمي والتطوير التقني. وقدمت تايوان تمويلاً للمشروعات التقنية ذات الطبيعة المغامرة أو المشتغلة بالصناعات الاستراتيجية وخصوم ضريبية على نفقات البحث والتطوير. وأنشأت دول عدة برامج للتعليم عبر الانترنت وأخرى لتسهيل وتشجيع مشاركة المدارس في الشبكة وتدريب الطلاب وتعليمهم على الحاسب الآلي.

وبسبب التغير المستمر في المعلومات والتقنيات فقد أصبح التدريب والتعليم المستمر جزءاً مهماً من برامج التعليم والتنمية حتى يستطيع العاملون والفنيون مواصلة قدرتهم على العمل، وكانت نسبة عالية من المديرين والموظفين يفقدون عملهم بسبب عدم قدرتهم على تعلم مهارات الحاسوب والتقنيات الأخرى التي أدخلت إلى السوق والأعمال

بعد تخرجهم من الجامعات.

ويقترح التقرير إجراء مراجعة شاملة للمهارات والاحتياجات والتمويل الجزئي لتدريب طلاب المرحلة الثانوية وتشجيع المؤسسات المتشابهة على إقامة مشروعات مشتركة للتدريب، وإعادة تنظيم ميزانيات التعليم لتواجه الاحتياجات المتجددة والمتغيرة أو لاستخدام تقنيات الانترنت والأقمار الصناعية والراديو والتلفزيون في التعليم والتدريب.

ومن المخاطر والأضرار المعروفة في هذا المجال هي هجرة الكفاءات والمهارات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فقد خصصت الولايات المتحدة مائتي ألف تأشيرة سنوياً لاستقدام المهارات والتخصصات التي تحتاجها، ويتوقع أن نصفها سيكون لمبرمجي الكمبيوتر من الهند، ويعني ذلك خسارة مباشرة للهند قيمتها مليارا دولار سنوياً أنفقت على تعليم هؤلاء المبرمجين عدا عن الخسائر الأخرى.

ويمكن أن تعوض شبكات المعلومات جزءاً كبيراً من الخسائر الناتجة عن هجرة الخبراء أو تمكنهم من العمل عن بعد في بلادهم مع مؤسسات في الخارج أو من الخارج مع بلادهم، وتفيد الشبكات أيضاً في بناء روابط وقواعد معلومات حول الخبرات وتبادل الوظائف والأعمال والخدمات وتطوير المهن والعلاقات العامة والمهنية.

يعرض التقرير المجالات التي يمكن أن تساهم بها التقنية في القضاء على الفقر، مثل اللقاحات من الملاريا والإيدز والسل، والمحاصيل المقاومة للفيروسات والتي تحتمل الجفاف في الصحراء، والحاسبات منخفضة التكلفة والمخصصة لذوي المعرفة المحدودة، واستخدام الطاقة الشمسية وقوة الرياح.

إن توجيه التقنيات حسب احتياجات الدول المتقدمة قد يجعلها غير ملائمة للدول النامية أو تحتاج إلى تكييف، وهذا يضع الدول النامية أمام تحدِ استيعاب التقنية وتوظيفها لأن نقلها كما هي قد يؤدي إلى نزف اقتصادي وتدمير بيئي وزيادة الفروق

بين الأغنياء والفقراء.

ويمكن أن تتيح شبكات المعلومات والاتصالات وتقنياتها فرصاً سهلة للعمل المشترك ونشر المعرفة وإنضاجها لتلائم الاحتياجات وتكييفها حسب متطلبات المجتمعات المختلفة.

وتتقاسم دول وشركات العمل على أدوية لأمراض نادرة لا تشكل أسواقاً تجارية مجزية أو أمراض تصيب المجتمعات الفقيرة غير القادرة على شراء الأدوية، وتخصيص جزء من أوقات الشركات (15-20%) وبناها التحتية بحيث يقوم العلماء والخبراء العاملون في الشركات بمجهودات عامة ومن أمثلة تطوير أنواع من الأرز الغنية بفيتامين أ الذي تم بتمويل عام. (25)

ويتناول تقرير البنك الدولي (2002) موضوع بناء مؤسسات السوق للتلاؤم مع سياسات السوق الحرة التي يتجه أو يدفع العالم نحوها والتي من شأنها في الوقت نفسه أن تعزز النمو وتخفض أعداد الفقراء، ويعالج الكيفية التي تدعم بها المؤسسات الأسواق وما الذي يجعلها تعمل بنجاح، وكيف يمكن بناؤها.

لقد نجحت بعض البلدان في تسخير الإصلاحات الموجهة إلى السوق في تحسين رفاهية الناس جميعهم، ولكن في بلدان أخرى لم تمنح الأسواق الناس من الحوافز ما يجعلهم ينخرطون في تجارة أوسع، ولا منحتهم القدرة على استثمار مهاراتهم ومواردهم بالكامل ولا الفرص لزيادة دخولهم.

ويتوقف التحسن في مستويات المعيشة والتحسن العام في حياة الفقراء على المؤسسات الداعمة للنمو وكذلك على المؤسسات التي تعزز فرصة الفقراء في الوصول إلى الأسواق، أي أن الفقراء يتأثرون بما تفعله القوى الفاعلة الأخرى في السوق.

وحتى تكون المؤسسات القائمة على السوق قادرة على تحقيق النمو وتحسين حياة الناس فإنها مطالبة بتحقيق أربعة شروط:

تصميم مؤسسات متكاملة مع منظومة الأعمال والمؤسسات، فنجاح مؤسسة يعتمد على مدى توافر الدعم وتكلفة تشغيلها ومكافحة الفساد والمهارات البشرية والتكنولوجيا.

التجديد في تصميم السياسات والمؤسسات لتلائم الأوضاع المحلية والأعراف الاجتماعية والطبيعة الجغرافية، والاهتمام بالمؤسسات والمشروعات الناجحة، والتخلي عن المبادرات الفاشلة، وما ينجح في بلد ما لا ينجح بالضرورة في كل بلد، فيجب مراعاة وإدراك الفروق بين البلدان والتجارب والظروف المحيطة بالعمل.

إقامة الاتصال بين المجتمعات القوى الفاعلة في السوق بتدفق المعلومات والتجارة المفتوحة، فذلك من شأنه خلق طلب على المؤسسات والتغيير المؤسسي، ومن ذلك استقدام أفكار للتغيير من خارج المجتمعات باستخدام شبكات المعلومات وشبكة التجارة العالمية.، وتعزيز المنافسة بين الشركات والأفراد، فذلك يغير فاعلية المؤسسات وحوافز الناس وسلوكهم.

يعمل معظم فقراء العالم في الزراعة، وتواجه صانعي السياسات في بناء مؤسسات الأسواق الزراعية ثلاثة تحديات على الأقل؛ النشاط الزراعي يكون عادة مشتتا جغرافيا وبعيدا عن المراكز الحضرية والأسواق المركزية، وتعاني الزراعة غالبا من تحيز السياسات العامة للحضر، ويكون المزارع عادة هو الحلقة الأضعف الذي يضحى به أو يلزم بالتضحية عند تطبيق سياسات توفير السلع والغذاء بأسعار معقولة ومنع ارتفاع أسعارها، وتتأثر الزراعة سلبا وإيجابا بتقلبات الطقس (24). كيف تستطيع الحكومات بناء مؤسسات فعالة لرفع عائدات المزارعين وخفض المخاطر التي يتعرضون لها مع تطبيق سياسات السوق؟

ليس هناك غير بنوك قليلة على استعداد للتعامل مع القروض الزراعية، والبنوك التي تفعل ذلك تتقاضى أسعار فائدة مرتفعة، وكان المزارعون يسلمون محاصيلهم لسداد

أسعار الفائدة الفاحشة للقروض التى حصلوا عليها لبقاء العمل دائرا في مزارعهم.

وتستخدم الأسر الفقيرة العاملة في الزراعة مصادر التسليف غير الرسمي كالمرابين والجمعيات التعاونية، وهذا شائع حتى اليوم على نطاق واسع في دول كثيرة منها الأردن والهند وباكستان والفلبين ونيجيريا ونيبال.

ويرى البنك أن المزارعين في البلدان الناشئة يستطيعون أن يفيدوا من التغيير المؤسسي الذي يسمح بالقيام بأنشطة واستثمارات لها عائدات مرتفعة، ولما كانت أغلبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية ويحصلون على دخلهم من الزراعة فإن تلك الزيادة في الإنتاجية يمكن أن تترجم إلى تخفيض أعداد الفقراء بالنسبة للكثيرين، ومازالت الزراعة قطاعا اقتصاديا مهما في كثير من بلدان العالم الفقيرة، وإذا أصبح قطاع الزراعة أكثر إنتاجية فإنه سيعزز النمو العام.

والقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية عامل مهم يؤثر في الطلب على المؤسسات الداعمة للسوق، والقوة الداعية إلى إجراء مزيد من التغيير في الأسواق المحلية. وتزيد منافع الكثير من المؤسسات والأعمال المؤسسية بالقياس إلى تكلفتها عندما يرتفع الطلب على المنتجات الزراعية، فتنخفض على سبيل المثال التكاليف النسبية للعمل الجماعي من جانب المزارعين الأفراد عندما تزيد فرص الكسب وتنشأ مؤسسات التسويق مثل الجمعيات التعاونية الزراعية أو المعايير استجابة لهذا الكسب المحتمل.

ويقوم صانعو السياسات بدور في الربط بين الأسواق، ولكن لهم أيضا دور في تيسير تقاسم المعلومات عن المبادرات التي تجري في الدول الأخرى. وعند بناء المؤسسات فإنه من المهم ملاحظة كيف يمكن للمؤسسات أن تكمل إحداها الأخرى، ولكن تسليف المزارعين الفقراء يتأثر بقدرتهم على استخدام أصولهم لضمان القروض التي يمكن

أن يحصلوا عليها كما يتأثر بالنمو العام للقطاع المالي، ويرتبط بالطلب على مؤسسات التسويق والطلب على السندات الرسمية للملكية، وبفرصة الوصول إلى التكنولوجيا الموجودة بالفعل وإيجاد تكنولوجيات جديدة، كما أن الاستفادة من المميزات المصاحبة لمرونة اتفاقات «تريبس» أهميتها بالنسبة للبلدان النامية.

وينبغي لصانعي السياسات أن يتدبروا أهم العوائق القائمة في سياق بعينه، فغالبا ما قد تؤدي الجهود الأولية إلى تراكم الضغوط من أجل إجراء مزيد من التغيير، ذلك إن لم يتم تحديد العقبات الفعلية، ومع تزايد النمو في البلدان والمجتمعات وما يطرأ عليها من تغيير تتغير أيضا أنواع المؤسسات التي تنجح فيها، ومن الضروري تشجيع التصميمات الجديدة للسياسات والاستعداد لقبول التغيرات في المناطق الفقيرة.

ويؤثر الفساد إلى درجة كبيرة على التنمية، فهناك دلائل قوية على أن المستويات الأعلى للفساد تقترن بمستويات أدنى من التنمية ومن دخل الفرد، ويقوض الفساد فرص الاستثمار الخارجين وقوى المنافسة في السوق، ويقترن أيضا بانخفاض الإنفاق العام على الصحة والتعليم، وانخفاض إيرادات الضرائب، ويقوض شرعية الدولة، ويؤدي إلى الاستحواذ على الدولة وتخريب العملية السياسية.

وقد تبين أن ربع قيمة مجموعة من الشركات في إندونيسيا والتي كان لها علاقة وثيقة بنظام سوهارتو يعود إلى اتصالاتها السياسية، وتبين في مسح أجري في مولدافيا عام 1997 أن أغنى 10% من السكان يحصلون على 20% من المساعدات الاجتماعية، وأن 38% من الفقراء لم يحصلوا على مساعدة، وتبين عام 1995 أن 30% فقط من مخصصات المدارس في أوغندا قد وصلت إليها بالفعل، وبعد نشر هذه المعلومات في الصحافة والوسائل العامة للنشر ارتفعت النسبة إلى 100% عام 1999.

وقد أكد تقرير التنمية لعام 1993 على ثلاثة عوامل تشجع الفساد وهي: مناخ

السياسة المشوه الذي يتيح للموظفين فرصا للتلاعب في القواعد والأنظمة لمصلحتهم الشخصية، ونظام قضائي ضعيف يعجز عن أن يمثل تهديدا بالعقاب عندما يتم اكتشاف سلوك رسمي مشين، وإدارة ضعيفة للخدمة المدنية ومرتبات منخفضة في القطاع العام.

وأوضحت الدلائل على أن وجود مناخ تنظيمي معقد يؤدي للفساد، وربطت دراسة في الأرجنتين بين زيادة رواتب الموظفين بنسبة 10% وانخفاض أسعار التوريدات للمستشفى بنسبة 1.2%. ويقترح التقرير ثلاثة إجراءات مؤسسية عامة لمكافحة الفساد هي: تحقيق اللامركزية، وانتخابات عادلة وحرة، وحرية الصحافة والمجتمع المدني.

إن الانتخابات العادلة والحرة تحقق انضباطا للساسة والمسؤولين الحكوميين وتؤدى إلى مراقبة فعالة على الحكومة وأدائها، وقد تكون الانتخابات حرة وليست عادلة، فالقوائم الحزبية مثلا تسمح بحمل وتمرير ضعفاء وفاسدين على قوائم الحزب لأن الناخب يختار الحزب وليس المرشح الفرد، وقد أجرت تايلند عام 1997 تعديلات دستورية لمكافحة الفساد منها التزام معايير أدبية وأخلاقية لتوفير الكفاءة ومنع السلوك السيئ، وتعيين مدع عام وطني لمكافحة الفساد ولجنة لمراجعة حسابات الدولة. (25)

وتؤدي حرية الصحافة وفعالية المجتمع المدني وقوته إلى توفير معلومات للمواطنين تتيح لهم تقييم المسؤولين وأدائهم ومراجعة حسابات الانتخابات عندما تعاد في الدورة التالية، ولكن يجب أن تكون وسائل الإعلام مستقلة في ملكيتها وسياساتها عن الدولة ولا تخضع للضغوط.

«التنمية المؤسسية» ربما تكون المصطلح الأكثر تعبيرا عن وصفة البنك الدولي للإصلاح والسياسات العامة التي يقترحها لتحقيق النمو ومكافحة الفقر، ومن ذلك مكافحة الفساد وفعالية القوانين والأداء المناسب للقضاء والشرطة، وذلك من شأنه أن ينشئ مناخا مواتيا للاستثمار والتنافس العادل، وإذا جاءت هذه الإصلاحات

والإجراءات لصالح الأغنياء فقط ولتزيد الظلم والغبن على الفقراء فذلك عائد لأسباب أخرى وليس أمام الدول سوى التجربة. وفي التخطيط لتفعيل مؤسسات السوق يجب تحديد الفجوات والاحتياجات بدقة ووضوح.

يمكن أن تؤثر الجماعات السياسية والاجتماعية في تطوير العمل المؤسسي، وخاصة إذا كان لها مكتسبات ومصالح في التغيير، وقد يحدث العكس بالطبع، وفي هذا المجال يمكن أن تلعب جماعات المصالح والضغوط دروا كبيرا، وهي وإن كانت يغلب عليها سيطرة النخب المتنفذة فإنه يمكن استخدامها من قبل الفقراء والجماعات الأهلية، وبخاصة في حالات عدم المساواة والفروق الكبيرة في توزيع الدخل، والتعددية الإثنية، والتمييز العنصري. وتؤدي الدولة دورا مهما في هذا المجال باستثمارها في التعليم لأنها بذلك توسع من مشاركة الناس العامة ولجميع الفئات.

ويمكن أن تقوم المؤسسات والفعاليات المختلفة برصد سلوك الموظفين العموميين، ويمكن أيضا بالتجربة الوصول إلى صيغ من العلاقات والتشريعات التي تنظم الحياة العامة والسوق أيضا، وليس ثمة وصفة محددة يمكن اتباعها، وفي بعض الأحيان قد تؤدي إجراءات صحيحة أو تغييرية متقدمة إلى عكس النتائج المتوقعة لأنها لم توضع في سياقها العام المتكامل أو لأن الثقافة الاجتماعية لم تتقبلها.

ويؤدي النظام القضائي دورا مهما في تنمية اقتصاديات السوق بحل المنازعات بين أطراف القطاع الخاص أو بين القطاع الخاص والحكومة، وتنمية ثقافة وإجراءات تنظم الأعمال والحقوق. ويعتمد الإصلاح القضائي على كفاءة القضاة والمحامين وعدالة التشريعات والإجراءات ومساءلة القضاة، وإنشاء قواعد بيانات قضائية، ويمكن للنظم القضائية البديلة المستمدة من الأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية أن تحقق للناس حقوقهم وتنظم العلاقات بين الناس بكفاءة وبساطة. وجماع الإصلاح الاقتصادي باستقلالية القضاء والقضاة وتحررهم من الضغوط السياسية والاقتصادية.

ويعتقد مصممو سياسات البنك الدولي أن تنشيط المنافسة في الأسواق توفر فرصا لصغار المستثمرين الذين يفتقرون إلى الوساطات الاجتماعية وشبكات العلاقات والفقراء من الناس للقيام بأنشطة منتجة والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، وتساعد المنافسة في الحد من نقص الكفاءة لأنها تجعل التفوق والبقاء للأصلح. ويحد من المنافسة في البلدان النامية السياسات العامة التي تنشئ أنظمة معقدة تشجع على الفساد والتفرقة والتمييز ضد منظمي المشروعات الصغيرة والفقراء.

ويمكن أن تؤثر الأعراف الاجتماعية والمعتقدات؛ إذ يستخدم صغار التجار في بلدان كثيرة آليات غير رسمية لحل نزاعاتهم، ويعقد رجال البنوك في اليابان صفقاتهم بالمصافحة باليد أكثر منها بالعقود القانونية، وتعتبر النظم الاجتماعية غير الرسمية حاسمة وبخاصة للفقراء في تحصيل الحقوق والفرص.

وتشكل هذه الأنظمة ثقافة تؤثر بوضوح في السوق والاقتصاد مثل دفع الضرائب أو التهرب منها، فالتزام الناس بأداء الحقوق باعتبارها دينا واجب السداد لتكليف ديني أو ثقافة اجتماعية يقلل كثيرا من أعباء النزاعات والإدارة ويقلل من الهدر، ويجعل التهرب من أداء الضريبة أو الدين عيبا وانحرافا اجتماعيا يؤثر على سمعة الإنسان وموقفه الاجتماعي، ويمكن تطوير ذلك على نحو مؤسسي عندما تتعاون المؤسسات في تبادل المعلومات حول من يتهرب من دفع التزاماته. ويحدث العكس أيضا عندما تنشأ ثقافة تشجع على الفساد والمحسوبية والتهرب من الواجبات الضريبية والعامة. وتكون الثقافة أحيانا بديلا فعالا للمؤسسات الرسمية وبخاصة في الدول الفقيرة أو المجتمعات البعيدة والمعزولة، ولكنها فعالة أيضا ومستخدمة في أبراج الشركات التجارية الكبرى في المدن العامرة.

ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في التنمية بالتأثير على حوافز المشاركين في السوق ودوائر الأعمال والسياسة وبالتأكيد على المطالبة بالتغيير المؤسسي، ويمكن

أن يؤثر تدفق المعلومات من خلال وسائل الإعلام في أداء الناس ومراقبة تصرفاتهم، وبذلك تنشأ دوائر مناصرة للتغيير والإصلاح المؤسسي.

وكان دائما للصحف ووسائل الإعلام في البلدان النامية والمتقدمة دور في تطوير المنافسة في الأسواق الاقتصادية والسياسة أيضا، وساعدت على إنشاء حوافز للقوى الفاعلة في القطاع العام والقطاع الخاص أيضا لكي تصبح أكثر خضوعا للمساءلة.

وتمكن وسائل الإعلام الناس من أسباب القوة بما فيهم الفقراء بتوفير الفرصة للتعبير عن الآراء المختلفة والمشاركة في تنظيم الإدارة والمشاركة في الأسواق.

ولتحقيق هذه النتائج يتطلب الأمر استقلال وسائل الإعلام عن الحكومة والمتنفذين أو سيطرة أفراد وعائلات وأن تصل إلى الناس وأن تكون جيدة النوعية والمستوى وأن تتوافر لها القدرة على أن تعكس الآراء المختلفة وأن تخضع للمساءلة.

إن التحكم في وسائل الإعلام من قبل أي مجموعة منفردة يعرقل قدرتها على تحسين نظام الإدارة وإخضاع الناس بالتساوي للمساءلة، وقد كشفت دراسة أجرتها منظمة مراسلون بلا حدود في 97 بلدا أن 72% من محطات الإذاعة تملكها الدولة، وتملك الأسر 24% منها، وتملك الدولة 60% من محطات التلفزيون، وتملك الأسر 34% منها، وتملك الدولة 29% من الصحف وتملك الأسر 57% منها.

ويؤثر في أداء وسائل الإعلام مدى حرية الوصول إلى المعلومة العامة، والتأثير عليها سلبا وإيجابا بالإعلانات، ذلك أن معظم إيرادات وسائل الإعلام من الإعلانات، ويحدث غالبا السيطرة على وسائل الإعلام واختراقها بواسطة الترغيب والترهيب الإعلاني فتخضع في كثير من الأحيان وربما في غالبها لسيطرة عدد محدود من المصالح الخاصة. (26)

الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع

خصص تقرير الأمم المتحدة لعام 2004 للحرية الثقافية وضرورة السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة الذي يريدونه، وتمكين جميع فئات الناس، وبخاصة الفقراء والمهمشين والأقليات الإثنية والعرقية والمهاجرين من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والعامة في بلدانهم، وضرورة أن تستوعب الاختلافات الثقافية، بل وتوظف في تطوير التنمية والمشاركة. (27)

يعرض التقرير قضية احترام التنوع وبناء مجتمعات أكثر اندماجا، بتبني سياسات تعترف دون مواربة بالتباينات الثقافية. وقد أظهرت الدراسة والتجارب أن السياسات التي تعترف بالهويات الثقافية، وتشجع ازدهار التنوع لا تؤدي إلى تشرذم أو نزاع أو تنمية سقيمة أو حكم استبدادي، فمثل هذه السياسات قابلة للحياة، وضرورية في آن واحد، لأن قمع المجموعات المعرفة ثقافيا هو الذي يمكن أن يؤدي إلى توترات في أحيان كثيرة.

1. وهنا يعرض التقرير خمس خرافات كما يصفها، ويرى أنها قد حطمت، وهي:
2. تتنافس الهويات المعرفية للناس مع ولائهم للدولة، وكأن توحيد الدولة يقوم على رفض التنوع
3. المجموعات العرقية تجنح إلى خوض نزاعات عنيفة فيما بينها، نتيجة تضارب القيم، وكأن المحافظة على السلام يقوم على عدم احترام التنوع
4. تقتضي الحرية الثقافية الدفاع عن الأعراف والتقاليد، وكأنها تتحول إلى عائق أمام التقدم والتحديث.

البلدان المتنوعة عرقيا أقل قدرة على النمو، وكأن التنوع يعوق التنمية. فليس هناك ما

يدل على أن الدول المتعددة الإثنيات أقل قدرة على النمو والتقدم الاقتصادي، فماليزيا عاشر أسرع اقتصاد نمواً في العالم خلال الفترة 1970-1990 مثال على دولة متنوعة إثنياً وناجحة اقتصادياً، إذ 62% من السكان ملاويين و 30% صينين 8% هنود. أما المؤشرات الدينية أو الهوية الدينية فقد تبين أنها لا قيمة لها إحصائياً.

5. يرجح أن بعض الثقافات تحقق تقدما أعظم من غيرها في مجال التنمية، وأن لديها قيما ديمقراطية متأصلة، في حين تفتقدها ثقافات أخرى، وكأن التنمية والتحديث مرتبطة باتباع ثقافة معينة.

إن الحرية الثقافية حق من حقوق الإنسان، وعنصر هام في التنمية البشرية، وبالتالي، فهي جديرة برعاية الدولة واهتمامها، وتختلف سياسات الأمم والمجتمعات المتعددة الإثنيات في تناولها لمسألة الهوية، فمن التعليم بلغات متعددة إلى تطبيق خطط لمناهضة التمييز وانتهاءً بأنظمة التمثيل النسبي والفيدرالية. ويؤكد التقرير أن للناس الحق في الاحتفاظ بهوياتهم الإثنية واللغوية والدينية. بل إن تطبيق السياسات التي تعترف وتحمي تلك الهويات هو السبيل الوحيد لتنمية مستدامة في المجتمعات المتعددة. ذلك أن العولمة الاقتصادية لا يمكن أن تنجح ما لم يتم احترام وحماية الحريات الثقافية، كما يجب في الوقت نفسه التعامل مع الرفض المحلي للثقافات المتعددة ومحاولة التغلب عليه.

تؤثر مطالب الجماعات الإثنية والدينية واللغوية المختلفة بالاعتراف بها تشكل واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً، إلى حد كبير على الاستقرار الدولي والتنمية البشرية في القرن الواحد والعشرين، فهناك أكثر من خمسة آلاف مجموعة إثنية تعيش في 200 دولة حول العالم اليوم. ويوجد بين كل ثلاث دول اثنتان فيهما أقلية إثنية أو دينية كبيرة تمثل حوالي 10% أو أكثر من السكان. ويواجه اليوم أكثر من 900 مليون شخص في العالم شكلاً من أشكال التمييز بسبب هويتهم الدينية أو العرقية أو الإثنية.

لكن هذه التعددية قد تصبح مصدراً للانسجام السياسي والحيوية الاقتصادية إذا تم

السماح بالحريات الثقافية. ومن الأمثلة الناجحة دول المهاجرين كالولايات المتحدة وكندا، وبعض الدول المتعددة الإثنيات الآسيوية والإفريقية.

بدأت الأقليات الإثنية والدينية المستثناة من قبل الغالبية في المجتمع تنشط سياسياً، وتحتج على الأوضاع المعيشية المفروضة عليها. وفي مثل هذه الحالة تصبح الهويات السياسية مصدراً للاستقطاب في المجتمعات بل وفي الأمة، وتؤدي إلى الكراهية وعدم الاستقرار. وما نشهده اليوم من تحرك إثني وثقافي وديني وعرقي بين السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية أو الأقليات العرقية في البلقان أو المهاجرين في أوروبا الغربية مرجعه لعدد من العوامل المتداخلة من أهمها انتشار الديموقراطية التي تمنح الأقليات المستثناة المزيد من الحرية السياسية والخيارات للتعبير عن الذات، والتقدم في مجالات الاتصال والمعلوماتية، والعولمة مما يسمح بتكوين شبكات وتحالفات جديدة. بالإضافة إلى التزايد في حركة الهجرة الدولية الأمر الذي يكّون امتدادات خارج الوطن الأم ويدعم المطالب بالاعتراف الثقافي.

تتناول الإحصائيات الثقافية على الأغلب إنتاج السلع الثقافية، مثل الكتب والأفلام والمسرحيات والمحاضرات والندوات، لكن هل يمكن قياس الحرية الثقافية ونقيضها: الاستبعاد من طريقة العيش، والاضطهاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم على أسس عرقية أو ثقافية أو لغوية أو دينية؟

يمكن قياس الاستبعاد من طريقة الحياة بملاحظة حضور الهويات الثقافية كاللغة والشعائر واللباس والطعام والقيم في مناهج الدراسة ووسائل الإعلام، ويمكن قياس مشاركة المجموعات الثقافية في الحياة السياسية ممثلة في المجالس النيابية والبلدية، وحرية الحركة والتنظيم والتعبير.

لكن تقرير التنمية الإنسانية يعترف بأنه ليس هناك دليل للحرية الثقافية يملك

الأدوات والمناهج الصحيحة والدقيقة لقياس الحرية الثقافية، والمشكلة الأساسية هنا هي أن البيانات المتوافرة عن الحرية الثقافية محدودة.

شهدت نهايات القرن العشرين واحدة من أكبر موجات الهجرة في التاريخ، فأعداد المهاجرين في الاتحاد الأوروبي من آسيا وأفريقيا والأمريكيتين (اللاتينية والجنوبية) قفزت بحوالي 75% ما بين 1980- 2000 . وشهدت أمريكا الشمالية تدفقاً أكبر، فقد ارتفع عدد المقيمين في الولايات المتحدة غير المولودين فيها لنفس الفترة إلى 145% حيث ازداد من 14 مليون إلى 35 مليون، وفي كندا يشكل عدد المولودين خارجها 44% من سكان تورنتو التي تعد واحدة من أكبر مدنها، وفي بعض الدول الأصغر مثل سنغافورة وبعض دول الخليج يشكل الوافدون والمهاجرون ثلث عدد السكان. ومما يذكر أن من بين أعلى عشر دول في العالم حصةً في عدد المهاجرين من أصل السكان جاء الأردن ثالثاً (39%) بعد الإمارات التي جاءت بالمرتبة الأولى (69%) والكويت ثانياً(49%) في حين جاءت عُمان (26%) بالمرتبة السادسة والسعودية (24%) بالمرتبة التاسعة.

وما يميز حركة الهجرة هذه عن الحركات الأخرى في القرون الماضية ليس العدد الكبير من الناس المهاجرين فقط، وإنما الدور المركزي الذي تلعبه التكنولوجيا فيها، فالاتصالاتية والمعلوماتية وسهولة النقل مكّنت المهاجرين من الاحتفاظ باهتمامات وهوية ثقافية مزدوجة بل متعددة. فالمهاجرون اليوم يمكنهم ويريدون، ولابد أن يتمكنوا من التأثير في دولهم الأم دون أن يؤثر ذلك على ارتباطهم وولائهم بدول المهجر. وعلى الدول التي تستقبل المهاجرين أن تسعى للاعتراف بهوياتهم المتعددة بدلاً من أن تعمل على إذابتهم قصراً أو حصرهم في تجمعات منفصلة، وتحتاج الدول إلى مفاهيم التحمل والتفهم الثقافي وأن تستوعب الممارسات الدينية واللباس والجنسيات المزدوجة وغيرها، وأن تسعى في دمجهم من خلال خدمات البحث عن الوظائف وتعلم لغة البلد المهاجرين

إليه، وتحاول بناء أرضية إجماع قيمية لجميع السكان غير قابلة للمساومة مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي ضوء ارتفاع متوسط عمر الفرد في أوروبا وانخفاض حجم الأسرة فيها فإن عليها أن تضاعف قبولها من المهاجرين مع العام 2050 لتحافظ على تعدادها السكاني، ولا يكفي الاعتراف بالحريات والحقوق الثقافية لضمان دمج الأقليات في المجتمع. فحتى الدول الديموقراطية التي تغفل عن سياسات تسمح بالتمثيل السياسي لتلك الأقليات تُبقي هذه الأقليات في حالة عزلة وشعور بالتمييز. ففرنسا وسويسرا على سبيل المثال، واللتين لديهما أقليات تشكل على التوالي 8% و 6% من السكان كانت نسبة تمثيل تلك الأقليات فيهما صفر، أما الولايات المتحدة والتي تبلغ نسبة الأقليات فيها 28.1 % من السكان فقد حصلت على 16% (69/440) من المقاعد في مجلس النواب، وفي بريطانيا والتي تمثل الأقلية فيها 8.7% من السكان فقد حصلت على 2% (12/659) من مقاعد مجلس الأمة.

يوصي التقرير الدول والمجتمعات ذات الأقليات الإثنية أو اللغوية المتعددة والمتجمعة جغرافياً بفيدرالية غير متكافئة كسبيل للتعامل مع مجتمع متعدد الثقافات، فهذا النظام يعطي سلطة لبعض الأجزاء ولكن ليس بقدر متماثل، فبعض المناطق تضم أجزاء ذات حكم ذاتي أكبر من المناطق الأخرى، ويمكن للولايات الفيدرالية أن تحوي أشكالاً متميزة في هياكلها السياسية والإدارية والاقتصادية.

ويكاد لا يكون هناك ديموقراطية ذات تنوع ثقافي أو لغوي تخلو من هذا النوع من الفيدرالية، فبلجيكا وكندا وإسبانيا وسويسرا أمثلة على ذلك. ويعتمد نجاح الفيدرالية على البناء المتأني لها والإرادة السياسية لتعزيز أدائها الديموقراطي. فالمهم أن يتم تبني واستيعاب الاختلافات المهمة وفي ذي الوقت إرساء الأساسات للولاء الوطني. ولعل مثل هذا الشكل من الإدارة السياسية تكون الأنجح في مرحلة إعادة بناء أفغانستان

و العراق. (28)

ويمكن أن تنشئ الانترنت والشبكية فرصا مهمة للتنمية وتحسين الحياة والعمل من خلال شبكة الانترنت والاتصالات، ولم يعد ذلك موضوعا جديدا ولكن أن يشغل به البنك الدولي (29) فذلك يؤشر بالتأكيد إلى الأهمية المتزايدة للموضوع، وما يمكن أن تحدثه الانترنت من فرص وتغييرات كبيرة في مسار الحياة والأسواق والحكومات، وقد شغل أيضا تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بالتحولات الكبرى الجارية في العمل بفعل تأثيرات الحوسبة والتشبيك.

بدأ التقرير بسؤال بديهي: كيف تساعد الانترنت في التنمية؟ وينظر التقرير إلى التنمية من مبدأ التفاعل بين الاستيعاب الاجتماعي والكفاءة والابتكار، وفي ذلك فإن الحكومات والمجتمعات والأسواق يجب أن تبذل أقصى جهده للتأكد من أن كل مواطن يشغل موقعا صحيحا وملائما في الإنتاج والتقبل واكتساب المهارات الضرورية اللازمة للقدرة على العمل والمشاركة.

وفي زيادة الإنتاج فإن الانترنت تتيح للعاملين التركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى وإسناد كثير من الأعمال الروتينية والأقل أهمية إلى الحاسوب، ويمكن تطوير المناقشات العلمية في المواد الدراسية او العملية والبحثية لأجل تحسين الأداء والتعليم والتدريب، ويمكن العمل مع فرق ممتدة حول العالم دون حاجة للانتقال من مكان إلى آخر، وترتيب اجتماعات ومقابلات وندوات ومؤتمرات من غير سفر وإقامة وتكاليف كبيرة.

وانخفضت كلفة البحث عن المعلومات والمصادر وتوفيرها بنسبة كبيرة، إذ يمكن اليوم الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل والدراسة والبحث وكذلك الكتب والدراسات والمحاضرات المسموعة والمرئية، بتكاليف وجهود قليلة، .. لقد أصبح

في إمكان الفقراء اليوم الاستفادة من مكتبات وقواعد بيانات هائلة وعظيمة القيمة. وقد تبدو بعض التأثيرات سلبية في جانب مثل فقدان اعمال ووظائف ولكنها في جانب آخر مفيدة للمستهلكين في حصولهم على السلع والخدمات بسرعة وسهولة وبتكلفة قليلة.

ويقترح البنك الدولي لأجل التحول إلى بيئة أعمال رقمية أن تشمل شبكات الانترنت جميع الناس وجميع المناطق، وتطوير التعليم الرقمي والتدريب على المهارات في هذا المجال وتكريس وتشجيع أنظمة التعليم المستمر والتعلم الذاتي، وتقديم خدمات الحكومة الالكترونية وتشجيع المواطنين على المشاركة الرقمية.

ثمة حاجة اليوم في جميع دول العالم إلى إشاعة الانترنت لتكون مرفقا عاما متاحا مثل الطرق، ففي بقاء الانترنت خدمة مقابل أجر تحُرم فئة واسعة من الناس من الحصول على المعرفة والخدمات، وبعض هذه الخدمات يفترض أن تكون شاملة لجميع المواطنين مثل التعليم والانتخاب والهوية الرقمية والشكاوى والاستغاثة والتبليغ ومتابعة الاعلانات والعطاءات وفرص التوظيف والعمل وتقديم المعاملات ومتابعتها، .. إن كلفة الاستمرار في تقديم الخدمات بالوسائل والقنوات التقليدية، تفوق أضعافا مضاعفة كلفة إشاعة الإنترنت وتحويلها إلى نفع عام مجاني متاح لكل المواطنين مثل الشوارع.

وفي الحديث عن الانترنت والكفاءة يجب الاهتمام بمسألة جديدة .. ذلك أن الحوسبة والتشبيك أنشأت حاجة إلى مهارات جديدة وألغت أو خفضت أو غيرت الحاجة إلى مهارات ووظائف وأعمال قائمة او كانت قائمة، ويؤشر التقرير إلى مهارات ضرورية يجب أن يشملها التعليم والتدريب، وثمة حاجة كما يؤكد التقرير إلى التذكير بالمهارات المعرفية والاجتماعية والفنية التي يجب أن تحيط بها أنظمة التعليم لأجل ملاحظة الاتجاهات الجديدة وتلك التي يجب أن تبقى ولا يستغنى عنها، فمن المهارات المعرفية التي يجب تزويد التلاميذ بها القراءة والكتابة والحساب والتفكير الناقد والإبداعي

والمنطق والذاكرة والبداهة والسرعة الذهنية والقدرة على حل المشكلات العلمية، ومن المهارات الاجتماعية الضرورية للتعليم والتحول الى البيئة الجديدة القدرة على التوافق والاستقرار العاطفي، والتنظيم الذاتي واتخاذ القرار والتعامل مع الآخرين، وثمة حاجة لمهارات فنية في العمل اليدوي وتشغيل الآلات وصيانتها،..

يبدأ اكتساب المهارات عند الميلاد ويستمر طوال الحياة. وللتكنولوجيا دور في هذا، وبرغم أن تزويد الاطفال والتلاميذ بالحاسوب الشخصي لا يؤدي تلقائيا إلى اكتساب المهارات، ولكن يجب البدء بتطبيق أنظمة التعليم باستخدام الحاسوب والانترنت، وقد قطعت فنلندا في ذلك شوطا طويلا، وهناك حاجة بالطبع لتدريب المعلمين وتحسين قدراتهم على استخدام الأنظمة الحاسوبية والشبكية في التعليم.

ليس ثمة خيار إلا الدخول في التحول نحو الحوسبة والتشبيك، برغم ما في ذلك من آلام وخسائر في بداية الطريق، مثل ضياع فرص عمل، وعدم قدرة كثير من المديرين والعاملين على الاندماج في البيئة الجديدة وتغير تقاليد العمل ومؤسساته، ..

هناك مجالات وفرص كثيرة ممكنة التطبيق لأجل تحسين الحياة والنمو الاقتصادي من خلال الإنترنت. ففي التعليم من خلال الشبكة، يمكن تخفيض نفقات التعليم بنسبة كبيرة، كما يمكن تلافي كثير من الأعباء والمشكلات والأزمات المرافقة للعملية التعليمية، مثل عدم المساواة في الخدمات التعليمية ونقل الطلبة والتدفئة والتبريد والأزمات والمشكلات النفسية الناشئة عن تواجدهم معا بعيدا عن ذويهم، وضعف كفاءة المعلمين، إذ يمكن من خلال الشبكة تقديم أفضل المناهج وأفضل الكفاءات العلمية، وتكون متاحة على قدم المساواة لجميع التلاميذ.

وبتطبيقات الهوية الرقمية يمكن المشاركة في الانتخابات والمعاملات وتقديم الامتحانات وتسديد الفواتير والعمل عن بعد، والحصول على الخدمات بتكلفة أقل بكثير وبجهد

أقل أيضا. وسيكون لإتاحة البيانات وتداولها مجال واسع للمعرفة بالاحتياجات الصحية والنفسية والاجتماعية، والسيطرة على الجرائم والمخالفات.

وبذلك سوف تقل الحاجة كثيرا إلى التنقل والمواصلات؛ ما يخفض أعباء وتكاليف النقل والزحام والحوادث. ويمكن الإقامة في أماكن بعيدة عن المدن والمناطق المزدحمة، والبقاء في البلدات الأصلية، والمشاركة في أعمال اجتماعية وزراعية وتجارية أخرى.. وتزدهر القرى والبلدات والأرياف، ويمكنها أن تكون مكافئة للمدن في الخدمات وفي الأسواق وفرص إقامة الناس فيها.

مؤكد أن الإنتاج وزيادة الفرص لا يحدثان تلقائيا، بمجرد الاتصال بالإنترنت أو اقتناء هاتف محمول (موبايل)، ولكن الوصول إلى الشبكة يمكن ابتداء الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمل والأسواق والفرص المتاحة. وهناك وظائف مباشرة تنشئها التقنيات الرقمة، وهي بسبب الطبيعة الآلية للأعمال تكون قليلة. ولكن الأكثر أهمية هو ما تقدمه الشبكة لبيئة الأعمال. فالتجارة الإلكترونية ولدت 10 ملايين فرصة عمل في الصين، أي ما يعادل 1.3 % من قوة العمل في البلاد. وبتقليل التكاليف للأفراد، تزيد الدخول والفوائد المتأتية من العمل. وقد أنشأت حكومة ولاية كيرالا الهندية أنظمة عمل لتشغيل النساء من المنازل من خلال الشبكة، كما طورت أنظمة عمل مرنة في فتراتها، تسمح للعاملين بالمشاركة في أوقات مناسبة. واستفاد من ذلك الأشخاص غير القادرين على مغادرة منازلهم، مثل ربات البيوت والمرضى وكبار السن، والمقيمين بعيدا عن مراكز العمل.

ما تحتاج إليه الدول والمجتمعات والأسواق، هو بناء بيئة عمل تهيئ الأفراد والمجتمعات والمؤسسات للاستفادة من الإنترنت. لكن الأكثر أهمية هو الدخول في عمليات التحول نحو البيئة الرقمية على مستوى الأفراد والمؤسسات. ومن اقتراحات البنك الدولي لأجل التحول، هو أن تشمل شبكات الإنترنت جميع الناس وجميع المناطق؛ وتطوير التعليم

الرقمي والتدريب على المهارات في هذا المجال؛ وتكريس وتشجيع أنظمة التعليم المستمر والتعلم الذاتي؛ وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية؛ وتشجيع المواطنين على المشاركة الرقمية.

يؤكد الفيلسوف الاقتصادي والحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن أن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، فالتنمية في حقيقتها هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، والاستبداد، وشح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق العامة. ويلاحظ أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية، وفي أحيان أخرى يكون افتقاد الحريات مقترنا بضعف المرافق العامة والرعاية الاجتماعية، مثل برامج مكافحة الأوبئة، أو الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية.

إن الحرية أمر أساسي لعملية التنمية لسببين: 1. سبب قيمي، فتقييم التقدم يتعين أساسا بأن يكون في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب تحظى بالتأييد والمساندة. 2. الفعالية، فإنجاز التنمية والتطوير يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب. (31)

الوقوف بشكل عام ومطلق ضد السوق لن يقل شذوذا وغرابة عن الوقوف ضد المحادثات بين الناس، فحرية تبادل الكلمات والسلع والهدايا ليست في حاجة إلى تبرير مؤسس على ما لها من نتائج مواتية ويلاحظ أن ثمة تنافر في بعض الأحيان بين نصيب الفرد من الدخل وحرية الأفراد في الحصول على حياة أطول وأيسر، فمواطنو الغابون والبرازيل وجنوب أفريقيا وناميبيا هم أكثر ثراء من مواطني سريلانكا والصين وولاية كيرالا في الهند، ولكن هؤلاء الأخيرين يحظون بفرص موضوعية للتنمية أعلى من الآخرين. والأفارقة الأميركيون هم أغنى بكثير من بعض أبناء العالم الثالث، ولكن فرصتهم في بلوغ سن متقدمة أقل بكثير من آخرين أفقر منهم في مجتمعات العالم الثالث،

مثل الصين أو سريلانكا، وهي مفارقات من المهم النظر إليها باعتبارها مظهرا مهما لفهم التنمية والتخلف.

إن قدرة آلية السوق على الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي كبير وفي التقدم الاقتصادي في عمومه تعتمد كما يقول آدم سميث على كونها جزءا مكملا للحريات الأساسية التي يحق للناس أن يصدروا تقييما بشأنها. كذلك فإن الوقوف بشكل عام ومطلق ضد السوق لن يقل شذوذا وغرابة عن الوقوف بشكل عام ومطلق ضد المحادثات بين الناس، فحرية تبادل الكلمات والسلع والهدايا ليست في حاجة إلى تبرير دفاعي تأسيسا على ما لها من نتائج مواتية وإن كانت بعيدة، إنها جزء من وسيلة أو أسلوب حياة الناس في المجتمعات وللتفاعل فيما بينهم.

ورفض حرية المشاركة في سوق العمل هو إحدى الوسائل لإبقاء الناس خاضعين للسخرة والعبودية، والمعركة ضد افتقاد الحرية الناجمة عن العمل الإلزامي أمر مهم في كثير من البلدان في العالم الثالث اليوم لأسباب بعضها يعادل الحرب الأهلية الأميركية في الخطر والأهمية. إن حرية دخول الأسواق يمكن أن تكون بذاتها مساهمة مهمة في التنمية، بغض النظر عما يمكن أن تفعله أو لا تفعله آلية السوق لدعم النمو الاقتصادي أو التصنيع، والواقع أن ما أعرب عنه كارل ماركس، وهو ليس معجبا بالرأسمالية، وتشخيصه في كتابه «رأس المال» للحرب الأهلية الأميركية، إذ وصفها بأنها من أهم أحداث التاريخ المعاصر، إنما يرتبط مباشرة بأهمية حرية عقد العمل كنقيض للعبودية والاستعباد القسري من سوق العمل.

وتشتمل التحديات الحاسمة للتنمية في كثير من البلدان النامية الحاجة إلى تحرير العمل من السخرة الصريحة أو المقنعة والتي تنكر على قوة العمل حق دخول سوق العمل الحرة، وكذلك فإن حظر الوصول إلى أسواق الإنتاج يندرج غالبا ضمن مظاهر الحرمان التي يعانيها كثيرون من صغار المزارعين والمنتجين المناضلين بسبب التنظيمات والقيود

التقليدية المفروضة، وتسهم حرية المشاركة في التبادل الاقتصادي بدور أساسي في الحياة الاجتماعية.

ثمة أسباب جيدة كما يقول أمارتيا سن للاعتقاد بأن الفقر ليس مجرد انخفاض الدخل، ذلك أن الحرمان من القدرات الأولية يمكن أن ينعكس في حالات مثل الوفاة المبكرة ونقص كبير في التغذية والمرض المزمن وشيوع الأمية. ومن المهم في التحليل والدراسة للفقر إحداث نقلة في المنظور، لأن ذلك يهيئ لنا نظرة مغايرة عن الفقر في البلدان الفقيرة والغنية أيضا، ففي أوروبا حيث تبلغ البطالة 10 - 12 % يمكن إدراك مظاهر من الحرمان لا تنعكس في إحصائيات توزيع الدخل، وغالبا ما تخفي صور مظاهر الحرمان هذه، نظرا لأن نظام الضمان الاجتماعي الأوربي يميل إلى تعويض الخسارة في دخل المتعطل. ولكن البطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة مقابل كلفة مالية باهظة هي في ذاتها عبء خطير جدا، وإنما البطالة أيضا مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية، والمعروف أن للبطالة آثارا عدة، من بينها أنها تسهم في «الاستبعاد الاجتماعي» لبعض الجماعات، وتتسبب في شعور بفقدان الاعتماد على الذات والثقة بالنفس، بالإضافة إلى أضرار تصيب الصحة النفسية والجسدية. البطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة مقابل كلفة مالية باهظة, وإنما هي أيضا مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية. الحرية الأساسية هي الحياة والقدرة على البقاء بدلا من الوقوع ضحية الموت المبكر، وثمة حريات أخرى تعادلها أهمية، مثل نوعية الحياة، والمساواة. وتشير قدرة الشخص إلى المجموعات البديلة المؤلفة من عمليات الأداء الوظيفي التي يراها الشخص مجدية له، وهكذا تغدو القدرة نوعا من الحرية، الحرية الموضوعية لإنجاز مجموعات بديلة من عمليات أداء المهمات الوظيفية. ويفيد تراث راسخ في علم الاقتصاد أن القيمة الحقيقية لمجموعة من الخيارات تتمثل في الاستخدام الأفضل الممكن لها، وكذا الاستخدام

الفعلي لها ليبلغ السلوك أقصى مداه مع انتفاء الشك وعدم اليقين، ومن ثم فإن القيمة الاستعمالية للفرصة تعتمد على قيمة أحد عناصرها، بمعنى الخيار الأفضل والخيار الذي تحقق فعلا. ويمكن استخدام الحرية التي تتجلى في بنية القدرة بأساليب أخرى مغايرة ما دمنا لا حاجة بنا دائما إلى مطابقة قيمة بنية مع قيمة العنصر الأفضل فيها، أو العنصر المختار، وإن بالإمكان أن نضفي أهمية على توافر فرص لم تجر الاستفادة بها بعد. وهذا اتجاه طبيعي يمكن أن نمضي فيه إذا كانت العملية التي تتحقق لنا النتائج من خلالها مهمة في ذاتها، ولنا في الحقيقة أن نعتبر الاختيار أداء وظيفيا قيما، فالصوم غير الجوع الاضطراري القسري، وأن يكون للمرء خيار في أن يأكل فهذا هو ما يضفي على الصوم قيمة، ويسبغ عليه معناه، أي اختيار عدم تناول الطعام مع قدرة المرء على تناول الطعام إذا شاء.

تمثل الاحتياجات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث قوة تفوق ترجح بالضرورة أية مزاعم أخرى، بما في ذلك مزاعم دعاة الحرية السياسية والحقوق المدنية، فإذا كان الفقر يدفع البشر للقيام بأعمال خطيرة، مثل محاولات جمع العسل من غابات سوندربان في بنغلاديش المحمية لأجل الحفاظ على النمور الملكية الشرسة فيها والتي تقتل كل عام خمسين بنغاليا على الأقل. وقد يبدو من شاذ القول أن نركز على مسألة حريتهم الشخصية وحريتهم السياسية، وتمضي الحجة لتقول يجب أن تعطى الأولوية يقينا لاستيفاء المتطلبات الاقتصادية حتى إن انطوت على حل وسط للحريات السياسية، وليس عسيرا أن ندرك أن تركيز الاهتمام على الديمقراطية والحرية السياسية ضرب من الترف لا يتحمله بلد فقير. تسمع مثل هذه الآراء: لماذا القلق بشأن نقاد الحريات السياسية إذا سلمنا بكثافة تأثير الضرورات الاقتصادية، وقد طرحت في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام 1993 بقوة ضرورة أن ينصب الاهتمام على الحقوق الاقتصادية الوثيقة الصلة بالاحتياجات الأساسية المهمة. ولكن هل هو أسلوب مقبول فعلا أن

تتناول المشكلات والاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية في ضوء تقسيم ثنائي أساسي من شأنه كما يبدو أن يقوض صلة الحرية السياسية بالموضوع بحجة أن الاحتياجات الاقتصادية أشد إلحاحا. يجادل المؤلف هذه النظرية ويعتبرها خاطئة تماما، فالقضايا الحقيقية التي يتعين التصدي لها تكمن في غير هذا النهج، وتقضي بأن ندرك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية، فالحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم في توفير الحوافز والمعلومات من أجل حل الضرورات الاقتصادية الملحة، وصياغتنا لمفاهيم عن الضرورات الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة، وضمان أنها في حاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية.

ويؤكد أمارتيا سن أن شدة المطالب الاقتصادية وكثافتها تضافان إلى الضرورة الملحة للحريات السياسية ولا تنقصان منها، وثمة اعتبارات ثلاثة مختلفة تقودنا في اتجاه القول بغلبة الحقوق السياسية والليبرالية الأساسية:

1. أهميتها المباشرة في الحياة الإنسانية في اقتران بالقدرة الأساسية بما في ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية.
2. دورها الأداتي لتعزيز الحجج التي يدلي بها الناس عند التغيير ودعم مطالبهم بالاهتمام السياسي، بما في ذلك مطالبهم بشأن الاحتياجات الاقتصادية.
3. دورها البنائي في صياغة المفاهيم عن الاحتياجات، بما في ذلك فهم الاحتياجات الاقتصادية في سياق اجتماعي.

وليس من سبيل لتقييم الصيغة الديمقراطية لنظام الحكم إلا بوضع هذه الفضائل الثلاث موضع اعتبار. ويجري استخدام الحريات السياسية والحقوق المدنية على الرغم مما فيها من قيود، استخداما فعالا، والملاحظ في المجالات التي لم يكن فيها استخدامها

فعالا أن الفرصة قائمة لتفعيلها، وأن الدور الاختياري للحقوق السياسية والمدنية في السماح، أو في الحقيقة تشجيع الحوارات والمناقشات المفتوحة وسياسة المشاركة والمعارضة الحرة دون اضطهاد يدق على نطاق واسع للغاية، حتى إن كانت أكثر فعالية وكفاءة في مجالات دون الأخرى، ومن الأهمية بمكان فائدتهما الثابتة بالدليل والبرهان في منع وقوع كوارث اقتصادية.

صياغة المفاهيم الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة، وضمان أنها في حاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية والملاحظ أنه حينما تسير الأمور رخاء، ويكون كل شيء على ما يرام فإن الناس لا يشعرون بمسيس الحاجة إلى هذا الدور للديمقراطية، ولكنها تغدو مطلبا ملحا لذاتها عندما تتغير الأمور لسبب أو لآخر، مثل الأزمة المالية في شرق وجنوب شرق آسيا التي ضربت بشدة اقتصادات عديدة، وخلفت وراءها الكثيرين ضحية العوز والفقر، وتكتسب أهمية في هذا الوقت الحوافز السياسية التي يوفرها نظام الحكم الديمقراطي قيمة عملية كبرى.

وإذا كانت الديمقراطية مهمة باعتبارها مصدرا رئيسا للفرصة الاجتماعية، فإن ثمة حاجة أيضا لدراسة وفحص سبل ووسائل تفعيلها لكي تعمل على نحو جيد، وتحقق ما فيها من إمكانات، والمعروف أن إنجاز العدالة الاجتماعية لا يتوقف فقط على أشكال مؤسسية، بما في ذلك القوانين واللوائح التنظيمية الديمقراطية، بل وأيضا على الممارسة الفعالة. وهذا تحد تواجهه كل الديمقراطيات الراسخة مثلما هي الحال في الولايات المتحدة الأميركية وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفارقة للجماعات العرقية المختلفة، والديمقراطيات الأحدث عهدا، إذ ثمة مشكلات مشتركة وأخرى متباينة. (31)

يقول الزعيم الشعبي الأميركي الشهير مارتن لوثر كنغ: «التقدم البشري ليس تلقائياً ولا حتمياً، ونحن مرغمون على تقبل حقيقة أننا اليوم نعيش الغد، حيث نواجه حساً

عميقاً من العجلة وضرورة التحرك الآن، وفي لغز الحياة والتاريخ الذي لا يخفى على أحد من الممكن أن نتأخر في أداء ما يتوجب عمله، وقد نصرخ بشدة من أجل أن يتوقف الوقت، ولكن الوقت أصم أمام كل رجاء ويستمر في اندفاعه، فوق العظام الواهية والبقايا المختلطة للعديد من الحضارات تمت كتابة هذه الكلمات المحزنة: فات الأوان».

المساواة تنمية: التشابه بين الطبقات في أسلوب الحياة

خصص تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2019 العام لعدم المساواة في العالم، وما يمكن ويجب فعله لتحسين حياة الأفراد والأمم بمعالجة التفاوتات الحادة والمتنامية في الدول والمجتمعات، والتي صارت تعوق توزيع عوائد التنمية والإنفاق العام، بل إن أرقام النمو الاقتصادي حول الدخل والناتج المحلي الإجمالي والتي تعكس زيادة وتطوراً اقتصادياً يمكن أن تخفي حالة البؤس والتهميش التي تعيشها فئات واسعة من الأفراد والطبقات. (32)

ويدعو التقرير إلى تطوير أسس التقييم والمراجعة للنمو والإصلاح على نحو يتجاوز مؤشر الدخل لأجل ملاحظة أبعاد أخرى في التنمية وعدم المساواة، مثل الصحة والتعليم والكرامة واحترام حقوق الإنسان، ذلك أنها مؤشرات جوهرية قد تخفيها مؤشرات الدخل والثروة، وقد تجري في ظل النمو الاقتصادي تهديدات للوجود الإنساني وحرية الناس وقدراتهم لأجل تحقيق ما يتطلعون إليه في الحياة. فالحرمان في الصحة والتعليم بالنسبة للوالدين أو الأطفال ينشئ فوارق مستقبلية خطيرة بين الأفراد والطبقات لأنها تقلل من فرص الأطفال في النمو السليم واكتساب المهارات والمعارف اللازمة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياتهم، ما يعني أن عدم المساواة حكمت على الجيل الحالي بالحرمان والتهميش في المستقبل وربما ينقل هؤلاء بؤسهم إلى أبنائهم وأحفادهم. وكثيرا ما تضللنا التقارير الحكومية عن منجزاتها وهي تقدم صورا مجتزأة صحيحة لكنها تخفي حقائق راسخة عن عدم المساواة والتهميش والحرمان الذي تعيشه فئات واسعة من الناس.

إن الفروق في التنمية الإنسانية تعود بمتوالية من الآثار والتداعيات المستقبلية على

الأمم والأفراد، فالأمم المتقدمة التي خفضت معدلات وفيات الأطفال تضمن فرص الحياة لمدة أطول لأبنائها من الأمم التي تعصف بأطفالها الأمراض وتزيد نسبة وفيات الأطفال فيها بسبب سوء التغذية ونقص المطاعيم والعناية الطبية، والأمم المتقدمة اليوم التي توفر الفرصة لنصف خريجي الثانوية للالتحاق بالجامعات تضمن مستقبلاً في العمل والكرامة أكثر من الأمم التي تقل فيها فرص التعليم الجيد والالتحاق بالجامعات. وببساطة فإن السياسات الجيدة تبنى على مقاييس جيدة، إذ لم تعد أرقام الناتج المحلي ومعدلات دخل الفرد تعكس النمو الحقيقي في ظل التفاوت الحاد المتصاعد في الدخل بين الأفراد والطبقات. وإذا لم تبادر الأمم إلى تصحيح حالة عدم المساواة تتراجع فرص الناس في القدرة على تولي أمورهم وإدارة أولوياتهم واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وبقدر ما يساعد التقدم العلمي والتكنولوجي الأمم على تحسين الحياة، فإنه ينشئ أيضاً أدوات جديدة للاستئثار بالموارد والفرص، ما يقتضي أيضاً التفكير بسياسات ومقاييس جديدة للتنمية والإصلاح، فما كان من برامج وأفكار يصلح أو ينجح في فترة ماضية قد لا يظل مناسباً، هكذا فإن القرن الحادي والعشرين تشكله قوتان: التطور التكنولوجي أو ما صار يسمى الثورة الصناعية الرابعة، والتغير المناخي، إذ ينشئ هذان العاملان فرصا وتحديات جديدة مختلفة عما كان يواجه العالم من قبل، ومازال المستقبل الناشئ بفعل هذين العاملين غامضا، وهو غموض يثير بطبيعة الحال الخوف والقلق.

إن إمكانات الناس في المساواة كما يقول الفيلسوف الاقتصادي والحائز على جائزة نوبل، «أمارتيا سن» في حريتهم التي تمكنهم من المشاركة والاختيار في التنمية الإنسانية بما هي أساساً الصحة والتعليم والتكامل الاجتماعي، ولذلك فإن عدم المساواة تقاس ويؤشر إليها في الإمكانيات وليس في الدخل، ذلك أنه وببساطة يغير تطوير الإمكانات في مطالب الناس وتطلعاتهم ونظرتهم إلى حياتهم وذواتهم، ومن ثم العمل ليكونوا كما

يحبون.

تركز الأمم (يجب أن تركز) على منح جميع أبنائها فرص الحياة والتعليم، وبذلك فإن الناس يكونون قادرين على الحياة في مستوى أفضل من غير مساعدة مباشرة بل إنهم يكونون قادرين على تحقيق رفعة ذويهم وأوطانهم ومساعدة غيرهم، ومن هنا تأتي أهمية المساواة في أنها تطلق طاقات الناس وعزائمهم، وقد يبدعون ويضيفون إلى أنفسهم وإلى العالم فرصا جديدة لتحسين الحياة.

على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي والنمو الاقتصادي الذي يشهده العالم، فإن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأمم والدول والطبقات والفئات الاجتماعية والمناطق المختلفة تزيد حدة، وفي بعض الدول تتزايد الفروق بين مواطنيها في حصصهم من الدخل والخدمات الأساسية والإنفاق العام، وفي ذلك فإن الدول الغنية والفقيرة تواجه تحديا أساسياً لتحقق عدالة في التوزيع والفرص بين جميع المواطنين، وبغير ذلك فإن التقدم العلمي والاقتصادي يعمل ضد أهدافه، ويزيد الأغنياء غنى وقوة، ويزيد الفقراء فقرا وتهميشا.

وتتوالى آثار وتفاعلات اللامساواة على نحو مزعج لخطط وبرامج التنمية في بعض الدول، إذ يتبع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية عمليات تهميش اجتماعي وخروج من المجتمعات، وتغييب الوعي والإدراك للتنمية ومتطلباتها، فعلى سبيل المثال تلاحظ الدراسات التنموية المسحية أن ثمة فرقاً مخيفاً بين استخدامات الفقراء والأغنياء للإنترنت وشبكات التواصل، ففي حين يغلب على الأغنياء استخدامها للأعمال وزيادة وتحسين الموارد والتعلم الذاتي والتأهيل لمتطلبات العمل الجديدة فإنه يغلب على استخدام الفقراء التواصل الاجتماعي والتسلية والترفيه، هكذا فبالرغم من أهمية فرصة الوصول إلى الإنترنت بالنسبة للفقراء فإن تحقيق هذه الفرصة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين حياتهم..

ويلاحظ تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية أن المدركات الذاتية لعدم المساواة تتراجع تبعا للحرمان في البيانات والمعلومات، ولاشك أن غياب الوعي لدى المجتمعات يقلل من قدراتها على العمل لتحسين فرصها وحياتها، بل هي ظاهرة يجب أن تكون تحذيرية لجميع الحكومات والمؤسسات حتى لا يتحول عدم المساواة إلى واقع مكرس ومتقبل. فلا يعرف أغلب الناس حتى في الدول المتقدمة عن توزيع الثروات والفرص بين الأفراد والطبقات في الدول والمجتمعات، ولا يدركون أهمية المساواة في التنمية والعدالة. (33)

إن تطوير الخبرات والمعرفة بالتنمية ومؤشرات الحياة الأساسية يمثل القاعدة الأساسية للتجارب الفردية والجماعية في تحسين الحياة كما يمنح الأفراد والأمم خريطة طريق للعمل والتأثير، وصنع القرارات الذاتية، ومن اللافت جداً كما يقول «أمارتيا سن» إن الفقراء يكيفون أدوات رضا وشعور بالسعادة تقلل من إدراك عدم المساواة كما تخفض من السعي لتحسين الحياة، في حين يلاحظ الأغنياء الفروق بين ما يتطلعون إليه والواقع الذي يعيشونه، وهم وإن كان ذلك يخفض من شعورهم بالسعادة فإنه يزيد مساعيهم لزيادة الدخل وتحسين فرص الحياة.

ومن الواضح أن مكان الولادة يحدد مصير الشخص، فبالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية الإنسانية في أي بلد يستطيع المتابع للشأن العام والتنموي أن يقدر الفرص التي سوف يحصل عليها هذا المولود، كالعمر المتوقع وسنوات التعليم والرعاية الصحية والغذائية، كما فرص العمل والتأهيل المهني والاندماج في التقدم العالمي. هكذا أيضا تزيد اللامساواة حدة وسرعة، وفي الوقت الذي تناضل فيه أمم لتوفير الحد الأدنى من الغذاء والمطاعيم الصحية، يكون في مقدور أطفال آخرين البدء بالتعليم منذ سن الثالثة، وتلقى مهارات الحياة والمعرفة والتواصل مع العالم منذ سن مبكرة، وعندما يكون الفتيان في المجتمعات والدول المتقدمة قادرين على التخرج من

الجامعة في سن الخامسة أو السادسة عشرة ويمتلكون مهارات متقدمة في العمل والحياة وقادرين على الحصول عل دخل مرتفع ومستويات معيشة متقدمة؛ يكون أقرانهم في دول ومجتمعات أخرى يقدرون بالكاد على القراءة والكتابة ويعانون سوء التغذية وضعف البنية الجسدية لدرجة العجز عن أداء الأعمال الزراعية والإنشائية التي لا تحتاج إلى مهارات تعليمية متقدمة، ولا أمل يبدو في الأفق أمامهم سوى الهجرة إلى الدول الغنية والقيام بأعمال هامشية ورثة مقابل الاستمرار في البقاء على قيد الحياة.

لا نحتاج لجسر كثير من الفجوات الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية إلى مساواتها في الدخل، فذلك أمر مستحيل، يكفي أن تساعد الدولة والمجتمعات والمنظمات الاجتماعية المواطنين على التقدم في العمل والحياة وتوفر لهم فرصا عادلة ومتساوية في التعليم والصحة والعمل، ولا بدّ أن يحدث بعد ذلك تفاوت في الدخل والفرص والأعمال، لكن يمكن تقليل إن لم يكن إلغاء الفجوة الاجتماعية بين الطبقات من خلال دعم وتشجيع أسلوب حياة يتشابه فيه المواطنون جميعا بمختلف طبقاتهم ومستوى دخولهم. وقد كانت الطبقة الوسطى على الدوام دليل الفقراء والأغنياء معا لبناء نموذج سائد في أسلوب الحياة يجمع بين المواطنين، وليس صعبا استعادة الدور الريادي للطبقة الوسطى، ولكن يمكن أيضا من خلال التشريعات والمؤسسات التعليمية صياغة وتكريس أسلوب حياة وثقافة مجتمعية تجمع بين المواطنين جميعا، وفي ذلك يمكن بناء تماسك اجتماعي للأمم والأفراد، وزيادة مستوى الثقة في العمل والحياة بين المواطنين بعضهم بعضا وبين المواطنين والمؤسسات، وتلافي الانقسام الاجتماعي والشعور بالإقصاء والتهميش أو الاستعلاء والتميز، ففي ظل الشعور الكاسح بعدم المساواة تنشأ حالات وظواهر خطيرة، مثل الخروج من المجتمعات والخروج عليها، وعجز النخب عن قيادة وإلهام المجتمعات والأفراد، وانحسار أو عجز القيادات الاجتماعية، لتصعد في المجتمعات والطبقات والمدن قيادات غاضبة واحتجاجية أو فوضوية، أو تتقدم قيادات

جديدة من غير مؤهلات وإمكانيات للتأثير الإيجابي، ولا يمكن بطبيعة الحال الحديث عن تيارات سياسية واجتماعية تتجادل وتتنافس في المجال العام من غير تشابه في أسلوب الحياة، فهذا التشابه هو الذي ينشئ الأسئلة والأفكار والتطلعات.

لقد أنشأت الشبكية فرصا ومشاعر بالمساواة بين جميع الناس، وهذا أمر إيجابي، لكنه ساهم في زيادة مشاعر السخط وعدم الثقة، وفي مقدورنا بإعادة توجيه التعليم وخطط التنمية بناء القدرات والمهارات والالتزامات تجاه المجتمع والبيئة والقيم العامة على النحو الذي يجعل جميع المواطنين متشابهين بنسبة كبيرة، وفي المقابل فإن عدم المساواة أو الشعور بها يؤدي إلى حرمان فئة واسعة من المواطنين من ثمار التنمية، وتآكل كرامة الإنسان، والاعتراف والاحترام الاجتماعي.

تسير المؤسسات الحكومية والاجتماعية في اتجاه خاطئ حين تعتقد أن المساواة تتحقق بحلول توعوية ثقافية أو دينية، صحيح بالطبع أن الثقافة الاجتماعية تعزز القيم والاتجاهات السلبية أو الإيجابية، لكنها (الثقافة) لا تتشكل بالتوعية، وإنما هي محصلة منظومة واسعة ومعقدة من السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل إن الحلول والبرامج التوعوية تتحول إلى العمل ضد الذات، وتزيد الشعور بالسخط والنفور وتكرس عدم المساواة، فالتوعية بحد ذاتها يمكن أن تكون نوعا من الاستعلاء والوصاية.

ثقافة المساواة تتحقق على نحو عملي بالتفاعل مع سياسات وتشريعات للعدالة والمساواة والتشابه بين الناس، مثل تنظيم وتصميم البيوت والمدن والأحياء والشوارع والأرصفة على نحو يعطي شعورا بالمساواة والمسؤولية الاجتماعية، فلا يجوز أن يكون تصميم البيوت والمباني مفتوحا ومتفاوتا، لكن يجب أن تخضع لأنظمة واعتبارات موحدة ومتشابهة، وبالطبع فإن تطبيق القانون بعدالة ومساواة، وكذا خضوع الناس جميعا للقانون والقضاء والالتزامات الاجتماعية والقانونية والبيئية ومحاسبة المخالفين جميعا من

غير تمييز؛ تنشئ حالة من التشابه والثقة بين الناس، .. ولا بأس بعد ذلك أن تكون المساواة جزءا من محتوى الآداب والثقافة والفنون كما المحاضرات والمواعظ والكتابة الصحفية والعامة.

تنمية للجميع

التنمية البشرية تعني حرية الإنسان وفرصه في العيش بملء الإمكانات، لكل الأفراد، وليس للبعض ولا الأغلبية، لكن للجميع، في كل مكان، وفي الحاضر والمستقبل، هكذا يفسر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية مفهوم «تنمية للجميع» فالعدالة لا تقاس بعدد الذين يتمتعون بها لكن بعدد الذين يُظلمون، والديمقراطية لا تقاس بعدد الذين يتمتعون بالحريات لكن بعدد الذين يحرمون منها. وبالطبع فإن الفكرة تبدو واضحة وبسيطة لكنها صعبة التطبيق في الواقع، لكنها تمثل بالنسبة لنا الكمال الذي نحاول الوصول إليه أو الاقتراب منه، وهي أيضا دليل العمل والتقييم للبرامج والسياسات والتشريعات، فليست قصص النجاح التي تقدم في الإبداع والتعليم والتنمية دليلا كافيا على الإنجاز، بل إنها قد تضللنا كثيرا، وتخفي الانحياز والعيوب الخطيرة في إدارة الموارد وسياسات الإنفاق العام وإدارة وتوزيع الضرائب، وربما تؤشر إلى الفشل أكثر من النجاح، فأن يتاح لفئة من المواطنين فرص التمتع بالفرص والخدمات والمرافق والموارد العامة أكثر من غيرهم يعني فشلا وظلما أكثر من ألا يكون ابتداء مثل هذه النماذج.

يتقدم في بلادنا مستوى التنمية مؤشرا إليه بالدخل والتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي، لكن المقياس العادل والصحيح للتقدم هو في قياس الفجوة والفروق في منافع التنمية بين الفئات والأفراد، الفروق بين المدن والمحافظات والطبقات والفئات الاجتماعية والفروق بين الذكور والإناث وبين الكبار والصغار، ومدى فرص الفئات الخاصة من الفقراء والمعوقين والمرضى وكبار السن في الحصول على الخدمات والرعاية التي يستحقونها. وفي العدالة الضريبية في تحصيلها وتوزيعها على المكلفين ثم في أوجه إنفاقها على المجالات والأولويات التي فوضت السلطة التنفيذية بإدارتها وتطويرها.

تركز إذن عمليات التنمية ونقدها على أوجه الحرمان وعدم المساواة، ومنها ما تراكم وتعمقت جذوره، ومنها ما استجد في السنوات الأخرة، مثل الكراهية والتطرف والعنف، ولذلك فإننا مدعوون حكومة ونوابا واحزابا ومجتمعات وأفرادا إلى أن نسأل أنفسنا ونواصل السؤال من يقف خارج التنمية ومن داخلها؟ ولا نحتاج إلى جهد كبير لنلاحظ «الخروج» في المهمشين والفقراء واللاجئين والمعوقين والمرضى وكبار السن، وفي المحافظات والمناطق، على سبيل المثال أن تكون الطريق الرئيسية التي تربط شمال البلد بجنوبها شبه مدمرة بداء من المطار إلى العقبة وتكون في مواصفات باذخة ومتقدمة بين عمان والمطار يؤشر ذلك ببساطة ووضوح من يستفيد من الإنفاق على الطرق ومن لا يستفيد!

إن المتوسطات الحسابية لا تمنح فكرة كافية، لكن فهم المشهد الحقيقي يستمد من الاحصاءات التفصيلية والمؤشرات المتعددة والمختلفة، كأن ننظر إلى عدد وتوزيع حوادث المرور والجرائم وتغير اتجاهاتها كميا واجتماعيا، أو نسبة الذين يتمتعون بالتقاعد والتأمين الصحي ممن هم فوق الستين ثم الفرق بين الرجال والنساء في ذلك، ثم توزيعهم في المدن والمحافظات، وعدد المستشفيات وأسرتها وعدد الأطباء والممرضين ثم توزيع هذه المؤسسات، ونوعية ومستوى التعليم سواء في مؤشراته الكمية؛ عدد الغرف الصفية وتوافر المختبرات والمكتبات والأنشطة اللاصفية أو في مؤشراته النوعية مثل محتوى المناهج ومستوى التحصيل العلمي والمعرفي، وفرص التلاميذ في الحصول على مهارات الحياة والإبداع والقدرة على العمل والمشاركة والاعتماد على الذات.

يضع تقرير الأمم المتحدة تصورات وأهدافا للعالم في عام 2030 بحيث لا يكون احد في العالم خارج مسار التنمية وتكون الفجوة بين الناس أقل مما هي عليه اليوم. وليس ذلك بعيدا عنا في الزمان ولا في قدرتنا على تصور أنفسنا بعد عشر سنوات؛ ما نحب أن نكون عليه وما يجب! (33)

يقيس تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية التقدم الصحي بمجموعة من المؤشرات، مثل عدد وفيات الأطفال، ونسبة التغطية في التطعيم ضد الأمراض السارية، والرعاية الصحية العامة والأولية، والولادة بإشراف طبي، وعدد المستشفيات والأسرة ، وعدد الأطباء والممرضين، وسوء التغذية بمؤشرات الحصول على سعرات حرارية وحالات التقزم وفقر الدم، والتأمين الصحي

إن التحول في قيادة التكنولوجيا والموارد والأسواق من الصناعة إلى المعرفة جعل المنتجات والسلع التي تنتجها المصانع لا تشكل سوى نسبة ضئيلة في قيمتها النهائية بالنسبة لتكنولوجيا وتطبيقات المعرفة المستخدمة فيها. فجهاز الكمبيوتر لا تساوي صناعته أو المواد المستخدمة في صناعته شيئاً من قيمته النهائية بالنسبة للبرامج التي تشغله أو يحتاجها ويريدها المستخدم، وكذا معظم التكنولوجيات والأدوات المستخدمة اليوم في الحياة والعمل والأسواق والمؤسسات. وهكذا فإن رأس المال البشري يكون هو المورد الأكثر أهمية في الحياة والموارد، وبطبيعة الحال تتحول الفلسفات والمؤسسات التعليمية باتجاه إعداد وبناء رأس المال البشري، وسوف يكون أهم ما تقدمه العمليات التعليمية وبخاصة في المرحلة التأسيسية والانتقالية التي نشهدها هو تزويد الإنسان ومنذ مرحلة مبكرة بالاحتياجات المعرفية التي تؤهله ليخوض الحياة والعمل، ليس كصاحب مهنة أو حرفة، وإنما كإنسان بإمكانه الاعتماد على نفسه وتعليمها. بمعنى أن هدف التعليم يتحول إلى أن يكون الإنسان عند بلوغه السادسة عشرة قادراً على أن يواجه الحياة الجديدة ومتطلباتها بمؤهلات ومعارف كافية، والكثير منها لا تعلّمه مدارسنا وجامعاتنا اليوم، وبعضها (إن لم يكن أكثرها) مما تقدمه الجامعات يجب أن يتعلمه في طفولته ونشأته، وبعضها (بل كثير منها) لا حاجة لتعليمه، بل هي متروكة لكل فرد مستقلاً ليختار منها ويعلّم نفسه ما يشاء.

سوف يكون الإنسان القادر على العمل والإضافة هو من يتمتع بصحة جيدة ويقدر

على أن يعمل بنفسه ولنفسه ويداوي نفسه بنفسه ويعلّم نفسه بنفسه. وفي ذلك فإن المدارس سوف تتحول لتعليم الأطفال والناشئة وتزويدهم بالغذاء الجيد والعادات الصحية والقدرة على التفكير والاستماع والتفاعل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل ذلك يتوقع أن يبدأ التعليم في سن الرابعة أو الثالثة لضمان التنشئة الصحية والتغذوية في الوقت المناسب، ولتزويد الأطفال بمعارف أكثر تقدماً، وهي مما يتعلمه الناس في المرحلة الجامعية مثل الزراعة والغذاء والدواء والطب والفلسفة (المعرفة المؤسسة) والموسيقى والفنون والرياضة والسلوك الاجتماعي والصحي.. بمعنى أن الطالب سوف يتلقى مع بلوغه السادسة عشرة ما يتلقاه اليوم خريج الجامعة. وفي الوقت نفسه فإن كثيراً من المعارف والمجالات التي تقدم في المدارس يجب أن تؤجل لتكون اختيارية في المرحلة الجامعية التي سوف تبدأ في سن السادسة عشرة، وسوف تكون الجامعات بيوت علم وخبرة يبدأ الطالب بها بما يبدأ به اليوم طلبة الماجستير والدكتوراه. وبالطبع سيكون هناك خاسرون ورابحون جدد، وستتقدم فئات جديدة وتنسحب أخرى.

يبدو الطلب اليوم في سوق العمل يتزايد على المهارات المعرفية المتقدمة والإبداعية، وفي التغير الكبير والسريع في المهارات المطلوبة صارت المؤسسات التعليمية تواجه تحديا في قدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل، ويلاحظ البنك الدولي أن هذا التحول في الأعمال يزيد أهمية التعليم في الطفولة المبكرة والتعليم العالي وتعليم الكبار خارج الوظائف والمؤسسات التقليدية والتعلم الذاتي المستمر طوال الحياة.

لقد جعلت الحوسبة ومتوالياتها التكنولوجية كثيرا من الوظائف والأعمال عتيقة وليست موضع طلب، فعلى سبيل المثال يجعل انخفاض أسعار المعدات والأجهزة مهارات الإصلاح والصيانة قليلة الجدوى والأهمية، وأصبح من فضول القول إن الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس اليوم سوف يعملون عند تخرجهم في مهن وأعمال ليست

موجودة بعد، وهناك بالطبع كثير من الأعمال والمصالح القائمة اليوم لم تكن موجودة قبل ثلاثة عقود أو عقدين من الزمان، وفي مقدور اي واحد منا أن يتذكر أو يقوم بجولة مشيا على الأقدام في الشوارع والأسواق ويلاحظ أنماطا واتجاهات من الأعمال التجارية والمصالح لم تكن موجودة قبل سنوات قليلة ويستطيع أن يتذكر أيضا كثيرا من الأعمال والمصالح التي كانت موجودة ثم اختفت. وعلى سبيل المثال يعمل اليوم في الهند حوالي 4 ملايين شخص في تطوير التطبيقات الحاسوبية وأجهزة الموبايل؛ وحوالي نصف مليون مزارع في أوغندا يشتغلون في الزراعة العضوية. ويتوقع أن يزيد الطلب على العاملين في تصميم المواقع الالكترونية وفي الدراسات الاكتوارية وتحليل البيانات الضخمة والمعقدة. ولم يعد نادرا القول إن أعمال السكرتاريا وإدخال البيانات تتجه الى الذاتية والتحوسب. ويمكن الملاحظة كيف يتزايد الطلب على الاشتراك في خدمات الانترنت واقتناء الحواسيب والموبايلات الذكية في المنازل والمكاتب، ويؤثر ذلك بالطبع على تسيير الأعمال والخدمات الذاتية والتجارية، ووجهتها وطبيعتها أيضا.

تؤكد دراسات تطوير القوى العاملة على المهارات المعرفية المتقدمة، والمهارات الاجتماعية - العاطفية ، والقدرة على التكيف ، وهي مزيج من المهارات المعرفية والاجتماعية - العاطفية. ويبدو مرجحا بالطبع أن المعرفة المتقدمة والقدرة على الاستيعاب والتكيف هي أفضل وأهم ما يمكن عمله لأجل مرحلة اختلافها مؤكد، لكن معالمها ليست واضحة. ومن الملفت كما يلاحظ البنك الدولي ان الطلب على المهارات المتوسطة قد تزايد في الأردن بين عامي 2000 – 2016 بنسبة 7.5 في المائة خلافا لاتجاهات الطلب على الأعمال والمهارات! وحدث نمو بنسبة أقل على المهارات مرتفعة المستوى، لكن يبدو واضحا تراجع الطلب وبنسبة كبيرة على الأعمال منخفضة المهارة.

وتظهر دراسات تحليل الأجور أنها زادت بنسبة 10 – 20 في المائة بسبب القدرة على حل المشكلات وتعلم مهارات جديدة وخاصة تلك المهارات التي لا تستطيع

الآلات (حتى الآن) تعلمها مثل المهارات الاجتماعية والعاطفية والتعرف على المشاعر والاهتمام بالآخرين وإقامة علاقات إيجابية، ومن المرجح أن يظل الطلب على الإبداع والابتكار والتفاعل الاجتماعي عالياً. ويمكن أن تتضمن قائمة المهارات المطلوبة الرغبة في المعرفة والتعلم والذكاء العاطفي والتعاطف والقيادة والعمل الجماعي وحل النزاعات وإدارة العلاقات، و حتى عندما يحوسب التشخيص الطبي؛ سيظل الأطباء يلعبون دورًا حيويًا في تقديم التعاطف وإدارة المعلومات والتفاوض على المواقف الصعبة بطريقة إنسانية. (34)

إن المهارات والأعمال والمهن التي تطورت عبر القرون وعلى نحو متراكم وليس مفاجئا تبدو اليوم عرضة للتغير فجأة بين عشية وضحاها، وهذا يتطلب قدرة وجرأة في التخلي عن كثير من أساليب ومحتويات التعليم والتدريب وإعادة التعلم بسرعة، الأمر الذي يجعل التفكير النقدي وفهم المشكلات وحلها مهارة أساسية وضرورية، وكذلك القدرات والنفسية والعاطفية المتقدمة والقدرة على التنبؤ والاستشراف، ويظل التحدي الأساسي اليوم هو في إدخال هذه المعارف والمهارات في المناهج التعليمية ومنذ مرحلة الطفولة المبكرة، ويتحمل الأفراد أيضا مسؤولية كبيرة لمواصلة التعليم الذاتي من أجل التكيف وتطوير المهارات واستدراك ما تفوته المؤسسات التعليمية والتدريبية.

هل يمكن الحصول على تعليم متقدم للفقراء؟ تطبق اليوم على نطاق واسع برامج تعليمية وتدريبية من خلال الانترنت، ومن الملفت أن أكبر خمسة برامج للتعليم عن بعد تزدهر في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل، الهند ثاني أكبر مستهلك لدورات الإنترنت الضخمة والمفتوحة، وفي الصين أكبر بوابة للتعليم، وقد استفاد منها في عام 2018 عشرة ملايين طالب، وأطلقت في البرازيل برامج للماجستير في إدارة الأعمال عبر الانترنت، لكن ضمان جودة التعليم والمخرجات يمثل تحديا أساسيا وخطيرا في مثل هذا النوع من التعليم والتدريب، فمازال خريجو هذه البرامج أقل مستوى في الكفاءة

من الذين تخرجوا من المؤسسات والبرامج الشخصية والتقليدية (35)، لكن وفي جميع الأحوال لن تظل الأنظمة التعليمية معزولة عن التطورات والتطبيقات التكنولوجية الجارية، وفي ظل التكاليف والقيود الكثيرة على التعليم والتطور المهني سوف تظل برامج الانترنت خيارا أساسيا ووجهة الطلاب الفقراء الراغبين في المعرفة، ولن يكون أيضا أمام القائمين على هذه البرامج سوى رفع مستوى الجودة وتطوير الأداء لأجل مواكبة الاحتياجات المعرفية والتدريبية. وفي المقابل يجب التذكير أن الجامعات التقليدية تتراجع كثيرا في قدرتها على تقديم المهارات والمعرفة المطلوبة واللازمة، حتى تلك المتطلبات التي صارت تعتبر تقليدية مثل التفكير الناقد وحل المشكلات والتواصل الاجتماعي، أو في تخصصات تقليدية مثل الحاسوب والإدارة.

وقد بدأت جامعات كثيرة حول العالم في تخصيص سنة دراسية على الأقل لبرامج التعليم العام لأجل إكساب الطلاب مهارات معرفية عامة، لكن ما اسمعه وأرجو أن أكون مخطئا من مراقبين وطلاب وأساتذة في الجامعات الأردنية أنه تطبيق لم يكن منتجا برغم أهدافه وأفكاره الجميلة؛ بسبب عدم الجدية وضعف مستوى التدريس، وفي المقابل فإن تقرير البنك الدولي عن التجربة في هونغ كونغ ورواندا وتونس وإسبانيا وجورجيا يؤشر إلى تقدم في الإبداع والتصميم ومهارات التفكير (36). ويفترض أن التعليم الجامعي يوفر للطلاب مهارات وقدرات سلوكية؛ مثل التخطيط والعمل الجماعي وحل المشكلات، الاستماع والثقة بالنفس، والتفاوض. وتؤشر الدراسات الاستقصائية لأصحاب العمل والمهندسين في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية أنها مهارات ذات أهمية تساوي وقد تفوق المؤهلات الفنية والأكاديمية.

وتستثمر جامعات كثيرة في البحث والابتكار، وبعضها معروف ومشهور في هذا المجال يعرض منها تقرير البنك الدولي جامعات ستانفورد وكاليفورنيا وكامبريدج وأكسفورد ومعهد ماساتشوستس، لكن بدأت جامعات في دول متوسطة الدخل تستثمر في

البحث والابتكار والتكنولوجيا الحيوية والطب والنانو تكنولوجي والروبوتات، مثل جامعة مالايا وجامعة بكين.

لقد أظهر البحث والتطوير في الجامعات أن فرص الابتكار مستمدة من البيئة الاجتماعية والتعليمية أكثر من الأجهزة والأثاث المباني، وفي مقدور الجامعات والحكومات تحقيق مستوى عالي من الأداء بواسطة تشجيع البحث العلمي واجتذاب الباحثين والتركيز على معايير الجودة.

الفكرة الأساسية أن في مقدورنا أن نطوّر التعليم الجامعي ليكون متقدما وإبداعيا بالموارد والفرص الممكنة والمتاحة، وما نحتاجه لأجل ذلك أن نحدد بوعي واقتدار الاحتياجات التعليمية والتدريبية والسلوكية، وأن نفحص مواردنا وقدراتنا الفنية والبشرية، وأن نوظفها أحسن ما يمكن توظيفه، وقد أثبتت التجربة الفعلية أن الهدر والتراجع في مستوى التعليم مرده إلى فشل ممكن تجاوزه وعدم تفعيل الإمكانات والموارد المتاحة، بل وأسوأ من ذلك أننا أنفقنا الكثير لأجل إعداد الكوادر المتقدمة والمؤسسات المناسبة لكن معظم ما ننفقه يستفيد منه دول ومجتمعات تبحث عن الكفاءات الجاهزة، هكذا يشهد العالم اليوم هجرة واسعة للكفاءات العلمية؛ تستفيد منها دول ومجتمعات، وتخسر أخرى.

تزيد الحاجة إلى المعلم لكن تقلّ الحاجة إلى غرف ومبانٍ مدرسية وأنظمة تعليمية نمطية، فالمدرسة تتحول إلى نادي تعليمي اجتماعي، يتجمع فيها التلاميذ بحرية وعفوية لأجل النشاط التعليمي والثقافي والاجتماعي والرياضي، والمعلم يتحول إلى مرشد أكاديمي وتربوي واجتماعي وصحي، يقدم المعرفة ويتابع التحصيل العلمي من خلال الشبكة، ويلتقي التلاميذ ليس لأجل التعليم المباشر لكن للإرشاد والمتابعة والتنسيق، وفي ذلك يصعد التعلم الذاتي والتعليم المستمر كما الفروق الفردية، ويكون في مقدور المعلم أن يقدم لكل تلميذ على حدة ما يحتاج إليه على نحو خاص وحسب مستواه المعرفي

وحالته الصحية والاجتماعية والنفسية، ستنتهي الدروس الموحدة والتعليم المتشابه لجميع التلاميذ بالتساوي، لكن سيتلقى كل واحد حسب قدرته ومواهبه واتجاهاته وسوف يتفاوت التلاميذ بالطبع برغم تساوي أعمارهم في التقدم التعليمي كما المهارات والمواهب والاتجاهات، سوف تتجه عمليات التشابه والتنظيم الاجتماعي والأخلاقي نحو القيم والتعاون والعمل والعيش معا والتقبل والحوار والاستماع والجدل.. وتصعد الأسرة أيضا كشريك فاعل ورئيسي مع المدرسة والمعلمين والسلطات السياسية والمحلية في شؤون التعليم والتنشئة والتغذية والصحة.

يمثل المعلم حجر الزاوية في التقدم المنتظر، وربما لا يكون اليوم لدى الأمم لصناعة المستقبل واستيعابه سوى المعلم، لكن المعلم الرائد يحتاج إلى معارف وقيم جديدة، وربما لا يكون أحد قادراً على تزويده بها بكفاية، المعلمون هم الذين ينشئون أو يقترحون أو يبدعون التصورات والأفكار والقيم التي ستتحول إلى مناهج وتجارب تعليمية للجيل التالي من المعلمين، لأنها منظومة تتشكل لأول مرة من ميدان التعليم وما يمكن أن يلتقطه المعلمون والقائمون على التعليم من تحديات وفرص وأفكار جديدة ومختلفة. المعلمون يغيرون العالم!

ويبدو أننا نُحمل المعلمين فوق طاقتهم، وخاصة أنهم على مدى العقود الماضية تعرضوا لكثير من العقوق والإهمال والتهميش، وفقدت مهنة التعليم كثيراً من جاذبيتها ورسالتها، كما ضعفت كثيراً مؤسسات تدريب المعلمين وتأهيلهم، لكن لا مناص من العودة إلى المعلم لأن التعليم هو البداية الحتمية للإصلاح واستيعاب المستقبل وصدماته، ولأننا في واقع الحال لا نملك خياراً واضحاً سوى التعليم، إذ يشكل رأس المال الإنساني اليقين الوحيد لمواجهة التحديات التي بدأت تحل مصاحبة للثورة الصناعية الرابعة وتغير كل شيء تقريبا، من الموارد والأعمال والمهن إلى التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للأمم إلى القيم والثقافة الحاضنة والضامنة للسلام والتقدم وإنشاء موارد جديدة أو تعظيم

الموارد القائمة وحمايتها وتجديدها، هكذا فلا نملك لمواجهة مستقبل يبدو مختلفا سوى تعليم كفؤ وصحة جيدة يمكنان الجيل القادم من العمل والإبداع وإنشاء حياة جديدة ستكون مختلفة اختلافا كبيراً عن الجيل الحاضر. إنها المرة الأولى في التاريخ (ربما) التي يعلّم ويقود فيها الجيل الناشئ الجيل السابق، الأطفال اليوم هم الذين يخططون للمستقبل ويفكرون له ويصنعون طريقه. نبحث عن طريق غير موجودة، فالطرق كما يقال تصنعها الخطوات، وليس لدينا سوى أن نستوعب التحدي ونفكر في ما يمكن عمله بما نملك من خيال وحسن نية، ونقتبس التجارب والأفكار الجديدة الناجحة،.. لكن مرجح إن لم يكن مؤكدا أننا نستطيع تجنب الفشل، إذ استطاعت أمم كثيرة أن تعبر التحدي وتحول أزمتها إلى نجاح.

يفترض أن تتطور وعلى نحو فوري وسريع منصات للتعليم والمتابعة الشاملة في التحصيل والكفايات والقيم المعرفية والمهنية، وأن تجري عمليات واسعة في المدارس والأسر نحو التفاعل مع الشبكة على النحو الذي يحولها إلى مصدر عملي ومتقدم للتعليم، ونستطيع بذلك إعادة توجيه الموارد والإنفاق العام على التعليم باتجاه تطوير قدرات المعلمين والناس جميعاً، وأن نحول المدارس إلى فضاءات اجتماعية وإرشادية وإبداعية، وأن نتوسع في تقديم المحتوى وفي الترجمة وملاءمة التعليم مع الشبكة والتفاعل معها، وربما يكون في مقدور الأمم أن توفر التعليم المجاني والمتقدم لجميع الناس على مختلف أعمارهم، ولن يكون حائلاً تقنياً أو مالياً أمام أحد من الناس ليعلم نفسه ما يشاء وما يحب وما يحتاج إليه، إنها فكرة تبدو اليوم ممكنة جداً، ولا نحتاج سوى جرأة العبور إليها، ذلك أن الواقع القائم يظل برغم إدراكنا بضرورة إصلاحه أو تغييره موضعا لعواطفنا ومشاعرنا التي تحمينا (نتوهم أنها تحمينا) من المستقبل ومخاوفه، وبطبيعة الحال فإننا نحب أن نعيش ونسلك كما نفكر ونشعر. لكن ليس دائماً ما يجب أن يكون هو ما نحب أن يكون.

وهكذا يتقدم الإنسان نحو غايته الجليلة الأساسية بما هي المعرفة والحياة الأفضل، إذ الرواية المؤسسة للإنسان أنه أراد أن يعرف وأراد الخلود، وعلى نحو ما فإن الصحة بما هي الحياة أطول فترة ممكنة تمثل للخلود، والمعرفة تمكن الإنسان من وضع الأشياء في موضعها الصحيح، وهذه هي السعاد.

لماذا لم يساعد التعليم في تحسين الحياة والموارد؟ يعتبر الأردن حسب البنك الدولي من الدول ذات العوائد المنخفضة على التعليم والخبرة، بمعنى الزيادة في الدخل الفردي والناتج القومي نتيجة التعليم وزيادة سنوات الدراسة وبسبب الخبرة والتجارب العملية، فالشاب الأردني الذي ينهي الثانوية ويذهب الى العمل يكون دخله بعد سنة أقل من نصف نظيره الألماني، وبعد ثلاثين سنة من التجربة يكون دخله أقل من خمس نظيره الألماني. (37)

الإجابة المحتملة التلقائية للسبب في ذلك هي ضعف مستوى التعليم، فقد حصل الأردن على درجات أقل من المتوسط في البرنامج الدولي لتقييم الطلاب في الرياضيات والعلوم والقراءة، وكذلك ضعف إنتاجية العامل الأردني بسبب ضعف التعليم والتعليم المستمر وبسبب قيم وأنظمة العمل والحوافز والثقافة والسلوك الاجتماعي السائد، وهي فكرة بديهية تؤيدها الدراسات العلمية والميدانية، فالتعليم لا ينتهي في المدرسة أو الجامعة أو الكلية، لكنه يتحول (يفترض) إلى متوالية من الإنتاج والتعليم والمعارف والمهارات الجديدة والمتولدة بسبب العمل والتجربة والتعليم المستمر، وفي دراسات العائد على التعليم بملاحظة التأثير الاقتصادي والمعنوي، وضع مقياس للعائد نتيجة سنة إضافية في المدرسة أو العمل، وعلى سبيل المثال فإن تجربة سنة واحدة في العمل في ألمانيا ترفع الأجر بنسبة 5.5 في المائة، وبالتأكيد فإنها عوائد تؤثر على نحو حاسم في اتجاهات الإنفاق والاستثمار في التعليم والتدريب، فإذا لم يكن للتعليم والخبرة عائد على الدخل فسوف تتدنى مستويات العمليات والمؤسسات التعليمية. كما تؤثر أيضا في

اتجاهات وجدوى المجالات المعرفية والتخصصات التي يقبل عليها الطلاب.

يفترض أن يكون العمل مكملا للدراسة وليس بديلا، وفي ذلك فإنه يجب النظر والمراجعة المستمرة في التعليم على النحو الذي يحسن فرص ومهارات العمل والحياة، وملاحظة التأثير الواقعي والفعلي للدراسة على مستوى العمل في إنجازه وفي الأجر أيضا، إذ يجب أن يكون التعليم المدرسي والجامعي في مستوى من الجودة والمحتوى تمكن العامل من سرعة اكتساب المهارات المطلوبة للعمل والإتقان في ذلك والقدرة على التدريب المتواصل واستيعاب المهارات والمتطلبات المعقدة للعمل والأجهزة المستخدمة في العمل، المكائن المحوسبة على سبيل المثال لن يستطيع العامل الفني تشغيلها وصيانتها من غير مهارات معرفية متقدمة في الرياضيات والعلوم والحاسوب.

التحدي الممكن ملاحظته بوضوح هو كيف يمكن تطوير مهارات ومعارف وفرص ومداخيل فئة من المجتمع تعمل في قطاعات غير مشمولة بالفرص هذه التي ندعو إليها؟ أو ليكن السؤال ببساطة أين يجد هؤلاء الأطفال الذين لم يتلقوا تعليما جيدا، وربات البيوت والنساء اللواتي يعملن في الزراعة أو الاقتصاد غير الرسمي بعد عشرين أو ثلاثين سنة من بدء المشاركة في سوق العمل أي في سن الستين، حيث يتقدم العمر وتقل فرص العمل وتحسين الدخل وتزيد احتمالات المرض؟ هل هناك تقاعد وتأمين يحمي هؤلاء؟ أم أننا ندفع إلى التهميش والعشوائية الاجتماعية أعدادا متزايدة من المواطنين؟ هل يملكون مؤهلات معرفية ونفسية وشخصية تساعدهم على الاستمرار في الحياة بوتيرة من التماسك والشعور بالمعنى والمشاركة والتضامن؟ أم أننا ندفع إلى الهشاشة والأمراض الجسدية والنفسية والاكتئاب والعزلة والشعور بالوحدة أعدادا متزايدة من المواطنين؟

إن الأرقام والمؤشرات تدل بوضوح على العلاقة المباشرة بين مستوى التعليم والخدمات الأساسية وبين تحسين الحياة والشعور بالرضا.. ولا بد أن ذلك يفسر

أيضا ظواهر التطرف، فبقدر ما ندفع الناس إلى التهميش فإننا ندفعهم أيضا إلى التطرف والكراهية، ولا يمكن مطالبة الناس بالتخلي عن الأوهام من غير تغيير الظروف التي أنشأت هذه الأوهام.

التكامل الاجتماعي

يعبر عن التكامل الاجتماعي في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بمجموعة من المؤشرات: «العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف» وتقاس بنسبة العاملين إلى مجموع السكان، ومعدل البطالة بين الشباب، وتشغيل الاطفال، ومجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة، والمؤشر الرئيسي الثاني هو «رفاه الأفراد» ويقاس بمجموعة من المؤشرات، هي الرضا العام بالحياة، والرضا بحرية الاختيار، والرضا بالوظيفة، والمؤشر الثالث هو «النظرة إلى المجتمع» ويقاس بالثقة في الأفراد، والرضا بالمجتمع المحلي، والثقة في الحكومة الوطنية، والمؤشر الرابع هو «الأمان البشري» ويقاس بالشعور بالأمان، ومعدل جرائم القتل، ومعدل الانتحار.

تستمد مؤشرات الرضا العام من استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب الرضا العام بالحياة: حصيلة الردود على سؤال: تخيّل نفسك على سلّم صعوداً من الدرجة صفر إلى الدرجة العاشرة، مفترضاً أن الدرجة السفلى تمثل أدنى مستوى قد تعيشه في الحياة والدرجة العليا أفضل مستوى، وكلما صعدت في الدرجات تحسّنت حياتك. على أي درجة تشعر أنك تقف اليوم؟ ومجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة: الخسارة التي يسجلها دليل التنمية البشرية الأصلي بسبب عدم المساواة، وهي حصيلة الفارق بالنسبة المئوية بين قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة، والرضا بحرية الخيار: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: في هذا البلد هل أنتَ راضٍ أو غير راضٍ بحرية الخيار المتاحة لك للتصرّف بحياتك، الرضا بالوظيفة: نسبة المجيبين «براضٍ» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل أنتّ راضٍ أو غير راضٍ بوظيفتك؟ والثقة في الأفراد: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل ترى أن معظم

الأفراد جديرون بالثقة، أو عليك توخي الحذر في التعامل معهم؟ والرضا بالمجتمع المحلي: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل ترى أن الظروف الاقتصادية في المدينة أو المنطقة حيث تعيش في حالة تحسّن؟ والثقة في الحكومة الوطنية: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تثق في الحكومة الوطنية في هذا البلد؟ والشعور بالأمان: نسبة المجيبين «بنعم» على سؤال استطلاعات غالوب العالمية: هل تشعر بالأمان وأنت تسير بمفردك ليلاً في المدينة أو المنطقة حيث تعيش؟

الثقة والأمان والرضا هي موارد اقتصادية تنعكس اليوم بوضوح على الموارد والأعمال والأداء العام، ومن المهم جدا النظر إليها باهتمام كبير والعمل على تحسين الثقة بالأفراد!

ويشكل كبار السن 5.4 في المائة من السكان في الأردن (38) وهي نسبة تتزايد ويتوقع أن تصل إلى 9.2 في المائة عام 2030 والى 17.4 في المائة عام 2050 وهم اليوم فئة من المواطنين في حاجة الى منظومة من التراتيب والرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتزايدة والمكلفة للدولة والأسر، ولكن يمكن بقدر من الادارة الرشيدة تحويل كبار السن الى فئة مندمجة ومنتجة في المجتمعات وفي التنمية والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

يتمتع 42 في المائة فقط من كبار السن في الأردن براتب تقاعدي، ويشكل النساء 18 في المائة فقط، ما يعني أن معظم كبار السن يشكلون عبئا ماليا على ذويهم وأسرهم، وفي حالات كثيرة فإنهم يمثلون تحديا ماليا كبيرا لأسرهم اذا كانوا في حاجة الى رعاية تمريضية او مرافقين على مدار الساعة او اذا كانوا يعانون من أمراض مزمنة ويحتاجون إلى ادوية كثيرة مكلفة.

لا يكفي الاستشهاد بحالة التماسك الأسري والاجتماعي كمؤشر على الحالة الجيدة

لكبار السنّ، ويجب أن تؤخذ بجدية تقارير ومؤشرات Global Age Watch Index (39) فلا يكفي أن يكون كبار السن يتمتعون برعاية ومسؤولية ذويهم ان كانوا يحتاجون إلى ذلك، ولكنهم في حاجة إلى منظومة رعاية صحية واجتماعية لا تقدر عليها الأسر، كما أن الأسر نفسها في حاجة إلى تدريب وخبرات في الرعاية غير متوفرة لمعظمها، وإذا اضيف إلى ذلك غياب المؤسسات الاجتماعية والصحية المتخصصة بكبار السن وعدم مراعاتهم في تصميم البيوت والمرافق والطرق ووسائل المواصلات، وهناك إساءات صامتة ومتقبلة يتعرض لها كبار السن في الأسر ولا ينظر إليها باعتبارها كذلك، مثل العزلة والتهميش والوصاية وعدم التقدير وعدم الفهم وملاحظة التغيرات الصحية والنفسية التي يمرون بها.

ثمة ظروف وتحولات جديدة في بنية العمل والمجتمع تلحق ضررا بالغا بكبار السنّ، منها الهجرة الداخلية والخارجية للأبناء من أجل العمل، وساعات العمل الطويلة لمرهقة لمعظم الابناء وذوي كبار السن ما يجعلهم في عزلة موحشة، وأمراض وأعباء الشيخوخة التي تحتاج إلى أدوية واجهزة طبية مكلفة تفوق قدرة معظم المواطنين، وضعف الاحتمال والقدرة على الحركة والعمل والخدمة الذاتية ما يعني تشكل ضرورات جديدة كان ممكنا الاستغناء عنها من قبل، مثل التغذية الصحية والتدفئة والمجالسة والرعاية الحثيثة في الحياة اليومية، وهذا يعني ببساطة حاجة كبار السن غالبا الى متابعة تمريضية ومعيشية ويومية واجتماعية على مدار الساعة أو لساعات طويلة من اليوم والليلة.

وفي غياب الخدمات المؤسسية العامة الكافية لكبار السن فإن المواطنين يتحملون عبئا عمليا وماليا كبيرا يفوق طاقتهم، ويواجهون الحالة بخبراتهم وإمكانياتهم المتاحة ما يعني بالضرورة وجود مشكلات واخطاء وتقصير لا يكفي لمواجهتها وحلها حسن النية.

وتعكس أوضاع المعاقين في أي بلد حالة التقدم والتنمية فيه، ولا يمكن النظر إليها

بغير ذلك، فالعناية بالمعاقين ورعايتهم لا تأتي مستقلة أو معزولة عن التنمية الشاملة، والعكس صحيح أيضا، فما يواجه المعاقين من صعوبات ادارية ومعيشية ونفسية هي تعكس الصعوبات نفسها في الدولة والمجتمع، ولكن المعاقين هم الأكثر تأثرا بهذه الأزمات، والأقل قدرة على مواجهتها، فتبدو مشكلتهم اكثر وضوحا أو كأنها تخصهم، وبالطبع فليست هذه المقالة ضد توجيه عناية خاصة بالمعوقين ومساعدتهم بمنظومة من البرامج والمخصصات التي تستهدف ادماجهم في المجتمع والعمل والحياة العامة وتنفيذ برامج واقامة مؤسسات تستهدفهم بشكل خاص في التعليم والتأهيل والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية.

يشكل المعاقون بشكل عام 10 في المائة من السكان كمعدل عالمي، وبالطبع تختلف النسب والأرقام حسب المعايير المحددة لتعريف الإعاقة والمعاق، وأن تعتبرهم دائرة الإحصاءات العامة الأردنية 1.23 في المائة من السكان حسب المسح السكاني الشامل الذي جرى عام 2004 لا يعني أن نسبتهم في الأردن أقل من المعدل العالمي ولكن ذلك يعكس المعايير التي وضعتها دائرة الإحصاءات لتعريف المعاق، عدا عن الميل الاجتماعي لإخفاء المعلومات عن المعاقين، ومؤكد بالطبع أن الفقر ونقص الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) سبب رئيسي للإعاقة، ثم تؤدي الإعاقة إلى متوالية جديدة من الفقر والتهميش، وهكذا ففي معالجة الفقر وتطوير الخدمات الأساسية كمّا لتشمل جميع المواطنين ونوعيا لتكون قادرة على توفير الاحتياجات والمعيشة الكريمة اللائقة لجميع المواطنين،.. هذه الـ «جميع» ضرورية وأساسية، فلا معنى لوجود نماذج جميلة ورائدة في الاهتمام بالمعاقين وتكريمهم إن لم تكن الخدمات الأساسية والرعاية تشمل جميع المعاقين.

ومن أسوأ ما يتعرض له المعاقون في مجتمعاتنا هو المعاملة غير اللائقة في الأسرة والمدرسة والعمل والشارع، وبالطبع فإن ملاحظة السلوك غير الاجتماعي الظاهر يؤشر

على أن المعاقين والمستضعفين يتعرضون لمعاملة سيئة، طالما أن الاقوياء يواجهون صعوبات في التعامل ويتعرضون للإهانة والسخرية والاعتداء والاستقواء والشتم! ولا يمكن الحديث عن استهداف المعاقين من غير وجود مجتمع متراحم ومتعاطف مع جميع أفراده وبشكل خاص مع الفئات الخاصة في المجتمع، مثل المعاقين وكبار السن والاطفال والمرضى والغرباء،...

ولا يبدو أنه يحسب حساب المعاقين والمرضى وكبار السن في تصميم وإنشاء البيوت والمرافق والشوارع والمباني والخدمات ووسائل النقل والمواصلات، وهذا لا يؤدي فقط إلى صعوبات في التصرف والحياة ولكنه يؤدي إلى إصابات وإعاقات جديدة وإضافية، .. الذين يسقطون في الحمامات ويصابون بكسر في الحوض بسبب «البانيو» المرعب والمنتشر بشكل عجيب غير مفهوم في البيوت،.. وكأنه يوجد ماء ابتداء! والذين يتعرضون للإصابات والاعاقات في العمل بسبب غياب اجراءات السلامة، والذين يتعرضون للإصابة بسبب عدم الخبرة والتدريب على استخدام الأجهزة الكهربائية والميكانيكية أو بسبب عيوب أساسية في هذه الاجهزة واجراءات السلامة، وبالطبع ثمة معاقون كثيرون بسبب حوادث المرور والتي كان معظمها بسبب مخالفة قوانين المرور او السلوك غير الاجتماعي في الطرق والقيادة.

إن مجتمعا متماسكا ومستقلا مدركا لاحتياجاته وللسلوك الاجتماعي الملائم واللائق يعني إعاقات أقل ويعني بالضرورة أن المعاقين يجدون فرصا جيدة للحياة الكريمة والمساهمة في العمل والإنتاج ولتخفيف إصابتهم.

ما يزال العنف الاجتماعي وخاصة ضد النساء والأطفال والفئات المستضعفة مثل كبار السن والمعوقين سائدا ومسكوتا عنه، بل ويحظى بقبول واسع او تواطؤ، وقصة السيدة التي اقتلع زوجها عينيها وإن كانت حالة نادرة وصارخة تخفي حالات واسعة من الضرب والإهانة والشتم والإهمال تتعرض لها النساء زوجات وبنات وأخوات، والأبناء

والتلاميذ في المدارس على يد معلمين أو زملاء، ويعيش عدد كبير من كبار السن والمرضى في حالة مزرية من الإهمال والإهانة والتهميش، وفي استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أجاب 86 في المائة من الناس أنهم يعلمون عن حالات عنف اجتماعي في البيوت والمدارس (40)، وندرك جميعنا او أغلبنا أنها نسبة منطقية، إذ نعرف جميعا ونشاهد ونلاحظ قصص العنف الكاسح في مجتمعاتنا والمتقبل والمتواطأ عليه، وأسوأ من ذلك أنه عنف يقع معظمه في إطار عائلي.

والحال أن حياتنا اليومية تفيض بالكثير من الكراهية والعنف المادي والرمزي، في السلوك الاجتماعي واللغة والشتائم والتحريض والسخرية من الآخر ورفض الاختلاف والتنوع.

ويجمل تقدير التكامل الاجتماعي بالشعور بالرضا والثقة، وصار ذلك مؤشرا شائعا ومتداولا لقياس التقدم والتنمية، ويقابله بطبيعة الحال الشعور بالقلق وعدم الثقة بالمؤسسات والأوضاع والمستقبل مؤشرا إلى ضعف أو فشل التنمية، وتشغل اليوم قضايا الرضا والثقة والسعادة اهتماما واسعا في استطلاعات الرأي وفي التقارير والدراسات التنموية، وبالطبع فإنها مؤشرات ثقافية لا تعكس بالضرورة المستوى الحقيقي لمؤشرات التنمية الأساسية، وهي الأمن والكرامة والناتج الإجمالي ومستوى الدخل، والتعليم والصحة والغذاء.

وتنشأ أيضا حيل ثقافية دفاعية في أوساط الفقراء والمهمشين؛ بحيث ترتفع مؤشرات الرضا والسعادة برغم البؤس والفقر والتهميش، وتنخفض أيضا وبطبيعة الحال بسبب الزهد وضعف التجارب والمعارف القدرة على الإدراك والتمييز للأولويات والمهارات والاحتياجات التي يجب أن يحققها الإنسان لنفسه وأسرته ومجتمعه وبلده والعالم، وبالتأكيد أيضا فإن ارتفاع مستوى الدخل والتعليم والمعرفة والمدارك يزيد الشعور بالقلق وعدم اليقين.

لكنهما (الرضا السلبي والقلق الإيجابي) حالتان تؤشران بمنطق واضح إلى عكس دلالتهما الظاهرة، فمن المؤكد أن الرضا والثقة الناشئين عن التهميش أو نقص المعرفة والتجربة يؤديان إلى تغييب محركات التنمية والخدمات الأساسية والعامة، والقبول بالخطأ والظلم وعدم المساواة، وضعف الدوافع والحوافز والاتجاهات الإيجابية نحو التنمية والعمل والتطوير والإبداع والمشاركة والنقد والانتماء والمعارضة الضرورية، كما يؤديان إلى إفشال الخدمات والمشروعات التنموية نفسها برغم الإنفاق والعمل عليها، فالدولة يمكن أن تبني المدارس والمراكز الصحية والطرق والمرافق العامة، لكن ضعف الفاعلية الاجتماعية والحضارية يجعل هذه المؤسسات لا تحقق أهدافها وغاياتها برغم وجودها وعملها، وبرغم النية الحسنة والإرادة في التنمية، بل إنها يمكن أن تتعرض للإهمال والاعتداءات؛ فيتضاعف الهدر والفشل.

ومن القصص الواقعية الطريفة التي حدثت وتحدث بالفعل أن يعتدي مواطنو بلدة أو منطقة على المرافق العامة؛ كالكهرباء والاتصالات والمباني والطرق والمرافق احتجاجا على نتائج الانتخابات، أو بسبب خلاف عائلي أو عشائري!

وفي المقابل فإن ما تؤدي إليه الوفرة والتجربة؛ من قلق وعدم يقين من اتجاهات نحو زيادة وتطوير المهارات والمعرفة والفرص والقدرة على الحوار والاستماع والقبول بالتنوع والاختلاف والتعددية؛ ينشئ متوالية إيجابية من التقدم والمشاركة والإبداع والتماسك الاجتماعي والمناعة الذاتية والاجتماعية تجاه الكوارث والإشاعات والخوف والهلع والأزمات، والقدرة على السلوك الإيجابي، والذكاء الفردي والجماعي والاجتماعي المؤشر إليه بالتعاون والعمل الجماعي (روح الفريق) والتنافس الإيجابي، والخصوصية والفردانية التي تمنح الإنسان الثراء الروحي والاجتماعي والأهمية المستمدة من الذات وليس من خارجها.

يجب التأكيد على أن مؤشرات الثقة والرضا أساسية ومهمة في التخطيط والتفكير

على المستوى الفردي والمجتمعي والحكومي، ويجب الاهتمام بها وتحليلها، .. وتطويرها أيضا لتتحول إلى مؤشرات قياسية واضحة وصلبة تقترب من المؤشرات المادية كالدخل والمرض والغذاء والسكن والطرق والاتصالات،..

المسألة معقدة وليست مباشرة، فالإقرار بأن الثقافة مكون ومحرك أساسي للتنمية والإبداع والرضا والتماسك الاجتماعي والمناعة والسلوك الاجتماعي الإيجابي وأسلوب الحياة الأفضل، لكن الثقافة لا تتشكل في عمليات وعظ وإرشاد وتوجيه، والثقافة بما هي حلّ ليست دليلا إرشاديا مباشرا أو واضحا يمكن تعليمه أو تقديمه في مقالة أو كتاب مثل كيف تتعلم الانجليزية في خمسة أيام، أو في دورات ومحاضرات تدريبية عن تنمية الذات والطاقة الإيجابية والإبداع والريادة، لكنها (الثقافة) محصلة معقدة ومتراكمة للمنظومات الاقتصادية والسياسية، وما من إصلاح ثقافي من غير إصلاح اقتصادي وسياسي، فالمؤشرات الثقافية تشبه الأعراض الجسدية على الصحة والمرض، مثل درجة الحرارة وضغط الدم والألم والصداع والغثيان والإعياء والحيوية والاكتئاب والتحمل،.. هكذا يمكن أن تكون مؤشرات الرضا والقلق مثل الاستشعار الواعي والمبصر لما نحب أن نكون وما يجب أن نفعله لنكون ما نحب.

مواجهة الفقر والتهميش

«ليس ثمة عدل إن كان هناك مظلوم واحد، وليس ثمة حرية إن كان هناك واحد محروم منها»

تحتاج السلطات السياسية إلى أعداء، فلا تطبيق لسيادة الدولة والقانون إلا بوجود أعداء وخارجين على القوانين! وقد كانت على مدى القرون السياسة المفضلة للسلطات السياسية هي المواجهة مع فئات اجتماعية واقتصادية تشعر بالتهميش والظلم، ويسهل دائما أن تقع في أخطاء قانونية أو دينية، فهي على الدوام فئات خارجة على القانون أو الدين! لكنها في واقع الحال أداة غير مباشرة لجمع الضرائب والأتاوات وتأديب وحشد الطبقات الغنية والحلفاء والشركاء الأنيقين الذين لا يصلح معاقبتهم أو أنهم أذكى من الوقوع في خطأ قانوني وديني.

والحال أنها سياسة نجحت في بناء علاقات الخوف والقهر بين السلطة والمجتمعات، وأغنتها عن المعنى في العلاقة بما هي العدالة والحريات والازدهار والانتماء والمشاركة. لكنها سياسة لم تعد مفيدة أو مجدية في مرحلة الشبكية التي قوضت هرم الدول والسلطات والمجتمعات وحولتها هي أيضا إلى شبكة يتساوى فيها جميع الناس. لم تعد السلطة السياسية قادرة على تنظيم علاقتها بالمجتمعات إلا بقدر ما تكتسب شراكة وثقة جميع المواطنين، ولم تعد السيادة تملك معنى غير الثقة! والأمثلة التي تحدث كل يوم والتفاعل الشبكي معها يؤشر إلى أن الحكومات تتصرف مثل فيل في متجر الزجاج!

بموافقتنا على أن الثقة هي أساس العلاقة بين السلطة والمجتمعات نلزم أنفسنا حكومة ومجتمعات وشركات بعقد اجتماعي قائم على بناء منظومة اجتماعية اقتصادية تؤول

في محصلتها ونتائجها إلى مجتمعات وأنظمة سياسية تسودها قيم الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر ونبذ الكراهية والعنصرية والتعصب، ووعي فردي وجماعي بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى المعيشة والتعليم والصحة يقوم على مشاركة إيجابية وإدراك بدهي لخطر الكراهية والقهر على حياة الناس ومصالحهم.

ولا يمكن استثناء أحد أو فئة عندما نستهدف بناء الاعتدال والتنمية والمشاركة في المؤسسات والبرامج والأعمال التعليمية والثقافية والإعلامية والإرشادية، كما لا يمكن الحديث عن العدالة إذا كانت المؤسسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية تستثني من منافعها أحداً من الناس، ولا يمكن تعزيز البيئة العامة وتحصينها من التطرف والكراهية إن كانت هشة وقابلة للاختراق والضعف، فلا منعة فكرية من غير عدالة وحريات ومنعة اقتصادية واجتماعية.

هكذا، يمكن الاستدلال على النجاح والتقدم بملاحظة سياسات التعاون والتعايش في دولنا ومجتمعاتنا، وشراكتنا مع العالم والشراكة بين السلطة والمجتمعات والأسواق وتكاملها، ويمكن أيضاً ببساطة توقع الفشل والكراهية واللامبالاة والانهيار بمدى الفشل الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن الفصل بين الفوضى والانهيار والصراعات السائدة اليوم في دول وبين حالة غياب العدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للفرص والموارد العامة والخدمات الأساسية، .. هي في واقع الحال وكما يقول طرفا الصراع على نحو مباشر أو غير مباشر صراع بين المستثنيين من التنمية والمشمولين بها!

لكن هناك أيضاً ما يمكن ملاحظته من جوانب قوية وإيجابية. فما من شكّ في أن حالة إيجابية من الوعي والمعرفة تتشكل، وأن أصوات النقد والمراجعة اليوم أقوى منها قبل سنوات قليلة، وتتشكل اليوم قناعة شاملة بأن مواجهة الفشل هي بطبيعة الحال مواجهة مع الفقر والظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والأكثر أهمية وإيجابية هو الوعي بأن المواجهة ليست وعوداً أكيدة لكنها محاولات ومغامرة ليست محسومة تلقائياً

لمصلحة الدول والمجتمعات. فلم يعد ثمة يقين، وليس لدينا في هذه الحرب سوى الخيال والنية الحسنة!

يعاني أكثر من 11 في المئة من الناس من الجوع، ويعاني ثلثهم من سوء التغذية، وتزوج سنوياً 15 مليون فتاة قبل سن الثامنة عشرة، ويموت 18 ألفاً يوميًا بسبب التلوث، ويصاب مليونان سنوياً بفيروس نقص المناعة البشرية، وهناك 65 مليون لاجئ، كما يوجد 244 مليون مهاجر طوعاً بحثاً عن حياة أفضل أو هرباً من ظروف سيئة، لكنهم يواجهون الاغتراب الاجتماعي والسياسي والتمييز. وتتعرض حول العالم فئات خاصة للحرمان السياسي والتنموي، مثل النساء والفتيات والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمهاجرين والمنتمين إلى اتجاهات سياسية أو ثقافية معارضة أو مختلفة. (41)

ويقع الظلم على النساء في مجالات وتطبيقات كثيرة، مثل فرص العمل والتعليم الأقل، والحرمان من الميراث والولاية والمشاركة العامة وحيازة الممتلكات، وتتعرض الأقليات للإقصاء من التعليم والتشغيل والمناصب، ويتعرض ذوو الإعاقات الذين يشكلون حوالى 10 في المئة من السكان إلى الوصم والتمييز وصعوبات في الحياة والبيئة المحيطة بهم، وحتى عندما تتاح للناس خيارات أفضل من قبل فإن فئة واسعة تظل مهددة بالفقر والحرمان بسبب الكوارث والأوبئة والجفاف.

ومن أمثلة الحواجز التي تحول دون تعميم التنمية تحكّم النخب بالسلطة والموارد والنفوذ، وعدم قدرة المهمشين على إسماع صوتهم، والهويات والثقافات والتشريعات التمييزية، والعنف والتخويف، والتحيز إلى أيديولوجيات ترجح الانحياز إلى فئة أو حرمان فئة من الناس.

الشعور أو الادراك الأخلاقي لا يكفي؛ لاعتبارات عدة، أولها أن إدراك المظالم

يدفعنا إلى صياغة نظرية علمية للعدالة، كما يدفعنا إلى التفكير في العدل والظلم، كما أن حل الصراعات وبناء العقد الاجتماعي لا يمكن تأسيسه من غير فلسفةٍ سياسيةٍ وعلمية للعدالة، ذلك أن جميع الأطراف تعتقد أنها تمثل العدل، وترى مطالبها ومصالحها عادلة. ويتمتع جميع الناس على مختلف اتجاهاتهم، بشعور بالرضا، حتى الذين يرتكبون المجازر والجرائم يعتقدون أنهم يفعلون ذلك لأجل قضية عادلة! هذا الرضا عن الذات المرافق للحكمة المؤسسية يمنع الدراسة النقدية للنتائج الفعلية.

وبالتأكيد أيضاً، فإن الشعور بالظلم وبناء إدراك علمي للعدالة لا يعملان من غير إدارة واقعية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية، فالتراث المديد في التحليل الاقتصادي والاجتماعي للعدالة لم يقدر على تجاوز حقيقة أن النجاح في تحقيق العدالة يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المتغيرة.

يقول الفيلسوف الاقتصادي أمارتيا سن (42) لم يكن فهم العالم قط مسألة تسجيل لانطباعاتنا المباشرة، الفهم ينطوي حتماً على التفكير، وعلينا أن نقرأ ما نشعر به، وما يبدو أننا نراه، ونسأل إلام تشير تلك المدركات؟ وكيف يمكن أن نأخذها في الاعتبار من دون أن تسيطر علينا؟ وما موثوقية مشاعرنا وانطباعاتنا؟ قد يفيد الإحساس بالظلم بوصفه إشارة تدفعنا إلى التحرّك، لكنها إشارة تتطلب معاينةً دقيقة، ولا بد من أن يكون هناك تدقيق في سلامة الاستنتاج القائم على هذه الإشارات.

ومن المحتمل أن تكون المظالم التي يمكن تسويتها مرتبطةً بانتهاكاتٍ سلوكيةٍ أكثر مما هي مرتبطة بنواحي قصور مؤسّسية، فالعدالة مرتبطة، في النهاية، بطريقة حياة الناس، لا بطبيعة المؤسسات المحيطة بهم فحسب. وعلى سبيل المثال، هناك فئات محرومة اجتماعياً حتى في بلدان غنية جداً وديمقراطية، ويظل أفضل فهم للعدالة هو الفهم السياسي، وعلى الأشخاص المعقولين أن يحترموا المبادئ، حتى لو كانت على حساب منافعهم الخاصة، شرط أن يفعل الجميع ذلك، والمجتمع حسن التنظيم هو الذي ينظمه

بكفاءة مفهوم سياسي للعدالة، يشمل البنية الأساسية للقانون الأساسي، والقضاء المستقل، ومفهوماً قانونياً للملكية، كما أن الأسرة تشكل الإطار الاجتماعي الخلفي أو العدالة الخلفية. وفي ذلك، يملك المواطنون قوة أخلاقية عظيمة، تتمثل بالحس بالعدالة والقدرة على تحصيل مفهوم الخير. وفي ذلك يمكن تسوية الصراعات تسويةً سلميةً معقولةً، تتنازل وتكسب فيها جميع الأطراف، .. وأظن أن هذا هو الدرس الأول للربيع العربي.

ثمة مكتسبات أو خسائر تلقائية يمكن تقديرها بدرجة عالية من الكفاءة والدقة بمجرد معرفة الاسم ومكان الولادة لأي مواطن؛ هي مكتسبات تقرر حياة الإنسان ومصيره، ومصير أبنائه وأحفاده، وبرغم أن ثمة فرص عملية ممكنة ومتاحة للخروج من هذه الدوامة، لكن يجري (ويا للهول) حراستها وإدامتها بمنظومة هائلة من السياسات والتشريعات والتطبيقات المصممة لأجل «الهيمنة المستدامة».. وعلى نحو بسيط وواضح يمكن لأي واحد أن يتوقع مسار حياة أولئك الأطفال الذين ولدوا هذا العام في الأردن، فأن يكون هناك مائة ألف مواطن تقريبا يعيشون بمستوى من الدخل يقل عن دينار ونصف يوميا، يعني أنهم لا يحصلون على غذاء كافي ولا مأوى مناسب للإقامة والعيش، وأن الأطفال الذين يولدون في هذه الأسر لن يجدوا فرصة للتعليم والتغذية السليمة وتلقي المطاعيم الصحية الكافية؛ هكذا نتحدث عن خمسين ألف طفل، عشرهم لن يصل إلى سن الخامسة بسبب الظروف المعيشية غير الملائمة لاستمرار الحياة، والباقي يتوقع أن يكونوا قد ماتوا قبل بلوغهم الخمسين بسبب سوء التغذية وفقر الدم، والفرص العالية لإصابتهم بأمراض جسدية وعقلية ونفسية بسبب ضعف أجسامهم، ونقص العناصر الغذائية الرئيسية للصحة، وهشاشة البيئة التي نشأوا فيها، أو بسبب عدم تحصينهم من أمراض يمكن تجنبها بسهولة، مثل الشلل والجدري، ولن يجدوا فرصا كافية للتعليم وربما لن يذهبوا إلى المدرسة؛ ما يعني أن فرصهم في العمل سوف تضمن مواصلة الفقر المدقع

لهم ولأبنائهم من بعدهم، وبالطبع فإن مشاركتهم الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتهم وأوطانهم سوف تكون معدومة، وربما يكون الاهتمام الوحيد لديهم في الحياة السياسية والعامة هو محاولة بيع أصواتهم في الانتخابات النيابية والبلدية.

وفي مقابل هؤلاء المواطنين هناك آخرون يمكن التقدير أيضا ببساطة لمسارهم ومصيرهم بمجرد الاطلاع على شهادة ولادتهم، فهم سوف يتلقون تغذية كافية وعناية صحية تجعل عمرهم ا لمتوقع يصل إلى 90 سنة، ويستبعد إصابتهم بأمراض سارية أو قاتلة بسبب العناية الصحية والتغذية الجيدة والظروف الملائمة للعيش التي يعيشون فيها، حتى نسبة تعرضهم لحوادث المرور لا تزيد على 25 في المائة من نسبة تعرض المواطنين من الفئة الأولى، وهم أيضا سوف يتلقون تعليما متقدما منذ سن الثالثة، وسوف يكون في مقدورهم في سن السادسة عشر الحصول على مهارات معرفية وحياتية ولغوية تفوق بأضعاف مضاعفة خريجي الجامعات الأردنية الذين تعلموا في مدارس حكومية، بمعنى أنهم يملكون فرصا أفضل بكثير من المحظوظين في بيئات الأقل حظا، ممن استطاعوا أن يكملوا تعليمهم ا لمدرسي والجامعي.

وهم أيضا تعرضوا لتجارب في أثناء حياتهم وتعليمهم أتاحت لهم خبرات وآفاقا في الاختيار والإدراك لم تصل إليها التجارب التي امتلكها رفاقهم وأساتذة وآباء رفاقهم؛ ما يجعلهم قادرين على الهيمنة على فرص مواصلة تعليم أفضل وعمل أفضل وحياة أفضل.

إن وظيفة الدولة الأساسية هي ضمان الحصول على تميز أو وضع مستمد من تنافس عادل على الفرص والموارد بين جميع المواطنين بلا استثناء لأحد، وحين تكون لا مساواة بعد ذلك، فهي وضع إيجابي (يفترض) تجعل أصحابها قادرين على تحويل هذه «اللامساواة» إلى منفعة مشتركة يلمسها جميع المواطنين، .. وبغير ذلك فإن تراكم التهميش والإقصاء على مدى الأجيال ينشئ انقساما اجتماعيا خطيرا، ولن يكون في مقدور القلة المحظوظة أن تنهض بالأعمال والأسواق والنمو الاقتصادي من غير مشاركة

حقيقية وعادلة! وبالضرورة فإن احتكار الموارد والفرص والمكاسب سوف يقلل مصادر وموارد الفرص حتى لـ «القلّة» الأوليغارشية!

يمكن قياس الإصلاح بمؤاشرات واضحة، بمقدور كل مواطن أن يلاحظها: الحريات، والعدالة في الفرص، والكفاءة والعدالة في تحصيل الضرائب والموارد العامة، وإنفاقها أيضا بعدالة وكفاءة، وتعليم يشمل جميع الأطفال، وتأمين صحي وضمان اجتماعي لجميع المواطنين، ورعاية اجتماعية تستفيد منها بوضوح جميع الفئات المستهدفة، مثل المعوقين وكبار السن.

ويمكن لأي مواطن أن يذهب إلى موقع دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات العامة والمتخصصة ليلاحظ مؤشرات الأداء والخلل والإنجاز. فأن تكون نسبة الطلبة في المدارس الخاصة في الأردن تزيد على 40 في المائة، تعني ببساطة عجز مدارس وزارة التربية والتعليم عن استيعاب جميع الطلبة. وسبق أن قدمت وزارة العمل إحصاءات ومؤشرات ملفتة عن عمالة الأطفال، ما يؤشر على التسرب من المدارس بنسب متزايدة. كما نشرت نسب البطالة. ويمكن الاطلاع على مؤشر قانون الموازنة العامة، وملاحظة اتجاهات الإنفاق العام... فلم يعد ذلك سرّا ولا عملا معقدا يقتصر على فئة من المتخصصين. وفي ذلك، فإنه يمكن النظر إلى الإصلاح وقياسه على أنه حريات المواطنين وقدرتهم على التنافس العادل على الفرص، وعدالة ضريبية وعدالة في الإنفاق يمكن ملاحظتها في أثرها وشمولها لجميع المواطنين، في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

يمكن تخفيف العبء عن المواطنين إذا لم يعودوا ينفقون على التعليم والصحة ورعاية كبار السن والمعوقين. ويمكن ملاحظة التقدم في التعليم عندما تنخفض نسبة الطلبة في المدارس الخاصة إلى 5 % من الطلبة، وعندما يتوقف تسرب التلاميذ وعمالة الأطفال. وتقاس الرعاية الصحية بتأمين صحي شامل لجميع المواطنين، وأن يكون لكل مائة ألف

مواطن مستشفى يعمل بكفاءة ومستوى لا يحتاجون معه إلى التحويل إلى بضعة مستشفيات مرهقة، ولم تعد قادرة على استيعاب جميع المرضى. ويمكن قياس الرعاية الاجتماعية بأن يكون لكل مواطن رقم ضمان اجتماعي، وبخدمة صحية وتعليمية واجتماعية لجميع المحتاجين من الفقراء والمرضى وكبار السن، وعبر تكامل اجتماعي يستدل عليه بالمساواة وبأرقام الجريمة والانتحار والشعور بالرضا، وأخيرا بملاحظة مصادر واتجاهات العبء والإعفاء ومستوى كفاءة التحصيل والتهرب الضريبي.

التراجع في مستوى الأداء العام والتعليم والصحة والبطالة، يبدو واضحا. فمستوى المعيشة يتراجع، والمرافق والخدمات الأساسية والطرق والنقل والمواصلات تترهل وتتراجع؛ والحريات وحقوق الإنسان تتراجع؛ والفشل الاقتصادي والمالي تؤشر إليه المديونية بوضوح!

هناك ثلاثة متغيرات أساسية لم تؤخذ بعد بالاعتبار على نحو كاف في إدارة الإصلاح (بما هو التنمية الإنسانية المؤشر إليها بالحريات والعدالة والتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي ومستوى الدخل)، وهي: الخصخصة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وضعف المجتمعات وتهميشها (مؤشرا إلى ذلك بوضوح في فرص التوظيف في القطاع المجتمعي، وفي أداء النقابات والبلديات والمنظمات والمرافق والأولويات الاجتماعية)؛ والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لاقتصاد المعرفة (الحوسبة والاتصالات والشبكية و»الروبتة» والطابعات ثلاثية الابعاد...) والتغييرات الكبرى التي حصلت في العمل والمهارات الجديدة المطلوبة في العمل والحياة؛ وهنا يبدأ الإصلاح بالتعليم.

لقد نشأت أسواق وموارد رثّة تهدد التنمية؛ إذ ليس كل عمل يؤدي إلى التنمية مهما كان الدخل المتأتي منه، بل إن بعض الأعمال تهدد التنمية وتلحق بها أضرارا بليغة مهما كانت الأموال المتحصلة منه، وحتى لو استخدمت عائدات هذه الأعمال في تحسين حياة فئة من الناس أو أعيد تدويرها في عمليات إنتاجية ورأسمالية فإنها تظل تهديدا

للتنمية وتؤثر سلبا على المؤشرات العامة للتنمية أو الاقتصاد الكلي. وفي المقابل هناك أعمال كثيرة لا تدر المال لكنها تحسن الحياة بفعالية بل وتشكل ضرورة كبرى للتنمية.

لا يمكن النظر إلى حالة وجود مليون عامل وافد في الأردن مع وجود الفقر والبطالة إلا باعتبارها قضية اجتماعية ثقافية، فهناك قطاعات تكاد تكون خالية نهائيا من العمالة الوطنية، وإذا كان مقبولا أو متحملا هذا الغياب عن بعض هذه القطاعات؛ فإنه يؤدي وبخاصة في قطاعات مثل الزراعة والبناء والمطاعم والمحلات التجارية إلى متوالية من الخسائر والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية لأنها قطاعات متصلة بمنظومات الحياة وأساليبها والسلوك الاجتماعي والتقدم والتطور، ..والإصلاح بعامة، وربما يؤشر هذا الغياب على مسائل خطيرة ومؤذية، أهمها ضعف المجتمعات وتبعيتها، وانهيار منظومة الثقافة والفنون التي تحمي المجتمع وترتقي بحياته وتحافظ على الموارد وتعظمها، وتنشئ موارد جديدة.

فالمسألة ليست مجرد إجراءات وقرارات وسياسات وتشريعات تتخذ لإحلال أو تشجيع عمالة وطنية لتحلّ مكان عمالة وافدة على ضرورة وأهمية الجانب الإداري والتشريعي في الإصلاح والتقدم، ولكن العمالة الوطنية تنشأ في منظومة اجتماعية تعززها وتجعلها جزءا من نسيج الثقافة والمجتمع والحياة اليومية والاقتصاد والعمل والتجارة...

فأعمال البناء والتجارة وحرفها ومهنها واقتصادياتها مرتبطة بالمجتمع نفسه أو منبثقة عنه أساسا، وغياب أبناء المجتمع عنها يعني بالضرورة غياب المجتمع نفسه، .. يتحول المواطنون في أحيائهم ومدنهم إلى ساكنين وعابرين وليسوا كتلة اجتماعية ثقافية يتجمعون معا حول المكان والمصالح والاحتياجات والأولويات، .. السؤال الأول إذن هو كيف ننشئ الكتل الاجتماعية الحقيقية؟ كيف يكون أهل الحي أو المدينة أو البلدية مجموعات وجماعات تلتقي حول القضايا والاهتمامات الأساسية للمكان والسكان؟ أن يكون لهم وبتمويلهم

ومشاركتهم أندية رياضية اجتماعية ثقافية ومدارس وحدائق ومكتبات وأسواق ودور عبادة، ثم يتطور نشاطهم هذا إلى تجمعات وجدل حول تنظيم العمل والموارد واختيار القيادات وإدارة المصالح والموارد! والادخار والاسكان والمشاركة التجارية والتعاونية....

سوف تنشئ الفرص الاجتماعية والمجتمعية بطبيعة الحال أنظمة عمل وحياة تشجع المواطنين على الانخراط في جميع أو معظم قطاعات العمل الحرفية والتجارية، لأنها سوف تمنحهم آمالا وآفاقا لتطوير أنفسهم وأعمالهم ومصالحهم الصغيرة لتصبح مشروعات كبيرة، وفرصا بالحصول على السكن والتقاعد والتضامن، كما أن المشاركة الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والانتماء والمشاركة القائمة حول ومع الإقامة والعمل في المدينة تمنح المواطنين أيا كان عملهم ودخلهم تعويضا اجتماعيا وثقافيا كبيرا وفرصا للارتقاء بالحياة وخيارات عمل وحياة متعددة لا تقتصر على الحرفة والعمل، فهو بالإضافة إلى أنه حرفي أو بائع أو عامل فنان أو شاعر أو رياضي أو متطوع مشارك في أعمال وبرامج الحي والمدينة؛ يشعر بالرضا عن نفسه ومشاركته وقد تمنحه مشاركته فرصا أخرى وجديدة للتقدم القيادي أو لتطوير وتنويع مصادر دخله.

وبطبيعة الحال فإن هذه المنظومة تشجع وتنشئ منظومات جديدة ثقافية واجتماعية للحياة والاحتياجات الأساسية؛ الجمال والتصميم والتهوية والإضاءة والصيانة والتدفئة والتبريد والخصوصية والطهو والصناعات المنزلية للأطعمة والاثاث واللباس في السكن والطعام واللباس ترتقي بمستوى الحياة وتفعل الوصول الى الاحتياجات الأساسية من غير تكاليف إضافية، وتنشئ أسواقا وأعمالا وموارد جديدة.

ثم إنها تنشئ وتشجع اتجاهات جديدة في العلاقات الاجتماعية والانتخابية وبناء المنظمات المجتمعية والاقتصادية تتجاوز الروابط القرابية والدينية إلى تجمعات قائمة على أساس تفعيل الإنفاق العام والمصالح المشتركة والمهن والخدمات والمرافق الأساسية وحماية المستهلك،.. وهذا هو الإصلاح والتقدم.

الفقر كما تعرفه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي هو «الحرمان الشديد من الحياة الرضية، والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض وقلة الدخل والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من المدرسة، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وانعدام حيلته، وانعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية.

يعيش حوالي نصف سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات نسمة على أقل من دولارين يوميا للفرد الواحد، وهذا معيار الفقر المطلق العائد إلى نقص الدخل ويعيش حوالي خمس السكان على أقل من دولار واحد يوميا للفرد، وهذا حد الفقر المدقع.

ويعيش حوالي نصف سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات نسمة على أقل من دولارين يوميا للفرد الواحد، وهذا معيار الفقر المطلق العائد إلى نقص الدخل. ويعيش حوالي خمس سكان العالم على أقل من دولار واحد يوميا للفرد، وهذا حد الفقر المدقع.

والواقع أن الفقر المرتبط بانخفاض الدخل هو أحد أوضاع الفقر وليس كلها، فالفقراء تعوزهم الفرصة المناسبة، ويفتقدون إلى الصوت المسموع، وهم معرضون للعنف والمرض ولكوارث الطبيعية وتؤثر فيهم أكثر من غيرهم.

ويعيش ما يزيد على 430 مليون شخص في بلدان تعاني ضائقة مالية، ويحتمل أن يزيد هذا العدد إلى خمسة أمثاله بحلول العام 2050، ويبلغ عدد المصابين بمرض الإيدز 36 مليونا، وقد مات ما يزيد على 21 مليونا بسبب هذا المرض منذ الثمانينيات، وتبلغ نسبة الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس 11.5%. وتبلغ نسبة عدد الأطفال الذين يموتون قبل الخامسة في العالم الثالث أو الدول الفقيرة إلى عددهم في الدول الغنية 1:20، وتبلغ نسبة متوسط الدخل في الدول الغنية إلى الدول الفقيرة 37:1.

وتعد الفجوات بين الأغنياء والفقراء سواء بين الدول الغنية والفقيرة أو داخل الدولة

الواحدة من أهم ظواهر التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في العقود الأخيرة، فتبلغ نسبة الأطفال الذين يموتون قبل الخامسة في العالم الثالث أو الدول الفقيرة إلى عددهم في الدول الغنية 1:20، وتبلغ نسبة متوسط الدخل في الدول الغنية إلى الدول الفقيرة37:1.

وهناك تفاوت في معظم بلدان العالم بين الأغنياء والفقراء وتفاوت كبير بين حصة الأغنياء والفقراء من الإنفاق العام، ويقترح البنك الدولي إعادة توزيع الإنفاق العام لتوجيه الخدمات والاستثمارات نحو الفقراء والمحتاجين، ويعرض التقرير نسبة حصة أغنى 20% إلى أفقر 20% من السكان في دول العالم من الإنفاق العام، ففي مجال التعليم كانت هذه النسبة في باكستان 29:14، وفي كزاخستان 8:26، وفي المغرب 12:24، وفي نيكاراغوا: 40:9.

وفي مجال الصحة كانت نسبة حصة الأغنياء من الإنفاق العام إلى حصة الفقراء 29:12، وفي تشيلي 22:11، وفي ماليزيا 29:11، وهما دولتان تميزتا بين معظم دول العالم في تخصيص الفقراء بنسبة أكبر من الإنفاق العام.

وتكون المشكلة أحيانا في عدم إنفاق الموارد العامة المحدودة على أنشطة مثل التعليم والصحة والارتقاء بالأحياء الفقيرة والتنمية الريفية التي تساعد الفقراء على مراكمة الأصول، ومن أسباب ذلك استهلاك الإنفاق العام في خدمة الديون (20% وأحيانا الثلث في بعض الدول النامية والأفريقية) والدعم المقدم لغير الفقراء.

في قيرغيزيا باع 45% من المرضى أصولا مثل المنتجات والثروة الحيوانية لدفع نفقات الرعاية في المستشفيات، وتؤثر أعمال الحصول على المياه على انتظام تعليم البنات في مدغشقر وتضاعف عدد الأولاد الملتحقين بالمدارس في أوغندا عام 1998/1997 عندما ألغيت المصاريف المفروضة على تعليم الأولاد في المدارس، وفي موريتانيا تنفق

معظم الأسر الفقيرة 14-20% من ميزانياتها للحصول على المياه بسبب ضآلة البنية الأساسية للمياه.

ومن الممكن حتى عندما يتعذر تحديد الفقراء فرادى بواسطة الوسائل الإدارية تصميم الدعم ليصل إلى الفقراء، بالاستهداف القطاعي والاستهداف الجغرافي للريف والمناطق النائية والفقيرة، والاستهداف السلعي كالأغذية والتعليم والدواء.

تسعى الدول والمنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير في مكافحة الفقر، وقد حددت الأمم المتحدة الأهداف التالية للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الفقر:

1. تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف
2. ضمان التعليم الابتدائي الشامل
3. إزالة التفاوت بين الجنسين
4. العمل على تخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع بنسبة الثلثين
5. العمل على تخفيض معدلات وفيات الأمهات.
6. ضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.
7. تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

كان اتجاه التنمية في الخمسينيات والستينيات إلى الاستثمارات التجارية ومرافق البنية الأساسية، وفي السبعينيات اتجهت التنمية إلى التعليم والرعاية الصحية، وفي الثمانينيات إلى تحسين إدارة الاقتصاد والسماح لقوى أن تلعب دورا أكبر، واقترح تقرير العام 1990 تشجيع الاستخدام المكثف للأيدي العاملة، والانفتاح الاقتصادي والاستثمار في مرافق البنية الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، وبدأ خلال التسعينيات مفهوم حسن نظام الإدارة للمؤسسات.

وفي أوائل القرن الجديد اقترح البنك الدولي استراتيجية تعتمد على ثلاثة مبادئ:

1. تعزيز إتاحة الفرص بتوفير الوظائف والائتمان والطرق والكهرباء والأسواق والمدارس والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية.

وتتضمن مشروعات تعزيز الفرص أيضا المساواة وتشجيع الاستثمار ومكافحة الفساد والعدل وسيادة القانون الشفافية وتكوين بيئة أعمال واضحة والتصدي للبيئة القائمة على الرشوة والاحتكار وتقديم الدعم المالي لكبار المستثمرين وعقد الصفقات الخاصة وتشجيع وحماية المؤسسات الصغيرة.

2. التمكين: بالتفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية الأخرى لتقوية مشاركة الفقراء في العمليات السياسية واتخاذ القرارات على المستوى المحلي وإزالة الحواجز لاجتماعية القائمة على الجنس أو العرق.

3. الأمن الاقتصادي والأمن من الكوارث والمرض والعنف وإدارة مخاطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد والفقراء.

وتتلخص إجراءات تحقيق الأمن في مساعدة الفقراء على مواجهة المخاطر الطبيعية كالفيضانات والانهيارات والزلازل والأعاصير والجفاف والبراكين. والمخاطر الصحية؛ كالمرض، والوباء، والعجز، والشيخوخة، والموت. والمخاطر الاجتماعية؛ كالجريمة، والعنف، والإرهاب، والعصابات، والحروب والنزاعات. والمخاطر الاقتصادية؛ البطالة، وقصور المحاصيل، وارتفاع الأسعار وتغيرها، وانهيار النمو، والتضخم، والتحولات التكنولوجية، والتداعيات المرافقة للتحولات الاقتصادية. والمخاطر السياسية؛ كأعمال الشغب، والتقصير السياسي، والانقلابات العسكرية. والمخاطر البيئية؛ كالتلوث، والتصحر، وإزالة الغابات، والكوارث النووية.

وبطبيعة الحال تقلل المخاطر بالصحة الوقائية، والبنى التحتية الأساسية، وتنويع المحاصيل، ومصادر الدخل، والتأمين والجمعيات والإرشاد والتضامن والضمان الاجتماعي، والاتحادات.

تعيد الدراسات والمسوح الفقر إلى الأسباب التالية:

1. الافتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية، الغذاء والمأوى والملبس والصحة والتعليم.
2. الشعور بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم لا حول لهم ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع.

وتعد مشاركة المجتمعات المحلية من الوسائل الفعالة في تخفيض النفقات على التنمية، وتزيد من فاعلية الناس، وقد كانت قبل قيام الدولة الحديثة من أهم وسائل الناس في تدبير احتياجاتهم، ثم ألغت الدولة هذا الدور وتولت هي كل شيء، ثم عجزت عن أداء مهماتها واتجهت إلى خصخصة الخدمات، وهو ما يجعلها غير متاحة للفقراء.

وقد طبقت دول عدة أسلوب الإدارة المجتمعية أي إشراك المجتمعات المحلية في إدارة البرامج وأنظمة الخدمات كالتعليم والصحة والموارد، ومن التجارب التي درست في هذا المجال تجربة دولة نيكاراغوا في المشاركة المحلية في نظام التعليم، وتقوم مبادئ هذه المشاركة في السياسات التالية:

تبقى المسؤولية القانونية عن التعليم العام للوزارة وإعداد المدرسين وتحديد مستويات التوظيف وتمويل رواتب المدرسين ومعايير ومؤهلات الأداء.

وتقوم مجالس التعليم المحلية والبلدية بتصريف الوظائف الإدارية ودفع رواتب المدرسين من اعتمادات مركزية والتعيين والتحويلات والإجازات والفصل والحوافز.

ويتعاون المدرسون والآباء ومجلس التعليم البلدي بمراقبة التعليم وعقد اجتماعات أسبوعية.

ولوحظ تحسن في مستوى التعليم وتخفيض للنفقات، وتشير التجارب إلى الحاجة إلى إطار تنظيمي قوي وإلى تدريب الآباء، ويمكن معالجة الكثير من الشواغل الأخرى

المتعلقة بقيام درجة أكبر من مشاركة الأسر في التعليم من خلال التمويل العام، ويمكن أن تؤدي مشاركة المجتمع المحلي إلى زيادة الشعور بالملكية والقدرة على الاستمرار إذا قامت المجتمعات باختيارات مدروسة.

وتساعد المشاركة في صنع القرار على اختيار الأولويات وخاصة في المجالات التي يصعب معالجتها من خلال التحليل الاقتصادي مثل القيمة النسبية للاستثمار الاجتماعي والإنتاجي والتكامل بين الاستثمارات وتحديد الأهداف داخل المجتمعات المحلية.

وطبقت في الهند تجربة الإدارة المشتركة للغابات في ولاية أندرا براديش، وبدأت التجربة عام 1992 وفي العام 1999 كانت خمسة آلاف منظمة قروية تشارك في إدارة 1.2 مليون هكتار من الغابات، وأمكن صيانة الغابات وتنميتها ووقف الرعي الجائر وتهريب الخشب، ومنعت التعديات على الغابات، وتحسن مستوى التربة والمياه الجوفية، وزاد الإنتاج الزراعي وازدهرت النباتات والحيوانات التي تعيش في الغابات وتناقصت الهجرة من المنطقة، وحصلت المنظمات على إيرادات متأتية من الغابات كالمنتجات غير الخشبية وحصاد الخيزران.

تبنى أصول الفقراء بثلاثة مستويات، إعادة التوزيع والإدارة الفعالة واستخدام الأسواق بكفاءة والمشاركة. فالفقر ليس محصلة عمليات اقتصادية فقط وإنما محصلة تفاعل قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية. ويمكن للدولة أن تقوم بما يلي:

1. تنفيذ سياسات للمساءلة والاستجابة للمنتفعين والمراقبة ومكافحة الفساد.
2. إصدار تشريعات منصفة للفقراء.
3. تحقيق مشاركة واسعة في توفير الخدمات العامة والحد من هيمنة النخب المحلية.
4. الدعم السياسي للعمل العام الموجه نحو مكافحة الفقر، وتيسير إنشاء جمعيات

الفقراء، وتعزيز القدرة السياسية للفقراء.

5. احترام القانون وحريات التعبير وتشجيع مشاركة الفقراء في العمليات السياسية. (43)

مواجهة الاقتصاد الرثّ

«كثير مما يبدو يجلب المال ليس تنمية ولا مكسب اقتصادي، .. العكس خسارة مالية واقتصادية وتنموية وثقافية واجتماعية»

يطلق مصطلح «الرثة» على الأعمال والطبقات التي لا تشكل إضافة أو مشاركة حقيقيتين في الاقتصاد والإنتاج. وينصرف الذهن عادة، بسبب منشأ المصطلح (البروليتاريا الرثة) إلى الأعمال الهامشية غير الضرورية أو غير المنتجة، أو التي تنشئها الطبقات المهيمنة لأجل راحتها على حساب الآخرين. لكن المفهوم امتدّ ليشمل جميع الأعمال والطبقات التي تستمد مواردها ومكاسبها من دون استثمار أو عمل حقيقي، أو من الامتيازات والاحتكارات والفرص التي تحصل عليها على حساب غيرها من المواطنين. وفي ذلك فإن «الرثاثة» تعني التشوه ونقص العدالة في التوزيع الاقتصادي للموارد والفرص والإنفاق العام، أو الخلل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن على سبيل المثال، ملاحظة الأعمال والمصالح والطبقات التي تشكلت حول القرارات والسياسات الحكومية في الإنفاق والإدارة، مثل الامتيازات وإدارة وتوزيع المنح الخارجية والقروض الميسرة.

تشكل العطاءات 40 % من الإنفاق الحكومي في الأردن، بزيادة قدرها 10 % عن المعدل العالمي (37). وفي ذلك، يمكن للحكومة أن ترزق من تشاء بغير حساب، ويمكن أن ينشأ ثراء طُفَيْلِيّ من غير خدمات مكافئة أو إنتاج حقيقي أو مرافق ملائمة؛ فتتضاعف الخسائر على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين الذين يدفعون كلفة خدمات أساسية لا يحصلون عليها، ثم يدفعون ثمنها مضاعفا للقطاع الخاص. كما لا يحصلون أيضا

على خدمات وسلع تتفق في جودتها وكفاءتها مع ما دفعوا ثمنه.

الحكومات توزع عوائد الضرائب على حلفائها من رجال الأعمال ثم تسلطهم على المواطنين ليأخذوا مرة أخرى ثمن الخدمات الرديئة المطروحة في السوق. ثم تمنحهم إعفاءات وتسهيلات، وتركز الإنفاق على مرافق البنية التحتية في مناطقهم. والأسوأ من ذلك أن الشركات المفترض أن تنشئ شراكة اقتصادية مع المواطنين، تركز على أنشطة وهمية تدر ثروات طائلة تتسرب إليها من جيوب المواطنين. هكذا تشتغل دوامة الفشل.

كل ما يقوم على امتياز أو احتكار أو توزيع غير عادل، هو استثمار طُفَيْلِيّ، والثروة الناشئة عنه هي أتاوات ونزف وهدر لموارد الناس. والطبقة القائمة على هذه الموارد طبقة رثّة، لا تختلف في حقيقتها مهما كانت غنية أو متنفذة عن المتسولين.

يحاول دارغون أسيموغلو، وجيمس أ. روبنسن (لماذا تفشل الأمم) فهم وتفسير الاختلاف في الثراء والفقر بين الدول، ويقدمان نظرية جديدة في تفسير فشل الدول أو تقدمها تقوم على المؤسسية التي تعمل وفقها الدولة ويستبعدان النظريات التي ترد التطور والنمو إلى الجغرافيا أو المناخ، أو الموارد الطبيعية، أو الثقافة، أو دور الطليعة (النخبة)، وهي نظريات شائعة ويستخدمها عدد كبير من السياسيين والمفكرين (44)، وفي ذلك يحاول أسيموغلو وروبنسن الإجابة على مجموعة أسئلة مفتاحية، مثل: هل يمكن نشر الرفاه في العالم؟ ولماذا تفشل الدول في الوقت الحاضر؟ ولماذا تفشل معظم محاولات مكافحة الفقر؟ كيف خطت اوروبا خطوات حاسمة وهائلة باتجاه المؤسسية الشاملة؟ وكيف ظهرت المؤسسات المتقدمة حول التجارة العالمية وبخاصة عبر الاطلسي؟ كيف استمرت هذه المؤسسات بالعمل وكيف أسست للثورة الصناعية؟ كيف ولماذا قاومت أنظمة الحكم المطلق التكنولوجيا الجديدة التي اطلقتها الثورة الصناعية؟ كيف أخرج الأوروبيون البلاد التي احتلوها من دائرة التقدم

والمؤسسية؟ كيف يعمل قانون الإغلاق والاحتكار في الأنظمة الأوليغارشية لتكريس وحماية الاستخراجية ومنع الثورة الصناعية من التأثير والانتشار؟ لماذا لم تنتشر الصناعات والتكنولوجيا الجديدة في أماكن كثيرة في العالم ولماذا لم تتحقق الدولة المركزية؟

هناك فروق كبيرة في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم. حتى أفقر مواطني الولايات المتحدة يجدون فرصا في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية أفضل بكثير من فئات واسعة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والقارة الأمريكية، ولم يكن ممكنا التمييز بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية قبل الحرب العالمية الثانية، ولكنهما اليوم بلدان مختلفان عن بعضهما، وقد حدث في المائة سنة الماضية تطورات أنشأت فجوة واسعة بين دول العالم وأقاليمه، أكثرها وضوحا وصدمة الفرق بين أوروبا والولايات المتحدة واليابان من جهة وبين العالم الثالث من جهة أخرى، فقد أنشأت الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر في بريطانيا ثم انتشرت في أوروبا وشمال امريكا وأستراليا عالما جديدا مختلفا.

ولأجل تفسير ذلك قدم اسيموغلو وروبنسن نظرية لتوضيح المعالم الرئيسية للتنمية الاقتصادية والسياسية في العالم منذ أقدم العصور، وتلخص النظرية التقدم والفشل في طبيعة المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة إن كانت «استخراجية» تعود بالفائدة على فئة قليلة في المجتمع أو «شاملة» تنهض بمستوى المعيشة والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين.

وفي المستوى الثاني من التفسير يحاولان الإجابة على سؤال: لماذا ظهرت المؤسسات الشاملة في بعض أجزاء من العالم وليس في غيرها؟ وفي ذلك فإن نظرية الكتاب تقوم على التفسير المؤسسي للتاريخ، ثم كيف تشكلت المؤسسات تاريخيا ومسارها، والفكرة الأساسية للكتاب هي العلاقة بين شمولية المؤسسات السياسية والاقتصادية وبين الازدهار.

«المؤسسات الشاملة/ inclusive» هي التي تحمي حقوق الملكية وتكافؤ الفرص وتشجيع الاستثمارات والتقنيات والمهارات الجديدة الملائمة للتطور الاقتصادي والسياسي، وتقابلها «الاستخراجية/ extractive» وهي التي تفشل في حماية الحقوق وتقديم الحوافز للنشاط الاقتصادي، وفي المؤسسات الشاملة يجري تداول السلطة السياسية، سلميا ويشارك في صياغتها جميع المواطنين، ويطبق القانون بعدالة وشمول بلا استثناء ويسود اقتصاد السوق الشامل، وفي المؤسسات الاستخراجية تتركز السلطة بيد فئة قليلة، وتدار الحوافز والفرص لصالح هذه الفئة فقط، وإذا حدث نمو اقتصادي فلا يستفيد منه اغلب المواطنين.

يتطلب النمو الاقتصادي المستدام ابتكارا وابداعا في الأعمال والموارد وبطبيعة الحال فإن ذلك يقتضي إلغاء واستبدال الموارد والوسائل القديمة التي تتحول إلى عبء اقتصادي واجتماعي، ويقابل ذلك مقاومة شرسة من الأنظمة والمؤسسات الاستخراجية للتغيير والإبداع، ولو أدى ذلك إلى الفوضى وغياب الاستقرار.

وتنشئ «الاستخراجية» متوالية من الفشل، وفي المقابل فإن «الشمولية» تنشئ متوالية من النجاح والازدهار، ولكنها متواليات يمكن أن تكسر أو توقف في سياق التحولات الممكن حدوثها أو بسبب أحداث كبرى تغير العالم، مثل الثورة الصناعية، وقبلها خطوط الملاحة عبر البحار والمحيطات والكشوف الجغرافية وما تبعها، أو الأوبئة مثل الطاعون التي كانت تقضى على نسبة كبيرة من السكان.

وجرت في أثناء الصراعات الداخلية والخارجية استجابات وتفاعلات مختلفة أنشأت فروقا بين الدول والمجتمعات، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في تاريخ بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، وقد يبدو ذلك محيرا أو ردّا على نظرية التفسير المؤسسي للتاريخ، ولكن ملاحظة الاختلافات السياسية والثقافية في إدارة الاحداث والمؤسسات تبين كيف جرت الاختلافات وتشكلت متواليات النجاح والفشل.

فقد طور المستوطنون الأوروبيون في القارة الأمريكية أساليب في الحكم والصراع أنشأت دولا ناجحة لدى البعض وأخرى فاشلة، وفي مقاومة المستعمرين واقتباس تجاربهم تلاشت إمبراطوريات راسخة مثل الإنكا في القارة الأمريكية واليابان والصين.

وفق التفسير المؤسسي فإن أوروبا والولايات المتحدة سوف تواصل في القرن القادم نموها الاقتصادي الشامل، وتواصل أيضا تفوقها على غيرها من الدول والأقاليم، ولكن ثمة فرص للدول التي تبدو اليوم فاشلة أن تكسر القالب وتنتقل من الفشل إلى النجاح.

وقد يكون مفاجئا وفق هذه النظرية أن الصين برغم تقدمها الاقتصادي الحاضر فإنها لن تستطيع مواصلة ذلك بسبب طبيعتها الاستخراجية والتي ستعرض مؤسساتها الاقتصادية للفشل وعدم الاستقرار، وفي المقابل فإن كوبا تبدو مرشحة للتحول إلى الشمولية في مؤسساتها وأنظمتها السياسية والاقتصادية.

يتوقف اسيموغلو روبنسن طويلا عند التجربة الصينية وقدرة الصين على النمو في ظل التسلط السياسي! فقد خطت الصين خطوات واسعة في تطوير الاقتصاد واجتذاب الاستثمارات وإنشاء البنى التحتية والمرافق الملائمة للتطور الاقتصادي، ولكن هذا لا يعني أن الصين سوف تظل قادرة على استدامة نموها.

وقد يبدو صعبا تقييم وتقدير كيف يتحقق الازدهار والفشل، فالوفرة المالية المتأتية خارج الأسواق والإنتاج (الاقتصاد الريعي) هي بعامة تنشئ أمراضا اقتصادية تهدر الفرص المصاحبة للوفرة، ولكنها يمكن أن تقدم أيضا مجالا لتحسين مستوى التعليم والخدمات والتدريب؛ ما ينشئ أسواقا جديدة مهمة، ولا يمكن أيضا تقديم توصيات موحدة للمجتمعات والأسواق، فكل حالة مستقلة بذاتها، والمهم أن تدير مواردها على النحو الذي يعود بتحسين الحياة على جميع المواطنين، وألا تحتكر الموارد والنفوذ فئة قليلة من الناس، ففي غياب العدالة والديمقراطية في إدارة وتنظيم الموارد تتشكل

متوالية من الفشل تبدأ بالاستبداد ثم الفساد ثم الفوضى وغياب الأمن والاستقرار، وليس مؤكدا أيضا ان التخطيط السليم يؤدي إلى النتائج المرغوبة ففي تفاعل المراحل والظروف والاستجابات تتشكل احتمالات عدة للنتائج.

ويعرضان حالة دول متشابهة جغرافيا ولكنها متفاوتة اقتصاديا، مثل الفرق الاقتصادي بين الكوريتين الشمالية والجنوبية برغم التماثل الجغرافي والثقافي واللغوي والعرقي بين الدولتين، وتفسير ذلك يبدو بديهيا، وهو الاختلاف في النظام السياسي، حيث يحفز النظام السياسي في كوريا الجنوبية الإبداع والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية، والعكس في كوريا الشمالية، حيث يقوم النظام السياسي على الاستبداد والقمع.

وتحت عنوان «نظريات لا تعمل» يقولان إن الدول الفقيرة هي فقيرة ليس بسبب طبيعتها الجغرافية ولا يعود ذلك إلى الثقافة او لأن قادتها لا يدركون السياسات الصحيحة التي تجعل دولهم ثرية، فذلك لا يفسر على سبيل المثال كيف أصبحت دولة محدودة الموارد مثل بوتسوانا من أسرع الدول في النمو الاقتصادي، ويحددان مستوى الفقر والثراء بالحوافز التي تنشئها المؤسسات وكيف تحدد السياسة هذه المؤسسات.

وفي «استقراء التاريخ» يعرضان كيف شكل التاريخ السياسة وكيف تغيرت المؤسسات من خلال الصراع، ويؤكدان على فشل الدول «الاستخراجية extractive» حتى لو بدت اليوم ناجحة مستشهدين بالمثال الأكثر حضورا وهو انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية وفشلها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

تختلف الدول فيما بينها في النجاح الاقتصادي تبعا لمؤسساتها وتأثيرها في الاقتصاد والأعمال والحوافز التي تدفع الناس، ولنتخيل – يقترح المؤلفان- ما يتوقعه المراهقون في حياتهم في كوريا الشمالية والجنوبية، إنها توقعات يحكمها التعليم ونوعيته، والأسواق والفرص الواعدة، والمهارات التي يحتاجون إليها، ففي كوريا الجنوبية يبنى الشباب توقعاتهم

على سوق قائم على الملكية الخاصة والتنافس، وفرص تحسين معيشتهم وحصولهم على المنازل والسيارات والرعاية الصحية، وأما في كوريا الشمالية فإنها خيارات محدودة ومحددة أيضا، وبطبيعة الحال فإنها توقعات تعكس المستوى الاقتصادي والمعيشي والمستقبل أيضا.

حقوق الملكية الخاصة هي الركيزة في الدولة الشاملة والمحرك للاستثمار وزيادة الإنتاجية، وبغير هذه الملكية فإن رجال الأعمال والموهوبين والمتفوقين يشعرون أنهم يُسْرَقون، ولن تتشكل حوافز للاستثمار والعمل والإنتاج والابتكار.

تشجع المؤسسات الشاملة حرية والأسواق التي تضمن الإبداع وتنمية المواهب، وتفتح المجال للتنافس الذي يجعل البقاء للأفضل، وتمهد الطريق للازدهار بتوفير التعليم والتكنولوجيا، وبالنظر اليوم إلى سلسلة الاختراعات والتحسينات التي أدخلها الموهوبون والمبادرون الى الحياة مثل الكهرباء والأجهزة والسيارات والروبوتات والأدوية... يمكن ملاحظة إلى أي مدى اسهمت المؤسسات الشاملة في تحسين الحياة، وهنا يكمن التساؤل الذي يحمل الإجابة في الوقت نفسه، لماذا كان توماس أديسون أمريكيا ولم يكن مكسيكيا؟ ولماذا كانت شركة سامسونغ كورية جنوبية وليست شمالية؟

ويمكن الربط ببساطة بين انخفاض مستوى التعليم وبين المستوى الاقتصادي وكفاءة المؤسسات، فالأسواق الفاشلة والمحدودة تؤدي أيضا إلى فشل في بناء المواهب واستقطابها، ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين التعددية والمؤسسات الاقتصادية الشاملة.

وفي المقابل فإن المؤسسات السياسية «الاستخراجية» تعمل لصالح فئة محدودة، وتقيم الحواجز وتقمع أداء السوق والمجتمعات، نظام العبودية والسخرة على سبيل المثال

كانت تحميه مؤسسات سياسية قمعية، واليوم فإن الحالة نفسها أو قريبا منها يمكن ملاحظتها في أداء النخب الفئوية والمهيمنة في أنحاء واسعة من العالم، والذين تتشكل مصالحهم حول الواقع الفاسد، .. وتدور حلقة شريرة لصنع الفشل وحمايته.

ثمة عالم غير متكافئ، ففي البلدان الغنية يتمتع المواطنون بدخل مرتفع ومستوى متقدم من المعيشة والخدمات: الرعاية الصحية والتعليم وفرص العيش حياة أطول، والمياه النظيفة والكهرباء والترفيه والطرق، وسيادة القانون والمشاركة في انتخاب ممثليهم في البرلمان والحكم المحلي، ولكن ذلك في الدول الفقيرة حلم بعيد المنال، فالمواطنون لا يجدون فرص الحصول على الخدمات نفسها التي تزيد فرصهم في التقدم، مثل الانترنت والتلفزيون .. وفي ظل هذا التفاوت ينشأ الاستياء والشعور بالظلم.

فالتقدم والازدهار ينشآن في بيئة من المعرفة والاستخدام المتراكم للتقنية والسلع والمنتجات المختلفة؛ ما ينشئ أفكارا خلاقة جديدة، وفي ظل العدالة والرضا تتشكل الحوافز وتقل العوائق أيضا أمام المبادرات والمتفوقين والموهوبين، ويكون دور الدولة في إطلاق وتطوير هذا الإبداع بترسيخ الديمقراطية والعدالة والتشريعات الاقتصادية الملائمة لتنظيم الأعمال والملكية، ولكن الدستور والقوانين الديمقراطية نظريا لا تكفي إذا لم تتحول إلى واقع، ومن غير توزيع عادل وملائم للسلطة السياسية في المجموعات، وتمكين المجموعات المختلفة من المشاركة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم.

لماذا تبدو عملية صعبة القضاء على عدم المساواة وتحويل البلدان الفقيرة إلى مزدهرة؟ يتساءل المؤلفان، ويجيبان بأنها ليست عملية تلقائية، ولكن يجب أن يتحمس المجتمع للتغيير ويلزم القيادات والنخب السياسية والاقتصادية في هذا الاتجاه، فلا تكون القوانين تعكس مصالح أقليات مهيمنة على الاقتصاد والسياسة.

يرجح أن يستمر النمو الاقتصادي في الصين لفترة قادمة من الزمان ولكنه لن يتحول

إلى نمو مستدام، فلا يمكن الثقة بالنمو الاقتصادي الجاري في ظل أنظمة استبدادية كما يحدث أيضا في روسيا.

وبرغم اعتراف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي بأهمية الشمولية في المؤسسات فإنها تركز على مجموعة من السياسات لأجل تحسين النمو الاقتصادي مثل رفع كفاءة الخدمات وتحسين اداء الدول ومكافحة الفساد، ولكنها تطبق أو تفرض بغطرسة على الدول؛ ما يجعلها غير مجدية، أو أنها تنفذ بطريقة غير صحيحة، فيجري تنفيذ كثير من السياسات على نحو ظاهري أو شكلي، وقد أنشأت هذه الاجراءات الشكلية حالة من عدم اليقين وعدم الثقة، وعدم الاستقرار، وقد مهد ذلك لنظرية استقلالية البنوك المركزية لأجل مقاومة الضغوط السياسية وتغطية التضخم.

ومن الحلول الأخرى التي قدمت لمواجهة الفشل الاقتصادي تحسين أنظمة التعليم والرعاية الصحية وطرق تنظيم الأسواق، وقد يبدو ذلك صحيحا ومنطقيا ولكن في ظل تجاهل الفقر وأسبابه فإنها أنظمة لن تعمل جيدا، ففي هذا التدخل القسري أو الهندسي لتحسين التعليم والصحة تتعرض الأنظمة لعدم الثقة والترهل، وقد يفضّل عليها حتى الفقراء القطاع الخاص أو غير المنظم، وليس ذلك بالضرورة سلوكا غير عقلاني ولكن لأن الناس غير قادرين على الحصول على الخدمات الحكومية أو الاستفادة من مرافقها بسبب الفساد ونقص الكفاءة لدى مقدمي الخدمات، فعلى سبيل المثال فإن مرافق الرعاية الصحية تكون مغلقة معظم الوقت أو لا يوجد فيها أطباء وممرضون، وفي الوقت نفسه فإن مبالغ كبيرة تنفق لتشغيل المرافق كاستئجار المباني وفواتير الماء والكهرباء وثمن الدواء (الذي لا يكون في العادة متوافرا).. وكل ما بذل لمتابعة حضور الأطباء والممرضين والموظفين كان ينشئ حلولا فاسدة جديدة.

وعلى نحو عملي واضح يمكن تقديم الحالات التالية كمؤشرات إلى الفشل:

1. زيادة الواردات عن الصادرات
2. تصدير الخضار والفواكه إلا قليلا منها وفي حالات محددة وقلية
3. العمل في الخارج الا في ظروف ومزايا ومكاسب مهنية واجتماعية ولمدة لا تزيد على 6 سنوات
4. الاستثمارات المعفاة الا اذا كانت ضمن مشاركة اقتصادية اجتماعية واضحة ويلمسها المواطنون .. وفي قطاعات محددة ليس من بينها ما يحتاج الى امتلاك قطع اراضي واسعة
5. التعليم الخاص .. يمكن للقطاع الخاص ان يقدم خدمات للمؤسسات التعليمية
6. المستشفيات الخاصة .. يمكن للقطاع الخاص أن يقدم خدمات للمؤسسات الصحية
7. لمناطق التنموية والمناطق الحرة والمناطق المؤهلة
8. الاتجار بالأراضي والأموال والعائدات المتأتية من هذا القطاع.
9. أن تكون الواردات من الغذاء والأثاث ومواد البناء والمدخلات الزراعية (عدا التكنولوجيا والمعارف والمهارات) تزيد على 10 في المائة من الإنتاج المحلي.
10. العمالة الوافدة في الزراعة والبناء.
11. أن تزيد نسبة الطاقة الأحفورية على 5 في المائة في النقل وتوليد الكهرباء، أو تزيد على 20 في المائة في المجالات الأخرى
12. الاعتماد على المصادر المائية الطبيعية في شبكات الاستخدام المنزلي للمياه في المدن ومراكز المحافظات.. إذ يفترض في حالة الدول التي تعاني من أزمة مياه مثل الأردن الأردن أن يعتمد الاستخدام المنزلي على المياه المحلاة وبأسعار تجارية ولا تستخدم المصادر الطبيعية الا في الزراعة والقرى والبوادي
13. ضعف أو غياب تكريرا المياه المنزلية بعد استخدامها في المدن

والبلدات.

14. إذا كانت الزراعة والاقتصاد الزراعي والصناعات الغذائية تقل مساهمتها في الناتج المحلي عن 25 في المائة وتقل نسبة العاملين فيها عن 35 في المائة من القوى العاملة

15. إذا كانت نسبة التوظيف والعمل في القطاع المجتمعي تقل عن 25 في المائة من القوى العاملة.

16. البطالة تزيد على 8 في المائة.

17. نسبة النساء في العمل والمناصب تقل عن الرجال

18. معدلات الأجور للنساء تقل عن معدلاتها للرجال

19. حالات ومؤشرات واضحة على عمالة الاطفال والاتجار بالبشر ومعدلات اجور متدنية وغياب الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي واجراءات السلامة وتعويض البطالة واجازات الأمومة والأبوة

20. الفئة الأكثر استفادة من الانفاق العام والخدمات والمشروعات الاقتصادية والأسواق أقلية من الناس (20 في المائة أو أقل) وإذا كانت الفجوة بين هذه الأقلية المستفيدة وبين الخمس الأقل دخلا في الفرص والخدمات كبيرة

21. نسبة التوظيف في القطاع العام تزيد على 20 في المائة من القوى العاملة

22. نسبة الانفاق على البحث العلمي تقل عن 3 في المائة من الناتج المحلي

23. نسبة الاستيعاب للأطفال في المدارس تقل عن 100 في المائة

24. نسبة الانفاق على الأمن والدفاع تزيد على 10 في المائة أو كانت نسبة الانفاق على التعليم أو الصحة أو الرعاية الاجتماعية تقل عن 10 في المائة لكل قطاع.

25. الدولة ترعى وتنظم الشؤون الدينية والثقافية

26. نسبة المستشفيات الى عدد السكان تقل عن واحد لكل مائة ألف

27. عدد المدن الكبرى (مائة ألف نسمة) تقل عن مدينة لكل خمسمائة ألف

28. المدن والبلدات لا توفر الموارد والخدمات الأساسية وفرص العمل والاستقرار الدائم لجميع سكانها

29. إذا لم يكن لكل خمسة آلاف مواطن مدرسة ثانوية على الأقل واستيعاب كافي في التعليم الأساسي ومركز صحي متكامل ونادي رياضي ثقافي اجتماعي ومكتبة عامة وحديقة عامة وسوق توفر السلع والخدمات الحرفية والاحتياجات ومنظمات تعاونية واجتماعية وثقافية

30. غياب فرص آمنة وكافية للأطفال والسكان للذهاب الى المدارس والاعمال مشيا على الأقدام والعودة الى المنازل في أمان وفي مدة لا تزيد على 20 دقيقة.

31. لا يوجد أرصفة وممرات مشاهة كافية وآمنة وطرق وشوارع آمنة ومصممة على نحو يلائم الساكنين وخصوصيتهم وشعورهم بالأمان والحرية

32. غطاء أخضر من الغابات والمساحات الخضراء في المدن والبلاد بعامة يقل عن 20 في المائة.

الاقتصاد الاجتماعي والاستثمار بالمشاركة مع الفقراء

يقدم سي كي باراهالد في كتابه «الثروة في قاعدة الهرم: دراسة علمية معززة بالتجارب والمشاهدات حول فكرة أن فرص الاستثمار مع الفقراء يمكن أن تعود على أصحابها بأرباح كبيرة، وفي الوقت نفسه فإنها تساعد الفقراء على تحسين مستوى معيشتهم. ويتحدى باراهالد الفكرة السائدة عن ارتباط الربح باستهداف الأغنياء فقط، ويؤكد مقولة أن الفقراء يحتاجون إلى شراكة وكرامة أكثر مما يحتاجون إلى صدقات ومعونات. (45)

توفر قاعدة الهرم الاقتصادي بوصفها سوقا، فرصة جديدة للقطاع الخاص لتحقيق النمو، ويتعين عليها (قاعدة الهرم) أن تصبح جزءا مكملا للقطاع الخاص وأن تكون جزءا من الأعمال التجارية للشركات، لا أن تؤول إلى مجرد مجال لمبادرات المسؤولية الاجتماعية المشتركة. ففي تجربة الهند تغير المنطق السائد لدى صانعي السياسة من كون الفقراء هم المشكلة إلى أنهم يمثلون سوقا يمكن القطاع الخاص المشاركة فيه بفعالية، وأن يكونوا مستهلكين.

وفي المقابل فإن المنطق السائد لدى المنظمات الخيرية والحكومات ووكالات الغوث مفاده أن القطاع الخاص ليس موضعا للثقة للمشاركة في التنمية، وأن الحلول المعتمدة على السوق لا يمكنها تحقيق التنمية وتخفيض معدلات الفقر. ولكن التجربة العملية والدراسة النظرية أيضا تكشف أن لسوق الهرم طبيعتها وخصائصها المميزة.

ومن هذه الخصائص أن هناك فرصة لجني المال في قاعدة الهرم، فالصين والهند والبرازيل والمكسيك وروسيا وإندونيسيا وتركيا وجنوب أفريقيا وتايلند تملك ناتجا محليا مقداره 12.5 تريليون دولار، وهو يفوق إجمالي الناتج المحلي لليابان وألمانيا وفرنسا

وبريطانيا وإيطاليا مجتمعة. أي أنها تشكل سوقا لا ينبغي تجاهلها، وثبت أن الفقراء ينفقون كثيرا في شراء السلع مثل أجهزة التلفزيون والاتصالات.

ويشكل جمهور قاعدة الهرم 35–40% من سكان المدن في العالم أي أن الوصول إليهم ليس صعبا، وتبين أن الفقراء يعرفون عن الماركات العالمية والعلامات التجارية للسلع ويقدرونها بدرجة كبيرة، ويستثمرون مزايا شبكة المعلومات للتواصل مع الأسواق العالمية. ويكاد جميع الناس بمن هم الفقراء يملكون اليوم موبايلات، ويتواصلون مع الشبكة العالمية «الانترنت» كما أن أجهزة الحواسيب منتشرة بفعالية في أوساط الفقراء، وهم يستوعبون التكنولوجيا المتقدمة بسرعة.

ولكن لتحويل قاعدة الهرم إلى سوق يجب مخاطبة المستهلكين بطريقة مختلفة، مثل عرض السلع بأحجام صغيرة وأثمان معقولة، كما أن العبوات التي تستخدم لمرة واحدة تلائم هذه الشريحة من السكان، وكذلك البيع بالتقسيط. وسيكون في استطاعة قاعدة الهرم شراء الأجهزة الكهربائية بهذه الطريقة كما أثبتت تجارب كثيرة، وطرح منتجات بصيغ جديدة مثل آيس كريم بمزايا غذائية.

إن تحويل الفقراء إلى مستهلكين ضمن إمكانياتهم يتيح لهم أيضا الحصول على الكرامة وحق الاختيار، بدلا من أن ينظر إليهم وينظروا هم إلى أنفسهم على أنهم متلقون للإعانات والصدقات.

يحدد باراهالد اثني عشر تحديا يجب التعامل معها عند التعامل مع أسواق الفقراء:

1. التركيز على أداء سعر المنتج والخدمات
2. توفير مزيج من الحلول.
3. القابلية للنقل وملاءمة الثقافات.
4. الاقتصاد في استخدام الموارد.

5. تطوير المنتج بناء على فهم عميق للغاية منه.
6. افتراض التعامل مع بنى تحتية رديئة عند التسويق والخدمة.
7. مراعاة مستويات المهارة المنخفضة والبنية التحتية الضعيفة عند تصميم السلع والخدمات.
8. تعليم المستخدمين كيفية استخدام المنتجات.
9. يجب أن يكون المنتج قادرا على العمل في البيئات الصعبة.
10. التعامل مع قضايا اللغات ومستويات المهارة والثقافة.
11. الوصول إلى الفقراء بكلفة متدنية.
12. تطور الوظائف والمزايا في سوق قاعدة الهرم يمكن أن يكون سريعا جدا.

تملك أسواق قاعدة الهرم فرصا جذابة تكفي لكي تدفع الشركات الكبيرة إلى إجراء تغييرات في نظمها وعملياتها الداخلية لاكتساب الفرص ومصادرها في هذه الأسواق، فهي أسواق كبيرة وجذابة وكيانات قائمة بذاتها. ويمكن تطوير العديد من الابتكارات المحلية وطرحها في هذه الأسواق، ويمكن تحويلها أيضا إلى ابتكارات عالمية، خاصة أن بعض الابتكارات مصدرها قاعدة الهرم ويمكن تطبيقها في الأسواق المتقدمة.

فقد طورت شركة هندوستان أنظمة تغليف تناسب الظروف القاسية وأغراض النقل والتخزين في الهند، ثم انتشرت هذه المنتجات في أفريقيا وآسيا، وتحقق الشركة اليوم أرباحا سنوية تبلغ 150 مليون دولار. وكان للنجاح الذي حققه مصرف غرامين في بنغلاديش في الخدمات التمويلية الصغيرة «بنوك الفقراء» أساسا لانتشار هذا النوع من الأعمال حول العالم باعتبارها عمليات تجارية مربحة.

وأمكن في الهند إنتاج أنواع من الأدوية المتقدمة بأسعار يقدر عليها الفقراء وبمزايا ربحية أيضا، ويقوم مستشفى أرافيند للعيون الذي بدأ في الهند بتقديم خدمات في

أفريقيا وكمبوديا وفيتنام، وتقوم فلسفته على تقديم إمكانيات فنية متقدمة وبجودة عالية وتكلفة منخفضة، ويحقق في الوقت نفسه أرباحا كبيرة.

تحتاج الشركات التي تعمل في قاعدة الهرم إلى أن تتعلم كيفية التعايش مع أنواع عدة من العلاقات التي تربطها بعدد كبير من المؤسسات. ففي حالة تسويق الملح المعالج باليود مثلا، أدركت شركة هندوستان أن جهودها ستؤثر على صانعي السياسة العامة وعلى المسؤولين في القطاع الصحي وعلى المنظمات غير الحكومية التي تنشط في المجتمعات المحلية، وكان عليها أن تتعامل مع جداول أعمال مختلفة بطريقة تعاونية.

وتحتاج هذه البيئة من العمل إلى تنظيم شبكة تعايش وتكامل بينها، وهو نظام من العمل والعلاقات ليس مؤسسيا بالضرورة ولكنه قائم على ثقافة التزام بالعمل والإنجاز والجودة والأداء والواجبات المشتركة والعلاقات التعاقدية.

وقد استطاعت شركة ITC في الهند تقديم خدمات في جميع أنحاء البلاد للمزارعين لمعرفة الأسعار بواسطة الإنترنت، وهي بذلك حصلت على أرباح كبيرة وفي الوقت نفسه ساعدت المزارعين على التخلص من استغلال الوسطاء والاستغفال والابتزاز الذي كانوا يخضعون له بسبب عدم قدرتهم على الإحاطة بالخيارات الممكنة لتسويق منتجاتهم.

يستطيع القطاع الخاص أن يكون جزءا أساسيا من مشروعات التنمية ومكافحة الفقر، كما يمكن أن يكون عنصرا أساسيا في مكافحة الفساد. وقد استطاعت الشركات الكبرى، على سبيل المثال، إنتاج أنظمة إدارية ومالية تساعد الحكومات والإدارات والمواطنين على الحصول على الخدمات المطلوبة بسرعة ودون تكلفة إضافية أو حاجة للرشوة.

ومن شأن تطبيق هذه الأنظمة الإدارية والمعلوماتية أن تفيد الشركات المنتجة

والمواطنين الفقراء والحكومات المحلية والمركزية أيضا، واستطاعت الخدمات التجارية السريعة باستخدام البطاقات الإلكترونية الحد بنسبة كبيرة من الفساد والهدر، مثل دفع الفواتير، والحجز للنقل في القطارات والباصات والطائرات ومشاهدة المباريات والأفلام، وتجديد الرخص وإدارة المعاملات الحكومية والتجارية. وهناك قائمة طويلة من الأعمال والخدمات التي كانت تؤديها الحكومات والشركات، وأمكن اختصارها أو أداؤها بسهولة فائقة.

ومن شأن التوسع في العمل التجاري والمعرفي بين الفقراء تحقيق تحولات اجتماعية وثقافية تخلصهم من الضعف، وتنمي الانتماء والمشاركة، والإحاطة بخيارات عدة لإسماع أصواتهم وللحصول على خدمات أفضل وتسويق خدماتهم ومنتجاتهم.

وتتقدم بهم هذه الحالة إلى مستويات اجتماعية وديمقراطية تعزز الحكم الرشيد والجودة في الإدارة والخدمة، وترتقي أيضا بمستوى أعمالهم وسلعهم، وتطور حالة التنافس في الأسواق والأعمال، وهي حالة اجتماعية واقتصادية سرعان ما تنعكس اقتصاديا ومعيشيا وإنتاجيا على الأفراد والمجتمعات.

ومن الإنجازات الملموسة التي يمكن ملاحظتها اليوم بسبب انتشار اقتصاد المعرفة في أسواق الفقراء، إزالة الحواجز التي تعيق الاتصال. ويقوم على ذلك نشوء فرص وخيارات كثيرة أمام الفقراء للعمل والتواصل والحصول على الخدمات وتسويقها، وارتقاء مستهلكي قاعدة الهرم، وتطور خبراتهم ومعرفتهم بالسلع والخدمات، ونشوء فرص للتقييم والاختيار والتطوير في السلع والخدمات، والحصول على المعرفة وتداوله.

فيمكن الحصول على استشارات ومراجعات ومراقبة فنية اليوم في الزراعة والإنتاج والطب والصناعة والإدارة بلا حواجز ولا اعتبار للمسافات وبتكلفة قليلة، وأمكن مشاركة فئات كثيرة في العملية الاقتصادية والإنتاجية كالنساء والعائلات وسكان

المناطق البعيدة المعزولة وكبار السن وذوي التحديات الحركية.

III

الحكم الرشيد
تنظيم سياسي ومدائني لجميع الناس

«في جميع بقاع الأرض يلتقي البشر حول هدف واحد، المشاركة بحرّية في الأحداث والمداولات التي تؤثر على حياتهم» محبوب الحق، مؤسس تقرير التنمية البشرية.

كيف يفترض أن تكون الدولة في الألفية الثالثة؟ يعرض هانز آدم الثاني حاكم إمارة ليشتنشتاين رؤية فريدة لدولة الألفية الثالثة والاستراتيجيات التي يمكن بواسطتها تحقيق ذلك معتمدا على اطلاعه الواسع على أصول الدولة وعلى خبرته كحاكم ينتمي إلى أسرة حاكمة لعدة قرون، ورجل أعمال، ومؤرخ. ويحلل القوى التي أثرت في التاريخ البشري في الماضي، ومن المحتمل أن تستمر كذلك في المستقبل المنظور، الحجم والموقع والموارد، وأدوارها وواجباتها، ما استجد وما بقي، وما يتغير، حماية القانون والنظام وتسيير السياسة الخارجية والدفاع عن الأرض والناس، والتعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية وسائر الخدمات مثل النقل والاتصالات والماء والكهرباء، كما يسبر أغوار استراتيجية تتناول كيفية تحقيق الدولة الدستورية العصرية في الألفية الثالثة (1)

ويتناول مجموعة واسعة من المواضيع تشمل تحليلات الديمقراطيتين المباشرة وغير

المباشرة من خلال الخبرة المكتسبة من الثورة الأمريكية (1776) والثورة الفرنسية (1789) والدستور السويسري عام 1848، ويستلهم العبر من الفرص المتاحة للإصلاح بالاستناد إلى مواكبته للإصلاح السياسي في إمارة ليشتنشتاين.

إن الهدف المثالي للناس ألا يكون ثمة دولة وأن يعيش الناس بسلام ووئام من غير سلطة، ولكن ذلك يحتاج إلى قانون، وتطبيق القانون يحتاج إلى دولة، وقد نشأت الشيوعية الاشتراكية مستهدفة مجتمعا لا طبقية ولا دولة فيه، ولكنها آلت إلى دكتاتورية شمولية لعلها الأكثر قسوة في التاريخ الحديث، فقد قتل في معتقلاتها الجماعية عدد كبير من الناس، ويقدر عدد السياسيين الذين قتلوا في الاتحاد السوفياتي بـ 20 مليون شخص! ويقال إن كمبوديا فقدت ثلث شعبها في ظل حكم شيوعي شمولي دفع بها إلى التخلف والإبادة. أصول الدولة يعرض المؤلف في هذا الفصل نماذج تاريخية للصراع بين الإثنيات المختلفة حول تقرير المصير في دول عدة، مثل سويسرا ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي وكندا، وفي حين أمكن استيعاب التعددية الإثنية بالتنازل لصالح الأقليات في سويسرا وكندا وغيرهما من الدول، فقد انهار الاتحاد السوفياتي واليوغسلافي تحت وطأة الصراع الإثني.

يرد هانز آدم نجاح «ليشتنشتاين» وازدهارها إلى صناعة النسيج والاتفاق التجاري مع سويسرا، وبعد الحرب العالمية الثانية واصلت الإمارة نجاحها، واستفادت من فرصة الانفتاح الاقتصادي في اجتذاب استثمارات واسعة معتمدة على الضرائب المنخفضة والخبرة المهنية والحرفية الطويلة لسكانها. وأما نجاحها سياسيا فإنه مستمد برأيه من سياسة الإمارة في خدمة مواطنيها والبحث عن رضاهم، وليس مهما برأيه حجم الدولة أو طبيعة نظامها السياسي، سواء كان فرديا أو نخبويا أو ديمقراطيا أو غير ديمقراطي في النجاح السياسي، ولكن العبرة بالعدالة وخدمة المواطنين وتحقيق الرضا.

يختار هانز آدم تعريفا للدولة من بين التعريفات الكثيرة بأنها منطقة جغرافية محددة

المعالم إلى حد ما، وافقت غالبية سكانها على سلطة مركزية، أو أنها قبلت بهذه السلطة بحكم المدة الطويلة من الزمن، ويجب أن تكون هذه السلطة المركزية في وضع يخولها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل دبلوماسية، أو بواسطة السلاح. ونشأت على مدى التاريخ نماذج عدة للدول وأنماط إدارتها وقيادتها، منها حكم الفرد، والنخبة (الأرستقراطية) وعلى نحو فإن الجهاز الحكومي والإداري الحديث وقيادة السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية تشكل اليوم النخبة الحاكمة، أو هي صيغة حديثة من الأرستقراطية تمثلها طبقة الحكام والبيروقراط والتقنوقراط، وهكذا فقد ظل نظام النخبة متبعا في الحكم والإدارة. وطورت الإنسانية نظام «الديمقراطية» في الحكم والإدارة، بمعنى حكم الشعب، وقبل الثورة الأمريكية كانت الديمقراطية تقتصر على الدول المدينية والكيانات السياسية الصغيرة، حيث يمكن للناس التجمع لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك، وإيجاد حلول لها (يمكن وفق هذا المفهوم يمكن اعتبار نموذج المدينة المنورة والخلفاء الراشدين والتراث العربي المجتمعي والقبلي في الشورى ديمقراطية). وكان للدين على مدى آلاف السنين دور مهم في عملية إنشاء الدول والمحافظة عليها، ولعب دورا مهما ومهيمنا في التاريخ البشري، وكان للقبائل الأمية ولا يزال قوانينها الشفوية التي تمرر من جيل إلى آخر، وهناك حاجة إلى إضفاء شرعية دينية يمنح بموجبها قانون وسلطة، أو شرعية مستمدة من غالبية الناس، بالاقتراع والتصويت المباشر أو غير المباشر. وكانت الطقوس الدينية تلعب دورا أساسيا في الدول، فتحفظ أموالها في المعبد، وتواكب الطقوس الدينية كل مناسبة من مناسبات الدولة، وكان الدين بالنسبة للرومان والإغريق والأوروبيين في العصور الوسطى رابطا مهما بين الناس. لماذا لعب الدين ولا يزال دورا أساسيا في التاريخ البشري؟ يتساءل المؤلف، ويجيب بأن التوازن الصحيح بين الفردية والأنانية والسلوك الاجتماعي الذي يمنحه الدين للأفراد والمجتمعات يؤدي إلى الاستقرار، وقد أدت محاولات إحلال الشرعية القومية أو الاشتراكية بدلا من الشرعية الدينية إلى

مجازر ودكتاتوريات قاسية. حجم الدول وتأثير التكنولوجيا العسكرية مرت أوقات هيمنت فيها الدول الكبيرة والمركزية، وكانت الدول الصغيرة واللامركزية هي السائدة لفترة طويلة من الزمن، وهناك قارات تعايشت فيها دول كبيرة وصغيرة، وقارات أخرى كان واقع الحال فيها مختلفا.

وتلعب التكنولوجيا العسكرية وشبكات النقل دورا حاسما في تشكيل الدول وقوتها، وكانت المدن تدافع عن نفسها بالأسوار والقلاع والحصون، وأسهمت جيوش الفرسان في قيام دول مستقرة وقوية لفترة طويلة من الزمن، ثم غيرت الثورة الصناعية موازين القوى، وكانت الطرق البرية والنهرية والبحرية تؤدي دورا أساسيا في قوة الدول وغناها، ثم غيرت تقنيات النقل القائمة على المحركات البخارية (السيارات والطائرات والقطارات والسفن العملاقة البخارية) ذلك كله وأعادت صياغة الدول والموارد.

واليوم تتمتع الولايات المتحدة بقيادة العالم بفضل قوتها التقنية والاقتصادية والعسكرية، وربما ستظل كذلك لعدة عقود قادمة، وللمرة الأولى تهيمن قوة عسكرية عظمى واحدة على العالم دون أن يكون لها طموح توسعي احتلالي.

كيف يفترض بدولة المستقبل أن تبدو كي تلبي حاجات البشرية في الألفية الثالثة بأفضل طريقة؟ يتساءل هانز آدم، ويجيب بأن الدولة الجديدة هي بنية شديدة التعقيد من عدة أنظمة منسجمة بعضها مع بعض، ويقول إن العديد من الدول تعرضت لفشل ذريع لأنها انطلقت من صورة مثالية عن البشرية لم تتطابق مع الواقع، والشيوعية هي إحدى الحالات غير الواقعية، والتي تسببت بقدر كبير من المعاناة للشعوب.

ويعتقد هانز آدم أن التحدي في الألفية الثالثة سيكون في تطوير دولة تلبي الشروط التالية: الحؤول دون اندلاع حروب بين الدول إضافة إلى حروب أهلية، وعدم خدمة جزء من الشعب متمتع بالامتيازات فقط، بل كل الشعب، وتقديم حدّ أقصى من

المشاركة وحكم القانون للشعب، والاستعداد للمنافسة في عصر العولمة. ويمكن أن تكون قرارات الأغلبية غير منصفة، ولا تكون الغالبية محقة على الدوام، وقد تتسبب أغلبية متناغمة نسبيا وذات طابع إثني ديني أو لغوي أو ثقافي أو سياسي بتطهير إثني في ظروف معينة من خلال وضع الأقلية في ظروف غير مواتية، ولمدة طويلة من الزمن، في الميدان الاقتصادي أو الثقافي أو الديني أو السياسي بحيث تلجأ الأقلية إلى الهجرة أو يتم استبعادها بشكل إلزامي، ففي الولايات المتحدة كانت دولة ديمقراطية يحكمها القانون، وفي القرن الـ 19 تعرض السكان الهنود الأصليون لمجازر لم تستثن النساء والأطفال.

هل يفترض بدولة المستقبل المحافظة على دولة الرفاه بصورتها الحالية أم توسيعها ربما أكثر فأكثر؟ إن نظام التضامن والدعم المتبادل سلوك اجتماعي أصيل في البشرية على المستوى الفردي والجماعي، ولكن الدعم الذي توفره الجماعة في مجتمع صغير يعرف الناس فيه بعضهم بعضا لم يعد ممكنا الاستمرار فيه في مرحلة الصناعة وما بعدها والمدن الكبرى، فلم تعد نسبة كبيرة من السكان تعرف بعضها، أو تنتمي إلى مجموعات اجتماعية تقليدية، وكانت محاولة العودة إلى مرحلة التضامن في الدول الحديثة كما فعلت الشيوعية كارثة اقتصادية وسياسية. وحاول اقتصاد السوق الاجتماعي تطبيق السلوك الاجتماعي للقرى والمدن الصغيرة في العصر الزراعي على الدولة الصناعية من خلال المحافظة على الملكية الخاصة واقتصاد السوق، وكان هذا النموذج أكثر نجاحا من الشيوعية، ولكنه اليوم يواجه أزمة وسيواجه الفشل في النهاية. فدولة الرفاه تواجه اليوم أزمة في عصر العولمة مع التزايد السريع لحركة الناس والخدمات والسلع، ففي مرحلة العولمة التي تقرب الإنسانية من بعضها أكثر فأكثر هل يمكن للدول أن تبرر اجتماعيا إجبار مواطنيها على تقديم دعم مالي لتأمين حياة رغدة لطبقة صغيرة مختارة؟ ألا يكون منح الأفراد والجماعات السكانية المحلية فرصة مساعدة الأكثر فقرا، من خلال هبات فردية أو دعم مجتمعات

تتمتع بإدارة جيدة في العالم النامي عملا ينمّ عن مسؤولية أكبر؟ فمقدار المال الذي يدفع شهريا على صورة رواتب تقاعد إلى موظف رسمي واحد في برلين لا ينقذ حياة عشرات الأطفال في بلدان العالم الثالث فحسب، بل يغطي تكاليف تعليمهم أيضا، ألم تكن المعونات الأجنبية المقدمة هدرا لأموال دافعي الضرائب في معظم الحالات وكان ضررها أكثر من فائدتها؟ لقد ساعدت دولة الرفاه أيضا حكم النخبة على اقتحام الحياة الخاصة للمواطنين لأجل تحصيل الضرائب وتمويل بيروقراطية الدولة، والتسبب بديون كبيرة تلقي بعبئها على كاهل أجيال المستقبل. وتمثل التغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي تحديا كبيرا اليوم فهي مصدر نزف وتكلفة كبيرة جدا، ويمكن بطبيعة الحال تخفيض النفقات المفرطة وسوء الاستخدام في التغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي، وفي الوقت نفسه فإنه معالجة المرضى هي مبدأ أخلاقي اجتماعي وديني لا يجوز التخلي عنه. هناك الكثير مما يتعين قوله لصالح دولة الألفية الثالثة التي تتخلى تدريجيا عن نظام الرفاه، مثل الانتقال إلى رفع سن التقاعد وإصلاح سوق العمل، ونقل نظام الرفاه برمته إلى المجتمعات والإدارات المحلية، وستؤدي عولمة الاقتصاد إلى تناغم أسعار السلع والخدمات، ويعد هذا الأمر فرصة على الصعيد الاجتماعي، فالتنافس يؤدي إلى جودة المنتجات وتخفيض الأسعار. وبالطبع فقد أدت العولمة كما أدت الميكنة من قبل إلى فقدان عدد كبير من الوظائف والأعمال، ولكن الحل الأفضل هو استحداث وظائف جديدة في شركات يمكنها المنافسة في اقتصاد معولم، وقيام النظام التربوي والتعليمي الذي يمكن المجتمعات من المشاركة في الاقتصاد العولمي.

وبدأت الدولة الحديثة منذ القرن الـ 19 تتولى مسؤولية التعليم لأبنائها، وفي هذا العصر يعدّ العجز عن القراءة والكتابة إعاقة كبيرة، ويستحيل اليوم على الشخص غير المتعلم الحصول على وظيفة ذات أجر معقول، ولكن بالرغم من ذلك إذا كان يفترض أن تستمر دولة المستقبل في إدارة النظام التعليمي أم تفويضه للإدارات المحلية، وتبقى

للدولة مهمة وضع إطار قانوني للنظام التربوي ومراقبته.

لقد بدأت المدارس تتحول إلى مؤسسات غير فعالة، وتحول الأنظمة السياسية والنقابية في دول كثيرة دون الرقابة والمحاسبة، وربما يكون الحلّ بإشراك الأسر والجماعات السكانية والإدارات المحلية في إدارة العملية التعليمية.

هل يفترض بالنقل أن يكون من واجبات الدولة؟ مازالت الطرق مسؤولية الدولة في جميع أنحاء العالم، ولكن آدم هانز يعتقد أن شبكات الطرق الكثيفة ساهمت في أعباء معقدة على دافعي الضرائب والموارد العامة لا تتوقف عند شق الطرق، ولكنها تنشئ أنظمة إقامة وسكن تنشئ متوالية من الالتزامات الأخرى كالتعليم والكهرباء والماء والاتصالات. ويقترح فرض رسوم (النظام الإلكتروني المتبع يجعل ذلك سهلا وممكنا) واستخدام إيرادات هذه الضرائب في مكافحة التلوث وحل المشكلات والأعباء الناشئة عن استخدام الطرق والنقل، مثل نظام سكة الحديد السريع، والذي يخفف كثيرا من استهلاك الطاقة ونفقات شق الطرق.

كيف تمول دولة المستقبل نفسها؟ يتعين على الدولة إعادة النظر في اعتماداتها المالية، حيث تركز على المحافظة على القانون والنظام وتسيير السياسات الخارجية، وتمويل التعليم، وتفوض الإدارات المحلية والجماعات السكانية بكثير من أعمالها السابقة، وأيضا بالحصول على جزء من الإيرادات والضرائب، والواقع أن الحديث في هذا المجال قائم على السياسات الضريبية أو جمع وإدارة وإنفاق الموارد العامة وحقوق وملكيات الدولة في الأراضي والتعدين.

الديمقراطية والعقد الاجتماعي

يبدأ الإصلاح بمراجعة الرواية المنشئة للأزمة. وهي متصلة بالاعتساف والافتعال في تنظيم وإعادة توزيع التأثير والموارد، وفي صياغة المجتمعات والمؤسسات الوطنية والمدن والأسواق على نحو يؤدي إلى الأزمة، وأخيرا بسبب الخلل الكبير في إدارة وتوزيع العبء الضريبي وقدرة المجتمعات والطبقات الوسطى على إسماع صوتها والمشاركة في التخطيط والقرار. كيف تكون المجتمعات شريكا في الموارد والتنمية والمسؤولية؟ كيف توضع السوق في مكانها الصحيح المنشئ للتقدم؟ كيف تتشكل القيادات الاجتماعية والاقتصادية على نحو تفاعلي وتنافسي طبيعي وعادل؟

يكون الإصلاح بتحرك المجتمعات لأجل أن تكون مؤثرة وصوتها مسموعا، وأن تغير من قواعد اللعبة السياسية بأن تكون هي الشريك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال عمليات تمثيل جديدة مختلفة عما درجت عليه ديناميات تشكل النخب والنقابات والبلديات والنواب والأعيان والوزراء والمديرين والسفراء، وإعادة توزيع الموارد العامة على نحو مختلف تماما أيضا، سواء في الإنفاق العام أو في إصلاح وتعديل العقود والعطاءات مع الدولة، وإعادة النظر في عمليات الخصخصة ودور الشركات في السوق وفي السياسة.

ستكون النتيجة التلقائية لهذه المراجعة تمكين المجتمعات، وإعادة دورها وتأهيلها لتكون قادرة اقتصاديا وفنيا على امتلاك وإدارة وتنظيم مجموعة من الخدمات الأساسية؛ المياه والكهرباء، وتنظيم المدن والأحياء، وإنتاج وتسويق السلع الأساسية، والتعليم الأساسي، والثقافة والرياضة والفنون والدين والحدائق والمكتبات العامة، وإعادة توزيع العبء الضريبي وتوزيع الإنفاق وعدالة التوزيع، وألا تكون المجتمعات والطبقات

الوسطى والفقيرة هي الحلقة الأضعف في تحمل العبء الضريبي، وفي حصتها من الإنفاق العام. فالحكومة تجمع ضريبة المبيعات بكفاءة عالية وبنسبة عالية أيضا على جميع السلع، وفي المحصلة فإن مصدر هذه الضرائب التي تشكل اليوم الجزء الرئيسي من الإيرادات الضريبية هي الطبقة الوسطى، ولكن الحكومة لا تواجه التهرب الضريبي بالكفاءة نفسها، وتمنح إعفاءات ضريبية واسعة تستفيد منها البنوك والشركات الكبرى، ويعمل التحصيل الضريبي بأداء ضعيف تتيح المجال للأغنياء والمتنفذين وأصحاب الأعمال والمهن الكبرى للتهرب الضريبي، ثم يعاد توزيع الإنفاق العام في اتجاهات يذهب معظمها للأغنياء أيضا، وهذا يجعل النضال الإصلاحي القائم عملية هامشية غير مؤثرة.

والجزء الأصعب من الإصلاح هو نشوء طبقة جديدة من القادة والنخب، مرتبطة بالإصلاح، أو هو طبقة تحل محل طبقة أخرى؛ إنه تبادل صعب ومؤلم للتأثير والنفوذ. وتكون الانتخابات إصلاحية بقدر ما تنشئ سلطات سياسية تعكس ولاية الناس على مواردهم ومصائرهم، وتعبر عن المصالح والتشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة، هي لا تهبط على الناس محملة بالوعود والأفكار، ولا تنشئ التنمية والأسواق والمجتمعات، وإنما هي تنظمها كما تريد أغلبية الناس.

تتشكل المدن في التاريخ والجغرافيا حول الأعمال والمصالح والموارد الطبيعية، وهذه تشكل المجتمعات والأسواق، وتتيح التقنيات الجديدة اليوم للمدن والمجتمعات أن تنشئ بنفسها وبكلفة معقولة مواردها وخدماتها الأساسية وخاصة الماء والطاقة، وبذلك فإن المجتمعات والبلدات تنشئ مقومات وجودها وحياتها، وتنظم بنفسها ولنفسها الصناعات والخدمات الأساسية والحرف والأعمال والمرافق، وحول هذه الموارد والأسواق، تنشأ بطبيعة الحال أعمال ووظائف وعلاقات اقتصادية واجتماعية وأسواق خدماتية؛ مثل النقل والصيانة والتدريب والتعليم والرعاية والمهن والحرف والإعلام.. والأندية والجمعيات والأحزاب.

استقلالية المجتمعات وتمكينها، يعنيان ببساطة موارد ووظائف خاصة بالمجتمعات، أي مشروعات اقتصادية تقوم حولها البلدات والمجتمعات. وبغير ذلك، فلا معنى للبلدة أو المجتمع، بل إنه لا يمكن تسميته مجتمعا إلا أن يكون قادرا بموارده الذاتية على إدارة وتنظيم الخدمات والثقافة والفنون وتخطيط المكان وحمايته.. ولأن الإصلاح لا يضمنه إلا مجتمع متماسك ومستقل ومدرك لمصالحه وأولوياته، ويعرف ماذا يريد من الحكومة وماذا يريد من نفسه، وتتحرك به ولأجله واقعيا قواعد اجتماعية منبثقة عن المدن والبلدات وجماعات الأعمال والمصالح والمهن القائمة، ونخبة فكرية وسياسية قادرة على الإبداع والتضحية، وتملك قدرا كبيرا من النزاهة والالتزام الجميل الخالص بالمثل والقيم والسياسات العامة الحاكمة لمسار الدولة والمجتمعات والأسواق؛ بسبب كل ذلك، فإن الحلقة المفقودة أو إحدى الحلقات الأساسية المفقودة في منظومة الإصلاح هي غياب المنظومة الاجتماعية الاقتصادية التي تجمع الناس والمصالح والجماعات والتيارات والأحزاب والبلديات والنقابات، وتنشئ منظومة فكرية وثقافية وفنية وتعليمية تحمي المجتمعات والموارد وتنظمها، وتنشئ على الدوام موارد وأفكار وقيادات ونخب جديدة متجددة؛ فلا إصلاح من غير إصلاحيين، ولا إصلاحيين من غير مجتمع ومصالح وموارد وأسواق حقيقية وقائمة تنشئ وتحمي القيادات والسياسات والأفكار والقيم الحاكمة لحياة الناس وأعمالهم وعلاقاتهم ووعيهم لذاتهم وما يحبون أن يكونوا عليه!

يزيد الإصلاح صعوبة أن المجتمعات والطبقات والفئات المستضعفة والمهمشة يغلب عليها عدم الإدراك لمصالحها وأولوياتها، وتعزف عن العمل لأجل تشكيل الأفراد والمجتمعات والمصالح باتجاه التأثير على السياسات والتشريعات، ومن الملفت في هذا السياق أن الجماهير برغم أنها كثيرا ما تندفع في حماسة إلى المواجهة بلا خوف فإنها لا تتحمس للتجمع السلمي والعقلاني لأجل كرامتها وتحسين حياتها!

يبدأ الإصلاح في مجال الإدارة العامة للدولة على أساس فلسفة ورؤية للمؤسسات

وتنظيمها وإدارتها متصلة بعلاقات المجتمع بالدولة، وتتشكل قيادات اجتماعية قادمة من العمل الرسمي يعرفها المواطنون، ويعرفون خياراتهم عند انتخابها في إصلاح الموارد العامة وإدارتها وتنظيمها، وفي ذلك تتشكل التيارات المؤمنة بالدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، من المحافظين والوطنيين واليساريين، والتي تعكس ثقافة المؤسسات العامة وإدارتها وتأثيرها، ويستدل على نجاح هذه الاستراتيجية بقدرة المواطنين على بناء خيارات عملية ومعرفية يرجحون بها بين القيادات الاجتماعية القادمة من القطاع العام إلى الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية؛ من الوزراء والمديرين والموظفين؛ وأن يملك هؤلاء فرصة للنجاح الانتخابي بناء على رؤيتهم وتجربتهم في العمل العام.

ويفترض أن تقدم الأسواق والمصالح والأعمال التجارية والمهن، تيارات وقيادات اجتماعية وسياسية، تنشئ حول الازدهار برامج وأفكارا قائمة على الإيمان بالإبداع والحريات والفردية والقوة اللامحدودة للتعليم والمهارات والأخلاق العقلانية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر والبؤس الاقتصادي. وبذلك، تتشكل التيارات الليبرالية واليسارية أيضاً، مستمدة وجودها وتأثيرها من الجماعات الاقتصادية والنقابات والمغامرين والمبادرين والمتمردين على الأوضاع القائمة والمتطلعين إلى حياة أفضل.

وتتشكل في المجتمعات والمدن قيادات اجتماعية من العاملين والناشطين في البلديات وحماية المستهلك والثقافة والفنون والرياضة وجماعات التأثير على السياسات والتشريعات والمؤسسات والخدمات والأعمال التطوعية والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير مؤسسات ومرافق المجتمع ومواجهة الاحتكار؛ تنتمي إلى التيارات والأفكار نفسها التي تتنافس وتتشكل في المصالح والأسواق والمؤسسات العامة.

تقاس العدالة والكفاءة في الحكم والسياسية بالديمقراطية الاجتماعية؛ بمعنى تمكين المجتمعات من تنظيم نفسها، وإدارة مواردها وحقوقها واحتياجاتها الأساسية، والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم، على النحو الذي يوسع خياراتها السياسية والاجتماعية

والاقتصادية، ويجعل مؤسسات الحكم والإدارة أمينة وقادرة على التعامل مع التفويض الذي منحه المواطنون لها للتصرف بالموارد والضرائب العامة، وفق مصالح المواطنين واتجاهاتهم، ويمكنهم من تحقيق توازن مع السلطات والمؤسسات، ومن محاسبة هذه المؤسسات، ومراقبتها، وتوجيهها، وعزلها إن لزم الأمر.

لقد نشأت في السنوات القليلة الماضية تحولات وتحديات وفرص كبيرة وجديدة، تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل، يحمي الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ويعطي أهمية قصوى لمصير الاحتياجات والحقوق الأساسية؛ كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، والعمل والسكن، والانتماء والمشاركة، والثقافة الوطنية والمجتمعية.

ومن أهم هذه التحولات تغير دور الحكومات والدول، وإسناد كثير من الخدمات الأساسية التي كانت تؤديها الدولة، مثل التعليم والصحة والاتصالات والبريد والمياه والكهرباء، وإدارة موارد الدولة، إلى شركات استثمارية، يجعل من هذه الخدمات سلعة تجارية لا تتاح إلا لمن يقدر على دفع ثمنها، وتعصف أو تهدد كثيرا من مؤسسات ومكتسبات الرعاية الصحية والاجتماعية، لا سيما لفئات من المواطنين تحتاج إلى رعاية فائقة وخاصة، مثل كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفقراء، وسكان المناطق البعيدة، والتجمعات قليلة العدد من السكان، التي لا يحقق توفير خدمات أساسية لها؛ كالبريد والكهرباء والاتصالات والمياه عائدا استثماريا. وفي الوقت نفسه، فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقة الوسطى فرصا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك وفرض إرادتها.

كيف يكون الإصلاح حالة مستمرة ودائمة لا يمكن التراجع عنها؟ كيف يمكن حماية الديمقراطية من مزاجية النخب والحكومات ومصالحها؟ وكيف تتحول من هبة تمنح إلى عقد اجتماعي، ومنظومة من المصالح والعلاقات، وشبكة مجتمعية، ومرجعية حاكمة

للمجتمع والدولة؟

النظام الديمقراطي؛ إذا لم يكن عقدا اجتماعيا تقوم عليه مصالح والتزامات الحكومات والمجتمعات والمؤسسات؛ فإنه لا يعكس تطلعات المواطنين، وحتى تترسخ الديمقراطية والإصلاحات المرغوب بها فإنها تحتاج أن ترتبط بها مصالح الناس واحتياجاتهم وحقوقهم الأساسية؛ كالعمل، والعطاءات والعقود، والتعليم، والإسكان، والانتماء، والمشاركة، والضرائب، والأجور، وتنظيم المهن وتطويرها، والقضايا والتجمعات العمالية، والمشروعات والاستثمارات التعاونية، والنفع العام، وتنظيم المجتمعات. فالإصلاح تنشئه منظومة اجتماعية، وشبكة من العلاقات والمصالح. والديمقراطية تترسخ وتزدهر بتنظيم المجتمعات على أساس أهدافها المباشرة والعملية. والانتخابات والتشريعات يجب أن تعكس المصالح والثقافة الراسخة في المجتمع والدولة. وأن يدير هذه الغايات مجتمعات فاعلة تقودها طبقات وسطى ممتدة ومبادرة.

ثمة سؤال يتعلق بكل قرار أو سياسة أو تشريع أو ضريبة أو موازنة: من المستفيد ومن المتضرر؛ وهل تعمل المؤسسات العامة وديناميات الدولة والسوق لصالح أقلية محددة في المجتمع، أم تعمل لصالح جميع الناس؟ هذا هو ببساطة، مفتاح النظر والتقييم للعمل السياسي في الحكم أو المعارضة. وإذا لم تعكس الانتخابات البرلمانية والنقابية نضال المجتمعات والطبقات لأجل المشاركة وعدالة توزيع الموارد والمؤسسات، فإنها تكون خالية من المعنى والجدوى. وإذا لم تلاحظ القوى الاجتماعية المتطلعة إلى تحسين حياتها هذه المقولة، فلا فائدة ولا أهمية للأحزاب والنقابات والبلديات والتجمعات الاجتماعية والمدنية!

لم تكن الانتخابات البرلمانية في القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر في بريطانيا (مهد الديمقراطية الحديثة) تعبر عن ديمقراطية حقيقية، أو بالمعنى الذي نفهمه اليوم؛ إذ لم يكن التصويت متاحا لأكثر من 2 في المائة من السكان، وكانت مدن مهمة

مثل بيرمنغهام وليدز ومانشيستر وشيفيلد غير ممثلة في البرلمان. في المقابل كان الريف يحظى بتمثيل زائد، إذ كان حق التصويت على أساس ملكية الأرض.

يفسر اسيموغلو وروبنسن (لماذا تفشل الأمم)، مسار الصراع والازدهار بالاحتكارات والمزايا والنضال لأجل المشاركة الواسعة. فلم يكن الازدهار والعدالة والديمقراطية سوى النضال ضد الامتيازات، ويقابله الخوف من الإبداع والتطور على المصالح القائمة. لماذا لم تتطور معيشة الناس منذ العصر الحجري إلى الثورة الصناعية؟ إن الابتكارات والتكنولوجيا تجعل المجتمعات البشرية أكثر ازدهارا، ولكنها أيضا تغير في بنية المجتمعات، وتغير جوهريا في الامتيازات الاقتصادية والسلطة السياسية؛ هناك بطبيعة الحال قادمون جدد! (2)

النخب القائمة سوف تقاوم أي تهديد لمصالحها وامتيازاتها، ولو كانت اختراعات علمية أو إبداعية تحسن حياة الناس. ولذلك، تحتاج المجتمعات إلى نضال وتحالف جديد لمواجهة الاحتكار والامتيازات الراسخة، التي تمنع الازدهار والمشاركة والعدالة! فالصراع السياسي هو في الحقيقة صراع على توزيع الموارد والمؤسسات. وكانت النخب القائمة تحسم الصراع لصالحها وتزيد قبضتها على السلطة والموارد، وهكذا يمكن فهم علاقات مؤسسات السلطات السياسية والدينية والقيادات والطبقات الاجتماعية والمصالح التجارية.

في تتبع تاريخ هذا الصراع في بريطانيا، يلاحظ اسميوغلو وروبنسن كيف أنشأ ذلك الإصلاح والازدهار. صحيح أنه صراع احتاج إلى خمسمائة سنة! ما بين «ماغناكارتا» (1215) إلى الثورة البريطانية (1688)، ولكن الطبقات والفئات المتضررة من الهيمنة والامتيازات في سعيها للمشاركة وحماية مصالحها، حققت أيضا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية! لم تكن عملية مشاركة القادمين الجدد سهلة؛ فالقوى الصاعدة والجديدة كانت دائما تتعرض للسحق، ولكن مآلات التسويات كانت دائما إلى التعددية والمشاركة.

يقدم مانويل كاستلز؛ مؤلف كتاب عصر الشبكات في كتابه «سلطة الاتصال» مقاربات جديدة في العلاقة بين الاتصال والسلطة، فقد حددت قواعد الإنتاج السلطة والموارد والطبقات في عصر الصناعة كما نظّر لها بإبداع كارل ماركس، فإن علاقات الانتاج والسلطة اليوم تحددها قواعد الاتصال وتوزيع وانتاج المعرفة. يقول كاستلز: السلطة هي أكثر العمليات أصولية في المجتمع، لأن القيم والمؤسسات تحدد المجتمع، وما هو ذو قيمة وذو طابع مؤسسي تحدده علاقات السلطة. والسلطة هي القدرة ذات الصلة التي تمكن فاعلا اجتماعيا من أن يؤثر بشكل غير متناسب على قرارات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين بسبل تحابي إرادة الفاعل المتمتع بالسلطة ومصالحه وقيمه. (3)

تمارس السلطة من خلال وسائل القهر (أو إمكانية ممارسته) أو ببناء معنى أو من خلال بنائه، أو هما معا، على أساس خطاب تهتدي به الأطراف في عملها، وتتشكل علاقات السلطة من خلال الهيمنة، وهي سلطة متضمنة في مؤسسات المجتمع، وهذه القدرة ذات الصلة تحكمها، وإن كانت لا تقررها القدرة الهيكلية للهيمنة، وقد تشترك المؤسسات في علاقات السلطة القائمة على الهيمنة التي تمارسها على رعاياها. وبالطبع تسعى السلطة على نحو تلقائي أو غرائزي للهيمنة وتسعى القوى الاجتماعية والاقتصادية المشاركة والمنافسة للمقاومة، لا يوجد أبدا سلطة مطلقة، أي صفر تأثير من الخاضعين،.. هناك دائما إمكانية للمقاومة. وعندما تصبح المقاومة أقوى من الإذعان تتحول علاقات السلطة وشروطها، وتكون عملية تغيير مؤسسي أو هيكلي. وعندما تتدخل السلطة في المجال العام محابية مصالح معينة غالبة في الدولة، فإنها تغري بأزمة مشروعية، لأنها تظهر نفسها باعتبارها أداة للهيمنة وليست مؤسسة للتمثيل.

يشير فوكو إلى الخطاب الانضباطي الذي يؤكد على مؤسسات الدولة: السجون، الجيش، الأماكن المقدسة. والحال أن مؤسسات الدولة والمؤسسات الموازية (المؤسسات الدينية والجامعات والصفوة المتعلمة ووسائل الإعلام) هي المصادر الرئيسية لهذا

الخطاب. وقد وضع جيف موجلان نظرية قدرة الدولة على ممارسة السلطة، وأورد ثلاثة مصادر لذلك: العنف والمال والثقة. (4)

الأمم (الجماعات الثقافية) تنتج دولا، وتفعل ذلك من خلال الاضطلاع باحتكار العنف داخل أرض معينة، ويقع الارتباط بين سلطة الدولة والسياسة في مجتمع تكسبه الدولة تعريفه، هذا هو الافتراض المضمر في تحليلات السلطة التي تراقب علاقات السلطة داخل دولة قائمة على الأرض أو بين دول وتعيّن الأمة والدولة والأرض حدود المجتمع.

لكن العولمة والشبكية أنشأت تحديات جديدة ومهمة وربما جذرية لهذه المفاهيم، بل إنها تعيد معنى السلطة والأمة والهويات، وفي كتابه «مجتمع المخاطرة العالمي» ينقض أولريش بيك هذه الوطنية المنهجية، لأن العولمة أعادت تعريف حدود الأرض لممارسة السلطة (5). وكما يقول عالم الاجتماع جيمس فريزر: إذا كانت السلطة موجودة في هياكل اجتماعية معينة قائمة على قاعدة الصيغ المكانية الزمانية، وهذه الصيغ المكانية الزمانية لم تعد قائمة في المقام الأول على المستوى القومي، لكنها عولمية ومحلية في الوقت نفسه، فإن حدود المجتمع تتغير، ويتغير أيضا الإطار المرجعي لعلاقات السلطة التي تتجاوز القومي.

هكذا تحاول اليوم الجماعات الصغيرة والهامشية والمحرومون من منافع التنمية والساعون إلى التأثير في السياسات المحيطة كما تحاول أيضا السلطات والشركات أن نأخذ مكانا في الشبكة، .. وكما يقول كاستلز نبيع خصوصياتنا لشبكات التواصل، ونجعل أنفسنا هدفا إعلانيا مقابل إمكانية الدخول الى هذه الشبكات وتقديم آرائنا وأفكارنا التي تتضمن تحديا للشركات وتفكيكا لنفوذ السلطات ومواجهة للأسس الثقافية لحضارتنا العجوز المتعبة.

ثمة حاجة للتمييز بين ثلاثة كيانات، وهي الدولة بمعنى السلطات والمؤسسات الرسمية جميعها، والمجتمع، والقطاع الخاص. ونحتاج لملاحظة دور ومسؤولية كل قطاع في الإصلاح، وحدود ومجالات الشراكة والتنافس. والأكثر أهمية أن ندرك أو نحدد مجالات ولاية وعمل كل قطاع، لأن ذلك (يفترض) يوجه الحراك الإصلاحي والمطلبي والتجمعات الشعبية والسياسية تجاه أهداف صحيحة، ولا يجعلنا نتظاهر ضد المؤسسة أو الجهة الخطأ.

هناك تصور واضح للمؤسسات والمجالات الرسمية والخاصة، ولكن المجتمعات تبدو وكأنها ليست كيانا شريكا في المسؤولية والموارد والولاية. وهذا هو مقتل العمل الإصلاحي؛ فلا يمكن للناس أن تتحرك وتعمل لأجل الإصلاح أو التعامل مع السلطة التنفيذية والقطاع الخاص من غير أن تعبر عن نفسها بكيان مجتمعي حقيقي وفاعل. وهذا الغياب الوجودي والكياني للمجتمعات يغيّب الحراك الإصلاحي ويشتته، ويجعله عرضة للاستدراج والتضليل والاحتواء. فالجماهير والاعتصامات والمطالب والأحلام الكبرى لا تصنع ولا تغيّر شيئا من غير مؤسسات مجتمعية حقيقية تحمل هذه الأحلام؛ أحزاب سياسية تملك رؤية وقواعد اجتماعية، وبلديات تملك مواردها وتدير مستقلة الخدمات الأساسية للناس، ونقابات مستقلة مرتبطة بالمهن والمجتمعات والطبقات المنشئة لها، وليس بأصحاب الأعمال أو بمصالح قادتها، وتعاونيات تنشئ وتدير استثمارات ناجحة أو مكتفية حول السلع الأساسية، ومنظمات مجتمع مدني حقيقية تعبر عن تجمع ووعي حقيقي وواضح لغايات عمل هذه المنظمات، وإعلام مجتمعي مستقل تملكه المجتمعات، وقادر على تمويل نفسه. وبدون هذه السوية الاجتماعية ومتطلباتها الاقتصادية فإن الإصلاح يعتمد على الحظ الحسن والنوايا الحسنة!

ليست الدولة هي التي تشكل وتنظم المجتمع، ولكن المجتمع ينظم ويشكل نفسه. والمجتمع والدولة يتشاركان أو يتعارضان أو يتفقان، وما نحتاج إليه كيان مجتمعي على قدم المساواة

والندية والقدرة أيضا مع الدولة.

المجتمعات يجب أن تكون كيانا مستقلا يملك موارده المستقلة ومؤسساته المستقلة، ويملك الولاية على مجموعة من الخدمات مثل الثقافة والشأن الديني والرياضة والإعلام وتنظيم المدن والطرق والبيوت والمرافق العامة والرعاية الصحية الأولية والرعاية الاجتماعية الأساسية والتعليم الأساسي والتعليم الديني والمشاركة في تنظيم ممارسة الحرف والمهن، وتوفير السلع الأساسية، وغير ذلك من موارد وولاية لا يجوز تفويضها للسلطة ولا للأسواق.

ويكون الإصلاح في مبتدئه وعيا مجتمعيا، أو هو ببساطة إدارة الفرق بين وعي الناس لما يريدونه وبين واقعهم القائم. وبغير ذلك فليس من أحد أو مؤسسة أو حزب؛ موثوق ويطمئن له تماما بأنه مصلح. مشكلتنا أننا بحاجة إلى قاعدة اجتماعية تملك الوعي والمعرفة الكافية والناضجة لما نريده، لا نحتاج إلى جماهير ساخطة تهتف في الشوارع والميادين، ولا إلى مصلحين عظماء يأتوننا من خارج السياق الاجتماعي، السؤال ببساطة هو: كيف تنظم المجتمعات والطبقات والمصالح والأفكار نفسها حول رؤيتها ووعيها؟

تشكلت الموارد والمؤسسات والقيم والأفكار في المحاولة الإنسانية الدائبة لتحسين الحياة، وفي ذلك فإن مبتدأ رواية العلاقة التعاقدية بين السلطة والمواطنين هي كيف نعيش حياتنا؟ هكذا أيضا نتساءل ونحاول الإجابة في البحث عن المعاني والعلاقات بين الموارد والأفكار، ونقيم السياسات، كيف نعيش أحرارا ونتمتع بمستوى معيشي وتعليمي وصحي واجتماعي كريم ومناسب؟

عندما تكون الرواية الأساسية للمدارس الخاصة والمستشفيات الخاصة هي ضعف أو فشل الأداء الحكومي فإنها رواية تقتضي بالضرورة أن الفشل الحكومي يشكل مصالح واستثمارات وأسواق. وأن طبقات من المجتمع يعتمد وجودها وبقاؤها على الفشل.

ومن الطبيعي والمتوقع أن تشتغل هذه الطبقة على الفشل وتسعى لتكريسه واستمراره. هناك رواية أخرى للمدارس والمستشفيات الخاصة هي تقديم خدمات أفضل من الخدمات الحكومية. تقتضي الرواية بالطبع أن تنشأ أسواق ومصالح وطبقات حول الجودة.. ولكنها رواية تحتاج لاستمرارها إلى وجود خدمات حكومية قوية ومنافسة. ومن الطبيعي أن تنهار رواية الجودة وأسواقها عندما تنهار الخدمات الحكومية. ولن يعود القطاع الخاص يقدم خدمات بجودة عالية حتى وهو يقدمها على أساس ربحي.

وبالطبع فإن المواطن عندما لا يكون أمامه خيار سوى القطاع الخاص سوف تتحول الأسواق إلى إذعان، وسوف تتحكم الشركات بحياة المواطن الأساسية، وتتلاشى خياراته. ثم وبسبب ضعف المجتمعات وعدم قدرتها على التأثير على الأسواق سوف تتراجع مستويات الخدمات التي تقدمها الشركات، ولن يحصل المواطن على سلع وخدمات تتفق في جودتها ومستواها مع الثمن الذي يدفعه. ثم تستتبع الشركات الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالعطايا والتسهيلات وتنشئ تحالفات فاسدة في مواجهة المجتمعات، ويصير المواطن يدفع مقابل لا شيء، أو شيء هزيل.

وفي مواجهة ذلك فإن الإصلاح ليس سوى المصالح المتشكلة حول أهداف وغايات المجتمعات أو إجابة السؤال الأساسي الجامع «كيف نعيش حياتنا؟» وهذه المصالح تنشئ القيم الإصلاحية ثم طبقات ومجتمعات تستمد قيمها ووجودها وتأثيرها من الإصلاح. ثم تنشئ هذه الطبقات مصالح ومؤسسات جديدة؛ فينمو ويزدهر الاقتصاد الإصلاحي. وينشأ نظام اقتصادي قائم على القيم الإصلاحية مثل الثقة والإتقان والإبداع. وتنشأ حول هذه القيم والأسواق منظومة ثقافية إصلاحية جديدة.. وعي إصلاحي جديد وكذلك عادات وتقاليد علاقات اجتماعية أسلوب حياة وشعر وفنون وروايات ومسرح وسينما وموسيقى تستمد وجودها وازدهارها من هذه المنظومة الثقافية. وهذه الثقافة تنشئ موارد جديدة وأسواقا جديدة، كما تعظم وتحمي الموارد والأسواق القائمة، وفي

هذا الازدهار تنشأ مدن وطبقات ومصالح تطور من جديد السياسة والاقتصاد والثقافة، فتنشأ أسواق وموارد جديدة، وهذا ما يسمى ازدهار وتقدم !

نحسن صنعاً، ونوفر الوقت والموارد؛ إذا بدأنا بمدن ومجتمعات مستقلة، وتعليم حر وعقلاني، وأن تنسحب الدولة بخيرها وشرها، واعتدالها وتطرفها من الشأن الديني والثقافي، وتترك الناس يفكرون ويتساءلون، فيما تنشغل هي بتحسين المدارس والعيادات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتكفّ عن الاستئثار بالفرص والموارد. وليس غير ذلك يوقف الفشل والكراهية.

تقيم الانتخابات العامة بمدى إسهامها في حفز جميع المواطنين على المشاركة، لقد أصبحت عبارة «تنمية للجميع» هي المقياس الفعلي للتقدم والتنمية أو في عبارة أخرى النظر إلى التقدم والمشاركة بمنظور ملاحظة الاستثناء. وقد اعتادت الحكومات والمؤسسات أن تقدم بزهو متوسطات حسابية للمكاسب والتعليم والرعاية الصحية وحقوق الإنسان وغير ذلك من مؤشرات التنمية والتقدم، وهي وإن كانت أرقاماً صحيحة وتظهر تحسناً بالنسبة للأعوام الماضية، لكنها تخفي الحرمان الذي تعانيه فئة واسعة من المواطنين، وتغطي على الأرقام والمؤشرات المهمة الممكن النظر إليها في الجداول التفصيلية والمؤشرات الفرعية الكثيرة. فالتنمية الإنسانية بما هي حرية الإنسان وفرصه في العيش بملء الإمكانات، لكل الأفراد، وليس للبعض ولا الغالبية، لكن للجميع، في كل مكان، وفي الحاضر والمستقبل، تجعل مقياس العدالة بعدد الذين يُظلمون، والديموقراطية بعدد المحرومين منها وليس من يتمتعون بالحريات!

وأهمية هذا المنهج في القياس أنه يوجه سياسات التنمية والإنفاق العام على أساس أن تستهدف جميع الناس بعدالة وكفاءة، ويعيد النظر في البرامج والمشاريع التي تعود بالفائدة على فئة من الناس من دون غيرهم، ويجعل أسلوب العلاقات العامة والمعالجات الإعلامية في التركيز على قصص النجاح والإنجازات الجميلة والرائعة في

العواصم والمدارس والمستشفيات من دون اعتبار للسؤال الأساسي: من المستفيد ومن المحروم، ومن دون تقييم لاتجاهات الانفاق وتوزيع الموارد عملاً مضاداً للتنمية والتقدم.

والحال أن الإنفاق العام تحول إلى مرافق وخدمات جميلة لفئة قليلة، وساعد أيضاً في تمكينها وزيادة فرصها على حساب الغالبية، ثم استدرجت هذه الغالبية الى فخّ محكم، ففي محاولتها لتحسين حياتها تحولت جهودها ومواردها إلى أرباح إضافية للأقلية المهيمنة والاحتكارية. ثم تقدم هذه الفئة الأنيقة فرصها ومكاسبها على أنها إنجازات تنموية للبلاد.

التعميم هو جوهر التنمية والتقدم كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، وفي ذلك فإننا ننظر أساساً لأجل التنمية في بلادنا إلى الحرمان وعدم المساواة والتطرف والكراهية والفجوة بين الفئات الاجتماعية والطبقات، وإلى التحديات التي نوجهها في البيئة والماء والطاقة والحريات والعدالة والكرامة، لكن ما هو أكثر أهمية كيف تملك المجتمعات القدرة على التأثير والمشاركة في اتجاه هذه التحديات ولأجل أهدافها وأولوياتها الحقيقية، فلم يعد كافياً أن تكون ثمة مؤسسات وسلطات تعمل بجدية وحسن نية لأجل التنمية والتقدم في معزل عن مشاركة ومسؤولية المجتمعات، والحال أن الحكم الرشيد ليس منحة أو وعداً منتظراً، لكنه ابتداء منتج اجتماعي ويعكس المستوى الاجتماعي والحضاري للأفراد والمجتمعات ووعيها لمواطنتها وما تريد وتحب أن تكون عليه.

لم يعد مجال لعمل سياسي وعام يتشكل حول فسطاطين لا يلتقيان أبدا، فسطاط الحكم وفسطاط المعارضة، لكنه اليوم برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تتجادل وتتبادل التأثير والمواقع، وما يبدو اليوم أكثر أهمية في المعرفة أن لعبة المفاصلة والانتماء الأبدي إلى المعارضة أو الحكم كانت رغبة السلطة مثل ما هي رغبة الأيديولوجيات المعارضة والمفاصلة والمنفصلة أيضا.

والحال أن المهمشين والمستضعفين ظلوا يعبّرون عن شعورهم بالظلم عبر اتجاهات

وحركات توقعهم في مواجهة غير متكافئة وغير مطلوبة أيضاً مع السلطات، وتجعلهم دائماً في صف الخارجين على القانون أو المتطرفين أو المعادين للدين... كيف يمكن الخروج من هذا الفخ؟ كأن السؤال كيف تجتذب قيم العقلانية والحريات والازدهار كتلة كبيرة ومؤثرة من الشباب؟ كيف يدرك الشباب مبكراً قبل أن يصلوا إلى سن الانسحاب من الحياة العامة ضرورة النضال والعمل السلمي لأجل إصلاح اجتماعي وسياسي مستمد من قيم الحريات والازدهار؟ فالإصلاح يبدو اليوم بوضوح صراعاً يكون في محصلته هو التسويات والمكاسب الممكن الحصول عليها في التنافس. لكن النخب المهيمنة ما زالت مصرة على إدارة مصالحها ومواقفها على أساس الهيمنة الشاملة على الفرص والموارد، وحرمان المجتمعات والطبقات من كل ما يمكن أن تتيحه التقنية والتطورات الاقتصادية والسياسية، حتى لو لم يكن في ذلك تهديد للنخب، لكنها تنظر إلى أي مكسب للمجتمعات على أنه تهديد محتمل لها، وتخاف من نهاية مروعة تدفعها على نحو حاسم إلى دخول صراع مصيري، لا مجال للتسوية فيه مع المجتمعات! لكن أسوأ ما في هذا الصراع أن تكون الأوليغارشيا مدافعة عن الدين والقيم والأمان ويكون الإصلاحيون في جانب الفوضى والعداء للدين والقيم الاجتماعية والثقافية الغالبة!

السؤال الذي يجب أن يشغل الإصلاحيين هو كيف نحمي الحقوق العامة، ولا نلحق الضرر بأنفسنا، وكيف نحافظ أيضاً على فرص الشبكية في العمل والتعبير والتعلم والتواصل الجيد؟ ثمّة خشية حقيقية أن نضيّع فوائد الشبكة وفرصها، ومؤكد بالطبع أن فئة في الدول والمجتمعات تتربص بها، وتتمنى احتكارها.

صحيح أن الشبكة خرجت عن السيطرة، ولكن نحتاج إلى وقت حتى نستوعب الشبكية القائمة، ونجعلها تعمل ذاتياً في اتجاه إيجابي، وتكرس الاتجاهات الجديدة في الأجيال، وقبول نزعتها إلى الحرية والكرامة، وأن تدرك النخب والسلطات عمق

التحولات الجارية في الأفكار والموارد.

هناك مسألتان في الأقل يجب أن تدركها المجتمعات والنخب، الأولى أنه لا مناص من تغيير قواعد الصراع والتنافس، لأن اللعبة ذاتها تغيرت، وفي ذلك فإن المجتمعات في حاجة إلى النضال من أجل التنافس العادل، وأن تتنازل النخب المهيمنة عن امتيازات كثيرة غير عادلة، إن لم تكن جميعها، وأن تدخل في اللعبة، بما اكتسبته من مكاسب وفرص مقبولة في اللعبة العادلة (نسبياً) والثانية، إعادة تحديد وتعريف الموارد والفرص التي يحصل التنافس والصراع حولها. وفي ذلك يجب على المجتمعات أن تدرك اللحظة، وتسأل نفسها بعقلانية وهدوء، ما الذي تريده وما الذي لا تريده، وماذا يمكنها أن تحقق وماذا لا يمكنها؟ ويجب على النخب ألا تواصل الاحتكار والإغلاق القاسي والظالم للفرص والموارد الجديدة.

كيف تكون الديمقراطية إصلاحية؟ لا يمكن أن تنجح الديمقراطية من غير سوية اقتصادية وثقافية تمكّن الناس من توظيفها في مصالحهم وأعمالهم، وتحسين حياتهم؛ أو بتعبير عملي، لا تنجح الديمقراطية إلا في حماية طبقة وسطى واسعة، ترتبط مصالحها وقيمها بالديمقراطية. فما يحمي الديمقراطية ويدافع عنها هو المصالح المترتبة عليها، وارتباط حياة الناس وأعمالهم وقيمهم بها. وإذا كانت بالنسبة للمجتمعات تساوي عدم وجودها، أو إذا كانت المجتمعات لا تملك الدوافع والمصالح لحمايتها، فإنها تتحول إلى أحد مشهدين متطرفين وفظيعين أيضا؛ سلطة نخبوية معزولة وكريهة، ليست نبيلة أرستقراطية عريقة في النبل على النحو الذي يمنعها من الظلم والفجاجة، أو سلطة جماهير فوضوية لا تدرك ما تسعى إليه! ولا تملك الوعي الكافي لحمايتها من الاستدراج!

ولذلك، فإن السؤال عن الإصلاح يرتبط بسؤال آخر عن وجود وفعالية الطبقة الوسطى في بلادنا ومجتمعاتنا، واستقلال هذه الطبقات والمؤسسات المعبرة عنها (النقابات على سبيل المثال)، وعلاقتها بالمجتمعات وتطلعاتها. وبهذه المناسبة، فإننا بحاجة

إلى تساؤل دائم ومكرر عن علاقة النقابات بالإصلاح وارتباطها بمصالح المجتمعات، وإن كانت تعمل متحالفة مع النخب والشركات أم مع المجتمعات، لأننا في هذه الحالة قد نصاب بأسوأ أنواع الفيروسات القاتلة للإصلاح، عندما تكون النقابات ضد المجتمعات، وعندما تكون تابعة للشركات وأرباب العمل.

إن الإصلاح السياسي هدف لذاته، بل وغاية مقدسة للشعوب والمجتمعات قائمة على الحرية وحقها في أن تحكم نفسها بنفسها، وأن تكون مصدر السلطة، فتنتخب ممثليها في البرلمان والسلطة التنفيذية، وأن يكون لديها فرص كاملة في التنافس على السلطة وتداولها، وتتمتع باستقلال كامل للسلطات عن بعضها، وبالحريات التي يكفلها الدستور والمواثيق الدولية والإنسانية في التعبير والعمل والسفر والقدرة على المطالبة بحقها واحتياجاتها لدى السلطات والجهات المختصة.

هذه حقوق إنسانية مرتبطة حتما بانتماء الناس إلى أرضهم وبلادهم ومجتمعاتهم. ومن حق الشعوب والمجتمعات أن تناضل من أجل هذه الحقوق وتسعى إلى تحقيقها، وتقاوم انتهاكها والتعدي عليها، فالحرية والعدالة قيمة إنسانية عليا ومرتبطة حتما بوجود الأفراد والمجتمعات الإنسانية.

ولكن لماذا لم تتشكل حتى اليوم في الدول العربية مصالح للطبقات الوسطى والمجتمعات مرتبطة بالإصلاح؟ وليكن السؤال أكثر صراحة: هل تجد اليوم فئات اجتماعية ونقابات مهنية وعمالية مصالح في الفساد أكثر من الإصلاح؟ هل تتضرر فئات اجتماعية وسطى وقيادات نقابية وأعمال ومصالح متوسطة وصغيرة من الإصلاح؟ الهيكلة على سبيل المثال، والمفترض أنها تطبيق لمساواة وعدالة هي جوهر مطالب وتطلعات الطبقة الوسطى، ألا تبدو ضد فئات من الطبقات الوسطى؟ ألا تجعل قيادات وفاعليات نقابية واجتماعية شريكة مع الفساد؟ لقد وصل الفساد إلى المجتمعات والطبقات الوسطى نفسها، وأصبح نظاما اقتصاديا واجتماعيا تقوم عليه حياة وموارد ومصالح في النواة

الصلبة للمجتمعات والطبقات الوسطى، ما مسؤولية المجتمعات والطبقة الوسطى نفسها في عملية الإصلاح؟ كيف تكون مصالحها مرتبطة بالإصلاح والديمقراطية؟

كيف تكون الديمقراطية مصلحة مجتمعية؟ سيكون أسهل عمل في التفكير الإصلاحي هو وصف أهدافه وآلياته السياسية. ولكن هذه الوصفة والآليات السياسية لا يمكن الانتفاع بها إلا بمقدار ما نستطيع أنا وأمثالي توظيف قانون تشجيع الاستثمار أو الاستفادة من فرصة إتاحة الكافيار في السوق بحرية.

كيف توظف المجتمعات الديمقراطية وتجعلها نظاما اجتماعيا سياسيا لا يمكن التخلي عنه أو التراجع عنه، أو تغييره بدون موافقتها وملاءمته لمصالحها وتطلعاتها؟ نتحدث كثيرا ونتظاهر ونشارك في الندوات والتجمعات والصالونات، ونسافر ونكتب، ونبذل جهودا كثيرة مشغولين بالخيار الأسهل، وهو الإجابة السياسية للإصلاح: الانتخابات وقوانينها، والديمقراطية بعامة، والأحزاب السياسية. ولكنّا (مجتمعات وأحزابا وحكومات) نتجنب الحديث عن مسؤولية المجتمعات ومشاركتها ودورها فيما يجري، وفي ذلك فإن الإصلاح الجاري الحوار حوله إن تحقق سيزيد في تهميش المجتمعات وإضعافها، حتى لو قدم لها قوانين انتخاب عادلة وإدارة ديمقراطية ونزيهة!

فإذا لم تبادر المجتمعات إلى تنظيم نفسها حول مصالحها وأولوياتها، وتطوير المؤسسات المعبرة عنها (بلديات ونقابات وتعاونيات ومنظمات مجتمع مدني ووسائل إعلام وتجمعات عفوية غير منظمة..) لتكافئ حصولها على مطالبها وأولوياتها، وإذا لم تحدد المجتمعات أولوياتها بوضوح ودقة ثم تحدد الفرق بين واقعها القائم وتطلعاتها، فستكون جميع الإصلاحات السياسية والدستورية والتشريعية والإجرائية كما يقول المثل «يمكن أن تأخذ الحصان إلى الماء ولكن لا تستطيع أن تسقيه!».

وفي مؤشر قياسي وكمي لمستوى سوية المجتمعات الاقتصادية والثقافية، وملاحظة

قدرتها على المشاركة السياسية والعامة وحماية الديمقراطية ومواجهة الفساد وتحسين حياتها وحماية مواردها وأسلوب حياتها، يجب أن تملك المجتمعات من الموارد ما يمكّنها من المساهمة في سوق العمل وتوليد فرص التوظيف المستقلة عن الحكومة والشركات بنسبة مكافئة أو قريبة للقطاع العام والقطاع الخاص، وهذه النسبة في الأردن تقل عن واحد في المائة! وأن تكون المجتمعات قادرة بذاتها على إدارة وإنشاء احتياجاتها الأساسية (التعليم الأساسي، السلع الأساسية، الرعاية الصحية والاجتماعية، المعابد، النوادي الرياضية، المكتبات العامة، الحدائق العامة، المؤسسات الثقافية، وسائل الإعلام المحلية)، وقادرة على التأثير والمشاركة في تنظيم حياتها (تخطيط المدن والأحياء والبيوت والطرق وتصميمها)، وإنشاء أسلوب حياة وسلوك اجتماعي مطابق للموارد والأعمال وينميها ويجددها ويزيدها جمالا، وأن تكون المجتمعات قادرة على إنتاج واستهلاك منتجات ثقافية وإبداعية (رواية، قصة، شعر، سينما، دراما، مسرح، فنون تشكيلية وبصرية، موسيقى، تصميم)، تجعل من الصناعات الثقافية والإبداعية استثمارا اقتصاديا ناجحا يعود على المجتمعات ومؤسساتها بالموارد الاقتصادية، وآفاق ومجالات واسعة للتأثير والمشاركة والارتقاء بالحياة والموارد، وأن تنتج وتستهلك منتجات إعلامية (من صحف وإذاعة وتلفاز وإنترنت) على النحو الذي يجعل المؤسسات الإعلامية مجتمعية أو مرتبطة بالمجتمع وقادرة على الاستقلال والربح والتأثير وإسماع صوت المجتمعات. وبغير الحصول على هذه المؤشرات، فإن الإصلاح سيظل (إن كان صادقا وحسن النية) فوقيا معزولا مهددا.. وبائسا أيضا.

ولا بأس بتكرار القول والدعوة إلى الاستماع العميق ومشاركة العالم في عمليات الاستماع الطويلة الجارية اليوم لنفهم ونعيد فهم العلاقات بين مكونات الأمة (السلطات والمجتمعات والأسواق والأفراد) وكيف تشكلت عبر المراحل والموارد، وكيف يمكن أن تتشكل اليوم في مرحلة جديدة..

المسألة على نحو عملي أن هذه العلاقات تتخذ طابعا أقرب إلى التسوية مستمدا من وعي الأطراف بمصالحها وأهدافها وقدراتها، هكذا على سبيل المثال تمكنت السلطة بفضل المطبعة أن تنشئ وعيا مركزيا بمجموعة من القيم والأفكار والاتجاهات، واستبعدت مجموعة أخرى من القيم والمعارف والاتجاهات التي لا تلائمها، وأمكنها أن تنظم هذه العمليات وتسيطر عليها بفعل سيادتها على حدودها وترابها، ثم ساعدتها وسائل الإعلام (الصحافة والإذاعة والتلفزة) والمدارس والجامعات على تكريس وتنظيم المجتمعات والمدارس والسيطرة على عمليات التنشئة والتوجيه، لقد انتهى ذلك كله اليوم، وتشكلت حاجة ملحة لإعادة تنظيم القيم والاتجاهات وفق مؤثرات وفرص جديدة تملكها أطراف فاعلة غير السلطة السياسية، العالم الخارجي، والمجتمعات والشركات والأفراد،...

السؤال على نحو واقعي وواضح، كيف تحدد السلطة اليوم القيم المنظمة للسياسة والمجتمعات والأسواق؟ وليكن السؤال على نحو أكثر واقعية وصراحة فإن السلطات بما هي الطبقة والنخب والحلفاء والشركاء تفكر وتسائل نفسها بإلحاح كيف تحتفظ بقدرتها على تمكين فاعل اجتماعي من التأثير بشكل غير متناسب على قرارات فاعلين اجتماعيين آخرين؟ كيف تحابي إرادة الفاعل المتمتع بالسلطة ومصالحه وقيمه؟

وبالطبع فإن الفاعلين الاجتماعيين الآخرين من المجتمعات والأفراد والجماعات والنقابات والتجمعات والمدن والمحافظات والمهمشين والمستبعدين من جنة السلطة وطبقتها المتحكمة يفكرون كيف يؤثرون في القرارات والاتجاهات والسياسات ويغيرون في اللعبة باتجاه مصالحهم وأهدافهم؟

العمليات المنشئة للعقد الاجتماعي الجديد تؤسسها مجموعة من الأسئلة التي تعمل وتؤثر شئنا أم أبينا في اللعبة، ماذا لدى الطبقات والفاعلين من فرص مؤثرة جديدة لم تكن متاحة من قبل؟ وكيف توظف هذه الفرص؟ كيف تدير السلطة ونخبتها اللعبة

الجديدة باتجاه قدرتها على المركزية والتأثير الحاسم؟

تنظم السلطة المجتمعات والأسواق والأفراد بالقوة والمال والمعنى (الثقة والقيم)، كيف تجري هذه العمليات في ظل التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية الجارية اليوم؟ أو كيف يتشكل العقد الاجتماعي الجديد؟ المسألة ببساطة أن العقد الاجتماعي بما هو تسوية وتنظيم العلاقات بين الفاعلين في المجال العام (الحكومات والجماعات والمجتمعات والنقابات والشركات والأفراد، والاتجاهات والطبقات والمصالح، والقيم والأفكار والاتجاهات،..) على نحو يتحدد بالقوة والفرص والتأثير لذي يمتلكه كل فاعل في هذا المجال، وبما أن أحدا لا يريد ولا يستطيع ابتداء ان يهيمن على المجال العام؛ فإن العقد الاجتماعي هو قواعد تنظيم التأثير والعلاقات والمصالح بين هؤلاء الفاعلين، ثم القيم والمبادئ التي تجعل العقد الاجتماعي يعمل على نحو تلقائي دون حاجة للقهر أو العنف إلا في حالة الخروج على العقد المعبر عنه عمليا وعلى نحو محدد بالتشريعات الناظمة للحياة والحقوق والواجبات والمصالح والقيم،...

ما الجديد الذي يدعو إلى إعادة التفكير في العقد الاجتماعي؟ ما الذي حدث وجعل العقد الاجتماعي قضية تصعد وتلح على العقل السياسي والعام للدولة والمجتمعات؟ ما يدعو إلى ذلك ليس بالطبع حدث واحد كبير ومفاجئ مثل زلزال أو عاصفة جوية، لكنها سلسلة من التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية جعلت الحياة العامة والسياسية والمصالح والعلاقات والقيم أيضا في حاجة إلى إعادة تنظيم وتقييم، وهذا ليس أمرا جديدا بمعنى الزمن الذي نعيشه كأفراد وجماعات لكنه جديد في مسار الأمم والدول، فالعقد الاجتماعي السائد أنشأته مركزية الدولة التي لم تعد مركزية، والحال أن كل ما يحدث حولنا وبيننا من صراعات وأزمات وتطرف واتجاهات وأعمال جديدة وأخرى راحلة إنما يعكس أزمة الدولة والعقد الاجتماعي، وما نتجادل ونتحاور ونتناظر حوله اليوم إنما يتجادل الغرب حوله منذ أواخر الستينات، ثم بلغ ذروته في أواخر

الثمانينات وأوائل التسعينات، كتاب صدمة المستقبل من تأليف ألفن توفلر ظهر في عام 1970، وقد ترجم إلى العربية بعد صدوره بفترة وجيزة ولقي في حينه اهتماما عالميا وعربيا كبيرا ومؤثرا، وكتاب أولريش بك في الثمانينات «المجتمع العالمي والأمان المفقود» ثم أصدر فرانسيس فوكوياما مجموعة من الكتب والدراسات، مثل نهاية التاريخ، والثقة (الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار) ومستقبلنا بعد البشري: عواقب الثورة التقنية الحيوية، والطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعي، والنظام السياسي والانحطاط السياسي، وأصدر صمويل هتنغتون مجموعة مهمة من الكتب والدراسات مثل صراع الحضارات، والنظام السياسي في مجتمعات متغيرة، والثقافات وقيم التقدم، والموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ومانويل كاستلز: مجتمع الشبكات.. وتؤشر تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي بكثافة وإلحاح إلى هذه التحولات الاقتصادية والتقنية. وبالطبع فقد جرت سلسلة من الأحداث الكبرى، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الشيوعية، وتفكك كثير من الدول والأمم كما يجري في عالمنا العربي اليوم، وكذلك الحروب الأهلية المدمرة، وانتهاء الحروب بين الدول

ما التحولات القائمة التي تفكك العقد الاجتماعي السائد وتهيء لعقد جديد؟ كيف يشارك الناس جميعهم في السلطة؟ يعتقد كارن روس مؤلف كتاب «الثورة بلا قيادات» أنه حان الوقت لبناء أنظمة سياسية واجتماعية جديدة يشارك فيها جميع الناس بدلا من الديمقراطية التمثيلية، وبالطبع الأنظمة الدكتاتورية الفردية، فالديمقراطية اليوم تواجه أزمة كبرى، مثلها مثل جميع المؤسسات والأنظمة التي تنتمي إلى المرحلة الهرمية الصناعية والتي تواجه تحديات الشبكية. وربما تكون الأنظمة الاستبدادية الراسخة بآليات ديمقراطية كما الفوضى والإرهاب والحروب الدينية من تجليات هذا الفشل أو التحديات التي تواجه النظام السياسي العالمي.. وحتى في أنظمة وبلاد ديمقراطية عريقة مثل بريطانيا بلد المؤلف وأوروبا والولايات المتحدة، فإن السياسة

تخضع لمصالح الشركات والكارتلات، .. وتمخضت العولمة السائدة اليوم عن فجوات اقتصادية واجتماعية كبرى وموجات من الفقر والبؤس التي شملت مليارات البشر، وتتعرض الأعمال والموارد لتهديد غير مسبوق، .. هل يمكن أن يتولى الناس جميعهم السلطة؟ (6)

ثمة فرصة واقعية تتيحها الشبكية ليشارك الناس جميعهم في التأثير في السياسة واتجاهات الانفاق العام، إذ يمكن اليوم بناء جدالات حول التشريعات وسائر الشؤون المؤثرة في حياة الناس، وأن تكون القرارات مستمدة من مشاركة أوسع بكثير من المجالس التمثيلية المنتخبة، لقد أصبحت العودة إلى الناس جميعهم ممكنة تقنيا، وأكثر ضرورة في ظل الأزمات والتحديات التي تعصف بالمجتمعات والدول، وقد جرت على سبيل المثال في إحدى المدن البرازيلية نقاشات حول موازنة المدينة شارك فيها عشرات الآلاف من أهل المدينة.

لقد تكشفت العولمة ونهاية الحرب الباردة عن وعود وقيم وضرورات جديدة، ولكن ثبت أنها قيم على أهميتها لا يمكن تحقيقها بالأدوات والمنظومات القائمة والتي أنشأتها معطيات سابقة لم تعد موجودة، وبات واضحا كما يقول كارن روس أن نظام احتكار السلطة من قبل الأقوى كما في الأنظمة الاستبدادية الفردية يمتد إلى الأنظمة الديمقراطية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تتفوق جماعات الضغط والشركات على مجالس النواب المنتخبة وتهيمن عليها، وأظهرت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 عجز النظام العالمي السائد عن إدارة شؤونه وأزماته المتغيرة، بل إنه نظام يضيف الفساد إلى العجز، فقد أظهرت الأزمة والاحداث والمعلومات المتسربة أكثر بفضل الشبكة أن الاغنياء يسددون ضرائب أقل من الفقراء. (7)

وفي المظاهرات التي جرت في نيويورك رافعة شعار «احتلوا وول ستريت» لم يطالب المتظاهرون بقادة جدد وسياسات جديدة كما هي العادة في التظاهرات والاحتجاجات

السياسية في الغرب، لكن المطالب كانت حوارات وقرارات شاملة للجميع، وثقافة قائمة على التعاون والتشارك، فلم تعد عمليات انتخاب قادة يجتمعون في غرف مغلقة تعبر عن ولاية المواطنين وأن الأمة مصدر السلطات، وكما أن الديوك الرومية لن تصوت لمصلحة عيد الشكر؛ فإن المؤسسات القائمة لن تصلح نفسها ما دام واقعها القائم يعكس مصالحها ومكاسبها، ولم يعد مؤملا أن تؤدي السياسات الحكومية إلى حل مشكلات جذرية مستعصية مثل التغير المناخي أو التلوث أو الاغتراب الجماعي. (8)

نواجه اليوم استحقاقات الإصلاح التي لم يعد ثمة مفر منها وحين نفكر في مستقبل البلاد تطل علينا التحديات نفسها التي كانت قائمة منذ قيام الدولة المستقلة الحديثة مضافا إليها الفشل الثقيل والمتراكم الذي مارسته النخب السياسية في المدن والأسواق والمؤسسات وقيم العمل والتنافس والاستهلاك وفي تشويه العلاقات بين الدولة والمجتمع والسوق والمدن...

اليوم نفكر كما كان يجب أن نفكر أو فكرنا قبل قرن من الزمان في تحديات التعليم وتمكين المرأة التي مازالت لا تحصل على حقوقها في الإرث والعمل والأجور وفي التحديات الاجتماعية والصحية التي تعوق الانتاج والتشكل الاجتماعي المديني الملائم للتحديث ودولة ومجتمعات القانون، ولكن معركتنا اليوم أشد بأسا وألما لأننا في مواجهة نخب تحمي التخلف بذكاء تحسد عليه وإمكانيات هائلة لصناعة وتطوير التخلف والريعية والرعائية!

الأحزاب والنخب السياسية

تنشئ المرحلة الجديدة فرصا وتحديات جديدة، وبطبيعة الحال تعصف بالنخب السابقة وتأتي بنخب جديدة، لكن النخب الجديدة ليست قرارا باستبدال مجموعة أو فئة من الناس بمجموعة أخرى، إذ يجب أن تكون قيادات تعكس الاستيعاب الصحيح للمرحلة وتعبر عنها بوضوح، والحال أن العالم يمر بمرحلة انتقالية غير واضحة مليئة بالفوضى والخوف، وفي مثل هذه المرحلة فإن خيارات الأمم أن تتبع خوفها وما ينشئه ذلك من نكوص وفشل وربما انقراض، أو أن تسلم قيادها لنخب جديدة يتوقع أنها الأفضل أو الأنسب لتقود المجتمعات وتنظم الموارد؛ ليس لأنها تعرف؛ فلا أحد يعرف اليوم، ولكن لأنها المرشحة لتكون الأكثر نزاهة وكفاءة، ولذلك يفترض أن تتقدم القيادات الاجتماعية بالنظر إليها تعكس القواعد الاجتماعية الممتدة وتطلعاتها واحتياجاتها وأولوياتها وإن كانت غير قادرة بعد على إنجازها، والفئة الأخرى هي المبدعون ممن يقدمون أو يحاولون أن يقدموا أفكارا وتطبيقات وتصورات جديدة أو بديلة للأزمات والتحديات القائمة. هكذا يتقدم القادة الاجتماعيون والمبدعون لاستيعاب الفوضى والتغيرات الجوهرية في الموارد والسياسة والثقافة، ويكونون هم العمود الفقري للنخب وتشكيلاتها السياسية والاقتصادية، وبالطبع فإن ذلك حالة انتقالية؛ إذ سوف تتشكل قيادات سياسية واقتصادية لكن يجب أن تظل المجتمعات قادرة على الاستقلال وتقديم القادة الذين يعكسون استقلالها وولايتها لأجل حمايتها، ولأن المجتمعات هي الأولى والأقدر على استشعار التغير في السلع والخدمات والأسواق والموارد، والأقدر أيضا على تحديد احتياجاتها واولوياتها، ولأنها الضامن الأساسي للثقة والرضا، فبغير مشاركة المجتمعات وولايتها لن يكون في مقدور السلطات السياسية والنخب أن تواصل دورها، وأما المبدعون فهم الأقدر على التفكير والاختيار في مرحلة منقطعة عن الماضي وتنشئ

أفكارها وآفاقها من غير علاقة واضحة مع الماضي والحاضر.

لكن في ظل عدم اليقين هذا تتشكل القيم المنشئة للإصلاح، فهذا التقدم العلمي والتكنولوجي المنجز مستمد من عدم اليقين، فهو محاكاة للإنسان في لغته وتفكيره وتذكره وتداعياته وإدراكه، تقوم على الاحتمالات وعلوم اللغة وعلم النفس بما يحوطها من ريبة ونقص في المعرفة، هذا العالم الجديد من الموارد والفرص تنظمه أيضا قيم عدم اليقين والاحتمالات.

وفي التشبيك وثورة الاتصالات، أمكن إتاحة المعرفة والمحتوى على شبكات الإنترنت والاتصالات؛ ما أتاح المجال بلا حدود لجميع الناس في الاطلاع والتواصل والإحاطة المعرفية والتدريب والتعليم والتعلم والتأثير والتجمع وتبادل المعلومات والخبرات والتسويق والبيع والشراء... على نحو مدهش، بتكاليف قليلة وبمهارات ممكنة لجميع الناس، لدرجة أن العالم القائم اليوم يمكن وصفه ببساطة "access" الوصول إلى الشبكة، فبمجرد الوصول إلى الشبكة يصبح الأفراد والشركات والمجتمعات والجماعات أعضاء متساوين (تقريباً) في التأثير والمشاركة، .. وهكذا تشكلت مساواة مدهشة تقترب من أن تكون مطلقة! ولم تعد ثمة حقوق لفرد أو طبقة سوى المعرفة.

تتشكل منظومات العمل الاقتصادي والاجتماعي حول فكرة منشئة، وتظل هذه الرواية هي مفتاح الفهم والمراجعة على رغم أنها تغيب أو تنسى مع الزمن، ويبدو المشهد العام للمؤسسات والأفراد والأسواق كأنه لا علاقة له بروايته الأصلية، وفي ذلك يتيه الإصلاح وترتبك بوصلة تنظيم الدولة والمجتمع، وكما لا يمكن فهم المتواليات الحسابية أو الهندسية بغير القاعدة الأساسية التي تعمل فيها، فإن الفشل والتنمية والازدهار والإصلاح لا يمكن إدارتها أو مواجهتها بغير طريقة عمل متوالياتها وتشكلها، ويكون الجدل بطبيعة الحال حول إدراك هذه المتواليات وتفكيكها.

تقوم رواية الازدهار على المصالح والحوافز الإنسانية الأساسية لتحسين الحياة، وأسوأ ما يقع فيه العاملون للإصلاح عندما يربطونه بمنظومة من القيم والأخلاق المستقلة عن الحياة والمبادرات الفردية المنشئة للإبداع والمغامرة، والحال أن الإصلاح لا يضمنه سوى مصالح وأسواق، وهذه المصالح تنشئ القيم الإصلاحية ثم طبقات ومجتمعات تستمد قيمها ووجودها وتأثيرها من الإصلاح. ثم تنشئ هذه الطبقات مصالح ومؤسسات جديدة، فينمو الاقتصاد الإصلاحي ويزدهر. وينشأ نظام اقتصادي قائم على القيم الإصلاحية مثل الثقة والإتقان والإبداع. وتنشأ حول هذه القيم والأسواق منظومة ثقافية إصلاحية جديدة ووعي إصلاحي جديد، وكذلك عادات وتقاليد، علاقات اجتماعية، أسلوب حياة، شعر وفنون وروايات ومسرح وسينما وموسيقى، تستمد وجودها وازدهارها من هذه المنظومة الثقافية. وهذه الثقافة تنشئ موارد جديدة وأسواقاً جديدة كما تعظم الموارد والأسواق القائمة وتحميها. وفي هذا الازدهار تنشأ مدن وطبقات ومصالح ناشئة تطور مجدداً السياسة والاقتصاد والثقافة فتنشأ أسواق وموارد جديدة. هكذا تستمر المتوالية في العمل، لكن قاعدتها الحدية هي المصالح.

وفي المقابل، عندما تستمد أعمال ومصالح وجودها من الفشل والفساد تنشأ أيضاً مجتمعات وأسواق وطبقات قائمة على الفشل، فإذا تكاثرت المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية الخاصة بسبب عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، فإنها رواية تقتضي بالضرورة أن الفشل يتحول إلى مصالح ومنظومات اقتصادية واجتماعية، وستتكون طبقات ومؤسسات يعتمد وجودها وبقاؤها على الفشل. ومن الطبيعي والمتوقع أن تشتغل هذه الطبقة على الفشل وتسعى الى تكريسه واستمراره. ويتشكل واقع قائم يجد فيه المواطن نفسه في سعيه الى تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية لا خيار له سوى القطاع الخاص، فتتحول الأسواق في علاقتها بالناس إلى إذعان، وتتحكم الشركات بحياة المواطن الأساسية وتتلاشى

خياراته، ثم وبطبيعة الحال إزاء ضعف المجتمعات وعدم قدرتها على التأثير في الأسواق، ستتراجع مستويات الخدمات التي تقدمها الشركات ولن يحصل المواطن على سلع وخدمات تتفق في جودتها ومستواها مع الثمن الذي يدفعه، ثم تستتبع الشركات الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالعطايا والتسهيلات وتنشئ تحالفات فاسدة في مواجهة المجتمعات، ويكون ضعف المجتمعات هدفاً لتحالف النخب الاقتصادية والسياسية. هكذا تنشأ متوالية للفشل قاعدتها الحدية هي الفشل الحكومي وضعف المجتمعات.

هناك رواية إصلاحية بالطبع للمدارس والمستشفيات الاستثمارية، وهي تقديم خدمات أفضل من الخدمات الحكومية. تقتضي الرواية بالطبع أن تنشأ أسواق ومصالح وطبقات حول الجودة، لكنها رواية تحتاج لاستمرارها إلى وجود خدمات حكومية قوية ومنافسة. ومن الطبيعي أن تنهار رواية التنافس والجودة وأسواقها عندما تنهار الخدمات الحكومية، وهذا هو مفتاح فهم عمل الأسواق وتقييمها بجانب عمل الحكومة، وهي أنها ليست بديلاً للحكومة ولا تؤدي عملها، ولا تقوم على فشلها أو غيابها، لكنها تتكامل وتتنافس معها، وبغير هاتين القاعدتين (التنافس والتكامل) تتشوّه الأسواق والمجتمعات والسلطات.

لماذا يعزف قادة الأعمال التجارية والاقتصادية عن المشاركة في الحياة السياسية العلنية والأحزاب السياسية؟ لا يؤشر ذلك على سلبية وانسحاب كما يبدو في الظاهر، ولكنه يؤشر إلى وجود قنوات تحالف غير واضحة وربما غير قانونية. وذلك يعني أن هناك حلقة مفقودة في العملية السياسية والإصلاحية، سوف تجعل كل التشريعات والانتخابات والديمقراطية هباء منثورا، فلا قيمة للديمقراطية والانتخابات والتشريعات إذا لم ترتبط بها المصالح الاقتصادية والمهنية والحياتية؛ بمعنى أنه إذا كانت العقود والعطاءات والتوريدات والإعفاءات والتسهيلات والسياسات المالية والضريبية تدار وتنظم على نحو لا يتأثر بالانتخابات النيابية والعامة، فهذا يعني أن

الانتخابات والديمقراطية برمتها مجرد زينة غير ضارة، فلا قيمة للحياة والاختلافات والجدل السياسي إلا في كونها تعبيرا عن التنافس أو الصراع أو العلاقات أو التحالفات بين القوى والطبقات والمصالح السياسية والاقتصادية.

فإذا لم يجد المتضررون من قانون الضريبة، أو الشركات المتضررة من آليات توريد وتوزيع الأدوية على المستشفيات ووزارة الصحة، والمقاولون غير المتاح لهم التنافس والحصول على جزء من عقود المؤسسات الحكومية، والتجار والموزعون غير القادرين على المشاركة في السوق بسبب الهيمنة والانحياز؛ إذا لم يجدوا فرصتهم في تعزيز قدراتهم وفرصهم من خلال الديمقراطية، فهذا يعني ببساطة أن المصالح والفرص تدار وفق آليات فاسدة وغير قانونية. وإذا لم يجد أصحاب الصناعات والأعمال والمستوردون فرصتهم في تحسين مواردهم من خلال تعزيز أدوات عمل المواصفات والمقاييس والجودة والنوعية الأفضل، وإذا لم تكن مصالح التجار في إدارة حازمة وعادلة للجمارك والضرائب؛ بغير ذلك فلا مجال لحياة سياسية نشطة وحقيقية وذات جدوى ومعنى.

وفي المقابل، فإن تعزيز الأعمال والمصالح الاقتصادية والتجارية من خلال الديمقراطية والإصلاح السياسي، يطور الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتنفتح متوالية من الإصلاح والتطور. وسوف تزدهر الموارد والأعمال بالتنافس والتنظيم العادل، وتنمو الأحزاب السياسية باعتبارها أداة لتطوير الحياة والمصالح الاقتصادية والحياتية للناس، وترتبط فرص ومصالح التجار ورجال الأعمال بالعلاقة مع المجتمعات، فتزيد مساهماتهم في البرامج والأعمال الثقافية والاجتماعية، وتتشكل قيادات اجتماعية مرتبطة بالناس وبالمصالح الاقتصادية أيضا.

تبدأ الحياة السياسية الإصلاحية بالتشكل عندما يدرك قادة البنوك والشركات والأعمال والمهن والمؤسسات التجارية والخدمية والاستثمارية أن مصالحهم وفرصهم تحميها وتعززها العدالة والديمقراطية، وعلاقتهم الطيبة بالمجتمعات والناس، وليس التحالفات

والعلاقات المنفعية خارج القانون مع قادة السلطة التنفيذية. وفي هذه الحالة فقط تتحول الأحزاب السياسية إلى كيانات وبرامج حقيقية، تملك قواعد اجتماعية، وقيادات حيوية، وموارد كافية.

ويفترض أن ينشئ المجال العام فضاء للمشاركة يتيح لجميع الناس الانخراط في التواصل والتأثير حول أولوياتها وقضاياها واهتماماتها الأساسية، فلماذا عجزت المجتمعات عن بناء مجال عام يخدم الاتجاهات والمصالح الأساسية؟ ولماذا تعزف أو تفشل النخب العاملة في أن تنشئ قواعد وأفكارا واتجاهات اجتماعية في مجال عملها ومسؤولياتها؟

يغلب على النخب بمن فيهم القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقادة المؤسسات العامة والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات والنقابات المهنية والطبقات والمصالح والأسواق العزلة أو ضعف أو غياب التأثير، هي ببساطة عاجزة عن التأثير في المجتمعات والسياسات والاتجاهات العامة المحيطة والمؤثرة، لذا فهي غير قادرة على حمل رسالة الدولة والمجتمعات وتكريسها، ولا يبدو أن لديها ما تقدمه، وإن كان لديها بالفعل أفكار وبرامج؛ فإنها غير قادرة على تقديمها وتشكيل مجتمعات واتجاهات ومصالح حولها.

وفي حين لا يعرف أحد أو يسمع أو يلاحظ مشاركة مؤثرة للوزراء والنواب والأعيان والمديرين وقادة ونشطاء المؤسسات الخدمية والاجتماعية؛ تستطيع شخصيات اجتماعية مهمشة أو ساخطة أو متطرفة أن تنشئ حالة مؤثرة وتجتذب مؤيدين أو مهتمين ومتابعين لما تقدمه.

الإصرار على أدوات التأثير المتبعة والمنتمية إلى مرحلة ماضية ليس سوى هدر وعمل ضد الذات، فالعالم يعيش اليوم في عصر الثقافة والقيادات الاجتماعية، وبغير المشاركة في هذا المجال فإننا نخرج من العالم.

من الميكروفون إلى التراكتور .. الإصلاح السياسي

تردّ الأمم اليوم جميع مؤسساتها وسياساتها إلى السؤال المنشئ لها، بمعنى هل بقيت مجدية؟ وهل يجب الاستمرار أو عدم الاستمرار بها، ففي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى تنتقل الموارد والأعمال ومن ثم تنظيمها وإداراتها إلى مرحلة ومتطلبات مختلفة عن تلك التي أنشأت ما لدينا من موارد ومؤسسات وقيم وتشريعات، فالدولة الحديثة المركزية نشأت في ظل معطيات لم تعد موجودة، ومن ثم فإن الدولة التي تنظم وتدير شؤون الناس على نحو دقيق ومركزي لم تعد قادرة على الاستمرار، وقد بدأت المرحلة الأولى من تغيير دور الدولة حين أسند إلى القطاع الخاص مجموعة من المؤسسات والخدمات، ويتجه العالم اليوم إلى إسناد مجموعة أخرى من الأدوار إلى المجتمعات والمدن، ويصعد الأفراد أيضا شركاء مستقلين بأنفسهم وليس ضمن جماعات ونقابات ومؤسسات وسيطة بين الأفراد والسلطة، وتحلّ الثقافة كإطار منظم للمجال العام بدلا من التنظيم الاجتماعي والأخلاقي الذي تولته المؤسسات والمجتمعات على مدى القرون الماضية.

وفي هذا السياق يمكن أن نفكر جميعا بإعادة النظر في التنظيم المؤسسي للموارد والأعمال، وملاحظة ما يمكن الاستغناء عنه، وما يمكن دمجه بغيره، وما يمكن إسناده إلى المجتمعات والأفراد بدلا من السلطة السياسية، .. وأخيرا ما يجب إنشاؤه من مؤسسات وقيم جديدة لتنظيم الحياة والسلوك والموارد والأعمال.

وعلى سبيل المثال يجري إسناد الشأن الديني والثقافي والرياضي إلى البلديات والمجتمعات والمنظمات الاجتماعية، وتنسحب الدول من إدارة وتنظيم هذه المجالات، وتكتفي بالدعم والتنسيق وتطبيق القوانين الناظمة للمؤسسات والأعمال، وينتقل

الحكم المحلي إلى المدن والبلديات ليدير الناس بأنفسهم مجموعة من الموارد والأولويات الأساسية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والأمن، لكن في الوقت نفسه تتطور وزارة الشؤون الاجتماعية لتكون وزارة سيادية كبرى مثل وزارتي التعليم والصحة، لأجل إدارة وتنسيق وضمان خدمات وإنجازات أساسية، ذلك أن الموارد الكبرى والأعمال صارت تعتمد أساسا على تعليم جيد وكفؤ، ورعاية صحية واجتماعية متقدمة، وفي ذلك تركز السلطات السياسية جهودها ومواردها وأعمالها في الارتقاء بالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

وتتجه الأعمال والأسواق إلى احتياجات وتطلعات المجتمعات والمدن؛ والتي تنكفئ وتستقل بنفسها، فتتطور الزراعة والصناعات الغذائية والدوائية الموجهة أساسا للمجتمعات والأسر وتحسين حياة الناس بالاتجاه الذي يمنح الناس المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والمعنى والجدوى، وينشئ تماسكا اجتماعيا في إطار المدن والبلدات، وحول ذلك تنشئ المدن والمجتمعات الأسواق والمرافق الصحية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي تدير به شؤونها وتشغل أكبر عدد من الناس إن لم يكن جميع الناس.

هكذا سيكون لكل مدينة، إن لم يكن جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من غير حاجة إلا بنسبة قليلة للعاصمة والخارج، وتتحول الدول إلى منظومات فيدرالية من عدد كبير من المدن المستقلة أو شبه المستقلة، ويملك المواطنون جميع الموارد والمؤسسات الناظمة لحياتهم وأعمالهم، وتنسحب المؤسسات المركزية وتعيد تنظيم أهدافها واتجاهاتها وعلاقاتها بالمستهلكين والأسواق والسياسة والاجتماع باتجاهات وقواعد مستمدة من المشاركة والندية.

وبالطبع فإنها اتجاهات وقيم لا تأتي مستقلة أو استجابة لاقتراحات ومواعظ ثقافية أو توجيهية، لكن التطور التقني الجاري في العالم يتيح للناس القدرة على إنتاج وامتلاك الطاقة والتواصل مع العالم والقدرة على إنتاج الأعمال والموارد من غير حاجة كبرى

لمؤسسات واستثمارات كبرى أو مركزية، نتحدث عن تنظيم اجتماعي اقتصادي تدعمه التكنولوجيا والموارد الجديدة، وليس من بشرى ومواعظ ليبرالية أو أيديولوجية.

مازالت المواجهة مع الأزمات السياسية بعامة تحكمها سياسات وأدوات آفلة لم تعد تصلح للإدارة والمواجهة، ففي حين تنتمي الأزمات القائمة إلى عصر الشبكية بما تعنيه من تغير في دور الدول والموارد والفرص ومفهوم الصراع وطبيعته، تنتمي المواجهة إلى عصر المواجهة بين الدول والجيوش، وتنشأ بسبب ذلك متوالية من الشرور والأزمات؛ إذ ليس ثمة عدو محدد فيزيائيا يمكن أن يصب عليه عدوه الآخر غضبه ويحشد ضده الجيوش والإعلام، وفي ذلك لم يعد واضحا من العدو ومن الصديق، وتتآكل بطبيعة الحال عمليات المواجهة والاستعداء والتعبئة والحشد، ولم نعد نعرف من نقاتل، ولا نعرف جدوى أو معنى للسياسات والصراعات والحروب والقوانين والعلاقات والمنظمات الدولية، كأنها عمليات مواجهة في الظلام بين عملاق قوي مسلح وأقزام ضئيلة لدرجة يعجز العملاق عن رؤيتها أو استخدام قوته وسلاحه ضدها، وتنشأ بطبيعة الحال مواجهات وصراعات طويلة لكن أحدا لا يجزم اليوم بأنها مواجهة تضعف بالفعل الإرهاب والتطرف أو تزيدهما، بل من المؤكد أن الإرهاب والتطرف يكسبان كل يوم مؤيدين جدد، والأكثر تعقيدا وإرباكا أن فئات اجتماعية جديدة تتحالف اليوم مع الإرهاب الأيديولوجي؛ ما يزيده صلابة وتماسكا وقدرة على البقاء والتماهي.

والحال أنه ليس لدينا في ظل عدم اليقين المهيمن على المشهد سوى أن نبحث عن وسائل مواجهة نرجح أنها ملائمة، وأن ننشئ مؤسسات جديدة ونغير في المؤسسات القائمة على النحو الذي يخدم التقديرات والترجيحات الممكنة في المواجهة، فمن المرجح إن لم يكن مؤكدا أن ثقافة الحياة قادرة على أن تواجه ثقافة الموت، وأن الازدهار والعدالة والحريات أقدر على مواجهة الكراهية والشعور بالظلم والإقصاء والتهميش، وأن تشبيك العلاقات والمصالح بين الدول والطبقات والمجتمعات والأفراد يقلل من قدرة

الأعداء والإرهابيين على جذب المؤيدين والأنصار، وأن الاعتماد على المشاركة والقيم السامية والإنسانية العليا ينمي الولاء والانتماء أكثر من الاعتماد على المحفزات البدائية للإنسان مثل الخوف والقهر والجوع، بل العكس فإن مواصلة الاستعلاء على فئات من المجتمعات والناس وتهميشهم يزيد العداء والكراهية.

ليس ثمة أفق لمواجهة التطرف سوى عمليات صعبة ومعقدة من الازدهار الاقتصادي والإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي، وما من مواجهة مباشرة أو فاعلة مع التطرف سوى التقدم والتنمية الإنسانية. ولم يعد ممكنا أو مجديا أو ذا معنى مواجهة التطرف والكراهية بصراعات سياسية وأمنية وعسكرية مباشرة سوى في حالات وحوادث محددة تكفي القوانين السائدة والمتبعة والمؤسسات الأمنية والقضائية للتعامل معها ولا يمكن الزيادة على ما هو موجود من ذلك بالفعل.

والحال أن الإصلاح اليوم يبدو مرهقا، ويحتاج إلى خبرات وأدوات جديدة ووعي جديد أيضا، وفي ذلك يجب إطلاق الطبقات والمجتمعات لتتحرك بحرية وفي مسار من التجريب بما في ذلك من آلام وأخطاء وتضحيات بقسم كبير من الطبقات والمؤسسات السائدة على النحو الذي تحقق به الانسجام الممكن بين وعيها وواقعها، إذ أنه اليوم في ظل الشبكية وانتشار المعرفة يتشكل اجتماعيا وجماهيريا ذكاء جماعي ووعي ومعارف واسعة ومتقدمة تنتمي إلى اللحظة القائمة، لكن الواقع المهيمن ينتمي في قيمه وأفكاره ومؤسساته وعلاقاته إلى فترة سابقة لم تعد مقوماتها موجودة. وحتى لا تتكرر المواجهة ومحاولات التأجيل مع الاستحقاقات والتداعيات التي نشأت حول المطبعة والكهرباء والمحركات البخارية فإن ما نحتاج إليه بالفعل هو التعجيل بمواجهة ذواتنا بالحقيقة الناشئة عن الشبكية وتحولاتها الاجتماعية والحضارية، وفي ذلك فقط نوقف الصراع ونقلل من الخسائر والهدر في الأنفس والموارد؛ لأنها مواجهة قادمة حتما، لكن التأخر فيها يزيد الآلام والتضحيات.

يتوقع المستقبليون، كما يقول ريتشارد واتسون في كتابه «ملفات المستقبل» (9) بشأن السنوات الخمسين المقبلة، أن الحكم سوف يكون حول المدن أكثر مما هو حول الدول. وفي ذلك عودة إلى الدولة المدينية التي كانت طابع الحضارة القديمة في معظم أنحاء العالم. وتؤدي اتجاهات القلق والبحث عن معنى، إلى نزعات جديدة في التقشف، وتحولات في الأسواق والسلع والنظام الاقتصادي. كما أن التغيرات البيئية سوف تغير في خريطة العالم والدول. وبدخول الأنظمة الإلكترونية إلى التصويت، فإن ذلك يغير كثيرا في المشاركة العامة ونتائجها.

وقد أخذت الأمة تفقد أهميتها، والسيادة الوطنية تتعرض للانتقاص والتهديد من قبل العولمة والشركات والمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية. يصاحب ذلك تراجع في أداء الحكومات في مجال الخدمات الأساسية والبنى التحتية؛ الصحة والتعليم والنقل، ولم تعد الصراعات تجري بين الدول، وإنما هي داخلية. ومع زيادة عمر السكان وتراجع الخصوبة وانخفاض عدد السكان، فإن الدول سوف تواجه تحديات في التجنيد وبناء الجيوش.

كيف نستوعب التحولات والمرحلة الانتقالية ؟ لم تظهر النخب السياسية والاقتصادية بعد استيعابا إيجابيا للتحولات الكبرى التي تغير الاتجاهات والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بل يبدو أنها تحاول تحديها أو تجاهلها، وكأنها ليست موجودة، وفي ذلك فإننا نضيف إلى الفشل أزمات سياسية واجتماعية، ونهدر الوقت والموارد. وأسوأ من ذلك أن النخبة تنشئ، بوعي أو من دون وعي حالة من الانقسام الاجتماعي.

يبدأ الاستيعاب بالاعتراف والإدراك الكافي والملائم للتحولات وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيرها في المؤسسات والمجتمعات والعلاقات الناشئة أو المتوقعة بين السلطة والأسواق والمجتمعات، ثم الدخول في عمليات استماع وملاحظات واسعة

حرة ومبدعة للمسار المتوقع للمؤسسات والأفكار والموارد والقيم المنظمة للسياسة والاقتصاد والثقافة.

لا أحد يملك في هذه التحولات التي تقترب من كونها فوضى شاملة الاعتقاد أنه يقدم تصورا وفهما صحيحين، ففي انقطاعها (التحولات) عن الماضي ليس ثمة معطيات كافية للتقدير والاستشراف، لكننا نملك أن نفكر ونتخيل (يتحول الخيال اليوم إلى مورد اقتصادي واجتماعي) ونقترح، ونقتبس منتجات الانشغالات الواسعة في العالم في فهم واستيعاب العصر الجديد (عصر الشبكية أو المعرفة) فما يجري من فوضى وارتباك في بلادنا ليس مختلفا عما يجري في العالم حولنا. لكن الفرق يكمن في أن العالم مشغول بهما بجدية وعمق.

يتوقع بطبيعة الحال مقاومة التغيير؛ فذلك موقف اجتماعي تاريخي. ومتوقع أيضا أن الطبقات والمصالح والمؤسسات المتضررة أو التي تشعر بالتهديد، سوف تعطل التغيير والاستيعاب. لكن الحلّ والمخرج الوحيدين هما إطلاق حالة من الجدل الحرّ الواسع لجميع الأفكار والاتجاهات، وعدم استخدام النفوذ والتأثير لمواجهة موجة مقبلة كاسحة، فذلك ينشئ الكراهية ويجعل التغيير مؤلما بدل أن يكون متدرجا وبأقل قدر من الخسائر.

يقول جون لوك (1632 – 1704) في كتابه «الحكم المدني» (10) إن المطبعة جعلت في مقدور جميع الناس قراءة الكتاب المقدس؛ ما يعني ببساطة أن المؤسسات السياسية والدينية تتغير تغيرا عميقا وجوهريا. هكذا نشأ الإصلاح الديني وسلسلة من التحولات السياسية الكبرى، ولم تكن الحروب والصراعات سوى محاولة يائسة لمواجهة التغير الحتمي. وبالطبع فإن الشبكة لم تغير الطبقات والسياسات نفسها، لكنها تغير في علاقاتها وإدارة هذه العلاقات وتنظيمها. وما يجب أن تدركه السلطات والنخب المتحالفة والمهيمنة في مرحلة الشبكية أنها لم تعد قادرة على احتكار المعلومات، لقد

خسرت النخبة هذا المورد، وصار مشاعاً، ويجب أن تدير علاقاتها على أساس هذه الحقيقة الجديدة. والمجتمعات يجب أن تدرك حدود هذا المورد الجديد وفرصه وتحدياته؛ هو مورد يمنحها بالتأكيد قوة جديدة، لكن ذلك لا يحدث تلقائياً. وما يمكن قوله من ملاحظة مواقع الشبكة والتواصل الاجتماعي، أنه مورد يكاد يكون مهدوراً، ولم ينشئ بعد شبكة فاعلة في التجمّع والتأثير، أو لعل المجتمعات لم تلتقط ما وصفه وليم جيمس بأنه أعظم اكتشاف، ولا يقلّ في أهميته عن الثورة العلمية، أن في مقدور الناس تغيير حياتهم من خلال تغيير مواقفهم الذهنية. لقد أنشأت الهرمية وعياً بالذات لم يعد موجوداً، ويفترض أن تنشئ الشبكية وعياً جديداً يبدو أنه لم يُدرك بعد.

ليس سرا أن الإدارة العامة الأردنية صنعت المدن (وبخاصة عمان) والأسواق والوكالات التجارية، والثقافة والسلوك الاجتماعي، والمهن والحرف. والنخبة الأردنية تاريخيا هي القادمة من القطاع العام؛ النواب والأعيان والوزراء، والأطباء والمهندسون، والقضاة وضباط الجيش والأمن الذين مضوا بعد العمل العام في المسؤولية العامة أو المجتمعية أو القطاع الخاص.

تراجع أداء الإدارة العامة يعني ببساطة تراجع الأسواق والمهن والثقافة والسلوك وأسلوب الحياة، وتضرر منظومة النزاهة والثقة، وانتشار الفساد والترهل والمحسوبية والرشوة، وهذا يمتد حتما إلى القطاع الخاص؛ وفساد القطاع الخاص أسوأ بكثير من فساد القطاع العام. فتراجع التعليم العام يعني أيضا وبالضرورة، فساد التعليم الخاص، لأنه (التعليم الخاص) يحدد أداءه ومستواه بالنسبة للتعليم العام. ونتذكر كيف كانت المدارس الخاصة تتفانى في التعليم والرعاية، وكيف تحولت إلى الاستغلال والإهمال وعدم الاحترام بعد انهيار التعليم العام، فأصبح المواطن بين شقي الرحى، وكذلك تراجع المستشفيات والمراكز الصحية العامة يضع المواطن أمام استغلال خطير وتجارة مقلقة في الطب والدواء!

وتنهار أيضا، تبعا لتراجع أداء الإدارة العامة، ثقافة العمل والإنتاج والحفاظ على المال العام والمرافق العامة، واحترام المؤسسات وهيبة الدولة والقانون والنظام العام. وفي المحصلة، فإن العبء على الموارد العامة والإنفاق يزيد على نحو مثقل ومدمر، ويدفع ثمن ذلك كله المواطن من موارده ومستوى معيشته!

والحال أن المشهد المنظور في تراجع الأداء للإدارة العامة هو المحصلة التي شكلتها منظومة سابقة طويلة ومتراكمة؛ تضييع مبدأ وفلسفة «حكم الأكفأ» اللذين ميزا الإدارة الأردنية، وقدما إلى الحياة العامة والسوق أيضا رجال دولة أكفاء؛ وغياب التنافس العادل على الفرص والابتعاث والتدريب والترقية؛ وتعدد واختلاف أنظمة العمل والمؤسسات، ما ينشئ تفاوتا كبيرا بين المؤسسات العامة نفسها، ويودي بروح العدالة والانتماء والمشاركة؛ وأيضاً ضعف التدريب والتطوير.. ومواصلة التعليم والتأهيل.

ويفترض أن تقدم المعلوماتية والحوسبة فرصا وآفاقا تغير جذريا في أنظمة العمل والخدمة العامة، وهو ما لم يحدث بعد على نحو فاعل وجذري. فالحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والإدارة الإلكترونية.. يمكن أن تنشئ، وبتكاليف أقل، أنظمة عمل وتعليم وتدريب ومتابعة ومحاسبة على مستوى متقدم من الكفاءة! أين الإدارة العامة وحياتنا من الحوسبة والشبكية؟

لا يمكن الحديث عن عقد اجتماعي من غير مدن ومجتمعات، ولا مدن ومجتمعات من غير منظومة من المؤسسات والعلاقات والموارد التي تشكل المدن وتشبك أهلها ببعضهم بعضا، فبغير هذه المدن ذات الولاية على مواردها وأولوياتها وأسواقها تتحول إلى سكان عابرين، ساحات لجماعات الصيد والرعي التي لا يربطها بالمكان سوى اللحظة القائمة.

ولسوء الحظ فإن الإصلاح ليس أفكارا أو برامج أو فلسفات يمكن أن ندعو إليها

ونتجادل فيها، وبالتأكيد ليس أيقونة جميلة نكرمها ونحملها معنا، صحيح أنه لا إصلاح بلا نظريات وأفكار وأيقونات، لكن تطبيق هذه الأفكار ليس سوى منظومة من الشروط والمتطلبات والعلاقات، فلا معنى للانتخابات مهما كانت حرة ونزيهة وشفافة إذا لم يكن الناخبون يملكون مواردهم ويديرون ولاية حقيقية وحازمة على الموارد العامة ويتشاركون في الأسواق والأعمال والمصالح، لا مشاركة سياسية بلا مشاركة اقتصادية، ومن ليس جزءا من الإنتاج والموارد والأعمال فليس جزءا من الانتخابات العامة ولا الحياة السياسية، ومن ليس جزءا من المجتمع فهو خارج منه أو خارج عليه.. يتساوى في ذلك الأغنياء والمتنفذون والمتعجرفون الذين لا يرون أنفسهم جزءا من المجتمع أو يرون أنفسهم فوقه مع المهمشين والخارجين من المجتمع كما الخارجون على المجتمعات.

عندما لا تكون القيم العليا مثل الحريات والعدالة واستقلال المدن والمجتمعات مصلحة للمتنافسين من الطبقات والمكونات الرئيسية للدولة والمجتمع والأسواق؛ فإن الإصلاح يتعطل، ويصاب بأسوأ ضربة مزدوجة، ففي هذه الحالة يتحول الفساد إلى هدف مشترك متقبل ومتواطأ عليه، وتتحول أدوات الإصلاح مثل الانتخابات إلى حلقات شريرة ليست فقط تحمي الفساد وتغيب الحريات والعدالة لكنها تنتج نخبا وطبقات ومجتمعات تدافع عن الفساد والظلم باعتباره إصلاحا، ويتحول الفساد إلى مطلب جماهيري واجتماعي، .. واللي شبكنا يخلصنا!

وحين ينفصل الاقتصاد عن المكان تتصاءل العلاقة السياسية والاجتماعية بالمدن والبلاد، ولا يعود ثمة حاجة لدى النخب للارتباط بالمكان، وتصعد منظومات اقتصادية واجتماعية هشة ورثّة، وتمتد هذه الرثاثة إلى الطبقات الغنية والمتنفذة. لقد ظُلم ماركس من قبل مؤيديه ومعارضيه عندما فهم مصطلح «البروليتاريا الرثة» على أنه ذم واحتقار، ولكنه كان يقصد بالرثاثة عدم المشاركة والإضافة، بمعنى أن كل من ليس جزءا من العملية الاقتصادية والاجتماعية فهو رثّ، مهما كانت المنزلة الاجتماعية

والعائدات المالية لأعماله الرثّة، اقتصاديات الجوائز على سبيل المثال التي تقوم بها البنوك وشركات الاتصالات لا تختلف في رثاثتها عن بيع العلكة على الاشارات الضوئية سوى أنها في ضخامة طفيليتها ترهق المجتمعات والقيم والموارد.

وكما تتشكل المدن والطبقات والثقافة والقيم حول الموارد والأعمال فإن العمليات السياسية المنفصلة عن الموارد والمدن هي خروج من المجتمع أو خروج عليه، ويشمل ذلك كل النضالات والأعمال والمشاعر والانتماءات والأفكار الممتدة بعيدا عن الأوطان والمدن والطبقات والمصالح القائمة فيها أو غير المرتبطة بها مهما كانت تسمياتها وأناقتها وفصاحتها.

الظاهرة ليست فقط انفصالا اجتماعيا وخواء سياسيا وثقافيا، لكنها حالات خطيرة من الفشل والنزعات المؤذية والتدميرية، فهي تدفع أصحابها إلى سياسات واتجاهات تلحق الضرر من غير شعور بالمسؤولية بالقيم والمنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمعات والدول، فالمجتمعات في علاقتها بمواردها تنشئ متوالية معقدة من العلاقات والثقافة والفنون والقيم وأنظمة السلوك الاجتماعي وأساليب الحياة التي تتحرك باتجاه «حلزوني» لا يتوقف ويغير على نحو دائم في العمارة والمدن والموارد والأعمال والمهن والثقافة والفنون والسلع والخدمات، واخطر ما في الاتجاه الحلزوني أنه ليس حتميا ولا تلقائيا؛ بمعنى أنه ينشئ في آن معا منظومة من المنافع أو الأضرار، فلأجل حماية الأعمال والحياة تنشأ قيم الثقة والاتقان، وفي غياب هذه العلاقة تنشأ متوالية مرهقة للاقتصاد والمجتمعات، من ضعف كفاءة السلع والخدمات وارتفاع تكاليف الأمن والسلامة العامة، أنظمة المرور، على سبيل المثال تمضي بسبب غياب هذه العلاقة إلى منظومة مرهقة من الصراع والأزمات والتنظيم الأمني والتقني، لكن يمكن توفير ذلك كله في ظل منظومة اجتماعية وسلوكية مستمدة من العلاقة بالمكان والمصالح.

الجدالات السياسية والدينية والعامة التي تجري في شبكات التواصل وأنماط

السلوك والعلاقات في الشارع والمؤسسات والحياة اليومية تظهر حالة مخيفة ليست بعيدة منها نتائج الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية، فهذه الانتخابات ليست معنية سوى بمكاسب أو مخاوف اللحظة الحاضرة بلا علاقة بماض أو مستقبل، ولشديد الأسف فإنه ما من حاضر أبدا، ليس ثمة إلا ماض أو مستقبل!

لا يضمن الإصلاح سوى المصالح المتشكلة حوله، وهذه المصالح تنشئ القيم الإصلاحية ثم طبقات ومجتمعات تستمد قيمها ووجودها وتأثيرها من الإصلاح. ثم تنشئ هذه الطبقات مصالح ومؤسسات جديدة فينمو وتزدهر الاقتصاد الإصلاحي. وينشأ نظام اقتصادي ورأسمال قائم على القيم الإصلاحية مثل الثقة والإتقان والإبداع. وتنشئ حول هذه القيم والأسواق منظومة ثقافية إصلاحية جديدة.. وعي إصلاحي جديد وكذلك عادات وتقاليد علاقات اجتماعية أسلوب حياة وشعر وفنون وروايات ومسرح وسينما وموسيقى تستمد وجودها وازدهارها من هذه المنظومة الثقافية. وهذه الثقافة تنشئ موارد جديدة وأسواق جديدة كما تعظم وتحمي الموارد والأسواق القائمة .. وفي هذا الازدهار تنشأ مدن وطبقات ومصالح ناشئة تطور من جديد السياسة والاقتصاد والثقافة فتنشأ أسواق وموارد جديدة .. وهذا ما يسمى ازدهار وتقدم ..

تواصل السلطات والنخب الهروب من استحقاقات إعادة تنظيم العلاقة بينها وبين المجتمعات، هذا حين نأخذ في الاعتبار ما تقتضيه المعرفة المتسعة والمتاحة والمتداولة بعيداً من سيطرتها. لكنها في حالة الإنكار التي تعيشها تغرق نفسها ومجتمعاتها في الخواء والتطرف، فقد استطاعت النخب والسلطات السياسية في سيطرتها على التعليم والطباعة والنشر والإعلام تنظيم المجتمعات والأجيال في أنماط محددة ومنضبطة، ووظفت المؤسسات والعلوم والتقنية التي أتاحتها عصور الصناعة الحديثة في تكريس الخرافة في مواجهة العلم، والبروباغندا ضد الحقائق، والآمال العظيمة بدلاً من العمل المنتج، والوعود الكبرى بدلاً من الإنجازات العملية والمتراكمة، واستغنت بالخوف

والقهر عن الحرية والعدالة والمشاركة، ولما تداعت رواية التنمية والتحرر بفعل الفشل والهزائم أغرقت البلاد والعباد بفائض من الهوس الديني. واليوم، فإنها تهلك شرقاً أو غرقاً بهذا الطوفان الذي تحول إلى كارثة محيرة.

ثم وفي قدرة الناس على الاستقلال في المعرفة والتعلم والتأثير بعيداً من هيمنة السلطات والنخب، فإن المجتمعات لم تعد مضطرة للقبول بالخضوع والتبعية، ولم تهجر مؤسسات الدولة فقط، لكنها تتساءل: لمَ الإنفاق عليها من الضرائب والموارد العامة؟ وفي الفرص المتزايدة للفردية والاستقلال في العمل والتسويق والتأثير وتدبير الاحتياجات الأساسية تتعرض الأسواق والمؤسسات لتحولات جذرية في تشكلها، وتنقرض في ذلك طبقات وأعمال ومهن وتقاليد ومدن وثقافات وقيم. فالفرد الذي يعمل بنفسه ولنفسه ويعلم ويداوي نفسه بنفسه، وهو ما تؤول إليه البشرية بفعل تقنيات الحوسبة والتشبيك والروبتة إنما ينشئ معنى جديداً للسلطة والسوق والمهن والمؤسسات والاحتياجات.

والحال أن كثيرا من السلطات والنخب وضعت نفسها في أسوأ موقف من اتجاهات التطور الإنساني؛ إذ تجد مصالحها تتناقض مع المعرفة والتطور، ولم تعد ترى لها خياراً للبقاء وحماية مصالحها ومكاسبها سوى الخواء والتطرف والخوف والخرافة، فإذا كانت تريد ولاء الناس وتأييدهم من غير مشاركة عامة وحريات واسعة فلا مجال سوى أن يكون الناس على قدر واسع من الهشاشة وصعوبات التعلّم، ولا يمكن أن تقبل بتطوير التعليم والمهارات المعرفية وهي تعلم علم اليقين أنها بذلك تنشئ لدى الأجيال وعياً كافياً لملاحظة الخطل والفساد في إدارة وتوزيع الموارد العامة والفرص، وكيف تشجع الإبداع والتفكير النقدي وهي تدرك أنها بذلك تعرض الفاشلين المدللين الذين يستولون على الفرص والأعمال والمنح للتحدي؟ وكيف تؤمن بالحرية والعدالة وهي تعلم أنها واحتكاراتها وامتيازاتها ومكاسبها ستكون أولى ضحايا الحرية والعدالة؟

يقول أستاذ علم الاجتماع الهندي ديبانكار غوبتا إن الطبقات التي تتمتع بالامتياز أكثر من غيرها، ليست مهيأة للإصلاح، فهذه الطبقات هي الراعية للفساد والتبعية. والأغنياء أصحاب النفوذ الذين يمتلكون التقنيات المتقدمة وينعمون بالرفاهية ليسوا عصريين أصلاً، ولا يمكن الاعتماد عليهم لإدخال الحداثة، ما يجلب الحداثة برأي غوبتا هو الطاقات التحررية الكامنة في الدولة، وقوى التطور الصناعي والتمدن. ومع مرور الزمن، ستقوم هذه الوسائل معاً بفرض مدى أوسع من الوجدان الاجتماعي وقدرة أعظم للاشتراك في المصير مع الآخرين. فمن دون تغيير في العلاقات الاجتماعية، ومن دون زخم متسارع لنقاط التشابه المشتركة، واعتماداً على الحوادث التاريخية، فإنه من الممكن أن تتأخر الحداثة، أو تنهار أو تفشل على رغم النمو الاقتصادي، إذ يجب لتحقيق الحداثة أن تقلص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية لأجل خلق تشابه كبير بينها. فالقدرة على زيادة مجموعة التشابهات وتعزيزها بين الناس هي مشروع المواطنة. (11)

تفيض الأخبار والمعلومات التي ترد في وسائل الإعلام بما يستدل به على فساد آمن منتشر، فقد حذره أو تحول إلى حالة عامة متقبلة ومتواطأ عليها، أو أنها أخبار بسبب تكرارها وكثرتها لم تعد تثير اهتمام الرأي العام المفترض أن لديه حساسية تجاه الفساد، أو أن حالة الإغراق في الأخبار والمعلومات والتي يغلب عليها في شبكات التواصل الشخصنة وفقدان الصدقية جعلت الأخبار والقضايا المهمة والمفترض أن تشغل المواطنين وتدفعهم للتأثير والمواجهة تمرّ في صمت وهدوء من دون أن تحرك ساكناً لدى الأفراد والمجتمعات. ولم تستفد المجتمعات من الفرص الممكنة في النشر في التأثير باتجاه أهدافها ومصالحها، بل إنها تفقد وجهتها في العمل من خلال وسائل الإعلام، وتكاد تتساوى التحديات بالنسبة الى العاملين في الإصلاح في حالتي التنظيم السلطوي المسيطر على الإعلام أو التعويم والإغراق السائد اليوم في ظل الشبكية، ففي حين كان الناشطون يستطيعون إنشاء حالة من التأثير والضغط بسبب تسرب

خبر أو معلومة لم يعودوا قادرين اليوم على لفت الاهتمام على رغم الانتشار الواسع للأخبار والمعلومات المفترض أن تساعدهم في الحشد والتأثير. وفي حالة أكثر تحدياً للناس فإن الفساد صار يقدم نفسه في جرأة ووضوح كأنما يسعى إلى مزيد من التجاهل المتعمد لمواقف المجتمعات ومصالحها، وفي تحدٍّ ساخر من القوانين وقيم العدالة التي تواضعت عليها الدول والمجتمعات.

يمكن أن تقرأ كل يوم في وسائل الإعلام أخباراً عن الفساد يجري التعامل معها مثل النشرة الجوية أو حركة الطائرات القادمة، وفي مستوى آخر، وإن كان أقل صدمة، يمكن ببساطة الاستنتاج عن مصير المعونات والمنح التي تقدم إلى منظمات ومؤسسات تشي تشكيلتها وتسميتها بأنها صممت لابتلاع الأموال التي تقدمها دول ومنظمات غنية إلى الدول الفقيرة، مثل مؤسسات تنموية واجتماعية تكاد تكون وهمية أو مفتعلة أو مكررة لا يبدو لها أثر حقيقي يذكر في المجال الذي تدعيه، أو جمعيات ومنظمات خيرية واجتماعية لا يتغير أبداً رؤساء وأعضاء مجالس إدارتها، ولا يزيد كثيراً عدد أعضاء هيئاتها العمومية عن عدد أعضاء مجالس إدارتها، وتظهر الأسماء مدى القرابة والمصاهرة والصداقة بين أعضائها، لدرجة شجعت أحد المعلقين الظرفاء أن يطلق عليها وصف مؤسسات وبرامج الحموات والكنّات، أو مؤسسات اقتصادية تسجل ربحية أو غير ربحية، ومراكز دراسات ليست سوى مؤسسات شخص واحد، ليس لها عمل في السوق والمجتمعات سوى إنفاق أموال المنح الحكومية أو الخارجية، ولا أثر حقيقياً لها سوى حفلات الاستقبال والعلاقات العامة في الفنادق الباذخة المسماة مؤتمرات وندوات، ولا تجد حاجة حتى لأجل التمويه على الأقل وصد عين الحاسدين أن تغير المدعوين والمشاركين الذين يكونون هم أنفسهم في كل مؤتمر أو ندوة سواء كانت عن التطرف والإرهاب أو حماية البيئة أو تطوير زراعة النخيل أو حقوق الإنسان أو تأهيل المعوقين أو مساعدة المكفوفين على الرسم التشكيلي! أو السياحة الفكرية لأجل

المؤتمرات والندوات في كل أنحاء العالم وفي جميع المجالات والتخصصات.

ثم يقدم المسؤولون والناشطون إنجازاتهم وقصص النجاح المتوهمة في مؤتمرات ومقابلات صحافية وعاصفة من الأخبار في الصحف والتدوينات في شبكات التواصل بلا حاجة لأدنى مهارة في التزوير لتبدو على الأقل تلامس آمال وإعجاب الجماهير، أو رغبة في إقناعنا بقدر من النجاح والإنجاز، وكأن الهدف الحقيقي للقصف الإعلامي ليس عقول وأفكار الناس، لكن احتقارهم والاستخفاف بهم، وكأن ذلك الاحتقار مكافأة يحصلون عليها.

لكن في النهاية سنواجه الحقائق الأساسية في التعليم والصحة والنقل والغذاء والدواء والماء والطاقة، وفي تسيير المؤسسات العامة والأسواق وحياتنا اليومية، ولن نمضي حياتنا في الميتافيزيقيا الحكومية والنخبوية، لأن أولادنا سيذهبون في الصباح إلى المدارس وسوف نخوض في كل صباح عمليات لوجستية هائلة لنقل مليوني طالب إلى مدارسهم بلا سؤال لماذا تكون عمليات الذهاب الى المدرسة والعودة منها بهذا التعقيد والصعوبة؟ لماذا لا نستطيع أن نعيش حياتنا على نحو نقدر فيه وأطفالنا على الذهاب إلى المدارس والأعمال والعودة الى البيوت بلا هدر في الوقت والجهد والطاقة؟ وسوف نفكر وحدنا بلا أثر لما تقوله الموازنة حول التعليم والصحة والخدمات كيف نحصل على العلاج والدواء، وكيف ندبر أقساط مدارس خاصة تهد الحيل وتحير جميع الناس خارج الأردن؟ كيف يكون لدينا حمامات عامة نظيفة وتعمل؟ كيف تكون حمامات المدارس والمؤسسات تصلح للاستخدام البشري؟ كيف ندبر زجاجا لنوافذ المدارس وساحات ومكتبات ومختبرات؟ كيف يكون في مقدور أولادنا في المدارس مثل جميع خلق الله أن يلعبوا ويرسموا ويستمتعوا ببساطة وأمان؟ كيف يكون لنا ولأبنائنا في كل بلدة أو حي حديقة عامة ومكتبة وناد؟ كيف نستعيد مكتبات الأطفال التي صارت مطاعم؟

تقوم عمليات التنظيم الاجتماعي والسياسي والتأثير الإصلاحي على افتراض أساسي؛

هو أن الطبقة الوسطى المفترض مثاليا أن تكون جميع المواطنين إذا تحققت المساواة، لكن وبطبيعة الحال سيكون هناك فقراء وأغنياء، ويكون السلوك والهدف الجمعي أن يكون الناس متساوين في الفرص والموارد، وللخروج من هذا المأزق الواقعي تعاقدت الأمم على التنافس العادل لأجل اللامساواة، وتقاس الأمم في تقدمها ومدى الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بنسبة الطبقة الوسطى في التشكيل والتكوين الاجتماعي، ما يعني أنها يجب ألا تقل عن ثلثي المجتمع، هكذا وعلى نحو تراكمي أدركت الطبقة الوسطى تراثها ووجودها وأهميتها وأنشأت الرؤية القياسية والملائمة لما تحب ويجب أن تكون عليه، وهي في الوقت نفسه لا تملك مواردها الخاصة بها التي تساعدها على تحقيق هذه الرؤية، وتنشأ نتيجة لذلك القيم والرسالة الإصلاحية لأجل تنظيم وتفعيل الضرائب الموارد والإدارة العامة والتأثير في الأسواق والشركات باتجاه وعيها الواضح والمحدد لأهدافها ومصالحها. وفي حين تلجأ الطبقات الغنية إلى مواردها الخاصة لأجل تحقيق أولوياتها واحتياجاتها، وتغيب عن الطبقات الفقيرة القدرات المعرفية والتأثيرية فتعتمد في سلوكها واتجاهاتها بتأييدها للطبقات الوسطى أو الغنية؛ تنشئ الطبقة الوسطى منظومة من القيم والأفكار والمؤسسات للتأثير في السياسة والاجتماع، وتصبح هذه القيم هي الدليل الإرشادي لجميع الفئات ومصدر الفضائل والمصالح العامة للمواطنين. كيف لم تنظم الطبقات الوسطى نفسها باتجاه أولوياتها؟ وكيف لم تعكس الانتخابات النيابية والنقابية والبلدية قيم ومصالح الطبقات الوسطى؟ كيف لم يتشكل الوعي الطبقي والإدراك العملي لوجود الطبقات ومصالحها؟

تجري عمليات إفشال بوعي أو بدون وعي للمدن والتشكيلات الاجتماعية؛ تشتت فاعلية المواطنين وقدراتهم وفرصهم على التجمع المستقل حول مواردهم ومصالحهم، وتجري هيمنةٌ على الثقافة والفنون والرياضة والمعابد، تحول بينهم وبين التشكل الاجتماعي والثقافي الملائم، والذي يرقى بحياتهم وسلوكهم ووعيهم، ويجدّد مواردهم

ويعظمها. وتتحول المؤسسات التعليمية إلى ورش للتنميط وتفريغ الناس من مواهبهم وقدراتهم على التعلّم والارتقاء. وتتحول الخدمات الصحية إلى عمليات نهبٍ للموارد العامة بلا فائدةٍ تعود على الناس، بل لخدمة جماعاتٍ احتكاريةٍ من المستثمرين وحلفاء وشركاء من القطاع الطبي المهني المفترض أن يكون قطاعاً نبيلاً منذوراً لصحة الناس وحياتهم. وتتحول الرعاية الاجتماعية إلى حفلاتٍ وأنشطةٍ للعلاقات العامة، ونهب للمعونات الدولية والموارد العامة لصالح شلةٍ أنيقةٍ ومتعجرفة.

والأسوأ من ذلك كله أنه يغلب على المجتمعات والمواطنين عدم الإدراك لمصالحهم، وعزوفهم عن العمل في الاتجاه المفترض أن يؤدي إلى تشكلهم وتنظيمهم حول أولوياتهم،.. وفي ذلك يزداد العمل الإصلاحي صعوبةً، فالأحزاب والجماعات السياسية والاجتماعية الإصلاحية لا يُفترض أن تعمل بالنيابة عن المجتمعات، ولا يمكنها أن تقوم بواجباتها ومسؤولياتها، لكن العمل الإصلاحي السياسي والاجتماعي يركّز دائماً، في محتواه وأهدافه، على الارتقاء بالمجتمعات، وبناء قاعدةٍ اجتماعيةٍ واسعةٍ وملائمةٍ للإصلاح. هكذا، فإن تنظيم المجتمعات وحشدها باتجاه الإصلاح يبدو، اليوم، عملية يائسة،.. وإنه لمن العجب كيف يندفع الناس في بطولةٍ وحماسةٍ إلى ما لا يضر ولا ينفع، لكنهم يتقاعسون عن التجمع السلمي والعقلاني لأجل كرامتهم وتحسين حياتهم.

مبتدأ السؤال كيف تتحول المنافسة السياسية إلى تنافس بين النخب وليس صراعاً بين الطبقات الاجتماعية، أو بين النخب والمجتمعات، وكيف التنافس الاقتصادي بين الشركات والتجار، وليس صراعاً بين السوق والمستهلكين، فالأصل في التنافس أن تتعدّد خيارات المواطنين السياسية والاقتصادية، ويفترض، بطبيعة الحال، أن مصالح المجتمعات والمواطنين والمستهلكين واحدة. ولكن، تتعدّد الخيارات وتختلف التقديرات لتحقيق هذه المصالح، ولا معنى للانتخابات، ولا جدوى لها، من غير وجود هذين الشرطين، بل إنها تتحوّل لتعمل ضد نفسها! ويمكن أن تؤول إلى متواليةٍ من الحالات

والتشكلات «الضدية»، مثل أن تتحول الانتخابات إلى صراعاتٍ اجتماعيةٍ طبقيةٍ وعشائريةٍ ودينية، والأسوأ أنها تنشئ ظواهر اجتماعية واقتصادية شاذة، لكنها، على الرغم من شذوذها، تتحوّل إلى قاعدةٍ راسخةٍ، تقوم حولها مصالح وطبقات،.. ما الذي يحدث، عندما يكون الفشل مصلحةً لطبقةٍ من النخب؟ تتحوّل السياسات والتشريعات إلى إفشالٍ مقصودٍ وبوعي مسبق،.. وهكذا يكون الفشل محمياً بتشريعاتٍ وعلاقاتٍ ومنظوماتٍ مستقلةٍ عن الحراك الطبيعي المفترض للمجتمعات والأسواق، ولا يعود الإصلاح عملياتٍ تلقائية في المواجهة مع الفشل أو الجدل حوله، وفي شأنه، بالنظر إلى نقص المعرفة أو المهارات أو العجز عن إدارة الموارد بكفاءة ونزاهة، لكن الإصلاح يتحوّل إلى مواجهة غير متكافئة مع الإفشال، ويتحوّل غالباً إلى متاهةٍ ومحاولاتٍ يائسةٍ لتفكيك التحالفات والتشكلات الفاسدة الخفية والمعلنة، أو التمييز بينها!

عندما أجريت الانتخابات النيابية في الأردن عام 1989 وما أعقبها من إطلاق حرية الأحزاب السياسية والصحافة تشكل اعتقاد بأن هذا ما ينقصنا لأجل الإصلاح والتقدم. أنشأنا ديمقراطية وتعددية سياسية، ولدينا أحزاب سياسية وصحافة مستقلة، وانتظرنا الازدهار والخيرات، ثم مررت علينا الخصخصة على أنها المخرج من أزمتنا الاقتصادية، ووقعنا اتفاقية سلام مع إسرائيل مؤملين أن يمنحنا السلام الرخاء، ولكننا اليوم بعد أكثر من ثلاثين عاما من استئناف الديمقراطية مازلنا نراوح مكاننا، أو لا نعرف ما أنجزنا وما لم ننجز، ولا نميز بين ما نريده وما لانريده، ونشغل أنفسنا فيما هو متحقق بالفعل، وننسى ما يحتاج إلى عمل.

عندما نحاكم موقعنا في سلم التنمية الإنسانية، ونقارن منجزاتنا عاما بعد عام، في الحريات والانتخابات وحقوق الإنسان، والدخل، والصحة، والتعليم والغذاء، وتمكين المرأة والمجتمعات، أو ننظر في إنجازاتنا العلمية والثقافية في البحث العلمي وبراءات الاختراع والنشر والرواية والمسرح والفنون والموسيقى والدراما والسينما، ثم نحاكم

منجزاتنا الفكرية والعلمية إلى أثرها في الإصلاح والتقدم، وننظر في مستوى الجامعات والمدارس والمهن والأعمال، ونرى موقع خريجيها في السوق المحلي والعالمي والأعمال والأسواق الجديدة محليا وإقليميا وعالميا؛ نتساءل ببداهة ما الإصلاح الذي نريده ونحتاج إليه؟ ما هي أولوياتنا؟ وكيف نرتبها؟ كيف نصوغ الإصلاح في أفكار وبرامج؟ كيف نقيّم في الأوان المناسب المشروعات التي تسوق علينا باعتبارها إنجازات قبل أن نكتشف أنها مقلب؟ كيف لا تتحول عمليات الخصخصة إلى إقطاع فظيع؟ كيف تعاد صياغة العلاقة والأدوار بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص في مرحلة تتغير أدوارها وتختلف كليا عن المرحلة السابقة؟ هل يمكن أن تبقى العمليات التعليمية من مؤسسات ومناهج وتدريس كما هي في مرحلة الحوسبة والشبكية؟ هل سيبقى دور الأسرة في تعليم الأطفال كما هو الحال القائم اليوم؟ ماذا سنفعل في مرحلة قريبة يكون خمس السكان على الأقل تزيد أعمارهم على الستين عاما بالنسبة للتقاعد والعمل والرعاية الصحية والاجتماعية؟ كيف ستدبر المجتمعات احتياجاتها وأولوياتها في مرحلة لا تعود الدولة مسؤولة عنها؟ ما الأعمال والمهن الجديدة الناشئة في سوق العمل الجديدة والمتحولة وما تلك المعرضة للتغير والزوال؟

هل ستبقى على سبيل المثال المهن التعليمية كما هي اليوم؟ وهل سيبقى تسويق المنتجات كما هو؟ ما دور شبكة الإنترنت في تغيير وجهة العمل والتعليم والتسويق؟ كيف يمكن تسويق الخدمات المتقدمة لدينا (إن كان لدينا بالفعل خبرات متقدمة) مثل البرمجة والمحاسبة والتصميم والطب والهندسة والاستشارات والتعليم عن بعد والتدريب والتعليم المستمر باستخدام شبكات المعلوماتية والفضائيات والأقمار الصناعية؟ وهل سيكون بمقدورنا الدخول إلى السوق العالمية المفروضة ومنافسة قواعد للخدمات وتصديرها مثل الهند على سبيل المثال، علما بأن العمالة العربية تناقصت في الخليج من 50% إلى 20% لصالح العمالة الهندية والآسيوية، هذا بالإضافة إلى ملايين العقود

والصفقات التي تجري عبر الإنترنت في المحاسبة والبرمجة والتصميم؟

ما مصير القوى العاملة والمؤهلة عندما يدخل إلى السوق مائة مليون مهني هندي مؤهلون تأهيلا عاليا ويتقنون اللغة الإنجليزية؟ كيف ستتحول البلديات إلى مؤسسات حقيقية وفاعلة للحكم المحلي تدير بنفسها الموارد والاحتياجات والخدمات الأساسية للمجتمع الذي انتخبها، وتكون أيضا قاعدة لإطلاق القيادات السياسية والديمقراطية الاجتماعية كما يجري في جميع دول العالم التي تكون فيها البلديات حكومات محلية حقيقية وناشطة وفاعلة، فعلى سبيل المثال عمل كثير من الرؤساء قبل انتخابهم رؤساء بلديات أو حكام ولايات، مثل كلينتون وبوتين وبوش وريغان وشيراك وإردوغان ونجاد وغيرهم كثير؟

الدول تشكل مجتمعاتها عبر التشريعات والمؤسسات التعليمية والوطنية باتجاه أهدافها التي تبرر قيامها ووجودها، وهذا ما حدث في العقود الماضية لدينا في الأردن ومعظم دول العالم عبر المدارس والجامعات والجيش والأجهزة الأمنية والصحف والإذاعة والتلفزيون، ولكننا اليوم بحاجة لإعادة السؤال البديهي والأساس عن فلسفة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما، والتشكيل الاجتماعي في مرحلة لا تضبط الدولة ولا المجتمع مؤسسات التشكيل في مرحلة من الخصخصة والشبكية والعالمية.

وهذا الصراع بين الحديث عن استعادة الزمن الجميل ودولة الرفاه وبين الوعود الزاهية للتحولات و«الإصلاحات» الاقتصادية والاجتماعية بلا ملاحظة لالتزاماتها وبيئتها وشروطها لا يشكل رؤية حقيقية لما تريده المجتمعات ولا يتفق مع الهدف المفترض للتنمية وتحسين حياة الناس. فالدولة الحديثة في هيئتها وفلسفتها التي قامت عليها في القرن العشرين لم يعد ممكنا استمرارها ومواصلتها بسبب التحولات التقنية والعلمية التي أنشأت منظومات اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة مختلفة، والخصخصة الجارية بلا تنافسية حقيقية ومسؤولية اجتماعية للقطاع الخاص، والانتخابات التي

تجري بلا دور حقيقي للمجتمعات والبلديات وبلا ثقافة مجتمعية قائمة على المصالح والمهن والأمكنة، وتخلي الدولة عن دورها في الرعاية مع مواصلتها للجباية وزيادة الضرائب والتأميم السياسي، سيؤدي إلى خلل سياسي واجتماعي خطير.

ما الأسس القائمة لإصلاح المؤسسات العامة والمجتمع المدني، والتي أُضعفت بشدة؟ وكيف يمكن للإصلاحات الضرورية الملحة أن تدفع قدما عملية سياسية تحكمها مصالح تقاوم الإصلاح بقوة؟ وكيف يمكن إحياء ثقافة مع مؤسساتها وما تؤمن به دون دور للدولة والقطاع العام، أو ما الدور الجديد الذي يجب أن يؤديه القطاع العام؟

نحتاج إلى رؤية جديدة ربما تكون قائمة على الخيال أكثر من التجارب السابقة لأننا نمضي نحو مرحلة منقطعة تماما عن الماضي، وأخشى أن الاستراتيجيات والخطط والأعمال التي لا تأخذ هذا الخيال بالحسبان سوف تفشل. ولكن هذا لا يعني أن الإصلاح لغز معقد، فالمواطن يعرف تماما ما يحتاج إليه ويتوقعه مقابل الضريبة التي يدفعها، وهذا الإغراق الهائل في الحديث عن الإصلاح في الإعلام والمنتديات والمؤتمرات يزيد العبء الاقتصادي والنفسي على المواطنين.

الإصلاح هو العدالة في الفرص والضرائب وأن يتمتع المواطنون جميع المواطنين بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والرعاية الاجتماعية، وأن يشاركوا بالفعل في صياغة مستقبلهم وخياراتهم.

نسمع كثيرا عن الإصلاح السياسي، لكن المواطن يتساءل عن مستوى التعليم والمدارس، ويغرقنا شباب مدللون بالحديث عن تشجيع السياحة والاستثمار، ولكننا نتساءل ونفكر في السكن المناسب والتغذية الصحية والصحة والمرض وسوء التغذية واللباس.

ونعلم عن حريات متاحة للأحزاب والصحف والنشر، ولكننا لا نملك القوة والفرصة

للتنعم بالحريات والديمقراطية التي تفضلت بها علينا الحكومات، فالفقراء يخافون ويشعرون بالقلق على مستقبلهم ومصيرهم حتى في الدول المتقدمة في الحريات، فالديمقراطية في حالتها الراهنة مثل سلعة أنيقة وجميلة، صحيح أنها متاحة، ولكن إتاحتها لا تختلف عن المجوهرات المعروضة والمتاحة في السوق!

ومرحلة المعرفة المؤمل دخولها تقتضي بالضرورة معلمين مؤهلين ويجدون الفرصة في حياة كريمة، ولا يمكن أبدا بالظروف الحالية للمعلمين في المدارس الحكومية والخاصة أن نحلم بالمعرفة حتى لو أغرقنا المدارس بالحواسيب والمجتمع والبوادي والغابات بشبكة الإنترنت، وبالطبع فإن مائة ألف معلم يتساءلون عن علاقة الإصلاح والديمقراطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بفرص حصولهم مستوى لائق من الحياة الكريمة.

الحكومات لديها قدرة وكفاءة عالية في جمع الضرائب وتقنينها، تجعل كل الحديث عن تراجع دور الدولة وتعاظم المجتمعات المدنية والعولمة خرافة مضحكة، فهو تراجع لم يكن إلا في التعليم والصحة والرعاية، ولكنها لا تملك إجابات واضحة ومقنعة عما تفعل بهذه الضرائب أو كيف توزع أعباءها على المواطنين، وتكاد الخريطة الإصلاحية تكشف عن تحالف بين الحكومة والشركات الكبرى والأغنياء ضد المجتمع، فالإعفاءات والتسهيلات لا تفيد سوى الأغنياء، والضرائب المتسعة والمتزايدة تطال الطبقات الوسطى والفقيرة، والتشريعات تسهل على الشركات والمستثمرين وتضيق على العمال والمواطنين.

المنتظر ببساطة ووضوح هو أن يكون لكل مواطن رقم ضمان اجتماعي، وبطاقة تأمين صحي مناسب، وفرص تلقائية في العلاج والتكافل في المسؤولية الاجتماعية والقانونية والحماية في مواجهة الشركات التي تقدم خدمات أساسية ويومية مثل: الكهرباء والماء والاتصالات والتأمين، وحقوقا أساسية في قوانين العمل والاستغناء، وأن يتنافس المواطنون بشفافية وعدالة على الوظائف والفرص، العليا والعادية، في المؤسسات

الحكومية التابعة لديوان الخدمة المدنية والمستقلة، وفي الشركات والقطاع الخاص أيضا، فنحن مجتمع عمل وخدمات، سيكون جوهر الديمقراطية والتنمية فيه قائما على فرص العمل وقواعد التنافس والترقية والتوظيف والاستغناء والحوافز.

والنتائج يمكن قياسها ببساطة ووضوح أيضا، في مستوى الخدمة والكفاءة التي يلمسها المواطن في حياته اليومية، وفي اتجاهات الإنفاق ومجالاته، وفي الحوافز، ولا تحتاج في فهمها وإدراكها إلى عبقرية، ما تحتاجه فقط هو الرغبة الحقيقية، فكما يعرف المسوقون والمستثمرون والتجار رغبات الناس واحتياجاتهم يفترض في المؤسسات العامة أن تملك الحاسة الصادقة والاستشعار الحقيقي لهموم الناس واحتياجاتهم.

كيف يسير الإصلاح في الاتجاه المطلوب؟ يوجد في الأردن وزارة للتنمية السياسية، وجامعات وبنى تحتية متقدمة للإنترنت والاتصالات، وشكلت لجان كثيرة ومتنوعة للإصلاح والتنمية، ويعلن دائما عن نوايا جادة وحقيقية لمكافحة الفساد، وتعقد جلسات استشارية كثيرة، وربما يكون ثمة دراسات واستراتيجيات للفكر والتخطيط، وتبدي البروجكترات والكمبيوترات في فنادق باذخة رسومات بيانية وجداول تعبر عن نتائج عظيمة وتحولات مدهشة.. ولكن حتى نفهم الأشياء كما هي نحتاج أن نعرف العلاقة بين البرامج الإصلاحية وبين زيادة الضرائب والأسعار، والفساد المتمكن والمتمأسس، وعدالة الفرص، وتأهيل المجتمعات والموارد، والأزمة الدائمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والخصخصة الانتقائية المصحوبة بالاحتكار على نحو يشبه التحول إلى إقطاع فظيع، والبطالة، والتلوث، وأزمة الموارد، وترهل المؤسسات التعليمية والصحية، والتصحر، وانتهاك الحريات والحقوق العامة، وضعف نمو الناتج المحلي والمدخرات المحلية والوطنية، وعجز الموازنة العامة، واتساع مساحة الفقر والمرض، وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتهميش فئات واسعة من المجتمع. ولا يمكن لفترة طويلة تمرير الطريقة الإعلامية والكرنفالات على المواطنين على أنها برامج وخطط إصلاحية، كما لو أنهم

يتسلون في سيرك عظيم، أو يشاركون في شيء من قبيل التلفزيون الواقعي.

مازالت الحكومات والنخب تتجاهل دور المجتمعات والطبقة الوسطى التي أضعفتها التحولات السياسية والاقتصادية، وتغولت عليها الحكومة والطبقات الجديدة الطارئة والمعزولة، وتنامي التطلعات الاستهلاكية وزيادة الأسعار والضرائب، ولا يبدو أن ثمة برامج حقيقية لاستعادة دور هذه المجتمعات والطبقات وإعادة إنتاجها وتفعيلها.

ما الذي يعطل الحياة السياسية والعامة؟ ترتكز الرؤية الإصلاحية إلى قناعة بضرورة انطلاق حياة سياسية قائمة على فصل السلطات والتنافس السياسي والعدالة والمساواة ومكافحة الفساد، لكن ذلك لم يتحقق بعد، مما يطرح السؤال حول من يقف في وجه هذه المشروعات؟ أو ليكن السؤال ما الذي يمنع تحقيقها؟

يؤكد الخطاب الرسمي للدولة الأردنية على الشفافية والعدالة والمساواة ومواجهة الفساد والمحسوبية، لكن التوظيف والاختيار الحكومي لكبار الموظفين ما زال موضع تساؤل وتشكيك، ويعرف جميع الناس عشرات القصص عن الوظائف التي لم يجر حولها تنافس عادل، والتفاوت في الرواتب والمكافآت بين الوظائف والموظفين، وفي القطاع الخاص أيضا، هناك حالة من التحيز والفساد، لا تطالها النقابات العمالية والمهنية ولا الجهات الإعلامية. ما الذي يمنع تشكيل الحكومات على أساس كتل سياسية ونيابية تتنافس على السلطة وتراقب بعضها؟ لماذا لم تؤد حياة حزبية علنية منذ عقود إلى نشوء حياة سياسية قائمة على تداول السلطة؟

ما الذي يمنع أن تتحول المحافظات والبلديات إلى مؤسسات حكم محلي حقيقي يشارك فيه المواطنون جميعهم، وتدير التعليم الأساسي والرعاية الصحية والاجتماعية والبيئة والثقافة والرياضة والترويح، وتمتلك موارد كافية ومعقولة لإدارة الاحتياجات الأساسية؟

إذا لم تحدد المجتمعات والطبقات، والحراك الإصلاحي بعامة تطلعاتها وأولوياتها، ثم تفحص العلاقة بين هذه الأولويات والوسائل المتبعة لتحقيقها، فإن الحراك الإصلاحي يمضي إلى الخواء والاستدراج، ويبتعد عن دوافعه وفلسفته الأساسية. ويبدو لي من موسمية النشاطات والحوارات الجارية والاتجاهات الإعلامية، أن الإصلاح المفترض، سواء كان حكوميا أو معارضا، يمعن في الابتعاد عن السؤال البسيط والأساسي: من نحن وماذا نريد؟ وماذا حققنا وماذا بقي علينا؟ وكيف نصل إلى أهدافنا وتطلعاتنا؟ وبغير هذه الأسئلة، يصعب تقييم ما تقوم به الحكومة والمجتمعات تقييما صحيحا، ولا تصحيح أدواتنا في العمل؟

ببساطة، نريد لأنفسنا ومجتمعاتنا وبلدنا أن تكون في مستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي منسجم مع ما توصلت له البلدان المتقدمة، وهذه أبسط وسيلة للنظر والمقارنة؛ أن نتطلع إلى الدول والمجتمعات الناهضة، ونسأل عما يمنع من اقتباس تجربتها وما نحتاجه للوصول إلى ما أنجزوه.

وفي مرحلة العولمة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات والدول، فإن وجهة الإصلاح ومداخله اتخذت أبعادا وفلسفات جديدة يجب إدراكها، وإلا فإن الجهود الإصلاحية برغم جديتها وصدقيتها لن تؤدي إلى أهدافها المفترضة. فقد تداخل الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي معا، ولم يعد ممكنا فصل هذه الجوانب عن بعضها، لأن الديمقراطية مرتبطة بمصالح الناس ومعاشها أكثر من أي وقت مضى، ولأن السلطة التنفيذية والمجتمعات والشركات معا أصبحت شركاء في الحياة العامة وإدارة المرافق والخدمات والاحتياجات، ولأن الاقتصاد والموارد أصبحت مستمدة من المعارف بما تعنيه من مهن وحرف وخدمات اقتصادية جديدة تقوم في تقدمها وتنظيمها على التنافس الحر والديمقراطي والتنظيم الاجتماعي والمهني المتفق مع هذه المصالح الجديدة.

هكذا، فإن الإصلاح السياسي يعتمد على برامج شاملة من التنمية والاستثمار، قائمة على تطوير المهن وتقدمها والتحالف مع الطبقة الوسطى وتوجيه الإنفاق العام والموارد لصالحها، والزراعة، والرعاية الصحية والاجتماعية، والثقافة واللغة والأدب والفن والسلوك الرفيع، والفلسفة والدين، ونمط الحياة العملي والراقي في العمارة والطعام واللباس، وتمكين المجتمعات، والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والشركات والبنوك، والطاقة البديلة، والموارد المائية والبيئة والتنمية المستدامة.

وبالطبع، فإن الإرادة السياسية تشكل مدخلا مهما لعملية الإصلاح السياسي، وتوفر تضحيات وأوقاتا وموارد عزيزة وهائلة. ولكن المجتمعات قد تجد نفسها أمام ضرورات النضال والتضحيات لتحقيق أهدافها، والتخفيف من هيمنة السلطة التنفيذية وشركائها من رجال الأعمال الجدد والطبقات الطُفيلية التي تستنزف الموارد وتدمر الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية.

لا يمكن بناء منظومة ثقة تستعيد الشراكة بين الحكومة والسلطات التشريعية والقضائية والمجتمعات والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية والمجتمعية من غير تشكيل توافق أو إجماع وطني يؤسس لمرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة قائمة حول التقدم والتطوير والاستدراك، وفي ظل حالة عدم الثقة بمجالس النواب، وعدم الثقة بمعظم الطبقة السياسية التي تشكلت من خلال السلطتين التنفيذية والتشريعية والتجارب السياسية والعامة التي أصبحت (الطبقات والتجارب) موضع اتهام ومراجعة استراتيجية، وعدم الاحترام للطبقة التي تشكلت حول برامج الخصخصة المتطرفة والمتوحشة والمشوبة بالفساد، والرفض الشعبي الجارف لهذه الطبقة، فإننا نحتاج لمبادرة سياسية واجتماعية جديدة، وتقدم ميثاقا وطنيا جديدا، وتؤول إلى حكومة برلمانية، ويمكن التوافق مسبقا بنسبة كبيرة على نتائج الانتخابات في عمليات ترشيح وتفاهمات تؤول إلى مجلس يمثل المحافظات والتيارات السياسية والاجتماعية والطبقات والمصالح

الاقتصادية والمهنية والاجتماعية تمثيلا عادلا ومنطقيا بدرجة معقولة؛ مدركين بالطبع أن الكمال مستحيل.

تقوم هذه المبادرة على عاتق مجموعة وكشرط أساسي لنجاحها تتمتع على الأقل بعدم وجود تجارب وسمعة مشوبة بالفساد والمصالح الشخصية والفشل، ويمكن أن توزع بين القادة السياسيين الرسميين والحزبيين والنقابيين والمهنيين والتقنوقراط والبيروقراط (قادة العمل والوظائف الحكومية المدنية والعسكرية) ورجال الأعمال والاقتصاديين الناجحين وذوي السمعة الطيبة أو غير المتهمين بالفساد او استخدام الموارد والمواقع العامة والخاصة لمنفعة شخصية.

ويجب التذكير أننا نسعى في تطوير تجربة قائمة بالفعل، ولا ننشئ نظاما سياسيا وديمقراطيا جديدا، ومن المهم أن نلاحظ الإنجازات التي تحققت والقصور الذي رافق المسار السياسي والعام في العقود الماضية، فبغير هذا الإدراك لما أنجز ولم ينجز لا يمكن تحقيق الإصلاح.

السياسة اليوم تكتسب معنى ومحتوى جديدين ومختلفين. وبتعبير أصح، فإنها تستعيد معناها الأصلي الذي بدأت به قبل أن تأخذ معنى مستمدا من شأن واحد متخصص. لقد بدأ معنى السياسة يتشكل حول معنى إدارة «البلد» أو المدن. والكلمتان اللاتينيتان "Politic" و"Policy" مشتقتان من الكلمتين الساميتين «بلت» و «بلس»، وتعنيان البلد أو المدينة. إنها "السياسة" بساطة؛ تحسين وتنظيم حياة المدن بخاصة، والبلاد بعامة، ما يعني أنه لا سياسة من غير مدن وتمدن، لأنه لا يمكن قيام تنظيم سياسي إلا بالرابطة القانونية بين المواطنين، ووضع الروابط الأخرى كالقرابة والدين، في فضائها الحقيقي والخاص بها.

ثمة تعال على المحتوى الحقيقي والمفترض للحكم والسياسة، والتنافس والتشكل

الاقتصادي والاجتماعي حول هذا المحتوى. وهذا الإغراق الذي تمارسه الحكومة والمعارضة معا ضدنا، لتفريغ العمل السياسي والتشريعي والعام من محتواه المفترض أن يُشغل به؛ والانشغال الزائد عن اللازم في قضايا خارجية أو أقل أهمية؛ لم يعودا (الإغراق والانشغال) محيرين، ولكنهما يشجعان على الاستنتاج بأن ثمة تهرب متعمد من الإصلاح الحقيقي والفعلي، وربما سلوك سياسي نخبوي استعلائي يفيض بكراهية الناس والمجتمعات وتقدير أولوياتهم ومشاركتهم؛ أو أنه في حالة حسن الظن انفصال مَرَضي عن الواقع!

في الولايات المتحدة، أعظم وأغنى دولة في العالم وربما في التاريخ، يقوم الجدل السياسي والانتخابي للرؤساء وحكام الولايات حول الضريبة والتأمين الصحي والتعليم.. فلم تكن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية موضع جدل أو اختلاف كبيرين. وفي بلادنا، فإن الحكومات والمعارضات والحراكات والجماعات والأحزاب، تفضل الجدل والتظاهر حول قضايا غيبية وخارجية!

يفترض أن تبادر الحكومة لأجل استيعاب التحولات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة للخصخصة وعمليات الحوسبة والروبتة الجارية للأعمال والمؤسسات، وليس بعيدا عن المنطق والجدية القول إن التشريعات والسياسات الضريبية الجارية اليوم وغيرها من اتجاهات إدارة الموارد وإنفاقها تخضع لمصالح ومؤثرات فئوية وأوليغارشية وأنها تلحق ضررا كبيرا بأغلبية المواطنين، بل إن الحكومة نفسها يجري التأثير عليها وربما إلحاقها برجال الأعمال والمرابين! هكذا تتشكل متوالية للشرور أخطر بكثير من السياسات الضريبية نفسها، إذ يجري على نحو ما إضعاف المؤسسات الخدمية العامة في التعليم والصحة والنقل ويدفع بالمواطنين للحصول على هذه الخدمات من القطاع الخاص، وفي ظل تراجع الأداء العام فإن المواطنين يتعرضون للإذعان ويدفعون ثمنا باهظا لخدمات يفترض أنهم دفعوا ثمنها للحكومة من الضرائب والموارد العامة، المواطن

يدفع الضريبة ولا يحصل على خدمة كافية، ثم يدفع ثمن الخدمة نفسها للقطاع الخاص، ثم يدفع ثمن الرداءة والإذعان في توفير هذه الخدمات والسلع!

والتحدي الآخر الذي تنشئه عمليات التكنولوجيا الحديثة أنها تنشئ أسواقا وفرصا جديدة لا يلتفت إليها كثير من المهمشين (وهم الأغلبية) أو لا يملكون الموارد والفرص والخبرات التنظيمية والمعرفية الكافية للحصول على المعارف والمهارات الجديدة.

وهنا فإن الحكومة يمكن أن تقوم بدور محوري وأساسي لمساعدة المجتمعات والطبقات وتأهيلها لتوظيف الفرص الناشئة في الأعمال والموارد الجديدة، وألا تترك الأسواق والمؤسسات والفرص عائمة؛ هذا إن لم تتحالف مع طبقة ونخبة احتكارية وتساعدها في التحكم بالموارد والفرص والاستحواذ عليها، إذ ليس متوقعا أن تتشكل استجابات تلقائية لدى المجتمعات والمؤسسات والأعمال لاستيعاب التحولات الناشئة عن التكنولوجيا الجديدة، بل المتوقع هو العكس؛ إذ تتجه الطبقات الاقتصادية والمهنية غالبا إلى مقاومة التغيير، والامتناع عن الإنفاق والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة حتى لو كان في مقدورها أن تفعل ذلك.

يفترض أن تبادر الحكومة وتتحرك بسرعة وفعالية لبناء رأس المال البشري في المدارس والمؤسسات لتأهيل جميع المواطنين على مختلف أعمارهم ومواقعهم وأعمالهم لأجل استيعاب وإدارة التحولات الجارية وتوظيفها إيجابيا لصالح تحسين الحياة ومستوى المعيشة.

وهناك الكثير من الأسر التي تدرك الأهمية للمعارف والمهارات الجديدة لكنها غير قادرة على الحصول على تعليم وصحة أفضل لأطفالها، وهناك أيضا نسبة كبرى من المواطنين تضحي بمعظم مواردها لإنفاقها على التعليم والصحة المفترض أنها دفعت ثمنها للحكومة والمفترض أن تحصل عليها مجانا أو بتكاليف قليلة.

وبرغم صحة القول والإحصاءات عن فرص المواطنين في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية فإنها خدمات ومؤسسات تتراجع في مستواها ومحتواها على نحو مخيف، كما يتحمل المواطنون نفقات كثيرة غير منظورة وأحيانا غير معترف بها لأجل الحصول على هذه الخدمات أو تحسينها قليلا، وإذا كانت الفرصة قائمة اليوم للاستدراك وتطوير هذه المؤسسات والخدمات فربما تضيع منا الفرصة للأبد، وعلى سبيل المثال فإن الأمراض والتحديات الصحية الناشئة بسبب الفقر وسوء التغذية سوف تقلل بنسبة كبيرة فرص الأجيال في العمل والحياة الأفضل وربما القدرة على التعلم والاستيعاب، إذ يمكن أن تؤدي كثير من الأمراض والمشكلات الصحية إلى عجز نفسي وعقلي، كما أن المهارات المعرفية التي يحرم منها التلاميذ اليوم في المراحل المبكرة والأساسية سوف تحرمهم وإلى الأبد من فرص العمل المتقدم والمنافسة في الأعمال والمؤسسات التي تتطلب مهارات ومعارف لم يحصلوا عليها.

تناقش سوزان روس أكرمان «الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، الإصلاح» التأثير السياسي والحضاري والاقتصادي للفساد على المجتمعات والأمم والدول، ويقترح وسائل للإصلاح ومكافحة الفساد ودور المجتمع الدولي في السيطرة عليه، وكذلك التشريعات والديمقراطية. كما يوضح أيضا دور المجتمع الدولي والشركات متعددة الجنسية في تكريس الفساد.

تستخدم الرشاوى على نطاق واسع للحصول على منافع أكبر، ولانتهاك القوانين، واستصدار رخص العمل والتجارة واستخدام المرافق والموارد العامة، وللتهرب من الضرائب أو تخفيفها، وانتهاك قوانين حماية البيئة، ومنح الحصانة للجريمة المنظمة. ويستخدم مسؤولون حكوميون حرية القرار المعطى لهم لتعديل نشاطهم من أجل منفعة مادية شخصية لهم، مثل تقليل فرص الخدمات أو تأخيرها أو منعها.

وقد يدمر ذلك شرعية الحكومة ومصداقيتها، وانضباط الناس مع القوانين والأنظمة.

والفساد الذي يضرب جذوره في الطبقات العليا للموظفين يمكن أن يؤدي إلى تشوهات خطيرة في طريقة عمل المجتمع والدولة، فالدولة تدفع الكثير من النفقات مقابل تدابير ضخمة لا تحصل من ورائها إلا على القليل من الامتيازات. والموظفون الفاسدون يدمرون خيارات القطاع العام مقابل الحصول على أجور كبيرة، ووضع سياسات غير فعالة وغير مناسبة، وتنفق الحكومات أكثر مما يلزم حتى على المشاريع الجيدة أو على مشاريع غير مفيدة.

ويقلص الفساد المكاسب المتأتية من الخصخصة وعوائق الامتيازات. فالشركات التي تحتفظ بالقدرة على الاحتكار بالرشوة، فإنها تحد من فعالية المكاسب التي قد تحققها الدولة بنقل مؤسساتها العامة إلى ملكية القطاع الخاص.

إن البرنامج الحكومي حين لا يعود يخدم هدفا عاما فإن القيود التي يفرضها تخلق فرصا للفساد، والحل هو الإلغاء وليس الإصلاح، وقانون الجرائم هو الخط الثاني للإصلاح البنيوي. ولكن يجب الأخذ بالاعتبار أن التشدد في مكافحة الفساد يخلق حوافز جديدة للفساد، فالهدف من تطبيق القانون يجب أن يكون عزل أنظمة الفساد وتنظيم الجهود لجعل الفساد مكلفا لصاحبه.

ويأتي في المرتبة الثالثة إصلاح المشتريات وإعادة النظر فيما تشتريه الحكومة وكيف تشتري. ومن أنظمة الإصلاح في هذا المجال تأهيل المتعهدين وتطوير خبراتهم وبناء طرق أكثر شفافية والتفاوض معهم، ويمكن أيضا اعتماد العلامات التجارية والبضائع المعيارية.

ومن أهم وسائل مكافحة الفساد إصلاح نظام الخدمة المدنية، ومن ذلك إصلاح الأجور والرواتب وربطها بالإنتاجية، وإصلاح الأنظمة التي تعطي الفرص للفساد ومخالفة القوانين، والبدء بالإصلاح من القمة وأن يطال الإصلاح الأغنياء والفقراء معا.

تتحرك الحضارة وتتغير باستمرار، وقد ينظر البعض إلى عدد من التصرفات على أنها فساد، في حين ينظر إليها البعض الآخر على أنها نوع من الهدايا. وقد ينظر إليها في زمن على أنها من الواجبات، ثم ينظر إليها في مرحلة أخرى على أنها نوع من الفساد. ولكن إذا أدت هذه التصرفات إلى تكاليف خفية أو غير مباشرة على الجمهور فيجب على المحللين أن يحققوا ويقوموا بتوثيقها.

وتعريف التصرف المقبول قد يتغير عندما يصبح الناس على علم بالتكاليف التي قد يتكبدونها نتيجة سكوتهم عن الدفعات التي يقبضها السياسيون والموظفون المدنيون. وقد يتعلم الخبراء شيئًا جديدا عن تنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال دراسة الأنشطة التي تشكل فيها «العقود الضمنية» الإطار الوحيد للصفقات التي تدخل فيها العلاقات الشخصية في صلب الحياة الاقتصادية.

ويبقى الفساد دائمًا هو استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية. وهذا يعني ببساطة وجود تمايز بين دور الشخص ضمن عمله في القطاع العام وبين دوره الشخصي. وتشير المسوحات الرسمية والحوارات غير الرسمية إلى أن الإحباط ملازم للفساد، وأن التعابير التي تنم عن التسامح والتحمل تعكس أحيانا التراجع والخوف من الانتقام ضد أولئك الذين يتذمرون.

وقد تفرض الهدايا حتى لو كانت مقبولة تكاليف خفية لا يتقبلها المواطنون. وتستطيع المجتمعات أن تسأل نفسها إذا كانت قد خلصت إلى عادات ثقافية تفرض تكاليف على إمكانية نمو الاقتصاد وعلى كفاءة الحكومة في تأدية عملها.

وربما يمكن التمييز بين الرشاوى وبين الهدايا والهبات ولكن جذورها أحيانا يمكن أن تكون متشابهة، وبخاصة إذا كانت ضمن المنفعة المتبادلة «أخدمني.. وأخدمك» وينظر الناس إلى الروابط الشخصية مع الموظفين على أنها أمر ضروري لإنجاز الأعمال،

ويعتقدون بضرورة مكافأة الموظفين الجيدين بتقديم الهدايا لهم.

يمكن أن تدخل إقامة الديمقراطية في استراتيجية مكافحة الفساد. فالرغبة في إعادة الانتخاب تقيد جشع السياسيين، وحماية حرية الرأي والحريات المدنية التي ترافق عادة الانتخابات الديمقراطية تتيح المجال للشفافية والانفتاح في الحكومة، والعكس صحيح أيضا. ولكن ظهر كثيرا تورط السياسيين المنتخبين في الفساد، فلا تنجح الأنظمة الديمقراطية دائما في ضبط الفساد.

والحكام الفاسدون يدعمون السياسات التي تجني الأرباح الشخصية لهم، حتى لو أدى ذلك إلى هبوط الدخل القومي، مثل بناء مطارات وطرق لا لزوم لها ولكنها تتيح عمولات ورشاوى وافرة. وكان موبوتو، الرئيس السابق للكونغو، يسيطر على ثلث ميزانية الدولة، ويتشارك في الأرباح مع كبار الموظفين ومفتشي الجمارك. والحاكم الفاسد القوي ينظم الدولة بطريقة تساعد على زيادة مكاسبه الشخصية، والشركات الخاصة القوية والفاسدة يمكنها انتزاع مستويات عالية من المكاسب.

والفساد يولد الفساد، وينشئ شبكة معقدة من الرشاوى والأنظمة الفاسدة متعددة المستويات. والأمانة أيضا تولد الأمانة، ويواجه المصلحون في البيئات التنافسية مهمة صعبة تتمثل في تشجيع دوائر الكسب المشروع والشريف، وفي نفس الوقت يتجنبون دوائر التخريب.

تستطيع الديمقراطية تقييد الفساد إذا قدمت للناس سبلا للاحتجاج، وأعطت الموظفين الحوافز للأمانة. ومع ذلك، فإن الديمقراطية ليست دواء لجميع العلل والمشكلات، ويجب عدم الذهاب إلى أبعد من العلاقات البسيطة من أجل تقييم أشكال الديمقراطية.

وتوجد ثلاثة أبعاد مركزية في تحديد حدوث الفساد السياسي، وتؤثر هذه الأبعاد

على مدى رغبة السياسيين في تقبل الرشاوى وتمويل الحملات الانتخابية غير القانونية، وعلى مدى تحمل الناخبين لمسألة دفع الرشاوى، وعلى رغبة الفئات الغنية بالدفع.

البعد الأول هو توفر امتيازات ضيقة التركيز لتوزيعها من قبل السياسيين، والبعد الثاني هو مقدرة الفئات الغنية على الحصول على مثل هذه المكاسب بطريقة قانونية، والبعد الثالث هو الاستقرار المؤقت للتحالفات السياسية.

ويظهر عدم الاستقرار من التنافس على غنائم المناصب، وقد يظهر أيضا من الحكومات التي تدير مجتمعات غير متجانسة عقائديا. ويمكن لعدم الاستقرار أن يدفع السياسيين والمصالح الغنية إلى الحصول على ما أمكن من المكاسب الخاصة على المدى القصير، كما يمكن للإصلاحات أن تركز على أي من هذه الأبعاد أو عليها جميعا.

فيمكن أولا للنظام أن يعزل السياسيين عن ولوج بعض الخيارات الشخصية، أو أن يقوم بتغيير بنية النظام الانتخابي لإعطاء السياسيين حافزا كبيرا من أجل إرضاء قاعدة عريضة من الناخبين، ويمكن ثانيا لحملات التثقيف المدنية أن تعلم الناخبين أن يطلبوا منافع عامة من النظام السياسي وليس مكاسب خاصة. فقد يظهر هذا الأمر الفساد أمام فئة ضيقة وكأنه خيار وحيد، ولكنه يجعل من قبول الرشاوى استراتيجية خطيرة للسياسي الذي يريد أن يصنع مستقبلا.

وتسعى الإصلاحات البنيوية إلى إيجاد استقرار أكثر ولكن من دون أن تدفع بالضرورة في اتجاه نظام أوتوقراطي، فالسياسيون يجب أن يقلقوا من احتمال خسارتهم لمناصبهم ولكنهم يجب أن يؤمنوا بأن إعادة انتخابهم أمر وارد.

وإذا كانت الانقسامات التي توجد عدم الاستقرار مبنية على أسس عقائدية أو اجتماعية فإن الإصلاحات يجب أن تعطي السياسيين حافزا لاستيعاب قاعدة عريضة من الأفكار أو من التعدديات الاجتماعية.

لا تعتبر الانتخابات الديمقراطية علاجا ثابتا للفساد، بل على العكس من ذلك فإن بعض النظم الانتخابية تعتبر عرضة لنفوذ المصالح الشخصية أكثر من غيرها، وعندما تسيطر على السلطة فئات ضيقة المصالح، فإن بعضها قد يستخدم طرقا قانونية والبعض الآخر يتبع طرق الفساد.

واختيار هذه التكتيكات يتأثر بطبيعة النظام السياسي، والانتخابات التنافسية في جميع الديمقراطيات تساعد على الحد من الفساد السياسي بسبب وجود حوافز لكشف فساد المنتخبين لدى مرشحي المعارضة، ومع ذلك فإن الحاجة إلى تمويل الحملات السياسية تدخل حوافز جديدة لمصلحة من المصالح الخاصة غير موجودة في الأنظمة الأوتوقراطية.

وهذه الحوافز قد تكون عالية حين تقوم الحملات الانتخابية بتخصيص مكافآت للناخبين، بمعنى أن يقوم السياسيون برشوة الناخبين، ويمكن للتبرعات غير القانونية التي تدعم الحملات السياسية إضافة إلى رشوة السياسيين أن تؤدي إلى إحداث اختلال في الأنظمة الديمقراطية، حتى لو قدمت الرشوات المقدمة من قبل الأفراد الأغنياء والشركات فائدة للجان الحملات والأحزاب والسياسيين والناخبين، وليس لحسابات بنوك السياسيين، فإن التأثير التخريبي للدفعات السرية غير القانونية يمكن أن يكون كبيرا، فمثل هذه الدفعات تقدم في الغالب للحصول على امتيازات قانونية وتنظيمية، ولكن فعاليتها تعتمد على تنظيم الطرق التنفيذية والقانونية، وتركز الشركات الفاسدة والأفراد الفاسدون على الحصول على امتيازات خاصة للشركات أو للأفراد.

ولا تكفي الانتخابات لإيقاف مثل هذه الدفعات، وتبقى هناك ضرورة لوجود إشراف حكومي من أجل المحافظة على مساءلة الحكومة، فالحكومات الديمقراطية يجب أن تضع سياسات واضحة للحد من حوافز الفساد.

بدأ التوجه للإصلاح ومكافحة الفساد يدخل ضمن العمومية والشمول، وبدأ المتخصصون في التنمية يدركون أن التركيز التقليدي على سياسة الاقتصادات الكبرى ومشاريع البنى التحتية الكبيرة ليس كافيا، ولها انعكاسات سلبية إلى الوراء. ففي دولة ضعيفة المؤسسات سياسيا وبيروقراطيا، وفي سوق لا تعمل بكفاءة، يمكن لمساعدات التنمية أن تفشل في إعطاء نتائج إيجابية، ولكن منظمات الإغاثة العالمية والمنظمات المقرضة بدأت تسيّر خطواتها الأولى نحو الإصلاح، ولم يعد الفساد محظور الذكر، فقد تم سحب عدد من مشاريع البنك الدولي بسبب وجود دلائل على الفساد، رغم أنه لم يعلن عنها.

كما أن صندوق النقد الدولي أخذ يطلب من البلدان التي تشترط كفالة للموافقة على إجراء إصلاحات حكومية وسياسية أن تخفض مستوى الفساد فيها، إلا أن الشكوك تبقى حول مدى عمق هذه الالتزامات. ولعل أي محاولة جادة للتعامل مع الموضوع قد تتطلب مواجهات مع العديد من المقترضين والمقرضين الذين تدفع مؤسساتهم رشاوى في الدول النامية. ويمكن رؤية مشاكل البنك الدولي بسهولة في الوثيقة التي وقعها حول سياسته في مساعدة الدول على محاربة الفساد العام 1997.

إذ لم يرد اسم أي دولة في الوثيقة ما عدا ذكر مختصر لثلاث دول بدأت بالإصلاح. إلا أن التغيير لا يمكن أن يحصل ما لم تقم الدول بالاعتراف بالمشكلة والتعامل معها بطرق بعيدة كل البعد عن طرق مطاردة الساحرات. فغالبا ما تنشأ حملات مكافحة الفساد من قبيل الرغبة لدى من هم في السلطة لتسفيه خصومهم. كذلك، يجب على البنك الدولي ألا يلتزم قالبا محددا مما نجح أو طبق في دولة معينة، فالحضارة والتاريخ إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية تؤثر على طبيعة المشكلة وأنواع الحلول المعقولة لها.

هناك العديد من الدروس العامة التي يمكن اقتباسها من الفهم الأساسي للحوافز

الاقتصادية، وهذه الدروس لا يمكن تصنيفها ضمن نموذج قياس "الواحد للجميع" ولكن يجب تطبيقها بتقدير يضع حساسية ظروف الدولة في الاعتبار. وتعكس اقتراحات البنك الدولي الحالية مثل هذا المنظور، ويبقى السؤال: هل يقوم بتطبيق سياسة نشطة في هذا الاتجاه، أم يسعى إلى تهدئة منتقديه الأعلى صوتا من خلال طرح إيماءات رمزية؟ (12)

المدن: إعادة تنظيم الدول والمجتمعات

«وأذكر ما بمدينة القاهرة من الخطط والأصقاع.. فتتهذب بتدبر ذلك نفس القارئ وترتاض أخلاقه، فيحب الخير ويفعله، ويكره الشر ويتجنبه» المقريزي.

«أغمض عيني وأستمع إلى طيور المدينة وأصوات الناس الذاهبين إلى عملهم، شباك الصيادين، أوراق الشجر، الريح الخفيفة العذبة التي تسري في المدينة،...» أورخان ولي

«بيتي مدينة، أجعل من الكنبة جبالا والسجاد بحرا، وأبني فيه القلاع والقصور والمعابد والموانئ والمطارات وسكك الحديد والحدائق والغابات والسفن الآمنة في الخلجان!.. دائما أتذكر مدينتي..» روبرت لويس ستيفنسون

تتشكل المدن والدول والمجتمعات في اتجاهات مختلفة جذريا عما دأبت عليه لقرون عدة، اليوم تنهار المنظومة التي شكلت قصور الحكم وساحات المدن وأسوارها وجامعاتها ومدارسها واتصالاتها، وتتحول إلى خرافة منتهية الصلاحية، لكن ما زلنا في حاجة إلى اكتشاف ما هو مكتشف، وكما تأخرنا عدة قرون لنتحول إلى دولة حديثة يبدو أننا في حاجة إلى مدة زمنية لنتحول إلى مدن و مجتمعات شبكية.

اليوم تتحول المدن الكبرى والمؤسسات إلى عشوائيات اجتماعية وحضرية لم تعد السلطات قادرة على إدارتها بالنظام الذي تعودت على استخدامه، ولم يعد الناس قادرين على تنظيم أنفسهم ومدنهم كما كان الحال قبل الدولة الحديثة، وفي ذلك يتشكل واقع مشوه لا ينتمي إلى دول ومدن الدولة المركزية؛ بما هي منظمة ومنضبطة، ولا ينتمي إلى مدن ومجتمعات مستقلة وقادرة على إدارة مواردها والولاية على مؤسساتها وأولوياتها واحتياجاتها، وفي هذه المتوالية تنشأ طبقات ومصالح مشوهة، ويتحول الفساد إلى

منظومة تملك قواعد اجتماعية وتحالفات سياسية، تجد مصيرها وفرصتها في الدفاع عن الفساد وإدامته والتصدي بيأس للإصلاح والطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية المطالبة بالإصلاح.

في المقابل، فإن عمليات تنظيم اجتماعي وعمراني ملائمة للناس يمكن أن تحوّل المسار، وتنشئ متوالية تقدم وازدهار!

تعني كلمة مدينة في جذرها وتاريخها اللغوي الآرامي والعربي العدل والقانون. وتعتبر المدينة تتويجا للجهد الإنساني على مدى آلاف السنين نحو السلام والازدهار، وتعكس نجاح الناس في قدرتهم على العيش معا، وتسمية الحضارة والتمدن بمعنى التقدم مستمد من المدينة والحضر، وربما يكون كتاب لويس ممفورد «المدينة عبر العصور» (13) من أهم المراجع الكلاسيكية في انثروبولوجيا المدن، وقد ساعدني الكتاب واعتمدت عليه كثيرا في بناء وتصور هذا الفصل.

بدأت فكرة المدن حول الساحات التي كان يتخذها الإنسان في العصور القديمة لدفن الموتى والاحتفالات الاجتماعية والدينية، والمقايضة، وتنظيم الصيد وجمع وتخزين الطعام، ويمثل الكهف مكانا آخر في بيئة إنسان العصر الحجري يلجأ إليه الإنسان للزيارة أو الإقامة، ولم تكن الكهوف للسكنى لكنها كانت مراكز للاجتماع والعبادة. ويلفت الاهتمام المستوى المتقدم للرسومات التي وجدت على جدران تلك الكهوف.

وقبل الاستقرار في مكان واحد لفترة طويلة أو دائمة؛ أنشئت ساحات ومبان للتجمع والالتقاء لأجل الطقوس الدينية والمتعة الاجتماعية والتبادل التجاري. وما زالت مكة والقدس وروما وبنارس وبايينج وكيوتو ولورد تستهوي أفئدة الناس ليحجوا إليها. ومن المعلوم أن الاسم الأصلي لمدينة القدس هو أورسالم، أي مدينة السلام، وهي تسمية تعكس التقليد المتبع في الحضارات الإنسانية في التعاقد على مكان وزمان

يستطيع فيه الناس جميعا الالتقاء والعمل وممارسة العبادة والتجارة والاحتفال في سلام، كما كان يحدث على سبيل المثال في اورسالم (القدس) ومكة في موسم الحج وسوق عكاظ، وفي البتراء في باحة العرب أو وادي عربة؛ حيث يوجد اليوم آثار قائمة تدل على طقوس وممارسات تشبه لدرجة التطابق شعائر الحج في مكة.

لكن المدينة أسست أيضا للحروب والتقسيم الطبقي. وأفضى نمو الوعي في المدينة إلى ظهور السلوك الأدبي الناجم عن التدبر والروية، .. ومع ازدياد انشغال المجتمع بسبب اتساع آفاق التجارة والصناعة باطراد أصبح الدور الذي كانت المدينة تقوم به بوصفها موئل القانون والعدل والحق والمساواة مكملا للدور الذي تؤديه بوصفها مظهرا دينيا يمثل الكون، ومن ثم أصبح يتحتم على من يريد التظلم من عادة لا يبررها العقل؛ أو من عدوان لا يقره القانون أن يلجأ إلى ساحة القضاء في المدينة.

لكن حين اتسع المجتمع الحضري الذي كان ينشأ صغيرا مكتفيا بذاته ليصبح ممالك وامبراطوريات، وزاد عدد سكان المدن تعين اللجوء إلى توسيع نطاق المساحة للازمة لإنتاج القوت الضروري أو توسيع مدى وسائل التموين والاعتماد على مجتمع آخر عن طريق التعاون والمقايضة والتجارة أو عن طريق الجزية قسرا ونزع الملكية والإبادة، فكان على المدينة أن تقرر أن تلجأ إلى السلب أم التكافل إلى الغزو ام التعاون؟

وشمل النمو الحياة الداخلية للمدينة، فازدهرت الآداب والفنون والموسيقى والشعر، وأصبحت مظاهر البهجة التي كانت تقتصر على الأعياد والمواسم جزءا من الحياة اليومية، ولم تعد المدينة مجرد نظام فعال للمصانع والمتاجر والثكنات والمحاكم والسجون، لكنها أيضا تعكس حلم الإنسان وتوقه الى الارتقاء والسلام.

وفي تطور المدينة نشأت الأعمال، كما ظهر أيضا نظام تقسيم العمل؛ ما أنشأ الصنائع والحرف والوظائف المختلفة، لكن هذا التقسيم تحول إلى طبقات، وقد بلغ من تطرف

الهند في الأخذ بنظام التخصص في العمل أنه وصل إلى تكريس طوائف مقسمة، ثم تغلغل هذا التقسيم في حياة الناس حتى صار الرق متقبلا لدرجة أن أفلاطون اعتبره حقيقة ماثلة من حقائق الطبيعة!.

وقد نشأ عن تقسيم الناس إلى طبقات وفقا للمهن والطوائف أنه تكون منهم في المدينة القديمة هرم حضري كان يبلغ ذروته في الحاكم المطلق، كانت القمة تتألف من الملك والكاهن والمحارب والكاتب، ومن تحته كانت الطبقات تتسع تدريجيا، وتتألف من التجار وأرباب الحرف والمزارعين والملاحين وخدم المنازل والأرقاء المحررين والأرقاء، وكانت أحط الطبقات تقبع في ظل دائم، وكانت هذه التقسيمات تبدو في الملابس وفي أسلوب الحياة وفي الطعام وفي المسكن.

ثم نشأ تقسيم جديد للناس: أغنياء وفقراء، وهو تقسيم صحب ازدياد عدد السكان وزيادة الثروة ونظام الملكية، إذ لم تكن الملكية قائمة قبل المدينة. وتظهر شرائع حمورابي 1700 ق.م عن الملكية الخاصة ونقلها وإعارتها وتوريثها أن هذا الوضع القانوني الجديد كان قد ظهر إلى الوجود.

لقد أعادت المدينة تكوين الإنسان، وظلت تنشئ أدوارا وحالات جديدة مع تعاقب الأجيال، ما جعل القيم والعمارة واللباس والطعام والقوانين والعادات تتطور وتتغير على نحو دائم ومتواصل. واستطاع الإنسان الحضري بالعمل والمشاركة وكذلك بالعزلة والتأمل أن يوفر لجانب أكبر من الحياة فرصة الإفادة من ممارسة الفكر والروح الجماعيين ونشاطها باستمرار، فما بدا على هيئة صراع خارجي مع قوى الطبيعة العادية انتهى إلى دراما داخلية لم تكن خاتمتها أي انتصار مادي، بل ازدياد فهم الفرد لذاته وتطورا داخليا أوسع نطاقا، وبنشوء مجالس المدن والتحادث والدراما تشكل تنوع مهني وفكري واجتماعي، لم تعد المدينة مجتمعا يسوده التماثل التام. وازدهر المسرح والشعر والجدل والمناظرات.

شغل أرسطو بالمدينة، وقد تساءل متى يعتبر الناس الذين يعيشون في مكان بعينه مدينة واحدة؟ اتسعت بعض المدن حتى صارت أمة، ويقال إنه مرت ثلاثة أيام على سقوط بابل قبل أن يشعر بذلك جزء من أهلها. والواقع أن ما يجعل المدينة وحدة واحدة هو الصالح المشترك في العدالة ووحدة الهدف. هدف متابعة الحياة الهانئة. لكن بالنسبة للحجم والاتساع يجب أن تكون المدينة بحيث يستطيع السكان أن يعيشوا في آن واحد عن سعة وفي حدود الاعتدال.

ولم يكن في وسع أحد الإخلال بسلام السوق دون التعرض للعقاب الشديد، فقد اعترف بأن السلام جوهري للتجارة، وذلك منذ أمد بعيد. لكن الدور الذي قام به التاجر في نشأة المدن كان دورا ثانويا، فالمدينة ذاتها كانت مكان التعامل في المنتجات المحلية للزراعة والصناعات اليدوية، وظل التجار حتى أواخر القرن الحادي عشر لا يؤلفون سوى جزء يسير من سكان المدينة.

ومن الملفت في تطور المدن ما فعلته المدن الهولندية، فقد كان رجال أحرار من الصيادين والفلاحين يتجمعون معا عن طواعية واختيار للقيام بعمل كان لا يتم إلى ذلك الحين إلا تحت الإكراه العسكري والتنظيم الجماعي العنيف، وبدون الاستعانة بآلات سوى المجراف قاموا ببناء جسور عالية ومصاطب عظيمة من التراب كان من الممكن أن تقوم عليه مدينة بأكملها، ولقد كانت هذه الأعمال الباهرة التي تمت بفضل العمل الحر بمثابة تمهيد لانطلاق النشاط الصناعي الذي بلغ ذروته في القرن السابع عشر. وفي عام 1179 جفف الرهبان بحيرة بالقرب من روشفور وحولوها إلى مزارع عظيمة للكروم، وفي سعي الرهبان لتوفير الوقت والجهد ابتكرت آلات ومصادر ميكانيكية للقوة والعمل للري وطحن الحبوب وصناعة الجعة والنسيج ومعالجة الأقمشة والدباغة.

وفي تراكم الثراء وصعود الأثرياء مع نمو حركة التجارة والصناعة ظهرت الفروق بين الطبقات، وتشكلت طبقات تورث المراكز مع الثراء، لكن قوتها لم تمنع اتصافها

بالتهذيب وآداب السلوك واللهجة المميزة في النطق، وفي نهايات العصور الوسطى أخذ أفراد من الأثرياء يمنحون المدارس هبات من المال، ويشيدون ملاجئ للفقراء والأيتام وكبار السن.

وتشكلت الجامعات في تطور للنقابات فقد كان هدفها الإعداد لمزاولة المهن وتنظيم القواعد التي بموجبها يؤدي اعضاء النقابات أعمالهم، وإن شملت في عملها الفلسفة واللاهوت والدراسات العامة والآداب، والحال أن الدراسات الإنسانية بدأت في الظهور في كليات عصر النهضة بمثابة تطعيم للشجرة الأصلية على يد الطبقات الغنية. وابتداء من بولونيا في سنة 1100 وباريس 1150 وكامبريدج 1229 وضعت الجامعات نظاما للتعاون في ميدان العلم على أساس التبادل بين الأقاليم المختلفة، وكانت الجامعات تؤدي ثلاث وظائف؛ هي استيعاب الثقافة ونشرها وتزويدها بالإضافات الخلاقة.

كانت تنتظم الحياة في العصور الوسطى جماعات من العائلات والمهن والأعمال والطبقات، وكانت النقابات تنظم جماعاتها تنظيما اجتماعيا ومهنيا، وكانت البيوت غالبا هي ورشة عمل لصاحب العمل ويشاركه في البيت والطعام والاقامة العمال والخدم.

وفي المحصلة فإن المدينة تعكس الحالة الحضارية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأمم، الثقافة والتجارية والاقتصاد والفنون والعمارة والحكم والإدارة والتنظيم، كما هي تعبر عن قوة الأمم وضعفها وتقدمها وفشلها وتطورها وتراجعها.

وعلى نحو عملي فإن المدينة هي التجمع السكاني الكثيف (في حدود خمسة آلاف شخص لكل مليون متر مربع) وقد تحدد بحد أدنى لعدد السكان من أمة إلى أخرى، يتراوح اليوم بين ألفين وعشرين ألفا، وتدير شؤونها إدارة سياسية وعامة، وتنشئ المدينة شخصيتها الثقافية والاقتصادية، التي تكون عادة مستمدة من روايتها المنشئة، مثل أن تكون مركزا حضريا وإداريا لمنطقة تضم مجموعة من السكان والأنشطة

الاقتصادية، أو عاصمة سياسية، أو مركزا تجاريا أو صناعيا، أمركزا ثقافيا او تعليميا او دينيا.

ليست المدن متشابهة وإن كانت تبدو كذلك، فلكل مدينة قصتها وشخصيتها، ولكن المدن لها سمات عامة، مثل وظائفها وطبيعة عمل أهلها، وفي الأردن يمكن ملاحظة عدة روايات مؤسسة للمدن؛ التجارة، والسياسة والحكم والزراعة والتجارة والصناعة والتعدين والنقل والموقع التجاري أو الدفاعي، لكن طريق القوافل التجارية والحج تمثل الطابع الأكثر حضورا في قصة الحضارة والمدن الأردنية، ويمكن القول إن الطريق هي المدخل الأساس والأكثر عمقا وحضورا في تشكيل الأردن والأردنيين، الثقافة والمهن والأعمال والتجارة والخدمات التجارية وخدمات القوافل، مثل الحماية والصيانة والإيواء والادلاء، وربما تكون الشجاعة والكرم كعقل أخلاقي أردني وعربي وعالمي تشكل حول مصالح الناس وأولوياتهم في حماية وتنظيم التجارة وتبادل المنافع والخدمات، وتؤشر قصة النبي شعيب مع قومه على اشتغال الناس بالتجارية، «وَلا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ» كما نهى شعيب عن الاعتداء على القوافل والعابرين «ولا تقعدوا بكل صراط توعدون» كما ذم لوط قومه بأنهم «.. وتقطعون السبيل»

لقد اختطفت الدولة الحديثة المدن من أهلها، واليوم في عصر الشبكية والمجتمعات لم تعد الدولة قادرة على الاحتفاظ بها، كما أنها في مركزتها للعواصم أفرغت المدن الأخرى من مواردها، .. هكذا تحولت البلاد إلى عاصمة عشوائية عملاقة ومدن وبلدات مهجورة أو خاوية من مواردها ومعناها، لم تعد سوى مكان إقامة أقل كلفة من العاصمة.

ليس سهلا أن تصدق الطبقات السياسية والاقتصادية المهيمنة أنه لم يعد بمقدورها تنظيم الناس والأعمال بالأدوات القائمة (صارت سابقة)، لم يعد مجديا إن ظل ممكنا تنظيم التعليم والأعمال والإعلام في مؤسسات منظمة ومنضبطة، وفي ذلك تتغير الأسواق والأعمال والمدارس والجامعات والنقابات والأحزاب والمؤسسات الإعلامية

والمعابد تغيرا كبيرا، لن تكون (إذا بقيت) تشبه المؤسسات القائمة اليوم سواء في تنظيمها او غاياتها وأهدافها أو حتى هيئتها المادية ومبانيها، فالناس حين يتجمعون حول هاشتاغ أكثر من حزب سياسي، ويتعلمون من يوتيوب والشبكات والمواقع التعليمية أفضل من المدارس والجامعات، ويمكنهم العمل والتسويق من خلال الشبكة، ويحصلون على المعرفة والفتاوى والمهارات والأخبار والتحليلات أفضل من المؤسسات الإعلامية الإرشادية لن تظل هذه المؤسسات والسلطة بطبيعة الحال تعني لهم المعاني والغايات التي تشكلت حولها قرونا وعقودا من الزمن. السلطات والمؤسسات القائمة اليوم سوف تتحول إلى ملحق تابع للمدن والمجتمعات لغايات تنظيمية متبقية، وعلى نحو آخر فإن السلطات السياسية والدينية تعود إلى نشأتها الأولى وروايتها الأصلية، قبل أن تنمو وتتشكل في قلاع وهياكل وتحالفات نخبوية وتتحول إلى أداة هيمنة وتنظيم عملاقة، فالمدن والمجتمعات أصبح في مقدورها تنظيم نفسها واحتياجاتها وأولوياتها بنفسها وبتكاليف أقل بكثير من الضرائب التي تدفعها وبمستوى من الكفاءة والعدالة أفضل بكثير مما تقدمه المؤسسات القائمة والتي تحولت في الواقع إلى مؤسسات احتكار وهيمنة وإخضاع أكثر مما هي تعمل للغايات التي أنشئت لأجلها.

تحاول الأوليغارشيا اليوم أن تعيد إنشاء القلاع والهياكل على هيئة تقسيم اجتماعي جديد يقوم على قلة تعزل نفسها بل وتخرج من المجتمع لتحيط نفسها بمؤسسات ومرافق خاصة بها تحتكر فيها الموارد والمعرفة الجديدة، وتترك الأغلبية المهمشة في الربض المحيط بالقلعة مثل مورد احتياطي للخدمة والتسلية، وقد تتيح في لعبة أمل تشبه اليانصيب والقمار لبعضهم بالتسلل إلى القلعة حسب الحاجة وفي نظام إغلاق احتكاري، وتخضعها بأدوات قانونية وتنظيمية تمنعها من الاستفادة من الفرص المتاحة والممكنة بسبب التطور التقني، مثل الإلزام بالتعليم من خلال المدارس وفي الوقت نفسه لن يكون في مقدورهم التعلم تعليما كفؤا ومناسبا إلا في مدارس مكلفة، وعدم القدرة على الحصول

على الطاقة المتجددة إلا بعمليات تنظيمية لا معنى لها سوى إخضاع الناس وحرمانهم، وعدم القدرة على ممارسة الأعمال والمهن أو الحصول على التقنيات الجديدة (مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد وأنظمة القيادة والتوجيه الذاتية) إلا بموافقات قانونية ستكون بطبيعة الحال انتقائية ومصممة للحرمان أكثر مما هي تنظيمية بالفعل، ومحاولات السيطرة على الانترنت وشبكات التواصل ومواقع الانترنت وإخضاعها وتنظيمها وفق أهداف ومصالح أوليغارشية، وتحصيل الضرائب وتشريعها على النحو الذي يثقل كاهل أغلبية الناس ويريح القلة المهيمنة.. لكنه ليس سوى لعب في الوقت الضائع!

وفي التناقض بين مسار المدن والمصالح القائمة فيها والسلوك الاجتماعي والثقافي يمكن ملاحظة اتجاهات وأنماط كثيرة من الخلل في المدن والتمدن، مثل العنف يحمله الناس تجاه بعضهم بعضا، فلا يمكن تصور قدرة الناس على التعايش مع هذا القدر من الكراهية. ما يجري الحياة اليومية أو ما يظهر في شبكات التواصل الاجتماعي يؤكد غياب فرص التعايش والحوار والاستماع!! المشكلة ليست فقط في التعصب الديني والاجتماعي أو تخص جماعات او فئات محدودة، ولكنها متصلة بشرائح واسعة ممتدة في المجتمعات، أغنياء وفقراء، متعلمون وغير متعلمين، متدينون وغير متدينين،.. يفاجئك مخزون العنف والمشاعر العدائية، .. كيف يحتمل البشر هذه الطاقات السلبية الهائلة ويكتمونها في أنفسهم؟

وفي جانب آخر يمكن أيضا ملاحظة التناقض في بيوت المدن التي لم تعد تمنحك خصوصية، لا تحميك من البرد في الشتاء، ولا من الحر في الصيف، لا توصل إليك الهواء ولا الضوء، لا تساعدك على النوم والحياة والجلوس فيها، بنيت بكلفة هائلة، وتقيم فيها بأجور مرتفعة، قررها لك غصبا عنك مقاولون ومهندسون وحرفيون منفصلون عن المدينة وفكرتها وفلسفتها.

كيف نجعل مدننا أكثر دفئا وأمانا؟ وكيف تكون أمكنة ننتمي إليها وننسب أنفسنا

إليها؟ وكيف تكون الحياة فيها أكثر راحة واستقرارا؟ ثمة وجهة نظر تحظى برأي الأغلبية أن الأزمات والجرائم العائلية وأنماط السلوك الخاطئة مردها إلى ضغوط الحياة المرتبطة بالمدينة، وهي مقولة مضللة برغم صحتها! وهذه إشكالية في الفهم والتحليل لأن الفكرة الأكثر صوابا هي محصلة معادلة من الأفكار المتناقضة أحيانا ولكنها في تفاعلها ووضعها في منظومة منهجية للتفكير تقترب من الصواب، وبغير ذلك فإن التفكير القائم على مقدمة واحدة صحيحة يؤدي إلى نتيجة واحدة صحيحة يضلل الفهم، بل ويؤدي إلى توقف التفكير الصحيح والمناقض لمبادئ العمل والحياة المتبعة، ولكنها مبادئ بسبب تلقائيتها (ربما) لم نعد نلتفت إلى طريقة عملها ومستوى تعقيدها، فليس ثمة من يدعو إلى التخلي عن السيارات واستخدام الجمال والخيل لأن السيارات تسبب حوادث المرور التي تقتل كل عام حوالي ألف مواطن برغم صحة المعلومة، وهكذا فإن ارتباط الجرائم والضغوط والأزمات والتلوث والضجة بالمدينة لا يعني التخلي عن المدينة ولا يعني أنها سبب حتمي لهذه المشكلات ولا القبول بهذه الأزمات كأمر واقع، أو أنه ليس ثمة حلول وأفكار تقلل من هذه الأزمات وربما توقفها، فمنظومات العمل والحياة تتضمن في وقت واحد مشكلاتها وحلولها، كما أن الترياق في السم.

إصلاح المدن على النحو الذي يحمي من الجريمة والضغوط والأزمات والمشكلات ليس قرارا واحدا كبيرا، ولا خطة تدخل سريع ولا حتى سلسلة من الإجراءات والتشريعات برغم أهميتها وضرورتها ولكنها محصلة أنساق متراكمة من الإنجازات والحلول الصغيرة المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ومتداخلا يجعل غياب أي جزء صغير يؤدي إلى أزمة مناظرة، أو يعطل جزءا كبيرا جدا المنظومة الكلية، كما يؤدي سقوط حلقة صغيرة أو سنّ ضئيل في سيارة أو ماكينة إلى توقفها، ويقال في المثل الشعبي «الجمل يعرج من أذنه» وهي مقولة صحيحة تعبر عن تجربة مهمة في الحياة والتفكير.

وربما يكون أهم نسق في إصلاح المدن والحياة فيها مستمد من تصحيح أسلوب

حياتنا وعلاقاتنا ضمن مجموعات بعضها صغير وبعضها كبير لكنها في تراكمها تنشئ منظومة جديدة ومختلفة من الحياة والعلاقات والمؤسسات وطرق العمل وقواعدها تجعل الحياة أكثر سلاما وانسجاما وتحمي الأفراد والمجتمعات من الأزمات والانحراف والجريمة.

الواقع أن أسلوب الحياة أكبر من ذلك وأهم بكثير لأنه يمثل المرجعية الحاكمة للتشريعات والقرارات والسياسات والاستراتيجيات الكبرى المفترض أن تنظم الحياة والمصالح وفق فلسفة أسلوب الحياة الذي نتبعه، فواقع الأمر أن جميع المنظومات الكبرى للإدارة والحياة، مثل الديمقراطية والانتخابات والمجالس البلدية والنقابية والسلطات والقوانين والأنظمة والحكم والإدارة إنما تعكس أسلوب الحياة، وهنا تكون الأسئلة المحيرة والملحة عن العلاقة في بلادنا ومدننا بين أسلوب الحياة الذي نؤمن به ونتبعه جميعنا أو أغلبنا وبين الأنظمة والإجراءات والتشريعات المتبعة في الإدارة وتخطيط المدن والمدارس ومناهج التعليم وعمل ودور الحكومات والبرلمانات والبلديات والأسواق، هل يجب أن نغير أسلوب حياتنا أم نغير المنظومة المؤسسية التي تدير حياتنا ليكونا منسجمين؟ وكأمثلة على أهمية هذا الانسجام وخطورة التناقض على حياتنا، فإننا لا نجد في الغالب أن تصميم الشوارع والأحياء في المدن يعبر عن فلسفة لدينا في الحياة قائمة على منع وخطورة خروج الأطفال من البيوت إلا ضمن رفقة؟ وهل يأتي توزيع المدارس الأساسية والثانوية في المدن ضمن وجهة نظر في تخطيط الأحياء وتقسيمها؟ وهل تعبر الحدائق العامة في توزيعها وعددها عن وجهتنا وأسلوبنا وإقبالنا على ارتياد الحدائق واستخدامها ورغبتنا في وجودها أو عدم وجودها؟

وتبعا لذلك سوف تكون الانتخابات العامة البلدية والنيابية أو المحلية للجمعيات والأندية مستمدة من مشاركة وتجارب واسعة ويومية للمواطنين؛ لأنهم يكونون على صلة عملية بقضاياهم واحتياجاتهم وأولوياتهم، وفي المقابل فإن عمليات التوصيل اللاعقلانية التي تجري في عمان والمدن والبلدات لا تقف متوالية آثارها وشرورها عند الهدر

والتلوث والتكاليف المرهقة ماليا وجسديا ونفسيا وعقليا؛ بل تتجاوز إلى ضعف علاقة الاطفال والشباب بأحيائهم السكنية ومدنهم وبلداتهم، وضعف أو غياب الصداقات وجماعات الطفولة والشباب التي يمكن أن تتشكل بعفوية وتلقائية لأجل الرياضة والفنون والثقافة والتطوع، وضعف القدرة على اختيار القادة الاجتماعيين والممثلين في الانتخابات التي تجري، .. والكثير من العزلة والقلق والشعور بالاغتراب، وفقدان المعنى والجدوى، وعلى عكس ما يظن كثير من الآباء والمخططين فإن جماعات السوء والتطرف تتشكل في بيئة العزلة والانكفاء وغياب البيئة الاجتماعية والثقافية المفتوحة.

هل يعبر صعود الجماعات الأصولية عن أزمة المدن العربية؟ بمعنى هل يعكس التطرف أزمة التجمعات السياسية والانتخابية؟ هل يعكس غياب التشكلات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية المؤثرة في تشكيل العلاقات السياسية وبناء المجتمعات؟ السؤال إذن هل نواجه التطرف بالتمدن؟

وعودة إلى أزمة المدن الأردنية (والعربية أيضا) التي تلخص الأزمات السياسية والاجتماعية برمتها، لأنها مبتدأ الإصلاح، ومبتدأ الفساد أيضا... فالمدن وبخاصة العواصم في توسعها السريع، تحولت إلى قرى عملاقة، حولها الوافدون إليها إلى ريف ممتد بدلا من أن تحولهم إلى متمدنين، وهذا ينشئ متوالية من الأزمات والتوترات، فالمجتمعات المدينية في خدماتها واحتياجاتها المعقدة تحتاج إلى منظومة من الثقافة والقيم والعلاقات والتشكيلات الاجتماعية المكافئة لهذه الاحتياجات والأولويات، البلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والخدمات الأساسية والاجتماعية والترويحية، وحين تعجز الدولة والمجتمعات عن تلبية أولويات الناس وتطلعاتهم تتحرك منظومات بديلة تشكل الناس حسب روابط القرابة، أو تتحرك الجماعات الدينية ليس لأجل أن يكون الدين مصدرا للتمدن والارتقاء والقيم المشتركة لجميع الناس ولكن لأجل التجمع والتحرك نحو خدمات وأهداف يراها الناس ضرورية وملحة في المدن والمجتمعات، مثل التماسك

والتكافل والرضا، أو الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

الأطفال هم من ينشئ ذاكرة المدن ويفكر لها، وهم الدليل الأساسي في التفكير للمدينة وتخطيطها، وفهم مشكلاتها وتحدياتها. فإذا كان الأطفال سعداء قادرين على ممارسة حياتهم بعفوية وأمان وبساطة، فإن المدينة بخير.

يجب أن يكون الأطفال قادرين على اللعب بسهولة، من دون أن يعتمدوا على الكبار أو يحتاجوا إليهم. وصار معظم سكان المدن يقيمون في شقق سكنية؛ ما يعني بالضرورة أن تكون الشقة والعمارة ملائمتين للأطفال. ولا يحتاج ذلك سوى تفعيل قانون الارتداد، ليتحول فضاء العمارة إلى ساحة تخص أهلها جميعا؛ فلا فائدة من الارتداد إذا كان يتحول إلى حديقة تخص أحد الساكنين على حساب جميع السكان. وفي تصميم الشقة السكنية، يجب أن تكون الشرفة جزءا حيويا واسعا، يستطيع الأطفال اللعب فيه، والتواصل بأمان مع الفضاء المحيط، والإطلال على مدينتهم. وعندما تحول الشرفة إلى غرفة أو مستودع، أو جزء مهمل مهجور؛ تفقد المنازل حيويتها ودفئها، وتعجز عن تحقيق أغراضها في تواصل ساكنيها مع المدينة وانتمائهم إليها، بل تتحول إلى عزلة وانكفاء، ثم وبطبيعة الحال جفوة وعداء مع المدينة.

ما الذي يحدث عندما لا تكون المنازل ملائمة للأطفال؟ لن يتواصل الجيران مع بعضهم بعضا. فالأطفال هم الذين يقودون التعارف بين الأهل، والأسر عادة تشكل علاقاتها في معظمها من خلال الأطفال، وسوف يتحول لعب الأطفال وزياراتهم والترفيه عنهم إلى عمليات شاقة مرهقة للأسر، وغالبا ما يكون التنسيق بين الأسر صعبا، أو لا تعطي الأسر أولوية للعب الأطفال وصداقاتهم وعلاقاتهم، فيتعلمون على نحو خفي لكنه عميق أن الصداقة أمر عابر وليس أصيلا في التكوين الشخصي وفي العلاقات والعمل والحياة، تحكمها الإتاحة والحاجة العابرة؛ فتزول بمجرد تغير الإتاحة والحاجة. كما لا يتابع الأطفال (لا يقدرون، ثم يغيرون أسلوبهم في الحياة والأفكار)

صداقتهم، ولا يسعون إلى بقائها للأبد وتماسكها. ويكبر الأطفال بالطبع، ويكون الغياب المفزع لقيم الصداقة ومهاراتها مفسرا لأزمات كبرى وخطيرة في العمل وبناء الأسر، وفي العلاقات الاجتماعية والمهنية. لا تعود الصداقة وذاكرة الطفولة تعني شيئا في الصداقة والعمل والانتخاب والعلاقات وتخطيط المدن والأماكن، وتتحول الصداقة (يحسبها الناس صداقة) إلى لقاءات للأسر والأفراد على أساس قرابي، يكيف الكبار أنفسهم معها بلا شرط للانسجام والأفكار والاهتمامات المشتركة، ويتحايلون على كآبتها بلعب الورق أو متابعة التلفاز أو التسلي بأخبار الناس وأسرارهم، حتى لا يواجهوا أنفسهم؛ فتصبح مجالس المدن غير مدنية، ويزحف إليها الريف من غير زراعة. أما الأطفال، فهم لا يشاركون فيها إلا قليلا أو نادرا؛ على كره وعدم قناعة، ويتخلصون منها في أول فرصة تتاح لهم للتحرر منها.

ويحتاج الأطفال أن يذهبوا إلى المدرسة في كل يوم ثم يعودوا إلى البيت، وفي بلاد عدة، يمنع الأطفال في المرحلة الأساسية من الدراسة خارج الحي الذي يقيمون فيه، إذا كان الأطفال قادرين على الذهاب إلى مدارسهم بسهولة وأمان مشيا على الأقدام أو على دراجاتهم، وفي هذه المرحلة أيضا، يحتاجون إلى التجمع في المساء في الحي الذي يعيشون فيه، فإذا كان أطفال الحي يدرسون معا ويذهبون معا إلى المدرسة ويعودون منها، ويلتقون في الحي نفسه بسهولة وأمان، فيلعبون ويفكرون معا، فسوف يخططون مستقبل المدينة ببساطة على النحو الذي يحبون أن تكون عليه. سوف ينشئون فرقا رياضية وفنية وثقافية، ويلعبون الألعاب الشعبية، وينظمون مباريات ولقاءات وأنشطة، تتحول عندما يكبرون إلى أندية رياضية ثقافية اجتماعية. وتتشكل حول ذاكرتهم برامج ومؤسسات وأفكار وروابط ومدينة حقيقية سعيدة وآمنة، تطور نفسها بعفوية نحو طموحات واحتياجات أهلها. ولا نحتاج لأجل ذلك سوى أرصفة واسعة ملائمة، وطرق وشوارع آمنة تصلح للسير على الأقدام والدراجات الهوائية، وأحياء

بشوارع غير نافذة تمكن الأطفال من التجمع بأمان!

كيف سيفكر الناس لمدينتهم ويشاركون في الانتخابات البلدية والنقابية والنيابية؛ والمكان ليس قاسما مشتركا بينهم؟ كيف يختارون مرشحهم أو يفاضلون بين المرشحين، وهم لم يشغلوا أنفسهم بمدينتهم وقضاياها وهمومها؟ كيف يبنون أحلامهم وطموحاتهم وتصوراتهم للمدينة، وهم لا ينتمون إليها انتماء فعليا تطبيقيا؟

وكانت ومازالت الطريق من البيت إلى العمل والعودة إليه تؤثر جوهرياً في المدن وتخطيطها وتشكّلها، وكان الأطفال ومازالوا في ذهابهم إلى المدارس وعودتهم وفي متطلباتهم وسعي الآباء على حياتهم، يرشدون المدن وعلاقاتها وتشكلاتها غير المرئية، فماذا سيحدث للمدن والأسر والعلاقات عندما يعمل ناس كثيرون وربما معظمهم في بيوتهم، أو قريباً منها، وعندما لا يحتاج الأطفال أن يذهبوا إلى المدارس كل يوم، وفي مواعيد محددة، وربما لن يحتاجوا أن يذهبوا إليها؟ سوف تتضاءل الحاجة إلى الشوارع ووسائل النقل، ويتمركز الإنسان في بيته، ما يجعل هذا البيت موضع إعادة نظر وتصميم، ليلائم العمل والدراسة، ومكوثاً طويلاً فيه، .. سوف تتسع البيوت وتنكفئ، وتضيق الشوارع إن لم تنحسر، ولا تعود ثمة حاجة إلى إقامة في المدن، فتزدهر الضواحي والأرياف، طالما أن الإنسان يمكنه أن يعمل ويتعلم في أي مكان، ولا يحتاج لأجل ذلك سوى «لوح».. وكأننا نتقدم عائدين إلى عصر الألواح، عندما كان الأطفال يتعلمون، وفي يد كل واحد منهم لوح. واليوم نعمل ونتعلم وفي يد كل واحد منا لوح، لكنه إلكتروني يحضر لنا كل شيء تقريباً؛ المحاضرات والعلوم والأعمال والموسيقى والأفلام والألعاب والمراجع والمكتبات والأخبار والاتصالات، وقل ما شئت، وكما تشاء، عما يمكن لهذا اللوح أن يفعله لنا، .. ويفعله بنا أيضاً.

لكنها ليست بيوتاً معزولة، أو لنقل إن المدينة تتسع حتى تكون الفضاء كله، فإن كانت المدينة في وظيفتها ومعاييرها الأساسية، تعرف بالخدمات والفرص والتواصل

والمركزية، فلن يُجْرَم (أو ينجو) أحد من ذلك كله، تصبح المدينة افتراضية تحاكي الشبكة نفسها، أو تتشكل في الشبكة، وليس في عالم الواقع، أو يكون الواقع هو الشبكة! .. إنها في الواقع مدن ومجتمعات شبكية. عن أي مدن نتحدث اليوم؟

تبدو رسالة المجتمع ودوره في المدينة أكثر تعقيدا وتناقضا، ولا تتحقق بتلقائية، ولكنها تحتاج إلى وعي مسبق وإدراك واضح، تتوزع تنفيذها وإنجاحها شبكة متكاملة من الأسر والمدارس والمؤسسات، وتشمل العمل والترفيه والتسوق وتخطيط الأحياء والطرق والأسواق والأرصفة والجسور والحدائق والمكتبات ودور السينما والأندية والمطاعم وأسلوب الحياة والمعيشة وتقاليد العلاقات والزيارة والصداقة والزمالة والطعام واللباس وتصميم البيوت والأثاث والهوايات، وتحتاج أيضا لدور عميق ويومي للثقافة والفنون في الحياة اليومية وفي العمل وفي الرؤية العامة لأسلوب الحياة.

إن المجتمع في المدينة يفترض أن ينشئ الفردانية والخصوصية ويجعلها مقدسة، وهي رسالة تبدو مناقضة لرسالة المجتمع الذي يسعى لدمج الفرد فيه، كيف يكون الفرد جزءا من المجتمع مندمجا فيه وينتمي إليه، وكيف يحافظ على فردانيته وخصوصيته في الوقت نفسه؟ وكيف يحمي المجتمع نفسه وأهدافه وتقاليده ويضمن الحريات الفردية والشخصية والاستقلالية التي بدونها تنهار المدن وتتحول إلى ساحات للجريمة والتوتر والقلق والتفكك الأسري والاكتئاب والشقاء والضغوط والشجارات والإدمان والهروب من البيوت وعمالة الأطفال واستغلالهم والطلاق والنزاع؟

هكذا فإن المجتمع نفسه مطلوب منه أن ينشئ منظومة من التقاليد والسلوك الفردي، وهو مطلب ضروري يكاد يكون الضمانة الوحيدة للتمدن ولكنه بسبب تناقضه مع طبيعة المجتمع يحتاج إلى وعي وتخطيط مسبق، وهنا ثمة ضرورة كبيرة لتأهيل مجتمعي واسع يجرّم التطفل على الناس والاعتداء على خصوصياتهم بالنظر والسؤال والمراقبة والاستماع، ويمنع التدخل في شؤونهم حتى لو كانوا أبناء أو أزواجا أو تلاميذ صغارا

في المدارس، وينشأ فيه الأطفال في الأسرة والمدرسة وفي كل وعاء للتنشئة والحياة على قيم احترام الخصوصية والفردية، واحترام الفضاء المشترك في المدينة في الجيرة والأحياء والطرق والشوارع ومكان العمل يحميه من التلوث والضجيج والبشاعة.

الفكرة برغم أنها تبدو مناقضة لاتجاه المجتمع ونزعته إلى إلغاء الفردية والخصوصية فإنها تبدو ممكنة التطبيق أيضا بدليل المجتمعات الغربية التي تنشئ أفرادا يتمتعون بالفردية والخصوصية الكاملة، فهذا الإيمان بالفردية والخصوصية والتمسك بها كان وراءه مجتمع مؤمن به وينشئ أفراده على هذه القيم، وأسر تنشئ أطفالها على الخصوصية وتمتنع عن التدخل في مسائلهم، وتترك لهم اختيار أفكارهم ومساراتهم وطريقة حياتهم، ولا تتدخل حتى في معتقداتهم الدينية، وبالطبع مواقفهم السياسية فضلا عن طعامهم ولباسهم وعلاقاتهم.

لنتصور بدون هذا العقد الاجتماعي ما الذي يحدث لفضاء يتجمع فيه الملايين من الناس في منظومات وأنساق معقدة ومتداخلة يؤثر أي خلل أو تصرف مناقض لسياقها على شبكة هائلة من حياة الناس وراحتهم واستقرارهم، فالتدخل في شؤون الآخرين في المدينة يؤدي إلى شبكة من الخلل تمتد إلى العمل والجيرة وعلاقات الأطفال وحياتهم وقدرتهم على العيش في مكان صغير ومتداخل مع الآخرين، وكذا الأمر بالنسبة للنظافة أو صوت السيارة أو حفلات الأعراس، أو زواج الأبناء والبنات أو علاقاتهم مع المحيط الذي يعيشون فيه.

فبدون هذا الاتفاق الجماعي على احترام الخصوصية وعدم التدخل على نحو فردي مستقل بالفضاء المشترك للمدينة، سيخل بقدرة هذا التجمع الكبير في الفضاء الصغير على إدارة وتدبير شؤونهم اليومية والمعيشية أو تعقيدها على نحو يدفع إلى الشقاء والشعور بعدم الاستقرار، وبدون هذه الفردية فإن المجتمع نفسه معرض للتمزق والخلل، فهذا «التقديس» المجتمعي للخصوصية والفردية وعدم انتهاكها أو إيذائها هو السبيل

الوحيد لجعل حياة المجتمع الكبير والمدينة قادرة على توفير الدفء والتقاليد والاستقرار والسلام.

ربما يكون مأزق الفردية فيما يفترض أنه مصدر ضرورتها وأهميتها، وفي أنها ليست أيديولوجيا، يمكن أن يقال إن الفردانية مفهوم وممارسة غربية، لكن هي أيضا إسلامية من حيث الجوهر، فالإيمان شأن يخص الفرد، العلاقة مع الله شأن يخص الفرد، الخلاص مسألة فردية، المسؤولية عن الخطيئة مسألة فردية، وكذلك الأنظمة والمبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإسلام تؤكد وجود الفردانية واعتبارها، ولكنها فلسفة تشكلت مع نشوء المدن، وينبثق عنها أسلوب حياة ليست بالضرورة متعارضة أو منسجمة مع الدين والمجتمع والثقافة السائدة، ولا يطلب منها ذلك، يستطيع المتدينون أن يوفقوا بين فردانيتهم وبين التدين، ولكن سيكون من العبث المنهجي الانشغال بالتوافق أو التعارض بين الدين والفردانية، لأنها ترتبط حتما بالتمدن وفي غيابها تتحول التجمعات السكانية إلى قرى عملاقة، وإنها حينئذ كارثة عظيمة تؤشر على عجز المدن والطبقات الوسطى وجماعات الأعمال والمصالح عن تشكيل حياتها وأعمالها في مسار دائري من التراكم فالاستيعاب فالإبداع فالتراكم من جديد، أو ما يمكن وصفه بالتقدم والتطور، كيف!

إن الطبقات الوسطى المشكِّلة للمدن والتمدن تملك في العادة؛ أو يجب أن تملك رؤية واضحة واعية للحياة والمكتسبات التي تريدها، وبسبب الفجوة الكبيرة بين ما ترغب فيه وبين الإمكانيات المادية للفرد من أبناء الطبقة الوسطى؛ فإن المجتمعات والطبقات تتصالح وتتعاون على منظومة من التشريعات والبرامج والمؤسسات والسلوك وأسلوب الحياة، وعقد اجتماعي ينظم ويدير هذه المنظومة وفق ما يحقق أهداف الفرد وسعادته ويحميه من الاستبداد والظلم ويضمن حريته، وهكذا كانت الديمقراطية والثقافة والفنون والجمعيات والنقابات والأحزاب والمبادرات الفردية والإبداع، وكانت أيضا حالات من

القسوة والتطرف والجريمة والانحراف، ولكن يفترض أن نظام المدينة يصلح نفسه بنفسه، فإذا ترك العقد الاجتماعي المنبثق أساسا من الفردية يعمل فإنه ينتج حلوله الخاصة بقدر من الحيوية والتطور والتراكم يجعل المشكلات والعيوب تتناقص، وقد تبدو مقولة بحاجة لتفسير وإثبات وجدال وإن كانت في نظر أنصارها بديهية مقبولة، ولكنها في عالم العرب والمسلمين تبدو صادمة.

يستطيع الأغنياء بفائض الموارد لديهم أن يوفروا لأنفسهم وأسرهم أفضل مستويات التعليم والصحة والسكن والمعيشة والخصوصية، ولكن الطبقات الوسطى المشكلة للمدن والأعمال والمصالح تحتاج أن تنشئ نظاما اجتماعيا يحقق تطلعاتها ورؤيتها واحتياجاتها بأفضل مستوى ممكن، ولأجل ضمان هذه المنجزات نشأ المجتمع المدني ليوفق بين مطالب الفرد وحمايته وبين وجهة الحكومات والشركات، ولأجل أن تحقق الضرائب التي يدفعها المواطنون عائدا حقيقيا في حياتهم وتطلعاتهم، ولكن ضمانة هذا العقد الاجتماعي وتحقيق أهدافه تأتي من الفردانية، فالأغلبية المعبرة عمليا عن الديمقراطية يجب أن تحمي الأقليات والأفراد وتتيح لها العمل والنشاط لأنها بمبادراتها وبقائها على الأقل تضمن عدالة الديمقراطية والأغلبية، وتجعل النظام قادرا على الرقابة والتغيير والإصلاح، فتغييب الفرد يؤدي حتما إلى الاستبداد وفساد الديمقراطية نفسها.

ربما لا تكون المدن العربية مدنا عشوائية بالمعنى القانوني، وإن كان بعضها محاط بأحزمة وضواحي عشوائية، ولكنها في أغلبها لا تكاد تختلف عن العشوائيات..

تتشكل العشوائيات من المجاميع «السائبة» والمهاجرين قسرا أو بحثا عن عمل او حياة أفضل أو اللاجئين أو الخارجين على القانون والمهربين .. ولكنها تظل عشوائيات (أنيقة ربما) أيضا تلك المدن والبلدات والأحياء التي لا يتشكل ساكنوها حول أولوياتهم وتطلعاتهم ولا يملكون الولاية عليها وعلى مؤسساتها ومواردها...

متوالية العشوائيات لم تقف عند الفقر والفجوة المتسعة بين الفقراء والأغنياء وغياب الأمان والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لنسبة كبيرة من الناس، ولكن هذا التهميش أنشأ متوالية أخرى من الإرهاب والتطرف وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر. وربما يكون أسوأ من استعباد البشر والدعارة، ما يجري من اتجار بالأعضاء البشرية... ولكن يمكن أن يضاف إلى ذلك فقدان العلاقة بالمكان وغياب الانتماء والمشاركة!

كيف تعود مدننا مدنا؟ الواقع أن السؤال كيف تعود مدننا جميعها مدنا؟ المدن والبلدات الناشئة في المراكز والتجمعات والتي يتراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف وخمسين ألف نسمة، لم تعد قرى ولم تصبح مدنا، هذا السؤال ربما يكون غائبا إلى حد كبير برغم أنه السؤال الأكثر أهمية (ربما) والذي يجب أن يشغل المرشحين والناخبين وفيما بعد السادة رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المنتخبون، لأن التمدين هو الحلقة الغائبة والتي تضيع عندها وبسببها دائرة التقدم الاجتماعي والاقتصادي المفترض تشكله حول الموارد والأعمال السائدة اليوم في المدن والمجتمعات الأردنية، لأنه وببساطة لا تتطور هذه الموارد والأعمال ولا تتقدم إلا في دورة من التفاعل معها تعود عليها مرة أخرى على هيئة موارد وأعمال جديدة.

تشكل الخدمات والأعمال والمهن اليوم معظم الاقتصاد، وهذا يقتضي بالضرورة نشوء مجتمع مديني ينظم نفسه على أساس من الاحتياجات والأولويات الجدية المتشكلة حول هذا الاقتصاد، ويفترض ذلك نشوء تجمعات وبرامج تنتظم أصحاب الأعمال والمصالح والمهن والأمكنة لتؤثر على الانتخابات على النحو الذي يحمي مصالح الناس وتطلعاتهم ويقدم حلولا لمشاكلهم المتعلقة بحياتهم وأعمالهم، ويؤدي غياب هذا الرابط المديني بين الناس إلى انتخابات مغيبة عن الهموم والأولويات الحقيقية للناس والمجتمعات، ومن ثم ضياع فاعلية الانتخابات والديمقراطية برغم التكرار المتواصل لهذه الانتخابات، لأنها تجري وفق قواعد وأفكار أخرى بعيدة ومختلفة عن الاولويات المفترضة، ومن ثم فإنها

(الانتخابات) تتحول إلى برامج وطموحات فردية وعائلية لا تقدم ولا تؤخر في حراك المدن والمجتمعات والنخب والقيادات.

وهذا ينعكس أيضا على الموارد والأعمال والمصالح نفسها لأنها في تنظيمها وتشغيلها ستكون بلا محركات وأنظمة اجتماعية وثقافية وضمانات مادية وتشريعية تحمي العاملين والعمل وتنشئ بيئة لتقدم الأعمال وتسويقها وتوفير المتطلبات والعلاقات الصحيحة والأساسية المفترض قيامها وتشكلها حول الأعمال والمصالح، مثل المجتمعات والروابط المهنية والإسكان والتعليم والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتعليم المستمر والتطوير المهني والشراكات المهنية والتجارية وتنظيم التنافس وتفعيل الأسواق وتطورها ونموها المتواصل.

وربما يفسر هذا غياب العلاقة بين النمو في التعليم وبين نمو الأعمال والموارد والثقافة والمسرح والموسيقى والسلوك الاجتماعي المتقدم والعلاقات الاجتماعية والمهنية الصحيحة والفاعلة، فثمة إصرار على مواصلة السلوك والثقافة والروابط الزراعية والرعوية وتطبيقها في الوقت نفسه على حياة وأمكنة لا علاقة لها بالزراعة والرعي، فتدار عمليات التعليم والمؤسسات المعقدة والمتطورة وتخطيط المدن والطرق والنقل والتجارة والأسواق والانتخابات بأدوات وخبرات سابقة ملائمة لعمليات إنتاج وحماية لم تعد موجودة.

التمدن ضرورة يقتضيها نشوء المدن بالضرورة، فلا يمكن إقامة مدن وجامعات ومجالس نيابية وشركات ومصانع دون أن يصاحب ذلك ثقافة مدينية لإدارتها وتنظيمها، وهذا ما يجب أن يقلق المؤسسات الرسمية والمجتمعية المشغولة بالإصلاح، بل إن الشركات ستجد نفسها في مرحلة بحاجة للانخراط في عمليات التمدين لأن أسواقها ومصالحها تقوم على مدن حقيقية وراسخة.

فالإصلاح والنمو المرتبط بالمدن وأعمالها يقوم على الطبقة الوسطى في المجتمع؛ من المهنيين والأساتذة والتجار والأطباء والمهندسين، وهي طبقة تنشأ وتعمل وتزدهر في المدن والتجمعات الحضرية، وتمنح المكان خصوصيته الثقافية والاجتماعية والعمرانية، وعندما تستخدم أدوات ومناهج ريفية تطورت حول الأعمال والاقتصادات الزراعية لإدارة دول ومؤسسات ومجتمعات مدنية كبرى يشكل كارثة على المدن والناس والمصالح، فإذا كانت الثقافة الريفية أو البدوية تكونها تجمعات صغيرة قائمة على نمط معين من الإنتاج والانتماء والحماية، فلا يمكن تصور كيف ستنظم هذه الثقافة تجمعات سكانية ومهنية وسياسية كبرى ومعقدة لا يربطها بعضها ما يربط المجموعات الصغيرة من السكان المتشاركين في النسب والمصاهرة والعمل والحياة.

ومن أسرار المدينة صالوناتها ومجالسها، ففي هذه الصالونات تدور لقاءات وبرامج وأفكار سياسية وثقافية وفنية تشكل المدينة والمجتمعات، وصار «الصالون» مصطلحا يعني «تجمع غير منظم يهدف إلى التأثير على الأوضاع والسياسات العامة القائمة باتجاه أهداف مرغوبة يجمع عليها أعضاء الصالون» ويمكن اليوم الحديث عن صالونات لأغراض كثيرة ومتنوعة تعكس الأفكار والطبقات والبرامج.

وظهرت الصالونات السياسية والثقافية في البيوت والمقاهي بوضوح وانتشرت كثيرا في «الربيع العربي» والتي تعكس اتجاهات ورغبات في العمل والتأثير مستقلة عن الأحزاب والتيارات والاحتكارات السياسية والفكرية والأيديولوجية والثقافية.

تعبر الصالونات عن أهداف وقيم يؤمن بها المشاركون فيها، ويرون الإصلاح الذي يسعون إليه من خلال نجاحها، ولا تتعارض مع انتماءات الأعضاء السياسية ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية وآرائهم وأيديولوجياتهم الفكرية والثقافية التي يسعون لأجلها، وقد تتعدد وتختلف بين الأعضاء، ولكن الصالونات تكون مستقلة عنها، وإن كانت في أحيان كثيرة تعكس تشابها في الأفكار والطبقات والأجيال، ومؤكد أن هذا النوع من

الصالونات يكرس التعصب.

وتفيد الصالونات كونها غير مقيدة بأنظمة ولوائح في تكريس الحوار والاستماع، من خلال التفكير الجمعي والبحث عن الصواب والأفضل، وبناء رؤية وأفكار يتوقع أعضاء الصالون أن تكريسها وتطبيقها يخدم الإصلاح، مثل المخاوف والمحاذير المتبادلة الاتجاهات والشخصيات، وتعزيز رؤى إصلاحية للتشريعات والسياسات المنظمة لعلاقات ومصالح المجتمع والدولة والسوق، مثل الضرائب والعمل، والضمان الاجتماعية، والموازنة والإنفاق العام، والتنمية الإنسانية، والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وحماية المستهلك.

وفي هذا المجال يتحاور المشاركون في الصالونات فيما بينهم لبناء رؤية مشتركة متقاربة إن لم تكن واحدة، ويسعون للتأثير والإقناع بحدود علاقاتهم وإمكانياتهم، المسؤولون والنواب والكتاب والنشطاء في العمل العام، ودعم وتنظيم اتجاهات اجتماعية وثقافية تخدم الإصلاح على نحو مباشر أو من خلال حماية مصالح الأعضاء القائمة على الإصلاح، مثل نشر الثقافة والفنون وتعليمها، وأسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي. والتفكير والعمل والتأثير على المؤسسات والنشطاء لنشر قيم وسياسات اجتماعية تساعد في استقلال المجتمعات وتمكينها، والتخطيط الحضري والعمراني وولاية المجتمعات على التعليم والرعاية والثقافة والدين والحدائق والمكتبات، والفرق الرياضية والفنية للأحياء والبلدات والمدن، والوعي والفكر السياسي والإصلاحي.

وقد تساعد الصالونات أعضاءها من خلال برامج مباشرة للتثقيف أو بالحوار والجدل على الارتقاء بوعيهم ورؤيتهم السياسية وفهم وتقييم النظريات السياسية والفكرية، والسياسات المؤثرة على أهدافهم ومصالحهم؛ مثل الدور الاقتصادي والاجتماعي والانمائي للدولة، والعلاقة بين الدولة والسوق، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، والعلاقة بين السوق والمجتمع، ودور الدين في السياسة والحياة العامة.. والمستجدات والأحداث

السياسية والعامة المحيطة والمؤثرة في الدولة والمجتمع والإقليم،... ومشرعات القوانين التي تقدم الى البرلمان، والتشكيلات الحكومية والتعيينات في المناصب العليا والسفراء، والعطاءات والتوريدات الكبرى والتفكير والتوعية في أبعادها ودوافعها، وفرص التأثير عليها...

لقد نشأت الرواية والمسرحيات والأعمال الموسيقية والفنون التشكيلية والسينما والدراما باعتبارها تشكيلا اجتماعيا وثقافيا اقتضته عمليات التمدن ونشوء المدن وتطورها. وكانت في البداية تجري في البيوت والصالونات قبل أن تتحول إلى الجامعات والمعاهد والمؤسسات المتخصصة، وعلى مدى التاريخ وفي جميع الحضارات كانت مجالس المدن الخاصة والعامة والمتواضعة والارستقراطية تقوم على الحوارات والبرامج الأدبية والفنية والسياسية، ذلك أن المدن تقوم على طبقات من المهنيين والمثقفين وأصحاب الأعمال وقادة الحكم والإدارة والمؤسسات العامة والتجارية، وتتشكل علاقاتهم الاجتماعية بناء على الأعمال والقيم والأفكار والمصالح المشتركة.

ففي الأندية والمقاهي والبيوت تكون الثقافة والآداب والفنون والموسيقى والسياسة هي المجال المشترك للأصدقاء والجيران والزملاء الذين لا تربطهم ببعض روابط القرابة، وتنتمي معرفتهم ببعض إلى الحياة المدينية والعملية المشتركة. وفي الفضاء المشترك والمزدحم يتشكل السكون والخصوصية والثراء الروحي والاجتماعي بالفردانية. ففي هذه "الفردانية" يحمي أهل المدن أنفسهم من الخواء الروحي والاجتماعي ويتشاركون في الأسواق والأندية والمرافق والخدمات العامة حتى المسابح والشواطئ، وفي الوقت نفسه ينشئون أنماطا من السلوك والقيم تجعل كل واحد منهم يشعر أن الفضاء له وحده بسبب منظومة السلوك والإشارات والرموز التي تحمي الإنسان وهو في الفضاء العام. وهنا يفترض أن تختفي إلى درجة الانقراض الأخبار والقصص الشخصية والعائلية والنميمة لأنها تنتهك الفردية، فتكون تسلية الناس في القراءة والموسيقى والفنون والذهاب إلى

المسرح والسينما والأمسيات الثقافية والفنية، وتكون المجالس واللقاءات أيضا قائمة على هذا التشكيل الاجتماعي والثقافي ومستمدة منه.

البديل الذي تشكل بسبب الإصرار على التريف أو عدم القدرة أو عدم الرغبة في مغادرته كان البرامج والمسلسلات التلفزيونية، ففي أخبار الصبايا والشباب والآباء والأبناء والأبطال والأسلاف والأغنياء والفقراء، وفي الجمال والوسامة مجال وفرصة لإعادة إنتاج الريف نفسه على نحو أكثر سهولة ومشاركة، فجميع الناس يعرفون الأبطال والممثلين ويتحولون إلى أشخاص حقيقيين أو رمزيين.

ولكن الحياة الثقافية والاجتماعية ليست مجرد ترفيه وتسلية أو تمضية للوقت، وفي حالة انفصالها عن مقتضيات الحياة وأساليبها المفترضة فإن حلقة في سلسلة الحياة تضيع، وبضياعها تتعرض السلسلة نفسها للانهيار، مثل سبحة ينفرط عقدها، ذلك أن الناس في التسلية والترفيه والنشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي وتمضية الوقت والزيارات يعيدون تشكيل أنفسهم وحياتهم وأعمالهم وقيمهم لتكون حياتهم أفضل، ولتتغير احتياجاتهم نحو الأفضل أيضا.

وهكذا فإن الحياة الثقافية والفنية المزدهرة في المدن، البيوت والمقاهي والمسارح والأسواق، تؤشر إلى قدرة الناس على تطوير أعمالهم وتحسين حياتهم ومرافقهم، وقدرتهم على جعل أسلوب حياتهم وأعمالهم يؤدي إلى مزيد من التقدم، كيف تكون البيوت والأطعمة والملابس أجمل وأكثر ملاءمة للحياة وأقل تكلفة من غير ثقافة وأسلوب حياة ينقدها ويراجعها ويجعلها جزءا من حياة الناس اليومية في مجالسهم وثقافتهم وأفكارهم؟

إن تحول الأغلبية الكبرى من السكان إلى أهل مدن يعني مجموعة من الحقائق والتحديات، وهي كيف يجب أن تتحول الثقافة والسلوك والعلاقات لتلائم المدن في

طبيعتها وتنظيمها وروحها؟ وكيف تعوض المدن ما تخسره أيضا من موارد وأعمال وسلع وخدمات كانت تؤديها القرى؟ أو كيف يعاد تنظيم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي كان يؤديها الريف؟ وكيف تستوعب المدن الأعداد الهائلة من القادمين إليها من الريف؟ كيف يعاد تخطيط المدن اجتماعيا وتنظيميا وعمرانيا لتستوعب الوظائف والتحولات الجديدة؟ ما الأدوار الجديدة للمدن وما الأدوار المستغنى عنها؟

لقد بدأت المدن وظلت على مدى آلاف السنين مركزا لمجموعة من البلدات والقرى المحيطة ووحدات الجوار أو الأحياء السكنية، يمثل مكانا للقاءات الجماعية والموسمية وتسويق وتخزين وتبادل المنتوجات والسلع، وإدارة وتنظيم وحماية السكان والموارد والأملاك، .. لكن الأماكن اليوم كلها صارت مدينة، كأن العالم كله مدينة واحدة، وفي ذلك تغيرت علاقة الناس بالأماكن والمرافق وتغير أيضا أسلوب الحياة والعمل، وتغيرت اتجاهات النقل والتحرك للناس باتجاه أعمالهم ومصالحهم وإقامتهم، وتتغير بطبيعة الحال العلاقات الاجتماعية والأدوار والعمليات التنظيمية المتعلقة بحياة الناس وأعمالهم وأسواقهم وخدماتهم.

واليوم ونحن نتأمل في موجات الكراهية والتطرف والعنف والجريمة والانتحار والحوادث والضغوط النفسية والاجتماعية أو ضعف وتراجع المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والماء والكهرباء والاتصالات وعجزها عن استيعاب المواطنين والمقيمين وخدمتهم، والضغوط التي تتعرض لها الطرق والارصفة والمباني والساحات والحدائق والأسواق، والسلوك الاحتكاري للشركات والمقاولين، والضعف والرداءة في الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات الاتصالات والمولات والأسواق، والتيه والإذعان في علاقة المواطنين بموردي السلع والخدمات، والتحالف الفظيع بين السلطة والتجارة، وتسليع الأرض والمعرفة والتعليم والصحة والثقافة والفنون والرياضة على نحو يحرم منها معظم المواطنين أو يصنفهم في طبقات اجتماعية واقتصادية معزولة تتنامى

بينها الفوارق والكراهية؛ فإن مبتدأ الحلول هو العودة إلى المدينة بما هي ابتداء الساحة/ الجورة (agora) التي يلتقي فيها الناس للتقاضي والبيع والشراء والصلاة والمتعة والترفيه والتعارف والتزاوج والتبادل والتعاون والتنافس واللعب والرياضة والشعر والموسيقى والفنون والتشاور .. والإبداع

ومن المكان نفسه يتشكل البناء وصناعة الأثاث.. لا تستجلب مواد البناء والأثاث من بعيد لتقحم في المدينة أو في المكان، ففي ذلك تعطيل للموارد وغفلة عن فرص أقل كلفة في البناء والتصميم... وفي طبيعة المكان الجغرافية وقربه من الصحراء والبحر تفتح المدينة قلبها للشمس والرياح وتكون البيوت والغابات والسهول تحكي تماما او بنسبة كبرة مواد البناء واتجاهات النوافذ والشرفات والاطلالات والمقاعد والأسرة والأدوات المنزلية والطعام والطهو واللباس،...

والأسواق والمصالح والأعمال تنشأ من تطلعات الناس واحتياجاتهم والموارد القائمة في المكان وحوله، وفي ذلك تتشكل اتجاهات الإقامة والسكن وتصمم البيوت أيضا في سعتها وقربها من العمل والمدارس والمرافق ... المدينة تقدم للناس زينتها ومواردها والناس يتبعونها ولكنهم لا يفسدونها...

في ندرة المياه والطاقة تتشكل فرص لجمع المياه وتحلية مياه البحر وتكرير المياه المستخدمة في المنازل وأدوات ووسائل الطاقة المتجددة .. ويشكل الناس بأنفسهم جمعيات وشركات ومصانع وتقنيات لإدارة وتنظيم المياه والطاقة، ولكن الانفصال بين حياة الناس وولايتهم وبين التزود بالماء والطاقة يجعلهم غرباء مستضعفين... لا معنى للانتخابات النيابية والبلدية والنقابية والاجتماعية من غير ولاية على الماء والطاقة والتعليم والصحة والاستهلاك والثقافة والفنون والترفيه..

وقد أظهرت تجربة منع استخدام السيارات في ظل جائحة «كوفيد 19» عيوب

التخطيط العمراني والاجتماعي لمدننا وأحيائنا، وبدا في غاية الأهمية ما كان يقال عن المدن والبلدات والأحياء والشوارع والأرصفة في بلادنا، وأنها مصممة على نحو عدائي مع المواطن أو على الأقل تتجاهل وجود الناس واحتياجاتهم.

لقد ردتنا جائحة كوفيد 19 أو يفترض أن تردنا إلى الحقائق الأساسية، فالمدن في روايتها المنشئة هي أطفال يمشون إلى المدرسة ويعودون إلى بيوتهم، ورجال ونساء يذهبون مشيا على الأقدام إلى أعمالهم ومصالحهم ويعودون إلى بيوتهم، وفي ذلك يجب أن يكون في حدود دائرة قطرها ألف متر معظم ما يحتاج إليه الساكنون في هذه الدائرة، من مدارس وأسواق وخدمات واحتياجات، وهذا ليس اختراعا جديدا، فالعالم على مدى آلاف السنين ينظم حياته على هذا النحو. ما الذي حدث لنا لتكون مدننا وبلداتنا كأنها هباء منثور؟ في جميع أنحاء العالم وعلى مدى التاريخ والجغرافيا ترتبط حياة الناس اليومية بالمشي على الأقدام، وهكذا أيضا تخطط الشوارع والأرصفة والمرافق والمباني والحدائق والأسواق وتتشكل القرى والبلدات والأحياء، ثم الانتخابات العامة والجمعيات والأندية والقيادات الاجتماعية،.. وبغير ذلك لن يكون في مقدور الناس أن يعيشوا معا.

ربما يكون ثمة حاجة ضرورية لإدخال الدراجات الهوائية في نظام النقل والمرور في المدن والبلدات، .. أعتقد أننا بذلك سوف نخفض الزحام وهدر الطاقة بنسبة كبيرة وسوف تتحسن لياقة الناس والشباب والصبايا الاولاد والبنات، لنتخيل طلبة المدارس والجامعات يذهبون ويعودون كل يوم على دراجاتهم، سوف نحل مشكلة تنقل مليوني طالب وطالبة يذهبون كل يوم ويعودون الى بيوتهم، وتختفي مشكلات السمنة والكحول والاكتئاب والسكري والضغط، ويقل استهلاك الوقود ويختفي الزحام وربما يقل استيراد السيارات، ويتعرف المواطنون اكثر على بلادهم واحيائهم وعلى بعضهم بعضا، سوف تنشأ صداقات وعلاقات جديدة ايجابية.. لا نحتاج لأجل

كل هذا التقدم سوى قدر قليل من الخيال وكثير من حسن النية!

الدراجات الهوائية من أهم الاختراعات الانسانية واعتقد أنها الأكثر أهمية وجدوى في النقل الفردي. ومازالت الدراجات الهوائية والكهربائية البسيطة جزءا رئيسيا من شبكات البريد وتوصيل الخدمات، ويستخدمها عشرات الملايين حول العالم، وتتحول إلى تقاليد في الحياة اليومية والتسوق في دول أوروبية وخاصة الاسكندنافية.

الحال أن العيش معا في المدن هو قدرة الناس على معرفة بعضهم بعضا والتعاون والتنافس والتشاور، وأن يلعب الأطفال والفتيان معا في أمان ويشكلون فرقا رياضية وفنية وأعمالا تطوعية، ثم يكون في مقدور الناس أن يعرفوا على نحو دقيق احتياجات بعضهم بعضا ويوفروها بكفاءة ودون كلفة أو جهود إضافية، وسوف يدبرون أيضا الرعاية الاجتماعية والصحية ويلاحظون احتياجات المرضى وكبار السن والمعوقين، ويديرون معظم حياتهم واحتياجاتهم بمواردهم الذاتية أو بحصة من الموارد العامة وسوف يحققون وفرا في المال العام وتفعيلا للإنفاق وضمانا وترشيدا للعمل والخدمات.

لكن وعلى أي حال فإن الجائحة كانت فرصة مهمة للتفكير وإعادة التفكير في التنظيم الاجتماعي للمواطنين ليكونوا أكثر قدرة وفاعلية في المشاركة وفي تحمل المسؤولية، بل هي أيضا مراجعة شاملة واستراتيجية للمؤسسات والأفكار والفلسفات المؤسسة والمنظمة للدولة الحديثة المركزية. هي لحظة وعي تاريخية قد نحتاج إلى مائة سنة حتى نستعيدها مرة أخرى، وإذا لم تتغير الذهنية العامة المحركة والمؤسسة لأفكارنا ورؤيتنا لما نحب أن نكون عليه وما يجب فعله لنكون ما نحب، ونتساءل بجرأة ووضوح حول كل فكرة أو مؤسسة هل بقي لها حاجة، هل ثمة حاجة للاستغناء عنها أو تغييرها، ولا بأس أن نتذكر متى وكيف نشأت المؤسسات والأعمال والمهن والوظائف والسلع والخدمات ومتى وكيف جرى تنظيمها على هذا النحو، ذلك أن تحويل واقع عملي ومعيشي أو تنظيمي أو سياسي إلى مبادئ مقدسة وثوابت وطنية يمنع التفكير الصحيح

ويحمي طبقات ومصالح لم يعد لها حاجة أو أهمية، نحتاج ليس أقل من أن يجتمع الناس جميع الناس حسب أمكنتهم وأعمالهم ومصالحهم ويتساءلوا من جديد ما ذا يريدون وماذا يحتاجون وماذا لا يريدون وماذا لا يحتاجون. وأن يبدأوا من لحظة الخوف والبقاء السائدة ليفكروا في مستقبلهم.

ففي ظلّ الخوف الذي يكتسح عالمنا الآيل للسقوط، والعالم المقبل غير الواضح، لم تعد الفلسفة السائدة والمنشئة لعالمنا ومؤسساتنا وواقعنا قادرة على حماية وعينا بذاتنا، ولا تشكيل وعي جديد، ولا نملك أيضاً القدرة على انشغالات غير البقاء، ومواجهة الخوف على وجودنا وأعمالنا ومصائرنا، لكنّها بطبيعة الحال، مرحلة انتقالية محدودة؛ إذ سوف تبدأ الموارد الجديدة بالتشكل، ومعها أسواقها ونخبها وأفكارها وفلسفتها.

السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تعكس ولاية الناس على مواردهم ومصائرهم، فهي ببساطة تعبر عن المصالح والتشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة، ولا تهبط على الناس محملة بالوعود والتهديد والأفكار، ولا تنشئ التنمية والأسواق والمجتمعات ولكنها تنظمها كما تريد أغلبية الناس مع الحفاظ على حقوق الأقلية، ولا تملكها ولكنها مفوضة من الناس بإدارة وتنظيم الموارد، وهي في ذلك تبقى أو تعزل أو تغير وتطور وفق نجاحها أو فشلها في إدارة وتنظيم الموارد بعدالة وكفاءة!

تبدأ إقامة الناس وحياتهم حول الطاقة والماء، وعندما تستطيع المدن والبلدات والمجتمعات توفيرها وتنظيمها من الموارد المتاحة في الطبيعة، فهي بذلك تنشئ أسباب الحياة والتقدم والنمو، وأسوأ ما اصيبت به البلدات والمجتمعات هو الإسراف في جلب الطاقة والماء من الخارج، بل والاعتماد على ذلك كليا، فذلك يستنزف الموارد، ويجعل المدن والبلدات والمجتمعات والأسواق مفتعلة وغير مستندة إلى أساس مكين، .. جميع المدن والبلدات في التاريخ والجغرافيا تشكلت حول الموارد الطبيعية، والناس تتبع هذه الموارد ولا تقيم وتعيش كيفما اتفق ثم تنقل لها المياه والطاقة في مكان إقامتها،.. الا إذا

كانت في تجمعها وإقامتها تنشئ موارد أخرى تزيد أهمية وقدرا على نفقات الماء والطاقة بحيث يكون ثمة فارق إيجابي بين الخسائر والنفقات وبين الموارد الناشئة حول هذه الإقامة المخالفة للطبيعة والمنطق!

اليوم ثمة فرصة تقنية ومالية متاحة لتدير كل بلدة ومدينة مواردها الخاصة من الطاقة والماء اعتمادا على الشمس والرياح وتجميع المياه وتكريرها! وبذلك فإن المجتمعات والبلدات سوف تنشئ مقومات وجودها وحياتها، وتوقف نزف الواردات في الطاقة وفي سلع اخرى، وهذا التوازن بين الصادرات والواردات هو الخطوة الأولى للنمو الاقتصادي ودوران المال في البلد وبين الناس، وتشكل هذه الطاقة المتاحة أساسا للحياة والصناعات والمشروعات والخدمات والأعمال الحرفية،...

والماء المفترض الحصول عليه من الموارد المتاحة والقريبة أيضا وبلا تكاليف هائلة وليس على حساب المناطق والمجتمعات الأخرى يفترض أن ينشئ بالإضافة الى الشرب والاستخدامات المنزلية اقتصادا زراعيا يوفر جميع أو معظم الاحتياجات الغذائية للبلدات، وتنشأ حول هذه الزراعة أسواق وصناعات غذائية أساسية، لا أتحدث عن الاكتفاء الذاتي من القمح والحبوب، ولكن يمكن توفير معظم الاحتياجات اليومية والغذائية الأخرى والتي نستوردها بكميات هائلة، الفريكة، والمربيات والمجففات والعصائر، واللحوم والحليب ومشتقاتها والجلود،... وهذه السلع تنشئ سوقا استهلاكية في كل بلدة إضافة بالطبع إلى الدخان والبيبسي وبطاقات الهاتف، فلم تعد فرصة لنجاح مؤسسة بقالة أو تموين بدونها!! وحول هذه الموارد والأسواق تنشأ بطبيعة الحال أعمال ووظائف وعلاقات اقتصادية واجتماعية وأسواق خدماتية، النقل والصيانة والتدريب والتعليم والرعاية والمهن والحرف والإعلام،... والأندية والجمعيات والأحزاب،..

كيف تعبر الانتخابات عن أهل المدن والأعمال والمهن؟ وكيف تتعامل معها الأحزاب والحكومات والمجتمعات والشركات؟

ولكن السؤال يمتد أيضا إلى الإصلاح بعامة وليس فقط العمل لتحقيق حياة كريمة، فبعد قرن أو يزيد من هيمنة الحركات الجماهيرية والشعبوية على المجتمعات، هل ثمة فرصة لعمليات تجمع وإصلاح جديدة ليست قائمة على مخاطبة الجماهير بمطالب كبرى عاطفية، أو بقضايا كبرى؟ لماذا تهب علينا مثل العدوى الحركاتُ والأفكار الجماهيرية والمتطرفة، ولم يحدث مثل ذلك في التحولات الثقافية والاجتماعية السلمية والعميقة التي هبت على العالم، وغيرته تماما بهدوء أو بدون صدامات ومواجهات دموية عنيفة.

لم تسقط الشيوعية والاستبداد في الاتحاد السوفييتي وأوروبا بثورة جماهيرية شعبية ولا بحملة عسكرية خارجية، ولم تسقط الشيوعية في حروب شوارع ومظاهرات عنيفة وصاخبة، ولكنها سقطت سقوطا مدويا دراميا مؤثرا، وكانت التحولات الكبرى التي جاءت بها تحولات كبرى هادئة وسلمية ظاهرا ولكنها على قدر من الضخامة والجذرية يفوق الحركات الراديكالية والعنيفة.

ليست وحشية المدن وقسوتها قدرا حتميا، أو أسلوبا تلقائيا للحياة فيها، بل العكس هو الصحيح، فالمدن عادة دافئة وحميمة، وغالبا ما تكون العشوائية والوحشة والاغتراب في المدن مردها إلى عجز الناس وإدارات المدن عن توفير وتهيئة أساليب للحياة والإقامة والعلاقات ملائمة للمدينة، كيف يمكن الجمع بين الفردانية في المدن والتعاون والدفء في العلاقة؟ كيف يمكن بناء الانتماء والمشاركة وفي الوقت نفسه تشكيل الخصوصية والعزلة الإيجابية الضرورية للمدن وسكانها؟

ويتيح التعايش التلقائي والمتواصل فرصا للتشكل الاجتماعي والثقافي للناس والتجمع على اساس مصالحهم واولوياتهم، من قبيل التعليم في مدرسة الحي التي يدرس فيها اطفالهم، والمباريات الرياضية والترويح في النادي، والانتخابات المحلية والنيابية التي تجري، والتنسيق والمشاركة مع السلطات والشركات لأجل رفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات، ومواجهة المشكلات والتحديات

والاحتياجات الاجتماعية والصحية، مثل رعاية الأطفال والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة، والاستهلاك، والجرائم والإدمان، أو توفير الاحتياجات الأساسية بأفضل مستوى وأقل تكلفة مثل الماء والكهرباء، والخدمات الصحية والاجتماعية،...

ويمكن بمستوى اكثر تقدما من العمل المؤسسي المجتمعي تشكيل جمعيات ومنظمات للمجتمع المدني تعني بقضايا كثيرة جدا ومفصلة من أساليب الحياة وتطويرها، مثل حماية المستهلك، حمايته على نحو أكثر تفصيلا من الاستهلاك العام، مثل جمعيات أكثر تخصصا وخبرة في حماية عملاء البنوك، والمستفيدين من خدمات الكهرباء والاتصالات والتأمين، وإدارة المخلفات والنفايات وتدويرها، وبعضها يمكن إعادة استخدامه بسهولة، وبعضها الآخر إلى معالجة تقنية، وتطوير العلاقة بين المواد المستخدمة في البناء والاستخدام المنزلي وأمراض الحساسية والربو، والعلاقة بين تصميم المبنى واسلوب الحياة، السلام، الكرم والتسامح، العنف، الهدوء، الخصوصية، الانكفاء، الإطلالة، الثراء والفقر، التواضع، الجمال، السمو، السيطرة، الكفاية، المروءة، العمل والتعليم في البيت، التعاون، الفردية، العزلة، المشاركة، الكثافة السكانية، وهكذا فإن الناس في المدينة قادرون على التجمع وفق منظومة من المبادرات والأعمال التي تجعل لحياتهم معنى وتمنحهم أيضا الانتماء والمشاركة، .. والتقدم أيضا.

لقد ثبت في التاريخ والجغرافيا أن المجتمعات تتحرك أساساً حول العدل والحرية، وثبت أنهما (العدل والحرية) المطلب الاكثر تجميعاً للناس، وما يعني المجتمعات والطبقات الوسطى في هذا المجال هو تكريس العدل والتنافس العادل في العمل والوظائف والعطاءات والانتخابات، وتحقيق العدالة الاجتماعية بغض النظر عن الانظمة والسياسات الاقتصادية المتبعة، وربط الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية بالمصالح الأساسية للمجتمعات: الضرائب، والضمان الاجتماعي، والرعاية، وتحسين الخدمات والمرافق، تحسين الحياة ومستوى المعيشة والرفاه، وتمكين المجتمعات بالفعل من التأثير

والمشاركة في الحياة العامة والسياسات، والمساهمة في صياغة وتعديل التشريعات على النحو الذي يخدم مصالح المجتمعات.

المصالح ديبلوماسية إلهية، هي أفضل ما يجتمع الناس حوله، فالعدالة والحريات والعقد الاجتماعي، والتشريعات والمؤسسات والثقافة والفنون تشكلت أساساً حول مصالح الناس واحتياجاتهم، وبغير هذه المصالح أساساً للتجمع والتشكل تكون البرامج والأعمال عرضة للخواء والهدر، ولذلك فإن الخطوة الأولى في تنظيم علاقات المجتمعات مع الحكومة والشركات، هي تنظيم المصالح، ببساطة هي تنظيم وإدارة الضرائب والاستهلاك.

ويفترض من الناحية التنظيمية أن تتوزع المجتمعات صيغتان للتشكل والتجمع: الأمكنة، والمصالح والأعمال والمهن، في الأمكنة يجب أن يكون حكم محلي مجتمعي فاعل وشريك في التنمية والخدمات، يملك أو يشارك في شكل أساس ورئيسي في التعليم والخدمات والمرافق الأساسية للمكان (المحافظة، البلدية، الحي) ويدير علاقات شراكة ندية ومتكافئة مع الشركات التي تورد الخدمات ومع الحكومة التي تنسق وتراقب وتشرف على تنظيم الأعمال والخدمات، وهكذا تنشأ المجتمعات، ومنظومة اجتماعية وثقافية تعبر عن هذه الموارد والاعمال وتضمن زيادتها واستمرارها وتجددها، فيقاس تقدم الثقافة وفاعليتها بمقدار تجديدها للموارد.

وفي العلاقة بين الحكومات والشركات والمجتمعات حول تنظيم وإدارة الموارد (الماء والطاقة والزراعة والصناعة والتجارة، والخدمات) تنشأ الأعمال والمهن، ويكون التوازن في تنظيم هذه العلاقة بين الأعمال والسلطات والشركات والمجتمعات، وهكذا تتشكل وتنشأ المدن والتجمعات السكانية) وإن لم تكن للمدن علاقة صحية وطبيعية مع الموارد والأعمال فيكون هدف العمل والمجتمعات والنضال تصحيح هذه العلاقة، وهذا هو جوهر النضال والصراع والتعاون والتنافس والإبداع أيضاً، وفق ما تراه أفضل لتنظيم

الموارد وتعظيمها، وينشأ أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي على النحو الذي يجعل الحياة أفضل، ويواصل تحسينها، ويكتشف ما يعوق ويمنع ما تتطلع إليه المجتمعات والطبقات، وفي الفرق بين ما تتطلع إليه وتدركه وتعيه المجتمعات وبين الواقع المتشكل يكون التنافس والمشاركة، والإبداع والاقتراحات والأفكار.

وعندما تختل هذه المعادلة أو السلسلة من الأعمال والتشكلات ينفرط عقد المصالح والمجتمعات والسياسة والاقتصاد والثقافة، يجب التأكد أنها تعمل معاً وفي سلسلة تؤدي إلى بعضها البعض، الاحتكار مثلاً يمنع التنافس والعدالة، فتتراجع الديموقراطية والانتخابات، ويغيب الإبداع والتقدم، وتتخلف الثقافة والفنون، لأن غياب الحوافز يشكل منظومة فيروسية تصيب كل أدوات العمل وأوعيته بالخلل والارتباك. وهكذا يكون العقد الاجتماعي بين الناس والحكومات وجميع الفئات على حماية هذه المنظومة والتأكد من أنها تعمل وفق القواعد والمصالح المعبرة عن جميع الفئات والناس، وبغير ذلك فلا معنى للانتخابات والأحزاب والنقابات والجمعيات والثقافة والتنمية والإدارة والتعليم.

تشكل المدن والمجتمعات المستقلة شرطا أساسيا لقيام تجمعات وبرامج سياسية واجتماعية تتجادل فيما بينها أو تجادل السلطة والشركات وفي ذلك تنشأ أحزاب وحركات سياسية واجتماعية تؤثر على الحكومة والبرلمان والشركات والسوق والاستهلاك واتجاهات العرض والطلب، وبرامج لإدارة الخدمات والمؤسسات وإصلاحها وتطويرها،.. وكل عناصر ومكونات العمل العام الديمقراطي... فالديمقراطية تحميها قواعد اجتماعية تؤمن بها وتجد فيها مصالحها!

والدرس البديهي والممكن التقاطه ببساطة ووضوح في غياب أحزاب وجماعات سياسية واجتماعية قادرة على بناء برامج تتمتع بتأييد وتمويل قواعد اجتماعية حقيقية ومتماسكة، فلا يمكن الحديث عن إعلام حرّ ومستقل من غير مجتمعات ومدن مستقلة،

ولا يمكن أيضا الحديث عن العدالة والديمقراطية والتنافس السلمي العادل على الفرص وعلى السلطة أيضا من غير وجود قواعد اجتماعية من الشباب والطبقات واصحاب المصالح والمهن والاعمال، .. وهذا يفسر أيضا ببساطة لماذا تصعد الجماعات الدينية والعشائرية، ففي غياب المدن والجماعات التي تتشكل وراء أهدافها ومصالحها يلجأ الناس إلى الروابط القرابية والدينية لحماية أنفسهم ومصالحهم.

تقوم فكرة المدن والمجتمعات المستقلة على النظر إليها باعتبارها قوة ثالثة وشريكة في الدول إلى جانب الحكومات (القطاع العام) والشركات (القطاع الخاص) لتحقيق توازن بين مراكز القوى والتأثير ورفع مستوى الخدمات الحكومية والشركاتية، ولتتمكن المجتمعات من تحقيق واجبات المواطنة في علاقتها مع السلطة التنفيذية، وحماية نفسها كمستهلك في علاقتها مع القطاع الخاص، ولتجنب الشراكة والتحالف بين السلطة التنفيذية والشركات في مواجهة المجتمعات.

وتسمى الفكرة أحيانا «تمكين المجتمعات» باعتبار أن التنمية تكمن في مساعدة المجتمعات أو تمكينها لتكون قادرة على تنظيم نفسها وإدارة مواردها وحقوقها واحتياجاتها الأساسية والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم والسياسات والتشريعات على النحو الذي ويوسع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجعل مؤسسات الحكم والإدارة العامة أمينة وقادرة على التعامل مع التفويض الذي منحه المواطنون لها للتصرف بالموارد والضرائب العامة وفق مصالح المواطنين واتجاهاتهم، ويمكنها (المجتمعات) من تحقيق توازن مع السلطات والمؤسسات ومن محاسبة هذه المؤسسات ومراقبتها وتوجيهها، ويجعل مؤسسات القطاع الخاص التي تورد الخدمات الأساسية والاستهلاكية كالتعليم والكهرباء والاتصالات والصحة والتأمين والسلع الأساسية وغيرها تورد خدماتها إلى المستهلك (المجتمعات) في أفضل مستوى يتفق مع الثمن الذي تحصل عليه.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة

والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك والمشاركة وحماية نفسها من استغلال السلطات التنفيذية والشركات واعتداءاتها على المجتمعات والأفراد.

وعندما بدأت الدولة تتخلى عن كثير من الخدمات والأعمال التي كانت تؤديها، وتسندها إلى القطاع الخاص، كالمناجم والتعدين والكهرباء والاتصالات والنقل والبريد، وأفسحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار في الخدمات التي تؤديها مثل التعليم والصحة والسكن، تبع ذلك تحولات عميقة في قوانين العمل والعلاقات مع السلطة والعلاقة بين المجتمعات والشركات والعلاقة بين السلطة والشركات، وكانت التحولات في مجملها إضعافا للمجتمعات وقدرتها على إيصال صوتها والتأثير في القرارات العامة المتعلقة بحياتها ومشاركتها السياسية والعامة، وتعرض مستوى المعيشة والدخل لتراجع كبير، فقد أضعفت (ربما عمدا) المؤسسات الحكومية الخدماتية وتوقف الكثير منها، وصار لزاما على الطبقة الوسطى أن تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتراجع مستوى جودة ونوعية كثير من الخدمات والسلع، وارتفعت تكاليف الحياة والسلع والخدمات الأساسية، وفي الوقت نفسه وجدت المجتمعات أنها معزولة بلا حول ولا قوة في مواجهتها مع التحالف النخبوي للشركات والحكومات، وتضاءلت فرص الابتعاث والتدريب في العمل والتنافس العادل على الوظائف والأعمال والفرص والترقية، والحصول على مستوى كريم من العيش والاحتياجات والخدمات الأساسية ضمن الدخول المفترضة والمتوقعة لهذه الفئات من المجتمع. كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكا للحكومات والشركات على قدم المساواة، بحيث تكون قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر في السياسات والقرارات وفي تحديد خياراتها وتنويعها وتعددها؟

إن التحولات التكنولوجية الجارية تمنح فرصا كبيرة وجديدة تضيف إلى ضرورة وجود

مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

وتتكون اليوم أدوات جديدة لفهم المجتمعات، واستقرارها، وتسييرها، تختلف عن السيطرة والتسويات مع النخب والقيادات السياسية والاجتماعية ورشوتها، فالمعرفة المتاحة، والشبكية الإعلامية والمجتمعية والاقتصادية الناشئة تغير كل شيء في حياة الناس والمجتمعات والدول وعلاقاتهم.

إلى أين تمضي المدن في ظل اقتصاد المعرفة؟ ما الاتجاهات الممكنة للمدن والتمدن في مرحلة جديدة تختلف عما مضى وتنشئ تحولات كبرى في الموارد والسلطة والعمل والتعليم والعلاقات وما يتبع ذلك بطبيعة الحال من اتجاهات في أسلوب الحياة والثقافة والسكن والإقامة؟

تحكي المدن قصة الإنسان في سعيه إلى الاستقرار، بما يعني ذلك بطبيعة الحال العدل والأمن وفرص البقاء من غير حاجة إلى الرحيل بحثا عن الطعام والدفء والأمن، وعندما استطاع الإنسان أن يجد ذلك وهو مستقر في بيته ومحيطه كان قد احتاج إلى قرون طويلة من الإبداع والتطوير، .. فعندما استطاع الإنسان أن يوفر أدوات وتقنيات البقاء طوال العام وجد أنه في حاجة إلى تنظيم اجتماعي يحمي الاستقرار وينظم تبادل الوفرة في السلع، فكانت المدينة من «الدين» بمعنى العدل أو القانون.

ليس صعبا ولا مكلفا أن يكون في شبكات التواصل الاجتماعي مواقع ومجموعات حول الأمكنة والمدن والقضايا والخدمات والمؤسسات. لكن الأكثر ضرورة هو أن يتشكل وعي واضح بالأولويات والأهداف التي يُشغل بها النشطاء والمشاركون في هذه

التشكلات.

تتيح شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي المجال واسعا لتنظيم المدن والمجتمعات، وتشكيلها حول قضاياها وأولوياتها. وبذلك، فإن المجتمعات والمدن قادرة اليوم، بسهولة، على بناء مؤسسات وتجمعات من غير تكلفة مالية، وبإمكانات فنية متقدمة، وقدرات عالية على التأثير والتجمع. إذ يمكن، بسهولة ومن غير تكلفة، بناء مجموعات وشبكات، تستهدف التأثير على السلطة والمجتمعات والأسواق، مثل رصد حالات الظلم والفساد والرشوة والتقصير، والتشهير بها ونشرها؛ وإنشاء مجموعات نقاش وتواصل محدودة وضيقة للأحياء والبلدات، لتقييم أداء المؤسسات المحلية ورصد مشكلاتها: المدرسة والعيادة والنادي والحديقة والمكتبة العامة والفضاءات العامة، والخدمات البلدية والاستهلاك. ويمكن تحويل سكان الحي أو البلدة، إلى مجموعة واحدة تتبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الأساسية والمشكلات التي تهم ساكني الحي، والتشاور حول تحسينها، والتواصل مع وسائل الإعلام والمعنيين بها.

ويمكن بناء شبكات وبرامج رقابية على المؤسسات والأعمال المحيطة. ويفضل تحديد الأهداف والمجالات وتضييقها، لتكون على مستوى المدن والمجتمعات المحلية، ففي ذلك تواصل أكثر خبرة وحميمية، وأكثر كفاءة وفاعلية؛ فتكون المدارس والعيادات والبلديات ودور العبادة والمحال التجارية والمطاعم، والتي يفترض أن يعرفها ويتعامل معها جميع الساكنين. ثم تتطور علاقات السكان ببعضهم، لتنظيم عمليات الانتخاب البلدية والنيابية والنقابية وتطويرها، وتقييم أداء النواب وأعضاء المجالس البلدية والنقابية، أو لبناء شبكات تعاون وعلاقات اجتماعية فاعلة ومفيدة.

ويمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة، والمركزية الكبرى، أن تطور، من خلال الشبكة، ولايتها ومشاركتها الثقافية، ووعيها ذاتها ووجودها، فتكون فضاء مفتوحاً للمعرفة والخبرات في الشعر والموسيقى والطهو واللباس والمسرح والقصة والرواية والعمارة

والأثاث. ويمكن، أيضاً، تقديم المعلومات والخبرات المتاحة في تصميم البيوت والملابس وتطويرها، وحل المشكلات القائمة. ويقيّم المشاركون، أيضاً، أداء المؤسسات الثقافية والفنية، ويتولون بأنفسهم تطوير الثقافة والفنون ورعايتها، بدلاً من وصاية المؤسسات العامة والخاصة، ولتكون شريكة، وليست وصية على الناس وثقافتهم.

وفي إنتاج الناس ثقافتهم ووعيهم، يبدأ الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالتبلور والوضوح لدى المجتمعات والنخب؛ فما يشكل الناس أفضل من أي شيء آخر حول مطالبهم وأهدافهم، هو القدرة على التعبير عنها ثقافياً وفنياً. ففي الثقافة والفنون، تستودع الأمم، كما يقول هيغل، أسمى أفكارها. والنقطة الأساسية، هنا، أننا بالشبكية نحرر الثقافة والفنون من الهيمنة والوصاية، لتكون ملكاً للمجتمعات، ولتدير بها برامجها وقدراتها على تقييم البرامج والقيادات السياسية والاجتماعية.

ليست الشبكية مجرد تقنية يجري تطبيقها، سواء في الإصلاح أو التأثير أو التسويق أو في أي اتجاه، وإنما هي منظومة جديدة تغير الاتجاهات العامة والاجتماعية للناس، وتكرس فلسفة ومفاهيم وقيماً جديدة، أو تعزز قيماً ومُثلاً جميلة معروفة من قبل.

يجب التذكير بأن ذلك لا يحدث تلقائيّاً، ولكنه يتحقق بالوعي والإدراك المفترض أن يصاحب التقنيات الجديدة. وما تعنيه الشبكة ويجب أن تدركه المجتمعات والجماعات الإصلاحية، هو المساواة التي تكاد تكون مطلقة أو مثالية، ففي هذه القدرات المتساوية في المعرفة والوصول إلى مصادرها، يجب/ يفترض أن تنشأ مساواة اجتماعية جديدة ومختلفة. والتقنية كانت على الدوام أداة في المساواة الاجتماعية، والاقتراب منها، لكنها اليوم في الشبكية ممكنة جداً، وبمستوى غير مسبوق.

وفي القدرات التقنية الجديدة والمساواة المصاحبة، لم يعد ثمة فرصة لبقاء الهرمية التي ظلت قائمة على مدى التاريخ... العالم أصبح شبكة ولم يعد هرماً، وفي الشبكة، لا

توجد نخب وأقليات تهيمن على القواعد، بل كل عضو فيها من يستطيع الوصول إليها، ويصبح مركزاً مساوياً في أهميته وتأثيره لكل عضو آخر في الشبكة. وفي هذه المساواة الجديدة، وفي انهيار الهرم، تتشكل مجتمعات وقيم ونخب وفرص، وتذهب أخرى.

لم يعد مبالغة القول إن المدن تشكل مدخل الإصلاح الشامل، وبناء مجتمعات التسامح ومواجهة التطرف. وهي أيضاً مدخل تعزيز وتمكين الطبقة الوسطى. وبعد اكتساب دعوات حماية البيئة ومواجهة التلوث صدقية عليا، وتحولها إلى أولوية عالمية، كما في قمة كوبنهاغن ومناسبات عالمية كثيرة أخرى، أصبحت العودة إلى أسلوب حياة الطبقة الوسطى أولوية. لكن، هل تصلح البيوت والمدن والبلدات والأحياء والطرق والمرافق التي تقام وتخطط في بلادنا للحياة الإنسانية المعاصرة؟ هل يمكن الحصول على عمارة أفضل من غير تكاليف إضافية؟ هل يمكن تحسينها من غير تدخلات مكلفة ومرهقة؟ وربما يكون السؤال الأكثر إيلاماً من ذلك كله: هل تضر أم تفيد أنظمة البناء وتخطيط المدن والطرق بالبيئة والزراعة ومصادر المياه وأسلوب الحياة؟

اليوم، وقد أصبحت البيئة والمياه والزراعة تحدياً رئيساً ومصيرياً يؤثر في كل قراراتنا وأسلوب حياتنا، وأصبح تفسير التطرف والجريمة مرتبطاً بأسلوب الحياة وتصميم المدن ومرافقها، فإننا بحاجة كبيرة إلى مراجعة أنظمة التخطيط العمراني والاجتماعي المتبعة. فلم يعد ذلك الموضوع ترفاً تنشغل به فئة من الناس دون غيرهم، ولا موضوعاً متخصصاً تشغل به فئة من المهندسين والمتخصصين، لكنه وإن كان يحتاج إلى خبرة وتعلم، أصبح ثقافة عامة ضرورية لكل مواطن. ولا أعني بالقول إنه ثقافة عامة أنه موضوع سهل يمكن فهمه واستيعابه وتعلمه، مثل القضايا العامة والسياسية على سبيل المثال. ولكنني أعني ضرورة أن ينشغل بتعلمه وفهمه كل مواطن، وألا يظل شأناً متخصصاً بفئة من الناس.

ثمة عشوائية اجتماعية وثقافية وعامة في السكن والإقامة والبناء، لا تلتفت إليها الأنظمة الفنية والتقنية في التخطيط، ولكنها في نتائجها وتبعاتها تدمر منظومة الحياة والموارد

والأنظمة الاجتماعية والثقافية المشكّلة لحياة أفضل، والمنشئة للتقدم والإبداع. إذ يفترض أن يتم اختيار مواقع البيوت، وأن تخطط الأحياء والبلدات والمدن، على النحو الذي يحمي الموارد الطبيعية والمياه والأراضي الزراعية والأودية والسيول وأحواضها، فتجنب هذه المناطق كل أشكال البناء والطرق والاعتداء عليها والإضرار بها، وتصمم الطرق على النحو الذي يمنح الحي الهدوء والخصوصية، كما تتيح للأطفال والمعوقين وراكبي الدراجات والراغبين في المشي، القدرة على التحرك والمسير بأمان وسهولة. وكذلك أن تخصص لكل حي أو بلدة أسواق ونواد ومدارس وحدائق ومكتبات وساحات وملاعب، يمكن الوصول إليها مشياً على الأقدام، بحيث يكون المشي على الأقدام أو بالدراجات الهوائية الوسيلة المتبعة غالباً في الذهاب إلى العمل والسوق وأماكن العبادة والنوادي والساحات والملاعب والحدائق. ويستطيع الأطفال والكبار المقيمون في الحي التجمع والالتقاء على نحو تلقائي ومتواصل وبسهولة، في السوق والنادي والمدارس والملاعب والساحات. وبذلك، فإن أسلوب الإقامة والحياة يتيح على نحو تلقائي وفراً هائلاً في الطاقة والموارد، يحمي من التلوث، ويقلل من الاعتماد على الطاقة، ويصون الموارد المتاحة، ويتيح التجمع والتفكير والعمل المشترك.

كيف يمكن الجمع بين الفردانية في المدن، والتعاون والدفء في العلاقة؟ كيف يمكن بناء الانتماء والمشاركة، وفي الوقت نفسه تشكيل الخصوصية الضرورية للمدن وسكانها؟ الأصل في العلاقة المدينية أنها تقوم على الجوار والصداقة، وأن يكون محتوى تجمع الناس ولقائهم قائماً على الثقافة والفنون. وسيتيح التعايش التلقائي والمتواصل فرصاً للتشكل الاجتماعي والثقافي للناس، والتجمع على أساس مصالحهم وأولوياتهم، من قبيل التعليم في مدرسة الحي التي يدرس فيها أطفالهم، والمباريات الرياضية والترويح في النادي، والانتخابات المحلية والنيابية التي تجري، والتنسيق والمشاركة مع السلطات والشركات لأجل رفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات،

ومواجهة المشكلات والتحديات والاحتياجات الاجتماعية والصحية، مثل رعاية الأطفال والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة، والاستهلاك، والجرائم والإدمان، أو توفير الاحتياجات الأساسية بأفضل مستوى وأقل تكلفة مثل الماء والكهرباء، والخدمات الصحية والاجتماعية.

ويمكن تشكيل جمعيات تطور المشاركة وأسلوب الحياة؛ حماية المستهلك، وإدارة المخلفات والنفايات وتدويرها، وتطوير العلاقة بين المواد المستخدمة في البناء والاستخدام المنزلي والصحة والراحة، وتطوير العلاقة بين تصميم المبنى وأسلوب الحياة، الذي يمنح السلام والتسامح، والهدوء، والخصوصية، والانكفاء، والجمال، والعمل والتعليم في البيت، والفردية. وهكذا، فإن الناس في المدينة قادرون على التجمع وفق منظومة من المبادرات والأعمال التي تجعل لحياتهم معنى، وتمنحهم أيضا الانتماء والمشاركة.. والتقدم.

العالم اليوم تلهمه الحريات والازدهار والعقلانية الاجتماعية والأخلاقية. ولم تعد الاحتفالات والقضايا الرمزية تشغل الناس أو توحدهم. وفي ذلك فإننا يجب أن ننظر في مدننا بما هي حياتنا.

لا يمكن تصور الإصلاح من غير وجود قوى إيجابية تحرك المدن والسوق وتنظمها، وتنشئ علاقة إيجابية معها، وتشارك أو تنافس أو تواجه السلطة والمجتمعات، وتعيد معا (المدن والأسواق والسلطة) إنشاء قواعد عادلة ومتفق عليها لتنظيم القوة والتأثير والنفوذ. فلا يقدر على الإصلاح من لا يملك القوة والتأثير؛ والإصلاح في حقيقته وجوهره إعادة توزيع الموارد والتأثير والقوة. وليس الإصلاح مطالب وعرائض واستجداء لدى السلطة والشركات، ولا يكون إصلاحا إلا إذا كان حيلة أو وسيلة مموهة لامتلاك القوة والتأثير. وبالطبع فإنها حيلة واهمة وانسحابية وخائبة، وإذا لم تفهم المجتمعات والدولة الحراك الناشئ وكل حراك اجتماعي وسياسي في التاريخ والجغرافيا، على أنه تنافس

وضغط لإعادة توزيع التأثير، فهي تتسلى وتضيع وقتها. السلطة طبعا تفهم ذلك، ولكن المجتمعات بحاجة إلى أن تدرك ذلك بوضوح وبساطة.

ولذلك، فإن النظر إلى مبتدأ الخلل في ملاحظة علاقات القوة والتأثير والتنافس في المدن والأسواق. ويبدأ الإصلاح بالتحرر من المعادلة المفروضة على علاقة الناس بالمدن والأسواق.

تموت المدن وتغنى وتفقر، وتزدهر وتسود أو تمضي إلى الهامش والنسيان، إنها الجغرافيا التي تحل في التاريخ، .. عندما كانت الطرق التجارية تمثل شريان الحياة كانت المدن قلبها النابض، ولكن الشاحنات والمركبات والقطارات عصفت بها، وعندما كان الملح المادة الأساسية للحياة نشأت مدن وحضارات؛ ثم اختفت مع اختفاء الملح، وعندما كانت التوابل أعز سلعة تبحث عنها الطبقات الاجتماعية والأسواق نشأت طريق الحرير بمدنها وأساطيرها! كيف تنشأ المدن اليوم؟

ماذا سيكون لو تخيلنا السيناريو الآتي: أن تتولى كل مجموعة من السكان يتراوح عددها وخمسة آلاف ومائة ألف (لا مستقبل للمدن التي يقل سكانها عن خمسة آلاف أو يزيدون على مائة ألف) تنظيم مواردها واحتياجاتها، بدءاً بالماء والطاقة، ثم تنشئ أسواقها واحتياجاتها الأساسية، الغذاء والاستهلاك والتعليم الأساسي والرعاية الصحية والاجتماعية، وحول هذه الأسواق والاحتياجات تنشأ بطبيعة الحال المهن والخدمات والتنظيم الاجتماعي والثقافي والجمعيات والنوادي والمكتبات والحدائق، والقيادات والتشكلات الاجتماعية والمحلية والخدماتية والمهنية والاقتصادية، وتتعدد وتتنافس البرامج والقيادات والمجموعات والأفكار.

سيكون المحرك الأساسي المفترض لتجمعات الناس وعلاقاتهم تنظيم وتأمين الخدمات والحياة اليومية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس تقوم مصالح وأعمال

وأسواق ومؤسسات اجتماعية وتعليمية وصحية، وتدبير الموارد والإنفاق والعلاقة مع الحكومة ودورها والإنفاق العام وإدارة الموارد العامة والسياسات الضريبية والمركزية وحماية المستهلك، وفي ذلك يتنافس المواطنون ويشكلون أنفسهم في كتل وتيارات وتحالفات، وإن كان ثمة متدينون فهم يشاركون مع غيرهم، ولكن على أساس تحسين الحياة وتقديم أفضل الخدمات، لن يعرفهم الناس على أساس أنهم متدينون ولكن لأن لديهم فكرة واضحة قابلة للجدل والتجريب والتصويت متصلة على نحو مباشر بتحسين الحياة بما هي وكما صار يفهمها جميع الناس بعد تقرير التنمية البشرية فهماً عالمياً موحداً أن يعيش الناس حياة صحية مديدة ويحصلوا على تعليم مناسب ومستوى معيشي لائق.

وبالطبع، ستقوم حول هذه المشروعات تجمعات سكنية وعلاقات اجتماعية ومؤسسات للتأثير والتدريب والتطوير وصحافة وإعلام مستمدة من السوق والتفاعل الاجتماعي في اتجاه التأثير والاختلاف والتنافس، ومؤسسات اجتماعية وثقافية تعبر عن هذا التنافس والأفكار المنظمة. هذه المؤسسات في تشكيلها وتعدديتها يفترض أن تنشئ قواعد عملها وتنظيمها القائمة بداهة على ضرورة بقائها جميعاً وعدم إقصائها لأنها القاعدة الوحيدة التي تضمن للجميع أن يبقى ولكنه بقاء مشروط باتجاهات الناس وإقبالهم أو رفضهم.

فالناس يتجهون بديهياً وكما هو متوقع بعد تأمين بقائهم إلى التجمع والعمل على أساس الرقي بحياتهم والبحث عن المعنى والجدوى، وفي ذلك تنشأ الثقافة والفنون والموسيقى والرواية والقصة والدراما والسينما، والتيارات السياسية والفكرية والفلسفية، وأنماط واتجاهات شتى في أسلوب الحياة، ويكون الفرق بينها كبيراً جداً، ويبدو بعضها في معيار الدين والمنظومات الاجتماعية والثقافية غريباً أو مرفوضاً أو خارجاً عن المألوف، ولكنها (الاتجاهات المحافظة والمختلفة) يجب أن تظل تتمتع بمقدار متساوٍ من الحرية والفرصة في التعبير.

هنا سيكون الخلاف والصراع، وقد تكسر متوالية التشكل الاقتصادي والاجتماعي أو تنحرف إلى العنف والصراع المدمر، عدم القدرة على ملاحظة العلاقة بين الحريات والعدالة والازدهار وتحسين الحياة، يجعل الأسواق والمعارف تعمل ضد نفسها تماماً مثل ما يخطط للديموقراطية والانتخابات في معزل عن فرص الناس ومواردهم وحياتهم.

لنتوقع أن هذه التشكيلات الثقافية في الأدب والفنون والعمارة واللباس والطعام والسلوك الاجتماعي والتقاليد ومنظومة الأفكار ستعمل على نحو متواصل ومتراكم لتنظيم حياة الناس ومواردهم وعلاقاتهم على النحو الذي يحقق الرفاه والاستقرار والأمن والرضا، ويزيد الموارد والتقنيات الأساسية التي بدأت منها الرواية (الماء والطاقة والخدمات والسلع الأساسية) فيتواصل تطوير هذه التقنيات والموارد وتنظيمها على النحو الذي يزيد فعاليتها واستمرارها وزيادتها أيضاً.

مبتدأ ذلك ببساطة ووضوح أن يكون المواطنون قادرين على التأثير في السياسة العامة على النحو الذي يوجه الإنفاق والتوزيع بعدالة. وفي هذه الحالة، لن يكون نقص الموارد مشكلة كبيرة، أو ستقف متوالية الفشل عند نقص الموارد. لكن العدالة والقدرة على التأثير، تفتحان المجال لمتوالية إيجابية في التنمية والتقدم، عندما تسلك الدولة والمجتمعات باتجاه تفعيل الموارد وإدارتها، والحصول على أفضل خدمة ممكنة بهذه الموارد، أو على الأقل ألا يشعر المواطنون بالظلم وعدم المساواة!

إن فهم المدن وتخطيطها وصياغتها اجتماعيا وحضاريا ليس ترفا يقوم به كتاب وباحثون يغنون خارج السياق، ولا مسؤولون ومخططون مشفقون على التراث والتاريخ الاجتماعي والهوية والشخصية، أو شعراء يعشقون الوطن والمكان، ولكنه ضرورة قصوى لبناء مسؤوليات اجتماعية وسياسية، وحماية من الجريمة والانحراف والاكتئاب، وبناء الانتماء والمشاركة، وتوفير الأمن، وتطوير الخدمات وتفعيلها، فالناس في تجمعهم في المدينة لا يأوون إلى مكان غريب، بل مطلوب منهم أن ينتخبوا ممثليهم

في البرلمان والحكم المحلي، ويتعاونوا على متابعة وتنسيق تعليم أولادهم، وأن يتجمعوا لحماية مصالحهم واحتياجاتهم المختلفة، ولا يمكن تفعيل ذلك وتحقيقه في الحد الأدنى بدون روابط وعلاقات اجتماعية ومجتمعية ومهنية.

IV

رأس المال الاجتماعي والثقافي

لا تقدم بلا ابداع

ولا ابداع بلا خيال

ولا خيال بلا موسيقى

ولا موسيقى بلا شعر

ولا شعر بلا فلسفة

ولا فلسفة بلا ثقافة

ولا ثقافة بلا مجتمع

ولا مجتمع بلا عمارة

ولا عمارة بلا إبداع

تمتلك المجتمعات منظومة ثقافية وتاريخية اجتماعية ذات خصوصية مستمدة من التراث والتكوين التاريخي والمكاني والجغرافيا التاريخية وتفاعلات متراكمة من الموارد والعمل والتعاون والصراع والخبرات الخاصة التي تكونت في التعامل مع البيئة المحيطة، لكن ليس الهدف هو إثبات الخصوصية الاجتماعية الثقافية أو تحديدها وتوضيحها، وإن كان مهما ومفيدا ملاحظة الشخصية المتصلة بالمواطنة والمكان ثقافيا واجتماعيا، ثم صياغة واقتراح أفكار وأسس تصلح لتفعيل العمل التنموي والعام، ويجب أخذها بالاعتبار في عمليات التخطيط والتشريع.

تتلخص رؤية التقدم الاجتماعي والثقافي في مجتمعات وأفراد تلهمها قيم العدل والحرية، تعمل وتنظم نفسها باتجاه تكريس العدل والحريات والتنافس العادل على الفرص، وتوظف التحولات والتطورات الجارية في الموارد والتقنيات ودور الدولة والمجتمعات والأسواق والعولمة القائمة في التضامن والمشاركة وزيادة الأعمال والموارد واستقلالها.

وتربط الانتخابات العامة بمصالحها الأساسية القائمة على إدارة الموارد وإنفاقها بكفاءة ونزاهة، وفي ذلك تتشكل اتجاهات وأفكار حول الضرائب والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والرعاية، تحسين الخدمات والمرافق، وتحسين الحياة ومستوى المعيشة والرفاه، وتساهم في صياغة التشريعات والسياسات وتعديلها على النحو الذي يخدم مصالح المجتمعات.

ولأجل استقلالها تنشئ المدن والمجتمعات مؤسساتها ومواردها التي تمتلكها وتنظمها، والتي تنشئ الأسواق والمدن والبلدات والأحياء، ثم تعمل بمؤسسية نحو الاستقلال و/أو الشراكة مع السلطة والشركات لإدارة هذه الموارد وتنظيمها على النحو الذي يمنحها الولاية عليها أو الشراكة الفاعلة في تنظيمها وجني فوائدها، وترشيد استخدامها وتفعيله، الطاقة والمياه والزراعة الغذاء وما حولها من صناعات واستثمارات وأسواق وجمعيات وتنظيمات وشركات وتعاونيات... تحولها إلى أسواق متعاظمة وملهمة لحياة

الناس وأحلامهم وخيالهم، وتدرك أن الفضل في ما تستمع به من حرية وكرامة وحياة طيبة مرده إلى مجتمعات مستقلة تقدر الحياة الكريمة!

يتوقع المؤلف أن يساعد هذا الفصل في بناء الأهداف والأفكار والمهارات الضرورية للعمل الإصلاحي والتنموي كما تخطيط واقتراح السياسات وأن يكون في مقدور القارئ التفكير والتقييم والعمل سواء في مجاله العام أو في تشكيله لذاته ووعيه.

ويحاول أيضا في هذا الفصل فهم التكوين الثقافي والذي تشكل من خلال الوعي الجمعي والتاريخ الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم، كما يحاول الإجابة على سؤال كيف تؤثر الثقافة في تنمية الموارد وتجديدها وتحسين الحياة؟ وفي ذلك يكمن دور الثقافة في التنمية والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفرصها في تكوين هوية وشخصية ذات خصوصية ومرجعية في العمل السياسي والاجتماعي ومشروعات وخطط التنمية والإصلاح، وأساسا للقيم المشتركة في العمل والعلاقات.

الثقافة بما هي وعي الذات
"الواقع الخارجي المتعيّن يعكس فكرة داخلية" (هيغل)

يطرح عبد الغني عماد (سوسيولوجيا الثقافة) إشكالية الثقافة، ويستعرض أبرز المقاربات الأنثروبولوجية والأيديولوجية والسوسيولوجية التي تتناولها بالنظر والتحليل، ثم يتوقف عند تأثرها بظاهرة العولمة والتفاعلات المصاحبة لها بفعل التطور الكبير على صعيد تقنيات الإعلام والاتصال، ويناقش محددات الثقافة الاجتماعية وخصائصها وآليات التفاعل، مع إعادة النظر ببعض المسلمات، ليقول في النهاية إن هذا القرن هو قرن التوتر والحيرة. (1)

يتميز الإنسان بقدرته على إنتاج الثقافة، وهذه أهم خصيصة تميزه عن بقية المخلوقات، ولكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتسم بها ويعيش فيها، ولكل ثقافة ميزاتها وخصائصها ومقومات المادية التي تتألف من طرائق المعيشة والأدوات التي يستخدمها أفراد المجتمع في قضاء حوائجهم والأساليب التي يضعونها لاستخدام هذه الأدوات.

ومن خصائص الثقافة أنها أفكار وأعمال، سواء نظرنا إلى الثقافة كعناصر أو اخترعها الإنسان لسد حاجاته الأولية والثانوية، وتختلف الثقافات في مضمونها وتتباين إلى درجة التناقض أحيانا ، فما يعتبره مجتمع ما فضيلة هو رذيلة وربما جريمة في ثقافة أخرى.

ويعود التباين بين الثقافات إلى عوامل موضوعية مثل البيئة الجغرافية وطبيعة الاتصال والتعاون، وحجم الجماعة الإنسانية التي يجري فيها التفاعل، والقيم السائدة في المجتمع تلعب دورا كبيرا في التنوع الثقافي، كما أن طبيعة الإنسان كصاحب عقل مفكر ومبدع قادر على إنتاج أعداد لا نهائية من الأفكار والبدائل، وأخيرا فإن الثقافة تبقى انتقائية انتقالية وتراكمية.

يتجلى التراث الشعبي في عناصر كثيرة، مثل الفولكلور والموروث الثقافي والمعتقدات الشائعة من خرافات وأساطير، وهي في أساسها تلقائية غير واعية لأن أساسها المحاولة العشوائية في سد الحاجات الطبيعية الضرورية. وبالتالي هي غير مدونة وتتميز بالاستمرار والثبات، وتبقى لها جاذبية معينة مقبولة ومرغوبة رغم ما فيها من إلزام وقهر، فتعتبر الثقافة الشعبية وسيلة فعالة لإدماج الفرد في مجتمعه، ولها أيضا وظائف اقتصادية وتوجيهية وجمالية وتنبؤية، وأهمها وظيفة الضبط الاجتماعي.

ومن المفاهيم الثقافية «التغير الثقافي» وهو كل ما يتغير في المجتمع، سواء كان هذا التغير محدودا أو واسعا، شاملا المظاهر المادية والمعنوية بكل ما يترتب عليه من علاقات وما ينتج عنها من قيم وعادات، فالعلاقة بين التغير الثقافي والاجتماعي هي علاقة تضمن واحتواء، فكل ما هو تغير اجتماعي يعد تغيرا ثقافيا.

والتعامل مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان بأنواعها المختلفة الاجتماعية والثقافية والطبيعية يقوم على قاعدة التفاعل المستمر، ويُلاحظ أن بعض هذه العلاقات تفرضها عليه ثقافته.

في المقابل يفرض الإنسان ثقافته على بعض عناصر هذه البيئة، ومن خلال هذا التفاعل يحدث التغير، وهناك العديد من العوامل المسببة للتغير الثقافي بعضها خارجة عن دائرة الفعل الإنساني مثل العوامل الإيكولوجية والطبيعية، تتمثل بمكونات البيئية الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان، وتتضمن الموقع الجغرافي والتضاريس والتربة والمناخ والمواد الأولية، وكذلك يعتبر حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم من العوامل المهمة في إحداث التغير الاجتماعي.

ويلعب الاتصال أو العزلة دورا رئيسيا، فمعظم المجتمعات البدائية تكون شديدة العزلة، والمجتمعات الزراعية ترغب في حماية ثقافتها، وتسعى في الغالب إلى مقاومة

ورفض الاتصال بالمجتمعات الأخرى.

ومن العوامل المؤثرة بسبب النشاط الإنساني المخترعات الجديدة، فقد أدت الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم تكنولوجي إلى إحداث تغيرات جوهرية في نمط المعيشة بوجه عام وفي النظم الاجتماعية.

إن عملية تحول النظم التقليدية أو شبة التقليدية، وتغيرهما إلى أنماط تكنولوجية مرغوبة يصاحبها ظهور أشكال جديدة في البناء الاجتماعي واتجاهات وقيم ودوافع ومعايير اجتماعية. فالتحديث هو في جوهره الدفاع عن عظمة الإنسان، أو هو استخدام العقل، والمشروع التحديثي هو مشروع العقلانية المادية الذي يرى أن العالم يحوي داخله المقدرات الكافية للقيام بعملية التغير هذه في ضوء المعرفة.

والحداثة هي وريثة النهضة وبنت التنوير، وتتميز أنها أوروبية المنشأ والتاريخ، وهي على خصومة مع مفهوم التقليدية، وقد تعنى بوجود مجتمع مفتوح على كافة المستويات بحيث يستطيع الإنسان أن يتسوق ويعقد أفضل الصفقات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغض النظر عن أي ارتباطات سابقة. ومن أهم مؤشرات الحداثة المشاركة في عملية تحديد البدائل السياسية وتزايد مقدرة الدول على التعامل مع الجماهير.

الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتسم بالانتقال من استخدام التكنولوجيا البسيطة إلى الإفادة المتزايدة من المعرفة العلمية والتكنولوجيا، ومع الحداثة يصل المجتمع إلى درجة من النمو الاقتصادي المدفوع دفعا ذاتيا يكفي لزيادة الإنتاج والاستهلاك بشكل دائم بحيث ينتظم لتحقيق المزيد.

وفي المجال الاجتماعي تعمل الحداثة على تصفية المؤسسات الوسيطة (الأسرة- القبيلة- القرية) والوحدات الاجتماعية الصغيرة، وتدمر بالتالي العلاقات مباشرة

والعلاقات المبنية على العلاقات الحميمة والأفعال التضامنية المباشرة، وأيضا فإن زيادة معدلات التعليم ومحو الأمية هي أحدث المؤشرات على التحديث.

والواقع أن النصف الثاني من القرن العشرين نقلنا إلى ما بعد الحداثة، فأخذ القطاع الحديث ينمو سريعا، ويتمثل باستقطابه لغالبية الأيدي العاملة في المجال التقني، وتميز المجتمع الجديد بانخفاض أسبوع العمل الذي بات نصف ما كان عليه مع بدايات الثورة الصناعية، وازدياد أهمية التعليم. ومن أبرز عوامل التقدم التكنولوجي تقنيات الاتصال الجماهيري الهائلة والمتنوعة التي تضخ بلا انقطاع الأفكار الجديدة والصور والأحاسيس.

مؤكد أن المكونات الاجتماعية والثقافية والتراثية؛ مثل العمل، والقضاء، والأسرة، والعمارة، والطعام، واللباس، والضيافة، والعلاقات الاجتماعية، الأثاث، والتخطيط الحضري، والتعاون والمشاركة والأمثال والغناء والموسيقى والشعر والآداب والفنون تساهم على نحو رئيسي وفاعل في تنظيم الموارد والأعمال وتجديدها وإدامتها وتعظيمها.. وببساطة هذا هو التقدم والازدهار.

يجري التعامل مع التراث والثقافة باعتبارها شيئا عزيزا أو مقدسا أو ذكريات جميلة ومقدرة، لكنها في الوقت نفسه لا يعترف بها إلا نادرا كمدخل للتنمية والتقدم، ونمارس قدرا كبيرا من «الشيزوفرينيا» الثقافية، فنتعامل مع التراث والثقافة الوطنية كما لو أنها طقوس روحية أو تحفة عظيمة، ونشكل حياتنا وعلاقاتنا وخططنا وبرامجنا وفق اعتبارات ومحددات منفصلة عن الثقافة، وبالطبع فإنه ليس المطلوب أن تعود المجتمعات والمؤسسات للالتزام بتطبيقات الثقافة الشعبية من اللباس والأعمال والحرف والأطعمة والعلاقات والقواعد والتقاليد كما كانت سائدة من قبل، فهي بلا شك دعوة رومانسية مأساوية، ولكن المطلوب أن نجيب على سؤال بسيط ومحدد، كيف تساهم الثقافة في التنمية والتقدم؟ كيف نصوغ ثقافتنا لتكون أساسا لزيادة الموارد وتنظيمها وتحسين مستوى الحياة والرفاه؟ كيف نتعامل مع الثقافة وأين يكون موقعها المفترض في

السياسة والإدارة والتخطيط والتعليم والتنمية والاقتصاد وفي الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية؟ وهل يمكن أن تكون أساسا ومحركا للتقدم؟

ربما يكون تعريف الثقافة أمرا بعيدا عن الإجماع ولكنا سنختار التعريف الذي يراها منظومة وعي المجتمعات لذاتها من الأفكار والعادات والتقاليد والقيم ويتصل بها أوعية هذا الوعي من التراث والفولكلور والأساطير والحكايات والمسرح والفنون والموسيقى والغناء والأدب والقصة والرواية والشعر والجمال، وتحل في مجموعة من النظم الاجتماعية مثل المجتمع والأسرة والتعليم والجمال واللغة والاقتصاد والقانون والسياسة والأخلاق، كما تعكس نفسها بوضوح عملي في أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي، وتقييم السلع والأفكار.

إن الثقافة ترتبط بالمجتمع، فوجود أحدهما يعني حتما وجود الآخر، والمجتمع يرتبط عادة بالمكان من الدولة والمدينة والقرية والبوادي والجبال والمناخ..، وبالموارد القائمة في المكان كالزراعة والتجارة والصناعة والمهن والأعمال والمعرفة.

الثقافة إذن تتحرك وتتطور، حسب التحولات الاقتصادية والاجتماعية ووفق المؤثرات الخارجية أيضا كالحروب والتجارة والسفر والهجرة والتبادل الحضاري والثقافي بين المجتمعات والدول.

وتتشكل الثقافة في عملية تفاعل معقدة بين المجتمعات من جهة وبين البيئة المحيطة من التاريخ والدين والموارد والحكم والسياسة والتنشئة، وربما يكون هذا من أسباب إشكالية الثقافية فهي متحركة متعددة المصادر ومتعددة المسارات والاتجاهات والمواقف إلى درجة التناقض.

ومن أهم مفردات الثقافة: القيم، وهي النسق الذي نحتكم إليه للتعامل مع المواقف والأفكار، والعادات، وهي تكرار عمليات وأنشطة معينة للمناسبات والمواقف والحياة

اليومية، والأعراف وهي القوانين الاجتماعية التي تدل على المعنى الشائع للاستعمالات والعادات والتقاليد، والتقاليد وهي قواعد السلوك التي تتبعها المجتمعات والطبقات والفئات المختلفة وتنشأ عن الرضا والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة.

تنشئ المجتمعات منظومة ثقافية وتاريخية اجتماعية ذات خصوصية مستمدة من الموارد والأعمال والمكان والتراث والتكوين التاريخي والديني والجغرافيا التاريخية وتفاعلات متراكمة من العمل والتعاون والصراع والخبرات الخاصة التي تكونت في التعامل مع البيئة المحيطة، وقد تشترك الأمم والمجتمعات في كثير من المكونات الثقافية والاجتماعية، ولكن كل مجتمع يكتسب خبراته وتقاليده الخاصة بالإضافة إلى الجزء المشترك مع المجتمعات والأمم الأخرى حول العالم.

وربما يكون مطلوبا منا في هذا الكتاب وفي كل عمل بحثي وثقافي ملاحظة مكونات الثقافة المجتمعية والتاريخ الاجتماعي والعادات والتقاليد ودورها في التنمية والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفرصها في تكوين الهوية الجمعية والخصوصيات الثقافية وتأثيرها في العمل السياسي والاجتماعي والتنمية والإصلاح والتنشئة، بما هي مرجعية مؤثرة ومحفزة ومنشئة للقيم المشتركة في العمل والعلاقات.

يرى معدو تقرير نادي روما، وهو مركز دراسات يشغل بالسياسات والتنمية أن المنح الدولية والمساعدات ومشروعات التنمية «المستوردة» أدت إلى خلق أنماط جديدة من العادات والاستهلاك لا تقدر عليها الموارد المحلية ولا إمكانيات البلاد الاقتصادية (2)، وتعتقد فرانسيس مورلابيه في تقرير لمعهد الغذاء أن هذه المشروعات والمعونات على ضخامتها إنما هي لصناعة الجوع (3)، وثمة ملاحظات وأفكار كثيرة يقدمها علماء غربيون مثل «آلن بيرفت» أو مؤسسات دولية مثل منظمة الأغذية الزراعية «الفاو» ترى أن التنمية والاكتفاء الذاتي ترتبط بثقافات الشعوب والمجتمعات وسياسات الدولة العامة أكثر مما ترتبط برأس المال والموارد المادية وحدها. (4)

يطرح آلن بيرفت سؤالاً في كتابه «المحنة الفرنسية» هل ينبغي استبعاد واقع أن أكثر السمات غير المادية في المجتمع كالدين، والأساطير، والمحرمات، ودوافع العمل، والموقف تجاه السلطة، وردود الفعل التاريخية، وأخلاق الفرد والجماعة، والتربية والقيم تعدل من سلوك كل شعب؟، وتحور مسار كل حضارة حتى في أكثر المجالات مادية كالاستثمارات والإنتاج والتبادل ومعدلات النمو؟ لم يختزل الاقتصاد في مواد أولية، ورؤوس أموال، ويد عاملة؟ ولمَ لا يكون قبل أي شيء آخر ثقافة مواتية للاقتصاد؟ ماذا لو كانت الديمقراطية لا تنحصر في المؤسسات بل تتطلب حساً عاملاً قادراً على تفعيلها؟ ماذا لوكان هذا التأثير للعامل الثقافي هو السبب الحاسم – وليس الوحيد بالطبع – للتخلف والتقدم الاقتصادي وللأزمات كما للتوازنات السياسية؟

لماذا تستطيع الهند الجنوبية إطعام 385 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد في حين أن إفريقيا الاستوائية التي تسخو عليها الطبيعة بالمطر والشبيهة بالهند من حيث مناخها وطبيعة أرضها وتضاريسها تكاد لا تستطيع أن تطعم أربعة أشخاص من سكانها في الكيلومتر المربع الواحد؟ من المؤكد أن الفرق يكمن في البشر لا في الأرض. (5)

في المثال الأردني وهو بالطبع قابل للتعميم يبدو بوضوح وبساطة كيف استطاع الإنسان التفاعل مع البيئة المحيطة والتحايل على قسوتها لأجل إنشاء منظومة من الموارد والأعمال، ففي دراسة للدكتور محمد عدنان البخيت عن «المرافق العامة في منطقة شرق الأردن» نشرت في مجلة مؤتة / آذار 1993 نجد دراسات مسحية للينابيع والآبار والبرك والطواحين والمعاصر (معاصر الزيت والعنب والسكر) في العهود الأيوبية والمملوكية والعثمانية توثقها سجلات المحاكم وقيود الأراضي وكتب الرحالة الغربيين. (6)

وفي مقابل الإدارة النبطية المدهشة للمياه الشحيحة والتي جعلت ممكنا الاستفادة من كل قطرة ماء تنزل إلى الأرض؛ نلاحظ أن أنظمة الري وشبكات مياه الشرب الحديثة وأنظمة تصميم البيوت تؤدي إلى هدر الموارد المائية واستنزافها، فالمياه التي

يحرم منها المزارعون وأصحاب الأراضي تجر إلى المدن وينفق عليها مئات الملايين لأجل الطاقة والبنية التحتية من أجل إيصالها إلى المدن البعيدة، وفي أثناء هذا الجرّ المكلف جدا يضيع كما تقول وزارة 61% من المياه، هذا برغم أن المدن قادرة بإدارة رشيدة أن تدبر احتياجاتها المائية أو نسبة كبيرة منها.

وفي التدخل التكنولوجي القسري لجر المياه وتوزيعها صارت المدن تنمو في اتجاهات عشوائية دون مراعاة للطبيعة والموارد طالما أن الشبكات الحضرية توصل المياه إلى كل بيت في أي مكان، وبسبب ذلك أتلفت آلاف الآبار والبرك والسدود التي بقيت على مدى آلاف السنين مصدراً غير مكلف للري والشرب، وتحولت هذه القنوات والآبار والبرك الصخرية إلى مكبات للنفايات أو طمرت ودفنتها الطرق والبيوت الحديثة..

وتدل دراسات أخرى مثل «تاريخ البلقاء ومعان والكرك 1864 – 1918» لمحمد الطراونة، (7) ودراسات في حولية الآثار مثل دراسة ربى أبودلو وصالح الحمارنة وإسماعيل ملحم على كثافة استخدام طواحين الماء والهواء ومعاصر الزيت والعنب والسكر، وتؤشر إلى كثافة سكانية عالية وإنتاج اقتصادي كبير، ففي لواء عجلون سجل عام 1596 (81) طاحونة. وعُرف في قرية المخيط بجانب مادبا 12 معصرة، ومثلها في الصويفية وأم السماق. وعُرفت في الكرك طاحونة تُدار بالغاز كان يملكها في بلدة القصر في الكرك عام 1915 بطرس برنابا بن عبد الله الصناع. (8)

وهي أمثلة تصلح بالتأكيد للاستنتاج أن ثقافة الناس واتجاهاتهم الاجتماعية والاقتصادية أسعفتهم في توفير إمكانية التعامل مع مشكلات شح الموارد المائية وتوظيف البيئة والطبيعة المتاحة في إقامة مشروعات تنظيم استخدام الموارد المائية وتخزينها وتوفيرها للشرب والخدمات وإمكانية تحقيق إنتاج اقتصادي وفير تدل عليه كثافة معاصر الزيت والعنب والسكر.. وهي مشكلات وتحديات عجز الجيل الحاضر حتى باستخدام التقنية والموارد الإضافية المتأتية من القروض والمنح الأجنبية عن التعامل

الإيجابي معها.

يقول هيغل عن شعوب شرق المتوسط في كتابه «دروس حول فلسفة التاريخ» «شعوب امتلكت للمرة الأولى في تاريخ البشرية الجرأة على ركوب البحر، والصناعة التي تحول بوسائل شتى الأشياء الطبيعية لاستخدام الإنسان وزينته».. ثم يصف الفرد من هؤلاء على المستوى الشخصي بأنه «يمتلك الجرأة والشجاعة للبحار، ينطلق من مبدأ أن الإنسان لا يعتمد إلا على ذاته، وأنه على الفرد أن يصنع من نفسه ما ينبغي أن يكون عليه.. وروحه الجريئة تسلم قيادها للفرص السانحة، للمصادفة، ليس له في هذا المجهول الذي يراهن عليه سوى ذكائه ونباهته». (9)

ويجد كثيرون من المحللين الاقتصاديين سر النهضة الاقتصادية عند مهزومي الحرب العالمية الثانية (اليابان، وألمانيا، وإيطاليا) في أسباب معنوية تتمثل في رغبة بالخروج من البؤس والهزيمة، والمبادرة، والتصميم على صنع حياة جديدة بأي ثمن. ويجدون أيضاً في المقابل أمثلة كثيرة تؤكد أن الشروط المادية كرأس المال والعمل لا تؤدي بالضرورة أو تلقائياً إلى التنمية.

يقدم ألان بيرفت (كتاب المعجزة في الاقتصاد) وصفة للتقدم يسميها تركيبة التطور قائمة على الحركة الاجتماعية وتطور المجتمع المدني، و قبول الجديد وطلبه، والاستشراف، والتخطيط المستقبلي واحترام البحث والتطوير، والتجديد والمبادرة، وانسجام يسود المجتمع، والتعددية والتسامح حيال الأفكار، والرهان على التعليم، وتنظيم عقلاني للموارد الغذائية، واحترام حقوق الإنسان والقانون والسيادة وممارسة صحيحة لمؤسسات القضاء والشرطة. (10)

ويقول أمارتيا سن أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد والحائز على جائزة نوبل عن دور الثقافة في التنمية إنها تدخل في ثلاثة أدوار:

1 ــ الدور التأسيسي، فالتنمية الثقافية مكون أساسي لا ينفصل عن التنمية بشكل عام، فإذا حرم الناس من فرصة فهم وتقوية قدراتهم الخلاقة فإن هذا يعوق التنمية، ولذلك فإن التعليم الأساسي مهم ليس فقط للمساعدة التي يقدمها للنمو الاقتصادي ولكن لأنه جزء أساسي من التنمية الثقافية.

2 ــ الدور التقييمي، فما نقدره ونقيسه يتأثر بالثقافة، والأشياء التي نقدرها بشكل جوهري تعكس تأثير ثقافتنا.

3 ــ دور الأداة، فالأهداف التي نسعى إليها يتأثر تحقيقها والسعي إليها بطبيعة ثقافتنا وأخلاقنا، والحرية من الأمور الحيوية للثقافة، وبخاصة حرية تقرير ما نعتقد أنه ذو قيمة، وتقرير أي نوع من الحياة نسعى إليه، ودور الأداة ووسيلة التقييم والتأسيس للثقافة ترتبط كلها في النهاية بهذه الحرية(11)

ربما تكون هذه المقاربة ليست كافية لتجيب على السؤال الأساسي حول العلاقة بين الثقافة وبين التقدم، فبرغم الموافقة على أهميتها ودورها فإنه من المتفق عليه أنها ليست علاقة حتمية، بمعنى أن الثقافة لا تؤدي تلقائيا إلى التقدم أو الفشل، فثمة ثقافة للتقدم وثقافة للفشل، وهنا ربما تكون الصعوبة والتحديات في استخلاص أسس التقدم في الثقافة أو توظيفها في التقدم.

إن ما نلاحظه اليوم من الاهتمام في المعارض والمهرجانات والفنون والأنشطة والبرامج المختلفة من اهتمام بالتراث والحرف والصناعات والملابس التقليدية والوطنية والذكريات الشعبية والحكايات الشفوية هي في حقيقتها مما تشكل حول الموارد والأنظمة الاقتصادية التي كانت سائدة كالزراعة والرعي والتجارة، فأهميتها ليست بذاتها ولكنها بالاستجابة الصحيحة والملائمة لمتطلبات الحياة والاحتياجات الأساسية المادية منها والمعنوية. فهي ثقافة تشكلت حول الموارد في تلك المرحلة من مسار المجتمعات وتاريخها.

الفكرة المقصودة هي ببساطة أن المهن والثقافة والأعمال تتشكل حول الموارد، وما نراه أو نعتبره تراثا يبدو من قبيل الزينة والذكريات هو في الحقيقة يشكل منظومة حياة الناس وعلاقاتهم وتدبير أمورهم حول مواردهم وأعمالهم، ولذلك فإن السؤال الحقيقي هو: ما هي المنظومة الثقافية والاجتماعية والأعمال والمهن والتقاليد التي يفترض تشكلها حول الاقتصاد والموارد القائمة لدينا اليوم كما تشكلت منظومة الأعمال والثقافة والعلاقات حول الزراعة والتجارة والرعي؟ ما هي الثقافة الوطنية المفترض تشكلها اليوم لاقتصاد المعرفة والمهن والأعمال القائمة اليوم في مجتمعاتنا وبلادنا؟ وهل تمثل المنظومة الثقافية والاجتماعية القائمة اليوم استجابة صحيحة وملائمة للتحول نحو الموارد والاقتصاديات القائمة؟ ويبقى السؤال قائما: ما الموقع الصحيح للتراث في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟

بالطبع لا بد من وجود ثقافة طالما وجد المجتمع، فالثقافة مرتبطة بالمجتمعات بمعنى أن وجود مجتمع يعني بالضرورة وجود ثقافة مصاحبة، وعدم وجود أحدهما (الثقافة/ المجتمع) يعني حتما عدم وجود الآخر، وبما أن المجتمعات موجودة فالثقافة حتما موجودة، فيكون السؤال هو: هل الثقافة القائمة تمثل استجابة صحيحة للتحولات الاقتصادية؟ وهذا يقود إلى سؤال بديهي كيف ومتى تكون الاستجابة الثقافية والمجتمعية للتحولات الاقتصادية ملائمة وصحيحة؟

المنظومة الاجتماعية والثقافة الفعالة هي التي تؤدي إلى التقدم وزيادة الموارد الاقتصادية، فإذا كان ثمة علاقة إيجابية وواقعية بين تحسين حياة الناس وتحقيق احتياجاتهم الأساسية من الغذاء واللباس والتعليم والصحة والانتماء والمشاركة وشعورهم بالرضا والسعادة والكفاية والأمن والاستقرار ونمو مواردهم وبين الثقافة القائمة فإنها ثقافة فعالة وناجحة وتشكل تفاعلا صحيحا مع الموارد والأنظمة الاقتصادية، وببساطة فإن هذه العلاقة هي ما يمكن تسميته «التقدم».

الواقع أن السؤال ليس مجرد دراسة تشغل بالبحث في الثقافة والتراث، ولكنه سؤال ملح على المجتمعات والأمم كلها لأنها تواجه متوالية من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه التحولات على قدر من الجذرية ما يعيد النظر في الثقافات والأنظمة الاجتماعية القائمة والتي لم تعد تنتمي إلى العصر.

لقد جرت العادة على اعتبار مثل هذه المقولة «ثقافة العصر» باعتبارها نكوصا وردة ثقافية واجتماعية، وجرت العادة أيضا على اعتبار التراث مكسبا مقدسا لا يجوز المساس به برغم أن هؤلاء جميعهم الذين يدعون إلى مكانة التراث لم يعد أحد منهم يعمل في الحراثة أو صناعة الأواني الفخارية، أو حذو الخيل أو ما سوى ذلك من حرف وأعمال إلا بمقدار الحاجة لذلك، ففي كل مرحلة تصعد أعمال ومهن وحرف وتختفي أخرى، ولا يمكن التمسك بتلك التي لم تعد تشكل موردا لأنها تمثل شيئا مقدسا، ربما تبقى زينة غير ضارة، أو مسلية، ولكن ما لم يعد منها له مكان سوى المتاحف أو المسلسلات التاريخية فإن عرضه أو محاولة بعثه لا يدعو إلى الاحترام، بل إنني بصراحة أشعر بحزن كبير على أولئك الذين يحشدون في المعارض والمناسبات وأمكنة خاصة ليقدموا أعمالا كانت موردا للرزق ووسيلة للحياة ولكنها اليوم مصدر للتسلية والفرجة، إننا نحول هؤلاء الناس إلى شيء مسلّ أو فرجة مثل لوحة فنية، ولكنهم ليسوا كذلك، ويجب أن يكونوا جزءا فاعلا ومنتجا في مجتمعاتهم يشعرون نحو ذواتهم بالرضا والتقدير والأهمية ويشعر المجتمع المحيط بذلك نحوهم، والأزمة لا تتصل بالمهانة وبموقع هؤلاء الناس الذين يحشدون وينقلون للفرجة والعرض كأنهم تحفة نادرة، ولكنها تمثل رؤية أكثر أهمية وعمقا. فالثقافة تعبر عن رؤيتنا لأنفسنا وما نرغب أن يرانا الناس ويعرفونا به، وهي أولا وقبل كل شيء التفاعل الصحيح مع الموارد على نحو يحقق التقدم.

ويبقى السؤال قائما: ما هي القيم والأفكار والثقافات والمهن والأعمال والفنون والتقاليد المتصلة بمواردنا اليوم؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي التي تفسر كيف يمكن مضاعفة

الموارد، وكيف تتشكل حول الموارد الأولية منظومة اقتصادية تنتج أضعاف الدخل المباشر لهذه الموارد، فالموارد الأولية مثل الزراعة والمواشي والمعادن والأراضي والفوسفات والنفط يجب أن تشكل نسبة ضئيلة من الاقتصاد والموارد المتشكلة حوله، ولكن المنظومة الاقتصادية تشكل أضعاف الموارد المباشرة الناتجة من البيع والتصدير، من المهارات والتقنيات والأعمال والمهن والخبرات، الذهب والماس على سبيل المثال ينشئ منظومة من أعمال التصميم والصياغة والمختبرات والفنون والتجارة والأمن والتقنيات والصناعات، والزراعات النباتية والحيوانية تنشئ صناعات غذائية ومشروعات تجارية وسياحية ومجموعات من التقنيات والأعمال والمهارات والخبرات، وصناعات متعددة ومتنوعة في المدخلات الزراعية (البذور والأسمدة والأدوية والتكنولوجيا والبحوث والتطوير) قائمة عليها تفوق في مواردها بأضعاف كثيرة ما يتحقق من البيع المباشر للمنتوجات الزراعية والحيوانية، فإلى أي مدى تسهم الزراعة والمياه والغابات والبوادي والمعادن في تشكيل جامعات ومدن ومجتمعات ومصانع وأعمال ومهن وتنظيمات اجتماعية وسياسية؟ وكيف ينظم الناس حياتهم وعلاقاتهم حول هذه الموارد؟

السؤال هنا ليس مجرد قضية تحتاج إلى توضيح وإجابة، ولكنه يفترض أن يشكل المحور الرئيس للتخطيط والتنمية والتعليم والثقافة والعلاقات الاجتماعية والسياسية.

تشكل الثقافة في الحياة والعمل والاقتصاد والإنتاج مساحة أكبر بكثير مما يبدو في التفكير الانطباعي السائد، ويمكن اليوم ملاحظة هذه المقولة بوضوح في اقتصاد المعرفة القائم على الفكرة والتصميم والإبداع والذي يشكل معظم الاقتصاد السائد اليوم. ولم يعد مستهجنا الربط بين التقدم الاقتصادي والثقافي، فقد كرس التقرير العالمي للتنمية البشرية هذه المقولة على نحو بدأ يغير في خطط واستراتيجيات التنمية في العالم، ولكن الأمر يحتاج ربما لتوضيح وتأكيد متواصل ومتكرر للقدرة على الربط بين الثقافة والتقدم أو بين الثقافة والفشل أو لتشكيل تجمعات ومشروعات للتقدم قائمة

على أساس الثقافة.

كيف تؤدي إلى التقدم الحركة الثقافية والفكرية من الإنتاج الأدبي والإبداعي والترجمة من الشعر والقصة والرواية والنقد الأدبي واللغات والفنون البصرية والسماعية، وحركة النشر بعامة من الكتب والمجلات والدوريات ومعارض الكتب والمطابع والمكتبات ومواقع الإنترنت والمدونات، وأنماط الحياة في السلوك الاجتماعي والانتماء والمشاركة والعادات والتقاليد والتعليم والعمارة واللباس والطعام؟

إن قيمة أي سلعة أو منتج تحددها ثقافة الناس، فلو اعتبروا على سبيل المثال أن الذهب شيء تافه فسيتحول إلى نفايات. لماذا كانت روايات هاري بوتر على سبيل المثال ناجحة؟ لأنها أعجبت القراء وأقبلوا على شرائها بمئات ملايين النسخ، ماذا لو أن أحدا لم يقرأ الرواية؟ هل سنقول عنها ناجحة؟ بالطبع ثمة أعمال في الفكر والإعلام والثقافة والفن بالغة الأهمية والعبقرية، ولكنها ببساطة فاشلة حتى هذه اللحظة على الأقل لأن الجمهور لم يقبل عليها، فالقارئ هو الذي يحدد أهمية ونجاح المنتج الثقافي والفكري وكذلك السلع والمنتجات، ولذلك يقال إن المسوقين يفهمون حاجات الناس وتطلعاتهم أكثر من التنمويين، ولكن أين يصنف عمل ومصير الأعمال والمنتجات التي تقع في بقعة تتداخل فيها التنمية مع التسويق، والإصلاح مع التجارة والاستثمار، والثقافة مع الاستهلاك؟

التنمية ثقافة

تساعد الثقافة في معرفة ما يمكن وما يجب فعله والوعي به في مجال التنمية والإصلاح؛ باعتبار المثقف مواطنا في مجتمعه ومشاركا في العمل العام والتطوعي والخدمة ومشاركا في مجاله العملي والمهني، وفي ذلك نحتاج إلى فهم وتعريف المفاهيم والمصطلحات والأفكار الأساسية في مجال الثقافة والتنمية، والربط بين الثقافة والموارد والنظام السياسي والاقتصادي على النحو الذي يحقق التنمية ويصحح الاستجابة والعلاقة بين مكونات المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وامتلاك المهارات الفكرية التي تساعد على تكوين وجهات النظر، ووعي الوجود في المبادئ والأفكار والمصادر الأساسية للمعرفة والتقدم والتنمية، مثل المبادئ العامة للفكر والفلسفة، والمنظومات المعرفية الأساسية (الفلسفة والعلم والتأمل) والعلاقة بينها ودورها في الحياة والمعنى والجدوى، ودور الدولة والمجتمع والقطاع الخاص والعلاقة بينها، والعلاقة بين الافراد أو المواطنين بعضهم بعضا، وعلاقتهم بالدولة والمجتمع، والروابط الأساسية المنظمة لهذه العلاقات، والقدرة على الربط والاستنتاج بين المعطيات والأفكار لتكوين وجهات نظر حول التنمية وأدواتها ومصادرها.

تتصل المعرفة الثقافية بجميع مجالات العمل والتكوين لأن التقدم والفشل لا يمكن الإحاطة بهما من غير الوعي بهما، وهذه أساسا عملية ثقافية، ولذلك سنظل مضطرين إلى التداخل والتكرار لأجل الإحاطة بالمعارف والأفكار المتصلة بالتنمية والتخطيط، مثل الموارد الأساسية والمهن والأعمال والقيم والتشريعات المنظمة للحياة العامة والاقتصادية، وتقدير المحركات الأساسية للأمم والأفراد، مثل العدالة والحرية والمساواة والاتقان والثقة والحكم الرشيد، كما القدرة على مناقشة وتقييم التطبيقات العامة العملية مثل الموازنة والانفاق العام ومؤشرات التنمية الإنسانية مثل الدخل والصحة والتعليم

والتكامل الاجتماعي والتمدن السلوك الاجتماعي وأسلوب الحياة والعمارة والسكن، والغذاء والدواء، واللباس، والعادات والتقاليد والقيم والاعراف والتعليم، المهن والحرف والاعمال، التعليم المستمر، التعلم الذاتي والآداب والفنون، الشعر، الموسيقى، الرواية، المسرح، الدراما، السينما،.. والإبداع كمحصلة لبيئة الثقافة والوعي.

وبطبيعة الحال فإن هذا الوعي يجب أن يعبر عن نفسه في اتجاهات وجدالات عامة وسياسية تؤثر في الانتخابات العامة وفي السياسات والتشريعات، كما تنشئ اتجاهات فردية وجماعية في الحياة والعمل. وهكذا يمكن ملاحظة تشكل اتجاهات وايديولوجيات حول عدد غير محدود من القضايا والأفكار، مثل الدور الاقتصادي والاجتماعي للسوق (القطاع الخاص) والدور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وإدارة وتنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، الدولة والمجتمع، المجتمعات والقطاع الخاص، وملاحظة الفرق بين الواقع والتطلعات في مجالات يومية كبرى وصغرى، مثل تخطيط المدن والاحياء والبلدات، والمهن والحرف والأعمال، والخدمات والمرافق الأساسية، والبيوت والطعام واللباس، والرياضة والألعاب الشعبية، والمؤسسات المجتمعية، البلديات، الاندية، المكتبات العامة، الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات والجمعيات التعاونية، واستخدام وتطوير وتنظيم الطاقة البديلة، الشمسية والرياح وغيرها، وادارة وترشيد المياه، وترشيد استهلاك الطاقة، والتعليم والتدريب المؤسسي والذاتي، وكيف يمكن الارتقاء بالمهن والحرف، ومهارات الحياة، الاعتماد على النفس، الموسيقى والفنون، التعبير واللغات، الرياضة والصحة والسلامة، العمل التطوعي والخدمة العامة، الانتماء والمشاركة،..

وتصعد الثقافة اليوم ربما أكثر من أي فترة سابقة باعتبارها مكونا رئيسيا في رأس المال الاجتماعي والإنساني وقاعدة أساسية للإصلاح والتنمية، فما من تقدم ينشأ من غير الوعي به، هي قاعدة قديمة بالطبع لم تكتشف اليوم، لكن في هذه المرحلة

الانتقالية التي تتبدل فيها الموارد والأعمال والأفكار تزيد الحاجة إلى الثقافة بما هي وعي الذات لترشد الأمم والأفراد نحو طرق جديدة لم تسلك بعد لأجل إنشاء حياة وأعمال جديدة مختلفة تتلاءم مع التحولات الكبرى التي تعصف بالعالم، لكن الإصلاحيين من الحكومات والجماعات والأفراد يقعون في خطأ كبير حين يعتقدون أن الحلول الثقافية بمعنى التوعية والإرشاد والتثقيف هي الحلّ لمواجهة التحديات وبناء الفرص، بل إن ذلك أسوأ خطأ وقعت فيه عمليات التنمية في العقود الأخيرة عندما أغرقت المجتمعات والمؤسسات بحملات من الدورات التدريبية والتوعوية، وركزت مواردها وجهودها على التثقيف، وأقحمت التدريب في مجالات غريبة عليه، مثل التدريب على الإبداع والتفكير الناقد وبناء الذات والتنمية البشرية والطاقة الإيجابية والريادة، أو دورات تدريبية في كتابة الرواية والقصة والشعر، واستدرجت الموجة لشديد الأسف مؤسسات وشخصيات عريقة في الفكر والتعليم والثقافة والتنمية، هي جهود أقل ما يقال فيها أنها تشبه وضع العربة قبل الحصان، ولا تختلف كثيرا عن دورات أو كتب من قبيل كيف تصبح مليونيرا، أو كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس، أو كيف تتعلم اليابانية في خمسة أيام.

إن الثقافة نتيجة وليست مقدمة، وفي صياغة أفضل فإن الثقافة تتشكل محصلة بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكنها أيضا تؤثر في الموارد والأعمال والأسواق على نحو يحافظ عليها ويعظمها وينشئ أعمالا وموارد جديدة، فالتقدم والإبداع هو حلقات متسلسلة أو حلزونية يؤدي بعضها إلى بعض في متوالية لا تتوقف، إذ تنشئ المنظومة الاقتصادية بما هي موارد الأمم وأسواقها وأعمالها منظومة من السياسات والتشريعات لتنظيم وحماية هذه الموارد، ثم تتشكل حولها منظومة اجتماعية من القيم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة والعلاقات والجماعات والطبقات، وهذه تنشئ منظومة من الآداب والفنون والإبداع، وفي ذلك يستدل على التقدم والنمو بالثقافة،

بما هي مؤشر للعلاقة بين التشكلات الاجتماعية والأفكار السائدة وبين الواقع، فهي (الثقافة) بقدر ما هي مرتبطة بالواقع فإنها أيضا تساعد الفاعلين الاجتماعيين على إدراك الواقع واستيعابه، و إبداع الحلول والأفكار وأساليب العمل والحياة التي تجعل هذا الواقع بيئة للتقدم والتنمية.

هكذا تكون العمارة بما هي الوعاء المادي لحياتنا وأعمالنا؛ من البيوت والمدن والبلدات والأحياء والأثاث؛ تعكس رؤيتنا لأنفسنا وللحياة وتصوراتنا للرضا والتقدم والسعادة، وهذه الرؤية تصوغها مجموعات واسعة ومقعدة من الشعر والموسيقى والقصة والرواية والأمثال والحكايات والأساطير والمسرح والسينما، وهي أيضا تحكم تصميم المنتجات والسلع والخدمات والأسواق.

وبغير هذه الحلقات التي يؤدي بعضها إلى بعض نحمّل الثقافة فوق طاقتها، ويكون البدء بالمنتجات الثقافية بما هي نهايات وتفاعلات هدرا للوقت والجهد والموارد، فبرغم أن الثقافة مؤشر على الأمم وعلى مستواها في سلم التنمية والتقدم فإنها (الثقافة) لا تتقدم إلا بقدر ما نملك من الحريات والعدالة والكرامة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الملائم والمنشئ للتقدم.

فالثقافة باعتبارها «وعي الذات» هي منتج حضاري اجتماعي تعبر عن مستوى وطبيعة الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، أو هي محصلة البيئة السياسية والاقتصادية، ولا يمكن أن تكون أحسن أو أسوأ حالا من هذه البيئة المحيطة بها. ولذلك فإن النظر إلى واقع الثقافة وفهمها سيكون مستمدا من التحليل والرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأظن أن الإجابة ستكون وفقا لذلك بديهية، إذا نظرنا إلى مستوى الحريات العامة والسياسية والاجتماعية والفردية، ومستويات التنمية الإنسانية في التعليم والصحة وتمكين المجتمعات والمرأة والتسامح، وفي الحالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومستوى المعيشة ونوعية الحياة وعدالة التوزيع

والإنفاق، .. وهكذا يمكن القول إن الثقافة العربية في أسوأ حالاتها.

إذا نظرنا إلى الثقافة من ناحية كمية إحصائية، بمعنى ملاحظة مؤشرات القراءة والنشر والمسرح والإنتاج المسرحي والدرامي والسينمائي والموسيقى والفنون والجوائز والإنجازات الثقافية الدولية والإقليمية والحضور الاجتماعي للثقافية في حياة الناس والحضور الدولي والإعلامي للثقافة العربية مقارنة بالدول الأخرى فإن النتيجة تؤشر إلى فجوة كبيرة بيننا وبين العالم المتقدم، ولكن مرة أخرى لا يجوز أن نفصل الحالة الثقافية عن الحالة السياسية والاقتصادية السائدة.

وعلى نحو ما؛ فإن الأحداث السياسية والعامة وما يحيط بها من حراك وإصلاح وصراع هي فعل ثقافي أساسا يعبر عن التطلع إلى الحرية والعدالة والاستعداد للتضحية لأجلهما، فالأمم تنتفض على نفسها، وتراجع أولوياتها واحتياجاتها، وتعيد النظر في كل شيء، هكذا نلاحظ أن المعارضات والأحزاب والحركات السياسية التقليدية تتعرض هي أيضا مثل الحكومات للمراجعة والنقد، وتواجه أيضا احتمالات الانحسار؟ إننا نشهد في الواقع ثورة ثقافية تغير من النخب والقيادات والأفكار والقيم والأولويات، فلم تعد على سبيل المثال القضايا السياسية الكبرى التي كانت عنوانا للعمل السياسي الحكومي والمعارض موضع اهتمام كبير.

ومن المؤكد أن التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى الجارية اليوم وما صحبها من أحداث كبرى تعبر عن ثقافة جديدة تتشكل في المجتمع، فالثقافة أولا وأخيرا هي وعي الذات، وما نشهده اليوم من احداث إنما تعبر عن رؤية الناس لما يحبون ان يكونوا عليه، وملاحظتهم للفرق بين واقعهم وما يرغبون في تحقيقه، ولكنها اتجاهات وأفكار مفاجئة للفعل الثقافي المشهود في الأوعية الرسمية والمتاحة للثقافة، وهذا الغياب للفعل الثقافي عن ملامسة التحولات والأفكار الجدية للناس يعبر بالتأكيد عن فجوة كبيرة، وربما يفسر سبب غياب التفاعل بين الناس والمجتمعات والعمل الثقافي بعامة.

الثقافة ببساطة هي الحلقة الأساسية في تشكل الناس وتجمعهم حول مواردهم وأنظمتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك يجب النظر إلى الثقافة القائمة اليوم وتقييمها بمقدار تعبيرها عن هذا التشكل، وبمقدار مساهمتها في تحسين حياة الناس وتنظيم مواردهم واحتياجاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن جهة أخرى فإن الثقافة تعمل بشكل أساسي على التشكيل الجمالي لدى الأفراد والمجتمعات، الجمال باعتباره التمييز بين القبيح والحسن في الأفكار والأعمال والسلوك والحياة والسلع والمنتجات، وهنا يمكن نشوء فعل جمالي كبير وواسع يساهم في تطوير حياة الناس وأفكارهم، بل وينشئ سوقا اقتصادية إبداعية في الطعام واللباس والعمارة والأدوات والسلع والأجهزة والمنتجات، وتطور أيضا السلوك الاجتماعي وأسلوب الحياة نحو الأفضل، بل وتساهم بشكل أساسي في الحد من الجريمة والانتحار والانحراف والإدمان، وتمنح الناس دوافع جديدة للعمل والإنتاج والإبداع، والشعور بالأمان والرضا والإنجاز.

يمكن النظر ببساطة وبداهة للعمل الثقافي على أساس رؤية مفادها «وعي الذات المنشئ لتحسين الحياة وزيادة الموارد وتفعيلها وتجديدها» ورسالة قائمة على «الفعل والتشكيل الثقافي الملائم والمنسجم مع التمدن ومجتمعات واقتصاد الأعمال والمهن المعرفة».

وليس المهم في الأداء والإنفاق في المجال الثقافي إلا بقدر ما يكون تحقيقا لأهداف ثقافية أساسية وضرورية، مثل: ضمان وإنشاء بيئة ثقافية مشجعة للإبداع والفنون الجميلة والمسرح والقراءة والموسيقى والفلسفة، وتعزيز قيم التمدن والتسامح والاعتدال، والحوار والعلاقات الاجتماعية القائمة على الأمكنة والأعمال والأفكار والصداقة، وتعزيز السلوك الاجتماعي المدني القائم على الخصوصية والفردانية، ونبذ الصخب والضوضاء، وتشجيع ثقافة العمل القائمة على الثقة والإتقان، وتشجيع وتعزيز أساليب الحياة في العمارة واللباس والطعام والنقل والتعليم والتعلم والصحة والسلامة العامة على النحو

الذي يجعلها أكثر انسجاما مع الاحتياجات والأولويات المعيشية والجمالية، وتشجيع الثقافة الجمالية وتذوق الجمال وتقديره في الثقافة والأعمال والأفكار والمنتوجات والسلع، والمساهمة في اقتصاد المعرفة القائم على الجمال والإبداع.

وتملك الدول الحديثة اليوم موارد أساسية تشجع على تحقيق مثل هذه الاستراتيجية الثقافية، مثل نسبة التعليم الجامعي والثانوي المرتفعة، وهي كافية لإنشاء قاعدة اجتماعية للمعرفة والثقافة، وشبكة المدارس والجامعات وخدمات الاتصالات والمرافق الأساسية؛ والتي تكفي لنهضة ثقافية ومعرفية، وإقبال مجتمعي كبير على التعليم والتدريب يشجع على إدخال وتطوير حصة الثقافة والإبداع والفنون في البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية.

وفي المقابل فإننا نواجه أزمة اقتصادية منشئة لسلوك اجتماعي وثقافي سلبي، وسوق عمل عشوائي لا يقوم تماما على التنافس العادل والإبداع والتفوق، وأنماط من السلوك تضعف أثر الثقافة والتنمية والإصلاح، ومجتمعات وبلديات ومنظمات المجتمع المدني منسحبة من المشاركة الثقافية أو ضعيفة وتحتاج إلى تمكين وتأهيل، ونعاني أيضا من وجود قطاع خاص منسحب من المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في العمل الثقافي، وإقبال على الإنفاق والتبرع يذهب معظمه لمجالات غير ثقافية ولا يجد العمل الثقافي حافزا لاستقطاب المتبرعين.

ولكننا نملك فرصا معقولة للإصلاح الثقافي يمكن ملاحظتها في الشبكة العالمية القائمة اليوم من الاتصالات والمعرفة المتاحة والتواصل العالمي والمحلي تتيح المجال لبرامج ومؤسسات وأعمال ثقافية وإبداعية بتكاليف قليلة، وفي النمو المضاعف لاقتصاد المعرفة والإبداع ما يعزز دور الثقافة والمواهب والفنون في الاقتصاد والأعمال والسوق.

يمكننا إنشاء منظومة من البرامج والأعمال القائمة على تشجيع وإنتاج منتجات ثقافية شاملة ومتعددة وملائمة وذات مستوى عال في الجودة تستهدف جميع الفئات

والطبقات الاجتماعية والاقتصادية والأمكنة، وتستوفي كل الأشكال والأوعية المتبعة، قصة، شعر، رواية، مسرح، فنون تشكيلية، موسيقى، كتب ومجلات، ودراسات، ومقالات، ومحاضرات، ندوات، وحوارات شاملة وممتدة وطويلة، إذاعة، تلفاز، سينما، إنترنت، شبكات التواصل الاجتماعي، وضمان وصول البرامج والمنتجات الثقافية إلى الفئة المستهدفة منها وإلى أكبر قطاع منها، وملاءمة المنتجات مع الفئة المستفيدة أو المستفيدة، طلاب المدارس، طلاب الجامعات، المجتمعات، طبقات الأعمال والمهن، وأصحاب الحرف، وإنشاء بيئة من التعاون والتنسيق والمشاركة مع المجتمعات والهيئات الثقافية والاجتماعية والشركات والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، مثل المدارس والجامعات والأندية الرياضية والمؤسسات الشبابية ووسائل الأعلام.

ونحتاج أن نتأكد من جدوى البرامج والأعمال والمشروعات الثقافية القائمة وقياس أثرها وملاحظته في الحياة اليومية أو بالقياس لأهدافه والفكرة المبررة له، مثل إجراء عمليات متابعة والقياس وملاحظة واستطلاع تلاحظ أثر البرامج والأعمال الثقافية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، مثل: مستوى وحجم القراءة والنشر والترجمة، ومستوى وحجم الإنتاج المسرحي والفني والموسيقي، ومستوى ونوعية المشاركة والتفاعل مع البرامج الثقافية والفنية، ومستوى جودة المنتجات والسلع التي تشكل المعرفة والإبداع جزءا منها، مثل الأثاث والبناء والتصميم والبرمجة وصناعة الألبسة والأحذية والإعلام وأساليب الطهو والسياحة والتسلية والترفيه، ومستوى واتجاهات السلوك المدني والاجتماعي، مثل التسامح، احترام القانون والنظام، الحريات الشخصية والاجتماعية، الضوضاء والخصوصية والتلوث، ومستوى واتجاهات قيم العمل والاتقان والثقة في الاقتصاد والسوق والمهن والأعمال والوظائف.

التقدم مستدلا عليه بالشعر والموسيقى والعمارة

ليس الفنّ رسما كان أو شعرا أو موسيقى أو عمارة شيئا مجرّدا مستقلا بذاته، يقول هيغل: يوجد فن لا تشوبه شائبة في دائرته الخاصة من وجهة النظر التقنية وغير التقنية، ولكنه يبقى غير كامل من وجهة نظر مفهوم الفن بالذات ومن وجهة نظر المثال؛ فالعيب في عمل من الأعمال الفنية لا ينجم على الدوام عن نقص في مهارة الفنان، بل إن قصور الشكل يتأتى أيضا من قصور المضمون. ولذلك فإن الفنون فيما تحمله من مضامين وما تدل عليه وتؤشر إليه تساعدنا كثيرا في بناء خريطة التقدم، وندرك بها ما نحب أن نكون ونسعى إليه، أو تدلنا على عيوبنا وما ينقصنا ونحتاج إليه. (12)

ولأجل ذلك، فإن أول شرط يرى هيغل أنه ينبغي توفره تحقيقا لهذا التوفيق هو أن يكون المضمون المطلوب تمثيله صالحا للتمثيل فنيا، وبدون ذلك يأتي الربط ركيكا واهيا، ولا يجوز لمضمون الفن أن يشتمل على شيء مجرد، بل يجب أن يكون عينيا وحسيا لا بالتعارض مع ما يدخل في عداد الروح والفكر فحسب، وإنما بالتعارض أيضا مع المجرد والبسيط في ذاته: ذلك لأن كل ما يوجد حقا في الروح وفي الطبيعة عيني، ورغما عن كل عمومية ذاتي وخاص.

إن وظيفة الفن هي وضع الفكرة في متناول تأملنا في شكل حسي، لا في شكل الفكر والروحية المحضين بوجه عام، وما دام هذا التمثيل يستمد قيمته وشرفه من التطابق بين الفكرة وشكلها المنصهرين معا والمتداخلين واحدهما في الآخر، فإن نوعية الفن ومدى مطابقة الواقع الذي يمثله المفهوم منوطان بدرجة الانصهار بين الفكرة والشكل. وبما أن المضمون غالبا إن لم يكن دائما مشوش ومجرد، فإنه يتجلى بالفن!

وأول تحقيق للفن يتمثل في الهندسة المعمارية، فهنا وتبعا لدرجة عمق المضمون أو

على العكس تبعا لدرجة غموضه وسطحيته يكون الشكل دالا بقدر أو بآخر أو على العكس غير دال. وحين يريد هذا الفن المتمثل في الهندسة المعمارية أن يحقق تطابقا أمثل بين المضمون والشكل، يخرج عن حدود مضماره الخاص ليتعدى على مضمار أرقى، هو مضمار النحت، وعلى هذا النحو يظهر للعيان طبيعته المحدودة بعلاقاته الخارجية المحضة بالروحي، وبالضرورة التي تقضي عليه بأن يتجاوز ذاته كي يقترب من الفكرة، من الروح.

يقول هيغل، إن كل ما تفعله الهندسة المعمارية هو أنها تشق الطريق للواقع المطابق لله، وتفي بواجباتها نحوه بشغلها في الطبيعة الموضوعية وبسعيها إلى انتشالها من عليق التناهي ودمامة العرضي. إنها تمهد السبيل الذي يفترض فيه أن يقود إليه، تشيد له المعابد، تخلق له مكانا، تنظف له الأرض، تجهز المواد الخارجية وتضعها في خدمته حتى لا تبقى هذه المواد خارجية بالنسبة إليه، بل حتى تظهره للعيان وحتى تغدو أهلا للتعبير عنه وقابلة وجديرة باستقباله. الهندسة المعمارية تفسح المجال للاجتماعات الحميمة، تشيد أماكن مسورة لأفراد هذه الاجتماعات، ملاذا من العاصفة التي توشك أن تعصف، من المطر والأنواء والوحوش، إنها تظهر إرادة الوجود المشترك، بإسباغها عليه شكلا خارجيا ومنظورا. وعلى هذا النحو يشاد لله هيكله، ويبنى له مقامه، تخضع الطبيعة الخارجية لتحولات، فيخترقها على حين بغتة وميض الفردية، ويدخل الله إلى هيكله، ويستملك بيته.

بفضل الهندسة المعمارية يتعرض العالم اللاعضوي الخارجي لعملية تطهير، وينظم وفق قواعد التناظر، وتدنو المسافة بينه وبين الروح، وينتصب هيكل الله، ثم يدخل الله نفسه إلى هذا الهيكل،.. ويستولي الشكل اللامتناهي لا شكل الروح التناظري فحسب على مادية الهيكل، ويشتغلها حتى يجعل الهيكل لائقا بغايته الحقيقية، لقد تلقى الهيكل نفسه مضمونا روحيا في شكل إله خلقه الفن.

إن النحت ينشئ تصورا للمثل والتطلعات الروحية، وبفضله تتجلى الذاتية، تتجلى الفردية خارجيا بجانبها الروحي، وفي الوقت نفسه يدخل المفهوم الروحي، وينفذ إلى هذه التظاهرات الخارجية للذاتي والفردي، ولا يعود الشكل الجسمي يدل على شيء أو يعبر عن شيء بذاته، وإنما فقد بوصفه انعكاسا لعمق باطن تمثيلا للروح. فلا يستطيع النحت من جهة أخرى، أن يمثل مضمونا روحيا من دون أن يعطيه شكلا حسيا ينفذ إليه حدسنا، لقد شادت الهندسة المعمارية هياكل وبيوت للإله، ومن يد النحات خرج استحضار وتصور الإله نفسه، وحوله تجتمع الطائفة في رحاب بيته الوسيعة. (13)

يقول هيغل: لدينا ثلاثة عناصر؛ النور واللون والصوت كإشارة تمثيلية؛ أي اللغة. الموسيقى وحدها تعبر عن تنبّه الشعور أو انطفائه، وتؤلف مركز الفن الذاتي، والانتقال من الحساسية المجردة إلى الروحية المجردة، وتقوم الموسيقى بما هي كذلك ومن حيث مادتها على أساس علاقات عقلانية شأنها في ذلك شأن الهندسة المعمارية؛ وإذا أردنا تعريفها - يقول هيغل - بصورة مجردة قلنا إنها بوجه عام الفن الذي يعبر عن داخلية الشعور المجردة الروحية.

وأما الشعر، فهو كما يعرفه هيغل الفن العام الأكثر شمولا، والذي أفلح في الارتفاع إلى الروحية الأسمى. الشعر هو القدرة المتاحة له على أن يخضع للروح ولتمثيلاته، العنصر الحسي الذي كان الرسم والموسيقى قد شرعا بتحرير الفن منه... الصوت يغدو الكلمة المنطوقة، المنذورة للدلالة على تصورات وأفكار على اعتبار أن النقطة السالبة التي كانت الموسيقى تشرئب باتجاهها تتحول إلى نقطة عينية تماما، نقطة الروح الممثلة بالفرد الواعي الذي يربط بوسائله الخاصة المكان اللامتناهي للتمثل بزمان الصوت.

الشعر يمد مضماره إلى ما لا نهاية، فيتدخل في الفنين الرومانسيين الآخرين (العمارة والموسيقى)، ويدخل عليهما عنصرا جديدا ويقتبس منهما في الوقت نفسه عناصر لتكوينه الذاتي، وبالفعل إن الشعر مشترك بين جميع أشكال الجمال ويمتد فيها جميعها،

لأن عنصره الحقيقي هو التخيل الذي يحتاج إليه كل إبداع يستهدف الجمال، كائنا ما كان شكله.

وهكذا تمنحنا العمارة والشعر والموسيقى فكرة كافية (ربما)، لنفهم المضمون والقيم والأفكار التي تحرك المجتمعات وتوجهها. ولو أردت أن أشكل نظرة عامة لمواطن مشارك في الحياة العامة، فإنني أستدل بحال العمارة والشعر والموسيقى لدينا وأستعين بها في الفهم والتحليل للتشكلات القائمة اليوم في المجتمعات والأعمال والمدن والأسواق. ويمكن الاستنتاج بها أيضا مواطِن كثيرة من الخلل، وربما تساعد في فهم القوة والضعف والعنف الكامن. وكذلك ما نملك من الجمال والذوق.

فالعمارة والشعر والموسيقى تقيس (وربما تكون أفضل مقياس) التقدم والنجاح ، وتؤشر إلى ما يمكن أن نفعله وما يجب أن نفعله، وما حققناه وأنجزناه بالفعل! ونلاحظ أيضا التغير الذي حصل في حياتنا وأفكارنا، من خلال التغير الذي يجري على العمارة والفنون! فنحن من خلال هذه الفنون نعبر حسيا عما نملكه من مشاعر وتخيلات، وكيف نعي وجودنا، وما تمثل فينا من قيم وأفكار؛ كيف نحب أن تكون حياتنا، وما نحب أن نكون عليه.

وفي مقدور المثقف والباحث أن يحدد على سبيل المثال الانسجام أو التيه والحيرة في ملاحظته للأحياء والأماكن والمرافق وعلاقتها بحياة الناس وأفكارهم، فالاستخدام المضاد للقوانين التنظيمية التي وُضعت لأهداف معينة في حياة الناس؛ مثل تحويل الفضاءات الناشئة عن الارتداد إلى امتدادات عمرانية للبيوت، وتحويل الشوارع والأرصفة إلى مواقف سيارات وبيوت للعزاء والأفراح وساحات لورش الأعمال، وتحويل الحدائق العامة التي اقتطعت من أراضي المواطنين أنفسهم إلى أسواق تجارية لفئة من المواطنين دون غيرهم، ومرافق ومبان لمؤسسات وفئات من الناس دون غيرهم ولا تربطهم بالمكان نفسه رابطة، هذا الاعتداء على الفضاء يتحول إلى حق

مكتسب، أو ممارسة متقبلة ومتواطأ عليها. ويعكس ذلك الفجوة الكبيرة في العلاقات بين الناس بعضهم بعضا وعلاقتهم بالفضاء والمرافق العامة، وبين القانون الذي ينظم ويدير هذه العلاقات! فالقانون لا يشكل رابطا وأساسا للعلاقة، ومرجعية لتنظيم الاتفاق والاختلاف بين الناس. والناس يديرون علاقاتهم ويؤثرون ببعضهم بعضا، ويُسْمِعون صوتهم ويطلبون حقوقهم ويؤدون واجباتهم، وفق موازين وقواعد غير قانونية في ظل القانون!

ما معنى وجود الفضاء المشترك في المدينة؛ في الطرق والأرصفة، والارتدادات المفروضة على البيوت والعمائر، والحدائق والمرافق العامة، والأسواق والمقاهي..؟ هي ببساطة ناشئة عن منظومة الثقة ثم تعيد إنشاءها؛ لأنه لا قدرة على العيش المشترك والتعايش من غير ثقة، فإذا كان المرء عاجزا عن العيش وحده أو لا يرغب في ذلك، فيجب أن يتعلم كيف يعيش مع الآخرين!

والتأمل في أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي، يؤشر على مجالات كثيرة لانتهاك الفضاء العام، تذهب بالثقة وتدمرها، وبالطبع تلحق الضرر بالمدن والتمدن، وهذا يجعل الحياة مليئة بالضيق والتوتر، إضافة إلى هدر الموارد والأوقات والإنجازات.

الثقة تنظم حياة الناس وعلاقاتهم، وغيابها يزيد ضغوط الحياة ويقلل العمل والإنتاج، ويرهق الأفراد والمؤسسات؛ الثقة بين الدولة والمجتمع، والثقة بين المستهلك والسوق، والثقة بين البائع والمشتري، والثقة في السلع والمنتجات، والثقة في الأقوال والالتزامات، والثقة بين الناس بعضهم بعضا، فغياب الثقة يضر بالاقتصاد والأعمال والعقد الاجتماعي، والرواية المنشئة للدولة والمجتمع. ذلك أن تاريخنا الجغرافي، واقتصادنا المعرفي والخدماتي والمهني والحرفي، يجعلان الثقة هي المورد الأساس، وغياب الثقة يعني هدر مواردنا!

وثقافة الطريق مسؤولة عن 90% من حوادث المرور - وهذا رقم مصدره دائرة

السير - التي تذهب بأرواح حوالي أكثر من مليون إنسان كل عام، وأضعافهم من المصابين، وتضر بملايين السيارات، وغيرها من خسائر وإصابات وإعاقات وعداوات.

وهناك الغش الكاسح والشامل والمتقبل على كل المستويات؛ في البناء والتعليم والامتحانات والعمل والتجارة والبيع والشراء. وكذلك الإساءة الى المواطنين في المؤسسات العامة، والخاصة أيضا، على يد الموظفين في القطاعين، والاستعداد الدائم للخصومة والشتم والإساءة اللفظية والاعتداء والشجار، والغياب الكبير لثقافة وتطبيقات حقوق الإنسان في التشريعات والمؤسسات والتعامل الرسمي والتجاري والشخصي. وأيضاً غياب النظافة في الشوارع والمرافق والفضاءات العامة، وأسوأ من ذلك التناقض في النظافة والحرص عليها في الفضاء الخاص وتجاهلها في الفضاء العام! والسلع الرديئة التي تغرق الأسواق ولا تصلح للاستخدام، فلا تعمل إلا لفترة قصيرة، وربما لا تعمل قبل شرائها.. وضعف فاعلية المواصفات والمقاييس والجودة والإتقان في السلع والغذاء والدواء والأعمال الحرفية والمهنية والصناعات والأعمال.

الثقة أسلوب حياة يعكس وعي وجودنا بأن نعيش كما فضاء المدينة لنا جميعا. ولكي يكون قادرا على استيعابنا، يجب أن نبذل كل ما يجعله كذلك!

والشعر والموسيقى يمثلان ضرورة قصوى للأفراد والمجتمعات والحضارات، للتعبير عما نملكه، ويتكون لدينا من خيال وأفكار وقيم ومشاعر وعواطف. ومثل هذا التعبير ضروري لوعي الوجود والكمال الذي نسعى إليه، وامتلاك الجمال الذي يقربنا من هذا الكمال. وبالطبع، فإنهما يؤشران بوضوح كبير على التقدم والفشل في جميع المجالات؛ فهما يقودان تشكيل الحياة التي نحب أن نحياها، ووجودنا على النحو الذي نحب أن نكون عليه.

ويمكن ببساطة ملاحظة العلاقة بين أغاني التراث لدينا، وبين أسلوب الحياة والعمل

والقيم والثقافة المنظمة للحياة. ويمكن أيضا التأكيد على ضياع البوصلة فيما نملكه اليوم من كثير من الغناء، ومما يقدم في الإذاعات والسوق، ويغمر حياتنا ووجودنا بفائض من التيه والخواء والغثاء. وذلك يعكس مأساتين: عجزنا عن تقديم وعينا لوجودنا وحياتنا وتغيراتها وتطورها وأهدافنا في منظومة شعرية وموسيقية تشدنا إليها وتشكل حياتنا ومواردنا من جديد أو تجددها على نحو دائم ومتواصل؛ وربما الأسوأ من ذلك أننا لا نملك هذا الخيال والوعي.. الفراغ الذي نعيشه أو يفرض علينا.. لا أقلل بالطبع من أهمية وجمال ما نملكه وما أنجزنا من شعر، بعضه تحول إلى غناء جميل؛ ولكن حضور هذا الشعر الجميل في الغناء قليل وضئيل، سواء في نسبته الكمية إلى الغناء (الآخر)، وفي حضوره في أوعية الثقافة والترفيه.

يمكن النظر كمثال إيجابي جميل إلى أغاني فيروز على سبيل المثال، وأظنه مثالا يعبر عن أجمل وأفضل من قدم الثقافة والحياة والوجود الإنساني والحضاري الممتد من أورفا إلى العريش؛ العشق والأسطورة، والجبال والأنهار والمدن والبحار والصحارى والأماكن، والبيوت والأبواب والنوافذ، والفصول والأيام والأشهر والطفولة والألعاب، والشتاء والثلج والصيف، والدفء والبرد، والعمل والإرادة والعزيمة والسفر، والزهور والأعشاب والشجر والطيور، والطعام واللباس، والذكريات العميقة التي تشكلنا والتي هي نحن.. الغياب والوداع واللقاء والحزن والفرح، والمقاهي والأسواق والطرق، والشمس والقمر والنجوم، والفقر والغنى، والنضال والمقاومة والاستشهاد والتضحية والفداء.

ولدينا مكتبة واسعة وجميلة من الغناء العربي، استوعبت حياتنا وتراثنا، ولكنها مهددة بالانحسار. ولا نملك بالطبع أن نفرضها على الجيل، ولكننا نملك أن نشجع ونواصل تقديم إنجازنا الجميل في المدارس والإذاعات والمناسبات، وأن نواجه الغثاء الذي يغمرنا.

نحتاج اليوم، أن نجد حياتنا الجديدة والمتغيرة التي نعيشها بكل جوانبها في الشعر والموسيقى. ونحتاج إلى أن نواجه أنفسنا بصراحة بأننا في حالة عمل وإنتاج ومواجهة مع الغثاء والاكتئاب والتشاؤم. وربما تجعل أغنية يسمعها الأطفال في المدارس والذاهبون إلى العمل والعائدون إلى بيوتهم، حياتهم أفضل وتمنحهم عزيمة وقدرة على الإبداع.. أو تمنحهم قدرا من السعادة!

الثقافة كرأسمال بشري وتنظيم اجتماعي وأخلاقي

«الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد والتنمية»

هل يمكن لسياسات الدعم لسلوك اجتماعي متصل بالقيادة الآمنة للسيارات، أن يقلل من الحوادث والضغوط والإرهاق في أثناء القيادة؟ وهل يمكن لإتاحة المعلومات المتعلقة باستهلاك الطاقة أن تحفز المواطنين على عدم الإفراط في استهلاكهم؟ الإجابة تبدو بداهة: نعم.

ثمة مكونات اجتماعية وثقافية في حياتنا تبدو بحاجة إلى رد اعتبار وملاحظة أثرها في التقدم؛ الثقافة بما هي حياة نعيشها كل يوم، أسلوب الحياة، والعادات والتقاليد والقيم والأعراف، مثل الثقافة والفن والموسيقى والرواية والسينما والمسرح والدراما، والانتماء والمشاركة، والصداقة والعلاقات الاجتماعية، والرياضة، والخدمة العامة،... إنها تبدو عند تقييمها أنها ليست مهمة، نضحي بها أولا وغالبا لأجل مكاسب أخرى، سواء على مستوى الأفراد في زحمة الوقت والمشاغل، او المجتمعات والدول، ولكنها تبدو أكثر ضرورة وأولوية تبدو- عندما نفتقدها- أجمل ما في الحياة.

في النظر إليها مستقلة، يمكن الاستغناء عنها ولكن في محاولة الحياة بدونها تبدو الحياة خاوية كالحة مملة عديمة الجدوى والمعنى... الذين يسافرون على سبيل المثال إلى الخارج تثقل عليهم ذكريات الأماكن والاصدقاء والمقاهي والرياضة والنشرة الجوية، كما الندوات والمحاضرات واللقاءات... إنها ليست مجرد إضافة ترفية الى الاحتياجات الأساسية في الحياة، ولكنها شرط أساسي وضروري لتحسين الحياة وحماية الموارد وتجديدها، ليس تحسينها فقط جماليا، ولكن أيضا ماديا.

في أسلوب الطهو والطعام ثمة منظومة هائلة للإبداع والأسواق لم تكن لتوجد على هذا النحو، لولا تقدير الحياة ومحاولة التخلص من فجاجتها، الشعير على سبيل المثال يمكن التهامه او خبزه وتوفير الحد الأساسي للبقاء، ولكن يمكن إنشاء منظومة واسعة وهائلة حوله من الحياة والموارد والأطعمة والأسواق وأساليب الحياة والإبداع فيها!!

يبدو أسلوب الحياة ليس ملهما للحراك والجماهير اليوم، وتحل مكانه السعادة بعد الموت؛ ولكن في تاريخنا وحضارتنا يمكن ببساطة ملاحظة العلاقة بين أغاني التراث لدينا وما كان عليه أسلوب الحياة والعمل والقيم والثقافة المنظمة للحياة، ويمكن أيضا ملاحظة ضياع البوصلة في الإصلاح كما السياسة والحياة بعامة فيما نملكه اليوم من فنون وعمارة وموسيقى....»الدبكة» على سبيل المثال والمنتشرة في جميع بلاد الشام؛ هي كما يقول فريدريك معتوق كلمة سريانية معناها القفز، مستمدة من عمليات استخلاص الحبوب من السنابل، كما أنها رقصات تشبه حركة السنابل في الحقول، وهي محاولة لتحويل هذا العمل القاسي الممل إلى مصدر للفرح والإلهام والحب والمشاركة والقدرة على مواصلة العمل! (14)

نحتاج اليوم أن نجد حياتنا الجديدة والمتغيرة التي نعيشها بكل جوانبها في العمارة والدراما والشعر والموسيقى، وهذا أهم ما يلهمنا الإصلاح، فنحن من خلال هذه الفنون نعبر حسيا عما نملكه من مشاعر وتخيلات، وكيف نعي وجودنا، وما تمثل فينا وحلّ من قيم وأفكار، كيف نحب أن تكون حياتنا، وما نحب أن نكون عليه.

وأظن أن هذا هو جوهر العمل السياسي أو يفترض أن يكون السياسة الجديدة التي من دون الاهتمام بها لن يكون إصلاح ولا ديمقراطية، وهذا التقسيم المفتعل وبنفور متبادل بين السياسي والثقافي لا ينسجم مع المفهوم العلمي والحقيقي للسياسة والثقافة، ويعطي للسياسة والثقافة وأسلوب الحياة مفهوماً دارجاً في الإعلام والمجتمعات بعيداً كل البعد عن الدور المفترض للسياسة والثقافة بالمعنى المستمد من تحسين

الحياة والولاية على الموارد وتمكين المجتمعات وتطويرها والتنمية والإصلاح بعامة، أو التشكل الملائم وإقامة العلاقات الصحيحة بين الموارد والأعمال والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كان ذلك يصنف على أنه ابتعاد عن السياسة والنضال والسمو!، .. ولكن المفهوم الحقيقي للسياسة مستمد من مستوى الحياة ونوعيتها.

يتوقف التقدم والازدهار في هذه المرحلة على الوعي الجمعي والشامل بتكنولوجيا المعنى والمعرفة التي تسود وتهيمن على العالم اليوم، وإن أحاط بأزمة كوفيد 19 صدمة كبرى؛ فإنها الوعي الشامل بمتطلبات لحظة تحول كبرى في إدارة وتنظيم الحياة والمؤسسات والأعمال على نحو جديد، لقد كانت تحولات في ضخامتها تفوق قدرة معظم الناس على استيعابها وتقبلها فضلا عن الوعي بها، ولم يكن عمليا أو ناجحا تطبيقها أو إحلالها في الأعمال والأسواق والأفكار والثقافة والسلوك الاجتماعي وأسلوب الحياة من غير استيعاب شامل من قبل جميع الفئات والطبقات، ولعلها من المرات القليلة إن لم تكن الوحيدة في تاريخ الإنسانية التي يتطلب فيها تطبيق التكنولوجيا الجديدة وعيا جمعيا شاملا، ولم يعد يكفي الوعي النخبوي لتطبيقها وإنجاحها، ولكن الصدمة الأكثر غرابة في هذه المرحلة أن النخب والطبقات الأكاديمية والأكثر تعليما والمهن القيادية والنبيلة هي الأكثر مقاومة للتغيير، وليس المجتمعات، هكذا فإن تكنولوجيا المعنى تواجه قوى ومصالح وطبقات راسخة ومهيمنة ترفض الفرص الجديدة، ولم يكن خيار سوى التضحية بهذه المؤسسات والنخب والمعارف والصروح العلمية والأكاديمية والمؤسسية والتنظيمية والإرشادية برغم عراقتها وكلفتها الهائلة.

ثمة ذكاء اصطناعي يدخل حيز التطبيق هو ببساطة تحويل الوعي بالذات الإنسانية وفهمها إلى تكنولوجيا، لكن ذلك ينشئ متوالية من التفاعلات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، فالآلة الذكية (الحاسوب والروبوت والطابعة الثلاثية الأبعاد..) بما هي محاكاة للإنسان في التفكير والتحليل، وربما لاحقاً الإدراك والتداعيات، تغير وعي

الإنسان لذاته، ومن ثم وبطبيعة الحال، فإن الآلة نفسها سوف تتغير أو تنشأ أجيال جديدة منها تحاكي هذه التغيرات. وهكذا فإن الإنسان يغير في نفسه وفي وعيه وإدراكه كلّما تقدم في الذكاء الاصطناعي، على نحو لا نعود معه قادرين على التمييز (ربما) هل الآلة تغير في وعي الإنسان وإدراكه للمعنى والجدوى، أم أن الإنسان يستنسخ نفسه على نحو متطور ومتغير في آلات ذكية واعية؟ لكن من المؤكد أن الإنسان في مغامرته هذه يغيّر في ذاته على نحو سريع وعميق، والحال أن الإنسان يتطور ويتغير كثيراً، لكنه في هذه المرة قد يمضي بوعيه وقيمه إلى مرحلة جديدة مختلفة، إلى درجة أن المرحلة الحاضرة سوف تكون «الإنسان السابق»، ورغم ما في ذلك من صدمة عميقة لا نكاد نحتملها، فإنه يجب أن نتذكر أن الإنسان تغيّر كثيراً في وعيه وتقييمه للأفكار والمسائل، وعلى سبيل المثال فقد كان الرق متقبلاً لدى الفلاسفة والعلماء على مدى القرون، ولم يراجع الإنسان نفسه ويغيّر من موقفه من الرق حتى القرن الثامن عشر. وينبغي أن نذكّر أنفسنا أن إلغاء الرق تحول إلى فكرة إنسانية راسخة وعميقة بفضل المكائن والآلات الزراعية! وكذا قيم السلام وحقوق الإنسان والمساواة والتنوع والبيئة.. فإنها لم تكن بهذا الحضور والتأثير قبل مئة سنة، وكان تمجيد الحرب وقتل الأعداء فضيلة وبطولة، وصار الإنسان اليوم يتبرأ منها! ويمكن أن نتذكر في قيم الحياة اليومية والتنشئة والعمل كيف تحولت عادات وممارسات مثل ضرب الأطفال إلى جريمة بعدما كانت سائدة ومتقبلة. إننا نلاحظ اليوم كيف تكرست هذه القيم، لكننا لا نلاحظ إلا قليلاً علاقتها بالتطور التكنولوجي وما تبعه من تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية.

تقوم برامج الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الخصائص والسمات، مثل التمثيل الرمزي، والتعبير عن التصورات العليا والمعقّدة برموز تجعل محاكاة اتخاذ القرار والتفكير ممكنة حاسوبياً، ما يجعل الحاسوب قادراً على عمليات أكثر تعقيداً، مثل التشخيص الطبي. وقدرة البرنامج على الاختيار والترجيح (الاجتهاد) بين القرارات والبدائل،

وهكذا يستطيع الحاسب بما يمتلكه من سرعة هائلة أن يجرّب عدداً كبيراً جداً من الاحتمالات والطرق ويغير ويبدل في عمليات المعالجة والتحليل، ليتوصل إلى نتيجة نهائية، ويمكن بذلك الدخول في مراحل وعمليات جديدة غير خاضعة لمناهج وقواعد منضبطة، وهكذا يصعد علم الإحصاء والاحتمالات. لكن أيضاً أمكن للإنسان أن ينشئ آلة أكثر قدرة منه على حل المسائل العلمية المعقدة، وقد كان الإنسان يظن أنه يتميز بعقله وتفكيره، بعدما نجا من صدمة صناعة آلات وأجهزة تتفوق عليه في قدراته وإمكانياته الجسدية، لكنه اليوم يواجه صدمة عميقة، تجعله يرتد إلى غرائز البقاء والخوف أكثر من مواهب البحث والتأمل، وهذا ما دفع الساسة البريطانيين إلى تدمير «آلة تورينع» رغم أنها وجهت المعركة لصالحهم وساعدتهم بشكل حاسم على الانتصار في الحرب العالمية الثانية، لكنهم لم يقدروا على استيعاب وجود آلة تفكر. إنها الصدمة نفسها التي واجه بها قادة المجتمعات والدول المطبعة وآلات النسيج..

ويمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي التوصل إلى حلول للمسائل حتى في حالة عدم توفر جميع البيانات اللازمة لاتخاذ القرار، وهي بالطبع عمليات معرضة للخطأ وليست قائمة على اليقين كما يحدث مع الإنسان في العمل والحياة اليومية، لكنها أكثر كفاءة من الإنسان وتحسِّن كفاءتها باستمرار لتقترب من الصواب أو تتطابق معه. وهكذا لم يعد اليقين أساساً لفهم المسائل والحياة والعمل والعلم والفلسفة والاعتقاد، فالإنسان ينشئ من اللايقين منظومةً من التقدم التكنولوجي والفكري والفلسفي والمعرفة والحكمة. ويمكن أيضاً لبرامج الذكاء الاصطناعي التعامل مع بيانات متناقضة مع بعضها، وهو ما يفعله الإنسان بالطبع، لكن البرامج الحاسوبية التقليدية تجعل من إمكانية بناء خطوة أكثر تطوراً وتعقيداً أمراً ممكناً، حيث يمكن بسرعة معالجة وتجريب وبناء مصفوفات عملاقة للمعلومات والبيانات. كما يمكن للحاسوب أو البرنامج أن يعلم نفسه ويطور ويغير قدراته، ويغذي برنامجه بكل المعلومات والمدخلات التي يمكن الحصول عليها

وجمعها، وهكذا يكون قادراً على الإحاطة والتغيير والاستيعاب، كما يحدث على سبيل المثال في متابعة حالة الطقس وحركة المرور والملاحة الجوية والبحرية.. وهنا تصعد علوم النفس والمنطق، لأن محاكاة الآلة للإنسان في هذه المرحلة هي الأداء المعرفي من دون إحاطة تامة بها.

تواجه عمليات بناء وتكوين رأس المال البشري ليستوعب التحولات تحديات أساسية، لا تقف عند التدريب والتأهيل والاستثمار وتطوير التعليم والمبادرات والأفكار والاقتراحات الإيجابية، ذلك أن التحولات الكبرى لم تقتصر على الأعمال والمهارات والمعرفة، لكنها تمتد عميقا لتغير في بنية المجتمعات والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية القائمة اليوم، فقد أصيبت هذه المكونات بضربة قاصمة ولم تعد قادرة على التنظيم الاجتماعي والأخلاقي للمواطنين، وتهيئة الفاعلين الاجتماعيين للقيام بمسؤولياتهم تجاه أنفسهم ومجتمعاتهم.

والحال أنها ظاهرة عالمية لا تخصنا وحدنا، لكننا كما يبدو أقل اهتماما وشغلا بالظاهرة، وما زلنا نصر على تطوير رأس المال البشري لدينا من خلال مؤسسات ومنظمات (مثل المدارس والجامعات والشركات والوزارات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجماعات الاجتماعية والدينية،..) تتعرض للتصدع والتغير بنفس القدر الذي تعرضت له الأعمال والمهن والأسواق، ولا بد أنها مقولة بديهية، لكنها برغم بداهتها تتعرض للإهمال والنسيان، ليس لأننا لم ندرك، لكنها حقيقة مؤلمة للمؤسسات والكيانات القائمة، وتضعها تحت طائلة المراجعة الجذرية، وسؤال الجدوى والمعنى، أو هل ستبقى، وإذا بقيت فكيف ستكون؟ لكن لا مفر من مواجهة الحقيقة ومتطلباتها؛ إذ لم يعد ممكنا أن تستمر هذه المؤسسات والأوعية في عمل لم يعد موجودا، أو لأداء أعمال وأغراض جديدة عليها ومختلفة عن روايتها المنشئة اختلافا كبيرا وجوهريا.

يمكننا اليوم ملاحظة مجموعة من الأحداث والظواهر تؤكد عجز المؤسسات الاجتماعية

والسياسية عن أداء أعمالها المفترضة، مثل ظاهرة الانتحار وعمليات القتل غير المرتبطة بدوافع أو سوابق أو نزعات جرمية تقليدية، والتي تعكس بوضوح أزمة الفرد اليوم، وعجزه عن التكيف والانسجام، أو عجز المجتمعات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية عن استيعاب المواطنين، والتي تقدم لنا رسالة صارخة أن هناك خطأ كبيرا لا نلتفت إليه، وبالطبع هناك ظواهر أخرى وصارخة أيضا، مثل التطرف والسلوك غير الاجتماعي، وضعف المهارات المعرفية والتعليمية، وترهل المؤسسات الخدمية، والغش وغياب الثقة والاتقان، وعدم الشعور بالرضا، والضعف المهني والتقني في الأعمال والأسواق وإنتاج السلع والخدمات، وانهيار المؤسسات التعليمية والثقافية وانحسار الدور الاجتماعي والمهني للنقابات،...

السؤال البديهي والأساسي؛ هل يجب أن نبحث عن بديل للأوعية والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والتدريبية والمهنية؟ أم يجب أن نطور المؤسسات القائمة؟ إن الإجابة غير واضحة ولا يملكها أحد، فكما أن التغير في الأعمال والأسواق بسبب التقنية لم ينشئ بعد استجابة واضحة ومحددة، وليس لدينا اليوم ما نقوله لأجل ذلك سوى الإبداع، ولا نملك لأجل الإبداع سوى الاستثمار في تطوير التعليم والصحة، فإن ما نملكه لمواجهة العجز والشلل في التنظيم الاجتماعي والأخلاقي ليس سوى «الذات الفاعلة» بمعنى الاستثمار في الفرد ليكون قادرا على تمثل المعارف والمهارات والأخلاق الضرورية للتنمية وتحسين الحياة، ولا يبدو وعاء ممكن يجمع الأفراد والذوات الفاعلة سوى منظومة ثقافية مستقلة عن المؤسسات والنقابات والمدارس والجامعات والمعابد وسائر الهيئات والتشكيلات القائمة والمقترحة.

وعلى سبيل المثال فإن الوعي بأهمية وضرورة الصحة النفسية، ينشئ سلوكا واتجاها فرديا وجماعيا للتعامل مع المرض النفسي مثل المرض الجسدي، وكما تغير اتجاه الناس لعلاج المرض الجسدي من الحجب والتعاويذ والطلاسم إلى العلم؛ فإن علاج الأزمات

والأمراض النفسية يجب أن ينتقل أيضا إلى العلم، وكما يقول طبيب الصحة النفسية علاء فروخ: كما أن التدين لا يعالج مرض السكري فإنه لا يعالج اضطرابات الشخصية أو السلوك القهري،..

ليس المهم في الأداء والإنفاق في المجال الثقافي إلا بقدر ما يكون تحقيقا لأهداف ثقافية أساسية وضرورية، مثل: ضمان وإنشاء بيئة ثقافية مشجعة للإبداع والفنون الجميلة والمسرح والقراءة والموسيقى والفلسفة، وتعزيز قيم التمدن والتسامح والاعتدال، والحوار والعلاقات الاجتماعية القائمة على الأمكنة والأعمال والأفكار والصداقة، وتعزيز السلوك الاجتماعي المدني القائم على الخصوصية والفردانية، ونبذ الصخب والضوضاء، وتشجيع ثقافة العمل القائمة على الثقة والإتقان، وتشجيع وتعزيز أساليب الحياة في العمارة واللباس والطعام والنقل والتعليم والتعلم والصحة والسلامة العامة على النحو الذي يجعلها أكثر انسجاما مع الاحتياجات والأولويات المعيشية والجمالية، وتشجيع الثقافة الجمالية وتذوق الجمال وتقديره في الثقافة والأعمال والأفكار والمنتوجات والسلع، والمساهمة في اقتصاد المعرفة القائم على الجمال والإبداع.

ويمكن ببساطة ملاحظة الموارد أساسية المنجزة بالفعل والتي تشجع على تحقيق مثل هذه الاستراتيجية الثقافية، مثل نسبة التعليم الجامعي والثانوي المرتفعة وهي كافية لإنشاء قاعدة اجتماعية للمعرفة والثقافة، وشبكة مدارس وجامعات وخدمات اتصالات ومرافق أساسية كافية لنهضة ثقافية ومعرفية، وإقبال مجتمعي كبير على وعي الحريات والعدالة والتعليم والتدريب.

وفي المقابل فإننا نعاني من أزمات اقتصادية منشئة لسلوك اجتماعي وثقافي سلبي، وسوق عمل عشوائي لا يقوم تماما على التنافس العادل والإبداع والتفوق، وأنماط من التدين والسلوك تضعف أثر الثقافة والتنمية والإصلاح. مجتمعات وبلديات ومنظمات المجتمع المدني منسحبة من المشاركة الثقافية أو ضعيفة وتحتاج إلى تمكين وتأهيل، ونعاني

أيضا من وجود قطاع خاص منسحب من المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في العمل الثقافي، وإقبال على الإنفاق والتبرع يذهب معظمه لمجالات غير ثقافية ولا يجد العمل الثقافي حافزا لاستقطاب المتبرعين

ولكنا نملك فرصا معقولة للإصلاح الثقافي يمكن ملاحظتها في الشبكة العالمية القائمة اليوم من الاتصالات والمعرفة المتاحة والتواصل العالمي والمحلي تتيح المجال لبرامج ومؤسسات وأعمال ثقافية وإبداعية بتكاليف قليلة، وفي نمو وتضاعف الاقتصاد القائم على المعرفة والإبداع ما يعزز دور الثقافة والمواهب والفنون في الاقتصاد والأعمال والسوق.

هل الثقافة هي التي تنشئ التقدم ؟ أم أن الثقافة تعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية القائمة ؟ وجود المجتمع يعني بالضرورة وجود ثقافة مصاحبة لوجوده فالمجتمعات تقوم على رؤية ثقافية أولا، الذي ينظر إلى الثقافة باعتبارها منظومة الأفكار التي تعبر بها المجتمعات عن وعيها لذاتها من اللغة والإبداع والآداب والفنون والتراث والعمارة وأنماط الحياة واتجاهاتها في السلوك الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد والجماعات والانتماء والمشاركة والعادات والتقاليد والتعليم والعمارة واللباس والطعام فيما ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل، وقيم الجمال باعتباره فلسفة عمل وحياة يميز بها الإنسان القبيح من الحسن في الأفكار والأعمال والتقييم والمحاسبة والنظر إلى الذات والآخرين والعمل الاجتماعي والسياسي، ولذلك فإن دورنا الأساسي في الإجابة على السؤال هو ملاحظة وإدراك هذه الثقافة المصاحبة لتشكل المجتمعات حول أهدافها وما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي.

هل تبدو العبارة السابقة إجابة صحيحة ومعقولة؟ بمعنى أن الثقافة تصاحب تلقائيا تشكل المجتمعات وقيامها، والمجتمعات تقوم حول الموارد والمصالح الاقتصادية ومن خلال

الأنظمة والقرارات والظروف السياسية، وأنه لتقدم الثقافة ورقيها يجب أن تتقدم المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية، أي أن الإصلاح يجب ألا يتجه في الحقيقة إلى الثقافة ولكن إلى التشكيل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولكنها مقولة على منطقيتها تردها الوقائع والحالات القائمة التي نلاحظها كل يوم في المجتمعات وفي الحياة اليومية من التناقض الواضح بين الحالة الاقتصادية والموارد والأعمال والمهن وأدوات المدن والتحضر وبين الثقافة السائدة المفترض تشكلها والمفترض أن تعبر عن هذه الحالة وتعكسها على النحو الذي يجعل حياة الناس أكثر انسجاما وإنجازا، وهنا يكون السؤال بعيدا عن الجدل غير المفيد: كيف يمكن مساعدة المجتمعات على وعي وتشكيل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب ثقافيا واجتماعيا مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه؟

هذا التوافق هو الذي يطور الحياة السياسية والاجتماعية ويحمي المنجزات الاقتصادية ويفعلها ويساعد على إنشاء الموارد وتطويرها على النحو الذي يحقق الكفاية في الاحتياجات الأساسية والرضا والاستقرار، فالثقافة ليست زينة أو إضافة إلى حياة الناس، ولكنها متطلب ضروري ومدخل حتمي للتقدم وتحسين حياة الناس، فبغير ثقافة الجمال ورؤيته وملكاته ومواهبه التي تلاحظ القبيح والحسن وتتمسك بحاكمية المنطق للأعمال والحياة لا تنشأ العمارة على النحو الذي يحقق راحة الناس واحتياجاتهم واللباس على النحو الذي يحب أن يرى الناس أنفسهم عليه أو يراهم الآخرون وكذا الطعام والطرق والنقل، ثم تصميم السلع والمنتجات والخدمات جميعها، إلى الحديث والسلوك والعلاقات والانتخابات والتشريعات والقرارات والسياسات، إنها جميعها تتقدم نحو الصواب والتقدم والأفضل بناء على ما يملك الناس من جمال ومنطق، وهما (الجمال والمنطق) محصلة الثقافة المنظمة لحياة الناس والمحيطة بها، وبغيرهما لا يقدرون على اختيار الأفضل والمقارنة بين الأفكار والمرشحين والسلع والأعمال ولا معرفة ما

يريدون وما يحتاجون إليه، وما يريدون أن يكونوا، وكيف يراهم الآخرون وكيف يرون أنفسهم.

فالمجتمعات والأفراد والأعمال والمنجزات والسلع والأفكار والأذواق والخدمات والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيوت والملابس والطرق والأحياء والمدن والأمكنة تتحدد بالقدرة على تصميمها وإدراك الحالة التي يجب أن تكون عليها، وهي نهاية تقررها القدرة على الرؤية والخيال، أي الجمال، فحياتنا إذن تكون على النحو الذي نتخيله ونراه، وهي في ذلك في تقدمها بمقدار قدرتنا الجمالية والرؤيوية، حتى الموارد المادية والكنوز التي لدينا تكون كذلك فقط عندما ندرك ذلك، وبغير ذلك فإنها لا تبدو مختلفة عما سواها من الأشياء عديمة الأهمية والقيمة.

هل ثمة لحظة وعي جديدة أو تتشكل؟ نعم. ربما نعم!

تشكل الثقافة بما هي وعي الذات المؤشر الرئيسي للاتجاهات والسياسات في الدول والمجتمعات كما أنها أهم مصدر يستدل به على التقدم والحالة القائمة والمستقبل، ففي ملاحظة وإدراك لحظة الوعي القائمة لدى الأفراد والجماعات والطبقات يمكن المعرفة والتقدير أين نحن وإلى أين نمضي، ذلك أنه ما من موقف أو سياسة أو جدل أو مشروع أو برنامج إلا ويعكس الوعي المحرك والمنشئ، .. هل ثمة لحظة وعي جديدة أو تتشكل؟

وعلى سبيل المثال فقد اتخذت برامج التنمية والإصلاح لدى المنظمات الدولية ومراكز التفكير والدراسات ومؤسسات التخطيط الوطنية والدولية أهدافا وعناوين واتجاهات وجهات تعكس الوعي بالأولويات والتهديدات والمخاطر وبمفهوم التقدم نفسه، وفي ذلك يمكن ملاحظة كيف صعدت قضايا حقوق الانسان والبيئة والعمارة والتلوث والتغير المناخي أو الفقر والعمل وتحسين الحياة أو العدالة والمساواة، او العولمة وحريات

السوق، أو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودور الشركات والمجتمعات في الحاكمية الرشيدة، ... وعلى نحو عام فقد كان اتجاه الإصلاح والتنمية ومكافحة الفقر في الخمسينيات والستينيات إلى الاستثمارات التجارية ومرافق البنية الأساسية، وفي السبعينيات إلى التعليم والرعاية الصحية، وفي الثمانينيات إلى تحسين إدارة الاقتصاد والسماح لقوى اجتماعية واقتصادية أن تلعب دورا أكبر.

واقترح تقرير العام 1990 للتنمية البشرية تشجيع الاستخدام المكثف للأيدي العاملة، والانفتاح الاقتصادي والاستثمار في مرافق البنية الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، وبدأ خلال التسعينيات مفهوم حسن نظام الإدارة للمؤسسات، وفي أوائل القرن الجديد اقترح البنك الدولي استراتيجية تعتمد على تكافؤ الفرص والمساواة ومكافحة الفساد، والتفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية الأخرى لتقوية مشاركة الفقراء في العمليات السياسية واتخاذ القرارات على المستوى المحلي وإزالة الحواجز الاجتماعية القائمة على الجنس أو العرق، والأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي، وأرجع البنك الدولي أسباب الفقر والفشل الاقتصادي إلى شعور الناس بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم لا حول لهم ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع.

ويمكن الملاحظة أيضا كيف تكونت لحظات للوعي منشئة لاتجاهات سياسية واجتماعية في بلادنا، مثل التحرر والاستقلال بين الحربين العالميتين، وفي هذا السياق صعدت الحركات والاتجاهات الليبرالية والمقاومة والقومية، ثم التنمية والعدالة الاجتماعية، وصعدت في هذه الموجة الاتجاهات والجماعات اليسارية، ثم العودة الى الدين والتراث وصعود الجماعات والاتجاهات السلفية والأصولية وجماعات الإسلام السياسي، والتي تطورت في اتجاه حالة من الكراهية والتطرف والإرهاب اجتاحت العالم، وفي الربيع العربي صعدت اتجاهات المدن والمجتمعات المستقلة.

يمكن الرمز إلى البدايات والنهايات في الوعي بلحظات معينة، فالحرب العالمية الأولى أطلقت المجال لحركات التحرر والاستقلال والقومية، وكانت الحرب العالمية الثانية نهاية هذه الموجة لتبدأ موجة التنمية والحقوق والحريات، وكانت حرب 1967 مؤشرا على صعود الجماعات والأفكار الدينية، وانهيار جدار برلين في عام 1989 مؤشرا إلى نهاية اليسار والشيوعية، وأحداث الحادي عشر من ايلول 2001 مؤشرا إلى نهاية الإسلام السياسي وصعود الجماعات العنيفة، وقد يكون الربيع العربي (2011) مؤشرا إلى نهاية الاستبداد والإرهاب!

إن الثقافة تمثل في الحياة والعمل والاقتصاد والإنتاج مساحة أكبر بكثير مما يبدو في التفكير الانطباعي السائد، ويمكن اليوم ملاحظة هذه المقولة بوضوح في اقتصاد المعرفة القائم على الفكرة والتصميم والإبداع والذي يشكل معظم الاقتصاد السائد اليوم. ولم يعد مستهجنا الربط بين التقدم الاقتصادي والثقافي، فقد كرس التقرير العالمي للتنمية البشرية هذه المقولة على نحو بدأ يغير في خطط واستراتيجيات التنمية في العالم، ولكن الأمر يحتاج لتوضيح وتأكيد متواصل ومتكرر للقدرة على الربط بين الثقافة والتقدم، أو لتشكيل تجمعات ومشروعات للتقدم قائمة على أساس الثقافة.

إن المجتمعات في تنظيمها لمصالحها ووعيها لذاتها تحتاج إلى معرفة وفحص ثقافتها وتطوير هذه الثقافة لتكون استجابة صحيحة لتشكل المجتمعات حول أهدافها ما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي، وأن تشكل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب ثقافيا واجتماعيا مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه، وعلى النحو الذي ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل.

وهذه الثقافة تنشئ في محصلتها الجمال باعتباره فلسفة عمل وحياة يميز بها الإنسان القبيح من الحسن في الأفكار والأعمال والتقييم والمحاسبة والنظر إلى الذات والآخرين

والعمل الاجتماعي والسياسي.

وهذا الجمال هو الذي ينظم إدارة الأمكنة والمدن وتخطيطها والتفاعل بينها وبين المجتمعات وما يتبع ذلك من أفكار في التمدن والإبداع والعلاقات الاجتماعية والثقافية ومشكلات في الهجرة والاستيطان والخدمات.

وعلى هذا الأساس تكون البيوت والمدن والأحياء أكثر استجابة لحاجات الاستقرار والإضاءة والتهوية والتدفئة واستخدام الموارد والبيئة المتاحة (مثل الشمس والمياه والرياح والفضاء) أو هدرها، فمدننا وبيوتنا وأحياؤنا تكون وعاء للحياة الأفضل بمقدار ما نمتلك من طاقات الجمال، والموارد والنفقات تدار أيضا بالجمال، كيف نجعل الشمس مصدرا للحياة المريحة في الصيف والشتاء؟ كيف نحصل على الماء من الطبيعة بأقل قدر من التكاليف؟ كيف تخطط الأحياء والطرق على النحو الذي يجعل الحياة مصدرا للسعادة بلا تكاليف وجهود إضافية؟ إن دورنا الأساسي في الإجابة على السؤال هو ملاحظة وإدراك هذه الثقافة المصاحبة لتشكل المجتمعات حول أهدافها وما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي.

هذه المقولة تفسر تفوق شركة لصناعة الأثاث مثل «إيكيا» لتكون إيراداتها بمئات المليارات برغم أن فكرتها الأساسية لا تختلف جميع محلات النجارة، كيف أمكن بالذوق والتصميم تحويل الخشب إلى مورد عملاق؟ وكيف لم تكن إيكيا مجرد منجرة؟ لماذا تدفع الملايين ثمن لوحة فنية؟ لماذا وكيف ينجح كتاب في استقطاب مئات الملايين من القراء؟ كيف تستطيع رواية أن تشغل العالم؟ لماذا يختلف خريجو الجامعات والكتاب والفنانون والشعراء والروائيون والفلاسفة من ثقافة إلى أخرى في مستواهم الثقافي والإبداعي وقدراتهم؟ وكيف يكونون في مجتمع متسولين ومشردين؛ وفي مجتمع آخر يقودون النخب والحياة السياسية والاجتماعية؟

الخواء عندما يتحول إلى ثقافة سائدة يلقي بظله على التعليم والطرق والمرور والإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير، والفقر في الموارد يكون على قدر الفقر في الثقافة والجمال.

تواجه المشتغلين بالإصلاح والتنمية؛ وهم يجب أن يكونوا جميع الناس معضلة فكرية وجدلية متعلقة بالموارد التي لا تؤدي وفرتها إلى تنمية وتقدم، أو ندرة الموارد التي تستخدم عادة لتفسير سياسات اقتصادية واجتماعية فاشلة. لماذا لا يؤدي النمو الاقتصادي والثراء دائمًا إلى تحسن في الحياة والتعليم والصحة والسلوك والثقافة وارتقاء بالصناعة والتقنية؟ ولماذا لا تتفق أساليب الحياة والإدارة الاقتصادية والسياسية مع حالة ندرة الموارد عندما لا تتوافر على النحو الذي يعظّمها ويفعلها وينشئها أيضا؟

هناك دول ومجتمعات كثيرة تملك وفرة مالية، وتملك قدراً واسعاً من الموارد البشرية والطبيعية والمياه والأراضي الخصبة والواسعة، ولكنها تعاني من ضعف التعليم والإبداع، وترهل المؤسسات الخدماتية، والفساد والتخلف السياسي والاجتماعي والثقافي، ولدينا أيضا دول ومجتمعات تنشئ منظومات اقتصادية وسياسية على النحو الذي يتجاهل الموارد المتاحة ويبددها ولا يفيد سوى أقلية ضئيلة من المجتمع ويدع الأغلبية في حالة من الفقر والتهميش، وبالطبع هناك حالة مرافقة من الفساد والتخلف والنهب للموارد.

يبدو أن ثمة حلقة مفقودة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية تحول دون تحويل الموارد إلى تنمية وتقدم أو تمنع تعظيم الموارد المتاحة والقليلة وتنظيمها على النحو الذي يحقق التنمية، وهذا هو السؤال، وفي تقديري أن الحلقة الغائبة هي أسلوب الحياة المتفق مع الموارد والقائم عليها أيضاً. فيفترض أن تكون ثمة علاقة منطقية ومتفاعلة بين عمل الإنسان وموارده، وبين مكان إقامته، ومكان تعليم أطفاله، وعلاقاته الاجتماعية وصداقاته وهواياته وأماكن وأساليب الترفيه، وهذا هو المتبع في التاريخ والجغرافيا، وهذا ما يفسر نشوء المدن والتجمعات السكانية والقضايا والأعمال الاجتماعية والسياسية

والثقافية.

فالإنسان يختار مكان إقامته قريبا من عمله، أي أن الأعمال من الأسواق والمؤسسات الخاصة والعامة يفترض أن تنشئ حولها بتخطيط مسبق السكن والإقامة والمرافق، أو على نحو تلقائي مجتمعي تجمعات سكانية من أحياء ومدن وبلدات، فهناك مدن وأحياء أنشأتها مشروعات اقتصادية وتجارية، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح حول الموانئ والمناجم والجامعات، ويفترض أن توفر هذه التجمعات السكانية مدارس وحدائق وأسواقاً وأماكن ترفيهية وأندية على النحو الذي يتيح للمقيمين القدرة على الذهاب إلى العمل والمدارس والأسواق مشيا على الأقدام أو على دراجاتهم الهوائية أو في دقائق قليلة بوسائل النقل، وهذا لا يحل فقط مشكلة المواصلات، ولكنه ينشئ منظومة اقتصادية واجتماعية تتشكل حول الأعمال، فالأسر في علاقتها وحياتها اليومية في المدارس والأسواق والأندية تنشئ قضايا وأعمالا مشتركة تقوم عليها المنافسات الانتخابية والأعمال التطوعية والنقابية وتنظم العلاقة مع القطاع الخاص وموردي الخدمات.

وينشئ الأطفال في تجمعهم في المدارس وفي حياتهم المسائية عندما يكون بإمكانهم التجمع والالتقاء بسهولة دون عمليات لوجستية معقدة عالما أكثر إبداعا وروابط جديدة تتشكل في الحي أو البلدة، من الأندية والفرق الرياضية والفنية والذكريات المرتبطة بالمكان، وقيم الانتماء والمشاركة والخصوصية المتعلقة بالمكان نفسه الذي يعيشون فيه، والصداقة والعلاقات الاجتماعية والمهنية، وهكذا تكون الهوية والثقافة، وهكذا يفترض مع نضوج الجيل الثاني ممن نشأ في المكان أن تنشأ روابط اجتماعية وثقافية تميز المكان وتنشئ روابط وأعمال متعلقة بالاقتصاد والسياسة والثقافة والحياة.

وفي غياب هذه العلاقة، تغيب الحلقة الناظمة للأعمال والإنجازات المفترض تشكلها، ويغيب معنى الانتخابات والنقابات والبلديات والأمكنة، ولا تتشكل هوية واضحة ولا

علاقة صحيحة مع المكان، وتنشأ أيضا معاناة كبيرة في التحرك والنقل بين أماكن الإقامة والعمل والدراسة ذهابا وإيابا، وفي ذلك هدر كبير للأوقات والطاقة، ولا تنشأ أي علاقة بين أهل الحي من الكبار والأطفال، وتكون عمليات الترفيه والروابط الاجتماعية أيضا معقدة تحتاج إلى إدارة معقدة، وتكون الفجوة الهائلة مع المكان والغربة وفقدان الانتماء والمشاركة.

أسلوب الحياة الناجح والمؤدي إلى التقدم يبدأ بإقامة الناس قريبا من أعمالهم، وأن يدرس جميع أطفال المكان وبخاصة في المرحلة الأساسية في المكان نفسه، وأن ينشئ الناس بأنفسهم في مكان إقامتهم أدوات التعليم والصحة والحياة اليومية، من المدارس والحدائق والخدمات والمرافق، والانتخابات البلدية والنيابية، وبذلك فإن الناس يتجمعون حول احتياجاتهم وأولوياتهم، وتكون الإدارة والسياسات الحكومية متصلة بحياتهم ومصالحهم على نحو مباشر، فيملكون الرؤية والدوافع والمصالح لمراقبة وإصلاح الموارد والضرائب والقرارات والتشريعات.

وفي المقابل عندما تنتفي العلاقة بين مكان الإقامة والعمل وتعليم الأطفال وتوفير المياه والخدمات، وبين حياة الناس وإدارة الموارد والمرافق وتنظيمها، تتشتت الرؤية والمصالح وفرص التجمع وتنظيم الناس.

فالإصلاح والفضيلة تنشئهما مجتمعات تقدر الحياة الكريمة، وفي سعيها وتطلعها إلى الحريات والكرامة تسعى المجتمعات والنخب إلى إعادة توجيه المهن والحرف والأعمال الفردية والصغيرة والمتوسطة لترسخ الأسواق وتطورها، وتطلقها في متوالية غير منتهية من المشروعات والموارد الجديدة، وتصلح المنظومات الواسعة للتشريعات والعلاقات الاجتماعية الناظمة للأعمال والمصالح منشئة قيادات اجتماعية مرتبطة بهذه الآفاق والمصالح، تكون هي التي تقود بطبيعة الحال البلديات والنقابات والأحزاب والبرلمانات والجمعيات، وكل ما يتشكل بالانتخاب! هي قيادات جاءت بها القواعد الاجتماعية

والموارد والمواقف والكفاءة والمواهب، وتحوز هذه الثقة بمقدار ما تحمي الصناعات والمهن والأعمال والأسواق وتشغل الأفراد والمجتمعات، وتعمل في بيئة دائمة من اليقظة والتنافس لأجل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تدرك؛ أو يجب أن تدرك أنها في لحظة نعاسها ترحل ويأتي غيرها!

وفي الجدل الدائر اليوم حول الثقافة المجتمعية، وبخاصة العادات والتقاليد المتبعة في المناسبات والمواقف اليومية في السلوك الاجتماعي والعلاقات وفي الزواج والوفاة، وفي الضبط الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع على أفراده، ينشأ سؤال بديهي كيف نقيم الثقافة المجتمعية السائدة أو حالة ثقافية اجتماعية ما بأنها صواب أو خطأ؟ كيف ننشئ ثقافتنا المجتمعية المناسبة؟

تتشكل العادات؛ بما هي الأفعال والسلوك الفردي والجماعي المتكرر، والتقاليد؛ بما هي الأفعال التي تؤدى في المناسبات والأحداث بناء على أهداف واحتياجات ورموز من الحياة اليومية ومتطلباتها، هي ليست مقدسة، ولا ثابتة، ولكنها اقتراحات وأفكار يبدعها الناس أفرادا وجماعات وفق المتطلبات والبيئة المحيطة بهم، وتجري مراجعة هذه العادات والتقاليد وتطويرها والتغيير فيها وفق أداة مجتمعية وفردية، هي القيم والأعراف، فالقيم هي أداة تقويم وقياس نحكم بها على الافعال والأشياء: صائبة او خاطئة، مفيدة أو ضارة، قبيحة او حسنة، والأعراف هي المبادئ والمراجع العامة المستخدمة في التقييم، فهي بمثابة قانون عام يطبق في التقييم.

المنهجية الممكنة لمراجعة الثقافة المجتمعية هي ببساطة ووضوح، هل تحقق الهدف أو الفكرة الأساسية التي نشأت حولها؟ ما الأهداف وما الفكرة من هذه الأعمال والمواقف؟ أي أنها عادات وتقاليد وأعمال يجب أن تؤدي وظيفة أساسية مهمة وواضحة، وأن تكون لها فوائد اقتصادية اجتماعية وثقافية معروفة وواضحة ايضا، وببساطة أيضا فإن كل عادة اجتماعية لا تحقق الفائدة والهدف الذي نشأت حوله يجب

إلغاؤها وتغييرها على النحو الذي يحقق الهدف والفكرة الأساسية.

في الزواج هناك منظومة من الأفكار والأهداف الواجب فهمها ومراجعتها ثم صياغتها على النحو الذي يحقق أهدافها؛ التعارف، والإشهار، والمسؤولية، والتضامن، والمشاركة الاجتماعية، كيف ننشئ عادات للزواج تتفق وتلائم أسلوب حياتنا القائمة اليوم وليس حياة سابقة لم تعد موجودة؟ فالشباب والصبايا كانوا يتعارفون في المناسبات أو في الحياة اليومية، ولذلك فقد صيغت طقوس الأعراس على النحو الذي يتيح للشباب والصبايا أن يعرفوا بعضهم جيدا، فالزينة والدبكات والاغاني والتجمعات هي عروض للتعارف المتواطأ عليه!

مازالت فرص التعارف المباشر بين الشباب والصبايا في أسلوب حياتنا القائم اليوم محدودة في العمل والجامعات، ونحتاج إلى الإجابة على سؤال كيف يتاح هذا التعارف المنشئ للتفاهم والحب وبناء أسرة؟ مازالت أدوات التعارف تجري بوساطات من الأقارب والأصدقاء بدون معرفة كافية بين الطرفين المباشرين.

ومسؤوليات الأسرة وإدارتها تتعرض اليوم لمدخلات كثيرة تغير في طريقتها وفي المشاركة وحدودها، في الإنفاق وتربية الأولاد وتعليمهم، والقرارات اليومية، والأعباء المنزلية، ففي أسرة يعمل فيها الرجل والمرأة، وفي ثقافة ومعارف جديدة تتشكل حول الاستقلال والحريات للرجل والمرأة والأبناء، وفي الاتجاهات التي تتشكل حول الحرية والتفكير والعقوبة، يحتاج المجتمع إلى صياغة قواعد وأعراف وأفكار جديدة حول الأسرة والاحترام والحريات والحقوق والأعباء والإنفاق!

وبالطبع فإنه لم يعد ثمة مبرر للولائم والجاهات والمواكب (الفاردة) فقد انتهت مبرراتها، فالناس لم تكن تأكل اللحم إلا في مناسبات محددة، الأعراس والأعياد والنذور وأحداث اجتماعية محددة مثل الولادة والختان أو للضيف أو الجار الجديد، ولم يعد ثمة حاجة

لتقديم الطعام، ولم يعد أيضا ثمة حاجة للجاهة والفاردة، ولم يعد ثمة حاجة لدعوة أعداد كبيرة من الناس، لأن التعارف والغناء والموسيقى تتشكل في المجتمعات والتطورات القائمة على نحو مختلف وميسر ولا تضيف الأعراس شيئا في ذلك.

وكانت الأعراس أيضا مناسبة للتضامن مع الشاب في النفقات والأعباء، ولم تكن عبئا اقتصاديا أو ماليا، العكس فقد كانت موردا يساعده للبدء في حياته، وهكذا فإن عامل التكلفة مهم وأساسي في التقييم والمراجعة، بمعنى حذف واختصار كل ما يؤدي إلى نفقات وأعباء مالية إذا كان ممكنا تحقيق أهدافه بدون العرس، فالحفلات يجب أن تؤدى اليوم على النحو الذي يقلل التكاليف وليس زيادتها، مثل تخفيض عدد المدعوين إلى الحد الذي يستوعبهم بيت أو مطعم.

وبذلك فإننا نساعد العروسين على تقليل الإنفاق ونوجه الاستثمارات الهائلة القائم اليوم في الصالات إلى اتجاهات واهداف أكثر أهمية ومنفعة، مثل الإسكان والتجارة والعمل. ونحول المضافات والدواوين العشائرية التي أنفق في إقامتها مبالغ كبيرة ومساحات واسعة إلى مؤسسات اجتماعية ثقافية رياضية وليست معطلة معظم الوقت ولا تستخدم إلا في برامج واعمال لا فائدة منها أو يمكن الاستغناء عنها.

ويمتد التفكير لو كان ثمة مساحة وصبر إلى منظومة واسعة من الأعمال الثقافية المجتمعية، ولكن الفكرة الأساسية المرجعية في صياغة الثقافة المجتمعية ومراجعتها، هي أنها تزيد الموارد وتجددها وتحميها وليست هدرا لها، وأنها ذات أغراض وأهداف حقيقية وعملية وليست طقوسا غامضة تخلو من المعنى والجدوى.

كيف يكون لدينا قاعدة اجتماعية واسعة ومؤثرة لأجل الإصلاح والنضال لأجله مدفوعة بقيم الحياة الكريمة؟ نشاهد أعدادا كبيرة من الشباب تقبل على الموت بدافعية كبرى ولكنها في ذلك تسوق نضالات الشعوب والمجتمعات بعيدا عن تطلعاتها لأجل

حرياتها وتحسين حياتها، ولا نلاحظ تجمعات سياسية وقواعد اجتماعية لأجل التأثير في القضايا والتشريعات المنظمة لحياة الناس ومصالحهم، وأوقعنا هذا الغياب للنضال في دوامة من الخيارات والمسارات القاسية ، كيف لا تكون مآلات نضالات المجتمعات والطبقات لأجل كرامتها وتحسين حياتها إلى نتائج مخيبة لآمالها وأسوأ من الواقع الذي ناضلت ضده؟

المسألة تبدو ببساطة في وجود أو غياب طليعة من أصحاب الأعمال والمهن التي تقود المجتمعات والشباب وتحركهم للعمل لأجل الحياة الكريمة والنضال لأجلها، وإنه لمن قواصم الحراك الإصلاحي العربي أن أصحاب العمل والمهن النبيلة يراوح حالهم بين أقلية منعزلة تبدو حيادية وإن كانت غير ذلك وأغلبية تجد مصالحها وفرصها بعيدا عن القواعد الاجتماعية للمهن والأعمال والمصالح، ويشمل ذلك أيضا اولئك المشاركين منهم في الأحزاب والحركات السياسية؛ ولكنهم يفصلون بين مشاركتهم السياسية وبين عملهم المهني والتجاري، فتجد كثيرا من هؤلاء قادرا على الجمع بين الاحتكار والرشوة والفساد والتجاوزات والغياب عن خدمة المجتمعات وتنميتها وبين المعارضة السياسية!

وبالطبع فإن مشاركة قادة الأعمال والمهن في الأحزاب السياسية مرحب به، ويستحق التشجيع في جميع الأحوال، ولكن الإصلاح الذي تتطلع إليه المجتمعات يحتاج أساسا إلى نموذج قيادي، ففي المحصلة عندما يحتكم المواطنون إلى صناديق الانتخاب يحتاج مؤيدو الإصلاح أن يجدوا قادة يملكون تجربة ناجحة فيما يدعون الناس لانتخابهم من أجله، وحين لا يجد الناخب نماذج طليعية وإيجابية من رجال الأعمال وقادة العمل الاجتماعي واصحاب المهن والمشروعات ممن يقدمون أنفسهم إلى المجتمع بنزاهتهم في العمل والخدمات الممكن تقديمها والإصلاح الفعلي الذي يعدون به؛ وليس على أساس مواقفهم السياسية والأيديولوجية تجاه الوحدة قضايا كبرى أو خارجية أو ليست مستمدة من مصالح وحياة الناس؛ فإن الناخبين يجدون خياراتهم مخيبة للآمال

ويفضلون انتخاب من يعرفونهم مهما كان رأيهم فيهم على من لا يعرفونهم حتى لو أحبوا مواقفهم وأفكارهم إن تعرفوا عليها ابتداء.

لا نكاد نلحظ حراكا مهنيا وتجاريا وصناعيا يسعى إلى إصلاح بيئة الأعمال والمهن، برغم أن ذلك هو جوهر الإصلاح ومبتغاه، فمدار الإصلاح هو مجتمعات ومدن مستقلة تملك هويتها ومواردها وولايتها على المرافق والخدمات الأساسية وقياداتها الاجتماعية المرتبطة بها، وأسواق وأعمال ومهن تتشكل بحرية وتتنافس بعدالة حول انتاج السلع والخدمات وتوريدها وبمواصفات وجودة عالية وأسعار عادلة، وحركة ثقافية وفنية تلهم الشباب وتحركهم نحو مستقبل أفضل!

المهندسون يمكن أن يساعدوا باعتبارهم مهندسين؛ وليس إسلاميين أو يساريين أو قوميين في تحسين حياة الناس، وتطوير علاقتهم بالمكان والدولة والمجتمع، وتنظيم علاقاتهم مع اولوياتهم وحرفهم الأساسية وأعمالهم ومصالحهم على أساس اساس اجتماعي اقتصادي، والأطباء يمكن أن يطوروا الرعاية الصحية ويجعلوها في مستوى أفضل في جودتها وتكاليفها، ولا حاجة لنا بهم يتظاهرون ويهتفون ويكبرون الله لأجل المسلمين في ميانمار وهم في الوقت نفسه يستغلون المواطنين ويتحالفون مع شركات الادوية والمستشفيات الخاصة في مواجهة المجتمعات! والمحامون يمكن أن يطوروا الوعي القانوني والحقوقي للمواطنين ويقودوهم نحو التأثير لأجل إصلاح التشريعات المنظمة لحياتهم ومواردهم، وأن يمتنعوا طوعا عن المشاركة في الظلم وانتهاك الحقوق والقوانين، وما يحتاجه الإصلاح والمجتمعات من رجال الأعمال هو شراكة اقتصادية مع الناس والطبقات الوسطى والفقيرة، أو على الأقل ألا يكونوا شركاء في الفساد والرشوة والغشّ ويغرقون الأسواق بأسوأ المنتجات وأغلى الأسعار.. ولا حاجة اليهم بعد ذلك لممارسة السخط الكاسح ضد الحكومات والأنظمة السياسية إلا على سبيل التسلية وتمضية أوقات الفراغ!

ما ينقص الإصلاح ببساطة هو تجمع طوعي مبادر لقادة الأعمال والمهن والمؤسسات لأجل مواجهة الفساد وخدمة المواطنين وإنشاء مشاركة اقتصادية واجتماعية حقيقية ومجدية مع الطبقات الوسطى والفقيرة، والعمل على تمكين المجتمعات واستقلالها، وترسيخ العدالة وسيادة القانون والمسؤولية الاجتماعية وتنشيط الحركة الثقافية والفنية والإبداعية.

يشكل التفاعل الاجتماعي أساس الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للأمم، فالأسواق والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والانتخابات والعمليات الثقافية والتجارية والشركات والبيع والشراء والتمويل وكل مفردات ومكونات الحياة صغيرها وكبيرها تعمل وتنجح أو تفشل حسب فاعلية التواصل الاجتماعي بين الأفراد بعضهم بعضا، ومع وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، الأسر، والجمعيات والنوادي والنقابات والوزارات والإعلام والنواب، كما الأسواق والشركات،.. وباختصار يجب أن يكون في مقدور المواطنين بناء تواصل اجتماعي فاعل بهدف تحسين حياتهم وأعمالهم وعلاقاتهم والتقدم نحو أهدافهم، ويقاس مستوى وفاعلية التواصل الاجتماعي بالثقة، ثقة الأفراد بعضهم ببعض، والثقة بين المؤسسات والأفراد، فارتفاع مستوى الثقة يساعد على تسهيل وتطوير بناء الشركات والجمعيات والمنظمات، ويقلل كثيرا من الأعباء القانونية والمالية على الأفراد والمؤسسات.

يقول فرنسيس فوكوياما «الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي» هناك ثلاثة سبل عامة تؤدي إلى التواصل الاجتماعي، العائلة والقرابة، والجمعيات الطوعية خارج صلات القرابة مثل المدارس والأندية والنقابات، والدولة. وهناك أيضا ثلاثة أشكال من التنظيمات الاقتصادية متصلة بتلك السبل: المؤسسات التجارية العائلية، والشركات المحترفة، ومشروعات الدولة. (15)

وقد تبين أن الثقة العائلية تساعد على إقامة شركات عائلية لكنها تظل محدودة

ومهددة، ولا تقوم الشركات الكبرى إلا في مجتمعات تتمتع بثقة عالية تتجاوز القرابة، كما يلاحظ اليوم في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، إذ تتمتع هذه الدول بمستوى عال من الثقة العامة مكنتها من إقامة شركات كبرى وعملاقة ومتعددة الجنسية، في حين أن المجتمعات التي تقتصر الثقة فيها على القرابة، لم تتمكن من بناء شركات كبرى.

وتتميز المجتمعات الانجلو سكسونية (بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وإيرلندا) بقدرة مجتمعية وذاتية عالية على العمل والشراكة السياسية والاقتصادية دون تدخل أو مساعدة من الدولة، وقد تكون الفردية العالية برأي المفكر الاقتصادي الفرنسي جاك أتالي من أهم أسباب الريادة الأميركية في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية ثم الكمبيوتر والحوسبة. في حين تميز الفرنسيون بالاعتماد على الدولة. (16)

إن الشركات العائلية تواجه مع الزمن مصيرا يكاد يكون حتميا، إذ تتفكك وتتعرض للإعياء والجمود، ولا مناص غالبا من تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، ولكن هذا النوع من الشركات يحتاج إلى بيئة ثقافية واجتماعية وقانونية تلخصها كلمة واحدة؛ هي الثقة. ولم تظهر الشركات المساهمة إلا في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة أولا ثم في ألمانيا بعد ذلك بقليل، ولم يكن ممكنا تطوير الاقتصاد إلا بتجاوز النظام العائلي في الأعمال والشركات.

لكن اليابان استطاعت أن تنشئ نموذجا ديمقراطيا اقتصاديا متقدما مع احتفاظها بالنظام العائلي والانتماء القوي، والدور الكبير للدولة في الاقتصاد والمجتمع، وقد اشتهرت وزارة الصناعة والتجارة اليابانية في مختلف أرجاء العالم باعتبارها العقل المفكر والموجه للتنمية الاقتصادية اليابانية، لكن يردّ ذلك إلى المنظومة الثقافية اليابانية التي تحترم الدولة، ويقابلها ثقافة أميركية معادية للبيروقراطية وتعتقد بتفوق القطاع الخاص على القطاع العام في كافة المجالات. (17)

لكن في الحقيقة كما يقول فوكوياما فإن الدور الاقتصادي للدولة في اليابان أقل من الولايات المتحدة وفرنسا والبرازيل وتايوان، والحال أن ما تقوم به الدولة ليس رعاية أو شراكة اقتصادية بقدر ما هو دور التوجيه والتفكير والشراكة الاجتماعية، وما تؤديه مستمد من ثقة واحترام المواطنين، وليس بسبب الشركات التي

ما الثقافة الجديدة المفترض تشكلها واستصحابها للأعمال الجديدة، وهل تتشكل تلقائيا وعلى نحو واحد وفي مسار حتمي محدد؟ وكم تحتاج من الزمن؟ أم أنها تحتاج إلى وعي مسبق وتشكيل اجتماعي وسياسي يدرك هذه التحولات ويستحضرها؟

أسلوب الحياة .. لأجل حياة جديرة أن تعاش

يؤدي أسلوب الحياة دوراً مهماً في التنمية والتقدم، ويربط كثير من الاقتصاديين بين مؤشرات نوعية الحياة كالصحة والتغذية والتعليم وبين قيم وثقافات تجعل هذه النتائج فعالة وتحمي هذه الإنجازات أكثر من الوفرة المالية. نظافة الشوارع والمدن والقرى على سبيل المثال ثبت أن فرق عمال النظافة الذين تحركهم البلديات وشركات الخدمات لم يستطيعوا أداء أعمالهم دون دوافع حضارية وثقافية تحرك الناس نحو النظافة.

النمو الاقتصادي هو أداة أو وسيلة وليس غاية، والنظر إليه بخلاف ذلك سيؤدي إلى هدر كبير للموارد إذا لم يحقق حياة كريمة، فالناس في دول فقيرة كثيرة يستطيعون أن يقيموا بيوتاً واسعة جميلة، ولم يحقق الأردنيون هذا الهدف على الرغم من أنهم أكثر شعوب العالم إنفاقاً على الإسكان، ومدينة عمان التي تبدو في مظاهر بيوتها ومبانيها فخمة؛ تعاني من أزمات ومشكلات سكانية كثيرة يمكن حلها دون إنفاق إضافي، ويعد الأردن حسب تقرير التنمية البشرية من أكثر الدول العربية معاناة في السكن، وسبب ذلك بالتأكيد يعود إلى اتجاهات الناس في بناء البيوت وتصميمها، وأنظمة تخطيط المدن والقرى والأحياء والمرافق التي لم تأخذ بالاعتبار خبرات الناس وتراثهم واحتياجاتهم في المعيشة والإقامة.

فتجد في أحياء عمان أن الناس أنفقوا مليارات على بناء بيوتهم، وأنفقت الدولة مئات الملايين على مرافقها الأساسية؛ ولكن مجاري الصرف الصحي تفيض في الشوارع بشكل اعتيادي، والسبب ببساطة واضحة يدركه جميع الناس وهو تجاهل مسارات المياه الطبيعية ومناطحة البيئة والجغرافيا، فلم تأخذ أنظمة تخطيط المدينة بالاعتبار تجنب الأودية واحترام مسارات المياه وأقنيتها الطبيعية، فخطت الشوارع وبنيت البيوت

على أساس تحدي الطبيعة ومحاولة التغلب عليها باستخدام التقنية، والذي يحدث أنه عندما تمطر السماء ويفيض الماء لا يجد له طريقاً سوى شبكات الصرف الصحي غير المصممة لاستيعاب مثل هذه الكميات الكبيرة من الماء، ولأن الأمطار تصحبها أتربة وحجارة فإن الشبكات تختنق وتأخذ مساراً دائماً أو شبه دائم في الشوارع المكشوفة بدلاً من الشبكات المدفونة تحت الأرض.

وفي كل عام يحدث كثيراً أن مياه الأمطار التي تتخذ من الشوارع مساراً لها أن تجرف أطفالاً ومواطنين، ولأن الأودية غير متروكة بل مأهولة بالعمائر والبيوت والشوارع فإن هذه السيول تأخذ هؤلاء الناس إلى البواليع تحت الأرض، وتفشل دائماً جميع محاولات إنقاذهم على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها فرق الدفاع المدني والأمن العام والجيش، ولو ترك الناس هذه الأودية، وهو ما يسميه الأردنيون وربما جميع الناس «حرم الوادي» حيث يعتبر الوادي حرماً لا يجوز الاعتداء عليه بالبناء أو بالطرق أو بأي شيء لوفرت الدولة والمجتمعات أموالاً طائلة، ولم تحدث معاناة في الخدمات، ولا قتل مواطنون، وتضاعف عمر هذه الخدمات المكلفة.

وتستهلك التدفئة حصة كبيرة جدا من دخل المواطنين بسبب مشكلات كبيرة في أنظمة بناء البيوت وتصميمها ومواد البناء، والتي تسرب البرودة والحرارة، وغير معزولة جيدا. وأعتقد أن أنظمة البناء والتدفئة تحتاج إلى إعادة نظر استراتيجية وإعادة تفكير. كيف تكون البيوت ملائمة للصيف والشتاء، والخصوصية والراحة؟ كيف توظف أنظمة الطبيعة وطاقاتها في الحصول على التدفئة والإضاءة والتبريد؟ كيف تُقلل إلى أقصى حد تكاليف التدفئة والإضاءة والتهوية والتبريد؟ كيف يمكن توفير مواد بناء وأثاث ملائمة للبيئة وقليلة الكلفة؟ كيف تصمم البيوت لتكون بأقل سعة ممكنة قادرة على توفير أقصى الاحتياجات والأولويات؟ لقد حلّ عصر البيوت الصغيرة الذكية، والتي يمكن برغم صغر مساحتها أن توفر للساكنين فيها كل احتياجاتهم، وتمنحهم الفرصة

للعيش براحة ودفء وخصوصية. فعصر التصغير الذي شمل كل شيء، يجب أن يشمل البيوت والبناء والأثاث.

لماذا يظل البناء خارج التاريخ والجغرافيا؟ لماذا تظل أنظمة البناء متخلفة عن المسار التقني والحضاري الذي يسير فيه العالم في كل المجالات؟ نحن نملك تقنية متقدمة، من حواسيب واتصالات وشبكات وأجهزة رائعة وجميلة وسيارات متطورة، ولكن بيوتنا متخلفة ولا تصلح للحياة، ولا وجود للتكنولوجيا فيها إلا للغش والتحايل على المواطنين وخديعتهم وإبهارهم!

البيوت تبنى لتلبية احتياجات السكن والإقامة والمعيشة، والخصوصية والحماية من الحر والبرد (التدفئة والتبريد والإضاءة، والعمل والتعليم في البيت، والشعور بالسعادة والراحة. وأولت الحضارات والمجتمعات قضية العمارة والبناء أولوية كبرى، ولدينا اليوم تراث إنساني جميل ومتراكم من العمارة، وبرغم ذلك فإن البيوت تصمم وتبنى في بلادنا بمعزل عن اعتبارات السكن المفترضة، وعن رأي ومشورة الساكنين وتوقعاتهم واحتياجاتهم وأولوياتهم ورغباتهم وقدراتهم المادية.

والأصل في البناء أن يستخدم مواد وموارد متاحة ومتجددة بأقل كلفة ممكنة وملاءمة البيئة المحيطة، فتختار مواد البناء من البيئة المحيطة بلا نزف أو هدر، وتصمم وتبنى على النحو الذي يتيح الاستفادة من الفضاء والنور والهواء للحصول على الإضاءة والتدفئة من والتهوية البيئة والطبيعة بلا تكاليف او طاقة إضافية ولا تدخل تقني مكلف وملوث. كيف نعيش في بيوتنا على النحو الذي يحقق الاهداف المطلوبة والراحة والهدوء والخصوصية؟ كيف نبني بيوتنا وفق هذه الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وبالاستفادة من الموارد المتاحة والمجانية؟

يشيع اليوم مصطلح العمارة الخضراء، أي العمارة التي تحترم موارد الأرض وجمالها

الطبيعي، وتوفر احتياجات مستعمليها، وتحقق المحافظة على الصحة، والشعور بالرضا وتلبية الاحتياجات اليومية والمعيشية والروحية والجمالية أيضا.

فتصمم البيوت والمباني على النحو الذي يوظف الشمس والهواء والجو لتوفير الراحة والدفء والإضاءة ويحمي من التلوث، فيتاح للشمس أن تدخل البيوت، وتكون النوافذ مصممة لالتقاط الهواء وتشكيل نظام تهوية يتيح دخول الهواء وخروجه، ويمكن أيضا من الحماية من الحر والبرد، وتصمم الجدران والسقوف على النحو الذي يعزل البيت ويمنحه الخصوصية والهدوء ويساعد على الاحتفاظ بدرجة الحرارة عند المستوى المطلوب صيفا وشتاء

وتختار مواد البناء من مصادر غير ملوثة للبيئة أو تضر بصحة الإنسان، ولا تحتاج إلى طاقة إضافية للتبريد والتدفئة، ويمكن تجديدها، ولا تشكل عبئا أو نزفا للموارد والطبيعة، وليست مكلفة أو مستوردة، وبذلك لا تتحول البيوت إلى عبء على الارض والطبيعة والموارد، ولا تكون سببا في التلوث والهدر، ويمكن تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب تقليل استخدام الطاقة الإضافية.

وتختار مواقع البيوت وتخطط الأحياء والبلدات والمدن على النحو الذي يحمي الموارد الطبيعية والمياه والأراضي الزراعية والأودية والسيول وأحواضها، فتجنب هذه المناطق كل أشكال البناء والطرق والاعتداء عليها والإضرار بها، وتصمم الطرق على النحو الذي يمنح الحي الهدوء والخصوصية، فتكون أغلب الطرق غير نافذة حتى لا يأتي إلا أهل الحي والزوار، ولا تكون ممرا أو طريقا للعابرين إلا في الطرق المخصصة لذلك، وتتيح الطرق والأرصفة للأطفال والمعوقين وراكبي الدراجات والراغبين في المشي القدرة على التحرك والمسير بأمان وسهولة، ويخصص لكل حي أو بلدة أسواق ونوادي ومدارس وحدائق ومكتبات وساحات وملاعب يمكن الوصول إليها مشيا على الأقدام، بحيث يكون المشي على الأقدام أو بالدراجات الهوائية الوسيلة المتبعة

(غالبا) في الذهاب إلى العمل والسوق وأماكن العبادة والنوادي والساحات والملاعب والحدائق، ويستطيع الأطفال والكبار المقيمون في الحي التجمع والالتقاء على نحو تلقائي ومتواصل وبسهولة في السوق والنادي والمدارس والملاعب والساحات.

سيتيح التعايش التلقائي والمتواصل فرصا للتشكل الاجتماعي والثقافي للناس والتجمع على اساس مصالحهم واولوياتهم، من قبيل التعليم في مدرسة الحي التي يدرس فيها اطفالهم، والمباريات الرياضية والترويح في النادي، والانتخابات المحلية والنيابية التي تجري، والتنسيق والمشاركة مع السلطات والشركات لأجل رفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات، ومواجهة المشكلات والتحديات والاحتياجات الاجتماعية والصحية، مثل رعاية الأطفال والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة، والاستهلاك، والجرائم والإدمان، أو توفير الاحتياجات الأساسية بأفضل مستوى وأقل تكلفة مثل الماء والكهرباء، والخدمات الصحية والاجتماعية،...

الشمس بالإضافة إلى أنها يمكن أن تكون مصدرا مباشرا للإضاءة والتدفئة، فإنها يمكن أن تكون أيضا مصدرا مجانيا لطاقة إضافية للتدفئة والتبريد وتسخين المياه، والأخشاب يمكن أن تكون مصدرا متجددا للبناء والأثاث وبديلا بنسبة كبيرة للحديد، وبذلك يمكن تخفيض النفقات وتخفيف الاعتماد على مواد مستوردة ومستنفدة باستخدام مواد متاحة ومتجددة، وبالطبع فإننا نتحدث عن بيئة من الغابات الواسعة والمتجددة.

تصميم الأبنية والمرافق يمكن أن «يحقق كفاءة مستمرة في العلاقات بين المساحات المستخدمة، مسارات الحركة، تشكيل المبنى، النظم الميكانيكية وتكنولوجيا البناء. كما يراعي التعبير الرمزي عن تاريخ المنطقة والأرض وكذلك القيم والمبادئ الروحية التي يجب دراستها، وذلك حتى يصبح المبنى متميزا بسهولة الاستعمال، جودة البناء، وجمال الشكل. أي أنه يمكن القول أن تصميم المباني الخضراء يضع الأولوية للصحة والبيئة، للحفاظ على الموارد وأداء المبنى خلال دورة حياته».

ربما يزيد التصميم في تكاليف البناء، ولكنها زيادة لا بأس بها لأجل الحصول على منافع طويلة الأمد تجعل المبنى أكثر جمالا وراحة وملاءمة للاحتياجات المادية والروحية، ويمكن أن يضاف إلى تكاليف البناء مجموعة من التقنيات والمواد، ولكنها توفر على المدى البعيد كثيرا من التكاليف، وتوفر الراحة والسلامة البيئية، مثل المواد العازلة للحرارة، وصنابير المياه التي تعمل بالخلية الضوئية وتتوقف تلقائيا بعد فترة من الزمن لأجل تقليل استخدام المياه، وأنظمة الصرف الصحي المتعددة حسب مصادرها، فيمكن بذلك إعادة تدوير واستخدام المياه للري بسهولة وتقنيات بسيطة.

يجب النظر إلى التصميم باعتباره فلسفة تعبر عن الثقافة والتاريخ والأشواق الروحية والاحتياجات المادية والتطلعات نحو السعادة والراحة، واستخدام المصادر المتاحة للطاقة والتهوية والإضاءة والرطوبة، والاستفادة من الطبيعة المحيطة في البناء والحياة، ومراعاة الطبيعة الجغرافية والمناخية، الصحراء والجبال والسهول، والحرارة والبرودة، والفصول الأربعة، والليل والنهار، ... ومراعاة الأهداف والأغراض التي أقيم لأجلها المبنى، السكن، التعليم، التجارة، الإدارة، وإدارة المخلفات والنفايات وتدويرها، وبعضها يمكن إعادة استخدامه بسهولة، وبعضها الآخر إلى معالجة تقنية. وملاحظة العلاقة بين المواد المستخدمة في البناء والاستخدام المنزلي وأمراض الحساسية والربو، والعلاقة بين تصميم المبنى واسلوب الحياة، السلام، الكرم والتسامح، العنف، الهدوء، الخصوصية، الانكفاء، الإطلالة، الثراء والفقر، التواضع، الجمال، السمو، السيطرة، الكفاية، المروءة، العمل والتعليم في البيت، التعاون، الفردية، العزلة، المشاركة، الكثافة السكانية.

يقتضي وجود المجتمع نشوء ثقافة تنظمه فلا مجتمع بلا ثقافة، وهذه الثقافة تنشئ في محصلتها الجمال باعتباره فلسفة عمل وحياة يميز بها الإنسان القبيح من الحسن في الأفكار والأعمال والتقييم والمحاسبة والنظر إلى الذات والآخرين والعمل الاجتماعي والسياسي،

وهذا الجمال هو الذي ينظم إدارة الأمكنة والمدن وتخطيطها والتفاعل بينها وبين المجتمعات وما يتبع ذلك من أفكار في التمدن والإبداع والعلاقات الاجتماعية والثقافية ومشكلات في الهجرة والاستيطان والخدمات.

فالتقدم يقوم أساسا على قيم جمالية تعلم الناس كيف ينظمون مواردهم ويطورونها، كيف يجعلون بيوتهم وطرقهم وأحياءهم ومدنهم وبلداتهم ملائمة لحياتهم، وكيف تبنى وتصمم لتوفر لهم الدفء والتهوية والإضاءة والخصوصية بذاتها وليس بتكاليف وتدخلات مرهقة ومكلفة، وكيف يجعلون من حياتهم اليومية وأمكنة إقامتهم وعملهم بذاتها وبطبيعة علاقتهم بها مصدرا للرضا والتكافل وتنظيم الاحتياجات الأساسية.

وعلى هذا الأساس تكون البيوت والمدن والأحياء أكثر استجابة لحاجات الاستقرار والإضاءة والتهوية والتدفئة واستخدام الموارد والبيئة المتاحة (مثل الشمس والمياه والرياح والفضاء أو هدرها، فمدننا وبيوتنا وأحياؤنا تكون وعاء للحياة الأفضل بمقدار ما نمتلك من طاقات الجمال، والموارد والنفقات تدار أيضا بالجمال، كيف نجعل الشمس مصدرا للحياة المريحة في الصيف والشتاء؟ كيف نحصل على الماء من الطبيعة بأقل قدر من التكاليف؟ كيف تخطط الأحياء والطرق على النحو الذي يجعل الحياة مصدرا للسعادة بلا تكاليف وجهود إضافية؟

وبكلمة يجب أن تعكس المدن والأحياء والبيوت احتياجات الساكنين وتطلعاتهم، الإضاءة والتدفئة والتهوية والتبريد والخصوصية والراحة والسكن، المساجد والحدائق الاندية الرياضية المدارس المكتبات العامة الأسواق الخدمات والحرف والمهن الأساسية والضرورية...

وقد نشأت الرواية والمسرحيات والأعمال الموسيقية والفنون التشكيلية والسينما والدراما باعتبارها تشكيلاً اجتماعياً وثقافياً اقتضته عمليات التمدن ونشوء المدن

وتطورها، وكانت على مدى التاريخ وفي جميع الحضارات أداة المدن والمجتمعات لأجل تحقيق الانسجام والسلام في الحياة والعلاقات ولتعويض الروابط التي تشكلت في مجتمعات زراعية ورعوية، ذلك أن المدن تقوم على طبقات من المهنيين والمثقفين وأصحاب الأعمال وقادة الحكم والإدارة، والمؤسسات العامة والتجارية، وتتشكل علاقاتهم الاجتماعية بناء على الأعمال والقيم والأفكار والمصالح المشتركة، ففي الأندية والمقاهي والبيوت تكون الثقافة والآداب والفنون والموسيقى والرياضة هي المجال المشترك للأصدقاء والجيران والزملاء الذين لا تربطهم ببعض روابط القرابة، وتنتمي معرفتهم ببعض إلى الحياة المدينية والعملية المشتركة، وفي الفضاء المشترك والمزدحم تتشكل الحاجة إلى السكون والخصوصية والثراء، فيحمي أهل المدن أنفسهم من «الخواء» الروحي والاجتماعي بالفردانية، وفي هذه الفضاء الروحي والاجتماعي يتشاركون في الأسواق والأندية والمرافق والخدمات العامة والمرافق والمتنزهات والأندية، وفي الوقت نفسه ينشئون أنماطاً من السلوك والقيم تجعل كل واحد منهم يشعر أن الفضاء له وحده بسبب منظومة السلوك والإشارات والرموز التي تحمي الإنسان، وتكون المدن وحياتها اليومية قائمة على هذا التشكيل الاجتماعي والثقافي ومستمدة منه.

وبالطبع فإن التمدن لا ينشأ تلقائيا، ويظل معرضا للانتكاس والتراجع كلما أصيب العقد الاجتماعي للمدن بالخلل، بعكس الروابط القرابية والدينية والإثنية والطائفية؛ الصلبة والمتماسكة بذاتها، وهكذا فإن التطرف والخواء ينشآن بسهولة وتلقائية، وأما منظومة التمدن فتظل أسسها ثقافية وقانونية، وهي أسس معنوية ورمزية، وهنا تكون وظيفة الفنّ هي الحفاظ على هذه المنظومة وحمايتها وصيانتها باستمرار.

خطورة عدم التحول الثقافي والاجتماعي في المدينة بما يتفق مع هذا المسار المفترض أنه يحول حياة المدن وعلاقاتها إلى حالة من القلق والفراغ والخواء الشديد، ففي المجتمعات الصغيرة والقرابية تحمي هذه الروابط الفرد من الضياع والخوف والقلق والانحراف،

هذا الانتماء يحمي الفرد، ولكن المدينة لا تستطيع أن تمنح ساكنها هذه الحماية، وعندما تتريف، أي تهيمن عليها الروابط الريفية من غير عشائر حقيقية تكون الجماعات والأفكار الدينية هي البديل، إنها تشكل ملجأ وحماية للقادم الى المدينة او المغترب القادم من بعيد، أو العاجز عن الاندماج في قيمها وعالمها، أو يكون مسار آخر؛ هو الانحراف والاكتئاب والادمان، ويزيد الإقبال على المحتوى الإعلامي والثقافي والفني الهابط، بما هو هروب من الحياة المدينية.

فاجأتني الدراسة العلمية الصادرة عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بعنوان «ملوثات البيئة الداخلية للمباني» تأليف فرحات محروس بقدر الملوثات البيئية في بيوتنا ومبانينا، وما يمكن أن تؤدي إليه من أمراض وإصابات وخسائر، مثل الحساسية وتهيج العين والأنف والأذن والحنجرة، والصداع والغثيان والدوار والتهاب المجاري التنفسية، وذلك بسبب مواد البناء المستخدمة والوقود وأدوات التنظيف والأجهزة الكهربائية والديكور والزخرفة والطهو. (18)

تقول وكالة حماية البيئة الأمريكية أن نسبة تركيز الملوثات في داخل البيوت والمباني أكثر منها في الفضاء الخارجي بحوالي الضعف إلى خمسة أضعاف، وقد تصل في حالات إجراء الصيانة أو الصباغة أو استخدام المواد الكيماوية إلى مائة ضعف! فإذا علمنا أن أهل المدن يقضون في المباني أكثر من 90 في المائة من أوقاتهم، وأن ثلثي هذا الوقت نقضيه في المنازل ندرك حجم الخطر الصحي والنفسي الذي يمكن أن تؤدي إليه بيئة المباني والبيوت وخاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن والنساء الحوامل والمرضى.

يمكن الاستدلال على تلوث المباني بالحواس المباشرة من خلال التنفس أو الشعور بالرطوبة أو الروائح غير المألوفة أو نقص الاكسيجين أو الضوء، أو عدم حركة الهواء، أو ملاحظة الماء والبقع والأتربة والغبار وآثار الرطوبة على الجدران والنوافذ والأثاث، والشعور بالصداع والخمول...

تنتشر الملوثات وتتركز بسبب الاحتراق في المطبخ والمدافئ والورش الداخلية، والمواد الكيماوية المستخدمة في البناء والعمل المنزلي، والجسيمات الدقيقة المتسربة إلى الهواء، ونقص الضوء والتهوية في البيوت والمباني، والغازات والأبخرة والإشعاعات والكائنات الحية الدقيقة والأصوات المحيطة من الورش والمركبات، والمبيدات والمنظفات ودخان السجائر والتبغ، والطحالب، ويؤدي إغلاق النوافذ أو نقص التهوية والشمس إلى زيادة تركيز الغازات الضارة والبكتيريا والفيروسات وترسبات المعادن الضارة مثل الرصاص.

وفي مصادر تلوث البيئة الداخلية للبيوت والمباني هناك أجهزة التدفئة والطهو، وألياف الاسبست المستخدمة في مواد البناء والديكور والملابس والأثاث والأخشاب المضغوطة والسجاد والمفروشات والمنتجات المنزلية وأنظمة التهوية والتبريد والتسخين ومواد التنظيف والتلميع والأصباغ والأحبار والمواد اللاصقة والتدخين ومواد الرسم والتلوين والتزيين ونباتات الزينة والحيوانات الأليفة والأجهزة والمكائن المنتجة للإشعاعات والأوزون والكربون والمواد العضوية المتطايرة والأمونيا والمبيدات الحشرية والسيارات والورش،..

وتذكر الدراسة عشرات المواد الملوثة المنبعثة من الأثاث ومواد البناء، فالمواد اللاصقة والبلاط والسجاد والألبسة تبث الكحوليات والبنزين والأوكتان والأمونيا والكربون والشحار ومركبات عضوية متطايرة، ومواد وعناصر أخرى كثيرة جدا ذات أسماء علمية غير مألوفة تحتاج إلى شرح وتوضيح. وهي ملوثات تلحق ضررا كبيرا بصحة المقيمين والمستخدمين للبيوت والمباني، مثل الجفاف والحساسية والالتهابات في الاجهزة التنفسية، وتؤدي على المدى البعيد إلى السرطان.

إن بيوتنا ومبانينا تتحول إن لم نعالجها ونصممها على نحو صحي إلى تهديد للصحة والراحة ومصدر للهدر والنزف المالي، ويمكن أن ترهقنا بدلا من أن تريحنا، ونحتاج

بالتأكيد إلى معرفة واسعة ومهمة في البناء والتلوث والتصميم والوقاية، كما نحتاج إلى مراجعات واسعة واستراتيجية في أنظمة البناء والتخطي العمراني والحضري.

نستطيع أن نفعل الكثير من غير تكاليف إضافية لنجعل بيوتنا ومدننا أكثر ملاءمة للحياة الصحية والأفضل. و تقترح دراسة فرحات محروس «ملوثات البيئة الداخلية للمباني» - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مجموعة من الأفكار والإرشادات لمواجهة التلوث في البيوت وإنتاج بدائل للملوثات المستخدمة والشائعة، وبالطبع فمن الأساسي والبديهي أن تكون البيوت تتمتع بالتهوية الكافية والملائمة وأن تصل إليها الشمس فترة زمنية كافية، ويشكل الاستهلاك مصدرا أساسيا للنفايات والتلوث، وبطبيعة الحال فإن ترشيد الاستهلاك يقلل من النفايات والتلوث، ويمكن الاعتماد على الليمون والخلّ والمنظفات الخالية من الكيماويات في تنظيف الأواني والتخلص من البقع، ويحتوي الكتاب على وصفات إرشادية وتفصيلية للبدائل الممكن استخدامها في التنظيف والصيانة، وأتوقع أنه يمكن الحصول عليها من شبكة الانترنت وموقع يوتيوب.

على مستوى التخطيط الحضري والعمراني يجب إبعاد الأحياء السكنية عن الطرق السريعة، والمناطق الصناعية والمطارات وخطوط الكهرباء ذات الضغط العالي، وتوسعة مساحات الحدائق والغابات داخل المدن، وأن تخصص الشوارع في المناطق المزدحمة للمشاة فقط، وأن يكون للمشاة والدراجات الهوائية في جميع الشوارع والمناطق ممرات خاصة وآمنة، وتطبيق كودات ومواد بناء تساعد على العزل وتقليل الضوضاء والتلوث، ومنع مواد البناء والدهان التي تضر بالصحة، واستخدام فلاتر المياه المنزلية ذات الكفاءة العالية للتخلص من الترسبات العضوية والميكروبات، واستبدال الخزانات المعدنية للمياه بخزانات مصنوعة من عناصر ومواد أخرى أكثر ملاءمة للنظافة والتفاعل الكيمياوي مع الماء والهواء، واستخدام شبكات مياه مقاومة للصدأ.

وقد وضعت الجمعية الأمريكية للتسخين والتكييف معدلات قياسية مناسبة للتهوية

داخل المباني، بحيث تكون الأنظمة عالية الكفاءة، وتحافظ على معدلات ملائمة للرطوبة (30 – 50 في المائة) حتى لا يشجع التكييف على نمو وتنشيط البكتيريا والحشرات، والاهتمام بصيانة وتنظيف المجاري الهوائية لأجهزة التكييف والفلاتر حتى لا تتحول إلى أماكن صالحة لنمو الميكروبات.

ويمكن أن تكون المطابخ والمدافئ مصدرا خطيرا للتلوث، والحلّ في أنظمة تهوية وسحب الهواء، والامتناع عن استخدام الفحم والخشب للتدفئة في داخل المنازل، وهناك أنظمة تكنولوجية تقلل من انبعاث الغاز المستخدم في الطهو والتدفئة.

وفي مجال الديكور والأثاث تنصح الدراسة بوجود نباتات داخلية، واستخدام أجهزة تنقية الهواء الداخلي، وتقليل استهلاك الماء والكهرباء سواء بالاستخدام المباشر أو بأنظمة واجهزة التقنية التي توفر في الاستهلاك، وتجنب الأصباغ التي تحتوى على مذيبات تضر بالصحة العامة والبيئة، وتجنب استخدام الخشب المضغوط، واستخدام الأغطية والشراشف القطنية، ويجب المعرفة بأن الاسفنج المستخدم في الوسائد والمفارش يسبب الإصابة بداء الالتهابات والحساسية في الجلد والأجهزة التنفسية، كما أنه مادة قابلة للاشتعال. ويشكل بعض أنواع السجاد والموكيت مصدرا للتلوث، وتخزن كميات كبيرة من الأتربة والحشرات والميكروبات والمواد المختلفة المترسبة والمتطايرة، ولذلك يجب اختيار أنواع جيدة، وتنظيفها باستمرار.

وفي المدن المزدحمة والبيوت صغيرة المساحة والعمائر متعددة الطوابق والشقق السكنية أو التجارية لا يمكن حماية البيئة إلا بعادات من الهدوء والنظافة وتخفيض الإزعاج، وعدم التدخين في داخل المنازل والأماكن المغلقة، والاهتمام الكبير بالتهوية والنظافة والتخزين الصحي للملابس والأدوات المنزلية، وتجنب استخدام فرشاة الأسنان لفترة تزيد على شهر، ويفضل عدم الاحتفاظ بها في داخل الحمامات. وعدم التعرض لأجهزة الكمبيوتر لفترات طويلة، وإغلاق الأجهزة بعد الانتهاء من استخدامها،

واستخدام الشاشات الأقل إشعاعا، ويفضل أن تكون في مكان مخصص لها، وعدم الإفراط في استخدام أجهزة الاتصال، وذلك للتقليل من التعرض للإشعاعات الصادرة عنها.

ثمة تعالي على الثقافة بعامة، وثقافة المعيشة وأسلوب الحياة بخاصة. وهذا يجعل أفكارا ومنجزات علمية وخبرات عملية ونقاشات كثيرة جدا تساعد على تخفيض النفقات وتحسين الحياة لا تحظى بأهمية في النشر والإعلام، ولا يتعامل معها كثير من القراء باعتبارها محتوى فكريا وثقافيا؛ فتضطر الجهات والمؤسسات الناشطة والمعنية بذلك إلى طرحها كنشرات إرشادية، وإعلانات مدفوعة الأجر! وبرغم أن المحتوى الرئيس للأزمات والحراكات في السنوات القليلة الماضية يتعلق بالمعيشة والاحتياجات الرئيسية والسلع الأساسية والمطالب المتعلقة بتحسين الحياة، إلا أن الإعلام والسياسة لم يواكبا هذا الاتجاه، بل العكس؛ فما يزال كثير من أصحاب المواقع الرفيعة في الدولة يصرون على رؤية وحصر العلاقة بين الدولة والمجتمع في سياق ريعي ورعائي، ولا يريدون أن يروا قدرة المجتمعات على تنظيم نفسها، وربما -وهذا الأرجح- يرفضون ذلك!

لقد تطورت ثقافة ترشيد الاستهلاك والإنفاق، وتنظيم الطاقة والموارد في التقنية والسلوك، إلى درجة إمكانية تحقيق وفر كبير في الإنفاق بدون تضييق على أسلوب الحياة ومستوى الرفاه. وهو ما يجب التفكير فيه اليوم، بل وإصدار التشريعات والأنظمة التي تشجع على ذلك، وتمنع أيضا المنتجات وأساليب الحياة التي تهدر الموارد والطاقة، في الوقت الذي يوجد بديل كفؤ وأقل كلفة!

في مجال الطاقة الكهربائية يمكن التفكير في منظومة من التعديلات والأفكار التي تحقق وفرا في الاستهلاك، ويمكن أن نجد على مواقع الإنترنت المتخصصة قدرا هائلا من المعرفة والخبرات. وعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى توظيف النهار والاستفادة منه في الإنارة. وقد يكون الأمر أكثر أهمية وجدوى عندما يكون ذلك أساسيا في تصميم

الأبنية وإنشائها، واختيار الألوان الفاتحة للجدران والأثاث. ويمكن استخدام المصابيح «الفلورية» (النيون) بدلا من المصابيح المتوهجة (اللمبات العادية)، لأنها تعطي إضاءة أشد. وكذلك استخدام اللمبات الموفرة للطاقة، وتنظيف مصابيح الإنارة، والحرص على إطفاء مصابيح الغرف غير المشغولة، واستخدام أنظمة الطاقة الشمسية لتسخين المياه وتوليد الكهرباء، أما في حال استخدام السخان الكهربائي، فيجب ضبطه على درجة 50، فهي كافية؛ وأيضا أن يُعزل السخان وأنابيب المياه لتقليل الهدر والتسرب.

الأجهزة المنزلية اليوم بدأت تُطور على أساس توفير الطاقة، وهي عادة موسومة بإشارة أو ملصق يوضح ذلك. كذلك، فإن طريقة استخدام هذه الأجهزة يمكن أن توفر نسبة عالية من التكلفة؛ مثل تقليل عدد مرات فتح الثلاجة، وتحديد المطلوب منها قبل فتحها، وتغطية الأغذية المطبوخة والسوائل التي تطلق بخار الماء، وإبعاد الثلاجة عن أشعة الشمس ومصادر الحرارة، وإغلاق مصادر التهريب وصيانتها دوريا، وتنظيف مكثفها (الشبك الخلفي) وإبعادها عن الجدار، والتأكد من صلاحية موانع التسرب المطاطية حول باب الثلاجة، ووضع الأطعمة المجمدة في الثلاجة لأجل تسييحها، لأن ذلك يزيد برودة الثلاجة.

ويمكن اختيار أوقات غير ساعات الذروة لاستخدام المكواة والغسالة، وتنظيم استخدامها ليرتبط بتجمع كميات كبيرة من الغسيل، وليس تشغيلها لأجل قطع قليلة. إضافة إلى عدم تحميلها فوق القدر المحدد لها.

وقد وُضعت «كودات البناء» لأجل التوفير في الطاقة وتقليل الهدر، والاستفادة من الطاقات الطبيعية في الإضاءة والتهوية والتدفئة والتبريد. وهناك تكاليف تأسيسية في ذلك، ولكنها تحقق وفرا هائلا، مثل العزل الحراري، وزجاج الشبابيك المزدوج، وضبط أداء الشبابيك بحيث تمنع تسرب الهواء من البيت أو إليه. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وفر بنسبة 10 في المائة.

لا يستطيع الآلاف من العمال والمنتشرين في شوارع المدن وعلى مدار الساعة أن ينجزوا مثل الالتزام بالنظافة والقواعد العامة للياقة والسلوك، ماذا ستفعل كل التقنيات المتطورة والبلديات والشرطة ووزارة البيئة والزراعية والتنمية الاجتماعية والثقافة والجامعات والمدارس وفرق الكشافة والمنظمات الطوعية مهما بذلت إذا بقي الناس والمزارعون والمتنزهون يلقون في الشوارع المزدحمة وفي الخلاء وفي الساحات وفي الأراضي الزراعية والمرافق العامة أكياس النفايات والعلب الفارغة (والمليئة أيضا) ويسيئون استخدام المرافق والممتلكات، كيف يمكن ألا يعود استخدام حمام في مطعم أو مؤسسة متوسطة الحجم أو مسجد -ولا داعي للحديث عن الحمامات العامة أو التي في المتنزهات إن وجدت ابتداء أو لم تكن مغلقة- مغامرة صحية وصدمة هائلة؟ يؤكد صديق أنه عندما يحتاج إلى الحمام في أثناء العمل يذهب إلى بيته بالسيارة.

السلوك الاجتماعي ليس تطوعا ولا هواية وليس فقط التزاما دينيا وأخلاقيا، ولكنه مورد اقتصادي يفوق ما تجنيه ضريبة المبيعات والدخل، ويوفر موارد يمكن أن تحمي الموازنة العامة من العجز والشركات من الخسارة والانهيار والإفلاس والأفراد والأسر من الموت والمرض والعاهات.

تؤشر أحداث الكراهية والسلوك غير الاجتماعي التي تتحول إلى أن ظاهرة التطرف والعنف لم تكن معزولة عن السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي تمضي إليه الأمم، وفي انشغالنا بالحرب على التطرف بما هو جماعات خارجة على القانون لم نلاحظ الفوضى الاجتماعية التي تحتضن أزمات اجتماعية متزايدة وصادمة، مثل المخدرات والانتحار، والتسول، والجرائم، والطلاق والتفكك الأسري، وربما يكون الأكثر صعوبة تلك الحالات التي يصعب مواجهتها قانونيا على نحو مباشر، أو لا يكفي القانون لمواجهتها، مثل السلوك غير الاجتماعي، والكراهية، وقيادة المركبات على نحو يضر بالناس وحركة السير، وإطلاق النار في المناسبات، ومواكب الأفراح واحتفالات التخرج، والمبالغات

في حفلات الأعراس والانفاق الزائد في العزاء والزواج، ..

لم يعد التنظيم الاجتماعي قادرا كما كان الحال من قبل على ضبط الأفراد وتهيئهم لعملهم ودورهم الاجتماعي، واليوم يدير الناس علاقاتهم والتزاماتهم الاجتماعية والأخلاقية انطلاقا من قيم وضمائر فردية أو التزام قانوني أو ثقافة سائدة مستقلة عن المجتمعات، وإنما تشكلها العولمة!! لكن المنظومة الاجتماعية التقليدية من العادات والتقاليد والقيم والأعراف لم تعد فاعلة إلى حدّ كبير، بل إن المجتمعات نفسها تتفكك وتتبخر، فلم تعد الأطر الاجتماعية قادرة على التأثير على الأفراد، ولم تعد شريكة للسلطة والأسواق في شيء يذكر، ولم تعد فاعلة المؤسسات الاجتماعية الوسيطة بين الأفراد والسلطة مثل البلديات والنقابات والمنظمات الاجتماعية، هي الأخرى تواجه تحديات كبرى قد تعصف بها،..

لقد أصبحت المواجهة مع الكراهية والسلوك غير الاجتماعي أقرب إلى الثقافة والفنون أو وعي الذات وتشكيلها، وفي ذلك، فإن المجال العلمي والموضوعي لفهم الظاهرة يتغير عما كان سائدا، فلم تعد علوم السياسة والاجتماع كافية إلا بمقدار ما تساعد في تشكيل الاتجاهات والمواقف الفردية والجماعية، وصار من فضول القول إن الفكر الديني في الرد على المتطرفين لا يفيد إلا غير المتطرفين لأجل فهم التطرف، وأما المتطرفون فإنهم لم ينشئوا مواقفهم بناء على فهم ديني خالص أو مستقل أو اجتهاد ومحاولة للبحث والتفكير في التوجيه الديني، ولكنهم اختاروا من النصوص والنماذج الدينية ما يشبههم ويلائم اتجاهاتهم وحالتهم التي وجدوا أنفسهم فيها.

وبالنظر إلى أن اتجاهات السلوك غير الاجتماعي، مثل العنف والكراهية والتسامح والخضوع والاكتئاب والتمرد والاحتجاج والعزلة والمشاركة والانقياد والمغامرة والنزعة إلى الانتحار والقتل والإدمان والاستمتاع بالإيذاء، أو بما هي تعكس أزمات وضغوط نفسية واجتماعية؛ يمكن أن تتفاعل مع السلوك الديني او الاجتماعي أو تأخذ تمظهرات

دينية وثقافية؛ تتشكل رؤى واتجاهات علمية جديدة أو إضافية، ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى كتاب «بيولوجيا السلوك الديني: الجذور التطورية للإيمان والدين»، تحرير جيه. آر. فيرمان، وكتاب «القسوة: شرور الإنسان والعقل البشري»، تأليف كاثلين تايلور، أستاذة طب الأعصاب وعلم الدواء في جامعة أكسفورد.

وأسوأ ما تقع فيه عمليات الإرشاد في المواجهة الاعتقاد بأنها عمليات استجابة ميكانيكية أو تلقائية لنصوص وتوجيهات دينية أو أخلاقية أو قانونية، وليس المقصود بالطبع هو إعفاء الاتجاهات المتطرفة والخاطئة في الفهم والسلوك، ولكن التأكيد على أنه فهم وسلوك جاء منسجما مع اتجاهات شخصية ونفسية، فالمعتقدات والأيديولوجيات ليست عمليات عقلية أو ناشئة عن مجهود علمي وفكري، وإن كانت تستند إلى تراث فكري وفلسفي أحيانا، ولكن معتقداتنا في الحقيقة تعكس شخصياتنا، أو هي جزء من هويتنا وميولنا، .. نحن ننحاز إلى المعتقدات والتأويلات التي تشبهنا.

إذا كانت ظاهرة الخروج على القانون لا تعكس ضعف السلطة التنفيذية ومؤسساتها؛ إذ يبدو واضحا أنها تعمل بلا تغيير، بل إنها تتطور مؤسسيا، وتتزيد مخصصاتها المالية وأعداد المنتسبين إليها، والسلطة والمؤسسات القضائية أيضا تعمل وتتطور بالكفاءة والمنهجية المتبعة منذ تأسيس الدولة الحديثة، والانتخابات النيابية والعامة تجري بانتظام؛ فما تفسير الظاهرة؟ وما الذي حدث أو تغير حتى تنشأ حالات وجيوب وظواهر من الخروج على المجتمعات والقوانين؟ ما الذي يدفع الناس إلى مخالفة القوانين التي كانوا يلتزمونها منذ عقود من الزمان؟ وكيف نشأت جماعات وجيوب من الانفلات القانوني والاجتماعي، وأعمال منظمة للبلطجة والاعتداء على الناس وسرقة السيارات والبيوت والمحلات التجارية .. وأخيرا البنوك؟ ليس هناك خلل مؤسسي واضح أو كبير في عمل المؤسسات والسلطات، وليس هناك أحداث كبرى من الفوضى، ولا يوجد اتجاهات اجتماعية أو سياسية جديدة تشجع على الفوضى والمواجهة مع السلطات؛

حتى في أوج الربيع العربي والتغيرات والأحداث الإقليمية المحيطة لم يحدث ما يمكن وصفه أو اعتباره فوضى أو خروج على القانون.

لكن وفي تحولات سريعة لم تفهم بعد على نحو علني واضح أو تقدم تقديما منطقيا أو مقنعا؛ صارت البلاد والمدن والبلدات تشهد حالات وأعمالا وظواهر غير مألوفة وغير مبررة أيضا، السلوك غير الاجتماعي، انتهاك قوانين السير والمرور بفظاظة وتهور غير مسبوق، المخدرات، العنف والشجارات الجماعية، سرقة السيارات، عصابات الخاوة والبلطجة، خدمات اصطفاف السيارات المريبة والفجة، تراجع مستوى النظافة العامة، وتراكم النفايات في الشوارع والساحات، ضعف وتراجع سريع وحاد في خدمات التعليم والصحة وخدمات الجمهور والمواطنين، العنف اللفظي والإساءات والذم والتشهير والإشاعات، الانتحار ومحاولات الانتحار، افتعال الحوادث والشجارات، والشعور بعدم الرضا على نحو عام، وتزايد الإقبال على الهجرة و أو الخروج من البلاد، وتتداول أحاديث واسعة عن خطة ب لدى فئة واسعة من الأغنياء والطبقة الوسطى، للهجرة أو الإقامة أو الاستثمار والتملك خارج البلاد،..

ولا بأس بتكرار القول إن القانون رابطة أو عقد بين مكونات الدولة والمجتمعات وليس إخضاع وقهر وسيطرة؛ كما هو ليس مجرد عمليات تنفيذية تطبق سواء بالتزام عادل ومنضبط أو متحيز معزولة عن التفاعل الاجتماعي وشبكة العلاقات والمصالح بين المواطنين والأسواق والسلطة.

تتحول ظاهرة السلوك غير الاجتماعي في الحياة اليومية والعلاقات الشخصية والمؤسسية وقيادة السيارات إلى تحديات مزعجة للسلطة والمجتمع والأفراد، ويبدو واضحا أن عمليات التنظيم القانوني لم تنجح في تحقيق سلوك اجتماعي مدني وراقي يخفف من الأزمات والضغوط التي صارت تؤثر في حياتنا وشعورنا بالرضا والأمان، والحال أن الملاحقة القانونية للمخالفات والجنح وإن كانت تشكل رادعا وتقلل بطبيعة الحال من

الفوضى والاعتداءات فإنها لا يمكن ان تنشئ ثقافة سلوكية اجتماعية تحول الاحترام المتبادل والنظافة والالتزام بالحقوق والخصوصيات وقيم التعاطف والمساعدة والتضامن إلى عمليات ذاتية مستقلة عن السلطات والقوانين والخوف والحوافز

أسوأ ما يمكن أن تقع فيه النخب والسلطات هو أن تنظر الأفراد والمجتمعات باعتبارها كيانات تتبع الحوافز المادية والقانونية والدينية، أو بعبارة أخرى بناء العلاقات بين السلطة والمجتمعات والأفراد والقوانين والأنظمة على أساس من القهر والحوافز المادية، لكن هذا الأسوأ هو ما يفسر السلوك التنظيمي للسلطات في تطبيق القوانين والعلاقات مع المجتمعات والأفراد، وفي ذلك فقد أنشأت السلطة السياسية والشركات الكبرى (مثل البنوك والكهرباء والاتصالات والمياه والتأمين،..) حالة من العداء بينها وبين المواطنين، تجعل مشاعرهم ومواقفهم تراوح بين الخوف والسلبية والإفشال وعدم التعاون، بل ويفسر ذلك تحول السلوك غير الاجتماعي وانتهاك القوانين والثقافة الأخلاقية والسلوكية العامة إلى أفكار واتجاهات احتجاجية مقبولة، وفي ظل المد الديني السائد فإن هذه السلبية وعدم التعاون مع السلطة والشركات تتحول إلى قيم وفضائل اجتماعية دينية واجتماعية، وأصبح مألوفا ومتداولا القول إن الغش والتهرب الضريبي على سبيل المثال هو عمليات احتجاجية على الظلم والاحتكار،..

الأخلاق بما هي تقدير والتزام عقلاني بفعل الصواب وتجنب الخطأ بدون حافز مادي أو قانوني أو ديني (لا تكون أخلاقا بغير هذين الشرطين) لا تتشكل إلا في ظل الوفرة الاقتصادية والمعيشية. لا يمكن للإنسان أن يرتقي بذاته الا بتجاوز عتبة البقاء وما يهدد وجوده. وبالطبع فإن دور العقلانية الاجتماعية والأخلاقية أن تخرج الانسان من أوهام الندرة والبقاء والتهديد لأنه من الممكن أن يظل أسيرا لها في مشاعره ومعتقداته حتى مع الوفرة المادية.. هكذا فإن الاخلاق هي تجاوز الخوف.. الكرم مثلا ليس سوى تجاوز الخوف من الجوع أو الفقر او الحاجة، والشجاعة ليست سوى تجاوز الخوف من

الموت، والمحبة والتسامح ليست سوى تجاوز الشعور بالتهديد، وفي المقابل فإن البخل والجبن والكراهية ليست سوى الخوف!

فالحاجة الأساسية للإنسان التي تنشئ الغرائز والدوافع والاتجاهات هي الحياة، كيف يبقى حيا؟ كيف يحمي نفسه من الموت أو ما يهدده بالموت، وفي ذلك فإن الغذاء والتكاثر حاجتان أساسيتين للبقاء، وتشكلت حولهما منظومة واسعة ومعقدة من الأفكار والعلاقات والقيم والأخلاق، .. وعندما يتجاوز الإنسان الخوف والتهديد فإن سلوكه يتجه بطبيعة الحال إلى تحسين البقاء والارتقاء. هكذا فإن غاية الإنسان السامية هي تجاوز الخوف لأجل الارتقاء، فلا يمكن للإنسان أن يرتقي بذاته إلا إذا تجاوز الخوف أو الشعور بالخوف، وتكون أهمية الأخلاق وضرورتها لتجاوز الخوف وبناء الأمان والثقة.

ولذلك نلاحظ في الدول المتقدمة نموا ضئيلا في عدد السكان بسبب الشعور بالأمان، والعكس صحيح ففي المجتمعات الفقيرة وفي حالات الحروب والصراعات والكوارث يزيد التكاثر وحالات الزواج المبكر.

وفي تطور التشكيل الإنساني فقد صار الإنسان في حاجة الى الخوف والمغامرة لإثارة وتحريك الرغبات، وهذا يفسر أيضا كثيرا من العلاقات بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج، فالخوف والمغامرة تزيد الرغبة، والزواج بما هو أمان يقلل الشعور بالحاجة إلى العلاقة الحميمة.

ويعرف المزارعون أن النباتات عندما تعطش تنتج البذور والعكس صحيح ايضا، ولأجل التخلص من البذور في الثمار يحرصون على سقاية المزروعات للدرجة التي تجعلها لا تخاف، ويعطّشونها لأجل الحصول على البذور. هنا تكون العقلانية الاجتماعية والاخلاقية أو الاخلاق بما هي عمليات عقلانية أن يتحرر الانسان من الخوف ويدير

غرائزه واحتياجاته الأساسية وفق التقدير العقلاني للحياة والبقاء والارتقاء بالحياة.

يعتقد كثير من الناس أن السيارة تمنحهم شعورا بالعظمة والتقدير، أو أنها هويتهم التي يقدمون بها أنفسهم للآخرين، لكن ما أهمية أن يعرف عابر سبيل أن هذا البطل المجهول الذي لا يعرف اسمه لديه سيارة؟ لماذا يعتقد السائقون أن الطريق ملكهم وحدهم ولا حق للآخرين بها، ولا يشاركهم بها أحد؟

يقدم روبرت ر. روس ودانيال هـ. انتونيوس «سائقو عجلات الموت» معالجات طريفة للظاهرة من حيث ارتباطها بحركة السير والنقل وأنظمتها، وعلم النفس وعلم الجريمة. لقد تطورت أنظمة النقل مثل القيادة الذاتية للسيارات واستخدام الحزام والأكياس الهوائية وتصميم السيارات وأجهزة التنبيه والمكابح والأجهزة الالكترونية متعددة الأغراض لدرجة أن السيارات المطور تمتنع عن الاستجابة والتشغيل إذا كانت نسبة الكحول في دم السائق تفوق الحد المسموح به، وتحسين الطرق وتصميمها، وتطوير أنظمة المراقبة الأمنية، وبالطبع فإن مهارات القيادة والمعرفة بالأنظمة والقواعد ضرورية ولا يمكن منع أو تخفيف الحوادث بدونها، وقد يكون تدريس مهارات وقوانين المرور للمشاة والسائقين ضروريا في المناهج الدراسية والتعليمية واعتباره من مهارات الحياة الضرورية لكل مواطن، ولكن ذلك تظل المشكلة الثقافية والاجتماعية مسؤولة عن معظم حوادث وأزمات المرور.

يشير بعض الباحثين إلى أن السائقين كثير منهم يشعرون وهم في سياراتهم أنهم في خلوة، وفي ذلك فإن قيادة السيارات تعكس العقل الباطن، فالإنسان في سيارته يشعر بقدر من الحرية والخصوصية تجعله يتصرف على سجيته وكما يملي لا وعيه أو عقله الباطن .. ويبدو أن الحل الأمثل لأزمات القيادة وحوادث المرور أن يعيد الإنسان كل إنسان تشكيل نفسه على نحو يجعل باطنه مثل ظاهره .. وان يكون باطنه متسامحا ولا يدع مجالا لطاقة او مشاعر سلبية ان تبقى في جوفه .. والحال أن كثيرا من المواقف

والاشارات ولغة الجسد تعكس العقل البطن وتظهر لا وعي الانسان او ما يكتمه وان خالها تخفى على الناس. (19)

ومن الملفت أن بعض الناس يتصرفون على نحو بالغ اللياقة والدماثة في حياتهم اليومية ولكن يسوقون سياراتهم بطريقة لا اجتماعية ويتخلون عن القواعد والآداب الاجتماعية التي تحكم علاقاتهم بمن حولهم، وفي علم الجريمة فإن باحثين يربطون بين أسلوب القيادة ونزعات شخصية تشجع على الجريمة، مثل التهور وعدم تقدير المخاطر والعواقب والميل إلى الإثارة والمغامرة وعدم الواقعية في التفكير والمغالاة في تقدير الذات.

وبالطبع فإن كثيرا من الأخطاء ليست متعمدة حتى عندما تؤدي إلى الحوادث، فقيادة السيارات وبخاصة لفترة طويلة تتطلب قدرة على التركيز والملاحظات المعقدة والمتعددة في وقت واحد، وكما يقول ج. جينكر: نحن نخطئ لأننا بشر، ولكن إذا نفدت ممحاة القلم قبل رصاصه نكون قد تجاوزنا الحد.

تلحّ علينا قصص الطرق؛ فهي متصلة بحياتنا ووجودنا، والواقع أن المدن والبلدات والقرى والتاريخ والحضارة ليس سوى ا لطريق، ليس سوى الذهاب في الصباح إلى العمل والمدارس والعودة في المساء إلى البيوت، تلك هي قصة العمل والأسواق والتجارة والإقامة وتخطيط المدن والعلاقات الاجتماعية والمهنية،..

نحتاج إلى قدر قليل من مواجهة أنفسنا ومصارحتها، ولنعترف أنه تجري في منازلنا وفي أسرنا وفي مدارسنا ومؤسساتنا الإرشادية والتنظيمية بمستويات مختلفة تكاد تجعل الاستثناء نادرا عمليات إذلال وإهانات وتهديدات وجلد وضرب وشتم وتغذية إجبارية وحرمان وحظر على التفوه والتفكير والشعور، وأن ذلك يجري علنا وعلى نحو مألوف ومتقبل.

ما المعنى الذي نبحث عنه اليوم ويجب أن يكتسبه الفرد؟ ما المعنى الذي يجب

أن تمنحه النخبة للأمم والأفراد؟ إن الفرد الفاعل والمبدع الذي يتحول إلى مركز للتنمية والإصلاح هو من يدرك المعنى إدراكا صحيحا ثم يسعى لأجله، لكن ذلك ليس وعيا مجردا أو مستقلا، كما أن الصواب نفسه ليس معروفا، ولا يعدم الإنسان حجة صحيحة لتفسير موقفه، فالأدلة الصحيحة لا تصنع المواقف، ولكن المواقف تنشئ أدلتها وحججها الصحيحة، وهذا يجعل الإصلاح جدلا بين الاتجاهات والأفكار.

هكذا يمكن النظر إلى أسلوب الحياة الذي يتبعه الأفراد، فهو وإن كان سلوكا فرديا فإنه مستمد من السلوك الجمعي العام، أو إلهام النخب والطبقات والرموز التي يثق بها الفرد أو يعجب بها، وفي أحيان كثيرة يكون أسلوب الحياة استدراجا دفعتنا إليه منظومات الإعلان والإعلام.

نستهلك الخبز اليوم بكميات زائدة تسبب زيادة الوزن، ولم يعد معظم الناس وخاصة أهل المدن في حاجة لمواصلة الاعتماد على الخبز كطعام رئيسي كما كان من قبل، والحال أننا (أغلبنا او كثير منا) نستهلك الخبز كمادة إضافية تعودنا عليها، لكن في وفرة الطعام الآخر يمكن التقليل بنسبة كبيرة جدا من استهلاك الخبز، وبذلك نقلل من استيراد القمح والاعتماد عليه، ونتخلص من السمنة والوزن الزائد، ويمكن بالعودة إلى «الفريكة» التقليل بنسبة كبيرة من استهلاك الرز والخبز وتقليل الطعام أيضا، وتطوير إنتاج وصناعة الفريكة، وبذلك نشجع الزراعة لهذا الهدف والصناعات الغذائية التي تمنح القمح قيمة مضافة، كما أنها صناعة ريفية تساعد العائلات وخاصة النساء على تطوير موارد إضافية.

وإذا أعيد النظر في المائدة بشكل عام، بحيث يخفف استهلاك اللحوم والدواجن والتوجه نحو السمك، يمكن تخفيف الضغط على البيئة والواردات، وتنويع مصادر البروتين الحيوانية، فلا يحتاج الإنسان من اللحم أو الطيور أو السمك إلى أكثر من مرة أو مرتين في الأسبوع، وقد تتطور صناعة تربية السمك الأكثر ملاءمة للصحة،

وبالاتجاه الى المائدة النباتية التي تنتجها البيئة وما تزال تمثل وجمة ممكنة للمواطنين، مثل الزيتون وزيت الزيتون، والحمص والعدس والفاصوليا والباميا، والخضراوات والمجففات كالزبيب والقطين والجوز واللوز والفواكه والسماق والمخللات يمكن أيضا تطوير الزراعة والصناعات الغذائية، وتحويل هذا القطاع إلى مساهم كبير ورئيسي في الاقتصاد والتشغيل وتطوير الريف والبادية.

ويمكن تحويل أسلوب الحياة هذا إلى مجال تجاري في المطاعم والسياحة يجتذب المواطنين والزوار والسياح، ويمكن أن تنشأ حول هذه الاتجاهات صناعات غذائية وزراعات تشغل المزارعين والعاملين في الصناعات الغذائية.

يقول كارل ماركس: «يصنع الناس تاريخهم، ولكنهم لا يصنعونه على النحو الذي يروق لهم، أو في ظل ظروف يختارونها بأنفسهم، بل عوضا عن ذلك فإنهم يصنعونه في ظل الظروف التي يواجهونها، وهي ظروف معطاة وموروثة عن الماضي، إن تقاليد الأجيال الماضية تجثم كالكابوس على عقول الاحياء» وهي مقولة تجعل للوعي بأسلوب الحياة قيمة كبيرة في الإصلاح، فالإصلاح في واقع الحال هو أن نجعل مواردنا تحسن حياتنا، وأن ننشئ الوعي وأسلوب الحياة على النحو الذي يحافظ على الموارد ويعظمها ويجددها.

وتؤشر الحياة اليومية إلى فائض من الكراهية والعنف المادي والرمزي، في الكتابة والأحاديث والمجالس والعبادة وقيادة المركبات والعلاقات الاجتماعية والأسرية، والكثير من مؤشرات الكراهية تستخدم على نحو متقبل ومتواطَأ عليه، ولا نتوقف عندها، مثل الاستعارات المستخدمة للذم والاحتقار والكراهية أو الاعتزاز والتقدير، على الرغم من أنها مفاهيم وتسميات تدل على حالة محددة وبحياد، ومن ذلك على سبيل المثال استخدام مجموعة إثنية أو سكانية أو دينية على سبيل الذم والكراهية والسخرية؛ يهود، نور، غجر، بدو، فلاحون، زنوج، أو استخدام اللون على سبيل الذم والإهانة أو

المدح والاعتزاز؛ أسود وأبيض، ومن الملفت في الثقافة الشعبية أننا نستخدم أخضراني بدلا من أسود، وأحمر بدلا من أبيض وذلك لتحييد الشعور أو الدلالة المصاحبة لاستخدام اللون، ونقول على نحو عفوي سود الله وجهك، أو بيض الله وجهك، دون ملاحظة الإساءة المصاحبة للاستخدام لفئة واسعة بريئة من الناس، ونستخدم أيضا وظائف وأعمالا للدلالة على الإهانة والسخرية والجهل وعدم المعرفة، ونستخدم الجنس (رجل أو امرأة) على سبيل المدح أو الاعتزاز أو الإهانة والشتيمة، ونؤشر باستخدام الأمراض للدلالة السياسية أو الاجتماعية أو الشتيمة والاحتقار؛ معوق، مريض، مريض نفسيا، مصروع، أو تعيير الناس بحالتهم الطبيعية، أعور، أعمى، قصير، سمين، نحيف، قزم، شايب، مراهق، عجوز، مطلقة، أرملة، مجهول النسب، وهناك استخدام للحالات الاجتماعية والاقتصادية على سبيل الإهانة أو الاعتزاز، فقير أو غني، شيخ صعلوك، وهناك استخدام كاسح لدرجة يصعب انتقادها لمهن وأعمال واتجاهات اجتماعية وسلوكية على سبيل التحقير والشتم؛ العاملون في المجالات الفنية والترفيه؛ الرقص والغناء،.. والتحريض على مرتكبي الجنايات بعد محاكمتهم وتطبيق القانون عليهم، وهناك أيضا التنابز بالألقاب واستخدامها وإطلاقها على نحو يلحق إساءة بالناس، وقد يلتصق اللقب بأحد او فئة حتى يصير أكثر شهرة من الاسم، ومن الواضح اليوم أن كثيرا من أسماء العائلات التي صارت معتمدة وموثقة هي في أصلها ألقاب وأوصاف أطلقها الناس. وتفيض النكات الشعبية والأمثال المتداولة بوصف الناس بصفات نمطية تعمَّم ظلما على فئة من الناس أو أهل مدينة أو منطقة، مثل البخل والدهاء والغباء.

إن الزج بالدين والثقافة في الصراعات السياسية وفي تكريس الكراهية للآخرين والاشمئزاز منهم يزيد الصراع حدة من غير فائدة، ويقلل فرص التسوية والمصالحة، ويطيل أمد الحروب والآلام، ويساهم في تفكيك المجتمعات وانقسامها، ويخفض مستوى الثقة في الحياة اليومية والأسواق؛ ما يلحق ضررا بالمصالح والأعمال، كل ذلك من غير

فائدة أو مقابل!

هل ندرك الوعي الجديد الذي يتشكل في العالم، اليوم وغداً، ويحمله الجيل القادم؟ وهل نعرف ماذا سيفعل الجيل الذي ولد في الألفية الثالثة عندما يتولى قيادة العالم؟ فهذا الجيل الذي ولد محاطاً بشبكة الإنترنت ومحركات البحث والأسواق الالكترونية والحواسيب والموبايلات باعتبارها أمراً بدهياً في حياته اليومية وفي التعليم والتواصل ينشئ أو لا بد أن ينشئ وعياً مختلفاً للحياة والقيم والأعمال والعلاقات، كما يدرك حقائق الأشياء على نحو مختلف اختلافاً كبيراً عن الجيل السابق، سواء بعِقد من الزمان، والذي نشأ في حالة انتقالية أو هجينة، أو الجيل المخضرم الذي نشأ في منظومة مختلفة تماماً عن بيئة «الشبكية»، ثم انتقل إلى البيئة الجديدة محملاً بخبرات وقيم مرحلة لم تعد قائمة!

يمكن ملاحظة اتجاهات وفلسفات وأفكار، وإن كانت معروفة ولها مؤيدون، لكنها اليوم تصعد بقوة وتأثير، مثل النسوية والمساواة والبيئة والحقوق والحريات العامة والعيش معاً والتنوع والاختلاف، والهويات الفرعية، وحقوق وقيم الفئات الخاصة في المجتمعات سواء في اتجاهاتها وأسلوب حياتها أو انتماءاتها الإثنية والأقلوية المختلفة عن الأغلبية. وتنبعث على نحو عالمي ومشترك بين الناس على مختلف أديانهم وبلادهم اتجاهات وقيم روحية، مثل التصوف والتأمل واليوغا، وتنشأ أيضاً قيم واتجاهات عالمية مشتركة وممتدة في العالم في الثقافة والفنون والموسيقى واللباس وأسلوب الحياة.

ويشهد الجيل الجديد حالات من العودة إلى الجذور، فالأحفاد يتتبعون أجدادهم أكثر من آبائهم، وتبدو بوضوح غير مسبوق مقولة «فرويد» إن الناس يدفنون آباءهم ثم ينجبونهم. وفي مقابل حركات واتجاهات السلام والتعاون والتعايش تصعد أيضا الجماعات اليمينية والأصولية على نحو غير مسبوق، حتى في الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً طويلاً في الديمقراطية الليبرالية.

ثمة مسألتان بديهيتان في هذا السياق يجب الإشارة إليهما، لكنهما برغم بداهتهما فإنهما تنسيان، أو نتجاهلهما؛ وهذا هو الأرجح فينشأ عن هذا النسيان أو التجاهل أزمة عميقة في المؤسسات والأعمال كما الأفكار والفلسفات والقيم المنظمة للحياة والعلاقات والموارد، وهما ببساطة أن مرحلة جديدة من التقنية والموارد تنشئ حتما قيماً ونخباً جديدة كما يتشكل إدراك جديد ومختلف للحقائق، كما ينشأ أيضاً وعي جديد. وبطبيعة الحال فإن القيم والنخب والمؤسسات السائدة تتعرض لتحديات جوهرية تجعلها عرضة للانسحاب أو إعادة إنتاج وتأهيل نفسها وفق المرحلة الجديدة، وهي القاعدة المشهورة في تاريخ البشرية، ويسميها ارنولد توينبي «التحدي والاستجابة».

لكن منظومة التحدي والاستجابة لا تعمل في اتجاهات تلقائية أو يمكن توقعها بسهولة، فالواقع القائم يجد دائماً قوى واتجاهات سياسية واجتماعية تدافع عنه وتقاوم تغييره، مهما كان غير مجدٍ، أو كان استمراره بلا معنى أو قيمة، والنظام الاقتصادي أو المؤسسي ينشئ جماعات تقوم عليه، وسوف تظل هذه الجماعات ترفض تغييره أو مراجعته مادام يعمل لمصلحتها.

تعمل الإنسانية وتفكر في إدارتها لتحدياتها ومواردها وفق قاعدتين أساسيتين تفسران مسار الإنسانية في الاستجابة والتكيف مع التحولات والأحداث الكبرى والصغيرة، وهما البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل، وفي ذلك ينشئ الإنسان العلم والمعرفة لأجل أن يبقى ويرتقي بوجوده هذا نحو ما يتطلع إليه، أو يفكر فيه، أو حتى يتخيله، وفي عجز العلم عن الإجابة يلجأ الإنسان إلى الدين والفلسفة والتصوف ليسد الفراغ المعرفي، وينشئ مهارات جديدة توصله إلى ما يريد مع نقص المعرفة، وهكذا يكون ويتطور الذكاء والإبداع والفنون والآداب والقيم.

وهكذا أيضاً يمكن أن نقدر كيف يفكر الجيل القادم، وكيف سيدير العالم عندما يكون في موقع القيادة والتأثير بدءاً بالعام 2030 تقريباً، فهو جيل خائف من الواقع

القائم الذي نشأ وتطور في منظومة هو لا يعرفها أو لا يؤمن بها، إن الكون والحياة بالنسبة للإنسان مثل آلة معقدة، ولا ينشغل بفهمها ومراجعتها مادامت تعمل لمصلحته، لكنه يلجأ إلى البحث والتفكير بكل مواهبه ومعارفه عندما تتوقف عن العمل أو تعمل ضده، وفي حين أنشأ الجيل السابق أعماله ومصالحه وفرصه بناء على الواقع المحيط فإن الجيل القادم يفقد هذه المزايا والفرص، لكنه ينشئ فرصاً جديدة في واقع يعرفه أكثر الجيل السابق، ليست معرفة مستمدة من تطور تلقائي، لكنها قائمة على اختلاف كبير بينهما، سوف يُعلم الأبناء الآباء وليس العكس! وللسبب نفسه أيضا تصعد قيم وفلسفات التعاون والتعايش والعولمة لأجل استيعاب الفرص والتحديات الجديدة، كما تنشأ في الوقت نفسه اتجاهات التطرف والتعصب والعودة إلى الجذور والقيم والاتجاهات التي تخلى عنها الآباء، ويعكس ذلك على الأرجح الخوف وعدم اليقين وفقدان المعنى والجدوى، فالعمل الذي أعطى للآباء أهميتهم ومعنى وجودهم لم أو لن يظل قائماً. وربما للسبب نفسه ينحسر الاتجاه الوسطي الذي يسود ويصعد أكثر في ظل الشعور بالاستقرار والأمان.

المجتمعات المستقلة

«يتصرف الناس تجاه الأشياءِ على أساسِ ما تعنيهِ تلك الأشياءُ بالنسبة إليهم.»
هربرت مولر

يذكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (2013) أن الطبقة الوسطى في الجنوب تنامت من 26 في المائة من مجموع الطبقة الوسطى في العام 1990، إلى 58 في المائة في العام 2012، ويتوقع أن تصل إلى 80 في المائة في العام 2030. وهذا النمو يعني مؤشرات ودلالات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة وهائلة. فالطبقة الوسطى تقود اتجاهات الاستهلاك والإنتاج والثقافة والفنون؛ ما يعني أن الجنوب هو الذي سوف يصمم اتجاهات العالم الاقتصادية والاستهلاكية والاجتماعية والثقافية، وأن الحضارة العالمية سوف تكون في طابعها المستقبلي صينية- هندية-برازيلية. ويمكن أن نمضي في متوالية غير منتهية في التصور المستقبلي للإبداع والموسيقى والسينما وأسلوب الحياة، وما يعنيه ذلك أيضا في اتجاهات الاقتصاد والإنتاج والمشاركة الاقتصادية العالمية. فالطبقة الوسطى تهيمن على 70 % من الاستهلاك، وهي في ذلك لا تحدد فقط اتجاهاته الكمية، ولكن النوعية أيضا. (20)

هذه العودة إلى الطبقة الوسطى هي على نحو ما استعادة للنهضة الصناعية عندما ظهرت الطبقة الوسطى (استخدم المصطلح لأول مرة في الغرب في العام 1812)، وقادت العالم إلى مرحلة جديدة مختلفة جذريا عما كان عليه في القرون الماضية. لقد اجتمعت، كما يقول إريك هوبزباوم، العناية الإلهية مع حركة التاريخ والعلم، لتكون الأرض لقمة سائغة للطبقة الوسطى! (21) وهذا يؤكد أيضا مقولة خصوصية اللحظة القائمة اليوم، والتي تؤسس لعالم جديد وحضارة جديدة.

ويتقدم العالم على نحو غير مسبوق في مستوى وانتشار التحصيل العلمي. فعدد الذين يقرأون ويكتبون يتزايد، وكذلك نسبة التعليم الثانوي والجامعي. ويعيش العالم حالة غير مسبوقة من الترابط بأنظمة الاتصالات المدهشة، وشبكات الإنترنت والتواصل، التي أتاحت العمل والتعليم والتواصل وتبادل المعلومات والمعارف والتجارب والتحويلات المالية والبيع والشراء بسهولة فائقة، ومكنت جميع الفئات، وفي كل الأماكن، من المشاركة على قدم المساواة والحصول على المعلومات والمعرفة.

والسؤال المتشكل تلقائيا هو كيف وفي أي اتجاه نفكر للتقدم الاجتماعي؟ لا يكفي وجود الناس في مكان واحد؛ دولة، أو منطقة، أو مدينة، أو بلدة، أو حي لتشكِّل مجتمعات. وقد جرت العادة على فهم المجتمعات وتصنيفها نسبة إلى الموارد وأساليب الحياة. فهي مجتمعات زراعية أو رعوية أو صناعية توازيها مجتمعات ريفية ومدنية؛ أو وفق تصنيفات قيمية: مجتمعات متقدمة أو متخلفة؛ أو وصفية: غنية أو فقيرة. وتوصف اليوم مجتمعات متقدمة بـ «مجتمعات المعرفة»، استنادا إلى الموارد والأعمال القائمة على المعرفة والإبداع، باعتبارهما المورد الرئيس للمجتمعات المتقدمة.

ثمة فرص لعمليات تنظيم اجتماعي وعمراني ملائمة للناس في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية الاجتماعية؛ يمكن أن تحوّل المسار، وتنشئ متوالية تقدم وازدهار! ففي التحول من الهرمية إلى الشبكية يتحول الصراع نفسه أيضا ليكون بين السلطة والمجتمعات بدلا مما هو ضد أحزاب وجماعات معارضة للسلطة، يمكن على سبيل المثال الإشارة إلى عمليات التدوين في شبكات التواصل وما تحركه من جدل واعتقالات ومحاكمات، فالمدونون الذين يعتقلون اليوم ليسوا صحفيين محترفين، أو لا يعملون في مؤسسات إعلامية، لكنهم مواطنون يدونون ملاحظاتهم وأفكارهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وفي ذلك فإن السلطة تجد نفسها في مواجهة المواطنين والمجتمعات، ويستعيد الصراع الاجتماعي والسياسي حالة سابقة على الدولة الحديثة،

ما يدعو إلى التساؤل عن الطبيعة المستقبلية للدولة نفسها، فكما انحسرت الأحزاب السياسية والصحف ووسائل الإعلام والمعارضات التقليدية فإن مؤسسة الدولة نفسها تواجه المصير نفسه، وقد يصلح الصراع الجاري اليوم في الشرق الأوسط حالة دراسية للتنبؤ وملاحظة كيف تدفع التحولات الجارية بطبيعة الحال إلى تشكلات وتنظيمات اجتماعية جديدة للتكيف مع التحولات وضغوطاتها وفرصها.

وبالنظر إلى الإصلاح على أنه صراع بين الطبقات وما تمثله من مصالح، ويكون في محصلته هو التسويات والمكاسب الممكن الحصول عليها في التنافس؛ فإن السؤال يكون ما الاستراتيجيات الجديدة للصراع السلمي بين المجتمعات والطبقات؟ على افتراض أن سؤالا بديهيا قد تشكل من قبل كيف نخرج من الصراعات المسلحة إلى صراعات سلمية أو تسويات لا تقتل فيها الأطراف المتصارعة نفسها؟ تمضي الطبقات المهيمنة بطبيعتها الاحتكارية في إدارة مصالحها ومواقفها على أساس الهيمنة الشاملة على الفرص والموارد وحرمان المجتمعات والطبقات من كل ما يمكن ان تتيحه التقنية والتطورات الاقتصادية والسياسية حتى لو لم يكن في ذلك تهديد لهذه الطبقات، لكنها تنظر إلى اي مكسب للمجتمعات على أنه تهديد محتمل لها، وتخاف من نهاية مروعة في نهاية الصراع يجعلها أسوأ احتمال، ويدفعها على نحو حاسم لدخول صراع مصيري لا مجال للتسوية فيه مع المجتمعات. لكن هذه الهيمنة والعجرفة تتحول إلى خوف متواصل يؤول في النهاية إلى تدمير الذات مهما كانت قوتها ومواردها!

والسؤال البديهي المقابل كيف تدير المجتمعات صراعها مع الاوليغارشيا وتنتزع منها تنازلات ومكاسب؟ لا خلاف حول الفوضى التي أنشأتها الشبكة، ولا خلاف أيضا حول فهم الصراع الجديد، وفي ذلك فإن الخيار الممكن هو التحول من الفوضى إلى محاولة التأثير بالفعل في السياسة والفكر، الإجابة بالطبع لدى النخب المهيمنة هو السيطرة على الشبكة وتحويلها إلى مؤسسات تشبه الصحف ووسائل الإعلام

في مرحلة ما قبل الانترنت، .. لكن يبدو أن الشبكة خرجت عن السيطرة، و لا مناص من تغيير قواعد الصراع والتنافس لأن اللعبة نفسها تغيرت، وفي ذلك فإن المجتمعات في حاجة للنضال من أجل التنافس العادل، وأن تتنازل النخب المهيمنة عن الامتيازات غير العادلة؛ وأن تدخل في اللعبة بما اكتسبته من مكاسب وفرص مقبولة في اللعبة العادلة (نسبيا) فالشبكية بما أنشأت مساواة واقعية ملموسة بين جميع الناس (تقريبا) تنشئ فلسفة اجتماعية جديدة؛ مفادها أن المساواة في الوصول إلى المعرفة ومصادرها تقتضي مساواة في الأهلية والكفاءة في تقدير ما يصلح وما لا يصلح لتنظيم حياة ومصالح الأفراد والمجتمعات والدول،.. ويكيبيديا تتحول إلى مثال يعمم على البرلمانات والحكومات والمدارس والجامعات والتشريعات وتنظيم شؤون الناسا ومصالحهم وعباداتهم وخياراتهم،..

ويتغير أيضا في الصراع الجديد الموارد التي تتنافس عليها الفئات والطبقات، وفي مواصلة الاحتكار والمنع للموارد والفرص الجديدة في الطاقة وتحلية المياه والطابعات الثلاثية الأبعاد وأنظمة القيادة الذاتية وإمكانية التعلم والتواصل بل وإجراء العمليات الجراحية المعقدة من غير وصاية أو تحكم متخصص معقد يتغير معنى الموارد والمهن والأسواق نفسها، ويتغير أيضا محتوى الصراع والسياسة والاقتصاد.

هناك رغبة شاملة في الإصلاح، وانشغال كبير بالمسألة، لكن لا يبدو أن ثمة تشكلات حقيقية؛ اجتماعية وسياسية وتأثيرية حول الإصلاح. وهناك وعي تام بما نحب أن نكون عليه، لكن ذلك لا يتحول إلى عمل اجتماعي وسياسي ومهني نحو هذا الهدف. وهناك أيضا غضب كبير، لدى الشباب بخاصة، من الفساد والفشل والتخلف، ولكنه غضب مهدور! ثمة حلقة مفقودة تمنع تحول هذه الرغبة والوعي والغضب إلى تشكلات اجتماعية وسياسية مؤثرة، يمكن ملاحظتها في الانتخابات النيابية والنقابية والبلدية، وفي الأداء العام والأسواق والأعمال!

القواعد الاجتماعية والقطاعات الشبابية لا تجد قيادات وتشكلات تستوعبها، سوى تلك المشغولة بمسائل لا علاقة لها بالإصلاح. والنخب الإصلاحية تبدو بلا جمهور ولا قواعد تعرفها وتعمل معها! الحال أنها حلقات غائبة وليست حلقة واحدة، ولا يمكن العمل من دونها؛ أولها المجتمعات المستقلة التي تملك وتشارك في ملكية مؤسسات وهيئات تنظم الأولويات والاحتياجات والمطالب للمجتمعات، من البلديات والأندية والجمعيات وسائر الأوعية التي تنظم وتتشكل حول الأولويات الإصلاحية، وتقدم بتلقائية قيادات اجتماعية قائمة على إدارة هذه الأولويات والعمل لأجلها.

يُفترض أن يكون في الأردن مائة ألف قائد اجتماعي من العاملين والمتطوعين في مجال الخدمات الأساسية والعامة، والناشطين في البلديات والأحياء والتعليم والإعلام والرعاية والتكافل وتنظيم الأحياء وتخطيط المدن والرياضة والثقافة والفنون وحماية المستهلك والحريات والحقوق العامة، والعمل التطوعي والخدمة العامة. يجب أن يكونوا قادة اجتماعيين ومحليين معروفين للقواعد الاجتماعية والأهالي والناخبين؛ ويجب أن يكونوا معروفين ببرامجهم وأنشطتهم ومواقفهم وأفكارهم، وفي الخلاف والتشابه بينهم حول المسائل الأساسية التي يتجادل حولها المواطنون والنخب السياسية.

وسائل الإعلام لدينا على كثرتها، من صحف وإذاعات ومواقع على شبكة الإنترنت، لم تنشئ بعد هذا الجدل السياسي والاجتماعي بين المواطنين والنخب والفئات الاجتماعية والاقتصادية. فالمواطن الذي تغمره وسائل الإعلام، لم يستفد من ذلك بما يكفي لأن يعرف القيادات الاجتماعية والسياسية والثقافية في بلده ومنطقته ومحافظته؛ ولا يعرف الفرق بين هذه القيادات، كما لا يعرف ما يميزها على النحو الذي يجعله ينتخبها أو لا ينتخبها، أو يرجح بينها في الانتخابات!

لم تخض وسائل الإعلام، برغم عددها الكبير، في جدل نخبوي وجماهيري بشأن الأحداث والقضايا اليومية التي تتشكل حولها حياة المواطن وأفكاره. ولم تقدم هذه

الوسائل على نحو عادل وكافي الناشطين والقادة، بما هم عاملون وناشطون في مجالهم.

والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والحكومية القائمة، لم تقدم أيضا، على نحو واضح وكاف، قيادات اجتماعية وسياسية وعامة يعرفها المواطنون باتجاهاتها وأفكارها وخدماتها؛ وما يمكن أن تقدمه أو لا تقدمه، على النحو الذي يساعد المواطن في الترجيح والانحياز والتأييد والمعارضة،..

كيف تتشكل البيئة الإصلاحية؟

تشكل الجدالات والتفاعلات الناشئة حو ما يتداول في شبكات التواصل الاجتماعي حالة دراسية خصبة لنفكر في قيمنا الناشئة والمنقرضة؛ ذلك أنه تصاحب الشبكية (يفترض) قيم جديدة، وتنحسر ثقافة وقيم تشكلت حول المطبعة. ما من تقنية أو موارد تنشأ إلا وتتشكل معها قيم وثقافات وأفكار وفلسفات جديدة وما من تقنية أو موارد تنحسر إلا وتنحسر معها قيم وثقافات وأفكار.

لقد تغيرت المجتمعات والمدن والأعمال والعلاقات الاجتماعية والسياسية تغيرا كبيرا منذ حلّت الثوة الصناعية، هذه المدن والشوارع والجسور والدول الحديثة والأعمال والمهن والأسواق والأفكار والفلسفات والفنون؛ لم تكن قائمة قبل الآلة البخارية، لم يكن من ذلك شيء قبل القرن الثامن عشر، وكانت الأمم قبل ذلك ولآلاف السنين تنشئ مدنها وقراها وحياتها ومواردها وثقافتها على نحو مختلف عما نعيشه اليوم اختلافا كبيرا، فالدولة الحديثة التي تشكلت حول «الصناعة» نظمت المدن والعلاقات والثقافة والمهارات والمعارف تنظيما جديدا وصرنا نعي ذاتنا وحياتنا وفق ما أمكن للدولة الحديثة أن تنشئه.

واليوم فإن الشبكة تبطل كل ما أنشأته المطبعة. لكن الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية لا تتشكل تلقائيا، ولا تنشأ في مسار واحد متوقع، ولا بد من عمليات

وعي ومراجعة طويلة وصريحة، .. وأن نعترف أولا وقبل كل شيء أن «الثوابت» إنما هي ثابتة بفعل تقنيات وموارد ثبتتها، لكنها تصير متحولة ومنقرضة عندما تتلاشى رواياتها المنشئة.

إن هذه التحولات تمنح فرصًا كبيرة وجديدة تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية، القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصًا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك. وحتى لا نكون كمن يلعب في الوقت الضائع، أو نتهرب من مواجهة الموجة المقبلة، فإننا نستطيع استباق الخسائر وتحويلها إلى مكاسب، وما نحتاجه هو أن نبدأ فورًا بالسؤال المؤدي إلى الفهم، والاقتراب من التفاعل مع اللحظة، فما يجري في العالم حولنا ليس بعيدًا عنا.

المطلوب ببساطة هو منظومة سياسات لا تحتاج إلى موارد إضافية، ولكنه يقوم على التأسيس لثقافة مجتمعية وطنية تعكس الحاجات الإصلاحية والتنموية والتحولات الكبرى الجارية في العالم.

يشكل الحكم المحلي أساس التفاعل الاجتماعي والخدماتي، وعندما تكون هذه المؤسسات (البلديات) عاجزة عن تنظيم إدارة الاحتياجات والموارد فإن فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية تتضاءل، وبخاصة عندما أصبحت خدمات أساسية عدة سلعًا تجارية، تنظم عمليات توريدها وتزويدها وأسعارها وجودتها قواعد السوق والعلاقة بين المستهلك والمورد.

والإعلام يمكن أن يتحول إلى أداة فاعلة بيد المجتمعات، ولعل المجتمعات أكثر قدرة على توظيفه، وبخاصة أنه أيضًا يتحول إلى استثمارات تجارية.

ويبدو أن ثمة تحديات رئيسة عاجلة تفرض أن يسند للمجتمعات دورًا واسعًا في المشاركة، فعندما تحلّ مؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي محل المؤسسات الحكومية للتقاعد والتأمينات، وربما يكون ثمة عدد كبير من كبار السن والمواطنين بعامة لا يتمتعون بتأمين صحي وتقاعد، ولا يمكن الركون إلى حالة التكافل الاجتماعي والأسري لتغطية وإدارة احتياجات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي ظلّ تغير دور الحكومة فإن المجتمعات ستواجه تحديًا كبيرًا في تأمين ورعاية هذه الفئات، ولا نحتاج إلى سنوات عدة لنكتشف هذه الحالة، فهي قادمة حتمًا، وسيكون مفيدًا البدء في تأهيل المجتمعات لتكون قادرة على أن تكون شريكًا فاعلاً وموازيًا.

يمكن القول إن الشعوب كانت تعبر عن شعورها بالظلم لكنها لم تدرك العدل الذي تريده أو لم تسمع النخب والسلطات والعالم عن العدل كما تدركه وتعتقده، .. لا يكفي الشعور بالظلم لتحقيق العدل ولا حتى إدراكه، ولا يدلنا كيف نرفع الظلم ونزيله!

أن ندرك آلامنا ونفكر كيف نساعد أنفسنا بما يعني ذلك من قدرة على الحوار والاستماع ثم تحويل الصراع الى عمليات سلمية تتقبل جميع الأطراف والافكار وتتيح للجميع ان يشارك ويعبر ويحاول أن يسمع صوته ليس ترفا ولا حلما جميلا ولكنه اليوم ضرورة حياتية لكي نبقى على قيد الحياة، ففي هذا الصراع العنيف الرافض للآخر يعني غياب الجميع لأنه وببساطة لا يمكن ولم يكن ممكنا إلغاء الآخر مهما كان يملك كل طرف من قوة وقدرة، .. ليس ثمة قوة قادرة على الإلغاء.

وفي القدرة على الاستماع والتعبير تبدأ المحاولات الصحيحة لفهم الألم ومعالجته،.. لا يمكن تجاوز هذه البداية؛ أن نسمع لبعضنا كما يتألم كل واحد... وفي تحويل هذه الآلام

المفهومة على تناقضها واختلافها إلى أفكار وجدل ندرك ببساطة وتلقائية كيف نمضي وإلى أين نمضي!

إننا في هذه اللحظة لا نملك الإجابة الصحيحة أو الملائمة للسؤال «كيف وإلى أين نمضي؟» لأن هذا الصواب لم يتشكل بعد، ليس موجودا بعد، أو ليس موجودا ونحاول اكتشافه، ولكنه (الصواب) اختراع ينشأ من الجدل بين الأصوات والآلام لن نعرفه ولا نقدر على تحديده مسبقا، .. ولكن يكفينا لأجل ذلك أن نكون مستعدين قادرين على الإسماع والاستماع، ولا بأس بعد ذلك أن تكون النتيجة ما تكون!

وفي الوقت نفسه يجب أن تتحول قضية استقلال المجتمعات ومشاركتها مع السلطة والشركات إلى قضية وطنية وعامة ملهمة للأحزاب والشباب، فلا يمكن للأحزاب والحركات الاجتماعية العمل والتأثير من غير قواعد اجتماعية تحمل برامجها وأفكارها وتعمل لأجلها... وأظنها معضلة العمل السياسي والاجتماعي في بلادنا اليوم. البرامج والأفكار التي تضعها الأحزاب والجماعات والنقابات للإصلاح والعمل الوطني لا تجتذب كتلة اجتماعية قادرة على التأثير في اتجاهات الانتخابات والتشريع والسياسة العامة والرأي العام، ويتجمع الشباب والجمهور وراء قضايا ومطالب وأفكار منفصلة عن جوهر الحياة السياسية والاجتماعية والعامة. ففي معظم أنحاء العالم الغنية أو الفقيرة، يتشكل المواطنون وراء مصالحهم وأفكارهم، فيمضي المناضلون لأجل تحسين حياة مجتمعاتهم ومواجهة الاحتكار والهيمنة على النفوذ والموارد في رحلة طويلة، لكنهم يعرفون طريقهم ويمضون فيها بدأب ووعي، ولكنّ أحداً لا يعرف وجهة للنضال والعمل السياسي والتقدم للانتخابات النيابية والنقابية والبلدية في بلادنا، لم تساعدنا الأحزاب السياسية ولا نسبة التعليم المرتفعة ولا تكرار الانتخابات ولا التحديات الواضحة ولا الصحافة وشبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي في التشكل والعمل وراء الفكرة الجوهرية للانتخابات.

وبعبارة أكثر وضوحا، فإن الإصلاح بما هو يسلك طريق الانتخابات ليس سوى عمل اجتماعي يعكس تحالفات عملية واقعية مع النخب، والحال أنه لا فرصة للإصلاح إلا أن يكون مصلحة للطبقات والنخب المؤثرة والمنظمة، ثم نحول هذه «الانتهازية» الى تشكل اجتماعي وثقافي، تجمعات شبابية وجماهيرية تلهمها أفكار جميلة عن الحريات والعدالة، وتدفعها الى العمل والمشاركة، ولكنها تدرك (يجب أن تدرك) أنها تتحقق نسبياً في تحالفات براغماتية. وفي المقابل، فمشكلتنا في كل قضايانا العامة والنضالية الصغرى والكبرى هي الانتهازية المقلوبة. فالنخب التي تحكي «إصلاحاً ونضالاً» تتحالف واقعياً مع الاوليغارشيا ضد المجتمعات.

يبدأ الدور الاقتصادي للمجتمعات بتكريس العدل والتنافس العادل في العمل والوظائف والعطاءات والانتخابات، لتكون الخصخصة عملية إيجابية ومساهمة في دمج المجتمعات في الشراكة الاقتصادية. ويمكن إسناد جزء من الخدمات والاستثمارات إلى البلديات والمجتمعات لتتولى بنفسها إدارتها أو المشاركة في ذلك، مثل مشروعات الطاقة البديلة الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة الطاقة الشمسية، وتطوير الزراعة والصناعات الغذائية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والناتج المحلي، وتطوير المهن والأعمال، ومساعدة أصحاب الأعمال والمهن على تطوير أعمالهم وتسويقها، وتوظيف الفرص المتاحة في الإنترنت لتصدير وتسويق الخدمات المهنية، مثل البرمجة والتصميم والمحاسبة والاستشارات،.. والمشاركة في السوق المحلية والعالمية، وتطوير الحرف والصناعات الأساسية والصغيرة، وتشجيع الصناعات والأعمال المنزلية، والورش الصغيرة، والأسر المنتجة، وتشغيل النساء.

ويجب مراجعة تخطيط وإدارة المدن والأماكن لتتولى المجتمعات بنفسها إدارة الأندية والحدائق والمكتبات العامة، وتطوير تخطيط المدن والأحياء على نحو يسهل المشاركة والانتماء إلى الأحياء والبلدات على أساس من الأعمال والمصالح العامة المشتركة،

والمشاركة في التعليم الأساسي ومراقبة الخدمات وحماية المستهلك، ويمكن أن تساعد شبكة الإنترنت في تطوير التعليم وإتاحة التعلم الذاتي والمستمر للدراسة والمهن والمهارات العامة.

وبالطبع فإن منظومة الثقافة والفنون هي مسؤولية المجتمعات أولاً، ويجب أن تبادر المجتمعات بنفسها وبتشجيع حكومي ومن الشركات على إنشاء منظومة من الآداب والفنون التي تتفق مع أسلوب المدن والتعليم المتقدم، وتشجيع المواهب والمهارات والأعمال والمؤسسات الأدبية والفنية، ويتوقع أن ينشئ ذلك أنماطًا جديدة من أساليب الحياة والسلوك الاجتماعي تنظم الموارد والخدمات وتحميها وتجددها، وتزيد ثقافة الإنتاج والعمل وترشيد الاستهلاك والطاقة، فالمجتمعات هي مالكة هذه الموارد الأساسية وصاحبة الولاية عليها، ولم تعد تعتمد على الحكومات، وليس من بديل سوى الحصول عليها بتكاليف هائلة.

والبلديات والمجتمعات بعامة هي الأكثر قدرة وفاعلية في مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرضى وكبار السن والمعوقين والأطفال؛ لأنها (يفترض) الأكثر معرفة باحتياجات الناس وظروفهم المعيشية، نتحدث عن مجتمعات محدودة بمكان محدد وليس عن إدارة اجتماعية مركزية! وكذلك الحال بالنسبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث، وتفعيل الدور الاقتصادي والإنتاجي للنساء.

يمكن الحديث عن شبكة واسعة من المشروعات والأعمال التي يمكن للمجتمعات أن تديرها بتكاليف قليلة ولكنها تعزز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية أو تزيد من مستوى جودة ونوعية الخدمات الحكومية والشركاتية، مثل مواقع إنترنت متخصصة ومحددة بمكان معين أو قطاع معين، ومشروعات صغيرة ومتوسطة للماء والطاقة تستهدف أماكن صغيرة ومحددة، وتطوير المساكن، ومساعدة الناس على الحصول على سكن مريح، وأثاث ملائم، وتطوير المساكن ومستواها العام وتجهيزها، تصميم

البيوت من الداخل والخارج على نحو يجعلها أفضل للحياة، مثل تطوير المكان والفضاء واستغلاله، والاستفادة من الشمس والتهوية لأجل التبريد والتدفئة، وأفكار وإضافات لعزل البيوت وحمايتها، وتطوير الأرصفة والطرق لتكون ممرات آمنة وملائمة للناس وبخاصة الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير علاقة الأفراد والمجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الموارد والبيئة المحيطة، وبخاصة عندما تكون تجمعات سكنية قائمة حول أو قريبًا من مشروعات اقتصادية يعمل أهل الحي أو المنطقة فيها.

كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكاً للحكومات والشركات على قدم المساواة، بحيث تكون (هذه المجتمعات) قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر في السياسات والقرارات؟ كيف ستدير المجتمعات شؤونها من غير وزارات للثقافة والإعلام؟ كيف تشارك في المسؤولية والارتقاء بالتعليم والزراعة والصحة وسائر الخدمات؟ كيف تحصل على تشريعات تنظم العمل والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وتحقق أجوراً مناسبة ورعاية صحية وضماناً اجتماعياً، وبيئة عمل تضمن الحقوق والسلامة؟ كيف تنظم المجتمعات وتدير علاقتها مع الشركات التي تورد لها خدمات أساسية، مثل البنوك والاتصالات والمياه والكهرباء؟

يفترض أن كل بلدة قادرة بمواردها ومساهمات أبنائها على إقامة محطة للطاقة الشمسية، ومحطة لتكرير المياه، وخزانات لجمع المياه، وتعاونية استهلاكية لتوفير السلع الأساسية. ويمكن توفير معظمها أو جزء كبير منها من موارد محلية. وبذلك، تستطيع كل بلدة أن تحصل بنسبة تقترب من الاكتفاء الذاتي على الطاقة والمياه والسلع الأساسية. ويمكنها أيضا، بمواردها الذاتية، إقامة مركز للرعاية الصحية والاجتماعية، وناد رياضي ثقافي اجتماعي ومكتبة عامة. كل البلدات في جميع أنحاء العالم تفعل ذلك!

وفي جميع الأحوال، فإن التقدم الاقتصادي يفترض أن تنشئه مجتمعات فاعلة ومنتجة؛

أي إنه يجب أن يكون محصلة لجهود ومبادرات الأفراد والمجتمعات. ولا يصح النظر إلى التقدم الاقتصادي كهدف نسعى إليه إلا من خلال مجتمعات وأسواق حقيقية، تنشئ وتملك وتجدد وتطور مواردها وأسواقها وفرصها، ولن تفيد كثيرا، هذا إن لم تضر، الأموال المتدفقة إلى البلد من معونات ومنح وحوالات خارجية. يمكن رصد عدد كبير من حالات الهدر الممكن تجنبها، وحالات الفرص الممكن توظيفها، في ظل وجود مجتمعات منتجة وفاعلة. وبذلك، يمكن تطوير الاقتصاد وتفعيله. كيف تساهم الأسر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

امتلاك الأسر لمهارات العناية الصحية والتنشئة السليمة، يمكن أن يوفر نفقات كبيرة جدا على الصحة والدواء، وأن ينشئ أفرادا سليمين وقادرين على العمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية. كذلك، فإن توجه المواطنين والمجتمعات إلى العمل في الحرف والزراعة والبناء والمطاعم، وسائر المجالات الحيوية في السوق والحياة، يمكن أن يقضي على البطالة، ويخفض من تحويل الأموال إلى الخارج. ولكن الأهم من ذلك أنه يمكن أن ينشئ منظومة أعمال وثقافة تطور الموارد وأساليب الحياة والمهن والأعمال، وتجعل الموارد في حالة إبداع وتنام وتجدد، وتساعد الأفراد والمجتمعات على تنظيم حياتها باتجاه ما ترغب في تحقيقه.

وحين تنشئ المجتمعات، أو تكون لها منظوماتها ومؤسساتها الثقافية والفنية والرياضية، فإنها توفر للمواطنين فرصا وخيارات معيشية واقتصادية إضافية، تحسن حياتهم أو تعوضهم عن صعوبة أعمالهم، وتمنحهم فرصا كبيرا للرضا والتطور الاجتماعي والمشاركة العامة، وقدرة على إسماع صوتهم، تحميهم من التهميش والإقصاء، ولا تجعل الحرف والأعمال الصغيرة سببا للتهميش الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للمجتمعات، وبخاصة في ظل حالة من توطين الحرف والأعمال الزراعية والبنائية والغذائية، أن تبدع منظومات للحياة تفعّل الفرص والتقنيات والمهارات الممكن تطويرها، في تحقيق

حياة أفضل، وبكلفة أقل إذا طورت تقنيات وأساليب العمارة والغذاء؛ فهي بذلك تطور حياتها وتقلل من الواردات والنفقات.. وفي المحصلة، فإن هذا هو هدف النمو الاقتصادي.

يلاحظ دافيد بلانكنرون (22) أن ثمة ضعفا أميركيا في المجالات المدنية والثقافية والأخلاقية، فتظهر عيوب الحلول الحكومية وعدم صلاحيتها، وتحدث عن ركود اجتماعي وركود ثقافي كان له عواقب خطيرة، فثمة تراجع في الشعور بالالتزامات المدنية، وانخفاض في الثقة بالمؤسسات الاجتماعية، وتدن في اهتمام الناس ببعضها في المجتمع، وزيادة في العنف، وتراجع معدلات نتائج الامتحانات المدرسية والجامعية.

إنّ السياسة وحدها لم تعد تؤثر فيما يقدره المواطنون أكثر من أي شيء آخر، فلا دولة الرفاه ولا انبعاث الرأسمالية تمكننا من حل مشاكل المجتمع الملحة العميقة، بل إن كل واحدة منهما قد ساهمت في إفساد المجتمع المدني ومؤسساته، فحين ضعفت بنى المجتمع الوسيطة كالأسر، والمؤسسات الدينية، والمجتمعات المحلية، والجمعيات الطوعية بقي الأفراد أكثر عزلة وقابلية للانهيار داخل دولة تزداد سيطرتها اتساعا.

وأفرزت قوى الحداثة من تشظي المجتمع وانقطاع جذوره أكثر مما أفرزت السياسة، ولطالما أدرك المفكرون الاجتماعيون أن قوى الجذب من تعاون وتضامن تنقلب بسرعة ليحل مكانها الميل إلى التخلي عن الارتباط والالتزام، وقد مرت حقبة وصفها عالم الاجتماع دانيال بيل أنها غضب على النظام بسبب تدميرها المتواصل للمؤسسات التطوعية.

ويعزو المفكر المستقبلي ريتشارد إيكسلي التفكك الاجتماعي إلى «الفشل في إعطاء معنى وانتماء وهدف لحياتنا وعدم وجود إطار عمل لقيمنا، وتجريدنا من معنى أوسع لحياتنا، فقد دخلنا في حقبة يتزايد فيها انشغالنا بذاتنا انشغالا مرضيا».(23)

وقد طبقت دول عدة أسلوب الإدارة المجتمعية أي إشراك المجتمعات المحلية في إدارة البرامج وأنظمة الخدمات كالتعليم والصحة والموارد، ومن التجارب التي عرضها تقرير البنك الدولي في هذا المجال تجربة دولة نيكاراغوا في المشاركة المحلية في نظام التعليم، وتقوم مبادئ هذه المشاركة في السياسات التالية:

وقد اقترح البنك الدولي استراتيجية تعتمد على:

1. تعزيز إتاحة الفرص بتوفير الوظائف والائتمان والطرق والكهرباء والأسواق والمدارس والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية، وتتضمن مشروعات تعزيز الفرص أيضا المساواة وتشجيع الاستثمار ومكافحة الفساد والعدل وسيادة القانون وتشجيع وحماية المؤسسات الصغيرة.
2. التمكين: بالتفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية الأخرى لتقوية مشاركة الفقراء في العمليات السياسية واتخاذ القرارات على المستوى المحلي وإزالة الحواجز لاجتماعية القائمة على الجنس أو العرق.
3. الأمن الاقتصادي والأمن من الكوارث والمرض والعنف وإدارة مخاطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد والفقراء، والمخاطر البيئية: تلوث، وتصحر، وإزالة الغابات، وكوارث نووية. (24)

يرى عالم الاجتماع الأمريكي جورج هربرت ميد (1863 – 1931) أن هناك علاقة تبادلية بين الذات والمجتمع فالمجتمع هو حصيلة تفاعل مستمر بين العقل البشري والنفس البشرية كما إنهما يتشكلان أصلا عن طريق التفاعل أي من خلال التنشئة الاجتماعية والتي تعد مفهوما مركزيا عند ميد والتفاعلية الرمزية لأنها لها القابلية على صياغة سلوكنا في ضوء ما يتوقعه الآخرون منا. إن الانتخابات تعكس على نحو أمين هذه التفاعلية الاجتماعية الرمزية

لا يتشكل المجتمع على نحو تلقائي بمجرد وجود ساكنين او مقيمين او مواطنين يعيشون

معا،.. فالمجتمع ليس مجموع الأفراد ولكنه كيان مختلف وان كان يتشكل منهم، في الواقع يتشكل المجتمع من تفاعلهم وعلاقاتهم ووعيهم وليس من الأفراد كأشخاص، فلا مجتمع بلا منظومة ثقافية اجتماعية تدل عليه مثل التنظيم الاجتماعي والعمارة والشعر والموسيقى والنحت وأسلوب الحياة ... وكما أن الحياة يستدل عليها بالأحياء فإن المجتمعات يستدل عليها بوعي الذات، وفي ذلك فإن سلوك الأفراد والمجتمعات تنشئها عمليات الاتصال بين الأفراد بعضهم بضع وبين الأفراد والمجتمعات.

يقدر عدد المهمشين والفقراء والمستبعدين وساكني الأحياء العشوائية بحوالي 3 مليارات شخص. ولكن هناك ظاهرتان مخيفتان في الخروج لا تقلان في خطورتهما عن المتطرفين، هما الخروج الإرادي، أولهما خروج نخبوي مستمد من قدرات مالية كبيرة ونفسية استعلائية أو انعزالية، والآخر خروج جمعي يتمثل بالسلبية تجاه المجتمع المحيط وقضاياه والاستعلاء عليها وإنشاء حالة هلامية تعويضية لا تمنح انتماء حقيقيا، ولكنها عمليات انفصال عن الواقع، ومن هذه الفئة بعض الجماعات التي تنشئ انتماء خاصا بها ليس كافيا ولا حقيقيا ولكنه يخرجها من المجتمع الحقيقي والأصلي.

يفترض أن الانتخابات تعبر عن إرادتنا بالاندماج وكسر حلقات التهميش الاجتماعي والاقتصادي، أو بعبارة عملية أن نسعى لأجل حياة أفضل لنا ولأبنائنا وللأجيال من بعدنا، فقد جئنا إلى الدنيا تسبقنا المصاعب وجاء أبناؤنا تسبقهم مصاعبنا ومصاعب جديدة إضافية،... عندما يكون أولادنا في حال أكثر صعوبة من حالنا.. ذلك يعني ببساطة أننا لا نتقدم! طبعا هذا بيان لا جديد فيه ولا يضيف إلى أحد شيئا، ولكن ما يمكن قوله هنا إن فئة من المواطنين تحظى بفرص ومزايا خرافية لدرجة تعزلهم عن المجتمع، أو تحولهم إلى مجتمع آخر، وفئة تواجه حرمانا وتهميشا يخرجها من المجتمع، الجديد المخيف هو الخروج من المجتمع.

ويفترض أن الانتخابات هي قضية المجتمعات وليس الحكومة، بمعنى أنها فرصة

المواطنين؛ بما تمثلهم المدن والأحزاب ومجموعات المصالح الاجتماعية والاقتصادية للتأثير في السياسة العامة ومراجعتها وإعادة توجيهها باتجاهات محددة مسبقا وتعيها المجتمعات بوضوح، ويختزل ذلك كله المرشحون بما هم (يفترض) يعكسون هذه التفاعلات والاتجاهات والتكوينات السياسية والاجتماعية، وهم أيضا المعنيون مباشرة بالإقبال على التصويت وتنظيم وتسهيل ذهاب المواطنين إلى صناديق الاقتراع والتأكد من عمليات التسجيل وأماكن الاقتراع، فالانتخابات ببساطة مصلحة مجتمعية وليست مصلحة سلطوية، وأما الحكومة (المؤسسة والطبقة) فلا مصلحة لها مباشرة في الانتخابات، إذ يفترض أن الانتخابات هي في الحقيقة تصويت على الحكومة ومدى نجاحها وفرص بقائها.

في النظر إلى الإصلاح بأنه وعي الطبقة الوسطى لما تحب أن تكون عليه، وارتباط تحقيق وعيها بضرورة الارتقاء بأداء الحكومة والسوق والمجتمعات وتنظيم علاقاتها معاً، فإن الطبقة الوسطى تقود (يفترض) عمليات الشراكة هذه بين السلطة والمجتمع والشركات وتنظم العلاقات بينها، وتنشئ القيم الأساسية المشكلة للمدن والمهن والقوانين والتشريعات، بمعنى أن يتحول الإصلاح والتقدم إلى مصلحة أساسية لطبقة واسعة في المجتمع ممتدة فيه وتتشابك مصالحها وأعمالها مع كل الطبقات والمؤسسات، وهكذا لا يمكن النظر بجدية إلى إصلاح ممكن أو متوقع لا تنخرط فيه الطبقة الوسطى. هذا هو الشرط الغائب اليوم في العملية السياسية والثقافية في الأردن. لماذا تغيب الطبقة الوسطى عن العملية الإصلاحية؟ لماذا تبدو مستبعدة أو غير معنية بالأحداث والتفاعلات السياسية الجارية؟

وبالطبع فإن الطبقة الوسطى تتحمل مسؤولية كبرى في تنظيم نفسها حول أولوياتها وفي إنشاء منظومة سياسية واجتماعية تجعل الجدل حول التقدم والتنمية، وإعادة العقد الاجتماعي المنظم للعلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع على أسس جديدة لا مكان فيه

للأيديولوجيا، ولكن على اساس حرية الناس وولايتهم على الموارد وتنظيمها على أساس عادل وصحيح، وأن تفهم الأزمة كما هي بوضوح، أزمة الطبقة المهيمنة منذ قيام الدولة الحديثة، والتي لا يعني الإصلاح بالنسبة اليها وإلينا بالطبع سوى التنازل عن كثير من مكتسباتها، صحيح أنها مكتسبات تحولت إلى منظومة اقتصادية واجتماعية مكرّسة، وأنها ستدفع إلى العراء والفقر فئات نشأت في هذه المنظومة وكأن ذلك هو الأصل والصواب.

والمشكلة الأخرى للنخب المهيمنة أنها منفصلة عن الواقع وغير قادرة على تصور حجم الوعي الجديد؛ ولا هي قادرة أيضاً على إدراك مدى قوة السأم والطاقة الهائلة والخطيرة الصادرة عنه، سأم المجتمعات والطبقات وأصحاب المهن والأعمال والجامعيين المتطلعين الى الحرية والكرامة. إنه سأم جارف وأخشى أن يتحول في ظل عدم مبادرة هذه الطبقات التي لا تجد نفسها لدى أي من الطرفين إلى تنظيم نفسها خارج الصراع ومحاولة التفاهم مع جميع الفئات ليكون لها مكان من دون إزاحة الآخرين أو القضاء عليهم؛ إلى فوضى جارفة تأخذ كل شيء في طريقها إلى المغامرة والمجهول.

وتظهر الانتخابات العامة؛ النيابية والبلدية والنقابية وعلى نحو متكرر لم يتغير إلا قليلا، أن المجتمعات لا تكاد تعرف قادة ونخبا تمثلها وتحمل تطلعاتها إلى الإصلاح والكرامة، وتجد خياراتها محصورة بين نخب لم تعد تمثلها، وربما تكون هذه أزمة الإصلاح اليوم؛ فالأفكار والبرامج والهموم الإصلاحية بلا نخبة تحملها وتحرك الطبقات والمجتمعات المناصرة والمؤيدة، ثمة أفراد وطبقات ومجموعات وفئات اجتماعية وثقافية تملك رغبة في الإصلاح، ولا تثق بالنخبة السياسية والاقتصادية المهيمنة على النفوذ والموارد والتأثير ولا تعول عليها أن تنجز شيئا إصلاحيا، ولا تثق أيضا بمعظم إن لم يكن جميع المعارضة السياسية.

لقد نجحت النخب السياسية والاقتصادية في الهيمنة على الفرص والموارد المنشئة

للقادة والتجارب والكفاءات، وربما يكون صعود التشكلات والروابط القرابية والدينية تعبيرا عن الأزمة وليس ظاهرة مستقلة بذاتها، مجرد ملء للفراغ الناشئ من سقوط النخب وانحسار الثقة بها، ولكنها تحولت إلى إنتاج للفراغ والخواء، والأزمات الاجتماعية والسياسية!

في هذه المرحلة الانتقالية أو الوقت الضائع بين مرحلتين لم تتقدم بعد نخب فاعلة وموثوقة تقود المجتمعات نحو أهدافها وتطلعاتها التي صارت أكثر وضوحا وإلحاحا من قبل لأن هذه النخب المفترضة لم تنفك بعد عن النخب المهيمنة والمهددة بالزوال، أو أنها لا تملك الدافع والقدرة على التضحية والمواجهة لأجل الإصلاح، وفي الوقت نفسه فإن المجموعات والقيادات الشابة والناشئة في هذا الحراك القائم لم تكتسب بعد الرؤية الواضحة لما تريده ولا تريده ولم تثبت نفسها كقيادة بديلة تنافس في الانتخابات والتأثير والتجميع، ولا تملك أيضا الموارد الكافية والضرورية للعمل والاستقلال. كيف تحقق المجتمعات استقلالها المنشئ لقيادات ونخب صقلتها أولويات المجتمعات وأهدافها؟ كيف تحل نخبة محل أخرى بهدوء؟

كل يوم نعيش عشرات الأحداث والأمثلة التي تؤكد أن القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما المؤسسات والشركات التقليدية لم تدرك بعد التحولات الاجتماعية والثقافية المصاحبة للشبكية. والحال أنه يصعب إن لم يكن يستحيل أن ندرك على نحو واضح وحكيم التشكلات الاجتماعية الاقتصادية القادمة حول الشبكة والمعرفة وما ينشأ عنها وحولها من مدن وموارد وأعمال، لكننا نملك اليوم رؤية واضحة لمسارات وتحولات العالم الذي تشكل منذ القرن السابع عشر، وقد نستطيع أن نحيط بالعبر والدروس التي تساعدنا في إدارة مرحلة مقبلة مجهولة بالنسبة الينا أو مختلفة عن الحاضر اختلافا جذريا.

لقد كانت الحياة المعاصرة اقتباسا وتعميما لحياة النبلاء وقادة العصور الوسطى، صحيح

أن العصور الرأسمالية والصناعية قضت على الإقطاع والطبقات الأرستقراطية، لكن القادة الجدد من الحكام ورجال الأعمال والمثقفين أعادوا حياة القصور والقلاع في مدن وبيوت وأساليب حياة لم يكن تعيشها الأغلبية الكبرى من الناس، وقد يكون لافتا على سبيل المثال أن تحسّن المعيشة والصحة وانخفاض وفيات الأطفال وارتفاع معدلات العمر يردّ كما يلاحظ لويس ممفورد إلى تطور التغذية وعادات النظافة لدى الناس أكثر من التطور التكنولوجي والعلمي، لكن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه وما الذي منع الناس أن يحصلوا على النظافة والغذاء من قبل؟ فمن الواضح أن علاقتهما بالعلم التكنولوجيا ليست حتمية، ولماذا لم يكن لدى الناس بيوت بحجرات متعددة وحمامات ومطابخ مستقلة توفر النظافة والخصوصية والتهوية والإضاءة والتدفئة؟ لماذا لم يدركوا إلا متأخرين أن في مقدورهم تغيير حياتهم عبر تغيير مواقفهم الذهنية؟ ويعتبر وليم جيمس ذلك ثورة تفوق ثورة الطب والعلوم والصناعة، لكن لا مناص من ربط ذلك الوعي المتشكل بالثورة الصناعية والتقدم العلمي، وفي ذلك ما يدعونا إلى القول إن أفكارا ومدنا وأساليب حياة سوف تتشكل يصعب التنبؤ بها أو ربطها منطقيا بالشبكية واقتصاد المعرفة!

قادت العالم في عصر النهضة ثم الصناعة طبقة جديدة من التجار والبنوك والشركات والمغامرين والمستكشفين والعلماء والمخترعين، كان حلم الناس جميعا أن يكونوا مثل النبلاء وأصبح في مقدورهم ذلك، أو على الأقل أن يكون لديهم قدرة على مشاهدة ومتابعة حياة النبلاء من خلال الإعلام والسينما، لكن نشأ أيضا وفي موازاة نموذج النبلاء أو على أنقاضه نموذج الطبقة الوسطى التي تلهم الفقراء والكادحين كما الأغنياء الذين يحتاجون أيضا أن يكونوا جزءا من المجتمعات وأن يشاركوا فيها ويديروا فيها مصالحهم وطموحاتهم.

بمقدورنا أن نلاحظ نهايات المؤسسات والطبقات السائدة اليوم، فالبنوك التي

أُنشئت لأجل الأثرياء لم تعد تلائم التمويل الاجتماعي الصاعد والمتمرد على التوزيع القائم للموارد والفرص، ومؤسسات الاتصالات التي أنشئت لأغراض تنظيمية لم تعد تلائم تداول المعرفة واستخدامها وتنظيم الاعمال الهائلة والشاملة في شبكة الانترنت، والمدارس التي أنشئت لتنظيم المجتمعات وتشكيلها أصبحت عديمة الجدوى، والجامعات التي أنشأتها النقابات للتدريب والتطوير المهني أو المؤسسات الدينية أو طبقات النبلاء لأجل خدمة الفنون والآداب أصبحت عبئا على المعرفة والمهن بل وتعمل ضد أهدافها ورواياتها المنشئة.

اليوم أو في غد القريب تصعد المجتمعات مدفوعة بالشعور بالقدرة على الاستقلال والتأثير وإدارة احتياجاتها وأولوياتها بدون المؤسسات والطبقات السائدة.

لا يمكن حتى اليوم فهم الأزمات واقتراح الحلول إلا من خلال تقييم النخب واختيارها، فالإصلاح والتنافس ليس إلا خيار النخب، وما يمكن التفكير فيه والعمل لأجله هو عدالة التنافس على النخب وأن تكون هذه العملية العادلة قادرة على تجديد النخب بإبعاد الفاشل واختيار الأفضل، هذا هو جوهر الانتخابات فهي ليست سوى مراجعة واختيار للنخب! وتتعطل اللعبة عندما تكون قواعدها غير عادلة أو لا تعمل ابتداء، وعندما تكون الخيارات المتاحة حتى في عدالة وفاعلية اللعبة لا تأتي بقادة قادرين على الإصلاح.

والحال أن النخب القائمة والمرشحة لقيادة العمل السياسي والعام والأسواق لا تعكس أملا بإصلاح، وفي ذلك فإن خيارات المواطنين معدومة أو ضئيلة. كيف تتشكل أمام الناخبين خيارات حقيقية ومتعددة؟ يفترض أن البيروقراط يقدم فلسفة ورؤية للمؤسسات وتنظيمها وإدارتها وفي ذلك تتشكل قيادات اجتماعية قادمة من العمل الرسمي يعرفها المواطنون ويعرفون خياراتهم عند انتخابها في إصلاح الموارد العامة وإدارتها وتنظيمها. وفي ذلك تتشكل التيارات المؤمنة بالدور الاقتصادي والاجتماعي

للدولة من المحافظين والوطنيين واليساريين والتي تعكس ثقافة المؤسسات العامة وإداراتها وتأثيرها. هل يملك المواطنون معرفة وخيارات عملية يرجحون فيها بين القيادات الاجتماعية القادمة من القطاع العام؟ هل يملك القادمون من العمل العام من الوزراء والمدراء والموظفين فرصة للنجاح الانتخابي بناء على رؤيتهم وتجربتهم في العمل العام؟

ويفترض أن تقدم الأسواق والمصالح والأعمال التجارية والمهن تيارات وقيادات اجتماعية وسياسية تنشئ حول الازدهار برامج وأفكار قائمة على الايمان بالإبداع والحريات والفردية والقوة اللامحدودة للتعليم والمهارات والأخلاق العقلانية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر والبؤس الاقتصادي، وفي ذلك تتشكل التيارات الليبرالية واليسارية أيضا مستمدة وجودها وتأثيرها من الجماعات الاقتصادية والنقابات والمغامرين والمبادرين والمتمردين على الأوضاع القائمة والمتطلعين إلى حياة أفضل.

ما الذي يحدث عندما تتعطل ديناميات تشكيل النخب وتدويرها؟ وعندما تعجز التيارات والجماعات عن تقديم أفكارها ومرشحيها على النحو الذي يعكس الإيمان بهذه الافكار؟ تنفصل النخب عن رسالتها وفكرتها وتتكون منها جماعات غير معروفة؛ بل هي لا تعرف نفسها؛ يساريون منفصلون عن الماركسية والعدالة الاجتماعية، يبحثون عن تحالفات وأدوار جديدة، مثل مجاميع العمالة السائبة التي تنتظر على الأرصفة من يشغلها، وليبراليون بلا ليبرالية، يبحثون عن أية فرصة وبأية وسيلة في حمى الخصخصة والمعونات الدولية، ومقاومتيون وقوميون لا يعترفون ولا يريدون ان يروا كل ما حدث منذ الحرب العالمية الأولى، ونخب أوليغارشية تمعن في النهب كما لو أنها تلعب في الوقت الضائع، أو هي جماعات ونخب ليست سوى مصالح مستقلة عن مصالح المجتمعات والقواعد الاجتماعية والمصالح الاقتصادية المفترض أن تعبر عنها، وتنشئ تحالفات مختلفة عن التحالفات المنشئة لها، وفي ذلك تتحول إلى كائنات طُفَيْلِيّة تلحق ضررا بالغا بالمجتمعات والأسواق ويرتبط مستقبلها واستمرارها بضعف وتهميش

المجتمعات وفي عجزها عن الاستقلال وإنشاء حراك اجتماعي اقتصادي حقيقي ينتج قياداته ونخبه المعبرة عنه، وتكون عمليا مصالح هذه النخب المغلقة والمهيمنة هي ضعف المجتمعات وهشاشتها وتدمير المؤسسات التعليمية والصحية والتنموية، وتحويل المجتمعات إلى مجاميع تابعة وتائهة، ولكن في نهاية المطاف لا يعود مجال في الصراع والتنافس سوى اقصاء النخب أو تدمير المؤسسات والأسواق والمدن.

تؤشر حالة الأزمات الاجتماعية والانقسام العميق في المجتمعات إلى أزمة النخب؛ بما هي القيادات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أكثر مما هي أزمة المجتمعات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، لأنه مازال وحتى اليوم يستدل على الأفكار والاتجاهات والأزمات بأفكار واتجاهات النخب؛ باعتبارها هي التي تملك أدوات التأثير والتنظيم الاجتماعي والأخلاقي؛ المال والموارد والإعلام والإرشاد والمؤسسات الاقتصادية والتنظيمية والقيادة والتراكم العملي والتجارب، ومن البداهة أن نبدأ الفهم والتحليل للمشهد الاجتماعي السياسي أو تشخيص الأزمة بملاحظة أزمة واتجاهات النخب المهيمنة في السلطة والأسواق والمجال العام، وكما يقول ماركس فإن «الأفكار السائدة تعبر عن الطبقة السائدة»

يعمل الفضاء العام أو المجال العمومي؛ سواء كان مؤسسيا كالإعلام والشبكات والمؤسسات التعليمية والإرشادية، أو تنظيميا كالانتخابات والتشريعات والقوانين والضبط وإعداد الفاعلين الاجتماعيين وتهيئتهم؛ أو ثقافيا مثل أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم والأعراف والأذواق والترفيه والرياضة والاتجاهات الجمالية والاستهلاكية أو الفنون المعبرة عن حياة الناس وتطلعاتهم كالآداب والفنون والموسيقى والمسرح، أو التشكلات السياسية والطبقية كالأحزاب وقادة الرأي ورجال الأعمال والمنظمات الاجتماعية؛ والمصالح الاقتصادية والسياسية، والفلسفات والأفكار والايديولوجيات (ليبرالية أو محافظة أو قومية أو أصولية أو يسارية أو

شيوعية أو فوضوية، أو نسوية، أو تعددية وتنوعية، أو ما بعدية،..) بساطة وبداهة لصالح الأكثر نفوذا، والأكثر تنظيما، وبالطبع الأكثر مالا، ومن البداهة القول إن هذه الشروط والإمكانيات (المال والنفوذ والتنظيم) للتأثير في المجتمعات والطبقات والرأي العام وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام كما السياسات العامة والاتجاهات والأفكار يحددها على نحو حاسم هم الذين يملكون هذه الأدوات والمتطلبات، هكذا وبطبيعة الحال فإننا نتجه بفهم وتقدير الأزمة إلى أنها أزمة النخب، سواء كانت أزمة فشلها وعجزها وفقدانها المبادرة والرؤية وتقدير مسار واتجاهات المواطنين والمؤسسات؛ والمفترض أنها مستمدة من فلسفتهم السياسية ومصالحهم أيضا، أو كانت أزمة الوعي الحقيقي والمسبق للأزمة، بمعنى الدفع باتجاهها وإدارتها على هذا النحو.

وأما الدفع بالأمثلة الصحيحة عن اتجاهات وأعمال وأفكار خارجة عن هذه القاعدة، أي تلك الأفكار والاستخدامات الفردية أو غير المنظمة لأدوات التأثير والإعلام، كالتدوين والجدل والتعبير السياسي والاحتجاجي والمطالب والأفكار التي تبدو خارج سياق وتأثير النخب، فهي أمثلة برغم صحتها لا تنقض القاعدة، لأنه على الدوام ثمة مجالات وهوامش غير حاسمة أو مؤثرة على نحو غالب أو مرجح، أو أنها حالة تعكس لعبة النخب نفسها، أو (وهذا هو الاستنتاج المخيف) تعكس الفوضى وفقدان البوصلة وانقراض النخب والطبقات السائدة، بمعنى أننا نشهد حاضرا يتصدع ومستقبلا لم يتشكل بعد، مستقبل ليس غامضا باتجاهاته لكن قياداته لم تتشكل بعد!

لم تعد العدالة الاجتماعية فكرة نضالية أو مطلبا يقتصر على المحرومين والمهمشين والمناضلين والمعارضين المعزولين، لكنها اليوم تتحول إلى مشروع عالمي تتحدث عنه المنظمات الدولية والحكومات والأحزاب الكبيرة المؤثرة بمختلف اتجاهاتها وجذورها الفلسفية والفكرية، فالعدالة تصعد اليوم في الفكر والسياسة والصراع أيضا باعتبارها محور الاختلاف والتلاقي والجدل، والمعيار الأساسي في تقييم التنمية والانفاق

والسياسات والميزانيات، وبالطبع فإن العدالة ليست اكتشافا متأخرا في السياسة والتنمية، لكن ثمة اتجاه عالمي مؤثر يعلي من شأنها ويعتبرها أولوية قصوى، بدأ ذلك منذ تسعينات القرن العشرين إدراكا بعالم جديد ونظام عالمي جديد يتشكلان. كيف يمكن إنزال الظلم وإعلاء العدالة الاجتماعية؟ هل العدالة عملية عقلانية أم اخلاقية؟

تبدو الإجابة بديهية بالطبع في أن الشعور أو الادراك الأخلاقي لا يكفي؛ لاعتبارات عدة، أولها إن إدراك المظالم يدفعنا إلى صياغة نظرية علمية للعدالة كما يدفعنا الى التفكير في العدل والظلم، كما أن حل الصراعات وبناء العقد الاجتماعي لا يمكن تأسيسه من غير فلسفة سياسية وعلمية للعدالة، ذلك أن جميع الأطراف تعتقد أنها تمثل العدل وترى مطالبها ومصالحها عادلة. ويتمتع جميع الناس على مختلف اتجاهاتهم بشعور بالرضا حتى الذين يرتكبون المجازر والجرائم يعتقدون أنهم يفعلون ذلك لأجل قضية عادلة! هذا الرضا عن الذات المرافق للحكمة المؤسسية يمنع الدراسة النقدية للنتائج الفعلية، وبالتأكيد أيضا فإن الشعور بالظلم وبناء إدراك علمي للعدالة لا يعملان من غير إدارة واقعية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية، فالتراث المديد في التحليل الاقتصادي والاجتماعي للعدالة لم يقدر على تجاوز حقيقة أن النجاح في تحقيق العدالة يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المتغيرة.

يقول الفيلسوف الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل؛ أمارتيا سن: لم يكن فهم العالم قط مسألة تسجيل لانطباعاتنا المباشرة، الفهم ينطوي حتما على التفكير، وعلينا أن نقرأ ما نشعر به وما يبدو أننا نراه، ونسأل إلام تشير تلك المدركات؟ وكيف يمكن أن نأخذها في الاعتبار دون أن تسيطر علينا؟ وما موثوقية مشاعرنا وانطباعاتنا؟ قد يفيد الإحساس بالظلم كإشارة تدفعنا إلى التحرك، لكنها إشارة تتطلب معاينة دقيقة، ولا بد من أن يكون هناك تدقيق في سلامة الاستنتاج القائم على هذه الإشارات. (25)

ثمة حاجة إلى النقاش العقلاني مع النفس ومع الآخرين في معالجة المزاعم المتعارضة أكبر من الحاجة إلى ما يمكن تسميته ‹‹التسامح الانعزالي›› بحل كسول من قبيل ‹‹أنت محق في مجتمعك وأنا محق في مجتمعي›› فالتفكير والتدقيق المحايد أمران جوهريان، لكن حتى أقوى المعاينات الانتقادية قد تبقى فيها حجج متعارضة متنافسة لا تزول بالتدقيق المحايد. (26)

ومن المحتمل أن تكون المظالم التي يمكن تسويتها مرتبطة بانتهاكات سلوكية أكثر مما هي مرتبطة بنواحي قصور مؤسسية، فالعدالة مرتبطة في النهاية بطريقة حياة الناس، لا بطبيعة المؤسسات المحيطة بهم فحسب، وعلى سبيل المثال هناك فئات محرومة اجتماعيا حتى في بلدان غنية جدا وديمقراطية، مثل الأفارقة الأمريكان الذين يتمتعون بمستوى من التنمية والخدمات مثل مواطني جامايكا وسريلانكا وأرجاء واسعة من الهند والصين، ذلك إن ارتفاع الدخل وإن كان يساعد على التمتع بخدمات صحية واجتماعية لكن ذلك يعتمد أيضا على التنظيم الاجتماعي والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، ونوع المدارس والتعليم، والتكامل الاجتماعي. (27)

أفضل فهم للعدالة هو الفهم السياسي، والأشخاص المعقولون عليهم أن يحترموا المبادئ حتى لو كانت على حساب منافعهم الخاصة شرط أن يفعل الجميع ذلك، والمجتمع حسن التنظيم هو المجتمع الذي ينظمه بكفاءة مفهوم سياسي للعدالة، يشمل البنية الأساسية للقانون الأساسي ذي الفضاء المستقل ومفهوما قانونيا للملكية، كما أن الأسرة تشكل الإطار الاجتماعي الخلفي أو العدالة الخلفية، وفي ذلك فإن المواطنين يملكون قوة أخلاقية عظيمة تتمثل بالحس بالعدالة والقدرة على تحصيل مفهوم الخير (28)، وفي ذلك يمكن تسوية الصراعات تسوية سلمية معقولة تتنازل وتكسب فيها جميع الأطراف.

تشكل الثقافة، بما هي وعي الذات، المؤشر الرئيس للاتجاهات والسياسات في الدول والمجتمعات، ففي ملاحظة وإدراك لحظة الوعي القائمة لدى الأفراد والجماعات

والطبقات، يمكن المعرفة والتقدير أين نحن وإلى أين نمضي؛ ذلك أنه ما من موقف أو سياسة أو جدل أو مشروع أو برنامج إلا ويعكس الوعي المحرك والمنشئ. وفي ذلك يمكن ملاحظة كيف صعدت قضايا حقوق الإنسان والبيئة والعمارة والتلوث والتغير المناخي، أو الفقر والعمل وتحسين الحياة، أو العدالة والمساواة، أو العولمة وحريات السوق، أو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودور الشركات والمجتمعات في الحاكمية الرشيدة.

وفي أوائل القرن 21، اقترح البنك الدولي استراتيجية تعتمد على تكافؤ الفرص والمساواة ومكافحة الفساد، والتفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية الأخرى، لتقوية مشاركة الفقراء في العمليات السياسية واتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وإزالة الحواجز الاجتماعية القائمة على الجنس أو العرق، والأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي. وأرجع البنك الدولي أسباب الفقر والفشل الاقتصادي إلى شعور الناس بأنه لا يسمع لهم صوت، وأنهم لا حول لهم ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع.

وأظهرت الصراعات السياسية الداخلية والخارجية في سنواتها الأخيرة ارتباطا واضحا بين الانتماءات الطائفية والجغرافية والاتجاهات الفكرية العامة والانحيازات والاتجاهات والمواقف السياسية والفكرية من الاحداث والدول، لدرجة أنه بات متقبلا وشائعا القول بردّ الصراعات الى المخاوف والمشاعر المتعلقة بالانتماءات الطائفية أو الإثنية أكثر من تفسيرها بالتطرف الأيديولوجي الديني أو القومي، فلم يكن التطرف الأيديولوجي سوى عنوان للهوية الحقيقية المنشئة للصراع والمخاوف، صحيح بالطبع أن التطرف الديني كان محركا أساسيا في الحشد والقتال والتطوع والتأييد والمعارضة، ولكن لم يكن ممكنا حشد هؤلاء المتطرفين أو بناء رواية متماسكة للمواجهة والصراع من غير قضية تنشئ الاتجاهات الاجتماعية أو الطائفية، والشعور بالخوف والتهديد والتهميش

والإقصاء لدى فئات محددة في الدول والمجتمعات، هي حروب وصراعات يمكن وصفها أنها بامتياز حروب الخائفين والمهمشين والهامشيين، وسواء كانت مخاوف أو مشاعر صحيحة أو خاطئة وسواء كان الصراع بما هو تمرد على الأوضاع القائمة لأجل قضايا عادلة أو غير عادلة أو كان سلوكا سلبيا أو مضرا بأصحابه وبالدول والمجتمعات فإن المواجهة مع التطرف وتسوية الصراعات سوف تظل مرتبطة أساسا بتحقيق المساواة والإنصاف لجميع المواطنين على مختلف فئاتهم وانتماءاتهم الطائفية أو الإثنية، أو حلولا ومشروعات تمنح لجميع الناس الأمان والرضا وفرصا للازدهار وتحسين الحياة.

إن الخوف بما هو سلوك غريزي أو بدائي؛ واقعي أو متخيل؛ يمثل محركا أساسيا للأفراد والمجتمعات، ويؤدي في أحيان إلى تحسين الحياة وبناء عقد اجتماعي يضمن الأمان والمساواة كما يؤدي في أحيان أخرى إلى الانهيار والصراع، ولكن يبقى مهما وأساسيا في تنظيم الدول والمجتمعات التعامل مع الخوف وإدارته على النحو الذي يزيله ولا يغذيه، ويهدئه ولا يثيره، وقد وجدت أنظمة سياسية كثيرة في الخوف دافعا أساسيا لضمان الولاء أو القبول ومنع المعارضة أو التمرد، ولكنها سياسة وإن نجحت لفترة من الزمن فقد أدت إلى الانهيار والانقسام الاجتماعي، ولم يعد متقبلا في التحولات التكنولوجية وما صحبها من تحولات اجتماعية واقتصادية أن تستمر الأنظمة السياسية في إدارتها للدول والمجتمعات على النحو التسلطي والقهري الذي ساد فترة طويلة من الزمن، وأن تكون هذه السياسة قد نجحت في فترة ماضية لا يعني أنها قابلة للاستمرار بالنجاح نفسه.

تقوم الحياة المعاصرة على التطبيق العملي والواضح للعدل كمؤشر صادق للمساواة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين والمقيمين؛ على مستوى الإنتاج والاستهلاك والعمل والتفاعل الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن الظلم هو الاستبعاد والحرمان من المشاركة. وبدأ الاهتمام مؤخرا بالاستبعاد الاجتماعي بملاحظة آثار البطالة والحرمان من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، ثم اعتبرته الأمم المتحدة بأنه الحرمان

من الحقوق الاجتماعية والمدنية، كالتعليم والصحة والعمل، وتؤكد الأمم المتحدة في مواثيقها وتقاريرها على خطورة التمييز على التنمية والسلم الاجتماعي، ومنها على سبيل المثال الفروق بين الذكور والإناث أو بين الفئات الاجتماعية في الفرص والمعاملة والميراث والتعليم والصحة، فاللامساواة لست خطأ فقط، لكنها كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية (2018) مصدر خطر، يكن أن يغذي الكراهية والتطرف، ويقوض أسس التنمية الشامة والمستدامة للجميع، وتلحق ضررا بالغا بالتماسك الاجتماعي، وبدأت الأمم المتحدة منذ العام 2010 تصدر في تقريرها السنوي مؤشرات رقمية حول اللامساواة في العالم معتبرة إياه مؤشرا على التنمية والتقدم. (29)

والحال أن فكرة الاستبعاد الاجتماعي هي إعادة تسمية للفقر، إذ لم يعد يعرف بنقص المال، لكن بنقص القدرة أو كما يقول أمارتيا سن «فقر القدرة» فمن الواضح اليوم أن ثمة علاقة بين التهميش وبين الأعمال والموارد التي يحوزها الإنسان، أو كما يقول البنك الدولي العجز عن إسماع الصوت والتأثير في السياسات والإنفاق العام.

يلاحظ عالم الاجتماع الفرنسي آلن تورين «براديغما جديدة لفهم عالم اليوم» أن فئة من النخب أو علية القوم لم يعودوا في أعلى المجتمع؛ لكن فوقه. ولم يعد المهمشون والمحرومون في أسفل المجتمع لكن خارجه (30). وفي ذلك فإن هاتين الفئتين ترشحان نفسيهما والتحول الاجتماعي الفظيع، وبطبيعة الحال فإنهما يجران المجتمعات والدول وراءهما للفشل والانهيار، فالخارجون من المجتمع هم في الحقيقة خارجون عليه. وإذا كان واضحا أو شائعا الحديث عن المهمشين كقاعدة اجتماعية للعنف والكراهية فإن تحول النخب إلى جماعات للعنف والمهمشين. ويمكن هنا الإشارة إلى مثال تاريخي يذكره لويس ممفورد في كتابه «المدينة على مر العصور، فعندما فشل الإغريق في بناء الدمج والمشاركة تحول المواطن أولا كما يقول ممفورد إلى الفاتح والمستغل المتغطرس، ثم التابع الخاضع ومعلم الصغار الذليل والمتسول.. حتى أصبح اسمه علما على الذلة والمهانة بين

الرومان برغم اعجابهم بقدماء الإغريق ومحاكاتهم إياهم (31). ولدينا في مجتمعاتنا المعاصرة مثال مازال قائما عن فرسان الدولة البيزنطية في الحاميات والمراكز الطرفية والذين ظلوا في البلاد بعدما فتحها العرب في القرن السابع، ومازالت بقاياهم وامتداداتهم حتى اليوم فئة هامشية في المجتمعات حتى الذين حققوا ثراء واسعا أو مواقع وظيفية واقتصادية متقدمة. ويمثل «الغجر» حالة عالمية للفئات التي اقتلعت من بلادها ومجتمعاتها وظلت مقتلعة وعاجزة عن الاندماج والمشاركة عندما عجزت عن الانخراط في المدن والمجتمعات القائمة التي تعيش فيها أو هاجرت إليها.

اليوم يمكن فهم العنف الاجتماعي القائم على أنه عمليات بحث عن مكان أو مكانة في الدول والمجتمعات، برغم أنه عنف موجّه ضد الدول والمجتمعات، فحين تعجز فئات اجتماعية أن تكون جزءا من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية تخرج منها بطبيعة الحال (مهمشون) أو تخرج عليها (إرهاب)، وبرغم الاعتقاد بخطأ وجريمة العنف والإرهاب فإننا (الدول والمجتمعات) في الوقت نفسه ندين أنفسنا لعجزنا عن توفير فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية لكل فرد أو مجموعة، وعلى هذا النحو فإن الإرهاب يؤشر إلى الفشل!

في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا وفنزويلا على سبيل المثال ازداد 5% من أغنى الناس غنى في الوقت الذي يتراجع مستوى المعيشة بشكل متناقض باستمرار لأكثر من 75% من السكان. وفي الأردن ينال 20% من السكان عشرة أضعاف ما يناله 20% من السكان، وعلى مستوى العالم فإن أغنى خمس السكان ينالون أكثر بمقدار ستين مرة من أفقر خمس السكان، وارتفع الفرق في بريطانيا بين أغنى خمس وأفقر خمس من أربعة أضعاف عام 1977 إلى سبعة أضعاف عام 1991، وارتفع الفرق في الولايات المتحدة من أربعة أضعاف عام 1970 إلى 13 ضعفاً عام 1993، وأما في جنوب إفريقيا فإن أغنى خمس من السكان ينالون 45 ضعف ما يناله أفقر خمس،

وفي الجزائر سبعة أضعاف وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر الدول عدالة في الفرق بين الأغنياء والفقراء هي اليابان والهند وألمانيا. (32)

وقد تبدو أرقام الفرق بين الأغنياء والفقراء صماء غير معبرة رغم الظلم والإجحاف الذي يمكن استنتاجه ولكن إذا فكر المرء بتداعيات هذا الفرق ومقتضياته من ساعات عمل طويلة وشاقة، وسوء تغذية، وعدم الحصول على مسكن ومياه شرب نقية، ورعاية صحية، وخدمة اجتماعية فإن الصورة كارثية، ولكن إذا استمر المرء في التداعيات وفكر في تأثير هذه الفروق اجتماعياً وسياسياً فيكاد يعتقد أن العالم مقدم على فوضى وجرائم وصراعات طاحنة تذهب بالفقراء والأغنياء معاً.

ومن الجوانب الأخرى لغياب العدالة في توزيع الدخل هي ملكية الأراضي، ففي البرازيل يسيطر 5% من ملاكي الأراضي على 70% من الأراضي الزراعية، ولا يملك 80% من الناس سوى 13% من الأراضي الصالحة للزراعة، وفي الهند لا يملك 40% من سكان الريف أرضاً ومن المتوقع أن يتزايد عدد هؤلاء الناس البالغ 25 مليون أسرة إلى 24 مليون أسرة، وفي الفلبين يسيطر 3% من ملاكي الأراضي على ربع الأراضي، ولا يملك 60% من الأسر الريفية من الأرض شيئاً يذكر.

ويجب أن يلاحظ هنا أننا نتحدث عن الفلاحين والريفيين الذين يشتغلون بالزراعة أو يعيشون في مجتمع ريفي زراعي دون أن يملكوا أرضاً يزرعونها أي أنهم يشتغلون عمال وأجراء أو موظفين غير منتجين. وهي حالة متناقضة في مناطق تشكل الزراعة عصب اقتصادها ومفتاح معيشتها، فيضطر كثير من الناس إلى الهجرة إلى المدن دون مؤهلات لعملهم وإقامتهم فيها فيتعرضون للتمزق الأسري والاجتماعي وفقدان الهوية ومزيد من الفقر والإذلال.

وانخفضت أجور العمال بسبب البطالة والمكننة بنسبة أكبر، ففي المكسيك انخفضت

الأجور في الفترة 1982 – 1988 بنسبة 40%. وارتفعت حصة السلع الأساسية للأسرة متوسطة الحال من 46% من الحد الأدنى للأجور عام 1983 إلى 161% عام 1992، ولا بد أن هذه الفروق الهائلة كانت أهم أسباب انتفاضة الفلاحين في ولاية تشياباس في المكسيك عام 1994، وفي رواندا كانت الميليشيات المسلحة التي شاركت في المذابح والحروب الأهلية عام 1994 قائمة أساساً على الشباب العاطلين عن العمل والأقل تعليماً وممن لم تكن أمامهم فرص للعمل والحصول على عيش كريم مثل ملكية أراضي زراعية. (33)

وهذا الخمس الغني لا يسيطر فقط على 84% من موارد العالم ولكنه يتسرب إليه موارد الجزء الباقي من الناس أي أن حصته في الموارد والإنتاج تتزايد باستمرار مهددة بتحويل الأغلبية الساحقة من الناس عالة على المعونات الخيرية والحكومية إن بقيت حكومات تملك مالاً.

وهذا يذكر بفضيحة بل كارثة كبرى فقد تبين أن معظم المعونات المخصصة للفقراء يستولي عليها الأغنياء، فقد أكدت دراسات معهد الغذاء والتنمية استناداً إلى تقارير أعدتها وكالات الإنماء الدولية أن أكثر من 70% من المعونات والقروض المخصصة لدعم الفقراء وتشجيع الصناعات الصغيرة تذهب إلى أغنياء لا يستحقونها ولا يعملون في المجال المخصص لهذه المعونات.

ففي أندونيسيا مثلاً يفترض أن تمنح الدولة امتيازات في قطع الأخشاب للمجتمعات الفقيرة بأجور زهيدة، ولكن تبين أن هذه الامتيازات منحت للجنرالات المتنفذين ولم يحرم فقط الفقراء المقيمون في هذه الغابات، ولكنهم تعرضوا لفقدان مواردهم الضئيلة المستمدة من هذه الغابات.

وهكذا فإن الخمس الغني لا يكتفي بغنيمته الهائلة ولكن ينافس الفقراء حتى على

فرصهم الضئيلة والمحدودة دون أن يترك لهم هامشاً للبقاء والمناورة دون ملاحظة أنه على المدى البعيد ستكون الخسارة والكارثة شاملة للأغنياء والفقراء ودون تفكير سوى باللحظة الحاضرة.

يبدأ الإصلاح بتقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات (ردم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية) ودمجها معا بالعودة إلى قيم الطبقة الوسطى بما هي القائد والمرشد لجميع فئات المجتمع ومؤسساته.

«المواطنة» التي تميز المواطن عن اللجوء والاغتراب هي المشاركة المؤدية إلى أثر واضح ملموس في الاتجاهات السياسية والاجتماعية المنظمة للحياة العامة وتعود على معيشته بنتائج واضحة ومحددة يستطيع أن يلاحظها في إدارة وتوزيع الضرائب وفي التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمواصلات. وفي ذلك فإننا نستدل على العشوائية الاجتماعية المحبطة لكل انتخابات تجري بمؤشرات واضحة وقابلة للقياس والتقييم.

الإقصاء بما هو الحرمان أو العجز عن الاستفادة من الإنفاق العام والمشروعات وبرامج التنمية (التعليم والصحة والدخل والمساواة والتأثير أو المشاركة) ليس قرارا يمكن التخلي عنه أو سياسة يمكن تطبيقها مباشرة، لكنه منظومة من السياسات المتراكمة التي تحتاج إلى مراجعة شاملة متأنية، فمعظم المهمشين والمحرومين اليوم ينتمون إلى أجيال متتابعة من المهمشين ويعيشون في حالة من الحرمان والإقصاء تمتد إلى عقود وربما قرون طويلة! وبعض المهمشين صار يصعب شمولهم بالتنمية لأسباب جغرافية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو بسبب غياب المعلومات والمعرفة الكافية.

يقدم تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2016 مجموعة من العوائق والحواجز تؤدي إلى الإقصاء، مثل القوانين المتحيزة التي تعكس مصالح فئة من المتنفذين، والثقافة والأعراف الاجتماعية التي تقصي فئة اجتماعية من المواطنين مثل مجموعات

وأقليات مختلفة أو النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين، والتحيز الضريبي في الإعفاء والتحصيل، والخلل في المشاركة السياسية والاقتصادية، ويمكن استخدام المؤسسات القانونية والسياسية أو إساءة استخدامها لإدامة الانقسامات بين المجموعات. ويمكن أن تساعد بعض الثقافة في التعايش السلمي والعدالة، لكن بعضها يتسم بالتمييز والتحيز والإقصاء. مثل الاعتقادات الدينية أو الاجتماعية أو الايديولوجية التي تمجد أيديولوجيا أو قومية وتحتقر غيرها، ومن الدوافع تشديد النفوذ السياسي، وحماية رفاه النخب، والتحكم في توزيع الموارد، والاستيلاء على الأراضي والموارد، والتحيّز للأيديولوجيات التي ترجح تفوّق هوية واحدة ومجموعة واحدة من القيم.

وتؤدي الفوارق في الدخول والفرص إلى عجز فئات واسعة من المواطنين عن إسماع صوتها أو التأثير في السياسات والتشريعات والقرارات باتجاه حقوقها، وتكون المشاركة السياسية والاقتصادية والانتخابات حالة مشوهة تكرس الفجوة بين الفئات والأفراد وتزيد الأقوياء قوة ونفوذا وتزيد الفقراء ضعفا وتهميشا، كما يؤدي الشعور بالخطر والتهميش إلى الانكفاء على الذات اجتماعيا وثقافيا؛ ما ينشئ مشاعر الكراهية واتجاهات متطرفة جديدة سواء كانت دينية أو اثنية وقومية أو اجتماعية طبقية، أو ثقافية ترفض الآخر ومشاركته.

وسواء كان الإقصاء متعمداً أم غير متعمد، فنتائجه واحدة. ولذلك فإن مواجهة الحرمان ليست فقط قرارات ومراجعات لحالات محددة، لكنها مجموعة من السياسات التي تؤسس للمشاركة والعدالة وحماية الحقوق والملكيات، مثل تشريعات حقوق الإنسان، ومواجهة المخاطر التي تهدد المواطنين وتقلل فرصهم في حياة أفضل، مثل التأمين الصحي الشامل، والرعاية الاجتماعية والصحية لفئات خاصة محددة مثل كبار السن والمعوقين والمصابين بأمراض تحتاج إلى معايشة طويلة وعلاج متواصل مدى الحياة أو لفترة طويلة من الزمن، والتصدي، وتشجيع المشاركة العامة في الجدل وإبداء

الرأي، وإقامة مؤسسات إعلامية مجتمعية مستقلة على مستوى المدن والمحافظات تعزز المشاركة وإسماع الصوت وتقديم المعلومات ومراقبة المؤسسات والأسواق.

وبذلك فإن مشاعية الإنترنت وشبكات التواصل وتطويرها تمثل هدفاً إصلاحياً تنموياً، ليس فقط ليستخدمها الإصلاحيون والمناضلون، ولكن لأجل تحويلها إلى خدمة متاحة لجميع الناس، ولكسر احتكار التكنولوجيا والاتصالات وحماية المستهلكين والمستخدمين، فألا يكون الاحتكار والامتيازات مصدراً لثروة أحد، أو فئة من الناس، هو أهم هدف يجب السعي إليه، إنه أكثر أهمية بمراحل بعيدة من انتقاد الحكومات ومعارضتها.

التكنولوجيا، بداهة وبطبيعة الحال لا تؤدي تلقائياً إلى الإصلاح والعدالة والتنمية، على الرغم من أنها كانت دائماً تخدم الأهداف والبرامج الإصلاحية، لكن ذلك يحدث بوعي وتخطيط مسبق، وهناك نضالات عالمية جميلة ومدهشة، لأجل المساواة التكنولوجية، تصلح للتأمل والاقتباس، مثل ويكيبيديا والبرامج المشاعية التي تتيح للمستخدمين أن يكسروا احتكار البرامج الحاسوبية، والتي تباع بأثمان تفوق طاقة معظم الناس، وينتظم في الشبكة اليوم مئات الآلاف، بل ملايين المتطوعين، لبناء برمجيات وقواعد معرفية تتيح للفقراء والطلاب وجميع الناس فرص العمل والتعلم والتدريب.

هذا الإدراك للأهداف غير المباشرة والعلاقات المعقدة في الإصلاح يمثل قاعدة أساسية وضرورية لتطوير الإصلاح، ففي العلاقات المباشرة والمبسطة بين المطالب والنضال يتيه الإصلاح نفسه، ويجد الإصلاحيون أنفسهم في متاهة، ويسهل استدراجهم وهزيمتهم، وتلك قصة أخرى، على أي حال. ولكن في مسألة التكنولوجيا، نحتاج إلى رؤية أبعد من الاستخدام المباشر للتكنولوجيا وحيازتها. وحتى لا تشغلنا الأمثلة والتطبيقات عن المنهج الأساسي في التفكير، يجب التذكير دائماً أن الدليل المرشد في صياغة الاهداف والمواقف هو مصالح وأهداف المجتمعات نفسها، وقدرتها على الحياة

بكرامة والرفاه والتنمية؟ ففي أحيان كثيرة، يتطور الصراع على نحو تضيع فيه هذه القاعدة، ويتحول إلى سجال بعيد عن مصالح المجتمعات والطبقات المحرومة والمهمشة، وتزجّ المجتمعات والطبقات في معارك جديدة ومختلفة، ويجد الإصلاح نفسه حائراً بين تطرف المعارضات والسلطات والنخب. وفي أغلب الأحيان، إن لم يكن دائماً ينسحب الإصلاحيون ويتخذون موقفاً صامتاً أو محايداً، لأنهم يقتنعون أن لا ناقة للإصلاح ولا جمل في الصراع الدائر. وفي العنف مهما كان مستواه وطبيعته، تنحاز الطبقات الوسطى إلى السلطة، مضحية بأفكارها وأهدافها، لأجل مصالحها، أو لتقليل الخسائر، أو بسبب الخوف من المجهول الذي يحمل شعوراً غالباً بتهديد مصالحها وأسلوب حياتها، والحريات الشخصية والاجتماعية.

ولأجل أن تكون التكنولوجيا تخدم بالفعل الإصلاح، وتؤثر على السياسة العامة، لتسلك في هذا الاتجاه يجب أن يتخذ النضال الإصلاحي أهدافاً ومصالح عامة وليست مباشرة، مثل مشاعية الإنترنت، وتشجيع الإبداع والتعليم الإبداعي، والعمل على أن يكون الجميع مستفيداً من برامج وخدمات الدولة الأساسية، وأن تكون ثمار التكنولوجيا متاحة للجميع، ولكن، في مستوى أكثر تعقيداً وإبداعاً في الإصلاح يمكن العمل التكنولوجي على أساس التفكير في مصالح الفقراء، ومن أمثلة ذلك ما يجري في الهند من إنتاج أجهزة حاسوب وسيارات وأجهزة وآلات منخفضة التكلفة، تمكن الفقراء من امتلاكها.

الاستثمار والتقنيات الموجهة إلى الفقراء والمصممة للفقراء تمثل أفضل وسيلة أو مدخل للإصلاح، فهي، أولاً، تمثل مصالح اقتصادية، وتعود بالربح والفائدة على أصحابها، فتنشأ، هنا، نخب وقيادات اقتصادية واجتماعية، تبني مصالحها على التحالف مع الفقراء، وليس مع الأغنياء والسلطات، وتمكّن المجتمعات من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وكسر احتكار وهيمنة النخب، .. ومن هنا نبدأ.

يقتضي الإصلاح بما هو كيف تنشئ المجتمعات والطبقات موارد وأعمالاً جديدة، تحررها من هيمنة النخب والاستبداد والاحتكار والامتيازات والإذعان والوصاية؛ البحث عن الفرص والإمكانيات التي تتيحها الشبكية والتقنيات الجديدة، فبغير الخروج من هذه الدوامة اللعينة، لن تستفيد المجتمعات من الانتخابات والديمقراطية والحريات! وبطبيعة الحال فإن مواصلة الهيمنة واحتكار منافع التقنية والتنمية على نحو قسري إنما هي بمثابة عمليات وسياسات مضادة للإصلاح، حتى لو سميت هذه السياسات تشجيع استثمار أو تحفيز اقتصادي أو إصلاح ضريبي، فلا إصلاح إلا بمشاركة في الملكية والتأثير وتوزيع الموارد والمنافع اقتصادية ومشاركة سياسية واقتصادية لجميع المواطنين.

يجد المُستضعَفون دائماً في التقنية الجديدة فرصاً في التحرر ومواجهة الظلم، وربما يردّ على ذلك بالقول إنها (التقنية) كانت أداة جديدة للهيمنة والاستغلال، ويبدو ذلك صحيحاً أيضاً، ولكن من المؤكد أنه كانت تصحب التقنية على مرّ التاريخ تحولات اجتماعية، تستفيد منها طبقات وفئات كانت مهمشة أو مظلومة، وترحل دائماً طبقات مهيمنة!

المطبعة جعلت المعرفة والقراءة والكتابة والتعليم متاحةً للفقراء كما الأغنياء، وأصبح للمرة الأولى ممكنا اليوم ملاحظة فرص جديدة تتشكل حول الشبكية، بعضها بدأ بالفعل، يستخدمه المهمَّشون والفقراء، وبعضها مازال فرصاً واعدةً تحتاج إلى نضال وتنظيم اجتماعيين؛ ففي التعليم الذي يشكل أحد الأولويات الأساسية والكبرى للأفراد والمجتمعات والدول يمكن إتاحة تعليم جيد، كان يحتاج من قبل إلى سفر ونفقاتٍ كبيرة، لكنه أصبح متاحاً أو ممكناً بتكاليف قليلة، يقدر عليها معظم الناس؛ إذ تفتح تقنيات الحوسبة والتشبيك آفاقاً جديدة في العملية التعليمية، سواء في التدريس أو المناهج أو المؤسسات التعليمية ودورها، ودور الأسرة والمجتمع الذي يكاد يكون ثانوياً أو غير متكامل، مع دور المؤسسات والإدارة والمناهج التعليمية القائمة.

فيمكن بموارد قليلة تطوير التعليم ومواكبة الإنتاج المعرفي المتواصل والمتدفق، والحصول على وسائل معرفية واتصالية وتدريبية، وتؤسس لتعليم جديد قائم على التعليم والتواصل عن بعد، وتمكن من تفعيل اكتساب المعرفة الراقية والمهمة من مصادرها المهمة والأولية، بجهود وتكاليف وتراتيب سهلة وممكنة.

وتمضي الشبكية، أيضاً، بالناس إلى أنماط واتجاهات جديدة في التعليم وإدارته؛ فالترجمة والتأليف، والإنجازات يمكن إتاحتها وتنسيقها، لتكون بين يدي جميع الناس.

كيف تساهم المجتمعات في الإصلاح

الشباب هم الذين يلهمون الإصلاح بما يملكون من مخزون هائل من الحيوية والتمرد والخيال، والاحتجاج على الواقع، والرغبة في التغيير والحماس لفعل ما يخدم قضاياهم والاستعداد للتضحية، لأجل ما يؤمنون به. وهنا يكون السؤال المفترض والطبيعي، كيف يدير الشباب غضبهم وتمردهم، على نحو يحقق الإصلاح، ويضمن أن يظل مشروعهم الإصلاحي كما يريدونه، أو يحلمون؟ كيف يقودون بأنفسهم مشروعهم وبرنامجهم الإصلاحي؟ في حالة الصراع المسلح والعنيف يتقدم المغامرون والمتطرفون والمستعدون لفعل أي شيء، وفي حالة لتنافس الانتخابي يقود المشهد النخب والجماعات الأكثر تنظيماً والأكثر مالاً ونفوذاً.

كيف يعمل الشباب بطريقتهم ونموذجهم، ويلهمون المجتمع والنخب، ويوجهون الطبقات المؤثرة في الدولة والمجتمع؟ فالغضب الهادر الذي خرج ويخرج الشباب يحتاج إلى مراجعة وتقييم؛ لأنه وببساطة كان عملاً وتضحية لأجل الآخرين، بغض النظر عن قضاياهم وأفكارهم. تحويل الغضب إلى تحالف بين الشباب والجماعات والقيادات والنخب يعني أنهم الخاسر الأكبر، على الرغم من أنهم الأكثر عملاً وتضحية!

وكما كانت معضلة الربيع العربي الكبرى أن الشعور بالظلم غير كافٍ لتحقيق العدالة؛ فإن معضلة العمل الشبابي هي أن العمل والنضال لا تكفي لتحقيق الأهداف، إذ يجب أن يكون ثمة هدف محدد ونعرفه، ويستحق أن نضحي لأجله، ويجب أن يكون تنظيم العمل الشبابي متفقاً مع الهدف، ومع كونه شبابياً، وليس جزءاً من مشروع آخر، ولا تابعاً لجماعات وطبقات أخرى! وفي المجتمعات العربية الأبوية بطابعها وتاريخها، تزيد معضلة الشباب ومشكلاتهم، ويكونون في صراعين، صراع الأجيال، والصراع لأجل

ما يؤمنون به.

المستقبل هو ما يجب أن يحرك الشباب، وليس الحاضر، فما يجب أن يجتمعوا حوله هو ما يحبون أن تكون عليه حياتهم وأوضاعهم، بعد عقد أو عقدين، وليس بالضرورة أن تكون مشروعاتهم صاخبة، فالغضب ليس بالضرورة احتجاجاً عاصفاً، هذا النوع من الغضب والتجمع يجب أن يكون لأجل قضية محددة، ومعروف بالضبط النتيجة المطلوبة، إنها عادة قضية تصاغ بكلمتين أو ثلاث، وتكون واضحةً وبسيطة، قد تكون قابلة للتسوية والتفاوض، لكنها تظل واضحة. أما المحركات الكبرى للغضب فهي غضب مكبوت منظم، يتحول إلى سلسلة طويلة ممتدة غير محدودة من التشكلات ذات الأثر البعيد، مسرحيات، فنون تشكيلية موسيقى، أعمال وبرامج تطوعية وخدمية، قراءات وتثقيف، تنظر دائماً إلى البعيد، العدالة والحرية والرفاه، كما نحب أن تكون، التعليم والعمل والرعاية والسكن والصحة والحدائق والمكتبات والمدارس والجامعات، أو تنظر إلى عالم يخلو من المشكلات القائمة اليوم، التمييز، الفقر والبطالة، الفساد والمحسوبية، ضعف التعليم، غياب أو ضعف المرافق والخدمات، التحرش، الاستقواء، العنف بكل مستوياته وأشكاله، التلوث، ...

وهكذا يمكن أن نجد غضب الشباب في مسرحياتٍ وأعمال ودراسات وقصائد وأغانٍ، تصور العالم والمجتمع، كما تحب أن تراه بعد عشر سنوات، فتلهم النخب والقيادات والمؤسسات والأحزاب والحكومات والمجتمعات، وتؤثر فيها وتغيرها نحو أهدافها. وفي ذلك تضمن أن تعمل بطريقتها، وتقود نفسها بنفسها بلا تدخل، أو وصاية، وفي ذلك أيضاً يعرف القادة والأكبر سناً بماذا يفكر الشباب وبماذا يحلمون، ونضمن ألا نفرض على الشباب أفكارنا وأحلامنا التي لو كانت صالحة، لما كان حالنا اليوم ما هو عليه. كلما رأيت جموع الشباب تتصرف وتهتف وتفكر، مثل ما كنت وأجيالي قبل ثلاثين عاماً؛ يجتاحني يقين بأن الحال بعد ثلاثين سنة سيكون كما هو

اليوم!

ويشكل المزارعون والاقتصاد والاجتماع الزراعي المكون الرئيسي الأكثر أهمية وإلهاما إلى جانب قطاع الشباب، فالعلاقة بالمكان، وما ينشأ أيضا من قيم وثقافات ومؤسسات وذاكرة وأسلوب حياة؛ ترتبط أساسا بالزراعة، حتى الثقافات والقيم المدينية تشكل الزراعة مكونا رئيسيا فيها. وفي ذلك تعتمد النهضة الاجتماعية الممكنة أو المأمولة؛ بمعنى قدرة المجتمعات الحقيقية والعميقة أن تعيد تنظيم نفسها حول أولوياتها، وأن تكون قادرة على التأثير والمشاركة في السياسات العامة والضريبية والتشريعية على وجود اجتماعي فاعل ومركزي ومؤثر للمزارعين، وبطبيعة الحال وجود اقتصاد زراعي ممتد في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ويشكل نسبة مؤثرة في الاقتصاد والوطني والتشغيل، وتشكيل القيادات والنخب الاجتماعية والسياسية.

نجحت مؤخرا تشيلي وفيتنام في تنمية قائمة على الزراعة. والإبداع الممكن والمطلوب هنا هو كيف ندير ونعظم الموارد المائية، وندبر بها أقصى إنتاج زراعي ممكن. ولكن الاقتصاد الزراعي لا يقوم فقط على إنتاج السلع الزراعية وتسويقها، بل يجب أن يشكل ذلك نسبة ضئيلة جدا من اقتصاد كبير يقوم حول الزراعة، لا يقف عند توفير وتسويق الخضار والفواكه والحبوب؛ إذ ثمة مجال لصناعات غذائية ودوائية واسعة تضاعف قيمة المنتجات الزراعية، وتطوير المدخلات والتقنيات الزراعية، وبذلك تنشأ صناعة واسعة لا تطور الزراعة فقط ولكنها تتحول بذاتها إلى سوق جديدة تقوم حولها صناعات ومهن متقدمة وحرف. والسؤال البديهي؛ كيف نواجه تحدي الصحراء والماء والطاقة؟ لم يعد ذلك مستحيلا ولا صعبا.

لقد ساهمت المؤسسات والدولة الحديثة على مدى العقود السابقة في إضعاف القدرة الذاتية والتنظيمية للمدن والبلدات والجماعات الاقتصادية الأساسية، وتحول المزارعون إلى جماعات من المهمشين اقتصاديا واجتماعيا، وصاروا الأقل تأثيرا في

الأسواق والسياسات، والأكثر تضررا منها، وهذا أمر محير، ولا يتفق مع كون الزراعة هي الرواية الأكثر عمقا لتشكيل الحضارة والمدن والقرى والمهن والحرف والفنون والثقافة والأعمال والأسواق والتجارة والطرق والصناعات الغذائية والدوائية والقيادات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية، وفي المقابل تستطيع قطاعات طارئة زمنيا أو متطفلة اقتصاديا واجتماعيا أن تنشئ تنظيمات اجتماعية مؤثرة في السياسة التشريع والأسعار والسلوك التنظيمي والتجاري، .. كيف تحولت الكتلة الاجتماعية الرئيسية والأكثر عراقة ورسوخا وحضورا في التشكل الاقتصادي والاجتماعي إلى جماعات من الفقراء والمهمشين؟ وكيف تحول المرابون والموردون والجائلون وغير المنتجين إلى قيادات اقتصادية واجتماعية وسياسية؟

لقد تشكل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والحضاري حول الزراعة، وظلت الزراعة هي المحرك الأساسي للانتماء والهويات والتشكلات الاجتماعية والوطنية، ومازالت هي الأكثر تعبيرا عن العلاقة بالمكان، من ثم فإن تغييب الزراعة والمزارعين في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ساهم بقوة وعمق في تفكيك العلاقة بين الهوية والمدن والبلدات وبين السياسات والقيادات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونشأت قيادات مؤثرة في التنظيم السياسي لا تعكس قواعد اجتماعية أو مصالح اقتصادية ووطنية، وتحولت الإدارة العامة إلى وظائف منفصلة عن المجتمعات والمدن، ثم وفي تحولات أكثر خطورة تركزت الثروة بيد قلة طارئة غير منتجة وغير منتمية أيضا، صارت قطاعات مثل العقارات والبنوك هي مصدر الثروة، برغم أنها (التمويل والأرض) لا يجوز أن تكون خارج الاقتصاد الاجتماعي، بل إن الأرض بخاصة لم تكن سلعة تجارية تباع وتشترى.

يعتمد الإصلاح على نحو رئيسي وجوهري على ردّ الاعتبار للزراعة كأساس للاقتصاد والاجتماع، ففي ذلك يمكن تطوير البلدات والمدن والمحافظات وتحويلها إلى

مناطق جاذبة للسكان ومصدر للاستقرار والازدهار، إذ من شأن الاقتصاد الزراعي أن ينشئ متوالية تعظم الاقتصاد، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والأخشاب والأعلاف والتقنيات الزراعية، ويبدأ ذلك بالطبع بمزارعين يتمتعون بحياة كريمة وفرص جيدة للنمو والمشاركة والتأثير.

وفي المقابل فإن تهميش المزارعين اجتماعيا وإضعاف قدرتهم على تنظيم أنفسهم يؤدي إلى متوالية من الفشل، فإضافة إلى دفع فئة من المواطنين إلى الفقر فإن البلدات والمدن الطرفية وما حولها من منظومات اقتصادية واجتماعية تتعرض للنزف والهجرة إلى العاصمة، ولا يمكن مواجهة هذا التكدس في العواصم وما حولها إلا بتحويل الزراعة والبلدات إلى نقاط جاذبة للمواطنين والأجيال أيضا.

كيف تكون الزراعة أساسا لتقدم اقتصادي، كما يحدث في دول شمال المتوسط المتقدمة؟ في التواصل الشبكي المتاح اليوم، يمكن أن تتغير أساليب الحياة وأفكارها، فإذا كان يمكن إنجاز عملك عبر الإنترنت لماذا تقيم في المدينة؟ لماذا لا تقيم في الريف أو الضواحي والأطراف، فتمتلك إضافة إلى عملك مزرعة وتنتج بنفسك غذاءك وما تحتاج إليه؟ ما الأعمال الجديدة اليوم التي يمكن إنجازها عبر الإنترنت؟ وإذا كانت ثمة فرصة لتعليم متقدم عبر الإنترنت؛ فلماذا نحتاج إلى أن نرسل أبناءنا إلى المدارس والجامعات؟ وما أهمية الأحزاب والمنظمات الاجتماعية إذا كان الفرد قادراً على أداء دورها؟ ولماذا تستمر البرلمانات والمجالس التمثيلية المنتخبة إذا كان ممكناً المشاركة الواسعة لجميع المواطنين أو الهيئات العامة للبلديات أو النقابات أو الجمعيات؟ ومن ثم ألا يمكن العيش في أي مكان مع الاحتفاظ بمزايا المدينة؟ كيف سيكون تصميم البيوت والطرق والمدن والأحياء وفقاً للتغير في الحياة والعمل المتجه إلى الاستقلالية والفردية؟

العلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذا الأسلوب في الحياة، التعليم والعمل والحياة الأسرية، أليست عودة إلى الأسرة كما كانت في المجتمعات الزراعية؟ والتغير في دور

الحكومات ورعاية الدول مجتمعاتها ومواطنيها مع الفرص الجديدة، ألا يدفع باتجاه الاعتماد على الذات في توفير الغذاء وأساسيات الحياة؟ لم يعد ثمة ما يمنع ذلك، بل قد يكون مفضلاً وربما حتمياً، بخاصة عندما تختفي أعمال ومهن كثيرة، ويكون الإيراد معتمداً على الإنتاج الذاتي والعمل بالخدمة أو بالقطعة. هكذا، سيعود المجتمع الزراعي مصحوباً بتقنية متقدمة.

يمكن الاستدلال بوضوح على الازدهار بالتشكلات الاجتماعية حول الأعمال والموارد، وفي ذلك نحتاج إلى ملاحظة الفرص والوعود الممكنة والمقبلة للاستجابة للموارد والأعمال الجديدة وتأثيرها المفترض في التشكلات الاجتماعية كالمدن والبلدات والنقابات والجماعات والنخب والقيادات، وتمكن أيضاً ملاحظة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومدى النجاح في إدارة هذه الاستجابات والتحديات وتنظيمها.

هكذا نسأل ببساطة: ماذا أثرت الموارد والتقنيات الجديدة في حياة الناس ومواردهم وعلاقاتهم ومشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية، وإلى أي مدى تعكس الشبكية القائمة فعلاً أو المقبلة الممكنة نتائج ومسارات الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية وتشكيل الحكومات والعلاقة بين السلطة والمجتمعات، بل مصير هذه المؤسسات نفسها ومستقبلها ودورها؟ فإن لم تكن ثمة تحولات واضحة فلا بد من وجود أزمات وفشل، إذ لا يعقل أن يمتلك الناس فرصاً جديدة ومهمة في الطاقة والتواصل والعمل والتأثير وتظل في الوقت نفسه تدار المدن والمؤسسات والموارد والأعمال كما لو أن شيئاً من ذلك لم يحدث! ولا يعقل أن يكون في مقدور الناس الحصول على المعرفة والطاقة من مصادر متاحة ويظل يفرض عليهم الحصول عليها من شركات ومؤسسات يمكنهم الاستغناء عنها، ولماذا تظل أنظمة ترخيص المهن والأعمال من خلال أمكنة ومقار ومكاتب ومبانٍ إذا كان ممكناً العمل في البيوت أو في أي مكان؟

هكذا أيضاً، لا يمكن الفصل بين العنف القائم سواء كان تطرفاً أو صراعات اجتماعية

أو إثنية أو طبقية وبين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وعدم التكيف والاستجابة الصحيحة والمكافئة للتحولات والتغيرات الجارية في الموارد والتقنيات، وبطبيعة الحال فإن فشل السلطات في تنظيم الحاجات الأساسية وتوفير العدل والأمن يقتضي بالضرورة البحث عن بدائل وأفكار جديدة لتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية، فلم تكن السلطة ابتداء سوى مؤسسة ابتدعتها المجتمعات لأجل توفير حاجاتها، وتنازلت لها لأجل ذلك عن كثير من مواردها وحرياتها.

في العمل العام والسياسي لم يعد هناك بطل عظيم بالمعنى المطلق سواء في المعارضة أو الموالاة، فالحياة العامة والسياسية تقتضي قدرا كبيرا من العلاقات والتداخلات والاحتياجات المتبادلة والمعقدة والتي لا تسمح بوجود استقلال سياسي أو اقتصادي؛ فالاستقلال شرط أساسي للقدرة على المعارضة والتأثير والمشاركة السياسية والعامة من موقع يسمح بالرأي والموقف المستقل، فأنت تختار وتكيف مواقفك السياسية والعامة والفكرية والحياتية بقدر احتياجاتك وتطلعاتك المرتبطة بالحكومة والسوق والمجتمع، ولا بأس ولا عيب في ذلك بشكل عام،.. ما العيب إذن؟

العيب الكبير في التطلعات والأطماع في المال والمكاسب والمناصب والعلاقات أكثر من الحد الذي يمنح من يشغل موقعا عاما منتخبا أو معينا أو مجتمعيا، القدرة على الاستقلال واحترام الذات والمجتمع، ولكن العيب الأكبر، هو بعد ذلك ادعاء أو توهم البطولة والمعارضة والمثالية، والشعور بالزهو وتسويق الذات في الإعلام والمجالس والمحافل كقائد أو بطل مطلق منفصل عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعمل العام. هل أتحدث عن حالات قليلة في العمل العام والسياسي؟ لشديد الأسف ليست قليلة، بل العكس هو الصحيح؛ فالذين يحسبون مواقفهم الشخصية والسياسية بتجرد ونزاهة على أساس الممكن والواجب والتضحية الممكنة والمقدور عليها ثمنا للمواقف، يبدون وأرجو أن أكون مخطئا وأن يكون منهم عدد كبير ولكني لا أعرفهم أقلية معزولة،

يحسبهم الجاهل مؤيدين من التعفف! ولا بأس بذلك أيضا!

هناك مجال كبير أن يكون لدينا عدد كبير من القادة والرواد المصلحين في العمل العام والسياسي، إذا عرفنا ما الممكن عمله وما الواجب أيضا، لا يحتاج الإصلاح إلى أبطال يدخلون السجون ولا يحرمون من الفرص والموارد ولا يضيق عليهم وعلى أسرهم أكثر مما يحتملون! ولا نحتاج إلى أولئك المتوهمين والموهِمين أنفسهم وغيرهم أنهم شهداء يقولون كلمة حق عند سلطان جائر!! ولكنهم لسوء حظنا يبعثون كل يوم ويواصلون إطلالتهم البهية في الصحف ووسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات والمجالس! نحتاج إلى من يشغل موقعه بكفاءة ونزاهة ولا يستفيد منه فائدة غير مشروعة! هل هذا كثير؟ نعم إنه كثير وعظيم ولكنه ممكن.

ونحتاج إلى المهني الذي يؤدي عمله بكفاءة ونزاهة ويساهم في الإصلاح والتنمية في مجال مهنته وعمله، وليس باعتباره معارضا سياسيا أو إسلاميا أو يساريا أو قوميا؛ لا نحتاج اليه بطلا قوميا أو إسلاميا يطالب بالوحدة العربية ويحتفل بالإسراء والمعراج، ولكنا نحتاج إليه محاميا أو مهندسا أو طبيبا أو معلما؛ يؤدي عمله على النحو الذي يخدم الناس ويطور حياتهم ويرقى بها!!

ونحتاج إلى رجل الأعمال وصاحب المصلحة الملتزم بعدم الغش وعدم الرشوة وبالإتقان في عمله والارتقاء بالجودة والخدمة ومستوى السلع التي يوفرها للمواطنين بالسعر المعقول والربح المعقول، ولا يهمنا بعد ذلك أن يكون ناقدا ومعارضا للحكومات، ليعارضها في سياساتها الاقتصادية والمالية، وليراقب العدالة والكفاءة في العمل العام من موقعه، وهذا أفضل ما يقدمه لنا، .. ونحتاج إلى قدر كبير من الصحة النفسية التي نعالج بها أنفسنا من التوهم.

ولحسن الحظ فإن المطالب الإصلاحية واضحة ومحددة ومقدور عليها، ويمكن تحقيقها

من غير موارد وجهود إضافية، أو بموارد إضافية قليلة يمكن تدبيرها. فالمواطنون يريدون العدالة وإصلاح التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وتملك الحكومات اليوم لحظة تاريخية ونادرة للتحالف مع الحراك المجتمعي والشعبي لتحقيق أهم ما يتوق إليه الناس، ويمكن أيضا تشكيل تحالف اجتماعي سياسي لإصلاح التعليم والصحة على النحو الذي يجعل الأداء الحكومي في هذين المجالين على مستوى من الكفاءة والجودة يمكن ملاحظته ببساطة في الإقبال على المدارس الحكومية وفي نتائجها في الامتحانات، وفي المقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الخدمات التعليمية والصحية، أي في اللحظة عندما يعود رأي الناس في الخدمات الحكومية بأنه أفضل من القطاع الخاص، وكان هذا التقييم موجودا ونتذكره.

يفترض أن هذه المطالب الإصلاحية في التعليم والصحة والرعاية موضع اتفاق وإجماع لدى الحكومات والمجتمعات، ويمكن بالتفاهم والمشاركة حولها تخفيف الاحتقان السياسي وتخفيض حدة التوتر الشعبي والاجتماعي، وتحقيق قدر كبير من الرضا، وتنفيس حالة الغضب والتذمر.

كيف تفكر المجتمعات بتحدياتها ومشكلاتها؟ أظهر استطلاع للرأي أجري في المكسيك أن غلاء الأسعار هو اكبر تحد يواجه الناس، وذكروا من بين التحديات مغادرة البلاد للعمل والهجرة الى الولايات المتحدة

وفيما يلي هذه التحديات ويمثل الرقم الذي يليها النسبة المئوية للمستطلعين، غلاء الأسعار 76، الجريمة 74، ضعف فرص العمل 73، فساد القادة السياسيين 72 ، المخدرات 71، الفساد السياسي والحكومي 70، الفقر وعدم المساواة 58، الرعاية الصحية 56، مغادرة البلاد لأجل العمل 50 ، الهجرة الى الولايات المتحدة 44

المثال لا يظهر فقط أولويات الإصلاح والتقدم كما تراها المجتمعات، لكنه يظهر أيضا

وهذا هو الشاهد الأكثر أهمية قدرة المجتمعات على تحرير رؤيتها بما هي ما تحب أن تكون عليه وأولوياتها بما هي ما يجب فعله لتكون ما تحب أن تكون.

لشديد الأسف فإن القواعد الكفيّة والعادلة في التنظيم الاجتماعي والقانوني والأخلاقي ليست قواعد سلوكية وإرشادية يدعو إليها القادة والدعاة والكتاب، بل والأخلاق نفسها ليست عمليات خارجية تهبط من السماء أو بمجرد الإيمان بها بعيدا عن السياق الاجتماعي والحضاري والمصالح المنظمة للحياة والعلاقات، وفي جميع الأحوال فإنها ليست مبتدأ العمل والإصلاح لكنها محصلة العمل المؤسسي والقانوني، فالثقافة والقيم والأخلاق تتشكل حول منظومة الأعمال والموارد وما ينشأ عنها من تنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي، ولذلك فإن الأخلاق والقيم العامة والكبرى تتغير كثيرا في ترتيبها ومعناها، وعلى سبيل المثال فقد كانت الشجاعة والكرم هما العقل الأخلاقي في مرحلة كانت الزراعة هي المورد الأساسي والغالب في العمل وتشكيل الأسواق والمدن والقرى وأنظمة الحكم والإدارة، لكن الثقة والإتقان يصعدان اليوم كأساس للأخلاق في الاقتصاد الشبكي والمعرفي وما ينشأ عنها (يجب أن ينشأ) من تنظيم مؤسسي وقانوني.

القضية الأساس في الإصلاح والعمل السياسي الاجتماعي أن تكون الفئة الأكفأ والمؤمنة بالعقلانية الاجتماعية والأخلاقية في موقعها الصحيح والمفترض في قيادة وتحريك المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كيف تملك المجموعات والفئات والطلائع الإصلاحية والأكثر كفاءة وذكاء ومهارات قواعد اجتماعية تمكنها من العمل والتأثير؟ كيف تملك فرصا عادلة في قيادة المؤسسات والعمل فيها؟ كيف يتحول الإبداع والتفوق إلى مورد اجتماعي مشاعي ومتاح مثله مثل الطرق والجسور؟

ترى منظمات دولية قيادية -مثل الأمم المتحدة (برنامج التنمية البشرية) والبنك الدولي- أن المجتمعات يمكن أن تؤدي دورًا أساسيًّا ومهمًّا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قوة ثالثة وشريكة في الدول، إلى جانب الحكومات (القطاع العام) والشركات

(القطاع الخاص) لتحقيق توازن بين مراكز القوى والتأثير ورفع مستوى الخدمات الحكومية والشركاتية، ولتتمكن المجتمعات من تحقيق واجبات المواطنة في علاقتها مع السلطة التنفيذية، وحماية نفسها كمستهلك في علاقتها مع القطاع الخاص، ولتجنب الشراكة والتحالف بين السلطة التنفيذية والشركات في مواجهة المجتمعات.

تبدأ مشاركة المجتمعات بتمكينها وامتلاكها الفرصة والقدرة على تنظيم نفسها وإدارة مواردها واحتياجاتها الأساسية، والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم والسياسات والتشريعات على النحو الذي يوسع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجعل مؤسسات الحكم والإدارة العامة أمينة وقادرة على التعامل مع التفويض الذي منحه المواطنون لها للتصرف بالموارد والضرائب العامة وفق مصالح المواطنين واتجاهاتهم، ويمكنها (المجتمعات) من تحقيق توازن مع السلطات والمؤسسات، ومن مراقبة هذه المؤسسات وتوجيهها، ويجعل مؤسسات القطاع الخاص التي تورد الخدمات الأساسية والاستهلاكية -كالتعليم والكهرباء والاتصالات والصحة والتأمين والسلع الأساسية وغيرها- تورد خدماتها إلى المستهلك (المجتمعات) في أفضل مستوى يتفق مع الثمن الذي تحصل عليه.

وفي الوقت نفسه فإن التحولات والتغيرات العالمية القائمة على أساس المعرفة والمعلوماتية والاتصالات، تعطي المجتمعات والطبقات الوسطى فرصًا جديدة، تجعلها قادرة على التحرك والمشاركة وحماية نفسها.

التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا ينجح إلا إذا ارتبطت به مصالح الناس وحاجاتهم وخدماتهم الأساسية، كالعمل والتوظيف، والتعليم، والإسكان، والانتماء، والمشاركة، والضرائب، والأجور، وتنظيم المهن وتطويرها، والقضايا والتجمعات العمالية، والمشروعات والاستثمارات التعاونية، والنفع العام، فالإصلاح تنشئه منظومة اجتماعية، وشبكة من العلاقات والمصالح، والتنمية تترسخ وتزدهر بتنظيم المجتمعات على

أساس أهدافها المباشرة والعملية، وبشكل عام فإن السياسات والتشريعات يجب أن تعكس المصالح والثقافة الراسخة في المجتمع والدولة.

والمطلوب ببساطة هو منظومة سياسات لا تحتاج إلى موارد إضافية، ولكنه يقوم على التأسيس لثقافة مجتمعية وطنية تعكس الحاجات الإصلاحية والتنموية والتحولات الكبرى الجارية في العالم، والتي تغير من طبيعة أدوار المجتمع والدولة، وتنشئ أيضًا دورًا جديدًا متناميًا وواسعًا لثقافة مجتمعية جديدة في العملية الإصلاحية والتنموية، والتي لم تعد اكتشافًا نخبويًّا أو نضاليًّا، ولكنها تحولت إلى موجة مجتمعية عالمية لا تستثني مجتمعًا أو بلدًا في العالم. وهي حالة لا تنتظرنا حتى نستعد لها، كما أن تجاهلها ونسيانها سيضعاننا -بعد سنوات قليلة- أمام استحقاقات وتحديات قد تعصف بكثير من المنجزات التنموية والإصلاحية.

لن يحدث ذلك بالطبع بين عشية وضحاها ولا بقرار حكومي، ولكنه محصلة سياسات تنموية معقدة وطويلة المدى. يبدأ الدور الاقتصادي للمجتمعات بتكريس العدل والتنافس العادل في العمل والوظائف والعطاءات والانتخابات، لتكون الخصخصة عملية إيجابية ومساهمة في دمج المجتمعات في الشراكة الاقتصادية. ويمكن إسناد جزء من الخدمات والاستثمارات إلى البلديات والمجتمعات لتتولى بنفسها إدارتها أو المشاركة في ذلك، مثل مشروعات الطاقة البديلة الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة الطاقة الشمسية، وتطوير الزراعة والصناعات الغذائية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والناتج المحلي، وتطوير المهن والأعمال، ومساعدة أصحاب الأعمال والمهن على تطوير أعمالهم وتسويقها، وتوظيف الفرص المتاحة في الإنترنت لتصدير وتسويق الخدمات المهنية، مثل البرمجة والتصميم والمحاسبة والاستشارات،.. والمشاركة في السوق المحلية والعالمية، وتطوير الحرف والصناعات الأساسية والصغيرة، وتشجيع الصناعات والأعمال المنزلية، والورش الصغيرة، والأسر المنتجة، وتشغيل النساء.

ويجب مراجعة تخطيط وإدارة المدن والأماكن لتتولى المجتمعات بنفسها إدارة الأندية والحدائق والمكتبات العامة، وتطوير تخطيط المدن والأحياء على نحو يسهل المشاركة والانتماء إلى الأحياء والبلدات على أساس من الأعمال والمصالح العامة المشتركة، والمشاركة في التعليم الأساسي ومراقبة الخدمات وحماية المستهلك، ويمكن أن تساعد شبكة الإنترنت في تطوير التعليم وإتاحة التعلم الذاتي والمستمر للدراسة والمهن والمهارات العامة.

وبالطبع فإن منظومة الثقافة والفنون هي مسؤولية المجتمعات أولاً، ويجب أن تبادر المجتمعات بنفسها وبتنسيق مع الحكومات والشركات على إنشاء منظومة من الآداب والفنون التي تتفق مع أسلوب المدن والتعليم المتقدم، وتشجيع المواهب والمهارات والأعمال والمؤسسات الأدبية والفنية، ويتوقع أن ينشئ ذلك أنماطًا جديدة من أساليب الحياة والسلوك الاجتماعي تنظم الموارد والخدمات وتحميها وتجددها، وتزيد ثقافة الإنتاج والعمل وترشيد الاستهلاك والطاقة، فالمجتمعات هي مالكة هذه الموارد الأساسية وصاحبة الولاية عليها، ولم تعد تعتمد على الحكومات، وليس من بديل سوى الحصول عليها بتكاليف هائلة.

كان أسوأ ما أصاب الثقافة حين عجزت المجتمعات عن إنتاجها وتطويرها وحمايتها، إلحاقها كما المجتمعات نفسها بالسلطة والشركات، فقد تحول الإنفاق الثقافي الذي تبذله السلطة السياسية والشركات التجارية والمعونات والمنح الدولية إلى عمل ضد الذات وضد الثقافة والدين أيضا، فليس من الحكمة أن تكون المجتمعات ضعيفة ومهمشة وفي الوقت نفسه يجري إغداق مالي على الثقافة والعمل التطوعي والاجتماعي مستقلا عن تمكين المجتمعات نفسها لتكون مستقلة وقادرة على التوازن مع السلطة والسوق والتأثير فيها والمشاركة معها، وربما يكون أقل سوءا على الثقافة والمجتمعات ألا ينفق عليها من غير تمكين واستقلال، لأنها في هذه الحالة سوف تنمو في متوالية من الفشل والإضرار

بالسلام الاجتماعي وبرسالة الثقافة والدين.

ففي هذا التأميم والإنفاق الشركاتي (المسمى مسؤولية اجتماعية) والدولي لا تعود الثقافة بكل اوعيتها وتجلياتها (قصة، فنون تشكيلية ونحت وموسيقى ورواية وشعر ودراما وفلكلور ومسرح وتصميم، وأسلوب حياة، واحتياجات روحية ودينية،..) تعكس وعي المجتمع لذاته وعلاقته بموارده وحياته وبالعالم، ولكنها تعكس تخطيطا حكوميا حتى وان كان حسن النية فإنه يتحول الى عمل معتسف ومعزول، ويحول المجتمعات الى متلقى سلبي للثقافة ولا يعود شريكا حقيقيا منتجا لها، إذ يفترض في الثقافة أن تعبر عن إدراك الأفراد والمجتمعات للحق والخير والجمال ووعيها لحياتها واحتياجاتها المستمد من هذا الإدراك الواعي أو غير الواعي والمعترف به وغير المعترف أيضا. هكذا تتشكل رؤية الناس أفرادا ومجتمعات للأفكار والسلع والخدمات والاتجاهات والفلسفات، وتتشكل أيضا صراعات اجتماعية ضرورية للجدل بين الأفكار والرؤى، وتنشأ المدن والأسواق والسلع بناء على تقدير الناس والمجتمعات لما تحب أن تكون عليه، وتكون الوظيفة الأساسية للثقافة والفنون هي مساعدة الأفراد والمجتمعات على تحويل أفكارها وخيالها وأحلامها إلى أنظمة معمارية واقتصادية واجتماعية، وعلى نحو عملي تحويل «الخيال» إلى مورد يحسن حياة الناس أو يعظم الموارد ويجددها، فليست الثقافة منفصلة عن حياة الناس ومواردهم.

وفي حالات كثيرة تفرض السلطة والشركات والمنظمات الدولية على الثقافة والفنون أشخاصا وهيئات وأفكارا واتجاهات من غير حراك اجتماعي ثقافي يعكس هذا الحضور، فتتحول المؤسسات الثقافية والإعلامية إلى عمليات حشد ومنفعة مالية من غير فعل ثقافي أو بفعل ثقافي هزيل أو وهمي أو منفصل عن اتجاهات المجتمعات، وأسوأ من ذلك فإن ذائقة الأفراد والمجتمعات تتعرض للتشوية، والعجز عن الإحساس بالجمال والتمييز بين القبيح والحسن، ولا يتوقف هذا العجز على المنتجات الثقافية والفنية والدينية ولكنه

يمتد إلى الحياة اليومية والسلوك الاجتماعي والسلع والخدمات، ويمكن الاستدلال على ذلك باتجاهات الأسواق في البناء واللباس على سبيل المثال! وملاذات لكائنات موصوفة بالثقافة وهي تمتص جسد المجتمعات والمؤسسات واموال الضرائب والمنح والمساعدات الخارجية من غير ثقافة أو فنون وآداب.

ولأن الأداء الثقافي يستمد وجوده من التمويل والدعم الحكومي أو المنح التي تقدمها شركات ومنظمات دولية، فلا يعود معنيا بالتفاعل مع المجتمعات أو بكسب تأييدها ومشاركتها، بل تتشكل مصلحة لهذه الكيانات الثقافية والتطوعية والمدنية أن تكون أعمالها وبرامجها بلا حضور أو مشاركة وتفاعل، ففي ذلك يكون في مقدورها أن تنتج أعمالا وأنشطة وهمية لم تحدث إلا في الـ «فوتوشوب» أو تجعل من حفلات الاستقبال والعلاقات العامة مؤتمرات علمية وأمسيات ثقافية وفنية لا يهتم أحد بمستواها او محتواها، ما يريح العمل الثقافي من الإبداع والتقييم الاجتماعي، بل ويمكنه من توفير نسبة كبيرة من الموازنات والأموال المخصصة للثقافة لتتحول إلى مكافآت واستشارات ووظائف غير حقيقية، وتتحول المنظمات الثقافية والاجتماعية إلى مؤسسات فردية تجارية أو تنفيعية لفئة قليلة من الناس تعادي المجتمعات والثقافة، لأنه وبالضرورة سوف يكون لها مصلحة في هذا العداء، ففي اللحظة التي تكون فيها المجتمعات قادرة على المشاركة والتأثير والتقييم فإن هذه المؤسسات والشخصيات تتعرض للاختبار والمحاسبة وعلى الأغلب سوف تتبخر إن لم تحاكم بتهم تبديد الموارد العامة.

وأخيرا يحدث ما هو الأسوأ على الإطلاق عندما تفقد المجتمعات ثقتها بالثقافة والمثقفين، وتراهم فاشلين أو معزولين، وتفقد القدرة على التمييز بين الثقافة والفنون الحقيقية المجدية وبين الوهمية الخاوية. يلتبس النصب والاحتيال بالثقافة، وتفرض الجمل غير المفيدة التي تلقت دعما كبيرا على الناس باعتبارها شعرا وقصة..

اليوم نفكر كما كان يجب أن نفكر أو فكرنا قبل قرن من الزمان في تحديات التعليم،

وتمكين المرأة التي مازالت لا تحصل على حقوقها في الإرث والعمل والاجور، وفي التحديات الاجتماعية والصحية التي تعوق الانتاج والتشكل الاجتماعي المديني الملائم للتحديث، ولكنا معركتنا اليوم أشد بأسا وألما لأننا في مواجهة نخب تحمي التخلف بذكاء وإمكانيات هائلة لصناعة وتطوير التخلف والريعية والرعائية!

لا يمكن بناء شراكة مع المجتمعات، من غير أن تكون مجتمعات حرة مستقلة، تملك مواردها ومؤسساتها، وتدير شؤونها، وتشعر بالكرامة، وتملك رؤيتها المستمدة من تفاعلها الخاص مع قضاياها وتطلعاتها، ومن خلال نخب وقادة اجتماعيين ينتمون إلى المجتمعات ويمثلونها، وليسوا مفروضين عليها فرضاً، ويمكن الاستدلال على البيئة الاجتماعية والثقافية السليمة من خلال مجموعة من المؤشرات: أن تكون المنتجات الثقافية والفنية (الكتابة والنشر والتأليف والقصة والرواية والشعر والموسيقى والخطابة والفنون التشكيلية والنحت والتصميم والمسرح والدراما والسينما والتصوير،..) سوقاً رائجةً وناجحةً تجارياً، بمعنى أنها تمثل حالة عرضٍ وطلب، يكفي للعمل فيها، وإنشاء المؤسسات والأسواق الثقافية، وفي ذلك؛ يجب العمل على تشجيع المواهب والمهارات والبرامج الفنية والثقافية في المدارس وتطويرها، والعمل على بناء جمهور اجتماعي للثقافة والفنون. لأن المجتمعات وفق هذا المؤشر تكون ذات مستوى متقدم في الوعي لمصالحها وأهدافها، ونضجاً في تقدير الأولويات والأفكار.

وفي أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي، يمكن الاستدلال بمؤشر اقتناء الكتب واللوحات الفنية، حضور الأفلام والمسرحيات والحفلات الموسيقية والندوات والمحاضرات والمجالس والصالونات الأدبية والفنية والثقافية والعلمية، والقراءة والمتابعة الفكرية والثقافية. وفي ذلك تركّز الجماعات الثقافية والبلديات ووزارات الثقافة ووسائل الإعلام على استهداف العادات والسلوك الاجتماعي والثقافي. وفي التعليم المدرسي، يمكن الاستدلال على التقدم الاجتماعي والثقافي في احتواء المهارات التعليمية المفترض

أن يجتازها التلاميذ والامتحانات الشاملة التي تعقدها وزارة التربية والتعليم لجميع المراحل على الإبداع والثقافة والفنون.

ويجب أن تؤثر الثقافة والفنون بوضوح في السلوك الاجتماعي اليومي والعام، والمشاركة في الحوار حول القضايا العامة، وفي تصميم البيوت وتخطيط المدن والأحياء والشوارع، وقيادة السيارات وثقافة المواصلات والنقل العام، وعادات المشي واستخدام الدراجة الهوائية، وممارسة الرياضة، والألعاب الشعبية، ومستوى الصحافة ووسائل الإعلام والبرامج التلفزيونية، الأثاث والطعام واللباس، وازدهار المكتبات العامة والحدائق العامة والأندية الرياضية الثقافية الاجتماعية.

وتنشئ الثقافة العميقة والمتفاعلة اجتماعياً، بوضوح قياسي ومعياري، ذائقة جماعية فنية، وثقافةً موسيقية وبصرية عامة وشعبية، في البناء والطعام واللباس وأسلوب الحياة، كما تذوق الآداب والفنون، كما تنشئ ثقافة الحوار والاستماع، وتقبل الرأي الآخر والتنوع والتعددية الثقافية والدينية، والفردية والتماسك الاجتماعي والاختلاط والثقة، كما تواجه وبوضوح ثقافة التعصب والتحرش والشتم والصوت المرتفع، ..

وفي مواجهة التطرّف والكراهية، تقوم البيئة الاجتماعية والثقافية على القدرة على المشاركة على المستوى الداخلي الوطني، والمشاركة العالمية أيضاً بالمساهمة في الثقافة والسوق العالمية، وتقبل العالم وأن يتقبلنا العالم. ويمكن للسلطة السياسية من غير دور مباشر، أن تشجع تياراً تنويرياً إصلاحياً بين المعلمين والدعاة وتدعمه، وأن تتوسع في تدريس الفلسفة في المدارس والجامعات، وإدراج المهارات المعرفية والثقافية العامة في امتحانات الكفاءة للمدارس والجامعات والتوظيف والترقية في القطاعين العام والخاص، وتشجيع برامج خدمة المجتمع التطوعية في التنمية والثقافة والفنون والمساعدة، وزيادة الاهتمام الاجتماعي والصحي بالأطفال والمعوقين وكبار السن وبرامج التماسك والضمان الاجتماعي وأفكارهما. وتشجيع برامج الحوار المجتمعية والمكانية في المدن والأحياء حول

القضايا والأحداث التي تؤثر في حياة الناس، ويمكن أن تكون مصحوبةً بمسرحيات وعروض سينمائية وفنية، وأن تستهدف حالات الهشاشة وضعف المناعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأجل رفع كفاءة الأفراد والمجتمعات وسويتهما، وقدرتهما على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي المحصلة، على السلطة السياسية، حتى تحصل على شراكة المجتمعات وتأييدها، أن تكفّ عن الوصاية على المجتمعات، وعن أن تفكر نيابة عنها، وفي المقابل عليها تشجع استقلال المجتمعات وقدرتها على امتلاك (وإدارة) مواردها ومؤسساتها الخاصة به، والمستقلة عن السلطة وعن الشركات.

تتشكل المجتمعات في المدن والبلدات حول الموارد والمصالح والتاريخ، وتنشئ في ذلك منظومتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، فإن مبتدأ الإصلاح في المدن، ومبتدأ السؤال عن الخلل والعيوب في الانتخابات النيابية والديمقراطية، يكون في ملاحظة العيوب في عمل وتشكيل البلديات وأنظمة الحكم المحلي.

تمثل الحريات والعدالة والكرامة النواة المؤسسة لغايات وعمل الأفراد والمجتمعات، وفي ذلك يسعى العمل المجتمعي إلى تكريس العدل والتنافس العادل في العمل والوظائف والعطاءات والانتخابات، كيف يمكن الاستفادة من الخصخصة في دمج المجتمعات في الشراكة الاقتصادية، مراقبة الخصخصة والتوظيف والاختيار. وربط الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية بالمصالح الأساسية للمجتمعات؛ مثل الضرائب، والضمان الاجتماعي، والرعاية، وتحسين الخدمات والمرافق، تحسين الحياة ومستوى المعيشة والرفاه.

ويأتي بعد العدل التأثير والمشاركة في الحياة العامة والسياسات. والمساهمة في صياغة وتعديل التشريعات على النحو الذي يخدم مصالح المجتمعات. ثم تأتي المصالح والأعمال

والموارد التي تحسن حياة المجتمعات، مثل الماء والطاقة والبيئة.

وعلى نحو أكثر تفصيلا يمكن التفكير في أهداف وأفكار عملية وتنفيذية:

– الزراعة والغذاء: تطوير الزراعة والصناعات الغذائية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والناتج المحلي، التركيز على تطوير الزراعات الأساسية، الزيتون، والعنب، وتربية النحل، وتربية المواشي.

– الصناعات الغذائية القائمة حولها.

– المهن والأعمال: مساعدة أصحاب الأعمال والمهن على تطوير أعمالهم وتسويقها، وتوظيف الفرص المتاحة في الإنترنت لتصدير وتسويق الخدمات المهنية، مثل البرمجة والتصميم والمحاسبة والاستشارات،.. والمشاركة في السوق المحلية والعالمية.

– الحرف والصناعات الأساسية والصغيرة: تشجيع الصناعات والأعمال المنزلية، والورش الصغيرة، والأسر المنتجة، وتشغيل النساء.

– الأندية والحدائق والمكتبات العامة: العمل لأن يكون لكل تجمع سكاني من 5 – 10 آلاف نسمة ناد رياضي اجتماعي وحديقة ومكتبة عامة.

– البلدات والاحياء والمدن والطرق: تطوير تخطيط المدن والأحياء على نحو يسهل المشاركة والمشي واستخدام الدراجات، ويجعلها أكثر أمانا ودفئا، وتشجيع الانتماء إلى الأحياء والبلدات على أساس من الأعمال والمصالح العامة المشتركة، مثل الانتخابات والخدمات والمرافق والتعليم والأندية الرياضية.

– التعليم: إنشاء خدمات تعليمية عبر الإنترنت لتطوير التعليم وإتاحة التعلم الذاتي والمستمر للدراسة والمهن والمهارات العامة.

– الثقافة والفنون: تشجيع منظومة ثقافية من الآداب والفنون التي تتفق مع أسلوب المدن والتعليم المتقدم، وتشجيع المواهب والمهارات والأعمال والمؤسسات الادبية والفنية.

– السلوك الاجتماعي: تشجيع سلوك اجتماعي يتفق مع التشكلات المدينية والاقتصادية والتقنية، والعمل على النقد الاجتماعي المتواصل على النحو الذي يرقي بالسلوك والعلاقات والحياة اليومية، على النحو الذي يحقق الفردية، ويزيد الإنتاج والعمل، ويخفض الهدر والخطأ في السلوك والعمل والعلاقات والممارسات الضرورية في العمل والشارع.

– أسلوب الحياة: تشجيع المهارات والأساليب التي تحسن الحياة في العمارة واللباس والطعام والسلوك والعادات والتقاليد، وتزيد الإنتاج، وتعزز ثقافة العمل والترقي بالحياة وأساليبها.

– المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: دفع الشركات للمساهمة في العمل الاجتماعي والتنموي والثقافي.

– الاستهلاك: تنظيم العلاقة بين المستهلكين والموردين على النحو الذي يضمن الجودة ويمنع الاحتكار ويعزز المنافسة والإبداع.

– مواجهة الفقر: مساعدة الفقراء على تأمين احتياجاتهم الأساسية، وإيصال صوتهم ومطالبهم إلى الجهات والمؤسسات المعنية والداعمة.

– البلديات: تنمية موارد البلديات وزيادة مسؤوليتها ومشاركتها في التعليم والخدمات الأساسية.

– المساواة الاجتماعية: العمل على تحقيق العدالة في الفرص والخدمات والإنفاق العام.

– تمكين المرأة: زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل والإنتاج والإدارة والقيادة.

– مكافحة الفساد: الرقابة المجتمعية والإعلامية على أداء المؤسسات العامة والخاصة أيضا، والكشف عن ممارسات الغش والرشوة والمحسوبية والتلاعب وضعف مستوى الجودة في العمل والسلع والمنتجات والخدمات.

– المجتمع المدني: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة والرقابة مع المجتمعات

والشركات والحكومات في جميع ادوارها ومسؤولياتها، والقيام بدور موازي.

– الرعاية الاجتماعية: تأهيل المجتمعات ومساعدتها في تقديم خدمات الرعاية للفئات الخاصة، مثل المعوقين وكبار السن والاطفال والمرضى، وزيادة مسؤوليتها ومشاركتها في الرعاية.

– الغابات والمراعي: زيادة مساحة الغابات والمراعي لتصل إلى 40% على الأقل من مساحة البلاد، والعمل على تحويلها إلى بيئة إنتاجية واقتصادية وسياحية، وأن تتشكل حولها مصالح وبلدات ومشروعات اقتصادية وإنتاجية.

– البيئة: حماية البيئة من التلوث والاستنزاف، وربط التنمية والاقتصاد والإنتاج وأساليب الحياة والسلوك والثقافة بتطوير البيئة واستدامة الموارد وتجددها.

– إدارة الجودة والنوعية: المراقبة المجتمعية والمهنية والإعلامية على مستوى الخدمات والسلع.

– الكفاءة المالية والجدوى الاقتصادية: المراقبة المجتمعية والمهنية على الأداء المالي والجدوى الاقتصادية للمشروعات والأعمال.

– الكفاءة الإدارية والإنتاجية: رفع مستوى القدرات والمهارات في الأعمال المجتمعية.

مجتمعات في مواجهة الفساد

يعتمد العقد الاجتماعي اليوم للدول على مثلث متساوي الأضلاع، قوامه الحكومات (القطاع العام) والقطاع الخاص، والمجتمعات، وبالطبع فإن المجتمعات لم تكن غائبة على مدار التاريخ في العمليات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولكنها في ذلك كانت تضعف وتقوى، وتختفي وتظهر، وفي الحضارة العربية الإسلامية كان المجتمع هو صاحب الفضل والدور الأكبر في المنجزات الحضارية والعلمية التي قدمتها الحضارة العربية الإسلامية، وفي مرحلة الدولة الحديثة تولت السلطة التنفيذية معظم دور المجتمعات في التعليم والخدمات والإدارة، وهي في ذلك وإن حققت منجزات تنموية كبيرة، فقد أضعفت المجتمعات وجعلتها تابعة للسلطة، وفي مرحلة الخصخصة عندما تخلت الحكومات عن دورها التنموي والخدماتي وأسندت جزءا كبيرا من أدوارها وخدماتها للقطاع الخاص أدى ذلك إلى جملة من التحولات العميقة وتطبيقات جديدة ومتنوعة ومعقدة من الفساد، والذي لم تعد مكافحته مرتبطة بإصلاح ومراقبة الأداء المالي والإداري للحكومة والقطاع العام، وأصبحت عمليات مكافحة الفساد مرتبطة بالمجتمعات باعتبارها شريكا في المسؤولية والعقد الاجتماعي، ومستهلكا لكثير من السلع والخدمات، ولمواجهة أنواع معقدة وجديدة من الفساد لا يمكن مواجهتها بغير المجتمعات، مثل التحالف والشراكة بين السلطات التنفيذية والقطاع الخاص على حساب الأفراد والمجتمعات، وضعف مستوى الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، ومواجهة الاحتكار وعدم العدالة في أسعار وجودة الخدمات التي تخلى القطاع العام عن توريدها وتنظيمها، هذا بالإضافة بالطبع إلى الأدوار السابقة والتقليدية المفترضة للمجتمعات في المشاركة والعمل العام والموازي للسلطات والقطاع الخاص.

وبعد استقالته محبطا من البنك الدولي عام 1993 أسس بيتر آيغن مع مجموعة

من الشخصيات الاقتصادية والقانونية والسياسية في العالم مستعينا بخبراته وعلاقاته الطويلة التي تكونت في أثناء عمله منظمة «الشفافية العالمية» لمكافحة الفساد، وتحولت المنظمة إلى شبكة عالمية لها فروع وطنية في مائة بلد في العالم.

وفي كتابه «شبكات الفساد والإفساد في العالم» يقدم آيغن أفكارا عملية ومعلومات مهمة للمكافحة العملية للفساد تتجاوز المواجهة الأخلاقية إلى خرائط عمل إجرائية تعين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والنشطاء في العمل على أسس علمية.

وتقوم فكرة وإستراتيجية منظمة الشفافية الدولية على وجهة نظر مفادها أن المجتمع العالمي يحتاج إلى القطاع الخاص بعدما تأكد عجز الحكومات عن مواجهة الفساد، ولذلك فإن المؤسسات الاقتصادية الكبرى بخاصة تحتاج إلى برامج عمل نابعة من المسؤولية الاجتماعية.

ومن المبادئ والأفكار التي تقترحها المؤسسات العاملة في مكافحة الفساد، أن تضع كل مؤسسة اقتصادية في أنظمتها ومدوناتها التزاما بالحؤول دون الفساد المباشر أو غير المباشر، وإدخال برامج مناهضة للفساد ووضعها موضع التنفيذ.

وقد أعدت منظمة الشفافية العالمية وثيقة من 13 صفحة وتقترحها ميثاقا تدرجه الشركات في برامجها، وأنشأت غرفة التجارة الدولية مدونة تقدم مقياسا طوعيا للسلوك ضد الرشوة والابتزاز.

وتحاول منظمات تعمل في حقوق الإنسان والبيئة والعدالة الاجتماعية أن تدخل في برامج الشركات قوانين ومبادئ تراعي هذه المبادئ والأهداف أو أن تدرج الاعتداءات على الحقوق والبيئة ضمن الفساد، وبقدر ما كان منتدى دافوس منظمة للأقوياء اقتصاديا فقد أمكن إدخال كثير من التعديلات والتحسينات السياسية والقانونية التي تحقق مزيدا من العدالة، وبالطبع فإن موافقة الشركات الكبرى وتحمسها

لمثل هذه البرامج يعد إنجازا كبيرا، فقد أعلنت شركة (AAB) التي تعمل في أكثر من مائة بلد ويعمل لديها 146 ألف شخص تطبيق مبادئ للسلوك الأخلاقي يلتزم بها جميع العاملين في المؤسسة.

ويدافع كثير من القادة الاقتصاديين عن مكافحة الفساد باعتبارها عملية اقتصادية تقلل التكاليف، وتضمن الاستمرارية لعقود الشركات ولا تعرضها للفسخ والفشل، وتستطيع الشركات أن تعمل بروح اجتماعية من دون أن تخفض ربحها.

وقد أصدرت منظمة الشفافية العالمية كتابي «المصدر» و«عدة محاربي الفساد» وهما دليل عمل منهجي لمحاربة الفساد، ووسيلتي تحليل للمساعدة في الإصلاح.

يعرض كتاب «المصدر» نظاما معياريا للاستقامة، وتحليل مواضع الضعف والقوة في أنظمة العمل والإدارة، ويذكر الكتاب ستة أركان لمواجهة الفساد، أو لتضييق نطاقه على الأقل، وهي:

1. أن تتخذ القيادة السياسية موقفا مناهضا للفساد.
2. أن تتضمن البرامج الحكومية استراتيجية لمناهضة الفساد.
3. أن يرتبط برنامج مكافحة الفساد بإعادة صياغة العمل الحكومية والإدارات الحكومية.
4. وضع قوانين تتماشى مع مكافحة الفساد واستراتيجية مواجهته.
5. تنوير المواطنين وإفساح المجال لهم للوصول إلى المعلومات الضرورية.
6. إنشاء مؤسسات تكون مهمتها مكافحة الفساد لا أكثر.

وأما كتاب «عدة مكافحة الفساد» فيهتم بالتفاصيل والأعمال اليومية، ويعرض الخبرات العملية التي حصل عليها العاملون في مكافحة الفساد على الصعيد المحلي وفي المجتمعات المدنية، وتقدم هذه الخبرات أحيانا إبداعات عملية وطرقا مطورة وصيغا من الائتلاف

بين العاملين والمؤسسات المختلفة، ويركز كثيرا على تحرير طاقات المجتمع المدني ومساندة أجهزة الدولة، أو باختصار فإن الكتاب هو محاولة للإجابة على سؤال «كيف أحارب الفساد؟»

تبنى الديمقراطية على المشاركة في المعلومات، ومن أجل هذا تتيح الإنترنت فرصا وإمكانيات جذابة على نحو فائق، لأن الديمقراطية تعتمد على التواصل الشامل، وقد بدأ عمل منظمة الشفافية معتمدا على جهاز الفاكس ثم أتاح الموبايل والبريد الإلكتروني والإنترنت وسائل فعالة وقدرة على التأثير والتواصل بلا حدود، وبالطبع فإن شبكات الجريمة والفساد تستخدم الإنترنت أيضا، ولكنها تتيح للعاملين والنشطاء في مجال مكافحة الفساد فرصا لا تعوض لعرض المعلومات والأخبار وتبادل المعارف ونشر الدراسات والمدونات والتقارير، والتواصل الإداري والمعلوماتي، وتشبيك الأفراد والمؤسسات وتنظيم عملها بتكاليف وجهود قليلة.

وبالإضافة إلى القانون الذي يتيح اعتقال الفاسدين ومحاسبتهم يجب توافر إرادة سياسية ودوافع أخلاقية لمكافحة الفساد، وبرغم أن اقتصاد السوق قد فرض نفسه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فإن الناس مازالوا مقتنعين بضرورة أن يكون النظام الاقتصادي اجتماعيا أيضا، وقد كشفت الأزمات الاقتصادية أن اقتصاد السوق يمكن أن ينتهي وينهار أيضا.

وقد أظهرت دراسة مهمة لعالم الاقتصاد البريطاني جون هـ. دننغ بعنوان «إلى أين تتجه الرأسمالية العالمية؟» كثيرا من جوانب العجز في النظام الرأسمالي، عجز الأسواق ذاتها، والمجازفة الأخلاقية، وعجز المؤسسات وعدم كفايتها للتخطيط والمراقبة، والضعف في نظام المصارف والتمويل وحقوق الملكية الفكرية، وتنامي اقتصاديات الكازينوهات والقمار والمافيا والرشوة والفساد، ونقص الثقة في المسؤولية الاجتماعية، والجشع المفرط عند المستثمرين والمؤسسات.

وفي كثير من الأحيان ترتبط البنية التحتية التجارية غير الكافية بالرشوة والفساد كما ترتبط بالمصلحة الخاصة والجشع المفرطين، والأداء غير الملائم للوظائف على صعيد منظمات الاقتصاد العالمي الكلي يرتبط بعدم الاستقامة والتعاون والولاء للفئات والجماعات، وأشكال عدم الجدوى في النظام القضائي ترتبط أيضا برأسمالية المافيا والكازينوهات، والنظام المصرفي غير الملائم ونظام التمويل والمحاسبة غير الملائمين كل ذلك له علاقة بالانتهازية وتبديد الأموال وعدم الانضباط، وارتباط الهندسة الخاصة ببناء المجتمع بعدم المبالاة بحاجات الآخرين، وبنقص الشعور الشخصي بالواجب والمسؤولية الاجتماعية وغير ذلك إنما هي نتيجة لموقف يتسم بعدم المبالاة وانعدام الشعور بالمسؤولية.

وهذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

وقد صدر عن برلمان الأديان العالمية الإعلان الأخلاقي العالمي عام 1993 وهو يصلح أساسا للعمل والإدارة، وتقوم مبادئ الإعلان على الإنسانية، والتبادلية، واحترام الحياة وتقديرها، والتسامح والتضامن والعدالة والصدق والمساواة في الحقوق، والشراكة. (33)

V

العيش معا.. قيم التقدم

الخطايا السبع

الثروة من غير عمل

والمتعة من دون ضمير

والمعرفة من دون شخصية

والتجارة والعمل من دون أخلاق

والعلم من دون إنسانية

والدين من دون تضحية

والسياسة من دون مبادئ

المهاتما غاندي

تحتاج المجتمعات في تنظيمها لمصالحها ووعيها لذاتها إلى معرفة وفحص ثقافتها وتطوير هذه الثقافة لتكون استجابة صحيحة لتشكل المجتمعات حول أهدافها ما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي، وأن تشكل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب ثقافيا واجتماعيا مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه، وعلى النحو الذي ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل.

وهذه الثقافة تنشئ في محصلتها الجمال باعتباره فلسفة عمل وحياة يميز بها الإنسان القبيح من الحسن في الأفكار والأعمال والتقييم والمحاسبة والنظر إلى الذات والآخرين والعمل الاجتماعي والسياسي.

وهذا الجمال هو الذي ينظم إدارة الأمكنة والمدن وتخطيطها والتفاعل بينها وبين المجتمعات وما يتبع ذلك من أفكار في التمدن والإبداع والعلاقات الاجتماعية والثقافية ومشكلات في الهجرة والاستيطان والخدمات.

تلاحظ إميلي نوترومب في روايتها «بيوغرافيا الجوع» (1) أن اللوحات الفنية الرائعة في تصوير الأعياد والاحتفالات والطبيعة والمشاعر الإنسانية مصدرها ندرة الأطعمة التي تعرض عادة في اللوحات، وفي مشاهداتها للحياة والفن في الجزر الأوقيانوسية، تلاحظ أن غينيا الجديدة أكثر الجزر تصويراً لصنوف الطعام، وكان إبداعها الفني أيضاً هو الأغنى والأكثر حيوية وابتكاراً، ليس فقط في رسومه الغذائية، بل أيضاً في بعض الأشياء التي لا تخلو من صنعة حقيقية وفذلكة. فكيف لا نخلص من ذلك، تتساءل نوثرومب، إلى أن هؤلاء جاعوا، وأن هذا الجوع قد أيقظ ملكاتهم.

وفي المقابل فإن جزيرة فانواتو المجاورة والأكثر روعة ووفرة كانت تخلو تقريباً من الفنون والإبداع والدهشة، لأن أهلها لم يجوعوا يوماً، ولم يحلموا بالطعام. فهناك الطعام

وفير لدرجة لا تحتاج معها للعمل أو الجهد أو الخيال!

وفي روايته الفلسفية الخالدة «حي بن يقظان» يجد ابن طفيل أن «حي» في عزلته ووحدته على جزيرته، وجده أهل المدينة عندما تعرفوا عليه حكيماً فاختاروه ليرشدهم وينظر في خصوماتهم ومشكلاتهم، فكانت قضايا الناس كلها متعلقة بالمال والخلاف عليه، فكان يعجب من حاجتهم للمال وقتالهم عليه (2)، فهو كان يراه شيئاً عديم القديمة ولا حاجة للناس به فضلاً عن التقاتل عليه. ولكن هل كان ممكناً أن نجد هذا التراث الرائع من القوانين والأنظمة والمواثيق والحريات وحقوق الإنسان والمساواة والشعر والرواية وملاحم البطولة والفداء والكرم لو صدقنا حي بن يقظان؟

تتساءل الطفلة الصغيرة ذات السنوات العشر لماذا تدرج قصة حاتم الطائي في مناهج الدراسة، وهي (كما تبدو لها) ليست سوى حماقة؟ لماذا يذبح الإنسان حصانه ليقدمه للضيوف ويترك نفسه وأسرته؟ لماذا يقدم ماله وطعامه للآخرين وهو وأطفاله أحق به؟ أليس النبل هو أن يعمل الناس بدلاً من يتمتعوا بجهود وأموال الآخرين؟. سيبدو كلامها منطقياً لو أن الكرم كان بالفعل كما نقدمه في مناهجنا ووعينا المتأخر على أنه هواية أو خلق منزه عن حياة الناس ومصالحهم وعقدهم الاجتماعي، ولكن عند النظر إليه الكرم على أنه مورد ومجال خدماتي مشترك للناس يحتاج إليه كل الناس في ترحالهم وتنقلهم وتبدل أحوالهم وتعاقبها فسنجده متطلباً ضرورياً للحياة والبقاء واستمرار المصالح، ففي الطرق والبوادي والجبال التي يعبر بها التجار والناس سعياً وراء عملهم يجدون في الكرم محركاً للازدهار ونمو الأعمال والمصالح يتبادلون فيها الأدوار والمنافع، فالمقيم الذي يكرم الناس اليوم في مكان ما سيكون هو ضيفاً في وقت ومكان آخرين.

ما حاجتنا لنعرف سر الجوع وأهميته؟ يعرض جارد دايموند في كتابه «أسلحة، جراثيم، فولاذ» على نحو ظريف وممتع قصة الوجود الإنساني متتبعاً رحلة الإنسان منذ بدأ قبل 13 ألف عام رحلة حياته صياداً وجامعاً للطعام، ثم بدأت مسارات التطور

للمجتمعات البشرية بالتفرق جذرياً، فبعضها اكتشف الزراعة وتعلم تدجين المواشي وتربيتها، ثم بدأت الكتابة والتكنولوجيا والحكومات والثقافات. (3)

الغذاء والجوع يمثلان الجزء الرئيس من قصة الإنسانية، وفي تراثنا العربي نعلم أن رحلات القبائل وهجرات الشعوب ونهاية الممالك والغزوات والهزائم كانت جميعها تقريباً مرتبطة بالجفاف والصراع والبحث عن الماء والكلأ!

يشرح دايموند كيف أن إنتاج الغذاء، أي الحصول على الغذاء بالزراعة والتجميع بدلاً من الصيد وجمع الطعام الخام أدى في النهاية إلى ظهور العوامل التي أتاحت لبعض القبائل والمجتمعات أن تنتصر على الآخرين.

كانت الزراعة هي التي حولت المجتمعات والناس من الصيد إلى المدن والحواضر ثم الثقافة والفنون، فمجتمعات الصيادين غير مجتمعات المزارعين! وبدأ الإنسان «تدجين النبات»، وكانت هذه الخضراوات والفواكه التي نعرفها اليوم نباتات برية، وبالطبع فلم يكن لدى هذه الشعوب وعي مسبق بنتيجة أفعالها، هي تبحث عن الطعام وتحسين حياتها فقط، وبعد إنتاج الغذاء كانت الكتابة أهم اختراع مفرد في البضعة آلاف سنة الأخيرة، وقد تطورت الكتابة مجدداً مرات قليلة فقط في التاريخ الإنساني في مناطق كانت الأقدم في مجال إنتاج الغذاء، وما ينطبق على الكتابة ينطبق أيضاً على التكنولوجيا. هل كان التجديد التكنولوجي يعتمد على قلة نادرة من المخترعين العباقرة وعلى الكثير من العوامل الثقافية ذات الخصوصية الفردية، التي تجرأت على تحدي التفاهم السائد في شأن الأنماط العالمية؟

يجيب دايموند أننا سنرى أن عدداً كبيراً من العوامل الثقافية تسهل ولا تصعب فهم الأنماط العالمية للتكنولوجيا، ومن خلال تمكين المزارعين من تحقيق فائض غذائي، أتاحت عملية إنتاج الغذاء للمجتمعات الزراعية فرصة لدعم متخصصين لم يلجأوا إلى

زرع غذائهم الخاص، بل تفرغوا للتطوير التكنولوجي.

وعلاوة على إسهام عملية إنتاج الغذاء في الإنفاق على الكتاب والمخترعين فقد مكنت تلك العملية المزارعين من دعم السياسيين، ومع نشوء التجمعات ذات الكثافة السكانية المستقرة في مناطق إنتاج الغذاء شهدت تلك المناطق ظهور زعماء القبائل والملوك والبيروقراطيين، وكانت تلك البيروقراطية ضرورية ليس فقط لحكم اقطاعيات كبيرة ومكتظة، ولكن للاحتفاظ بجيوش جاهزة ولإرسال أساطيل الاستكشاف وإدارة حروب الغزو.

المسألة ليست ترفاً فكرياً، يتساءل أندريه كونت سبونفيل عن إمكانية أن تكون الرأسمالية أخلاقية (4) وذلك في سياق ملاحظته حول صعود الدين في العالم والحديث عن عودة الأخلاق، لكنه يبادر إلى القول إن ذلك لا يعني أن الناس اليوم صالحون أكثر مما كان عليه حال الجيل السابق، يقول سبونفيل: الأخلاق والسياسة أمران مختلفان، ولا يجوز الخلط بينهما، لأن هذا الخلط يفسد ما هو جوهري في كليهما، فنحن نحتاج إليهما معا، كما نحتاج إلى الفرق بينهما، فنحتاج إلى أخلاق تختزل بسياسة، ونحتاج أيضا إلى سياسة لا يمكن اختزالها بأخلاق ما.

ثمة شيء ما يسعى إلى التشكل ربما، وقد نشير إليه بوصفه «جيلا روحيا» أو لنقل إنه جيل يجعل مجددا من المسألة الروحية التي كنا نحسب أنها بطلت قبل عقود من الزمن مسألته. ما هي المسألة الروحية؟ لو توخينا المبالغة في التبسيط لقلنا إن المسألة هي مسألة ما هو صائب وما هو غير صائب. والمسألة الأخلاقية هي مسألة الخير والشر، ومسألة الإنساني وغير الإنساني. أما المسألة الروحية فهي مسألة المعنى، أي أنها أيضا مسألة اللامعنى.

يحدث اليوم أن يغدو الممكن مرعبا، ذلك أن التقدم التقني ليس ضمانة، فقد ينقلب

ضدنا، إلى حد قد يهدد معه وجود البشرية بالذات، من خلال التلاعب بالجينات الوراثية مثلا، أو من خلال حرب نووية محتملة، أو من خلال التلوث، من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ثقب الأوزون.

أما الاقتصاد فهو مهدد يوميا، وعلى نحو أبسط وإن كان في الأغلب أكثر دراماتيكية، وهو يهدد ظروف حياة الملايين من معاصرينا. ما الذي سيأتي من الخارج، لكي يحد هذا النسق العلمي التقني؟ نسق آخر، يمكن تسميته «النسق القانوني السياسي» أي القانون، والدولة. من سيقول لنا مثلا ما إذا كان لنا الحق في إجراء عمليات الاستنساخ البشري أو التعديل الوراثي على الخلايا الجنينية التي باتت ممكنة تقنيا؟ والجواب أن المشرع هو إرادة الشعب، السيد في ديمقراطيتنا، بوساطة ممثليه. هذا النسق القانوني السياسي مبني من داخله على التعارض بين ما هو شرعي، وما هو غير شرعي، قانونيا هناك ما يسمح به القانون وما يحظره، وسياسيا هناك من هم مؤهلون لسن القوانين (الأغلبية الممثلة في البرلمان) ومن هم غير مؤهلين لسن القوانين (الأقلية المعارضة)

هناك سببان يدعواننا إلى تحديد النسق القانوني السياسي: سبب فردي، وذلك لاجتناب طيف الشعب الذي يمتلك كل الحقوق بما فيها الأسوأ، وبما أن هذا النسق عاجز كسابقه عن أن يحد نفسه بنفسه لا يسعنا تحديده مجددا إلا من الخارج، لأنه لا حدود للديمقراطية ولا حدود قانونية أو سياسية للقانون وللسياسة.

فإذا كنا لا نمتلك الحق، كأفراد في أن نكون أوغادا ملتزمين بالشرعية، وإذا كان الشعب على نحو جمعي، لا يمتلك الحقوق، فليس ذلك لأسباب قانونية أو سياسية، بل لأسباب أخلاقية لأننا لسنا خاضعين فقط لعدد من القيود القانونية أو السياسية، بل أيضا لعدد من المقتضيات الأخلاقية البحتة.

القانون ليس كل شيء، والسياسة ليست كل شيء، والشعب ليس كل شيء، فالحل يكون إذن من الخارج، فهذا ما يحول دون امتلاك الحاكم، مهما كان كل الحقوق، فالأخلاق من الخارج، تتصدى لهذا الأمر، إذ يقتضي الوازع الأخلاقي رفض مشروع قانون عنصري حتى لو كان الدستور يبيح اتخاذه.

في هذا النسق تلتقي أشكال الحب الثلاثة: حب الحقيقة، وحب الحرية، وحب الإنسانية، يتدخل الحب في الأنساق السابقة، ولكن من دون أن يلغيها، بل يتدخل كدافع للذات الفردية أكثر منه كضابط للنظام. هكذا نحتاج إلى هذه الأنساق الأربعة معا، في استقلالها النسبي على الأقل باعتبار أنها ضرورية جميعها ولا واحد منها كاف بذاته. والصعوبة تكمن في أننا جميعا نقيم على الدوام في هذه الأنساق في وقت معا، ولا شيء يضمن أنها تتخذ جميعها الوجهة نفسها لاختلاف بنائها الداخلي واستقلالها عن بعضها البعض.

الأخلاق تعنى بالغايات، أما السياسة فتعنى بالوسائل، ولذلك فإننا نحتاج إلى الاثنين معا، وإلى الفرق بينهما، لأنه عندما يقتصر كلامنا على الأخلاق، في حين يدور كلام الآخرين عن المصالح، ندخل في لعبة البرابرة.

الانتماء والمشاركة

تستند قيم الانتماء في المدن والحضارة إلى العمل والمكان؛ باعتبار أن أهل المهن يعبرون في تصنيفهم الاجتماعي والاقتصادي إلى الطبقة الوسطى وأهل المدن، ويتصل مفهوم المهن والأعمال بشبكة من قيم العمل والإتقان والتعليم، والنقابات والاتحادات المهنية، والأجور والتجارة والتفاوض، والعلاقات بين أصحاب العمل وأربابها والعاملين، والتنمية، وقوانين العمل، والانتخابات، والبطالة، والهجرة،.. ويتصل بالتمدن منظومة من القيم وأساليب الحياة والأحكام والتشريعات، ويتصل بها على نحو أساسي منظومة «الطبقة الوسطى» وفي كل شأن من ذلك كله «قيم» وأحكام ترد إلى الدين والثقافة والحق والخير والجمال،..

القيم هي المبادئ والمعايير التي يرد إليها الحكم على المواقف والأفكار والأفعال، ويعرف بها الأفضل، والصواب والخطأ، والقبيح والحسن، والنافع والضار، والنافع والأكثر نفعا، والضار والأكثر ضررا، والأفضل والأجمل،.. وهكذا فإننا عند محاولة صياغة «قيم العمل والانتماء والمشاركة» سنجد أننا مكلفون بالبحث عنها في العمل والمدن والتمدن والطبقات وأسلوب الحياة والمجتمعات والثقافة المنظمة لها، وسأختار هنا قيم الانتماء في الثقافة لأسباب متعلقة بتقديري أن قيم الانتماء تتصل أولا وقبل كل شيء بالمنظومة الثقافية والأخلاقية، بمعنى الوعي والجمال المشكلان لأسلوب حياتنا في المدن بشكل خاص.

يمكن إجمال هذه القيم في ثلاث مجموعات ومحاور رئيسية: قيم العمل ، والتمدن، أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي

يمثل العمل حياة الإنسان، فهو يمضي حياته في التعلم والتأهيل والعمل، فهو في

الحقيقة حياة الإنسان، وإن بدأ ينصرف في الذهن خطأ أو صوابا إلى العمل مقابل أجر، ولكن كل ما يبذله الإنسان لتحسين حياته هو عمل، سواء كان شأنا عائليا أو فرديا أو مؤسسيا، لماذا تراني أشتغل كثيراً؟ يتساءل كلود ليفي ستروس، ويجيب: عندما أشتغل، أعيش في الواقع لحظات ألم عديدة، لكني حين لا أشتغل، أحس بضجر كئيب ويخزني ضميري.

والواقع أنها مقولة تمثل رأي عدد كبير من الناس، وحيرتهم أيضاً بين العمل الصعب الممل، والمؤدي إلى الإنتاج والعزلة والوحدة، وبين الكسل المؤدي إلى الراحة والهدوء والصحة والخواء والشعور بالتفاهة.

ما المقياس الصحيح للعمل والإنتاج؟ ما هو العمل؟ لماذا نعتبر الموظف (في القطاع العام أو الخاص) الذي يذهب إلى مكتبه في الصباح ويعود في المساء يعمل بمجرد حضوره إلى مكتبه، ولماذا نقيس العمل بالمكافأة المالية التي يتقاضاها الشخص؟ ولا نرى العمل في البيت سواء للرجل او المرأة عملاً ولا نعده إنتاجاً، برغم أنه يدر دخلاً، أو يوفر كثيراً من النفقات والاحتياجات الضرورية للبيت والأسرة، ويوفر على المجتمع والدولة كثيراً من المعاناة والمشكلات المتوقعة، ماذا سيحدث لنا لو تخلى الآباء والأمهات عن تنشئة أبنائهم وحمايتهم والعناية بهم، لنتخيل مصير المجتمعات والدول والحياة بعامة في غياب العناية الأسرية والتزام الوالدين نحو أبنائهم، ولكننا لا نعد ذلك عملاً أو إنتاجاً.

لنفكر في الأعمال من مدخل آخر، ماذا لو امتنعت عن عملي وقررت الإضراب احتجاجاً على مستوى الأجور أو انتهاك حقوق الإنسان في رواندا، ماذا سيحدث للحياة والناس؟ ماذا سينقصهم؟ بماذا ستتأثر احتياجاتهم؟ ماذا لو توقفت الصحف كلها عن الصدور؟ وتبعتها محطات الإذاعة والتلفزة ومواقع الإنترنت؟ هل ستتراجع زراعة القمح وإنتاج الخبز؟ هل ستتوقف مراكز الرعاية الصحية؟ هل سترتفع حرارة

الناس أو يجوعون أو يعرون أو يتشردون؟ ولكن ماذا لو توقف عمال النظافة عن العمل؟ لنتخيل حياة الناس بلا عمال نظافة!

لنتخيل الوفر الممكن تحقيقه لو أن الأعمال تؤدى وتؤخذ أو يستغنى عنها بتقدير الحاجة إليها وما يمكن أن يحدث بدونها، مؤكد بالطبع أن كثيرا من الأعمال التي تؤدى مجانا أو لا تحسب عملا مثل العمل الأسري والمنزلي ورعاية الأطفال والمرضى وكبار السن في أسرهم؛ سوف تستحق اهتماما ورعاية، وأن أعمالا ووظائف أخرى يؤدي الاستغناء عنها إلى متوالية من الوفر في الموارد العامة والمرافق والخدمات.

كان الرئيس الأميركي الثامن عشر يوليسيس غرانت يتوقع الحرب الأهلية وكان قائداً عسكرياً، ولكن أحداً لم يستمع إليه، فترك الخدمة وانصرف إلى الشراب وغرق في اللاوعي، وعندما وقعت الحرب الأهلية عينه الرئيس إبراهام لنكولن قائداً لجيوش الاتحاد (الشمال)، وقد أخذ منه التزاماً بألا يشرب في أثناء النهار، وظل غرانت ملتزماً وعده، وانتخب رئيساً للولايات المتحدة، وظل ملتزماً وعده للنكولن، فكان في المساء بعد انتهاء العمل، يجلس في «لوبي» فندق قريب من البيت الأبيض، ويلتقي رجال السياسة والمال، ويتحدثون ويشربون ويناقشون شتى المسائل ويؤسسون لقرارات واتجاهات كثيرة في العمل العام، وهكذا فقد نشأ تقليد «اللوبيات» ونشأت مؤسسات كبرى ومعقدة للتأثير في الرأي العام والقرار السياسي، واعتزل غرانت السياسة، وكتب مذكراته الشخصية التي تعد في نظر كثير من النقاد واحدة من أهم مئة رواية صدرت في القرون الثلاثة الأخيرة، كيف تطور الثقافة والتقاليد مؤسسات جديدة وكيف تطور العمل والسياسة والاقتصاد؟ كيف ينشئ أسلوب الحياة موارد وأعمالاً ومصالح جديد

الحديث عن قيم العمل والانتماء والمشاركة يعني بالضرورة وبمقتضى الحال الحديث عن الطبقة الوسطى والمدن، وفي الحقيقة فإنها قيم التمدن، وبطبيعة الحال فإنها قيم

تتشكل حول ما يمكن لأهل المدن أن ينشئوا عليه مواردهم وأعمالهم ومدنهم وثقافتهم.

ولم يعد مبالغة القول إن المدن تشكل مدخل الإصلاح الشامل وبناء مجتمعات التسامح ومواجهة التطرف، وهي أيضاً مدخل تعزيز وتمكين الطبقة الوسطى، وبعد اكتساب دعوات حماية البيئة ومواجهة التلوث صدقية عليا، وتحولها إلى أولوية عالمية؛ أصبحت العودة إلى أسلوب حياة الطبقة الوسطى وإتاحة المجال لها للانتشار، او على الأقل عدم تعميم أسلوب الحياة أولوية قصوى.

لم يعد موضوع تخطيط المدن ترفاً تنشغل به فئة من الناس دون غيرهم، ولا موضوعاً متخصصاً يخص فئة من المهندسين والمتخصصين، لكنه وإن كان يحتاج إلى خبرة وتعلم أصبح ثقافة عامة ضرورية لكل مواطن، ولا أعني بالقول إنه ثقافة عامة أنه موضوع سهل يمكن فهمه واستيعابه وتعلمه بسهولة، ولكنني أعني ضرورة أن ينشغل بتعلمه وفهمه كل مواطن وألا يظل شأناً متخصصاً بفئة من الناس. لقد أصبحت غالبية القضايا المهنية والمتخصصة شأناً عاماً، مثل البيئة والعمارة والصحة والاقتصاد والغذاء والتعليم والإعلام والدين، وهذا يقتضي بالضرورة منظومة من التعلم الذاتي والمستمر على نحو مضن وممل (ربما)، ولكن لا مناص من الخروج من حالة التلقي السهلة والاعتماد على وسائل الإعلام في المعرفة والتخطيط والتفكير، ففاقد الشيء لا يعطيه!

وهكذا يكون العقد الاجتماعي بين الناس والحكومات وجميع الفئات على حماية هذه المنظومة والتأكد من أنها تعمل وفق القواعد والمصالح المعبرة عن جميع الفئات والناس، وبغير ذلك فلا معنى للانتخابات والاحزاب والنقابات والجمعيات والثقافة والتنمية والإدارة والتعليم.

يقترح ولي نصر «قوى الثروة: صعود الطبقة المسلمة الجديدة» (5) التوجهات الممكنة والمحتملة لمواجهة الفقر والعنف في أنحاء واسعة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط

على أساس طبقات وسطى فاعلة وممتدة، تربط بين التقدم وبين تمكين المجتمعات، وبين الاعتدال والازدهار؛ باعتبارهما مرتبطين ببعضهما وتضمنهما الطبقة الوسطى الفاعلة.

وفي مراجعة أولترمان للكتاب في مجلة «فورين أفيرز»، يرى مع المؤلف أن تديّن الطبقة الوسطى يمثل طريقاً يمكن من خلاله أن تندمج المجتمعات الإسلامية وتتكامل مع بقية العالم، أو على حد تعبير نصر، فإن «هذه الطبقة الصاعدة إلى الأعلى تستهلك الإسلام بقدر ما تمارسه»

ولم يعد الاستهلاك مجرد حقل من حقول إدارة الأعمال والتسويق، ولكنه الممثل الشرعي والوحيد للسياسة والثقافة والخدمات والإدارة، وأصبح سلوك المستهلك يحدد السياسة والاقتصاد. وقد استطاع رالف نادر أن يجعل من قضايا حماية المستهلك محوراً لحركات سياسية واجتماعية تؤثر في السياسة الأميركية والعالمية، وينتظم في الجمعيات التي يديرها أو يرعاها ويمولها نادر اليوم أكثر من 150 ألف متطوع، وخاض رالف نادر وحيداً معركة شهيرة مع شركات صناعة السيارات في الستينات من القرن الماضي عندما أصدر كتابه «غير آمنة على أية سرعة، الأخطار المصممة في السيارة الأميركية» والذي اعتبرته مجلة تايم «ثورة المستهلكين»، وهي القضية التي شغلت الأمة الأميركية، وأثرت في صناعة السيارات في العالم، فقد كشف أن حوادث السيارات التي تقع لا تحدث فقط بسبب أخطاء السائق ولكن أيضاً بسبب التصميم الرديء لهذه السيارات، وقد طالب بإضافة حزام الأمان الذي لم يكن معمولاً به في ذلك الوقت، وبخبرته في العمل في حركة الحقوق المدنية وثقافته الواسعة، فقد شغل كثيراً بمواجهة شركات صناعة السيارات، وأصدر الكونغرس على أثر هذه الحملة قوانين السلامة العامة على الطرق، وعلقت صحيفة واشنطن بوست على ذلك بأن جماعة ضغط مكونة من شخص واحد هو رالف نادر يعمل من أجل مصلحة الشعب الأميركي استطاع أن يهزم أعظم الشركات، فقد كانت جنرال موتورز تحقق في تلك الفترة أرباحاً سنوية

تناهز البليوني دولار.

واستطاع نادر أن يجنّد عشرات آلاف الشباب للعمل في مجالات عدة، مثل الإصلاح الضريبي، وحرية المعلومات، وإصلاح قوانين التأمين، والطاقة النووية، ومراقبة الكونغرس، وسلامة الطرق والسيارات، وحقوق المعوقين، وأصبح مصطلح «naderism» يستخدم في التعبير عن سخط المستهلكين على رداء المنتجات والخدمات، وتضم اليوم منظمة «المواطن العام» التي أسسها حوالى 150 ألف ناشط يعملون في مجالات حماية المستهلك.

اليوم أصبحت جمعيات حماية المستهلك المرشح الأكثر أهمية للنضال من أجل حماية المجتمعات وإعادة تنظيمها في مواجهة الشركات، ولتدفع الحكومات والمشرّعين إلى سياسات وإجراءات تكسر التحالف بين السلطة التنفيذية والقطاع الخاص، وتجعل المجتمع شريكاً مكافئاً وقادراً على حماية مصالحه.

القضية الأساسية التي كشفت عنها عمليات حماية المستهلك كانت هي الإضعاف الشديد والإنهاك الذي تتعرض له المجتمعات، وحرمانها من فرص التأثير والمشاركة وأن تكون على قدم المساواة مع السلطة التنفيذية والقطاع الخاص، الحالة تشبه مصارعة جائرة يتداول مصارعان ضخمان ضرب مصارع ثالث معزول ومحاصر. وأظهرت أن المجتمعات بحاجة إلى مبادرات لإعادة تنظيم نفسها وفق مصالحها واحتياجاتها وأولوياتها، ولا أتحدث هنا عن النقابات وما يسمى منظمات المجتمع المدني، فهي لا تختلف كثيراً في تخليها عن دورها المفترض وعن المجتمعات وعن الشركات والسلطة التنفيذية.

ولكن حملة حماية المستهلك على رغم بساطتها ومحدوديتها فقد منحتنا آفاقاً وأفكاراً وخبرات جديدة، كيف نخفض استهلاك سلعة على نحو يؤثر في السياسة الحكومية والاقتصادية؟ وإذا استمرت اتجاهات المستهلك بهذه الوتيرة، فإننا سنحصل على نتائج

اجتماعية واقتصادية مدهشة وإيجابية في أسلوب الحياة وفي الأسواق والإدارة الحكومية أيضاً.

ويمكن أن تكون الحملة بداية لمنظومة من الحملات التي تعيد النظر في كثير من أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك، فنحن نحتاج إلى إعادة نظر شاملة في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وملاحظة ما يمكننا عمله لتنمية ثقافة الادخار وتنظيم الموارد باتجاه الاحتياجات الحقيقية وباتجاه الرفاه الحقيقي وتحسين حياتنا، الأعراس على سبيل المثال مصدر لإنفاق هائل لا يعود بالرفاه والسعادة على الناس، فالحفلات والمفرقعات والولائم والجاهات والمواكب لا تعود بنتيجة إيجابية على حياة الناس وتؤدي إلى نزف هائل للموارد وتسرب جزء كبير منها إلى الخارج، واتجاه الزينة للاقتصار على الذهب يؤدي إلى عبء مالي كبير وتضخم في الواردات على رغم أن الفضة تشكل بديلاً معقولاً وفعالاً، والتوسع الكبير في أسواق الملابس أدى إلى ضياع الجودة والخبرة بالعلامات التجارية والأنواع الجميلة والراقية.

وهكذا، فإننا ننفق كثيراً ولكننا لا نحصل على حياة أفضل، والسؤال هو كيف نحصل بالموارد نفسها على نتائج أفضل، وكيف نرفع مستوى معيشتنا بلا موارد إضافية؟ إن الحل يبدأ بإدراك الأزمة؛ بما هي الخواء أو الفجوة بين الموارد وبين التشكلات الاجتماعية والثقافية.

تعتبر الثقافة أهم عامل لتجميع الناس حول مواردهم ومصالحهم وتجديدها زيادتها، ولذلك من الضروري أن نفحص العلاقة بين الثقافة القائمة وتجلياتها وتطبيقاتها وبين قيم الانتماء وتحسين الحياة نفسها، وتصلح الدراما هنا نموذجا للنظر والتقييم.

ففي كل عام تبث المحطات التلفزيونية العربية حوالي مائتي عمل درامي جديد، نتحدث عن حوالى بليون دولار يجري إنفاقها سنويا على الدراما، وعلى رغم ذلك فإنها

أعمال يغلب عليها أنها لا ترقى إلى التعبير عن متطلبات المدن وحياتها وتشكلاتها، وهذا هو السؤال الملح عند النظر في حال تشكلات المدن والمجتمعات العربية، لماذا لا تتشكل حياة ثقافية ملائمة، على رغم الإنفاق الهائل، تلائم الوعي المطلوب للذات؟ لماذا تظل التشكلات الثقافية كما هي قبل عقود من دون ملاحظة التحولات الكبرى التي دخلت فيها المدن والمجتمعات؟ لماذا لا تشدنا إليها بالمعنى الذي يضيف إلينا شيئاً جميلاً جديداً أو تحسن حياتنا؟

هذا الخواء أو الفجوة بين المدن والأعمال والموارد وبين التشكلات الاجتماعية والثقافية حولها ربما يلخص أزمة الطبقات الوسطى وأزمة الإصلاح أيضاً في الدول والمجتمعات العربية، ففي غياب هذا الوعي لما تريده المجتمعات وللفرق بين واقعها وبين ما تريده يكون الخواء، وتفقد المجتمعات وجهتها في مطالبها وما تسعى إليه وما تـريد أن تحققه، بل لا تميز في سعيها ومطالبها بين ما هو متحقق بالفعل وبين ما تريد تحقيقه. نشأت الرواية والمسرحيات والأعمال الموسيقية والفنون التشكيلية والسينما والدراما باعتبارها تشكيلاً اجتماعياً وثقافياً اقتضته عمليات التمدن ونشوء المدن وتطورها، وعلى مدى التاريخ.

فالتقدم يقوم أساساً على قيم جمالية تعلم الناس كيف ينظمون مواردهم ويطورونها، كيف يجعلون بيوتهم وطرقهم وأحياءهم ومدنهم وبلداتهم ملائمة لحياتهم، وكيف تبنى وتصمم لتوفر لهم الدفء والتهوئة والإضاءة والخصوصية بذاتها وليس بتكاليف وتدخلات مرهقة ومكلفة، وكيف يجعلون من حياتهم اليومية وأمكنة إقامتهم وعملهم بذاتها وبطبيعة علاقتهم بها مصدراً للرضا والتكافل وتنظيم الاحتياجات الأساسية. ويفترض أن الانتخابات هي عملية مراجعة يشارك فيها الناس في تنظيم حياتهم على النحو الذي يوفر لهم الرفاه، فقد أثبتت إدارات المدن أن الرفاه لا يمكن تحقيقه بالبلايين التي تنفق، ولكن بالجمال الذي ينظم حياة الناس ومواردهم المتاحة.

المسؤولية الاجتماعية

أصبحت المسؤولية المجتمعية ذات أولوية كبرى للاعتبارات التالية:

1. تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي صحبتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة.

2. كان متوقعا مع تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات.

3. إن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.

4. تمثل الثقة في المرحلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة القوة الرئيسية المحركة للاقتصاد والمجتمعات، بل إنها مرحلة يمكن اعتبارها بامتياز مرحلة اقتصاد ومجتمعات الثقة، ولا يمكن بناء هذه الثقة بدون التزام المؤسسات بالمسؤولية المجتمعية.

5. تعاني الدول النامية من ضعف المجتمعات وغيابها تقريبا عن العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلد وفي العالم، ومن شأن ذلك أن يضعف

الاستثمار والتنافس والرقابة على المؤسسات وتوازن النفوذ والضغوط بين القوى الاقتصادية والاجتماعية المشكلة للحياة السياسية والاقتصادية، وهي: الحكومة والشركات والمجتمع، وعلى سبيل المثال تظهر تقارير دائرة الاحصاءات العامة في الأردن أن توزيع الوظائف المستحدثة ينحصر بين القطاع الخاص (حوالي الثلثين) والحكومة (حوالي الثلث) وأن الوظائف المستحدثة في القطاعات والمؤسسات التابعة للمجتمع لا تتجاوز 1%، ولا شك أن ذلك يؤثر على خلل كبير، وسوف يضعف مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة والشركات، ويضعف قدرة المجتمعات على التأثير والتفاعل، وحماية نفسها من آثار الخصخصة.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن المسؤولية المجتمعية للمؤسسات هو المشروعات الخيرية والاجتماعية وتقديم التبرعات وبخاصة المباشرة للفقراء مثل الحقائب المدرسية والأغطية والأطعمة، وأكاد أقول إنه منهج يضر أكثر مما ينفع، بل إنه يزيد الفقراء فقرا ومهانة، ويزيد المجتمعات عزلة وبؤسا، ويزيد الأغنياء والنخب مزيدا من الفوقية والاستعلاء والهيمنة، ذلك أن آخر ما تحتاج إليه المجتمعات هو التبرعات والأعطيات، لكنها بوضوح وبساطة تحتاج إلى:

1. أن تملك القوة والتأثير لتكون قوة ثالثة في الدولة تساوي أو تنافس القطاع العام والقطاع الخاص، وأن تملك من الموارد والمؤسسات والأدوات ما يجعلها قادرة على حماية مصالحها وتطوير الخدمات والسلع التي تحصل عليها من الحكومة والشركات.

2. بناء شراكات واستثمارات ربحية وغير ربحية مع الحكومة والقطاع الخاص في المجالات والخدمات نفسها التي تقدمها الحكومة والشركات مثل التعليم والصحة والغذاء والثقافة والفنون والرياضة والإعلام المحلي والمجالات التجارية والاستثمارية أيضا.

3. بناء وعي للذات تدرك المجتمعات على أساسه احتياجاتها وأولوياتها وتكون قادرة على تحسين حياتها وخدماتها في الصحة والتعليم والسكن والغذاء واللباس والماء والطاقة والانتماء والمشاركة.

4. بناء منظومة للحكم المحلي والإدارة الذاتية على مستوى المدن والأحياء تكون قادرة على اتخاذ قراراتها وتنظيم الناس وفق الاحتياجات والخدمات الأساسية، وقادرة أيضا على توفير أفضل الخدمات والاحتياجات.

5. المشاركة في مكافحة الفساد والفشل والترهل في القطاعات الرسمية والخاصة، باعتبار ذلك ضرورة اجتماعية، وباعتباره أيضا قاعدة للتنافس والعمل الاقتصادي.

والمطلوب من الشركات وفق هذه الأهداف أن تخطط أنشطتها واستثماراتها وفق هذه الأهداف، ومن الأفكار والمبادئ المقترحة لتنظيم نشاط المؤسسات وفق ما يحقق أهدافها وأهداف المجتمعات في الوقت نفسه:

1. التزام المؤسسات طوعا، ويمكن تطوير ميثاق مؤسس طوعي تشارك فيه كل مؤسسات القطاع العام والخاص بمكافحة كل ممارسات الفساد الإداري والمالي، كالرشوة والغش وبناء شراكات غير صحية مع مراكز النفوذ، وتخفيف مستوى مواصفات وجودة السلع والمنتجات والخدمات، وإجراءات السلامة، والتحايل على معايير الجودة والمواصفات والمقاييس، ..

2. الالتزام بالتنافس والعدالة على جميع مستويات أنشطة المؤسسات، في التشغيل والترقية والعطاءات والتوريدات، إن من شأن هذا الالتزام أن يساعد المجتمعات على ترقية نفسها وتطوير قدراتها، وأن يحول الديمقراطية إلى عقد اجتماعي منظم للمصالح والأعمال.

3. الالتزام بحماية البيئة والموارد العامة والنادرة والمعايير الجمالية في سائر أنشطة المؤسسات على النحو الذي يرقى بالبيئة والثقافة المنظمة لتداول السلع والخدمات

والمنتجات ويرقى بالمنتجات نفسها.

4. الالتزام بأداء الضرائب، فلا يعقل أن تقدم المؤسسات التبرعات وتسعى في الوقت نفسه على التهرب من الضرائب أو التحايل عليها.

5. بناء شراكات اقتصادية ربحية مع المجتمعات، فمن شأن الاستثمار مع الفقراء كتمويل المشروعات الصغيرة او في المنتجات التي يقبل عليها ويحتاجها الفقراء أن يحقق ربحا للشركات ويحقق تنمية للمجتمعات.

6. أن تخصص المؤسسات جزءا من إيراداتها لبرامج وأنشطة مجتمعية من تلك التي يصعب أن تكون استثمارا تجاريا، وتحتاجها المجتمعات في الوقت نفسه.

الاعتدال

«العدل ينزل من السماء. والأخلاق تنبت من الأرض»

الاعتدال في اللغة من العدل، وهو الصواب والاستقامة والحسن الجميل، وفي معجم لسان العرب: « كلُّ ما تَناسَبَ فقد اعْتَدَل؛ وكلُّ ما أَقَمْته فقد عَدَلْته.» وفي قاموس أكسفورد يأتي الاعتدال بمعنى تجنب الفائض أو التطرف، لا سيما في سلوك المرء أو آرائه السياسية، وتقليل التطرف أو العنف، وفي ذلك فإن الاعتدال هو الأفكار والمواقف المستمدة من اجتهادات إنسانية وحرة، ليست يقينية، وتؤمن بتعدد الصواب واحتمالاته، ومظنة خطأ الذات وصواب الآخر. هكذا ولسوء حظنا؛ فإنه لا يمكن تمييز التطرف والاعتدال إلا في بيئة من الحرية التي تنظم الأفكار والاتجاهات والسياسات.

فالاعتدال منظومة واسعة؛ بعضها واضح، وأكثرها خفي مستمدة من «النسبية وعدم اليقين» التي تشكل العقل الحرّ والناقد والمتقبل للآراء والأفكار والمستعد للتغيير والمراجعة. ولذلك فإن أفضل النصوص والأفكار المعتدلة والتنويرية إذا قدمت على أساس من الوصاية واحتكار الصواب والتعصب، فإنها ستنشئ أيضا الكراهية والتطرف. فلا فائدة أو أهمية لأن تُفرض أجمل الأفكار والمعاني على الناس فرضا، أو تُلقن للتلاميذ بوصاية على عقولهم وضمائرهم وأرواحهم؛ الاعتدال -ببساطة- هو محصلة للحريات والإبداع.

يظهر مسار التقدم الإنساني أن الأمم والجماعات البشرية كانت تتقدم على الدوام باتجاه تحسين حياتها، وفق محركين أساسيين، أولهما البقاء وتحسين البقاء، والثاني هو البحث و لتأمل، وفي ذلك كان التقدم الإنساني يكتشف على الدوام موارد وعلوما

ومعارف ومهارات جديدة، وينشئ ويطور في الوقت ذاته مجموعة من القيم الإنسانية والثقافية والأخلاقية تعكس بحث الإنسان المتواصل عن المعنى والخير، وترتقي بحياة الإنسان ووعيه لذاته وتنظم الموارد والأعمال والعلاقات على النحو الذي يجددها ويعظمها، مثل السلام والمحبة والصدق والثقة والتعاون والتضامن والمروءة والشجاعة والكرم والتسامح والاعتدال، وكانت تنشأ أيضا وتتطور على الدوام قيم واتجاهات ثقافية مضادة لقيم الخير، مثل الكراهية والأنانية والتعصب والتطرف والعنف.

إن الإنسان في أصله ينزع إلى الخير، ويتطلع على الدوام إلى الارتقاء بذاته وحياته والمعرفة والعلم، لكنه أيضا في نزعته إلى البقاء وخوفه على حياته وموارده وعدم يقينه بالنسبة للمستقبل وللناس الآخرين يطور حيلا دفاعية تقوم على الصراع والشك والخوف، هكذا فإنه في نزعته الأساسية استطاع أن يهذب نفسه وحياته، وينشئ السلام والحضارة المتقدمة، وفي خوفه وشعوره بالتهديد انزلق إلى الكراهية والعنف والأنانية، وفي الحالتين فإنه سخر المعرفة والعلوم والمهارات التي طورها في خدمة قيمه ومثله وأفكاره ومعتقداته، وصار التقدم العلمي والمادي يعمل في الاتجاهين؛ في خدمة السلام والخير وفي خدمة الصراع والكراهية،.. فكان التقدم والخير يزداد، وفي الوقت نفسه يزيد الشر والدمار!

لقد كان الجزء الأساس في التقدم الإنساني ماديا ومؤسسيا، هكذا نشأت الأسر والقرى والمدن والدول والقوانين والتشريعات والمؤسسات التنظيمية والقضائية والتعليمية والأمنية والدفاعية لحماية الأمم والأفراد، وتنظيم الحقوق والواجبات والأعمال، لكنها منظومة مادية وقانونية ومعرفية لا تعمل بكفاءة إلا في ظل منظومة اخلاقية واجتماعية وثقافية، تعزز القيم والأهداف الأساسية للأمم، وتجعلها تعمل بسلام وبأقل كلفة وجهد ممكنين، هكذا فإن العمل المؤسسي والأخلاقي يعملان معا ويكملان بعضهما بعضا، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ففي غياب الأخلاق والفضائل الاجتماعية

تضعف المؤسسات نفسها، وتحتاج إلى جهد وإنفاق هائلين حتى تعمل، وحتى في هذه الحالة فإنها لا تعمل بالكفاءة والمستوى المطلوب منها، وفي الوقت نفسه فإن الأخلاق والفضائل الاجتماعية تعززها وتحميها اتجاهات اجتماعية وحكومية وتنظيمات ومؤسسات وتشريعات قانونية وأمنية ودفاعية، وهما معا (المؤسسات والفضائل) يواجهان الخروج على القانون والأخلاق والمجتمعات، ويساعدان الأفراد والمجتمعات على الانتماء والمشاركة، والعمل المتسق والمتكامل نحو الازدهار والسلام.

تمثل قيم الاعتدال والتسامح هدفا ومقصدا للأمم أفرادا وجماعات ودول لتكون قادرة على العيش معا في سلام في ظل الاختلاف والتنوع، وفي ذلك فإن هذا المعنى يعزز منظومة من القيم والأخلاق والمبادئ والأفكار التي تمثلها الأمم بكل مكوناتها ومؤسساتها.

وتعتبر إندونيسيا نموذجا ملهما للقدرة على العيش معا والتقدم الاقتصادي أيضا في ظل تنوع معقد ومدهش، فهذا البلد يبلغ عدد سكانه حوالي 240 مليون نسمة، يتكون من أكثر من 17 ألف جزيرة يعيش فيها أكثر من 300 إثنية، يتحدثون أكثر من 700 لغة، والإندونيسيون وإن كانت أغلبيتهم مسلمة (88 في المائة) فهناك نسبة منهم تنتمي إلى أديان مختلفة كالمسيحية والهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية. وتتخذ إندوينسيا «الوحدة في التنوع» شعارا للأمة، واستطاعت أن تحقق قدرا عاليا من السلام والانسجام .. والتقدم الاقتصادي أيضا، فإندونيسيا من أسرع الدول نموا اقتصاديا.

واستطاعت رواندا أن تعيد بناء الاقتصاد والمجتمعات بعد صراع عرقي عنيف ومدمر، كيف يستطيع الناس أن يبنوا السلام بعد نزاع عرقي عنيف؟ هذا السؤال بدا أكثر إلحاحا وأهمية بعدما اجتاح العالم سلسلة عنيفة من العمليات الإرهابية والحروب والصراعات الأهلية التي دمرت دولا ومجتمعات، وأرهقت العالم بالإنفاق

العسكري والأمني وعمليات المواجهة مع التطرف والإرهاب والصراعات المختلفة القائمة على الكراهية.

التسامح والتعاون

يختلف التسامح عن التصالح والمصالحة وعن التعايش والعيش معا. وقد درجت العادة على استخدام مفهوم التسامح في العلاقة بين أهل الأديان، والواقع أن ما يلائم العلاقة بين الناس في تنوعهم واختلافهم الديني والثقافي والاجتماعي هو «العيش معا» بمعنى التفاعل والتقبل المتبادل دون شعور بالخطأ أو المسامحة. ذلك أن التسامح متصل بالعفو والمسامحة بحق المسيء وليس التواصل الاجتماعي أو العيش معا أو التعايش في ظل التنوع والاختلاف، فالتسامح يكون ردا على الإساءة. وأما الاختلاف والتنوع فيدار وينظم بالعيش معا مختلفين ومتنوعين ومتقبلين لبعضنا بعضا على أساس من التقبل والتفاعل بمعنى تبادل المعرفة والمهارات وأساليب الحياة والأفكار والثقافات،..

يأتي التسامح بمعنى المسامحة والكرم والجود، ويعني في المجال العلمي وخاصة علم النفس (6) التخلي عن الكراهية والانتقام والعفو عن المسيئين، وإحلال المحبة محل الاستياء والغضب، وفي ذلك يتضمن التسامح ثلاثة مكونات: عقلي؛ اتخاذ قرار بعدم الردّ على الإساءة، ووجداني؛ التخلي عن مشاعر الاستياء والكراهية، وسلوكي، معاملة المسيء معاملة حسنة واحترامه. وهكذا يكون التسامح أيضا متعددا، تسامح عقلاني، وتسامح وجداني، وتسامح سلوكي، وبالطبع فإن التسامح يكون زائفا إذا كان سلوكيا فقط. ولا يكون حقيقيا إلا بأن يكون معرفيا ووجدانيا.

وبقدر ما يكون غياب التسامح سببا في العنف والكراهية فإن عدم التسامح مع الذات أيضا قد يدفع بالمرء إلى الكراهية والتطرف، فالإنسان عندما لا يسامح نفسه يتحول إلى كاره ومؤذٍ للآخرين، ومن أهم مقاييس ومؤشرات التسامح هي العمليات الذاتية التي يجريها الإنسان ويلاحظها في نفسه وسلوكه، فاجترار الإساءة بتذكرها

المتواصل والعمل على الردّ والانتقام، ويمكن أن يعرف الإنسان نفسه إن كان متسامحا بردة فعله شعوريا وسلوكيا تجاه الإساءة، وفي ذلك فإن أفضل مستوى للتسامح هو المستوى المنخفض للغضب والانفعال والعدائية تجاه الإساءة. ويعتبر الصفح عن المسيء أو اعتذار المسيء وطلبه الصفح من مقاييس الصحة النفسية، فالعدائية والكراهية تعكس أزمة نفسية تحتاج إلى علاج وأن يتخلص منها الإنسان سواء بتدريب نفسه أو حتى باللجوء إلى اختصاصي.

لقد تحركت الأمم، على مدى التاريخ، في بناء حضاراتها، ومواجهة أزماتها، مستلهمةً فكرة قديمة للإنسان كصانع لنفسه، صانع الحياة، هكذا نلاحظ الرابط بين الكيفية التي يصوغ بها الإنسان جهده الشخصي، والكيفية التي يقيم بها علاقاته الاجتماعية، وبين البيئة المادية المحيطة. وربّما لأجل ذلك تصعد، بقوةٍ مؤثرةٍ، الروابط القرابية القبائلية والعشائرية؛ لأنّها استجابات مدعومة بذاكرة وتجارب طويلة ومتراكمة في التاريخ، والذاكرة كما أنّها مصحوبة بمشاعر قوية من القرابة والانتماء والروابط، فهي تضامن مع آخرين مشابهين لنا، وبحث عن عدائيةٍ ضدّ من هو مختلف، كما أنّها، وهذا الأكثر حضوراً وأهميةً في التشكيل الغرائزي للكائنات الحية عمليات دفاع طبيعي؛ لأنّ معظم الحيوانات الاجتماعية، هي قبائل تصطاد معاً على شكل قطعان، وتعلِّم حدود أراضيها لتدافع عنها، لذلك فإنّ الحالة الجماعية (سواء كانت قرابية أو دينية أو طائفية أو اثنية) ضرورية للبقاء.

يمكن للتعاون أن يترافق مع التنافس، ويمكن ملاحظة ذلك في الألعاب، وفي الأسواق، والانتخابات، والمفاوضات الدبلوماسية، وليس شرطاً لأجل أن نتعاون، وأن نكون متضامنين في كلّ شيء، أو تربطنا مشاعر قوية من الانتماء والمودة، فالمهارة هي أهم ما يحتاجه التعاون، والمهارة هي تقنية إحداث أمرٍ ما، أو إجادة صنعه، وكان ابن خلدون يرى أنّ المهارة ميزة الحرفي.

يقول أمارتيا سن: إنّ «مقدراتنا العاطفية والإدراكية، لا تحظى سوى بإدراك عشوائي في المجتمع الحديث، فالأشخاص قادرون على القيام بأكثر ممّا تسمح لهم المدارس وورشات العمل، والمنظمات المدنية، والأنظمة السياسية، القيام به»(7). وأظنّ أنّه في مقدور العرب اليوم اكتشاف أنفسهم من جديد، وملاحظة الطاقات الكامنة لإعادة بناء عقدٍ اجتماعي ديمقراطي، يتسع لهم جميعاً بلا استثناء.

ربّما ينقصنا في عالم الصراعات والأزمات القائمة اليوم، سواء كانت حروباً أهليةً طاحنةً، أو نزاعاتٍ وأزماتٍ داخلية، الحوار والإصغاء الحسن والعميق لبعضنا، والقدرة على المتابعة الحثيثة، وتأويل ما نقوله لبعضنا، والبحث عن معنى الإيماءات والصمت، والكلمات أيضاً. فالجدل والحوار، بسبب ذلك، لا ينتجان أفكاراً جديدةً، ولا يعززان التعاون؛ لأنّنا، كما يقول ثيودور زيلدن، «لا نكتشف المشترك مع الآخر» (8)، أو كما يقول الناقد الأدبي الروسي ميخائيل باختين: «كيف يمكن للناس أن يصبحوا أكثر وعياً بوجهات نظرهم، نتيجة عملية التبادل بينهم، وأن يزيدوا من فهم أحدهم للآخر، على رغم عدم تمكنهم من الوصول إلى اتفاقات مشتركة؟». (9)

ويبدو واضحاً اليوم، في خضمّ ما نشهده من عنف مجتمعي، وشجارات، وسلوك اجتماعي متوتر، واحتقان، أنّ من أهم أولوياتنا وضروراتنا بناء ثقافة العفو والتسامح والمصالحة؛ فالمدن تقوم على القانون والتسامح، وفي غيابهما، تصبح الحياة مستحيلة، وربما يكون مهماً أيضاً أن يكون التسامح والتعاون مجالاً مشتركاً، بين مؤسسات البحث، ومنظّمات المجتمع المدني، والجامعات، والمدارس، وأن يشاركوا في التعلّم والتدرّب، كما التعليم والتدريب أيضاً، معلمون وأكاديميون ونشطاء من المجتمع المدني، ذلك أنّ الإنجاز والتقدم يقعان دائماً، أو في أغلب الأحيان، في التخوم المشتركة بين المؤسسات والتخصصات. وكما يكون التسامح والتعصب والتعاون عمليات تشغل العملية التعليمية، وبيئتها، وكمساعدة المعلم في نشر وتطبيق مفاهيم وآليات للمصالحة

وحلّ النزاعات؛ فإنّها عملية تقع في سياق شبكة من المجتمع والمؤسسات التعليمية.

لا نحتاج، لأجل التدريب على التعاون والتسامح ومواجهة التعصب، إلى صراعاتٍ وأزماتٍ اجتماعيةٍ عنيفةٍ؛ إذ تكفي استطلاعات الرأي، والدراسات المسحية، والملاحظات، لإدراك حجم العنف والتعصب، والسلوك غير الاجتماعي، في العمل والحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية والشخصية، إنّها مبادرة مليئة بالتحديات بالطّبع، لكن لا مناص من مواجهتها؛ بل تأخرنا كثيراً في التصدي لها؛ ففي الوقت الذي نجحت كثير من الأمم في وقف الحروب والنزاعات لعقود متواصلة، بعد قرون من العداء والدماء، ما نزال في كثير من مجتمعاتنا العربية المتجانسة لغوياً وثقافياً، غير قادرين على التسامح والحوار والاستماع. المسألة ليست ترفاً، كما يظنّ البعض، لكنّها ضروريةٌ أساسيةٌ لأجل إتمام كلّ مشروعات الإصلاح والتنمية، حتى تلك التي يبدو أنّ لا علاقة لها بالموضوع؛ فالاقتصاد والموارد، والمصالح، تقوم اليوم على الثقة والتسامح. وهكذا، فإنّ التسامح رأسمال كبيرٍ، يطور السياحة والأسواق والعلاقات التجارية والاقتصادية، إضافةً إلى المكاسب الاجتماعية والعامة بالطبع. وبغير التسامح، فإنّ الأعمال والمشروعات والمؤسسات تتعرض لنزفٍ وخسائر كبيرةٍ، عدا أنّه من الواضح أنّ الأزمة، في أبعادها الاجتماعية والأمنية، وصلت إلى مستويات تنذر بالخطر، وتهدّد مكاسب وإنجازات قائمة، تحققت بالفعل، وأنفق عليها الكثير من الموارد والضرائب، كما تعطّلت آفاق ومسارات الإصلاح القادمة.

لكنّ التعاون والتسامح ليسا فقط مجموعة من القيم والأخلاق؛ بل هما أيضا جزء من مهارات وتقاليد العيش المشترك، وفي ذلك فإن العمل للمستقبل والخروج من الأزمات والصراعات في فضائه الاجتماعي العام، غير الرسمي، يعتمد على عمليات إصغاء، واسعةٍ وعميقةٍ، بين الأطراف، والفئات، والطبقات، وجميع المكونات الاجتماعية، فالتفكير في التعاون كمسألةٍ أخلاقيةٍ فقط يعيق فهمنا.

التفاعل الاجتماعي

يشكل التواصل الاجتماعي أساس الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للأمم، فالأسواق والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والانتخابات والعمليات الثقافية والتجارية والشركات والبيع والشراء والتمويل وكل مفردات ومكونات الحياة صغيرها وكبيرها تعمل وتنجح أو تفشل حسب فاعلية التواصل الاجتماعي بين الأفراد بعضهم بعضا، ومع وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، الأسر، والجمعيات والنوادي والنقابات والوزارات والإعلام والنواب، كما الأسواق والشركات،.. وباختصار يجب أن يكون في مقدور المواطنين بناء تواصل اجتماعي فاعل بهدف تحسين حياتهم وأعمالهم وعلاقاتهم والتقدم نحو أهدافهم، ويقاس مستوى وفاعلية التواصل الاجتماعي بالثقة، ثقة الأفراد بعضهم ببعض، والثقة بين المؤسسات والأفراد، فارتفاع مستوى الثقة يساعد على تسهيل وتطوير بناء الشركات والجمعيات والمنظمات، ويقلل كثيرا من الأعباء القانونية والمالية على الأفراد والمؤسسات.

يقول فرنسيس فوكوياما (10) هناك ثلاثة سبل عامة تؤدي إلى التواصل الاجتماعي، العائلة والقرابة، والجمعيات الطوعية خارج صلات القرابة مثل المدارس والأندية والنقابات، والدولة. وهناك أيضا ثلاثة أشكال من التنظيمات الاقتصادية متصلة بتلك السبل: المؤسسات التجارية العائلية، والشركات المحترفة، ومشروعات الدولة.

وقد تبين أن الثقة العائلية تساعد على إقامة شركات عائلية لكنها تظل محدودة ومهددة، ولا تقوم الشركات الكبرى إلا في مجتمعات تتمتع بثقة عالية تتجاوز القرابة، كما يلاحظ اليوم في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، إذ تتمتع هذه الدول بمستوى عالي من الثقة العامة مكنتها من إقامة شركات كبرى وعملاقة ومتعددة الجنسية، في حين أن

المجتمعات التي تقتصر الثقة فيها على القرابة، لم تتمكن من بناء شركات كبرى.

وتتميز المجتمعات الانجلو سكسونية (بريطانيا والولايات المتحدة وكندا واستراليا وايرلندا) بقدرة مجتمعية وذاتية عالية على العمل والشراكة السياسية والاقتصادية دون تدخل أو مساعدة من الدولة، وقد تكون الفردية العالية برأي المفكر الاقتصادي الفرنسي جاك أتالي (11) من أهم أسباب الريادة الأمريكية في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية ثم الكمبيوتر والحوسبة. في حين تميزت الفرنسيون بالاعتماد على الدولة.

إن الشركات العائلية تواجه مع الزمن مصيرا يكاد يكون حتميا، إذ تتفكك وتتعرض للإعياء والجمود، ولا مناص غالبا من تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، ولكن هذا النوع من الشركات يحتاج إلى بيئة ثقافية واجتماعية وقانونية تلخصها كلمة واحدة؛ هي الثقة. ولم تظهر الشركات المساهمة إلا في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة أولا ثم في ألمانيا بعد ذلك بقليل، ولم يكن ممكنا تطوير الاقتصاد إلا بتجاوز النظام العائلي في الأعمال والشركات.

الاستماع والحوار

يتكون التفاهم الإنساني بالقدرة على استماع الناس لبعضهم بعضا، وفي ذلك ينشأ الحوار والتضامن والتعاون والفهم المتبادل، فلا يقدر الناس على العيش معا إذا لم يفهموا بعضهم بعضا، كما أن الأفكار الصحيحة عن الآخر تتشكل بالاستماع العميق إليه، وفي المقابل ينشأ سوء الفهم والخوف المتبادل في حالة عدم معرفة الناس لبعضهم بعضا، وبطبيعة الحال عدم استماعهم لبعضهم بعضا، وفي ظل الفردية الصاعدة تزيد عزلة الناس عن بعضهم وشعورهم بالوحدة، لكن في مقدروهم باستخدام قيم ومهارات الاستماع أن ينشئوا مع فردانيتهم حالة من التواصل الاجتماعي، كما يواصلون التعلم الذاتي والتعليم المستمر. وفي ظل التحولات الكبرى الجارية اليوم في المعرفة وما يتبعها أيضا من تحولات اقتصادية واجتماعية يمكن أن يفقد الإنسان كثيرا من مهاراته ومعارفة إذا لم يكن قادرا على الإصغاء العميق لكل ما يجري حوله.

بالطبع فإن مفاهيم ومهارات وقيم من قبيل الاصغاء والاستماع وفهم الذات وفهم الآخر ليست جديدة، لكنها اليوم تأخذ طابعا ثقافيا وعاما لأجل التأهيل الجماعي الواسع للمشاركة في مرحلة المعرفة الجديدة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن النظر على سبيل المثال إلى جملة من الظواهر الجديدة التي تشكل المجتمعات وتوجهاتها اليوم، فالرواية لم تعد حكاية سردية مسلية ولكنها بحث معرفي ومصدر للفهم العميق المسكون بالفلسفة، والفلسفة نفسها لم تعد اليوم تخصصا صعبا ومعقدا يشغل به نخبة قليلة من الناس ولكنها تتحول إلى ثقافة عامة.

وإضافة إلى الشعور بالوحدة والعزلة وفقدان المعرفة والمهارات فإن الإنسان أيضا مهدد في هذه المرحلة بتحولاتها العميقة بفقدان المعنى والجدوى، حيث تتغير الأعمال

والوظائف والتخصصات، وتنشأ احتياجات معرفية ومهنية كثيرة جدا نحتاج الى التقاطها ومواكبتها حتى نظل قادرين على المشاركة في العالم؛ نأخذ منه ونعطيه، ونتقبله ويتقبلنا.

نحتاج إلى إعادة تشكيل وتعليم متواصل ودؤوب، وعملية استماع وإصغاء طويلة وعميقة تعلمنا من جديد كل شيء وتجدد أو تلغي أو تغير ما تراكم لدينا من خبرات وعلوم وثقافة وقصص ومواقف وأفكار وممارسات وعادات، نحتاج إلى إصغاء يلتقط المعارف والأفكار الجديدة والملائمة، لأننا مقدمون على حياة ستكون بكل مفرداتها منقطعة عن الماضي، لا المدارس والجامعات ستكون هي نفسها، وسيكون الفرق بينها وبين القائمة اليوم مثل الفرق بين هذه وبين الكتاتيب، ولا المهن والأعمال، فسيكون الفرق بين الأطباء غدا وأطباء اليوم مثل الفرق بين هؤلاء وبين الكهنة والحجامين والعطارين الذين كانوا يعالجون الناس ويداوونهم.

يقول الفيلسوف الألماني بولنوف إن الشرط الأول للحوار هو القدرة على الإصغاء إلى الآخر، والإصغاء يعني أكثر من التقاط الإشارات الصوتية، كذلك أكثر من فهم ما يقوله الآخر، إنه يعنى أن أدرك أن الآخر يود أن يقول لي شيئا مهما بالنسبة إلي، شيئا على أن أفكر فيه وقد يرغمني، إذا دعت الضرورة، على تغيير رأيي. وأما الشرط المسبق الآخر فهو الثقة بالآخر، وتعني أن يكون المرء مستعداً للتصريح برأيه ولا يخشى الأذى (12)، يقول الفيلسوف الصيني «لاوتسه»: «إذا لم تثق بما فيه الكفاية، فلا أحد سيثق بك.» (13) ولا شيء كالحوار يخلق أساساً للثقة يترسّخ على نحو متقدم.

الصداقة

«وقولا هو المرء الذي ليس جاره مضاعا ولا خان الصديق ولا غدر»
لبيد بن ربيعة

تمثل الصداقة مؤشرا اجتماعيا وأخلاقيا جمعيا وفرديا يستدل به على حالة التقدم الاجتماعي والمشاركة والانتماء والتعاون، إذ لا يمكن التقدم في هذه المجالات من غير قيم الصداقة، وفي المقابل فإن تراجع قيم الصداقة يؤشر إلى الهشاشة والقابلية للكراهية، .. ويبدو واضحا أن الصداقة ومعناها تتناقض مع الكراهية، فهي مستمدة من قيم قبول الآخرين والسعي لاكتساب ثقتهم وتعاونهم، وهي بطبيعة الحال تعني محبة الناس ومساعدتهم وتمني الخير لهم والتخلص من الكراهية والعداء.

وفي اللغة، فإن الصداقة من الصدق والمودة، ويرتبط بها القرب والمناجاة والوفاء، وفي لسان العرب هو صديق لأنه صادق في النصح والمودة. وفي القرآن الكريم جاء الصديق في منزلة الأقارب المقربين «.. أَوْ صَدِيقِكُمْ» (النور، 61) وينكر على أولئك الكارهين الذين يفرحون بالمصيبة وينسون الصداقة «كأن لم تكن بينكم وبينه مودة» (النساء، 73)

والواقع أن الهدي الإسلامي والتراث العربي والإسلامي يضع للصداقة اعتباراً كبيراً وأهمية تجعل الصداقة في مرتبة القرابة والنسب، وفي كتب التراث مساحات واسعة عن الصداقة، مثل أبي حامد الغزالي في إحياء علوم الدين وبداية الهداية، وابن المقفع في «الأدب الكبير» وابن مسكويه في «تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق» والسهروردي في «آداب المريدين» وأبي حيان التوحيدي في «الصداقة والصديق» والماوردي في

«أدب الدنيا والدين».

يقول المتنبي:

شر البلاد مكان لا صديق به وشر ما يكسب الإنسان ما يصم

والصداقة من ضرورات الحياة وبخاصة في المدينة، سواء في بعدها الفضيل المستقل عن المصالح، أو في فضاء الزمالة والعمل والمهن والجيرة، أو في فضاء الحب بين الرجال النساء أو في الأخوة والأمومة والأبوة والقرابة، ثم هي مصدر الإنسان للقدرة على العيش في المجتمع واكتساب الدعم والانتماء والمشاركة.

تحتاج الصداقة إلى مهارات وشروط فردية وجماعية، وهي وإن كانت ليست صعبة، فإنها تحتاج إلى تدريب واستحضار؛ إذ يخلط الناس بين الصداقة والزمالة، وتحمّل الصداقة بقيم ومصالح ليست جزءا منها؛ فالمصالح المتبادلة بين الناس، وإن كانت ضرورية أو مفيدة فلا علاقة لها بالصداقة سواء وجودها أو نفيها، وترتبط أيضا باحتياجات يومية أو عابرة مثل الرفقة، ويحسبها البعض صداقة، فهي أيضا وإن كانت جيدة لكنها ليست جزءا من الصداقة، وإن كانت الزمالة والجيرة والرفقة والمصالح يمكن أن تتطور إلى صداقة.

والحال أن الناس وبخاصة في المدن في حاجة إلى منظومة علاقات يجب تمييزها عن الصداقة؛ الزمالة في العمل والمهن والمصالح والجماعات والنقابات والأحزاب، والقرابة، والجيرة، والعلاقات اليومية المنتظمة أو العابرة في السوق والمصالح والهوايات، مثل العلاقة بين الزبون والبائع، أو رفقة السفر أو الحياة اليومية، وهي بالطبع علاقات ضرورية أو مفيدة، ولكنها ليست «صداقة».

الصداقة مستمدة من تطلعات الإنسان للارتقاء بنفسه روحيا، أو البحث عن المعنى والجدوى في الحياة، أو تلبية الاحتياجات الجمالية في الحياة والتمدن، ولذلك فإن

الأصدقاء يجمع بينهم اتجاهات وأفكار وأعمال مرتبطة بسعيهم المشترك للارتقاء بأنفسهم أو أعمال تطوعية لا مصلحة مباشرة فيها سوى خدمة الأفراد والمجتمعات بلا مقابل، أو برامج وأفكار ومشاركات ثقافية وفنية وجمالية، سواء كانت عفوية ويومية مثل تبادل المعرفة في الشأن العام والثقافي والحياتي، أو المشاركة المنظمة في الثقافة والفنون والموسيقى والكتابة والإبداع، أو رفاق مجالس المدن التي تعقد في البيوت أو المقاهي للتلاقي والحوار وتبادل المعرفة والأحاديث المفيدة، أو التسلية والرياضة.

والصداقة وإن كانت تدور أو تنشأ حول قيم تبدو مثالية أو غير مادية، فإنها ليست بالضرورة مثالية، ستكون الصداقة أجمل وأوثق بالطبع كلما اقتربت من الكمال ولكن ذلك ليس شرطا إلا بالقدر الذي يخلّ بجوهرها، الشرط الأساسي للصداقة أنها تدور حول قيم واحتياجات معنوية غير مادية، وهي قيم وإن كانت ضرورية للمدن والتمدن، فإنها ليست مرتبطة بالضرورة بالاحتياجات الأساسية واليومية.

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الشروط التي تجعل الصداقة حقيقية وفاعلة، مثل الوفاء والديمومة، والعفوية بلا تكلف، والكرم العملي، والتسامح، والصدق، والاستماع والتفاعل، والإمتاع والمؤانسة، والمشاركة مع الاحتفاظ بالفردية والخصوصية.

وتمثل الصداقة أحد مؤشرات التمدن وقدرة أهلها على الارتقاء بحياتهم، وحماية أنفسهم من الخواء والعزلة، ولكن الصداقة تمثل جزءا قليلا من حياة الناس وأوقاتهم، والجزء الأكبر منها تستهلكه العلاقات الاجتماعية والمهنية في العمل والجيرة والمناسبات واللقاءات، وتتطور هذه العلاقات في أحيان كثيرة إلى صداقات شخصية وعائلية تتجاوز الزمالة والرفقة، ولكنها في حدها العام المتوسط تحقق للناس قدرة على العمل المشترك وبناء علاقات اجتماعية ومهنية ضرورية للحياة والعمل، وفي ذلك فإنه لا يمكن اختيارها أو تجنبها، فهي تتشكل في فضاءات لا يختارها الشخص بنفسه، ويظل في حاجتها اجتماعيا وعمليا، ويؤدي التفريط بها إلى خسائر وتضحيات شخصية ومهنية.

وهنا يكون ثمة ضرورة وحاجة لملاحظة التمدن العام في العلاقات الاجتماعية والسلوك، وأن تساهم المدن والمدارس ووسائل الإعلام والتواصل في بناء قيم التمدن التي تساعد أهل المدينة على العمل والعيش معا، ويمكن في اللقاءات اليومية وفي اجتماعات العمل ملاحظة أنماط عدة من السلوك التي تلحق ضررا بالعمل والعلاقات، وتغمر الناس بمشاعر وطاقات سلبية تجعله يشعر بالضيق والرغبة في عدم المشاركة العامة والاجتماعية، .. وهي أيضا مؤشرات على الأزمة النفسية والاجتماعية المستدل بها على احتمالات وفرص الكراهية.

وهي صفات مقابلة لشروط الصداقة، فعلاقات العمل والحياة اليومية في المدن ومجالسها والمجتمعات الحديث لا يصلح فيها البخيل أو الشره أو الثرثار الذي يقاطع ولا يصغي أو النرجسي أو المنفصل عن الواقع أو الكاذب أو الكاره أو المتعصب أو الدعيّ أو المهووس، فهؤلاء يحولون المدن ومؤسساتها ومجالسها للعمل ضد نفسها، وتخلو بسببهم من التماسك والتضامن.

وأهل المدن بخاصة ينشئون بالصداقة علاقات ترقى بحياتهم وتمنح المدن الدفء والجمال، وتخفف من قسوة الحياة والعمل، وتعوض غياب علاقات القرابة أو ضعفها، وفي ذلك يكرسون أخلاقا وقيما تعزز رسالة المدينة والإصلاح، مثل الوفاء والكرم العملي والعطاء والتطوع والتسامح والصدق والاستماع والتفاعل والحوار والمشاركة والثقة والفردية .. والإمتاع والمؤانسة.

يمثل كتاب أسامة أبو سريع «الصداقة من منظور علم النفس»(14) محاولة لإدخال الصداقة في مجال البحث العلمي المنظم، ويتناول أبو سريع موضوع الصداقة من منظور علم النفس الاجتماعي الذي يحاول اكتشاف قوانين التفاعل بين الشخص وبين الآخر، ومنظور ارتقائي يحاول اكتشاف قوانين السلوك الإنساني عبر مراحل العمر.

إن الشواهد تبين أثر العلاقات الاجتماعية الناجحة في دعم الصحة الجسمية والنفسية للأفراد، مما يجعل قضايا الصداقة مدخلاً مهماً في التنشئة والعمل الاجتماعي، ولذلك فإن أسئلة مثل كيف تبدأ الصداقة الناجحة بين الأفراد؟ وكيف تستمر؟ وما المهارات الاجتماعية اللازمة لاكتساب الأصدقاء؟ وما مظاهر الخلافات التي تقع بين الأصدقاء؟ وما الأساليب الملائمة لفض هذه الخلافات، والحفاظ على الصداقة؟ تبدو قضايا تهم الأسر والمدارس والمربين والمؤسسات وحتى الشركات التجارية، فالإنسان يجد سعادته وتتزايد إنتاجيته في جو الصداقة والألفة والقدرة على التفاهم مع الآخرين.

وتسهم الصداقة في خفض مشاعر الوحدة ودعم المشاعر والانفعالات الإيجابية، مثل المقارنة الاجتماعية، والإفصاح عن الذات، والمساندة الاجتماعية، والمشاركة في الميول والاهتمامات، وتسهم أيضاً في عمليات التنشئة الاجتماعية، مثل العمل الجماعي بروح الفريق الواحد، والاقتداء والتعلم.

والصداقة سلوك يرتقي مع الإنسان ويتطور، فهي في مرحلة الطفولة لعب جماعي، وتعلم وشعور بالأمن، وفي مرحلة المراهقة سلوك اجتماعي ومحاولة للبحث عن دور في الحياة والمجتمع، وفي مرحلة الشباب الباكر ربما تتكون أهم صداقة العمر التي تمتد عادة طوال حياة الإنسان، وتكون أساساً للعمل المشترك والمصاهرة والنشاط الاجتماعي والتطوعي.

حب الحياة

تنشأ الفضائل الاجتماعية وقيم الاعتدال في بيئة عامة من قيمة أساسية كبرى وهي «حب الحياة» وبغير هذه القيمة تكون الحياة نفسها عرضة للتناقض والاضطراب، ففي سعي الإنسان لأجل حياة جميلة جديرة أن تعاش يسعى إلى تطوير الصداقة والمدن والأعمال، ونبدأ بتنظيم وتحسين مواردنا وعلاقاتنا ومؤسساتنا وأعمالنا والتشريعات الناظمة لها وثقافتنا وقيمنا على أساس فن الحياة، كيف نعيش حياتنا، كيف تكون أفضل؟ كيف نحسنها باستمرار؟ فننشئ المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية في الدولة والمجتمع وفرديا على أساس ما يجعل حياتنا أفضل!

ونحن نتجنب المخاطر والأذى، ونؤدي الاعمال والواجبات الخاصة والعامة والتطوعية ونعيش حياتنا ونمارس هواياتنا وعلاقاتنا من عمل ومصالح وزمالة وصداقة ونلتزم نحو أسرنا وذوينا والمصالح العامة والسلوك الاجتماعي القويم وأسلوب الحياة الجميل ونشارك في الحياة العامة واليومية ونبذل وندخر بدافع الحب، حب الحياة والذات والناس والأبناء والجمال والخير، الحب المنشئ للمسؤولية والالتزام والاحترام والمعرفة.

حب الحياة قيمة أساسية عليا وحاكمة على الأفكار والسلوك والمنظومة العامة للأفراد والدولة والمجتمع وفي غياب هذه القيمة لا يعود للحياة قيمة، ومن ثم لا يكون إبداع وتقدم، بل وتنشأ العيوب والجرائم والمشكلات والأزمات.

المحبة

«سَمِعْتُمْ أَنَّهُ قِيلَ: تُحِبُّ قَرِيبَكَ وَتُبْغِضُ عَدُوَّكَ. وَأَمَّا أَنَا فَأَقُولُ لَكُمْ: أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ. بَارِكُوا لاَعِنِيكُمْ. أَحْسِنُوا إِلَى مُبْغِضِيكُمْ، وَصَلُّوا لأَجْلِ الَّذِينَ يُسِيئُونَ إِلَيْكُمْ وَيَطْرُدُونَكُمْ» انجيل متى

عندما نتحدث عن مواجهة الكراهية بما هي أساس معظم الشرور مثل التطرف والتعصب والإرهاب والعنف والانقسام الاجتماعي؛ فإننا يجب نتحدث عن المحبة، بما هي القيمة الأساسية في مواجهة الكراهية. وقد تقع الأمم في مواجهتها مع التطرف في كراهية الأعداء والمتطرفين، فتصير هي أيضا تمجد الكراهية والعنف، إنها مشاعر حتى وإن كانت موجهة نحو المتطرفين تمضي بأصحابها بوعي أو بدون وعي إلى تقسيم المجتمعات والناس والبلاد؛ فتتحول المواجهة إلى صراع وانقسام سياسي واجتماعي، ويتحول الصراع من كونه صراعا بين الاعتدال والتطرف إلى صراع لا يخلو على جانبيه من التطرف والكراهية.

إن الشعور بالصواب والاعتقاد بالدفاع عنه يدفع صاحبه إلى القسوة وتكوين المبررات الفكرية والأخلاقية لمواجهة الآخر «المخطئ»، وتضيع الرواية الأساسية المنشئة للصراع والمواجهة والمستمدة من مواجهة التطرف والكراهية، إذ لأجل التسامح والمحبة تحدث أعمال تحريض وكراهية وإقصاء وفساد وتضليل، ثم تضيع الغاية النبيلة أو تُنسى، وتنشأ تطرفات متصارعة، أو في عبارة الاعتدال المتطرف في مواجهة التطرف المتطرف!.

ويبدو بديهيا القول إن الصراع يجب أن يرد إلى روايته الأصلية وأن يحافظ المعتدلون عليه في ساحته وغايته المنشئة، وهي قيم الحق والخير والجمال، بما هي

عمليا التمييز بين الحق والصواب والضرر والمنفعة والحسن والقبيح، وبما هي الاعتدال في مواجهة التطرف، والمحبة في مواجهة الكراهية، والتسامح في مواجهة التعصب، والعيش معا في مواجهة الإقصاء ورفض الآخر وتهميشه، والمساواة في مواجهة التمييز والاستعلاء، والتعددية في مواجهة التنميط، والتنوع والاختلاف في مواجهة الإكراه، والفردانية في مواجهة التشابه القسري المفروض على أرواح الناس وإلغاء الخصوصية والإبداع والمبادرة، والقبول بالآخر سواء كان أفكارا أو انتماءات أو أسلوب حياة أو عقائد وأديان أو ثقافات في مواجهة هيمنة الأقوى أو الأغلبية، والمواطنة في مواجهة الروابط والانتماءات الثانوية والفرعية؛ قبلية أو شعوبية او إثنية أو دينية، والكرامة في مواجهة العجرفة وبطر الحق وغمط الناس، والثقة في مواجهة الحق الإلهي أو الطبيعي أو الطبقي المزعوم، والعقلانية في مواجهة الوصاية.

يؤكد اريك فروم (15) أن الحب «فن» يقتضي معرفة وبذل جهد، وليس إحساسا باعثا على اللذة، وأن ممارسة هذا الإحساس مسألة ترجع إلى المصادفة، وأنه شيء «يقع» الإنسان فيه إن كان محظوظا. وإذا أردنا أن نتعلم كيف نحب، فعلينا أن ننطلق بالطريقة نفسها التي ننطلق بها إذا أردنا أن نتعلم أي فن آخر؛ كالموسيقى والرسم، أو النجارة، أو الطب، أو الهندسة.

إن تعلم أي فن يحتاج إلى المعرفة النظرية، وإتقان المهارات العملية المتعلقة به. وعلى هذا الأساس، يشغل فروم كثيرا بفهم وتقديم «نظرية الحب». فالإنسان موهبته العقل، الحياة التي تعي ذاتها: أن لديه وعيا بنفسه وبرفاقه وبماضيه وبإمكانات مستقبله. هذا الوعي بالنفس باعتبارها ذاتية مستقلة؛ الوعي باتساع حياته القصية؛ الوعي بأنه قد ولد بدون مشيئته، وسوف يموت ضد مشيئته؛ الوعي بأنه سيموت أمام أولئك الذين يحبونه، أو أن أولئك الذين يحبونه سيموتون أمامه؛ الوعي بوحدته وانفصاله؛ والوعي بعجزه أمام قوى الطبيعة والمجتمع. كل هذا يجعل من وجوده المنفصل المفكك سجنا

لا يطاق، وقد يصاب بالجنون إذا لم يستطع تحرير نفسه من هذا السجن وينطلق، ويوحد نفسه بشكل أو بآخر مع الناس؛ مع العالم الخارجي.

الثقة

يعد كتاب المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما «الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في الرخاء الاقتصادي» من أهم المراجع التي يستشهد بها على الوجهة الاجتماعية للاقتصاد العالمي. ويؤكد فيه على أهمية الفضائل الاجتماعية والأخلاقية وبخاصة في مرحلة يشكل رأس المال البشري المورد الأساسي للأعمال والتقدم. هكذا فإن رأس المال الاجتماعي بما هو الأخلاق الحميدة يصعد اليوم كأساس للتقدم وحلا للأزمات والمشكلات المعاصرة. ويقول فكوياما إن الثقافة تؤثر بقوة وفاعلية في الاقتصاد وفي حياة الناس ومواردهم وأعمالهم، ولا يمكن عزل الاقتصاد عن القيم والأخلاق وتأثيرها على الأسواق والأعمال والسلع كما أسلوب الحياة، وعلى سبيل المثال لا يمكن لنشاط اقتصادي أن يستغني عن قيم التعاون والتكافل الاجتماعي، سواء كان هذا النشاط مؤسسة صغيرة أو مصنعا ضخما، ونحتاج جميعا إلى الشعور بالرضا في أعمالنا وتواصلنا وعلاقاتنا في العمل والحياة، وهذا الرضا مستمد أساسا من الرغبة الإنسانية العميقة بالاعتراف وتحقيق الذات.

والإنسان في حاجته للعمل والمال لا يحتاجهما فقط لتحقيق حاجاته الأساسية من الغذاء والمأوى والكساء لكن أيضا لأجل هويته وكرامته ومكانته في المجتمع، هكذا فإن الاقتصاد يشكل حزءا أساسيا من الحياة الاحتماعية، ويتأثر تأثرا مباشرا بالقيم والمعايير والالتزامات الاخلاقية والعادات والتقاليد والأعراف التي تحدد وجهة المجتمع وهويته، ومن ثم فلا يمكن تحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادي من غير تقدم اجتماعي ثقافي. (16)

إن تردي مستويات الثقة وتدهور قيم التواصل الاجتماعي يظهران بوضوح حالات

ومؤشرات الجرائم والعنف، والتفكك الأسري، وضعف المؤسسات الاجتماعية الوسيطة مثل النقابات والنوادي والجمعيات الخيرية وعلاقات الجوار في الأحياء السكنية، والشعور العام بغياب القيم المشتركة والصلات الاجتماعية وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى نفقات إضافية زائدة على الأمن والعمل المؤسسي.

وبالطبع فإن القانون والعقد التجاري والعقلانية الاقتصادية توفر كلها أسسا ضرورية لكن غير كافية لاستقرار المجتمعات ما بعد الصناعية وازدهارها، فلا بد أن تمتزج بقيم التكافل الاجتماعي والالتزام الاخلاقي والثقة المتبادلة، والإحساس بالواجب تجاه المجتمع، وهي خصال تنبع من العادات والتقاليد الاجتماعية وليست مفارقات تاريخية لا مكان لها في المجتمع الحديث، بل هي شروط لازمة وضرورية لنجاحه. فلم تتحقق أعلى درجات الكفاءة الاقتصادية بالضرورة بواسطة أفراد عقلانيين وأنانيين، بل عبر جماعات من الأفراد استطاعوا العمل معا بكفاءة وفعالية، نتيجة وجود مجتمع اخلاقي مسبق يحضهم على التواصل والاجتماع. (17)

يتميز رأس المال الاجتماعي أنه يوجد ويتحرك عبر آليات ثقافية متعددة مثل الدين والتقاليد والعادات التاريخية والأعراف. وبينما تعدّ العقود الرسمية والمصلحة الذاتية من الأسس المهمة للتجمع البشري، إلا أن أكثر المؤسسات فاعلية وكفاءة تعتمد على مجتمعات تتبنى معايير أخلاقية مشتركة، ولا تحتاج هذه المجتمعات إلى عقود رسمية شاملة، ولا ترتيبات قانونية تنظم العلاقات بين أفرادها، لأن هؤلاء أجمعوا منذ البداية على الالتزام بقواعد أخلاقية ومعنوية تشكل أساسا لبناء الثقة المتبادلة في ما بينهم.

لا يمكن اكتساب رأس المال الاجتماعي الضروري لإيجاد هذا النوع من المجتمع الاخلاقي عبر قرار استثماري عقلاني. أي أن الفرد يستطيع ببساطة اتخاذ قرار بالاستثمار في احد الأشكال التقليدية من رأس المال البشري، مثل الدراسة في كلية من الكليات، أو التدريب في أحد المعاهد المتخصصة ليكون على سبيل المثال ميكانيكيا

أو مبرمجا، وذلك بمجرد الذهاب لى المكان المناسب لتنفيذ قراره، خلافا لذلك يتطلب اكتساب رأس المال الاجتماعي ترويضا وتعودا على الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمجتمع، كما يتطلب اكتساب مجموعة من الفضائل مثل الإخلاص والأمانة، فضلا عن ذلك يجب على الجماعة تبني مجموعة من المعايير المشتركة قبل أن يصبح بالإمكان تعميم الثقة بين أعضائها. بكلمات أخرى لا يمكن الحصول على رأس المال الاجتماعي بمجرد إعطاء الأفراد حرية التصرف كما يحلو لهم، فهو مؤسس على انتشار فضائل اجتماعية لا فردية، واكتساب الميول نحو التواصل الاجتماعي يفوق في صعوبته اكتساب النزوع نحو الأنواع الأخرى من رأس المال البشري، إلا أن حقيقة اعتمادها على العادات والتقاليد الأخلاقية تضاعف من صعوبة تعديلها أو تدميرها. (18)

إن لرأس المال الاجتماعي تبعات تؤثر إيجابا في طبيعة الاقتصاد الصناعي الذي سيتمكن المجتمع من إقامته، ولو انتشرت الثقة بين جميع القائمين بأي مشروع تجاري نتيجة اشتغالهم وفق مجموعة مشتركة من المعايير الأخلاقية فسوف تنخفض تكاليف الأنشطة الاقتصادية، وسوف تتحسن قدرة المجتمع على ابتكار أشكال تنظيمية جديدة، لأن المستوى المرتفع من الثقة سيسمح بظهور مجموعة واسعة ومتنوعة من العلاقات الاجتماعية. وفي المقابل فإن الجهاز القانوني الذي يعمل بديلا للثقة يزيد التكاليف، حيث يفرض فقدان الثقة في المجتمع نوعا من الضريبة على جميع أشكال النشاطات الاقتصادية، وهي ضريبة تعفى من دفعها مجتمعات الثقة العالية.

وخلافا للمجتمعات الأسروية (الثقة بالأقارب والتضامن معهم والعكس مع الغرباء) تتميز مجتمعات الثقة العالية مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية بوجود درجة عالية من الثقة الاجتماعية المعممة، ومن ثم بنزعة قوية عفوية نحو التواصل الاجتماعي. ولذلك فقد تأسست في مجتمعات الثقة العالية شركات عملاقة، لكن في مجتمعات الثقة الأسروية فقد ظلت الشركات ذات طابع عائلي وأقل حجما.

يعكس تعريف الثقافة بأنها وعي الذات وما يتصل بذلك من أفكار وقيم وعادات وتقاليد واتجاهات وآداب وفنون قدرة الثقافة ودروها على التقييم والتأثير في الحياة والموارد، لكن بما هي وكما يعرفها المفكر الانثروبولوجي كليفود غيرتز (1926 – 2006) بأنها نمط من المعاني ينتقل تاريخيا ويتجسد في الرموز، وهي نظام دلالي من المفاهيم المتوارثة مصوغة في أشكال رمزية يستخدمها الناس أدوات اتصالية، يؤبدون بها ويطورون معارفهم عن الحياة ومواقفهم تجاهها؛ تكون نظاما اجتماعيا اقتصاديا يحافظ على حماية حياة الأمم ومصالحها، وفي ذلك فإن أهم العادات التي تدخل في تكوين الثقافات لا تتصل إلا بعلاقة واهية بطريقة الأكل وتسريحة الشعر، لكنها مرتبطة بمجموعة القواعد والمبادئ الأخلاقية التي تنظم بها المجتمعات سلوك أفرادها، وهو ما عبر عنه الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه بـ «لغة الخير والشر» التي يستخدمها الناس، وبالرغم من تباين الثقافات وتنوعها إلا أنها تعمل جميعا على تقييد الدوافع الأنانية في شخصية الإنسان بطريقة ما عبر تأسيس مجموعة من القواعد والأحكام الأخلاقية غير المكتوبة، ومع إمكانية التأكيد على أن القواعد والمبادئ الأخلاقية لست سوى نتيجة خيار عقلاني مدروس بعناية، يقارن فيه المرء مبادئه الأخلاقية مع البدائل المتاحة، إلا أن أكثرية البشر لا يفعلون ذلك، فقد تربوا على وتعلموا اتباع القواعد والأحكام الأخلاقية لمجتمعهم بالتعود عليها في العائلة والمدرسة ومن الأصدقاء والجيران. (19)

تتصح العلاقة الوثيقة بين الفضائل الأخلاقية وبين جملة العادات والطباع السائدة في مفهوم الشخصية، إذ يستطيع المرء بسهولة أن يستفتي أو يحكم عقله لمعرفة ما هو صواب فيفعله، لكن الشخص الخلوق بطبعه هو وحدة القادرة على فعل ما هو صواب تحت الظروف والتحديات الصعبة كلها، يقول أرسطو تتشكل طباعنا الاخلاقية نتيجة الأفعال والنشاطات التي قمنا بها واعتدنا عليها، ولهذا يعد ما تعلمناه منذ الضغر أمرا بالغ الأهمية. ويرى فيبر أن الثقة التي تشكل عاملا حاسما في الحياة الاقتصادية قد انبثقت

تاريخيا من العادات والتقاليد والأعراف الدينية، ولم تكن محصلة للحسابات العقلانية.

لا يمكن ان نعيش حياتنا اليومية دون التصرف وفقا لجملة من العادات الثقافية التي لا علاقة لها بالعقلانية والمنطق، إذ لا يملك المرء الوقت ولا النية لاختيار بدائل عقلانية في جميع القرارات التي يتخذها في حياته. ولأن الثقافة تتعلق بالطبيعة الأخلاقية تتغير ببطء؛ أبطأ من تغير الأفكار، وعلى سبيل المثال فقد تغيرت الدول من الشيوعية الى الديمقراطية واقتصاد السوق، لكن ظلت ثقافات وعادات سائدة مخالفة لما ينادي به الناس ويصوتون لأجله.

لا شك ان البشر أنانيون في الجوهر يسعون بأسلوب عقلاني وراء مصالحهم الذاتية، كما يقول الاقتصاديون، لكنهم يمتلكون أيضا جانبا معنويا وأخلاقيا يشعرهم بالتزاماتهم تجاه الآخرين، وهو جانب تتقاطع أهدافه في كثير من الأحيان مع غرائزهم الأنانية، وكما يوحي مدلول مصطلح «الثقافة» ذاته تنشأ اكثر القواعد الأخلاقية تطورا التي يعيش الناس حياتهم تبعا لها عبر التقاليد والتكرار والعبر والأمثلة، وقد تعبر هذه القواعد عن عقلانية عميقة قادرة على التكيف، حيث تساعد على الوصول إلى الغايات الاقتصادية العقلانية، أو تكون نتاجا لقبول عقلاني عند قلة من الأفراد. لكنها تنتقل من جيل إلى جيل في هيئة عادات اجتماعية غير عقلانية، تضمن هذه العادات بدورها ألا يتصرف البشر دائما باعتبارهم أفرادا عقلانيين يسعون جهدهم وراء منفعتهم الأنانية فقط كما يفترض الاقتصاديون.

يلاحظ فوكوياما أن اليابان تمثل نموذجا رائدا لأمة حققت أعلى درجات التقدم الاقتصادي والعلمي وفي الوقت نفسه فإن اليابانيين يغلب عليهم الالتزام الديني والاجتماعي والتمسك بالثقافة والتقاليد الراسخة والقديمة في المجتمع الياباني. ومن المدهش في الحالة اليابانية القدرة على الجمع بين الفردية والجماعية، والدور الواسع للقطاع الخاص والاحترام الكبير للدولة والنظام الحكومي، فالدولة في اليابان تؤدي دورا قليلا في

الاقتصاد، وبرغم ذلك تتمتع اليابان كما يصفها فرنسيس فوكوياما بمستوى متقدم من التفاعل الممتيز بالبراعة والمهارة بين الحكومة والشركات الكبرى في اليابان، والتعبير المألوف «الاندماج الياباني بين الحكومة والشركات» أبلغ ما يصف هذه العلاقة، إذ تبلغ درجة التعاون بين الوكالات الحكومية والشركات الخاصة حدا متقدما على دول العالم بحيث يصعب التفريق بين القطاع العام والقطاع الخاص، لقد أكد المراقبون مرارا على أن في الحياة الاقتصادية اليابانية عنصرا قوميا تفتقده الدول الغربية، فحين يذهب المدير التنفيذي الياباني إلى العمل فإنه يبذل أقضى جهده في سبيل مجد ورفعة الأمة اليابانية كما يبذل جهده لأجل نفسه وعائلته وشركته.

ويدعم المجتمع الياباني شبكة واسعة من المؤسسات التطوعية التي تنشط في المجالات الدينية والفنية والحرف التقليدية، ومن الملفت أنها جماعات تشبه العائلات في تراتبيتها وروابطها القوية بين المعلمين (المرشدين) والمريدين، لكنها لا تعتمد على صلات القرابة، بل على العضوية التطوعية

ويعد اليابانيون من الشعوب المتدينة، فهم يتبعون ديانة الشنتو والبوذية، وبعضهم اعتنق المسيحية، ويدعمون شبكة واسعة من المؤسسات الدينية، ويمثل الرهبان ومريدوهم قوة اجتماعية تاريخية ومؤثرة في اليابان، كما تملك اليابان نظاما متماسكا من الجامعات الخاصة التي أسسها أغنياء ومنظمات دينية. (20)

التطوع

تشكل اقتصاديات العمل التطوعي جزءا مهما ومؤثرا في الاقتصاد العالمي، ويشارك فيها حوالي مليار شخص، وبالإضافة إلى أبعادها الإنسانية وما تمنحه للأفراد والمجتمعات من معنى كبير فإن العمل التطوعي في الحقيقة يمثل مدخلاً أساسيًّا لا يمكن الاستغناء عنه في جميع الأحوال في التشكلات الاجتماعية والسياسية والاختيارات الطبيعية للنخب والقادة المحليين والاجتماعيين، وعلى أساسه يتقدم المواطنون غالبًا في مجتمعاتهم وبيئتهم التي يعملون ويعيشون فيها، ذلك أنه وببساطة درجت الأمم في التاريخ والجغرافيا أن تقدم الناس على أساس الأكثر قدرة وحرصًا على خدمتها، وفي التراث العربي والإنساني أيضًا أن سيد القوم خادمهم، وهي مقولة تعني أن من يسود جماعة يجب أن يخدمها، أو أن من يخدم جماعة يصبح سيدها.

العمل التطوعي مكون أساسي في العمل العام والمشاركة والإنتاج، ولا يمكن الاستغناء عنه، ولا تقف قيمة العمل التطوعي عند نتائجه المباشرة، ولكنه ينشئ متوالية من العمل والإنجاز والإبداع تضاعف قيمته. فالشباب الذين يقومون بصيانة مدرسة الحي، لم يحسّنوا فقط وضع المدرسة، وإنما أنشأوا بيئة جميلة محفزة وإيجابية لكل الطلاب والطالبات والمواطنين، للمحافظة على المرافق العامة والانتماء إليها؛ وتكونت لديهم خبرات متقدمة في احتياجات المجتمع والتعليم، يمكن أن يحاوروا على أساسها المسؤولين في التربية والتعليم، والشركات، وأصحاب الأعمال والمهن؛ لتطوير التعليم والرقابة عليه أيضًا. وهم امتلكوا كذلك خبرات قيادية في العمل مع الفريق، تساعدهم في أعمالهم الأخرى، وتزيد قدراتهم وإبداعهم، وتؤهلهم أيضًا لأن يكونوا قادة محليين واجتماعيين، قادرين على المنافسة والمشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية والنقابية، ومنظمات المجتمع المدني والأندية.. وعندما يرتقون في الحياة والعمل سيكون لديهم رصيد

وخبرات وشعور نبيل بالمسؤولية، تساعد في تطوير مجتمعاتهم وبلدهم.

ويساعد العمل التطوعي الدول والمجتمعات في إقامة حراك اقتصادي اجتماعي إبداعي يحقق التماسك والتطور، وينشئ إجابات واقتراحات حول الهواجس والأسئلة الإصلاحية والتنموية؛ كيف تتشكل قيادات جديدة تحمل الإصلاح، وتكتسب ثقة المجتمعات والمواطنين؟ كيف يتحول قادة المبادرات الاجتماعية والاقتصادية إلى رواد في مجتمعاتهم وأعمالهم وفي الأسواق والمصالح أيضًا، وكيف ننشئ قاعدة اجتماعية واسعة للإصلاح والتنمية في المجتمعات والمدن والبلدات وبين الشباب وطلبة المدارس والجامعات لأننا بذلك نجعل التنمية والحياة الكريمة ملهمة للناس وتجمعاتهم وقدرتهم على التماسك وإدارة احتياجاتهم بأنفسهم، وبأقل كلفة وأفضل فاعلية، كيف نقدم إلى الدول والمجتمعات رؤساء وأعضاء مجالس بلدية على أساس خدمتهم التطوعية؟ وكذلك الأمر في الجمعيات والمؤسسات والاتحادات المهنية والعمالية والأعمال والمصالح، وبذلك فإننا نجعل العمل التطوعي أساسًا للثقة والتقدم المهني!

كيف تتحول هذه المبادرات إلى برامج وتنافس اجتماعي وجدل في الحياة اليومية بين المواطنين بعضهم بعضًا ومع الحكومة والشركات، ويمكن أن تنشئ وتطور كثيرًا في حياة الناس ومرافقهم ومؤسساتهم المجتمعية والتعليمية؛ مكتبات عامة، مكتبات للأطفال، حدائق، برامج ومؤسسات رياضية وتعليمية وثقافية، تطوير وتفعيل مصادر الطاقة والمياه في محيط وأفق الحي أو البلدة أو المنطقة؟ المنظمات الثقافية والاجتماعية الناشطة في الواقع وفي شبكات التواصل حول حقوق الإنسان والمساواة والعدالة والحريات وحماية المستهلك وحماية البيئة، ودعم الفئات الاجتماعية الخاصة من الأطفال وكبار السن والمرضى، والناشطون في المسرح والسينما والموسيقى والإبداع الفني والثقافي.. وهذه المبادرات وما يحيط بها من تفاعل اجتماعي وإعلامي وجدل عام يمكن أن تؤثر في السياسات العامة للدول والأسواق، ويمكن أيضا أن تضيف إلى

النخب والقيادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فئة جديدة وملهمة من الفنانين والشعراء والمعماريين، فهؤلاء بمشاركتهم الملهمة للعمل التطوعي يتحولون إلى قادة يمكن استثمار تقدمهم العام في التأثير في السياسة والأسواق أو المشاركة فيها بالفعل.

ويمكن تطوير المبادرات إلى أسواق وفرص عمل حقيقية ومنتجة ودائمة، مثل المهن والأعمال المتصلة بالحياة اليومية والأعمال والخدمات المحيطة بها في التعليم والرعاية الصحية والطاقة والحرف الأساسية المتصلة بحياة الناس اليومية، كالتزيين وجلساء الأطفال والحضانات وخدمات المنازل، وهكذا تطور المبادرات الطوعية إلى حرف وأسواق عمل منتجة، ثم يتحول المشاركون فيها إلى قادة ونشطاء اجتماعيين يضيفون معنى إلى حياتهم وشعورًا بالرضا والتكامل الاجتماعي، وقد يتقدم بعضهم في القيادة الاجتماعية والاقتصادية، فيمكن أن نجد من هؤلاء أعضاء في المجالس البلدية والأندية والمؤسسات والبرامج الثقافية والفنية.

وهكذا فإن العمل التطوعي وإن كان يبدأ بمبادرات غير ربحية فإنه يتحول إلى منظومة اقتصادية اجتماعية ومتوالية منشئة لحلقات صاعدة في التنمية، كما أنه (العمل التطوعي) ينشئ حلقة وصل لا يمكن الاستغناء عنها بين الموارد والتشكلات الاجتماعية والثقافية حولها، وتزيد في الموارد وتجددها.

اتجاهات ضد التقدم .. القسوة والتعصب والكراهية

«تلوا باطلا وجلّوا صارما وقالوا أصبنا؟ فقلنا نعم» أبو العلاء المعري

يناقش هذا الفصل اتجاهات القسوة؛ بما هي التطرف والشرور التي يمارسها الإنسان (دول أو مجتمعات أو مؤسسات أو جماعات ومنظمات أو أفراد) بحق أخيه الإنسان معتقدا أن ما يفعله صواب أو ضروري أو دون شعور بالخطأ.

يوضح كاس ر. سينشتاين في كتابه «الطريق إلى التطرف، اتحاد العقول وانقسامها» كيف يظهر التطرف والاستقطاب بين الأفراد في حياتهم الاجتماعية، ليس فقط في التنظيمات الدينية، وإنما في كل التجمعات بدءا من مجالس الإدارة حتى المجالس النيابية، حيث تعمل المناقشات والمداولات العلنية على دفع العقول إما إلى الاتحاد والانقسام في ميول تطرفية ظاهرة، وكيف يكوّن الأفراد اتجاهاتهم ومعتقداتهم وكيف يغيرونها، والظروف التي تتغير في ضوئها. ويصل في تحليله إلى أن مواجهة التطرف تكون في التنوع والتعدد لحياة الأفراد والشعوب.

إن الجماعات تنشئ سلوكا جمعيا موحدا مختلفا عما يمكن أن يسلكه الفرد، يصدق ذلك على جماعات المراهقين، والأصدقاء، والجماعات الدينية المتطرفة والإرهابية، والمستثمرين، وأفراد الشرطة، وهيئات المديرين، والجيران، والمعارضين السياسيين، والنقابات العمالية، وجماعات العقارات والتنظيمات الريفية، والأحزاب السياسية، والهيئات التشريعية حركات التحرر، ويعتبر هذا من أفضل وأسوأ ما يصيب الحياة الاجتماعية بسبب ديناميات الجماعات التي يقتنع بمقتضاها أعضاء الجماعات بالأفكار والاتجاهات الجديدة.

تميل الجماعات إلى الحدود القصوى للتطرف، ومن المعتاد أن ينتهي أعضاء الجماعة الذين يتشاورون فيما بينهم إلى مواقف متطرفة داخل الاتجاه العام للجماعة نفسه أكثر مما كانت عليه ميولهم قبل أن يبدأ هذا التشاور. لماذا يميل الأفراد المتشابهون إلى التعصب أو المبالغة؟ ومتى تظهر أفعالهم تلك؟ ترتبط الإجابة بنطاق واسع من القوة الهائلة للسلطات وطبيعة البشر، والتفكير الجماعي، والتيارات الاجتماعية التي تتحرك من خلالها مجموعات كبيرة من الأفراد في اتجاهات جديدة فيما يتصل باستثماراتهم واختياراتهم السياسية وقناعتهم الدينية.

تصبح آراء الناس أكثر تطرفا لمجرد تأكيدها لوجهات نظرهم الأولية ولتعزيزها ولأنهم أصبحوا أكثر ثقة بعد التعلم من وجهات نظر شاركوا الآخرين فيها، والكثير مما نعتقد فيه أو نحبه أو نكرهه في الحياة اليومية يتأثر بتبادل المعلومات والتواصل. وبطبيعة الحال فإن الأفراد حينما يبدأون انطلاقا من وجهة نظر متطرفة ويوضعون في جماعة من الأفراد ذوي التفكير المتشابه، فمن المرجح أن يغالوا في التطرف.

ويلاحظ أنه في الجماعات (الدينية أو القومية أو النقابية أو التجارية أو الطبقية أو السياسية، أو القرابية، ..) يميل المتطرفون الى التحرك والفاعلية ويميل المعتدلون الى العزلة والخروج من الجماعة، وتميل المجموعات الى الفهم المتحيز، فينقص الأعضاء من أهمية الآراء غير الملائمة لهم بوصفها آراء ساذجة أو غبية، ويجدون أن الآراء الملائمة لهم ذكية ولائقة، ومن ثم يزيدون تشددا. (21)

وقد أصبح بديهيا القول إنه من الوسائل الواقعية لإنشاء جماعة متطرفة أو طائفة دينية من أي نوع؛ فصل أو عزل الأعضاء عن بقية المجتمع، فصلا ماديا أو سيكولوجيا، وخلق إحساس بالشك في من هم من غير أعضاء الجماعة.

ويذكر سينشتاين نقطتين يصفهما بأنهما جوهريتان؛ كلما تحركت دافعية الأفراد نحو

تكوين اهتمام من أجل شهرتهم الخاصة، فإنه من غير المحتمل أن يتغيروا بسبب المعلومات أو الآراء الجيدة، وفي هرب الناس وخوفهم من العزلة فإنهم يتكيفون مع الجماعات التي يجدون أنفسهم فيها أو يمكن أن ينتموا إليها. وفي ذلك ينشئون مواقفهم كما يتوقع منهم أو كما يعزز انتماءهم وموقعهم في الجماعة. (22)

القسوة

القسوة كما تعرفها أستاذة علم النفس بجامعة اكسفورد؛ كاثلين تايلور في كتابها «القسوة: شرور الإنسان والعقل البشري» سلوك ذاتي متعمد غير مبرر يسبب الأذى والمعاناة والألم لشخص بريء أو لا يستحق ذلك، وغالبا ما يكون لا يثير الاستنكار أو الرفض تجاه مرتكبي الفعل في أوساط وجماعات ودول معينة، وقد تتضمن القسوة عدوانا جسديا أو إهانة وإيلاما تجعل المستهدفين يعانون حسيا أو نفسيا أو معنويا. والقسوة مفهوم أخلاقي، فمن يقدم على إيذاء الغير لا بد أن يبرر أفعاله. (23)

تشمل القسوة كل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بشرور الإنسان من غير مبرر، مثل الكراهية والتعصب والتطرف والإرهاب والحرمان والتمييز العنصري بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو الجنس او الهوية، والحقد والحسد والظلم. وربما يكون تعبير «القسوة» هو الأكثر دقة في وصف الشرّ الإنساني وإن كانت الكلمة مألوفة ومستخدمة على نطاق واسع مختلف عن مقصودها في هذا الكتاب، إذ هي «القسوة» أكثر دقة وشمولا من «الوحشية» فالوحشية تتضمن سلوكا غريزيا بعضه مبرر ومفهوم، أو «الإرهاب» لأنه يقتصر على فعل العنف وإن كان مستمدا من الكراهية والتطرف، وأكثر شمولا من «الكراهية» لأنه مفهوم يقتصر على المشاعر والمواقف النفسية والفكرية والأيديولوجية

ولا يصف الأفعال والممارسات.

في فهم القسوة (ويشمل ذلك بطبيعة الحال الكراهية والتطرف) تقول تايلور: يمكن ملاحظة عدة أنواع من التفسيرات عن سبب القسوة، والقوى والضغوط الاجتماعية والثقافية: الرفاق، وطلب الإذعان والطاعة، والأيديولوجيات، والخرافات، والأنماط والتغيرات الاقتصادية المفاجئة، والدوافع البيولوجية، والمخدرات والهرمونات، والبرامج الدفينة للاستجابة للتهديد، .. و»ظلال الأسلاف» التي تمثل حاجتنا ونزوعنا للتنافس ولعزل الغير/الآخر. (24)

التطرف والتعصب

تتشكل الكراهية (ويتبعها التحريض والتعصب والعنف بطبيعة الحال) عندما تقدم الأفكار والآراء على أساس من الامتلاء بالشعور بالصواب والحق، وأن الآخر مخطئ وباطل، وعدم القدرة على إدراك وملاحظة معقولية أو احتمال معقولية الآخر، وخطأ أو احتمال خطأ الذات.

وفي عالم «التطرف الإيديولوجي» تنشئ المبادئ الدينية أو الايديولوجية اعتقادا بحق كل صاحب فكرة أن يتحرك لفرضها على الناس أو محاسبة الناس على أساسها، من دون اعتبار لاحتمالات الصواب والخطأ لدى الذات أو لدى الآخر، ومن دون اعتبار لدور المؤسسات والقوانين الناظمة لحياة الناس وعلاقاتهم؛ ماذا عن تعدد الأفكار والمفاهيم واختلافها؟ ففي سعي صاحب كل فكرة لتطبيقها على الآخرين ومحاسبتهم على أساسها، يتحول الفهم الديني أو الاجتماعي أو السياسي إلى صراع وعنف اجتماعي، يمتد إلى الأسر والزملاء والأصدقاء والجيران والأقارب، وبخاصة مع مفاهيم وأفكار ومقولات من دون تمييز في أهميتها وصحتها ومستواها ومعناها تشجع على

الغضب والمفاصلة والكراهية بسبب الاختلاف في الرأي والفكر والمعتقدات.

ويضاف إلى ذلك تقديس التراث والتاريخ والتجارب الحضارية والفقهية بلا تمييز بين الأصول والفروع واحتمال الخطأ، أو من دون تمييز بين الدين والخطاب الديني وبين النصوص وفهمها ومعانيها المتعددة المحتملة، .. إن الأكثر أهمية من تعليم الاعتدال والتنوير هو تعلم مظنة تعدد الصواب واحتمال الخطأ دائما.

العنف

«صوت دم أخيك صارخ إلى من البرية» سفر التكوين

«.. من قتل نفسا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا» سورة المائدة

تؤسس جريمة قتل الإنسان لأخيه الإنسان لمنظومة عميقة في الذاكرة والثقافة الإنسانية، فقد تأسست قيم احترام وتقدير الحياة الإنسانية، وفي المقابل ظهر عنف الإنسان تجاه أخيه الإنسان باعتباره شرّا وقسوة، ولسوء الحظ فقد تطور العنف مع تطور الحياة الإنسانية، من القتل والاعتداء ثم الحروب بين الأمم، إن الحقيقة المؤسفة هي أن الحرب كانت نتاج الحضارة الإنسانية وتقدمها المادي، فقد طور الإنسان أدوات السلاح والقتل والدمار، كما طورت الدول الجيوش، وحظيت الحروب والمجالات والتقنيات العسكرية باهتمام كبير، وخصصت لها أولويات في الميزانيات والموارد، وفرغ لها أفضل العقول الإنسانية في العلم والتنقية والإدارة والتخطيط.

وصعدت في السنوات الأخيرة الجماعات والعمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين، واجتذبت عددا كبيرا من المؤيدين في عالم المسلمين، وتعرضت دول ومجتمعات

كثيرة للحروب الأهلية والانقسامات الاجتماعية العميقة، كما استهدفت مؤسسات ومنشآت وفئات من المواطنين بالقتل والخطف والاستعباد.

وشهد العالم مجموعة من عمليات الإبادة والتهجير على أساس عرقي أو ديني، كما حدث في البلقان، ورواند وبوروندي وبورما، يوجد اليوم أكثر من 60 مليون مهجر من بلادهم، معظمهم من المسلمين.

ربما يكون العالم قد نجح في وقف الحروب بين الدول، وبالنسبة للغرب فقد كانت الحرب العالمية الثانية آخر الحروب، لكن صعدت الحروب الأهلية والعنف المسلح الذي تشنه جماعات أيديولوجية أو قومية وإثنية، وكانت حصة العالم الإسلامي من الإرهاب كبيرة، سواء في أهداف العمليات الإرهابية التي كان معظمها في الدول الإسلامية، أو المنفذين الذين كانوا ينتمون إلى جماعات إسلامية متطرفة.

وفي تطور أدوات وتكنولوجيا السلاح تمكن الإنسان من التوسع في أعمال القتل والحروب والإبادة، وقد شهد القرن العشرون حروبا طاحنة قتل فيها عشرات الملايين، كما حدثت مجازر وعمليات إبادة واسعة استهدفت فئة من الناس بسبب أعراقهم أو أديانهم، مثل إبادة مئات آلاف الأرمن في الدولة العثمانية التركية في أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) وعمليات إبادة اليهود في ألمانيا والبلاد التي سيطر عليها النازيون الألمان في أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) وتعرض مئات آلاف الصينيين للقتل والاغتصاب والتهجير على يد القوات اليابانية في العام 1937 ومات الملايين في الاتحاد السوفيتي في أثناء حكم ستالين بسبب التهجير والمجاعات والاعتقالات الجماعية، وقتل أكثر من مليون جزائري في فترة الاحتلال الفرنسي (1830 – 1962) وقتل حوالي مليون إنسان من شعب التوتسي في رواندا عام 1994 على يد الأغلبية من شعب الهوتو، وأعدم ومات أكثر مليوني كمبودي بين عامي 1975 – 1979 على يد نظام السياسي (الخمير) بقيادة بوت، وقتل مئات الآلاف من

الكرد ودمرت قراهم في العراق، وقتل حوالي مائة ألف بوسني في العام 1992 على يد قوات الصرب، وتعرضت آلاف النساء للاغتصاب.

وشهد العصر الحديث عددا كبيرا من الثورات المسلحة التي أدت إلى تغيير في الأنظمة السياسية والحدود للدول، مثل الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، والثورة الصينية بقيادة ماو عام 1949، وقد احتلت أوروبا أكثر من ثلاثة أرباع العالم في الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والعشرين، وتغيرت في أثناء ذلك خريطة العالم، فذهبت دول وحضارات وظهرت أخرى.

الظلم

يعني الظلم في لسان العرب وَضْع الشيء في غير موضِعه، والظُّلْم المَيْلُ عن القَصد، والعرب تَقُول: الْزَمْ هذا الصَّوْبَ ولا تَظْلِمْ عنه أي لا تَجُرْ عنه. والظالمون هم المانِعونَ أَهْلَ الحُقوقِ حُقُوقَهم. ويأتي الظلم أيضا بمعنى المعاملة القاسية، وعدم الإنصاف، وضدّ العدل.

ولأغراض الكتاب فإن الظلم المقصود هنا هو الممارسات والأفكار والمعتقدات والمشاعر التي تتقبلها ثقافات وأعراف سائدة وتتواطأ عليها بعض المجتمعات، مثل العبودية، والاتجار بالبشر، وإساءة المعاملة، والتمييز، والعنصرية، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش والحرمان، والتعذيب، ...

كان الرّق أسوأ مظالم البشرية وأخطائها، وللأسف الشديد فقد كان من ثمار التقدم الاقتصادي والتقني، فلم يكن الإنسان يستعبد أخاه الإنسان في عصور ما قبل الزراعة والأسلحة والجيوش والدول والجماعات المنظمة، لكن أيضا ولحسن الحظ فإن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ساعد على إلغاء الرق والتخلص منه، وهكذا فإن التقدم

الاجتماعي والأخلاقي يظل مرتبطا على الدوام بالتقدم الاقتصادي والتقني، لكنه في محصلته النهائية هو الصراع الإيجابي بين نوازع الخير والشرّ، والحيلولة دون الاستخدام السيء للموارد والتقنيات.

وكان من أسوأ ما فعلته الجماعات الإرهابية مثل داعش وبوكو حرام هو خطف النساء واستعبادهن واستخدامهن رقيقا للترفيه والخدمة أو بيعهن في الأسواق، وذلك في استعادة سيئة وظالمة لتجربة مخجلة من تاريخ البشرية. إن الأمم والمواثيق الدولية تجمع اليوم وتشدد على منع الرّق والعبودية والاتجار بالبشر، والاعتداء على حقوقهم الأساسية، ومنعهم من ممارسة حياتهم وأعمالهم وحقوقهم التي تكفلها الشرائع والأعراف والدساتير والأنظمة الوطنية والدولية.

ومن أنواع الظلم ما يقع على المستضعفين الذين لا يستطيعون ردّ الظلم، مثل الغرباء والأطفال والأيتام وعابري السبيل واللاجئين والمهاجرين وكبار السن والمعوقين والمستخدمين وفئة من أصحاب المهن والأعمال.

ويشمل الظلم أيضا الكائنات الأخرى غير البشرية، مثل الحيوانات والطيور والنباتات والطبيعة والبيئة والهواء، فكل ما له روح وفيه حياة ويتألم لا يجوز إيقاع الألم به، وكذلك ما يؤدي إلى الإضرار بالطبيعة والبيئة وحياة الناس، مثل التلوث، وإفساد الأرض والجو والماء بالفضلات والملوثات والغازات السامة، أو الاعتداء على الغابات والمرافق العامة.

إن المساواة في الحياة المعاصرة تقوم على التطبيق العملي والواضح للعدل كمؤشر صادق للاندماج الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين والمقيمين، على مستوى الإنتاج والاستهلاك والعمل والتفاعل الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن الظلم هو الاستبعاد والحرمان من المشاركة. وبدأ الاهتمام بالاستبعاد الاجتماعي بملاحظة آثار

البطالة والحرمان من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، ثم اعتبرته الأمم المتحدة بأنه الحرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية، كالتعليم والصحة والعمل، وتؤكد الأمم المتحدة في مواثيقها وتقاريرها على خطورة التمييز على التنمية والسلم الاجتماعي، ومنها على سبيل المثال الفروق بين الذكور والإناث أو بين الفئات الاجتماعية في الفرص والمعاملة والميراث والتعليم والصحة، فاللامساواة لست خطأ فقط، لكنها كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية (2018) مصدر خطر، يمكن أن يغذي الكراهية والتطرف، ويقوض أسس التنمية الشامة والمستدامة للجميع، وتلحق ضررا بالغا بالتماسك الاجتماعي(25)

والحال أن فكرة الاستبعاد الاجتماعي هي إعادة تسمية للفقر، إذ لم يعد يعرّف بنقص المال فقط، لكن بنقص القدرة، أو كما يقول أمارتيا سن «فقر القدرة» فمن الواضح اليوم أن ثمة علاقة بين التهميش وبين الأعمال والموارد التي يحوزها الإنسان، أو كما يقول البنك الدولي العجز عن إسماع الصوت والتأثير في السياسات والإنفاق العام.

وتعاني مجتمعات كثيرة من التمييز الطبقي أو الاجتماعي، وبسبب هذه السياسات والثقافات تتعرض فئات واسعة من الناس للاستبعاد والظلم، مثل السود في مجتمعات ذات أغلبية من غير السود، والسكان الأصليون في بلاد غلب عليه المهاجرون المستوطنون مثل السكان الأصليين في القارة الأمريكية قبل استيطانها من قبل الأوروبيين، والسكان الأصليين في أستراليا، ومازال التمييز الطبقي في الهند وجنوب آسيا راسخا برغم حظره قانونيا، وتتعرض الأقليات الدينية والإثنية في بلاد كثيرة للظلم والاستبعاد، مثل الروهينغا في ميانمار (بورما)

وتتعرض أعداد كبيرة من الناس للتعذيب في السجون والمعتقلات وأماكن العمل والإقامة على يد موظفين حكوميين أو خارج سلطات وعلم الحكومات أو بالتواطؤ معها، وقد حظرت الأمم المتحدة التعذيب، ووقعت معظم دول العالم على المعاهدة الدولية

لمناهضة التعذيب (1986) ومعاهدات جنيف لحقوق الأسرى والجرحى والمدنيين في الحروب (1949) فإن تقارير المنظمات الدولية والكتب والروايات والتقارير الصحفية التي تصدر حول العالم تؤكد وجود ممارسات واسعة للتعذيب الجسدي والنفسي والإهانة والاغتصاب؛ تجري في دول ومجتمعات كثيرة. ومن أشهر الكتب التي تحدثت عن التعذيب كتاب «السؤال» تأليف هنري علاق، ويعرض بالتفصيل أساليب التعذيب التي كان يستخدمها الفرنسيون في الجزائر.

التكفير

يؤسس تكفير الناس أفرادا أو جماعات أو أمما أو دولا وأنظمة سياسية للكراهية والعنف وتبرير كل المشاعر والتجاوزات والممارسات المناهضة للضمير الإنساني والشرائع والقوانين، ولذلك يمكن اعتباره أحد أشكال القسوة والكراهية الخطيرة، ذلك أنه في الواقع العملي شكل دافعا قويا لجماعات كثيرة وأعداد واسعة لممارسة الإرهاب والقتل والخروج على القانون، بل وارتكبت باسمه جرائم بشعة جدا، مثل قتل عشرات المصلين في المساجد في سيناء في مصر وفي العراق، وفي المقابل فقد ارتكبت بدافع الكراهية والنفور الديني جريمة بشعة بحق المسلمين في أثناء الصلاة في نيوزيلندا وفي الخليل في فلسطين، وتعرض السياح المستأمنون لجرائم قتل وخطف، كما هجرت أعداد كبيرة من المسيحيين والأزيديين في الموصل شمال العراق على يد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» ووقعت في التاريخ الأوروبي حروب وعمليات واسعة للقتل والتعذيب بسبب الخلاف الديني بين الكاثوليك والبروتستنت، كما حدثت حروب وانقسامات سياسية وصراعات أهلية كبيرة ومحزنة في جنوب آسيا بسبب الخلافات الدينية بين المسلمين والهندوس.

التطرف بما هو نبل يتحول فسادا

يمكن الملاحظة والتقدير في تاريخ اتجاهات السلوك الإنساني والأفكار وتطورها وتحولاتها أنها تتقدم باتجاه مزيد من الازدهار والتحسين في المعرفة والحياة عندما تكون مرتبطة بهدف عملي واضح، وتمعن في الخراب والإضرار عندما ترتبط بأهداف ووعود غيبية أو مثالية غير واقعية، أو لا تحتملها الفكرة المنشئة حتى لو كانت هذه الوعود نبيلة، وعلى سبيل المثال فقد نشأت أعمال السحر والشعوذة في علم الكيمياء ودراسة الطبيعة، ولكن وعود الحصول على الذهب والثراء بمعالجة وفهم خواص المادة المتاحة جعلها تؤول في مرحلة من العجز واليأس إلى الغيب والطلاسم، وبدأت قراءة الأبراج في علم الفلك والحياة؛ ولكن أحلام توظيف العلم في معرفة الغيب والمستقبل جعلها تنفصل عن العلم لتمضي إلى الغموض والدجل. وفي المقابل فإن الطب بدأ استعانة بالغيب والطقوس والرموز لأجل الشفاء من المرض، وقد جعلها هذا الهدف الواقعي النبيل تتغير في سرعة إلى علوم ومهارات وصناعات متقدمة.

وربما يمكن أيضا تطبيق القاعدة وملاحظتها في الأفكار والتجارب السياسية والاجتماعية كما يمكن أيضا الاستعانة بها في تحليل الوقائع واستشراف المستقبل وتقديره، فالأفكار والاتجاهات تمنح مؤشرا يستدل به على نبلها وصلاحيتها للعمل السليم المنتج أو العكس في مدى قدرتها على تصور مشكلات محددة وأفكار عملية واضحة تبين الفرق بين الواقع القائم والهدف الممكن والواجب تحقيقه.

هكذا يمكن الملاحظة كيف تؤول الجماعات الأيديولوجية في و عودها الكبرى إلى تجمعات منفصلة عن الواقع أو مشروعات اقتصادية واجتماعية هي أقرب إلى الوهم والنصب والاحتيال، لأنها ببساطة أرادت بناء وتقديم وعود كبرى وهائلة مستمدة من

التزامات ومعارف أيديولوجية محدودة أو عامة، واستثمرت في هذا الربط بين الازدهار والانتصار وبين أفكار وتطبيقات لا يمكن الربط بينها بواقعية ووضوح، ولم يكن ثمة ما يقال أو يقدم سوى وعود كبرى توافق أحلاما ورغبات لدى الجمهور، ولأنها كذلك فلم يكن ممكنا إثبات خطئها أو أن تشكل إحباطا لدى أصحابها بسبب عدم تحقق الوعود، فالإحباط تنشئه الاحلام الواقعية عندما لا تتحقق، ولكن الأحلام غير الممكنة أو غير الملموسة تظل وعدا أبديا تمنح الأمل على نحو دائم لا يتوقف، ولا تتعرض للمراجعة أو الاختبار طالما ظلت تغذيها مشاعر ورغبات لا يريد أصحابها التخلي عنها.

لكن الجماعات الأيديولوجية أو الاوليغارشية أو النخبوية برغم فشلها في تحقيق الوعود تتحول إلى واقع صلب متماسك، تتشكل حوله مصالح وقواعد اجتماعية وهويات متخيلة، والحال أن الهويات والجماعات لم تكن في يوم من الأيام إلا متخيلة، واكتسبت أيضا الصلابة والديمومة نفسها أعمال السحر والشعوذة وقراءة الأبراج، .. وكذا مشروعات التحرير والازدهار التي تديرها نخب أوليغارشية فاشلة ومستبدة، لكنها قادرة على صناعة وتقديم الوهم.

المصالح النخبوية والأوهام المجتمعية قادرتان على الدوام على بناء تحالف ناجح في مواجهة التنمية والحريات، فالجماهير تميل إلى أن تعفي نفسها من المسؤولية والشراكة معوّلة على وعود كبرى بلا حدود لا يتردد في إطلاقها القادة السياسيون والأيديولوجيون، وللسبب نفسه تستقطب أعمال القمار واليانصيب ومشروعات اقتصادية وهمية في الأسهم والبورصات أو مشروعات على الورق وفي «فوتوشوب» أموال الناس ومدخراتهم، مقابل إعراض عن مشروعات حقيقية تحسن حياتهم ومواردهم، فوعود الربح الكبير والسريع يكفيها باحتمال النجاح بنسبة ضئيلة جدا كي تتفوق على وعود واقعية مصحوبة بالعمل والجهد والانتظار.

تركز الأبحاث والدراسات على التطرف أكثر من الاعتدال، وفي مقابل الكم الهائل

للدراسات والكتب عن التطرف سنجد قائمة قليلة ومحدودة في الاعتدال، ربما لأن الاعتدال هو الأصل والسلوك البديهي للإنسان، وأن التطرف هو الاستثناء، فالإنسان ينزع إلى الخير والارتقاء، ويسعى دائما إلى تحسين وجوده في الحياة وأن يكون هذا الوجود ذا معنى وجدوى، وفي ذلك فإننا نفهم الخير والصواب من إدراكنا للشر والخطأ، وسيكون التوسع في فهم ودراسة التطرف مدخلا لإدراك الاعتدال وفهمه، أو يكون هو تجنب التطرف.

وهكذا فإننا نفهم السلوك الإنساني في الاعتدال والتسامح في سياق فعل الخير والصواب وتجنب الشرّ والخطأ، وبرغم أنه في المفهوم الأخلاقي سلوك مستقل عن الحوافز المادية أو القانونية أو الدينية، لكن أيضا كما نستبعد سلوك الإنسان المتطرف كنزعة مستقلة فإننا سنركز بطبيعة الحال على الإدراك السياقي العام وفهم البيئة العامة المنشئة للاعتدال والمشجعة عليه، لأنه حتى مع الاعتراف بـ «النزوعية الإنسانية» كمصدر لفهم الخير والشرّ ثمة إجماع على أنها نزعة تنمو متأثرة بالبيئة المحيطة.

لدينا رسالتان في التسامح تعدّان من كلاسيكيات الفكر والفلسفة الإنسانية، وتؤسسان للفكر والسلوك الإنساني الحديث، هما رسالة في التسامح لجون لوك، ورسالة في التسامح لفولتير. وكان لوك وفولتير يعنيان التسامح الديني، حيث شهدت أوروبا بدءا بالقرن السادس عشر انشقاقا دينيا أدى إلى سلسلة من الحروب والهجرات.

يدعو جون لوك (1632 – 1704) إلى وقف الاضطهاد باسم الدين، وألا يفرض على الناس شيء باسم الولاء للدين، ولأجل ذلك يجب التمييز بين الحكم المدني والدين، فالدولة كما يقول جون لوك مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها، وتنميتها، ويعني بالخيرات المدنية الحياة والحرية والصحة وراحة الجسم وامتلاك الأشياء والأموال والأراضي والبيوت والأثاث،..

وفي ذلك يضع لوك مجموعة من القواعد والاعتبارات يراها ضرورية لأجل الحفاظ على الخيرات المدنية، ومنها أن خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم أو أي إنسان آخر، فالحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر، ولم يفوض الله أحدا من الناس بذلك، وليس في إمكان أي إنسان حتى لو أراد أن يكيف إيمانه طبقا لأوامر إنسان آخر، لأن جوهر الدين الحق وقوته يكمنان في اقتناع العقل اقتناعا جوانيا شاملا، وأي شيء خلاف ذلك لا يرضى عنه الله.

إن الإنسان لا يولد ملتزما بدين أو طائفة أو مذهب، ولكنه يختار طواعية ما يؤمن به ويعتقد أنه صواب، ولا يحق لمذهب أو دين أن يلزم أحدا بالبقاء فيه، ولا يحق لأحد أن يكره أحدا بسبب دينه أو مذهبه، ولا يجوز حرمان أحد من حقوقه أو حريته أو أملاكه بسبب مذهبه أو دينه أو بسبب تغييره. وتأسيسا على ذلك فإنه لا حق لأفراد أو دولة أو مؤسسة دينية أن تعتدي على احد او تحرم أحدا من حقوقه وحرياته لأسباب دينية، ولا يحق لأحد أن يدعي حقا أو تفويضا إلهيا. ولا يجوز بطبيعة الحال أن يتدخل أحد سواء كان حاكما سياسيا أو دينيا في الاعتقاد والعبادة والإيمان، ذلك شأن لا يمكن إجبار أحد عليه او منعه منه. (26)

وقد خلّد التاريخ الفيلسوف الفرنسي فرانسوا ماري فولتير (1694 – 1778) باعتباره رائدا في التنوير والتسامح في مرحلة كان يغلب فيها الصراع الديني الدموي بين الكاثوليك والبروتستنت، وبرغم أن فولتير توفي قبل الثورة الفرنسية بأحد عشرة سنة فإنه يعتبر واحدا من آبائها العظام. وقد كان كتابه «رسالة في التسامح» مرافعة جريئة في وجه التعصب الديني، وذلك عندما وقعت حادثة إعدام جان كالاس البروتستنتي بتهمة قتل ابنه الكاثوليكي، وقد تعرض كالاس لتعذيب شديد، وأعدم تحت ضغط جماهيري متعصب برغم أنه لم يكن ثمة أدنى دليل على ارتكابه جريمة القتل، وقد تصدى فولتير للأغلبية المتعصبة متجاهلا انتماءه الكاثوليكي، ونجحت جهوده في تبرئة كالاس

(بعد إعدامه) وإدانة التعصب، لكن الأكثر أهمية فإنها جدالات هيأت للثورة الفرنسية ثم التحولات الأوروبية والعالمية الكبرى في مواجهة التعصب الديني بعدما عصفت بأوروبا حروب دينية طاحنة استمرت حوالي قرنين من الزمان.

يقول فولتير: إن التسامح لم يتسبب قط في إثارة الفتن والحروب الأهلية، في حين أن عدم التسامح قد نشر المجازر على وجه الأرض. وإن الاتباع المتعصب والأعمى لرجال الدين حول أقوالهم البشرية إلى شرائع مقدسة، لكن ذلك السلوك أدى إلى المجازر، ودعا في مقابل ذلك إلى تعليم الفلسفة بالنظر إليها شقيقة الدين، وهي من نزعت السلاح من أيدي من غرقوا في معتقداتهم الباطلة، فأفاقت العقول البشرية من سباتها.

ويقول فولتير: كن شديد التسامح مع من خالفك الرأي، فإن لم يكن رأيه صائبا فلا تكن انت على خطأ تشبثك برأيك. وفي هذا التقبل يمكن تجنب متوالية الشرور الناتجة عن التعصب والإكراه، فمن يقول لك اعتقد ما أعتقده وإلا لعنة الله عليك، لا يلبث أن يقول اعتقد ما أعتقده وإلا قتلتك. ومن قلة الدين أن نحرم البشر من حرية دينهم، وأن نحول دون اختيارهم لإلههم، فما من إنسان، ما من إله يرغب في عبادة قسرية. (27)

لقد أيدت الشعوب القديمة حرية التفكير، فكان لكل قوم منهم دين، وتعاملوا مع البشر كما تعاملوا مع الآلهة، وآمنوا جميعا بالإله الأعلى على الرغم من أنهم أشركوه بآلهة آخرين أقل منه، لكن لم تكن لهم إلا عبادة واحدة، وكانوا يسمحون بطرق العبادة. ذلك أن إن الدين وجد لنكون سعداء في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ولن نكون سعداء في الآخرة إن لم نكن متسامحين. وهي مقاربة مهمة لملاحظة الخبرة الإنسانية المتراكمة في احترام إيمان الناس ومعتقداتهم، لأن العنف يخلق منافقين، فالإقناع مستحيل حين يسلط سيف التهديد. والذين يجعلونك تعتقد بما يخالف العقل قادرون على جعلك ترتكب الفظائع. وبقدر ما تعتقد ان الدين من عند الله يجب التوقف عن التحكم به. فما

دام من عند الله فان الله وحده قادر على حمايته وتثبيته. وقد كان كسر هذا التقليد الإنساني الطويل سببا في أضرار ومصائب وحروب دينية كانت في دمارها وأضرارها أكبر بكثير من أنواع الحروب الأخرى، كما أنها وأدامت وعززت الخلافات بين الناس بدلا من نسيانها، وحجبت المصالح المتبادلة بين الأمم، ويمكن ملاحظة كيف تحولت حروب سياسية الى تعاون ومصالح مشتركة عادت على الأمم بالازدهار لكن الخلافات الدينية تكرست على مدى القرون وأنشأت كراهية مدمرة.. إن الخلاف الطويل يعني أن الطرفين على خطأ.

وكما هو شأن علم النفس نفسه فإن الدراسات العلمية للتسامح بدأت قبل فترة قصيرة، وقد اهتم الباحثون والمنظرون بهذا المفهوم في فترات كثيرة خلال التاريخ القصير لعلم النفس، ولكن أصبح التسامح موضوعا رئيسيا في البحث العلمي في السنوات الحديثة فقط. ومازال التسامح يغلب عليه أنه جزء من التراث الديني، وإن تحول بالفعل إلى إطار سياسي اجتماعي ينظم الحياة العامة والعلاقات الدولية. واستكشف بعض الباحثين إمكانات دمج مفهوم التسامح في إطار الممارسة النفسية المهنية، ومجالات الصحة النفسية المرتبطة بها، وإمكانية أن يفضي التسامح إلى أداء عيادي لمستقبلي الخدمات النفسية.

وبالطبع فإن المفاهيم التي لها تاريخ علمي قصير تكون لها شبكات معرفية ضئيلة، ولا يمكن الحديث عن مقاييس وتجارب علمية. لكن التراث الديني في التسامح راسخ وعميق، وإن كانت أيضا أعمال الحروب والتعصب والكراهية ارتبطت بالتحريض الديني، بمعنى أن الدين لا يمنح التسامح أو الكراهية على نحو تلقائي، لكن القادة الدينيين ينشئون خطابا متماسكا مستمدا من الدين يلائم التوقعات والاحتياجات المسبقة، ولذلك فإنه برغم قدرة الخطاب الديني على ترسيخ التسامح والمحبة والتعاون في المجتمعات فإن الاعتماد على الدين لدعم السياسات والتشريعات والاتجاهات يظل

مغامرة.

تفسير الكراهية والتطرف بالبيئة الاقتصادية الاجتماعية والنفسية، هو ليس ملاحظة العلاقة الفردية بين التطرف والحالة الاقتصادية؛ بمعنى ملاحظة المتطرفين كأفراد، إن كانوا أغنياء أو فقراء، يعيشون أزمات اجتماعية أو ظروفاً عادية وملائمة، ليس ذلك هو المقصود، وإن كانت دراسة الحالات الفردية وملاحظة العلاقة بين حالتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وبين الاتجاهات والميول نحو الكراهية والتطرف، هي أيضاً أسلوب صحيح من الناحية المنهجية، لكن من المؤكد أنّ ثمة علاقة بين البيئة الاقتصادية الاجتماعية على نحو عام، وبين الاعتدال والتطرف والجريمة والسلوك السوي والشعور بالرضا أو التعاسة.

إنّ السلوك الاجتماعي ليس عملية واعية، أو قراراً يتخذه الفرد على نحو واضح، أو استجابة للظروف المحيطة، أو ردة فعل مباشرة، وإن كان ذلك يحدث ذلك. الحال أنّ التطرف والكراهية والقسوة، إن لم تكن فشلاً، فإنّها تعكس الفشل في إدارة وتنظيم الموارد والسياسات. وبطبيعة الحال، فإن مواجهة التطرف هي الازدهار والتقدم والتنمية الإنسانية، أو هي (المواجهة) محصلة تلقائية للأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السليم والإيجابي.

وكما أنّ التفسير السيكولوجي للاعتدال والتطرف ليس مشغولاً بالعلاقة المباشرة بين المتطرفين وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، لكن بالعلاقة بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتطرف والكراهية، فإنّ الحديث عن العلاقة بين الأفكار والمعتقدات والنصوص الدينية والتعليمية، والكراهية والتطرف، ليس مشغولاً بالأوامر والنواهي والدعوات والفتاوى لأجل الاعتدال أو التطرف، الكراهية أو المحبة، التعصب أو التقبل؛ بل تتشكل منظومة الاعتدال أو التطرف والكراهية في البيئة الفكرية والتعليمية والثقافية على نحو أقرب إلى المنهج الخفي.

والحال أنّ مواجهة التطرف والكراهية لن تكون عمليات مباشرة لإحلال أفكار أو نصوص محلّ أخرى، لكنّها في «النسبية وعدم اليقين» التي تشكّل العقل الحرّ والناقد والمتقبل للآراء والأفكار والمستعد للتغيير والمراجعة. لذلك، فإنّ أفضل النصوص والأفكار التنويرية، إذا قدمت على أساس من الوصاية واحتكار الصواب والتعصب؛ ستنشئ أيضاً الكراهية والتطرف، فلا فائدة أو أهمية لأن تُفرض أجمل الأفكار والمعاني على الناس فرضاً، أو تُلقّن للتلاميذ بوصاية على عقولهم وضمائرهم وأرواحهم؛ الاعتدال -ببساطة- هو محصلة للحريات والإبداع.

يمكن للتوضيح تقديم أمثلة كيف تتشكل الكراهية (ويتبعها التحريض والتعصب والعنف بطبيعة الحال) في الأفكار والثقافة والمناهج: الامتلاء بالشعور بالصواب والحق، وأنّ الآخر مخطئ وباطل، وعدم القدرة على إدراك وملاحظة معقولية أو احتمال معقولية الآخر، وخطأ أو احتمال خطأ الذات؛ إذ ليس المطلوب أن يقدّم الصواب والاعتدال للناس على أنّهما كذلك، لكن في ظل الاعتقاد بأنّ أحداً لا يحتكر الصواب ولا يعرفه على وجه اليقين، وبذلك تظلّ جميع الأفكار والمعتقدات محتملة الصواب، وتظلّ جميع الأفكار والمعتقدات قابلة للمراجعة واحتمال التغيير، والخلط بين الأفكار والمعتقدات وبين تطبيقها على الآخرين، فأن يعتقد أحد اعتقاداً أو فكرة، فهذا أمر يخصّه وحده، ولا يحق لأحد أن يُلزم غيره باعتقاد أو يمنعه من اعتقاد، ولا أن يطبق التعاليم والمفاهيم التي يؤمن بها على غيره؛ لأنّ الأفكار والمعتقدات ليست هي القانون، ويبقى الحكم بين الناس هو القوانين والتشريعات، وحين تتعارض أو يفهم تعارض بين الأفكار والمعتقدات وبين التشريعات، فالحلّ والحكم للمؤسسات التشريعية والسيادية، وليس بيد كلّ مؤمن بفكرة يرى أنّه ملزم بتطبيقها على غيره، وغيره يعني كلّ من عداه، بمن في ذلك الأبناء والتلاميذ.

وصواب أو خطأ فكرة أو اعتقاد لا يغير شيئاً في هوية الناس، ولا في الموقف منهم،

والنظر إليهم؛ فالإنسان مستقل بكيانه واعتباره عن أفكاره ومعتقداته، هو إنسان أولاً، ومواطن ثانياً، ولا يغير في ذلك شيئاً من أفكاره ومعتقداته. الحكم على الناس وتقييمهم وتصنيفهم حسب أفكارهم ومعتقداتهم، ثم بناء المشاعر تجاههم على هذا الأساس، ينشئ -بطبيعة الحال- حالة من الكراهية للآخر، بمن هو المخالف في الفكر والاعتقاد، وينشئ أيضاً الشعور بالتميز والاستعلاء والأفضلية، وببساطة، هذا هو التطرف.

ماذا عن تعدد الأفكار والمفاهيم واختلافها؟ ففي سعي صاحب كل فكرة لتطبيقها على الآخرين ومحاسبتهم على أساسها، يتحول الفهم الأيديولوجي والثقافي إلى صراع وعنف اجتماعي، يمتدّ إلى الأسر والزملاء والأصدقاء والجيران والأقارب، خاصة مع مفاهيم وأفكار ومقولات، دون تمييز في أهميتها وصحتها ومستواها ومعناها، تشجع على الغضب والمفاصلة والكراهية بسبب الاختلاف في الرأي والفكر والمعتقدات. ويضاف إلى ذلك؛ تقديس التراث والتاريخ والتجارب الحضارية والفقهية، بلا تمييز بين الأصول والفروع واحتمال الخطأ، أو من دون تمييز بين الدين والخطاب الديني، وبين النصوص وفهمها ومعانيها المتعددة المحتملة، .. إن الأكثر أهمية من تعليم الاعتدال والتنوير؛ هو تعلم مظنّة تعدّد الصواب واحتمال الخطأ دائماً.

يلاحظ المفكر الأنثروبولوجي، لويس ممفورد (28) أنّ التوسع في دور الدين في الحياة والتطبيقات في التاريخ المسيحي، لم يكن أصيلاً بقدر ما كان تطورات سياسية واجتماعية، أعقبت انهيار الإمبراطورية الرومانية عام 476 م، وقد كان ذلك أسلوب حياة جديدة يواجه به، الناس والقادة الجدد، حالة الفشل والفوضى التي غرق فيها عالم المسيحية الغربي، وهي ملاحظة يمكن اقتباسها في عالم اليوم؛ حيث تتوسّع السلطات والمجتمعات والجماعات في الدور الديني، وإقحام الدين في مجالات وتطبيقات لم يسبق أن استخدمت من قبل. وفي إدخال هذه المفاهيم في تطبيقات إدارية وسياسية وتنظيمية معاصرة، فقد حوّلنا الدين إلى منتج سياسي واجتماعي واقتصادي، وسلع ومنتجات

وخدمات تخضع مرّة إلى قواعد المجتمع والسياسة والسوق، ومرة إلى الدعوة والدين والإيمان، وفي مرات أخرى تفلت من الدعوة والسياسية والتنظيم، وتصير حالات من الفشل والفوضى!

الذين يحاسبون غيرهم، أفراداً أو مؤسسات، في المشاعر أو المعاملة أو التطبيق على أسس أيديولوجية، أو بمعيار الاتفاق والمخالفة في المعتقدات والأفكار، يقحمون المقدس في الإنساني، ويحولون المتغير إلى ثابت. وهذا الاستقلال الذي أشار إليه جون لوك (رسالة في التسامح) بين الاعتقاد الديني وبين تنظيم الحياة ضرورة دينية وحياتية، حتى لأولئك المؤمنين بتطبيقات حياتية جماعية، ومؤسسية مستمدة من الدين، يجب أن يؤمنوا بوضوح بأنّ الفهم والتطبيق، بما هو عملية إنسانية وعقلية مختلفة عن الدين، أو النصّ الديني الذي نستمدّ منه الفهم والتطبيق، ذلك أنّها عمليات (الفهم والتطبيق) على قدر من التعدد والاختلاف، يساوي عدد المتدينين والمؤمنين، فلا يوجد فهم واحد، أو تطبيق واحد للنص الديني، ما يضعنا في خانة الإنساني والعقلاني، وليس الديني حتّى، ونحن نطبق الدين، أو نظنّ أنّنا نطبقه.

لا بأس في أن تؤمن بنصّ أو بمعتقد ديني، ولا بأس في أن يمنحك ذلك قدراً من الرضا والتميز، لكنّه شعور يخصك وحدك، ولا تملك أن تقدّمه إلى غيرك، أو تفرضه عليه، أو تحاسبه على أساسه، إنّك بذلك تتحول من مؤمن إلى وصي على إيمان الناس؛ إذ يكفي الإنسان، كي يصل إلى الهدى، أن يفكر ويتأمل بصدقٍ، ويهتم بالعالم اهتماماً عميقاً بعيداً عن اللغو، مهما كان اعتقاده، وما توصَّل إليه، ولا يضرّه أن يكون مخطئاً، أو مصيباً، فلا أحد غير الله يعلم الصواب. وفي القرآن الكريم «قال الله هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» (المائدة، 19)

يحاول برنار شوفييه أستاذ علم النفس بجامعة ليون مؤلف كتاب «المتعصبون، جنون الإيمان» لاقتراب من مرتكبي العنف المتعصّب، للوقوف على الديناميكية

النفسية لديهم؛ من خلال المظاهر والتضحيات والالتزامات نحو الدوافع اللاواعية التي تدفع المتعصبين إلى ممارسة أفعال نهائية قد يكونون أول ضحاياها.

المتعصّب كما يعرفه شوفييه «إنسان المقدّس، إنه يهب نفسه، جسداً وروحاً، في سبيل قضيته، إلى حدّ الإفراط؛ بل إلى غاية الوله الجنوني، والمقدّس المعني هو مقدس يضع نفسه في مقام المثال، الذي يفترض أن يكون بعيداً عنه أيّ مجال مدنّس، فلا يعود المتعصب يفرق بينهما؛ لأنّه تحوّل إلى كائن من كتلة واحدة.» (29)

ويحدّد شوفييه أربعة نماذج من المتعصبين؛ المُلهَم المشبع بحضور الإله، ويذهب به الأمر إلى الموت الرمزي والجزئي. والمعظّم، أو المتعصب الامتلاكي؛ الذي يغرق في العمى الكلي، ولا يعود ملكاً لنفسه؛ بسبب حالة التثوير التي تنتابه والمحفزات الخارجية المستخدمة في الطقوس، مثل؛ الموسيقى والمخدرات، ويتحوّل إلى ممسوس مستحوذ عليه، ومن أمثلته؛ الهذيان المقدس. والمطلع (الفيثاغوري) الشغوف بالعقل؛ وهو إنسان مبدع، يتوق إلى تكوين حركة هدفها تأبيد مجده، والساخط؛ مثل الجماعات العسكرية والميليشيات. (30)

يقول رونيه مانيللي، في كتابه «الحياة اليومية للمانونيين»: «إذا كان التاريخ لا يعيد نفسه أبداً، فإنّ المتعصبين يعيدون أنفسهم دائماً، بمثابرة مدهشة»، وتلقي أبحاث جان كلوت، التي عكفت على توضيح الظروف التي أنتجت الرسوم الجدارية في مغاور لاسكو، الضوء على هذا النوع من التعصّب؛ حيث تؤشر الرسوم المشار إليها إلى وجود ممارسات شامانية يدخل من خلالها الأفراد في حالة رعدة، ويقومون ببعض التجاوزات. وكما في المجتمعات التقليدية، التي ما تزال تحتفظ حتى اليوم بممارسات مماثلة، تظهر أحياناً بعض الانحرافات التي تفضي إلى اقتراف أفعال اغتصاب أو تعذيب أو قتل. (31)

يقول روجيه كايوا، في كتابه «الإنسان والمقدس»: إنّ «الكون المدنّس هو عالم أشياء، بينما الكون المقدس هو عالم قويّ، فالمقدس من الناحية النفسية هو شحنة الطاقة غير الواعية ذات طبيعة غريزية، وضعت في شيء أو شخص، أو في مكان محدد يمنحها قوة كبيرة جاذبة أو نابذة، والالتقاء المقدس يعني الشعور بزلزلة داخلية في طبقات اللاوعي، أو في جزء منها، بدويّ عاطفي جاذب، أو رافض لبعض أشياء العالم الخارجي.

المكان لازم لترسيخ الإيمان وما يقتضيه من ممارسات، والنار ضرورية لتمنحه القوة المتخيلة، لكن كيف يتم الانتقال من المقدس إلى التعصب؟ الشعائر القديمة تبين درجة العنف الغريزي الذي يصل قوة الحياة بقوة الموت، وتوجيهه في هذه المظاهر المتعصبة، إنّ حماسة التابع التي تدفع حتى منتهاها تبحث عن منافس، فتجدها في أفعال طقوسية تشكل أولى عمليات الرعب، أي إلى حدّ يصعب التحكم به، بمعنى العنف المحض، المنفلت من عقاله؛ فلا يقف عند حدّ.

الألم الجسدي بالاعتداء على الذات؛ هو دلالة نوعاً ما على الإلهام الإلهي، الذي يتم الاعتراف به على هذا النحو، ويؤكده الأتباع الآخرون، فالرجل أو المرأة القادران على مثل هذا التخلي عن «أناهما» (ego)، من أجل معتقدهما جديران بالتصديق والاحترام من الطائفة التي ينتميان إليها، ولهذا يتحول هذا، أو ذاك، نفسه إلى صورة للمقدس، فشخصه عابد ومعبود، ويعترف له بأنه بمثابة «شفيع» فاعل لدى الإله، ويصبح موقراً؛ أي صورة رمزية انتدبتها الجماعة (الطائفة) لتمثيلها، لأنّها أولاً موقرة لقدرتها الحقيقية والمرئية والمحسوسة على التواصل مع الإله، ونقل رسائله من خلال آلية الرعدة الذاهلة، والرعدة حركة جسدية ذات طبيعة تنويمية، تعزز لسلطة الإيمان لدى الشخص؛ لأنّها تزيد من قدرته على التلقي وتطور الشعور بالتواصل مع واقع آخر.(32)

يطبق المتعصب الألم والتدمير على نفسه، في محاولة منه لتأكيد عمق تعلقه بالمعتقد، ويُظهر علامات ملموسة على ذلك، وهو ما يمكن فهمه في إطار تعزيز معتقدات الجماعة كلّها، وكلّما كان المتعصب خاضعاً لقانون المعبود الذي يسكنه تزداد حاجته إلى المطابقة بينه وبين الواقع الخارجي أو معتقده؛ فسفح الدم، وبتر العضو، فعلان يبينان للآخرين مقدار قناعة الشخص وإيمانه بمعتقداته.

في التعصب الامتلاكي، أو الاحتكاري الأوليغاركي؛ يتحالف المؤمن المتعصب مع المعبود، لنيل بركاته، ويتميز هذا التعصب بالحشد والتعبئة العمياء، ويتحول البطل الأسطوري إلى كاهن، أو خادم، متحمس للدين، وتبدو في الأمثلة العليا لهذا النوع من التعصب قصة يسوع المسيح وديونيس، اللذين توحّدا بالإله، بعد استعادة رمزية لموت الجسد الإلهي، فديونيسوس، كما يسوع، هو ابن الإله، وولد من جسد امرأة عذراء خلال عملية الروح القدس، ويكون البرق الإلهي في قصة زيوس هو التمثل الإلهي، وبعد أن دفع كلاهما ثمن خطيئته، عادا إلى السماء للجلوس إلى يمين الربّ.

وفي النموذج العلمي، أو المعرفي «الفيثاغوري»، يقوم التعصب على تقدير زائد للعقلاني، ولمكانة العقل – الحقيقة، والمبالغة في العقلانية المترافقة بالمنطق المركب لمجتمع اطلاع الأسرار، ويقود ذلك حتماً إلى تعصّب فريد، لا يختلف عن الأشكال الأخرى من التعصّب.

وضع فيثاغورس، في القرن السادس قبل الميلاد، أفكاراً لبقاء الجماعة قابلة للحياة والاستمرار بعد التأسيس، مثل المعرفة الدقيقة المتكونة والقابلة للنقل التدريجي، والقواعد الدقيقة الواضحة التي تتيح الاطلاع على الأسرار، وتكوين مجموعة نخبوية مغلقة على نفسها عرف طريقة عملها، وخضوع هرمي ومتدرج لقائد في مستوى القدسية، ومالك للحقّ الخير والجمال.

سيطر فيثاغورس وجماعته على مدينة كروتونيا، وأنشأ نظاماً اجتماعياً دقيقاً وصارماً، ثم هاجم الفيثاغوريون مدناً أخرى؛ بهدف إقامة مجتمع مثالي ومنظم، لكن انشق سيلون، حاكم سيبارس التابعة للفيثاغوريين، وأنشأ حركة ديمقراطية قضت على الفيثاغوريين، ودمّرت مدارسهم وأماكن اجتماعاتهم، لكنّ الجماعة الفيثاغورية ابتعثت بعد مئة عام، بقيادة الفيلسوف أرشيتاس؛ الذي مارس سلطة بلا منازع، ويقال إنّ أفلاطون التقى أرشيتاس في تارانتا، عام 388 ق.م، واستوحى منه نموذجه في سلطة الفلاسفة في المدينة المثالية، التي وصفها في كتابه «الجمهورية».

ويمثّل التعصب الناشئ عن الالتزام لجماعة مسلحة أو عسكرية منظمة تنظيماً مضبطاً ودقيقاً، نوعاً خطيراً من التعصب، لدرجة أنّ فولتير يقول: أليس من العار أن يفتقد العقلاء إلى الحميّة التي يتمتع بها هؤلاء المتعصبون، وهم في العادة يبذلون قوتهم الضاربة لخدمة القائد، ويتفانون في سبيله جسداً وروحاً؟ (33)

إنّ ما يجعل التطرف والكراهية أمراً بالغ الفظاعة، وما هو أكبر من الإيذاء الحسي والمعاناة، هو تجريد الإنسان من آدميته، والتجرد من المعاني الإنسانية، وإذا شعر مرتكب السلوك، حتى لو كان عادلاً أو مبرراً، بالمتعة في الإيذاء، فإنّ سلوكه يعدّ شيئاً بغيضاً، وفي مرتبة الشرور تتفوق السادية وتعلو على غلظة القلب، وتجسّد الدرك الأسفل والأفظع من قسوة الإنسان؛ لذلك فإنّ أكثر ما يقلق في ظاهرة التطرف، سواء كانت جماعاتية أو فردية أو مجتمعية، أنّها تبرّر العنف وتسوّغه؛ بل تجعله عملاً جيداً!

وبالطبع، فإنّ العنف والإرهاب يمثلان أسوأ ما يمكن أن يصل إليه التطرف بالناس والمجتمعات، لكن يجب ألّا تشغلنا الظاهرة في نهايتها ومآلاتها، بقدر ما تشغلنا في منشئها وتفاعلاتها، فأن يغلب الاهتمام بعملية اعتداء إرهابية ضدّ المواطنين والمصالح، على منظومات الخلل في تنظيم العلاقات والمصالح في سياقها الشامل والممتد في المجتمعات والمؤسسات، سيجعل الفرصة كبيرة لتكرار هذه العمليات. وأسوأ من ذلك؛ أن يكون

النجاح في المواجهة مع العنف والإرهاب، والخروج على القانون، قائماً فقط على الخوف والقهر، دون إنكار، بطبيعة الحال، لضرورة القوة المادية في حماية الدولة والمجتمعات والأفراد، لكنّها قوة لتعزيز وحماية الثقة وليس لأجل الخوف.

يمكن ملاحظة علاقة واضحة بين المشاعر والأفكار والمعتقدات، وبين الخوف الغريزي، ورغم أنّ هذه المشاعر والأفكار تتطور بسرعة وديناميكية إلى مواقف واختيارات لاتجاهات سياسية وفلسفية ودينية؛ فإنّها، في ابتدائها ونشوئها، تردّ إلى الخوف، وسواء كان هؤلاء الخائفون، محقين أم مخطئين، فإنّ مشاعرهم القوية بالخوف على حياتهم أو مصالحهم، أو شعورهم بالتهديد والاستهداف، الذي تعزّزه ذاكرة عميقة ومتراكمة يستحضرونها في وعي ظاهر أو باطن، ثم يتشكل السلوك السياسي والاجتماعي، فيرون أنفسهم والآخر حسب حضور هذا الخوف وقوة تأثيره، ويفسرون الأزمات والأحداث العالمية ومواقف الدول والأنظمة والجماعات. ثم تتشكّل، بطبيعة الحال، أفكار ومشاعر التضامن والنفور، والتأييد والمعارضة، والانتماء، والرفض، والاحتجاج.

ربّما تكون مخاوف تملك قدراً كبيراً من الحجية الصحيحة والمنطقية، وتدعمها تجارب واقعية. وليس الجدل والخلاف مع المتطرفين؛ بمن هم الخائفون، سواء كانوا جماعات أو فئات أو طبقات أو طوائف أو جهات، بشأن صحة أو خطأ أفكارهم ومشاعرهم وتجاربهم، لكنّ العقد الاجتماعي، بما يفترض أنّه يتضمن، بداهة وتلقائياً، مواجهة التطرف والمخاوف والكراهية والعنف، ويقوم على إدارة المخاوف والصراعات وتنظيمها، لا إلغائها أو تصحيحها، فهي في الواقع ليست مواقف عقلانية، لكنها حالة نفسية اجتماعية اقتصادية تتشكل وتتطور وتسير في اتجاهات صحيحة أو خاطئة، مفيدة أو ضارة، حسب إدارتها ومعالجتها. فالمطلوب هو التفاهم والتسويات، دون إنكار أو رفض للمخاوف والمطالب. وفي إدارة وتسوية هذه الصراعات سلمياً، وبناء مصالح

تجعل الناس، بفئاتهم وطبقاتهم، يعتمدون على بعضهم، اعتماداً متبادلاً ومتكافئاً، يتشكل الأمان وأفكار التعاون والتفاهم.

يجب أن يكون الاعتماد متكافئاً، فعدم الشعور في تنظيم الدولة والمجتمعات بالمساواة، يحول العلاقة والاعتماد المتبادل إلى الخوف. إنّ عدم شعور أفراد أو طبقات أو فئات بالمساواة، سواء كان شعوراً بالانتقاص أو الأفضلية، يصيب العقد الاجتماعي بالخلل، ويقلّل قدرته على تنظيم العلاقات والمصالح، وتجب الملاحظة هنا أنّ الشعور بالخوف وعدم المساواة، ينشئ الاستعلاء والاشمئزاز والمفاصلة، والشعور بالتميز ورفض الاندماج والمشاركة، إلّا على قواعد الاختلاف ورفض الآخر وعدم تقبّله، والشعور الدائم بالنوايا السيئة. ولا تقف هذه المشاعر عند الانتخابات والانحيازات السياسية والفكرية والانتماء الاجتماعي والهويات، لكنّها تمتد أيضاً إلى الأسواق والمصالح، ثم إلى الأفكار والمعتقدات.

ثمة حاجة إلى التمييز بين الخطاب الأيديولوجي والتطرف الأيديولوجي؛ فالخطاب هو نموذج تطبيقي لفكرة أو فلسفة، وبما هو خطاب، فإنّه يحمل بنيوياً الإقرار باحتمال خطأ الذات وصواب الخطاب الآخر، بعكس التطرف الذي يرفض احتمال خطأ الذات وصواب الآخر؛ فالخطاب عقلاني، والتطرف معتقدات وأفكار ومشاعر لا يقبل أصحابها المساس بها، ويرفضون وصفها بالخطأ؛ بل ويحاسبون على أساسها الناس ويصنفونهم. ووفق هذا المفهوم، فإنّ القسوة والتطرف حالة مَرَضِيّة، تعكس الفشل أو الاضطراب العقلي والنفسي.

تجادل تايلور -ويبدو هذا منطقياً ومتقبلاً- في أنّ القسوة ليست شأناً يخصّ المجانين، أو من يولد شريراً بالفطرة؛ بل الأرجح أنّ كثيراً من السلوك الذي يتسم بالقسوة سلوك منطقي نابع من العقل؛ أيّ إنّه يُرتكب لأسباب تبدو وجيهة وسليمة في رأي مرتكبها وقت الفعل، فمن السمات المؤذية في طبائع البشر، ميلهم إلى تصنيف «الآخر» ليس

فقط في أوقات ومجريات المحن الكبرى، لكن كردّ فعل على تحديات ضئيلة وأمور بسيطة في محيطنا الاجتماعي، قد نعدّها -نحن- تمسّ مقامنا أو كرامتنا وإحساسنا بالاعتزاز والفخر.

ما نزال نميل، بل نريد، إنزال الضرّر بالغير، وأحياناً يبلغ الضرر درجة الإبادة الجماعية، ذلك فقط لأنّه تحكمنا معتقدات تجاه غيرنا من الناس، تدعونا إلى عدّهم طائفة تستحق الكراهية.

توصف الكيانات المعادية بالشرّ؛ بأنّها كائن شرير معادٍ يهدد وجودنا وأشخاصنا، لا نستطيع أن نفعل شيئاً يجعله يغير من سلوكه، كائن خطير ليس مثلنا، يهدف إلى الإيذاء والضرر والتدمير، ومسؤول أخلاقياً عن أفعاله، ولأنّ التهديد الذي يمثله هذا الكيان قاسٍ وشديد، فلدينا ما يبرر اللجوء إلى أن نبطل أو نقضي على هذا التهديد.

ويلزم هنا التمييز بين القسوة والعدوان والعنف؛ فكلمة «عنيف» تصف سلوكاً، وتذكرنا بتأثيرات الفعل السريع؛ القوة، والقدرة البدنية، والقدرة على التدمير. أما كلمة «عدوان»، فتعبّر عن النية والقصد بالاعتداء. لكنّ «القسوة» غالباً ما تتضمن العنف المتناهي، والقسوة تنشأ في مواقف معينة، لكنّها لا تكون أبداً عشوائية، أو من دون تمييز، إلّا ربّما في حالات الاضطرابات العقلية الشديدة، والقسوة تحكمها الظروف، مثلما تحكمها الشخصية، والناس سيستمرون في اقتراف القسوة في مواقف معينة.

في تحوّل التطرف إلى كراهية، يصعد دور الأفراد والمجتمعات في المواجهة؛ بل تكاد المواجهة الاجتماعية والثقافية مع التطرف والكراهية تكون هي الخيار الوحيد من أجل الخروج من الأزمات والصراعات، التي تعصف اليوم بكثير من الدول والمجتمعات، وتقضّ مضجع العالم.

لقد أصبحت المواجهة مع التطرف والكراهية أقرب إلى الثقافة، أو وعي الذات

وتشكيلها، وفي ذلك، فإنّ المجال العلمي والموضوعي لفهم الكراهية والتطرف يتغير عما كان سائداً؛ فلم تعد علوم السياسة والاجتماع كافية إلا بمقدار ما تساعد في تشكيل الاتجاهات والمواقف الفردية والجماعية، وصار من فضول القول، إنّ الفكر الديني في الرد على المتطرفين لا يفيد إلا غير المتطرفين لأجل فهم التطرف، أما المتطرفون فإنهم لم ينشِئوا مواقفهم بناءً على فهم ديني خالص أو مستقل، أو اجتهاد ومحاولة للبحث والتفكير في التوجيه الديني، لكنهم اختاروا من النصوص والنماذج الدينية ما يشبههم، ويلائم اتجاهاتهم وحالتهم التي وجدوا أنفسهم فيها.

وبالنظر إلى التطرف والإرهاب حالة يمكن أن تعكس الأزمات النفسية والروحية والاجتماعية، فإنه لا يمكن تصديق جدية أو جدوى ما تفعله الحكومات والمجتمعات والأسر والمدارس والجامعات والمعابد والإعلام، مع استمرار التجاهل الرسمي والمجتمعي للعنف الكامن والراسخ والمنتشر والمتقبّل على نطاق واسع في الثقافة والسلوك والأسر والحياة اليومية والمناهج التعليمية، والكتب والتراث ووسائل الإعلام، والإدارة العامة والأسواق والعلاقات الاجتماعية، والتقبل الواسع للكراهية والتمييز تجاه الآخر من الأديان والمذاهب والفئات الاجتماعية والسكانية والإثنية والطبقات والأعمال والحرف والثقافات، سواء داخل الدولة والمجتمعات، بمعنى تجاه فئة من المواطنين أو خارجها؛ لأنه، وببساطة، لا يمكن فهم العنف المادي تجاه فئة أخرى إلا بالعنف الرمزي المؤسس له، فما من عنف مادي إلا وينشئه عنف رمزي!

يغلب على القتلة، لأسباب سياسية أو دينية أو اجتماعية، أنهم أسوياء (غير مجانين)، ولا يفيد كثيراً في فهم الإرهاب تحليل شخصياتهم، وملاحظة النزوع إلى الانتحار أو الاكتئاب أو الكراهية أو النرجسية، رغم أنها نزعات ساهمت بالفعل في تكوين شخصياتهم وقراراتهم؛ كما لم يكن مفيداً ملاحظة الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية لمرتكبي الجرائم ورصدها؛ فقد كنا على الدوام نُفاجأ بأشخاص غير متوقعين

يرتكبون جرائم إرهابية فظيعة أو يلتحقون بالجماعات الإرهابية، ولم تُعرف أو تُكتشف اتجاهات ومواقف أيديولوجية متطرفة لكثير من مرتكبي الجرائم. وهذه الملاحظة أيضاً ليست للتقليل من أثر المعتقدات الدينية والأيديولوجية ودورها في ارتكاب الجرائم، لكن لملاحظة أن تحليل النزعات النفسية والأيديولوجية لم يكن مفيداً أو كافياً، على الأقل لمواجهة التطرف والإرهاب، كما لم يكن كافياً مواجهتها بالتدابير الأمنية، أو لنقل بعبارة توفيقية: إن هذه الأعمال العنيفة بقسوة وجنون، وما يصحبها أو يغطيها من معتقدات وأفكار ومشاعر متطرفة، كانت تؤسس لها على الدوام منظومة واسعة متراكمة من الاشمئزاز والكراهية للآخر، بما هو ثقافة أو دولة أو إثنية أو طبقة أو مجتمع أو ديانة أخرى، والإعجاب غير العقلاني، والتقديس للذات بما هي التاريخ والحضارة والبلد والثقافة والدين، والنظر إلى كل ما يتعلق بالهوية على أنه صواب ومقدس لا يُسمح أبداً بالمساس به، ثم تعزز هذه الهوية بما هي ابتداء أنشئت إنشاء لحماية الذات بمعتقدات دينية، وتتحول إلى نصوص وعبادات وطقوس ورموز تختزل كل غرائز البقاء والدفاع عن الذات ومواجهة التهديد والخطر الذي هو الآخر، بغضّ النظر عن حالته أو صفته أو علاقته أو حتى معرفته بـ «الحرب على الدين والأوطان»، وماذا يمكن أن تفيد، في حالة الامتلاء بالشعور بالتهديد والخطر الماحق تجاه الآخر، محاولات المؤسسات الدينية والإعلامية للرد على القائلين بقتل المدنيين والأطفال والنساء، أو استهداف عموم الآخرين في أسواقهم ومساجدهم كما لو تراد إبادتهم!

ولأجل دراسة المعتقدات؛ يجب أن نضعها في سياق أوسع، ضمن إطار فكري وفعلي محدَّد، أو سياق ثقافي، ومن خلال سياقات مختلفة، بدلاً من معاملة المعتقد بوصفه مفهوماً مجرداً. إن المعتقدات لا يمكن ببساطة أن تختزل وتعدّ مجرد فقاعات في المخ؛ حيث تمارس المعتقدات وتؤدّي بقدر ما نفكر فيها.

يقدّم أمارتيا سن؛ الحائز على جائزة نوبل، وأستاذ الفلسفة والاقتصاد بجامعة

هارفارد، في كتابه «الهوية والعنف» ، مقاربة عميقة لفهم ومواجهة العنف والتطرف وعلاقتهما بالهوية وتشكلاتها، ويلاحظ أنّه يجري إفهام قسريّ لربط العنف والهويات بالدين، ويشير إلى التقسيم العالمي السائد، الذي عبّر عنه كأمر واقع صمويل هنتنغتون، في كتابه المشهور صراع الحضارات إلى مجموعة من الأديان والحضارات، مع تجاهل الهويات الأخرى التي يتمتع بها الناس ويقدرونها، مثل: النوع، والطبقة، والمهنة، واللغات، والعلم، والأخلاق، والسياسات.

يقول أمارتيا سن: إنّه يمكن أن يتحول وعي معمَّق منذ النشأة بهوية مشتركة مع جماعة من الناس إلى سلاح قوي، يوجه بوحشية ضد جماعة أخرى. والواقع أنّ كثيراً من النزاعات تتغذى على وهم هوية متفردة لا اختيار فيها، ويمكن أن يهزم الشعور المفرط بالهوية مشاعر التعاطف الفطري، ويدفع إلى العنف والإرهاب، ويمكن أن يكون الشعور بالهوية مصدراً ليس فقط للفخر والبهجة؛ بل أيضاً للقوة والثقة، وليس من المدهش أن فكرة الهوية تلقى مثل هذا الإعجاب المنتشر. (34)

وبالطبع؛ فإنه لا تمكن، ولا تصلح، مواجهة العنف والتطرف بكبح الهويات؛ لأنّ الهوية يمكن أن تكون مصدر الدفء والثراء، كما يمكن أن تكون مصدر العنف. لكن هل الهوية مسألة اختيار أم إدراك للذات؟ يتساءل «سن»، ويذكر حادثة طريفة في هذا السياق؛ جرى نقاش في العشرينيات في إيطاليا، بين أحد نشطاء الحزب الفاشي الذي يدعو ناشطاً اشتراكياً للانضمام إلى الحزب الفاشي، فقال له: لكنّني اشتراكي، وأبي كان اشتراكياً، وجدي كان اشتراكياً، قال له الفاشي: افرض أنّ أباك كان قاتلاً، وجدك كان قاتلاً، ماذا تفعل؟ قال الاشتراكي: في هذه الحالة انضم إلى الحزب الفاشي. والشاهد ببساطة أنّ في مقدرونا بناء هوياتنا حول تحسين الحياة والعمل المشترك، بدلاً من التقسيم والتعصب؛ فإذا كنّا جميعاً نتألم ونجوع، ونتعب، ونحب ونكره، ونخاف ونقلق، ونشعر بالحر والبرد، فلماذا نتميز بطبقاتنا أو أدياننا؟!

إنّ الإنسان، كلّ إنسان، متعدد الهويات، وهذه الهويات ليست ثابتة، كما أن أهميتها لا تكتسب الأهمية نفسها دائماً؛ إذ تزيد هذه الأهمية حسب الأحداث والمناسبات والظروف، فيمكن أن يكون أحدنا مسلماً، ونباتياً، ومشتغلاً بحماية البيئة والحفاظ على نوع من الطيور المهددة بالانقراض، ومشاركاً في هوايات وألعاب رياضية وثقافية، ومشجعاً لأحد الأندية العالمية أو الوطنية، وينتمي أيضاً إلى فلسفة ليبرالية أو يسارية في الاقتصاد والسياسة والتنمية، وقد يكون متديناً أو غير متدين، وفي تدينه يسلك خيارات واتجاهات عدة، من المذاهب والسلوك والفكر والاعتقاد، وفي الصراعات الدولية والإقليمية يتخذ رؤية ومواقفَ تبدو متفقة مع خصومه السياسيين أو الدينيين، وفي اهتماماته التخصصية والثقافية؛ يسلك اتجاهات علمية وثقافية تتفق أو تختلف مع آخرين، وكذا في أسلوب حياته وطعامه ولباسه، ..إلخ. كيف يمكن تصنيف أو محاسبة مثل هذا الشخص؟ وهذا ليس مثالاً نادراً؛ إذ إنّ معظم الناس، إن لم يكن جميعهم، ينطبق عليهم هذا الوصف.

من البديهي أن يكون المتطرفون يستندون في سلوكهم ومواقفهم إلى أفكار ومعتقدات ومشاعر متطرفة، لكن السؤال البديهي أيضاً هو كيف تشكلت أو تتشكل الأفكار المتطرفة؟ فلا يكفي القول إنها حالة فكرية لأن تشكيل الأفكار ليس حالة معزولة عن بيئتها الاجتماعية الاقتصادية، والتركيز على حالات المتطرفين الأغنياء لنفي العلاقة بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية وبين التطرف لا ينفي القاعدة؛ لأنه وببساطة بيئة الفقر والظلم لا تخص الفقراء والمظلومين وحدهم، لكنها تمتد في تأثيراتها الفكرية والثقافية والسلوكية إلى جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والاقتصادية؛ فالقول إنّ الفقر مسؤول عن التطرف لا يعني بالضرورة أنّ الفقراء وحدهم يتجهون إلى التطرف، وبالطبع هناك أمثلة كثيرة جدا للفقراء غير المتطرفين، وكذلك الحال بالنسبة للظلم والتهميش، فالحركات اليسارية، على سبيل المثال، استقطبت عدداً كبيراً من الأغنياء

والمثقفين للدفاع عن الفقراء والمظلومين.

لكن سواء اشتغل المهتمون بالظاهرة بردّها إلى الأيديولوجيا وتطبيقها أو البيئة الاجتماعية والاقتصادية أو النزعات النفسية أو إلى الاستبداد والفشل السياسي أو بمزجها معاً، أو كانوا مخطئين أو مصيبين، فإنّ حقائق أساسية تظل قائمة وتنشأ حولها أسئلة بديهية وتلقائية، وهي أنّ هناك حالات من التطرف والعنف المشكلة تهديداً للسلم الاجتماعي وحياة المواطنين. وأنّ هناك أعداداً كبيرة من الناس مستعدة للمشاركة في العنف ضد بلادها ومجتمعاتها وأنّ هناك عدداً أكبر من هؤلاء يؤيد التطرف ويعتبره صواباً.

كيف تتشكل المعتقدات والأفكار التي تدفع الناس إلى تمجيد الموت والقتل؟ وكيف تسيطر على هؤلاء الناس مشاعر القسوة والكراهية والسادية واللامبالاة تجاه الضحايا من الأبرياء؟ وكيف تتحمس فئة من الناس لإثارة الفزع والخوف؟ وإذا كان صحيحاً القول إنها حالة لا يفيد في مواجهتها إلا بقدرٍ ضئيل الردّ الفكري والأدلة والبراهين العقلية؛ إذن كيف يمكن فهمها والاشتباك معها؟

قتال العدو فكرة راسخة في أذهان الأمم ويموت من أجلها الناس، وحول هذه الفكرة تتشكل جماعات ومصالح وقوى سياسية واجتماعية وثقافية، وتترك الجماعات نفسها تنخدع أيضاً، فتزود نفسها بالتبريرات والمعتقدات لتجعل جرائمها مقبولة، أو تنشئ عواطف قوية ترى في الإرهاب والتطرف وحتى القتل العشوائي للأبرياء والعزل دفاعاً عن النفس والدين!

ولا يمكن بالطبع إغفال الصعوبات الاقتصادية أو العجز السياسي أو الفشل في تحريك الصراعات الداخلية أو البحث عن أسباب لتخفيف الفشل وألمه وإن كان لا يمكن إغفاله أو تجاهله. وتكون المعتقدات الدينية والقومية حاجة ملحة لأنها تشجع على

تحويل الجريمة إلى فضيلة، وتثير عواطف قوية مرتبطة بالتهديدات الصادرة عن قوى خارج الجماعة (الخوف، الغضب، الاشمئزاز، ..) وكذلك العواطف المجزية من داخل الجماعة (الحب، الكبرياء، الفخر، السعادة، ..) وهذا أيضاً يجعل الضحايا مثل المجرمين، ويقلل من التعاطف معهم.

إنّ الأيديولوجيات والقواعد الأخلاقية تجعل القسوة شيئاً معتاداً في المجتمع حتى تصير سلوكاً مقبولاً. ويعاد بناء المعتقدات وترتيبها حسب الأهمية والحاجة إليها، فتعزل الأفكار والمعتقدات المشتركة مع الأعداء والخصوم، وترفع الاعتقادات التي تناقض الأفكار والمثل العليا الأساسية لمن يعارضونهم، بل وتمنح القداسة لمعتقدات لم تكن مهمة، ويمكن، على سبيل المثال، الملاحظة كيف أخذت مفاهيم حديثة لم تكن معروفة من قبل صفة القداسة، .. لقد منحت القداسة لمعتقدات وأفكار عندما قررت الجماعة أهميتها وحاجتها إليها.

ربما لا يكون سهلاً على المشاركين في الفضاء العام، وفق تجربة التنظيم الاحتكاري للمعلومات، عندما لم تكن كلمة تنشر أو تبث إلا بموافقة وتنظيم مركزي أن ينتقلوا إلى مجال لا مركزي مفتوح للجميع للمشاركة والجدل، ويحتاجون أيضاً إلى التذكير أن التأثير الذي كانوا يتمتعون به ليس مردّه إلى المحتوى الذي يديرونه أو يقدمونه، لكنه تأثير مستمد من أن الناس كانوا يتابعون مصادر إعلامية بلا منافسة (تقريباً)، وفي ذلك كان في مقدور السلطة والنخب أن تنظم المجتمعات والأفراد في تشكيلات منضبطة، وكان ممكناً بطبيعة الحال أن تحدد السلطات والنخب ماذا يجب أن يعرف الناس وماذا يجب ألا يعرفوا،.. وكان في مقدور السلطة أن تحدد من يقول وماذا يقول.

مؤكد بالطبع أنّ المجال العام قوة اجتماعية وسياسية، ويمكن أن يقود إلى الفوضى وغياب الاتجاه العام، لكنها فوضى يمكن إدارتها وتنظيمها في اتجاهات إيجابية، فأن تفقد السلطة والنخب الاحتكار التنظيمي للمجال العام لا يعني أنها فقدت تأثيرها وأفضليتها

في المشاركة والتوجيه، ففي جميع الظروف والأحوال تعبر الأفكار السائدة عن الطبقة السائدة. وسوف يظل في مقدور النخبة أن تقود المجال العام، لكنها تحتاج إلى أدوات وقيم وأفكار جديدة، وليس في مقدورها أن تواصل تأثيرها بالأدوات والأفكار والقيم المتشكلة حول «المطبعة».

وببساطة، يجب أن تكف النخب عن النظر إلى نفسها كشريك ذي امتيازات أو أفضلية في المجال العام، وأن تشارك بنية حسنة في اتجاه تطوير الجدل العام ليكون بمقدور كل مواطن المشاركة وأن يستمع إليه، الجميع يستمع إلى الجميع، وأن تعيد توظيف إمكانياتها وتفوقها باتجاه تطوير أفكارها ومصالحها لتكون مقبولة أو أكثر قبولاً، وأن يكون لها قواعد اجتماعية طوعية ومقتنعة بأفكارها ومصالحها واتجاهاتها وأن تكون أيضاً مستفيدة من ذلك فائدة تعود عليها بالرضا والاقتناع، ويحتاج جميع الفاعلين في المجال العام إلى إعادة تأهيل أنفسهم اجتماعياً ونفسياً وروحياً باتجاه قبول الجميع والموافقة على احتمال خطأ الذات وصواب الآخر، والقدرة على الاستماع.

تحدد تايلور (35) التهديدات التي لازمت الإنسان زمنا طويلا تنتمي إلى ثلاثة مجموعات: تهديدات تثير الخوف مثل الكوارث الطبيعية؛ البراكين والزلازل والفيضانات، والأعداء من الناس، والحيوانات المفترسة أو المؤذية، وتهديدات تثير الغضب، النزاعات الاجتماعية أو المالية، وتهديدات تثير الاشمئزاز، مثل الأشياء التي تهدد سلامة البدن بطريق غير مباشر بسبب السموم أو الكائنات ناقلة المرض التي تطلقها، أو تهدد المكانة الاجتماعية لفرد ما.

لم يحقق أسلافنا نجاحاتهم ببناء العضلات حتى يتغلبوا على الوحوش الضارية والمتزايدة في الضخامة، ولكن نجاحهم كان بأن طوروا القدرات للازمة للعمل كجزء من جماعة، وأهم هذه القدرات وأعلاها هو تخمين وتصور ما سوف يحدث مستقبلا .. في كل من العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي المعقد والمسيطر باطراده، ولقد واجهنا الطبيعة

لأننا عرفنا ان نتنبأ بها، وأفضل الأفراد في القدرة على التنبؤ هم الأكثر احتمالا للنجاة.

يستدعي الاشمئزاز الرفض سواء بالتجنب أو الطرد أو الحدّ من مصدر العدوى، ومن يعترض يكون مثل المجذوم الذي يجب تجنبه وعزله، وينشأ خيار طرد هؤلاء غير المرغوبين من بيننا، وإن لم يكن هذا ممكنا فعلينا اللجوء إلى التدمير الجسدي، وما يعنينا هنا هو أن كل ذلك بدافع حماية الذات، كما هي ردود أفعالنا تجاه مريض مرضا معديا، لكن الجذام له علامات ظاهرة بينما لا تظهر علامات في حالة الأفكار الخطيرة، وقد يفشل الطرف الثالث في فهم رد فعلنا المشمئز تجاه هذه الحالة، لأنهم لا يرون التهديد لعقائدنا بالقدر نفسه الذي نراه، وربما تبدو لهم أفعالنا وردود فعلنا بلا مبرر أو قاسية.

وتخلص تايلور إجابة على سؤال لماذا توجد القسوة؟ إلى أن الناس يتسببون في الإيذاء والضرر لأسباب عديدة؛ كي ينقذوا حياتهم، ويحتفظوا بمكانتهم الاجتماعية أو يرفعوها، أو لكي يعلموا الشباب والصغار، أو كي يفرضوا النظام .. ومن حيث مبادئ الأخلاق فإن كل هذه التبريرات تكفي حتى نتحاشى تهمة القسوة، خصوصا عندما يكون التهديد سريعا وفيه خطر واضح على الحياة أو حلى جانب رئيسي فيها أو يهدد الأخلاقيات العامة، لكن بعض أشكال الإيذاء تستخدم لتفرض بعدا اجتماعيا عند الاستجابة لتهديدات غير واضحة وليست داهمة، وقد لا تبدو خطيرة بصفة خاصة، أما في حالة التهديدات المعنوية، فإن الحاجة إلى الإبعاد والعزل قد تكون غير مقنعة لطرف ثالث، خصوصا إذا كان هذا الطرف لا يشاركنا معتقداتنا، فماذا يعني الدفاع ضد تهديد ماحق لهويتنا إذا عرفناه وكان رمزيا وليس ماديا وهذا يمثل قسوة بالنسبة إلى المراقب البعيد او الضحية. (36)

قد يساعد التعليم والتدريب العلمي كما تقترح تايلور على تعديل ومرونة بعض العقول، ولكنها محاولة ليست كافية، فهناك كثير وعديد حولنا من ذوي التعليم العالمي أو من المتدربين علميا وهم متعصبون ولديهم استعداد لمصادرة وفرض أي رأي بديل دون

إعادة النظر، ولا داعي لديهم لأي فحص لدليل أو برهان، لأنهم يشعرون بشدة أنهم دائما على صواب، وإلى ان نبلغ القدرة على إعادة تشكيل الكائن البشري سوف تبقى معنا «هذه» الأفكار المغلوطة والتي بلا أساس. ومن الوسائل المفضلة التي يدعم بها الناس أفكارهم المفضلة والمغلوطة والتي بلا أساس هي أن يخفضوا مستويات برهانهم، وعلى العكس من ذلك فإن الأفكار غير المرغوبة تخضع للفحص والتدقيق الذي يليق بأكبر الفلاسفة المتشككين. (37)

الإشارات في الحقيقة لا تستطيع دائما تغيير أو تحويل توقعات العقل، فربما يجب علينا ألا نندهش أن مجرد المناقشة للحقائق قد تفشل. والأدلة والبراهين العقلانية تعطينا الكثير، ولكنها لا تعطينا بنفسها أسبابا لأن نهتم كثيرا بالمعتقدات التي تؤيدها وتدعمها، وحب الحقيقة أحد الدوافع التي يشار لها غالبا ويبالغ فيها غالبا، مثل معظم أنواع الحب، فإنه من النادر أن يكون نقيا وبلا شروط فيما يبدو. إن العلم مجهود إنساني بهدف الوصول إلى نظريات أفضل وليست مثالية تصل إلى حدّ الكمال، إنها تفسيرات تقترب من الحقيقة ولذا تقدم تنبؤات أكثر دقة. (39)

من أين تأتي المعتقدات؟

تحدد تايلور مصدرين للمعتقدات: العلم والعواطف، في العلم بما هو المجهود العقلي استنادا إلى الملاحظات الحسية القابلة للاختبار ينشئ الإنسان معتقداته التي تبني علاقته بالأفكار والمعاني، وينشئها أيضا بناء على العواطف والمشاعر المستمدة من عناصر ومكونات غير تجريبية أو عقلية، إن المعتقدات القوية تعني الكثير بالنسبة إلينا، وهذا المعنى يشمل أهميته وعلاقته بالأفكار الأخرى، وثراء دلالة المعاني المصاحبة للفكرة، والمعنى العاطفي وقيمته.

المعتقدات التي تستند إلى ملاحظات حسية تكون أضعف لأن العالم الذي تنشأ عنه يمكن أن يتغير، والمعتقدات التي تعتمد على المنطق معرضة لمخاطر أخطاء التفكير أو الاستنتاج من الوقائع، فالتغيير الثقافي مثلا من الممكن أن يحوّل الافتراضات الواضحة لجيل ما إلى موضوع للسخرية عند الجيل التالي. لكن المعتقدات التي ترتبط بعواطف قوية لا تحتاج أن تتبع حقيقة متغيرة، ولا أن تزعجها أخطاء التفكير، ذلك أن قوتها تستمد طاقتها من العواطف والمشاعر، وهي لا تتغير إلا عندما تتغير المشاعر فقط، وقد لا يحدث هذا على الإطلاق، وبناء على ذلك فإنه يمكن أن تصبح قوية وصلبة بدرجة كبيرة. (40)

وتسبب المعتقدات التي نميل إليها أكثر أنماطا واضحة وقوية من النشاط العصبي، وتتواءم بسهولة مع الأنماط التي نملكها بالفعل، إنها مثلنا، ونحن عموما نفضل ما يماثلنا، وخاصة أن المعتقدات التي نتقبلها تصبح مكونات من هويتنا، وإذا كانت المعتقدات تشكل أنماطا ثابتة فلا بدّ أن تكون هذه الأنماط واضحة ومستمرة وبسيطة نسبيا. ولا بد أن يعززها داعم عاطفي يساعدها في نقش تأثيرها في القشرة الخارجية للمخ. ويعتمد إقصاء الآخر على المعتقدات، والرسائل الأساسية بخصوص الناس الآخرين أنهم مختلفون ومثيرون للاشمئزاز وليسوا مثلنا، ويريدون إيذاءنا أو قد آذونا أو آذوا أناسا مثلنا، إن إزاحة هؤلاء لأناس يحل مشكلاتنا. (41)

ومن الممكن أن تكون المعتقدات محملة بأحمال عاطفية ثقيلة، فإذا كنت لا تحب المهاجرين وكنت أيضا تشمئز من الفئران وشاهدتها في مكان يعيش فيه المهاجرون فإنك تربط بوعي أو بدون وعي بين المهاجرين والفئران، وقد تكون الفئران جذبها الطعام الذي يلقيه الأغنياء في الحي المجاور، ولكن الاشمئزاز لن يغادرك حتى لو عرفت ذلك، وبالطبع فإنه من الأسهل عليك أن تلوم المهاجرين بدلا من تفسد علاقتك بجيرانك. (42)

وهناك مصدران للمعتقدات يمنحانها قيمة إضافية، عندما تأتي من ناس نكن لهم مشاعر قوية، وعندما يكون للمعتقدات مضامين تقييمية لأنها عبارة عن تنبؤات بخصوص ما يجب أن يكون عليه حال العالم الواقعي؛ فالمعتقدات هي توقعات، وباعتبارها كذلك فإنها تكشف عن نفسها كمعابر تصل بين الحقيقي والمحتمل، فتصل علامة من الماضي والمستقبل. ولسوء الحظ فإن المعتقدات الاجتماعية غالبا ما تعتمد على نفس أفراد الجماعة الذين نلجأ إليهم عندما تتم معارضة هذه المعتقد، ذلك لأنهم هم ذاتهم الناس الذي تعلمنا منهم معتقداتنا في المقام الأول. فعندما تتلقى إشارة في جهازك العصبي والعقلي أن إيذاء الناس خطأ .. وتتلقى في الوقت نفسه إشارة بأنك تريد إيذاء هؤلاء الناس، فإنك تنشئ اعتقادا أن هؤلاء الذين تؤذيهم يستحقون الإيذاء. (43)

هل المعتقدات مرنة؟ نعم ولا. تجيب تايلور، وتوضح «فالمعتقدات التي لا تهمنا نغيرها بتكلفة قليلة، لكن تكلفة تغيير القناعات الراسخة ستكون مروعة، إنها شيء مثل اصابة بالغة؛ مثل بتر عضو من الجسد، أو حتى أكثر من ذلك، لأن تغيير مثل هذا المعتقد يشعر به الإنسان وكأنه كسر جزء من النفس أو الذات، وينطبق ذلك علينا جميعا، وليس على المتطرفين فقط الذين يتجاوزون الخطوط والحدود، لأن معتقداتهم تتطلب العنف، ولو حاولنا لماذا يتصرف المتعصبون لعقائدهم مثل ما يفعلون، فعلينا أن نتذكر أننا عندما نخالفهم ونتحدى أفكارهم فإننا بالفعل نطلب منهم أن يغيروا كثيرا من ماهيتهم وذواتهم، وهذا من منظورهم يشبه «الانتحار النفسي» ولا يعني هذا أن أفكارهم ليست سخيفة أو مضحكة أو غير معقولة أو خطيرة بكل ما في الكلمة من معنى، فهذا شيء قائم بذاته. إن المسألة هي كون المعتقدات الراسخة والقوة أقرب إلى اعتبارها جزءا جوهريا وصميما من النفس وليس كونها سمات وملامح قابلة للتعديل. وهذا ما يجعل تكلفة التغيير باهظة جدا. فقد يصل ثمن خروج الفرد عن الجماعة أن يدفع حياته ثمنا لذلك.

وقد يبدو أعضاء الجماعة حمقى او مغفلين لأنهم يتنازلون عن استقلالهم الذاتي ويقللون من فرديتهم بأن يجعلوا العقيدة المشتركة مع آخرين جزءا كبيرا من هويتهم، ولكن في مقابل ذلك تتحمل الجماعة كثيرا من الأعباء التي يتحتم على الأفراد مواجهتها منفردين. والتوتر الذي يرتبط بالموت والفناء على وجه الخصوص يمكن ان تهونه عضوية الجماعة.

وتمثل المعتقدات خطوطا دفاعية ضرورية لمواجهة التهديد، نستعير هذا السلوك الرمزي للأفكار كما تتعامل الكائنات مع المرض والجراثيم والسموم، فالمعتقدات التي نكرهها نصفها دائما بأنها مثيرة للاشمئزاز، وعلى مدى التاريخ كان من يأتون بمعتقدات جديدة تطرح تحديات مثل الناس والكتب يواجهون بالعداوة التي تتولد من عاطفة النفور والرفض، وغالبا ما تكون العاقبة مهلكة. (44)

إن العالم الخارجي هو ما نتصوره، سواء كان هذا التصور صحيحا أو خاطئا، لأننا نتعامل معه حسب تصوراتنا ومعتقداتنا، ثم تتشكل توقعاتنا عن العالم وفق معتقداتنا، وعندما لا تتلاءم المدخلات الصادرة عن العالم الخارجي والمحيط مع توقعاتنا قد تتحول في بدء العمليات المنظمة للذهن لتطرح قدرة فائقة على الضلال وخداع النفس. وإذا لم يحدث هذا فقد يتنازل المتلقي عن اعتقاداته، وعلى الدوام وبلا انقطاع فإن البشر يشكلون العالم الخارجي كما يتصورونه أو حسب أهوائهم. وعندما تكون هذا التوقعات معتدلة يمكن تغييرها بسهولة، ولكن بعضها يشكل جزءا من ذواتنا لدرجة أنها تستفزنا لنعمل بطريقة تهدف إلى ان نغير العالم حتى يتلاءم مع هذه التوقعات. فالناس الذين نصفهم بأنهم ضعفاء وخونة أنانيون مقززون يصبحون «آخرين» ويشكلون تهديدا إذا تحدوا هذه الأنماط بأن يكونوا على عكس ذلك أقوياء جديرين بالثقة عطوفين ولديهم مشاعر اهتمام بالغير مثلهم مثل اي شخص قد تغير حتى يتغلب على الشعور بالاشمئزاز!. (45)

لا تكن سببا في أي أذى. حكمة تنسب إلى جالينوس وأبقراط رائدي الطب في التاريخ أو كما يسميهما الرازي «الفاضلين» بدأت وصية الى الأطباء لكنها تصلح قاعدة للحياة والبشرية في الحكم والقضاء والحرب والصراع والسلم والعمل والتربية وكل شأن من شؤون الناس.... الارتقاء بالذات لدجة عدم الأذى؛ أي أذى.

إن الاستعارة البلاغية لكلمة «مرض» تمثل حافزا على إقصاء الآخر، فالمعنى يعطي تفسيرا بسيطا وعاطفيا بدرجة كبيرة لأمراض الفرد أو الجماعة أو الأمة ويتضمن التهديد بردود افعال تزيد من الدوافع على الفعل. وهذه الاستعارة تتناسب مع المعتقدات المقبولة عن المرض بما في ذلك الشعور القديم بالخوف من الغرباء ناقلي المرض. ويعتمد المعنى أيضا على فكرة الجماعة كجسد يحمل عواطف إيجابية بين أعضاء الجماعة وتفرض عليها فروض الوحدة والطاعة، ويجعل ذلك الجماعة اكثر تماسكا ومن ثم يعطي قوة أكبر لأعضائها في مواجهة الدخلاء. (46)

لو أعطينا الفرد الاختيار بين أن يغير معتقداته أو الأنماط العصبية في ذهنه لتتناسب مع العالم الواقعي وبين تغيير العالم ليتواءم مع معتقداته فإنه سيتبع الاختيار الأسهل. وكلما كانت المعتقدات مهمة فسيكون الدفاع عنها قويا، وكلما كانت العواطف التي سيؤججها هذا التحدي شديدة ومتطرفة، يحتمل أن يكون رد الفعل أكثر عنفا، وعندما يتضمن المعتقد شيئا من التقزز، ويتعرض هذا الفكر للتحدي فإن بني الإنسان -من الممكن أن يكون رد فعلهم مميتا ويتصف بالوحشية البشعة. وتشمل بعض أنواع القسوة ردود فعل طائشة تجاه تهديدات اجتماعية تثير الغضب أو الخوف، وبعضها يتضمن إغفالا متعمدا للحالة الإنسانية للضحية لأن إقصاء الآخر جعل هذه الحالة لا اعتبار لها إطلاقا بالنسبة إلى مرتكب الجريمة.

وهؤلاء الذين تدفعهم معتقداتهم القوية قد يرون أن سلوكهم نوع من سوء الحظ، لكنه دفاع ضروري عن النفس يحميهم من الأفكار والناس الذين يشكلون تهديدا ضد

مظهر حيوي من مظاهر هويتهم. وليست كل القسوة مردها الى الدفاع عن المعتقدات، ولكن المعتقدات يمكن أن تستخدم تلقائيا في تبرير السلوك العدواني، فالجشع والخوف والرغبة في الانتقام والمنافسة على الموارد وكثير من المثيرات يمكن أن تدعم القسوة التي تحفزها المعتقدات وتغذيها مبرراتها الايديولوجية. (47)

يتراوح السلوك القاسي بين سلسلة متصلة تشمل كلا من جمود القلب والسادية، وتتبلور القسوة الطائشة بلا تعقل ولا مبالاة والأنانية حول غلظة القلب في بداية هذه السلسلة، وفي نهاية السلسلة تكون الافعال الأكثر سادية مثل القسوة التي تستخدم لإثارة الفزع والتي يكون فيها الرعب هو الرسالة المستهدفة وإن لم يكن الهدف النهائي.

لقد تطورت القواعد الأخلاقية كي تحمي «الأقرباء» وليس «الغرباء» فعندما تعرضت الموارد البيئية المحدودة للمنافسة أصبحت الجماعات الخارجية تمثل تهديدا، ولما أصبح الخطر واضحا انطلقت ردود الفعل تجاه التهديد لتؤدي إما إلى انسحاب واحدة من الجماعتين او الصراع بينهما. ويأخذ الصراع وجهته حسب اعتماد إحدى لجماعتين على الأخرى بطريقة ما، ولذلك فقد اتفقت الجماعات على قواعد للصراع لأجل تقليل الخسائر وإمكانية الوصول إلى تسوية أو بناء تعاون مشترك. (48)

وتفترض نظرية اللعبة أنه من المعقول أن نكون مسالمين مؤقتا ومبدئيا، ولكن يمكننا القيام برد فعل عدائي لو أبدى الطرف الآخر عدوانا. وإذا كان الغرباء عدائيين وأقوياء فقد توازن الجماعة الوضع بردّ فعل معتدل في مستوى العنف بالقدر الذي نحتاجه كي نحافظ على سلامة جماعتنا. وتنشأ التهديدات عندما تتعارض المعتقدات مع الواقع أو الحقيقة، فتتشكل الرغبة في حلّ هذا الصراع، فإذا كانت المعتقدات قوية أو كان بالإمكان تعديل ومواءمة الواقع، فالجهد اللازم للتكيف مع الحقيقة سيكون أقل، ولأن معتقداتنا القوية جزء لا يتجزأ منا، فإن تهديدها يطلق ردود فعل نشوئية ومطورة بشدة، والتي لن تتناسب مع الأخلاقيات الحديثة، وإن كان تشكيل العالم

يسبب المعاناة فإن الفريق الثالث الذي لا يشاركنا معتقداتنا قد يتقبل ادعاء من يعتنق هذه المعتقدات بأن أفعاله لها ما يبررها، ومن ثم سوف يرى أنه قاس وسلوكه يتسم بالقسوة. (49)

لماذا يتصرف الناس بقسوة وهم يعلمون أن القسوة خطأ أخلاقي؟ إن مرتكبي أسوأ الفظائع ليسوا أشرارا نذروا أنفسهم لتمجيد كل الشرور، ولكنهم قد يكونون يدللون أطفالهم ويعانقونهم في الفترات الفاصلة بين جرائمهم التي يقتلون فيها آخرين، وربما يصدرون أحكامنا الأخلاقية نفسها عندما يواجهون أنواعا من القسوة، والمشكلة بالنسبة لضحاياه هي أن أخلاقياته يبدو أنه لا تنطبق عليهم.

يمكن أن نصف الذين يرفضون تصديق حقائق أو أحداثا تاريخية مجمعا على وقوعها بأنهم حمقى ومن السهل إقناعهم، ولكن هذا ليس غباء فقط، إنما هو نوع من «تشكيل الواقع» أي الدفاع المتعمد عن المعتقدات القوية بشيء ضد الواقع والحقيقة المرفوضة وغير المرغوب فيها، وقد تضحك من ضلال هؤلاء الناس، ولكن يجب ألا نقلل من خطورة «تشكيل الواقع» وكما علق دافيد فرانكفوتر في كتابه الشر مجسدا «في كل القضايا التاريخية التي تعاملت معها، كانت هناك أسطورة المؤامرة الشريرة التي تحرك الناس بأعداد كبيرة لارتكاب أعمال من الوحشية المذهلة ضد المتهمين من المتآمرين، ويعني هذا أن الجرائم الفظيعة على مرّ التاريخ يبدو أنها لا ترتكب في إطار طقوس وشعائر فاسدة وضالة ناشئة عن عقيدة شريرة، لكنها ترتكب على سبيل «تطهير» وتصفية بعض العقائد من العالم الواقعي. (50)

كيف تؤثر «الأيديولوجيات» والقواعد الأخلاقية على انتشار القسوة؟

يقول فيليبو مارتيني في «بيان عن المستقبليات» نمجد الحروب، فهي قاعدة سلامة وصحة العالم، والعسكرية والوطنية، وهي الفعل المدمر لمن يثور على السلطة من الفوضويين، هي الأفكار الرائعة التي من اجلها يموت الإنسان. إن مرتكبي القسوة والإيذاء يزودون أنفسهم بالتبريرات، ويستدعون المعتقدات الزائفة عن قوة الضحية وعدوانيتها، والعواطف القوية التي تبرر الدفاع العدواني عن النفس، وقد يكون مصدر العواطف التي توجه الصعوبات الاقتصادية، أو العجز السياسي، أو الخسارة والضرر من الغير، فإنها تؤجج وتزيد من الصراع الداخلي وتدعم الحاجة إلى التحكم، فتجعل الإنسان يبحث عن أساليب تخفف من هذا الألم والذي لا يمكن إغفاله أو تجاهله. (51)

تراكم التفاعل بين التجارب السابقة مع النزوع والميل الجيني يشكل البحث عن اختيارات متعددة وأيضا الاختيار من بينها، لكن الشخص الذي يبحث عن اختيارات خصوصا من يعاني توترا شديدا، سوف يفضل الحلول البسيطة والسهلة والأقل كلفة والمتاحة. والقادة السياسيون الملتزمون الذين يسعون للكسب الأكبر من إقصاء الغير تقع عليهم مسؤولية كبيرة هنا ويتحملون الوزر، لأن الحلول التي تأتي من مصدر قوي وموثوق غالبا ما تكون فاعلة ويسهل تقبلها، ولسوء الحظ فإن الحلول العملية والقانونية الفعالة لمشكلات العالم الواقعي ليست غالبا هي الحلول البسيطة أو قليلة التكلفة. وتستطيع المعتقدات الخاصة بإقصاء الغير ملء الفراغ بين التزود بالحقيقة وطلب الأمان، فالمعتقدات تشجع النبذ والاقصاء وتحول الجريمة إلى فضيلة، وتثير عواطف قوية مرتبطة بالتهديدات الصادرة من قوى خارج الجماعة (الخوف، الغضب، الاشمئزاز، ..) وكذلك العواطف المجزية من داخل الجماعة (الحب، الكبرياء، الفخر، السعادة، ..) وهذا أيضا يجعل الضحايا مثل المجرمين، ويقلل من التعاطف معهم. إن الأيديولوجيات

والقواعد الأخلاقية تجعل القسوة شيئا معتادا في المجتمع حتى تصير سلوكا مقبولا.

وكجزء من عملية الإبعاد والإقصاء هو أن تقلل الجماعة من قيمة المعتقدات التي تتشارك فيها مع الأعداء، وقد تؤكد أيضا الاعتقادات التي تناقض الأفكار والمثل العليا الأساسية لمن يعارضونهم، وبعض المعتقدات لم تكن مهمة أو مقدسة، ولكنها منحت القداسة عندما قررت الجماعة أهميتها وحاجتها إليها. ومن ذلك الانتقائية للتفسيرات المتشددة للنصوص الدينية، وتسليط هواجس الشذوذ على عقائد الآخرين. ففي تبريره للحرب على السكان الأصليين قال جوليو روكا 1843 – 1914 وزير الحرب الأرجنتيني: «حترامنا لذواتنا كرجال يتميزون بالجسارة والحزم يلزمنا أن نقمع ونبيد بأسرع ما يكون وبالمنطق أو بالقوة هذه الزمرة من المتوحشين الذين يدمرون ثرواتنا ويمنعوننا نهائيا من أن نملك الأرض بالقانون وأن نتقدم ونحقق أمننا، إنها أكثر الأراضي ثراء وخصوبة في الجمهورية» (52)

يقترح دانييل شيروDaniel Chrot وكلارك ماكولي Clark McCauly (كتاب سيكولوجية القتل الجماعي) أن مرتكبي الجرائم الفظيعة على نطاق واسع لديهم أربعة دوافع: الفائدة، الثأر، الخوف، وخشية التلوث، وقد توجد كلها بدرجات متفاوتة في أي جريمة، فالخوف يفسر القسوة عندما تُصور جماعة مستهدفة على أنها شديدة الخطورة، وأنها تهديد حقيقي للحفاظ على الذات، فيمكن للخوف أن يطلق أفعالا لا يمكن تخيلها. ويستخدم المتطرفون على نطاق واسع عبارة «أصبحنا مثل الأيتام على مآدب اللئام» لتوظيف الخوف والتهديد. لكن الشعوب التي تعاني من رعب دائم تخاطر بأن تنهار وتصل إلى الهزيمة. ويعتبر الانتقام أو الانجذاب المسموم إلى إنزال العقوبة نوعا من الاستجابة للغضب، «لن ننسى جرائمكم» ولكن هؤلاء المقصودين بالعبارة قد انتهوا من زمن طويل، ومن ولدوا بعدهم لا يمكن أن يكونوا مسؤولين عن هذه الأمور. وقد تمتد عضوية الجماعة بأسطورة مناسبة إلى مدى تاريخي لتدعم مفهوما

عن تهديد وخطر قديم، وقد يكون هذا الفكر مصدره حديث نسبيا أو تكتنفه أفكار قديمة عن الشر، غالبا ما تكون دينية. وفي السياسة ترى الجماعات المسيطرة ضرورة اخضاع الجماعات التي تمثل تهديدا حتى تستسلم، وإن لم تكن احدى الجماعات خطيرة فلا بد من اكتشاف مؤامرة، أو ابتكار الأعداء والنبش في الاتهامات القديمة. وقد يكون الدافع للقتل الجماعي ليس التهديد أو الخوف ولكنه الخوف من التلوث الذي يهتم بالتهديدات الرمزية للهوية، وتقع القسوة غالبا بدون مبرر على فئات أقل قوة، ولا يستحقون الأذى ولا يشكلون تهديدا. ولأنها تهديدات غير مرئية فذلك يساعد على التهرب من إثباتها. وتستخدم على نحو ناعم تجاه فئات أو أقليات تعيش بين الأغلبية المختلفة، فتدفع الأقلية إلى الانزواء «الجيتو» فيتجمعون معا، وقد يمتد النبذ والحصار الى العمل والتجارة والرعاية الصحية والاجتماعية والمصاهرة. وتفيد مشاعر التقزز في تكريس قسوة القلب والاندفاع الى القتل والأذى بلا تردد، .. ويتعرض بعض الناس أكثر من غيرهم للقسوة والنبذ، وتردّ هذه القسوة إلى غلظة القلب المبرر عادة بمبررات دينية أو قانونية أو مبتكرة أو لأسباب طبيعية مثل الفشل والحقد والانتقام. ومعظم القسوة لا تقتل، كما يتعرض للقسوة فئة من الأقرباء من الأطفال وكبار السن. ويحاول قادة سياسيون أن يقودوا أتباعهم إلى إقصاء الآخر بغرس الخوف من المرض والرهاب والفوبيا، وقد يصعب في هذه الحالة إنقاذ الضحايا. (53)

عندما يعتقد الأقوياء لأي سبب أن الحلّ الوحيد هو إقصاء جماعة معينة من الناس، فإن منطق الإقصاء لن يكون صعبا، وستكون الطريقة الوحيدة لأن تكون واثقا أن تلك الجماعة لا يمكن تلافي تهديدها إلا بإبادتها، وسوف يساعد الخوف والغضب في إطلاق عدوان ارتدادي كرد فعل من الجماعة، فإذا كان التهديد معقولا وحقيقيا، ويمكن تصديقه، ويلزم لتحريك المواجهة قدر من الاشمئزاز. وكما تجلب القسوة عواطف سلبية فإنها تجلب أيضا عواطف إيجابية مثل دعم التماسك والصلات الداخلية والانتماء

والاندماج. (54)

توصف القسوة مع الاستمتاع بها بالسادية، والحديث هنا بالطبع ليس عن السادية ذلك المرض النادر المتصل باضطراب الشخصية والذي برغم ذلك يكثر الحديث عنه، ولكنه صار مفهوما سياسيا وسلوكيا أكثر من كونه اضطرابا نفسيا. وهي تسمية ليست حكما محايدا حسب الاصطلاح اللغوي العام، ولكنها تدل على إدانة سلوك الفرد، فقد زودت عمليات النشوء والارتقاء الناس بقوانين أخلاقية جماعية بخلاف القوانين الوضعية، لذلك فإنها تعتبر جريمة شنيعة تثير التقزز وتدعو الى العقاب. وقد تتحول السادية إلى خطر يستهدف المقربين، فالسادي شأنه شأن المدمن أو المتعصب لن يكون مهتما بأي حال بالمصلحة العامة للجماعة أو بالنيات الطيبة أو بحسن السمعة أو بصالح المجتمع. وقد تلحق السادية بضحاياها أضرارا دائمة وبليغة، فصغار السن الذين يتعرضون للقسوة قد يتحولون إلى غير مؤهلين كوالدين. (55)

إن السادية ليست مرضا اخترعه رجل ارستقراطي (دي ساد) في عصر التنوير، ولكنها جزء من المخزون البشري دفين في أعماق مفهومنا عن الشر، وإن تحور ثقافيا وربما جينيا، وإن كانت السادية ضارة ومؤلمة فإن الفرد قد يتوقع أنها كانت لا بد أن تمحى من المخزون الثقافي للبشر من زمن طويل، لماذا لم يحدث ذلك؟ هل لأن هناك تذوقا للسادية تنشره وتذيعه وتدعمه قوى ثقافية مسيطرة مثل الدين؟ هل حقا أن الأسوياء العظماء يمارسون القسوة بغرض التحكم الاجتماعي؛ بأن يقدموا للجماهير منافذ تستحوذ على انتباههم بدلا من عواطف قد تشعل ثورة غير مرغوبة؟

السادية حالة نادرة في الإنسان وتشبه الجوع، فكما يدفع نقص الطعام الشخص الذي يشرف على الموت إلى أكل لحوم البشر، فمن الممكن أن بعض الظروف قد تشجع القسوة ويمكن أن تحول شخصا طيبا إلى قاتل سادي. فالألفة والتكرار والتقبل للقسوة يحولها إلى سلوك متقبل وربما ممتع. يقول أحد المشاركين في الإبادة الجماعية في رواندا

«كلما تزايدت رؤيتنا للناس وهم يموتون، وكلما قلّ تفكيرنا في حياتهم، وقلّ حديثنا عن موتهم؛ ازداد تعودنا على ذلك واستمتاعنا به».

معظم رسائل المتطرفين سواء كانت حقيقية أو لا تؤكد على ثلاث مقولات: إننا أكثر قوة مما تظنون، ونشعر بأننا لا نملك البدائل، ولن تستطيعوا إقناعنا بأن نتغير. وعموما هم ليسوا مرضى نفسيين، وهم أيضا لا يعانون خللا عقليا، وإن كانوا فهم لا يعانونه لفترة طويلة، إذ أن الترتيب والإعداد للجرائم الفظيعة لا يجري بسلاسة مع الضلال والهلوسة وسوء التخيل.

إن الخطوة التالية لاستخدام القسوة كنوع من الإرهاب هي ان تصبح معاناة الضحية نفسها جائزة ومكافأة تسعد المجرم، وبشكل ما أو لسبب ما يجد المجرم لذة وسرورا في عذابات ضحيته التي كانت من قبل مجرد فائدة له. لكن إظهار السادية يعتبر استراتيجية لها مخاطرها، قد تجلب الغضب والسخط العام والانكار والخلاف مع المنظمات الزميلة. (56)

هناك ثلاثة أنواع من المثابة والمكافأة التي ترتبط بها السادية: المكافأة وفقا لـ «التطور والارتقاء» وفائدته في الملاءمة والسلامة الجينية، واللذة الذهنية التي ينشطها الدماغ مباشرة، والمكافأة بالنيابة والتوكيل، وهي مكافاة حقيقية حسب محفز ومثير آخر مثل الأفكار، السلوكيات..

لقد طور البشر القوانين والقيم الأخلاقية والتحكم بالنفس حتى يسيطروا على العدوان المتناهي الذي يؤدي إلى غلظة القلب، ولكن في مواجهة من يعتبرونهم بشرا فقط ومن يشبهونهم، ومن ثم يحتمل أن يكونوا أقرباء، وقد تجلب قسوة القلوب تجاه الغرباء فوائد لنجاة الجماعة أو مكافأة مباشرة وسريعة: أرض جديدة موارد غذائية، أو رفقاء ومعاونون. (57)

وأظهرت تجربة عالم النفس فيليب زيمباردو في سجن ستانفورد أن شبابا أصحاء نفسيا تحولوا إلى حراس ساديين خلال أيام قليلة، وقد فسر زيمباردو هذا البحث الشهير بأنه أظهر أن فعل الشر إغراء نتعرض جميعا له في الظروف المناسبة: «نحن يمكننا أن نتعلم أن نصبح طيبين أو أشرارا بصرف النظر عن ميراثنا من الجينات، أو شخصيتنا أو تراثنا العائلي» (58)

هل يمكننا التوقف عن القسوة؟

يتصرف الناس معتقدين أنهم على صواب ولديهم أسباب جيدة لتفسير رؤيتهم، ويحيط باختياراتهم الرغبات العاجلة والمباشرة، والضغوط الناشئة عن الموقف، والميل إلى نسيان وتجاهل حياة الآخرين وتجاربهم، وحدود قدراتهم على تدبر نتائج وعواقب أفعالهم. وقد يؤدي تكرار حدوث الأفعال إلى تحويلنا إلى قساة أو لا مبالين تجاه معاناة الناس. ويمكن اعتبار القسوة ذات أبعاد تتراوح بين قسوة القلب والسادية، فقد يكون الألم متعة أو مكافأة يحصل عليها المجرم أو يسعى إليها. وقد تكون القسوة لأجل المكافأة مثل الانتماء الى الجماعة، أو الحب أو القوة أو الكسب المادي، .. وهناك قسوة ناشئة عن الفشل، الفشل السياسي أو الفردي.(59)

إن الناس غالبا ما يكونون قساة، لأن القسوة تبدو أسهل الطرق للتصرف في ظروفهم الخاصة، وقد تكون هناك أسباب قوية لعدم القسوة، لكن الأمر الذي يتطلب مجهودا أقل هو تجاهل هذه الأسباب بدلا من مقاومة الضغوط من الآخرين، أما اللامبالاة والكسل والجهل عن عمد والخوف من النتائج المجهولة فقد يزيد من المناورة والتلاعب المتعمد لاختيار القسوة، .. هكذا فإنه لمواجهة القسوة يجب تغيير محفزاتها. (60)

لقد نشأ الجنس البشري على معاملة العالم دون مساواة في اعتبارات عديدة، فنحن

بطبعنا وما جبلنا عليه نهتم بأقاربنا (أو الأقارب الرمزيين) وبمن نرى أنهم اعضاء أقوياء في جماعتنا، وبالمعتقدات التي تتفق مع ما نعتقد به ونراه، إننا بالطبيعة نولي اهتماما أقل بالغرباء وللناس الأقل في المكانة الاجتماعية أو للأفكار التي تناقص معتقداتنا، ونحن محدودو القدرة على تنظيم المعلومات، ونجهل كثيرا مما تخبرنا به حواسنا، لأنها لا تتناسب مع ما نريد أن نعتقده وما يرضينا، كما أننا نبتعد عن الموضوعية في رؤيتنا للحياة بمرور الوقت، ونعتبر النتائج المستقبلية والعواقب البعيدة شيئا أقل في الأهمية من الأحداث المعاصرة أو القريبة، وهي ظاهرة يطلق عليها علماء النفس إسقاط الزمن من الاعتبار، ولذلك عندما نختار أن نكون قساة، فغالبا ما نختار على أساس مدخلات منحازة، ونفشل في أخذ نتائج الضرر الذي يحدثه في الاعتبار، فمكافآت القسوة لا تدوم طويلا، والغنيمة تختطف، والتهديد من الضحية يزول، وموافقة الجماعة واضحة، أما عقوبات القسوة فعادة ما تستغرق وقتا أطول كثيرا إذا وقعت بالفعل. (61)

إن التعليم يمكن أن يقلل من سيطرة المعتقدات الزائفة، فالمعرفة بالحقائق ومعرفة كيف نفكر سوف تساعدنا في كشف ملايين الأشكال من الهراء الذي يقدمه من يستفيدون كثيرا من إقصاء الآخر. وسيمكننا بعد ذلك التدقيق في البحث عن أي دليل على ما يشاع من افتراء أو قذف ضد الأعداء أو الأقليات، وسوف نستطيع أن نميز إذا ما كان أي ادعاء يستند إلى نظرية الماهية والجوهر تجاه الآخر أي أن الآخرين جوهرهم فاسد فنرفضهم، وبذلك فسوف نتحدى التنميطات، ويمكننا أيضا أن نعلم أطفالنا التاريخ الصحيح والأفضل، وليس معنى ذلك أن نعيد سرد الأخطاء القديمة أو نجلد من ارتكبوها، فمن المحتمل أن كل بلد ارتكب الفظائع وعانى منها، وتعلم التاريخ يمكن بدلا من ذلك أن يضع هذه الجرائم في مضامينها ويظهر أن هناك أسبابا لحدوثها ويطرح الامل في أن يتم تحاشيها فيما بعد. حسب نظرية الكم فإن طبيعة الملاحظة تغير من طبيعة الذي نلاحظه، ويساعدنا التعلم من المجتمع أو التبرير الذي يأتي فيما

بعد في أن نرى أنفسنا كما يرانا الآخرون، وهذا أيضا يشكلنا في صورة تتماثل بشكل أفضل مع مدركات الناس عنا وما «يرونه» فينا، ويصل ذلك بنا إلى أن نتبنى توقعات الآخرين عنا كما لو كانت توقعاتنا نحن، فيصبح ما يتوقعونه لنا هو ما نصير إليه، إننا بذلك نشاركهم معتقداتهم ونرغب فيما علمونا أن نرغب فيه. (62)

إن طواعية التشكل وسهولة الانقياد، عنصران حيويان ومهمان في أسلوب حياتنا الحديث؛ فذلك يبقينا متوائمين اجتماعيا، وليت كل احتياجاتنا حتمية كما تعلمنا أن نعتقد، لكن لسوء الحظ فإن المعتقدات التي تخلق التحدي والصراعات من الغير يمكن أن تصبح قيمتها كبيرة نتيجة لذلك، وقد تصعد أحيانا إلى مرتبة المبادئ المقدسة كما أن بعض المعتقدات يؤدي إلى الصراع، مثل فكرة أننا جميعا لنا الحق أن تُحترم معتقداتنا القوية مهما كان محتواها، وهناك جماعة من الناس تشجع إضفاء القداسة على مبادئنا ومعتقداتنا، لأنهم هم الذين يستفيدون من ذلك، ويساوون بين نقد هذه المعتقدات وبين عدم الاحترام ويلمحون بأن الثروة والجمال المادي علامة الفضيلة والقوة الاجتماعية، ويفترضون أن النمو الاقتصادي واستهلاك السلع التجارية هما معيارا الجودة في ذاته، والدعاية الماهرة تجعل ذلك فلسفة متماسكة قوية ولا يوجد من الاسباب ما يجعلنا نصدق ذلك. (63)

تقول تايلور: ربما يمكننا في المستقبل غير البعيد تعديل أو تغيير ما يجري في الدماغ مباشرة، وقد تحقق بالفعل تعديل وتغيير الذاكرة باستخدام الكيماويات والأدوية في تجارب علمية على الحيوان. ولا يوجد هناك سبب يمنع إزالة أو نزع المعتقدات القوية والخطيرة من عقول البشر بقياسات علمية دقيقة من أن تكون معالجة حقيقية وواقعية.

لكن القدرة على التحكم بالقسوة بالتدخل المباشر في عمل الدماغ سلاح ذو حدين، ونحتاج إلى مناقشة عامة عاجلة أكبر مما هي موجودة الآن عن أخلاقيات التقدم التكنولوجي الذي يهدد كياننا وهويتنا. ماذا سيكون الحل لو أن أسبابا جسمانية تحرك

كل معتقداتنا ورغباتنا، إننا سنكون مجرد دمى تلعب بنا الطبيعة، فهي التي تجعلنا منعزلين أو انطوائيين، حاقدين أو قساة ومستبدين نرغب في اخذ كل شيء ولا نعطي شيء، إن ما فعلته وتدخلت فيه؛ جيناتك، غذاؤك، نزعاتك وميولك، ومعتقداتك، ومن قابلتهم من الناس في طريقك في هذه الفترة الزمنية المتصلة، وخبراتك وتجاربك في الطفولة، وهكذا بلا نهاية، .. النفس متعددة، والمخ سوق من الخلايا العصبية صانعة ومنتجة للضوضاء المزعجة، لكن الأفكار المتصارعة، والنوازع التي تشدك وتسحبك إلى اتجاهات معاكسة هي منك وملكك. (64)

إن باقي الناس تشعر بأنها مختلفة عنك، والشعور الواعي ليس إلا غثاء ورغوة سابحة على سطح محيط كبير، إلا أنها جزء منك، ابتعد صناعيا بفعل اللغة التي تستخدمها كي نصفها، وهذا الزبد والغثاء الذي يخصك لديه القوة على الغوص في المحيط وفهم تياراته، ويمكنه أحيانا حتى أن يغير قوته واتجاهه، إنه أيضا جزء من المحيط وأنت المحيط كله، وماذا ينتج عن ذلك إن لم نكن نحن عوامل فاعلة تسبب التغيير في العالم -جزئيا وفي حدود- إننا عملاء منحازون لكننا نحن عوامل فاعلة رغما عن ذلك. (65)

تقول نظريات دارون لقد طورنا المبادئ الأخلاقية، لأنها كانت مفيدة. ونحن كحيوانات اجتماعية لا بد أن نتفاعل مع بشر آخرين، وإن سببنا لهم ضررا، فربما يضروننا إن استطاعوا، والمشكلة الثانية هي أننا نقضي جزءا كبيرا من حياتنا معتمدين على النوايا الحسنة من الآخرين، فنحن في الطفولة نحتاج إلى الرعاية، وفي الكبر يفقدنا السن والمرض كثيرا من دفاعاتنا، والقوة التي يمكننا أن نجبر بها الناس على تحقيق النفع والخير لنا لا يمكن أن تدوم، ولا بد أن نجعلهم هم الذين يريدون مساعدتنا، وقواعد ومبادئ الأخلاق على الرغم من انها تبدو محددة للسلوك، لكنها لازمة عند من ينهج نهجا اخلاقيا مستقلا. .. ولو كنت عضوا ذا قيمة في جماعة ويعتنى بك فهذا يمدك بشكل من أشكال الضمان والأمان الاجتماعي الذي يمكن أن تكون له فائدة عظيمة في

أوقات الضعف، وكما أظهرت الدراسات مكررا، فإن الشبكات الاجتماعية غير الفاعلة تمثل عامل مخاطرة لمن يعانون قصورا في الصحة البدنية أو العقلية، فهي تقلل من الشعور بالرضا وربما تسبب الوفاة المبكرة. (66)

لقد كانت الوفرة هي استراتيجية الإنسان لأجل تحسين الحياة والإنفاق على أعمال وإن لم تكن منتجة بالمعنى المباشر لكنها تصلح لتطوير الإنتاج نفسه وتحسين الموارد. هكذا نشأت الثقافة بما هي عملية قدّر الناس الحاجة إليها لتحسين الموارد وتعظيمها وإدامتها وصيانتها، وهكذا أيضا تقيّم الثقافة بما هي وعي الذات، لكن المثقفين وإن كانوا ضرورة اقتصادية واجتماعية يظلون بالمفهوم الاقتصادي والإنتاجي متسولين، حتى عندما تكون الثقافة سلعة رائجة في الأسواق تنشئ موارد للمشتغلين بها وتنشئ أيضا صناعات وأسواقا ووظائف، هي ليست غذاء ولا دواء ولا معارف ومهارات وموارد مادية ملموسة في الصناعة والإنتاج والسكن وإطالة العمر وتحسين الصحة والأداء، وبرغم الحاجة الكبرى لهم يظل الشعراء والدعاة والروائيون والمشتغلون بالمسرح والسينما والرواية والترفيه متسولين وعالة على المنتِج الأساسي؛ المزارع والصانع والنجار والحداد والطبيب والمهندس والبناء،... حتى عندما يزيد الفنان المصمم وربما يضاعف قيمة السلعة فإنها موارد رمزية أو وهمية؛ وإن جلبت مالا كثيرا، فالمال في الأساس هو الماء والطاقة والأرض والزرع والثمار والمواشي وما ينشأ عنها من دواء وأثاث ولباس وبيوت وأعمال ومتعة .. لم يكن الغنى والفقر يقاسان الا بالأراضي والمواشي، وقد ظل التجار في الحضارات والمجتمعات يغلب عليهم أنهم غير مرغوب فيهم برغم الحاجة إليهم، لقد أنشأ هذا الأسلوب خللا سياسيا واجتماعيا متراكما وطويلا، لم ينظر إلى التجار كمواطنين ومشاركين في الحياة السياسية والعامة، وفي غالب الأحيان يكونون من الغرباء، هكذا تشكلت علاقة اليهود بالمجتمعات الأوروبية على مدى التاريخ، فقد كانوا يديرون البنوك والأسواق والذهب والنقود، وبرغم ثروتهم الهائلة ظلوا غرباء غير مندمجين في السياسة

والاجتماع وتعرضوا للاضطهاد ومحاولات الإبادة، وفي حالات كثيرة جدا كان التجار من غير اليهود يتعرضون للمصير نفسه، لأنهم كانوا غالبا غرباء حتى وإن لم يكونوا كذلك فقد كانوا مكروهين، .. البنوك والشركات المالية في الصرافة والأسهم والسندات والذهب والفضة ماتزال حتى اليوم تحمل ذاكرة وعلاقات وسلوك المرابين المكروهين.

وقد تكون معرفة صادمة أن جزءا كبيرا من تاريخ السياسة والحكم هو محصلة تحالف الغرباء من التجار الذين يملكون المال والصيادين الأقوياء والمنبوذين من أهل القرى والمدن، لكن في الحاجة إلى قوتهم التي توفر الحماية للناس صاروا ضرورة وإن كانوا مكروهين، وفي حاجتهم الى المال تحالفوا مع التجار، .. هكذا صارت القلاع في المدن التي لم تكن في الواقع سوى حصن للصيادين (صاروا حكاما) والتجار لحماية أنفسهم من الربض (المدينة المحيطة بالقلعة) وللعيش في حرية وسلام بعيدا عن فضولهم، وتخزين واحتكار فائض ما تنتج المدن والقرى، ثم بيعه للناس في غير مواسمها بأضعاف مضاعفة أو منعه عنهم لأجل إذلالهم وإخضاعهم، وسجن الغاضبين والمتمردين والعاجزين عن سداد قروض التجار والضرائب والأتاوات.. لم تكن السياسة على مدى القرون سوى الاحتكار، ثم حماية الاحتكار، .. ثم تحويله إلى معتقدات وأفكار ومشاعر متقبلة بل ويتحمس الناس لها ويموتون لأجلها.

تتشكل المدن والدول والمجتمعات اليوم في اتجاهات مختلفة جذريا عما دأبت عليه لقرون عدة، إذ تنهار المنظومة التي شكلت قصور الحكم وساحات المدن وأسوارها وجامعاتها ومدارسها واتصالاتها، وتتحول إلى خرافة منتهية الصلاحية، لكن ما نزال في حاجة إلى اكتشاف ما هو مكتشف، وكما تأخرنا عدة قرون لنتحول إلى دولة حديثة يبدو أننا في حاجة إلى مدة زمنية لنتحول إلى مدن ومجتمعات شبكية.

ولشديد الأسف لا يمكن تجاوز ما أصبح عديم الجدوى والنفع في تنظيم الدول والمجتمعات إلا باكتشاف الوهم الذي يحرك المجتمعات والدول، والمصالح والأفكار وأسلوب

الحياة، والأسواق والسلع، والمواقف والفهم والسلوك الديني والفكري والتسويقي والتجاري. ثم أن نحاول تتبع المتوالية الناشئة عنه؛ من مكتسبات ومصالح، وهدر وخواء، وسياسات وتشريعات. ومن غير التحرر من هذا الوهم، فلن نكون قادرين على التصحيح أو وقف دوامة الفشل! ففي بناء المعرفة، نحتاج أن نعرف. لا بد أنها قاعدة متفق عليها، ويجب أن يصاحبها إجماع على أن حجب المعرفة هو بالضرورة خطة واعية للإقصاء والتهميش، وبطبيعة الحال حماية وصيانة الفشل.. الأساليب والتقنيات العبقرية لصناعة الفشل وحمايته. تحتاج النخب السياسية والاقتصادية المهيمنة اليوم أن تصدق أنها في منافسة صعبة. وأنها تواصل إدارتها للمؤسسات والموارد متظاهرة بأن شيئا لم يحدث، وتبعث برسالة للأفراد والمجتمعات مفادها يجب أن تؤمنوا بما نقول، وأن تتظاهروا أنكم لا تتظاهرون بالتصديق.

صحيح أن الوهم والخرافة قادران على التأثير والتوجيه والعمل لأجل الغايات نفسها التي تعمل لأجلها الحقيقة. وليس بالضرورة أن تكون الأوهام سيئة في أهدافها وغاياتها، وليس بالضرورة أن تكون الحقيقة حسنة الأهداف والغايات. فالحقيقة والوهم مستمدان من مصدر منشئ واحد، هو الخيال، وكما قال ابن عربي «لولا الخيال لكنا اليوم في عدم». وبالطبع، فإن الوهم والحقيقة مفيدان في اللحظة التي يؤديان فيها الغاية نفسها بالقدر نفسه، لكن الخرافة لا تستطيع الاستمرار في تقديم الفائدة المرجوة؛ إذ هي تعمل في شروط معينة يسعى الناس عادة إلى التخلص منها، وتقع الكارثة عندما يرتقي الإنسان في علمه ومعرفته، ويظل متمسكا بخرافات كانت تفيده وهو أقل معرفة.

في المقابل، فإن عمليات تنظيم اجتماعي وعمراني ملائمة للناس يمكن أن تحوّل المسار، وتنشئ متوالية تقدم وازدهار!

واليوم ونحن نتأمل في موجات والتطرف والعنف والجريمة والانتحار والحوادث والضغوط النفسية والاجتماعية أو ضعف وتراجع المؤسسات التعليمية والصحية

والاجتماعية والماء والكهرباء والاتصالات وعجزها عن استيعاب المواطنين والمقيمين وخدمتهم، والضغوط التي تتعرض لها الطرق والارصفة والمباني والساحات والحدائق والأسواق، والسلوك الاحتكاري للشركات والبنوك، والضعف والرداءة في الخدمات التي تقدمها الأسواق، والتيه والإذعان في علاقة المواطنين بموردي السلع والخدمات والتحالف الفظيع بين السلطة والتجارة، وتسليع الأرض والمعرفة والتعليم والصحة والثقافة والفنون والرياضة على نحو يحرم منها معظم المواطنين أو يصنفهم في طبقات اجتماعية واقتصادية معزولة تتنامى بينها الفوارق والكراهية؛ فإن مبتدأ الحلول هو العودة إلى المدينة بما هي ابتداء الساحة/ الجورة (agora) التي يلتقي فيها الناس للتقاضي والبيع والشراء والصلاة والمتعة والترفيه والتعارف والتزاوج والتبادل والتعاون والتنافس واللعب والرياضة والشعر والموسيقى والفنون والتشاور .. والإبداع.

وتنشئ الدول والمجتمعات في علاقاتها وتجاربها القيم والأخلاق التي تدور حولها المؤسسات السياسية والعامة، أو تستهدف تغييرها وتطويرها الحركات والتيارات السياسية والاجتماعية. ولكنها قيم وأخلاق يفترض أن ينشئها موقفٌ عقلاني، فإذا لم تكن الأخلاق والقيم عقلانيةً، فإن السلوك السياسي والاجتماعي، الفردي والجمعي، يتحول إلى تسوياتٍ غير أخلاقية، ويزود التخلف بمبرّراتٍ ومسوغاتٍ دينية أو اجتماعية وثقافية.

يذكّر أستاذ علم الاجتماع الأمريكي، ريتشارد سينيت في كتابه «في مواجهة التعصب.. التعاون من أجل البقاء»، (68)؛ أنّ التعاون موجود في جيناتنا، لكنّه يلزمه تطويرٌ وتعميقٌ. وهذا أمرٌ يكتسب أهميةً خاصةً عندما نتعامل مع بشرٍ لا يشبهوننا؛ حيث يكون التعاون جهداً مطلوباً، والتفكير في التعاون على أنّه مسألةٌ أخلاقيةٌ، يعيق فهمنا، لكن يجب النظر إلى التعاون، ودراسته كحرفةٍ تتطلب من البشر مهارة في الفهم، واستجابة للآخر، كي ننجح في العمل معاً. لكن يبقى التعاون حرفةً شائكةً مليئةً

بالصعوبات، ويكتنفها الغموض، وتقود في أحيان كثيرة إلى عواقب هدّامة.

لقد تحركت الأمم، على مدى التاريخ، في بناء حضاراتها، ومواجهة أزماتها، مستلهمةً فكرة قديمة للإنسان كصانع لنفسه، صانع الحياة، هكذا نلاحظ الرابط بين الكيفية التي يصوغ بها الإنسان جهده الشخصي، والكيفية التي يقيم بها علاقاته الاجتماعية، وبين البيئة المادية المحيطة. وربّما لأجل ذلك تصعد، بقوةٍ مؤثرةٍ، الروابط القبائلية والعشائرية؛ لأنّها استجابات مدعومة بذاكرة وتجارب طويلة ومتراكمة في التاريخ، والذاكرة كما أنّها مصحوبة بمشاعر قوية من القرابة والانتماء والروابط، فهي تضامن مع آخرين مشابهين لنا، وبحث عن عدائيةٍ ضدّ من هو مختلف، كما أنّها، وهذا الأكثر حضوراً وأهميةً في التشكيل الغرائزي للكائنات الحية عمليات دفاع طبيعي؛ لأنّ معظم الحيوانات الاجتماعية، هي قبائل تصطاد معاً على شكل قطعان، وتعلِّم حدود أراضيها لتدافع عنها، لذلك فإنّ الحالة الجماعية (سواء كانت قرابية أو دينية أو طائفية أو اثنية) ضرورة للبقاء.

يمكن للتعاون أن يترافق مع التنافس، ويمكن ملاحظة ذلك في الألعاب، وفي الأسواق، والانتخابات، والمفاوضات الدبلوماسية، وليس شرطاً لأجل أن نتعاون، وأن نكون متضامنين في كلّ شيء، أو تربطنا مشاعر قوية من الانتماء والمودة، فالمهارة هي أهم ما يحتاجه التعاون، والمهارة هي تقنية إحداث أمرٍ ما، أو إجادة صنعه، وكان ابن خلدون يرى أنّ المهارة ميزة الحرفي.

ربّما ينقصنا في عالم الصراعات والأزمات القائمة اليوم، سواء كانت حروباً أهليةً طاحنةً، أو نزاعاتٍ وأزماتٍ داخلية، الحوار والإصغاء الحسن والعميق لبعضنا، والقدرة على المتابعة الحثيثة، وتأويل ما نقوله لبعضنا، والبحث عن معنى الإيماءات والصمت، والكلمات أيضاً. فالجدل والحوار، بسبب ذلك، لا ينتجان أفكاراً جديدةً، ولا يعززان التعاون؛ لأنّنا، كما يقول ثيودور زيلدن، «لا نكتشف المشترك مع الآخر»، أو كما يقول الناقد الأدبي الروسي ميخائيل باختين: «كيف يمكن للناس أن يصبحوا أكثر وعياً

بوجهات نظرهم، نتيجة عملية التبادل بينهم، وأن يزيدوا من فهم أحدهم للآخر، على رغم عدم تمكنهم من الوصول إلى اتفاقات مشتركة؟».

ويبدو واضحاً اليوم، في خضمّ ما نشهده من العنف المجتمعي، والشجارات، والسلوك الاجتماعي المتوتر، والاحتقان، أنّ من أهم أولوياتنا وضروراتنا القصوى، بناء ثقافة العفو والتسامح والمصالحة؛ فالمدن تقوم على القانون والتسامح، وفي غيابهما، تصبح الحياة مستحيلة، وربما يكون مهماً أيضاً أن يكون التسامح والتعاون مجالاً مشتركاً، بين مؤسسات البحث، ومنظّمات المجتمع المدني، والجامعات، والمدارس، وأن يشاركوا في التعلّم والتدرّب، كما التعليم والتدريب أيضاً، معلمون وأكاديميون ونشطاء من المجتمع المدني، ذلك أنّ الإنجاز والتقدم يقعان دائماً، أو في أغلب الأحيان، في التخوم المشتركة بين المؤسسات والتخصصات. وكما يكون التسامح والتعصب والتعاون عمليات تشغل العملية التعليمية، وبيئتها، وكمساعدة المعلم في نشر وتطبيق مفاهيم وآليات للمصالحة وحلّ النزاعات؛ فإنّها عملية تقع في سياق شبكة من المجتمع والمؤسسات التعليمية.

لا نحتاج، لأجل التدريب على التعاون والتسامح ومواجهة التعصب، إلى صراعاتٍ وأزماتٍ اجتماعيةٍ عنيفةٍ؛ إذ تكفي استطلاعات الرأي، والدراسات المسحية، والملاحظات، لإدراك حجم العنف والتعصب، والسلوك غير الاجتماعي، في العمل والحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية والشخصية، إنّها مبادرة مليئة بالتحديات بالطّبع، لكن لا مناص من مواجهتها؛ بل تأخرنا كثيراً في التصدي لها؛ ففي الوقت الذي نجحت الدول الغربية، وكثير غيرها، في وقف الحروب والنزاعات لعقود متواصلة، بعد قرون من العداء والدماء، ما نزال، في مجتمعاتنا المتجانسة لغوياً وثقافياً، غير قادرين على التسامح والحوار والاستماع. المسألة ليست ترفاً، كما يظنّ البعض، لكنّها ضروريةٌ أساسيةٌ لأجل إتمام كلّ مشروعات الإصلاح والتنمية، حتى تلك التي يبدو أنّ لا علاقة لها بالموضوع؛ فالاقتصاد والموارد، والمصالح، تقوم اليوم على الثقة والتسامح.

وهكذا، فإنّ التسامح رأسمال، هائلٍ وكبيرٍ، يطور السياحة والأسواق والعلاقات التجارية والاقتصادية، إضافةً إلى المكاسب الاجتماعية والعامة بالطبع. وبغير التسامح، فإنّ الأعمال والمشروعات والمؤسسات تتعرض لنزفٍ وخسائر كبيرةٍ جداً، عدا أنّه من الواضح أنّ الأزمة، في أبعادها الاجتماعية والأمنية، وصلت إلى مستويات تنذر بالخطر، وتهدّد مكاسب وإنجازات قائمة، تحققت بالفعل، وأنفق عليها الكثير من الموارد والضرائب، كما تعطّلت آفاق ومسارات الإصلاح القادمة.

تحولت المواجهة مع التطرف، في غالب الأحيان، إن لم يكن جميعها، إلى مواجهة مع المتطرفين، وفي ذلك يتشكل معسكران يتبادلان الصراع والعنف والكراهية، ويجري أيضاً، بوعي أو بدون وعي، تقسيم المجتمعات والناس والبلاد؛ فتتحول المواجهة إلى صراع وانقسام سياسي واجتماعي، والحال أنّه لم يعد صراعاً بين الاعتدال والتطرف، لكنّه صراع على الشرعية السياسية والدينية؛ ولا يخلو، على جانبيه، من التطرف والكراهية.

إنّ الشعور بالصواب والاعتقاد بالدفاع عنه، يدفع صاحبه إلى القسوة وتكوين المبررات الفكرية والأخلاقية لمواجهة الآخر «المخطئ»، وتضيع الرواية الأساسية المنشئة للصراع، والمستمدة من مواجهة التطرف والكراهية؛ إذ إنّه لأجل التسامح والمحبة تحدث أعمال تحريض وكراهية وإقصاء وفساد وتضليل، ثم تضيع الغاية النبيلة أو تُنسى، وتنشأ تطرفات متصارعة، أو في عبارة أخرى، الاعتدال المتطرف في مواجهة التطرف!

ويبدو بديهياً القول: إنّ الصراع يجب أن يرد إلى روايته الأصلية، وأن يحافظ المعتدلون عليه في ساحته وغايته المنشئة، وهي قيم الحقّ والخير والجمال، بما هي عملياً التمييز بين الحقّ والصواب، والضرر والمنفعة، والحسن والقبيح، وبما هي صراعياً الاعتدال في مواجهة التطرف، والمحبة في مواجهة الكراهية، والتسامح في مواجهة

التعصب، والعيش معاً في مواجهة الإقصاء ورفض الآخر وتهميشه، والمساواة في مواجهة التمييز والاستعلاء، والتعددية في مواجهة التنميط، والتنوع والاختلاف في مواجهة الإكراه، والفردانية في مواجهة التشابه القسري المفروض على أرواح الناس وإلغاء الخصوصية والإبداع والمبادرة، والقبول بالآخر؛ سواء كان أفكاراً، أو انتماءات، أو أسلوب حياة، أو عقائد وأديان، أو ثقافات، في مواجهة هيمنة الأقوى أو الأغلبية، والمواطنة في مواجهة الروابط والانتماءات الثانوية والفرعية؛ قبلية أو شعوبية أو إثنية أو دينية، والكرامة في مواجهة العجرفة وبطر الحقّ وغمط الناس، والثقة في مواجهة الحق الإلهي، أو الطبيعي، أو الطبقي المزعوم، والعقلانية في مواجهة الوصاية.

والحال أنّ المواجهة مع التطرف ليست كذلك أبداً، فحين يلجأ أهل الاعتدال أو من يعتقدون أنّهم كذلك، إلى العنف والتحريض والحشد الإعلامي والديني، فإنّهم يقعون في أخطاء جسيمة؛ إذ يتحولون إلى متطرفين، ويصبح الصراع صراعاً بين التطرفات، وتكون الخيارات بين تطرف وآخر، ويستدرجون أنفسهم إلى معركة خاسرة مع جماعات متماسكة فكرياً، ومعبأة بالعقائد والمشاعر والعناد، في حين أنّ الأنظمة السياسية ومؤسساتها لا تملك الفاعلية نفسها في الأدوات والدوافع وقوة الحجة، والأسوأ من ذلك؛ أنّه لا فرق في المصادر الفكرية والفقهية بين الطرفين، ولا يعدو الخلاف الفكري والديني بين الطرفين أن يكون سوى خلاف على الفهم والتأويل والتطبيق، وقد لا يكون خلافاً.

إنّ مبتدأ الخلاف والصراع هو في سؤال واحد وإجابتين أو أكثر، وبذلك؛ فإنّ الحكمة مستمدة من عدم اليقين؛ وهذا ما يجعلها في بنيتها وجوهرها هشّة وقابلة للتغير والمراجعة، وتقابلها لدى جماعات الاستبداد والتطرف، إجابة حاضرة قوية متماسكة، ومدعومة بقوة الحجة والتنظيرات الفكرية والفلسفية والتحليلات السياسية، والسؤال ببساطة هو: ما الحقّ والصواب والجمال؟ في طريق الحكمة، يحوّر السؤال إلى: كيف

نقترب من الصواب والجمال؟ بمعنى أنّه غير موجود أو لا يكاد يكون موجوداً، وإنما ننشئه أكثر مما نكتشفه، أو هو صواب يظل نسبياً وغير يقيني.

وفي السياسة والأيديولوجيا؛ فإنّ الصواب موجود، ولا نحتاج سوى لاكتشافه ومعرفته؛ ليس من مشكلة سوى نقص المعرفة! وفي ذلك أيضاً كثير من القدرة الحجاجية والديناميكية في البحث عن الأدلة والشواهد، التي كثيراً ما تكون صحيحة أو متماسكة، ويشغل بها عقل مغامر من فلاسفة وعلماء وباحثين ومحللين وخبراء وإعلاميين، يملكون فائضاً من المعلومات والأخبار والمعرفة.

ولشديد الأسف؛ فإنّ الحكمة بما هي عدم اليقين، تبدو ضعيفة مترددة؛ فالنزاهة تقوم على عدم اليقين، والسلوك الثاني يقيني أشدّ تماسكاً وصلابة وقوة، وأكثر جلداً وعناداً وثقة؛ لذلك، فإنّ الذين يجيبون أكثر تأثيراً وحضوراً من الذين يتساءلون.

الصواب لا يُعرف ولا يتشكل بقوة الحجج؛ إذ يستطيع كلّ شخص ملتزم مسبقاً بموقف أو فكرة أن يجد أدلة صحيحة ومقنعة لدعم موقفه أو فكرته ومعتقداته، لكن تقدير الخطأ أو الصواب، والقبيح أو الحسن، مستقل عن الاعتقاد المسبق، والحكمة والتقدم نحو الصواب مرتبطان بحتمية نقص المعرفة، وبذلك؛ فإنّ الأفكار والمعتقدات يجب أن تظل مستقلة عن الهوية الفردية أو الجمعية؛ ليست جزءاً منّا، أو تشكل انتماءنا، مثل الحياة والأمكنة والمدن والمصالح، والجدل في حقيقته وجوهره ليس مجرداً أو مستقلاً حول الأفكار والمعتقدات؛ صوابها أو خطئها، الدفاع عنها أو مهاجمتها، الإيمان بها أو التخلي عنها، لكنّه في تحسين حياة الناس بما هي، أساساً، تقوم على الحرية والعدل والاحتياجات والأولويات الأساسية، ثم الارتقاء بها على نحو متواصل يجعلها متجددة ومتعاظمة.

وببساطة، فإنّ الإنسان تحكّم مسار حياته ووجوده ومصيره ثلاثة محددات أساسية

بيولوجية سلوكية ونفسية: البقاء، والخوف، والارتقاء. ولا يمكن الارتقاء إلّا بتأمين البقاء، ومواجهة الخوف والمهددات؛ فالإنسان يفكر في تحسين بقائه، عندما يملك الوفرة في الوقت والموارد، ويؤمّن بقاءه واحتياجاته الأساسية. والفلسفة تعكس الارتقاء وتحسين البقاء، وصياغة أسئلة جديدة، أو التفكير في أسئلة مؤجلة، والبحث عن إجابة. هكذا نشأت الفلسفة في العصور القديمة والوسطى، بعدما تطورت الزراعة، منشئة استقراراً وقرى ومدناً، ثم نهضت الفلسفة المعاصرة بعد الثورة الصناعية، وأنشأت هذا العالم الذي نعرفه.

واليوم، في ظلّ الخوف الذي يكتسح عالمنا الآيل للسقوط، والعالم المقبل غير الواضح، لم تعد الفلسفة قادرة على حماية وعينا بذاتنا، ولا تشكيل وعي جديد، ولا نملك أيضاً القدرة على انشغالات تتقدمها انشغالات البقاء، ومواجهة الخوف على وجودنا وأعمالنا ومصائرنا، لكنّها، بطبيعة الحال، مرحلة انتقالية محدودة؛ إذ سوف تبدأ الموارد الجديدة بالتشكل، ومعها أسواقها ونخبها وأفكارها وفلسفتها.

من المؤكد؛ أنّ الإنسان يبحث ويفكر في القيم الجديدة والناشئة، وتلك المتغيرة بفعل التحولات التي تجري في الأسواق والموارد، وبسبب سرعة هذه التحولات وجذريتها، فإن الأفراد والمجتمعات تعطي أولوية وأهمية لأسلوب الحياة، باعتباره التكيف الضروري الذي يجب اتباعه. فعلى سبيل المثال؛ عندما تصعد وتنتشر تقنيات التصوير والمراقبة وجمع البيانات، يتشكّل فكر واتجاه اجتماعي لحماية الخصوصية وإعادة تعريفها، وكانت الفردية ضريبة تؤدي في مجتمعات الصناعة، لكنّها تتحول في اقتصاد المعرفة، إلى ضرورة اجتماعية، يحمي بها الإنسان نفسه من الانتهاك والخواء. هكذا، تصعد قيم الفردية باعتبارها مبدأ أخلاقياً رفيعاً وحقاً جديداً للإنسان، ليحمي نفسه من غوغائية التقنيات الجديدة، وليرتقي بنفسه، ويحلّ فيها القيم والمعرفة والمهارات الجديدة التي تحميه، والعلاقات الاجتماعية نفسها، تتعرض لتحولات وتحديات؛ ففي فرص العمل،

في المنزل أو عن بعد، يقلّ الدور الاجتماعي لمؤسسات العمل، وهي نفسها تواجه الانحسار والتحول. وفي فرص التعلم الذاتي وعن بعد، يقل الدور الاجتماعي للمدارس والجامعات. وهكذا، فإنّ الإنسان في حاجة إلى أوعية جديدة، لتنظيم علاقاته. هذه أمثلة للتحديات والتحولات التي تغير في حياة الإنسان، وتجعل أسلوب الحياة مجالاً صاعداً للإجابة عن التساؤلات الجديدة، وبناء الحياة الجديدة نفسها؛ كالصداقة، والأسرة، والطعام، واللباس، والسلوك الاجتماعي، واللياقة، والآداب الفردية والاجتماعية.

وبما أننا لا نعرف، أو لسنا متأكدين، بالنسبة إلى ما هو أفضل أو أكثر صواباً، فلا نملك سوى تهذيب مشاعرنا ومواقفنا من الكراهية والاشمئزاز، أو الشعور بالتميز والأفضلية، وليس لدينا سوى ذلك طريقاً لتسوية الصراع أو إدارته، أو محاولة تحسين الحياة، أو الاقتراب من الصواب ومراجعة ما لدينا، ولأجل ذلك، فقد غلب على الصراعات والحروب فرص التسوية والمصالحات، اعتقاداً بأنّ أحداً (أو جماعة) لا يستغني عن الآخر، أو قد يحتاج إليه، وقد يؤمن بمقولاته وأفكاره.

الازدهار هو الاعتدال والفشل هو التعصب

«جذور التطرف = نقص الغذاء، نقص الوظائف، قلة التعليم، نقص الثقافة».

البنك الدولي

يقدم هذا الفصل مقاربة لفهم التسامح والتعصب بمنظور اقتصادي اجتماعي، واقتراح سياسات اقتصادية اجتماعية للازدهار والاعتدال ومواجهة الفشل والتطرف.

تقتضي سلسلة الازدهار والتقدم بداهة تكريس الاعتدال والتسامح والتعددية والتنوع ومواجهة التطرف، وأن تتشكل المجتمعات حول مواردها ومدنها، ثم تنشئ منظومة اجتماعية وثقافية تستجيب استجابة صحيحة وملائمة مع الموارد والأولويات والاحتياجات الناشئة للمدن والمجتمعات تستوعب جميع فئات المواطنين وتحفزهم على المشاركة الصحيحة والنافعة، وتخرج عمليات المشاركة العامة والبحث عن المعنى والجدوى من اللجوء إلى العنف والتطرف؛ وذلك يقتضي بطبيعة الحال البحث عن الاستجابات الخاطئة في حلقات تنظيم الموارد والمدن والمجتمعات وكيف تتحول الوفرة والمؤسسات الحديثة والتقنيات إلى العمل ضد نفسها، كما لو تهيمن عليها فيروسات وخلايا سرطانية!

تؤدي سياسات المقاربة الاقتصادية الاجتماعية إلى مراجعة السياسات العامة باتجاه الفصل بين الأيديولوجيا والصراع الاجتماعي والسياسي والأزمات الاجتماعية والثقافية القائمة، ويتوقع أن تنشأ متوالية من الآثار والنتائج الإيجابية؛ منها إضعاف وعزل المتطرفين والخارجين على القانون بمنطلقات أيديولوجية تجعلهم يشعرون بأنهم أصحاب قضية مقدسة، وتضع الخلافات والمعارضات السياسية والاجتماعية في سياق المصالح والأهداف الحقيقية والمباشرة دون لبس بالأيديولوجيا، ويمكن بذلك تخفيض أو تجفيف

موارد التطرف المستمدة من دوافع وأفكار أيديولوجية، وإنشاء مجالات للمعنى والجدوى غير القضايا الأيديولوجية.

وبالنظر إلى التطرف على أنه مؤشر اقتصادي اجتماعي فإن ذلك يساعد على تصحيح ومراقبة ومراجعة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتأكد من أنها تخدم تطلعات المواطنين بعامة والشباب بخاصة إلى المعنى والجدوى، وتشجعهم على الاندماج الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية والعامة وبناء أدوات سلمية وإيجابية في العمل والتأثير، وبذلك فإنه يمكن التأكد أيضا أن المنظومات الاقتصادية والسياسية وادارة الموارد والإنفاق تخدم الهدف الأساسي لها وهو التقدم والتنمية، ..

يمكن الاستدلال بالتطرف السائد على مجموعة كبير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في الدول والمجتمعات التي تعاني من التطرف أو يهددها أو يضر بمصالحها، ولذلك فإن المؤلف يجادل أساسا لتأكيد مقولة إن التطرف الأيديولوجي يعكس أزمة اقتصادية اجتماعية، وأن هذه الأزمة هي المورد الرئيسي للتطرف والكراهية، وفي جميع الأحوال وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة مقولة العلاقة بين التطرف والأزمة الاقتصادية الاجتماعية فإن مجريات الصراع القائمة تؤشر إلى أزمة يجب مواجهتها حتى لو لم تكن مسؤولة عن التطرف أو لها به علاقة مباشرة.

ومن هذه المؤشرات:

1. عجز المدن والمجتمعات وهشاشتها، فقد كشفت الأحداث التي جرت مثل أعمال الكراهية والنهب في المدن والبلدات التي تختفي أو تضعف فيها السلطة مدى هشاشة المدن والمجتمعات والأسواق في الدول العربية وعجزها عن تنظيم نفسها.

ما جرى في مدن كثيرة كان تعبيراً عن حالة سائدة ومتمكنة في الدول والمجتمعات، وهي أنها ليست مدناً ولا مجتمعات ولا أسواقاً فاعلة ومتماسكة، ولم تكن سوى تجمع

هش من السكان، مجاميع من الناس لا تربطهم أواصر ومصالح اقتصادية واجتماعية، ولم تكن الدول سوى سلطة معزولة عن حياة الناس وأعمالهم ومصالحهم. ما الذي يحمي المدن والمجتمعات ويضمن حقوق الناس وممتلكاتهم؟ وكيف تظل المدن قادرة على الاستمرار معتمدة على نفسها وأهلها؟ وهل يمكن ابتداء أن تقوم المدن العملاقة معتمدة على السلطة فقط؟ لقد أظهرت الأحداث حالات وظواهر عدة؛ المدن العربية مهددة بالانهيار والفناء والتحول في لحظة إلى خربة عظيمة! والمجتمعات مغلفة بقشرة أنيقة تغطي في داخلها الكراهية، وهذه الكراهية قادرة على التدمير والخراب. ولا يحمي هذه القشرة سوى حبل سري هو السلطة، ولا تكفي السلطة لحماية المدن وإدامتها.

وفي المقابل فإن التسامح والتضامن الاجتماعي يمثلان موردا وأساسا متينا لبناء المصالح والمدن والمجتمعات وبقائها وقدرتها على الصمود ومواجهة العنف والتطرف والازمات والكوارث. ويبدو السؤال الطبيعي والتلقائي: ما الشروط التي تجعل الدول والسلطات والمجتمعات قادرة على حماية المدن وإدامتها؟

2. غياب العدالة والحماية والمساواة أمام القانون، فالمدن والمجتمعات تقوم وتزدهر بناء على أسواق وموارد تتشكل حولها مجتمعات مرتبطة بهذه الموارد، والتاريخ يثبت على التكرار والدوام أن الدول التي تحمي الملكيات والحقوق هي التي تتقدم، ففي ظل هذه الحماية يبادر جميع الناس إلى العمل والإبداع والمحاولة وهم مطمئنون الى أن العدالة والقوانين القائمة تضمن لهم الانتفاع بنتيجة عملهم ومبادراتهم.

لقد فتح الاتحاد السوفياتي ومن قبله اسبانيا والبرتغال المجال واسعاً لهروب وتهريب الاموال والكفاءات! وكانت هذه الموارد أساس النجاح والتقدم في الدول المستقبلة لها والراعية والضامنة للحقوق والممتلكات المهاجرة كما المتوطنة، وتسربت عشرات آلاف الأطنان من الفضة التي نقلتها إسبانيا من القارة الأميركية إلى الخزائن الهولندية والبريطانية، وأدى الظلم والاستبداد إلى التمرد وضياع سلطة القانون، فتوالت الخسائر

والكوارث على الدول والناس. وفي المقابل شكل العدل وسيادة القانون مظلة للعمل والازدهار واستقطاب الأموال والاستثمارات في بريطانيا وهولندا، فالأفراد والمجتمعات تتحرك بتلقائية وراء الاستقرار والأمن، وتنشأ المدن والأسواق حول سيادة القانون، فلا مدن بغير العدل والقانون.

3. غياب التكامل بين الدولة والسوق والمجتمع والأفراد، فعلى سبيل المثال استطاع الاتحاد السوفيتي بعد الثورة البلشفية أن ينشئ نهضة صناعية وزراعية واسعة، ولكن القيادة الشيوعية لم تستطع مواصلة زخم النمو بعد أربعين سنة من الثورة، وبدأت منذ الستينات تشهد تراجعاً واسعاً في الإنتاج والسيولة النقدية، بل بدأت تستورد القمح والغذاء! لأنه وببساطة لا تستطيع الدولة أن تحافظ على عنفوانها وزخمها من غير أن ترتبط بسياساتها وأهدافها مصالح حقيقية وراسخة للناس والمجتمعات والأسواق. ففي هذه الفجوة بين الدولة والسوق يفقد الإنتاج قدرته على الاستمرار والتواصل. والأسواق هي التي تضمنه، ففي مصالحها وتطلعاتها إلى النمو والتوسع ترعى الابداع والابتكار وتدعم منظومة العدل والثقة، وينشأ بطبيعة الحال تكامل بين الدولة والسوق، فالدولة تقلل الإنفاق والمجهود على مجالات كثيرة مكتفية بحماية العدل والقانون والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتؤمن الأسواق نيابة عنها الخدمات والسلع، وفي الضرائب والموارد العامة تستطيع الدولة أن تضمن قدرتها على تطبيق سيادة القانون؛ فالسلطة لكي تزيد مواردها يجب أن تزدهر الأسواق ولكي تضمن هذا الازدهار فإنها تلتزم بالعدل والحريات، وهذا هو ببساطة العقد الاجتماعي المنشئ للنمو والازدهار.

4. التطرف بما هو غياب التمدن، ربما يكون أسوأ (وأهم) ما أظهرته موجة الجماعات والتنظيمات العنيفة والحروب الطائفية والأهلية أن الدولة العربية الحديثة، على رغم كل ما بذلته من تحديث وما أنفقته على التعليم والثقافة، لم تنشئ في واقع الحال مجتمعات مدينية تتشكل حول مصالحها وأولوياتها وتنشئ في ذلك مؤسسات

اجتماعية وثقافية وأسلوب حياة تجعلها بذاتها ومستقلة بنفسها قادرة على حماية قيمها.

فالدولة العربية الحديثة ألحقت المجتمعات والثقافة بها، وكانت عمليات التحديث والتعليم التي بذلتها غير قادرة على التحول الى منظومة اقتصادية اجتماعية متماسكة ترتبط بها مصالح الناس وتطلعاتهم، ولعلها في مواصلتها لرواية الاستقلال والحشد القومي والوطني لم تكن اقل خطلاً من الرواية الأيديولوجية، ذلك أنه وببساطة تقوم المدن حول الأسواق والموارد والمصالح، وتتشكل حول ذلك قيم الحياة الكريمة والحريات العامة والفردية والثقافة والفنون على نحو يلهم الناس والمجتمعات بأهدافها الكبرى والنضال لأجلها، ويفترض ألا يسمح بالعودة إلى تسلط عصبوي على المجتمعات والأسواق، ولكن يبدو واضحاً اليوم أن المدن العربية لم تكن في أسواقها وتنظيمها وحياتها الثقافية والاجتماعية وقياداتها ونخبها سوى دائرة حكومية!

يفترض أن المدن قادرة حتى في غياب السلطة المركزية على أن تدير وتنظم وتمول احتياجاتها وخدماتها وسلعها الأساسية، الأمن المحلي، والتعليم الأساسي، والصحة، والأسواق، والثقافة والعبادة والتنظيم والحياة اليومية، هذه وظائف المدن والمجتمعات ويتجمع الناس وينظمون انفسهم على أساسها ويعرفون في ذلك أنفسهم وقادتهم، وفي إدارتهم وتنظيمهم لحياتهم هذه تنشأ البرامج والثقافة والفنون، وتتعدد وتختلف البرامج والآراء والاتجاهات.

5. الوفرة التي تعمل ضد نفسها، ثمة أسئلة وتقديرات بدهية تتشكل عند التفكر في قضية الجماعات والتنظيمات المتطرفة والمسلحة؛ وهي تدور ببساطة حول قدرتها على اجتذاب المتطوعين والمؤيدين والموارد المالية اللازمة للتجنيد والتسليح والقتال. ومهما علمنا أو خفي عنا من أمرها، فإن ثمة حقيقتان واضحتان تكفيان للتحليل والدراسة في شأنها، وهما: التأييد الفكري لهذه الجماعات، والذي يصل لدى البعض إلى التطوع والقتال والاستعداد للموت، والموارد المالية الكافية أو التي تغطي عملها.

من أين وكيف تأتي هذه العزيمة والأموال للقتال؟ وبطبيعة الحال، فإن تقدير مسار هذه الجماعات ومستقبلها وقدرتها على العمل والتأثير مرتبطة بقدرتها على استقطاب التمويل والمؤيدين.

اقتبست الدول العربية الحديثة النموذج الغربي في التحديث، ولكنه تحديث منفصل عن متوالياته وشروطه، ففي الغرب كانت الثورة الصناعية في أهم جوانبها وتجلياتها متوالية من الموارد والأسواق الجديدة، وأنشأت هذه مدناً وطبقات ونخباً جديدة، وفي هذا الصراع بين النخب والطبقات تشكلت التعددية السياسية والثقافية، وترسخت الديموقراطية وسيادة القانون لأجل تنظيم سلمي لهذا التنافس والصراع. هكذا تحولت الوفرة الجديدة في الموارد والمعارف إلى منظومة اجتماعية وثقافية جديدة، سيادة القانون والمساواة التامة بلا استثناء أمام المحاكم، ونهاية الاحتكار الطبقي للسياسة والامتيازات الاقتصادية والحق الإلهي المزعوم لفئة من الناس.

في السعي الحتمي والتلقائي للإنسان بعد أن يحل مشكلة البقاء ويملك وفرة من الطعام والوقت تسمح له بالتفكير يبحث عن المعنى والجدوى، ولعلهما (المعنى والجدوى) كلمتا السرّ في ما جرى ويجري منذ إقامة الدولة الحديثة، فلا يمكن أبداً مع تطوير المدارس والمؤسسات ووفرة المعرفة والموارد، إلا أن يبحث الناس عن المعنى والجدوى. لماذا لم تنشئ الوفرة في المعرفة والوقت والموارد متوالية من التطور السياسي والاجتماعي والثقافي كما حدث ويحدث في التاريخ والجغرافيا؟ لا يمكن حماية هذا التحديث إلا بمنظومة اجتماعية وثقافية جديدة ملائمة من المدن والمجتمعات التي تجد المعنى والجدوى في الارتقاء بنفسها وحريتها، ولا مجال اليوم مواجهة الكراهية والتطرف والعنف سوى المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواسعة للمجتمعات والناس.

فالناس يتجهون بدهياً وكما هو متوقع بعد تأمين بقائهم إلى التجمع والعمل على أساس الرقي بحياتهم والبحث عن المعنى والجدوى، وفي ذلك تنشأ الثقافة والفنون والموسيقى

والرواية والقصة والدراما والسينما، والتيارات السياسية والفكرية والفلسفية، وأنماط واتجاهات شتى في أسلوب الحياة، ويكون الفرق بينها كبيراً جداً، ويبدو بعضها في معيار الدين والمنظومات الاجتماعية والثقافية غريباً أو مرفوضاً أو خارجاً عن المألوف، ولكنها (الاتجاهات المحافظة والمختلفة) يجب أن تظل تتمتع بمقدار متساوٍ من الحرية والفرصة في التعبير.

وهنا سيكون الخلاف والصراع، وقد تكسر متوالية التشكل الاقتصادي والاجتماعي، أو تنحرف إلى العنف والصراع المدمر، عدم القدرة على ملاحظة العلاقة بين الحريات والعدالة والازدهار وتحسين الحياة، يجعل الأسواق والمعارف تعمل ضد نفسها تماماً.

ومتوقع أن هذه التشكيلات الثقافية في الأدب والفنون والعمارة واللباس والطعام والسلوك الاجتماعي والتقاليد ومنظومة الأفكار ستعمل على نحو متواصل ومتراكم لتنظيم حياة الناس ومواردهم وعلاقاتهم على النحو الذي يحقق الرفاه والاستقرار والأمن والرضا، ويزيد الموارد والتقنيات الأساسية التي بدأت منها الرواية (الماء والطاقة والخدمات والسلع الأساسية) فيتواصل تطوير هذه التقنيات والموارد وتنظيمها على النحو الذي يزيد فعاليتها واستمرارها وزيادتها أيضاً.

وتقتضي سلسلة الازدهار والتقدم بداهة تكريس الاعتدال والتسامح والتعددية والتنوع ومواجهة التطرف وتشكل المجتمعات حول مواردها ومدنها ثم إنشاء منظومة اجتماعية وثقافية تستجيب استجابة صحيحة وملائمة مع الموارد والاولويات والاحتياجات الناشئة للمدن والمجتمعات تستوعب جميع فئات المواطنين وتحفّزهم على المشاركة الصحيحة والنافعة وتخرج عمليات المشاركة العامة والبحث عن المعنى والجدوى من اللجوء إلى العنف والتطرف.

وذلك يقتضي بطبيعة الحال البحث عن الاستجابات الخاطئة في حلقات تنظيم الموارد والمدن والمجتمعات وكيف تتحول الوفرة والمؤسسات الحديثة والتقنيات إلى العمل ضد نفسها أو تهيمن عليها فيروسات وخلايا سرطانية تدمرها!

إن الموارد في تجددها وتشكلها وتوزيعها وإنتاجها تنشئ قيادات ونخباً اجتماعية واقتصادية وسياسية وفرصاً وأعمالاً ووظائف وأسواقاً، وفي متوالية الفرص والموارد تكون عمليات تنظيم التنافس عليها، فتتشكل أول منظومة «شريرة» عندما لا يكون في مقدور جميع المواطنين المشاركة في منافسة عادلة على الفرص والقيادة.

وهذا التنافس يقتضي تنظيمه استناداً إلى قوانين ومؤسسات تشريعية وقضائية تجعل الصراع والتنافس سلمياً وتتيح للمواطنين وعلى قدم المساواة الحصول على حقوقهم وحمايتها وتعزيزها، وتنشأ هنا الحلقة الشريرة الثانية عندما لا تكون ثمة مؤسسات كفية وعادلة لتنظيم التنافس وعندما تغيب سيادة القانون ثم المساواة التامة بين جميع الفئات والطبقات أمام القانون والمحاكم، ففي ظل هذا الغياب للعدالة والمساواة والمؤسسية الكفية والفعالة لتطبيق العدالة والقانون، يغيب عقد اجتماعي ويحل محله عقد اجتماعي آخر!

يغيب العقد الاجتماعي القائم على سيادة القانون والمنشئ لمؤسسات اجتماعية وإعلامية ومهنية مستقلة تحمي المصالح والحقوق والمكتسبات والتنافس السلمي على الفرص والموارد ليحل محله عقد قائم على الاحتكارات والامتيازات والهيمنة على الفرص والأعمال وتوزيعها على أسس غير عادلة، كالقرابة والتبعية وحرمان المبدعين والعصاميين والمبادرين، ويتحول الصراع من سلمي إلى عنيف، لأن أصحاب الحقوق الضائعة يشعرون أنهم ربما يستعيدون حقوقهم وفرصهم المهدورة أو المغتصبة، وإن خسروا المعركة فلن يخسروا شيئاً جديداً لأنهم خاسرون أيضاً من دون المعركة، وتبدأ سلسلة من العنف والانتقام الذي يجعل الرجوع عنه صعباً أو مستحيلاً، فالنخب

المهيمنة تشعر أيضاً بأنها لن تحمي مكتسباتها إلا بالعنف والبطش، فإن لم تنجح في ذلك فهي كانت ستخسرها من غير عنف أيضاً. وهكذا يصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لحماية المكتسبات والحقوق أو الحصول عليها. وتصبح هذه هي القاعدة في الصراع وتنظيمه بدلاً من قاعدة أن التنافس السلمي هو الوسيلة الوحيدة لتحصيل الحقوق وحمايتها.

والموارد في تجددها وتشكلها وتوزيعها وانتاجها تنشئ قيادات ونخبا اجتماعية واقتصادية وسياسية وفرصا وأعمالا ووظائف وأسواقا، وفي متوالية الفرص والموارد تكون عمليات تنظيم التنافس عليها، فتتشكل أول منظومة «شريرة» عندما لا يكون بمقدور جميع المواطنين المشاركة في منافسة عادلة على الفرص والقيادة. وهذا التنافس يقتضي تنظيمه استنادا إلى قوانين ومؤسسات تشريعية وقضائية تجعل الصراع والتنافس سلميا وتتيح للمواطنين وعلى قدم المساواة الحصول على حقوقهم وحمايتها وتعزيزها، وتنشأ هنا الحلقة الشريرة الثانية عندما لا يكون ثمة مؤسسات كفؤة وعادلة لتنظيم التنافس وعندما تغيب سيادة القانون ثم المساواة التامة بين جميع الفئات والطبقات أمام القانون والمحاكم، ففي ظل هذا الغياب للعدالة والمساواة والمؤسسية الكفؤة والفعالة لتطبيق العدالة والقانون، يغيب عقد اجتماعي ويحل محله عقد اجتماعي آخر! يغيب العقد الاجتماعي القائم على سيادة القانون والمنشئ لمؤسسات اجتماعية وإعلامية ومهنية تحمي المصالح والحقوق والمكتسبات والتنافس السلمي على الفرص والموارد ليحل محله عقد قائم على الاحتكارات والامتيازات والهيمنة على الفرص والاعمال وتوزيعها على أسس غير عادلة، كالقرابة والتبعية وحرمان المبدعين والعصاميين والمبادرين، ويتحول الصراع من سلمي إلى عنيف، لأن أصحاب الحقوق الضائعة يشعرون أنهم ربما يستعيدون حقوقهم وفرصهم المهدورة أو المغتصبة وإن خسروا المعركة فلن يخسروا شيئا جديدا لأنهم خاسرون أيضا بدون المعركة، وتبدأ سلسلة من العنف والانتقام

الذي يجعل الرجوع عنه صعبا أو مستحيلا، فالنخب المهيمنة تشعر أيضا بأنها لن تحمي مكتسباتها الا بالعنف والبطش فإن لم تنجح في ذلك فهي كانت ستخسرها من غير عنف أيضا، وهكذا يصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لحماية المكتسبات والحقوق أو الحصول عليها، وتصبح هذه هي القاعدة في الصراع وتنظيمه بدلا من قاعدة أن التنافس السلمي هو الوسيلة الوحيدة لتحصيل الحقوق وحمايتها.

في هذا الصراع الصفري أو الوجودي لا مجال للتعددية والتنوع والمشاركة ولا التسويات والتنازلات، ثمة هيمنة كاملة أو هزيمة كاملة ساحقة، وحول هذا الصراع تقوم تجمعات وأفكار ومؤسسات ومدن ومصالح تترسخ وتتطور، وتصبح في اختلال الهيمنة معرضة للزوال والتدمير، ولا يعود ثمة مجال أمام المستفيدين منها والمجتمعات والطبقات المتعددة المتشكلة حولها سوى الانخراط التام في الصراع والعنف، ويمكن بوضوح ملاحظة كيف انضمت قيادات وجماعات في لبنان والعراق وسوريا يفترض أنها حداثوية وليبرالية ويسارية إلى تشكلات طائفية وعشائرية لأنها غير قادرة على حماية نفسها، أو الحصول على مكاسب وفرص إلا من خلال هذه التشكلات وصراعاتها، فتتعزز التكوينات العشائرية والطائفية بقيادات وخبرات متقدمة ومؤسسات إعلامية واقتصادية واجتماعية حديثة ومنظمة، وتنشأ الحلقة الشريرة الثالثة عندما يتحول التخلف والفشل إلى مؤسسة متقدمة تقنيا ومهنيا وماليا، تخيل مثلا الانترنت والأقمار الصناعية في خدمة الصراعات والقيم والافكار العشائرية والطائفية! ويلتبس هنا التقدم والتخلف والفشل والنجاح، فالموارد والمعارف والتقنيات تعمل لأجل حالة يفترض أنها تنشأ سابقة للوفرة والمعرفة، فتصبح البداءة متماسكة قوية وقادرة على انتاج خطاب وثقافة ومؤسسات وجامعات، ولكنها تنتج العنف والكراهية والصراع المدمر، والمعرفة والأفكار المعززة لهذا الخراب!

ويقدم الاهتمام الكبير الجاري على نطاق واسع بالتطرف والصراعات الأهلية فرصة

للنظر في حالة الكراهية والعنف، بما هما ثقافة وأسلوب حياة ممتد وعميق في كل مظاهر السلوك الاجتماعي اليومي، في أسلوب الحياة وقيادة السيارات والأسر والمدارس والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والشخصية والأسواق والبيع والشراء والإدارة والسياسة والإعلام.

وفي ذلك لا يمكن تعزيز الاعتدال ومواجهة الكراهية من غير بناء اجتماعي وثقافي يرفض الكراهية في كل مستوياتها، ولا يجوز التقليل من خطورة العنف السائد في المجتمع، العنف ليس فقط بمعنى الإرهاب والجريمة، ولكنه يشمل أيضا السلوك العنفي، وخصوصاً الموجّه نحو الأطفال والنساء والمعوقين وكبار السن والمستخدمين والمهمشين والمستضعفين عموماً. كما يشمل العنف اللفظي والسلوك غير الاجتماعي في الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية، وثقافة تمجيد العنف أو تقبله.

نواجه في عالمنا ظواهر عنف ممتدة وكاسحة إلى درجة القلق والخطورة، مثل ما يتعرض له الأطفال من عنف لفظي وجسدي وجنسي واستقواء وتنمر في البيوت والمدارس والمجتمعات، وما تتعرض له النساء من تمييز وتحرش واعتداءات ومضايقات في الشوارع والعمل والمواصلات. ولنعترف أنه تجري في منازلنا وفي أسرنا وفي مدارسنا بمستويات مختلفة عمليات إذلال وإهانات وتهديدات، وجلد وضرب وشتم، وتغذية إجبارية، وحرمان وحظر على التفكير والشعور، وأن ذلك يجري علناً وعلى نحو مألوف ومتقبل.

في منظور التنمية، فإن العنف يزيد التكاليف والأعباء على الموارد والعمل والأوقات، ويضعف الإنتاج ومستوى الجودة في التعليم والرعاية والأداء والسلع. كما أن انخفاض الشعور بالأمان، يخفض مستوى الرضا والتكامل الاجتماعي، وهما بطبيعة الحال هدفان أساسيان للتنمية، كما أنهما غاية الحياة. وتؤدي حالات العنف والإيذاء الجسدي خصوصاً، إلى ذكريات لا تنسى أبداً، وتؤثر على سلوك الأشخاص الذين تعرضوا للعنف

وعلاقاتهم، وقد تدفع بهم إلى الجريمة والانتحار والعنف تجاه الآخرين، والاكتئاب والانطواء، أو تنشئ أمراضاً جسدية مثل الضغط والسكري وآلام الظهر والمفاصل والمعدة والقلب، ما يضعف الأداء العملي والإنتاجي، ويهدر الموارد، ويوجه قسماً كبيراً منها إلى العلاج، ويقلل المشاركة في العمل والحياة العامة. وينعكس ذلك بالتأكيد على مستوى المعيشة والرفاه والدخل، والناتج المحلي والاقتصاد الوطني.

والعنف والنزاعات والصراعات الاجتماعية والأهلية، بجميع مستوياتها، تؤشر بطبيعة الحال إلى ضعف التماسك الاجتماعي والإدارة العامة والحكم، وغياب الهوية الوطنية الجامعة للناس، والمفترض أن توجه جميع الطاقات والجهود نحو العمل والإنتاج وتحسين الحياة. وهنا يجب أن ننظر إلى العنف باعتباره محصلة أو نتيجة، وليس ظاهرة مستقلة. فإضافة إلى كونه مستهدفاً بذاته، ولأنه عنف مرفوض يجب النظر إلى جذوره وسلسلة الحلقات المنشئة له، فهو أيضاً عرض أو مؤشر على الخلل في التنمية وإدارة منظومة الموارد وسلسلة العلاقات الناشئة عنها.

تشكل الثقافة، بما هي وعي الذات، المؤشر الرئيس للاتجاهات والسياسات في الدول والمجتمعات، كما أنها أهم مصدر يُستدل به على التقدم والفشل، والحالة القائمة والمستقبل. ففي ملاحظة وإدراك لحظة الوعي القائمة لدى الأفراد والجماعات والطبقات، يمكن المعرفة والتقدير أين نحن وإلى أين نمضي. ذلك أنه ما من موقف أو سياسة أو جدل أو مشروع أو برنامج إلا ويعكس الوعي المحرك والمنشئ. وفي ذلك يمكن ملاحظة كيف صعدت قضايا حقوق الإنسان والبيئة والعمارة والتلوث والتغير المناخي، أو الفقر والعمل وتحسين الحياة، أو العدالة والمساواة، أو العولمة وحريات السوق، أو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودور الشركات والمجتمعات في الحاكمية الرشيدة.

وفي أوائل القرن الجديد، اقترح البنك الدولي استراتيجية تعتمد على تكافؤ الفرص والمساواة ومكافحة الفساد، والتفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات

المؤسسية الأخرى، لتقوية مشاركة الفقراء في العمليات السياسية واتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وإزالة الحواجز الاجتماعية القائمة على الجنس أو العرق، والأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي. وأرجع البنك الدولي أسباب الفقر والفشل الاقتصادي إلى شعور الناس بأنه لا يسمع لهم صوت، وأنهم لا حول لهم ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع.

مؤكد أن الأنظمة السياسية يقلقها التطرف والإرهاب وتسعى الى مواجهتها. وتغص السجون بالمتطرفين والإرهابيين في كثير من دول العالم، وتبدو واضحة الجهود الإعلامية والثقافية والإرشادية للتحذير من التطرف والكراهية، وتعقد ندوات ومؤتمرات كثيرة لمواجهة الإرهاب والتطرف. لكن لا يكون ما تفعله الحكومات والمجتمعات مجديا مع استمرار التجاهل الرسمي والمجتمعي للعنف الكامن والراسخ والمنتشر والمتقبّل على نطاق واسع في الثقافة والسلوك والأسر والحياة اليومية والمناهج التعليمية والكتب والتراث ووسائل الإعلام والإدارة العامة والأسواق والعلاقات الاجتماعية، والتقبل الواسع للكراهية والتمييز تجاه الآخر من الأديان والمذاهب والفئات الاجتماعية والسكانية والإثنية والطبقات والأعمال والحرف والثقافات، سواء في داخل الدولة والمجتمعات، بمعنى تجاه فئة من المواطنين أو خارجها، لأنه وببساطة لا يمكن فهم العنف المادي تجاه فئة أخرى إلا بالعنف الرمزي المؤسس له، فما من عنف مادي إلا وينشئه عنف رمزي!

كان الأشخاص الذين قتلوا المدنيين والأطفال والنساء أو فجروا أنفسهم في الأسواق والمساجد والجنائز، يغلب عليهم أنهم أسوياء (غير مجانين) ولا يفيد كثيراً في فهم الإرهاب تحليل شخصياتهم وملاحظة النزوع إلى الانتحار أو الاكتئاب أو الكراهية أو النرجسية، على رغم أنها نزعات ساهمت بالفعل في تكوين شخصياتهم وقراراتهم، كما لم يكن مفيداً ملاحظة الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية لمرتكبي الجرائم ورصدها،

فقد كنا على الدوام يفاجئنا أشخاص غير متوقعين بارتكاب جرائم إرهابية فظيعة أو بالتحاقهم بالجماعات الإرهابية، ولم تعرف أو تكتشف اتجاهات ومواقف أيديولوجية متطرفة لكثر من مرتكبي الجرائم، وهذه الملاحظة أيضاً ليست للتقليل من أثر المعتقدات الدينية والأيديولوجية ودورها في ارتكاب الجرائم، لكن لملاحظة أن تحليل النزعات النفسية والأيديولوجية لم يكن مفيداً أو كافياً على الأقل لمواجهة التطرف والإرهاب، كما لم يكن كافياً مواجهتهما بالتدابير الأمنية، أو لنقل بعبارة توفيقية إن هذه الأعمال العنيفة بقسوة وجنون وما يصحبها أو يغطيها من معتقدات وأفكار ومشاعر متطرفة كانت تؤسس لها على الدوام منظومة واسعة متراكمة من الاشمئزاز والكراهية للآخر بما هو من ثقافة أو دولة أو إثنية أو طبقة أو مجتمع أو ديانة أخرى، والإعجاب غير العقلاني والتقديس للذات بما هي التاريخ والحضارة والبلد والثقافة والدين، والنظر إلى كل ما يتعلق بالهوية على أنه صواب ومقدس لا يسمح أبداً بالمساس به، ثم تعزز هذه الهوية بما هي ابتداء أنشئت إنشاء لحماية الذات بمعتقدات أيديولوجية وتتحول إلى طقوس ورموز تختزل كل غرائز البقاء والدفاع عن الذات ومواجهة التهديد والخطر الذي هو الآخر بغض النظر عن حالته أو صفته أو علاقته أو حتى معرفته بتهديد الهوية. وماذا يمكن أن تفيد، في حالة الامتلاء بالشعور بالتهديد والخطر الماحق تجاه الآخر، محاولات المؤسسات الإرشادية والإعلامية للرد على القائلين بقتل المدنيين والأطفال والنساء أو استهداف عموم الآخرين في أسواقهم ومعابدهم كما لو يراد إبادتهم!

بموافقتنا على أن الكراهية هي مبتدأ الإرهاب، نلزم أنفسنا بالموافقة على أن المواجهة مع الإرهاب هي بناء منظومة اجتماعية اقتصادية تؤول في محصلتها ونتائجها إلى مجتمعات وأنظمة سياسية تسودها قيم الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر ونبذ الكراهية والعنصرية والتعصب، ووعي فردي وجماعي بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى المعيشة والتعليم والصحة يقوم على مشاركة إيجابية وإدراك بدهي

لخطر الكراهية والتطرف على حياة الناس ومصالحهم وتناقضهما مع المعتقدات والأفكار الدينية والاجتماعية والثقافية السائدة. فهي رؤية واحدة وشاملة للذات، لا يمكن تجزئتها، بمعنى أنه لا يمكن الجمع بين مشاعر الرفض للقتل والاعتداء لفئة من المدنيين والمسالمين والقبول بها لفئة أخرى منهم.

فالتطرف والكراهية ليسا حكماً يمكن إطلاقة في حالة ونفيه في حالة أخرى، وفي المقابل فإن التسامح والتقبل لا يمكن أن يختصا بفئة من الناس ويستثنيا فئة أخرى، وفي ذلك فإننا يجب أن نوافق على إدانة ومراجعة شاملة للذات أفراداً ومجتمعات وسلطات، وألا تقتصر المواجهة والمراجعة على فئة منّا نعتبرهم متطرفين! فلا يمكن القبول بإدانة فئة أو مجموعة لاعتبارات أو معايير، ثم لا نقبل بتطبيق الاعتبارات والمعايير ذاتها على السياسات والأفكار السائدة والمتبعة لدى السلطات السياسية والمجتمعات والأفراد.

ولا يمكن استثناء أحد أو فئة عندما نستهدف بناء الاعتدال ورفض الكراهية في المؤسسات والبرامج والأعمال التعليمية والثقافية والإعلامية والإرشادية، كما لا يمكن الحديث عن العدالة إذا كانت المؤسسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية تستثني من منافعها أحداً من الناس، ولا يمكن تعزيز البيئة العامة وتحصينها من التطرف والكراهية إن كانت هشة وقابلة للاختراق والضعف، فلا منعة فكرية من غير عدالة وحريات ومنعة اقتصادية واجتماعية.

هكذا، يمكن الاستدلال على الاعتدال والتطرف بملاحظة سياسات التعاون والتعايش في الدول والمجتمعات، والشراكة مع العالم، والتكامل بين السلطة والمجتمعات والأسواق، ويمكن أيضاً ببساطة توقع التطرف وتقديره بمدى الفشل الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن الفصل بين الفوضى والانهيار والصراعات السائدة اليوم في دول وبين حالة الشمولية والتسلط التي كانت سائدة فيها. ويمكن الإشارة هنا إلى

أن ليبيا والصومال تتمتعان بمستوى من التجانس اللغوي والديني والمذهبي والعرقي ربما لا تتمتع به دولة أخرى في العالم! وفي المقابل، فإن إندونيسيا والولايات المتحدة الأميركية تقومان على موزاييك معقد من الأصول والثقافات واللغات والألوان والأديان والإثنيات، لكنهما حالتان تؤكدان أن الانقسام والتماسك يقاسان بالنجاح الاقتصادي والاجتماعي والعدالة والحريات الجامعة المواطنين أكثر من أية رابطة أخرى. وفي الحالة الأميركية يلاحَظ أن المواطنين من أصول أفريقية يتمتعون بمستوى من مؤشرات التعليم والصحة والدخل والتكامل الاجتماعي يقل كثيراً عن المعدلات الأميركية، ولا شك في أن ذلك مؤشر إلى فشل وضعف وإن كانت تخفيه وتقلل من أثره مؤشرات النجاح الأخرى.

لكن هناك أيضاً ما يمكن ملاحظته من جوانب قوية وإيجابية في المواجهة مع التطرف والكراهية. فما من شكّ في أن حالة إيجابية من الوعي والمعرفة تتشكل، وأن أصوات النقد والمراجعة اليوم أقوى منها قبل سنوات قليلة، وتتشكل اليوم قناعة شاملة بأن مواجهة التطرف والكراهية هي بطبيعة الحال مواجهة مع الفقر والظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والأكثر أهمية وإيجابية هو الوعي بأن المواجهة ليست وعوداً أكيدة لكنها محاولات ومغامرة ليست محسومة تلقائياً لمصلحة الدول والمجتمعات. فلم يعد ثمة يقين، وليس لدينا في هذه الحرب سوى الخيال والنية الحسنة!

ما من مرحلة جديدة إلا وتنشئ فرصا وتحديات جديدة، وتعصف بالنخب السابقة وتأتي بنخب جديدة، لكن النخب الجديدة ليست قرارا باستبدال مجموعة أو فئة من الناس بمجموعة أخرى، إذ يجب أن تكون قيادات تعكس الاستيعاب الصحيح للمرحلة وتعبر عنها بوضوح، والحال أن العالم يمر بمرحلة انتقالية غير واضحة مليئة بالفوضى والخوف، وفي مثل هذه المرحلة فإن خيارات الأمم أن تتبع خوفها وما ينشئه ذلك من نكوص وفشل وربما انقراض، أو أن تسلم قيادها لنخب جديدة يتوقع أنها الأفضل أو

الأنسب لتقود المجتمعات وتنظم الموارد؛ ليس لأنها تعرف؛ فلا أحد يعرف اليوم، ولكن لأنها المرشحة لتكون الأكثر نزاهة وكفاءة، ولذلك يفترض أن تتقدم القيادات الاجتماعية بالنظر إليها تعكس القواعد الاجتماعية الممتدة وتطلعاتها واحتياجاتها وأولوياتها وإن كانت غير قادرة بعد على إنجازها، والفئة الأخرى هي المبدعون ممن يقدمون أو يحاولون أن يقدموا أفكارا وتطبيقات وتصورات جديدة أو بديلة للأزمات والتحديات القائمة. هكذا يتقدم القادة الاجتماعيون والمبدعون لاستيعاب الفوضى والتغيرات الجوهرية في الموارد والسياسة والثقافة، ويكونون هم العمود الفقري للنخب وتشكيلاتها السياسية والاقتصادية، وبالطبع فإن ذلك حالة انتقالية؛ إذ سوف تتشكل قيادات سياسية واقتصادية لكن يجب أن تظل المجتمعات قادرة على الاستقلال وتقديم القادة الذين يعكسون استقلالها وولايتها لأجل حمايتها ولأن المجتمعات هي الأولى والأقدر على استشعار التغير في السلع والخدمات والأسواق والموارد، والأقدر أيضا على تحديد احتياجاتها واولوياتها، ولأنها الضامن الأساسي للثقة والرضا، فبغير مشاركة المجتمعات وولايتها لن يكون في مقدور السلطات السياسية والنخب أن تواصل دورها، وأما المبدعون فهم الأقدر على التفكير والاختيار في مرحلة منقطعة عن الماضي وتنشئ أفكارها وآفاقها من غير علاقة واضحة مع الماضي والحاضر.

هكذا يبدو الإصلاح بأنه الحريات الناشئة عن عدم المعرفة، فلأننا لم نعد نعرف فإننا نطلق الحريات إلى أقصى مدى ممكن ونترك للمجتمعات أن تختار قادتها ونخبها ولجميع الناس أن تفكر في حرية، ثم تجرب المجتمعات من خلال الانتخابات والأدوات الممكنة لاختيار الأفكار والبرامج والسياسات والتشريعات، ويظل تراجعها دوريا وعلى نحو متواصل بلا ضمانة لإدراك الصواب أو الاقتراب منه سوى الحرية؛ ما يعني بالضرورة أن كل المقولات والأفكار يجب أن تنال الفرصة نفسها من الحرية والقبول وفرص المشاركة والتعبير عن نفسها.

لكن في ظل عدم اليقين هذا تتشكل القيم المنشئة للإصلاح، فهذا التقدم العلمي والتكنولوجي المنجز مستمد من عدم اليقين؛ هو محاكاة للإنسان في لغته وتفكيره وتذكره وتداعياته وإدراكه، تقوم على الاحتمالات وعلوم اللغة وعلم النفس بما يحوطها من ريبة ونقص في المعرفة، هكذا فهذا العالم الجديد من الموارد والفرص تنظمه أيضا قيم عدم اليقين والاحتمالات.

وفي التشبيك وثورة الاتصالات، أمكن إتاحة المعرفة والمحتوى على شبكات الإنترنت والاتصالات؛ ما أتاح المجال بلا حدود لجميع الناس في الاطلاع والتواصل والإحاطة المعرفية والتدريب والتعليم والتعلم والتأثير والتجمع وتبادل المعلومات والخبرات والتسويق والبيع والشراء... على نحو مدهش، بتكاليف قليلة وبمهارات ممكنة لجميع الناس، لدرجة أن العالم القائم اليوم يمكن وصفه ببساطة "access" الوصول إلى الشبكة، فبمجرد الوصول إلى الشبكة يصبح الأفراد والشركات والمجتمعات والجماعات أعضاء متساوين (تقريباً) في التأثير والمشاركة، .. وهكذا تشكلت مساواة مدهشة تقترب من أن تكون مطلقة!.

لم تعد الحريات والمساواة زينة جميلة أو قيمة عليا معزولة عن الحياة، لكنها اليوم أساس الموارد وتنظيمها، فما من خيار أمامنا في مواجهة التحولات سوى الحريات والمساواة لعلها ترشدنا إلى فكرة تساعدنا أو تحمينا، وبدون هذه الحريات والمساواة فإن الدول والمجتمعات معرضة للانهيار، فلم تعد الدول وجيوشها وأجهزتها الأمنية والبيروقراطية قادرة على إدامة المؤسسات والأسواق والأعمال والعلاقات، وليس في مقدورها أن تتحكم في أدوات التفكير والتأثير وعلاقاتها، لأن النقود والمعلومات والمعرفة والسلع والخدمات تتدفق اليوم بلا استئذان، وما من وسيلة للمواجهة سوى التكيف والبحث عن الفرص والقيم والعلاقات الجديدة المنظمة لحياة الناس ومواردهم.

هل يمكن النظر إلى ما يدور اليوم من صعود للأصوليات المتطرفة، والقضايا

والأزمات الاجتماعية وحتى المرورية، وحوادث الغرق.. بأنها نزعة إلى الانتحار؛ سواء كان مَخرجا من أزمة، أو تطلعا إلى الخلود/ التميز، أو عيبا في التنشئة الفردية والاجتماعية المتراكمة ببطء، على نحو لا يكاد يكون ملحوظا، وتكاد تكون حتمية في المنظومات الاجتماعية والاقتصادية.. ولا أمل سوى أن يواصل النظام إصلاح نفسه وتقليل مشكلاته وعيوبه؟

سوف تظلّ الأعمال الإبداعية (الرواية، والشعر، والموسيقى، والسينما، والفنون التشكيلية..) أفضل وأهم ما يساعدنا في ملاحظة الخلل. وهكذا، فإننا نحكم أيضا على ثقافتنا -وثقافة الآخرين- بمقدار ما تساعدنا على فهم العالم والانسجام معه. ولدينا ميلان كونديرا في تأمله الجميل والإبداعي لظاهرتين: الشباب الذين كانوا يتطوعون للالتحاق بالمنظمات القتالية أو في صفوف الحزب الشيوعي، والانتحار العادي اليومي. وأظن أنهما ظاهرة واحدة!

يقول كونديرا إن الشاب الذي يسجل في سن العشرين في الحزب الشيوعي، أو يلتحق بالمقاتلين في الجبال متأبطا بندقيته مفتونا بصورته الخاصة كثائر: فهي التي تميزه عن كل الآخرين، وهي التي تجعله هو نفسه في منشأ نضاله يوجد حبا جارفا وغير مشبع لأناه التي يتوق لرسم حدودها بوضوح، قبل أن يبعث بها عبر أداء إيماءة الخلود إلى خشبة التاريخ التي تتجه إليها ملايين الأنظار. ونحن نعلم أن الروح حين تكون تحت أنظار كثيفة، لا تكف عن التنامي والتورم والتضخم، لكي تطير في النهاية نحو الأعالي كمنطاد مضاء على نحو بديع.

إن ما يدفع الناس إلى رفع أيديهم وتناول بندقية الانتصار جماعيا لقضايا عادلة أو غير عادلة، ليس العقل، بل الروح المتضخمة؛ إنها الوقود الذي لا يمكن أن يدور محرك التاريخ من دونه. ومن دونها أيضا، كانت أوروبا ستبقى مستلقية على العشب تراقب بكسل السحب الراكضة في السماء.

في تحول التطرف إلى كراهية يصعد دور الأفراد والمجتمعات في المواجهة، بل تكاد المواجهة الاجتماعية والثقافية مع التطرف والكراهية هي الخيار الوحيد لأجل الخروج من الحروب والصراعات التي تعصف اليوم بكثير من الدول والمجتمعات وتقضّ مضجع العالم. لقد أصبحت المواجهة مع التطرف والكراهية أقرب إلى الثقافة والفنون أو وعي الذات وتشكيلها، وفي ذلك فإن المجال العلمي والموضوعي لفهم الاعتدال والتطرف يتغير عما كان سائدا، فلم تعد علوم السياسة كافية إلا بمقدار ما تساعد في تشكيل الاتجاهات والمواقف الفردية والجماعية، وصار من فضول القول إن الفكر الأيديولوجي في بناء الاعتدال والرد على المتطرفين لا يفيد إلا غير المتطرفين لأجل فهم التطرف، وأما المتطرفون الأيديولوجيون فإنهم لم ينشئوا مواقفهم بناء على فهم أيديولوجي خالص أو مستقل أو اجتهاد ومحاولة للبحث والتفكير، ولكنهم اختاروا من النصوص والنماذج الأيديولوجية ما يشبههم ويلائم اتجاهاتهم وحالتهم التي وجدوا أنفسهم فيها.

وأسوأ ما تقع فيه عمليات مواجهة التطرف الكراهية والعنف المنتسبة إلى الدين الاعتقاد بأنها عمليات استجابة ميكانيكية أو تلقائية لنصوص دينية يساء فهمها أو تفهم فهما صحيحا أو خاطئا، ذلك أنها نصوص موجودة منذ مئات السنين، ويفترض أن تؤدي الى حالات متشابهة لدى أفراد مؤمنين بهذه النصوص وفي مجتمعات وبلاد لا يحدث فيها تطرف وإرهاب، ولكن أهلها يؤمنون بالنصوص الدينية نفسها التي يؤمن بها المتطرفون، وليس المقصود بالطبع هو إعفاء التأويل المتطرف للنصوص من المسؤولية عن الكراهية، ولكن التأكيد على أنه فهم جاء منسجما مع اتجاهات شخصية ونفسية، فالاختيارات الأيديولوجية ليست عمليات عقلية أو ناشئة عن مجهود علمي وفكري وإن كانت تستند إلى تراث فكري وفلسفي أحيانا، ولكن معتقداتنا في الحقيقة تعكس شخصياتنا، أو هي جزء من هويتنا وميولنا، .. نحن ننحاز إلى المعتقدات والتأويلات التي تشبهنا.

تقول كاثلين تايلور أستاذة طب الأعصاب وعلوم الدواء إن القسوة وهذا يشمل بطبيعة الحال العنف والتطرف والكراهية في حالتها الانتقائية تعكس الفشل، ولكنها في حالتها الشاملة مرض عقلي، لكن حين يمتلك هذا المرض العقلي تأييدا اجتماعيا كاسحا كما يحدث كثيرا في القوميات والأيديولوجيات فإن الوباء يتحول إلى أصل أو سلوك سائد يصعب الخروج عليه، وربما يكون قريبا من ذلك ما يحدث اليوم في موجات التعصب اليميني والأصولي التي تحولت إلى كراهية شاملة لفئات ومذاهب وطوائف وأنشأت عنفا شاملا ومجازر وتهجير بلا رحمة أو تعاطف.

إن بناء المعتقدات ليس قائما على عمليات علمية عقلانية، فالعلم والعقل لا ينشئان أيديولوجيا، ولكنها أفكار تكتسب صلابة وإيمانا عميقا بسبب اتجاهاتنا وميولنا التي نملكها بالفعل، إنها (المعتقدات) مثلنا ونحن عموما نفضل ما يماثلنا، خصوصا أن المعتقدات تصبح مكونات من هويتنا، وفي ذلك فإنها تميزنا وتنشئ موقفا من الآخر الذي لا يعتقد مثلنا، فيصبح ليس منا، أو مختلفا عنا، أو عدوا أو مثيرا للاشمئزاز، ثم نطور موقفنا منه (الآخر) أو اعتقادنا عنه بأنه يريد إيذاءنا، ومن ثم يجب إزاحته أو إقصاؤه أو اخفاؤه من الوجود، .. فتبدو عمليات الإقصاء والإبادة كأنها دفاع ضروري عن الذات، أو هي تعكس الخوف الوهمي على وجود الذات ومصيرها.

أزمة هذا المنظور في أنه يقدم حلولا وأفكارا مزعجة للسلطات والنخب المهيمنة على الفرص والموارد، لأن الحلّ يأتي في الصحة النفسية والتماسك الاجتماعي ومواجهة الهشاشة والضعف الاجتماعي والاقتصادي لدى الأفراد والمجتمعات، وبناء وتكوين المهارات المعرفية والحياتية التي تؤهل المواطنين والمجتمعات؛ نتحدث بطبيعة الحال عن مجتمعات حرّة ومستقلة وقادرة على المشاركة والولاية على شؤونها ومواردها، وأفراد مؤهلين بالمعرفة المنطقية والقدرة على النقد والتحليل؛ ما يعني ببساطة إعادة تنظيم علاقة السلطة والأسواق والمجتمعات والأفراد وفق قواعد من المشاركة والمساواة، وهو

ما أدركته وأكدت عليه تقارير التنمية للأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من المنظمات الدولية، ومؤكد أن ما ينطبق على التنمية ومواجهة الفقر والجهل والمرض والجريمة يمتد إلى العنف الديني والقومي والكراهية والصراعات الاجتماعية، فالشخص الذي يملك الإرادة والتصميم على القتل والانتقام أو الانتحار مرشح لأن يكون إرهابيا.

وكما تؤكد الأمم المتحدة وهو ما تؤيده الإحصاءات والمؤشرات أن التكامل الاجتماعي والرضا يصاحب الارتقاء بالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومستوى الدخل، وأن الفقر مصاحب للصراعات والانقسام، وأن الكوارث والأمراض والأوبئة والجرائم أكثر وأعمق حضورا وتأثيرا في بيئة الفقر والاستبداد والفشل، فمن المنطقي أن تكون مواجهة الكراهية والتطرف في بناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي ومواجهة الضعف والهشاشة في حالتها العامة، إذ يستحيل أن تعالج الكراهية جراحيا، أو أن تستأصل من المجتمع والأفراد مثل حالة معزولة أو مستقلة عن مناعة المجتمعات والأفراد، ولكنها نسيج اجتماعي يستدل عليه بمؤشرات الضغوط النفسية والاكتئاب والعزلة والإدمان والنرجسية والعدوانية والقلق، ويمكن الاستدلال عليه في أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي واليومي في الشوارع والأسواق والأعمال والعلاقات وشبكات التواصل الاجتماعي.

وبالنظر إلى الكراهية حالة ثقافية أو موقف جماعي أو فردي فإن المواجهة لا تكون إلا ثقافية؛ بناء ثقافة جديدة مناهضة للكراهية، ولكن الثقافة عملية وعي معقدة تنشئها المجتمعات أولا، وتخصها أكثر من السلطة السياسية، وتتشكل الثقافة في متوالية معقدة من التفاعلات والاستجابات مع الموارد وإدارتها وتنظيمها والمنظومة الاقتصادية والسياسية المتشكلة حول المكان والموارد، ثم بما يحكمها ويؤثر فيها من تاريخ وقيم وعلاقات، وما يمكن اقتراحه وتنفيذه من سياسات وبرامج ثقافية لا أهمية له في الواقع إلا بمقدار ما يحمله الأفراد وتلتزمه المجتمعات، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمجرد تشريعات

ومؤسسات وبرامج وتوجيهات واقتراحات، ولن تفيد المؤسسات الإعلامية والثقافية إلا بمقدار ما تؤثر في اتجاهات الأفراد والمجتمعات.

وقد أصبحت الثقافة كما الكراهية والتطرف متصلة بخيارات واتجاهات عالمية، ولا يكفي أن تكون دولة أو مجتمع على قدر من الحصانة الثقافية من التطرف والكراهية، ولكن لا بد من المشاركة في العالم على نحو معقد لأجل التأثير في العالم والتفاعل معه في التلقي والتأثير والانتماء العالمي والتقبل العالمي أيضا ثم بناء اتجاهات عالمية نحو التسامح ومواجهة الكراهية.

ويظل أصعب ما يمكن قوله في تكريس الاعتدال ومواجهة التطرف هو أن ذلك يعني بالضرورة وجود مجتمعات حرة مستقلة، وهي حالة لا تقف في تأثيرها وحدودها عند نبذ الكراهية والتطرف ولكنها تمتد إلى موقف نقدي وعقلاني من جميع السياسات والتشريعات والمنظومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، .. وهكذا فلا يمكن بناء الاعتدال بدون بناء فكر حر ونقدي، .. مشكلة الحكومات أنها تريد أن تفرض الاعتدال مثلما تتخذ قرارا او تصدر مرسوما.

إذن تبدأ المواجهة مع الكراهية والتطرف ببناء المجتمعات المستقلة والتي تنشئ في ولايتها على مواردها وشؤونها وتشكلها حول حياتها ومواردها ثقافة ووعيا يمجد السلام، وبالطبع يجب على السلطات أن توقف إضعاف المجتمعات وتهميشها، فالناس اليوم في حياتهم ومدنهم وأعمالهم في عالم العرب يتعرضون لسياسات واتجاهات في الحكم والإدارة والتخطيط تلحق ضررا بمدنهم وبناهم الاجتماعية، وتشتت فاعليتهم وقدراتهم وفرصهم في التجمع المستقل حول مواردهم ومصالحهم، وتجري هيمنةٌ على الثقافة والفنون والرياضة، تحول بينهم وبين التشكل الاجتماعي والثقافي الملائم، والذي يرقى بحياتهم وسلوكهم ووعيهم، ويجدّد مواردهم ويعظمها. وتتحول المؤسسات التعليمية إلى ورش للتنميط وتفريغ الناس من مواهبهم وقدراتهم على التعلّم والارتقاء. وتتحول الخدمات

الصحية إلى عمليات نهبٍ للموارد العامة بلا فائدةٍ تعود على الناس، بل لخدمة جماعاتٍ احتكاريةٍ من المستثمرين وحلفاء وشركاء من القطاع الطبي المهني المفترض أن يكون قطاعاً نبيلاً منذوراً لصحة الناس وحياتهم. وتتحول الرعاية الاجتماعية إلى حفلاتٍ وأنشطةٍ للعلاقات العامة، ونهب للمعونات الدولية والموارد العامة لصالح شلل أنيقةٍ ومتعجرفة!.

والأسوأ من ذلك كله أنه يغلب على المجتمعات والمهمشين والمستضعفين عدم الإدراك لمصالحهم، وعزوفهم عن العمل في الاتجاه المفترض أن يؤدي إلى تشكلهم وتنظيمهم حول أولوياتهم،.. وفي ذلك يزداد العمل الإصلاحي صعوبةً، فالحركات السياسية والاجتماعية الإصلاحية لا يُفترض أن تعمل بالنيابة عن المجتمعات، ولا يمكنها أن تقوم بواجباتها ومسؤولياتها، لكن العمل الإصلاحي السياسي والاجتماعي يركّز دائماً، في محتواه وأهدافه، على الارتقاء بالمجتمعات، وبناء قاعدةٍ اجتماعيةٍ واسعةٍ وملائمةٍ للإصلاح. وهكذا، فإن تنظيم المجتمعات وحشدها باتجاه الإصلاح يبدو، اليوم، عملية صعبة ومعقدة،.. وإنه لمن العجب كيف يندفع الناس في بطولةٍ وحماسةٍ إلى المواجهة، بلا خوفٍ من الموت، لكنهم يتقاعسون عن التجمع السلمي والعقلاني لأجل كرامتهم وتحسين حياتهم.

لدينا ثلاثة قطاعات رئيسة للعمل والتنظيم والتشكل، يفترض أنها مستقلة ومتكاملة أيضا. وهي حسب الترتيب في الوجود والتشكل: الموارد، وما يتبعها ويتشكل حولها من أسواق وتكنولوجيا وأعمال ومهن، وصارت تسمى «القطاع الخاص». والمجتمعات، بما هي المدن والبلدات والجماعات والبلديات والنقابات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية. والسلطات السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية، وصارت تسمى «القطاع العام».

هناك وضوح ومؤسسية في القطاع العام والقطاع الخاص، لكن المجتمعات تبدو حلقة

غائبة. وفي ذلك، فإن المثال أو النموذج المفترض بناؤه والجدل حوله يفقد (إن وجد) قدرته على العمل والتأثير؛ فما من أسواق متماسكة ومزدهرة، وما من برامج وسياسات وتشريعات عامة عادلة وكفؤة من غير مجتمعات مستقلة ومنظمة وقادرة على المشاركة والتأثير.

يفترض أن كل مدينة أو بلدة قادرة، بمواردها ومساهمات أبنائها، على إقامة محطات للطاقة المتجددة وتكرير المياه، وخزانات لجمع المياه، وتعاونيات استهلاكية لتوفير السلع الأساسية، يمكن توفير معظمها أو جزء كبير منها من موارد محلية، وبذلك تستطيع كل بلدة أن تخفض بنسبة تقترب من الاكتفاء الذاتي في الطاقة والمياه والسلع الأساسية. ويمكنها أيضا، بمواردها الذاتية، إقامة مراكز للرعاية الصحية والاجتماعية، وأندية رياضي ثقافي اجتماعي، ومكتبات وحدائق وساحات عامة، وأن تدير منظومة للرعاية الاجتماعية بمشاركة القطاعين العام والخاص. تكاد البلدات في جميع أنحاء العالم تفعل ذلك!

ما الحلقة الغائبة في تشكل المجتمعات وتنظيمها، وقدرتها على الاستقلال والتأثير في السياسة العامة وفي الأسواق، وفي مشاركتها؟ ثمّة شرطان على الأقل غائبان عن الانتخابات العربية، بما يفترض أنها الأداة المرجعية لتنظيم المجتمعات واختيار القادة الاجتماعيين والسياسيين؛ وهما أن يكون التنافس الانتخابي بين النخب نفسها، وليس صراعاً بين الطبقات الاجتماعية، أو بين النخب والمجتمعات، وأن يكون التنافس الاقتصادي بين الشركات والتجار، وليس صراعاً بين السوق والمستهلكين، فالأصل في التنافس أن تتعدّد خيارات المواطنين السياسية والاقتصادية، ويفترض، بطبيعة الحال، أن مصالح المجتمعات والمواطنين والمستهلكين واحدة. ولكن، تتعدّد الخيارات وتختلف التقديرات لتحقيق هذه المصالح، ولا معنى للانتخابات، ولا جدوى لها، من غير وجود هذين الشرطين، بل إنها تتحوّل لتعمل ضد نفسها! ويمكن أن تؤول إلى متواليةٍ من الحالات والتشكلات «الضدية»، مثل أن تتحول الانتخابات إلى صراعاتٍ

اجتماعيةٍ طبقيةٍ وعشائريةٍ وطائفية ودينية وإثنية، والأسوأ أنها تنشئ ظواهر اجتماعية واقتصادية شاذة، لكنها، على الرغم من شذوذها، تتحوّل إلى قاعدةٍ راسخةٍ، تقوم حولها مصالح وطبقات،.. ما الذي يحدث عندما يكون الفشل مصلحةً لطبقةٍ من النخب؟ تتحوّل السياسات والتشريعات إلى إفشالٍ مقصودٍ وبوعي مسبق،.. وهكذا يكون الفشل محمياً بتشريعاتٍ وعلاقاتٍ ومنظوماتٍ مستقلةٍ عن الحراك الطبيعي المفترض للمجتمعات والأسواق، ولا يعود الإصلاح عملياتٍ تلقائية في المواجهة مع الفشل أو الجدل حوله، وفي شأنه، بالنظر إلى نقص المعرفة أو المهارات أو العجز عن إدارة الموارد بكفاءة ونزاهة، لكن الإصلاح يتحوّل إلى مواجهة غير متكافئة مع الإفشال، ويتحوّل غالباً إلى متاهةٍ ومحاولاتٍ يائسةٍ لتفكيك التحالفات والتشكلات الفاسدة الخفية والمعلنة، أو التمييز بينها!

كان أسوأ ما وقعت فيه العمليات السياسية والانتخابية أنها لم تعد تنافساً بين الوعود المقدمة إلى المجتمعات والمصالح والطبقات، لكنها، في حقيقتها، مواجهة بين النخب الاحتكارية وبين المجتمعات، وصارت تعكس تحالفاً بين النفوذ والشركات في مواجهة الأغلبية الكبرى من المجتمعات والمستهلكين والمواطنين، ووضعت الأفراد والمجتمعات في حالة إذعان وتبعية وفقدان للخيارات والقدرة على التأثير، وعندما حاولت الجماهير والفئات المهمشة والمظلومة كسر هذه اللعبة الاحتكارية، دخلت في دوامةٍ من الفوضى والعنف والحروب الأهلية، لتجد أنها بين خياري السعي إلى الكرامة مصحوبة بالفوضى، أو الاستبداد مصحوباً بالأمن والاستقرار.

ما الذي يحدث عندما تتعطل ديناميات تشكيل النخب وتدويرها؟ وعندما تعجز التيارات والجماعات عن تقديم أفكارها ومرشحيها على النحو الذي يعكس الإيمان بهذه الافكار؟ تنفصل النخب عن رسالتها وفكرتها وتتكون منها جماعات جديدة غير معروفة؛ بل هي لا تعرف نفسها. يساريون منفصلون عن الماركسية والعدالة

الاجتماعية، يبحثون عن تحالفات وأدوار جديدة، مثل مجاميع العمالة السائبة التي تنتظر على الأرصفة من يشغلها، وليبراليون بلا ليبرالية، يبحثون عن أية فرصة وبأية وسيلة في حمى الخصخصة والمعونات الدولية، وقوميون لا يعترفون ولا يريدون أن يروا كل ما حدث منذ الحرب العالمية الأولى، ونخب أوليغاركية تسلك كما لو أنها تلعب في الوقت الضائع، أو هي جماعات ونخب ليست سوى مصالح جديدة مستقلة عن مصالح المجتمعات والقواعد الاجتماعية والمصالح الاقتصادية المفترض أن تعبر عنها، وتنشئ تحالفات جديدة مختلفة عن التحالفات المنشئة لها، وفي ذلك تتحول إلى كائنات طُفَيْلِيّة تلحق ضرراً بالغاً بالمجتمعات والأسواق ويرتبط مستقبلها واستمرارها بضعف وتهميش المجتمعات وفي عجزها عن الاستقلال وإنشاء حراك اجتماعي اقتصادي حقيقي ينتج قياداته ونخبه المعبرة عنه، وتكون عملياً مصالح هذه النخب المغلقة والمهيمنة هي ضعف المجتمعات وهشاشتها وتدمير المؤسسات التعليمية والصحية والتنموية، وتحويل المجتمعات إلى مجاميع تابعة وتائهة. لكن في نهاية المطاف لا يعود مجال في الصراع والتنافس سوى إقصاء النخب و/أو تدمير المؤسسات والأسواق والمدن.

الأزمة الكبرى هي تهميش المجتمعات والمدن والأسواق وإلحاقها بالسلطة، ويمكن القول ببساطة ووضوح، إن ذلك يفسر الانهيار الأخلاقي والقيمي في السلوك والتفكير والسياسة والإدارة وغياب العدالة والقانون، والفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وضعف التعليم ومؤسساته ومخرجاته، وما ينشأ عنه من ضعف في العمل والإنتاج والكفاءة والمنافسة؛ فالأسواق والموارد هي هدية الله أو الدبلوماسية الإلهية التي تنشئ الفضائل والقوانين والقيم والتقدم والسلام والاستقرار؛ لأنه وببساطة تنشأ المجتمعات والقيم والقوانين والأفكار والنظريات والثقافات والاختراعات والعلاقات والروابط حول المصالح والأعمال والموارد والأسواق.

هذه النخب والقيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي هيمنت على الموارد

والنفوذ والفرص كيف ستقدر العدل وفرصها قائمة على الظلم؟ وكيف تحترم القوانين وتلتزم بها، وهي من غير تجاوز القوانين وانتهاكها تخسر كل مكتسباتها؟ وكيف تؤيد الإصلاح وتسعى إليه، وهي لولا الفساد لم تكن شيئا مذكورا؟ وقل الشيء نفسه عن الوظائف والعطاءات والتوريدات، وتنظيم وإدارة الطاقة والماء والاتصالات والمهن والحرف والمستشفيات... إنها تتحول في غياب القانون، والذي لا ينشئه ولا يحميه إلا مجتمعات مستقلة متمدنة إلى أعمال وتجمعات بدائية ينظمها البقاء والبداءة! ويصبح العقل الباطن والذاكرة المحفزة للنخب السياسية والاقتصادية كما أصحاب المهن والحرف هي قيم يغلب عليها سلوك البقاء والشعور بالتهديد؛ شخصية قاطع الطريق والخارج على القانون. وبطبيعة الحال، ستكون منظومة السلوك والعلاقات مستمدة من الخوف الدائم على الحياة والمصائر؟

لم تعد هذه المقولات أفكاراً أنيقة أو صعبة الفهم والتداول، ففي مواجهة هذا الفشل الذي يغمر الحياة والموارد والمفاهيم والقيم، لم يعد سوى الشك والمراجعة للبديهيات فضلاً عن النظريات والفرضيات لحماية ما تبقى من عالمنا، وحتى لا يطويه الخواء! لم يعد للمقدس عالم سوى الفرد، ولم يبق للخطاب الأيديولوجي سوى أن يكون إنسانياً، ولا بدّ أن يكون متغيراً وعدم يقيني، فهو بالضرورة، كونه «إنسانياً»، قابل لأن يكون خطأ ويخضع للمراجعة والتغيير والتطوير. وهو نسبي، بمعنى أنه يسعى الى الصواب ويحاول الاقتراب منه ولكنه ليس الصواب المطلق.

هذا الخطاب الأيديولوجي القائم الذي يغمر حياة الناس لم يعد منفصلاً عن الفشل الذي يغمرهم، حتى لو ادعى أنه يواجه التطرف والكراهية، ليس ثمة سوى تطرفات تصارع بعضها بعضاً، ولم يبق للأمم سوى التمييز بوضوح وصرامة بين الإنساني والمقدس، والثابت والمتحول.

صحيح أن الدول ظلّت لآلاف السنين تتشكل حول القلاع والهياكل حتى صار

تعريف المدينة في قواميس اللغة بأنها القلعة أو الحصن، لكن ذلك لا يغير من حقيقة أنها قلاع وهياكل تتداعى وتختفي، ليس يصلح لهذا العالم المتغير سوى التغير! وإن لم نقدر على مواجهة التطرف والكراهية فليس أقل من حرمانهما من الحواضن الاجتماعية والموارد الآمنة التي ننفق عليها من الموارد العامة ومن أقوات المواطنين الجائعين والخائفين.

في هذا الضبط للإنفاق العام يمكن على الأقل حماية الموارد، وتحويل التطرف نفسه إلى مجهود شاق على أهله أو أكثر صعوبة، وتغييب أو تقليل المصالح والدوافع المالية والشخصية في الاتجاهات الأيديولوجية، ويمكن أيضاً حرمان الجماعات المتطرفة من الاستفادة من الموارد المتاحة في مؤسسات الدولة التعليمية والدينية والاجتماعية.

ولا بأس بعد ذلك في تشجيع ودعم المجتمع الأهلي ليشارك في المواجهة ويتحمل مسؤوليته، ويطور موارده المستقلة وفرصه، فليس أقدر من المجتمعات على مواجهة الأزمة، أو في عبارة صريحة فلا يمكن مواجهة الكراهية والتطرف إذا كانت المجتمعات نفسها تسودها الكراهية.

لقد حددت الأمم المتقدمة أولوياتها بالنجاح والازدهار، وفي ذلك فإنها تعرف أصدقاءها وأعداءها، العدو ببساطة هو الفشل، وعلى هذا الأساس فإنها تنظر إلى التطرف والكراهية كتهديد لمنظومتها الثقافية، وتقدّمها وأسلوب حياتها المنبثقة من رؤيتها للازدهار، وفي المقابل فإنه يصعب الربط بين أفكار الحكومات وبرامجها لمواجهة التطرف والإرهاب وبين تحقيق الازدهار وتجنّب الفشل، إذ لا يبدو التطرف تهديداً للمصالح الاقتصادية والاجتماعية، ولسوء حظنا وحظ الحكومات أيضاً، لم يعد المتطرفون دولة أو جماعة محددة نعرفها فنصب عليها غضبنا ونرجمها بالحجارة والشتائم .. والغناء الوطني.

يجب أن ترى النخب بما هي قيادات السياسة والإدارة العامة في ضعف المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية خطرا أو تهديدا يجب مواجهته؟ لا يبدو أن بين النخب

في الأمم التي تعاني من الفقر والصراعات والتطرف وبين الفقر والهشاشة عداء، ولا تريد أن ترى في الإقصاء والتهميش وضعف الأداء العام وعجز المجتمعات عن الاستقلال والمشاركة الاقتصادية والسياسية مصدراً للتطرف والعنف، حتى عندما يؤكد ذلك البنك الدولي، ليس ذلك في رأيها سوى مقولات تنظيرية معزولة، ولا يمكن بالطبع كما يؤكد علم النفس دائماً، أن تعتقد فئة أو طبقة فكرة أو معتقداً يضر بمصالحها أو يتناقض مع واقعها، لذلك فإن مواجهة التطرف والإرهاب لا تعني لدى السلطات والنخب الاحتكارية العربية سوى مزيد من الهيمنة والاستبداد، لأنها ببساطة لا ترى لها عدواً سوى ما يهدد هيمنتها ومكاسبها، وعلى هذا الأساس فإن التطرف ليس عدواً لها، يمكن أن يكون المتطرفون أعداء ولكن ليس التطرف، هي عداوة تصل في ضرورتها وفائدتها للأوليغارشيا حداً يجعلها صداقة وليست عداوة، فهذا الخوف يعفيها من المسؤولية والحساب، ومن غير المتطرفين لن يكون في مقدور السلطات لتنال ثقة المجتمعات وتأييدها سوى النجاح أو على الأقل إصلاح المدارس والطرق والمستشفيات.

تبدأ المواجهة الحقيقية مع التطرف بأن نعرّف العدو والصديق تعريفاً صحيحاً ونزيهاً، ولكن حتى نعرف ذلك يجب أن نعرف من نحن؟ ربما يجد الغرب سهولة وبداهة في تعريف العمل «الجماعاتي» المسلح ضد مصالحه ومواطنيه عدواً، ويمكنه أيضاً أن يحشد الرأي العام ودافعي الضرائب في مواجهة هذا العدوّ، هناك تحديد واضح لـ «نحن» و»هم» ولكنا في عالم العرب والمسلمين لا نقدر على هذا التمييز بين «نحن» الدول والمجتمعات و»هم» الإرهابيين.

ف «نحن» ليس لها معنى واحد متفق عليه، وهم أيضاً تشاركهم الرأي والموقف فئات اجتماعية واسعة ترى نفسها تتعرض للتهميش والإقصاء وترى نفسها وعقائدها مهددة بالإبادة والإخفاء، وليست المواجهة بين دول تشاركها مجتمعات وبين خارجين على القانون أو جماعات وأفراد تستهدف الدول ومصالحها بقوة السلاح حتى وإن بدا

الأمر كذلك قانونياً، ولكنها حروب وصراعات تأخذ عناوين ومعاني أخرى راسخة في ضمائر المتصارعين، هي صراعات طائفية ودينية وإثنية وطبقية، وتملك أطراف الصراع كلها معتقدات راسخة، وهذه المعتقدات المهيمنة أنشأت واقعاً قائماً أو متخيلاً لا مجال فيه للعيش المشترك أو التسويات، ليس هناك إلا قاتل أو مقتول، ولا خيار سوى أن يغير الواقع ليلائم المعتقدات أو تغير المعتقدات.

نحن «الأوليغارشيا المهيمنة على الموارد والفرص» نرى الصواب والتقدم في ما يخدم هذه الهيمنة ويرسخها، أصبحت الهيمنة هي الشرعية والقانون والدين والأخلاق، ويجب على المجتمعات وسائر الطبقات أن تتبعنا وتؤيدنا، وفي ذلك نمنح ونمنع ونعز ونذلّ وندني ونبعد، ولا حق لها في المقابل سوى ما نمنحه، ونقدر لأجل الولاء ويحق لنا أيضاً أن نبث الخوف والجوع والنفايات، ونعطل المصالح والمرافق والخدمات.

ونحن «الجماعات» نحارب الطواغيت! الذين يحولون بين الناس وبين الهدى والصواب (كما نراه ونعتقده) ولا يمكن تغيير أفكارنا ومعتقداتنا، وليس لنا خيار سوى ما نفعله من قتل وتدمير وأذى، ونحن أقوى مما يظنون وقادرون على المواجهة والمفاجأة.

ونحن (المجتمعات والطبقات التي ليست النخبة المهيمنة ولا الجماعات المتطرفة) ليس لنا خيار في ما نسلكه أو نفكر فيه أو نؤمن به أو لا نؤمن، ننتظر أن ينتصر أحد الفريقين ليحكمنا ويستولي على مواردنا وأرواحنا وضمائرنا.

نحن (الأوليغارشيا) نعلم أن المجتمعات وسائر الطبقات تكرهنا حتى وهي تظهر الولاء لنا، وندرك أنها مستعدة لحرماننا من مكتسباتنا، ولا يحمينا في الواقع سوى القوة والتسلط، ولا يدفع المجتمعات والطبقات إلى التحالف معنا والولاء لنا سوى الخوف، الخوف منا أو من الجماعات المتطرف، والحال أننا نحتاج إلى التطرف ليظل الخوف، فبغير الخوف سوف ننقرض ولأجل أن يظل الخوف يجب أن يظل التطرف!

نحن (الجماعات المتطرفة) ندرك أننا نمثل ضرورة للأوليغاركيا وأننا حليف خفي وربما مكروه (لسنا متأكدين) للأنظمة السياسية في ظل هذه الحرب الدائرة، فلا معنى للسلطات والجيوش والأجهزة الأمنية والاستبدادية والإعلامية في غيابنا، ولا مبرر من دوننا للهيمنة على الموارد أو الاتجاهات السائدة في الإنفاق والأفكار والمشاعر والمعتقدات. إننا ندرك حدود اللعبة ومسارها، ونحاول أن نلعبها كما نقدر أفكار وأهداف اللاعب المنافس، هي لعبة يجب أن تستمر بلا توقف.

نحن (المجتمعات والمدن والطبقات) لا نعرف من نحن ولا نؤيد من أو نحارب من، ربما نكون مثل البطة التي تلجأ إلى مناطق الصقور هرباً من الثعالب، وفي ذلك تدير البطة (التي نحن مثلها) بقاءها. فالصقور تطرد الثعالب وتفترس من البط قدراً تظل معه قادرة على التكاثر واحتمال البقاء أكثر كثيراً من العيش في مناطق الثعالب حيث تزيد أو تتأكد احتمالات الفناء.

هكذا يكون الاعتدال والتطرف على قدر «نحن» و «هم» كلما اتسعت دائرة نحن يزيد الاعتدال، وكلما زادت دائرة «هم» يزيد التطرف. فإذا صارت نحن الكون والطبيعة والكائنات جميعا يكون السلام

ثمة حقائق أساسية وأسئلة بديهية حول التطرف والإرهاب، لكنها على رغم بداهتها ووضوحها لا تقترب منها بالفعل جهود الاهتمام بالظاهرة ودراستها. عشرات الآلاف الذين تطوعوا للقتال مع الجماعات المسلحة، يذهبون بدافع قوي واستعداد مخلص للتضحية والموت لأجل معتقداتهم، ويعكس هؤلاء أيضاً وجود جماعات تفوق عدد المقاتلين بأضعاف مضاعفة تؤمن بالعنف والقتل لأجل الدفاع عما تعتقده وتراه فرضاً وصواباً. لماذا يتحمّس الناس للقتل والموت، وكيف تتشكل المعتقدات والأفكار التي تدفع الناس إلى تمجيد الموت والقتل؟ وكيف تسيطر على هؤلاء الناس مشاعر القسوة والكراهية والسادية واللامبالاة تجاه الضحايا من الأبرياء والأطفال والناس

المشردين من بيوتهم وأوطانهم؟ وكيف تتحمس فئة من الناس لإثارة الفزع والخوف؟ وإذا كان صحيحاً القول إنها حالة لا يفيد في مواجهتها إلا بقدر ضئيل الردّ الفكري والأدلة والبراهين العقلية، إذاً كيف يمكن فهمها والاشتباك معها؟ الأمم والجماعات والطبقات تدير صراعاتها وفق اجتهادها لتقدير حاجاتها واعتمادها على بعضها بعضاً، لذلك غلبت على الصراعات مجموعات من القوانين والقيم التي تسمح بتسويتها على نحو يترك المجال دائماً للتعاون والتنافس السلمي وتقليل الأخطار والمهددات إلى أدنى حدّ ممكن، وبطبيعة الحال فإن اليأس من الوصول إلى تسوية سلمية مقبولة يحول الصراع إلى عمليات إلغاء وإبادة للآخر بالنظر إلى أن وجود جماعة أو بقاءها لا يمكن ضمانه إلا بالقضاء على الجماعة الأخرى وإلغاء عقائدها. وتنشأ تبعاً لهذه المخاوف والمشاعر المعتقدات والأفكار وحتى القواعد والقيم الأخلاقية، لحماية الأقرباء وتضامنهم في مواجهة الغرباء، ويتشكّل الواقع تبعاً لهذه المخاوف والمعتقدات والأفكار، وعلى سبيل المثل فإن كثيراً من الناس يرفضون تصديق الحقائق التاريخية لأنها تناقض الواقع الذي شكّلوه وفق تصوّر وخيال ناشئ عن الشعور بالتهديد، ما يعني بالضرورة دفاعاً مستميتاً عن المعتقدات التي تحمي الواقع المرغوب والرفض القوي للحقائق غير المرغوب فيها، وتنشأ أيضاً حول الواقع المتشكل والقضايا التاريخية مقولات المؤامرة الشريرة التي تحرك الناس لارتكاب أسوأ أعمال العنف والجرائم ضد المتهمين والمتآمرين، ويتجاوز العنف بأصحابه من القتل الشامل إلى تطهير المعتقدات والأفكار وتصفيتها!

لذلك، فإن الأمم والجماعات تمجد الحروب، فهي بالنسبة الى السلطات والجماعات والجيوش والنخب فكرة رائعة يموت لأجلها الإنسان، وفي ذلك تدمر السلطات والجماعات أعداءها، وتحرك وتثوّر أتباعها ومؤيديها، ولم تستطع بعد أو لا تريد أن تجد بديلاً للأعداء والمهددات والأخطار محركاً لبناء أسطورتها وحشد الناس وراء أهدافها.

وفي ذلك، فإن السؤال البديهي والتلقائي: كيف ندير الصراع مع الأعداء والأخطار؟

أو على نحو أكثر بداهة من الأعداء وما الأخطار والمهددات التي تحيط بنا اليوم؟ لكنه سؤال على رغم بداهته وبساطته صادم، من هم أعداء السلطات والنخب المهيمنة اليوم ومن يهددها ويشكل خطراً عليها؟ ومن هم أعداء الناس والمجتمعات؟ هل هو عدو واحد؟ أم أنهم (السلطات والمجتمعات) أعداء بعضهم بعضاً؟ ثم وباقتباس تشكل الأخطار ومسارها، هل يمكن أن نسأل أن المجتمعات والسلطات والطبقات دخلت في صراع لم يعد ممكناً تسويته إلا بإلغاء أحد الأطراف الآخرين والقضاء عليهم وعلى آثارهم وأفكارهم؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن التطرف يشكل حاجة سلطوية ونخبوية لأجل إعادة تشكيل الواقع بطبقاته ومكوناته وموارده لمصلحة النخبة المهيمنة، ويمثل في الوقت نفسه الوسيلة الوحيدة المتبقية للمستضعفين والمهمشين واليائسين للدفاع عن وجودهم أو ما تبقى من وجودهم، .. تبدأ المواجهة الحقيقية مع التطرف والعنف بإعادة تحديد الأعداء والأخطار وتعريفهم.

عندما تقدم النخب خطاباً مثالياً أقرب إلى المستحيل وتندفع المجتمعات والجماهير وراءها في الوقت الذي تنظم السياسات والتشريعات، بعيداً عن اهتمام المجتمعات والرأي العام فإن ذلك يؤشر إلى فشل أو اتجاهات وسياسات مريبة، لأنها حالة تقود إلى العنف والصراع المدمر أو غير المفيد في شيء؛ أو أنها تعمل لأجل حماية التجاوزات الفردية أو المؤسسية على القانون والحقوق والموارد العامة والتهرب الضريبي والفساد المالي والإداري والشراكات المشبوهة بين المصالح والنفوذ، أو هي تعكس تعصباً دينياً أو جهوياً أو عرقياً، أو شعوراً عميقاً بالنقص والذنب لدى نخب أو مجموعات سياسية واجتماعية، أو مصالح ومكاسب معزولة عن مصالح المجتمعات وأغلبية المواطنين.

والحال أن الحراك الاجتماعي والسياسي في عالم العرب تحكمه ثنائية لعينة: عاطفية الجماهير والشباب وعقلانية/ انتهازية النخب والكهول، وفي ذلك تنشأ متوالية من الفشل، تجعل الإصلاح يعتمد على القائد المنتظر، كما تحول دون نشوء مؤسسات

وتنظيمات وقيادات سياسية واجتماعية تعكس المصالح والأولويات الحقيقية للمجتمعات، وتجعل الديناميكيات والحوافز المنظمة للفضاء العام تعمل ضد نفسها، فإن يكون الشباب عاجزاً عن البناء العقلاني لمنظومة المواقف والأفكار والقيم يجعل القاعدة الاجتماعية للأفكار والتيارات منفصلة عن الرؤية المفترض أن تدير بها سياساتها وبرامجها، وعندما يستمد الشباب رؤيتهم للكمال الذي يسعون وراءه أو يحلمون به من مصادر ونماذج مناقضة للكمال الذي يتبعه الكبار يتحول المشهد السياسي والاجتماعي إلى قيادات بلا قواعد اجتماعية، أو قيادات تتبع الشباب بدلاً من أن تلهمهم وتقودهم، فتنفصل الحركات والتيارات عن الجدل المفترض أن يدور حول تنظيم الموارد العامة بعدالة وكفاءة، وتنفصل قيادات الجماعات عن قواعدها، وتجري تسويات تمضي بالعمل العام إلى الغيبوبة والتناقض، وحين يدرك الناشطون القواعد العقلانية الملهمة والمنظمة للعمل والتجمع يكونون قد بلغوا مرحلة من العمر والانشغال تجعله إدراكاً يأتي بعد فوات الأوان؛ في حين يكرر الجيل التالي الدوامة نفسها.

إن المجتمعات تتبع في علاقاتها وتجاربها القيم والأخلاق التي تنشئها أو تتواضع على احترامها، ثم تدور حولها المؤسسات السياسية والعامة أو تستهدف تغييرها وتطويرها الحركات والتيارات السياسية والاجتماعية، لكنها قيم وأخلاق يفترض أن ينشئها موقف عقلاني، فإذا لم تكن الأخلاق والقيم عقلانية، فإن السلوك السياسي والاجتماعي الفردي والجمعي يمكن أن يتحول إلى تسويات غير أخلاقية، ويزود التخلف بمبررات ومسوغات أيديولوجية أو اجتماعية وثقافية، وليس غريباً في ظل هذه الحالة أن يكون التطرف والكراهية بطولة، وأن يكون الشتم والتذمر بلا عمل أو إنجاز يسمى معارضة ومقاومة.

يلاحظ آلن تورين عالم الاجتماع الفرنسي ومؤلف كتاب براديغما جديدة لفهم عالم اليوم أن فئة من النخب أو علية القوم لم يعودوا في أعلى المجتمع؛ لكن فوقه. ولم يعد

المهمشون والمحرومون في أسفل المجتمع لكن خارجه. وفي ذلك فإن هاتين الفئتين ترشحان نفسيهما لتحول اجتماعي فظيع، وبطبيعة الحال فإنهما تجران المجتمعات والدول وراءهما إلى لفشل والانهيار، فالخارجون من المجتمع هم في الحقيقة خارجون عليه. وإذا كان واضحا أو شائعا الحديث عن المهمشين كقاعدة اجتماعية للعنف والكراهية فإن النخب تتحول إلى جماعات خارجة.

اليوم يمكن فهم العنف الأيديولوجي القائم على أنه عمليات بحث عن مكان أو مكانة في الدول والمجتمعات، برغم أنه عنف موجّه ضد الدول والمجتمعات، فحين تعجز فئات اجتماعية أن تكون جزءا من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية تخرج منها بطبيعة الحال (مهمشون) أو تخرج عليها (إرهاب)، وبرغم الاعتقاد بخطأ وجريمة العنف والإرهاب فإننا (الدول والمجتمعات) في الوقت نفسه ندين أنفسنا لعجزنا عن توفير فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية لكل فرد أو مجموعة، وعلى هذا النحو فإن الكراهية والتطرف يؤشران إلى الفشل!

ويمكن الحديث في السياق نفسه عن فئة من الأغنياء والمتنفذين تخرج نفسها طوعا وبأناقة مستعلية من المجتمعات والمدن وقضاياها وهمومها، وتحسب أن في مقدورها أن تنشئ مجتمعاتها وعالمها الخاص، وقد يبدو ذلك اليوم ممكنا وملاحظا في تشكل أحياء خاصة مغلقة بمدارسها وأسواقها وحياتها الاجتماعية،.. لكن ذلك لا يمكن إدامته ففي هذا الخروج تهميش وإضرار بالذات وإن بدا مستعليا، وحتى المتطرفون بجميع فئاتهم الاقتصادية والاجتماعية ينشئون في واقع الحال استعلاء على المجتمعات الكبرى ومفاصلة شعورية وواقعية معها، وقد يبدون لغيرهم حالة من التهميش والبؤس، لكنهم في وعيهم لذاتهم يعيشون حالة من الرضا والسعادة بهذا الانفصال والتهميش، ويرون أنفسهم أفضل من غيرهم، وأنهم يمثلون الصواب والأفضل. ولا يرون أنفسهم أقل أهمية وسعادة.

يبدأ الإصلاح بتقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات (ردم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية) ودمجها معا بالعودة إلى قيم الطبقة الوسطى بما هي القائد والمرشد لجميع فئات المجتمع ومؤسساته.

غالباً ما يرى المتطرف نفسه أفضل وأكثر أهمية، لكن العالم لا يشاركه هذه القناعة، ولذلك يكون التطرف والكراهية تعبيراً عن الإحباط والضرّر الذي يصيب تقدير الذات، والإحساس بالغضب والفشل. وفي ذلك، يجب النظر إلى السياسات والمواقف العامة والفردية التي تعكس شعوراً مبالغاً به بالصواب والأهمية والعظمة إنما تؤسس للتطرف والكراهية، ولا حاجة إلى عمليات عنف وتفجير وقتل، لملاحظة الإرهاب الكامن في الشعور بالاستعلاء والتميز! وقد تلتبس هذه الرغبات التدميرية المكبوتة بدعاوى السلام ومكافحة الكراهية والتطرّف، فتصير المواجهة هي أيضا كراهية وتطرّف.

إنها مقولة تبدو صادمة ، لأنها ببساطة تعني أن التطرف والكراهية موجودان أساساً لدى أفراد يبدون بريئين، وتحملها وتقوم عليهما دول ومجتمعات تظن نفسها تحارب الإرهاب! وأما بالنسبة إلى الوازع الأخلاقي؛ فإن كاثلين تايلور تصدمنا بالقول إنه ما لم تكن الأنماط القامعة نشطةً في أثناء تكوّن الحافز في مرحلة الاستعداد «التحضير»، فإن هذا الوازع لن يكون له صوت في «اللجان العصبية»؛ ولذلك سوف يفشل في التأثير في قرار الفعل، فالإنسان قد يملك كل ما يمكن أن يعطيه له المجتمع من تربية أخلاقية، وقد يبدي تفهماً واضحاً للمبادئ الأخلاقية الحاكمة لثقافته، وربما يتصرّف بحنان وطيبة مع من حوله. ومع ذلك، يصبح ممن يعذب الغير أو يكون قاتلاً، وقد يتعلم بالفعل كيف يقتل الأطفال الرضع من دون التخلي عن أخلاقياته، لكنه قد يجد من الصعب أن يعدل نفسه، ويعود إلى العيش السوي المألوف فيما بعد؛ فالتعاليم الأخلاقية لا جدوى منها، إذا لم تفعّل ويعمل بها، وتكون مشاركتها فعالة ونشطة عند

اتخاذ قرار الفعل.

ولأن الأفعال المتقاربة تسببها أنماط ذهنية متداخلة، فإن التنشيط المتكرّر لفكرة إقصاء الآخر، حتى إن تم باعتدال، يطلق السلوك المتهور بشدة مفرطة، ويفسّر ذلك لماذا يلجأ الناس الذين اعتادوا ثقافات العنف إلى القتل، لأسباب بسيطة وتافهة. إن تقبل المجتمع العنف وفكرة إقصاء الآخر هو الذي سهل التعديات المهلكة للقتلة.

عندما نتحدث عن المجتمع باعتباره مكونا أساسيا في الأمة إلى جانب الدولة والأسواق يجب أن نتذكر أن المجتمع لا يتشكل على نحو تلقائي؛ بمجرد وجود ساكنين أو مقيمين أو مواطنين يعيشون معا. فالمجتمع ليس مجموع الأفراد، لكنه كيان مختلف، وإن كان يتشكل منهم. والحال أن المجتمع يتشكل من تفاعل الأفراد وعلاقاتهم ووعيهم، وليس منهم كأشخاص أو أفراد؛ فلا مجتمع بلا منظومة ثقافية اجتماعية تدل عليه، مثل التنظيم الاجتماعي والمدن والبلدات والأسواق والعمارة والشعر والموسيقى والنحت وأسلوب الحياة. وكما أن الحياة يُستدل عليها بالأحياء، فإن المجتمعات يستدل عليها بوعي الذات.

قصة المهمشين والمهاجرين واللاجئين والغاضبين والمتمردين وسكان العشوائيات والأحياء والمناطق الفقيرة، هي -ببساطة- عجزهم عن المشاركة والاندماج والانتماء؛ إذ لم يستطيعوا أن يندمجوا في مجتمعات انتقلوا إليها، ولم يعودوا قادرين على الاحتفاظ بما كانوا عليه. وفي أحيان، يدفعهم الفقر والتهميش إلى الأعمال الرثّة، فيعجزون عن المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية... لقد خرجوا من المجتمعات.

أما قصة الجماعات الأيديولوجية المتطرفة، فهي الخروج على المجتمع. لكن الظاهرة، بالطبع، لا تقتصر على المتطرفين والمهمشين؛ هما حالتان صارختان يوجد بينهما عدد كبير من الناس وبنسب متفاوتة من الخروج/ التهميش، وهم أكثر من ثلث سكان الكوكب.. وبين الخروج على المجتمع والخروج منه، تدور قصة الناس في التفاعل. فإن لم تكن قادرا

على التفاعل مع المجتمع؛ تشاركه وتنتمي إليه ويتقبلك وتتقبله، فإنك تخرج منه أو تخرج عليه.

وليس الجدل والخلاف مع المتطرفين؛ سواء كانوا جماعات أو فئات أو طبقات أو طوائف أو جهات، بشأن صحة أو خطأ أفكارهم ومشاعرهم وتجاربهم، ولكن العقد الاجتماعي بما يفترض أنه يتضمن بداهة وتلقائيا مواجهة التطرف والمخاوف والكراهية والعنف، ويقوم على إدارة المخاوف والصراعات وتنظيمها وليس إلغاءها أو تصحيحها. فهي في الواقع ليست مواقف عقلانية، لكنها حالة نفسية اجتماعية اقتصادية تتشكل وتتطور وتسير في اتجاهات صحيحة أو خاطئة، مفيدة أو ضارة، حسب إدارتها ومعالجتها. فالمطلوب هو التفاهم والتسويات، من دون إنكار أو رفض للمخاوف والمطالب. وفي إدارة وتسوية هذه الصراعات سلميا وبناء مصالح تجعل الناس بفئاتهم وطبقاتهم يعتمدون على بعضهم بعضا اعتمادا متبادلا ومتكافئا، يتشكل الأمان وأفكار التعاون والتفاهم.

يجب أن يكون الاعتماد متكافئا، فعدم الشعور في تنظيم الدولة والمجتمعات بالمساواة، يحول العلاقة والاعتماد المتبادل إلى الخوف. إن عدم شعور أفراد أو طبقات أو فئات بعدم المساواة، سواء كان شعورا بالانتقاص أو الأفضلية، يصيب العقد الاجتماعي بالخلل ويقلل قدرته على تنظيم العلاقات والمصالح. ويجب الملاحظة هنا أن الشعور بالخوف وعدم المساواة ينشئ الاستعلاء والاشمئزاز والمفاصلة والشعور بالتميز ورفض الاندماج والمشاركة، إلا على قواعد الاختلاف ورفض الآخر وعدم تقبله والشعور الدائم بالنوايا السيئة. ولا تقف هذه المشاعر عند الانتخابات والانحيازات السياسية والفكرية والانتماء الاجتماعي والهويات، ولكنها تمتد أيضا إلى الأسواق والمصالح.. ثم الأفكار والمشاعر والمعتقدات.

وبالطبع، فإن العنف والإرهاب يمثلان أسوأ ما يمكن أن يصل إليه الخوف (التطرف) بالناس والمجتمعات. ولكن يجب ألا تشغلنا الظاهرة في نهايتها ومآلاتها بقدر ما تشغلنا في

منشئها وتفاعلاتها. فأن يغلب الاهتمام بعملية اعتداء إرهابية ضد المواطنين والمصالح، على منظومات الخلل في تنظيم العلاقات والمصالح في سياقها الشامل والممتد في المجتمعات والمؤسسات، سيجعل الفرصة كبيرة لتكرار هذه العمليات. وأسوأ من ذلك أن يكون النجاح في المواجهة مع العنف والإرهاب والخروج على القانون قائمًا فقط على الخوف والقهر، من دون إنكار بطبيعة الحال لضرورة القوة المادية في حماية الدولة والمجتمعات والأفراد، ولكنها قوة لتعزيز وحماية الثقة وليس لأجل الخوف.

لكن التطور العملي المهم في هذا الفهم للتطرف هو أن الشبكية ومتوالياتها منحت المهمشين الخارجين من المجتمع والإرهابيين الخارجين عليه فرصاً للتأثير خارج سيطرة الأنظمة السياسية ومؤسساتها. لقد وجدوا مكاناً خارج الدول والمجتمعات! وكانت الأنظمة السياسية تعتقد قبل ذلك بقدرتها على القهر والإجبار، لكنها لم تعد تملك خياراً سوى الاستيعاب أو المواجهة.

لقد جاء التطرف في سياق تحولات كبرى؛ أهمها العولمة، وفي ذلك يجب النظر إلى الظاهرة في سياق التحولات وما تنشئه من فرص وتحديات، فالعولمة بما هي انسياب المعلومات والسلع والناس والأفكار والأخطار، جعلت التطرف والإرهاب منتجاً قابلاً للانسياب والتحرك في العالم، هكذا فإن ما يحدث في منطقة من العالم يؤثر في معظم إن لم يكن في مناطق العالم الأخرى كلها. وفي ذلك تتعولم الأزمات كما التجارب والأفكار والمعارف والمعلومات.

وأتاحت العولمة والتقنيات المصاحبة والمنشئة لها مثل الشبكات لجميع الناس، ومنهم المتطرفون والمهمشون بطبيعة الحال فرص التأثير والوصول إلى أي مكان في العالم واستهداف الأفراد والمجتمعات، وفي المقابل فإنه يمكن بناء شراكة عالمية للتضامن في مواجهة التطرف والإرهاب وتبادل المعلومات والأفكار والخبرات، ما يجعل المتطرفين في مواجهة العالم.

لم تعد الأسر والمؤسسات التعليمية والإعلامية والإرشادية تعمل منفردة، لكنها اليوم تتشارك في عملها مع جهات كثيرة وغالبيتها خارج السيطرة وليست معروفة، وتعمل بلا حدود وتصل إلى الأفراد والناشئة والمجتمعات بلا قيود من خلال الإنترنت والفضائيات وشبكات التواصل والاتصالات، ما يجعل المؤسسات المجتمعية والوطنية في حالة منافسة قوية وصعبة. وفي الوقت عينه يمكن أيضاً بناء شراكة سهلة ومتاحة مع المؤسسات والجهات المتحالفة واقتباس تجاربها الناجحة والمتقدمة.

في هذه المواجهة (المفترضة) مع التطرف والكراهية تتشكل اليوم قناعة بأنها مواجهة تكاد تكون هي التنمية الشاملة التي تجعل لجميع الناس مكاناً في الدولة والمجتمع يمنحهم الرضا والمشاركة، فما من خروج على المجتمع إلّا ويعكس فقداناً للمكانة فيه، وعلى رغم أن التطرف يقوم على أسس أيديولوجية، فمصادره لا تتوقف على الفكر الأيديولوجي وإنما تعتمد أيضاً على منظومات اجتماعية واقتصادية وظروف وبيئة معقدة تصعب مواجهتها مباشرة، وتحتاج الدول والمجتمعات في ذلك إلى بناء منظومة تنموية اقتصادية اجتماعية تحقق الرضا والعدالة للمجتمعات والأفراد، وهي عمليات وغايات تبدو صعبة المنال، وإذا نجحت في ذلك بعض الدول، فإن دولاً كثيرة تفشل.

ويظل السؤال قائماً ومعلقاً: كيف نضمن ألا يتكرر التطرف؟ تبدأ المواجهة بالتصدي للكراهية، فالإرهاب بما هو فعل واضح وملموس يستمد وجوده وشرعيته من أفكار ومشاعر يمكن ملاحظتها؛ لكن يصعب ملاحقتها، فالتطرف ينشأ أساسا من مشاعر الكراهية تجاه الآخر؛ بما هو عدوّ قائم أو محتمل، وهذا الاحتمال يجعل العدو من هو مختلف في العرق أو اللون أو الاثنية أو الدين أو المذهب أو الاتجاه السياسي والفكري أو المختلف في التاريخ والجغرافيا. لا حدّ للكراهية في الاستبعاد والشمول، حتى الذات بما هي مخطئة دائماً تشملها الكراهية والعقوبة. ولا شكّ أنها حالة يصعب مواجهتها قانونياً أو مؤسسياً، وربما لم يلتفت إليها بعد كحالة مؤسسة للإرهاب، فما زلنا نراوح بين

المواجهة المادية مع العنف أو جدل فكري وإعلامي مع التطرف؛ لا يبدو أن المتطرفين تأثروا به، بل ولا يكاد يشغل به سوى أقلية من غير المتطرفين، وأسوأ من ذلك أنها مواجهة مع مجهولين؛ سواء كانت بالسلاح أو الفكر، لم نعد نعرف على من نطلق النار أو من نعتقل، كما لم نعد نعرف من نجادل بالفكر والحجة والدليل.

والحال أنه عندما يحدث العنف، يكون الفاعل غالباً قد مات ونال ما تمنى؛ وما هو بالنسبة إلينا أقصى عقوبة تقع عليه، لكن المواجهة الحقيقية هي في استهداف جميع الناس بلا استثناء بما يجعلهم لا يكرهون حتى الأعداء المقاتلين، فالعداء غير الكراهية، وفي ذلك يجب مراجعة المناهج التعليمية ومحتوى الإعلام والإرشاد والعقائد والسياسات والتشريعات والثقافات والقيم السائدة لتكون خالية من الكراهية والتمييز والعنصرية، وليكون حتى العقوبات والعداء والقتال خالياً من الكراهية. يجب أن تبدأ الدول والمجتمعات بنفسها لتمنع الكراهية والعنصرية والتمييز وتحاربها في خطابها وتستأصلها نهائياً من الإعلام والمناهج والثقافة والفقه والإرشاد والتشريعات، حتى النكات والأمثلة الشعبية، وأن تشمل حالة «عدم الكراهية» الأعداء والمخطئين والجناة من دون أن يعني ذلك التخلي عن تطبيق القانون أو أن تقوم الدول والمجتمعات بواجبها، لكنها لا تحتاج إلى الكراهية لتفعل ذلك.

فالتطرف بما هو أفكار ومعتقدات ومشاعر تؤسس للعنف والإرهاب لن ينحسر إن لم يزد، إلا إذا أنشأت السلطات السياسية والمجتمعات استراتيجيات ثقافية واجتماعية تضمن ألا تحمل الأجيال الأفكار المتطرفة وتنضم إلى الجماعات المتشددة والإرهابية، وعلى أي حال فإنها تبدو مقولة متفقاً عليها (ربما) لكن على رغم ذلك يبدو أيضاً أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية ما زالت مرشحة لتكون بيئة آمنة للتطرف والكراهية وموورداً غزيراً للمتطرفين والإرهابيين، ذلك أنه وببساطة عندما ترى ذلك الهياج غير القابل حتى للنقد في تأييد عقوبة الإعدام والفرح لقتل الأطفال والمدنيين عندما يكونون

مختلفين، ويكون ذلك مصدراً للفخر والاعتزاز، بل يتهم من يختلف مع هذه المشاعر بالخيانة؛ فإن ذلك يعني قابلية للتطرف في أي اتجاه، وكراهية راسخة وعميقة يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى قتل وعنف، وبالطبع فإننا بذلك نوقع أنفسنا في صعوبات أساسية في محاولة بناء تصور للمواجهة يقوم على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وافتراض أن الإرهاب والتطرف والكراهية لا يمكن مواجهتها على نحو مستقل عن البيئة التي يعيش ويعمل فيها الناس، وما يحيط بها من تحديات ومؤثرات عالمية يصعب عزلها أو تجاهلها، إذ يصعب ملاحظة مواجهة التطرف في ذلك، ولسنا متأكدين أنها مواجهة تحدث تلقائياً، بل يرجح أن ذلك لا يحدث كمحصلة تلقائية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، إنما هو تقدم مصحوب بالوعي بضرورة أن يساهم في مواجهة التطرف.

لماذا علينا مراجعة الثقافة السائدة؟

يظل التطرف والكراهية موقفين ثقافيين أولاً، والصراع معهما ثقافي، ولا يغير من ذلك صحة أو عدم صحة السياسات والمقولات المتبعة في مواجهة التطرف وتفسيره، فما من شك، ثمة متطرفون وكارهون مستعدون لأن يضحوا بأنفسهم بسبب الكراهية، وهم على مستوى من الانتشار والتواجد ما يكفي لحروب أهلية مدمرة. وأخطر من ذلك أن كثيرين منهم يظهرون فجأة على نحو غير متوقع ومن دون معرفة مسبقة بمواقفهم ونواياهم، وفي ذلك يجب الإقرار بأن البيئة الثقافية السائدة تشجع على الكراهية وتحتضنها، وتنتجها أيضاً، وأن السياسات والعمليات الثقافية المتبعة لم تنجح في إنشاء بيئة ثقافية تواجه ثقافة الكراهية والموت، ولا مجال سوى مراجعة وتغيير السياسات الثقافية والاجتماعية ونقد المحتوى الثقافي السائد في كل أوعية التعليم والإعلام والمؤسسات الاجتماعية والدينية، وربما يكون القائمون على العمليات الثقافية والتعليمية حتى وهم في حالة عداء مع الكراهية والتطرف ينتجون الكراهية، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

المدخل الأساسي والأهم والذي لا يمكن أيضاً تجاوزه في مواجهة الكراهية والتطرف هو الثقافة والتمدن، فعندما يكون كل من العنف والتطرف والكراهية منبوذاً ومكروهاً في المجتمع، ينحسر ويكاد يختفي، ويقتصر على أقلية من الخارجين على المجتمع أو الخارجين منه، وهذا يخفض مستوى المواجهة والتوتر ويجعل الكراهية تقترب من جرائم السرقة على سبيل المثال. وفي جميع الأحوال، فإننا نستطيع أن نقلل العنف والكراهية بنسبة كبيرة جداً بمنظومة التمدن والسلوك المدني الذي يحمي المدن ويرتقي بها ويجعلها بيئة للسلام والأمن، وهذا يشمل أيضاً الجريمة والحوادث المرورية والضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الطبقات الوسطى المشكّلة للمدن والتمدن تملك في العادة (أو يجب أن تملك) رؤية واضحة واعية للحياة والمكتسبات التي تريدها. وبسبب الفجوة الكبيرة بين ما ترغب فيه وبين الإمكانات المادية للفرد من أبناء الطبقة الوسطى، فإن المجتمعات والطبقات تتصالح وتتعاون على منظومة من التشريعات والبرامج والمؤسسات والسلوك وأسلوب الحياة، وعقد اجتماعي ينظم ويدير هذه المنظومة وفق ما يحقق أهداف الفرد وسعادته ويحميه. وهكذا كانت الفردانية والديموقراطية والثقافة والفنون والجمعيات والنقابات والأحزاب والمبادرات الفردية والإبداع، وكانت أيضاً حالات من القسوة والتطرف والجريمة والانحراف.

يفترض أن نظام المدينة يصلح نفسه بنفسه، فإذا تُرك العقد الاجتماعي المنبثق أساساً من الفردية يعمل، فإنه ينتج حلوله الخاصة بقدر من الحيوية والتطور والتراكم يجعل المشكلات والعيوب تتناقص، فالطبقات الوسطى تحتاج أن تنشئ نظاماً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يحقق تطلعاتها ورؤيتها واحتياجاتها بأفضل مستوى ممكن، ولأجل ضمان هذه المنجزات وتطويرها، أنشئت المجالس البلدية والجمعيات المهنية، والمسارح والفنون والآداب، ونشأ المجتمع المدني ليوفق بين مطالب الفرد وحمايته وبين وجهة الحكومات والشركات، ولأجل أن تحقق الضرائب التي يدفعها المواطنون عائداً حقيقياً في حياتهم وتطلعاتهم، ولكن ضمانة هذا العقد الاجتماعي وتحقيق أهدافه تأتي من الفردانية. فالأغلبية المعبرة عملياً عن المدينة والديموقراطية يجب أن تحمي الأقليات والأفراد، وأن تتيح لهم العمل والنشاط لأنهم بمبادراتهم وبقائهم على الأقل يضمنون عدالة الأغلبية، ويجعلون النظام قادراً على الرقابة والتغيير والإصلاح. فتغييب الفرد يؤدي حتماً إلى الاستبداد وفساد الديموقراطية نفسها. وبذلك، فإن المدن تنشئ نظاماً اجتماعياً وثقافياً دقيقاً ومتوازناً، يحمي حقوق الأفراد ومصالحهم وخصوصيتهم، ويمنحهم أيضاً الدفء والانتماء،

والأكثر شذوذاً في المدن هو «التطرف»، وما ينشأ عنه من عنف وصخب وفضول وتطفل وتشدد. وهكذا، فإن بين التطرف والتمدن عداوة كبيرة، تجعل التمدن الضمانة الأساسية لمواجهة العنف والتطرف وتحقيق الأمن. فليت العرب يستبدلون بشتم التطرف مساعدة أهل المدن وأطفالها على المشي واللعب في أمان والمشاركة الثقافية والاجتماعية في مدنهم وأحيائهم والعمل والتفكير بأنفسهم، وأن يجدوا قريبا منهم حدائق ومسارح ومجالاً للإبداع. وأعتقد أن ما ينفق بلا فائدة على مواجهة التطرف يكفي لبناء مدن ومجتمعات متماسكة تحب الحياة وتنبذ الكراهية.

والحال أن الكراهية أبعد بكثير من مشاعر سلبية، إذ هي متوالية من العلاقات والسياسات والمشروعات والصراعات والأفكار التي تطور الخلاف وحتى الحروب والصراعات إلى حالة أكثر قسوة وتدميرا. فالكراهية والحقد يختلفان عن العداء. العداء عمليات صراع لها قواعد وتقاليد، ولكن الكراهية والحقد مرض خطير ومشاعر سلبية تلحق الضرر بأصحابها وبمنظومة الحياة، ولا تخدم الاختلاف ولا الصراع والعداء إلا بما يزيدها تعقيدا وخسارة، ويجعل نتائجها مدمرة وعلى نحو يمتد في المستقبل. والعداء ينتهي غالبا بتسويات يقبل بها الطرفان، وقد يتحول إلى صداقة أو حياد. وقد يستمر العداء، ولكنه يظل في إطار الاتفاق والتسويات التي تجري.

الكارهون يشكلون خطرا على أنفسهم وعلى المجتمعات والدول. وفي حالات الصراع، يلحقون ضررا بالغا بإدارة الصراع، ويُفشلون السياسيين والعسكريين ويمضون بالصراع إلى الانتحار والهاوية.

هناك وعي إنساني جديد يتشكل في العالم، ينشئ قيما وموارد وثقافات جديدة، إذا لم نسارع في استيعابها واستدراكها نتحول جميعا إلى أمم لا يقبلها العالم ولا تقبل العالم. فاليوم، يكاد العالم يتغير تغيرا جذريا، في الأفكار والقيم وأسلوب الحياة، ومعنى القوة والضعف، والتقدم والتخلف، والثراء والفقر، والانتماء والمشاركة. ولم تعد المدارس

والجامعات والمؤسسات العامة والاقتصادية والأعمال والمصالح كما كانت عليه. يجب على الدول والمجتمعات إدراك أنها بحاجة لتعلم مهارات وخبرات وعلوم ومعارف ومبادئ جديدة في الحياة والعمل والموارد والتقدم والتنمية، أو أنها مهددة بالتحول إلى مجاميع تتقاتل على الماء والكلأ.

فالمكان يحل بدلاً من رواية الأمة والدين والإثنية؛ والتعاون والتنافس والعمل المشترك تحل بدلاً من الوحدة والاندماج أو الصراع المرير؛ والمعرفة والعمل يشكلان الاقتصاد بدلاً من الموارد المادية المباشرة؛ والتنظيم والإدارة بدلاً من السياسة. والزراعة تعود أساساً لتنظيم الموارد والصناعات والثقافة والعلاقات الاجتماعية والفنون والآداب؛ والمدارس والجامعات تحل بدلاً منها شبكات الاتصال والفضائيات؛ والمهن والأعمال التعليمية والطبية والتقنية تتغير وبعضها ينحسر؛ وتحلّ بدلاً منها خبرات مجتمعية وشبكات جديدة من المعارف والعلاقات تعيد تعريف المهن والمهنيين وأدوارهم.

كل ما يمكن أن تفعله المؤسسات التوجيهية والتثقيفية والإرشادية والتعليمية والإعلامية، يمكن أن تتفوق عليه أعمال ومشروعات فردية وصغيرة في الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. وليس من خيار أمام النخب التي تدير الإعلام والأفكار إلا أن تنسحب وتترك للمجتمعات نفسها أن تتجادل بأدواتها المجتمعية وبمواردها المتاحة، ففي وصاية النخب السياسية والاقتصادية على المجتمعات والأفراد تزي الأزمة وهدر للموارد، إذ إن الأفكار والاتجاهات لا تصنعها ولا تمنعها أيضاً قرارات وتشريعات سياسية وإدارية وإن كانت تؤثر فيها، والعالم يتغير والمجتمعات تتغير، والأفكار والاتجاهات تتغير أيضاً. السياسة نفسها تتغير، ولم يعد معناها كما كان في عصور ما قبل الثمانينيات.

تبدو أزمة مواجهة التطرف والكراهية غير ممكنة بدون سيادة الحرية والفكر النقدي والعقلاني، فلا يمكن إقناع الناس بالاعتدال ونبذ التطرف والكراهية بالوصاية على الناس وعلى عقولهم وأفكارهم، ولا يمكن إجبار أحد على الاعتقاد بفكرة أو منعه من

ذلك، لا يملك دعاة الاعتدال سوى الإقناع والثقة، لكن الأنظمة السياسية العربية يغلب عليها على رغم ما يمكن تصديقه عن جديتها في مواجهة الإرهاب أنها تريد الاعتدال وتطالب الأفراد والمجتمعات بالثقة من غير حريات ومشاركة ومن غير مراجعة المؤسسات والأنظمة التعليمية والثقافية في اتجاه الحريات والعقلانية... تريد أن تدفع الناس إلى الاعتدال بالإكراه والوصاية على عقولهم وأفكارهم، أو على الأقل تريدهم في لحظة المواجهة مع التطرف أحراراً وعقلانيين، لكنها لا تريدهم كذلك عندما يتعلق الأمر بالتفكير في السياسات والتشريعات والاتجاهات السياسية والاقتصادية المتبعة!

وهكذا فإن مأزق الاعتدال والتنوير أنه لن يكون مقتصراً على الشأن الديني أو الاجتماعي؛ ففي تشكله في بيئة من الفكر الحر والنقدي (ليس من طريقة أخرى لتكريس الاعتدال) يتشكل الفرد صعب المراس، فالمواطن الذي يؤمن بالاعتدال من خلال تجربته الذاتية الفكرية والعقلية، سوف يكون بطبيعة الحال ناقداً للسياسات والاتجاهات الحكومية والشركاتية، ولن يؤيدها تلقائياً. وستكون التفسيرات الحكومية والمؤيدة لها في وسائل الإعلام موضع نقد ومراجعة، وسيكون سلوكه السياسي والانتخابي والاستهلاكي أيضاً مزعجاً للنخب السياسية والاقتصادية. وفي مجتمع تغلب عليه العقلانية والفكر الناقد، ستتغير كل اتجاهات التسويق والإعلان، كما السياسة والانتخابات، والحال أن الاعتدال لا يلائم «الأوليغارشيا»؛ بما هي النخب السياسية والاقتصادية المغلقة والاحتكارية، لأنه مؤشر على اتجاهات عقلانية ونقدية، وستكون مجبرة في بيئة معتدلة حتى تظل في مواقعها، أن تنال ثقة المواطنين والمستهلكين على أسس عقلانية.

يجب الاعتراف ومواجهة أنفسنا بأن المؤسسات الرسمية والحليفة لها، والقيادات الاجتماعية والفكرية والأكاديمية، لم تعد قادرة على إنجاح سياسات وأهداف الدولة في مواجهة التطرف والكراهية، وأنها على رغم الإنفاق الكبير والدعم السياسي والتسهيلات

والفرص التي تحظى بها فشلت؛ بدليل الحالة الكاسحة من التطرف والكراهية، وضعف مستوى التعليم والانتماء والسلوك الاجتماعي الصحيح. ولكن، لم يعد ثمة مناص من مواجهة حقيقة أنه لم يعد ممكناً مواجهة التطرف والكراهية من غير مشاركة المجتمعات، وأنه لا يمكن إجبارها على المشاركة، وأنها (المجتمعات) لن تكون قادرة على المشاركة حتى في حالة عدم ممانعتها إن لم تكن مؤهلة لذلك، فلا يمكن لمجتمعات أن تواجه الكراهية والعنف إلا أن تكون متماسكة ومنظمة، وتملك مؤسساتها ومواردها وولايتها على شؤونها واحتياجاتها.

يبدو البديل بالنسبة إلى الأنظمة السياسية عن الحريات واستقلال المجتمعات وتمكينها في استراتيجية الخوف، بمعنى اكتساب تأييد الأفراد والجماعات مقابل الأمن والاستقرار وتحت وطأة الخوف من الفوضى والإرهاب، لكنها لعبة أكثر خطورة وتهديداً من الحريات، فلا خوف من غير إرهاب! ولا يمكن التنبؤ بمسار الصراع مع الإرهابيين ولا السيطرة عليه، مهما بلغت القوة المؤسسية والأمنية لنظام سياسي، فليس متخيلاً أنه يمكن الزيادة في الإدارة الأمنية وبناء المؤسسات الأمنية والاستخبارية في الدول الشمولية في الشرق الأوسط أو الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية سابقا، لكن ذلك لم يفد الأنظمة السياسية، وأصبح منطقياً وبديهياً القول إن الأنظمة السياسية التي أمكنها تجنب الكارثة لم تفعل ذلك بسبب قوتها الأمنية والقمعية، لكن بالقدر الذي أنشأته من الرضا والثقة والتماسك... لكن يجب الاعتراف أيضاً بأنه قدر من الإنجاز لا يكفي للحماية من التهديد ومواجهة التحديات، وليس لدينا سوى فرص محدودة للاستمرار، وإذا لم توظف الفرصة القائمة وبأقصى سرعة ممكنة في إعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي نحو المشاركة والثقة المتبادلة، فإننا فقط نلعب في الوقت الضائع.

الجيل الجديد، بكل اتجاهاته وأزماته وإنجازاته، يعكس حيرة السياسيين الكبار، ويؤشر بوضوح إلى الفوضى في الأفكار والبرامج. الفوضى ليس بمعنى الذم الشائع،

ولكن بمعنى المجهول أو غير المكتشف بعد؛ القواعد والأفكار التي لا نعيها تمام الوعي والإدراك، ولكننا نطبقها ونؤمن بها من دون أن ندرك أو لأننا لا نريد أن نعترف بها، ولكنها تعمل وتحرك الناس والمجتمعات.

معظم دول العالم تشكلت وفق رواية قومية؛ دولة الأمة، فلم تكن الدول المستقلة في الحرب العالمية الأولى تزيد على الـ20 دولة، ولكنها اليوم مئتا دولة وفقاً لعضوية الأمم المتحدة. وصعدت الماركسية والفوضوية تعبيراً عن أزمة الليبرالية والأيديولوجيا الوسطية التي أسست للحضارة والدول الحديثة منذ القرن السابع عشر الميلادي، وفي مقابلها صعدت أيضاً الحركات اليمينية والأصولية، وأشهرها بالطبع النازية، ولكنها لم تكن الحركة الوحيدة في العالم. ثم نهضت الحركات الدينية رداً على الشعور بالعجز والخواء. واليوم تصعد حركات واتجاهات تبحث عن العدالة الاجتماعية، ترى في المكان رابطاً وأساساً للعقد الاجتماعي بدلاً من القومية والإثنية، وتبني السياسة على المصالح والأعمال، وتحيّد الصراعات.

لكن ستظل النخب بما هي القيادات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سلوكها واتجاهاتها هي الملهمة للمجتمعات، وفي حالة عجزها عن الالهام والقيادة أو كسب ثقة المجتمعات والأفراد فإنها تزيد كثيرا من فرص الفشل والتطرف، والحال أن الأزمات الاجتماعية والانقسام العميق في المجتمعات تؤشر إلى أزمة النخب أكثر مما هي أزمة المجتمعات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، لأنه ما يزال وحتى اليوم يستدل على الأفكار والاتجاهات والأزمات بأفكار واتجاهات النخب باعتبارها هي التي تملك أدوات التأثير والتنظيم الاجتماعي والأخلاقي؛ المال والموارد والإعلام والإرشاد والمؤسسات الاقتصادية والتنظيمية والقيادة والتراكم العملي والتجارب، ومن البداهة أن نبدأ الفهم والتحليل للمشهد الاجتماعي السياسي أو تشخيص الأزمة بملاحظة أزمة واتجاهات النخب المهيمنة في السلطة والأسواق والمجال العام.

يعمل الفضاء العام أو المجال العمومي؛ سواء كان مؤسسيا كالإعلام والشبكات والمؤسسات التعليمية والإرشادية، أو تنظيما كالانتخابات والتشريعات والقوانين والضبط وإعداد الفاعلين الاجتماعيين وتهيئتهم؛ أو ثقافيا مثل أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم والأعراف والأذواق والترفيه والرياضة والاتجاهات الجمالية والاستهلاكية أو الفنون المعبرة عن حياة الناس وتطلعاتهم كالآداب والفنون والموسيقا والمسرح، أو التشكلات السياسية والطبقية كالأحزاب وقادة الرأي ورجال الأعمال والمنظمات الاجتماعية؛ والمصالح الاقتصادية والسياسية، والفلسفات والأفكار والايديولوجيات (ليبرالية أو محافظة أو قومية أو أصولية أو يسارية أو شيوعية أو فوضوية، أو نسوية، أو تعددية وتنوعية، أو ما بعدية،..) ببساطة وبداهة لصالح الأكثر نفوذا، والأكثر تنظيما، .. وبالطبع الأكثر مالا، ومن البداهة القول إن هذه الشروط والإمكانيات (المال والنفوذ والتنظيم) للتأثير في المجتمعات والطبقات والرأي العام وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام كما السياسات العامة والاتجاهات والأفكار يحددها على نحو حاسم هم الذين يملكون هذه الأدوات والمتطلبات، هكذا وبطبيعة الحال فإننا نتوجه بالفهم والتقدير على الأزمة بأنها أزمة النخب، سواء كانت أزمة فشلها وعجزها وفقدانها المبادرة والرؤية وتقدير مسار واتجاهات المواطنين والمؤسسات والمفترض أنها مستمدة من فلسفتهم السياسية ومصالحهم أيضا، أو كانت أزمة الوعي الحقيقي والمسبق للأزمة، بمعنى الدفع باتجاهها وإدارتها على هذا النحو.

وأما الدفع بالأمثلة الصحيحة عن اتجاهات وأعمال وأفكار خارجة عن هذه القاعدة، أي تلك الأفكار والاستخدامات الفردية أو غير المنظمة لأدوات التأثير والإعلام، كالتدوين والجدل والتعبير السياسي والاحتجاجي والمطالب والأفكار التي تبدو خارج سياق وتأثير النخب، فهي أمثلة برغم صحتها لا تنقض القاعدة، لأنه وعلى الدوام ثمة مجالات وهوامش غير حاسمة أو مؤثرة على نحو غالب أو مرجح، أو أنها حالة تعكس

لعبة النخب نفسها، أو (وهذا هو الاستنتاج المخيف) تعكس الفوضى وفقدان البوصلة وانقراض النخب والطبقات السائدة، بمعنى أننا نشهد حاضرا يتصدع ومستقبلا لم يتشكل بعد، مستقبلا ليس غامضا باتجاهاته لكن قياداته لم تتشكل بعد!

VI

المستقبل .. رواية للتنمية والتقدم

رواية للتنمية والتقدم

التقدم ببساطة هو ما نحب أن نكون وما نفعله لنكون ما نحب، وهي بالطبع عبارة مراوغة، لأنها تقتضي بالضرورة أن نحوز الرؤية والوعي والموارد ثم نديرها في اتجاه نكون متأكدين أنه يمضي إلى غاياتنا، وعلى نحو عملي فإنه (التقدم) كما يلي: ثمة مجموعة موارد وأولويات وقيم ومؤشرات؛ نتفق جميعا على ضرورة تحقيقها وحمايتها وإدامتها، متعلقة بالمدن والأمكنة التي نعيش فيها، والأعمال والمصالح التي تقوم عليها حياتنا ومواردنا، وهي متصلة بالخدمات الأساسية وأسلوب الحياة والتقدم المهني، وحقوق ومكتسبات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية والسلامة، ... وتتشكل النخب والعلاقات ومنظومات العمل والقيادات والمؤسسات المنظمة للموارد والمرافق والخدمات، عبر هذه المصالح (الأمكنة والأعمال) وعلى هذا الأساس، يتجمع الناس في المدن والبلدات، على النحو الذي يطور الأمكنة، ويجعلها إقامة تبعث على الرّضا والاستقرار، ويطور الأعمال على النحو الذي يحسِّن الحياة.

ولا نعرف حتى اليوم وسيلة لتطبيق خطة أو برنامج للتقدم سوى نخبة ملهمة وكفيّة من القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحمل هذا البرنامج، فإذا لم تكن النخب تعكس الواقع والتفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمعنى أنها قيادات لا تعبر عن قواعد اجتماعية في المدن والمصالح والأعمال والتيارات السياسية والفكرية والمؤسسات العامة فإنها تفقد المبادرة والقدرة على التأثير والإبداع، وتنفصل عن المجتمعات ومصالحها واحتياجاتها، كيف نجعل التدافع في العمل والحياة يسلك حول تنظيم الموارد والخدمات وتعظيمها؟ هذه هي الدبلوماسية الإلهية، أو هدية الله إلى البشر ليتقدموا.

تتشكل منظومات العمل الاقتصادي والاجتماعي حول فكرة منشئة، وتظل هذه الرواية هي مفتاح الفهم والمراجعة برغم أنها تغيب أو تنسى مع الزمن، ويبدو المشهد العام للمؤسسات والأفراد والأسواق وكأنه لا علاقة له بروايته الأصلية، وفي ذلك يتيه الإصلاح وترتبك بوصلة تنظيم الدولة والمجتمع، وكما لا يمكن فهم المتواليات بغير القاعدة الأساسية التي تعمل فيها فإن الفشل والتنمية والازدهار والإصلاح لا يمكن إداراتها أو مواجهتها بغير طريقة عمل وتشكل متوالياتها، ويكون الجدل بطبيعة الحال حول إدراك وتفكيك هذه المتواليات.

تقوم رواية الازدهار على المصالح والحوافز الإنسانية الأساسية لتحسين الحياة، وأسوأ ما يقع فيه العاملون للإصلاح عندما يربطونه بمنظومة من القيم والأخلاق المستقلة عن الحياة والمبادرات الفردية المنشئة للإبداع والمغامرة، والحال أن الإصلاح لا يضمنه سوى مصالح وأسواق وأعمال، وهذه المصالح تنشئ القيم الإصلاحية ثم طبقات ومجتمعات تستمد قيمها ووجودها وتأثيرها من الإصلاح. ثم تنشئ هذه الطبقات مصالح ومؤسسات جديدة فينمو ويزدهر الاقتصاد الإصلاحي. وينشأ نظام اقتصادي قائم على القيم الإصلاحية مثل الثقة والإتقان والإبداع. وتنشأ حول هذه القيم والأسواق منظومة ثقافية إصلاحية جديدة، وعي إصلاحي جديد وكذلك عادات وتقاليد علاقات اجتماعية أسلوب حياة وشعر وفنون وروايات ومسرح وسينما وموسيقى تستمد وجودها وازدهارها من هذه المنظومة الثقافية. وهذه الثقافة تنشئ موارد جديدة وأسواق جديدة كما تعظم وتحمي الموارد والأسواق القائمة .. وفي هذا الازدهار تنشأ مدن وطبقات ومصالح ناشئة تطور من جديد السياسة والاقتصاد والثقافة فتنشأ أسواق وموارد جديدة. هكذا تستمر المتوالية في العمل لكن قاعدتها الأساسية هي المصالح.

وفي المقابل عندما تستمد أعمال ومصالح وجودها من الفشل والفساد تنشأ أيضا مجتمعات وأسواق وطبقات قائمة على الفشل، فإذا تكاثرت المؤسسات التعليمية

والصحية والاجتماعية الخاصة بسبب عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، فإنها رواية تقتضي بالضرورة أن الفشل يتحول إلى مصالح ومنظومات اقتصادية واجتماعية، وسوف تتكون طبقات ومؤسسات يعتمد وجودها وبقاؤها على الفشل. ومن الطبيعي والمتوقع أن تشتغل هذه الطبقة على الفشل وتسعى لتكريسه واستمراره.

ويتشكل واقع قائم يجد فيه المواطن نفسه في سعيه لتلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية ليس له خيار سوى القطاع الخاص، فتتحول الأسواق في علاقتها بالناس إلى اذعان، وتتحكم الشركات بحياة المواطن الأساسية وتتلاشى خياراته، ثم وبطبيعة الحال إزاء ضعف المجتمعات وعدم قدرتها على التأثير على الأسواق سوف تتراجع مستويات الخدمات التي تقدمها الشركات ولن يحصل المواطن على سلع وخدمات تتفق في جودتها ومستواها مع الثمن الذي يدفعه، ثم تستتبع الشركات الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالعطايا والتسهيلات، وتنشئ تحالفات فاسدة في مواجهة المجتمعات، ويكون ضعف المجتمعات هدفا لتحالف النخب الاقتصادية والسياسية،.. هكذا تنشأ متوالية للفشل قاعدتها الأساسية هي الفشل الحكومي وضعف المجتمعات.

يعرض دارون اسيموغلو وجيمس روبنسن «لماذا تفشل الأمم» قصة النهضة البريطانية في أواخر القرن السابع عشر وكيف استطاعت بريطانيا ان تتحول إلى امبراطورية مزدهرة عظيمة لا تغيب عنها الشمس (1)، .. يقول اسيموغلو وروبنسن أنه في عام 1583 عاد وليام لي من دراسته في جامعة كامبريدج ليصبح الكاهن المحلي في كالفيرتون - انجلترا، وكانت إليزابيث الأولى (1558-1603) قد أصدرت قرارا بوجوب ارتداء غطاء للرأس، وكانت الوسيلة الوحيدة لإنتاج هذا الغطاء بحبكه من الصوف، ويستغرق ذلك وقتا طويلا، ويقول لي: إنه كان يرى أمه وأخته تمضيان وقتا طويلا في العمل، ما جعله يفكر في آلة للنسيج.

أصبحت هذه الفكرة هاجس لي وشغله الشاغل، وهيمنت على قلبه وعقله، حتى إنه أهمل الكنيسة وعائلته، واستطاع في عام 1589 تصميم آلة للحياكة، ولكن الملكة رفضت تسجيل براءة اختراع بالآلة أو إنتاجها لأنها ستلحق ضررا كبيرا بالعاملين في النسيج اليدوي وتجعلهم عاطلين عن العمل، فانتقل إلى فرنسا ليسجلها هناك ولكنه فشل أيضا، وكذلك رفض الفكرة الملك جيمس الأول خليفة اليزابيث. (2)

اعتبرت السلطة الحاكمة أن الآلة تضر بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ادراك واقعي لما يمكن أن تحدثه الآلة من تغيير، وما تلحقه بالامتيازات الاقتصادية والسياسية لفئات من الناس! لقد كانت تهديدا وإعادة تشكيل للسلطة السياسية.

كانت بريطانيا قبل القرن السابع عشر يحكمها نظام اقتصادي سياسي «استخراجي» يعود بالفائدة والامتيازات لفئة قليلة من المواطنين، وكان طبيعيا ألا ينظر إلى آلة وليام لي إلا باعتبارها تهديدا؛ ليس فقط للعمال اليدويين الذين قد يصبحون بلا عمل ولكن أيضا للنخب والقيادات السياسية والاقتصادية.

لقد كان التقدم والازدهار على مدى التاريخ محصلة الصراع على الموارد والمؤسسات؛ ما ينشئ النضال لأجل إقامة انظمة سياسية واقتصادية تشجع على الحريات والإبداع وتطلق قدرات الناس وطاقاتهم، وثيقة الماغناكرتا على سبيل المثال في القرن الثالث عشر الميلادي (1215م) التي أسست للحريات في انجلترا، وقد فرضت على الملك من قبل البارونات، وحدّت من سلطاته، وألزمته بالتشاور مع البارونات عند فرض الضرائب، وأسس ذلك لبرلمان منتخب تشارك فيه فئات واسعة من المجتمع، وفي سياق هذا التطور السياسي نشأت التعددية وصاحبها أيضا المؤسسات الشاملة التي تعمل لصالح جميع المواطنين.. (3)

هزّت ثورة الفلاحين عام 1381 النخبة الانجليزية، فبعد أن وزعت الماغناكرتا

السلطة بين الملك والنخب؛ جرت إعادة توزيع للسلطة والتأثير بين النخب والشعب، ولكن قصة وليام لي في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر تظهر إلى أي مدى كانت النخب والسلطات تحتكر الفرص والموارد وتهيمن عليها، وتحاول منع «القادمين الجدد» من التمكين والتأثير في السياسة و الاقتصاد.

كانت النخبة تحتكر كل شيء، الطوب، الفحم، الجلود، القماش، الكتان، الصوف، الزجاج، الذهب والفضة، التوابل والسلمون والرنجة، والأصباغ، الأقلام، الورق، كل هذه السلع وغيرها تنتجها مؤسسات احتكارية تعمل لصالح نخبة مغلقة، تملك امتياز انتاج او استيراد السلع، وكان الملك يملك ثروة من وراء منح الامتيازات! وكان البرلمان لا ينعقد إلا بدعوة من الملك، ولما كان لا يستطيع فرض الضرائب الا بموافقة البرلمان، فقد كان الفرصة الوحيدة لانعقاده هي فرض ضرائب جديدة. (4)

ولكن هذا الاستبداد والاحتكار أدى الى الثورة البريطانية (1688) وسبقتها حرب أهلية سببها الخلاف بين الملك تشارلز والبرلمان (1642) حول سلطات الملك والبرلمان، وكانت الامتيازات والاحتكارات سببا أساسيا في الغضب والتمرد، واقيل الملك تشارلز عام 1649 وأعدم، ولكن وقعت البلاد تحت دكتاتورية أوليفر كرومويل والتي كانت أسوأ من الملكية، فأعيدت الملكية عام 1660 وأعيدت الامتيازات التي الغيت على يد كرومويل، ما أدى الى الثورة البريطانية التي تسمى في الادبيات البريطانية «المجيدة» بقيادة البرلمان، وعزل الملك جيمس الثاني ونصبت ابنته ماري ملكة، واعلنت وثيقة الحقوق عام 1689 والتي تنص على أن سلطة الملك مستمدة من الشعب عبر برلمانه المنتخب، وضمان حرية الرأي، وتقييد الضرائب،... (5)

قدم أسيموغلو وروبنسن نظرية لتوضيح المعالم الرئيسية للتنمية الاقتصادية والسياسية في العالم منذ أقدم العصور، وتلخص النظرية التقدم والفشل في طبيعة المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة إن كانت «استخراجية» تعود بالفائدة على

فئة قليلة في المجتمع أو «شاملة» تنهض بمستوى المعيشة والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين. وفي المستوى الثاني من التفسير يحاولان الاجابة على سؤال: لماذا ظهرت المؤسسات الشاملة في بعض أجزاء من العالم وليس في غيرها؟ وفي ذلك فإن نظرية الكتاب تقوم على التفسير المؤسسي للتاريخ، ثم كيف تشكلت المؤسسات تاريخيا ومسارها، والفكرة الأساسية هي العلاقة بين شمولية المؤسسات السياسية والاقتصادية وبين الازدهار. (6)

«المؤسسات الشاملة/ inclusive» هي التي تحمي حقوق الملكية وتكافؤ الفرص وتشجيع الاستثمارات والتقنيات والمهارات الجديدة الملائمة للتطور الاقتصادي والسياسي، وتقابلها «الاستخراجية/ extractive» وهي التي تفشل في حماية الحقوق وتقديم الحوافز للنشاط الاقتصادي، وفي المؤسسات الشاملة يجري تداول السلطة السياسية، سلميا ويشارك في صياغتها جميع المواطنين، ويطبق القانون بعدالة وشمول بلا استثناء ويسود اقتصاد السوق الشامل، وفي المؤسسات الاستخراجية تتركز السلطة بيد فئة قليلة، وتدار الحوافز والفرص لصالح هذه الفئة فقط، وإذا حدث نمو اقتصادي فلا يستفيد منه اغلب المواطنين(7).

يتطلب النمو الاقتصادي المستدام ابتكارا وابداعا في الأعمال والموارد وبطبيعة الحال فإن ذلك يقتضي إلغاء واستبدال الموارد والوسائل القديمة التي تتحول إلى عبء اقتصادي واجتماعي، ويقابل ذلك مقاومة شرسة من الأنظمة والمؤسسات الاستخراجية للتغيير والإبداع، ولو أدى ذلك إلى الفوضى وغياب الاستقرار.

وتنشئ «الاستخراجية» متوالية من الفشل، وفي المقابل فإن «الشمولية» تنشئ متوالية من النجاح والازدهار، ولكنها متواليات يمكن أن تكسر أو توقف في سياق التحولات الممكن حدوثها أو بسبب أحداث كبرى تغير العالم، مثل الثورة الصناعية، وقبلها خطوط الملاحة عبر البحار والمحيطات والكشوف الجغرافية وما تبعها، أو الأوبئة

مثل الطاعون التي كانت تقضى على نسبة كبيرة من السكان.

وجرت في أثناء الصراعات الداخلية والخارجية استجابات وتفاعلات مختلفة أنشأت فروقا بين الدول والمجتمعات، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في تاريخ بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، وقد يبدو ذلك محيرا أو ردّا على نظرية التفسير المؤسسي للتاريخ، ولكن ملاحظة الاختلافات السياسية والثقافية في إدارة الاحداث والمؤسسات تبين كيف جرت الاختلافات وتشكلت متواليات النجاح والفشل.

فقد طور المستوطنون الأوروبيون في القارة الأمريكية أساليب في الحكم والصراع أنشأت دولا ناجحة لدى البعض وأخرى فاشلة، وفي مقاومة المستعمرين واقتباس تجاربهم تلاشت إمبراطوريات راسخة مثل الإنكا في القارة الأمريكية واليابان والصين.

وقد يبدو صعبا تقييم وتقدير كيف يتحقق الازدهار والفشل، فالوفرة المالية المتأتية خارج الأسواق والإنتاج (الاقتصاد الريعي) هي بعامة تنشئ أمراضا اقتصادية تهدر الفرص المصاحبة للوفرة، ولكنها يمكن أن تقدم أيضا مجالا لتحسين مستوى التعليم والخدمات والتدريب؛ ما ينشئ أسواقا جديدة مهمة، ولا يمكن أيضا تقديم توصيات موحدة للمجتمعات والأسواق، فكل حالة مستقلة بذاتها، والمهم أن تدير مواردها على النحو الذي يعود بتحسين الحياة على جميع المواطنين، وألا تحتكر الموارد والنفوذ فئة قليلة من الناس، ففي غياب العدالة والديمقراطية في إدارة وتنظيم الموارد تتشكل متوالية من الفشل تبدأ بالاستبداد ثم الفساد ثم الفوضى وغياب الأمن والاستقرار، وليس مؤكدا أيضا ان التخطيط السليم يؤدي إلى النتائج المرغوبة ففي تفاعل المراحل والظروف والاستجابات تتشكل احتمالات عدة للنتائج.

وفي «استقراء التاريخ» يمكن الملاحظة كيف شكل التاريخ السياسة وكيف تغيرت المؤسسات من خلال الصراع، وكانت الاستخراجية extractive على الدوام سبب

فشل الدول، حتى لو بدت اليوم دولة ناجحة فإنها تنجح لفترة من الزمن، ويمثل انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية وفشلها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مثالا واضحا وصارخا على حتمية الفشل للدولة عندما لا تعود مؤسساتها تعمل لصالح جميع مواطنيها، وفي مقابل تجربة الاتحاد السوفيتي تمثل الثورة البريطانية 1688 «نقطة التحول» التي غيرت النخب الحاكمة وطريقة عمل السياسة وفتحت المجال للثورة الصناعية، لقد حاولت كثير من القوى السياسية مقاومة التطور المصاحب للصناعة، كما وظفت اوروبا فرص وإمكانيات التقدم الصناعي للهيمنة على العالم واستغلاله. لكن المسار العام والمحصلة النهائية تؤشر على النجاح المرتبط بالمؤسسية الشاملة inclusive

فتحت الثورة الصناعية القائمة على الآلة البخارية وما حولها وما نشأ عنها المجال لتقنيات وأفكار جديدة هائلة في الصناعة والنقل والحياة، صناعة النسيج والأقمشة، والسفن البخارية والقطارات،... وقامت شركات كبيرة وصغيرة وبنوك للتمويل لبناء وتمويل المشروعات الجديدة، ونشأت بطبيعة الحال طبقة جديدة من رجال الأعمال وأصحاب المهن المتقدمة والحرف، وسرعان ما طبقت الأفكار والمبادرات الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وشرعت قوانين حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتنظيم الاقتصاد الجديد.

الدول والمجتمعات التي التقطت التحولات الجديدة واستوعبتها واستجابت لها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا حققت تقدما وازدهارا، وبطبيعة الحال فإن العكس صحيح أيضا. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال نشأت مصارف متقدمة ومنتشرة في جميع الأنحاء، وقادت هذه الصناعة المصرفية شبكة واسعة من الأعمال والمشروعات الاقتصادية والصناعية والزراعية.

وفي الوقت نفسه سُنّت تشريعات لتنظيم العمل المصرفي والامتيازات والاحتكارات،

ويمكن هنا ملاحظة العلاقة بين العدالة والإبداع في التشريعات وبين الحالة الاقتصادية والسياسية، فالتشريعات التي تكرس الهيمنة والاحتكار تنشئ دكتاتورية سياسية وتغيب عدالة التوزيع والمنافع من الثروة والوفرة إن تحققت.

الازدهار الذي حدث منذ منتصف القرن التاسع عشر وتقوده الثورة الصناعية أنشأ اقتصادا عالميا جديدا وتجارة دولية واسعة، ولكن في دول أمريكا اللاتينية استخدمت الفرص الجديدة لتعزيز الامتيازات والاحتكارات والهيمنة وواصلت النخب الجديدة اضطهاد وتهميش الشعوب الأصلية وإخضاعها للسخرة، وإجبار عدد كبير منهم على العمل في المزارع والمناجم في مناطق بعيدة عن مواطنهم الأصلية.

ودخلت الدول في حالة عدم استقرار وحروب أهلية وانقلابات عسكرية وصراعات عسكرية طاحنة فيما بينها، فاجتمعت عليها الدكتاتورية والفقر والفساد والفشل، وقتل عشرات الآلاف، واعتقل مئات الآلاف من المواطنين في سجون الانقلابات والدكتاتوريات.

تختلف الدول فيما بينها في النجاح الاقتصادي تبعا لمؤسساتها وتأثيرها في الاقتصاد والأعمال والحوافز التي تدفع الناس، ولنتخيل ما يتوقعه المراهقون في حياتهم في كوريا الشمالية والجنوبية، إنها توقعات يحكمها التعليم ونوعيته، والأسواق والفرص الواعدة، والمهارات التي يحتاجون إليها، ففي كوريا الجنوبية يبنى الشباب توقعاتهم على سوق قائم على الملكية الخاصة والتنافس، وفرص تحسين معيشتهم وحصولهم على المنازل والسيارات والرعاية الصحية، وأما في كوريا الشمالية فإنها خيارات محدودة ومحددة أيضا، وبطبيعة الحال فإنها توقعات تعكس المستوى الاقتصادي والمعيشي والمستقبل أيضا.

حقوق الملكية الخاصة هي الركيزة في الدولة الشاملة والمحرك للاستثمار وزيادة

الإنتاجية، وبغير هذه الملكية فإن رجال الأعمال والموهوبين والمتفوقين يشعرون أنهم يُسْرَقون، ولن تتشكل حوافز للاستثمار والعمل والإنتاج والابتكار. ولذلك تشجع المؤسسات الشاملة حرية والأسواق التي تضمن الإبداع وتنمية المواهب، وتفتح المجال للتنافس الذي يجعل البقاء للأفضل، وتمهد الطريق للازدهار بتوفير التعليم والتكنولوجيا، وبالنظر اليوم إلى سلسلة الاختراعات والتحسينات التي أدخلها الموهوبون والمبادرون الى الحياة مثل الكهرباء والأجهزة والسيارات والروبوتات والأدوية... يمكن ملاحظة إلى أي مدى اسهمت المؤسسات الشاملة في تحسين الحياة، وهنا يكمن التساؤل الذي يحمل الإجابة في الوقت نفسه، لماذا كان توماس أديسون أمريكيا ولم يكن مكسيكيا؟ ولماذا كانت شركة سامسونغ كورية جنوبية وليست شمالية؟

ويمكن الربط ببساطة بين انخفاض مستوى التعليم وبين المستوى الاقتصادي وكفاءة المؤسسات، فالأسواق الفاشلة والمحدودة تؤدي أيضا إلى فشل في بناء المواهب واستقطابها، ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين التعددية والمؤسسات الاقتصادية الشاملة.

ويمكن الإشارة هنا إلى دور الشركات التي بدأت في الظهور والانتشار منذ القرن السابع عشر، وهي مثال جيد للتفاعل بين المؤسسات السياسية والاقتصادية ومتوالياته الاقتصادية والاجتماعية، والتي لم يكن بعضها ناجحا، فذلك يعتمد على التفاعل والعلاقات الصحيحة والإيجابية بين المؤسسات، ولكن في المحصلة تشكلت مؤسسات تبدو اليوم مستمرة وعميقة الجذور!

لماذا تبدو عملية صعبة القضاء على عدم المساواة وتحويل البلدان الفقيرة إلى مزدهرة؟ يتساءل أسيموغلو وروبنسون، ويجيبان بأنها ليست عملية تلقائية، ولكن يجب أن يتحمس المجتمع للتغيير ويلزم القيادات والنخب السياسية والاقتصادية في هذا الاتجاه، فلا تكون القوانين تعكس مصالح أقليات مهيمنة على الاقتصاد والسياسة.

وبرغم اعتراف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي بأهمية الشمولية في المؤسسات فإنها تركز على مجموعة من السياسات لأجل تحسين النمو الاقتصادي مثل رفع كفاءة الخدمات وتحسين اداء الدول ومكافحة الفساد، ولكنها تطبق أو تفرض بغطرسة على الدول؛ ما يجعلها غير مجدية، أو أنها تنفذ بطريقة غير صحيحة، فيجري تنفيذ كثير من السياسات على نحو ظاهري أو شكلي، وقد أنشأت هذه الاجراءات الشكلية حالة من عدم اليقين وعدم الثقة، وعدم الاستقرار.

ومن الحلول الأخرى التي قدمت لمواجهة الفشل الاقتصادي تحسين أنظمة التعليم والرعاية الصحية وطرق تنظيم الأسواق، وقد يبدو ذلك صحيحا ومنطقيا ولكن في ظل تجاهل الفقر وأسبابه فإنها أنظمة لن تعمل جيدا، ففي هذا التدخل القسري أو الهندسي لتحسين التعليم والصحة تتعرض الأنظمة لعدم الثقة والترهل، وقد يفضّل عليها حتى الفقراء القطاع الخاص أو غير المنظم، وليس ذلك بالضرورة سلوكا غير عقلاني ولكن لأن الناس غير قادرين على الحصول على الخدمات الحكومية أو الاستفادة من مرافقها بسبب الفساد ونقص الكفاءة لدى مقدمي الخدمات، فعلى سبيل المثال فإن مرافق الرعاية الصحية تكون مغلقة معظم الوقت أو لا يوجد فيها أطباء وممرضون، وفي الوقت نفسه فإن مبالغ كبيرة تنفق لتشغيل المرافق كاستئجار المباني وفواتير الماء والكهرباء وثمن الدواء (الذي لا يكون في العادة متوافرا)،.. وكل ما بذل لمتابعة حضور الأطباء والممرضين والموظفين كان ينشئ حلولا فاسدة جديدة.

إذن فإن «الجميع» هي كلمة السر، فجميع قصص وحالات النجاح والانجاز في الدول والمجتمعات تتحول إلى العمل ضد نفسها إذا لم تكن ضمن بيئة عمل وتنمية تشمل جميع المواطنين، وجميع الفئات وجميع المحافظات، .. هذه الـ «جميع» هي كلمة السر في التنمية وليس قصص ونماذج التقدم التي تعرض في التعليم أو الصحة أو الاستثمار والعمل أو الإبداع،.. أو قل ما شئت من حالات ونماذج. فأن يكون «الجميع» مشمولا

ببرامج التنمية والخدمات الأساسية يعني المساواة والرضا الاجتماعي وتقليل الفجوة وقدرة أفضل على الانتماء والمشاركة ومواجهة الجريمة واستهداف عدم المساواة والفئات المتضررة وغير المستفيدة من الانفاق العام والخدمات الأساسية مثل جيوب الفقر وفئات محددة من والمواطنين مثل النساء والاطفال وكبار السن والمرضى والمعوقين واللاجئين والعمال الوافدين،..

سيكون المحرك الأساسي المفترض لتجمعات الناس وعلاقاتهم في ظل حالة الازدهار، قائما على تنظيم وتأمين الخدمات والحياة اليومية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس، تقوم مصالح وأعمال وأسواق، ومؤسسات اجتماعية وتعليمية وصحية، وتدبير الموارد والإنفاق، والعلاقة مع الحكومة ودورها والإنفاق العام وإدارة الموارد العامة والسياسات الضريبية والمركزية وحماية المستهلك. وفي ذلك يتنافس المواطنون ويشكلون أنفسهم في كتل وتيارات وتحالفات. وقد تكسر متوالية التشكل الاقتصادي والاجتماعي، أو تنحرف إلى العنف والصراع المدمر في حال عدم القدرة على ملاحظة العلاقة بين الحريات والعدالة والازدهار وتحسين الحياة، ذلك يجعل الأسواق والمعارف تعمل ضد نفسها.

ويصاحب الشمول في الاستهداف والتغطية للأداء الاقتصادي والتنموي أو «الجميع» المناعة من الفقر والتطرف كعمليات مرافقة وواعية أو كنتيجة للتنمية، ولم يعد جديدا او إضافة الحديث عن مجتمعات محصنة من الخطر، تملك المناعة والقدرة على مواجهة المخاطر، سواء كانت كوارث أو أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو تطرفا وتوترا ثقافيا وأيديولوجيا... ومن البداهة القول إن مواجهة التطرف بحملات «التنوير والاعتدال» في المؤسسات الدينية والتعليمية والصحافة والمؤتمرات والندوات لا تساهم في ذلك بشيء إلا بمقدار ما تساهم كتالوجات المطاعم في توفير الغذاء ومواجهة الجوع!

لقد أصبح الحديث عن الفقر والتطرف يقع في متوالية البناء الاجتماعي والاقتصادي

أكثر مما هو حلول وأفكار ومعونات مباشرة لأنهما (الفقر والتطرف) يأتيان في متوالية من التشكلات والنتائج والأسباب والمسببات والآثار ثم سلسلة شبكية من النتائج لا يمكن التعامل معها الا بتفكيكها.

ويقابل المنعة والشمول في الاقتصاد والتنمية الهشاشة والتهميش والاستثناء من منافع التنمية والتمييز في الخدمات والإنفاق والفرص، وفي ذلك يتشكل الفشل والتطرف أيضا، وهنا يمكن التذكير ببعض المؤشرات في التنمية والتي تشجع على توقع الفشل والتطرف، مثل استثناء كبار السن والأطفال والمعاقين، الإقصاء والتهميش، عدم المساواة، عدم شمول جميع المواطنين بالخدمات والتنمية، والضعف الفردي والمجتمعي والمؤسسي أمام الأحداث والكوارث والمناسبات، وغياب أو ضعف التكامل بين تقدم الأفراد وتقدم المجتمع، الفجوة بيننا وبين العالم، وضعف برامج وسياسات حماية المستهلك، وغياب أو ضعف الوعي بالنجاح والفشل، والعنف المجتمعي والأسري، ..

والحال أن التنمية لا تكون فقط ببناء وتخطيط المؤسسات والبرامج، لكن معظمها يأتي في المتابعة والتقييم، وبناء الشراكة الاقتصادية والاجتماعية مع المجتمعات والأسواق، وتقدم الأفراد، والقدرة على مواجهة التحديات والاستعداد لها؛ الفقر والبطالة، والكوارث والنزاعات واللجوء، والتماسك الاجتماعي، والاهتمام الإيجابي المميز بالأطفال وكبار السن والمعاقين والمرأة والأقليات والمهمشين، والشباب.. وأخيرا بناء العدل والحريات، ومواجهة الفساد وعدم المساواة.

الحال أن التقدم يمثل مسارا دائريا جدليا ومتواصلا من استيعاب المنجزات المتراكمة وإبداع موارد وتقنيات ومنجزات جديدة تتحول مرة أخرى إلى تراكم يعاد استيعابه:

تراكم ـ استيعاب ـ إبداع ـ تراكم

ويكون التقدم الاجتماعي والثقافي الممكن تعريفه ببساطة الاستجابة الملائمة

والصحيحة مع التقنية والموارد هو الوعاء الحقيقي للتقدم وتنظيمه وتوجيهه وحمايته، فهو الذي ينظم مواصلة التقدم، وهو الذي يضمن توجيهه نحو الخير والفضيلة والسلام، لأن التقنية والموارد بذاتها منفصلة عن استخدامها، فالطاقة النووية مثلا يمكن أن تدمر البشرية والبيئة أو تكون أداة للاحتلال والتهديد والردع والهيمنة، ويمكن أن تكون وهذا ما لم يحصل بسبب غياب التقدم الاجتماعي والثقافي قاعدة لتحلية مياه البحار وزراعة الصحارى والسهول والجبال وتوفير مصادر هائلة للطاقة تكفي لكل متطلبات الرفاه والتقدم.

تجمع الدراسات والتقارير الدولية على أن التقدم الاقتصادي والاستثمار الخارجي مرتبطان على نحو واضح وشرطي بمستوى التعليم والصحة، وفي ذلك يمكننا أن نحقق تقدما اقتصاديا ونجتذب المستثمرين والسياح بمنظومة من التقدم الاجتماعي والسلوكي والصحي، وهو أمر يحتاج إلى وعي والتزام أكثر مما يحتاج إلى الموارد المالية.

نحتاج إلى معرفة وطنية واسعة بمؤشرات قياسية للتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي في بلادنا وفي العالم لنقدر التدخلات السياسية المطلوبة لبناء رأس المال البشري وملاحظة الإنجاز والقصور، وتقدير المستقبل، فالقياس الكفؤ والعادل هو الذي يجعل بين المجتمعات والسلطات والشركات لغة مشتركة وإجماعا وطنيا على الفجوة والأهداف المطلوبة، وإن كان متوقعا بالطبع أن تختلف البرامج والتفسيرات والاقتراحات، وهذا هو الجدل السياسي المطلوب.

وقد أعد البنك الدولي وبرنامج التنمية الإنسانية في الأمم المتحدة مقياسا دوليا لمكونات رأس المال البشري، يمكن أن يمنح المخطط والناشط السياسي والعام كما المؤسسات العاملة أفكارا واضحة عما يتوقع أن يكون عليه الجيل الجديد أو ما يمكن أن نتوقعه لمواليد اليوم عندما يكونون في الثامنة عشر من أعمارهم؛ وذلك بملاحظة المخاطر الصحية التي يتعرضون لها والتغذية والتعليم والمهارات التي يحصلون عليها وفرصهم في

البقاء أحياء وفي صحة سليمة، ومن ثم يمكن تقدير الاقتراحات الممكنة لتحسين الصحة والتعليم ومواجهة محددة للمشكلات والتحديات، لقد تحولت هذه المؤشرات إلى ثقافة عامة متاحة، تجعل العمل الوطني في الحكم والمعارضة مسؤولا بوضوح عن التأثير في التقدم والانتاجية والتنمية التي يتطلع إليها المواطنون. وهكذا أيضا يمكننا أن نقيم ونقدر التأييد والمعارضة للسياسات الحكومية والتصريحات والأفكار والمعلومات التي تقدمها الحكومة في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أو في مجلس الأمة.

تقدر المؤشرات فرص البقاء حيا حتى السنة الخامسة لمواليد اليوم، وفي هذا العدد لوفيات الأطفال دون الخامسة نحدد الفجوة في الصحة والغذاء والرعاية وتأثير الفقر على صحة وحياة الأطفال، وبمقارنة هذه المؤشرات بالدول الناجحة المتقدمة نعرف ما المطلوب من مصممي السياسات العامة والتنموية لأجل تحسين الحياة، وتقدم المؤشرات فرص الأطفال بالالتحاق بالمدارس حتى سن الثامنة عشرة وعدد سنوات الدراسة التي يحصلون عليها ومستوى المعرفة والمهارات والمحتوى التعليمي الذي يتلقونه، وهكذا يمكن ببساطة أن نفكر للسنوات الاثني عشر التالية وما يمكن أن يحيط بها من تحديات، مثل استيعاب المدارس والغرف الصفية والساحات والملاعب والمختبرات وعدد المدرسين والمرشدين وكفاءتهم، فعلى سبيل المثال تؤشر الدراسات والتقارير المسحية للبنك الدولي أن حوالي 70 في المائة من المعلمين في الدول النامية لا يحيطون بالمناهج التعليمية للأطفال والتلاميذ! كما يمكننا أن نقدر التسرب من المدارس وعمالة الأطفال، والضغوط الاقتصادية والمالية على الأسر التي ترسل أولادها إلى المدارس الخاصة، ثم نقدر أيضا تأثير هذه النفقات والتحديات في التعليم على مستوى المعيشة وفي زيادة عدد الفقراء والضغوط على أولويات ومؤشرات حياتية أخرى، مثل ملاءمة البيوت للإقامة فيها والتغذية واللباس والصحة والمرض والمشاركة الثقافية والاجتماعية، وعلاقتها بطبيعة الحال بالتطرف والجريمة والإدمان والتفكك الأسري والشعور بالرضا

والميل الى الاكتئاب والانتحار.

ويمكن أيضا بناء على هذه المؤشرات في نوعية الحياة والتعليم التفكير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأجيال بعد الثامنة عشر؛ مثل المعرفة والإنتاجية، والأمراض والإعاقة والتقزم بسبب الفقر وسوء التغذية والرعاية، والعمر المتوقع، ومن ثم قدرة الأفراد والمؤسسات على تطوير الاقتصاد الوطني والمشاركة الاقتصادية والثقافية العالمية .. إلى أي مدى يمكن أن نكون جزءا من العالم نعطيه ونأخذ منه ويقبلنا ونتقبله، ونؤثر فيه؟ فمن غير قدرة على التصدير إلى العالم لا يمكن المشاركة فيه ومن غير مهارات متقدمة لا يمكن حماية الأسواق والفرص الوطنية.

ولا يمكن أن نمضي في التقدم من غير فكرة ملهمة نتجمع حولها ويناضل الشباب لأجلها!.. ولكننا في ذلك يجب أن نذّكر أنفسنا ونعيد التذّكير، بأن التقدم هو الحياة الكريمة، بما تعنيه من جودة وأداء متقدم في الخدمات والمرافق والسلع الأساسية التي تقوم عليها حياتنا؛ الغذاء والدواء والرعاية الاجتماعية والسكن والتعليم، كما أنه عمليات تنظيم وإدارة كفؤة وعادلة للموارد الأساسية، على النحو الذي يرقي بالحياة ويحقق ولاية الناس على مواردهم وأعمالهم وشؤونهم، ويوزعها على المواطنين بعدالة.

ولأجل ذلك، تعاهد الناس على الحرية والديمقراطية ليس باعتبارها هواية جميلة نبيلة، ولكن لأنها المنظومة التي تطور الاقتصاد والموارد وتحميها، وأنشأوا بعد ذلك أسلوب حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، ومنظومة الآداب والفنون من الموسيقى والعمارة، والشعر والرواية والمسرح والسينما والدراما، وأودعوا فيها أسمى أفكارهم واستلهموا منها معان جديدة للحياة الكريمة والموارد تجعلها تتجدد وتتسع لتنشئ مرة أخرى وتراجع المنظومة الاقتصادية والسياسية .. وهكذا تستمر حلقات النمو والتقدم..

هذه الرؤية تنشئ التجمع والمطالبة والاحتجاج والعمل والتنسيق والتأييد

والمعارضة،... إنها ببساطة وعي حقيقي وواقعي للمكان والبلد والناس والموارد الأساسية (الماء والطاقة والمعرفة)، ولتنظيم هذه الموارد والتفاعل بينها وبين الإنسان والزمان! فبغير الزمان لا نملك خطة ولا أجلا لأهدافنا، عدا عن كون الزمن بذاته يحمل طاقة وقوة لم ندركها - ربما - بعد.

ولست هنا ضد ايديولوجيات دينية أو قومية أو تحررية أو مقاوِمة للامبريالية والهيمنة والعولمة المتوحشة، ولكنها منظومات فكرية وإن كانت صحيحة لا تصلح لإنشاء التقدّم والإصلاح والتنمية، وليست هي الفكرة الجامعة للمواطنين في عملهم ونضالهم ومشاركتهم العامة، ولكنهم (المواطنون) يعملون ويتجادلون ببساطة في أطر ثلاث لا يمكن الخروج عنها:

1. الأمكنة بما هي مدن وأحياء وبلدات يتطلع أهلها لإنشاء وتنظيم علاقاتهم ومرافقهم الأساسية، في التعليم والصحة والثقافة والرياضة والترفيه والعبادة، أو تخطيط المكان وحمايته ونظافته وجماله، أو يساهمون من خلاله وعلاقتهم به في تنظيم الحكم والدولة وسياساتها.
2. الأعمال والمهن والحرف والموارد والأسواق، فيشكلون تجمعاتهم المهنية والعمالية ومصالحهم على النحو الذي يحميها ويطورها ويؤثر في سياسات الدولة وتشريعاتها على أساس هذه المصالح.
3. التجمعات الشبابية بما فيها من «غضب وحلم» يلهم الكبار والصغار، ويستلهم أيضا الثقافة والفلسفة ووجهات النظر القائمة والمتجادلة، ويستوعب في تجمعاتهم وأنشطتهم الفنية والسياسية والثقافية حركة الآداب والفنون والجدل الفكري والاقتصادي والسياسي.

لقد أدت النهضة الآسيوية في اليابان وشرق آسيا ثم الصين إلى تحولات مهمة في الخريطة العالمية لتفاوت الدخل، كما أن العولمة والتقنيات بعد الصناعية غيرت من

خريطة التفاوت في الدخل لتتحول من كونها بين الدول إلى أنها تفاوت في داخل الدولة نفسها، ولنلاحظ على سبيل المثال أن حركات مناهضة العولمة والمؤسسات الاجتماعية العالمية الداعية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية يغلب عليها أنها أوروبية وأمريكية، ومازالت مساهمة الدول الآسيوية والأفريقية فيها قليلة.

وقد غيرت كثيرا النهضة الآسيوية من خريطة تفاوت الدخل، بل إن آسيا تكاد تكون مفتاح المستقبل أكثر من الغرب، فهي تشهد نهضة اقتصادية وثقافية، وتعطيها القوة السكانية زخما ومزايا تجعلها أكثر تفوقا، وأكثر فرصا في المستقبل.

يقدم تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية مجالا للتحليل والملاحظة كيف تتقدم دول وتتراجع أخرى، لكن يعود السؤال ثقيلا ووجوديا في عالم العرب. كيف فشلت المشروعات الإصلاحية العربية منذ مئتي عام؟ وكيف انتكست الإنجازات التي تحققت لبعضها؟ وفي المقابل كيف نجحت دول كانت تمر بظروف مشابهة للدول العربية؟ اليابان كانت في نهاية القرن التاسع عشر تبدو أقل أهمية من مصر، وكوريا الجنوبية كانت بعد الحرب العالمية الثانية في حالة شبيهة بمعظم الدول العربية أو أسوأ منها، وظلت حتى نهاية السبعينات تعاني من الديكتاتورية، وإسبانيا مرت بتجربة ديكتاتورية صعبة استمرت إلى منتصف السبعينات، وتشيلي التي عاشت حالة من الاستبداد والفشل خرجت منها ومضت منذ 1990 في تقدم اقتصادي وديموقراطي جعلها في مصاف الدول المتقدمة، وسنغافورة التي بدأت من العدم منتصف الستينات أنجزت مستوى متقدماً جدا على مستوى العالم في المعيشة والدخل والتعليم، إذ تحتل اليوم المرتبة الخامسة في العالم، وفي المقابل فالحالة العربية تمعن في الفشل والتراجع، وترتد على مكتسباتها بالإفساد والتدمير.

يمكن الملاحظة في عجالة أن مبادرات الإصلاح العربية غلبت عليها العزلة الاجتماعية، فقد كانت نخبوية تقع على عاتق قيادات سياسية وفكرية ولم تتحول إلى قيم اجتماعية

تؤمن بها الجماهير أو مصالح للمجتمعات والطبقات تتمسك بها وتدافع عنها، هكذا ضعفت قيم الحرية والعدالة والكرامة كمحرك وحافز للتجمع والمعارضة والتأييد، وفي المقابل صعدت بقوة وتأثير نافذ القيم الدينية والقرابية، وهي قيم لا تصلح للتجمع السياسي، بل إنها تلحق ضرراً بالغاً بالدولة والمجتمع المعاصر.

يقدم إزلاتكو إسكربس ومايمل دي بار «بناء سنغافورة، النخبوية، والإثنية ومشروع بناء الأمة» تجربة هذا البلد الناجح اقتصاديا بدون موارد طبيعية، وتطورها الاجتماعي والاقتصادي في فترة زمنية قصيرة نسبيا، وهو امر استثنائي وجدير بالملاحظة، وينظر المؤلفان في داخل نظام «حكم الأكفأ» المفترض من رياض الاطفال إلى الجامعة وما بعدها، ما يفضي لخلق النخبة الإدارية والسياسية، وبالتركيز على عمليتي اختيار النخبة وتشكيلها، ولا تخلو التجربة السنغافورية من سلبيات ومشكلات، منها الدور الذي يلعبه الانتماء العرقي في عمليات اختيار النخب وإعدادها، وكذلك العلاقات الشخصية والنفوذ والطبقة الاجتماعية.

يقوم بناء سنغافورة على ثلاثة جوانب: الأول يركز على الدور الحكومي في إقامة النظام العام وبناء الطرق واستصلاح الأراضي، والجانب الثاني متصل بالحياة الاجتماعية والتعليمية والسياسية لإعادة تقييم وإعادة بناء مستمرة، ومن الأمثلة الحالية عمليات الدفع لدعم الفنون الإبداعية وتشجيع روح المبادرة وتحويل سنغافورة إلى مدينة عالمية، ويتصل الجانب الثالث بالأيديولوجيا، حيث تسعى النخبة الحاكمة لضمان أن رؤيتها للأمة والمجتمع والعالم ولنفسها ستكون مقبولة من السكان وأنها سوف تهيمن على الإدراك الاجتماعي لهم على كافة المستويات. (9)

لقد حصلت المستعمرات البريطانية السابقة في آسيا على استقلالها من خلال مفاوضات مجهدة ومعقدة بين بريطانيا والنخب القومية، وقد رعت السلطات الاستعمارية هذه النخب دون استثناء، والتي تعلمت في العاصمة، وأريقت دماء

الذين بقوا خارج النخب، مثل الراديكاليين الصينيين والمالاويين والشيوعيين، والذين وجدوا أنفسهم يرمون وكأنهم أعداء مالايا، وكما كانوا يعاملون من قبل عندما كانوا أعداء للاستعمار البريطاني والياباني.

كانت الدول الجديدة مهتمة ببناء الأمة، وركزت لأجل ذلك على الأفعال المادية أو شبه المادية لملء الفجوات في الدولة، مثل بناء الطرق والأبنية والنصب التذكارية والمعامل والجيوش والصناعات ومؤسسات الحكم، وغالبا ما كانت تقام هذه المؤسسات بإحساس فورة الشباب، وأحيانا بتصميم قوي لتحقيقها.

وسعى قادة سنغافورة لتحقيق هوية وطنية وتوثيق الصلة بين الشعب ونظام الحكم والنخب الحاكمة، التي استخدمت في ذلك الأدوار لجوهرية للدولة، السلطة التنفيذية والتشريعية والبيروقراطية والقوات المسلحة والنظام التعليمي والإعلام والحزب الحاكم والاتحادات العمالية والمجتمع المدني والمجتمع التقليدي.

وتبدو سنغافورة اليوم دولة علمانية متعددة الأعراق، متعددة الأديان، متعددة اللغات، جمعت المفهوم الحديث للمواطنة مع ممارسات تؤصل وتؤكد الهوية الإثنية، ما جعلها أقل حداثة ومدنية مما تبدو للوهلة الأولى، فقد بدأت سنغافورة ومنذ العام 1980 (تقريبا) مشروع بناء الأمة بالابتعاد عن النموذج المدني، حيث المواطنة ترتكز على النموذج الحديث الشامل والعقلاني والبعيد عن العناصر البدائية مثل العرق والإثنية والدين، متجهة نحو نموذج أكثر عرقية وإثنية مع مفاهيم الإثنية الصينية والمفهوم السنغافوري الاستثنائي للقيم الصينية.

كيف فشلت المشروعات الإصلاحية العربية منذ مائتي عام؟ وكيف انتكست الانجازات التي تحققت لبعضها؟ وفي المقابل كيف نجحت دول كانت تمر بظروف مشابهة للدول العربية؟ اليابان كانت في نهاية القرن التاسع عشر تبدو أقل أهمية من

مصر، وكوريا الجنوبية كانت بعد الحرب العالمية الثانية في حالة شبيهة بمعظم الدول العربية أو أسوأ منها، وظلت حتى نهاية السبعينات تعاني من الدكتاتورية، وإسبانيا مرت بتجربة دكتاتورية صعبة استمرت إلى منتصف سبعينات القرن العشرين، وتشيلي التي عاشت حالة من الاستبداد والفشل خرجت منها ومضت منذ عام 1990 في تقدم اقتصادي وديمقراطي جعلها في مصاف الدول المتقدمة، وسنغافورة التي بدأت من العدم في منتصف الستينات أنجزت مستوى متقدما على مستوى العالم في مستوى المعيشة والدخل والتعليم، وفي المقابل فإن الحالة العربية تمعن في الفشل والتراجع، وترتد على مكتسباتها بالإفساد والتدمير.

وغلب على المؤسسات الاقتصادية والتنموية والتعليمية الانحياز في اتجاهاتها، ولم تكن مستمدة من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فالمستفيدون منها ظلوا في الغالب أقلية من المواطنين، وتحولت الموارد لتمكن النخب المتنفذة وتضعف الغالبية من الناس وتقلل فرصهم في التقدم والقدرة على الاستفادة من المؤسسات والإنفاق العام، ولم تكن الجامعات والأسواق والتقنيات والسلع المتقدمة مصدرا للمشاركة الاقتصادية والسياسية كما حدث في التجارب والنماذج الناجحة.

وفي السياسات الاقتصادية والتنموية لم تشغل الحكومات والمبادرات بتطوير الناتج المحلي ليكون لصالح رفع مستوى الدخل لدى المواطنين، ففي اتجاهاته السلعية والتركيبية وفي وجهة الصادرات والواردات حول البلاد والمجتمعات الى ساحات للاستهلاك من غير مشاركة عالمية متوازنة أو وجهة إنتاجية تحسن مستوى المعيشة، وظلت الأعمال والمهن والأسواق تعاني من ضعف الكفاء وغياب الثقة، وفي ذلك فإن الأسواق والأعمال لم تنشئ متوالية من المدن والمهن والحرف تضيف إلى الاقتصاد والانتاج أو تقدم إلى نفسها والى العالم منتجات ومشاركات جديدة.

ولم تنعكس التقنيات المستوردة بكفاءة وكفاية في تحسين الحياة والانتاج، فرغم

الوفرة الهائلة في الأجهزة والتكنولوجيات المستوردة التي غمرت الاسواق وتوسع استخدامها فإنها لم تتحول إلى موارد جديدة، ولم تقلل من الإنفاق والتكاليف أو تحسن أداء المؤسسات والأعمال، وظلت طارئة ومكلفة.

وربما يكون أسوأ ما ألحقه التحديث بعمليات الإصلاح والتنمية هو إضعاف المجتمعات وغياب التنظيم الاجتماعي المفضي إلى مدن ومجتمعات مستقلة قادرة على المشاركة مع السلطات والأسواق في السياسات والتشريعات والاتجاهات الاقتصادية وتبادل التأثير معها، ففي الاستتباع المقصود الذي أنشأته الدولة الحديثة للمجتمعات، تعطلت القيم والدوافع المحركة للإبداع والمشاركة الاقتصادية، وفقدت المنظمات الاجتماعية القدرة على إلهام الأفراد وحشد الفاعلية الروحية والاجتماعية لديهم، لقد تحولوا إلى زبائن ومستهلكين أو تابعين للسلطة يعتمدون عليها بدلا من أن يكونوا أصحاب الولاية على السلطة والشؤون العامة والخدمات الأساسية، ولم يعودوا يرون مجالا للتأثير في السياسة والتشريعات سوى المطالبة أو السلبية، وهي حالة تفشل حتى البرامج والمبادرات حسنة النية.

هل يستطيع الأردن (على سبيل المثال القابل للتعميم على كثير من الدول) أن يكون شريكا ناجحا في العولمة؛ بمعنى الإضافة إليها والاستفادة منها اقتصاديا ؟ أظن أن ذلك ممكن. الفرصة الأولى والمهمة التي يمكن، ويجب، توظيفها والتقاطها هي بناء المعرفة والمهارات والتدريب، والوصول إلى مصادر مهمة ومتقدمة في ذلك، مثل الجامعات ومراكز الدراسات والتدريب والشبكات والمواقع المتخصصة في تقديم خدمات ومعرفة مهمة وضرورية مجاناً، أو بتكلفة معقولة، ويكون دور الاتجاهات والمجموعات الإصلاحية هو التعريف والتدريب للأفراد والمجتمعات، للوصول إلى هذه المصادر، وتسهيل عمليات التواصل، بالتعريف بها.

سوف يتمكن المواطنون بذلك من تحسين قدراتهم ومهاراتهم في العمل والمهن والقدرة

على المنافسة على الفرص القيادية والمواقع المتقدمة في الأعمال والمؤسسات ويكسرون احتكار النخب لهذه الفرص، يجسرون الفجوة المعرفية والاجتماعية، ويؤثرون على تشكيل النخب القيادية والمؤثرة في الأسواق والمؤسسات، ويحيّدون، بنسبة معقولة، إن لم تكن حاسمة، عامل الثروة المالية والنفوذ والانحياز المتبع لدى النخب المهيمنة في تشكيل النخب. وهنا، تتحقق، بطبيعة الحال، عدة إنجازات إصلاحية مؤثرة ومهمة، منها تدوير النخب بعدالة وكفاءة، إذ سوف يخرج منها العاجزون عن امتلاك المهارات والمؤهلات اللازمة لمواقعهم، وتدخل إليها عناصر جديدة ذات كفاءة عالية، وقادمة من أوساط اجتماعية ومهنية، تتطلع إلى المساواة وتحسين فرصها وكسر الاحتكارات والامتيازات التي تتمتع بها فئة من الناس على نحو غير عادل، وتكرس العدالة في التنافس، وتتشكل قوة اجتماعية تأثيرية ورقابية جديدة على الفرص والتنافس عليها، تمتد إلى قطاعات أوسع في الأعمال والمجتمعات.

وبالطبع، تؤدي زيادة المعرفة والكفاءة إلى زيادة الموارد، وهذه مسألة جوهرية في الإصلاح، أن تستطيع المجتمعات تحسين حياتها ومواردها بنفسها وتأثيرها وتكسر إرادة الهيمنة والإفقار، وتنشأ في ذلك متوالية ازدهار وإصلاح جديدة، ففي الفائض الممكن في الموارد، سوف تبني المجتمعات مؤسسات وبرامج جديدة كانت محرمة عليها، على الرغم من أنها من حقوقها الأساسية، مثل تحسين التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والبرامج الثقافية والفنية التي ترتقي بالأفراد والمجتمعات، ثم تنشأ موارد وأعمال جديدة، أو تتطور وتتحسن الموارد والأعمال القائمة..

وسوف يكون بمقدور المجتمعات والتجمعات المهنية والإصلاحية بناء شبكات إعلامية وتواصلية لمراقبة الأسواق والمؤسسات العامة وقرارات وسياسات الحكومات والشركات المؤثرة على حياة الناس وفرصهم، مثل العطاءات والتوريدات والجودة والمواصفات والمقاييس وحماية المستهلك... وبذلك، تتحسن كفاءة الأسواق والسلع

والخدمات، ويمكن مواجهة حلقة الاحتكار والامتيازات القائمة على إخفاء المعرفة والمعلومات، .. وبطبيعة الحال، سوف تتحسن كفاءة الأفراد والمجتمعات في معرفة وتقييم السلع والخدمات ومراقبتها، وتتحسن فرصها أيضاً في مراقبة وتطوير المشروعات والأعمال المتعلقة بحياتها اليومية والعامة، ويمكنها الحصول على مستوى أفضل من الحياة بتكاليف أقل، وتدوّر الموارد والأموال في دائرة أوسع من الدائرة الضيقة التي تهيمن عليها فئة احتكارية قليلة من المقاولين والمتنفذين، .. وأهم من ذلك كله، تتكرس قاعدة الثقة في الأسواق، بدلاً من الإذعان والابتزاز. إذ ستكون قدرة الموردين والمنتجين على الانتشار والتسويق قائمة على الثقة المتبادلة بين المستهلك والمورّد، وهي (الثقة) القاعدة الأساسية للإصلاح، وقيام أسواق جديدة تحسن حياة المستهلكين، بدلاً من أن تكون أداة لامتصاص مواردهم وأموالهم، لصالح أقلية فاسدة مهيمنة.

التنمية البشرية ببساطة هي قدرة الأفراد على أن يعيشوا حياة صحية مديدة، ويحصلوا على التعليم، ومستوى معيشي لائق (10) ولكن الفقر لا يكون بالضرورة هو عكس هذا التعريف بمعنى العجز عن الحصول الى مستوى معيشي لائق وخدمات صحية وتعليمية، أو لنقل إن ذلك نتيجة للفقر وليس الفقر، فالباحث الأكاديمي في التنمية والفقر روبرت تشامبرز يحدد الفقر بأنه الشعور بالعجز أمام المخاطر والصدمات والشعور بعدم الأمان، ويؤكد حرفيا على ان الفقر لا يعني التعرض للمخاطر ولا العوز ونقص الموارد..

يبدو هذا الفهم اليوم مفتاحا لفهم ما يجري في أجزاء واسعة من العالم؛ حيث تعمل الوفرة المادية ضد نفسها، ولم تكن مسالة التهجير والقتل والطغيان والقهر مردها إلى نقص الموارد! ولعلها أسوأ حالة تصيب المجتمعات والدول؛ عندما تكون الموارد وإدارتها متوالية من الفشل والشرور، وعندما لا تفيد الموارد في تحسين الحياة!

في عمّان بل وحتى في البلدات والريف يرسل كثير من المواطنين أبناءهم إلى

المدارس الخاصة ليس بحثا عن الأفضل ولكن لأنه لا يوجد مدارس حكومية كافية أو أنها غير قادرة على استيعاب الاطفال أو أنها في حالة تجعل ذهاب الأطفال إليها يعني مزيدا من الحرمان والمشكلات، لم تفد الموارد المتاحة ولا الانفاق العام على التعليم في حصول المواطنين على التعليم، وفي الزامية ارسال الاولاد الى المدارس فإنهم في حالة إذعان وقهر، .. وتذهب مواردهم إلى أصحاب المدارس الخاصة، نحن في مواجهة متوالية مركبة من الفشل، هدر الموارد المخصصة للتعليم وهدر الموارد الشخصية، فلو أن الحكومة لا تنفق على التعليم لربما وفرت الموارد العامة! فالمواطن يهدر أربع مرات متوالية على الأقل، حين لا يعاد انفاق وتوزيع الضرائب والموارد العامة بعدالة وكفاءة، وحين تخصص الموارد الخاصة لتعويض الفشل، وحين لا يحصل المواطن وقد دفع مرتين على تعليم مناسب، .. ويضاف إلى ذلك الشعور بالقهر وضعف الحيلة والاذعان!

مبتدأ التنمية والتقدم أن يكون المواطنون قادرون على التأثير في السياسة العامة على النحو الذي يوجه الانفاق والتوزيع بعدالة، وفي هذه الحالة لن يكون نقص الموارد مشكلة كبيرة، أو ستتقف متوالية الفشل عند نقص الموارد، ولكن العدالة والقدرة على التأثير تفتح المجال لمتوالية إيجابية في التنمية والتقدم عندما تسلك الدولة والمجتمعات باتجاه تفعيل الموارد وادارتها والحصول على أفضل خدمة ممكنة بهذه الموارد، .. أو على الأقل ألا يشعر المواطنون بالظلم وعدم المساواة!

ثمة وضوح في الأبعاد والتحولات الاقتصادية والسياسية (إلى حد ما) والمتشكلة حول الموارد الجديدة أو اقتصاد المعرفة القائم على الحوسبة والاتصالات والشبكية والعولمة، ولكن النظام الاجتماعي والثقافي المفترض تشكله مازال يخضع للجدل والشك والفوضى، وإن كان ثمة سؤال ما الحالة الاجتماعية المطلوبة والممكنة لاستيعاب هذه التحولات، وما أهمية هذا النظام الاجتماعي والثقافي، وهل هو حتمي أم يمكن تشكيله وفق المطلوب والمرغوب فيه؟ وما المختلف فيه عن المراحل السابقة؟

تشكلت أفكار الإنسان بما هي تصوراته عن ذاته وعن الحياة والكون والموت والمصير بعد الموت وما نشأ عنها وحولها من معرفة وعلوم وتقنيات عن العلاقة الجدلية الدائمة بين موارد الإنسان وأسئلته وحاجاته ووجوده، وفي إدارته للخوف والبقاء وتحسين البقاء وتحولاته في ذلك من الصيد إلى الرعي إلى الزراعة إلى الصناعة أنشأ منظومته المعرفية والفكرية.

لكن الثقافة والأفكار ظلّت وبدرجة كبيرة تتبع الأسواق والمجتمعات والسلطات على النحو الذي يعكس طموحاتها ومصالحها وقيمها وأهواءها، وإن كانت أيضا تعبر ولو بنسبة أقل عن توق الإنسان الأصلي للارتقاء والمعرفة، وظلّ الغثاء والخواء ضريبة تستهلك معظم فضاء الثقافة والمعرفة للحصول على نسبة قليلة من السمو والتطور الروحي والاجتماعي، بل إن الثقافة والفنون تحولت بنسبة كبيرة لترسيخ الاستهلاك غير الضروري أو الضار والتلوث والشعور بالتميز والاستعلاء وترويج العنف والقتل، وتبرير التفاهة، ودفع الناس إلى ضد مصالحهم وأهدافهم في الحياة، وصار المثقف متسولا بالضرورة، يعتمد في معيشته على السلطة أو الشركات، إلا في حالة أن تكون الثقافة متداولة في المجال العام بقدر من العرض والطلب ينشئ اقتصادا ثقافيا. لكنه لم يكن إلا قليلا اقتصادا مستمدا من سموّ الناس وتطلعاتهم إلى الارتقاء، وهكذا فإن نستدل على التقدم والفشل بالقدر الذي تؤشر إليه الثقافة والفنون والمعارف من إدراك سليم للواقع والموارد، وما تقدمه لهما من نمو وتحسين وإدامة وارتقاء. لكن هل يتشكل اليوم في صعود الشبكية أو الثورة الصناعية الرابعة معان وعلاقات جديد للموارد والثقافة والأفكار؟

منذ ثلاثة عقود ونحن نشهد في الأردن (وهي حالة يمكن تعميمها عربياً) انتخابات نيابية وحكومات تشكل وتحل، ومؤتمرات وندوات تعقد تحت عنوان الإصلاح، ولكن شيئاً من وعود الإصلاح لم يتحقق. المديونية تتزايد، ومستوى المعيشة يتراجع، وكذلك

الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية، والمرافق والخدمات الأساسية عاجزة مترهلة آيلة للسقوط، ومثلها الحريات العامة والسياسية وحقوق الإنسان.

من يتابع الشأن العربي يلاحظ القدر الكبير في التعاطي مع الإصلاح، لكنه يكاد يشعر بمتاهة التنظير والجدل والردود، والأسوأ أنه يجري تحويل الإصلاح من شأن عام يهم كل مواطن إلى موضوع متخصص ومبهم وملتبس بالرطانة والمصطلحات والأناقة والبزنس والعلاقات العامة، وأخيرا الوصاية على المواطن والتفكير بالنيابة عنه، وكأن المجتمعات القائمة هي مجتمعات من الأيتام والقاصرين، وربما يكون ذلك أسوأ عملية فساد وقع بها نشطاء الإصلاح والتنوير، برغم أن الهدف الأول والأخير للإصلاح هو مشاركة المواطن واحترام رأيه وتقديره.

فالمواطنة هي العقد القائم بين الأفراد والدول والمجتمعات والأسواق على التقدم والازدهار، وبالتالي فإن المواطن هو جوهر العملية الإصلاحية. فلماذا يتجه التنظير والتفكير والتخطيط في مسار بعيد عن معرفة ووعي ورأي المجتمعات والأفراد؟ من أين حصلت النخب على هذا الحماس للعمل والتفكير لأجل مجتمعات لا تعرفهم ولا تشاركهم الرأي ولا تفكر كما يفكرون ولا تتألم كما يتألمون ولا تتطلع إلى الاحتياجات والأولويات التي يقدرها النخب والمفكرون والمسؤولون، .. والأوصياء؟

نسمع كثيرا عن الإصلاح السياسي، لكن المواطن يتساءل عن مستوى التعليم والمدارس، ويغرقنا شباب وسيمون مدللون بالحديث عن تشجيع السياحة والاستثمار، ولكننا نتساءل ونفكر في السكن المناسب والتغذية الصحية والصحة والمرض وسوء التغذية واللباس.

بالتأكيد إن عالماً جديداً بدأ بالتشكل، ويمكن ملاحظة كيف استطاعت دول أن تنشئ اقتصادا حقيقيا وموارد جديدة تتفق مع المرحلة العالمية الجديدة، كما حدث على

سبيل المثال في إيرلندا والدول الاسكندنافية، وفي الهند والصين، ونحتاج للتعرف على الفرص الجديدة المتاحة ولفحص أين كان الوهم والخلل والتضليل وأيضا النصب والاحتيال الذي يمرر علينا.

في النموذج الاقتصادي الجديد فإنه للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية لم يعتمد الازدهار والغنى على الثروة الموجودة، بالتأكيد فإن مرحلة اقتصاد المعرفة أتاحت فرصا جديدة وألغت حالات سابقة مزدهرة، ولكن السؤال هل كانت البرامج والتحولات الاقتصادية والاجتماعية مكافئة للاقتصاد الجديد؟

الحال أننا بحاجة اليوم إلى حكومات جديدة مختلفة عن تلك السابقة التي كانت ربّ العمل الأكبر، أو ما سميت دول الرفاه والتنمية، وتختلف أيضا عن حكومات الـ «بزنس». ليس مطلوبا اليوم حماية الشركات المحلية والصناعات الوطنية بأي شكل من الأشكال، وليس مطلوبا أيضا فتح الباب على مصراعيه للشركات والأعمال الاجنبية لتستولي على كل شيء، ولكنا نحتاج لشراكة من نوع جديد مختلف، ونحتاج إلى المشاركة في العولمة الجارية ولكن على النحو الذي يعود علينا بالعدالة الاجتماعية والرفاه والتقدم الاقتصادي والتنموي، وليس بتحويل البلاد إلى فرص لقلة من الشطار.

الازدهار اليوم يقوم على المعرفة والمهن والتعليم المتقدم والمشاركة والمنافسة المعرفية والمهنية، وهذا يحول وظيفة الحكومة إلى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توليد الازدهار، وليس فقط إنشاء البنى التحتية، فقد قامت مشاريع واسعة النطاق تختص بالبنية التحتية الملتبسة الاستعمال واقتصرت فوائدها على تعزيز المقاولين والشركات ومجموعات أخرى لها مصالح مميزة.

تتشكل تقليديا رؤية للمستقبل بملاحظة المؤشرات الأساسية والعامة بناء على تقدير المؤشرات القائمة والحالية وفي أثناء السنوات الماضية؛ مفترضين أن الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوف تستمر في مسارها الخطي كما هي قائمة اليوم و كما كانت في السنوات الماضية؛ هكذا ببساطة نسأل ونحاول أن نجيب كيف ستكون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عام 2030؟ وهو عام ليس بعيدا عنا، إذ نتحدث عن عشر سنوات قادمة فقط. ولو سألنا أين كنا قبل عشر سنوات وأين صرنا اليوم يمكن أن نجيب ببساطة إلى أين نمضي.

في الأردن على سبيل المثال؛ وفي تقدير استمرار الوضع كما هو، حيث تؤشر سياسات الحكومات إلى الجباية الجائرة والتقشف والتضييق على مستوى الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمرافق العامة،..) والانحياز في الإنفاق العام، وبالنظر إلى الموارد والأعمال التي تنشئ الناتج المحلي ونرمز إليه بمستوى الدخل والنمو الاقتصادي، ثم السياسات الضريبية وجمع الموارد العامة وإعادة إنفاقها، وما تؤشر إليه بوضوح سياسة الحكومة أنها سوف تمضي في التقشف وتسيير الأعمال دون إشارة للتوسع في صيانة وتطوير وتوسعة المرافق والخدمات الأساسية، المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والطرق والمواصلات والمرافق العامة، وببساطة فإن المواطنين سيظلون يدبرون معاشهم وخدماتهم ضمن المرافق والمؤسسات كما كانوا منذ ثلاثين سنة، تضاعفت في أثنائها أعدادهم، وتوافد إلى البلد أعداد كبير من المهاجرين واللاجئين، لكن ستظل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والاجتماعية والطرق تقدم الخدمات نفسها التي كانت تؤديها لنصف السكان، وبمستوى من الإعياء والترهل والتراجع يقل كثيرا عن مستواها قبل سنوات، المدارس تتداعى وقدرتها على استيعاب الأعداد الجديدة القادمة إليها تتراجع، وليس أمام المواطنين سوى المدارس الخاصة أو ترك التعليم.

ومستوى المعيشة يتراجع عمليا أمام التحديات والأعباء المتزايدة بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم ورداءة مستوى السلع والخدمات، ومن الطبيعي أن يعاني ثلث

الأطفال ونصف النساء من سوء التغذية؛ ما يعني ببداهة أن الكفاءة الانتاجية للمواطنين سوف تتناقص.

سوف يكون من الحلول الواقعية أن تتخلى الحكومة عن إلزامية التعليم أو إلزامية الذهاب إلى المدارس، وتكتفي بامتحانات المستوى والكفاءة للتلاميذ، تاركة للأسر والمجتمعات إدارة وتدبير التعليم الأساسي ومهارات الحياة والمعرفة بوسائلهم الخاصة، ومن الطبيعي في ظل ذلك أن نجد نصف الأطفال خارج المدارس وأن نصف هؤلاء على الأقل لا يتعلمون شيئا، ولدينا اليوم أرقام صادمة عن التسرب الواقعي وعن عدم التعلم برغم الذهاب إلى المدارس، إذ أن عددا كبيرا من الأطفال لم يتعلموا القراءة والكتابة برغم السنوات التي أمضوها في المدارس، وأن المستوى الفعلي للتحصيل المعرفي يقل عن نصف عدد سنوات الدراسة التي قضاها الأطفال في المدارس.

وبطبيعة الحال فإن قدرة الطلاب على الدراسة الجامعية سوف تتآكل، وهي اليوم في مستوى منخفض، وستكون الخيارات تراجع التعليم الجامعي ليكون امتدادا للمدارس، أو تقليص أعداد الجامعات والتخصصات والاكتفاء بعدد لا يتجاوز 10 – 25 في المائة من خريجي الثانوية العامة، وأما مستوى خريجي الجامعات وقدرتهم على المشاركة في سوق العمل، فهو يؤشر اليوم إلى ما سيكون الوضع بعد عشر سنوات، حيث يواجه الخريجون تحديات أساسية وكبرى في استيعاب متطلبات وتغيرات الأعمال والمهن الجديدة، والقليل الذي لديهم يلائم أعمالا متغيرة أو منحسرة أو تحولت وتغيرت في طبيعتها.

ثم وفي عمليات التقنية والاستبدال القائم للروبوتات والبرامج الحاسوبية محل الناس في العمل، فإن التعليم والتدريب والتعليم المستمر يتغير على نحو جذري، ما يعني تأهيل المعلمين والأساتذة أنفسهم، وتؤشر تقارير البنك الدولي إلى عجز معظم المعلمين والأساتذة عن استيعاب المناهج التدريسية الحالية فضلا عن الجديدة والمتغيرة.

هذا عن التعليم فماذا عن الصحة والعمل والأسواق والتنظيم الاجتماعي؟

يعتمد النجاح المستقبلي على نحو واضح ومباشر على مستوى من العدل والتعليم والصحة والتكامل الاجتماعي يمكّن المواطنين من العمل والإنتاج واستيعاب التغيرات الكبرى في العمل والأسواق. وفي استمرار المؤشرات الصحية والاجتماعية القائمة اليوم فإن قدرة المواطنين على التمتع بصحة جيدة وفرص للعمر المديد كما في المعدلات والمؤشرات العالمية تتراجع، وربما يكون أكثر من نصف المواطنين غير قادرين على الحصول على العلاج والدواء، إذ لن يكون التأمين الصحي حقيقيا وكافيا سوى لقلة من القادرين ماليا أو الذين يتمتعون بامتيازات وظيفية، وأما الذين يعتمدون على وزارة الصحة وهم أكثر من نصف المواطنين فلن يكون في مقدورهم الحصول على تأمين وخدمات كافية وملائمة، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تزايد حالات الوفاة بسبب المرض ونقص العناية، وسوف تؤدي حالات سوء التغذية وفقر الدم إلى متوالية من الأمراض والضعف الصحي ولن يكون في مقدور الأطفال وكبار السن والنساء خاصة على تلقى العلاج بنسبة كافية، وربما يكون الكثير منهم يعاني من حالات مرضية مستعصية وفات الأوان على علاجها؛ مثل التقزم وضعف البصر ونقص المناعة وهشاشة العظام، وضعف المهارات العقلية والمعرفية.

وهناك وكما في كل مجتمع نسبة من المواطنين بحدود 15 - 20 في المائة من كبار السن والمعوقين والمرضى أمراضا مزمنة دائمة أو طويلة الأمد (مثل السكري والسرطان والتوحد والقلب،..) تحتاج إلى رعاية صحية واجتماعية مستمرة مؤسسية ومتخصصة ومكلفة لن يحصل عليها معظم المحتاجين وفي تراجع الدخل لن يكون في مقدور الأسر توفيرها، وفي ذلك سوف تزيد الوفيات بسبب هذه الأمراض ونقص العناية وتزيد المعاناة ايضا، وتنزلق أعداد كبرى إلى الفقر بسبب الإنفاق على الصحة والرعاية، ويبدو اليوم واضحا أن الأسرة التي يحتاج أحد أفرادها إلى عناية مؤسسية مستمرة أنها دخلت

في تحديات اقتصادية كبيرة تفوق احتمال معظم المواطنين.

وفي تحول الثروة والموارد إلى المعرفة والإبداع، فإن رأس المال البشري يكون هو المورد الأساسي للأمم والأفراد، ويعتمد ذلك بطبيعة الحال على بيئة تعليمية وإبداعية واجتماعية وصحية متقدمة وكافية، كيف نطور ونفهم ونقيس الكفاءة الإنتاجية أو رأس المال البشري، بما هو العمود الفقري للاقتصاد الجديد؟

إن الاقتراح البديهي الذي تتجه إليه الدول هو سياسات تعليم ورعاية متقدمة تبدأ منذ الولادة وتستمر مدى العمر، وإدارة وتنظيم برامج تعليم مبكر وتغذية صحية شاملة لجميع الأطفال، فلا يمكن العبور إلى المستقبل إلا بأجيال متعلمة تعليما متقدما وتتمتع بصحة جيدة، وهكذا يمكن القول تلقائيا إن استمرار الأوضاع القائمة كما هي لا يعني أن تظل المؤشرات التنموية كما هي، لكنها سوف تمضي في تدهور وتراجع مقلق، لأنها تعني بوضوح لا يحتاج إلى جهد كبير في التخمين والتقدير، تضاؤل فرص العمل والحياة الكريمة، وتزايد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين والمناطق والطبقات.

إن التأثير في المستقبل القريب على نحو يحتفظ بالمكاسب القائمة إن لم يحسنها لا يعني بحال من الأحوال أن تسير الأعمال والمؤسسات بتلقائية، لكن ثمة حاجة إلى إعادة تنظيم وتوجيه الإنفاق العام نحو بناء وتوسعة الخدمات والمرافق، ويحتاج استعادة مستوى الخدمات والأداء الذي كانت عليه المؤسسات والأسواق فضلا عن تحسينها وتطويرها إلى مراجعات وتدخلات، لأن المؤسسات نفسها أصبحت مشكلة وتزيد المشكلات والتحديات المستقبلية، ليس فقط بسبب الزمن وزيادة عدد السكان، لكن بسبب التغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية التي تغير العالم.

وهكذا فإنه يمكن القول ببساطة إن العملية التعليمية في مؤسساتها وبرامجها وأساتذتها في حاجة إلى مراجعة وإعادة تشكيل على النحو المشجع للإبداع لدى التلاميذ، وما

يطلق مواهبهم وأفكارهم، ما يعني الاهتمام وزيادة الاهتمام بالفنون والعلوم الإبداعية أو ما ينشئها ويشجعها، مثل الآداب والفنون والموسيقى والكتابة والشعر والمسرح والدراما واللغات والفلسفة وعلم النفس، فهذه العلوم والمهارات هي التي تهيئ الشباب للمشاركة في اقتصاد المعرفة وتمكنهم من اكتساب المهارات والمواهب التي تؤهلهم في السوق والأعمال المتشكلة اليوم.

فالتقدم يقوم اليوم ببساطة على الفنون والآداب، لأنه لا تقدم بلا ابداع، ولا ابداع بلا خيال، ولا خيال بلا شعر وفنون وموسيقى وتعبير وقصة ورواية ودراما وسينما، والمجتمعات المتشكلة حول اقتصاد المعرفة تعلي من شأن الثقافة والعمارة والموسيقى لأنها مصدر ازدهارها ووجودها أيضا.

يمكن الرمز إلى الإبداع بالشعر لأنه يستوعب جميع الفنون الإبداعية كما يؤسس لفنون أخرى وينشئ حلقة متوالية وصاعدة من الابداع، كما يطلق كل أشكال وصيغ الإبداع، ولعله الراعي الحصري للإبداع، ومنه تستمد حركة الفنون والإبداع مسارها.. والموسيقى بالطبع..

وأهم مصادر الشعر الفلسفة والتأمل و التصوف والجمال، كما تلهم الشعر قيم الحرية والتسامح والحب. وإن كان الحب يبدو عاطفة قوية، فإنه مستمد في الحقيقة من الالتزام والمسؤولية والمعرفة...

تمثل الموسيقى خلاصة ومحصلة الإبداع، بما هو السلام مع النفس والكون والحياة، ولا تأتي بطبيعة الحال من الفراغ ولكن ينشئها ويصممها حالة وبيئة الإبداع القائمة جماعيا وفرديا.. وتعبر الموسيقى عن نفسها تطبيقيا في شكل رئيسي هو العمارة.. فنحن نصمم بيوتنا ومدننا ومرافقنا والأثاث... وفق تطلعنا الى السلام والانسجام...

وعلى أساس هذه الخريطة يمكن الاستدلال على التقدم والخلل لدى المجتمعات،

فهي يستدل عليها بالعمارة والشعر والموسيقى! وكما كان التقدم يقاس بعدد المهندسين والأطباء وعلماء الفيزياء.. فإنه اليوم يقاس بعدد الشعراء!

لقد أصبح مصطلح «الصناعات الإبداعية» و»الاقتصاد الإبداعي» يأخذ حالة ملموسة ومعترفا بها، ويمكن أيضا تعريفها، وملاحظة الإحصاءات والأرقام المتعلقة بها، بل أصبحت تخصصا يدرّس في الجامعات؛ وبالطبع فإن الاقتصاد الإبداعي ليس جديدا، لكنه يتسع وينمو ليقود عربة الاقتصاد والسياسة والثقافة. يقول مؤلف كتاب «الاقتصاد الإبداعي» جون هوكنز: لقد أصبح ذوو الأفكار، أي أولئك الذين يملكونها؛ أكثر نفوذا ممن يشغلون الآلات، لكن العلاقة بين الإبداع والاقتصاد ما زالت غير مرتبة. (11)

ويعرف هوكنز الإبداع بأنه القدرة على توليد شيء جديد، فهو يعني إنتاج الأفكار، أو الاختراعات ذات الأهمية والفائدة، وليس الإبداع بالضرورة فعالية اقتصادية، لكنه قد يصبح كذلك عندما يؤدي إلى فكرة ذات مردود اقتصادي، وإلى منتج يمكن الاتجار به، هذا التحول من المجرد إلى العملي، من الفكرة إلى المنتج، صعب التعريف، فما من تعريف شامل للحظة التغيير التي تغطي جميع الاحتمالات، لكن في قوانين الملكية الفكرية بعامة فإن التغيير يطرأ متى تم تعريف فكرة، وبالتالي امتلاكها والاتجار بها، وتكون النتيجة بطبيعة الحال منتجا إبداعيا، أو لنقل ببساطة (اقتراح هوكنز) ‹›اقتصاد الإبداع هو البضاعة أو الخدمة الاقتصادية التي تنتج عن الإبداع وتكون ذات قيمة اقتصادية‹›. (12)

وفي الوقت الذي تتضاءل فيه فرص العمل في القطاعات المختلفة فإنها في الاقتصاد الإبداعي تتزايد، وعلى نحو غير مباشر فإن العمل في الاقتصاد الإبداعي يحقق متوالية هائلة من النتائج والتحولات، فيدفع العاملين فيه إلى مواصلة التعليم والعمل المستقل الذي يطور الاقتصاد ويقلل التكلفة ويزيد التشغيل. وتزدهر اليوم الأعمال اليدوية في

سوق الفن وفي السياحة والترفيه، وتنمو سوق الفنون والموسيقى والنشر والتسلية والترفيه، وبالطبع فإن البرمجة تأتي في طليعة هذا السوق.

تبدو المنتجات الإبداعية أكثر وضوحا في مجال الفنون، ذلك ما أدى إلى التعامل مع الفنون والإبداع على أنهما وجهان لعملة واحدة، لكن الفنانين لا يحتكرون الإبداع، وليسوا هم المشتغلين الوحيدين في حقل اقتصاد الإبداع، فالإبداع يزدهر أيضا في العلوم، بخاصة في مجالات البحث والتطوير، والإبداع أيضا حاضر في جميع مستويات الأعمال في الشركات والمؤسسات، وبخاصة مع دخول الإنترنت وتقنيات المعلومات واندماجها في العمل والإدارة والتسويق.

وفي بعض الأحيان يسمى هذا النوع من الاقتصاد رأس المال الفكري، وهو ما بدا فيما بعد واضحا وبديهيا بعد تجربة ‹‹ميكروسوفت››، لكن قبل ذلك كانت تنشر ملاحظات ودراسات كثيرة، كيف يجعل التصميم من الصحف ووسائل الإعلام أكثر فاعلية وقدرة على الانتشار وزيادة الموارد؟ وكيف أن القدرات والنتائج في قطاع الصحة تزيد ليس فقط بسبب معارف الكوادر المتعلقة بالمواد الطبية والتمريضية، ومهاراتها المهنية، ولكن بما يعرفونه حول عملهم، بما في ذلك التعامل مع المريض وذويه وإراحتهم، وفي كثير من الأحيان يعبر عن مثل هذا النوع من الموارد أو رأس المال بـ ‹‹الشهرة›› والسمعة أو الاسم، لكن الأكثر حضورا في الاقتصاد اليوم هو ‹‹الثقة››. بل يمكن القول إنه اقتصاد الثقة.

ويمكن اليوم بسهولة التقدير كيف أثرت وغيرت الإنترنت في الاقتصاد والموارد، والحياة بعامة، ويتذكر جيلي كيف أن الحواسيب كانت في السبعينيات بطيئة، ولم تكن قادرة على أكثر من معالجة الأفكار التي يمكن التعبير عنها بسهولة وسرعة، سواء لغوية أو رقمية، لكنها اليوم تعمل بما يقترب من طاقة الإنسان وقدراته أو يحاكيها من نصوص وأصوات وصور، وانتشار وحركة هائلة وبسرعة عالية جدا، على نحو يجعل

الإنتاج والتوزيع عملية جديدة مختلفة عما تعودت عليه البشرية في تاريخها بما في ذلك مرحلة الثورة الصناعية، فأرقام النقل والتبادل اليوم عبر الإنترنت بالغة الضخامة، نقل المعلومات والتصاميم والعقود والكتب والتقارير والرسائل والمحادثات والاستشارات والنقاشات والاجتماعات، كما لو أننا نعمل في غرفة واحدة، لكنه فريق يتكون من ملايين البشر، وفي بعض الأحيان مئات الملايين، إننا في الحقيقة نشارك في سوق وأعمال لا ندرك مستوى الإبداع والخيال فيها، والمدى البعيد الذي وصلت إليه، ذلك رغم مشاركتنا فيها ومعرفتنا الكثير عنها، لكن نكتشف أحيانا أننا لا نعرف الكثير.

إن الاقتصاد الإبداعي اليوم يمثل القطاع الرئيس والمهيمن في المهن والأعمال والتجارة والاقتصاد، وصار المقياس الأساسي للتقدم الاقتصادي، ويندرج في هذا المجال الملكية الفكرية، وحقوق النشر، والنماذج، والعلامات التجارية، والتصاميم، وبراءات الاختراع، والأعمال الفنية، والموسيقى، وبرامج الحاسوب، والتصوير الضوئي، والأفلام، والفيديو، والألعاب، والعمارة، والبحوث، والتطوير، وتصميم الملابس والمنتجات.

وهو اقتصاد يتطور مع تطور التقنية وبخاصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية، وبالارتقاء الإنساني وتطور حاجاته، فالإنسان يتطلع بعد تلبية احتياجاته المادية إلى الاحتياجات الروحية والفكرية، وهذه المنتجات بدورها تطور وتعظم الموارد المادية الملموسة والاحتياجات المادية أيضا كالعمارة واللباس والطعام، ويمكن ببساطة ملاحظة الإبداع والخيال في تطوير وتعظيم هذه المرافق والاحتياجات، وكأن الأمم تتقدم وتزيد مواردها بما تملك من جمال وخيال! فالإنسان كما يقول جون هوكنز كائن إبداعي، ويستطيع أن يجعل من إبداعه موردا ماليا، إضافة إلى كونه أداة لتحسين حياته باستمرار. (13)

وبالطبع يمكن ببساطة ملاحظة كيف أسهم الإبداع في تطوير الحياة والموارد والمرافق والأفكار، لكنها ملاحظة تنطوي للوهلة الأولى على إحباط وانسحاب، لأن الأمثلة

هنا ستكون عن الاختراعات والأفكار الكبرى والعظيمة، كالعجلة والنار واللغات والكهرباء، لكن هناك الملايين من الأفكار الصغيرة والإبداعية التي غيرت إيجابيا في حياة الناس وموارد الأفكار، وهي ما يجب أن نبحث عنه ونفكر فيه باستمرار. يقول كامل إدريس مدير المنظمة العالمية للملكية الفكرية: إنها معادلة بسيطة: كي نعيش يجب أن نبدع، فالإبداع موهبة إنسانية شاملة لجميع الناس، فجميع الأطفال يرسمون، لكن عندما يكبرون قليلا يقال لهم إنه لا فائدة مما يعملون، وجميع الأطفال يحلمون، لكن تجاهل أحلامهم يجعلهم لا يتذكرونها، والمبدعون في الحقيقة هم من يملكون القدرة أو الميل الطبيعي لاستخدام مواهبهم وإبداعاتهم.

يمكن وصف التطور التكنولوجي المعلوماتي القائم اليوم بخمسة ملامح اساسية، الحوسبة، والتشبيك، والتصغير، والأنسنة، والتقنية الحيوية، وهذه الكلمات تكاد تلخص مسار هذا التصور وتصفه بكفاءة، وهي تحولات بكل ما حملت من نتائج وتحولات كبرى تقوم أساسا على المضاهاة التقنية للمعرفة الإنسانية، .. كانت الثورة الصناعية تقوم على محاكاة الجسد، ولكن النهضة الكبرى التالية (ما بعد الصناعة) كانت في محاكاة المعرفة والعقل الإنساني والمعرفة الإنسانية، وترميز هذه المعرفة في وتحويلها إلى إلكترونات يمكن أن تتدفق عبر خطوط الاتصال، ويمكنها تصغير الأدوات والأجهزة إلى منتجات بالغة الصغر، ثم تصميم هذه الأجهزة والمنتجات منسجمة مع الخبرات الإنسانية وتجعل كل إنسان مهما كان تخصصه أو عمره أو مستواه العلمي والمعرفي قادرا على التعامل مع التكنولوجيا وتوظيفها من غير حاجة إلى خبراء ومتخصصين.

وهكذا فإن التقنية الحديثة هي الاستيعاب الآلي للمعرفة والثقافة الإنسانية، والمزاج والرغبات الإنسانية، أي أنها في جوهرها قائمة على المعرفة، واللغة، وفهم الإنسان لنفسه، فالتقدم قائم في الحقيقية على مدى معرفتنا بأنفسنا، وكلما زادت هذه المعرفة يزيد التقدم، وتتشكل موارد واقتصادات جديدة،..

وهكذا أمكن تقديم سلع وخدمات جديدة تقوم قيمتها الاقتصادية على الفكرة والإبداع والمعرفة، ولا تشكل المكونات والموجودات المادية سوى جزء يسير من قيمتها، الموبايل، والكمبيوتر، والتابلت والبرامج الحاسوبية والألعاب، على سبيل المثال هي كمنتج مادي ليست أكثر من قطع بلاستيكية ومعدنية لا تكاد تساوي شيئا، ويحركها شريحة صغيرة من السيليكون ليست ذات قيمة مادية، وكل ما ندفعه ثمنا لهذه السلع هو لأجل المعرفة والفكرة والإبداع الذي تمنحه، والشركات العملاقة التي تمتلك مئات المليارات مثل ميكروسوفت وغوغل وأمازون وعلي بابا وياهو وفيسبوك كونت هذه الثروة الهائلة من الأفكار فقط.

وأمكن تطوير أجهزة ومنتجات كانت قائمة على أساس مادي بحت، ولكن الإضافات المعرفية التي أدمجت في هذه الأجهزة جعلتها على كفاءة عالية بل تضاعفت كفاءتها أضعافا كثيرة جدا، .. هذا التطوير الهائل للطائرات مثلا أو المكائن أو الأسلحة أو الأجهزة الالكترونية توفره شريحة صغيرة من السيليكون لا تساوي شيئا من الناحية المادية، لكنها تضاعف القيمة الاقتصادية للأجهزة والسلع.

وفي صناعة الاثاث والملابس والتصميم والإعلان والطهو تشكل المعرفة أيضا الجزء الأكبر من الموارد، .. وأمكن تطويرها ومضاعفة قيمتها السوقية والاقتصادية بفضل الإبداع واقتصاد المعرفة، بعض هذه الموارد قديم جدا، والكثير منها صعد وتضاعف بفعل اقتصاد المعرفة والإبداع.

لا يقتصر الإبداع على الابتكارات والاختراعات والإضافات العظيمة في العلم والحياة والموارد، ولكنه يشمل الإنتاج الإنساني غير المادي أو المستمد من عقل الإنسان وخياله ومواهبه، مثل الفنون التشكيلية، الموسيقى، الغناء، القصة، الشعر، الرواية، التصميم، الطهو، التطوير، البحث والاكتشاف، الأفكار، المواهب والمهارات، والكتابة والإدارة والقيادة والتنظيم،.. والإضافات غير المادية التي يقدمها الإنسان في عمله وحياته، فيكون

الإبداع وفق هذا المفهوم قطاعا واسعا ممتدا في العمل والحياة، وعندما يتحول هذا المنتج إلى مورد مادي، أو مصدر لتحسين الحياة، أو سلعة يمكن استخدامها وتداولها والاتجار بها فإنه يكون اقتصادا إبداعيا، او رأسمال إبداعي.

وبذلك فإن الاقتصاد أو رأس المال الإبداعي ليس موردا جديدا، ولكنه مورد يرافق الحياة والأنسان منذ الأزل، فالإنسان كائن إبداعي، يفسر الإبداع قصة ارتقائه بنفسه وموارده وحياته وأفكاره.

والإبداع باعتباره جمالا هو غاية لذاته، ومكون أساسي في الفلسفة والدين والعلم والتشريع والإدارة، ذلك أنها تقوم جميعا على مبادئ أساسية ثلاثة، الحق والخير والجمال، فبدون الجمال الذي هو تمييز القبيح من الحسن، والسعي الدائم إلى الأحسن لم يكن ممكنا تطور الفكر الإنساني ولا الارتقاء بالمبدئين الآخرين للحياة والفلسفة والدين، وهما الحق (التمييز بين الخطأ والصواب، والخير (التمييز بين النافع والضارّ).

وباعتبار الإبداع يقوم أيضا على النسبية وعدم اليقين، بمعنى أنه ثمة ما هو أفضل وأكثر صوابا، وأن كل ما لدينا من علم وأفكار ومنجزات قابلة لأن تكون خطأ فإنه (الإبداع) هو جوهر التقدم العلمي والفكري والفلسفي والمعيشي.

والإبداع أيضا مكون أساسي في الحياة والطبيعة، ويشكل العلاقة بين الإنسان والحياة والطبيعة، كما نلاحظ بطبيعة الحال في التكيف والنشوء والارتقاء البيولوجي والسلوكي. ما الجديد إذن في الاقتصاد الإبداعي؟

يتلخص أحد وجوه التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمسار التالي: من «الياقات الزرقاء» إلى «الياقات البيضاء» إلى عمل بلا ياقات. والواقع أنه مفهوم برغم ما فيه من حيرة وارتباك يعبر بدقة وإبداع عن تشكلات الاقتصاد والمجتمعات والثقافة في عصر الشبكية والمعرفة، وكأن الحيرة والشك بذاتها يمثلان موردا وقيمة جوهرية في

الاقتصاد القائم اليوم وما ينشأ حوله من قيم وأفكار. فمفهوم «الشبكة» يلغي فكرة المركز والهرم اللذين استقرت عليهما البشرية طوال التاريخ المتاح لمعرفتنا، ولا تعد موسوعة «ويكيبيديا» أو نظام «لينوكس» للتشغيل الحاسوبي مثالا نادرا لملاحظة كيف تتشكل موارد ومؤسسات ومنظومات للإبداع والمعرفة والإنتاج تتفوق بأضعاف مضاعفة على بنى تقليدية وراسخة للإنتاج والمعرفة.

عند الحديث عن الاقتصاد الإبداعي يمكن الاستنتاج ببساطة ومنطقية أنه قطاع تقوده طبقة جديدة من الفنانين والعلماء والمبدعين الذين لا يشكلهم نظام العمل التقليدي بالوظائف وساعات العمل والعقود والالتزامات، أي أنه اقتصاد تقوده وتشكله جماعات وشبكات من «المتطوعين» الذين لا يمكن إلزامهم بشيء. لكن الفوضى اليوم تأخذ مفهوما مختلفا هو أقرب إلى النظام، ويستخدم على سبيل الثناء والتقدير.

وإذا كان الإبداع والخيال هو جوهر الاقتصاد، فإن التعليم يجب أن يتحول أيضا نحو تعليم الإبداع، فنحتاج أن نكون وأطفالنا مبدعين، وإلى معلمين من الطبقة الإبداعية الجديدة، فتتشكل حاجة أكبر من قبل للتعليم الذاتي والمستمر، وتشجع على ذلك وتسهله الشبكة العظيمة القائمة في الاتصالات والمعلوماتية والتي تصوغ أكثر من أي شيء آخر حياة الناس وعلاقاتهم ومواردهم ونظامهم الاجتماعي والثقافي. أليس التعليم إذن يمضي نحو عدم التقيد بالقواعد والتقاليد التي نعرفها ونطبقها اليوم، وهي المحركات نفسها التي تعيد النظر في التعليم النظامي والمعتمد والشهادات المدرسية والجامعية ومعناها وجدواها؟ إنها في الحقيقة دعوة للنظر في الأهداف الجديدة للتعليم ليمنح الملكات والمهارات التي تؤهل الناس للمشاركة في حياتهم وخياراتهم، كالمبادرة والعمل الجماعي، والمسؤولية، والقدرة على التعليم الذاتي، ومشاركة الأسرة والمقاهي مع الفصول الدراسية.

الفكرة الأساسية لـ فيسبوك هي الاستثمار في أو حول التواصل والعلاقات

الاجتماعية بإنشاء ساحة حرة مجانية للأصدقاء والأقارب للتواصل معا والدردشة، ونشأت حول هذه الساحة سوق عظمى للإعلان والتأثير في كل اتجاه والترويج والتخطيط التجاري والبيع والشراء والتسلية، كما تنشأ حول الحدائق العامة والمتنزهات نشاطات تجارية مثل النقل والطعام والخدمات السياحية،..

والفضائيات التي تعمل على مدار الساعة هي استثمار قائم على وحول الوقت الإنساني والتجارب المعيشية، فهي تتوقع أن رغبة الناس في السهر والمتابعة المتواصلة تنشئ سوقا إعلانية وتجارية،.. إنها في الحقيقة استثمار في عملية جلوس الناس للسهر الطويل،.. فتملأ برأي جيرمي ريفكن كل دقيقة نستطيع توفيرها من وقتنا بأحد أنواع الارتباط التجاري مما يجعل الوقت ذاته أكثر الموارد ندرة، ويمكن هنا ملاحظة المجالات والتقنيات والأسواق التي تعمل 24 ساعة في اليوم، البريد الصوتي، والموبايلات، والأسواق التجارية، وقنوات البث التلفزيوني، والخدمات المصرفية الآلية، وخدمات الطعام. (14)

ومن مفاجآت التحولات التي تجري في السوق والمجتمعات أن شركات ومؤسسات استثمارية حققت عوائد ومبيعات كبيرة لمنتجات في مجال الحريات ومناهضة العولمة ومناهضة العنصرية، أي تحويل المقاومة والنضال إلى سلعة استهلاكية.

إن أمما كثيرة وخاصة تلك التي لا تملك موارد طبيعية كافية مثل شرق المتوسط لا تملك خيارا سوى الإبداع أو الإملاق لأنه ببساطة لا فرصة للازدهار في هذا الجزء من العالم (شرق المتوسط) إلا بالإبداع ولا يملك موارد كافية سوى الإنسان المبدع. فأن يكون الإقليم أو بعض أممه ودوله في حالة من التقدم والازدهار، يعني بالضرورة «إبداعا». هكذا نشأت التجارة والطرق والمدن و«الإيلاف» والكتابة، والسفن التجارية التي تمخر البحار بحمولة تصل إلى 600 طن، وكان ذلك معجزة توازي معجزة حاملة الطائرات؛ وزيت الزيتون والملح والنبيذ، والطهو، والفنون، والقيمة المضافة إلى

الأعمال والسلع.. مثل القماش الذي يستورد ثم يصبغ بألوان لا يعرف سرها إلا أصحابها فتتضاعف قيمتها.. الواقع أنه لا أمل لنا إلا في الإبداع. ولشديد الأسف، فإن الإبداع لا يأتي منحة مثل الماء أو النفط، إنه حالة توتر دائمة لا تتوقف، لأن التوقف يعني الفناء، كما حدث بالفعل في مرحلة من التاريخ.

ربما يكون الإبداع المطلوب هو الإجابة عن أسئلة من قبيل: كيف ننشئ اقتصادا اجتماعيا يشارك فيه جميع المواطنين، ويجعلهم جميعا أعضاء منتجين؟ وكيف نواجه تحدي الماء والطاقة؟ وكيف نجعل الصحراء مصدرا للإنتاج ومجالا لمدن وتجمعات سكانية منتجة؟ وكيف نقلل الواردات أو كيف نوفر ما يمكن توفيره بدلا من السلع المستوردة، وبخاصة تلك التي يمكن إنتاجها وتوفيرها، وربما تصديرها؟ وكيف نقلل تكاليف الاحتياجات الأساسية ونجعلها متاحة لكل المواطنين؛ السكن واللباس والطعام والصحة والتعليم؟ وكيف نوظف التعليم ونطوره في بناء اقتصاد إبداعي؟ على المستوى الفردي، فإن السؤال ببساطة: كيف يمكن للمواطن، ضمن معدلات الدخل وفرص العمل والتوظيف المتاحة، أن يحصل على حياة كريمة؟ أو بقدر من المرارة المشروعة، كيف نحصل على أعمال تمكننا من دفع إيجار البيوت وتجعل لنا أملا في امتلاك بيت في المستقبل غير البعيد؟

لا يمكن تجاوز الابتداء بأنظمة العمل والتشغيل التي تؤدي إلى تراكم المعارف والخبرات ثم الإبداع، وفي التعليم يجب أن نبدأ وبسرعة في مبادرات تقوم على تعديل دور المدرسة وتوزيع الأدوار بين الأسرة والمجتمع والمدرسة، والاستفادة من فرص الشبكية في التعليم، والتعلم الذاتي والتعليم المستمر، والاهتمام بالمواهب والمهارات في التعليم؛ الكتابة، الفنون، الموسيقى، العمل الجماعي، القيادة، والمهارات الرياضية.

الإنجاز التعليمي القائم يمكن تفعيله وتطويره لبناء اقتصاد إبداعي جديد، ينشئ فئتين من الأعمال: أولاهما، مهن متقدمة وذات كفاءة عالية تساهم في السوق العالمية، وتطور

وتقود العمل الاقتصادي والتنموي في البلاد؛ وثانيتهما، حرف على مستوى متقدم من الإتقان والكفاءة، تستوعب التقنية الحديثة وتطوراتها، وتطبقها بكفاءة وجدارة، وتشارك أيضا في الاقتصاد العالمي والإقليمي المحيط.

والسؤال الأساسي هنا، والذي يجب أن يقدمه لنا المهنيون والحرفيون، هو: كيف نجعل الاحتياجات والمطالب الأساسية في السكن واللباس والطعام والتعليم والصحة ممكنة، وبأفضل مستوى وأقل تكاليف ممكنة؟

وهناك أيضا مجالات أخرى وكثيرة جدا يمكن اقتراحها أو الحديث حولها لإنشاء موارد إضافية قائمة على الإبداع. لكن ثمة أولويات ملحة لتطوير المهن والحرف لتكون أساسا للعمل والتقدم في الحياة. ففي اقتصاديات العمل تشكل الحرف والمهن أساس التقدم، لأن أصحاب الكفاءة العالية في الحرف والمهن يرتقون بالأعمال الكثيرة التي أصبحت تعتمد على النوعية.

دقائق معدودة من التذكر والتفكير فيما حولنا ستضعنا على القدر الكبير من التحولات الكبيرة والعميقة التي تجري في العمل والسوق والحياة، الأعمال والمشروعات والمهن التي تدور حول أو مستمدة من الاتصالات، والتي لم يكن لها وجود قبل عشر سنوات. شركات الاتصالات، محلات الموبايلات والوكالات التجارية القائمة على هذا السوق، ثم المهنيون والفنيون والعاملون في هذا المجال، وكذلك الأمر بالنسبة للكمبيوتر الذي بدأ يدخل إلى الحياة والمكاتب في الثمانينيات ليتحول إلى سوق كبير تدور حوله مهن هندسية وعلمية وفنية وكليات جامعية وتجارة ومؤسسات، والإنترنت وما حولها من شركات للخدمة وتصميم الصفحات والتجارة الإلكترونية.

ولكن إذا استغرقنا التفكير والبحث فيما حولنا من تحولات وتغيرات فسوف نمضي ساعات طويلة لنكتشف أننا في عالم جديد مختلف ومتحول تحولا جذريا، العمل والتعليم

من المنازل أو عن بعد أصبح ظاهرة متسعة ومتزايدة وتمتد إلى كثير من الأعمال والمهن المتقدمة، في الصحافة والطب والاستشارات والتسويق والبرمجة والإدارة والتسويق، ويمكن أن يتم ذلك فرديا أو من خلال مؤسسات ينتمي إليها العاملون ويشاركون في العمل من بيوتهم، ولم يعد الأمر يحتاج إلى أكثر من جهاز كمبيوتر مرتبط بشبكة الإنترنت.

ويرتبط بالتقدم تعميم التنمية على جميع المواطنين ومواجهة الفقر، فلا يمكن الحديث عن التقدم مع وجود الفقر، وإذا حصل تقدم وفقر في آن معا فسوف تعاني الدول والمجتمعات من فجوة اجتماعية واقتصادية تهدد منجزاتها، إضافة إلى أن الفقر يخفض كثيرا فرص ومجالات التقدم والإنتاج.

يرتبط الفقر في الدولة الحديثة أساسا بخلل في السياسات العامة وغياب العدالة الاجتماعية، والفساد. ولا يمكن علاجه إلا بإصلاح السياسات وعدالة التوزيع، والعدالة بعامة، وكل ما يبذل غير ذلك من معونات مالية وإغاثية للفقراء يزيدهم فقرا، فالناس لا يحتاجون إلى صدقات، ولكنهم يحتاجون إلى أن يكونوا شركاء في إدارة وتوزيع الضرائب والمواد العامة، وأن يديروا بأنفسهم شؤونهم واحتياجاتهم، وألا تنفق الضرائب والموارد العامة في غير وجه حق، وأن توزع بعدالة على الفئات الاجتماعية والسكانية والمحافظات، وأن تدار المؤسسات التعليمية والصحية والخدماتية بكفاءة ونزاهة، وأن تعمل المؤسسات والشخصيات الرسمية (الممولة من الضرائب والموارد العامة) ضمن نظام رقابة ومحاسبة برلمانية ومجتمعية وإعلامية، وأن يشارك القطاع الخاص الذي حصل على تسهيلات وإعفاءات كبيرة في المسؤولية الاجتماعية، وأن يشارك في علاقات عادلة وصحيحة مع المستهلك والمجتمع والسلطة التنفيذية، وأن يتحمل مسؤولية وطنية في الضرائب والتشغيل.

لنتخيل لو أن المؤسسات العامة التعليمية والصحية والخدماتية تعمل بكفاءة عالية،

ولو أن المناصب القيادية في الحكومات والشركات يجري التنافس عليها بعدالة ووضوح لا تتيح الوصول إلا لأفضل الكفاءات العلمية والمهنية، ولو أن الخصخصة جرت في تنافس عادل يتيح للمواطنين المشاركة في امتلاك المؤسسات الاقتصادية التي كانت تملكها الدولة، ولو أن الموارد العامة وزعت بعدالة وكفاءة على الأولويات والمحافظات والاحتياجات، ولو أن ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وأنظمة الرقابة والتفتيش تعمل بكفاءة وحرية تتيح لها وقف ومنع التجاوزات، وأن القطاع الخاص يقدم خدماته للمستهلكين ضمن نظام عادل وواضح من الجودة والأسعار والتنافس، وأن الإعلام يتحرك بحرية واسعة ليكون عون المجتمع والمستهلك، سيكون لدينا ببساطة فرصة كافية لمنح المواطن مستوى من المعيشة والخدمات والفرص التي ستجعل الفقر محصورا في نسبة قليلة من المواطنين، يمكن حينها لصناديق المعونة والجمعيات الخيرية أن تتعامل معها.

العنف المجتمعي يعكس بالضرورة أزمة اقتصادية تعاني منها المجتمعات. ولا يمكن الحديث عن مسؤولية مجتمعية لمواجهة العنف من غير سوية اقتصادية للمجتمعات، تمنحها القوة لإدارة شؤونها ومرافقها، واستيعاب الاحتياجات المجتمعية الأساسية؛ مثل النوادي الرياضية والمؤسسات الثقافية والأنشطة الاجتماعية، بمعنى أن يعيش المواطنون ضمن مجتمعات حقيقية ودافئة ينتمون إليها ويشاركون فيها، و أن يشعروا أنهم شركاء في التنمية والإصلاح والمسؤولية.

يمكن الحديث في الأردن عن ثلاثة برامج للاقتصاد الاجتماعي. أولها، اقتصاد زراعي يشغل ربع القوى العاملة، ويحل العمالة الوطنية محل الوافدة، وينشئ حوله مجموعة من الاقتصادات المتقدمة التي تستقطب كفاءات علمية واستثمارات ناجحة، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والتقنيات الزراعية والأثاث والسياحة، والثاني: برنامج حرفي يطور ويدعم أصحاب الحرف والحرفيين، ويدمجهم في سوق العمل وبخاصة في البناء، ويمنح

الحرفيين فرص الارتقاء والتدريب والتطوير والمشاركة النقابية والاجتماعية. والثالث: برنامج تعليمي متقدم، يطور المهن المتقدمة والكفاءات العلمية للمشاركة في الاقتصاد الخليجي والعالمي، وتطوير الصناعات والاستثمارات والخدمات المتقدمة، في البرمجيات والطب والهندسة والمحاسبة والقانون، وينشئ صناعات وخدمات قادرة على التصدير والمنافسة العالمية، مثل قطع الغيار والدواء والبرمجيات والاستشارات والتصميم.

ماذا يعني غياب البعد الاجتماعي والتشاركي والوطني عن أعمال الزراعة والبناء على سبيل المثال؟ فهذان القطاعان مرتبطان على نحو وثيق وعميق بالاقتصاد والثقافة والتخطيط الحضري والاجتماعي..

ففي غياب المشاركة الاجتماعية الواسعة في الزراعة تغيب العلاقة مع المكان، وتنتهي رواية الانتماء إلى المكان والطبيعة والجبال والسهول والأودية والبوادي والغابات والزهور... وهي الثقافة المنشئة للدول والحضارات على مدى التاريخ والجغرافيا،.. وهكذا تصاب الهوية الوطنية والثقافة الجامعة للناس وعلاقتهم بالمكان والمجتمع والتاريخ بضربة قاصمة، يتحول المكان إلى مجرد سلعة مثل الأدوات المنزلية المستوردة على سبيل المثال.

وتغيب أيضًا التجمعات الحضرية والاجتماعية حول الزراعة، ولا يعود ثمة حاجة للإقامة في البلدات والمناطق الزراعية؛ لأنها لم تعد موردًا اقتصاديًّا، وتكون الإقامة فيها لمن لا يستطيع الإقامة في المدن، والعلاقة بها مجرد مأوى، وتغيب بطبيعة الحال المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بهذه البلدات، كالنوادي والمكتبات والجمعيات والتعاونيات.

لقد بدأ «دي سيلفا» رئيس البرازيل السابق حياته عاملاً، وطور نفسه حرفيًّا، واستطاع من خلال التنظيم الاجتماعي للعمل أن يكون قائدًا سياسيًّا، ثم يغير مسار

البرازيل، بل ويؤثر في العالم!

يحذر تقرير التنمية البشرية من الفجوات الاجتماعية والأزمات الناشئة عن عدم استيعاب الشباب وتشغيلهم، ويلاحظ أن الأزمات الاجتماعية التي حدثت مؤخرا أظهرت الفارق الكبير بين عدد الشباب المتعلمين وفرص العمل المتاحة أمامهم؛ ما يزيد الإحباط واليأس. (15)

تبلغ نسبة الشباب (15 – 24 عاما) 19.6 في المائة من السكان في الأردن، وهي من أعلى النسب في العالم، وهي نسبة تتناقص في جميع أنحاء العالم ويتوقع أن تصل الى 10 في المائة في منتصف القرن الحالي، وسوف ترتفع نسبة كبار السن فوق 60 عاما لتصل الى 20 – 25 في المائة من السكان، ولا يبدو حتى الآن أن عمليات تأهيل وتشغيل الشباب في الوطن العربي تلاحظ أهمية هذا المورد البشري المتزايدة، في حين تسعى الدول المتقدمة الى استقطاب الشباب للعمل فيها من جميع أنحاء العالم، وتمنح تسهيلات كبرى في الإقامة الدائمة والتجنس للذين يحصلون على عقود عمل في مجالات عمل تعاني من فراغ حالي أو متوقع في المستقبل.

وبرغم تناقص نسبة الشباب فإنهم يتعرضون للبطالة والتهميش والتشغيل في ظروف غير مواتية وغير قانونية ايضا، وعندما تقع الأزمات الاقتصادية فإنهم اكبر الخاسرين ولا تتحسن فرصهم مع انحسار الأزمات! ولم يحسن النمو السريع في التعليم فرصهم في الارتقاء بحياتهم ومستوى معيشتهم، بل إن التعليم أسهم في زيادة البطالة وأدى الى غياب كبير عن قطاعات حرفية ومجالات عمل واسعة.

أتوقع أن وجود مؤسسات اجتماعية وثقافية فاعلة تستوعب الشباب تشجع على انخراطهم في أعمال كثيرة يعزفون عنها لأنه وببساطة سوف تمنح المؤسسات والأطر النقابية والاجتماعية تعويضا واسعا للشباب ليعبروا عن طموحاتهم وتطلعاتهم وفي

الوقت نفسه يمارسون أعمالا قد تبدو لا تحقق لهم ذلك، فيستطيعون بمشاركتهم في الأندية الرياضية والأنشطة الثقافية والفنية أن يواصلوا ارتقاءهم ونموهم المعرفي والاجتماعي، وغالبا ما تتحسن فرصهم في العمل بسبب ذلك، وينتقلون إلى أعمال تمنحهم الشعور بالرضا والتقدير.

هذا الغياب المفزع للمؤسسات الاجتماعية والثقافية يجعل محاولات البحث عن المعنى والجدوى والتدريب والتواصل للشباب تمضي في طريق مسدود، فلا عمل مناسب ولا مشاركة متاحة، وليس متوقعا بعد ذلك سوى الأزمات الاجتماعية والانحراف والادمان والجريمة والاضطرابات الاجتماعية، وقد يقع عدد كبير منهم ضحية الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة.

يقول خوان سومافيا المدير السابق لمنظمة العمل الدولية إن العالم يشهد اضطرابا بسبب الانتقال من رعاية الدولة إلى السوق وما صحب ذلك من تنمية غير مستدامة وتدمير للبيئة واضطراب في الرؤية والتخطيط، ومطلوب منا اليوم أن نصغي لحركات الاحتجاج التي تشمل العالم مؤكدة أن السياسات المتبعة لا تلائم الناس وتجعلهم يشعرون بعدم الرضا، فسياسات الخصخصة يجب ألا تمنع بل يجب ان تزيد سياسات الحماية الاجتماعية والعدالة والمساواة وتمكين المجتمعات، وببساطة أن تستهدف الاستثمارات القائمة والمخطط لها تشغيل الناس ومشاركتهم الاقتصادية. (16)

ندرك ونوافق بالطبع أن الشركات تهدف أساسا للربح وهذه هي وظيفتها، ولكن يمكن التفكير في استثمارات اجتماعية تزيد أرباح الشركات المنظورة وغير المنظورة، ففي مساهمتها في التدريب والتطوير وبناء أطر ومؤسسات اجتماعية للعاملين فيها او الأمكنة والمجتمعات القريبة منها فإنها تزيد مستوى الثقة والرضا وكفاءة العمل لديها.

وعندما يتطور التنظيم الاجتماعي والمهني الى مكاسب اضافية للعاملين والمجتمع المحيط

مثل الاسكان والادخار والمشاركة في المؤسسات والتعاونيات فإن منظومة اقتصادية جديدة تتشكل ويزيد ارتباط الشباب بعملهم، لأن العمل ليس سلعة، ولكنه أسلوب حياة، فهذه التشكلات الاقتصادية والاجتماعية تنشئ فرصا وآمالا للشباب المبتدئين في أعمالهم تجعلهم قادرين على النظر الى انفسهم بعد سنوات من العمل يملكون بيوتهم ومدخرات ويتمتعون بتقاعد وتأمين صحي ومشاركة اجتماعية وثقافية ايجابية في المجتمع والاقتصاد، ويرون ابناءهم يتمتعون بتعليم ورعاية هي تشكلت أيضا حول المؤسسات والموارد.

أصبحت جودة التعليم في جامعاتنا حسب البنك الدولي في أدنى مستوياتها في العالم، ويفتقر الخريجون إلى المهارات اللازمة للعمل في السوق فضلا عن المشاركة في الفرص والأسواق العالمية، كما يفتقرون إلى «المهارات الحياتية»، بما في ذلك روح الإبداع والعمل الجماعي. وتتصاحب اليوم معدلات البطالة المرتفعة مع فرص وظيفية كثيرة شاغرة لسبب بسيط وواضح هو عدم امتلاك الشباب للشروط والمؤهلات المطلوبة لهذه الفرص، وفي الوقت نفسه فقد حصل خريجون على فرص ووظائف في القطاع العام أو الشركات التي تمتلكها الحكومة وإلى حد ما في القطاع الخاص على وظائف لا يملكون المؤهلات الكافية لإشغالها وتطويرها وتحويلها إلى مصدر للإنتاج وزيادة الموارد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكنهم ساهموا في إفشال المؤسسات وتراجع أدائها، وإشاعة حالة من عدم المساواة والشعور بالظلم.

تبدأ الحكومة بإصلاح قطاع التعليم والعمل وحركة الأسواق والإنتاج بتطوير آليات ومؤسسات لإجازات العمل وتحديثها بانتظام بحيث يكون المتجهون إلى العمل ملتزمين بتأهيل أنفسهم ومواصلة هذا التعليم والتدريب لمواكبة التطور والتغير في العمل والمعارف. وبذلك فإن الحكومة ستزود الأسواق ومؤسساتها بكفاءات معرفية ومهنية ملائمة للعمل، وتحسن أداء المؤسسات والخدمات العامة وبطبيعة الحال فإنها بذلك

تطور وتحسن بيئة العمل في القطاع الخاص، كما أن العاملين في القطاع العام سوف يكونون قادرين على الانتقال للعمل في الشركات والأسواق العالمية.

أنظمة التعليم والتوظيف القائمة اليوم في القطاع العام لا تؤدي فقط إلى ضعف مستوى الكفاءات والمؤسسات العامة ولكنها أيضا تضعف الأسواق والاستثمار وتقلل فرص المواطنين في المشاركة العالمية بل إنها تؤدي إلى إحلال الكفاءات والشركات والسلع والخدمات الأجنبية محل الوطنية في السوق الوطنية نفسها.

الطلاب اليوم يحفظون ويكررون في المدارس والجامعات معلومات لا تفيد كثيرا في بناء المهارات والشخصية الضرورية للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية وبناء التماسك الفكري والاجتماعي ومواجهة الهشاشة والضعف والقابلية للانخراط في البطالة والتطرف وضعف الفاعلية وانحدار مستوى المعيشة والتكامل الاجتماعي، ولا تجد الشركات والمؤسسات العقول الإبداعية والمبادرة للعمل والمغامرة والتطوير أو أن هذه المؤهلات تقتصر على فئة من المجتمع ممن أتيحت لهم فرص التعليم والمشاركة في مؤسسات تعليمية وتدريبية غير متاحة للمواطنين، وبذلك نضيف التهميش الاقتصادي والاجتماعي إلى البطالة والتطرف وضعف الكفاءات، .. ويتحول التعليم وفرص المنح الدولية إلى أداة لزيادة فرص الأغنياء والنخب وتهميش الفقراء ومعظم الطبقات الاجتماعية!

يفترض أن كل مدينة أو بلدة قادرة بمواردها ومساهمات أبنائها على إقامة محطة للطاقة الشمسية ومحطة لتكرير المياه وخزانات لجمع المياه وتعاونية استهلاكية لتوفير السلع الأساسية، يمكن توفير معظمها او جزء كبير منها من موارد محلية، وبذلك تستطيع كل بلدة أن تخفض بنسبة تقترب من الاكتفاء الذاتي في الطاقة والمياه والسلع الأساسية، ويمكنها ايضا بمواردها الذاتية إقامة مركز للرعاية الصحية والاجتماعية وناد رياضي ثقافي اجتماعي ومكتبة عامة، وأن تدير منظومة للرعاية الاجتماعية بمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص، .. كل البلدات في جميع انحاء العالم تفعل ذلك! ومؤكد أن

البلدات القادرة على بناء هذا العدد الكبير من المساجد والمضافات والدواوين العشائرية هي قادرة بداهة على بناء وادارة وتنظيم مؤسسات اجتماعية واقتصادية، والمواطنون الذين شاركوا بمئات الملايين في البورصات وينفقون مثلها في الأعراس والعزاءات قادرون على بناء شركات واستثمارات في الماء والطاقة والصناعات الغذائية والدوائية.

ما الحلقة الغائبة في تشكل المجتمعات وتنظيمها وقدرتها على الاستقلال والتأثير في السياسة العامة وفي الأسواق وفي مشاركتها؟ يفترض أن الطبقة الوسطى تقود المجتمعات والأفراد، وتخلق المبادرات والإبداع. وهي أيضا المنشئة للفضائل الاجتماعية؛ فهي المثل الأعلى للفقراء ليرتقوا بحياتهم وأفكارهم، وللأغنياء والنخب ليرشّدوا أسلوب حياتهم، ويعرفوا كيف يكونون قريبين من الناس وجزءا منهم وكيف يفكرون! وعندما تفقد الطبقة الوسطى المبادرة، تنفصل النخب عن مجتمعاتها يتيه الفقراء والمهمشون ويفقدون الأمل والبوصلة. وعندما تنحسر الطبقة الوسطى وتفقد امتدادها في المجتمعات والبلدات والمهن لن تتشكل قيادات اجتماعية رائدة ومبدعة. وأسوأ من ذلك كله أن المجتمعات تفقد الخيال والإبداع الذي يلهمها الى ما هو أفضل وأجمل، ولا تميز بين القبيح والحسن وما تحتاجه وما لا تحتاجه وما أنجزته وما لم تنجزه بعد.. تدور حول نفسها؛ تتراجع وتتقدم، تسير في كل اتجاه.

ولذلك، فإنه لا يمكن الحديث عن مشاركة بين الدولة والمجتمع، ولا عن قواعد اجتماعية للإصلاح وأحزاب سياسية قادرة على تشكيل حكومات برلمانية، من غير طبقة وسطى تعي وجودها، وتعمل وتتحرك في المجتمعات والبلدات والمدن والمهن والأعمال والجامعات، منشئة قواعد اجتماعية ممتدة للإصلاح والعمل والتنافس، وقيادات اجتماعية مستمدة من التشكلات الاجتماعية والمهنية القائمة على الطبقات والأعمال والمدن والأولويات والاحتياجات والأفكار.

وعندما بدأت الدولة تتخلى عن كثير من الخدمات والأعمال التي كانت تؤديها،

وتُسندها إلى القطاع الخاص؛ كالمناجم والتعدين والكهرباء والاتصالات والنقل والبريد، وأفسحت المجال للقطاع الخاص أيضا للاستثمار في الخدمات التي تؤديها؛ مثل التعليم والصحة والسكن.. تبع ذلك تحولات عميقة في قوانين العمل والعلاقات مع السلطة والعلاقة بين المجتمعات والشركات والعلاقة بين السلطة والشركات؛ كانت التحولات في مجملها إضعافا للمجتمعات وقدرتها على إيصال صوتها والتأثير في القرارات العامة المتعلقة بحياتها ومشاركتها السياسية والعامة، وتعرض مستوى المعيشة والدخل لتراجع كبير. فقد أُضعفت (ربما عمدا) المؤسسات الحكومية الخدماتية وتوقف الكثير منها، وصار لزاما على الطبقة الوسطى أن تلجأ إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية. وتراجع مستوى جودة ونوعية كثير من الخدمات والسلع، وارتفعت تكاليف الحياة والسلع والخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، وجدت المجتمعات أنها معزولة، بلا حول ولا قوة في مواجهتها مع التحالف النخبوي والفوقي للشركات والحكومات. وتضاءلت فرص الابتعاث والتدريب في العمل، والتنافس العادل على الوظائف والأعمال والفرص والترقية، والحصول على مستوى كريم من العيش والاحتياجات والخدمات الأساسية ضمن الدخول المفترضة والمتوقعة لهذه الفئات من المجتمع.

يبدأ الإصلاح بمراجعة الرواية المنشئة للأزمة. وهي متصلة بالاعتساف والافتعال في تنظيم وإعادة توزيع التأثير والموارد، وفي صياغة المجتمعات والمؤسسات الوطنية والمدن والأسواق على نحو يؤدي حتما إلى الأزمة، وأخيرا بسبب الخلل الكبير في إدارة وتوزيع العبء الضريبي وقدرة المجتمعات والطبقات الوسطى على إسماع صوتها والمشاركة في التخطيط والقرار. كيف تكون المجتمعات شريكا في الموارد والتنمية والمسؤولية؟ كيف توضع السوق في مكانها الصحيح المنشئ للتقدم؟ كيف تتشكل القيادات الاجتماعية والاقتصادية على نحو تفاعلي وتنافسي طبيعي وعادل؟

ما يجري من حراك سياسي واجتماعي في الأردن يمكن وصفه بأنه إصرار الطبقات

والمجتمعات التي لم يكن يسمع صوتها على إسماع صوتها، وأن تغير من قواعد العمل، وأن تكون هي الشريك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال عمليات تمثيل جديدة مختلفة عما درجت عليه ديناميات تشكل النخب والنقابات والبلديات والنواب والأعيان والوزراء والمديرين والسفراء، وإعادة توزيع الموارد العامة على نحو مختلف تماما أيضا، سواء في الإنفاق العام أو في إصلاح وتعديل العقود والعطاءات مع الدولة، وإعادة النظر في عمليات الخصخصة ودور الشركات في السوق وفي السياسة.

ستكون النتيجة التلقائية لهذه المراجعة تمكين المجتمعات، وإعادة دورها وتأهيلها لتكون قادرة اقتصاديا وفنيا على امتلاك وإدارة وتنظيم مجموعة من الخدمات الأساسية؛ المياه والكهرباء، وتنظيم المدن والأحياء، وإنتاج وتسويق السلع الأساسية، والتعليم الأساسي، والثقافة والرياضة والمساجد والكنائس والحدائق والمكتبات العامة، وإعادة توزيع العبء الضريبي وتوزيع الإنفاق وعدالة التوزيع، وألا تكون المجتمعات والطبقات الوسطى والفقيرة هي الحلقة الأضعف في تحمل العبء الضريبي، وفي حصتها من الإنفاق العام. فالحكومة تجمع ضريبة المبيعات بكفاءة عالية وبنسبة عالية أيضا على السلع، وفي المحصلة فإن مصدر هذه الضرائب التي تشكل اليوم الجزء الرئيسي من الإيرادات الضريبية هي الطبقة الوسطى، ولكن الحكومة لا تواجه التهرب الضريبي بالكفاءة نفسها، وتمنح إعفاءات ضريبية واسعة يستفيد منها الأغنياء فقط. والأسوأ من ذلك كله أن اتجاهات الإنفاق وتوزيعه يذهب معظمها للأغنياء أيضا، وهذا غير طبيعي في التاريخ والجغرافيا.

الجزء الأصعب من الإصلاح هو نشوء طبقة جديدة من القادة والنخب، مرتبطة بالإصلاح. وأصعب من ذلك أن الإصلاح الاجتماعي في جوهره هو طبقة تحل محل طبقة أخرى؛ إنه تبادل صعب ومؤلم للتأثير والنفوذ. لقد أصبح الفساد منظومة اقتصادية واجتماعية تقوم عليه مصالح والتزامات وعلاقات لا يمكن تفكيكها بقرارات أو

تشريعات إصلاحية. يجب أن نعترف أن الإصلاح لن يكون إلا محصلة لصراع اجتماعي وسياسي معقد وطويل.

ثمة إجماع على أن أولوياتنا والتحديات الرئيسية التي تواجهنا هي الطاقة والمياه والبيئة، وهناك فرصة عملية وممكنة لإنشاء مئات محطات الطاقة الشمسية ومئات الآلاف من الوحدات الصغيرة في المنازل للطاقة الشمسية وجمع مياه الأمطار وتعديلات تقنية على أنظمة المياه والتصريف في المنازل تفعل استخدام المياه أو تعيد استخدامها لأغراض مفيدة، ويمكن بناء وحدات تكرير وتنقية في كل بلدة تعيد استخدام المياه في الريّ؛ فيقل الضغط على مياه الشرب.

هناك الكثير مما يمكن فعله ضمن الإمكانيات والموارد والفرص المتاحة لمواجهة تحديات الطاقة والمياه والبيئة بل وتحويلها إلى سلسلة موارد متعاظمة ومتجددة وغير منتهية، غابات ومراعي وبوادي تقوم حولها صناعات غذائية ودوائية وخشبية وبنائية وجلدية، ... ولكن ذلك يبدأ بإطلاق طاقات الأفراد والمجتمعات والبلديات ومشاركتها والإيمان بها، إلى أي مدى تؤمن الحكومة والنخب السياسية والاقتصادية بالمواطنين والمجتمعات؟ فعندما يكون لدينا وزارة للتخطيط ونحن لسنا بلد شمولي ولا اشتراكي فذلك يعكس عدم الإيمان بقدرة المؤسسات والوزارات والبلديات والمجتمعات على التخطيط والتفكير، وعندما تلغى وزارة البيئة فذلك يعكس عدم القناعة بجدوى البيئة وأن التصحر وجفاف معظم مصادر المياه وسيولها والنفايات المتراكمة وتلاشي الغابات والمراعي وغياب التطوير والتفعيل الذي يقبل عليه العالم في توظيف الطاقات الطبيعية في الحياة والبناء والطعام والدواء واللباس لا يعني شيئا، ولا يختلف عن الجدل حول هل كتب الشنفرى اللامية المنسوبة إليه أم نحلها إليه خلف الأحمر!

التقدم منظومة معقدة و»مملة»! ليس المقصود بالعبارة التقليل من شأن «الحلم» والإلهام في التقدم، فلا يمكن أن نمضي في التقدم من غير فكرة ملهمة نتجمع حولها

ويناضل الشباب لأجلها!.. ولكننا في ذلك يجب أن نذّكر أنفسنا ونعيد التذّكير، بأن التقدم هو الحياة الكريمة، بما تعنيه من جودة وأداء متقدم في الخدمات والمرافق والسلع الأساسية التي تقوم عليها حياتنا؛ الغذاء والدواء والرعاية الاجتماعية والسكن والتعليم، كما أنه عمليات تنظيم وإدارة كفؤة وعادلة للموارد الأساسية، على النحو الذي يرقي بالحياة ويحقق ولاية الناس على مواردهم وأعمالهم وشؤونهم، ويوزعها على المواطنين بعدالة.

ولأجل ذلك، تعاهد الناس على الحرية والديمقراطية ليس باعتبارها هواية جميلة نبيلة، ولكن لأنها المنظومة التي تطور الاقتصاد والموارد وتحميها، وأنشأوا بعد ذلك أسلوب حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، ومنظومة الآداب والفنون من الموسيقى والعمارة، والشعر والرواية والمسرح والسينما والدراما، وأودعوا فيها أسمى أفكارهم واستلهموا منها معان جديدة للحياة الكريمة والموارد تجعلها تتجدد وتتسع لتنشئ مرة أخرى وتراجع المنظومة الاقتصادية والسياسية .. وهكذا تستمر حلقات النمو والتقدم.. إنها ببساطة رؤيتنا للفرق بين الواقع وما نحب أن نكون عليه!

هذه الرؤية لا تنشئها المظاهرات والاعتصامات تلقائيا، ولكنها تنشئ أشكال التجمع والمطالبة والاحتجاج والعمل والتنسيق والتأييد والمعارضة،... إنها ببساطة وعي حقيقي وواقعي للمكان والبلد والناس والموارد الأساسية (الماء والطاقة والمعرفة والوقت)، ولتنظيم هذه الموارد والتفاعل بينها وبين الإنسان والزمان! فبغير الزمان لا نملك خطة ولا أجلا لأهدافنا، عدا عن كون الزمن بذاته يحمل طاقة وقوة لم ندركها ـ ربما ـ بعد.

سوف يظل حاجة قصوى لصياغة منظومة معرفية وفكرية للتقدم، ومتوقع (ولا بد من ذلك) أيضا أن تتعدد وجهات النظر والأفكار وتتجادل في رؤيتها للتقدم وما يجب فعله لأجل ذلك، لكنها جميعا يجب أن تتضمن المبادئ التالية:

1. فردية اجتماعية فاعلة ومؤثرة

2. تنظيم اجتماعي عقلاني وأخلاقي يلتزم بقيم الأسرة والمجتمع والثقافة دون إخلال بالحريات والحقوق الشخصية والفردية

3. نظام اقتصادي يلتزم بحرية السوق والملكية وحماية المستهلك، ويمنع لاحتكار ويضمن عدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية، وينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق وفق حدود والتزامات متبادلة.

4. حرية سياسية مستمدة من الانتخاب والاغلبية السياسية دون اقصاء للأقلية أو مساس بها

5. مجتمعات ومدن مستقلة تنظم نفسها حول اولوياتها وقيمها وتشارك مع الدولة والسوق.

6. منظومة سياسية واجتماعية تطلق الإبداع وتضمن العدل والتنافس على الفرص والموارد، وتلتزم بحماية المواطن وادارة وتنظيم وتطوير الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية

بناء قيم التقدم والتعايش

«النظام الاقتصادي الذي يميز بين الناس ليس أقل فتكا بهم من القمع والارهاب».
البابا فرنسيس الأول

كيف نحمي الشباب من المشاركة في أفكار وجماعات الكراهية والتطرف؟ يمكن بناء تصور للمواجهة وبناء سياسات للمنعة من التطرف والهشاشة وتمكين المجتمعات من المشاركة الفاعلة مع الدولة، وأن يكون لها مصالحها المستقلة في هذه المواجهة مع التطرف، وبالطبع ثمة صعوبات في بناء هذه الأفكار والتصورات مستقلة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ إذا لا يمكن مواجهة التطرف والكراهية على نحو مستقل عن البيئة التي يعيش ويعمل فيها الناس، وما يحيط بها من تحديات ومؤثرات عالمية يصعب عزلها او تجاهلها..

لكن لنفكر في رؤية مفادها: مجتمع تسوده قيم الاعتدال والتسامح ويرفض التطرف والكراهية، ومواطنون يجدون تقدمهم في المشاركة الإيجابية والنشطة في الحياة الاجتماعية والثقافية ويؤمنون بخطر التطرف والكراهية على حياتهم ومصالحهم وتناقضهما مع معتقداتهم الدينية وقيمهم الاجتماعية والثقافية.

ويمكن أيضا أن ننشئ رسالة قائمة على تنظيم وتنسيق العمل الرسمي والمجتمعي والفردي على النحو المؤدي إلى أداء مجتمعي وفردي ومؤسسي يحقق الاعتدال ويواجه التطرف والكراهية.

وتكون أهدافنا وتطلعاتنا تعزيز البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة للاعتدال والتسامح والرافضة للتطرف والكراهية، وبناء المناعة لدى الأفراد والمجتمعات على

النحو الذي يرتقي بها في المعرفة والثراء الروحي، ويحصنها من التطرف والهشاشة والقابلية للضعف والجريمة والانحراف، والمشاركة الإيجابية مع العالم فرديا ومجتمعيا ومؤسسيا في مواجهة الكراهية والتطرف. وبناء سياسات تعاون وتقبل وتعايش داخلية وعالمية، .. أن نكون جزءا من العالم يتقبلنا ونتقبله. وبناء شراكة تكاملية بين الأفراد والمجتمعات والأسواق والسلطة السياسية والتنفيذية في مواجهة التحديات كما في التنمية والإصلاح. وتعزيز استقلال المدن وتمكين المجتمعات لتملك المناعة والكفاءة اللازمة لتحقيق الاحتياجات والأولويات الأساسية والقدرة على الاستجابة الصحيحة والملائمة للتحولات والتحديات العالمية والاقتصادية والاجتماعية. وتحقيق التكامل الاجتماعي المؤسس للتقدم والمناعة والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والمستدل عليه بالرعاية الاجتماعية ومؤشرات الثقة والرضا والجريمة والانحراف والتفكك الأسري والاكتئاب ..

وفي ذلك فإن الفرص والتحديات مستمدة من العولمة؛ ما يجعل الكراهية والتطرف والإرهاب منتجا قابلا للانسياب والتحرك في العالم، وفي المقابل فإنه يمكن بناء شراكة عالمية للتضامن في مواجهة التطرف والإرهاب ما يجعل المتطرفين في مواجهة العالم، ولم تعد الأسر والمؤسسات التعليمية والإعلامية تعمل منفردة ولكنها تشاركها في عملها جهات كثيرة جدا بلا حدود تصل إلى الأفراد والناشئة والمجتمعات بلا قيود من خلال الإنترنت والفضائيات وشبكات التواصل والاتصالات، ما يجعل المؤسسات المجتمعية والوطنية في حالة منافسة قوية وصعبة وفي الوقت نفسه يمكن بناء شراكة مع المؤسسات والجهات المتحالفة واقتباس تجاربها الناجحة والمتقدمة. وتسود اليوم عالم العرب والإسلام موجة تدين شاملة؛ تؤسس في جزء منها للإصلاح، وفي جزء آخر تشجع على التطرف وتأييد الجماعات المتطرفة والإرهابية.

تشكل الأسرة العامل المرجح في بناء وعي الاطفال والناشئة والتأثير عليهم سلبا أو

إيجابا، فإذا كانت في حالة تكامل مع رسالة الدولة والمجتمع فإنها تنجح مواجهة التطرف، والعكس صحيح أيضا. وتمثل البيئة المحيطة بالأفراد؛ المجتمع والثقافة السائدة والرأي العام ووسائل الإعلام والتأثير والتوجيه فرصة كبرى وأساسية في بناء قيم المواطنة والمشاركة والاعتدال ويمكن أن تكون أيضا عاملا مضادا لأهداف الدولة والتقدم؛ فتشجع على الكراهية والتطرف.

ونملك في تصوراتنا هذه كثيرا من القوة والضعف! فتطور التعليم وفرص العمل والمشاركة المتاحة مصدرا أساسيا للارتقاء بالأفراد، وفي الوقت نفسه فإن الهشاشة الفكرية والاجتماعية وضعف المناعة تجاه الأخطار يجعل من التعليم والإعلام والعولمة ساحة ملائمة للمتطرفين للتجنيد واجتذاب المؤيدين.

وبرغم الإقرار بضرورة المواجهة الشاملة مع التطرف وأن تشارك في ذلك جميع مؤسسات المجتمع ووسائل الإعلام؛ فإن هذه المواجهة ليست خطة محددة أو دليلا واضحا يمكن اتباعه ولكنها منظومة معقدة وشاملة من السياسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والإعلامية يصعب قياس أثرها على نحو مباشر إلا من خلال زيادة أو تراجع الإقبال على الفكر المتطرف وتأييد الجماعات المتطرفة، وهو ما يصعب ربطه مباشرة بالسياسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

وفي المقابل فإن الجماعات المتطرفة لديها فكر متماسك وأدوات نشر قادرة على الوصول والتأثير، وفي ذلك فإن المواجهة الفكرية والتعليمية تنطوي على مغامرة وليست معركة محسومة تلقائيا لصالح الدول والمجتمعات في حربها على التطرف والإرهاب.

الأسر والمؤسسات التعليمية والإعلامية متحمسة لمواجهة التطرف وحماية الأفراد والأجيال من تأثيره ولكنها لا تملك الكفاءة والمعرفة الكافية، وتعاني أيضا من ضعف مصادر المواجهة الفكرية والدينية التي تصلح لذلك كما أن الفكر والتراث الديني السائد

والمتبع والذي يقدم في المدارس والمساجد يشكل مصدرا للمتطرفين أيضا.

وتبدي الدول رغبة للعمل والتحالف في منظومة وطنية وعالمية لمواجهة الإرهاب، ولكن يصعب السيطرة على وسائل وأدوات ومؤسسات البث والنشر والاتصال والتجنيد. ولا تتوقف مصادر التطرف على الفكر الديني وإنما تعتمد أيضا على منظومات اجتماعية وسياسية وظروف وبيئة معقدة، وتحتاج الدول والمجتمعات في ذلك إلى بناء منظومة تنموية اقتصادية اجتماعية تحقق الرضا والعدالة للمجتمعات والأفراد، وهي عمليات وغايات تبدو صعبة المنال، وإذا نجحت في ذلك بعض الدول فإن دولا كثيرة تفشل. وبذلك تظل الدول الهشة ساحات وملاذات ملائمة للمتطرفين.

وبرغم أن وسائل الإعلام الكبرى والمؤثرة تعادي التطرف فإنها في سياسات البث والنشر تشكل أداة دعاية فعالة للمتطرفين ويرجح أن الناس تتعرف على الجماعات المتطرفة من وسائل الإعلام العادية أكثر من وسائل الإعلام التابعة للمتطرفين. لكن لنفكر ونحاول أن نجد اقتراحات لما يمكن أن تفعله الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية والتعليمية والدينية والتنفيذية في مواجهة التطرف

لا يمكن أن تؤدي الأسرة دورا إيجابيا في مواجهة التطرف إلا إذا كانت أسرة متماسكة وناجحة ولديها الوعي الكافي والمهارات اللازمة لإعداد الاطفال وحمايتهم من التطرف والهشاشة، ولا يكفي بالطبع أن تكون الأسرة متحمسة لمواجهة التطرف إذا كانت مفككة أو لا تقدم الرعاية الشاملة لأبنائها في التنشئة والتعليم والرعاية والمنعة بشكل عام.

وفي ذلك فإن الأسر تنجح في تجنيب أبنائها التطرف والكراهية بقدر ما تكون أسرا ناجحة ومتماسكة وقادرة على اكتساب ثقة الأبناء وتقديرهم، وفي ظل هذه الثقة يمكن على نحو خفي أو غير مباشر أن تتشكل القيم والأفكار الأساسية، وأن تمنح الأسرة

لأبناء القدرة على المشاركة الإيجابية في المجتمع والبيئة المحيطة وهم محصنون بالفردانية والثقة وبالاستقلالية والقدرات التي تحميهم.

وفي المحصلة فإن المطلوب أن تساهم الأسرة في تكوين إنسان إيجابي ومستقل يملك فكرا ناقدا، لأنه إن لم يكن الطفل مستقلا وناقدا فلن يستطيع مواجهة الفكر المتطرف مستقلا أو في مشاركته وحياته في البيئة المحيطة، فالطفل المتلقي من غير نقد ومهارات فكرية حتى لو تلقى أو تعلم الفكر الإيجابي والمعادي للتطرف فإنه يظل عرضة للتأثر والانجراف.

ربما يكون الأسهل في عمل الأسرة أن تساعد أطفالها في تقديم الفكر المعتدل والموقف الصحيح والتحذير من التطرف والكراهية، ولكن الجزء المهم والأكثر صعوبة أن تكون البيئة المحيطة بالطفل بيئة متماسكة ومعتدلة، فالطفل يتلقى على نحو خفي أو غير مباشر أكثر من التعليم المباشر.

من المهم أن تلاحظ الأسرة عن كثب كل شيء عن أطفالها دون أن يشعروا بذلك، وليس بالضرورة أن يكون التطرف فكرا او رأيا أو موقفا مباشرا أو واضحا، ولكن الاكتئاب والعزلة وعدم القدرة على الاندماج وتكوين الصداقات يمكن أن تكون مدخلا للتطرف أو الجريمة، وقد لا تستطيع الأسرة أن تحل أو تواجه كثير من التحديات، ولكنها تستطيع أن تنسق مع المرشدين النفسيين والاجتماعيين في المدرسة أو في المراكز المتاحة.

وهنا يمكن الحديث عن القدوة الحسنة للوالدين في سلوكهما وحياتهما اليومية ليكونا نموذجا في الاعتدال والتسامح والسلوك المناسب، كأن يوفرا الكتب المناسبة في البيت ويحرصا على القراءة والمطالعة والمشاركة في الأنشطة والبرامج الفنية والثقافية والموسيقية ومشاهدة الأفلام الجميلة، ويحترما أصدقاء أطفالهما ويتعاونا معهما في الزيارات

والأنشطة الجماعية، ومساعدتهما في اختيار الألعاب والكتب، والإغداق العاطفي عليهم، وكل ما يوفر للأطفال حالة من الرضا والمشاركة. وأن يكونا على صلة وتنسيق متواصلين مع المدرسة والمرشدين والأطباء لمواجهة أي مشكلة يلاحظونها، مثل ضعف القراءة والتركيز والعزلة والاكتئاب والتوتر وإدمان الألعاب العنيفة والقنوات والبرامج والمواقع السيئة، دون تعنيف أو مراقبة مباشرة. ولا مفر من مساعدة الأطفال بما في ذلك من مغامرة على الخصوصية والفردية وتكوين شخصية مستقلة وناقدة، فربما يكون ذلك أفضل ضمانة للمواجهة والمناعة والحماية من الهشاشة الفكرية والاجتماعية. ويحتاج الوالدان إلى بناء مستوى عالي من الثقة والتواصل مع الأبناء، والاستماع إليهم بصبر وتفهم، فذلك يشجع الأطفال على عدم الكتمان ويساعد الوالدين على معرفة ما يدور في عالم الاطفال من أفكار ومؤثرات وعلاقات وقصص قد يكون بعضها مدخلا للتطرف.

ثمة أولوية وحاجة لتطوير وتفعيل وحدات للمساعدة والحماية والإرشاد الأسري في المؤسسات التعليمية والأمنية والبلديات لمساعدة الأسر والأطفال والتصدي للإساءات والمشكلات والتحديات، وبناء شبكات من العلاقات الاجتماعية والتعارف مع اصدقاء الأطفال وعائلاتهم وتبادل الرأي والمعلومات والمشورة بين الأسر وفي الأحياء ليكون المجتمع المحلي قادرا على المشاركة وتحمل المسؤولية.

وتمثل الأسر المفككة تحديا للدول والمجتمعات، أو إذا كان أولياء الأمور على درجة من الهشاشة أو عدم القدرة على إدراك المخاطر والمسؤوليات أو استيعاب الأطفال واكتساب ثقتهم، وهنا تكون مسؤولية المؤسسات الرسمية والمجتمعية والبلديات أن تبذل ما يمكنها من حماية الأطفال ومساعدة الأسر على أداء دورها، ويتوقع أن يكون مرشدو وموظفو الرعاية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية وحماية الأسرة في المؤسسات الأمنية قادرون على تقصي وتغطية حالات الأسر التي تعاني من أزمات أو مشكلات.

تبدأ العمليات بطبيعة الحال برصد واستقبال حالات التسرب من المدارس أو

تعرض الأطفال للعنف أو الاعتداء أو التنمر، أو تورط الاطفال والفتيان في جنح وجنايات ومخالفات مسلكية أو قانونية، ولكن يمتد عمل ودور المؤسسات الاجتماعية والأمنية إلى المساعدة والإرشاد والتمكين للأسر.

يمكن أن يلاحظ المعلمون والمرشدون حالات لا تبدو خطيرة أو مفزعة، ولكنها تصلح لملاحظة أو توقع مشكلات أكبر، مثل الاكتئاب والعزلة وصعوبات القراءة وضعف التركيز والحيوية الزائدة وقضم الأظافر،...

إن الدعم الانساني والإرشادي الاعتيادي للأسر يشكل على نحو تلقائي حماية للأطفال والفتيان ويقلل فرص انجرافهم نحو التطرف والانحراف، وفي ذلك فإن المؤسسات الإرشادية والاجتماعية في قدرتها على استيعاب وتغطية هذه الأسر وفي دعمها بالموارد اللازمة تشكل درعا مهما وأساسيا في بناء المنعة والحماية من الهشاشة.

ويمكن أن تكون الصفحات الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة في المنتديات مصدرا لمعرفة كثير من الأزمات والمشكلات التي تكون مدخلا للتطرف أو الجريمة والانحراف أو تكشف عن نزعة انتحارية أو اكتئاب حاد أو يأس قد تدفع بصاحبها إلى الانتحار او الجرائم الإرهابية الفردية المعزولة.

وتؤدي الهجرة والانتقال من بيئة إلى أخرى في كثير من الاحيان إلى صدمة اجتماعية أو ثقافية او شخصية أو صعوبات في الاندماج والمشاركة في المجتمع الجديد المستضيف، ويمثل ذلك بطبيعة الحال تحديا يخصّ الدول والمجتمعات التي تستقبل مهاجرين ووافدين للعمل ينتمون إلى دول كثيرة ومن خلفيات اجتماعية وثقافية ودينية متعددة؛ ما ينشئ تحديا إضافيا في مساعدة الأفراد والأسر على الشعور بالرضا والاستقرار الاجتماعي والقدرة على بناء حياة يومية تقدم دعما ثقافيا واجتماعيا للمقيمين.

وتشكل المدارس الحلقة الثانية في حياة الطفل ويقضي فيها الأطفال معظم النهار،

وتتشكل معارفهم وصداقاتهم كما يمكن أن تحدث هناك الإساءات ومحاولات التسلل والتأثير الضارّ عليهم... وفي مواجهة التطرف يمكن أن تؤدي المدارس دورا حاسما وفعالا؛ الاهتمام بالمواهب والمهارات الإبداعية والحياتية في الكتابة والفنون والموسيقى والمسرح والرياضة والعمل التطوعي وخدمة المجتمع. وتشجيع الفكر الناقد والحوار والجدل والنقاش بحرية واسعة، والاستماع إلى أفكار التلاميذ وآرائهم مهما كانت، والاهتمام بها، والردّ على الأفكار الخاطئة وتشجيع الفكر الإيجابي والتأكيد المتواصل على الاعتدال والتسامح والتعاون والاحترام لجميع الناس على اختلاف اوطانهم واديانهم وثقافاتهم، وتطوير العمل الإرشادي النفسي والاجتماعي والتربوي والتوسع فيه بحيث يكون لدى المرشدين فكرة وافية عن كل طالب وملاحظة ومتابعة كل ما يمكن أن يكون مصدرا للتطرف او الانحراف وتشجيع القيم الإيجابية لدى التلاميذ، والتواصل مع أولياء الأمور وتبادل المعلومات والملاحظات معهم، والمراقبة على نحو غير مباشر ولكن فعال واحترافي لسلوك التلاميذ وعلاقاتهم واهتماماتهم وما يمكن أن يؤثر فيه إيجابا او سلبا ومواصلة المتابعة والاهتمام بعد الفترة الدراسية. والمراجعة المستمرة للمناهج والمحتوى التعليمي وملاحظة علاقتها بالتطرف أو الاعتدال والتسامح والمشاركة مع الإدارة التربوية والتعليمية في التغذية الراجعة وتبادل الرأي حول المناهج والمحتوى التعليمي.

وتمثل المؤسسات الدينية (دور العبادة والافتاء والدعوة والإرشاد) الحلقة الأضعف والأكثر خطورة في مواجهة التطرف والكراهية، ذلك أن المعابد والأنشطة الدينية تمثل الساحة الأكثر أهمية وجاذبية للجماعات المتطرفة للبحث عن الأنصار والمؤيدين، كما أن جزءا كبيرا من الفكر والمحتوى الديني المتاح والمتقبل والمتبع في الحياة الدينية والسياسية يمثل أيضا مصدرا أساسيا للتطرف والدعوة والتجنيد للجماعات الإرهابية.

يمكن أن تؤدي المؤسسة الدينية دورا فاعلا ومهما في مواجهة المتطرفين، وتقدم للجمهور مصادر وحوافز دينية مهمة للرد على المتطرفين ومواجهتهم والحض على

التسامح والاعتدال، ولكن ذلك يحتاج إلى وعي ديني متقدم، ويمكن القول إن كثيرا من الخطاب الديني الذي يقدم في الفضاءات العامة والمدارس برغم انه يقدم برعاية دول تحارب المتطرفين ويفترض انها ضد التطرف، ولكنه خطاب يشجع على التطرف والكراهية.

يجب عدم الاعتماد بشكل رئيسي على الخطاب الديني المعتدل برغم أهميته، لكن الدولة الحديثة تقوم على الرابطة والمصالح الوطنية، وفي ذلك تنشئ هوية مشتركة تشمل جميع الأفكار والاتجاهات الدينية والإثنية والمذهبية، ويمكن أن يتفوق المتطرفون في خطابهم الديني، ذلك أنهم اكثر دأبا في توضيح أفكارهم وإسنادها بالأدلة المعتمدة في الخطاب الديني السائد والتقليدي.

لقد تعرض الخطاب الديني العقلاني للإقصاء والملاحقة على يد السلطات السياسية، وفقدت بذلك حليفا ممكنا في المواجهة الدينية، لكن لا بد من ردّ الاعتبار لهذا التيار وتمكينه من العمل والتأثير، وأن يعاد تنظيم المؤسسة الدينية سواء على المستوى الإداري والتنظيمي في علاقتها بالمجتمع والدولة لتؤدي دورا إرشاديا حقيقيا يستوعب أهداف الدولة والمجتمع وقيمها، وليكون الإمام والداعية والمفتي يملك المحتوى العلمي الأساسي والضروري وقادرا على تزويد الجمهور بالفكر والفقه التقليدي المعتدل. وأن يمتلك معارف ومهارات في الارشاد النفسي والتربوي تجعله قادرا على فهم احتياجات ومشكلات جمهور المسجد الفردية وملاحظة الاتجاهات والدوافع الاجتماعية والنفسية للتطرف. وتطوير العلاقة بين المؤسسة الدينية والعاملين فيها والمؤسسات التعليمية والاجتماعية والتنموية والإعلامية لتكون المؤسسات التعليمية والإرشادية متكاملة وليست متناقضة.

وربما يكون الإعلام هو الحلقة الأكثر أهمية وخطورة في إدارة المواجهة مع التطرف والكراهية، فوسائل الإعلام بتطبيقاتها المختلفة تتغلغل اليوم في حياة الناس وعلاقاتهم،

وفي ذلك تتعدى مسؤولية الإعلام المواجهة المباشرة، لكنها تتسع في أهدافها ورؤيتها إلى مظلة واسعة من الأهداف والسياسات والخدمات.

ويلاحظ أن الخطاب القائم على التوسع في انتقاد الإرهاب يتضمن توسعا في نشر الأخبار قد يخدم المتطرفين من حيث يريد العكس، فلا بد من الحذر في نشر الأخبار والردّ على المتطرفين بالحدود التي لا تخدمهم، ومن المهم مراجعة الخطاب الإعلامي لأجل التوسع في المحتوى والخدمات الإعلامية التي تساهم في سد الفراغ المعرفي والفكري وتشكل قيما تصرف الشباب والأطفال عن التطرف والجماعات المتشددة، وتكرس قيم الجمال والتسامح في المجتمع، وتزود المواطنين بالمعرفة والخدمات التي تقلل من الشعور بالخواء والفراغ.

الحالة المفضلة للعمل المجتمعي هي أن تتحول البرامج والأنشطة الثقافية والتعليمية إلى مصالح مجتمعية واستثمارات تجارية قابلة للربح أو الاستمرار، وبعض هذه المشروعات مثل دور النشر وقصص الأطفال تخطو جيدا لتكون استثمارا ناجحا، وبعضها يمكن دعمه أو شراء خدماته مثل المسرح والافلام والدراما والكتب والقصص والفنون والموسيقى ليتشكل حولها سوق ومصالح تجتذب الأجيال والجمهور.

إن كل الاقتراحات والتصورات للمواجهة المجتمعية مع الكراهية والتطرف تركز على تفعيل المجتمعات لتشارك في مواجهة التطرف وحماية الشباب من الجماعات المتطرفة، ويأتي الضمان الأساسي لمواجهة التطرف في بيئة صحية وفاعلة للأسرة والسوق والثقافة والمؤسسات الاجتماعية والادارات الرسمية لخدمات المجتمع والتعليم والشؤون الدينية، ويمكن الاستدلال على المجتمع الفاعل الذي يملك المناعة من التطرف ويخلو من الهشاشة بالمؤشرات التقليدية العامة في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والمؤسسات الثقافية والجرائم والشعور بالرضا والثقة بالأفراد والسوق والمؤسسات الوطنية والاستهلاك والانتاج الثقافي والفني، وبرغم أنها لا تدلّ مباشرة على مواجهة التطرف ولكنها تدل على

مجتمع فاعل وقادر وعلى أفراد أسوياء يشعرون بالرضا ومستعدون للمشاركة والاندماج في الدولة والمجتمع.

هكذا فإن الحديث عن المواجهة مع التطرف والكراهية يبدو مرتبطا بشبكة واسعة من الأداء الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي فمواجهة التطرف تأتي محصلة للنجاح الاقتصادي والاجتماعي للدولة والأفراد.

تبدو قيم التعايش عند النظر إليها كقيم إنسانية وأخلاقية صفات فردية، وبطبيعة الحال فإن الحديث عن بناء القيم الإيجابية سيكون موجها إلى الفرد على نحو رئيسي، لكنها أيضا تتصل على نحو مباشر بالسياسة العامة للدول والمجتمعات والمؤسسات والأسواق والشركات، والحال أن الاعتدال محصلة النجاح أو هو مؤشر أساسي إلى النجاح والتقدم والازدهار في التنمية والإصلاح والسياسة والعمل والتجارة والأسواق، في المقابل فإن التطرف هو فشل أو مؤشر أساسي إلى الفشل.

لكن تظل القيم والأخلاق ومنها الاعتدال والتطرف اتجاهات سلوكية وفكرية فردية تعتمد على إيمان الأفراد بها وتمثلهم لها متطوعين ومستقلين عن التنظيم الاجتماعي والأخلاقي والقانوني والمؤسسي للقيم والاتجاهات، وذلك لأسباب عدة:

1. الطبيعة الفردية للقيم؛ إذ هي ابتداء قيم يتمثلها الأفراد، ثم تتحول إلى قيم اجتماعية ومؤسسية، ولا يمكن أن تنجح وتعمل بفاعلية من غير إيمان فردي بها، وحماس ودافع ذاتي.

2. الفرد هو أساس القيم ومصدرها بما هو كائن حرّ، وينزع إلى الخير بفطرته وغرائزه الأساسية، وما تفعله المجتمعات والسلطات والمؤسسات هو استيعاب وتنظيم وحماية هذه القيم التي أنشأها الأفراد، وتعبر عن ضمائرهم، وبما هي ابتداء فعل الخير والصواب وتجنب الضرر والخطأ من غير دافع قانوني أو ديني أو مادي.

3. صعود الفرد والقيم الفردية في مرحلة ما بعد الصناعة؛ باعتبارها فضيلة وأساسا للتنظيم الاجتماعي، وباعتبار الفرد مسؤولا ومستقلا بذاته عن أفعاله وشريكا بصفته فردا مع المجتمعات والمؤسسات في تشكيل القيم وتمثلها.

4. تغير دور الدول والمجتمعات والمؤسسات الدينية والإرشادية، إذ أنها لم تعد مركزية قادرة حصريا أو على نحو مؤثر تأثيرا حاسما على تنظيم وإدارة الشأن الاجتماعي والأخلاقي والتنشئة، لكنها أصبحت جزءا من شبكة عالمية تشارك فيها جهات ومؤسسات كثيرة، ومعظمها خارج سلطة وحدود المؤسسات والمجتمعات.

5. صعود الثقافة بما هي وعي الذات كإطار عام وشامل يتفاعل معه الأفراد مستقلين من غير وسائط تنظيمية واجتماعية.

هكذا فإن هذا الفصل بما هو خاتمة الكتاب أو محصلة التفكير في التقدم سوف يمضي في مبحثين، أحدهما القيم الفردية الأساسية التي تساعد في بناء الاعتدال ومواجهة التطرف، والثاني في السياسات الاجتماعية والاقتصادية العامة.

الذات الفاعلة

تؤكد الاتجاهات والمؤسسات التنموية الدولية على أهمية الفرد في التنمية والإصلاح باعتباره رأس مال بشري في غاية الأهمية، إذ تعتمد الأعمال والموارد ومن ثم بطبيعة الحال التقدم والازدهار على الفرد الفاعل المنتج والذي يتمتع بالكفاءة والفضائل اللازمة لاستقرار الأمم وقدرتها على مواجهة التحديات.

ويؤشر بصعود حركات الحقوق الفردية والثقافية والبيئية والنسوية لمرحلة جديدة من القيم المنظمة للمجتمعات، ونهاية المجتمعات كإطار شامل ومهيمن يحدد الأهداف السياسية للدولة وتنظيم الموارد وضبط الأفراد وتنظيمهم في منظومات وقوانين اجتماعية، ونشوء بيئة اجتماعية واقتصادية تؤسس لمرحلة الفرد المؤثر أو القادر أو «الذات الفاعلة».

فالمواطن القادر على تحقيق متطلبات الحرية والحياة الكريمة من غير دعم أو مشاركة من مؤسسات سياسية أو حكومية أو منظمات اجتماعية؛ يبحث بطبيعة الحال عن الفرص الجديدة الممكنة، والأفراد قادرون اليوم أن يعملوا بأنفسهم لأنفسهم كما هم قادرون على أن يعلموا أنفسهم معتمدين على الشبكة، أو يحلوا مشكلات كثيرة كانت تحتاج إلى تكاليف ومهارات معقدة مثل الصيانة والتصميم والبحث عن سلع وخدمات والتسويق والعمل.

وقد يبدو ملفتا وطريفا أن قوى التقدم والريادة في المرحلة السابقة أصبحت رجعية؛ إذ يشعر كثير من المتخصصين والمهنيين اليوم بالانزعاج والمنافسة من العمل الفردي المستقل عن المؤسسات والمتخصصين في العمل والتعليم والتنمية الذاتية والكتابة والنشر والاستشارات والتفاعل الاجتماعي والسياسي، والأعمال الفنية والإعلامية الفردية والمستقلة، ورغم صحة كثير من الأدلة والشواهد التي يقدمها المتخصصون على

الضعف والأخطاء في محاولات الأفراد مواجهة احتياجاتهم مستقلين، فإنها أيضا تؤشر إلى التغير الكبير في المهن والأعمال والمؤسسات، ومعها قيم وأفكار ونظريات وتجارب وتراث متراكم من الإنتاج الفكري والعلمي والفني والأدبي والمؤسسي.

وبطبيعة الحال، وكما يؤكد التاريخ، فإن نهاية مرحلة وابتداء مرحلة جديدة تصحبها تحولات، وتسبقها مرحلة انتقالية مربكة، فالقوى الإيجابية الفاعلة ليست جاهزة ومستعدة فورا لتحل مكان المنظومات السابقة التي هيمنت على الحياة والأعمال والأفكار والقيم.

هكذا ففي تغير دور الدولة والمجتمع صعدت قوى اجتماعية بديلة، كما نشأت في بلاد كثيرة صراعات أهلية ودينية، ويمكن في هذا السياق ملاحظة كثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الجديدة حولنا، مثل الكراهية والتطرف وصعود الهويات الفرعية والاكتئاب والانتحار والسطو وعمالة الأطفال والاتجار بالبشر والأزمات المرورية والسلوك غير الاجتماعي، لكن يمكن أيضا في هذا الركام ملاحظة كثير من الظواهر الإيجابية الجديدة، مثل الأعمال والخدمات الجديدة في النقل والتوصيل والعمل والتعليم المنزلي والفردي والعمل من بعد، والجدالات والتفاعلات الشبكية حول القضايا والأفكار الدينية والوطنية والثقافية والتواصل الاجتماعي وتبادل المهارات والمعارف بيسر وفاعلية.

الفرد؛ كل فرد تقريبا، يمتلك اليوم من الكتب والأفلام والموسيقى والدراسات والأوراق العلمية والوثائق والمخطوطات والمحاضرات وورش العمل والتدريب والقدرة على الوصول والتواصل مع وسائل الإعلام والجامعات ومراكز الدراسات ما يساوي في قيمته مؤسسات ضخمة تضاهي الجامعات الكبرى، ومؤكد أن هذه الموارد الهائلة المتاحة للفرد تجعل منه قوة جديدة مؤثرة تتجاوز السلطات والمجتمعات والشركات.

لكن أيضا في صعود الفرد والفردانية وانحسار الدور الاجتماعي والأخلاقي للدول والمجتمعات؛ يشعر الفرد اليوم بأزمة تكاد تفوق أزمة التنميط المنظم والوصاية التي خضع لها قروناً طويلة، يحدث له اليوم مثل قصة المتصوف الذي أمضى أربعين عاماً يسير في الطرقات باحثاً عن اسم الله الأعظم، وفجأة لقيه طفل في طريقه فقال له: أنت اسم الله الأعظم، لكنه حين عرف اسم الله لم يعد يعرف ماذا يفعل، فلم يكن يفعل من قبل سوى البحث. هكذا فإن الفرد الذي ظل يناضل في مواجهة التنظيم والتنميط الاجتماعيين والأخلاقيين لم يعد يعرف ماذا يفعل وكيف يفكر ويميز وحده من غير مرجعية دينية أو مجتمعية بين الصواب والخطأ وبين القبيح والحسن. وهكذا أيضاً يمكن فهم وتفسير الأزمات الاجتماعية والسلوكية الجديدة.

نحتاج إلى تأمل طويل لملاحظة التحول أو التشوه الذي أصاب الإنسان على نحو متراكم بفعل التنشئة الاجتماعية والسلسلة الطويلة المتراكمة من الشرائع والمنظومات الدينية المؤسسية، كيف يستعيد ذاته وينعتق من كل هذا الركام ويكون في الوقت نفسه أقدر على تحقيق السلام وحماية وتطوير العقد الاجتماعي؟ كيف يحل الضمير مع أو بدلا من الدين والمجتمعات في التنظيم الاجتماعي والسياسي والبناء الإيجابي للعلاقات الاجتماعية؟ أو ليكن السؤال كيف تعمل الدول والمجتمعات والمؤسسات في ظل قيم الفردية؟

كما انفصلت المجتمعات عن المؤسسات الدينية لتنشئ الحضارة الصناعية، فإن الذات الفاعلة تنفصل في الحضارة الشبكية (سوف تنفصل) عن المجتمعات لأجل تكريس الحرية الخلاقة لكل فرد، ولتواجه العنف والهيمنة والاتجاهات السوقية والاستهلاكية متحررة من الانتماءات والقواعد المفروضة، ذلك أن قوى السوق والعنف التي أضعفت المجتمعات والدول أتاحت في الوقت نفسه للذات الفاعلة أن تعمل وتتحرك مستقلة بذاتها، وأن تكون أكثر قدرة وتأثيرا، بل وتستغني عن المجتمعات لتنشئ مجتمعات جديدة

«لا اجتماعية»!

لكن كيف تتشكل الأخلاق والقيم في ظل هذا التغير الذي لم تعد فيه المؤسسات الدينية والاجتماعية منشئة أو ضامنة حصرية للأخلاق والقيم والتنشئة الاجتماعية والضبط والتنظيم الاجتماعي؟

تشكلت المنظومة الأخلاقية السائدة (كانت سائدة) بناء على مصالح المجتمعات والدول، ففي الشجاعة والكرم تحمي مواردها وسياساتها وأهدافها، لم تكن هذه القلاع والهياكل وكذا الأسواق والدفاع والأمن والقيادات الاجتماعية لتعمل لولا منظومات الشجاعة والكرم، هكذا يؤشر أيضا بصعود قيم الثقة والإتقان كرأسمال اجتماعي يحمي المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بصعود الفردية كمحرك للأسواق والقيم والسياسة؛ ففي الأعمال والعلاقات المتشكلة عبر الشبكة أو المستمدة من اتجاهات وتأثير الفرد؛ لا يحمي الأسواق والمصالح الناشئة سوى الثقة والإتقان، فالفرد الذي ينشئ عبر الشبكة أو بذاته مصالحه ويقدم نفسه إلى الآخرين، ويعمل ويبيع ويشتري لا يجد ما يديم هذه المنظومة الهشة أو غير المرئية سوى الثقة والإتقان، والأسواق والمؤسسات التي تقدم نفسها اليوم عبر الشبكة تجد نفسها متجهة إلى الفرد، كل فرد على حدة، لتنال ثقته.

وبالطبع، لم تكن منظومة الثقة والإتقان غائبة عن الأسواق والأعمال كما أن الشجاعة والكرم لن تغيب أيضا في حضارة الفرد ومجتمعاته، لكن يتغير توزيعها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بل وتتغير معانيها وتطبيقاتها أيضا؛ فالكرم يتجلى اليوم أكثر ما يكون في العمل التطوعي والخدمة العامة وتبادل المعرفة والمهارات والتعاون المهني والاجتماعي.

عندما صعدت المجتمعات في مرحلة الصناعة بديلا للمؤسسات الدينية والإقطاعية كان ثمة خشية أن تتفكك المنظومة الدينية والأخلاقية الحامية للقيم والمجتمعات والأعمال،

لكنها (المجتمعات) كانت بديلا كفؤا وفاعلا، ولم ينحسر الدين كما لم تنحسر الأخلاق، وفي صعود الفردية بديلا للمجتمعات والدولة، فإن الضمير هو الضامن البديل المتوقع ليعيد تنظيم وتطبيق القيم والأخلاق على النحو الذي تواصل به الإنسانية خط سيرها في الارتقاء والتطور، ولا يخلو المسار بالطبع من المشكلات والأزمات والخسائر، لكن يمكن الاستدلال والملاحظة كيف صعدت على نحو غير مسبوق قيم حقوق الإنسان والحريات والبيئة والعالمية والمشاعية المعرفية، وكيف تتزايد فرص النساء والفئات الخاصة التي كانت مهمشة ومستغلة في الأعمال والمواقع والمساواة والتأثير والتعبير عن ذاتها.

وتمثل المواطنة بما هي التزام متبادل بين الدولة والمواطن وبين المواطن والمجتمع واحدة من أهم تطبيقات وتجليات الذات الفاعلة، وهي (المواطنة) تعكس العقد الاجتماعي المعبر عن القيم والتشريعات والأنظمة كما الثقافة الاجتماعية والأخلاقية، هكذا فإن المواطن في تفاعله مع الدستور والقوانين والتشريعات في بلاده والمجال العام الناشئ حول منظومات السياسة والإعلام والإرشاد والتعليم والعلاقات الاجتماعية والأسرية ينشئ سلوكه وحياته اليومية، ومن المهم جدا أن يعكس المواطن هذه الأهداف والقيم التي تدور حولها المواثيق والتشريعات، وحين تتشكل فجوة بين المنظومة والأهداف التشريعية والمؤسسية في البلاد تتآكل المواطنة أو تعمل ضد نفسها، فالوحدة والتماسك الاجتماعي كما التضامن العام تحركه أساسا قيم المواطنة والشعور بها، نفترض بطبيعة الحال أن الأهداف والقيم التي تقوم عليها الدول مستمدة من السعي إلى الازدهار والاستقرار والسلام.

لم تعد الثقافة كما وصفها ماكس فيبر عاملاً مساعداً يدفع المجتمع نحو غاياته، أو كما يراها كارل ماركس ناتجاً فرعياً لطور الإنتاج السائد، أو كما يراها إميل دوركايم إحدى المؤسسات الاجتماعية، ففي التشكلات الاجتماعية الناشئة اليوم بفعل تكنولوجيا

المعلومات تحتاج سلسلة الاستجابة نفسها إلى تحولات كبرى وجذرية، إذ في عالم الصناعة أنشأت الموارد والتقنيات أسواقاً وأنظمة اقتصادية جديدة، وهذه أنشأت منظومة سياسية ثم تشكلت مدن ومجتمعات، وأخيراً نشأت الثقافة. لكننا اليوم في حاجة إلى البدء بالثقافة لتقود تشكيل السياسة والأسواق والمدن، لأنه بغير ذلك تدخل الأسواق والأعمال والمجتمعات في حالة من الخوف والتطرف، ويصعب استيعاب الصدمة الناشئة بغير وعي جديد وبناء تشكلات اجتماعية وثقافية جديدة تمكن الدول والمجتمعات من إعادة تنظيم نفسها.

صحيح أننا لم نعرف بعد على نحو نهائي ما المجتمع الإنساني الذي سيتشكل حول تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم فإنه يصعب تقدير القيم والثقافة الجديدة، لكننا نملك أن نطلق حالة من الحريات والجدل المفتوح، وأن تحصل المدن والمجتمعات والطبقات على فرصة كافية لتشارك في تنظيم وإدارة أولوياتها وتصوراتها وتختار قياداتها التي تعكس اتجاهاتها ومصالحها بكفاءة وعدالة، وألا نطيل عمر المؤسسات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية التي تتآكل بسبب التكنولوجيا الحديثة، فذلك ليس سوى لعب في الوقت الضائع، ويؤخر استيعاب المجتمعات والدول للحقائق الجديدة ويكرر مآسي سابقة، عندما حاولت نخب سياسية أن تمنع المطبعة أو سكة الحديد أو آلات النسيج، فالتاريخ يؤكد أن البحث عن الفرص ومجالات التكيف هو الوسيلة الوحيدة للقدرة على الاستمرار وربما النمو، في حين أن مقاومة التغيير هزيمة مؤكدة.

يقول الفيلسوف الفرنسي وأستاذ الاجتماع بيار ليفي والذي شغل بالتأثير الثقافي والاجتماعي للإنترنت: ثمة ظاهرة اجتماعية جديدة تتشكل لم يسبق للدين أو القانون أو الاقتصاد التقليدي أن تناولها، إنها الذكاء الجمعي الكلي الذي يتضاعف مع زيادة التفاعل وزيادة معدل إنتاج المعرفة وتداولها واستهلاكها وزيادة التفاعل بين عناصر المنظومة المجتمعية. (17)

يمكن التقدير في استيعاب صدمة الشبكية أن الثقافة تمثل في الحياة والعمل والاقتصاد والإنتاج مساحة أكبر بكثير مما يبدو في التفكير الانطباعي السائد، ويمكن ملاحظة هذه المقولة بوضوح في اقتصاد المعرفة القائم على الفكرة والتصميم والإبداع، والذي يشكل معظم الاقتصاد السائد اليوم. ولم يعد مستهجناً الربط بين التقدم الاقتصادي والثقافي، فقد كرس التقرير العالمي للتنمية الإنسانية هذه المقولة على نحو بدأ يغير في خطط واستراتيجيات التنمية في العالم، لكن الأمر يحتاج ربما إلى توضيح وتأكيد متواصل ومتكرر للقدرة على الربط بين الثقافة والتقدم، أو بين الثقافة والفشل أو لتشكيل تجمعات ومشروعات للتقدم قائمة على أساس الثقافة.

يجدر التأكيد أن الثقافة هي منظومة الأفكار التي تعبر بها المجتمعات عن وعيها لذاتها من اللغة والإبداع والآداب والفنون والتراث والعمارة، والقيم والعادات والتقاليد، وفي ذلك يكون السؤال كيف تؤدي إلى التقدم والازدهار الحركة الثقافية والفكرية من الإنتاج الأدبي والإبداعي والترجمة من الشعر والقصة والرواية والنقد الأدبي واللغات والفنون البصرية والسماعية، وحركة النشر بعامة من الكتب والمجلات والدوريات ومعارض الكتب والمطابع والمكتبات ومواقع الإنترنت والمدونات، وأنماط الحياة في السلوك الاجتماعي والانتماء والمشاركة والعادات والتقاليد والتعليم والعمارة واللباس والطعام؟

إن المجتمعات في تنظيمها لمصالحها ووعيها لذاتها تحتاج إلى معرفة ثقافتها وفحصها، وتطوير هذه الثقافة لتكون استجابةً صحيحة لتشكلها حول أهدافها وما تريد أن تكون عليه من تقدم حضاري واجتماعي واقتصادي، وأن تشكل ثقافتها على النحو الذي يمكنها من التوافق الصائب مع البيئة المحيطة والموارد والتقنية وسبل الحياة والرفاه، وعلى النحو الذي ينشئ الناس به كفايتهم ويحققون الأمن والاستقرار والرضا والسعادة والانسجام مع متطلبات حياتهم وتطلعاتهم وآمالهم بحياة أفضل.

الفكرة الرئيسة هنا أن الثقافة والفنون تلهم بالجمال الأفرادَ والمجتمعات، للاتجاه نحو السلام والازدهار وتجنب الكراهية والخواء والتطرف؛ ففي غياب «الجمال» يكون الخواء ليس مجرد أزمة نفسية، ولكن ذلك يفسر أيضاً الكراهية والانحياز ضد التقدم بما هو أيضاً انحياز ضد الذات.

في تحول التطرف إلى كراهية يصعد دور الأفراد والمجتمعات في المواجهة، بل تكاد المواجهة الاجتماعية والثقافية مع التطرف والكراهية هي الخيار الوحيد لأجل الخروج من الحروب والصراعات التي تعصف اليوم بكثير من الدول والمجتمعات وتقضّ مضجع العالم.

لقد أصبحت المواجهة مع التطرف والكراهية أقرب إلى الثقافة والفنون أو وعي الذات وتشكيلها، وفي ذلك، فإن المجال العلمي والموضوعي لفهم الكراهية والتطرف يتغير عما كان سائدا، فلم تعد علوم السياسة والاجتماع كافية إلا بمقدار ما تساعد في تشكيل الاتجاهات والمواقف الفردية والجماعية، وصار من فضول القول إن الفكر الديني في الرد على المتطرفين لا يفيد إلا غير المتطرفين لأجل فهم التطرف، وأما المتطرفون فإنهم لم ينشئوا مواقفهم بناء على فهم ديني خالص أو مستقل أو اجتهاد ومحاولة للبحث والتفكير في التوجيه الديني، ولكنهم اختاروا من النصوص والنماذج الدينية ما يشبههم ويلائم اتجاهاتهم وحالتهم التي وجدوا أنفسهم فيها.

السياسات الاجتماعية والاقتصادية المنشئة للتعايش والتنمية

تتشكل القيم والمواقف الاجتماعية والفكرية عبر منظومة متفاعلة ومتراكمة من السياسات والتشريعات واتجاهات الدول والمجتمعات والأسواق والأفراد، ويجب أن نأخذ بالاعتبار أن الأفكار مهما كانت جميلة ومهمة لن تأخذ مجالها في التطبيق والتأثير إلا بتكامل وانسجام أدوار ومصالح الحكومات والأسواق والمجتمعات والأفراد، وهو أمر لا يحدث تلقائيا بطبيعة الحال، ولا يعني ذلك بالضرورة أن تتفق مصالح واتجاهات مكونات الأمم والدول، لكنها يجب أن تكون قادرة على العمل المشترك وتبادل التأثير والجدل والحوار والتواصل الاجتماعي على النحو الذي يمكنها في المحصلة من تحويل الأفكار والقيم الجميلة إلى واقع مطبق وسياسات وتشريعات وأعمال وأعراف متبعة، وفي مرحلة العولمة والشبكية صارت الأمم تتبادل التأثير والمعرفة، وتتشكل أيضا قيم واتجاهات عالمية، كما تتأثر القيم والسياسات الوطنية بالعالم وأحداثه واتجاهاته وأزماته، ولم يعد في مقدور أمة من الأمم أن تنشئ عمليات تنظيم اجتماعي وأخلاقي على نحو مركزي كما كان يجري من خلال المؤسسات التعليمية والإرشادية والإعلامية والتنشئة الأسرية والاجتماعية.

إن قيم العيش معا برغم أهميتها وضرورتها للتقدم وحماية الأمم والمصالح لا يمكن للدول أن تطبقها بتشريعات ومؤسسات رسمية وتنظيمية بالطريقة التي تنشئ بها الجيوش والأجهزة الأمنية والبنوك، لكنها تتحق وتنجح من خلال ثقافة سائدة وشراكة مجتمعية وفردية مع الدولة والشركات وببناء منظومة من المؤسسات الاجتماعية الوسيطة بين المجتمع والدولة وبين المجتمع والأسواق.

يجب أن تدير الحكومات منظومة اقتصادية اجتماعية، بحيث تنشأ بيئة ثقافية تحتضن

قيم الاعتدال والتسامح وتواجه التطرف والكراهية، وتمكن المجتمعات والأسواق كما الأفراد من العمل والإنتاج بكفاءة عالية، فالقيادات السياسية تقود أيضا الأفكار والقيم، كما أن الحكومة بقيامها بواجباتها الأساسية في التنمية والخدمات العامة مثل العدل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، تمنح المواطنين والمؤسسات الكرامة والقدرة على تمثل القيم والفضائل الاجتماعية والأخلاقية، فلا يمكن أن تنشأ الفضائل في الدول والمجتمعات الفاشلة أو المقصرة بالخدمات والموارد الأساسية للحياة، لأن ضغوط الفقر والفوضى تدفع بالضرورة إلى الأنانية والخروج على القيم والقوانين، كما يجب أن تدير الحكومات منظومات في العمل والتعليم والتنسيق والتكامل الاجتماعي بحيث تضمن بناء رأس مال بشري كفؤ وقادر على العمل وتمثّل فضائل وقيم الأخوة الإنسانية، وينبذ الكراهية.

وهناك مجموعة من القيم والفضائل التي لا تنشأ أو لا تزدهر إلا في ظل سياسات واتجاهات حكومية، فكل مكون أو قطاع في الأمة مثل المجتمعات والأفراد والأسواق تنشئ قيما وفضائل واتجاهات مستمدة من تفاعلها مع حياتها وأعمالها والعالم المحيط، وفي ذلك تنشأ فضائل وعيوب أيضا، وهنا تكون وظيفة السلطة السياسية تنسيق ومراقبة الاتجاهات الاجتماعية والقيمية وملاحظة الاتجاهات العالمية بحيث تستطيع التصحيح والاستدراك ومواكبة الاتجاهات العالمية، وضمان بناء وحماية القيم التي لا تتحمس لها المجتمعات والأسواق.

ولذلك فإن التكامل بين الحكومات والمجتمعات والأسواق والأفراد في بناء منظومة القيم والفضائل ومناهضة الكراهية يحتاج إلى سياسات وبرامج حكومية، وهي وإن كانت لا تغني عن الاتجاهات المجتمعية والثقافية وقيم العمل المتبعة في الشركات والنقابات والجمعيات فإنها تعززها وتحميها من نفسها، كما أن الحكومة والمجتمعات والمؤسسات تتبادل التأثير في المعارف والقيم والمهارات.

وفي ذلك يمكن تلخيص أهم واجبات الدولة وأدوارها في تعزيز قيم التعايش ومواجهة التعصب والكراهية:

1. القيام بدور الدولة الأساسي في بناء أمة ناجحة متماسكة، مثل العدل والأمان والخدمات الأساسية في التعليم والصحة والتضامن الاجتماعي، والازدهار.

2. تعزيز وحماية القيم والفضائل الاجتماعية والفردية العامة، مثل الثقة والإتقان والصداقة والتطوع والاعتدال والتسامح، والتصدي لاتجاهات وممارسات الكراهية والتطرف والتعصب والعنف

3. بناء وتعزيز وحماية القيم التي تختص بها الدولة، مثل الالتزام بالمواثيق والقوانين والمعاهدات الدولية والأعراف الدبلوماسية وحماية البيئة، والملكية، والحقوق العامة والخاصة، وتطبيق وتطوير القوانين والتشريعات الناظمة للقيم والحقوق وتعزيز التسامح

4. المشاركة العالمية في التضامن والتعاون الدولي ومساعدة الدول والمجتمعات المحتاجة، ومواجهة التطرف والكراهية. والاعتداءات على الدول والمجتمعات والقيم والأرواح والممتلكات.

5. تنظيم وإدارة قيم التعايش من خلال مؤسسات وتشريعات تكفل الالتزام بها وحمايتها والتصدي لما يناهضها، والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والدولية في هذا المجال.

6. بناء القدوة الحسنة والملهمة، بحيث تكون القيادات والمؤسسات السياسية في سلوكها وأفكارها واتجاهاتها نموذجا تقتدي به الشعوب والمجتمعات والمؤسسات.

المنعة والتماسك الاجتماعي

يقتضي الحديث عن الحلّ المستمد من الصحة النفسية والتماسك الاجتماعي ومواجهة الهشاشة والضعف الاجتماعي والاقتصادي لدى الأفراد والمجتمعات، وبناء وتكوين المهارات المعرفية والحياتية التي تؤهل المواطنين والمجتمعات؛ بناء تنمية إنسانية متقدمة، ومجتمعات حرّة ومستقلة وقادرة على المشاركة والولاية على شؤونها ومواردها، وأفراد مؤهلين بالمعرفة المنطقية والقدرة على النقد والتحليل؛ ما يعني أيضا سيادة قيم العدل والمساواة والمشاركة والتسامح والتنوع، وهو ما أدركته وأكدت عليه تقارير التنمية للأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من المنظمات الدولية، ومؤكد أن ما ينطبق على التنمية ومواجهة الفقر والجهل والمرض والجريمة يمتد إلى الكراهية والعنف الديني والقومي والصراعات الاجتماعية، فالشخص الذي يملك الإرادة والتصميم على القتل والانتقام أو الانتحار مرشح لأن يكون إرهابيا.

وكما تؤكد الأمم المتحدة، وهو ما تؤيده الإحصاءات والمؤشرات أن التكامل الاجتماعي والرضا يصاحب الارتقاء بالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومستوى الدخل، وأن الفقر مصاحب للصراعات والانقسام، وأن الكوارث والأمراض والأوبئة والجرائم أكثر وأعمق حضورا وتأثيرا في بيئة الفقر والاستبداد والفشل، فمن المنطقي أن تكون مواجهة الكراهية والتطرف في بناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي ومواجهة الضعف والهشاشة في حالتها العامة، إذ يستحيل أن تعالج الكراهية جراحيا أو أن تستأصل من المجتمع والأفراد مثل حالة معزولة أو مستقلة عن مناعة المجتمعات والأفراد، ولكنها نسيج اجتماعي يستدل عليه بمؤشرات الضغوط النفسية والاكتئاب والعزلة والإدمان والعدوانية والقلق، ويمكن الاستدلال عليه في أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي واليومي في الشوارع والأسواق والأعمال والعلاقات وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي ذلك، فإن الردّ على التطرف والكراهية والحوار مع أصحابهما أو التأثير عليهم لا يندرج في الجدل والتأثير العلمي والعقلي، ولا تفيد هنا المؤسسات الدينية والتعليمية والأكاديمية إلا بقدر ما تساعد الأفراد والمجتمعات على بناء الشخصية السوية والمستقلة والقادرة على تحمل المسؤولية والمشاركة والانتماء، وأما الردود العلمية والفقهية والفكرية على المتطرفين فإنها تفيد المعتدلين ولا تؤثر على المتطرفين، وبالطبع فإنه أمر جيد أن يتعرف غير المتطرفين على أفكار المتطرفين ومصادرهم.

وبالنظر إلى الكراهية حالة ثقافية أو موقف جماعي أو فردي فإن المواجهة لا تكون إلا ثقافية؛ بناء ثقافة جديدة مناهضة للكراهية، ولكن الثقافة عملية وعي معقدة تنشئها المجتمعات أولا، وتخصها أكثر من السلطة السياسية، وتتشكل الثقافة في متوالية معقدة من التفاعلات والاستجابات مع الموارد وإدارتها وتنظيمها والمنظومة الاقتصادية والسياسية المتشكلة حول المكان والموارد، ثم بما يحكمها ويؤثر فيها من تاريخ وقيم وعلاقات، وما يمكن اقتراحه وتنفيذه من سياسات وبرامج ثقافية لا أهمية له في الواقع إلا بمقدار ما يحمله الأفراد وتلتزمه المجتمعات، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمجرد تشريعات ومؤسسات وبرامج وتوجيهات واقتراحات، ولن تفيد المؤسسات الإعلامية والثقافية إلا بمقدار ما تؤثر في اتجاهات الأفراد والمجتمعات.

وقد أصبحت الثقافة متصلة بخيارات واتجاهات عالمية، ولا يكفي أن تكون الدولة والمجتمع على قدر من الحصانة الثقافية من التطرف والكراهية، ولكن لا بد من المشاركة في العالم على نحو صعب ومعقد لأجل التأثير في العالم والتفاعل معه في التلقي والتأثير والانتماء العالمي والتقبل العالمي أيضا ثم بناء اتجاهات عالمية نحو التسامح ومواجهة الكراهية.

إذن تبدأ المواجهة مع الكراهية والتطرف ببناء المجتمعات المستقلة، والتي تنشئ في ولايتها على مواردها وشؤونها وتشكلها حول حياتها ومواردها ثقافة ووعيا يمجّد السلام.

لكن في التفاعل المعقد بين الظروف والأفكار يغلب على المجتمعات والمهمشين والمستضعفين عدم الإدراك لمصالحهم، وعزوفهم عن العمل في الاتجاه المفترض أن يؤدي إلى تشكلهم وتنظيمهم حول أولوياتهم، وفي ذلك يزداد العمل الإصلاحي صعوبةً، فالجماعات والمؤسسات السياسية والاجتماعية الإصلاحية لا يُفترض أن تعمل بالنيابة عن المجتمعات، ولا يمكنها أن تقوم بواجباتها ومسؤولياتها، لكن العمل الإصلاحي السياسي والاجتماعي يركّز دائماً، في محتواه وأهدافه، على الارتقاء بالمجتمعات، وبناء قاعدةٍ اجتماعيةٍ واسعةٍ وملائمةٍ للإصلاح.

إدارة التنوع والتعدد

يمثل التنوع فرصا وتحديات للدول والمجتمعات، ولا شك أن النجاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي يقوم على إدارة كفؤة وعادلة للتنوع بكل مجالاته ومستوياته، الدينية واللغوية والإثنية والاتجاهات والأفكار والفلسفات السياسية والاجتماعية، والتنوع الاقتصادي والاجتماعي في الثروة والمهن والأعمال، كما التنوع في أساليب الحياة في اللباس والطعام والفنون والموسيقى والآداب، وتستطيع الدول الناجحة أن تحول هذا التنوع إلى مصدر للتقدم والتبادل المعرفي والاعتدال والتقبل والتسامح والعيش معا، بحيث يستطيع الأفراد كما المجتمعات الاقتباس والتبادل وأيضا المراجعة والنقد، ويمكن أيضا تعلم وبتكلفة قلية نسبيا اتجاهات وتقنيات ومعارف ومهارات جديدة ومفيدة، كما يبدو واضحا في العمارة والأثاث والطعام والطهو والمهن والحرف والبناء والزراعة، والترجمة والآداب والفنون، والعلوم والتكنولوجيا،..

إن تاريخ التقدم الإنساني كان على الدوام في توظيف واقتباس التنوع ثم استخدام وتطوير منتجاته، أو ببساطة ليس سوى عمليات تراكم واستيعاب وإبداع للحضارة

الإنسانية على تنوعها وامتدادها، الفلسفة على سبيل المثال والتي ازدهرت ونضجت في اليونان استوعبتها حضارات شرق المتوسط وورثتها من اليونان، ثم ورثها وترجمها العرب وأضافوا إليها، ثم انتقلت إلى أوروبا لتشارك في التأسيس والتطوير للحضارة الغربية القائمة اليوم، واستطاعت الولايات المتحدة أن تبني جمهورية قوية ومزدهرة وممتدة وواسعة من المهاجرين المستوطنين من جميع أنحاء العالم، ونهضت هولندا والدول الاسكندنافية بمشاركة واسعة ومهمة من المهاجرين إليها من الاضطهاد الديني في جنوب ووسط أوروبا.

وفي المقابل فإن الأمم التي رفضت التنوع استدرجت نفسها إلى الفشل والحروب والصراعات الأهلية والإقليمية، وربما يكون من أسباب فشل وانهيار إسبانيا والبرتغال بعد نهضتهما في القرن السادس عشر هو التعصب الديني والاضطهاد والاستبعاد ضد غير الكاثوليك وغير المسيحيين؛ ما أدى إلى هجرات واسعة للناس وكثير منهم متعلمون وأصحاب مهارات ولديهم أموال نقلوها معهم إلى مواطن هجرتهم الجديدة.

وفي العصر الحديث نرى ونعيش حالات مخيفة ومدمرة من الحروب والفشل والفقر والهجرة واللجوء بسبب الصراعات والخلافات الإثنية والدينية والمذهبية، مثل ما حدث في البلقان ويحدث اليوم في دول كثيرة في آسيا وأفريقيا، ..

حرب الأفكار: كيف نحمي أنفسنا ومجتمعاتنا من الكراهية والتعصب؟

يظل التطرف والكراهية موقفين ثقافيين أولاً، والصراع معهما ثقافي، فما من شك، ثمة متطرفون وكارهون مستعدون لأن يضحوا بأنفسهم بسبب الكراهية، وهم على مستوى من الانتشار والتواجد ما يكفي لحروب أهلية مدمرة. وأخطر من ذلك أن كثيرين منهم يظهرون فجأة على نحو غير متوقع ومن دون معرفة مسبقة بمواقفهم ونواياهم، وفي ذلك يجب الإقرار بأن البيئة الثقافية والعالمية السائدة تشجع على الكراهية وتحتضنها، وتنتجها أيضاً، وأن السياسات والعمليات الثقافية المتبعة لم تنجح في إنشاء بيئة ثقافية تواجه ثقافة الكراهية.

المدخل الأساسي والأهم والذي لا يمكن أيضاً تجاوزه في مواجهة الكراهية والتطرف هو الثقافة والتمدن، فعندما يكون كل من العنف والتطرف والكراهية منبوذاً ومكروهاً في المجتمع، ينحسر ويكاد يختفي، ويقتصر على قلّة من الخارجين على المجتمع أو الخارجين منه، وهذا يخفض مستوى المواجهة والتوتر. وفي جميع الأحوال، فإننا نستطيع أن نقلل العنف والكراهية بنسبة كبيرة جداً بمنظومة التمدن والسلوك المدني الذي يحمي المدن ويرتقي بها ويجعلها بيئة للسلام والأمن، وهذا يشمل أيضاً الجريمة والحوادث المرورية والضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الطبقات الوسطى المشكّلة للمدن والتمدن تملك في العادة (أو يجب أن تملك) رؤية واضحة واعية للحياة والمكتسبات التي تريدها. وبسبب الفجوة بين ما ترغب فيه وبين الإمكانات المادية للفرد من أبناء الطبقة الوسطى، فإن المجتمعات والطبقات تتصالح وتتعاون على منظومة من التشريعات والبرامج والمؤسسات والسلوك وأسلوب الحياة، وعقد اجتماعي ينظم ويدير هذه المنظومة وفق ما يحقق أهداف الفرد وسعادته ويحميه.

وهكذا كانت الفردانية والديموقراطية والثقافة والفنون والجمعيات والنقابات والمبادرات الفردية والإبداع، وكانت أيضاً حالات من القسوة والتطرف والجريمة والانحراف.

يفترض أن نظام المدينة يصلح نفسه بنفسه، فإذا تُرك العقد الاجتماعي المنبثق أساساً من الفردية يعمل، فإنه ينتج حلوله الخاصة بقدر من الحيوية والتطور والتراكم يجعل المشكلات والعيوب تتناقص، فالطبقات الوسطى تحتاج أن تنشئ نظاماً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يحقق تطلعاتها ورؤيتها واحتياجاتها بأفضل مستوى ممكن، ولأجل ضمان هذه المنجزات وتطويرها، أنشئت المجالس البلدية والجمعيات المهنية، والمسارح والفنون والآداب، ونشأ المجتمع المدني ليوفق بين مطالب الفرد وحمايته وبين وجهة الحكومات والشركات، ولأجل أن تحقق الضرائب التي يدفعها المواطنون عائداً حقيقياً في حياتهم وتطلعاتهم، ولكن ضمانة حماية هذا العقد الاجتماعي وتحقيق أهدافه تأتي من الفردانية. فالأغلبية المعبرة عملياً عن المدينة والعقد الاجتماعي يجب أن تحمي الأقليات والأفراد، وأن تتيح لهم العمل والنشاط لأنهم بمبادراتهم وبقائهم على الأقل يضمنون عدالة الديموقراطية والأغلبية، ويجعلون النظام قادراً على الرقابة والتغيير والإصلاح. فتغييب الفرد يؤدي حتماً إلى الاستبداد وفساد الديموقراطية نفسها. وبذلك، فإن المدن تنشئ نظاماً اجتماعياً وثقافياً دقيقاً ومتوازناً، يحمي حقوق الناس ومصالحهم وخصوصيتهم، ويمنحهم أيضاً الدفء والانتماء.

والأكثر شذوذاً في المدن هو «التطرف»، وما ينشأ عنه من عنف وصخب وفضول وتطفل وتشدد. وهكذا، فإن بين التطرف والتمدن عداوة كبيرة، تجعل التمدن الضمانة الأساسية لمواجهة العنف والتطرف وتحقيق الأمن.

يبدأ التضامن والتماسك بمساعدة أهل المدن وأطفالها على العيش معا؛ أن يكون في مقدروهم المشي واللعب في أمان والمشاركة الثقافية والاجتماعية في مدنهم وأحيائهم والعمل والتفكير بأنفسهم، وأن يجدوا قريبا منهم حدائق ومسارح ومجالاً للإبداع.

ويظل السؤال قائما ومعلقا: كيف نضمن ألا يكون كراهية وتطرف؟

تؤشر الحياة اليومية إلى فائض من الكراهية والعنف المادي والرمزي، في الكتابة والأحاديث والمجالس والرموز والطقوس والممارسات الفكرية والثقافية وقيادة المركبات والعلاقات الاجتماعية والأسرية، والكثير من مؤشرات الكراهية تستخدم على نحو متقبل ومتواطأ عليه، ولا نتوقف عندها، مثل الاستعارات المستخدمة للذم والاحتقار والكراهية أو الاعتزاز والتقدير، على الرغم من أنها مفاهيم وتسميات تدل على حالة محددة وبحياد، ومن ذلك على سبيل المثال استخدام مجموعة إثنية أو سكانية أو دينية على سبيل الذم والكراهية والسخرية؛ يهود، غجر، بدو، فلاحون، زنوج، أو استخدام اللون على سبيل الذم والإهانة أو المدح والاعتزاز؛ أسود وأبيض، أو استخدام وظائف وأعمال للدلالة على الإهانة والسخرية والجهل وعدم المعرفة، أو استخدم الجنس (رجل أو امرأة) على سبيل المدح أو الاعتزاز أو الإهانة والشتيمة، أو الأمراض للدلالة السياسية أو الاجتماعية أو الشتيمة والاحتقار؛ معوق، مريض، مريض نفسيا، مصروع، أو تعيير الناس بحالتهم الطبيعية، أعور، أعمى، قصير، سمين، نحيف، قزم، شايب، مراهق، عجوز، مطلقة، أرملة، مجهول النسب، وهناك استخدام للحالات الاجتماعية والاقتصادية على سبيل الإهانة أو الاعتزاز، فقير أو غني، شيخ صعلوك، وهناك استخدام كاسح لدرجة يصعب انتقادها لمهن وأعمال واتجاهات اجتماعية وسلوكية على سبيل التحقير والشتم؛ العاملون في المجالات الفنية والترفيه؛ الرقص والغناء،.. والتحريض على مرتكبي الجنايات في أثناء أو بعد محاكمتهم وتطبيق القانون عليهم، وهناك أيضا التنابز بالألقاب واستخدامها وإطلاقها على نحو يلحق إساءة بالناس، وقد يلتصق اللقب بأحد او فئة حتى يصير أكثر شهرة من الاسم، ومن الواضح اليوم أن كثيرا من أسماء العائلات التي صارت معتمدة وموثقة هي في أصلها ألقاب وأوصاف أطلقها الناس. وتفيض النكات الشعبية والأمثال المتداولة بوصف الناس بصفات نمطية

تعمَّم ظلما على فئة من الناس أو أهل مدينة أو منطقة، مثل البخل والدهاء والغباء.

إن الزج بالدين والثقافة في الصراعات السياسية وفي تكريس الكراهية للآخرين والاشمئزاز منهم يزيد الصراع حدة من غير فائدة، ويقلل فرص التسوية والمصالحة، ويطيل أمد الحروب والآلام، ويساهم في تفكيك المجتمعات وانقسامها، ويخفض مستوى الثقة في الحياة اليومية والأسواق؛ ما يلحق ضررا بالمصالح والأعمال، كل ذلك من غير فائدة أو مقابل!

هوامش

I - مقدمة

1. هتنتغتون – الثقافة وقيم التقدم
2. جاك أتالي – سيرة موجزة للمستقبل
3. أتالي
4. ستيغليتز - مقدمة كتاب كارل بولاني، التحول الكبير
5. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2011
6. لماذا تفشل الأمم
7. تقرير التنمية
8. تقرير التنمية
9. تورين - براديغما
10. ممفورد – المدينة
11. تقرير الأمم المتحدة

II - التنظيم الاقتصادي

1. سنغافورة – بناء سنغافورة ومذكرات كي وان لي
2. لماذا تفشل الأمم

3. دايموند – أسلحة جراثيم فولاذ
4. ديموند - مقال نيويورك تايمز
5. مارك ج. هامر، ومارك ج. هامر – جونيور الماء وتقنيات مياه الصرف. ترجمة: يوسف رضوان. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (الرياض)، والمنظمة العربية للترجمة (بيروت)
6. (على سبيل المثال رهام زيدان في الغد 2013/7/14)
7. جون ر. فانشي- الطاقة: التقنيات والتوجهات المستقبلية
8. رانيا الصرايرة - الغد 5 تموز 2019
9. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2014
10. إدارة الوقت في الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية)
11. فورين أفيرز 16/حزيران/2015
12. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية
13. البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم
14. المسح الوطني لعمالة الأطفال في الأردن – مركز الدراسات الاستراتيجية 2015
15. تقرير البنك الدولي
16. تقرير البنك الدولي
17. تقرير الأمم المتحدة
18. تقرير البنك الدولي عن العمل
19. تقرير الأمم المتحدة
20. الهند والاستثمار في قاعدة الهرم
21. تقرير الأمم المتحدة
22. تقرير الأمم المتحدة

23. تقرير الأمم المتحدة 2001
24. تقرير الأمم المتحدة 2001
25. تقرير البنك الدولي 2002
26. تقرير البنك الدولي 2002
27. تقرير الأمم المتحدة 2004
28. تقرير الأمم المتحدة 2004
29. تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2016
30. تقرير البنك الدولي عن اقتصاديات الموبايل
31. امارتيا سن – التنمية حرية
32. تقرير الأمم المتحدة 2019
33. تقرير الأمم المتحدة 2019
34. تقرير الأمم المتحدة 2015
35. تقرير الأمم المتحدة 2015
36. تقرير الأمم المتحدة 2015
37. تقرير الأمم المتحدة 2015
38. تقرير الأمم المتحدة 2015
39. Global Age Watch Index
40. المعوقون
41. استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية
42. أمارتيا سن - فكرة العدالة
43. البنك الدولي الفقر يتحدى العالم، العالم يتحدى الفقر
44. اسيموغلو - لماذاتفشل الأمم
45. سي كي باراهالد - الثروة في قاعدة الهرم

III- الحكم الرشيد

1. هانز آدم الثاني – الدولة في الألفية الثالثة
2. لماذا تفشل الأمم
3. مانويل كاستلز- سلطة الاتصال
4. مانويل كاستلز- سلطة الاتصال
5. مجتمع المخاطرة العالمي - أولريش بيك
6. كارن روس - الثورة بلا قيادات
7. كارن روس - الثورة بلا قيادات
8. كارن روس - الثورة بلا قيادات
9. ريتشارد واتسون - ملفات المستقبل
10. جون لوك - الحكم المدني
11. ديبانكار غوبتا – الهند في الألفية الثالثة
12. سوزان روس أكرمان - الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، الإصلاح
13. لويس ممفورد - المدينة عبر العصور

IV - رأس المال الاجتماعي والثقافي

1. عبد الغني عماد – سوسيولوجيا الثقافة
2. تقرير نادي روما
3. فرنسيس مورلابييه – صناعة الجوع
4. الن بيرفيت – المعجزة في الاقتصاد

5. بيرفيت
6. بيرفيت
7. بيرفيت
8. بيرفيت
9. بيرفيت
10. بيرفيت
11. امارتيا سن – مجلة اليونسكو
12. هيغل – علم الجمال
13. هيغل
14. فريدريك معتوق – سوسيولوجيا التراث
15. فرنسيس فوكوياما – الثقة
16. فوكوياما
17. فوكوياما
18. ملوثات البيئة الداخلية للمباني- تأليف فرحات محروس
19. روبرت ر. روس ودانيال هـ. انتونيوس «سائقو عجلات الموت»
20. تقرير الأمم المتحدة 2013
21. اريك هوبزباوم – عصرة الثورة
22. دافيد بلانكنرون - بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين
23. بلانكنرون
24. البنك الدولي
25. امارتيا سن – فكرة العدالة
26. سن

27. سن
28. سن
29. تقرير الأمم المتحدة 2018
30. آلن تورين - براديغما جديدة لفهم عالم اليوم
31. لويس ممفورد – المدينة
32. تقرير الأمم المتحدة
33. بيتر آيغن – شبكات الفساد والإفساد في العالم

V - العيش معا

1. إميلي نوترومب - بيوغرافيا الجوع
2. حي بن يقظان
3. ديموند – أسلحة جراثيم فولاذ
4. أندريه كونت سبونفيل – هل يمكن أن تكون الرأسمالية أخلاقية
5. ولي نصر - قوى الثروة: صعود الطبقة المسلمة الجديدة
6. التسامح: البحث والنظرية والممارسة. مؤلف جماعي
7. أمارتيا سن – الثقة
8. ثيودور زيلدن – الثقة
9. ميخائيل باختين – الثقة
10. فوكوياما: الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي.
11. جاك أتالي – سيرة موجزة للمستقبل
12. بولنوف – فيلسوف ألماني
13. لاوتسي
14. أسامة أبو سريع «الصداقة من منظور علم النفس

15. اريك فروم – فن الحب
16. فوكوياما – الثقة
17. فوكوياما
18. فوكوياما
19. كليفود غيرتز – تأويل الثقافات
20. فوكوياما – الثقة
21. كاس ر. سينشتاين - الطريق إلى التطرف، اتحاد العقول وانقسامها
22. سينشتاين
23. كاثلين تايلور - القسوة: شرور الإنسان والعقل البشري
24. يايلور
25. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2018
26. جون لوك – رسالة في التسامح
27. فولتير - رسالة في التسامح
28. ممفورد – المدينة
29. برنار شوفييه - المتعصبون، جنون الإيمان
30. شوفييه
31. شوفييه
32. روجيه كايوا - الإنسان والمقدس
33. شوفييه
34. امارتيا سن – الهوية والعنف
35. تايلور
36. تايلور
37. تايلور

38. تايلور
39. تايلور
40. تايلور
41. تايلور
42. تايلور
43. تايلور
44. تايلور
45. تايلور
46. تايلو
47. تايلور
48. تايلور
49. تايلور
50. تايلور
51. تايلور
52. تايلور
53. تايلور
54. تايلور
55. تايلور
56. تايلور
57. تايلور
58. تايلور
59. تايلور
60. تايلور

61. تايلور
62. تايلور
63. تايلور
64. تايلور
65. تايلور
66. تايلور
67. تايلور
68. ريتشارد سينيت - في مواجهة التعصب.. التعاون من أجل البقاء

VI - المستقبل

1. لماذا تفشل الأمم
2. أسيموغلو وروبنسن
3. أسيموغلو وروبنسن
4. أسيموغلو وروبنسن
5. أسيموغلو وروبنسن
6. إزلاتكو إسكربس ومايمل دي بار - بناء سنغافورة، النخبوية، والإثنية ومشروع بناء الأمة
7. إزلاتكو إسكربس ومايمل دي بار
8. تقرير التنمية البشرية - 1990
9. الاقتصاد الإبداعي- جون هوكنز
10. هوكنز
11. هوكنز

12. جيرمي ريفكين – عصر الوصول

13. تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية

14. إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من اجل عولمة عادلة http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---cabinet/documents/genericdocument/wcms_182776.pdf

15. ستيفان كيال – كيف يغير الرقمي الإدراك

مراجع

1. اريك فروم/ فن الحب، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار العودة، 1956
2. فن الإصغاء، تأليف اريك فروم. ترجمة محمود منقذ الهاشمي، دمشق: دار الحوار، 2013
3. فن الوجود، تأليف اريك فروم. ترجمة ايناس نبيل سليمان، دمشق: دار الحوار، 2011
4. إريك هوبز باوم - عصر الثورة (1789 – 1848)، تأليف اريك هوبز باوم. ترجمة فايز الصياغ: بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2007
5. عصر رأس المال، تأليف اريك هوبز باوم. ترجمة فايز الصياغ: بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
6. أسامة أبو سريع/ الصداقة من منظور علم النفس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979
7. إريك هوفر - المؤمن الصادق، ترجمة غازي القصيبي، أبو ظبي: كلمة، 2010
8. إزلاتكو إسكربس ومايكل دي بار - بناء سنغافورة النخبوية، والإثنية، ومشروع بناء الأمة. ترجمة حازم نهار. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2017
9. ألفن توفلر - تحول السلطة والموارد، تأليف ألفين توفلر، ترجمة لبنى الريدي، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1995
10. صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد. تأليف ألفين توفلر. ترجمة محمد علي ناصيف. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر الثقافة والمعرفة، 1974

11. آلن تورين - براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. تأليف آلن تورين، ترجمة جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011

12. أميتاي إتزيوني- الخير العام: إشكاليات الفرد والمجتمع في العصر الحديث. تأليف: أميتاي إتزيوني. ترجمة: ندى السيد. دار الساقي، بيروت، ومركز البابطين للترجمة (الكويت) 2005

13. آن فلوريني - القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانية بشارة. دار الساقي (بيروت) ومركز البابطين للترجمة (الكويت) 2005

14. أندره كونت سبونفيل - هل الرأسمالية أخلاقية؟ تأليف: أندره كونت سبونفيل. ترجمة: بسام حجار. دار الساقي، بيروت، ولندن – 2005

15. ألان بيرفيت – المعجزة في الاقتصاد. ترجمة بسام حجار، بيروت: دار النهار، 1997

16. أمارتيا سن- الهوية والعنف، وهم المصير الحتمي. ترجمة سحر توفيق. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

17. التنمية حرية. تأليف امارتيا سن . ترجمة شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004

18. فكرة العدالة. تأليف: أمارتيا سن. ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم (بيرت) ومؤسسة محمد بن راشد (دبي) 2010

19. اولريخ بك- مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود. ترجمة علا عادل، هند إبراهيم، بسنت حسن. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013

20. برنار شوفييه - المتعصبون، جنون الإيمان. ترجمة قاسم المقداد. دار نينوى

21. اللامساواة والتنمية الإنسانية. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2019

Human Development Report 2019

:Beyond income, beyond averages, beyond today

Inequalities in human development in the 21st century

http://hdr.undp.org/en/2019-report

22. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2018

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-indices-indicators-2018-statistical-update

23. التنمية للجميع - تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2016

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2016

24. العمل لأجل التنمية – تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2015

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2015

25. بناء المنعة والتماسك الاجتماعي – تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2014

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014

26. نهضة الجنوب: التنمية البشرية في عالم متنوع. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2013

http://hdr.undp.org/en/en/content/human-development-report-2013

27. الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2011

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2011

28. الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2010

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2010

29. تخطي الحواجز، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2009

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2009

30. مواجهة التغير المناخي: التضامن الإنساني في عالم منقسم، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2007/ 2008

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-20078

31. ما وراء الندرة: الطاقة والفقر وأزمة المياه العالمية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية

البشرية، 2006

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2006

32. التعاون الدولي على مفترق طرق: المساعدة والتجارة والأمن في عالم غير متكافئ. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2005

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2005

33. الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2004

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2004

34. الأهداف الإنمائية للألفية: ميثاق بين الأمم لإنهاء الفقر البشري. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2003

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2003

35. تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2002

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2002

36. التقنية لأجل التنمية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2001

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2001

37. حقوق الإنسان والتنمية البشرية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2000

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2000

38. العولمة بوجه إنساني. تقرير الأمم المتحدة التنمية البشرية لعام 1999

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1999

39. استهلاك لأجل التنمية البشرية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1998

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1998

40. التنمية البشرية لأجل القضاء على الفقر، تقرير الأمم المتحدة للتمية البشرية، 1997

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1997

41. النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1995

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1996

42. التنمية والنوع (الجندر) تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1995
http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1995

43. أبعاد جديدة للأمن الإنساني، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1994
http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1994

44. التنمية على أساس المشاركة، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1993
http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1993

45. العولمة والتنمية البشرية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1992
http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1992

46. قياس وفهم التنمية البشرية، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1990
http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1990

47. الطبيعة المتغيرة للعمل، تقرير البنك الدولي عن التنمية، 2019
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2019

48. الفقر يتحدى العالم، العالم يتحدى الفقر، البنك الدولي، 2004

49. تعظيم الاستفادة من الموبايل، البنك الدولي، 2012
http://documents1.worldbank.org/curated/pt/923111468323372497/pdf/NonAsciiFileName0.pdf

50. تخيل التعايش معا – مؤلف جماعي. تحرير: أنطونيا تشاير ومارثا ميناو. ترجمة: فؤاد السروجي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006

51. جارد دايموند – أسلحة جراثيم فولاذ. مصائر المجتمعات البشرية، ترجمة محمود الزواوي ومازن حماد. عمان: الأهلية، 2008

52. جون لوك – رسالة في التسامح. ترجمة عبد الرحمن بدوي. القاهرة: مركز عبد الرحمن بدوي، 2011

53. جون لوك – الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959

54. جاك أتالي – قصة موجزة عن المستقبل. ترجمة نجوى حسن. القاهرة:

المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2006

55. جون ر. فانشي- الطاقة: التقنيات والتوجهات المستقبلية. ترجمة عبد الباسط علي صالح كرمان، ومحمد الشيخلي. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (الرياض)، والمنظمة العربية للترجمة (بيروت) – 2011

56. التسامح: البحث والنظرية والممارسة، مؤلف جماعي. تحرير ميشيل ماكلو، ترجمة عبير محمد أنور، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

57. ريتشارد سينيت- في مواجهة التعصب، التعاون من أجل البقاء. ترجمة حسن بحري. بيروت: دار الساقي، 2016

58. فولتير: رسالة في التسامح، ترجمة هبة حمدان، عمان: دار الأهلية، 2017

59. فرنسيس فوكوياما - الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة معين الإمام ومجيب الإمام. الدوحة: منتدى العلاقات الدولية، 2015

60. النظام السياسي والانحطاط السياسي، من الثورة الصناعية إلى عولمة الديموقراطية ـ فرانسيس فوكوياما. ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام. الدوحة: منتدى العلاقات الدولية، 2016

61. كارل بولانيي – التحول الكبير، الأصول السياسية والاقتصادية لزماننا المعاصر، ترجمة محمد فاضل مفتاح، المنظمة العربية للترجمة، 2011

62. كارن روس/ الثورة بلا قيادات. ترجمة فاضل جتكر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 2017

63. كاس ر. سينشتاين – الطريق إلى التطرف، اتحاد العقول وانقسامها. ترجمة سميحة نصر دويدار. المركز القومي للترجمة. 2014

64. كليفورد غيرتز – تأويل الثقافات. ترجمة محمد بدوي. المنظمة العربية للترجمة، 2012

65. كاثلين تايلور/ القسوة: شرور الإنسان والعقل البشري. ترجمة: فردوس عبد الحميد البهنساوي. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2014

66. لورانس إي. هاريزون، وصمويل هنتنجتون (محرران) – الثقافات وقيم التقدم، مؤلف جماعي، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2005

67. لويس ممفورد/ المدينة على مر العصور/ ترجمة: إبراهيم نصحي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015

68. لي كوان يو – من العالم الثالث إلى العالم الأول، قصة سنغافورة 1965 – 2000، ترجمة معين الإمام. الرياض: العبيكان، 2018

69. مارك ج. هامر، ومارك ج. هامر – جونيور الماء وتقنيات مياه الصرف. ترجمة: يوسف رضوان. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (الرياض)، والمنظمة العربية للترجمة (بيروت)

70. سي كي باراهالد - الثروة في قاعدة الهرم، كيف تحقق ثروة وتطور الدول النامية في آن معا. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005

71. دانيال آر. هيدريك - تاريخ التكنولوجيا في العالم. تأليف: دانيال آر. هيدريك ترجمة: أحمد حسن مغربي. كلمة (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث) ـ أبو ظبي، 2010

72. كارل بولاني - التحول الكبير - الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر- تاليف كارل بولاني. ترجمة محمد فاضل طباخ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009

73. مايكل ديرتوزوس - ثورة لم تنته.. حواسيب محورها الإنسان وما يمكن أن تؤديه لنا، مايكل ديرتوزوس، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، مراجعة: وائل معلا. المنظمة العربية للترجمة، بيروت. الطبعة: الأولى/2006

74. مايكل هيل - أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها- مايكل هيل. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي – 2004

75. ستيفان فيال - الكينونة والشاشة: كيف يغير الرقمي الإدراك. تأليف ستيفان

فيال. ترجمة إدريس كثير. المنامة: هيئة البحرين للثقافة، 2018

76. كارن روس - الثورة بلا قيادات، كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين. تاليف كارن روس. ترجمة فاضل جتكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017

77. جيمس كانتون - المستقبل الأقصى: أهم الاتجاهات التي تعيد تشكيل العالم في السنوات العشرين القادمة، دار العين، 2012

78. توماس فريدمان - عالم حار ومسطح ومزدحم، ترجمة هاني تابري ونورما نابلسي، أكاديميا ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم. 2016

79. فرانسيس فوكوياما - مستقبلنا بعد البشري، عواقب ثورة التقنية الحيوية. تأليف: فرانسيس فوكوياما. ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد. أبو ظبي، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة: الأولى/ 2006

80. جون بروغمان (محرر)- الخمسون سنة المقبلة: مستقبل العلوم في منتصف القرن 21 مؤلف جماعي، تحرير جون بروغمان. ترجمة فاطمة غنيم، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث- 2009

81. فيكتور فرانكل - الإنسان يبحث عن المعنى. تأليف فيكتور فرانكل. ترجمة طلعت منصور. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 2011

82. مانويل كاستلز - سلطة الاتصال. تأليف مانويل كاستلز. ترجمة محمد حرفوش. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014

83. جون هارتلي (محرر) - الصناعات الإبداعية (كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة) - مجموعة من المؤلفين. -تحرير: جون هارتلي. ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007

84. جيريمي ريفيكين - عصر الوصول الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة. تأليف: جيريمي ريفكين. ترجمة صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

85. جون هوكنز - اقتصاد الإبداع، كيف يحول المبدعون الأفكار إلى مال. تأليف

جون هوكنز، ترجمة: أحمد حيدر. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010

86. هانز آدم الثاني - الدولة في الألفية الثالثة. تأليف: هانز آدم الثاني، الأمير الحاكم في ليشتنشتاين. ترجمة: حسان البستاني. الدار العربية للعلوم، بيروت. الطبعة الأولى، 2010

87. دون إي. ايبرلي (محرر) - بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين. تحرير: دون إي. إيبرلي. ترجمة: هشام عبد الله. مراجعة: فؤاد سروجي. عمان: الأهلية للنشر، 2003

88. هيغل - علم الجمال وفلسفة الفن. تأليف هيغل، فريدريك وليام هيغل، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، القاهرة: دار الكلمة، 2010

89. لوتشيانو فلوريدي - الثورة الرابعة. تأليف لوتشيانو فلوريدي. ترجمة عبد المجيد السيد. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017

90. كارن روس - الثورة بلا قيادات، تأليف كارن روس، ترجمة فاضل جتكر، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017

91. الثورة العالمية الأولى – تقرير نادي روما، الكسندر كينغ، وبرتران شنايدر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992

92. قاموس التنمية، دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة -وولفجانج ساكس (محرر) ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 1992

93. فرنسيس مورلابيه وجوزيف – صناعة الجوع (خرافة الندرة) ترجمة أحمد حسان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

94. كارل غيرت - على خطى الصين يسير العالم، ترجمة: طارق عليان. أبو ظبي: هيئة (أبو ظبي) للثقافة والفنون، مشروع «كلمة»، 2011

95. الهند، الألفية الثالثة. – مؤلف جماعي. تحرير: روميلا ثابار. ترجمة: محمد خير ندمان. الرياض، كتاب العربية 2011 .

96. jean dereezen & amartia Sen - Uncertain glory: india

and its contradiction – jean dereezen & amartia - 2013

97. جان ديريز وأمارتيا سن – المجد غير المؤكد: الهند وتناقضاتها

98. دارن اسيموغلو، وجيمس روبنسن:

99. - Why Nations Fail, The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Daron Acemoglu & James Robinson. Crown 2012

100. Muhamad S. Olimat - China and the Middle East From Silk Road to Arab Spring – Routledge – 2013

101. The Korea in Transition: Politics, Economy, and Society - Scott Snyder, Kyung-Ae Park - Rowman & Littlefield Publishers – 2013

102. Central Asia: In Search of A new Identity - Igor P. Lipovosky - CreateSpace Independent Publishing Platform – 2012

"الجميـع" هـي كلمـة الـسر في التنميـة والتقـدم ، فـأن يكـون "الجميـع" مشـمولا ببرامـج التنميـة والخدمـات الأساسية يعـني المسـاواة والرضـا الاجتماعـي وتقليـل الفجـوة وقـدرة أفضـل عـلى الانتمـاء والمشـاركة ومواجهـة الجريمـة. سـيكون المحـرك الأسـاسي لتجمعـات النـاس وعلاقاتهـم في ظـل حالـة الازدهـار، قائمـا على تنظيم وتأمين الخدمات والحياة اليومية والاقتصادية والاجتماعية.

وعـلى هـذا الأسـاس، تقـوم مصالـح وأعمـال وأسـواق، ومؤسسـات اجتماعيـة وتعليميـة وصحيـة، وتدبـير المـوارد والإنفـاق، والعلاقـة مـع الحكومـة ودورهـا والإنفـاق العـام وإدارة المـوارد العامـة والسياسـات الضريبيـة والمركزيـة وحمايـة المسـتهلك. وفي ذلـك يتنافـس المواطنـون ويشـكلون أنفسـهم في كتـل وتيـارات وتحالفـات. وقـد تكـسر متواليـة التشـكل الاقتصـادي والاجتماعـي، أو تنحـرف إلى العنـف والـصراع المدمـر في حـال عـدم القـدرة عـلى ملاحظـة العلاقـة بـين الحريـات والعدالـة والازدهـار وتحسـين الحيـاة، ذلـك يجعـل الأسـواق والمعارف تعمل ضد نفسها.